شَرْح

أَلْفِيَّة ابْن مَالِك

لابن النَّاظِم

أبي عبد الله بدر الدِّين مُحَمَّد

ابْن الإمام العلّامة حجّة العرب جمال الدِّين محمّد بن مالك

صاحب الألفيّة

(رحمهما الله تعالى)

حقّقه ، وضبطه ، وشرح شواهده ، ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيّد محمّد عبد الحميد

المدرّس بكليّة الآداب - جامعة أسيوط

فرع الجامعة بقنا

دار الجيل

بيروت

شرح
ألفية ابن مالك

بسم الله الرحمَن الرَّحيم

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان، علم البيان، علم بالقلم، وعلم ما لم يعلم.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء، وأشرف المرسلين، وخير من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم، وعلى آله، وصحبه، ومن تمسك بسنته إلى يوم الدين.

وبعد..

فقد خلق الله الإنسان، لمعرفته، ولعمارة أرضه، وللتعاون مع بني جنسه... ولن تتم معرفته الحقة إلا برسول، يوحي إليه، وبلغة قومه؛ ليبين لهم، وباللغة يعرف بعضهم عن بعض، فيتم التعارف، وينشأ التعاون، وتعمر الأرض، وتقوم الحضارات، ويفرغ ما في النفس، ويتم الفهم، والإفهام...

وبدون اللغة، التي هي إلهام من الله تعالى، وتعليم منه تبلغ الإنسانية كمالها، وتبلغ رشدها...

واللغات كالأناسي: لها طفولة، وبلوغ رشد، وقوة، وفتوة، ثم كهولة، وشيخوخة... وفناء. سنة الله، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

ولا يستثنى من هذه اللغات إلا اللغة العربية، فقد حفظها الله تعالى، لأنها لغة كتابه الكريم، وكلامه القويم، وسنة رسوله العظيم، وقد حفظها الله تعالى إلى يوم الدين بحفظ الكتاب الكريم «إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون[1]» ويتضمن حفظه حفظ لغته التي نزل بها، وتتم تلاوته — عبادة، وفهماً — بها.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

ولقد صنعها الله تعالى على عينه ، وهيأ لها من الأسباب ما جعلها صالحة لنزول الذكر الحكيم بها...

لقد اختار الله تعالى لهذه اللغة من ولد «سام» خلقاً ، مازه بذكاء القلب ، ودربة اللسان ، وسلامة الذوق ، وهيأ لهذا الخلق — في أزمان سحيقة — من عوامل التباعة ما هيأ ، حتى تتسع اللغة ، وتتسم بالثراء ، بكثرة الوضع ، لتنوع الواضعين.

كما قيض لهذا الخلق من الرضا بشظف العيش ، وخشونة المطعم ، والملبس... وجفاف المنزل ، ما جعلهم يتعلقون ، بالمكان ، ويحفظون اللغة من الخلط...

ولكنهم على أي حال قد هدوا إلى الطيب من القول ، والحلو من النطق ، ثم شاءت حكمة الله تعالى أن يتم تقارب ، بعد طول تباعد ، وأن يأتي التقاء على أرض الأسواق ، وفي الضرب في الأرض ، ابتغاء ما عند الله تعالى بالتجارة ، وفي الالتقاء في مواسم الحجيج.

أدى هذا التقارب إلى تصارع اللهجات ، وتبادل الكلمات ، وحدوث مزج ، وخلط ، وغربلة ، وتأنق ، واختيار...

ولم تشأ هذه اللغة أن تخالف طبائع الأشياء ، وتساير السن المألوف ، بل جرى أمرها على الإلف ، والعادة ، فهجر الحوش ، واستخدم ما خف على السمع ، وعذب في النطق ، كما أخذت من اللغات المجاورة ما اقتضته طبيعة تبادل المنافع ، وما عز مسماه في أرضها ، ولكنها طبعته بطابعها ، وأخضعته لذوقها ، حتى صار لها ملكاً ، كلغتها الأصيلة ، ومنطوقها الثابت.

كل هذا قد تم ليهيىء اللغة العربية ، ليتنزل بها الذكر الحكيم ، فيتسامى بها : فكراً ، ونطقاً ، وهدفاً ، وترتقي به ، وتكتسب ضروباً من البيان ، وأفانين من الحكمة في شتى ألوان الحياة.

ثم يأتي دور السنة النبوية المطهرة ، فترتقي اللغة صعداً في مدارج الكمال ، ويكتب لها الرفعة ، والسمو ، والخلود.

وإن عموم الرسالة المحمدية، وعالميتها ليجعلها تفتح قلباً كبيراً لكل راغب في الإيمان، مستظل بوارف ظلال الإسلام.

وحينما دخل الناس في دين الله أفواجاً أفواجاً... لم يستطع غير العربي النطق بها كالعربي فلم تسلم لغته من لكنة أعجمية، لأن اللغة العربية لم تكن له لهجة، وسليقة، كالعربي الأصيل، وطرأ على اللغة، أمر ليس في لسان أهلها، وهو اللحن.

وقد أمر الرسول العظيم بإرشاد من ضلّ، وكان ذلك إذناً منه (صلى الله عليه وسلم) بوضع القواعد، والضوابط، حتى تسلم لغة الكتاب، والسنة، وهما قوام الحياة، وعصمة أمرها.

وبدأ النحو طفلاً، حظي بعناية العلماء، ورعايتهم له، حتى شب، وصار قوياً، فتياً، وقد تعاونت الجهود الموفقة، حتى صار شامخاً عالياً، يطاول عنان السماء، ويباهي الجوزاء.

وحظيت مدارسه بعظماء العلماء في البصرة، والكوفة، والأندلس، وبغداد، ومصر، والشام...

ولقد تكامل البناء، وارتفع الصرح على أيدي العلماء الأجلاء، الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً، يحتاج إلى مواصلة البحث والدرس، حتى تصان ضوابط اللغة، ويستمر الأخذ، والاستنباط من الكتاب، والسنة وقد حظي هذا العلم بغزارة التأليف، ووفرة المؤلفات فيه.

والنظرة الأولى للمؤلفات النحوية تجعلنا نفرق — بالنسبة للغة التأليف — بين المؤلفات النحوية: القديم منها، والحديث.

وإذا اتسمت المؤلفات السابقة بشيء من صعوبة اللغة، أو التأليف فإن ذلك يصدق على ما قبل عصر ابن مالك.

أما بعد عصر ابن مالك فإن لغة التأليف قد جنحت إلى اليسر، والسهولة، ومالت إلى اللين، والإسجاح...

وسرّ ذلك راجع إلى التوفيق، الذي أنعم الله به عليه، فقد ظهرت السهولة في علاج الموضوعات، وفي سلاسة العرض، وقرب المأخذ، وفي الكتب المتعددة التي ألفا في هذا الشأن.

وإن رحلة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق: مصر، والشام، فراراً من الفتن التي عكرت صفو الحياة، وتلمساً لبيئة أكثر تشجيعاً للعلم، والعلماء، قد ظهر أثرها في لغة التأليف، وطريقة التناول، بما عرف عن علماء الأندلس من السهولة، والعذوبة، والسلاسة في لغة التأليف.

ومن أبرز هؤلاء العلماء: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة: جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجياني، الأندلسي.

ولد سنة ٦٠٠ هـ على أشهر الروايات، وتلقى العلم ببلاد الأندلس، وقد كان النمط السائد عندهم في التعليم، أن يبدأ الناشئ حياته الأولى بحفظ القرآن الكريم، وقد يصحب ذلك دراسة القراءات، ويتطلب ذلك دراسة قدر من علوم الدين، والنحو.

وقد سلك ابن مالك هذا الطريق المعبد، وحصل قدراً مما يصل إليه لذاته، وأترابه.

ولكن عزيمته النافذة، وصبره على التحصيل، وطموحه، وعلو همته... مع الاستعداد الفطري، والذكاء المنقطع النظير...

كل ذلك جعله يتحمل مشاق الرحلة، ومتاعب الطريق للاستزادة من العلم في موطن أكثر أمناً، ورعاية للعالم، والمتعلم.

وقد رحل شاباً، قوي العزم، والأمل إلى بلاد الشام، ماراً بمصر، وقد هيأ الله

تعالى لابن مالك الحياة العلمية، التي ارتحل من أجلها، وكان الإمام، والمدرّس ببلاد الشام.

أمّ بالسلطانية بحلب، ودرس بها، كما أمّ بالعادلية، وصار المدرس بها، وصارت مستقر أسرته، ومقر إمامته، وتدريسه...

ومن مدرسته العادلية تفجرت ينابيع العلم حلوة غزيرة.

وصار الباحث، والمدرس، والإمام، والمبجّل، حتى توفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين، وسبعين وستمائة، ودفن بسفح قاسيون، بتربة القاضي: عز الدين بن الصائغ.

ويرجع سر السهولة، واليسر، وقرب المأخذ في جميع ما ألفه ابن مالك — بالإضافة إلى موهبته الفذّة، وطبيعته السهلة — إلى ما مرّ به التأليف من مراحل، جعلته أكثر صقلاً، وأيسر أسلوباً، وأقرب تناولاً.

فقد كان مقبلاً على العلم بكل أقطار نفسه، لم يضع وقتاً في غير تحصيل نهم، وتدريس بصير، وتأليف متزن.

كان دائم القراءة، والتحصيل، والتحصيل الواسع يصقله التدريس الواعي، وبعد الصقل، والتحقيق، والتدقيق يأتي دور التأليف، والتأليف تعقبه المراجعة، وإعادة النظر: فقد يكون متناً، يحتاجَ إلى شرح، وقد يكون واسعاً، يحتاج إلى وضع خلاصة له، وقد تكون فوائد يسهلها في كتاب... إلى غير ذلك، مما يوائم طبيعة البحث، ويلائم نظرة الباحث.

وقد صرف أنظار الناس إلى مؤلفاته — قصد ذلك، أو لم يقصد — فقد أقبل العلماء على مؤصله، وانصرفوا عن مفصل الزمخشري، بعد أن أنفقوا فيه الوقت، وبذلوا الجهد، وانصرفوا إلى الكافية الشافية له — في النحو، والصرف — بعد أن راجت لديهم كافية ابن الحاجب في النحو، وشافيته في الصرف...

وقد يرجع سر ذلك إلى إخلاصه، المنقطع النظير، وقدرته الفائقة على النظم المبدع، الذي قد يتسامى أحياناً إلى رقة الشعر العاطفي.

ونظرة إلى مؤلفاته التي سأسردها — في فنونها المنوعة — سرداً، دون تعليق عليها، تطلعنا على صحة ما ذكرناه عنه.

أ — المؤلفات النحوية:

١ — الكافية الشافية.

٢ — الوافية في شرح الكافية.

٣ — الخلاصة، المشهورة بالألفية.

٤ — التسهيل، واسمه الكامل: تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد.

٥ — شرح التسهيل. لم يكمله.

٦ — المؤصل، في نظم المفصل.

٧ — سبك المنظوم، وفك المختوم.

٨ — عمدة الحافظ، وعدة اللافظ.

٩ — شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ.

١٠ — إكمال العمدة.

١١ — شرح إكمال العمدة.

١٢ — شرح شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو إعراب مشكل البخاري.

١٣ — المقدمة الأسدية.

١٤ — شرح الجزولية.

١٥ — نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

ثانياً : — مؤلفات ابن مالك اللغوية :

١٦ــنظم الفرائد.

١٧ــمثلثات ابن مالك، المسماة : إكمال الإعلام، بمثلث الكلام.

١٨ــإكمال الإعلام بتثليث الكلام.

١٩ــثلاثيات الأفعال.

٢٠ــلامية الأفعال.

٢١ــشرح لامية الأفعال.

٢٢ــتحفة المودود : في المقصور والممدود.

٢٣ــ شرح تحفة المودود.

٢٤ــالاعتضاد : في الفرق بين الظاء، والضاد.

٢٥ــالاعتماد : في نظائر الظاء، والضاد.

٢٦ــقصيدة أخرى في الظاء، والضاد.

٢٧ــأرجوزة في الظاء، والضاد.

٢٨ــالنظم الأوجز : فيما يهمز، وما لا يهمز، وشرحه.

٢٩ــالوفاق : في الإبدال.

٣٠ــكتاب الألفاظ المختلفة.

٣١ــذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.

٣٢ــفتاوى في العربية.

٣٣ــمنظومة : فيما ورد من الأفعال بالواو، والياء.

٣٤ــكتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث، فأكثر، وغير ذلك.

ثالثاً: مؤلفات ابن مالك في الصرف:

٣٥ــ إيجاز التعريف: في علم التصريف.

٣٦ــ شرح تصريف ابن مالك، المأخوذ من كافيته.

وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية.

رابعاً: مؤلفات ابن مالك في القراءات:

٣٧ــ المالكية في القراءات.

٣٨ــ اللامية في القراءات.

ومما تقدم يمكننا أن نشير في ــ ثقة، واطمئنان إلى أن ابن مالك: قد أخذ عليه تحصيل العلم كل وقته، وأنه كان يقنع من الدنيا برزق يجري عليه من الإمامة، والتدريس، ولم تكن له تطلعات مادية، وإنما صرف همه إلى العلم: تحصيلاً، وتدريساً، وتأليفاً... وأنه رزق الموهبة، ومنح التوفيق، وحاز القبول.

كما أنه بهذه المقدرة الفذة قد ذلّل العصى للطالبين، ويسر العسير للراغبين في تلقي العلم، ومواصلة البحث، والدرس.

ولعل إخلاص ابن مالك للبحث، والعلم، والدرس قد قيض له شيخ النحاة: ابن حيان الغرناطي المتوفي سنة ٧٤٥هـ. والذي التفّ حوله طلاب العلم ــ بمصر ــ بعد إلقاء عصا التسيار بها، وصار لا يقريء أحداً، إلا من كتبه، أو من كتب ابن مالك.

وقد كان يقبل على الأذكياء من طلابه، ويرعاهم، ويمنحهم نصحه، حتى صاروا أئمة في حياته...

وقد أقبل كثير منهم على شرح تراث ابن مالك، فأفاضوا، وأجادوا، وقد شاء الله تعالى بذلك أن يحيا تراث ابن مالك، وأن تنتفع الدنيا بعلمه، وتأليفه...

في بيئة الشامية الباحثة العالمة، التي التفت حول حلقة ابن مالك في مدرستيه، وبخاصه العادلية في دمشق، وفي هذا الجو العلمي، النحوي...

ولد بدر الدين: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك.......... وهو الابن البكر، ويغلب على الظن أنه ولد بعد سنة ٦٤٠هـ، لأنه قد توفي كهلاً سنة ٦٨٦هـ.

وقد وصف بأنه: كان إماماً، فهماً، ذكياً، حاد الخاطر، إماماً في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والمنطق، جيد المشاركة في الفقه، والأصول.

أخذ عن والده، ووقع بينه، وبينه صورة، فسكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة، ولما مات والده ذهب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للاشتغال، والتصنيف.

وكان إماماً في مواد النظم: من النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، ولم يعالج النظم، كما كان يفعل والده.

وصنف: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح التسهيل، ولم يتمه، والمصباح في اختصار المفتاح في المعاني، وروهن الأذهان فيه، وشرح الملحة، وشرح الحاجبية، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق... وغير ذلك.

ولا غرابة في ذلك فالابن النجيب سر أبيه، والبيئة من حوله تصنع العلماء، وتبرز الفطناء.

والكتاب الذي نقدمه لقراء العربية هو شرحه لألفية والده، المسمى بشرح ابن الناظم.

وقد ظهرت ثقافاته المنوعة في الشرح، كما تجلت فيه دقته في الأخذ ممن سبقه من

العلماء، وظهرت أمانته العلمية واضحة، كما تجلت حدة ذكائه، وقوته في الجدل، والحجاج...

وقد تعقب والده، دون هوادة في بعض المسائل.

والشرح — في الحقيقة — يميل إلى دقة العبارة، وصعوبة المأخذ أحياناً، ويغلب عليه الاختصار، مع الوفاء بمطالب الشرح، والبيان...

وقد كثرت عليه الحواشي...

والحق: أن هذا الشرح الجليل كان الضياء الذي استنار به الشراح لألفية والده، والمنار، الذي اهتدى بهديه من تصدى لشرح الخلاصة.

وإن الشروح التي اطلعت عليها للخلاصة — مع تنوعها: في البسطة، والاختصار... وغير ذلك — ليبرز من خلالها جهد ابن الناظم، وعلمه، ومثله، واستشهاده، ولكأنني بهم جميعاً يصدرون عن ابن الناظم، ويترسمون خطاه، وينحون منحاه.

ولقد أفدت كثيراً من هذا الشرح الجليل في تحقيق شرح ابن جابر الأندلسي المتوفي سنة ٧٨٠ هـ الذي وفقني الله تعالى لتحقيقه، ونفض غبار المكتبات عنه، وإخراجه من ظلمة الخزائن لنور النشر، والانتشار، ليكون لقراء العربية مرجعاً، وسنداً.

وحينما وقع نظري على شرح ابن الناظم لألفية والده، واطلعت على عظمة هذا الشرح... أملت في الله تعالى أن يوفقني إلى تقديمه لطالبي النحو، والصرف، وقراء العربية في صورة تليق بجلال هذا الكتاب من بين كتب العربية، وفي ثوب قشيب، يظهر سحره، ويبرز قيمته.

وقد حقق الله تعالى أمنيتي، ومنحني عونه، وتوفيقه تفضلا منه تعالى، ومنة، فأخرجته في صورة، هي جهد المقل، وقمة الأمل:

فقد قدمته في الصورة ، التي ارتضيتها له ، مؤملاً أن تحظى بشيء من الرضا ، وأن تنال جانباً من القبول.

— فقد حققت — بالمراجعة ، والمطابقة — ما وقع من خطأ في الطباعة التي ظهر عليها.

— وقد خرجت الآيات الكريمة ، وازلت عنها ما وقع فيها من تصحيف ، أو تحريف في الطبعة التي ظهر الكتاب بها.

وقد ضبطت الآيات الكريمة ، وأشرت إلى السور ، وأرقام الآيات ، وأشرت إلى توثيق القراءة في المراجع الأخرى ، إن احتاج الأمر إلى ذلك.

وبهذا : ظهرت الآيات الكريمة في الثوب الصحيح ، المضبوط ، الذي يوائم عظمة التنزيل.

— وقد حظيت الأحاديث الشريفة بجهد ، أرجو أن يكون موفقاً ، مقبولاً.

— وقد راجعت الأمثال العربية في كتب الأمثال ، وأشرت إلى المرجع ، والمورد ، والمضرب ما احتاج الأمر إلى ذلك ، مع التركيز على موطن الاستشهاد ، إن اقتضى الأمر ذلك.

— وقد أشرت إلى نقول ابن الناظم من كتب السابقين ، وراجعت النقول في مراجعها الأصيلة ، ما أمكن ذلك ، توثيقاً لها ، ودلالة على مواطنها في مراجعها.

— وقد ترجمت لعلماء اللغة ، والنحو ، الذين ورد ذكرهم في الشرح ، للوقوف على عصورهم العلمية ، ومعرفة مدارسهم النحوية.

— أما الشواهد الشعرية : فقد عنيت بها عناية فائقة :

فقد ذكرت القائل — إذا كان معروفاً — وذكرت مواطن الاستشهاد من كتب اللغة ، والنحو ، تيسيراً للبحث ، والاطلاع ، كما وجهت عناية إلى اللغويات وشرح المعاني للأبيات ، وأبرزت مواطن الاستشهاد...

— وقد وضعت الفهارس ، التي تيسر على الباحث ، والمطلع ...

والخلاصة : أنني ما آلوت جهداً ، ولا قصرت في شيء كنت أستطيع أن أبرزه ، وأظهره ...

فإذا كنت قد وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كانت الأخرى — لا قدر الله — فحسبي أنني اجتهدت «وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب» .

عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

المدرس بكلية الآداب بقنا — جامعة أسيوط .

بسم اللهِ الرحمَن الرَّحيم

[خطبة الشارح]

قال الشيخ الإمام، العالم، العامل، الفاضل، الكامل، المتقن، المحقق، مجمع الفضائل، فريد دهره، ولسان عصره: بدر الدين[1]، أبو عبد الله، محمد بن الإمام: حجة العرب؛ محمد بن مالك[2]، الطائي[3]، الجياني[4] (تغمده الله برحمته).

أما بعد حمد الله (سبحانه بما له من المحامد) على ما أسبغ من نعمه البوادي، والعوائد، والصلاة، والسلام على سيدنا محمد، المرسل رحمة للعالمين، وقدوة للعارفين، وعلى آله، وأصحابه الطاهرين، وعلى سائر عباد الله الصالحين.

فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة[5] والدي (رحمه الله) في علم النحو، المسماة بالخلاصة، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل.

جانبت فيها الايجاز المخل، والإطناب الممل: حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها، راجيا من الله تعالى حسن التأييد، والتوفيق، والتسديد، بمنه، وعونه.

---

(١) تقدم التعريف به.

(٢) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، واشتهر بين الناس بابن مالك، وكنيته: أبو عبد الله، ولقبه: جمال الدين.

(٣) الطائي: نسبة إلى قبيلة طيء المشهورة.

(٤) الجياني: نسبة إلى جيَّان: مدينة من مدن الأندلس.

(٥) أرجوزة: على بحر الرجز، وعدد أبياتها ٩٨٨ بيتاً، إنْ قُلْنا بعدم التشطير، وهو الذي يرشح له كلام ابن مالك «ألفية» ووصفت بذلك؛ لأن ما قارب الشيء يعطي حكمه.

وهذه أول الأرجوزة.

قَالَ محمد: «هو ابنُ مَالِكِ أَحمدُ ربِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ
مصلياً على النبيِّ[1] المصطفَى وآلِهِ المستكملينَ الشرَفا
وأستعينُ اللهَ في أَلْفِيَّهْ مقاصدُ النحوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

النحو في اللغة: هو القصد[2].

وفي اصطلاحنا[3]: عبارة عن العلم بأحكام، مستنبطة من استقراء كلام العرب: أعني أحكام الكلم في ذواتها[4]، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني: من الكيفية، والتقديم، والتأخير؛ ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه[5].

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بلفظٍ مُوجَزِ وتَبْسُط البذلَ بوَعْدٍ مُنْجَزِ

يقول: إن هذه الألفية ـ مع أنها حاوية للقصد الأعظم من علم النحو، لما فيها

---

(١) في الأصل «الرسول» والذي عليه أكثر النسخ «النبي».

(٢) النحو: «... القصد، والطريق...» مختار الصحاح، مادة (ن ح ا) وبمعنى الناحية، مثل: ذهبت نحو الكعبة، وبمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا، أي مثله، وبمعنى القسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء: أي أقسام.

والمراد ـ هنا ـ: النحو بمعنى المنحو: أي المقصود.

(٣) اصطلاحنا: يعني علماء النحو.

(٤) يعني به ما يخص جوهر الكلمة من الحيثيات المختلفة، وهو علم الصرف، وقد كان يطلق علم النحو على ما يشمل، النحو، والصرف.

(٥) يشير الشارح إلى فائدة هذا العلم، وهو فهم معاني كلاب العرب: إفراداً، وتركيباً، وعصمة اللسان والقلم عن الخطأ في النطق، والكتابة.

من المزية على نظائرها — أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة : بسبب وجازة[1] اللفظ ، وإصابة المعنى ، وتنقيح العبارة ، وتبسط البذل : أي توسع العطا[ء] بما تمنحه من الفوائد لقرائها ، واعدة بحصول مأربهم ، وناجزة بوفائها .

وتَـقْـتَضي رضـاً بـغير سُخْـطِ فَـائِـقَـةً ألـفـيَّـةَ ابـن مُـعْـطِ[2]

وهـو بِـسـبْـقٍ حـائـزٌ تَـفْـضـيلا مستـوْجبٌ ثـنـائـيَ الجميلا

واللهُ يَـقْـضِي بـهِـبَـاتٍ وَافِـرَهْ لي ، ولـهُ في درَجَـاتِ الآخِـرَهْ

---

(1) «وجز اللفظ (بالضم) وجازة ، فهو وجيز : أي قصير ، سريع الوصول إلى الفهم .» مادة (وجز) المصباح المنير.

(2) ابن معط :

أبو زكريا : يحيى بن معط ، بن عبد النور ، أبو الحسين ، زين الدين الزواوي ، المغربي ، الحنفي ، النحوي.

كان إماماً في العربية ، شاعراً محسناً ، قرأ على الجزُولي ، وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ، وتصدر بالجامع العتيق ، وحمل الناس عنه ، وصنف الألفية في النحو... ولد سنة ٥٦٤ هـ ، وتوفي ٦٢٨ هـ — راجع بقية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

الْكَلَامُ ، وما يَتَأَلَّفُ مِنْه

كَلَامُنَا لَفظٌ مفيدٌ، كَاسْتَقِمْ واسْمٌ، وفعلٌ، ثم حَرْفٌ: الكَلِمْ
واحدُهُ «كَلمةٌ» ، والقولُ عَمّ وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قَدْ يُؤَمّ

الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى ، يحسن السكوت عليه . وهذا ما أراده بقوله :

«................ مفيد كاستقم .... »

كأنه قال : الكلام لفظ مفيد فائدة تامة ، يصح الاكتفاء بها ، كالفائدة في «استقم» فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل[1] .

ولا بد للكلام من طرفين : — مسند ، ومسند إليه[2] ، ولا يكونان إلا اسمين ، نحو : زيد قائم ، أو اسما ، وفعلا ، نحو : قام زيد ، ومنه «استقم» فإنه مركب من فعل أمر ، وفاعل : هو ضمير المخاطب ، تقديره : استقم أنت ، وقوله :

.... وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ: الْكَلِمْ
وَاحِدُهُ «كَلِمَةٌ» ....

يعني : أن الكلم اسم جنس[3] ، واحدة كلمة ، كلبنة ، ولبن ، ونبقة ، ونبق .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الشارح ، وقد خالفه المرادي ، حيث قال : وقوله : «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحي ، بعد تمام حده ، لا تتميم للحد ، خلافاً للشارح ، (١/ ١٥) توضيح المقاصد ، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

(٢) استخدم الشارح مصطلح علماء المعاني ، وقد ضرب فيه بسهم وافر .

(٣) ذهب ابن هشام في التوضيح (١/ ٢٤) إلى أن «الكلم اسم جنس جمعي .» .
وفسره الشيخ خالد الجرجاوي الأزهري بقوله : «لدلالته على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادي ، لعدم صدقه على القليل ، والكثير .» والأولى التعبير «باسم جنس جمعي» لأن اسم الجنس المطلق : هو ما دل على الجنس ، والماهية .

وهي على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ لأن الكلمة إما أن يصح أن تكون ركنا للإسناد ، أولا : الثاني الحرف ، والأول : إما أن يصح أن يسند إليه ، أولا ، الثاني الفعل ، والأول الاسم.

وقد ظهر من هذا انحصار الكلمة في ثلاثة أقسام.

والمراد بالكلمة : لفظ بالقوة ، أو لفظ بالفعل ، مستقل ، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع.

« فاللفظ » يخرج للخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصب ، و« بالقوة » مدخل للضمير في نحو : افعل ، وتفعل ، و« لفظ بالفعل » مدخل لنحو زيد في قام زيد ، و« مستقل » مخرج للأبعاض الدالة على معنى ، كألف المفاعلة ، وحروف المضارعة ، و« دال » معم لما دلالته ثابتة ، كرجل ، ولما دلالته زائلة ، كأحد جزأي امرئ القيس ، لأنه كلمة ، ولذلك أعرب بإعرابين : كل على حدة ، و« بجملته » مخرج للمركب ، كغلام زيد ، فإنه دال بجزأيه على جزأي معناه ، و« بالوضع » مخرج للمهمل ، ولما دلالته عقلية ، كدلالة اللفظ على حال اللافظ به.

وبين الكلام ، والكلم عموم من وجه ، وخصوص من وجه.

فالكلام أعم من قبل : أنه يتناول المركب من كلمتين ، فصاعدا ، وأخص من قبل : أنه لا يتناول غير المفيد.

والكلم أعم من قبل : أنه يتناول المفيد ، وغير المفيد ، وأخص من قبل : أنه لا يتناول المركب من كلمتين ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة.

وقوله :

.... وَالْقَوْلُ عمّْ ....

يعني : أن القول يطلق على الكلم ، والكلمة ، والكلام ، فهو أعم ، وقوله :

.... وكَـلِـمَـةٌ بها كلامٌ قَـدْ يُـؤَمّْ

يعني أنه قد يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام : من اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : «أَصْدَق كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ[1] ، وهي قوله :

أَلا كلُّ شيءٍ ما خلَا اللهَ باطِلُ — وكـلُّ نعيمٍ — لا محالةَ — زَائِلُ

وكقولهم : «كلمة الشهادة» يريدون بها : «لَا إِلَهَ إلاَّ اللهُ مُحَمَّد رسُولُ اللهِ» . وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه[2] ، كتسميتهم ربيئة القوم عينا ، والبيت من الشعر قافية .

وقد يسمون القصيدة قافية ، لاشتمالها عليها ، قال الشاعر[3] :

وكـمْ عـلَّـمـتُـهُ نَـظْـمَ الـقـوَافي — فَـلَـمَّـا قـال قـافـيـةً هَـجَانِي

أراد قصيدة .

بـالجرِّ، والتَّـنْـوينِ، والندا ، وأَلْ — ومُسْـنَـدٍ للاسْـمِ تميـيزٌ حَصَـلْ

---

(١) لبيد بن ربيعة العامري : أحد أشراف الشعراء المجيدين ، والفرسان المعمرين ، والأجواد ، والحكماء المحنكين ، أدرك الإسلام ، وقد أسلم ، وحسن إسلامه ، وهجر الشعر ، وحفظ القرآن الكريم ، وعمر في الاسلام أكثر من أربعين سنة .

(١) معنى البيت واضح كل الوضوح ، والاستشهاد به على أن الكلمة قد يقصد بها كلام .

(٢) يطلق علماء البيان على هذا النوع المجاز المرسل ، وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة بين المعنى المجازي ، والمعنى الحقيقي (٤/ ٢٩) شروح التلخيص . وله علاقات كثيرة...

(٣) الشاعر : هو معن بن أوس ، في ابن أخته .

والشاهد من شواهد العيني ١/ ٢٠ .

(٢) اللغة : نظم القوافي : قول الشعر ، وقرضه ، قافية : أراد قصيدة ، هجاني : ذمني .

والمعنى : كثيراً ما علمته نظم الشعر ، وقرضه ، فلما أنشأ قصيدة ذمني وانتقص قدري .

يريد : أنه جزاه جزاء سمار .

والشاهد في البيت : تسمية القصيدة قافية ، لاشتمالها عليها .

قد عرفت أن الكلمة تنقسم الى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، فلا بد من معرفة ما يميز بعضها عن بعض ، وإلا فلا فائدة في التقسيم.

ولما أخذ في بيان ذلك ذكر للاسم علامات تخصه ، ويمتاز بها عن قسيميه.

وتلك العلامات هي : الجر ، والتنوين ، والندا[ء] ، والألف ، واللام ، والإسناد إليه.

أما الجر ؛ فمختص بالأسماء ، لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ، فلا يجر إلا الاسم ، كزيد ، وعمرو ، في قولك : مررت بزيد ، ونظرت إلى عمرو.

وأما التنوين[١] ؛ فهو نون ساكنة زائدة ، تلحق آخر الاسم لفظا ، وتسقط خطا.

وهو على أنواع :

تنوين الأمكنية[٢] ، كزيد ، وعمرو.

وتنوين التنكير ، كسيبويه ، وسيبويه[٣] آخر.

وتنوين المقابلة ، كمسلمات[٤].

وتنوين التعويض ، كحينئذ[٥].

وتنوين الترنم ، وهو المبدل من حرف الإطلاق ، نحو قول الشاعر[٦] :

---

(١) والتنوين لغة : التصويت ، والترنيم.

(٢) ويسمى تنوين الصرف ، ويدل على تمكن الكلمة في باب الاسمية.

(٣) وهو اللاحق بعض المبنيات ، فرقاً بين نكرتها ، ومعرفتها ، ويطرد فيما آخره (ويه).

(٤) وهو اللاحق لما جمع بألف ، وتاء مزيدتين ، سمي بذلك ، لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم.

(٥) وهو عوض عن صرف ، نحو : جوار ، دغواسن ، أو عن جملة ، نحو : حينئذ...

(٦) الشاعر : هو العجاج الراجز ، وقد ورد الشاهد في الكتاب ٢ / ٢٩٩.

يا صاح ما هاجَ العُيونَ الذُّرفَن مـنْ طَـلَـلٍ كـالأتحمّى أَنْـهَـجَـنْ

وتنوين الغالي ، وهو اللاحق للروي المقيد ، كقول الشاعر[1] :

وقـاتِـم الْأَعـمَاقِ خَاوِي المخْتَرقنْ مُشْـتَـبِـهِ الأَعْلَامِ لـمَّاعِ الْخَفَقْنْ

على ما حكاه الأخفش[2] .

وهذه الأنواع كلها إلا تنوين الترنم ، والغالي مختصة بالأسماء ؛ لأنها لمعان لا تليق

---

(٣) اللغة :

صاح : أصله : صاحبي ، منادى مرخم ، هاج : حرك ، والذرف : جمع ذارف ، وهو القاطر ، والأتحمي : ضرب من البرود ، شبه الطلل به في اختلاف آثاره ، ومعنى أنهج : أخلق...

والمعنى : يا صاحبي ما حرك الدموع ، وأسالها من بقايا دار كالبرد أخلق رسمه ، وتغير ما عهد به .

والشاهد : «وصل القافية بالنون لضرب من الترنم...» ٢ / ٢٩٩ الأعلم الشنتمري — شرح شواهد الكتاب .

وجاء الوصل بين هذين البيتين في رواية الشارح ، وقد فصل سيبويه بينهما بقوله : «وقال العجاج» وذلك لاختلاف القافيتين ، وهما من مشطور الرجز.

(١) البيت لرؤبة بن العجاج :

(٤) اللغة :

القاتم : الذي تعلوه القتمة ، وهي لون فيه غبرة ، وحمرة ، وأعماق : جمع عمق : ما بعد من أطراف الصحراء ، والخاوي : الخالي ، والمخترق : مهب الرياح ، الأعلام : ما توضع للإهتداء بها ، والخفق : اضطراب السراب .

والمعنى : كثير من الأمكنة ، التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها ، قد سرت فيها ، وأعملت ناقتي .

والشاهد فيه : «المخترقن ، والخفقن» حيث أدخل فيهما التنوين ، مع وجود أل ، لأن التنوين لحق القافية المقيدة : أي الساكنة .

(٢) الأخفش : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفس الأوسط ، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين... كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، صنف الأوساط في النحو ، معاني القرآن الكريم ، المقاييس في النحو ، الاشتقاق ، ... العروض ، والقوافي ، الأصوات ...

مات سنة ٢١٠ ، وقيل ٢١٥ ، وقيل ٢٢١ هـ.

بغيرها ؛ لأن الأمكنية ، والتنكير ، والمقابلة للجمع المذكر السالم ، وقبول الإضافة ، والتعويض عنها مما استأثر به الاسم على غيره.

وأما النداء ، كقولك : يا زيد ، ويا رجل فمختص بالاسم أيضا ؛ لأن المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ لأنه مخبر عنه في المعنى.

وأما الألف واللام ، وهي المعبر عنها بأل فهي من خواص الأسماء أيضا ؛ لأنها موضوعة للتعريف ، ورفع الإبهام ، وإنما يقبل ذلك الاسم ، كقولك في رجل : الرجل ، وفي غلام الغلام.

وأما الإسناد إليه فهو أن ينسب الى اللفظ باعتبار معناه ما تتم به الفائدة ، كقولك : زيد قائم ، وعمرو منطلق ، وهو من خواص الأسماء ، فإن الموضوع بالنسبة اليه باعتبار مسماه هو الاسم ، لا غير.

وقد عبر عن هذه العلامات البيت المذكور ، وتقديره : حصل للاسم تمييز— عن الفعل ، والحرف— بالجر ، والتنوين ، والندا [ء] ، وأل ، ومسند ، أي : والإسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر ، واللام مقام إلى ، وحذف صلته اعتمادا على التنوين ، وإسناد المعنى إليه.

ولما فرغ من ذكر علامات الأسماء أخذ في ذكر علامات الأفعال ، فقال :

بتَا فَعَلْتَ ، وأتَتْ ، ويا افْعَلي وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي

أي يعرف الفعل ، وينجلي أمره بالصلاحية لدخول تاء ضمير المخاطب[1] عليه ، كقولك في فعل : فعلت ، وفي ليس لست ذاهبا ، وفي تبارك تباركت يا رحمن.

---

(١) الأولى أن يقول : تاء ضمير الفاعل ، «وهي المضمومة للمتكلم ، نحو : فعلتُ ، والمفتوحة للمخاطب ، نحو : فعلتَ ، والمكسورة للمخاطبة ، نحو : فعلتِ» ١/ ٢٢ ابن عقيل.
وكلام ابن مالك محتمل لذلك كله ، كما يقول ابن جابر الأندلسي في شرح البيت.

أو بتاء التأنيث الساكنة ، كقولك في أقبل : أقبلتْ ، وفي أتى : أتتْ ، أو ياء المخاطبة ، كقولك في افعل : افْعَلي ، أو نون التأكيد[1] ، كقولك في أقبل : اقبلنَّ.

فمتى حسن في الكلمة شيءٌ من هذه العلامات المذكورة علم أنها فعل ، ومتى لم يحسن في الكلمة شيءٌ من العلامات المذكورة للأسماء ، والأفعال علم أنها حرف ، ما لم يدل على نفي الحرفية دليل ، فتكون أسماء ، نحو قَطّ ، فإنه لا يحسن فيه شيءٌ من هذه العلامات المذكورة ، ومع ذلك فهو اسم ، لامتناع أن يكون فعلا ، أو حرفا ، لاستعماله مسندا إليه في المعنى ، فإنك إذا قلت : ما فعلته قَطّ ، فهو في قوة قولك : ما فعلته في الزمان الماضي ، وغير الاسم لا يسند اليه ، لا لفظا ، ولا معنى.

وقد عرف الحرف بقوله :

سِوَاهُمَا الحرفُ كهلْ ، وفي ، ولَمْ فعلٌ مُضَارِعٌ يَلي لم كَيَشَمْ
وماضيَ الْأَفعَالِ بالتَّامِزْ ، وَسِمْ بالنُّونِ فعلَ الأمرِ ، إنْ أمرٌ فُهِمْ

يعني أن هل ، وفي ، ولم حروف ، لامتناع كونها أسماء ، أو أفعالا ، لعدم صلاحيتها لعلاماتها ، وعدم ما يمنع الحرفية.

وقوله :

.... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ

مع البيت الذي يليه بيان على أن الفعل على ثلاثة أقسام : مضارع ، وماضي وأمر.

فعلامة المضارع : أن يحسن فيه لَمْ ، كقولك في يشم : لم يشمْ ، وفي يخرج ، وينطلق : لم يخرج ، ولم ينطلق ، وهو يصلح للحال ، والاستقبال ، تقول : يفعل الآن ، وهو يفعل ، ويفعل غدا.

---

(١) يقال : التأكيد ، والتوكيد ، وفي المختار مادة (أكد) التأكيد لغة في التوكيد ، وقد أكد الشيء ، ووكده ، والواو أفصح.»

ويسمى مضارعا لمشابهته الاسم في احتمال الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل، وسكناته.

وعلامة الماضي أن يحسن فيه تاء التأنيث الساكنة[1]، نحو: نعمت، وبئست، وهو موضوع للماضي من الأزمنة.

وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: قم، فإنه يدل على الأمر، كما ترى، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: قومَنَّ.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: صَهْ، وَحَيَّهَلْ

إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر، ولم تصلح لنون التأكيد فهي اسم فعل، نحو: «صه» بمعنى اسكت، و«حيَّهَلْ» بمعنى أقبل، أو أسرع، أو عجل.

فهذان اسمان؛ لأنهما يدلان على الأمر، ولا يدخلها نون التأكيد، لا تقول: صهن، ولا حيهلن، وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل الماضي، ولم تصلح لتاء التأنيث الساكنة، كهيهات، بمعنى بعد، أو رادفت الكلمة الفعل المضارع، ولم تصلح للم، كأوَّه، بمعنى: أتوجع، وكأُفّ، بمعنى: أتضجر، فهي اسم.

والحاصل أن الكلمة متى رادفت الفعل، ولم تصلح لعلاماته فهي اسم، لانتفاء الفعلية، لانتفاء لازمها، وهو القبول لعلامات الفعل، وانتفاء الحرفية، لكون ما يرادف الفعل قد وقع أحد ركني الإسناد فوجب أن يكون اسما، وإن لم يحسن فيه العلامات المذكورة للأسماء، لأن الاسم أصل، فالإلحاق به عند التردد أولى.

---

(١) الأولى إطلاق التاء: ليمكن أن تكون تاء التأنيث الساكنة، مثل: قامت، وقعدت، أو تاء الفاعل (مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة) وكلام المصحف يتسع لذلك.

المعرب ، والمبني

والاسْمُ مِنْهُ معربٌ، ومَبْني لِشَبَهٍ من الحُرُوفِ مُدْني

تقدير الكلام : أن الاسم منه معرب ، ومنه مبني ، أي أن الاسم منحصر في قسمين :

أحدهما المعرب ، وهو : ما سلم من شبه الحرف ، ويسمى متمكنا .

والثاني المبني ، وهو ما أشبه الحرف شبها تاما ، وهو المراد بقوله :

.... لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْني

أي يبني الاسم لشبه بالحرف ، مقرب منه .

ثم بين جهات الشبه ، فقال :

كالشَّبَهِ الوضْعِيّ في اسْمَى جِئْتَنَا والمَعنويّ في مَتَى ، وفي هُنَا
وكنيابةٍ عَن الفعْلِ بِلَا تأثُّرٍ، وكافتِقَارٍ أُصِّلَا

يبنى الاسم لشبهه بالحرف في الوضع ، أو في المعنى ، أو في الاستعمال ، أو في الافتقار .

أما بناؤه لشبهه بالحرف في الوضع ، فإذا كان الاسم على حرف واحد ، أو حرفين ، فإن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف ، فصاعدا ، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد «كباء الجر ، أو لامه» أو حرفين «كمِنْ ، وعَنْ» .

فإذا وضع الاسم على حرف واحد ، أو حرفين بنى حملا على الحرف ، فالتاء في قوله : «جئتنا» اسم ، لأنه مسند إليه ، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد ، و«نا» — أيضاً — من «جئتنا» اسم ، لأنه يصح أن يسند إليه ، كقولك :

«جئتنا» ويدخله حرف الجر، نحو: مررت بنا، وهو مبنى لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين.

فإن قلت: يد، ودم على حرفين، ونراه معربا.

قلت لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما يدى، ودمى[1]، بدليل قولهم؛ الأيدي، والدماء، واليديان، والدميان، فلما لم يكن موضوعا في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر.

وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنى، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمناً لازماً للفظ، أو المحل غير معارض بما يقتضي الإعراب يبنى، «كمتى، وهنا» وكالمنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيد.

أما «متى، وهنا» فهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، نحو: إلى متى تقيم؟ ومن هنا تسير، وهما مبنيان لشبههما بالحرف في المعنى، للزوم «متى» تضمن معنى همزة الاستفهام ولزوم «هنا» تضمن معنى الإشارة، فإنه معنى من معاني الحروف. وإن لم يوضع له لفظ يدل عليه، ولكنه كالخطاب، والتنبيه، فمن حق اللفظ، المتضمن معنى الإشارة أن يبنى، كما يبنى سائر ما تضمن معنى الحرف، فلما لازمت «متى، وهنا» تضمن معنى الحرف — بلا معارض — تعين بناؤهما.

وأما المنادى المفرد المعرفة، نحو: «يا زيد»، فهو مبني للزوم محله تضمن معنى الخطاب، فان كل منادى مخاطب غير مظهر معه حرف الخطاب، فلما لازم محله تضمن معنى الحرف — بلا معارض — بنى، ولو لم يكن تضمن الاسم لمعنى الحرف لازما للفظ، أو المحل، الذي وقع فيه لم يؤثر، كما في نحو: سرت يوما، وفرسخا،

---

(١) في مختار الصحاح مادة (دما):

«الدم: أصله دَمَوٌ بالتحريك، وتثنيته دميان، وبعض العرب يقول: دموان. وقال سيبويه: أصله دَمْيٌ، بوزن فَعْل.

وقال المبرد: أصله دَمَيٌ بالتحريك، فالذاهب منه الياء، وهو الأصح.»

وعلى ذلك يكون الشارح قد جرى على رأي المبرد، الذي صححه صاحب الصحاح.

فإن يوما ، وفرسخا مما يستعمل ظرفا تارة ، وغير ظرف أخرى ، ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استُصْحِبَ ، لأنه الأصل في الاسم ، وذلك نحو «أيْ» في الاستفهام نحو : أيهم رأيت؟ وفي الشرط ، نحو : أيهم تضرب أضرب ، فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء ، لكن عارض ذلك لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد ، التي هي من خواص الأسماء ، فاعربت .

وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الاستعمال : فإذا لازم طريقة هي للحرف ، كأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

أما أسماء الأفعال نحو : «صَهْ ، ومَهْ ، ودَرَاك ، وهَيْهَات» فإنها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال .

وهذا ، لأن أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل فهي أبدا عاملة ، ولا يعمل فيها شيءُ ، فأشبهت ـــ في استعمالها ـــ الحروف العاملة «كإنّ ، وأخواتها» فبنيت لذلك .

وأما الأسماء الموصولة ، نحو «الذي ، والتي» مما يفتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، مشتملة على ضمير عائد فإن حقها البناء ، لأنها تلازم الجمل ، فهي كالحروف في الاستعمال ، فإن الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل : إما ظاهرة ، أو مقدرة ، ولو عارض شبه الحرف في الاستعمال ما يقتضي الإعراب عمل به ، ولذلك أعرب «اللذان ، واللتان» وإن أشبها الحرف في الاستعمال ، لأنه قد عارض ذلك ما فيهما من التثنية ، التي هي من خواص الأسماء .

ومُـعْـرَبُ الأسْمَـاءِ قـد سَلِـمَـا من شَبَهِ الحرْفِ، كأرْضٍ، وَسُمَا

المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف على الوجه المذكور . فمثل للمعرب من الأسماء بمثال من الصحيح ، وهو «أرض» ، وبمثال من المعتل وهو «سُمَا»[1]

---

(١) أوردَ ابنَ عقيل في شرحه لبيت الناظم لغات الاسم فقال : «وفيه ست لغات : اسم (بضم الهمزة ، وكسرها) وسم (بضم السين ، وكسرها) وسِما (بضم السين ، وكسرها) أيضاً .» ١ / ٣٥ .

على وزن هُدَى ، لغة في الاسم ، تنبيها على أن المعرب على ضربين : أحدهما يظهر إعرابه ، والآخر يقدر فيه.

وَفِعْلُ أمرٍ، ومُضِيٍّ بُنِيَا وأعْرَبُوا مُضَارِعاً: إن عَرِيَا
من نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

الأصل في الأفعال البناء ، لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها ،فجاء مقال الماضي ،والأمر على وفق الأصل فبني الماضي على الفتح ، نحو: قام ، وقعد ، وبنى الأمر على السكون ، نحو: قم ، واقعد. وأما المضارع فاعرب حملا على الاسم ، لشبهه به في الابهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل ، وسكناته.

لكن إعرابه مشروط بألا يتصل به نون توكيد ، ولا نون إناث ، فإن اتصل به نون التوكيد بنى على الفتح ، نحو: لا تفعَلَنَّ ، لأنه تركب مع النون تركيب خمسة عشر ، فبنى بناءه ، ولهذا لو حال بين الفعل ، والنون ألف الاثنين ، أو واو الجمع ، أو ياء المخاطبة ، نحو: هل تضربان ، وهل تضربُن؟ وهل تضربِن؟ لم يحكم عليه بالبناء ، لتعذر الحكم عليه بالتركيب إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء ، فيجعلوها شيئا واحدا.

والأصل في نحو: هل تضربان؟ هل تضربانن؟ فاستثقلت النونات ، فحذفت نون الرفع تخفيفا ، وبقي الفعل مقدر الإعراب.

وإلى هذا أشار بقوله:

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ... ....

ويشير ابن جابر الأندلسي — في شرح البيت. إلى لطيفة في التمثيل : «... إن ضبطناه (بضم السين) وهو أنسب من جهة التمثيل ، فإنه يكون قد مثل بالمفرد الصحيح ، والمقصور ، وخلص من ضرورة قصر الممدود ، وإن فتحت السين كان المراد سماء ، قصره للضرورة ، ويكون أنسب من جهة التنظير ، لأن السماء نظير الأرض ، والأول — عندي — أولى.»

وإذا اتصل بالمضارع نون الإناث بني على السكون ، لأنه اتصل به ما لا يتصل هو ، ولا نظيره بالأسماء ، فضعف شبهه بالاسم ، فرجع الى أصله من البناء ، وحمل على نظيره : من الماضي المسند إلى النون فبنى على السكون ، فقالوا : هن يقمن ، ويرعن ، ونحو ذلك ، فاسكتوا ما قبل النون في المضارع ، كما قالوا : قمن ، ورعن ، بإسكان ما قبلها في الماضي

وكُـلُّ حـرفٍ مسـتحقٌّ للْبِنَا والأَصْلُ في المبنيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
ومنهُ ذُو فتْحٍ ، وذو كَسْرٍ ، وضَمْ كأَينَ ، أمس ، حيثُ ، والساكِنُ كَمْ

الحروف كلها مبنية ، لاحظ لها في الإعراب ، لأنها لا تتصرف ، ولا يعتور عليها[1] من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها ، فبنيت لذلك.

وقد ظهر من قوله :

والاسمُ منْهُ معربٌ ، ومَبْنِي ....

— إلى هنا — ان الكلمات منحصرة في قسمين : معرب ، ومبني ، وأن المعرب هو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع غير المتصل بنون التوكيد ، أو بنون الإناث ، وأن المبني منها هو الاسم المشبه بالحرف ، والفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والمضارع المتصل بنون التوكيد ، أو نون الإناث ، وكل الحروف.

فإن قلت : من الكلمات ما هو محكي ، كقولك : من زيد؟ لمن قال : مررت بزيد ، ومنها ما هو متبع ، كقراءة بعضهم «الحمد لِله رب العالمين[2]» ، وذلك ينافي الانحصار في القسمين.

(١) في القاموس المحيط ، مادة (عور) : «... واعتوروا الشيء ، وتعوروه ، وتعاوروه : تداولوه...» فقد تعدى الفعل بنفسه.

(٢) الآية ٢ من سورة الفاتحة.
وقد أثبت الزمخشري الإتباع ١ / ١٠ الكشاف «وقرأ الحسن البصري «الحمد لِله» ، بكسر الدال ، لإتباعه اللام ، وقرأ ابراهيم بن أبي عبلة : «الحمدُ لُله» بضم اللام ، لاتباعها الدال.»
وقال : إن «الذي جرهما على ذلك ، والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة ، كقولهم : منحدر الجبل ، ومقبرة ، وتنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة ، لكثرة استعمالها مقترنتين...» ١ / ١٠ — الكشاف.

قلت : لا ينافيه ؛ لأن المحكى ، والمتبع داخلان في قسم المعرب ، بمعنى القابل للإعراب ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، فاعتباره أقرب ، فإن منع من البناء على السكون مانع ألجئ الى البناء على الحركة ، وهي : فتح ، أو كسر ، أو ضم.

فالبناء على السكون يكون في الاسم ، نحو : مَنْ ، وكَمْ ، وفي الفعل ، نحو : قُمْ ، واقْعُدْ ، وفي الحرف ، نحو : هَلْ ، وبَلْ.

والبناء على الفتح يكون في الاسم ، نحو : أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وفي الفعل ، نحو : قَامَ ، وقَعَد ، وفي الحرف ، نحو : إنّ ، وليتَ.

والبناء على الكسر يكون في الاسم ، نحو : أمِس ، وهؤلاء ، وفي الحرف ، نحو : جير ، بمعنى نعم ، وفي نحو باء الجر ، ولامه ، ولا كسر في الفعل.

والبناء على الضم يكون في الاسم ، نحو : حيثُ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ ، وفي الحرف ، نحو : منذُ ـــ على لغة من جربها ، ولا ضم في الفعل.

والرفْع ، والنَّصْب اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لاسْم ، وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لنْ أهَابَا
والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ ، كَمَا ... قد خصّصَ الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا

الاعراب أثر ظاهر ، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب.

والمراد بالعامل ، ما كان معه جهة ، مقتضية لذلك الأثر ، نحو : جاءني ، ورأيت ، من قولك : جاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، أو دعا الواضع الى ذلك ، كالحروف الجارة ، فإن الواضع لما رآها ملازمة للاسماء ، وغير منزلة منها منزلة الجزء ، ورأى أن كل ما لازم شيئا ، ولم ينزل منزلة الجزء أثر فيه غالبا استحسن أن يجعلها مؤثرة في الأسماء ، وعاملة فيها عملا ، ليس للفعل ، وهو الجر ، كالباء من قولك : مررت بزيد ، وسنوضح هذا في موضع آخر ـــ إن شاء الله تعالى.

وأنواع الاعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم[1].

فالرفع، والنصب يشترك فيهما الاسم، والفعل، والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال.

وأنواع الاعراب في الاسم ثلاثة: رفع، ونصب، وجر، لا رابع لها؛ لأن المعاني التي جيء بها في الاسم لبيانها بالاعراب ثلاثة أجناس: معنى، هو عمدة في الكلام، لا يستغنى عنه، كالفاعلية، وله الرفع، ومعنى هو فضلة، يتم الكلام بدونه، كالمفعولية، وله النصب، ومعنى هو بين العمدة، والفضلة، وهو المضاف اليه، نحو: غلام زيد، وله الجر.

وأما الفعل المضارع فمحمول في الاعراب على الاسم، فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب، كما للاسم، فأعرب بالرفع، والنصب إذا لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالجر، لأنه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها، لأن الإضافة إخبار في المعنى، والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلا، فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم.

فالرفع بضمة، نحو: زيدٌ يقومُ، والنصب بفتحة، نحو: لن أهابَ زيداً، والجر بكسرة، نحو مررت بزيدٍ، والجزم بسكون، نحو: لم يقمْ زيد.

وقد يكون الإعراب بغير ما ذكر — على طريق النيابة — كما قال:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فتْحاً، وجرّ كَسْراً، كَذكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرّ
واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ، نحو: جَا أخُو بَنِي نَمِرْ

---

(١) لابن جابر الأندلسي تفرقة لطيفة بين ألقاب الإعراب، والبناء، والمتفرقة من وجهين:
الأول: أن ألقاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل، وألقاب الإعراب تتغير باختلاف العوامل عليها.
الثاني: أنهم اصطلحوا على تسمية الضمة في الإعراب رفعاً، وفي البناء ضماً، وعلى تسمية الفتح في الإعراب نصباً، وفي البناء فتحاً، وعلى تسمية الكسر في الإعراب جراً، وفي البناء كسراً، وعلى تسمية السكون في الإعراب جزماً، وفي البناء سكوناً، أو وقفاً..

مثل للرفع، والنصب، والجر بقوله:

....

... كَـذِكْـرُ اللهِ عَـبْـدُهُ يَسُـرّ

ومثل لما يعرب بغير ما ذكر — على طريق النيابة — بقوله:

....

... أَخُـو بَـنِي نَـمِـرْ

«فأخو» مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و«بنى» مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.

ثم أخذ في بيان مواضع النيابة، فقال:

وارفَعْ بِوَاوٍ، وانْصِبَنَّ بالأَلِفْ واجرُرْ بِيَاءٍ مَا منَ الْأَسْمَا أصِفْ
مِن ذاكَ «ذُو»: إن صُحبَةً أَبَانا والفَمُ، حَيْثُ الميمُ منهُ بَانَا
أبٌ، أخٌ، حَمٌ — كذاك — وهَنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ
وفي أبٍ، وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُهَا من نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ
وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لَا لِلْيَا، كَجَا أخو أبيكَ ذَا اعْتِلَا

في الأسماء المتمكنة ستة أسماء يكون رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرها بالياء، بشرط الإضافة الى غير ياء المتكلم.

وهي «ذو» بمعنى صاحب، و«الفم» بغير الميم، قلت احترازاً من «ذو» بمعنى الذي، فإن الأعرف فيه البناء كقوله[1]:

---

(١) الشاعر: هو: منظور بن سحيم الفقعسي.
والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٣٨، والعيني ١/ ١٢٧، ٤٣٦، والتصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٨٤، والدرر ١/ ٥٩، والأشموني ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(٥) (فإما كرامٌ مُوسرونَ لقيتُهُمْ) فحسْبِيَ من ذُو عندَهم ما كفانِيَا

وإعلاما بأن الفم ما دامت ميمه باقية يعرب بالحركات، وأنه لا يعرب بالحروف، إلا إذا زالت ميمه، نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك.

فإن قلت: لم كان شرطا في إعراب هذه الأسماء بالحروف إضافتها الى غير ياء المتكلم؟

قلت: لأن ما كان منها غير مضاف فهو معرب بالحركات، نحو: أب، وأخ، وحم، وما كان منها مضافا إلى ياء المتكلم قدر إعرابه كغيره، مما يضاف الى الياء، نحو: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، وما كان منها مضافا إلى غير ياء المتكلم أعرب بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، كما في قوله:

....

... جَا أخو أبيكَ ذا اعْتِلَا

والسبب في أن جرت هذه الأسماء هذا المجرى: هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدى ذلك إلى كونه واوا في الرفع، وألفا في النصب، وياء في الجر.

بيان ذلك: أن «ذو»: أصله ذَوَى[1]، بدليل قولهم في التثنية: ذويان، فحذفت الياء، وبقيت الواو حرف الإعراب، ثم ألزم الإضافة إلى اسم الجنس،

---

(٥) اللغة: كرام: جمع كريم: الطيب العنصر، الشريف الآباء، موسرون: أصحاب ميسرة، وغنى، وعندهم ما يقدم للضيفان، فحسبي: يكفيني...

والمعنى: فإما أن أجد القوم كراماً موسرين، وعند ذلك أقتنع منهم بما يكفيني، ويسد حاجتي.

والشاهد فيه قوله: «فحسبي من ذو عندهم» فإن ذو — في هذه العبارة — اسم موصول بمعنى الذي، وعلى ذلك تكون كلمة «ذو» مبنية، لأنها اسم موصول.

(١) أشار إلى ذلك صاحب المختار في مادة (ذو):

«وأصل ذو (ذوي) مثل عصا، وأما قولهم، (ذات) مرة، و(ذا) صباح، فهو ظرف زمان غير متمكن، تقول: لقيته ذات يوم، وذات ليلة، وذات غداة، وذات العشاء...»

والإتباع ، تقول في الرفع : هذا ذو مال ، أصله ذُوُ مال ، بواو مضمومة للرفع ، وذال مضمومة للإتباع ، ثم استثقلت الضمة على الواو المضموم ما قبلها فسكنت ، كما في نحو : يغزو ، فصار ذُو مال ، وتقول في النصب : رأيت ذا مال ، أصله ذَوَ مال بواو مفتوحة للنصب ، وذال مفتوحة للإتباع ، فتحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفا ، فصار ذا مال ، وتقول في الجر : مررت بذي مال ، أصله بِذِوِ مال ، بواو مكسورة للجر ، وذال مكسورة للإتباع ، ثم استثقلت الكسرة على الواو ، المكسور ما قبلها ، كما تستثقل على الياء المكسور ما قبلها ، فحذفت ، وقلبت الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فصار : بذي مال .

وأما « فم » فأصله فوه ، بدليل قولهم في الجمع أفواه ، وفي التصغير فويه ، فحذفت منه الهاء ، ثم إذا لم يضف يعوض عن واوه ميم ؛ لأنها من مخرجها ، وأقوى منها على الحركة ، فيقال : هذا فم ، ورأيت فما ، ونظرت إلى فم ، وإذا أضيف جاز فيه التعويض ، وتركه ، وهو الأكثر ، وإذا لم يعوض يلزم الإتباع ، فيقال : هذا فوك ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك ، والأصل : فُوُك ، وفُوَك ، وفُوِك ، ففعل به ما فعل « بذو » .

وأما « أب ، وأخ ، وحم » فأصلها أبوٌ ، وأخوٌ ، وحموٌ ، لقولهم في التثنية : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، ولكنهم حذفوا في الإفراد ، والإضافة إلى ياء المتكلم أواخرها ، وردوا المحذوف في الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، كما ردوه في التثنية ، واتبعوا حركة العين بحركة اللام ، فصارت بواو في الرفع ، وألف في النصب ، وياء في الجر على ما تقدم .

ونظير هذه الأسماء في الإتباع فيها لحركة الإعراب امرؤ ، وابنم ، تقول : هذا امرؤٌ ، وابنُمٌ ، ورأيت امرأً ، وابنما ، ومررت بامرئ ، وابنم .

وأما « هن » وهو الكناية عن اسم الجنس ، فأصله هنو ، بدليل قولهم في هنة : هنية ، وهنوات .

وله استعمالان :

أحدهما : أنه يجري مجرى أب ، وأخ ، كقولهم : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك .

والاستعمال الآخر ، وهو الأفصح ، والأشهر — أن يكون مستلزم النقص جاريا مجرى يد ، ودم في الإضافة ، وغيرها ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : «من تعزَّى بعَزَاء الجاهلية فأَعضُّوه بهَن أبيه ، ولا تكْنُوا[1] » . وإلى هذا أشار بقوله :

.... والنقصُ في هذَا الأخيرِ أحْسَنُ

وقوله :

وفي أَبٍ ، وتـالِـيَـيْـهِ يَـنْـدُرُ ....

يعني : أنه قد ندر في بعض اللغات التزام نقص أب ، وأخ ، وحم ، كقولك : جاءني أبك ، وأخك ، وحمك[2] .

قال الشاعر[3] :

بِأَبِـهِ اقْتَـدى عَـدِيٌّ في الْكَـرَمْ وَمَـن يُشَـابِـه أبَـهُ فَـمَا ظَـلَـمْ

---

(١) يقصد (صلى الله عليه وسلم) من دعا إلى عصبية ممقوتة ، أزالها الإسلام...

(٢) خلاصة ما ذكر : أن في «أب ، وأخ ، وحم» ثلاث لغات :
أشهرها أن تكون بالواو ، والألف ، والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، وهي لهجة بني الحارث ، وخثعم ، وزبيد ، وهم يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة — وهذا نادر .
وأن في «هن» لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

(٣) الشاعر : رؤبة بن العجاج ، من كلمة — يقال — إنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي ، والبيت من شواهد العيني ١/ ١٢٩ ، والتصريح ١/ ٦٤ ، والهمع ١/ ٣٩ ، والدرر ١/ ١٢ ، والأشموني ١/ ١٧٠ .

(٦) اللغة :
اقتدى : جعله قدوة لنفسه ، وسار على نهجه ، ما ظلم : يريد أنه لم يظلم أمه ، لأنه جاء على مثال أبيه ...

وقوله :

.... وقصـرُهـا من نـقصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعنى : أن في أب ، وأخ ، وحم لغة ثالثة أشهر من لغة النقص ، وهي القصر ، نحو : جاءني الأبا ، والأخا ، والحما.

قال الشاعر[1] :

إنَّ أَبـاهَـا ، وأَبـا أَبـاهَـا قـدْ بَـلَـغَـا في المجدِ غَـايَـتَـاهَـا

وفي المثل :

«مُكرَهٌ أخَاكَ ، لَا بَطَل[2] » .

والمعنى : إن عدي بن حاتم اقتدى بأبيه في الكرم ، والسخاء ، ومن يشابه أباه فإنه لم يظلم أحداً.
والشاهد فيه : قوله : «بأبه» ، «يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة ، وهذا يجري على لغة النقص.

(١) الشاعر : أبو النجم العجلي ، والبيت من شواهد الإنصاف ١٨ ، وابن يعيش ١/ ٥١ ، ٣/ ١٢٩ ، والشذور ٤٨ ، والتصريح ١/ ٦٥ ، والعيني ١/ ١٣٣ ، ٣/ ٣٤٦ ، والهمع ١/ ٣٩ ، والدرر ١/ ٣٢ ، والأشموني ١/ ٧٠.

(٧) اللغة :

المجد : العظمة ، والشرف ، غايتاها : الغاية : مدى الشيء.
والمعنى : إنها ــ المحبوبة ــ من آباء عظماء ، فقد بلغ أبوها ، وجدها الغاية التي ينشدها من أراد العزة ، والكرامة ، والشرف.
والشاهد فيه : قوله : «أباها» الثالثة ، لأنها في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف ، على لغة القصر.

(٢) المثل من كلام أبي جشر ، خال بيهس ٢/ ٢٧٤ مجمع الأمثال للميداني.
والشاهد فيه : قوله : «أخاك» حيث أتى به على لغة القصر...
ويروي المثل «مكرهٌ أخوك...» وعلى هذه الرواية لا شاهد في المثل ، وهي التي سجلها الميداني.

بـالْألـفِ ارفَـع المثـنَّى ، وكِلَا إذَا بـمُضْـمـرٍ ، مضَـافاً وُصِلَا
كلتَا كـذاكَ ، اثْـنَانِ ، واثـنتانِ كـابـنَـيْـنِ ، وابـنَـتَـيْـنِ يـجْـريَـان
وتخلفُ اليا في جَميعَها الْأَلِفْ جرّاً ، ونَصْباً ، بَعْدَ فتحٍ قدْ أُلِفْ.

المثنى :

هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره ، صالحا للتجريد ، وعطف مثله عليه ، نحو : زيدان ، وعمران ، فإنه يصح فيهما التجريد ، والعطف ، نحو : زيد ، وزيد ، وعمرو ، وعمرو.

فإن دل الاسم على التثنية ، بغير الزيادة ، نحو : شفع وزكا : فهو اسم للتثنية ، وكذا إذا كان بالزيادة ، ولم يصلح للتجريد ، والعطف ، نحو : اثنان ، فإنه لا يصح مكانه اثن ، واثن.

وإذ قد عرفت هذا فنقول :

إعراب المثنى يكون بزيادة ألف في الرفع ، وياء — مفتوح ما قبلها — في الجر ، والنصب ، يليهما نون مكسورة ، تسقط للإضافة.

وحمل على المثنى من أسماء التثنية كلمات منها :

«كلا ، وكلتا» بشرط إضافتهما إلى مضمر ، كما ينبىء عنه قوله :

.... وكـلا إذا بـمُضْـمَـرٍ مُضَـافـاً وُصِلَا
كلتا كذَاكَ ....

أي كلتا مثل كلا : في أنها لا تعرب بالحروف إلا إذا وصلت مضافة بمضمر ، تقول ، جاءني كلاهما ، وكلتاهما ، ورأيت كليهما ، وكلتيهما ، ومررت بكليهما ، وكلتيهما : بالألف رفعا ، وبالياء نصبا ، وجرا ، لإضافتهما الى المضمر.

فلو أضيفا الى الظاهر لم تقلب ألفهما ياء. وكانا اسمين مقصورين ، يقدر فيهما

الإعراب، نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

ومنها: «اثنان، واثنتان» مطلقا، أي: سواء كانا مجردين، أو مضافين، وهذا ما أراد بقوله:

.... اثْنان، واثنَتَان كـابـنين، وابـنـتين يَـجْـريـانِ

يعني: أن هذين الاسمين ليسا في إلحاقهما بالمثنى مثل: كلا، وكلتا» في اشتراط الإضافة إلى المضمر، بل هما كالمثنى من غير فرق.

فإن قيل: لم كان إعراب المثنى بالألف في الرفع، وبياء مفتوح ما قبلها في النصب، والجر؟ ولم وليهما نون مكسورة؟ ولم حذفت للإضافة؟

قلت: أما إعراب المثنى بالحروف؛ فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام ناسب أن تستتبع أمرين: خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازاً عن تكثير اللبس، فجعلت علامة التثنية ألفا، لأنها أخف الزوائد، ومدلول بها على التثنية مع الفعل: اسما في نحو: أفعلا، وحرفا في نحو: فعلا أخواك، وجعل الإعراب بالانقلاب؛ لأن التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب. والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة، فلجئ الى الاعراب بقرار الألف على صورتها في حالة الرفع.

فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها، إشعارا بكونها ألفا في الأصل، وحملوا النصب على الجر، لأن قلب الألف في النصب إلى غير الياء غير مناسب، فلم يبق إلا حمل النصب على الرفع، أو الجر، فكان حمله على الجر أولى؛ لأنه مثله في الورود فضلة في الكلام، تقول في الرفع: جاءني الزيدان، فالألف علامة التثنية: من حيث هي زيادة في الآخر، لدلالتها على التثنية، وعلامة الرفع ـ أيضاً ـ من حيث هي على صورتها في أول الوضع.

وتقول في الجر: مررت بالزيدين، فالياء علامة التثنية من حيث هي زيادة في الآخر لمعنى التثنية، وعلامة الجر ـ أيضاً ـ من حيث هي منقلبة على ألف.

وتقول في النصب : رأيت الزيدين ، والقول فيه كالقول في الجر.

وأما النون فإنما لحقت المثنى عوضا عما فاته من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين.

وأما حذف النون في الإضافة ، دون غيرها فللتنبيه على التعويض ، فحذفت في الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف ، واللام ، وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا.

فإن قيل : لم كان «لكلا ، وكلتا» حالان في الإعراب : الإجراء مجرى المثنى ، والإعراب بالحركات المقدرة؟ ولمَ خص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة الى المضمر؟

قلت : «كلا ، وكلتا» اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيزَ في ضميريهما اعتبار المعنى ، فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد.

وقد اجتمع الاعتباران في قوله[1] :

كلاهُمَا حينَ جدَّ الجرْيُ بَيْنَهُمَا قَـدْ أقْـلَعَا ، وكلَا أنفيْهِمَا رَابِي

---

(١) الشاعر : الفرزدق التميمي : والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٢١ ، ٣/ ٣١٤ ، وابن يعيش ١/ ٥٤ ، والعيني ١/ ١٥٧ ، والتصريح ٢/ ٤٣ ، والهمع ١/ ٤١ ، والدرر ١/ ١٦ ، والأشموني ١/ ٧٨ ، وديوان الفرزدق ٣٣.

٨ــ اللغة :

كلاهما : يعني : كلا الفرسين ، ويرى الشنقيطي ١/ ١٦ الدرر اللوامع : ان المراد : عضيدة بنت جرير ، وزوجها الأبلق ، اشتد الجري : قوي... رابي : اسم فاعل : من ربا يربو رٍبواً ، وهو النفس العالي ، وربا الفرس : انتفخ من عدو ، أو فزع.

والمعنى :

كلا الفرسين ، أو الزوجين حين قوي الجري بينهما ، واشتد ، قد كفا عنه ، وكلا الأنفين منتفخ ، أو لكليهما نفس عال ، مرتفع.

والشاهد في البيت : قوله : «... أقلعا» حيث جرى على معنى «كلا» وثنى قوله : «أقلعا». وقوله : «كلا أنفيهما رابي.» حيث جرى على لفظ «كلا» ووحد قوله : «رابي.»

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال الله (عز وجل): «كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا»[1].

ولم يقل: آتتا[2].

فلما كان «لكلا، وكلتا» حظ من الإفراد، وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنى أخرى، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر، لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة الى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهر أصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل تحصيلا لكمال المناسبة.

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا اجْرُرْ، وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عامِرٍ، ومُذْنِبِ
وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ، والأَهْلُونَا
أُولو، وَعَالَمُون، عِلِّيُونَا وأَرَضُونَ شذَّ، والسِّنُونَا
وَبَابُهُ، ومثلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عند قَوْمٍ يَطَّرِدْ

القول في هذه الأبيات يستدعي تقديم مقدمة، وهي:

أن الاسم الدال على أكثر من اثنين على ثلاثة أضرب: جمع، واسم جمع، واسم جنس.

وذلك، لأن الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل: إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة، دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد، دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة، ملغى فيه اعتبار الفردية، والجمعية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه.

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) ويعزز ذلك الزمخشري في الكشاف ٢/ ٧٢١.
«كلتا» لفظة لفظ مفرد، ولو قيل: آتتا على المعنى لجاز...»

فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع، سواء كان له واحد من لفظه، مستعمل، كرجال، وأسود، أو لم يكن كأبابيل[1]، والموضوع لمجموع الآحاد، هو: اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه، كركب، وصحب، أو لم يكن، كقوم، ورهط[2].

والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور، هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه، وبين واحده بالتاء، كثمرة، وثمر، وعكسه: جبأة[3]، وكمأة[4].

ومما يعرف به الجمع كونه على وزن لم تبن عليه الآحاد، كأبابيل، وغلبة التأنيث عليه، ولذلك حكم على نحو: تخم أنه جمع تخمة، مع أن نظيره رطبة، ورطب محكوم عليه أنه اسم جنس، لأن تخما غلب عليه التأنيث، يقال: هذه تخم، ولا يقال: هذا تخم.

فعلم أنه في معنى جماعة، وليس مسلوكا به سبيل رطب، ونحوه.

ومما يعرف به اسم الجمع كونه على وزن الآحاد، وليس له واحد من لفظه، كقوم، ورهط، وكونه مساويا للواحد في تذكيره، والنسبة إليه.

ولذلك حكم على نحو غَزِيّ: أنه اسم لجمع غاز[5]، وإن كان نحو: كليب، جمع لكلب[6]، لأن غَزِيّاً مذكر، وكليباً مؤنث، وحكم — أيضاً — على نحو

---

(١) أبابيل: «قال الأخفش: يقال: جاءت إبلك أبابيل، أي فرقاً» المختار مادة (أب ل).

(٢) رهط: «رهط الرجل: قومه، وقبيلته، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة...» مادة (رهـط) المختار.

(٣) جبأة: في القاموس المحيط، مادة (جبأ): «والجبء: الكمأة، والأكمة...»

(٤) كمأة: في القاموس المحيط، مادة (الكمء): «الكمء: نبات...»

(٥) في مختار الصحاح، مادَّة: (غزا): «... ورجل غاز، وجمعه غزاة، كقاض، وقضاة، وغُزّى كسابق، وسبق، وغَزِيّ، كحاج، وحجيج، وقاطن، وقطين...».

(٦) في المختار، مادة: (ك ل ب): «... وكليب، كعبد، وعبيد، وهو جمع عزيز.»

ركاب أنه اسم لجمع ركوب ، لأنهم نسبوا إليه ، فقالوا : زيت ركابي ، والجموع لا ينسب إليها ، إلا إذا غلبت ، كأنصاري .

وإذ قد عرفت هذا ، فنقول :

الجمع ينقسم إلى جمع تصحيح ، وهو : ما سلم فيه لفظ الواحد ، وإلى جمع تكسير ، وهو : ما تغير فيه لفظ الواحد : تحقيقا ، أو تقديرا .

ثم جمع التصحيح ، ويسمى السالم ينقسم إلى مذكر ، ومؤنث .

فالمؤنث : هو ما زيد في آخره ألف ، وتاء ، كمسلمات .

وأما جمع المذكر السالم فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعا ، وياء ، مكسور ما قبلها جرا ، ونصبا ، يليهما نون مفتوحة ، نحو : جاء المسلمون ، ومررت بالمسلمين ، ورأيت المسلمين .

والسبب في أن إعراب هذا الجمع بهذا الإعراب هو أنه كالمثنى في كثرة دوره في الكلام ، فأجرى مجرى المثنى في خفة العلامة ، وترك الإخلال بظهور الإعراب ، فجعلت علامة الجمع المذكر السالم في الرفع واوا ، لأنها من أمهات الزوائد ، ومدلول بها على الجمعية ، مع الفعل : اسما في نحو قولهم : فعلوا ، وحرفا في نحو : أكلوني البراغيث ، وضموا ما قبل الواو إتباعا ، وجعلوا الإعراب فيه بالانقلاب ، لامتناع ظهور الحركات على الواو ، المضموم ما قبلها فلجئ الى الاعراب بقرار الواو في الرفع على صورتها في أول الوضع ، فإذا دخل عامل الجر قلبوا الواو ياء ، لمكان المناسبة ، وكسروا ما قبل الياء ، كما ضموا ما قبل الواو لئلا يلتبس الجمع بالمثنى في بعض الصور في حالة الإضافة ، وحملوا النصب على الجر ، كما في التثنية ، ولأنك لو قلبت الواو ألفا في النصب لأفضى ذلك إلى الالتباس بالمثنى المرفوع ، ولحقت النون عوضا عن الحركة ، والتنوين ، ولذلك تحذف للإضافة ، وفتحوها تخفيفا .

ولما أخذ في بيان ما يعرب بالواو رفعا ، وبالياء جرا ، ونصبا قال :

وارْفَعْ بِوَاوٍ ، وبيا اجْرُرْ ، وانْصِبِ سَالِمَ جمعِ عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ

فأضاف الجمع إلى مثال ما يطرد فيه.

وذلك ان جمع المذكر السالم مطرد في كل اسم خال من تاء التأنيث، لمذكر عاقل، علما، كعامر، وسعيد، أو صفة تقبل تاء التأنيث باطراد، إن قصد معناه، أو في معنى ما يقبلها، كضارب، ومذنب، والأحسن، والأفضل، فيقال: عامرون، وسعيدون، وضاربون، ومذنبون، والأحسنون، والأفضلون، وكذلك ما أشبهها.

قوله:

.... وبهِ عِشْرُونا وَبَابُهُ........................ إلخ.

معناه: أنه قد ألحق بجمع المذكر السالم المطرد أسماء جموع، وجموع تكسير، وجموع تصحيح لم تستوف الشروط.

فمن أسماء الجموع عشرون، وبابه، وهو ثلاثون الى تسعين.

ومنه «عليون»[1] مما ليس له واحد من لفظه، و«كعالمين[2]» مما واحده أعم في الدلالة منه.

ومن جموع التكسير «أرضون، وستون» وبابه، وهو كل ثلاثي في الأصل قد حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، كأرة[3] وأرين، وظبة، وظبين، وقلة[4]، وقلين.

فهذه كلها جموع تكسير، لتغير لفظ الواحد فيها، ولكنها أجريت مجرى جمع الصحيح في الإعراب، تعويضا عن المحذوف.

---

(١) عليون: اسم لأعلى الجنة.

(٢) عالمين: العالم: الخلق، والجمع العوالم (بكسر اللام)، والعالمون: أصناف الخلق.»

(٣) أرة: «وأصل «أرة» وهي موضع النار: أرى.» ١/ ٩٥ الأشموني.

(٤) قلة: «وأصل «قلة» وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو.» ١/ ٩٥ الأشموني.

ومن جموع التصحيح ، التي لم تستوف الشروط «أهلون» مما سلم فيه بناء واحده ، فإنه جمع أهل ، وهو لا علم ، ولا صفة ، فتصحيحه شاذ ، كما شذ تصحيح الوابل في قول الهذلي[1] :

تلاعب الريح بالعَصْرَيْن قسطله والوابِلُون ، وتَهْتَان التَّجاوِيدِ

فإنه لما لا يعقل ، فحقه الا يصح ، ولكنه ورد فوجب قبوله ، وكما شذ تصحيح مرقة في قول بعضهم : «أطعمنا مرقة من مرقين» أي : أمراقا من لحوم شتى .

وكثر هذا الاستعمال في باب «سنين» وهو كل مؤنث بالتاء ، محذوف اللام ، غير ثابت التكسير ، فيجيءُ بسلامة ما أوله مكسور ، كاره ، وارين ، ومائة ، ومئين ، وبتغير ما أوله مفتوح ، كسنة ، وسنين ، وبوجهين ما أوله مضموم ، كقلة ، وقلين .

ومثل هذا الاستعمال فيما ثبت تكسيره كظبة ، وظبين ، وفيما يحذف منه غير اللام ، كلدة ، ولدين ، ورقة ، ورقين .

قوله :

... ومـثـلَ حـينٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا الْبَاب ....

يعني : باب سنين قد يستعمل مثل حين ، فيجعل إعرابه بالحركات على النون

---

(١) الشاعر : أبو صخر الهذلي ، والبيت من شواهد العيني ١/ ١٦٢ .

(٩) اللغة : العصرين : «الليل ، والنهار ، أو الغداة ، والعشى» مادة (ع ص ر) المختار ، قسطلة : غبارة مادة (القسطل) القاموس المحيط ، الوابلون : جمع وابل : المطر الشديد ، تهتان : هب : : «هتفت السماء ، تهتن هتناً ، وهتوناً ، وهتناناً ، وتهتاناً ... انصبت» القاموس ، مادة (هتنت) . التجاويد : يقال : روض جمود : ممطور ، وأصابته تجاويد من المطر...» أساس البلاغة مادة (ج و د) .

والمعنى : تلاعب الريح بالغداة ، والعشى غباره ، ويصب المطر عليه صباً شديداً ، وخفيفاً...

والشاهد في البيت : قوله : «والوبلون» فقد جمع جمع تصحيح شذوذاً ، لأنه لما لا يعقل...

منونة ، ولا تسقطها الإضافة ، نحو : هذه سنين ، ورأيت سنينا ، ومررت بسنين ، قال الشاعر[1] :

دعـاني مـن نَـجْـدٍ، فـإِنَّ سنِينَهُ لَـعِـبْـنَ بِـنَـا شيباً ، وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وفي الحديث على بعض الروايات : «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سنيناً كسنين يُوسُفَ[2] » . قوله :

.... وَهْوَ عِـنْـدَ قَوْمٍ يَـطَّـرِدْ

يعني : أن إجراء سنين ، وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من النحويين ، منهم القراء[3] ، وقد استعمله غيرهم على وجه الشذوذ ، كما في الحديث المذكور .

وَنُـونَ مجمُـوعٍ ، وَمَـا بـه الْتَحَقْ فَـافْـتَـحْ ، وقلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُـونُ مـا ثُـنِّيَ ، والمُلْحَقِ بـهْ بـعَـكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فانْتَبِهْ

قد تقدم الكلام على نوني التثنية ، والجمع على حدة ، ولم يبق فيه إلا ما نبه عليه من أن نون الجمع حقها الفتح ، وقد تكسر ، وأن نون التثنية حقها الكسر ، وقد تفتح .

---

(١) الشاعر : الصمة بن عبد الله القشيري ، والبيت من شواهد ابن الشجري ٢/ ٥٣ ، وابن يعيش ٥/ ١١ ، والعيني ١/ ١٦٩ ، والتصريح ١/ ٧٧ ، والأشموني ١/ ٨٦.

١٠ــ اللغة : دعاني : اتركاني ، نجد : اسم للبلاد التي أعلاها تهامة ، واليمن ، وأسفلها العراق ، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق ، سنينة : جمع سنة ، ويريد العام المجدب ، شيبا : جمع أشيب ، من اشتعل رأسه شيباً ، مردا : جمع أمردة : من لم تنبت لحيته.

والمعنى : اتركاني من نجد يا خليلي ، فإن ما لمسته من شظف ، ومشقة يغير حالة الأشيب ، ويشيب الأمرد .والشاهد في البيت : «فإن سنينه» حيث أعرب سنين بحركات على النون...

(٢) جاء الاستشهاد بالحديث الشريف على إحدى الروايتين ، وقد روى الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب ـــ اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف . »

(٣) الفراء : أبو زكريا : يحيى المعروف بالفراء ، ولقب بالفراء ، لأنه كان يفري الكلام . كان أعلم الكوفيين بالنحو ، بعد الكسائي ، وقد أخذ عنه ، توفي سنة ٢٠٧ هـ.

فأما كسْر نون الجمع فإنه يجيءُ للضرورة، كقول جرير[1]:

عَرينٌ منْ عُرَينَةَ، ليْسَ منّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ منْ عَرينِ
عَرَفْنَا جَعْفَراً، وبنى أَبيهِ وأنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخرينِ.

وكقول الآخر[2]:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ، وارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ، وَلا يَقِيني؟
وماذا تَبْتَغي الشُعَراءُ مِنّي وقدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبَعينِ؟

---

(١) وقد استشهد بقول جرير العيني ١/ ١٧٧، والتصريح ١/ ٧٩، والهمع ١/ ٧٩، والدرر ١/ ٢١، والأشموني ١/ ٨٩، والشاهد في ديوان جرير ٥٧٧.

١١ — اللغة:

برئت: من البراءة، جعفر»: اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع، و«بني أبيه»: إخوته، وهم: عرين، وعبيد، وكليب، «زعانف»: جمع زِعْنِفَة، وهم الأتباع... والزعانف — أيضاً — أهداب الثوب، التي تتحرك...

والمعنى: ينفي جرير أن عرينا من قومه، ويقول: قد عرفنا جعفراً، وإخوته، وأنكرنا الأتباع، والحواشي، ومن لا غناء لهم.

والشاهد: قوله: «آخرين» حيث كسر نون الجمع، والدليل على ذلك أن القصيدة مكسورة حرف الروي.

(٢) الشاعر: سحيم بن وثيل الرياحي: وقد استشهد بالشاهد ابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، والخزانة ٣/ ٤١٤، والعيني ١/ ١٩١، والتصريح ١/ ٧٧، ٧٩، والهمع ١/ ٤٩، والدرر ١/ ٢٢، والأشموني ١/ ٨٩.

١٢ — اللغة: يبتغي: يطلب، جاوزت: زدت عن الأربعين...

والمعنى: كيف يطلب الشعراء خديعتي، ويطمعون في ختلي، وقد بلغت سن التجربة، والاختبار، التي تمكنني من تقدير الأمور، ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟

والشاهد في البيت الثاني في قوله: «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون، ويشهد لذلك حرف الروي في القصيدة، ومنها البيت الذي قبل بيت الشاهد.

وأما فتح نون التثنية فلسفة قوم من العرب، حكى ذلك الفراء، وأنشد[1]:

عَلَى أحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاّ لَمْحَةٌ، وتَغِيبُ

بفتح نون التثنية.

وَمَا بِتَا، وألف قد جُمِعَا يُكْسَرُ في الجَرِّ، وَفي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أُولَاتُ، والّذي اسْماً قَدْ جُعِلْ كأذْرِعَاتٍ فيهِ ذا أيْضاً قُبِلْ

الذي يجمع بالألف، والتاء هو جمع المؤنث السالم، وله إعراب على حدة، وذلك لأن رفعه بالضمة، ونصبه، وجره بالكسرة، نحو: هؤلاء مسلماتٌ، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات، أجروه في النصب مجراه في الجر، كما فعلوا ذلك في جمع المذكر السالم، وحمل على جمع المؤنث السالم في إعرابه أولات، وما سمي به كعرفات، وأذرعات.

فأما «أولات» فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وهو بمعنى ذوات، ولكنهم أجروه مجرى الجمع، نحو: هؤلاء أولاتُ فضل، ورأيت أولاتِ فضل، ومررت بأولاتِ فضل.

وأما ما سمي به فالأكثر فيه إجراؤه مجرى الجمع، نحو: هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ.

---

(١) البيت للشاعر: حميد بن ثور الهلالي، الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يجاري في وصف القطاة، والبيت من شواهد ابن يعيش ٤/ ١٣١، والعيني ١/ ١٧٧، والهمع ١/ ٤٩، والدرر ١/ ٢١، والتصريح ١/ ٧٨، والأشموني ١/ ٩٠، وديوانه ٥٥.

١٣ــ اللغة:

«أحوذيين» يقصد بهما جناحي القطاة، مثنى أحوذي الخفيف السريع، استقلت: ارتفعت، والعشية: ما بين الزوال إلى الغروب.

والمعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة، ثم تغيب عن ناظريك، يريد أنها فائقة السرعة.

والشاهد في البيت: قوله: «أحوذيين» حيث فتح نون المثنى، وهي لغة.

ومنهم من يجعله كأرطاة : غير منصرف علما ، فيقول : هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ.

فإذا وقف عليه قلبت التاء هاء.

ومنهم من يحذف التنوين ، ويعربه بالضمة في الرفع ، وبالكسرة في الجر ، والنصب[1].

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ، أَوْيَكُ بعْدَ أَلْ رَدِفْ

الاسم المعرب على ضربين : منصرف ، وغير منصرف.

فالمنصرف ما لم يشابه الفعل ، كزيد ، وعمرو.

وغير المنصرف ما يشابه الفعل ، كأحمد ، ومروان.

فالمنصرف ينون ، ويجر بالكسرة في كل حال ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ.

وغير المنصرف لا ينون ، ويجر بالفتحة ، ما لم يضف ، أو يدخله الألف ، واللام ، نحو : هذا أحمدُ ، ورأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ.

وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل ، فلم يدخله التنوين ، لأنه علامة الأخف عليهم ، والأمكن عندهم.

ومنع الجر بالكسرة تبعا لمنع التنوين ، لتآخيهما : في اختصاصهما بالأسماء ، وتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا ، وراقود خلٍ ، فلما لم يجروه بالكسرة ،

---

(١) وقد جاء على هذه الأوجه قول امرىء القيس بن حجر الكندي :

تنورتُها من أذرعاتٍ، وأهلها بيثربَ، أدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالي

بكسر التاء ، منونة ، وبفتح التاء غير منونة ، وبكسر التاء ، بغير تنوين.

عوضوه عنها بالفتحة ، فإذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخله الألف ، واللام فأمن فيه التنوين جر بالكسرة ، نحو : مررت بأحمدكم ، وبالحمراء .

وَاجْعَلْ لنَحْوِ يفْعَلَان النُّونَا رَفْعاً ، وتَدْعِينَ ، وتَسْأَلُونَا
وحَذْفُهَا للجَزْمِ ، والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تكُوني لتَرُومي مَظْلَمَهْ

المراد بنحو يفعلان ، وتدعين ، وتسألون : كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجمع ، أو ياء المخاطبة ، فإن المضارع إذا اتصل به أحد هذه الثلاثة كانت علامة رفعه نوناً مكسورة بعد الألف ، مفتوحة بعد الواو ، والياء .

وعلامة جزمه ، ونصبه حذف تلك النون ، تقول في الرفع : يفعلان ، ويفعلون ، وتفعلين ، فإذا دخل الجازم قلت : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعلي ، بحذف النون للجزم ، كما ثبت للرَّفع .

والنصب كالجزم ، نحو : لن يفعلا ، ولن يفعلوا ، ولن تفعلي ، حملوا النصب على الجزم هنا ، كما حملوا النصب على الجر في التثنية ، والجمع ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم .

قوله :

.... كَلَمْ تَكُوني لتَرُومي مَظْلَمَهْ

مثال لحذف نون الرفع في الجزم ، والنصب : «فتكوني» مجزوم بلم ، وكان أصله تكونين ، فلما دخل الجازم حذفت النون ، «وترومي» منصوب بأن مضمرة ، تقديرها ، لأن ترومي ، وأصله ترومين ، فلما دخل الناصب حذفت النون ، كما حذفت في الجزم .

وسَمِّ مُعْتَلاً منَ الأَسْمَاءِ مَا كالمصْطَفَى ، والمرتَقى مَكَارِمَا
فالأوّلُ الإعرابُ فيه قدّرا جميعُهُ ، وهو الّذي قَدْ قُصِرَا
والثاني منقُوصٌ ، ونَصْبُه ظَهَرْ ورَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذا أيْضاً يُجَرْ

اعلم أن الاسم المعرب على ضربين: صحيح، ومعتل، والمعتل على ضربين: مقصور، ومنقوص.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: الفتى، والعصا، والمصطفى، وقيدت الألف بكونها لازمة احترازاً من نحو الزيدان في الرفع، ومن نحو: أخاك، وإياك في النصب.

والمنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة تلي كسرة، كالقاضي، والداعي، والمرتقي.

واحترزت باللزوم من نحو: الزيدين، وأخيك، وبقولي: «تلي كسرة» مما آخره ياء ساكن ما قبلها، نحو: نحي، وظبي، فإنه معدود من باب الصحيح.

وقد ظهر من هذا: أن الاسم المعرب ينقسم الى صحيح، ومقصور، ومنقوص، ولكل منها حكم.

فالصحيح: يظهر فيه الإعراب كله، ولا يقدر فيه شيءٌ منه، أي: من الإعراب.

والمقصور: يقدر فيه الإعراب كله، لتعذر الحركة على الألف، تقول: جاءني الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فالفتى أولا مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وثانيا منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وثالثا مجرور بكسرة مقدرة على الألف.

والمنقوص: يقدر فيه الرفع، والجر، لثقل الضمة، والكسرة على الياء، المكسور ما قبلها، ويظهر فيه النصب بالفتحة لخفتها، تقول: جاءني القاضي، ورأيت القاضيَ، ومررت بالقاضي، فالقاضي أولا مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء، وثانيا منصوب، وعلامة نصبه فتحة الياء، وثالثا مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء.

وعلى هذا يجري جميع المقصور، والمنقوص في الكلام.

وأيُّ فِـعْـلٍ آخـرُ مِـنْـهُ أَلِـفْ أَو واوٌ أوْ يـاءٌ، فمعتلاً عُـرِفْ
فـالألِـفَ أنـوِ فـيـهِ غَـيْـرَ الجزْم وَأبْـدِ نَصْبَ مَـا ليـدْعُـو يَـرْمِى
والرفعَ فيهِمَا انوِ، واحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَـهُـنَّ، تقضينَ حُـكْـماً لاَزِمَا

الفعل المضارع كالاسم في كونه ينقسم الى صحيح، ومعتل، وهو ما آخره ألف، كيخشى، أو ياء، كيرمي، أو واو، كيدعو.

فأما الصحيح فيظهر فيه الإعراب.

وأما المعتل: فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع، والنصب، لتعذر الحركة على الألف، ويظهر فيه الجزم، بحذف الألف، تقول في الرفع: هو يخشى، فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الألف، وفي النصب: لن يخشى، فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف، وفي الجزم: لم يخش، فعلامة الجزم حذف الألف، أقاموا حذف الألف مقام السكون في الجزم، كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.

وإن كان معتلا بالياء، أو الواو لم يظهر فيه الرفع لثقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها، وعلى الواو المضموم ما قبلها، ويظهر النصب بالفتحة لخفتها، والجزم بالحذف، كما فيما آخره ألف، تقول: هو يرمي، ويدعو، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء، وعلى الواو، ولن يرمَى، ولن يدعوَ، فعلامة النصب فتحة الياء، وفتحة الواو، ولم يرم، ولم يدع، فعلامة الجزم حذف الياء، وحذف الواو.

والحاصل:

إن الفعل المعتل يقدر رفعه، ويظهر جزمه بالحذف.

وأما النصب فيقدر في الألف، ويظهر في الياء، والواو، والله أعلم.

النكرة ، والمعرفة

نَــكِــرَةٌ : قَــابِــلُ أَل مُـؤَثِّـرَا ، أَوْ واقِعٌ موقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
وغَيـرُهُ مَعْرِفَـةٌ : كَـهُمْ ، وَذِي ، وهِنْدَ ، وابني ، والغُلَام ، والّذي

الاسم على ضربين : معرفة ، ونكرة ، وهي الأصل ، لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس .

والمعرفة منحصرة — بالاستقراء — في سبعة أقسام : ستة نبه عليها ، وهي : المضمر ، نحو : هم ، وأنت ، والعلم ، نحو : زيد ، وهند ، واسم الإشارة ، نحو : ذا ، وذي ، والموصول ، نحو : الذي ، والتي ، والمعرف بالألف ، واللام ، نحو : الغلام ، والفرس ، والمعرف بالإضافة ، نحو : ابنى ، وغلام زيد .

وواحد أهمله المصنف ، وهو المعرف بالنداء ، نحو : يا رجلُ .

فهذه السبعة هي المعارف ، وما عداها من الأسماء فنكرة .

وقد ضبط النكرة بقوله :

نَــكِــرَةٌ : قَــابِــلُ أَلْ مُـؤَثِّـرَا ....

البيت :

يعني : أن النكرة ما تقبل التعريف بالألف ، واللام ، أو تكون بمعنى ما يقبله ، فالأول : كرجل ، وفرس ، فإنه يدخل عليهما الألف ، واللام للتعريف ، نحو : الرجل ، والفرس ، والثاني « ذو » بمعنى صاحب ، فإنه نكرة ، وإن لم يقبل التعريف بالألف ، واللام ، فهو في معنى ما يقبله ، وهو صاحب .

واحترز بقوله : « مؤثرا » من العلم الداخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة ، كقولهم في حارث ، وعباس : الحارث ، والعباس .

ولما فرغ من الكلام على المعرفة إجمالا ، أخذ في الكلام عليها تفصيلا ، فقال :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ، أَوْ حُضورٍ كَأَنْتَ، وَهْوَ — سَمِّ بالضَّمير

المضمر :

ما دل على نفس المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب ، كأنا ، وأنت ، وهو.

وقد أدرج قسمي المتكلم ، والمخاطب تحت ذي الحضور ، لأن المتكلم حاضر للمخاطب ، والمخاطب حاضر للمتكلم ، لكن فيه إبهام إدخال اسم الإشارة في المضمر ، لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ، ومخاطب ، ولا متكلم ، ولا مخاطب ، وهو المشار إليه.

على أن هذا الإبهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر.

وَذُو اتِّصَالٍ منهُ: ما لا يُبْتَدَا وَلَا يَلي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا

المضمر أولا : ينقسم إلى بارز ، ومستتر ، وهو ما لا صورة له في اللفظ ، وسيأتي ذكره — إن شاء الله تعالى :

والبارز ينقسم إلى متصل ، ومنفصل.

فالمنفصل : هو ما يصح وقوعه في أول الكلام.

والمتصل : ما لا يصح أن يقع في أول الكلام ، كتاء قمت ، وكاف أكرمك ، ولا يقع بعد إلا اختيارا ، فإنك لا تقول : ما قام إلات ، وما رأيت إلاه ، وإنما تقول : ما قام إلا أنت ، وما رأيت إلا إياه.

ولا يقع الضمير المتصل بعد إلا ، إلا في الضرورة ، كقوله[1] :

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.
وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٠١ ، ١٠٣ ، والخزانة ٢/ ٤٠٥ ، ٤٤١ ، والعيني ١/ ٢٥٣ ، والتصريح ١/ ٩٨ ، ١٩٢ ، والأشموني ١/ ١٠٩.

وَمَا نُبَالي إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاّ يُـجَـاوِرَنَـا إلاَّكِ دَيَّـارُ

ولما ذكر ضابط الضمير المتصل مثله بقوله :

كَالْيَاء ، والْكَافِ من «ابْنِي أكْرَمَكْ» واليْاء ، والْهَا من «سَليهِ مَا مَلَكْ»

اعلم أن الضمير المتصل على ثلاثة أقسام : مختص بمحل الرفع ، ومشترك بين النصب ، والجر ، وواقع في الإعراب كله .

وقد يفهم هذا من قوله :

وكلُّ مضمَرٍ لَهُ الْبِنَا تَجِبْ، ولَفْظُ ما جُرّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ
للرَّفْعِ ، والنّصْبِ ، وَجرّ «نا» صَلَحْ كَاعْرِف بنَا ، فإنَّنا نِلنَا المِنَحْ
وألفٌ ، والواوُ ، والنّونُ لِمَا غَابَ ، وغَيْرِه ، كَقَامَا ، واعْلَمَا

المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في المعنى ، لأن كل مضمر متضمن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهو من معاني الحروف ، مدلول عليه بالياء ، ونا ، والكاف ، والهاء : حروفا في نحو : إياي ، وإيّانا ، وإياك ، وإياه .

وقيل : بنيت المضمرات استغناء عن إعرابها باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني .

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ، ولذلك عقبه بتقسيمها — بحسب الإعراب — كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء ، فقال :

.... ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

---

١٤ — اللغة : نبالي : نهتم ، وديار : معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، «رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً .»

والمعنى : إذا كنت جارتنا ، فنحن لا نكترث بمجاورة أحد غيرك ...

والشاهد فيه : قوله : «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

أي الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب، لا غير.

والمتصل الصالح للنصب ضربان: صالح للرفع، وغير صالح له، فالصالح منه للرفع هو «نا» وحدها، ولذلك أفردها بهذا الحكم، فقال:

للرفعِ، والنّصْبِ، وجَر «نا» صَلَحْ كاعْرِفْ بنَا، فإنَنَا نِلْنَا المنحْ

فموضع «نا» جر بعد الباء، ونصب بعد إنَّ، ورفع بعد الفعل.

ولما بين أن الواقع من الضمائر المتصلة في الإعراب كله هو «نا» علم أن ما عداها من المتصل المنصوب لا يتعدى النصب إلا إلى الجر، وذلك ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب، ويعرف هذا من التمثيل في قوله قبل:

.... من ابني أكْرَمَكْ ....
.... وَسَلِيه مَا مَلَكْ

فأوقع الياء في موضع الجر بالإضافة، فعلم أنها صالحة للنصب، نحو: أكرمني زيد، وأوقع الكاف، والهاء في موضع النصب بالمفعول.

فعلم أنهما صالحان للجر، نحو: رغبت فيك، وعنه.

ويختلف حال الكاف بحسب أحوال المخاطب، فتكون مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وموصولة بميم، وألف للمخاطبين، والمخاطبتين، وبميم ساكنة، أو مضمومة للمخاطبين، وبنون مشددة للمخاطبات، نحو: أكرمكَ، وأكرمكِ، وأكرمكُمَا، وأكرمكُمْ، وأكرمكُنَّ.

والهاء كذلك، فتضم للغائب، وتفتح للغائبة، وتوصل — في التثنية، والجمع — بما توصل به الكاف، نحو: أكرمهُ، وأكرمها، وأكرمهُمَا، وأكرمَهُمْ، وأكرمَهُنَّ.

وما عدا ما ذكرنا من الضمائر المتصلة مختص بالرفع، وهي «تاء الضمير، وألفه، وواوه، وياء المخاطبة، ونون الإناث».

«فالتاء» تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتوصل في التثنية، والجمع بما توصل به الهاء، نحو: فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وفعلتُمَا، وفعلتُمْ، وفعلتُنَّ، والألف للاثنين، والواو لجماعة الذكور العقلاء، وياء المخاطبة كالفاعل من قوله:

.... سَلِيـــه مَـــا مَـــلَكْ

ونون الإناث كقولك: الهندات يقمن، ويشترك الألف، والواو، والنون في المجيُ للمخاطب تارة، وللغائب أخرى، ولذلك أشار بقوله:

.... لِما غَابَ، وغيْرِه، كقَامَا، واعْلَمَا

تقول: افعلا، وافعلوا، وافعلن، فالألف ضمير للمخاطبين، والواو ضمير المخاطبين، والنون ضمير المخاطبات.

وتقول: فعلا، وفعلوا، وفعلن.

فالألف — هنا — ضمير الغائبين، والواو ضمير الغائبين، والنون ضمير الغائبات.

وَمِنْ ضَـمـيرِ الرّفع مَـا يَسْـتَتِرُ كـافْعَل أُوافِقْ، نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

لما فرغ من الكلام على الضمير المتصل أخذ في الكلام على الضمير المستتر، فقال:

ومنْ ضـميرِ الرفْعِ ما يُسْتَترُ ....

فعلم أن المستتر لا يكون ضمير جر، ولا ضمير نصب، لأن العمدة لما لم يستغن عنها في المعنى صح أن تقدر مع العامل في قوة المنطوق بها، ولا كذلك الفضلة.

والحاصل أن ضمير الرفع يستتر استغناء عن لفظه بظهور معناه، وذلك على ضربين: واجب الاستتار، وجائزه.

فالواجب الاستتار : في خمسة أشياء :

فعل أمر الواحد ، كافعل ، والمضارع ، ذو الهمزة ، كأوافق ، والنون كنغتبط ، وتاء المخاطب ، كتشكر ، واسم الفعل لغير الماضي ، كأوه ، ونزال يا زيد ، ونزال يا زيدان .

والجائز الاستتار : هو المرفوع بفعل الغائب ، والغائبة ، وبالصفات المحضة ، نحو : زيد قام ، وهند تقوم ، وعبدالله منطلق .

ففي قام ضمير زيد ، وفي تقوم ضمير هند ، وفي منطلق ضمير عبدالله ، وهي مستترة جوازاً ، بمعنى أنه يجوز أن يخلفها الظاهر ، نحو : قام زيد ، وتقوم هند ، والضمير المنفصل في نحو زيد إنما قام هو ، وزيد هند ضاربها هو ، والله أعلم .

وَذُو ارْتِفَاعٍ ، وانْفِصَالٍ : أَنَا هُو ، وَأَنْتَ ، والـفُـرُوعُ لَا تَشْـتَـبِـهُ
وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلَا : إِيَّـايَ ، والتَّـفريـعُ لَيْسَ مُشْطِلا

الضمير المنفصل ضربان : أحدهما ؛ مختص بالرفع ، وهو « أنا » للمتكلم ، و« نحن » له : مشاركا ، أو تعظيما ، وأنتَ ، و« انتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنّ » للمخاطب ، بحسب أحواله ، و« هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن » للغائب ، بحسب أحواله .

وقد أشار الى أمثلة فروع الإفراد ، والتذكير بقوله :

.... والـفـروعُ لا تَشْـتَـبِـهُ

والثاني : مختص بالنصب ، وهو « ايا » مردفا بما يدل على المعنى ، نحو : « إياي » للمتكلم ، و« إيّاك » للمخاطب ، و« إياه » للغائب ، وفروع الإفراد ، والتذكير ظاهرة ، نحو : « إيانا ، وإياك ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن » .

وَفي اخْتِيَـارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِـلْ

الأصل أن الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه المتصل، لأن الفرض من وضع الضمير التوصل إلى الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتصل يأبى ذلك.

فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال، كما إذا تقدم على العامل، نحو «اَيَّاكَ فَعْبُدُ[1]» أو كان محصورا، نحو: إنما قام أنا، فإنك لو قلت: إنما قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل، وصار في جانب الفعل، أما إذا أمكن الاتصال فإنه يجب رعايته فيما ليس خبرا لكان، أو إحدى أخواتها، إن ولى العامل، نحو: أكرمنا، وأكرمتنا، أو فصله منه ضمير رفع متصل، نحو: أكرمتك، فإنه لا سبيل فيه الى الانفصال إلا في ضرورة الشعر، كقوله[2]:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ، فأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَـزِيْـدُهُـم حُبّاً إلَيَّ هُـمُ

وقال الآخر[3]:

بالْبَاعِثِ، الْوَارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّـاهُمُ الْأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

---

(١) من الآية ٥ من فاتحة الكتاب.

(٢) القائل: زياد بن حمل، أو زياد بن منقذ، أو المرار بن منقذ.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٧/ ٢٦، والخزانة ٢/ ٣٩٣، والعيني ١/ ٢٥٦، والتصريح ١/ ١٠٤، ١٠٥، والأشموني ١/ ١١٥.

١٥ـــ اللغة:

أصاحب: أعاشر... فأذكرهم: أتحدث عنهم، يزيدهم: يكثر من حبي، وتقديري.

والمعنى: ما أعاشر من قوم، فأذكر أهلي، بعد فراقهم، إلا يزيدونهم حباً إلي...

والشاهد في البيت: قوله: «... إلى هم.» فقد جاء بالضمير منفصلاً، وهو «هم» وكان من حقه أن يجيء به متصلاً بالعامل، وهو قوله: «يزيد.»

(٣) الشاعر: الفرزدق من قصيدة يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان.

والبيت من شواهد الخزانة ٢/ ٤٠٩، والعيني ١/ ٢٧٤، والتصريح ١/ ١٠٥، والأشموني ١/ ١١٦، وديوانه ٢٦٦.

١٦ـــ اللغة:

وما سوى ما ذكر، مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان. وقد نبه على هذا بقوله:

وَصِلْ، أَو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَـذَاكَ خِـلْـتَـنِـيـهِ، واتصَـالَا أَخْتَـارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

المبيح لجواز اتصال الضمير، وانفصاله هو كونه: إما ثاني ضميرين، أولهما أخص، وغير مرفوع، وإما كونه خبرا لكان، أو إحدى أخواتها.

أما الأول فكالهاء من سلنيه، ومنعكها في قوله[1]:

فَلا تَطْمَعْ — أَبَيْتَ اللَّعْنَ — فيهَا ومَـنـعُـكَـهَـا بِشيءٍ يُسْـتَـطَـاعُ

فإن الهاء منهما ثاني ضميرين، أولهما أخص، لما علمت: أن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب، وغير مرفوع أيضا؛ لأنه في المثال الأول

الباعث: الذي يبعث الأموات، ويحييهم بعد موتهم، الوارث: الذي ترجع إليه الأملاك، بعد فناء الملاك، ضمنت: اشتملت، الدهارير: الزمن الماضي، أو الشدائد...

والمعنى:

حلفت بالله الباعث الخلق، الوارث الأملاك، بعد فناء الملاك، بالذي يبعث الخلق بعد أن حفظتهم الأرض من أزمان سحيقة، وآماد بعيدة.

والشاهد في البيت: قوله: «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، ضرورة، وذلك خاص بالشعر.

(١) الشاعر: رجل من تميم.

والبيت من شواهد الخزانة ٢/ ٤١٣، والمغني ١١٠ (١١٦)، والعيني ١/ ٣٠٢، والأشموني ١/ ١١٨، ١٢٠.

١٧ — اللغة:

أبيت اللعن: كانت تحية الملوك في الجاهلية: أي ترفعت عن أن تأتي بشيء يسبب لك اللعن.

والمعنى: لا تطمع في — فرسي — ولا ينبغي لك أن توجه همتك العالية إليها، ومنعك إياها مني بأي شيء أردت مستطاع لك، هين عليك.

والشاهد في البيت: في قوله: «ومنعكها» فقد جاء على الاتصال.

منصوب، وفي الثاني مجرور، فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان، نحو: سلنيه، وسلني إياه، ومنعكها، ومنعك إياها، إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن، وأكثر، كما في قوله تعالى: «أَنُلْزِمُكُمُوهَا، وأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ!(١)».

والانفصال جائز في السعة، كقوله (صلى الله عليه وسلم): «إنَّ اللهَ ملككمْ إيَّاهُمْ، ولَوْ شَاء لملكهُمْ إيَّاكُمْ».

ولو كان أول الضميرين غير أخص وجب في الثاني الانفصال، كما في «لملكهم إياكم». وسيأتي ذكره.

ولو كان أول الضميرين مرفوعا وجب الاتصال، نحو: أكرمتك، وأعطيتك، وأما الثاني فكالهاء من قولك: أما الصديق فكنته، فإنه يجوز فيه الإتصال لشبهه بالمفعول، والانفصال — أيضا — لأن منصوب كان خبر في الأصل، والخبر لاحظ له في الاتصال.

وأختار أكثرهم الانفصال.

والصحيح اختيار الاتصال، لكثرته في النظم، والنثر الفصيح، كقوله (صلى الله عليه، وسلم) لعمر (رضى اللهِ عنه): في ابن صياد: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطُ علَيْهِ، وإلاّ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ».

وحكى سيبويه(٢) — عمن يوثق به —: «عليهِ رَجُلاً لَيسَني».

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة هود.

(٢) سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، لقب بسيبويه، وكني بأبي بشر، لأنه كان في قمة الجمال، لأن وجنتيه كأنهما تفاحتان، أو لأن رائحة التفاح كانت تفوح منه.
من الموالي، أفاد من علم الخليل، وألف الكتاب، الذي عده العلماء قرآن النحو، وأفادوا منه.
أصله من البيضاء من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس وغيرهما، ورد بغداد، وناظر الكسائي، ومات بالبيضاء، أو بشيراز سنة ١٨٠ أو ١٨٨هـ.

وأنشد لأبي الأسود[1]:

فَإلاَّ يكنْهَا، أو تكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وأما الانفصال فجاء في الشعر، كقوله[2]:

لَئِنْ كَانَ إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عين الْعَهْدِ، والإنْسَانُ قَد يَتَغَيَّر

ولم يجئ في النثر إلا في الاستثناء، نحو: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك، فإن الاتصال فيه من الضرورة، كقوله[3]:

عَدَدْتُ قَوْمِي، كَعَديدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ الـقَوْمُ الكِرامُ لَيْس

---

(١) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو بن ظالم... أبو الأسود الدؤلي البصري...
أول من أسس النحو، وكان من أكمل الرجال رأياً، وأشدِّهم عقلاً، شيعياً، شاعراً، سريع الجواب، ثقة في حديثه، مات سنة ٦٩هـ بطاعون الجارف.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢١، وابن يعيش ٣/ ١١٧، والخزانة ٢/ ٤٢٦، والعيني ١/ ٣١٠، والأشموني ٣/ ١١٨، وديوانه ٧٢.

١٨ـ يخاطب أبو الأسود الدؤلي غلاماً له كان يشرب الخمر، فتسوء حاله، قائلاً له: فإلا يكن النبيذ يقوم مقام الخمر فإن أخوها، وإنهما من أصل واحد، ولعل ذلك على مذهب العراقيين.
والشاهد فيه: قوله: «يكنها، أو تكنه» وذلك على الاتصال، الذي اختاره المصنف.

(٢) الشاعر: أبو الخطاب: عمر بن أبي ربيعة القرشي:
والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٠٧، والخزانة ٢/ ٤٢٠، والعيني ١/ ٣١٤، والتصريح ١/ ١٠٨، والأشموني ١/ ١١٩، وديوانه ٨٦.

١٩ـ والمعنى: لئن كان إياه لقد تغير بعدنا عن العهد به، فالإنسان قد يتغير بكر الليالي...
والشاهد فيه قوله: «كان إيّاه» حيث جاء على الانفصال.

(٣) الراجز: رؤبة بن العجاج.
وقد استشهد به ابن يعيش ٣/ ١٠٨، والخزانة ٢/ ٤٢٥، ٤٥٤، ٤/ ٥٦، والمغني ١٧١/ ٣٤٤، (١٦٧)، والتصريح ١/ ١١٠، وديوانه ١٧٥.

٢٠ـ اللغة:
قومي: أهلي، الطيس: العدد الكثير... أو الكثير من الرمل، والماء، وغيرهما.

وأما نحو: خلتنيه فمن باب سلنيه، ولكنه أفرده بالذكر، لينبه على ما فيه من الخلاف، ويذكر رأيه فيه، فقال:

كذاك خلتنيه.......................... ....

فعلم أنه يجوز في الهاء منه الاتصال، والانفصال.

ثم ذكر أنه يختار الاتصال، وأن منهم من يختار الانفصال، نظرا إلى أنه خبر في الأصل، وليس بمرضي، لأن الاتصال قد جاء في الكتاب العزيز في قوله تعالى: «إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قَلِيلاً، ولو أَرَاكَهُمْ كثيراً لَفَشِلْتُمْ[1]».

والانفصال لا يكاد يعثر عليه إلا في الشعر، كقوله[2]:

أخي: حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ، والإِحَن
وقَـــدم الأَخَصَّ في اتِّصَــالِ وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرتْبَةِ الزمْ فَصْلَا وقَدْ يُبِيحُ الغيبُ فيهِ وَصْلَا

مقصودة من البيت الأول بيان أن المراد بما أشبهه من قوله:

والمعنى: قومي كثرة كاثرة مثل كثرة الرمل، وغيره، وقد ذهب الكرام منهم، وبقيت فريداً، وحيداً.

والشاهد في البيت: الشذوذ، والضرورة من وجهين: المجيء بخبر ليس ضميراً متصلاً، والجيد الانفصال، والثاني إسقاط نون الوقاية من ليس ضرورة، وقد استشهد به الشارح على الوجه الأول.

(١) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٢) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

وقد استشهد به العيني ١/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ١٠٧، والأشموني ١/ ١١٩، ٣/ ٣٢.

٢١ــ اللغة:

الأرجاء: النواحي، جمع رجا، كعصا، والأضغان: الأحقاد، والإحن: جمع إحنة: الحقد.

والمعنى: حسبتك أخي ــ ظناً مني ــ وقد امتلأت حنايا ضلوعك بالأحقاد، والضغائن.

والشاهد في البيت: «... حسبتك إياه» حيث فصل الضمير الثاني، والانفصال رأى سيبويه، والأكثر... أما اختيار المصنف فإنه الاتصال.

وَصِلْ، أو افصِلْ هَاءَ سَلْنيهِ، ومَا أَشْبَهَهُ..........................

هو كل ثاني ضميرين: الأول منهما أخص، فإنه أوجب تقديم الأخص، مع الاتصال، وخير بين تقديم الأخص، وتقديم غيره، مع الانفصال.

فعلم ضرورة أنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال، لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص.

وعلم — أيضا — أن الأخص متى تقدم جاز في الثاني الاتصال، لأنه قد وجد شرط صمئه، وجاز — أيضا — الانفصال، لأنه قد خير في حال الانفصال بين تقديم الأخص، وغيره.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفا في الرتبة، أو مساويا فيها، فإن كان مخالفا في الرتبة لم يجز اتصال ما بعده بحال، وذلك نحو: الدرهم أعطيته إياك، وأعجبني إعطاؤك إياي.

وإن كان مساويا في الرتبة: فإن كان لمتكلم، أو مخاطب لم يكن بد من الانفصال، كقولك: ظَنَنْتني إياي، وعلمتُك إياكَ، وإن كان لغائب، فإن اتحد لفظ الضميرين فهو كما إذا كان لمخاطب، تقول: زيد ظننته إياه، ولا يمكن فيه الاتصال.

وإن اختلف لفظهما فالوجه الانفصال، وقد يجئ فيه الاتصال كقول مفلس بن لقيط[1].

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لضَغْمَةٍ لضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْم نَابُهَا

---

(١) البيت لمغلس بن لقيط، أو للقيط بن مرة ١/ ٤٤ معجم الشواهد العربية.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٤، وابن يعيش ٣/ ١٠٥، والخزانة ٢/ ٤١٥، والعيني ١/ ٣٣٣...

٢٢ — اللغة: الضغمة: العصنة، يقرع: من القرع...

وقول الآخر[1] :

لِوَجْهِكَ في الإِحْسَانِ بَسْطٌ، وبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاهُ قَفْو أَكْرَمِ وَالِدِ

وحكى الكسائي[2] : «هُمْ أَحْسَنُ النّاس وجوهاً، وأنْضَرْهُمُوهَا».

وقوله :

.... وقد يبيحُ الْغَيْبُ فيهِ وَصْلَا

بلفظ التنكير، على معنى نوع من الوصل، تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ.

وقَبْل يا النَّفْس مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ و«لَيْسي» قَدْ نُظِمْ
وَ«لَيتَني» فَشا، و«لَيْتِي» نَدَرَا ومَعَ «لعل» اعْكِسْ، وَكُنْ مخيَّرَا
في الباقياتِ، واضطراراً خَفَّفَا مِنّي، وعَنّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وفي لَدُنّي لَدُني قَلَّ، وَفي قَدِني، وقَطْنِي الحذفُ أيْضاً قد يَفِي

والمعنى : نفسي تسعد، وتطيب بنازلة تنزل على قريبيّ، مثل النازلة التي ألمت بي — فقد أخويه — وتكون عليهما قوية، بحيث يقرع نابها العظم.

والشاهد في البيت : قوله : «لضغمهماها» فالضميران ضميرا غيبة، ولذلك جاز الاتصال.

(1) لم أجد من نسب البيت لشاعر معين، والبيت من شواهد العيني ١/ ٣٤٢، والتصريح ١/ ١٠٩، والهمع ١/ ٦٣، والدرر ١/ ٤١، والأشموني ١/ ١٢١.

٢٣— اللغة : بسط : بشاشة، وطلاقة، بهجة : حسن، وسرور، وقفو : أتباع.

والمعنى : لوجهك في عمل البر بشاشة، وطلاقة وحسن، وقد اقتديت، وترسمت خطا أكرم أب.

والشاهد فيه : قوله : «أنالهماه» حيث جاء الشاهد على الاتصال، مع اختلاف لفظ الضميرين.

(2) الكسائي علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان : الإمام، أبو الحسن، الكسائي، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو، واللغة، وأحد القراء المشهورين، وهو من أهل الكوفة، واستوطن بغداد، وقرأ على حمزة — مات سنة ١٨٢ — وقيل ١٨٣، وقيل ١٨٩، وقيل ١٩٢هـ.

ياء المتكلم من الضمائر التي تتصل بالأسماء، وغيرها، وقد ألزمت كسر ما قبلها إتباعا، ما لم يكُنْ ألفا، أو ياءً متحركا ما قبلها، نحو: فتاي، ومسلمى.

فإذا نصبها الفعل وجب أن يلحق ما قبلها نون تقي الفعل كسرة الإتباع، لأنها شبيهة بالجر، لكثرة وقوعها في الأسماء، فلم تلحق بالفعل إلا معها نون الوقاية، أي الياء، بخلاف الكسرة التي قبل ياء المخاطبة، نحو: تفعلين، فإنها لا تشبه الجر، لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل، فصانوا الأفعال عن الكسرة لياء المتكلم بإلحاق نون الوقاية، كقولك: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني.

ولا تتصل الياء بالفعل بدون النون إلا فيما ندر من نحو:

.... إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكرامُ لَيْسي[1]

والوجه ليسنى، أو ليس إياي.

أما إذا نصب الياء الحرف، أعني إن، أو إحدى أخواتها ففيه تفصيل، فإن الناصب إن كان «ليت» وجب إلحاق النون، نحو: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم[2]»، ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله[3]:

كـمُـنْـيـةِ جَـابرٍ إذْ قَـالَ لَـيْتِي أُصَـادِفه، وأفْـقِدُ بَـعْضَ مَـالي

---

(١) الشاهد رقم (٢٠).

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٣) الشاعر: زيد الخيل، الذي أطلق عليه الرسول العظيم زيد الخير، وهو طائي.
والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ٩٠، والخزانة ٢/ ٤٤٦.

٢٤ــ اللغة: منية: ما يتمناه الإنسان، أصادفه: ألقاه.

والمعنى: تمنى زيد الأسدي لقائي كمنية جابر الغطفاني، الذي قهره زيد أيضاً، وكان يتمنى لقاءه، ولو فقِد بعض ماله.

والشاهد فيه: قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية عن ليت على الندرة.

وإن كان «لعل» فالوجه تجردها من النون، نحو قوله تعالى: «لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى[1]»، وقوله تعالى: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ[2]».

ولا تلحقها النون إلا في الضرورة، كقوله[3]:

فَقُلْتُ: أعيرَاني القَدُومَ لعلّني أخُطّ بهَا قبراً لأبْيَضَ ماجِدِ

وإن كان الناصب للياء «إنَّ، أو أَنَّ، أو كأَنَّ، أو لكنَّ» جاز الوجهان على السواء.

وإلى هذا أشار بقوله:

.... وكُنْ مخيَّـــــــــرا

في الباقيات.................. ....

تقول: إني، وإنني، وكأني، وكأنني، ولكني، ولكنني: بإثبات النون، وحذفها، لأن هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل، فحسن فيها أن تصان عما صين عنه الفعل تارة إلحاقاً لها به، وألا تصان عنه أخرى، فرقاً بينهما، وبينه.

واستأثرت «ليت» بلزومها في الغالب إلحاق النون، قبل ياء المتكلم تنبيها على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل، إذ كانت تغير معنى الابتداء، ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها.

---

(1) من الآية ٣٨ من سورة القصص.

(2) من الآية ٣٦ من سورة غافر.

(3) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وهو من شواهد العيني ١/ ٣٥٠، والهمع ١/ ٦٤، والدرر ١/ ٤٣، والأشموني ١/ ١٢٤.

٢٤ــ اللغة: أعيراني: من العارية، ما ينتفع بها، مع بقاء عين الشيء، ورده لصاحبه، القدوم: آلة النجر، أخط: أنحت، قبراً: المراد جفن السيف، وقرابه، أبيض ماجد؛ سيف صقيل...

والمعنى: طلب الشاعر أن يعار القدوم ليصنع به قراباً لسيفه الأبيض الصقيل.

والشاهد في البيت قوله: «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

وخصت «لعل» بغلبة التجريد، لأنها أبعد من أخواتها عن الفعل لشبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها، كما في قولك: تب لعلك تفلح.

وإذا كانت الياء مجرورة لم تلحق قبلها النون، إلا أن يكون الجار من، أو عن، أو لدن، أو قد بمعنى حسب، أو قط أختها.

فأما «من، وعن» فلا بد معهما من النون، نحو: مني، وعني، إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين[1].

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ، وَعَنِي لستُ منْ قَيْسٍ، ولا قَيْسُ مني

وأما «لدن» فالأكثر فيها إلحاق النون، وقد لا تلحق، كقراءة نافع «من لدني عذرا[2]». وكذا قرأ ابو بكر، إلا أنه أشم ضمة الدال.

وأما «قد، وقط» فبالعكس من «لدن»، لأن قدى، وقطى في كلامهم أكثر من قدني، وقطني.

ومن شواهدهما قول الشاعر[3]:

إذا قَالَ قَدْني قَال باللهِ حلْفَة لتُغْنِيَ عَنّي ذَا إنَائك أَجْمَعَا

---

(1) البيت مجهول القائل، ويظن أنه من وضع النحويين، لاجتماع الحرفين: من، وعن.

٢٦ـ اللغة: قيس: هو قيس بن عيلان، أبو قبيلة مضر من نزار.

والمعنى: ينادي المستفهم السائل عنه، وعن القيسيين، أنه ليس منهم، وأنهم ليسوا منه.

والشاهد في البيت قوله: «عني، ومنّي» حيث حذف نون الوقاية شذوذاً... وذلك في غاية الندرة، كما يقول الأشموني ١ / ١٣٥.

(2) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(3) الشاعر: حريث بن عناب، وممن استشهد بالبيت الخزانة ٤ / ٥٨٠، والعيني ١ / ٣٥٤، ٣ / ٣٦٠، والهمع ٢ / ٤١، والدرر ٢ / ٤٤.

٢٧ـ اللغة: قدني: يكفيني... لتغني عني: لتبعد، وأصله: لتغنين...

والمعنى: قدم الشاعر لضيفه إناء لبن من ناقة سمينة، وأغضى الطرف عنه ليشرب، وعندما قال

وقال الآخر[1] :

قَدْني من نَصْرِ الخُبَيْبين قدِي ... لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

فجمع بين اللغتين.

وفي الحديث : «قطِ قطْ بعزَّتك ، وكَرَمِك».

يروى بسكون الطاء ، وكسرها ، مع ياء ، ودونها ، ويروى : قطني قطني ، وقطٍ قطٍ.

قال الشاعر[2] :

امْتَلأَ الحَوْضُ ، وقَالَ قَطْنِي ... مَهْلاً رُوَيْداً قَد مَلأْتَ بَطْني

الضيف : «قدني» قال له الشاعر حالفاً : عليك أن تشرب إناءك جميعه ، والإضافة لأدنى ملابسة في قوله : «إنائك.»

والشاهد فيه : قوله : «قدني» حيث ألحق نون الوقاية «بقد» على القلة.

(١) الشاعر : هو أبو نخيلة : حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء العصر الأموي ، من أرجوزة له ، يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير، بن العوام (رضي الله عنهما).

٢٨-اللغة : الخبيبين : يقصد عبد الله بن الزبير ، وكنيته أبو خبيب ، ومصعباً أخاه ، وغلبه لشهرته على أخيه ، كالعمرين ، والقمرين ، وقدني : حسبي ، وكفاني.

والمعنى : كفاني من نصر الخبيبين ، والإمام لا ينبغي أن يكون بخيلاً ، ملحداً.

والشاهد في البيت : قوله : «قدني ، وقدي» حيث أثبت النون في الأولى ، وحذفها من الثانية.

(٢) لم أقف على من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١/ ٣٢ ، والمخصص ١٤/ ٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٣ ، ٢/ ١٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٣١ ، ٣/ ١٢٥ ، والعيني ١/ ٣٦١ ، والأشموني ١/ ١٢٥.

٢٩- اللغة :

قطني : حسبي ، مهلاً : تمهل...

والمعنى : قد امتلأ الحوض ، وقال : كفاني ، مهلاً ، فقد امتلأت ماء.

والشاهد فيه قوله : «قطني» حيث قد ألحق قط نون الوقاية على الكثير.

العلم

اسْمٌ يعيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ: كجعْفَرٍ، وخَرْنِقَا
وَقَرَنٍ، وَعَدنٍ، وَلَاحِقِ وَشَذْقَمٍ، وهَبْلَةٍ، وَوَاشِقِ

العلم — عند النحويين — على ضربين: علم شخصي، وعلم جنسي.

فالعلم الشخصي: هو الدال على معين مطلقا، أي: بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه.

«فالدال على معين» جنس للمعارف، و«مطلقا» خاصة للعلم، يميزه عن سائر المعارف، فإن كل معرفة — ما خلا العلم — دلالته على التعيين بقرينة، خارجة عن دلالة لفظه.

وتلك القرينة إما لفظية، كالألف، واللام، والصلة، وإما معنوية، كالحضور، والغيبة.

و«قولي على وجه منع الشركة فيه» مخرج لاسم الجنس، الذي مسماه واحد بالشخص، كالشمس، فإنه يدل على معين بوضع اللفظ له، وليس بعلم، لأن وضع اللفظ له ليس على وجه منع الشركة.

وأما العلم الجنسي فهو كل اسم جنس، جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال، كأسامة، وذؤالة، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

ثم العلم الشخصي مسماه أولو العلم من المذكرين، كجعفر، ومن المؤنثات، كخرنق، وما يحتاج إلى تعيينه، مما يتخذ، ويؤلف، يعني: الذي يحتاج إلى تعيين هو الذي يتخذ، ويؤلف غالبا، وقد نبه على ذلك بالأمثلة المذكورة.

فأعلام أولى العلم: أسماء الملائكة، والجن، والانس، كجعفر في الرجال،

وخرنق في النساء، ومنها أسماء الله تعالى، وأعلام ما يتخذ، ويؤلف، كأسماء القبائل، والأمكنة، والخيل، والإبل، والغنم، والكلاب، وما اشبه ذلك، نحو: قرن: لقبيلة، وعدن: لبلد، ولاحق: لفرس، وشذ قم: لجمل، وهيلة: لشاة، وواشق: لكلب، وقالوا: «بَاءَتْ عَرَارِ بكحل[1]»: يعنون بقرتين.

واسماً أتى، وكُنْيَةً، ولَقَبا وأخِّرَنْ ذَا إنْ سواهُ صَحِبَا
وَإنْ يَكُونَا مُفردَيْن، فأضِف حَتْماً، وإلاَّ أَتْبعِ الذي رَدِفْ

العلم: إن كان مضافا، مصدرا بأب، أو بأم سمى كنية، كأبي بكر، وأم كلثوم.

وإن لم يكن كذلك: فإن أشعر برفعة المسمى، كزين العابدين، أو ضعته سمى لقبا، كبطة، وقفة، وأنف الناقة.

وإن لم يكن كذلك سمى الاسم الخاص، كزيد، وعمرو، ونحو ذلك.

وإذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب، فإن كانا مفردين أضيف الاسم الى اللقب، نحو: هذا زيد بطة، وسعيد كرز: على تأويل الاسم الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، كأنك قلت: هذا صاحب هذا الاسم.

ولم يجوز البصريون في الجمع بين الاسم، واللقب إذا كانا مفردين إلا الإضافة، وأجاز الكوفيون فيه الإتباع، والقطع: بالرفع، والنصب، فالإتباع، نحو: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ: بجعل الثاني بياناً للأول، أو مبدلا منه، والقطع، نحو: مررت بسعيد كرزاً، تنصبه بإضمار فعل، ولك أن ترفعه فتقول: مررت بسعيد كرزٌ، على معنى: هو كرز.

وما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس.

---

(١) في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٩٧ «باءَتْ عَرَارِ بكَحْلِ.»
يضرب لكل مستويين، يقع أحدهما بإزاء الآخر.

وأما إذا لم يكن الاسم ، واللقب مفردين ، فلا بد من الاتباع ، سواء : كانا مركبين ، نحو : هذا عبدالله أنف الفاقة ، أو أحدهما مركبا ، نحو : هذا زيد عائذ الطلب ، وهذا عبدالله بطة .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ ، كَفَضْلٍ ، وأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وأُدَدُ

العلم : ينقسم الى منقول ، ومرتجل ؛ لأنه إن سبق له استعمال لغلبة العلمية فهو منقول ، وإلا فهو مرتجل ، نحو : سعاد : اسم امرأة ، وأدد : اسم رجل .

والمنقول : إما من مصدر ، كفضل ، وسعد ، أو صفة ، كحارث ، وغالب ، ومسعود ، أو اسم عين ، كثور ، واسد ، أو من فعل ماض ، نحو : شمر : اسم فرس ، وبذر : اسم ماء ، أو فعل مضارع ، نحو : يزيد ، ويشكر ، أو جملة ، نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره ، ويزيد ، في قوله[1] :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بغَير «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا

وشَاعَ في الْأَعَلَامِ ذُو الإضَافَةْ كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وأَبى قُحَافَةْ

العلم بالنسبة إلى لفظه ينقسم إلى مفرد ، ومركب ، والمركب ينقسم إلى جملة ، ومركب تركيب مزج ، ومضاف .

ولما أخذ في بيان هذا قال :

وجُمْلَةٌ ....

---

(1) قائل البيت رؤبة بن العجاج ، وقد استشهد به ابن يعيش ١/ ٢٨ ، والخزانة ١/ ١٣٠ ، والعيني ١/ ٣٨٨ ، ٤/ ٣٧٠ ، والتصريح ١/ ١١٧ ، ٢/ ١٢١ ، والأشموني ٣/ ٢٦٠ .

٣٠ــ اللغة : نبئت : أخبرت ، فديد : صياح ، ظلماً : أي لأجل ظلمنا .

والمعنى : أخبرني العارفون أن أخوالي «بنو يزيد» يتصايحون علينا من أجل ظلمنا ، وانتقاص حقنا .

والشاهد فيه في قوله : «يزيد» إذ رفع يزيد دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فعلها : يزيد ، وفاعلها ضمير مستتر ، تقديره : هو ، وقد ارتفع يزيد على الحكاية .

أي : ومن العلم جملة ، والمراد بها : ما كان في الأصل مبتدأ ، وخبرا ، أو فعلا ، وفاعلا ، كبرق نحره ، ولا تكون إلا محكية .

والمركب تركيب المزجي هو : كل اسمين جعلا اسما واحداً ، ونزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث ، فيبنى الأول على الفتح ، ما لم يكن آخره ياء ، فيبنى على السكون ، وذلك نحو : بعلبك ، وحضرموت ، ومعد يكرب ، وأما الثاني فيعرب ، ما لم يكن اسم صوت كويه في سيبويه ، وعمرويه فيبنى ، لأن الأصوات لاحظ لها في الإعراب .

وأما المضاف ، فنحو : عبد شمس ، وامرئ القيس ، وهو أكثر أقسام المركب — فإن منه الكنى ، كأبي قحافة ، وأبي سعيد ، ولا يخفى ما هي عليه من الكثرة ، والانتشار .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً ، وَهْوَ عَمّْ
مِنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَب وهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَب
ومِثْلُه بَرَّةُ لِلْمَبَرَّة كَذا فَجَارَ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

الأجناس التي لا تؤلف ، كالسباع ، والوحوش ، وأحناش الأرض لا يحتاج فيها إلى وضع الأعلام ، لأشخاصها ، فعوضت عن ذلك بوضع العلم فيها للجنس ، مشارا به إليه إشارة المعرف بالألف ، واللام ولذلك يصلح للشمول ، كنحو : أسامة أجرأ من الضبع ، وللواحد المعهود ، كنحو : هذا أسامة مقبلا ، وقد يوضع هذا العلم لجنس ما يؤلف ، كقولهم : هيان بن بيان : للمجهول ، وأبو الدغفاء : للأحمق ، وأبو المضاء : للفرس .

ومسميات أعلام الأجناس أعيان ، ومعان .

فالأعيان ، كشبوة : للعقرب ، وثعالة : للثعلب ، ومنه أبو الحارث ، وأسامة : للأسد ، وأبو جعدة ، وذؤالة : للذئب ، وابن دأية : للغراب ، وبنت طبق : لضرب من الحيات .

وأما المعاني : فكيرة : للمبرة ، وفجار : للفجرة ، جعلوه علما على المعنى مؤنثا ، ليكمل شبهه بنزال ، فيستحق البناء .

ومن ذلك : حماد : للمحمدة ، ويسار : للميسرة ، وقالوا للخسران : خياب بن هياب ، وللباطل : وادي تخيب ، ومنه الأعداد المطلقة ، نحو : ستة ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف ثمانية .

هذه الاسماء كلها أسماء أجناس ، وسميت أعلاما ، لجريانها مجرى العلم الشخصي في الاستعمال ، وذلك لأنها لا تقبل الألف ، واللام ، وإذا وصفت بالنكرة بعدها انتصبت على الحال ، ويمتع منها الصرف ما فيه تاء التأنيث ، أو الألف ، والنون المزيدتان ، فلما شاركت العلم الشخصي في الحكم ألحقت به .

اسم الاشارة

بِـذَا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِرْ بِذي ،وَذِهْ ،تي ،تَا : عَلى الأُنْثَى اقْتَصِرْ
وَذَانِ تَـانِ لِـلـمـثَـنَّى المرتـفعْ وَفي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذكُرْ تُطِعْ
وَبِـأُولَى أَشِرْ لِـجَـمْـعٍ مُـطْـلقـاً ، والمدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا
بالكافِ حَرْفاً : دونَ لَامٍ ، أو مَعَهْ ، واللّامُ ـ إِنْ قدمْتَ ها ـ مُمْتَنِعَهْ

اسم الاشارة : ما دل على حاضر ، أو منزل منزلة الحاضر ، وليس متكلما ، ولا مخاطبا .

ويختلف حاله ، بحسب القرب ، والبعد ، والإفراد ، والتذكير ، وفروعها .

فله في القرب « ذا » للواحد ، و« ذي ، وذه ، وتي ، وتا ، وته » للواحدة ، و« ذان ، وتان » رفعا ، و« ذين ، وتين » جرا ، ونصبا ، للاثنين ، وللاثنتين ، و« أولاء » للجمع مطلقا ، أي : سواء كان مذكرا ، أو مؤنثا .

وأكثر ما يستعمل في من يعقل .

وقد يجيُ لغيره ، كقوله[1] :

ذُمَّ المنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والعَيْش بَعْدَ أُلَئِكَ الأَيَّامِ

---

(١) قائل البيت جرير ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤/ ٣٦ ، ٦٧ ، ٩/ ١٢٧ ، ١٢٩ ، والخزانة ٢/ ٤٦٧ ، والعيني ١/ ٤٠٨ ، والتصريح ١/ ١٢٨ ، والأشموني ١/ ١٣٩ .

٣١ـ اللغة : ذم : من الذم : ضد أمدح ، المنازل : جمع منزل ، أو منزلة : محل النزول ، واللوى : موضع بعينه ، العيش : أراد الحياة .

والمعنى : ذم كل موضع تنزل فيه ، بعد هذا الموضع ، وذم أيام الحياة ، بعد الأيام التي قضيتها في هناءة وغبطة ، ومسرة .

والشاهد في البيت : قوله : « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي الأيام .

وفي «أولاء» لغتان: المد، والقصر، فالمد لأهل الحجاز، وبه نزل القرآن العظيم. والقصر لبني تميم.

وإذا أُشير إلى البعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب: حرفا يدل على حال المخاطب غالبا، نحو: ذاك، وذاكِ، وذاكما، وذاكم، وذاكن.

وقولي: «غالبا» احترازاً من نحو قوله تعالى: «ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ، وأطْهَرُ[1]».

وإنما حكم على هذه الكاف بأنها حرف، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا، واللازم منتف؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل الإضافة، لأنه لا يقبل التنكير.

وتزاد قبل الكاف لام في الإفراد غالبا، وفي الجمع قليلا، ولا تزاد في التثنية، فيقال: ذاك، وذلك، وتيك، وتلك، وذانك، وذينك، وتانك، وتينك، وأولئك، وأولاك، وأولالك.

هذه الأمثلة كلها للجنس البعيد.

وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف، دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف، مع اللام للبعيد، وهو تحكم، لا دليل عليه.

ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء ذلك، وتلك من اللام لغة تميم.

فعلم أن الحجازيين إذا لم يرويدوا القرب، لا يقولون إلا ذلك، وتلك، وان ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب، وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه، فيلحق بما علم.

وتلحق هاء التنبيه المجرد كثيرا، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، والمقرون بالكاف، دون اللام قليلا، كقول طرفة[2]:

---

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة.

(٢) البيت من شواهد العيني ١/ ٤١٠، والهمع ١/ ٧٦، والدرر ١/ ٥٠، ومعلقته.

رَأَيْتُ بَنِي غَـبْـرَاء لا يُـنْـكِـرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُحَدَّدِ

ولا يجوز هذا لك.

ولذلك قال:

.... واللام — إن قدمت ها — ممتنعة

وَبِـهُـنَـا، أَوْ هَـهُـنَـا أَشِرْ إلى دَاني الْمَكَانِ، وَبِهِ الكَافَ صِلَا

في الـبُـعْدِ، أَو بِثَمَّ فُهْ، أَوْهُنَّا أو بهنَـالِكَ انـطقَـنْ، أَوْ هِنَّـا

يشار إلى المكان القريب «بهنا» وقد تلحقه هاء التنبيه، فيقال: «ها هنا»، فإن كان المكان بعيدا جيئ بالكاف مع اللام، ودونها، نحو: هنالك، وهنالك. ويشار إلى المكان البعيد — أيضا — «يتم، وَهِنا» بفتح الهاء، وكسرها. قال ذو الرمة[1]:

هَنَّـا، وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَـائِلِ، والأَيْمَان هَيْنُومُ

---

٣٢ — اللغة:

غبراء: الأرض، وأراد ببني الغبراء: الفقراء، الذين لصقوا بالأرض، لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص، الطراف: البيت من الجلد، وأهل الطراف: المحدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم، وغنيهم — يعرفونه، ولا ينكرونه، ويعرفون محله من الكرم، والمواساة للفقراء، وحسن العشرة، وكرم الصحبة للأغنياء، وإنه ليتألم من صنيع قومه معه.

والشاهد فيه قوله: «هذاك» حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجيء بها باللام.

(١) البيت من شواهد الخصائص ٣/ ٣٨، وابن يعيش ٣/ ١٣٧، والعيني ١/ ٤١٣، والتصريح ١/ ١٢٩، والأشموني ١/ ١٤٥، وديوانه ٥٧٦.

٣٣ — اللغة:

هنا، وهنا... هنا: الثلاثة للإشارة إلى المكان، لكن الأوليان للبعيد، والأخيرة للقريب — كما قال الأشموني، والشمائل: جمع شمال، على غير قياس، والايمان جمع يمين، والهنيوم: الصوت الخفي.

والمعنى:

وقد يراد «بهنا» الزمان، كقول الآخر[1] :

حَـنَّتْ نَـوَارُ وَلَاتَ هَـنَّا حَـنَّتِ وَبَـدَا الـذي كَـانَتْ نوارُ اجُـنَّـتِ

يريد أن الصوت الخفي انبعث من كل ناحية، ذات اليمين، وذات الشمال...

والشاهد فيه: قوله: «هَنَّا، وهِنَّا» حيث جاء الشاعر بفتح الهاء، وكسرها.

(١) الشاعر: شبيب بن جعيل، أو حجل بن نضلة.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٥، ١٧، والخزانة ٢/ ١٥٦، والمغني ٥٩٢ (٣١١)، والعيني ١/ ٤١٨، والهمع ١/ ٧٨، ١٢٦، والدرر ١/ ٢٥، ٩٩، والأشموني ١/ ١٤٥، ٢٥٦.

٣٤ـــ اللغة:

حنت: من الحنين: وهو الشوق، وتوقان النفس، نوار: اسم امرأة، ولات: بمعنى ليس، هنا: بمعنى حين، بدا: ظهر، أجنت: أخفت.

والمعنى:

حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين، وظهر الذي كانت أجنته من المحبة، والعشق.

والشاهد فيه قوله: «هنا» حيث جاءت الاشارة إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان.

الموصول

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الّذي ، الأُنْثى الّتي ، وَاليَا إذا ما ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ
بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَة ، والنُّونُ إنْ تَشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ
والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ ، وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً ، وتَعْوِيضٌ بذَاكَ قُصِدَا
جَمْعُ الّذِي : الأُلَى الذينَ مُطْلَقَا وبَعْضُهُمْ بالواوِ رَفعاً نَطَقَا
باللّاتِ ، واللّاءِ : التي قَدْ جُمِعَا ، واللّاءِ كالّذينِ نَزْراً وَقَعَا

الموصول على ضربين : اسمى ، وحرفي .

فالموصول الاسمي : ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة ، مشتملة على ضمير ، لائق بالمعنى .

والموصول الحرفي : هو كل حرف أول هو مع صلته بمصدر ، نحو : «أن» في قولك : أريد أن تفعل . و«ما» في نحو قوله تعالى : «ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ[1]» . و«كي» نحو : جئتك لكي تحسن إلى ، و«لو» في مثل قوله تعالى : «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ[2]» . المعنى — والله أعلم — يود أحدهم[3] التعمير . نص على ذلك أبو علي الفارسي[4] .

---

(١) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.
وفي النسخة : «وضاقت عليهم...» وهو تحريف.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.
وفي النسخة «أيود أحدكم...» وهو تحريف.

(٣) في النسخة : «يود أحدكم التعمير.»

(٤) أبو علي الفارسي : واحد زمانه في علم العربية : أخذ عن الزجاج ، وابن السراج ، وصنف في النحو ، والتصريف... مات سنة ٣٧٧هـ.

ومنه قول قتيلة[1] :

ما كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى ، وَهوَ الْمَغِيْظُ ، الْمُمنقُ

تقديره : ما كان ضرك منك عليه .

وأما الأسماء الموصولة فمنها :

« الذي » للواحد ، و« التي » للواحدة ، و« اللذان ، واللتان » رفعا ، و« اللذين » واللتين» جرا ، ونصبا : للاثنين ، والاثنتين.

وكان القياس فيها : اللذيان ، واللتيان ، كالشجيان ، والعميان ، إلا أن « الذي ، والتي » لما كانا مبنيين لم يكن لبنائهما حظ في التحريك ، فلم يفتح قبل علامة التثنية ، بل بقيت ساكنة ، فالتقى ساكنان ، فحذف الأول منهما ، ولهذا شدَّد بعضهم النون ، تعويضا عن الحذف المذكور ، نحو : اللذانّ ، واللتانّ ، ومنهم من شدد النون من « ذان ، وتان » ، فيقول : « ذانّ ، وتانّ » بجعل ذلك تعويضا عن ألف ذا ، وتا .

ومنها « الذين » لجمع من يعقل ، و« الالى » بمعناه ، نحو : جاء الألى فعلوا ، كما تقول : جاء الذين فعلوا ، وهو اسم جمع ، لأنه لا واحد له من لفظه ، والذين كذلك ، لأنه مخصوص بمن يعقل ، و« الذي » عام له ، ولغيره .

فلو كان « الذين » جمعا له لساواه في العموم ، لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف .

---

(١) البيت من شواهد المغني ٢٦٥ (٢٢٢) والعيني ٤/ ٤٧١ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ ، والأشموني ٣/ ٤٤ .

٣٥ـــ اللغة : مننت : أنعمت عليه بالعتق ، المغيظ : المغضب ، الشديد الغضب ، المحنق : المغيظ .

والمعنى : ما كان ضرك منك على النضر بالعتق ، والعفو عنه ، وقد يمن الفتى في شدة غيظه ، وحنقه ، وهي (قتيلة) غافلة عن الحكمة : «جاهد الكفار ، والمنافقين ، وأغلظ عليهم .»

والشاهد في البيت في قولها : « لو مننت » حيث وقعت «لو ، موصولاً حرفياً...

«فالألى، والذين» من اسماء الجموع، وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوي، لا حرج على النحوي في استعماله.

قوله:

..... الّـذين مُـطْـلَـقَـا ....

يعني أنه يكون بالياء، والنون: في الرفع، والنصب، والجر، لأنه مبني. ويدل على أن هذا اراد بالإطلاق.

قوله:

.... وَبَـعْـضُـهُـم بـالْـوَاوِ رفْـعاً نَـطَـقَـا

فنبه على أن من العرب من يجرى «الذين» مجرى الجمع المذكر السالم: فيجعله بواو في الرفع، وبياء في الجر، والنصب.

فعلم أن ذلك الإطلاق هو عدم ذلك التقييد.

والذين يجرون «الذين» مجرى جمع المذكر السالم هم هذيل، وقال بعضهم: هم بنو عقيل، وأنشدوا على ذلك قول الراجز[1] .

نَـحْـنُ الـلـذونَ صَـبَّـحُوا الصَّبَاحَا يَـوْمَ الـنـخـيْـلِ غَـارَةً مِلْـحَـاحَا

---

(١) الراجز: رؤبة، أو أبو حرب بن الأعلم: والبيت من شواهد العيني ١/ ٤٢٦، والتصريح ١/ ٣٣، والهمع ١/ ٦١، ٨٣، والدرر ١/ ٣٦، ٥٦، والأشموني ١/ ١٤٩.

٣٦ــ اللذون ــ في رواية النحويين ــ صبحوا: معناه: جاءوا بعدوهم، وعددهم في وقت الصباح لمباغتة العدو، النخيل: اسم مكان بعينه ــ غارة: من الإغارة على العدو. ملحاحاً: من قولهم: ألح المطر: أي دام، وأراد أنها غارة شديدة، تدوم طويلاً...

والمعنى: إننا الذين باغتوا العدو صباحاً يوم النخيل، ودهمناه بغارة شديدة دامت فترة طويلة...

والشاهد فيه قوله: «اللذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالماً.

ومن الاسماء الموصولة «اللاتي، واللائي» لجمع المؤنث السالم: عاقلا كان، أو غيره، وبحذف يائهما، فيقال: «اللات، واللاء» نحو: «واللَّاء يَئِسْنَ مِنَ المحيصين[1]».
المحيض

وقد يجيءُ «اللاء» بمعنى «الذين»

كقوله[2]:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ تَهدُوا الحُجُورا

كما قد يجيءُ «الأولى» بمعنى «اللاء» كقول الآخر[3]:

فأَمَّا الأُولى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامةٍ فكلّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحجلَ أَقْصَمَا

وقال الآخر[4]، وقد جمع بين اللغتين:

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٢) القائل: رجل من سليم، والبيت من شواهد العيني ١/ ٤٢٩، والتصريح ١/ ١٣٣، والهمع ١/ ٨٣، والدرر ١/ ٥٧، والأشموني ١/ ١٥١.

٣٧ــ اللغة: بأمن: بأنعم علينا، مهدوا: بسطوا، الحجورا: جمع حجر: حضن الإنسان.
والمعنى: ليس آباؤنا، بأنعم علينا من الممدوح، وهم الذين أصلحوا شئوننا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد.
والشاهد فيه قوله: «واللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور، فجاء به وصفاً لآباء.

(٣) البيت غير معروف القائل، وهو من شواهد العيني ١/٤٥٣.

٣٨ــ اللغة: غور كل شيء: قعره، ويطلق على المطمئن من الأرض، والغور: تهامة وما يلي اليمن، وأقصما: منكرا ــ القاموس مادة (قصمة) يقصمه: كسره، وأبانه أو كسره، وإن لم يبن، فانقصم وتقصم...
والمعنى: فأما اللائي يسكن غور تهامة، فكل فتاة منهن تترك الحجل منقسماً.
والشاهد في البيت: استعمال «الأولى» بمعنى اللاء، للمعادلة بينهما.

القائل: أبو ذؤيب الهذلي: وقد استشهد العيني بهما ١/ ٤٤٥.

فَتِلْكَ خُطوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيماً، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ، وما نُبْلِي
وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلَى تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ، كالحِدَإِ القُبْلِ

ومنها أسماء أخر، مذكورة في قوله:

وَ«مَنْ، وَمَا، وَأَلْ» تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وهَكَذا «ذُو» عِنْدَ طَيءٍ شُهِرْ
وكَالتي — أيضاً — لديْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللاّتي أَتى ذَوَاتُ
ومثلُ ما «ذا» بعد ما استِفْهَامِ أَوْ مَنْ، إِذَا لم تُلْغَ في الْكَلَامِ

من الموصولات أسماء تستعمل بمعنى «الذي، والتي» وتثنيتهما، وجمعهما، واللفظ واحد.

وتلك «مَنْ، وَمَا، والألف، واللام، وذو، وذا، وأيُّ».

فأما «مَنْ» فهي لمن يعقل: تحقيقا، أو تشبيها، كقوله(١):

أَسِرْبَ القَطَا، هَلْ مَن يُعيرُ جَنَاحَهُ لَعَلّي إلى من قَدْ هَويتُ أطيرُ؟

٣٩ـ اللغة: خطوب: جمع خطب، تملت شبابنا: استمتعت بهم، تبلينا: تضنينا، المنون: المنية، يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهي الدروع، الروع: الخوف، والفزع، الحدأ: جمع حدأة، القبل: جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل، وهو الحور.

والمعنى: إن حوادث الدهر قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون، وما نبليها، كما تبلي المقاتلين الدارعين: الذين تراهن يوم الخوف، والفزع كالحدإ في السرعة، والخفة.

والشاهد فيه قوله: «الأولى يستلمون»، وقوله: «اللائي تراهن» حيث جعل لفظ الأولى في الأول لجمع العاقل، وفي الثانية لجمع المؤنث غير العاقل.

(١) الشاعر: العباس بن الأحنف، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً، لا استشهاداً، والبيت من شواهد العيني ١ / ٤٣١، والتصريح ١ / ١٣٣، ١٣٤، والهمع ١ / ٩١، والدرر ١ / ٦٩، والأشموني ١ / ١٥١ و ديوانه ١٤٣.

٤٠ـ اللغة: سرب: جماعة، والقطا: ضرب من الطير، قريب الشبه من الحمام، هويت: أحببت.

والمعنى: يا سرب القطا هل منكن من يعير جناحه، لعلي أطير به — في سرعة — إلى من أحببت؟

والشاهد فيه قوله: «من يعير» حيث شبه غير العقلاء بالعقلاء، فاستعمل «من».

أو تغليبا ، كقوله تعالى : «وَللهِ يَسْجدُ مَنْ في السَموات ، والأَرْضِ[1]» . ومنه قوله تعالى : «والله خلق كل دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم مَنْ يمشي عَلَى أَرْبَع[2]» .

غلب على كل دابة حكم من يعقل ، فعادَ عليه ضمير من يفعل ، وفصل تفصيله .

وتكون «مَن» بمعنى الذي ، وفروعه ، ويجوز في ضميرها اعتبار المعنى ، واعتبار اللفظ ، وهو أكثر ، كقوله تعالى : «وَمِنْهُم مَن يُؤْمن به[3]» . وقوله تعالى : «ومَنْ يَقْنُتْ منكُنَّ للهِ ، وَرَسُولِه[4]» .

واعتبار المعنى عربي جيد ، كقولهم : «من كانت أمك» وقول الشاعر[5]

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَني ، لا تَخونني تَكُنْ مثلَ من يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وقال (عز وجل) : «ومنهُم مَنْ يَسْتَمعونَ إِلَيْك[6]» .

وأما «ما» فتجري مجرى «مَنْ» في جميع ما ذكر ، إلا أنها لا تكون لمن يعقل ،

---

(١) من الآية ١٥ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٥) القائل الفرزدق : وقد استشهد بالبيت صاحب الكتاب ١/ ٤٠٤ ، والعيني ١/ ٤٦١ ، والهمع ١/ ٨٧ ، ٨٨ ، والدرر ١/ ٦٤ ، ٦٥ والأشموني ١/ ١٥٣ ، وديوانه ٨٧٠.

٤١ــ اللغة : تعش : تناول طعام العشاء ، عاهدتني : أعطيتني عهداً ...

والمعنى : تناول طعام عشائك ، فإن عاهدتني على الوفاء ، وعدم الخيانة نصبح كالصاحبين.

والشاهد فيه قوله : «منْ ...» حيث راعى الشاعر اعتبار المعنى ، وهو جيد.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة يونس.

وإنما تكون لما لا يعقل، نحو قوله تعالى: «واللهُ خلقكُمْ، وَمَا تَعْمَلُونَ[1]»، ولصفات من يعقل، نحو قوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: مثَنَّى، وَثُلَاث، ورُباع[2]»، وللمبهم أمره، كقولك لمن أراك شبحا، لا تدري أبشر هو، أم مدر؟ رأيت ما رأيت.

ولا تطلق «ما» على من يعقل، إلا مع غيره، نحو قوله تعالى: «ولله يَسْجُدُ مَا في السَّموَات، وَمَا في الْأَرْض[3]».

وأما الألف، واللام فتكون اسما موصولا، بمعنى «الذي» وفروعه، ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى، نحو: جاء الضارب، والضاربة، والضاربان، والضاربتان، والضاربون، والضاربات، كأنك قلت: الذي ضرب، والتي ضربت، واللذان ضربا، واللتان ضربتا، والذين ضربوا، واللاتي ضربن.

ويدلك على أن الألف، واللام في نحو: الضارب اسم موصول أمور.

الأول: استحسان خلوا لصفة معها عن الموصوف، إذا قلت: جاء الكريم، المحسن، فلولا أن الألف، واللام، هنا — اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف، مع الألف، واللام، كما يقبح بدونها.

الثاني: عود الضمير عليها، نحو: أفلح المستقى ربه، فإنه لا يعود الضمير إلا على الاسم.

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المعنى، كقولك: جاء الضارب أبوه زيداً أمس، فلولا أن الألف، واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل معها قد سد مسد الفعل لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المعنى معها أحق منه بدونها.

---

(1) من الآية ٩٦ من سورة الصافات.

(2) من الآية ٣ من سورة النساء.

(3) من الآية ٤٩ من سورة النحل.

وأما «ذو» فتكون موصولة في لغة طيئ خاصة، والأعرف فيها عندهم بناؤها، واستعمالها في الإفراد، والتذكير، وفروعهما بلفظ واحد.

ويظهر المعنى بالعائد، نحو: رأيت ذو قام أبوه، وذو قام أبوها، وذو قام أبوهما، وذو قام أبوهم، وذو قام أبوهن، قال الشاعر[1]:

ذَاكَ خليلي، وذُو يُواصِلُني يَرْمي وَرَائي بامْسَهْمِ، وامْسَلِمه

أي، والذي يواصلني، وقال الآخر[2].

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي، وجَدِّي وَبئْري ذُو حَفَرْتُ، وَذُو طَوَيْتُ

أراد: التي حفرت، والتي طويت.

وقد تعرب كما أنشد أبو الفتح[3]:

---

(١) الشاعر: بجير بن عنمة، والبيت من شواهد ابن يعيش ٩/ ١٧، ٢٠، والعيني ١/ ٤٦٤، والهمع ١/ ٧٩، والدرر ١/ ٥٣، والأشموني ١/ ١٥٧.

٤٢ــ اللغة: خليلي: صديقي، امسلمة: هي الحجر.

والمعنى: هذا صديقي، وذاك خليلي، وذلك عند المواجهة، وبعد التفرق أرمي بالسهم، والحجر...

والشاهد في البيت قوله: «ذو يواصلني» وقد ظهر معنى «ذو» بالعائد.

(٢) الشاعر: سنان بن الفحل الطائي، والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥. والخزانة ٢/ ٥١١، والتصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٨٤، والدرر ١/ ٥٩، والأشموني ١/ ١٥٨.

٤٣ــ اللغة حفرت: مثل: احتفرت أي شققت، طويت: بنيت بالحجارة.

والمعنى: الماء ورثته عن أبي وجدي، وبئري هي التي حفرتها، وبنيتها بالحجارة.

والشاهد في البيت: استعمال «ذو» بمعنى «التي».

(٣) أبو الفتح بن جني: من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو، والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى، وأكمل من علمه بالنحو، ويطلق عليه فيلسوف اللغة.

وأشهر مؤلفاته: الخصائص وسر الصناعة... مات سنة ٣٩٢هـ.

وأما البيت فقد تقدم الكلام عنه، وهو الشاهد رقم (٥).

وموضع الاستشهاد به ــ هنا ــ على رواية أبي الفتح: «ومن ذي» على الإعراب لكن الرواية المشهورة: «من ذو» على البناء.

فـإمَّـا كـرامٌ مُـوسِرونَ لَـقـيـتُـهُـمْ فحسبِيَ مِنْ ذي عندَهُمْ مَا كفَانِيَا

والرواية المشهورة:

.... فحسبي من ذُو عندهم ما كفانيا

على البناء.

وقد ذكر أبو الحسن[1] في كتابه المغرب[2] أن في «ذو» الموصولة لغتين:

إحداهما: إجراؤها مجرى «مَنْ».

والأخرى: إجراؤها مجرى «الذي». في اختلاف اللفظ، لا اختلاف حاله: في الإفراد، والتذكير، وفروعها، وقد تلحقها تاء التأنيث، وتبنى على الضم.

حكى الفراء: «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بَه». والمعنى: بالفضل الذي فضلكم الله به، والكرامة التي أكرمكم الله بها.

وربما جمع ذات بالألف، والتاء — مع بقاء البناء — كقول الراجز[3]:

جَـمَـعْـتُـهَـا مِـنْ أَيْنُـقٍ سَوَابِقِ ذَوَاتُ يَـنْـهَـضْـنَ بِـغَـيْـرِ سَائِقِ

وأما «ذا» فتكون موصولة بمنزلة «ما» في الدلالة على معنى «الذي» وفروعه،

---

(١) أبو الحسن: ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، النحوي، الحضرمي، الإشبيلي حامل لواء العربية — في زمانه — بالأندلس... أخذ عن الدباج، والشلوبين... وتصدر للأشغال مدة بعدة بلاد... صنف الممتع في التصريف، والمقرب شرحه... مات سنة ٦٦٣ — أو ٦٦٩هـ.

(٢) المقرب، وليس المغرب كما في النسخة.

(٣) الراجز: رؤبة، وقد استشهد به ابن عصفور في المقرب ٦، والتصريح ١/ ١٣٨، والأشموني ١/ ١٥٨، وملحقات ديوانه ١٨٠.

٤٤ — اللغة: أينق: جمع ناقة، سوابق: تسبق غيرها، ذوات: صاحبات...

والمعنى: جمعت النوق من أينق موارق، تسبق غيرها، وتنهض بغير حاجة إلى سائق.

والشاهد فيه قوله: «ذوات» فقد جمع «ذات» على «ذوات» مع بقاء البناء.

إذا وقعت بعد «ما» الاستفهامية، أو «من» أختها، ما لم يكن مشاراً بها، أو ملغاة.

فمتى لم يتقدم على «ذا» «ما»، ولا «مَنْ» الاستفهاميتان لم يجز في «ذا» عند البصريين أن تكون موصولة.

وأجازه الكوفيون، وأنشدوا قول ابن مفرغ[1]:

عَدَسْ ما لِعَبَّاد عليك إمَارةٌ أَمِنْتِ، وهذا تَحمِلينَ طَلِيقُ

زاعمين: أن المراد، والذي تحملين طليق، وهو محتمل.

والأظهر: أن «هذا» اسم إشارة، و«تحملين» حال، والتقدير، وهذا محمولا طليق.

أما إذا وقعت «ذا» بعد «ما، أو مَنْ» الاستفهاميتين، فقد تكون مشارا بها كما في نحو: مَاذا الواقف، ومَنْ ذَا الذاهب، وأمر هذا ظاهر، ولذلك لم يحرَز عنها.

وقد لا تكون «ذا» مشارا بها كما في نحو: ماذا صنعت؟ ومن ذا رأيت؟ فيحتمل فيها حينئذ أن تكون موصولة، مخبرا بها عن اسم الاستفهام، وأن تكون ملغاة: دخولها في الكلام كخروجها.

ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من الاستفهام، وفي الجواب.

---

(١) القائل: يزيد بن مفرغ، وممن استشهد بالبيت ابن يعيش ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣، ٢٤، والخزانة ٢/ ١٥٤، ٣/ ٨٩، والعيني ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦، ٤/ ٣١٤، والأشموني ١/ ١٦٠...

٤٥ـ اللغة: عدس: اسم صوت يزجر به البغل، وعباد: هو عباد بن زياد، أمنت: من الأمن.

والمعنى: يقول يزيد بن مفرغ الحميري لبغلته بعد خروجه من سجن عبيد الله بن زياد، والى سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه) وقد فرح بنجاته: ما لأحد عليك من سلطان...

والشاهد فيه: «هذا تحملين طليق» الكوفيون يقولون: هذا اسم موصول، والجملة بعده صلة، والعائد محذوف، ومنع البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن هذا اسم إشارة مبتدأ، وطليق خبره، وجملة تحملين في محل نصب حال، والتقدير: وهذا طليق هو حال كونه محمولاً لك.

هذا إن فرغ «ما» بعد «ذا» من ضمير الاستفهام، أو ملابسه، كما إذا قلت: ماذا صنعت؟ أخيرا، أم شرا؟ وأخير، أم شر؟: بنصب البدل، ورفعه، فالنصب على جعل «ما» مفعول صنعت، و«ذا»، لغو، والرفع على جعل «ما» مبتدأ، مخبرا عنه «بذا» موصولة، على حد قول الشاعر[1]:

أَلا تَسْأَلَانِ المرءَ مَاذا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ، فيُقْضَى، أَمْ ضلالٌ، وبَاطِلُ؟

والجواب كالبدل: في أن حاله مبنية على الحكم في «ذا» فإن حق الجواب أن يكون مطابقا للسؤال، فلذلك يجئ فعليا تارة، وابتدائيا أخرى: فيجئ فعليا إذا حملت «ذا» على كونها لغوا، لأن الاستفهام — حينئذ — يكون بجملة فعلية، ويجئ ابتدائيا، إذا حملت «ذا» على كونها موصولة، لأن الاستفهام — حينئذ — يكون بجملة اسمية.

وعلى ذلك قراءة أبي عمرو، قوله تعالى: «يسْأَلونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوُ[2]». برفع العفو: على معنى: الذي ينفقون العفو، ونصبه: على معنى: أنفقوا العفو.

وأما «أيّ» فسيأتي ذكرها، إن شاء الله تعالى.

---

(1) الشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٥، والمخصص ١٤/ ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧١، ٣٠٥، وابن يعيش ٣/ ١٤٩، ٤/ ٢٣، والخزانة ١/ ٣٣٩، والعيني ١/ ٧، ٤٤٠.

٤٦— اللغة: المرء: الإنسان، نحب: نذر.

والمعنى: ألا تسألان امرأ مجتهداً في أمر الدنيا متتبعاً لشئونها، فكأنه أوجب على نفسه في ذلك نذراً، فهو يجري وراء قضائه، ويحاول نفاذه، وهو منه في ضلال، وباطل.

والشاهد فيه: مجيء ذا بمعنى الذي، ويدل على هذا أنه رفع قوله: «نحب» وهو مردود على ما، ورابع إليه، فالرفع يدل على أن ذا في معنى الذي، وما بعده من صلته، فليس عاملاً فيما قبله، فما في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام رداً عليها.

(2) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

وكُـلُّـهَـا يـلـزَمُ بـعـدَهُ صِـلَـهْ عَلَى ضميرٍ، لَائِقٍ مُشْـتَمِلَهْ
وجملةٌ، أَوْ شِبْهُهَا الذي وُصِلْ بهِ، كَمَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ
وَصِـفَـةٌ صَـرِيحَةٌ صِـلَـةُ أَلْ وكـونُـهَـا بمعرَب الأَفْعَالِ قَل

لما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة، وشرح معانيها أخذ في بيان ما يلزمها من الاستعمال، فذكر هذه الأبيات.

وحاصلها: أن كل موصول يلزمه أن يعرف بصلة، مشتملة على ضمير عائد الى الموصول، مطابق له في الإفراد، والتذكير، وفروعها.

ومن شروط الصلة: أن تكون معهودة، نحو: جاء الذي عرفته، أو منزلة منزلة المعهود، نحو قوله تعالى: «فَغَشيَهُمْ مِن اليَمّ ما غَشِيَهُم[1]». وإلا لم تصلح للتعريف.

ثم الموصول: إن كان غير الألف، واللّام فصلته جملة خبرية، مؤلفة من مبتدا، وخبر، نحو: جاء الذي زيد أبوه، أو من فعل، وفاعل، نحو: جاء الذي كرم أخوه.

ولا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية، لأن الطلب غير محصل، فلا يكون معهودا، ولا يصلح للتعريف، ويقوم مقام الجملة الموصول بها شبهها من ظرف، أو جار، ومجرور، متعلق باستقرار محذوف، نحو: رأيت الذي عندك، والذي لزيد، تقديره: الذي استقر عندك، والذي حصل لزيد.

وقد مثل للموصول بالجملة، وشبهها.

.... بِمَنْ عِنْدِي، الّذي ابْنُهُ كفِلْ

«فمن» موصول بظرف، شبيه بالجملة، و«الذي» موصول بجملة هي: مبتدأ، وخبر.

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة طه.

وإن كان الموصول الألف، واللام فصلته صفة صريحة، أي خالصة الوصفية، كضارب، وحسن، وظريف، بخلاف التي غلبت عليها الاسمية، كأبطح[1]، وأجرع[2]، وصاحب، وراكب، فإنها لا تصلح لأن يوصل بها.

وقد توصل «الألف، واللام» بفعل مضارع، شبهوه بالصفة، لأنه مثلها في المعنى، قال الشاعر[3]:

ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ، التُرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذي الرَّأْيِ، والْجَدَلِ

وقال الآخر[4]:

يقُولُ الخَنَا، وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إلى ربِّنَا صَوْتُ الحِمَار اليُجَدَّعُ

---

(١) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والجمع: الأباطح: والبطاح...

(٢) في أساس البلاغة، مادة (جرع): «وبتنا بالأجرع، وبالجرعاء، ونزلوا بالأجارع، وهي أرض حزنة، يعلوها رمل.»

(٣) الشاعر الفرزدق، من أبيات له، يهجو رجلاً من بني عذرة، وقد استشهد بالبيت صاحب الإنصاف ٥١١، والعيني ١/ ١١١.

٤٧ـ اللغة: الحكم: من يحكمه الخصمان ليقضي بينهما، الأصيل: ذو الحسب، الجدل: شدة الخصومة.

والمعنى: لست المرضي بين الناس للقضاء، بينهم، ولست حسيباً، ولست بصاحب عقل رشيد، وجدل.

والشاهد فيه: «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة أل جملة فعلية: فعلها مضارع.

(٤) الشاعر: هو ذو الخرق الطُّهَوي، والبيت من شواهد النوادر ٦٧، والإنصاف ١٥١، ٣١٦، ٥٢٢، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، والخزانة ١/ ١٤، ٢/ ٤٧٧، والعيني ١/ ٤٦٧.

٤٨ـ اللغة: الخنا: الفحش، اليجدع: في المختار، مادة (ج د ع) «الجدع قطع الأنف وقطع الأذن أيضاً، وقطع اليد، والشفة.

والمعنى: يهجو ذو الخرق الطهوي أحد بني ثعلبة من مقطوعة عزله فيقول: إنه ينطق الفحش، وأبغض الأصوات إلى ربنا صوت الحمار، الذي جدعت أذناه.

والشاهد في البيت قوله: «اليجدع» دخول «أل» على الفعل المضارع، وذلك من أقبح الضرورات.

أيٌّ كَمَا، وأعربتْ، ما لم تُضَفْ وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انْحَذَفْ
وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مطلقاً، وَفي ذَا الحَذْفِ أيّاً غيرُ أَيٍّ يَقْتَضي
إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإنْ لم يُسْتطلْ فالحذفُ نَزْرٌ، وأبَوْا أن يُخْتَزَلْ
إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلي
في عائِدٍ، متَّصِل، إن انْتَصَبْ بفعْلٍ، أوْ وَصْفٍ، كمن نَرْجُو تَهَبْ

من الأسماء الموصولة «أَيّ» وهي «كما» في الدلالة على معنى «الّذي» و«التي» وتَثنيتهما، وجمعها، نحو: امرر بأيّ فعل، وأي فعلت، وأي فعلا، وأي فعلوا. وأي فعلن.

وقد تلحقها تاء التأنيث، نحو: امرر بأية فعلت.

واعربت — دون أخواتها — لأن شبهها بالحروف في الافتقار إلى جملة، معارض بلزومها الإضافة في المعنى، فبقيت على مقتضى الأصل في الاسماء.

وقد تبنى، وذلك إذا صرح بما تضاف إليه، وكان العائد مبتدأ محذوفا، كقوله تعالى: «ثمَّ لنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ شيعَةٍ أَيُّهُم أشدُّ عَلى الرَّحْمَين عِتِيّاً(١)».

تقديره: أيهم هو أشد، ومثل ذلك قول الشاعر(٢):

إذا مَا لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ فسلِّمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ

وأما إذا لم يكن العائد مبتدأ محذوفا، فلا بد من إعراب، أي سواء كان العائد مبتدأ، مذكورا، نحو: امرر بأيهم هو أفضل، أو غيره، نحو: امررْ بأيهم قام

(٢) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) الشاعر: هو غسان بن وعلة شاعر مخضرم من بني مرة بن عباد، والبيت من شواهد المغني ٧٨، ٤٠٩، ٥٥٢، والتصريح ١/ ١٣٥...

٤٩— والمعنى: إذا ما لقيت بني مالك فسلم على الذي هو أفضل.
والشاهد فيه قوله: «أيّهم أفضل» حيث أتى وبأيّ» مبنياً على الضم على الرواية المشهورة، لأنه مضاف، وقد حذف صدر صلته، وهو المبتدأ.

أبوه، وكذا إذا لم يصرح بما تضاف إليه «أي» فلا بد من إعرابها، سواء كان العائد مبتدأ محذوفا، نحو: امرر بأي أفضل، أو لم يكن، نحو: امرر بأي هو أفضل، وأي قام أبوه. ومن العرب من يعرب «أيّاً» مطلقا، وعليه قراءة بعضهم: «ثم لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيَّهم أشَدّ» [1] بالنصب.

قوله:

.... وفي ذَا الحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي

يعني: أن غير «أيّ» من الموصولات يتبع «أيّاً» في جواز حذف العائد عليها، وهو مبتدأ، لكنه لا يحسن، ولا يكثر، إلا إذا طالت الصلة كقول بعضهم.

«مَا أَنَا بالّذي قَائلٍ لك شيئاً» أراد: ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً، ومنه قوله تعالى: «وَهوَ الّذي في السّمَاء إلهٌ، وَفي الأرْضِ إلَه» [2].

المعنى — والله أعلم — وهو الذي هو في السماء إله، وهو في الأرض إله. أما إذا لم تطل الصلة فالحذف ضعيف قليل، كقوله [3]:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لا يَنْطِقْ بمَا سَفَهٍ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحلمِ، والكَرَمِ

أراد: لا ينطق بما هو سفه.

ومنه قراءة بعضهم: «تماماً على الّذي أحسنُ [4]». بالرفع.

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف.

(٣) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ١/ ٤٤٦، والتصريح ١/ ١٤٤، والهمع ١/ ٩٠، والدرر ١/ ٦٩، والأشموني ١/ ١٦٩.

٥٠ــ اللغة: يعن: يهتم، الحمد: ما يحمد عليه من الله تعالى، والناس، يحد: يمل...

والمعنى: من يهتم بحمد الله تعالى، والناس في الأقوال، والأفعال لم ينطق بالذي هو سفه، ولم يرتكب حماقة، ولم يحد عن خلق الحلم، والكرم.

والشاهد فيه قوله: «بما سفه» والتقدير: بالذي هو سفه.

(٤) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

قوله :

.... وابوا أن يختزل

إنْ صَلُحَ الْبَاقي لِوَصْلٍ مُكملٍ ....

يعني : أن العائد إذا كان مبتدأ لا يجوز اقتطاعه من الصلة ، وحذفه إلا أن يكون الخبر مفردا ، كما مر.

فلو كان ظرفا ، أو جملة لم يجز حذف العائد ، لأنه — حينئذ — لو حذف لم يبق على إرادته دليل ، لأن الظرف ، والجملة من شأن كل واحد منهما أن يستقل بالوصل. فتقول : جاء الذي هو في الدار ، ورأيت الذي هو يقول ، ويفعل ، ولا يجوز في مثله حذف العائد. وقوله :

.... والْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي

في عائِدٍ، مُتَّصِلٍ ....

إلى آخر البيت ، بيان إلى أنه يحسن حذف العائد إذا كان ضميراً ، متصلا ، منصوبا بفعل ، أو وصف ، كقوله :

.... من نرجو يهب

تقديره : من نرجوه الهبة يهب ،

ونحو قوله تعالى : « مِمَّا عَمِلَتْ أيْدِينَا أنْعَاماً[1] » وقوله تعالى : « وَفيهَا ما تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ » [2][3].

وأمثال ذلك — مما حذف منه العائد منصوبا بفعل — كثير

---

(١) من الآية ٧١ من سورة يس.

(٢) من الآية ٧١ من سورة الزخرف.

(٣) في النسخة تحريف « تشتهي. »

وأما ما حذف منه العائد منصوبا بالوصف فقليل.

وشاهده قول الشاعر[1] :

في المُعقِب الْبَغْيِ أَهْلَ البَغْى مَا يَنْهَى امرأً حَازِماً أَنْ يَسْأَما

تقديره : في الذي أعقبه البغى ظلم أهل البغى ما ينهي الحازم أن يسأم من سلوك الحق ، وطريق السداد .

ولو كان العائد المنصوب بالفعل ضميرا ، ومنفصلا ، كما في نحو : جاء الذي إياه أكرمت لم يجز حذفه ، لئلا تفوت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص ، والاهتمام .

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كأَنْتَ قَاضٍ ، بعدَ أمْرٍ من قَضَى
كَذَا الذي جُرَّ بما الموصولَ جرٌّ كمرَّ بالذي مَرَرْتُ فهوَ بَرّْ

يعني : أنه يجوز حذف العائد ، مجروراً بإضافة الوصف إليه ، كما جاز حذفه منصوباً لأنه مثله في المعنى ، قال الله تعالى : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ[2] . » تقديره : فاقض ما أنت قاضيه ، وقال الشاعر[3] :

ويَصْغُرُ في عَيْني تِلادي إذَا انْثَنَتْ يَمِيْني بإِدْرَاكِ الَّذي كنتُ طَالِبَا

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وقد استشهد به الأشموني ١/ ١٧٩ ، والمرادي ١/ ٢٥١ .
٥١ــ اللغة :
المعقب : من العاقبة : البغي : التعدي ، والاستطالة على الناس ، ينهى : يرد ، ويرجع .
والمعنى : الناظر المتأمل في عاقبة أهل الظلم ، والعدوان ، وتأمله في مصائر أمورهم ما يجعل الإنسان الحازم لا يسأم من سلوك الحق ، ومذهب أهل الخير .
والشاهد فيه قوله : «في المعقب البغي» فقد أراد أن يقول : في المعقبة البغي ، فلم يتسع له الكلام .

(٢) من الآية ٧٢ من سورة طه .

(٣) الشاعر : سعد بن ناشب : والبيت من شواهد العيني ١/ ٤٧١ ، والأشموني ١/ ١٧٢ .

ويجوز — أيضاً — حذف العائد المجرور بحرف جر به الموصول، لفظاً، ومعنى، ومتعلقاً كقولك: مر بالذي مررت، تقديره: مر بالذي مررت به، فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه.

ومثله قوله تعالى: «مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ، وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ»[1] أي: منه.

ولو كان العائد مجروراً بحرف غير ما جر به الموصول، لفظاً، ولا متعلقاً، كما في نحو: جاء الذي مررت به لم يجز الحذف خوف اللبس.

ولو كان مجروراً بحرف جر بالموصول، لفظاً، لا معنى، ولا متعلقاً، كما في نحو:

زهدت في الذي رغبت فيه لم يجز أم يحذف العائد، إلا فيما ندر من قوله[2]:

وإنَّ لِسَاني شهْدَةٌ يُشْتَفَى بهَا ... وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أراد: من صبه عليه.

٥٢— اللغة: تلادى: مالي القديم، ضد النشب، انثنت: انصرفت...

والمعنى: يصغر في عيني أعز مالي إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه.

والشاهد فيه قوله: «طالباً» وكان عليه أن يقول: «طالبه» فحذف العائد المجرور.

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) البيت لم يعرف قائله، وقد استشهد به ابن يعيش ٣/ ٩٦، والخزانة ٢/ ٤٠٠، والعيني ١/ ٤٥١، والأشموني ١/ ١٧٤.

٥٣— اللغة: شهدة: العسل بشمعه، علقم: حنظل...

والمعنى: إن لساني مثل العسل، يشتفي به، وهو علقم لمن سلطه الله تعالى عليه.

والشاهد فيه قوله: «على من صبه الله.» إذ فيه حذف العائد، مع اختلاف متعلق الحرفين، والتقدير «من صبه عليه.»

المعرف بأداة التعريف

«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيْفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ، قُلْ فيه: «النَّمَطْ»

مذهب سيبويه: أن اللام وحدها هي المعرفة، لكنها وضعت ساكنة، مبالغة في الخفة: إذ كانت أكثر الأدوات دوراً في الكلام، فإذا ابتدىء بها لحقتها ألف الوصل مفتوحة، ليمكن النطق بها.

ومذهب الخليل (رحمه الله) أن الألف أصل، وعوملت معاملة أَلف الوصل، لكثرة الاستعمال، وليس ذلك بأبعد من قولهم: خذ، وكل، ومر، ووي لامه.

قال الشيخ: ومذهب الخليل[1] أقرب لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف، ومن التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر، أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء: مسهلة، أو مبدلة، ومن مخالفة المعهود في نقل الحركة إلى ما بعد همزة الوصل من الاستغناء عنها، فإن المشهور من قراءة ورش أن يبدأ بالهمزة في نحو: الآخرة، والأولى[2]، ولسلامته — أيضاً — من أن يرتكب — حينئذ — في همزة الوصل في السعة ما لا يجوز مثله إلا في الضرورة. وهو القطع في قولهم: يا الله، وها الله لأفعلن.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن التعريف بالأداة على ضربين: عهدي، وجنسي،

---

(١) الخليل: هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، البصري: صاحب العربية، والعروض... كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل كتاب العين المشهور، لضبط اللغة، وكان زاهداً في الدنيا، متقطعاً للعلم مات سنة ١٧٥ هـ.

(٢) إشارة إلى الآية الكريمة رقم ٤ من سورة الضحا.

فإن عهد مصحوبها بتقديم ذكر، أو علم، كما في قوله تعالى: «كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسولاً، فعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ[1]»، ونحو: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ[2]» فهي عهدية، وإلا فجنسية.

والجنسية إن خلفها كل، بدون تجوز، كنحو: «إنَّ الإنْسَانَ لَفي خُسْرٍ، إلَّا الَّذينَ[3]» فهي لشمول الأفراد.

وإن خلفها كل بتجوز، نحو: أنت الرجل علماً، وأدباً فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة، وإن لم يخلفها كل، نحو: قوله تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ[4]» فهي لبيان الحقيقة.

وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً: كَاللَّاتِ، والآن، والَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ
ولاضْطِرارٍ، : كَبَناتِ الأَوْبَرِ كَذَا «وَطِبْتَ النفْسَ يا قَيْسُ» السَّرى
وَبَعْضُ الأعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا
كَالْفَضْلِ، والحَارِثِ، والنُّعْمانِ، فَذِكْرُ ذا، وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

تزاد أداة التعريف، مع بعض الأسماء. كما يزاد غيرها من الحروف، فتصحب معرفاً بغيرها، وباقياً على تنكيره.

وزيادتها — في الكلام — على ضربين: لازمة، وعارضة.

فاللازمة في نحو: «اللات»: اسم صنم، فإنه لم يعهد بغير الألف، واللام، ونحو: «الآن» فإنه بني لتضمنه معنى أداة التعريف، والألف، واللام فيه زائدة، غير مفارقة، ونحو: «الَّذِين، واللَّات» فإنهما معرفان بالصلة، والأداة فيهما زائدة لازمة.

---

(١) من الآيتين ١٥، ١٦ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة.

(٣) الآية ٢ ومن الآية ٣ من سورة العصر.

(٤) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

ومن ذلك : اليسع ، والسموءل ، ونحوهما مما قارنت الأداة فيه التسمية.

وأما العارضة فجوزة للضرورة ، أو للمح الوصف بمصحوبها.

فالأول كقول الشاعر[1] :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً ، وَعَساقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد : بنات أوبر ، وهي ضرب من الكمأة رديء الطعم.

ومثله قول الآخر[2] :

أَمَا ، وَدِمَاءٍ مَائِراتٍ تَخَالُها عَلَى قُنَّةِ العُزَّى ، وبالنَّسْرِ عَنْدَما

أراد : نسراً ؛ لأنه يعني ذلك الصنم.

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد ابن يعيش ٥/ ٧١ ، والعيني ١/ ٤٩٨ ، والتصريح ١/ ١٥١ ، والأشموني ١/ ١٧٢.

٥٤ـ اللغة : جنيتك : جنيت لك ، حذف اللام ، وأوصل الفعل ، أكمؤا : جمع كمء ، بزنة فلس ، وجمع الكمء : كمأة أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من التاء ، عكس ثمرة ، وثمر ، وهذا من نوادر اللغة ، وعساقل : جمع عسقول ، بزنة عصفور : نوع من الكمأة ، وبنات أوبر : كمأة صغار مترِبة اللون ، مزغبة ، رديئة الطعم.

والمعنى : لقد جنيت لك الأكمؤ ، والعساقيل ، ولقد نهيتك عن الرديء ، وهو بنات أوبر.

والشاهد في البيت قوله : «بنات أوبر» حيث زاد «أل» في العلم اضطراراً.

(٢) الشاعر : عمرو بن عبد الحسين ، والبيت من شواهد الإنصاف ٣١٨ ، والخزانة ٣/ ٢٤٠ ، والعيني ١/ ٥٠٠.

٥٥ـ اللغة : مائرات : متحركات ، تخالها : تحسبها ، قنة : أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، والفسر : اسم صنم. عندما : العندم : دم الأخوين...

والمعنى : يحلف الشاعر بالدم المسفوح ، الذي ذبح على النصبين : العزى ، وفسر ، والذي تحسبه عند الرؤية عندما. والجواب في بيت أورده بعد بيت من الشاهد.

والشاهد في البيت في قوله : «وبالفسر» وأراد فسراً ، وزاد الألف ، واللام زيادة عارضة.

ومن ذلك قول الآخر[1] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ ،وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عَنْ عَمْرو

أراد : طبت نفساً ، لأنه تمييز ، ولكنه زاد فيه الألف ، واللام ، لإقامة الوزن .

ونحو زيادة الألف ، واللام في هذا البيت زيادتها في قراءة بعضهم «لِيخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ منها الأَذَلَّ[2] .» لأن الحال كالتمييز في وجوب التنكير ، والشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة .

والثاني : كحارث ، وعباس ، وحسن ، ممّا سموا به مجرداً ، ثم أدخلوا عليه الألف ، واللام للمح الوصف به ، فقالوا : الحارث ، والعباس ، والحسن ، شبهوه بنحو الضارب ، والكاتب ، والألف ، واللام فيه مزيدتان ، لأنهما لم يحدثا تعريفاً .

وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة كما مر ، وقد يكون في المنقول من مصدر ، أو اسم عين ، لأن المصادر ، وأسماء الأعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل .

فالمنقول من مصدر ، كالفضل ، والنصر ، والمنقول من اسم عين ، كالنعمان ، وهو في الأصل من أسماء الدم ، ثم سمي به ، والله أعلم .

---

(١) الشاعر : راشد بن شهاب اليشكري ، والبيت من شواهد العيني ١/ ٥٠٢ ، ٣/ ٢٢٥ والتصريح ١/ ١٥١ ، والهمع ١/ ٨٠ ، ٢٥٢ ، والدرر ١/ ٥٣ ، ٢٠٩ ، والأشموني ١/ ١٨٢ .

٥٦ــ اللغة :رأيتك : الخطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكري ، وجوهنا : أراد ذواتنا ، طبت النفس : يريد رضيت ، عمرو : صديق قيس الحميم ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

والمعنى : يندد بقيس ، لأنه فرض صديقه ، لما رأى وقع أسيافهم ، ورضي من الغنيمة بالإياب ، وفر ، ولم يدافع عن صديقه ، ولم يأخذ بثأره بعد قتله .

والشاهد في البيت : «طبْتَ النَّفْس» حيث أدخل الألف ، واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة .

(٢) من الآية ٨ من سورة المنافقون .

وَقَـدْ يَصِـيـرُ عَـلَـماً بـالـغَـلَبَـهْ مُضَاف أوْ مَصْحوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ
وحَذْفَ أَلْ ذِي— إن تناد، أو تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غيرِهما قَدْ تَنْحَذِفْ

يعني: إن من المعرف بالإضافة، أو بالأداة ما ألحق بالأَعْلام، لأنه قد غلب على بعض ما له معناه، واشتهر به اشتهاراً تاماً، بحيث لا يفهم منه سوى ذلك البعض إلا بقرينة، فألحق بالأعلام، لأنه كالموضوع لتعيين المسمى في اختصاصه به.

فالمضاف، كابن عمر، وابن دالان: : لعبد الله، وجابر، دون من عداهما من إخوتهما.

وذو الأداة، كالنجم: للثريا، والصعق: لخويلد بن نفيل، ومنه: العقبة، والبيت، والمدينة، وما فيه الإضافة من ذي الغلبة لا تفارقه بحال.

وما فيه الألف. واللام منه حقه ألا تفارقه أيضاً؛ لأن الغلبة قد حصلت للاسم معهما، فذهابهما مظنة فوات الغلبة، فلذلك لزمت، فلم تحذف غالباً إلا في النداا[ء]، نحو: يا صعق، ونحو قوله (صلى الله عليه وسلم): — في الحديث— «إلَّا طارِقاً يَطرقُ بخيرٍ منكَ يَا رَحْمَن.»

وإذا عرض الاشتراك في ذي الغلبة جاز تخصيصه بالإضافة، كقولهم: أعشى تغلب، ونابغة ذبيان، وكقول الشاعر[1]:

أَلا أَبْـلِـغْ بَنِي خَـلَـفٍ رَسُولاً أَحَـقـاً أَنَّ أَخْـطَـلَـكُـمْ هَـجَـاني؟

وقولي: «غَالباً» احترازاً مما نبه عليه بقوله:

---

(١) الشاعر: هو النابغة الجعدي: حسان بن قيس، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٤٣٩، والخزانة ٤/ ٣٠٦، والعيني ١/ ٥٠٤، والأشموني ١/ ١٨٥.

٥٧— المعنى: أخبر هؤلاء القوم، وابعث إليهم رسولاً يقول: أحقاً أن مفحشكم هجاني؟
والشاهد فيه قوله: «أخطلكم» حيث حذف الألف، واللام وجوباً بالإضافة.

.... وَفي غَيْرِهما قَدْ تَنْحَذِفُ

من نحو قولهم : «هذا يوم اثنين مباركاً فيه» حكاه سيبويه.

ونحو : هذا عيُّوق طالعاً ، حكاه ابن الأعرابي ، وزعم أن ذلك جائز في سائر النجوم ، وقال الشاعر[٢] :

إذَا دَبَـرانٍ مـنْكَ يَـوْمـاً لَـقِـيتُـهُ أُؤَمِّـلُ أَنْ أَلْـقَـاكَ غَـدْواً بِأَسْعُدِ

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد العيني ١ / ٥٠٨ ، والهمع ١ / ٧٢ ، والدرر ١ / ٤٧ .

٥٨ـ اللغة : دبران : علم بالغلبة على الكوكب ، الذي يدبر الثريا ، غدوا : يقصد : غدا ، أخرج اللفظ على أصله ، لأن أصل الغد غدو ، بأسعد : جمع سعد ، وسعود النجم ، وأسعدها عشرة ...

والمعنى : إذا رأيت منك إدباراً يوماً فلا أقطع رجائي منك ، ولكني أؤمل حصول خبرك من بعد ذلك ، بأن ألقاك في الغد في سعد ، وإقبال .

والشاهد في البيت : في قوله : «دبران» وذلك : أن الدبران علم بالغلبة على الكواكب الخمسة ... ، ولزمتها الألف ، واللام ، ولا يجوز أن يقال : «دبران» بدون الألف ، واللام ، لأن جزء العلم لا يجوز إهداره ولكن الشاعر لما اضطر الى حدفها حذفها .

الابتداء

مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ، وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ، إنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، والـثَّـانـي فَـاعِـلٌ أغْنَى في «أَسَارِ ذان»؟
وَقِسْ، وَكَـاسْتِفْهامِ النفي، وَقَدْ يَـجُـوزُ نحو: «فَـائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ
والـثَّانِ مُبْتَدَأ، وذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ في سِوَى الإِفْرادِ طبقاً اسْتَقَرّ

المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، غير المزيدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفي به.

والإبتداء: هو كون الاسم كذلك.

فقولي: «الاسم» جنس للمبتدأ، يعم الصريح منه، نحو: زيدٌ قائمٌ، والمؤوّل، نحو: «وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم[1]» و«المجرد عن العوامل اللفظية» مخرج للاسم في بابي كان، وإنَّ، وللمفعول الأول في باب ظن، و«غير المزيدة» مدخل لنحو: «بحسبك زيد» «وَمَا مِنْ إِلَهٍ إلا اللهُ[2]» مما جاء مبتدأ مجروراً بحرف جر زائد، وقولي «مخبراً عنه، أو وصفاً» مخرج لأسماء الأفعال نحو: نَزَال، ودَرَاك، و«رافعاً لمكتفي به» مخرج لنحو قائم من قولك: أقائم أبوه زيد؟ فإن مرفوعه ليس مكتفي به معه.

وقد وضح من هذا أن المبتدأ إما ذو خبر، كزيد: من قولك: زيد عاذر، وإما وصف مسند إلى الفاعل، أو نائبه، كسار، ومكرَم: من قولك: أسار هذان؟ وما مكرَم العمران، فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر، لشدة شبهه بالفعل، ولذلك لا يحسن استعماله، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل، وهو الاستفهام، أو النفي، كما في قوله[3]:

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٣) البيت غير معروف القائل، والبيت من شواهد شذو الذهب ١٨١، والعيني ١/ ٥١٢، والتصريح ١/ ١٥٧، والأشموني ١/ ١٩٠.

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى ، أَمْ نَوَوْا ظَعَناً؟ إن يَظْعَنُوا فَعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقال الآخر[1] :

خَلِيلَيَّ ما وَافٍ بعَهْدِيَ أَنْتُما إِذا لم تَكُونَا لي على مَنْ أُقاطِعُ

أما إذا لم يعتمد على الاستفهام ، أو النفي كان الابتداء به قبيحاً ، وهو جائز على قبحه.

ومن الشواهد عليه قول الشاعر[2] :

خَبيرٌ بَنُو لهْبٍ ، فَلاَتَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

٥٩ـــ اللغة : قاطن : مقيم ، ظعناً : رحيلاً.

والمعنى : أيقيم قوم سلمى ، أم يزمعون الرحيل؟ وإن رحلوا فعجيب عيش من يقيم بعدهم.

والشاهد في البيت قوله : «أقاطن قوم سلمى» ؛ حيث اكتفى بالفاعل الذي هو «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ لكون المبتدأ وصفاً معتمداً على همزة الاستفهام.

(١) لم أعثر لنسبة هذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به المغني ٥٥٧ (٣٠٣) ، وشذوذ الذهب ١٨٠ ، والعيني ١ / ٥١٦ ، والتصريح ١ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ٧١ ، والأشموني ١ / ١٥٧.

٦٠ـــ اللغة : خليلي : صديقي ، واف : من الوفاء بالعهد ، أقاطع : من القطع ضد الوصل.

والمعنى : يا صاحبي لن يكون منكما وفاء بالعهد لي إلا إذا قاطعتما من أقاطعه ، وكنتما لي عوناً عليه.

والشاهد فيه قوله : «ما واف... أنتما» حيث رفع الوصف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر ، لكونه معتمداً على نفي.

(٢) الشاعر غير معروف ، والبيت من شواهد العيني ١ / ٥١٨ ، والتصريح ١ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ٢٩٤ والدرر ١ / ٧٢ ، والأشموني ١ / ١٩٢.

٦١ـــ اللغة : خبير من الخبرة :العلم ، والمعرفة ، بنو لهب : جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم.

والمعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر ، والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه ولا تلغ ما يذكره إذا زجر ، أو عاف حين تمر الطير عليه.

والشاهد فيه قوله : «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي . ولا استفهام... وما تقدم شاهد للكوفيين ، والأخفش ، ويرى البصريون ـــ ما عدا الأخفش أن قوله : «خبير» خبر مقدم ، وقوله : «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهو الراجح.

فهذا مثل قوله :

.... فَـــائِـــزٌ أُولُـو الـــرَّشَدْ

فإن قلت : فلم لم يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ ؟

قلت : لعدم المطابقة ؛ فإن الوصف في هذا لو كان خبراً مقدماً لتحمل ضمير ما بعده ، وطابقه في التثنية ، والجمع ، فلما لم يطابقه علم أنه لم يتحمل ضميره ، بل أسند إليه إسناد الفعل إلى الفاعل ، ألا ترى إلى قوله :

والثَّانِ مبتدأ ، وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ في سِوَى الإفرادِ طبقاً اسْتَقَر

يعني أن الوصف إذا كان لما بعده من مثنى ، أو مجموع ، وطابقه ، كما في نحو : أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ كان خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ له ، لأن المطابقة في الوصف تشعر بتحمل الضمير ، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ .

فيفهم من هذا أن الوصف متى كان لمثنى ، أو مجموع ، ولم يطابقه وجب كونه مبتدأ ، لأنه قد علم أنه لم يتحمل الضمير ، ومتى كان لمفرد ، كما في قوله تعالى : «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ[1] »؟ جاز أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل ، وجاز أن يكون خبراً مقدماً ، متحملاً للضمير .

وَرَفَــعُوا مُــبْــتَــدَأً بِــالابْــتِــدَا كَــذَاكَ رَفْــعُ خَــبَــرٍ بِـالـمُـبْـتَـدَا

المبتدا والخبر مرفوعان .

ولا خلاف عند البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأما الخبر : فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ .

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

قال سيبويه : «فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المعنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك كقولك : عبد الله منطلق(٢) ».

وقيل رافع الجزأين هو الابتداء ، لأنه اقتضاهما ، فعمل فيهما ، وهو ضعيف ، لأن أقوى العوامل ، وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى. ألا يعمل ذلك.

وعند المبرد : أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له.

وذهب الكوفيون : إلى أن المبتدأ ، والخبر مترافعان.

ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل ، كما في نحو : زيد قائم أبوه ، فلا يصلح لرفع المبتدأ ، لأن أقوى العوامل ، وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك.

والـخَـبَـرُ : الْـجزْءُ المُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كــالله بَــرٌّ ، والأَيَــادِي شَاهِــدَهْ
وَمُــفْـرَداً يــأتي ، ويَـأتي جُـمْـلَـهْ حَـاوِيَـةً مَـعْـنَـى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
وإنْ تَـكُـنْ إيَّـاهُ مَـعْـنَـىً اكْتَفَى بِهـا : كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي ، وَكَفَى

خبر المبتدأ : ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ ، «كبر ، وشاهدة» من قولك : اللهُ بَرٌّ ، والأيادي شَاهِدَة.

والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، وقد يكون جملة بشرط أن تكون مرتبطة بالمبتدأ ، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه ، ولو قلت : زيد قام عمرو لم يكن كلاماً.

---

(٢) ١ / ٢٧٨ الكتاب ، والعبارة منقولة نقلاً سليماً.

والارتباط بأحد أمرين :

الأول : أن تكون الجملة مشتملة على معنى المبتدأ ، إما لأن يكون فيها ضميره ، مذكورا ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدّراً ، نحو : البر الكر[1] بستين ، تقديره : البر الكر منه بستين درهما ، ومثله : السمن منوان بدرهم .

وإما لأن فيه مشارا به إليه : ظاهرا هو المبتدأ ، كما في قوله تعالى : « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ[2] » ، أو متضمنا للمبتدأ ، كما في قوله تعالى : « والذينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ، وأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ المُصْلِحينَ[3] » . ومنه قولهم : زيد نعم الرجل .

وإما لأن فيها المبتدأ معادا ، نحو قوله تعالى : « الْحَاقَّةُ ما الْحَاقةُ » و« الْقَارِعَةُ ما الْقَارِعَةُ[6] » .

والثاني أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، كقولك : نطقي : الله حسبي ، وكفى ، فنطقي : مبتدأ ، والله : مبتدأ ثان ، وحسبي : خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، والرابط لها به هو كون مفهومها هو المراد بالمبتدأ ، ومن ذلك قوله تعالى : « دَعْوَاهُمْ فيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، وتَحيَّتُهُمْ فيهَا سَلَامٌ[3] » وقوله : « فإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الّذينَ كَفَرُوا[8] » وقوله : « قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ[9] » على أظهر الوجهين ، والله أعلم .

---

(١) الكر : في القاموس المحيط ، مادة (كر) : « ... وبالضم : مكيال للعراق ، وستة أوقار حمار ، أو هو ستون قفيزاً ، أو أربعون إردباً . »

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٥) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحاقة.

(٦) الآيتان ١ ، ٢ من سورة القارعة.

(٧) من الآية ١٠ من سورة يونس.

(٨) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٩) الآية ١ من سورة الإخلاص.

والْـمُـفْـرَدُ الجامِـدُ فَـارِغٌ، وإِنْ يُشْـتَـقَّ فـهْوَ ذُو ضميرٍ مُسْتَكِنْ
وأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلـقـاً حَـيْـثُ تَلَا مَـا لَـيْسَ مَـعْـنَـاهُ لـهُ محصَّلَا

الخبر المفرد : لا يخلو إما أن يكون جامداً ، أو مشتقاً ، فإن كان جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلّا على تأويله بالمشتق ، كقولك : زيد أسد ، والجارية قمر ، على تأويل ، هو شجاع ، وهي منيرة ، والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار به كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ ، وذلك كقولك : زيد أخوك ، وهذا عبد الله ، وما أشبه ذلك.

وإن كان مشتقا : فإن لم يرفع ظاهرا رفع ضمير المبتدأ ، لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى ، فلا بد له من فاعل : إما ظاهر ، كما في نحو : زيد ضارب غلامه ، وإما مضمر ، كما في نحو : زيد منطلق ، تقديره : زيد منطلق هو ، وهذا الضمير يجب استتاره ، إلا إذا جرى الخبر على غير من هو له ، فيرفع ضميره فإنه حينئذ يجب عند البصريين بروزه مطلقا ، أي سواء خيف اللبس مع الاستتار ، أو أمن ، تقول : زيد عمرو ضاربه هو ، فزيد مبتدأ ، وعمرو مبتدأ ثان ، وضاربه خبر عمرو ، والهاء له ، وهو فاعل عائد على زيد ، ووجب إبرازه ، لئلا يتوهم أن عمرا هو فاعل الضرب ، وتقول ، هند زيد ضاربته هي ، تبرز الفاعل ، لأن الخبر جرى على غير من هو له ، وإن كان اللبس مع الاستتار مأمونا ، إجراء لهذا النوع من الخبر على نسق واحد.

وعند الكوفيين أن إبراز الضمير إنما يجب عند خوف اللبس . ومما يدل على صحة قولهم قول الشاعر[١] :

(١) لم أقف على قائل لهذا البيت.
وهو من شواهد العيني ١/ ١٥٧ ، والتصريح ١/ ١٩٢ ، الهمع ١/ ٩٦ ، والدرر ١/ ٧٢.

قَومي ذُرَا المجْدِ بانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمَتْ بِصِدْقِ ذَلِكَ عَدْنَان ، وقَحْطَان

إذ لم يقل : بانوها هم ، وقال :

وأخْبَرُوا بظَرْفٍ ، أَوْ بحَرْفِ جرّ نَاويِنَ مَعنَى كَائِنٍ ، أَوِ استَقَرّ
وَلا يكونُ اسمُ زمانٍ خبَرَا عَنْ جثَّةٍ ، وإِنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا

مما يخبر به عن المبتدأ : الجار ، والمجرور ، نحو : الحمدلله ، والظرف ، وهو كل اسم زمان ، أو مكان ، متضمن معنى في ، نحو : السفر غدا ، وزيد أمامك .

والمصحح للإخبار بهذين تضمنهما معنى صادقاً على المبتدأ ،ولك أن تقدره بمفرد ، نحو : كائن ، أو مستقر ، ولك أن تقدره بجملة ، نحو : كان ، أو استقر ، كما في الصلة ، ويترجح الأول بأمرين :

الأول : وقوع الظرف ، والجار ، والمجرور خبرا في موضع ، لا يصلح للجملة ، كقولهم : أما في الدار فزيد ، تقديره : مستقر في الدار فزيد ، ولا يجوز أن يكون تقديره : أما استقر في الدار فزيد ، لأن أما لا تُفصل عن الفاء الا باسم مفرد ، نحو :

٦٢— اللغة :

ذرا : جمع ذروة : أعلى الشيء ، المجد : الكرم ، ويروي بكنه يدل بصدق.

والمعنى :

قومي الذين زادوا في بناء صرح المجد ، وأعلوا البناء ، وقد شهد لهم بذلك العرب جميعاً.

والشاهد في هذا البيت قوله : « ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ، ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئة في المعنى ، ولو أبرز لقال : ذرا المجد بانوها هم.

والبصريون : يحملون ذلك على الشذوذ ، لعدم موافقة القياس.

والكوفيون : يرون— في الخبر ، والنعت ، والحال ، والصلة — أنه إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر ، فإن أمن اللبس من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه » وإلا وجب إبرازه ، وآليت حجة لهم في ذلك.

أما زيد فقائم ، أو بجملة شرط ، دون جوابه ، نحو قوله تعالى : «فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ ، وَرَيْحَانٌ ، وَجَنَّةُ نَعِيمٍ[1] ».

الثاني : وقوع الظرف ، والجار ، والمجرور خبراً في موضع لا يصلح للفعل ، كقوله تعالى : «إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا[2] » تقديره : إذا حاصل لهم مكر ، ولا يجوز أن يكون تقديره : إذا حصل لهم مكر ، لأن إذا الفجائية لا تليها الافعال.

واعلم أن اسم المكان يجوز أن يخبر به عن اسم المعنى ، واسم العين ، وأما اسم الزمان فإنما يخبر به — في الغالب — عن اسم المعنى ، نحو : القتال غدا ، أو يوم الجمعة ، وقد يخبر به عن اسم العين ، إذا كان مثل اسم المعنى في وقوعه وقتا ، دون وقت ، نحو : الرطب في تموز ، والورد في أيار ، أو دل دليل على تقدير حذف مضاف ، كقول الشاعر[3] :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحوُونَه يُلْقِحُه قَوْمٌ ، وتنتُجونَه؟

تقديره : أكل عام إحراز نعم ، أو نهب نعم؟ ونحوه : الليلة الهلال ، لأن معناه : الليلة حدوث الهلال ، أو رؤية الهلال ، أو كان المبتدأ عاما ، واسم الزمان خاصا ،

---

(١) الآيتان ٨٨ و٨٩ من سورة الواقعة.

(٢) من الآية ٢١ من سورة يونس.

(٣) الشاعر : قيس بن حصين الحارثي ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٦٥ ، والإنصاف ٦٢ ، والخزانة ١/ ١٩٦ ، والعيني ١/ ٥٢٨.

٦٣— اللغة : تحوونه ، تحوزونه ، وتحرزونه ، يلحقحه : من الإلقاح : الحمل على الناقة حتى تلقح ، أي تحمل ، ويقال : نتجت الناقة أنتجها ، وأنتجتها ، إذا نتجت عندك...

والمعنى : وصف قوماً بالاستطالة على عدوهم ، وشن الغارة عليهم ، فكلما ألقح عدوهم إبلهم أغاروا عليها فنتجت عندهم راجع الأعلم الشنتمري ١/ ٦٥ شرح شواهد الكتاب.

والشاهد فيه قوله : «نعم...» حيث رفع قوله : «نعم» لأن قوله : «تحوونه» في موضع وصفه فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت ، فهو كالصلة من الموصول ، فكما لا يعمل فيه لا يكون تفسيراً لفعل مضمر في معناه.

كقولك : نحن في شهر كذا ، وما عدا ذلك فلا يصح فيه الإخبار عن اسم العين باسم الزمان ، لأنه لا يفيد ، والله أعلم.

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بالنَّكِرَة مَا لَمْ تُفِدْ، كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
ورَغْبَةٌ في الخيرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ، ولْيُقَسْ مَا لَم يُقَلْ

الأصل في المبتدإ أن يكون معرفة ، لأن الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها.

والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأنه محصل للفائدة ، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه. وقد يعرفان ، نحو : الله ربنا ، وربكم ، وقد ينكران بشرط حصول الفائدة ، وذلك في الغالب : بأن يكون المبتدأ نكرة محصنة ، والخبر ظرفا ، او جاراً ، ومجروراً مقدما ، نحو : عند زيد نمرة ، وفي الدار رجل ، أو يعتمد على استفهام ، نحو : هل فتى فيكم؟ أو نفى ، نحو : ما أحد أفضل منك ، ومثله : ما خل لنا ، أو يختص فيقرب من المعرفة : إما بوصف ، نحو : «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ[1]». ومثله : «رجل من الكرام عندنا» وإما بعمل ، نحو : أمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة ، ومثله : رغبة في الخير خير ، وإما بإضافة ، نحو : خَمْسُ صَلَوات كَتبهُن اللهُ عَلَى العِبَاد ، ومثله : «عمل بر يزين».

وقد يبتدأ بالنكرة في غير ما ذكرنا ، لأن الإخبار عنها مفيد ، وذلك نحو قول الشاعر[2] :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ، وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ

---

(١) من الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٢) الشاعر : هو النمر بن تولب ، والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٤٤ ، والهمع ١/ ١٠١ ، ٢/ ٢٨ ، والدر ١/ ٧٦ ، ٢/ ٢٢ ، والعيني ١/ ٥٦٥.

٦٤ــ اللغة : نساء : نحزن ، نسر : نفرح.

والمعنى : الأيام لا تجري على نمط واحد : فيوم يكون لنا ، ويوم يكون علينا ، ويوم يأتينا بالحزن ، ويوم يحمل إلينا المسرة.

وقول الآخر[1] :

سَرَيْنَا ، ونَجْمٌ قد أَضَاءَ فمُذْ بدَا مُحَيَّاك أخفَى ضَوْؤُهُ كلَّ شارِقِ

وقول ابن عباس (رضى الله عنه) : «تَمرةٌ خيرٌ منْ جَرَادَة» ، وقولهم : «شرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ» ، «وشيءٌ جاء بك» . والله أعلم بالصواب .

والأَصْلُ في الْأَخبَارِ أن تُؤخَّرَا وَجَوَّزوا التقديمَ إذْ لَا ضَرَرَا
فَامنَعْهُ حينَ يستوي الْجزْآنِ عُرْفاً ، ونَكراً عَادِمَيْ بيَان
كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخبَرَا أو قُصِدَ استعمالُهُ منحَصرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَد الذي لَام ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصدْر كَمَنْ لي مُنجِدَا

الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ ، فحقه أن يتأخر عنه وضعا ، كما هو متأخر عنه طبعا ، وقد يعدل عن الأصل ، فيقدم الخبر ، كقولهم : «تميميٌّ أنا» و«مشنوء من يشنؤك[2]» .

وقد يمنع من تقديمه أسباب ، كما قد يمنع من تأخيره أسباب .

أما أسباب منع التقديم فمنها :

أن يكون المبتدأ ، والخبر معرفتين ، أو نكرتين ، وليس معهما قرينة تبين المخبر عنه من المخبر به ، كقولك : زيد صديقك ، وافضل منك أفضل مني .

والشاهد فيه : جواز الإبتداء بالنكرة ، لأن في المبتدأ معنى التفصيل ، والتنويع ... وذلك يحصل الفائدة المطلوبة .

(1) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، والبيت من شواهد العيني ١ / ٥٤٦ ، والهمع ١ / ١٠١ ، والدرر ١ / ٧٦ . والأشموني ١ / ٢٠٦ .

٦٥ــ اللغة : سرينا : من السرى : المشي ليلاً ، أضاء : أنار ، بدا : ظهر ، محياك : وجهك .
والمعنى : سرنا ليلاً على ضوء النجم ، وعندما ظهر وجهك المشرق أخفى نوره كل شارق .
والشاهد فيه : قوله : «ونجم قد أضاء» حيث ابتدأ بنكرة لحصول الفائدة ، ويسبق الجملة بواو الحال .

(2) أي مبغض من يبغضك .

فلو قلت : صديقك زيد ، وأفضل مني أفضل منك كان المقدم هو المبتدأ ، بخلاف نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، فإنك لو قلت فيه : أبو حنيفة أبو يوسف كان أبو حنيفة خبرا مقدما ، لأنه قد علم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، وأن المعنى : أبو يوسف مثل أبي حنيفة ، قال الشاعر(٢) :

بَنُونَا بَنُو أبْنَائِنَا ، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

المعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا ، فقدم الخبر ، وحذف المضاف.

ومنها أن يكون الخبر فعلا ، بشرط كون المبتدأ مفردا ، والفعل مسندا إلى ضميره ، نحو : زيد قام ، وهند خرجت ، فهذا النوع لا يجوز فيه تقديم الخبر ، لعدم القرينة الدالة على إرادته ، فإنك لو قلت قام زيد ، وخرجت هند كان من باب الفعل ، والفاعل ، لأن اعتباره أقرب.

ولو كان المبتدأ مثنى ، أو مجموعا ، كما في نحو : أخواك قاما ، وإخوتك قاموا جاز تأخيره ، نحو : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، لأن إسناد الفعل إلى ألف الضمير ، أو واوه أمارة على الإخبار بالجملة عن الاسم بعدها.

وكذا لو كان المبتدأ مفردا ، والفعل مسندا إلى غير ضميره ، نحو : زيد قام أبوه فإنه يجوز تأخيره ، نحو : قام أبوه زيد.

ومنها قصد بيان انحصار الخبر ، أعني انحصار جملة ما للمبتدأ من الأخبار التي يصح فيها النزاع فيما ذكر ، كما إذا قلت : إنما زيد شاعر ، في الرد على من يعتقد أنه

---

(٢) البيت مشهور ، وينسب للفرزدق ، وقد استشهد به كثير من علماء المعاني ، والفرائض ، وممن استشهد به من النحاة صاحب الإنصاف ٦٦ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، والخزانة ١ / ٢١٣ ، والمغني ٢٨٧ ، والتصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ١٠٢ ، والدرر ١ / ٧٦ ، والأشموني ١ / ٢١٠ ، وديوانه ٢١٧.

٦٦ــ المعنى : أبناؤنا هم أبناء أبنائنا ، أما أبناء بناتنا فإنهم لغيرنا ، ولرجال أباعد عنا.

والشاهد فيه : تقديم الخبر ، وهو « بنونا » مع استواء المبتدإ ، والخبر في التعريف ، والقرينة ، أن السامع يفهم أن الفرض هو تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس.

كاتب ، وشاعر ، أو كاتب ، لا شاعر ، وقد يستفاد الحصر بإنما ، كما قد ذكرنا ، وقد يستفاد بإلا بعد النفي ، نحو : ما زيد إلا شاعر ، فالخبر المحصور بإنما يجب تأخيره لأن تقديمه يوهم انحصار المبتدأ ، كما إذا قلت : إنما شاعر زيد في الرد على من قال : أما شاعر فزيد ، وعمرو ، أو فعمرو ، لا زيد ، وأما الخبر المحصور بإلا بعد النفي فتقديمه مع إلا لا يضر بمعنى الكلام ، ومع ذلك ألزموه التأخير حملا على الحصر بإنما ، إلا فيما ندر من نحو قوله[1] :

فَيَا رَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ، وَهَلْ إلاَّ عليْكَ المعَوَّلُ

ومنها أن يكون الخبر مسندا إلى مبتدأ مقرون بلام الابتداء ، نحو : لزيد قائم ، أو واجب التقديم ، نحو ما تضمن استفهاما ، كقوله : «مَنْ لي منجداً» : «من» المبتدأ ، و«لي» الخبر ، و«منجداً» : حال من الضمير الذي في الخبر.

ولا يجوز في نحو ذلك التقديم لا تقول : قائم لزيد ،ولا لي منجداًمن ، لأن لام الابتداء ، والاستفهام لها صدر الكلام .

وأما أسباب منع تأخير الخبر ، فكما يأتي في قوله :

ونحوُ :

---

(١) الشاعر : الكميت بن زيد الأسدي ، من هاشمياته.

والبيت من شواهد العيني ١ / ٣٥٤ ، والتصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ١٠٢ ، والدرر ١ / ٧٦ ، والأشموني ١ / ٢١١ .

٦٧ـ اللغة : يرتجي : يطلب ، ويؤمل ، المعول : التعويل ، تقول : عولت على فلان : إذا جعلته سندك ، الذي تستند إليه ، وملجأك الذي تلجأ إليه .

والمعنى : «يا رب» أنت ولي النصر ، وأنت الملجأ ، والمعاذ ، فما النصر على العدو يرجو إلا منك ، وما المعول إلا على قوتك ، وعزتك .

والشاهد فيه قوله : «بك النصر» ، و«عليك المعول» .

حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً ، وكان عليه أن يقول : هل يرتجي النصر إلا بك؟ وهل المعول إلا عليك؟

عِـنْـدِي دِرْهَـمٌ، وَلِي وَطَـرْ، مُـلْـتَـزَمٌ فـيـهِ تَـقَـدُّمُ الْـخَبَرْ
كَـذا إِذا عَـادَ عـلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِـمَّـا بـهِ عَـنْـهُ مبيناً يُـخْـبَرُ
كَـذا إِذا يَسْـتَوْجِبِ التَّصْدِيرَا كـأَيْنَ مَـنْ عَـلِـمْـتَـهُ نَصيـرَا؟
وَخَـبَـرَ المحصُورِ قَـدِّم أَبـدَا كَـمَـا لَـنا إلاّ اتّباعُ أَحْـمَـدَا

يعني أنه يلزم تقديم الخبر لأسباب :

منها : أن يكون الخبر ظرفا ، أو حرف جر ، والمبتدا نكرة محضة ، نحو : عندي درهم ، ولي وطر[1] ، التزموا تقديم الخبر في نحو هذا ، رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ، وذلك أنك لو قلت : درهم عندي ، احتمل أن يكون عندي خبرا للمبتدا ، وأن يكون نعتا له ، لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ، ولهذا لو كان الخبر ظرفا ، أو حرف جر ، والمبتدأ معرفة ، أو نكرة مختصة ، كما في نحو : زيد عندك ، ورجل تميمي في الدار جاز فيه التقديم ، والتأخير.

ومنها : أن يكون مع المبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر ، كقولهم : «على الثمرة مثلها زيدا» ، وكقول الشاعر[2] :

أَهَـابُكِ إِجْلاَلاَ ، ومَا بِكِ قُدْرَةٌ عـلَيَّ ، ولكنْ ملْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

(١) وطر : في مختار الصحاح مادة (وطر) الوطر : الحاجة ... وجمعه أوطار.

(٢) الشاعر : نصيب بن رباح.

والبيت من شواهد العيني ١ / ٥٣٧ ، التصريح ١ / ١٧٦ ، والأشموني ١ / ٢١٣ ، وديوانه ٦٨.

٦٨ــ اللغة : أهابك : من الهيبة ، وهي المخافة : إجلالاً : إعظاماً لقدرك.

والمعنى : إني لأهابك ، وأخافك ، لا لاقتدارك علي ، ولكن إعظاماً ما لقدرك ، لأن العين تمتلىء بمن تحبه ، فتحصل المهابة.

والشاهد فيه : «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر ، وهو قوله : «ملء عين» على المبتدأ ، وهو قوله : «حبيبها ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه.

«ملء عين» خبر مقدم، و«حبيبها» مبتدأ مؤخر، لأنه معرفة، وما قبله نكرة، وتأخير المبتدأ فيه واجب؛ لأنه لو قدم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ، والرتبة:

ومنها: أن يكون الخبر واجب التصدير لتضمنه معنى الاستفهام، كقوله:

.... أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا؟

«أين» ظرف مكان، وهو خبر مقدم و«مَنْ» اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، وما بعده صلته، وخبره واجب التقديم لتضمنه معنى الاستفهام، ومثل ذلك قولك: كيف زيد؟ ومتى اللقاء؟

ومنها: أن يكون المبتدأ محصورا، كقولك: إنما قائم زيد، وما قائم إلا زيد، ومثله نحو:

.... ومَا لَنا إلاَّ اتباعُ أحْمد

(صلى الله عليه وسلم).

وقد تقدم في هذه المسألة ما يغني عن الإطالة.

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: زيف فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إذ عُرِفْ

يجوز حذف كل من المبتدأ، والخبر إذا علم، ودل عليه دليل، كما إذا قلت، زيد: في جواب من عندك؟ ودنف: في جواب كيف عمرو؟، فزيد مبتدأ، محذوف الخبر، ودنف خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: زيد عندي، وعمرو دنف، ولكن جاز فيهما الحذف لظهور المراد.

ومن ذلك حذف الخبر، نحو: خرجت فإذا السبع، وزيد قائم، وعمرو، وقول الشاعر[1]:

نَحْنُ بما عِنْدَنَا، وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاض، والرأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير: خرجت فإذا السبع حاضر، وزيد قائم، وعمرو كذلك، ونحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض.

ومن ذلك حذف المبتدأ في قوله تعالى: «مَنْ عَمِلَ صَالحاً فَلِنَفْسِه، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا[2]». أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وقول الشاعر[3]:

أضَاءَتْ لَهُمْ أحْسَابُهم، وَوجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْل، حتَّى نظَّم الجَزْعَ ثَاقِبُهْ

نُجومُ سَماءٍ: كلَّمَا انْقَضَّ كَوكَبٌ بَدَا كوكبٌ، تأوِي إليهِ كَوَاكِبُهْ

---

(1) الشاعر: قيس بن الخطيم، والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٣٨، والإنصاف ٩٥، والمغني ٦٢٢، والعيني ١/ ٥٥٧، والهمع ٢/ ١٠٩، والدرر ٢/ ٤٢.

٦٩ــ اللغة: الرأي: الاعتقاد.

والمعنى: نحن راضون بما عندنا، وأنت راض بما عندك، والاعتقاد مختلف عند كل منا.

والشاهد فيه، قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر احترازاً من العبث، وقصداً للاختصار مع ضيق المقام،» وقد دل خبر المبتدأ على المحذوف.

(2) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(3) الشاعر: أبو الطمحان القيني أو القيسي والشاهد في الكامل ٣٠، والعيني ١/ ٥٦٧.

٧٠ــ اللغة: أحسابهم: جمع حَسَب: ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، دجى: جمع دجية: الظلمة، الجزع: الخرز اليماني، فيه بياض، وسواد، الثاقب: من يثقب اللؤلؤ، والثاقب ــ أيضاً ــ المضيء، انقض: سقط، أو غاب، بدا: ظهر.

والمعنى: هؤلاء القوم: أضاءت لهم، مفاخر آبائهم، كما أضاء لهم نور وجوههم، حتى سلك الجزع ثاقبه في نظامه، ومسلكه: هم نجوم سماء يتوارثون السيادة: كابراً عن كابر، كلما اختفى عظيم ظهر عظيم آخر يلتفون حوله.

والشاهد في قوله: «نجوم سماء» حيث حذف فيه المبتدأ، إذ أصله: هم نجوم سماء، وهذا الحذف جائز، لا واجب.

أراد : هم نجوم سماء.

ومن ذلك حذف ما يحتمل كونه مبتدأ ، وخبراً ، كقوله تعالى : «طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ(١) » فإن سياق الكلام قبله يصح كونه خبراً لمبتدإ محذوف ، أي : طاعتكم طاعة معروفة ، لأنها بالقول ، دون الفعل ، وكونه مبتدأ خبره محذوف ، أي : طاعة معروفة مقبولة هي أمثل بكم من هذا القسم الكاذب.

ومن ذلك حذف المبتدإ ، والخبر معاً في قوله تعالى : «واللّائي لَمْ يَحِضْنَ(٢) » تتمته فعدتهن ثلاثة أشهر.

وجميع ما ذكر من الحذف سبيله في الكلام الجواز.

وقد يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان خبره : إما نعتاً مقطوعاً ، نحو : الحمد لله الحميد ، واللهم صل على محمد الرءوف الرحيم ، وإما مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل ، كقولهم : سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، أي أمري سمع ، وطاعة.

قال سيبويه : وسمعت ممن يوثق بعربيته ، يقال له : كيف أصبحت؟ فقال : حمدُ اللهِ ، وثناءٌ عليه ، أي حالي حمد الله ، وأنشد(٣) :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ما أَتَى بكَ هَا هُنَا؟ أَذُو نَسَبٍ ، أَمْ أَنْتَ بالحيِّ عارِفُ؟

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة النور.

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) البيت غير معروف القائل. وقد استشهد به الكتاب ١ / ١٦١ ، ١٧٥ ، والخزانة ١ / ٢٧٧ ، والعيني ١ / ٣٥٩ ، والتصريح ١ / ١٧٧ ، والهمع ١ / ١٨٩ ، والدرر ١ / ١٦٣ ، والأشموني ١ / ٢٢١.

٧١ـــ المعنى : أمري حنان ، وشفقة ، ما الذي جاء بك ها هنا؟ أأنت صاحب نسب ، أم تعرف أحداً بالحي؟ وفي ذلك تلقين للجواب.

والشاهد فيه : رفع ، «حنان» بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ـــ انظر الأعلم الشنتمري ١ / ١٦١ شرح شواهد الكتاب ، والكتاب ١ / ١٦١ أيضاً.

وإما صريحاً في القسم، كقولهم: «في ذمتي لأفعلن كذا» أي: في ذمتي يمين، وقال[4]:

تُسَاوِرُ سَوَّاراً إلى المَجْدِ، والعُلا وَفي ذِمَّتي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا

ولا يحذف المبتدأ وجوباً في سوى ذلك إلا في باب نعم، إذا قيل: إن المخصوص خبر، فإن المبتدأ لا يجوز ذكره.

وأما الخبر فيحذف — أيضاً — وجوباً لكن بشرط العلم به، وسد غيره مسده، وذلك فيما نبه عليه بقوله:

وَبَعْدَ لَوْلاَ — غالباً — حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، وفي نَصِّ يمينٍ ذَا اسْتَقَرْ
وبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كمثلِ كلِّ صَانِعٍ، وَمَا صَنَعْ
وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبراً عنِ الذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا
كَضَرْبِيَ العبدَ مُسيئاً، وَأَتَمّ تَبْيِينِيَ الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَمْ

وحاصله: أن ما يجب حذفه من الأخبار أربعة:

الأول: خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية، بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ، وهو الغالب، كقولك، لولا زيد لزرتك، تقديره، لأجل ضرورة تصحيح الكلام: لولا زيد مانع لزرتك، ثم التزم فيه حذف الخبر للعلم به، وسد جواب لولا مسده.

---

(١) البيت لليلى الأخيلية، وقد استشهد به سيبويه ٢/ ١٥١، والخزانة ٣/ ٣٣، والعيني ١/ ٥٦٩.

٧٢- المعنى: تقول ليلى الأخيلية للنابغة الجعدي — في مهاجاتها له: إنك تساور، وتغالب غلاباً إلى العظمة، والشرف، وأقسم لئن فعلت ليفعلن... وتعني رجلاً من قومها... والشاهد في البيت حذف المبتدأ، لأنه صريح في القسم.

وقد يعلق امتناع الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ ، فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره كقول الزبير[1] (رضي الله عنه) :

وَلَوْلا بَنُوهَا حَوْلَها لَخَبَطْتُها كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ ، وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

وقوله (صلى الله عليه وسلم)) : «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عهدٍ بالإسْلام لهَدَمْتُ الكعبةَ فجعلتُ لَهَا بَابَيْن.»

وإن دل على ذلك دليل جاز ترك الخبر ، وذكره ، كقول أبي العلاء المعري[2] :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

ولو قيل في الكلام : لولا الغمد لسال لصح ، ولكنه آثر ذكر الخبر ، رفعاً لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز.

---

(١) الزبير بن العوام (رضي الله عنه) حواري رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
والبيت من شواهد المغني ٤٣١ (٢٨٥) ، والعيني ١/ ٥٧١.

٧٣ــ اللغة : لخبطتها : ضربتها بالعصا . في المختار مادة (خ ب ط) «وخبط الشجرة : ضربها بالعصا ، ليسقط ورقها.» لم أتلعثم : لم أتأن ، ولم أتمكث فيه.
والمعنى : لولا أبناء هذه المرأة حولها لضربتها بالعصا ، ولم أتردد ، ولم أتأن في الأمر.
والشاهد فيه قوله : «بنوها حولها» حيث ذكر كلمة «حولها» لأن «حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «حول» متعلقاً بالخبر المحذوف على رأي الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح.

(٢) والبيت من شواهد الشذور ٣٦ ، والمغني ٢٧٣ ، ٥٤٢ ، والتصريح ١/ ١٧٩ ، والعيني ١/ ٥٤٠ ، والهمع ١/ ١٠٤ ، والدرر ١/ ٧٧ ، والأشموني ١/ ٢١٥ ، وشروح سقط الزند ١٠٤.

٧٤ــ اللغة : يذيب : من الإذابة ، وهي إسالة الحديد ، ونحوه ، والرعب : الفزع ، عضب : السيف القاطع ، الغمد : قراب السيف ، وجفنه.
والمعنى : أن الرعب يذيب من هذا السيف كل سيف بتار ، فلولا قرابه لسال...
والشاهد فيه قوله : فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، وهو جملة «يمسكه».

الثاني : خبر المبتدأ الصريح في القسم ، نحو : لعمرك لأفعلن ، أي لعمرك قسمي ، إلا أن هذا الخبر لا يتكلم به ، لأنه معلوم ، وجواب القسم ساد مسده .

ومثله : أيمن الله ليقومن ، ولو كان المبتدأ مراداً به القسم ، وليس من الصريح فيه جاز حذف الخبر ، وإثباته ، نحو : عهد الله لأفعلن ، فهذا على الحذف ، وإن شئت قلت على عهد الله : بإثبات الخبر.

الثالث : خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة ، وهي الناصبة على المعية ، نحو : كلُّ رجل ، وضيعته ، وكل صانع ، وما صنع ، فالخبر في نحو هذا مضمر بعد المعطوف ، تقديره : مقرونان ، إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، ولو لم تكن الواو للمصاحبة ، كما في نحو : زيد ، وعمرو مجتمعان ، لم يجب الحذف ، قال الشاعر[1] :

تَمَنَّوْا لي الموت الَّذي يَشْعَبُ الفَتَى وكلُّ امرىءٍ ، والموتُ يَلْتَقيان

الرابع : خبر المبتدأ إذا كان مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال ، واقع بعده ، نحو : ضربي العبد مسيئاً ، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور ، نحو : أَتَمَّ تبييني الحقَّ مَنُوطاً بالحكم ، «فمسيئاً» حال من الضمير في «كان» المغير بمفعول المصدر ، المقدر مع الفعل المضاف إلى الخبر ، وكذلك منوطاً ، والتقدير : ضرّ بي العبد إذا كان مسيئاً ، وأتم تبييني الحق إذا كان منوطاً بالحكم .

وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به ، وسد الحال مسده .

---

(١) الشاعر : الفرزدق.

وقد استشهد به صاحب التصريح ١/ ١٨٠ ، والأشموني ١/ ٢١٧ ، والعيني ١/ ٥٤٣ .

٧٥ــ اللغة : يشعب : يفرق ، يلتقيان : من اللقاء .

والمعنى : تمنى أعدائي لي الموت ، الذي يفرق الفتى ، ويغنيه ، مع أن الموت غاية كل حي .

والشاهد في البيت : إظهار الخبر في «يلتقيان» .

قال الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي : «فآثر ذكر الخبر ، وهو يلتقيان .»

وقد أشار إلى هذه المسألة بقوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لا يكونُ خَبَراً عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

أي : ويجب حذف الخبر مقدراً قبل حال ، لا يصح جعلها خبراً للمبتدأ ، كما في المثالين المذكورين ، وفيه إشارة إلى الحال ، متى صح جعلها خبراً للمبتدأ لم يجزأن تسد الحال مسد خبره ، بل تكون هي الخبر ، وإن حذف معها فعلى وجه الجواز .

حكى الأخفش : زيد قائماً ، وخرجت فإذا زيد جالساً .

وروى عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : «ونَحْنُ عُصْبَةٌ» أي : ونحن نرى عصبة ، أو نكون عصبة .

وإنما يصح أن تسد الحال مسد الخبر ، إذا باينت المبتدأ ، كما في نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثرُ شُرْبي السَّويق مَلْتُوتاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

فإن قلت : الحكم على هذا المنصوب بأنه حال مبني على أن كان المقدرة تامة فلم لم نجعلها ناقصة ، وهذا المنصوب خبراً؟

قلت : لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون ضربي زيداً القائم ، ولا أكثر شربي السويق الملتوت .

فلما التزم تنكيره علم أنه حال ، لا خبر .

والثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : «أَقْرَبُ ما يكونُ العبدُ من رَبِّه ، وهوَ سَاجِد .»

---

(١) من الآية ١٤ من سورة يوسف.

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً، وأجازه سيبويه، وأنشد لرؤبة[1]:

ورأى عينيّ الفَتَى أَباكَا يُعْطي الجزيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكا

وَأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ، أوْ بأكْثَرا عَنْ وَاحِدٍ، هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

قد يتعدد الخبر، فيكون المبتدأ الواحد له خبران، فصاعداً، وذلك في الكلام على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه العطف، وقسم يجب فيه ترك العطف، وقسم يجوز فيه الأمران:

فالأول: ما تعدد لتعدد ما هو له: إما حقيقة، نحو: بنوك: كاتب، وصانع، وفقيه قال الشاعر[2]:

يَدَاكَ يدٌ خَيْرُها يُرْتَجى وَأُخرى لأَعْدائها غَائِظَهْ

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٩٨، والهمع ١/ ١٠٧، والدرر ١/ ٧٧، والأشموني ١/ ٢٢٠.

٧٦— رأى: من الرؤية بالعين، الفتى: الشاب، الجزيل: العظيم.

والمعنى: رأى الشاعر

— بعيني رأسه— أبا الممدوح يعطي العظيم، فعليه أن يقتدي به.

والشاهد فيه: وضع الحال التي تسد مسد الخبر فعلاً مضارعاً، وهو «يعطي».

(٢) الشاعر: طرفة بن العبد، والبيت من شواهد العيني ١/ ٥٧٢، والتصريح ١/ ١٨٢، والأشموني ١/ ٢٢٣.

٧٧—والمعنى: يداك: تستعملان للنفع، والضر، فإحداهما تجود بالخير لمن يستحقه، والأخرى تمتد بالضرر لمن يستوجبه من الأعداء.

والشاهد فيه: تعدد الخبر، لتعدد ماله حقيقة.

وإما حكماً، كقوله تعالى: «اعْلَمُوا أَنَّما الحياةُ الدُّنيا لَعِبٌ، وَلَهْوٌ، وزِينةٌ، وتَفاخُرٌ بينكُمْ، وتكاثُرٌ في الأَمْوالِ، وَالأَوْلادِ[1].»

والثاني: ما تعدد في اللفظ، دون المعنى، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولك: الرمان: حلو، حامض، بمعنى: مز، وزبد: أعسر، يسر، بمعنى: أضبط.

وقد أجاز فيه أبو علي الفارسي العطف، وجعل منه قول نمر بن تولب[2]:

لُقَيْمُ بنُ لُقْمانَ مِنْ أُخْتِهِ ... فَكانَ ابنَ أُخْتٍ لَهُ، وابْنَما

وهو سهو.

والثالث: ما تعدد لفظاً، ومعنى، دون تعدد ما هو له.

فهذا: يجوز فيه الوجهان، نحو: هُمْ سَرَاةٌ، شُعَراءُ، وإن شئت قلت: هم سراة، وشعراء، قال الله (عز وجل): «وَهوَ الغَفُور، الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجيدُ، فَعَّالَ لما يُريدُ[3].»

وقال حميد بن ثور الهلالي:

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الحديد.

(٢) والبيت من شواهد العيني ١/ ٥٧٤، ومختارات ابن الشجري ٢١، والبيان ١/ ١٩٤.

٧٨ـ المعنى: أن لقيما من أخت لقمان المحمقة، وهو أب له، فلقمان خاله، وأبوه انظر قصة ذلك في ١/ ١٩٤ البيان، والتبيين للجاحظ ـ تحقيق السندوبي، ط ١٩٤٧م.

والشاهد فيه: جواز العطف على رأي أبي علي الفارسي، وهو سهو، وذلك في «ابن أخت، وابنما.»

(٣) الآيات ١٤، ١٥، ١٦ من سورة البروج.

(٤) والبيت من شواهد الأشموني ١/ ٢٢٢، وديوانه ١٠٥.

يَنَامُ بِإحدى مقلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بأُخْرى المَنَايا، فهوَ يقظانُ هاجعُ

وقال الآخر[1]:

.... فَكَانَ ابنَ أُخْتٍ لَهُ، وابْنَما

ونحو قوله تعالى: «صُمٌّ، وَبُكْمٌ في الظُّلُمَاتِ[2].»

٧٩- اللغة: مقلتيه: يقصد عينيه، المنايا: جمع منية، بمعنى قدره، وجرى علي صواب القافية: ... فهوَ يقظانُ هاجعُ، وروي: «... فهو يقظانُ نائمُ».

والمعنى: يتحدث الشاعر عن الذئب بأنه ينام بإحدى عينيه، ويجعل الأخرى في يقظة، ليدافع الأقدار، ويتقي الأعداء، فهو يقظان نائم، أو هاجع.

والشاهد فيه قوله: «فهو يقظان هاجع»، فقد أخبر عن المبتدأ، وهو قوله: «هو» بخبرين، هما: «يقظان هاجع»...

(١) الشاهد رقم (٧٨).

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام.

كان ، وأخواتها

تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدَا اسْماً ، والخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، «كَكَانَ سيِّداً عُمَرْ»

دخول كان على المبتدأ ، والخبر على خلاف القياس ، لأنها أفعال ، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات ، لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف ، نحو : هل ، وليت ، وما : في قولك : هل جاء زيد؟ وليته عندنا ، وما أحد أفضل منك ، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف ، فنسبوا معانيها إلى الجمل ، وذلك كان ، وأخواتها ، فإنهم أدخلوها على المبتدأ ، والخبر ، على نسبة معانيها إلى مضمونها ، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول ، سواء تقدم ، أو تأخر ، نحو : كان زيد قائماً ، وكان سيِّداً عمر.

ويسمى المرفوع في هذا الباب أسماً ، والمنصوب خبراً.

كَكَانَ ظَلَّ باتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى ، وَصَارَ ليسَ زالَ بَرِحَا
فَتِيءَ، وانْفَكَّ ، وَهذِي الأَرْبَعَهْ لشبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
ومِثْلُ كانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصيباً دِرْهَمَا

معنى «كان» : وجد ، و«ظل» : أقام نهاراً ، و«بات» : أقام ليلا» و«أَضحى ، وأصبح ، وأمسى» : دخل في الضحا ، والصباح ، والمساء ، و«صار» : تجدد ، ومعنى «ليس» : نفى الحال ، فإن نفيت غيره فبقرينة ، كقول الشاعر[1] :

---

(١) الشاعر : حسان بن ثابت ، يمدح الزبير بن العوام (رضي الله عنهما).
وقد استشهد به العيني ٢/٢ ، والهمع ١/٨ ، والدرر ١/٤ ، وديوانه ٣٤٠.
اللغة : مثله : شبهه ، يذبل : جبل.
والمعنى : لم يوجد مثل الممدوح الآن ، ولا وجد قبله ، ولن يوجد ما دام يذبل.

وَمَا مِثْلُهُ فيهمْ، وَلَا كانَ قَبْلَهْ وليسَ يكونُ ــ الدهرَ ــ ما دامَ يَذْبُلُ

ومعنى «زال»: انفصل، وكذا «برح»، و«فتيء»، وانفك»، ومعنى «دام»: بقي، فأجروا هذه الأفعال بالمعاني المذكورة مجرى الحروف، فأدخلت على الجمل الابتدائية، على تعلق معانيها بها، فعملت فيها العمل المذكور.

وهي في ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط، وهو: كان، وليس، وما بينهما(١):

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي، أو شبهه، وهو: «زال، وبرح، وفتيء، وانفك».

مقال النفي: ما زال زيدٌ عالماً، ولن يبرحَ عمروٌ كريماً، وقول الشاعر(٢):

أَلَا يا اسْلَمي يَاَ دَارَ ميَّ عَلَى البِلى وَلَا زَالَ مُنْهَلّاً بجرّ عائِكِ القَطْرُ

والشاهد فيه: أن «ليس» قد نفت المستقبل لوجود قرينة: فقد انتفى الماضي، والحال، ولم يبق إلا المستقبل، فقد انتفى بليس.

(١) والمقصود بها: «كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.»

(٢) الشاعر: ذو الرمة، والبيت من شواهد المغني ٢٣٤ (٢١٠) والعيني ٢/٦، والتصريح ١/ ١٨٥، والهمع ١/ ١١١، ٢/٤، والدرر ١/ ٨١، ٢/ ٢٣، ٨٦، والأشموني ١/ ٣٧، ٢٢٨.

٨١ــ اللغة: البلى: من بلى الثوب: أي: خلق، ورث، منهلاً: منسكباً، جرعائك: الجرعاء: رملة مستوية، لا تنبت شيئاً، القطر: المطر.

والمعنى: يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة أبداً، وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها.

والشاهد في البيت: قوله: «ولا زال...» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم، ونصب الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

وقول الآخر[1] :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنىً، واعْتِزازٍ كُـلُّ ذِي عِـفَّـةٍ مُـقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يغني معنى النفي عن لفظه ، كقوله تعالى : «تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ[2] .»

قال الشاعر[3] :

تَـنْفَكُّ تَسْمَعُ مَـا حَيِيْتَ بِـهَـالِكٍ حـتَّى تَـكُونَـهْ

فـالمرءُ قَـدْ يَـرْجُو الـنجا ةَ، مؤمِّلاً، والموتُ دُونَـهْ

---

(١) البيت من الأبيات التي لم أعثر لنسبته على قائل معين.
وقد استشهد به الأشموني ١/ ٢٢٧.

٨٢ـ اللغة : المقل : القليل المال ، والقنوع من القناعة : الرضا..
والمعنى : لم يزل كل ذي عفاف ، وإقلال ، وقناعة غنياً ، وعزيزاً.
والشاهد فيه قوله : «ليس ينفك...» حيث أعمل «ينفك» لتقدم النفي عليه...

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٣) الشاعر: خليفة بن براز.
وقد استشهد بالشاهد ابن يعيش ٧/ ١٠٩ ، والخزانة ٤/ ٤٧ ، والعيني ٢/ ٧٥، والهمع ١/ ١١١ ،
والدرر ٢/ ٨١.

٨٣ـ اللغة : هالك : ميت ، النجاة : السلامة ، والعافية...
والمعنى : لا تنفك ــ ما حييت ، وعشت ــ تسمع بميت حتى تموت ، والمرء يطمع في السلامة ،
ويرجوها ، والموت أمامه.

والشاهد في قوله : «تنفك...» وذلك على النفي المقدر ، إذ المعنى : لا تنفك...

وأما شبه النفي فهو النهي كقوله[1] :

صَاحِ شَمِّرْه ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

ومتى خلت هذه الأفعال الأربعة عن نفي ، أو نهي ظاهر ، أو مقدر لا تعمل العمل المذكور.

وقسم يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية النائبة عن الظرف ، نحو: أعْطِ ما دُمْتَ مصيباً دِرْهَماً : المعنى : أعط درهماً مدة دوامك مُصيبَهُ.
فالمصحح لرفع دام الاسم ، ونصبها الخبر كونها صلة «لما» المذكورة.

فلو لم تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيها ، وكذا لو لم تكن «ما» نائبة عن الظرف : فلا يقال : عرفت بما دام زيد صديقك.

والمرجع في ذلك كله إلى متابعة الاستعمال.

وغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا إنْ كانَ غيرُ الْماض مِنْهُ استُعْمِلا

ما تصرف من هذه الأفعال ، وغيرها فللمضارع منه ، والأمر ما للماضي من العمل ، تقول : يكون زيد فاضلاً ، ولا يزال عمرو كريماً ، فترفع بالمضارع الاسم ، وتنصب الخبر ، كما تفعل بالماضي ، وكذلك الأمر ، نحو : كُنْ عالماً ، أو متَعَلِّماً : كن : فعل أمر ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، واسمها ضمير المخاطب ، وعالماً هو الخبر ، قال الله تعالى : «قُلْ كُونُوا حجارةً ، أَوْ حَدِيداً[2] .» ويجري المصدر ، واسم

(١) البيت من الأبيات التي لم يعثر لها على قائل معين:
والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٤ ، والتصريح ١/ ١٨٥ ، والهمع ١/ ١١١ ، والدرر ١/ ٨١ ، والأشموني ١/ ٢٢٨.

٨٤— والمعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ، فإن نسيانه ضلال ظاهر.
والشاهد فيه قوله : «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل ، لكونها مسبوقة بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي.

(٢) الآية ٥٠ من سورة الإسراء.

الفاعل — في ذلك — مجرى الفعل، تقول: أعجبني كونُ زيدٍ صديقك، وهو كائنٌ أخاكَ، وقال الشاعر[1]:

بِبَذْلٍ، وَحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقال الآخر[2]:

وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ منجدا

وقول الآخر[3]:

قَضَى اللهُ يا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حتَّى يُغْمِض الْعَيْنَ مُغْمِضُ

---

(١) البيت من الأبيات التي لم يعثر لها على قائل معين:
والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٥، والتصريح ١/ ١٨٧، والهمع ١/ ١١٤، والدرر ١/ ٨٣، والأشموني ١/ ٢٣١.

٨٥— اللغة: البذل: العطاء: ساد: شرف، وعظم من السيادة.
والمعنى: بالعطاء، والحلم يسود الفتى، ويعظم في قومه، وكونك تفعله يسير عليك.
والشاهد فيه قوله: «وكونك إياه...» حيث عمل مصدر «كان» عمل «كان».

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين،
والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٧، والتصريح ١/ ١٨٧، والهمع ١/ ١١٤، والدرر ١/ ٨٤، والأشموني ١/ ٢٣١.

٨٦— اللغة: يبدي: يظهر، البشاشة: طلاقة الوجه، تلفه: تجده، منجداً: مساعداً، مغيثاً.
والمعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك، الذي تركن إليه، وإنما أخوك الذي تجده عوناً لك عند الحاجة.
والشاهد فيه قوله: «كائناً أخاك.» حيث عمل اسم الفاعل: «كائناً» عمل «كان» والاسم ضمير مستتر، والخبر «أخاك».

(٣) الشاعر: الحسين بن مطير، والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٨، والتصريح ١/ ١٨٧، والأشموني ١/ ٢٣١.

٨٧— اللغة: قضى: حكم، أو قدر، يغمض: يطبق الجفن على الجفن، وذلك يكون عند الموت.

وَفي جـمـيـعـهـا توسُّطَ الْـخَـبَـرْ أَجِـزْ، وَكُـلٌّ سَبْـقَـهُ دَامَ حَـظَـرْ
كـذَاكَ سَبْـقُ خَـبـرٍ مَـا النَّـافِـيَهْ فـجيْ بـهَـا مَـتْـلُـوَّةً، لَا تَـالِـيَـهْ
ومَـنْـعُ سَبْـقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُ تَـمَـامٍ ما بِـرَفْـعٍ يَـكْـتَـفِي

الأصل تأخير الخبر في هذا الباب، كما في باب المبتدأ، والخبر، وقد لا يتأخر، فيتوسط بين الفعل، والاسم تارة، ويتقدم على الفعل تارة كالمفعول.

أما التوسط فجائز مع جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالى: «وَكَانَ حَقّاً علينَا نَصْرُ المؤْمنين[1]» وقال الشاعر[2]:

سَلِي — إنْ جَهِلْتِ — النّاسَ عَنَّا، وعَنْهُمُ
فـلَـيْسَ سَواءً عـالـمٌ، وَجَـهُـولُ

وكقول الآخر[3]:

والمعنى: قدر الله تعالى على دوام حبك يا أسماء حتى أموت، ويغمض الجفن من يغمضه بعد الموت.
والشاهد فيه قوله: «زائلاً أحبك» حيث أجرى اسم الفاعل «زائلاً» مجرى فعله في رفع الاسم، ونصب الخبر.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) الشاعر: السموءل بن عادياء الغساني، اليهودي، المضروب به المثل في الوفاء.
والبيت من شواهد العيني ٢/ ٧٦، والأشموني ١/ ٢٣٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٣.
٨٨— المعنى: يقول — لمن يخاطبها — سلي الناس عنا، وعمن توازينهم بنا — إن لم تكوني عالمة، فليس يستوي عالم، وجاهل.
والشاهد فيه قوله: «فليس سواء عالم، وجهول، حيث قدم خبر ليس، وهو «سواء» على اسمها، وهو «عالم».

(٣) البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على قائل معين.
والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٠، والتصريح ١/ ١٧٨، والهمع ١/ ١١٧، والدرر ١/ ٨٧، والأشموني ١/ ٢٣٢.

لا طيبَ للْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لـذَّاتُـه بـادِّكَـارِ الموتِ ، والْـهَـرَمِ

وأما التقديم فجائز إلا مع «دام» ، كما قال :

.... وكـلٌّ سبْـقَـه دَامَ خَـطَـرْ

أي منع .

ومع المقرون «بما» النافية ، ومع «ليس» على ما اختاره المصنف ، تقول : عالما كان زيد ، وفاضلا لم يزل عمرو .

ولا يجوز نحو ذلك في «دام» لأنها لا تعمل إلا مع «ما» المصدرية ، و«ما» هذه ملتزمة صدر الكلام ، وألا يفصل بينها ، وبين صلتها بشيء ، فلا يجوز معها تقديم الخبر على «دام» وحدها ، ولا عليها مع «ما» .

ومثل «دام» في ذلك كل فعل قارنه حرف مصدري ، نحو : أريد أن تكون فاضلا ، وكذلك المقرون «بما» النافية ، نحو : ما زال زيد صديقك ، وما برح عمرو أخاك ، فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمه على «ما» ، لأن لها صدر الكلام ، ويجوز توسطه بين «ما» والفعل ، نحو : ما قائما كان زيد ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : «فَوَاللهِ ما الْفَقْرَ أخْشَى علَيْكُمْ» .

٨٩ــ اللغة : طيب : لذة ، منغصة : مكدرة ، أوكار : تذكر ، الهرم : كبر السن .

والمعنى : لا لذة للحياة ، والعيش ، ما دام الإنسان يتذكر كبر السن ، وأوجاعه ، والموت ، الذي يقطع جميع اللذائذ ، ويفرق بين الأحباب .

والشاهد فيه قوله : «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام ، وهو «منغصة» على اسمها ، وهو «لذاته» .

وأما ليس : فمذهب سيبويه ، وأبي علي ، وابن برهان[1] جواز تقديم خبرها عليها ، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى : «أَلا يَوْمَ يأتيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم[2]» ولتفسيرها عاملا فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره ، كقولهم : «أزيدا لست مثله». حكاه سيبويه.

وذهب الكوفيون ، والمبرد[3] ، وابن السراج[4] إلى منع ذلك ، قاسوها على عسى ، ونعم ، وبئس ، وفعل التعجب.

قال السيرافي[5] : «بين ليس ، وفعل التعجب ، ونعم ، وبئس فرق... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها : مظهرها ، ومضمرها ، ومعرفتها ، ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ، ونعم ، وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ، ولا العلم ، وفعل

---

(١) ابن برهان :
نقل السيوطي ٢/ ١٢٠ ، ١٢١ — في بغية الوعاة — أنه قرأ على عبد السلام البصري ، وأبي الحسن السمسمي... وكان زاهداً...
مات سنة ٤٥٦هـ.

(٢) من الآية ٨ من سورة هود.

(٣) المبرد : إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني ، وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه إسماعيل الصغار ، ونفطويه والصولي.
صنف معاني القرآن الكريم ، والكامل ، والمقتضب... وغير ذلك.
مات سنة ٢٨٥ ببغداد ، ودفن بمقابر الكوفة.

(٤) ابن السراج : هو طالب بن محمد بن نشيط ، أبو أحمد ، النحوي ، المعروف بابن السراج. أخذ عن ابن الأنباري ، وله مختصر في النحو ، وكتاب عيون الأخبار ، وفنون الأشعار ، ولم يزد على ذلك ، ٢/ ١٦ بغية الوعاة ، ولم أر له ترجمة في إنباه الرواة...

(٥) السيرافي : يوسف بن الحسين بن عبد الله ، الإمام ، أبو محمد ، ابن السيرافي.
قرأ على والده ، وخلفه في جميع علومه ، شرح أبيات الكتاب ، وشرح أبيات الإصلاح. وكان ديناً ، صالحاً ، ورعاً ، متقشفاً.
مات سنة ٣٨٥هـ راجع بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥.

التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولا يكون فاعله إلا ضميرا ، فكانت ليس أقوى منها » .

قلت : وبين « ليس ، وعسى » فرق ، لأن عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام ، وهو معنى الترجي ، في نحو : « لعل ، وليس » بخلاف ذلك ، لأنها دالة على النفي وليس هو — في لزوم صدر الكلام — كالترجي ، لأن النفي ، وإن لزم صدر الكلام فيما لم يلزمه فيما عداها ، فلا يلزم من امتناع التقديم على هذه الأفعال امتناع تقديم خبر ليس عليها .

واعلم أن من الخبر ما يجب تقديمه في هذا الباب ، كما يجب في باب المبتدأ ، والخبر ، وذلك نحو : كم كان مالك؟ وأين كان زيد؟ وآتيك ما دام في الدار صاحبها ، قال الله تعالى : « ومَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاّ أَنْ قَالُوا [1] » . ومنه ما يجب تأخيره ، نحو : كان الفتى مولاك ، وما زال غلام هند حبيبها ، وما كان زيد إلا في الدار .

وقوله :

.... وَذُو تمام مَـا بـرَفْعٍ يَـكْـتَـفِـي

إشارة إلى أن من هذه الأفعال ما يجوز أن يجري على القياس ، فيسند إلى الفاعل ، ويكتفى به ، وتسمى — حينئذ — تامة بمعنى : أنها لا تحتاج إلى الخبر ، وذلك نحو قوله تعالى : « وَإِنْ كَان ذُو عُسْرَةٍ فنظرة إِلَى مَيْسَرة [2] » ، وقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ ، وحِينَ تُصْبِحُونَ [3] » ، وقوله تعالى : « خَالدينَ فيهَا ما دَامَت السّموات ، والأَرْضُ [4] » .

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الروم.

(٤) من الآية ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة هود.

وقول الشاعر[1] :

وَبَـاتَ، وَبَـاتَتْ لَـهُ لَـيْـلَـةٌ كَـلَـيْـلَـةِ ذي الـعـائِـرِ الأَرْمَـدِ

وجميع أفعال هذه الباب تصلح للتام ، إلا فتئ ، وليس ، وزال ، وقد نبه على ذلك في قوله :

ومَا سوَاهُ ناقصٌ، والنقصُ في فـتـئَ لـيسَ زالَ دائماً قُـفِـي

يعني : أن ما ليس تاما من الأفعال المذكورة يسمى ناقصا ، بمعنى أنه لا يتم بالمرفوع .

ومذهب سيبويه ، وأكثر البصريين : أنها إنما سميت ناقصة ، لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمان .

وهو باطل ؛ لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان ، وبينها فرق في المعنى ، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان ، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق ، وذلك المعنى هو الحدث ، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث .

والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال : إن كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث ، إنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها

---

(١) الشاعر : امرؤ القيس بن عابس ، أو عانس (بالنون قبل السين المهملة) العيني ١ / ٢٣٦ .والبيت من شواهد العيني ٢ / ٢٠ ، والتصريح ١ / ١٩١ ، والأشموني ١ / ٢٣٦ .

٩٠–اللغة : العائر : الذي تدمع له العين ، أو نفس الرمد ، الأرمد : المصاب بالرمد.

والمعنى :

وبت ، والحال أن بيتوتتي كانت طويلة ، شديدة ، كما يبيت المصاب بالعوار ، والرمد الذي يقض المضجع من الألم.

والشاهد فيه قوله : «وبات» فقد جاءت «بات» تامة .

أما «وباتت له ليلة» فإن بات ناقصة : اسمها «ليلة» وخبرها «له» راجع الصبان على الأشموني ١ / ٢٣٦ .

إلى مفرد ، ولكن دلالة الحروف عليه ، فسمي ذلك سلبا لدلالته على الحدث بنفسه .

وَلَا يلي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلّا إذا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ
ومُضْمَرُ الشَّانِ اسماً انْوِ إِن وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَان أَنَّهُ امْتَنَعْ

لا يجوز البصريون إيلاء «كان» ، أو احدى أخواتها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا ، أو حرف جر ، نحو : كان يوم الجمعة زيد صائما ، وأصبح فيك أخوك راغبا .

ولا يجوز — عندهم — في نحو : كانت الحمى تأخذ زيدا ، ونحو : كان زيد آكلا طعامك أن يقال : كانت زيداً الحمى تأخذ ، ولا كان طعامك زيد آكلا ، ولا كان طعامك آكلا زيد.

وأجاز ذلك الكوفيون تمسكا بنحو قول الشاعر(١) :

قَنَافِذُ هدَّاجُون حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

(١) الشاعر : الفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً ، وعبد القيس.
والبيت من شواهد الخزانة ٤/ ٥٧ ، والمغني ٦١٠ ، والعيني ٢/ ٣٤ ، والهمع ١/ ١١٨ ، والدرر ١/ ٨٧ والتصريح ١/ ١٩٠ ، والأشموني ١/ ٢٣٧ ، وديوانه ٢١٤.

٩١— اللغة : قنافذ : جمع قنفذ : حيوان يضرب به المثل في السري ، فيقال : «أسرى من القنفذ» هدّاجون : جمع هدَّاج : من يمشي مشية الشيخ ، أو يمشي مشية فيها ارتعاش ، عطية : أبو جرير.
والمعنى : يصفهم الفرزدق بأنهم خونة فجار ، يشبهون القنافذ ، حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة ، أو غيرها ، وقد عودهم عطية ذلك.
والشاهد فيه : «بما كان إياهم عطية عودا» حيث قد ولى كان غير الظرف ، وهذا على رأي الكوفيين ، وبعض البصريين ، أما جمهور البصريين فقد قالوا : إن كان شانية ، أي أن اسم كان ضمير الشأن ، و«عطية» مبتدا ، وجملة «عودا» في محل رفع ، خبر للمبتدأ ، وإياهم مفعول به «لعود». وجملة المبتدأ ، وخبره في محل نصب خبر «كان» ، فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم ، لأنه مضمر ، عقب «كان». وجملة المبتدأ ، وخبره في محل نصب خبر «كان» ، فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم ، لأنه مضمر ، عقب «كان».

وقول الآخر(١) :

فأَصْبَحُوا ، والنَّوى عَالي مُعرسِهِمْ وليْسَ كلَّ النّوى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر ، كما إذا وقع المبتدأ ، والخبر بعده مرفوعين ، كقول الشاعر(٢) :

إذَا متُّ كَانَ الناسُ صِنْفَانِ : شامِتٌ وآخرُ مثْنٍ بالذي كنْتُ أصْنَعُ

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ في حَشْوٍ ، كَمَا كَانَ أصحَّ علم من تَقَدَّمَا

قد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة ، لا عمل لها ، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان.

وتتعين للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام ، كوقوعها بين «ما» وفعل التعجب ، نحو : ما كان أحسن زيدا ، وما كان أصح علم من تقدم ، وبين المسند ، والمسند

---

(١) الشاعر : حميد الأرقط ، وقد كان بخيلاً...

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والعيني ٢/ ٨٢ ، والأشموني ١/ ٢٣٩.

٩٢– اللغة : أصبحوا : دخلوا في الصباح ، معرسهم : مكان نزولهم ليلاً.

والمعنى : أصبح هؤلاء الأضياف ، والنوى يعلو مكان مبيتهم ، وليس كل النوى تلقيه المساكين...

والشاهد فيه قوله : «وليس كل النوى تلقى المساكين» بنصب كل» ورواية «تلقى» والكوفيون يرون : أنه يجوز أن يقع بعد «ليس» معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها ، كما في البيت.

(٢) الشاعر : العجير السلولي.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٦ ، والعيني ٢/ ٨٥ ، والهمع ١/ ٦٧ ، ١١١ ، والدرر ١/ ٤٦ ، ٨٠ ، والأشموني ١/ ١٢٩ ، ويس ١/ ٨٣.

٩٣– اللغة : صنفان : نوعان ، شامت : من الشماتة ، مثن : مادح...

والمعنى : عند موتي ينقسم الناس في أمري قسمين ، قسم شامت ، فرح بموتي ، وقسم يثني علي بفعالي الطيبة.

والشاهد فيه قوله : «كان الناس صنفان» حيث وقع اسم «كان» ضمير الشأن ، فالناس» مبتدأ ، و«صنفان» خبره ، ويروى «صنفين» على أن يكون «الناس» اسم «كان» ولا شاهد في البيت حينئذ.

إليه ، كقوله : أو بني كان موسى ؟ وبين الجار ، والمجرور ، كقول الشاعر[1] :

سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تُسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وتدر زيادتها بلفظ المضارع ، كقول أم عقيل[2] :

أنْتَ تكونُ مَاجِدٌ نبيلُ إِذَا تَهُبَّ شَمْأَلٌ بليلُ

ولم يردْ غيرها من أخواتها إلا « أصبح ، وأمسى » فيما شذ ، من نحو قولهم ، « ما أصبح أبردها ! ، وما أمسى أدفأها ! » .

وَيَحْذِفُونَهَا ، ويُبْقُونَ الخبرْ وَبَعْدَ إِنْ ، وَلَوْ كثيراً ذا اشْتَهَرْ
وبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارتكِبْ كمثْلِ أَمَّا أَنْتَ برّاً فاقْتَرِبْ
وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

---

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.
والبيت من شواهد ابن يعيش ٧/٩٨ ، ١٠٠ ، والخزانة ، ٤/ ٢٣ ، والعيني ٢/ ٤١ ، والتصريح ١/ ١٩٢ ، والهمع ١/ ١٢٠ ، والدرر ١/ ٨٩ ، والأشموني ١/ ٢٤١ .

٩٤- اللغة : سراة : جمع سرى ، الماجد الشريف : تسامى : أصله : تتسامى ، المسومة : المعلمة ، من السوم : العلامة ، والعراب : خلاف البراذين ، والبخاتي .
والمعنى : أن سادات بني أبي بكر يركبون خيولاً عربية ، لها علامة تتميز بها .
والشاهد فيه : زيادة كان بين الجار ، والمجرور ، ودليل الزيادة أن حذف «كان» لا يخل بالمعنى .

(٢) أم عقيل : هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، تقول البيت ، وهي ترقص ابنها عقيلاً ، والبيت من شواهد ابن عقيل ١/ ١٩٢ ، والأشموني ١/ ٢٤١ .

٩٥ــ اللغة : ماجد : كريم ، تهب : تهيج ، شمأل : ريح تهب من ناحية القطب ، بليل : رطبة ندية .
والمعنى : أنت تكون كريم عند هبوب هذه الريح الرطبة ، الندية .
والشاهد في البيت قوله : « أنت تكون ماجد . » حيث زادت « تكون » المضارع من «كان» بين المبتدأ ، وخبره ، والمشهور الزيادة بلفظ الماضي ، لأن الماضي شبيه بالحرف لبنائه ، والحرف يقع زائداً في المشهور .

كثير في كلامهم حذف «كان» وإبقاء عملها، وحذفها مع اسمها أكثر من حذفها، وإبقاء الاسم مع الخبر، أو دونه.

وأكثر ما تحذف بعد «إن، ولو» الشرطيتين، نحو: سر مسرعا إن راكبا، أو ماشيا، أي: إن كنت راكباً، أو كنت ماشيا، واعط، ولو زيدا، أو عمرا، أي: ولو كان المعطى زيدا، أو عمرا بررت، قال الشاعر[1]:

حَـدَبَتْ عَـلَـيَّ بُـطُونُ ضبةَ كلُّهَا إنْ ظَـالماً فيهـمْ، وَإنْ مَـظْـلُـومَـا

وقال الآخر[2]:

لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ، ولو مَلِـكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عنها السَّهْلُ، والْجَبَلُ

---

(١) الشاعر: النابغة الذبياني.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ١٢١، والدرر ١/ ٩٠، والأشموني ١/ ٢٤٢، وديوانه ٧٠.

٩٦ـ اللغة: حديث: عطفت، ورقت، ضبة: ضبة بن أدد، بن طابخة، بن الياس، ابن مضر، بن نزار، ويروي ضِنّه (بكسر الضاد وتشديد النون)...

والمعنى: عطفت على هذه البطون، وحدبت، وأشفقت علي في جميع أحوالي: ظالماً كنت، أو مظلوماً.

والشاهد فيه قوله: «إن ظالماً...» حيث حذف كان في الموضعين، والتقدير: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٢) الشاعر: اللعين المنقري.

والبيت من شواهد الخزانة ١/ ١٢٤، والعيني ٢/ ٥٠، والهمع ١/ ١٢١، والدرر ١/ ٩١، والأشموني ١/ ٢٤٢.

٩٧ـ اللغة: بغى: ظلم، السهل: ضد الجبل.

والمعنى: لا يأمن غدرات الدهر صاحب بغي، وظلم، ولو كان الباغي ملكاً، له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل، والجبل.

والشاهد فيه قوله: «ولو ملكاً» حيث حذف منه كان، مع اسمها، بعد الشرط.

وأما قولهم : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر» ففيه أربعة أوجه :

نصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه ، ونصبهما ، ورفعهما.

فنصب الأول على معنى : إن كان عمله خيرا ، وإن كان ما قتل به سيفا.

ورفعه على معنى : إن كان في عمله خيرا ، وإن كان معه سيف.

ونصب الثاني على معنى : فيجزى خيرا ، أو فكان جزاؤه خيرا ، أو كان ما يقتل به سيفا. ورفعه على معنى : فجزاؤه خير ، وما يقتل به سيف.

وقد تحذف كان بعد غير «إن ، ولو».

فمن ذلك حذفها بعد «لدن» ، كقول الراجز[1] : أنشده سيبويه.

مِنْ لَـهُ شَوْلَا ، فَـإلى إتْلَائِـهَا

أي : من لدن كانت شولاً.

ومنه حذفها بعد أن الناصبة للفعل بتعويض «ما» عن الفعل ، وإثبات الاسم ، والخبر ، كقوله : «أمّا أنْتَ برّاً ، فاقْتَرِبْ».

تقديره : لأن كنت برا فاقترب ، «فأن» مصدرية و«ما» عوض عن كان ، و«أنت» اسمها ، و«برا» خبرها.

---

(١) يجري هذا القول — عند العرب — مجرى الأمثال ، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٤ ، والأشموني ١/ ٢٤٣ ، ولم ينسب لقائل معين.

٩٨—اللغة : شولاً : الشائلة : هي الناقة التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها ، إتلائها : مصدر أتلت الناقة : إذا تبعها ولدها.

والمعنى : من وقت أن خف لبنها ، إلى أن تلاها ولدها.

والشاهد فيه قوله : «من لد شولاً» حيث حذف كان ، واسمها ، وأبقى خبرها ، وهو «شولاً» بعد «لد» وهذا شاذ ؛ لأن كثرة الحذف بعد «إن ، ولو» الشرطيتين.

ومنه قول الشاعر[1] :

أَبَــا خُـرَاشَةَ أَمَّـا أَنْتَ ذَا نـفَـرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـي لَـمْ تَـأْكُلْهُـم الضَّبُعُ

ومتى دخل على المضارع من كان الجازم اسكن النون ، ووجب حذف الواو قبله ، لأجل التقاء الساكنين ، فيقال : لم يكن زيد قائما .

وقد تخفف لكثرة الاستعمال ، فتحذف نونها تشبيها بحرف اللين.

هذا إن لم يلها ساكن ، نحو : لم يك زيد قائماً.

فإن وليها ساكن ، كما في نحو قوله : لم يكن ابنك قائماً امتنع الحذف ، إلا عند يونس[2] .

---

(١) الشاعر : العباس بن مرداس ، يخاطب خفاف بن ندبة ، الشاعر المعروف ، ابن عم الخنساء المشهورة . والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٤٨ ، والخزانة ٢/ ٨٠ ، والعيني ٢/ ٥٥ ، والتصريح ١/ ١٦٥ ، والأشموني ١/ ٢٤٤ ... .

٩٩ـ اللغة : ذا نفر : يريد ذا قوم تعتز بهم ، الضبع : السنة المجدبة ، تقول العرب : «أكلتنا الضبع» والمعنى : يا أبا خراشة : إن كنت كثير القوم فإن قومي موفورون ، كثيرو العدد ، لم تغنهم سنة مجدبة . والشاهد فيه : «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وعوض عنها «ما» الزائدة ، وأدغمها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم «كان الضمير البارز ، المنفصل ، وخبرها ، وهو قوله : «ذا نفر».

(٢) يونس :
هو يونس بن حبيب ، الضبي الولاء ، البصري.
بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، فأكثر.
وله قياس في النحو ، ومذاهب يتفرد بها.
مات سنة ١٨٢هـ راجع البغية ٢/ ٣٦٥.

ويشهد له قول الشاعر[1] :

فَإِنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أبدَت المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

---

(١) الشاعر : الخنجر بن صخر الأسدي.
والبيت من شواهد المقتضب ٣/ ١٦٧ ، والإنصاف ٤٢٢ ، والعيني ٢/ ٦٣ ، والتصريح ١/ ١٩٦ ، والهمع ١/ ١٢٢ ، والدرر ١/ ٩٣ ، والأشموني ١/ ٢٤٥.

١٠٠ــ اللغة : الوسامة : الحسن ، والجمال ، والضيغم : الأسد ، من الضغم ، وهو العض.

والمعنى : نظر الشاعر إلى وجهه في المرآة ، فلم ير حسناً ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم.

والشاهد فيه : جواز حذف النون من «تكن» عند يونس ، فحذف الشاعر النون ، مع ملاقاة الساكن.

فصل في مَا ، ولَا ، ولَاتَ وَإنْ : المشبهات بلَيْس

إعْمَالَ « ليسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » دُونَ « إنْ » مَع بَقَا النَّفْي ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
وسَبْق حَرْفِ جَرٍّ ، أوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ ٱلْعُلَمَا

ألحق أهل الحجاز « ما » النافية « بليس » في العمل ، إذا كانت مثلها في المعنى ، فرفعوا بها الاسم ، ونصبوا الخبر ، نحو : « مَا هَذَا بَشَراً »(1) ، « وَمَا هُنَّ أمَّهاتِهِمْ(2) . »

وأهملها التميميون ، لعدم اختصاصها بالأسماء ، وهو القياس .

ومن أعملها فشرط عملها عنده : فقد « إن » الزائدة ، وبقاء النفي ، وتأخير الخبر ، وهو المشار إليه بقوله :

.... وتَــرْتِــيبٍ زُكِنْ

أي : علم .

فلو وجدت « إن » كما في قول الشاعر(3) :

بَني غُدانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ ، ولكنْ أَنْتُمُ خزَفُ

---

(1) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(2) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

(3) لم ينسب البيت لقائل معين : والبيت من شواهد الخزانة ٢/ ١٢٤ ، والمغني ٣١ ، والشذور ١٩٤ ، والتصريح ١/ ١٩٦ ، والعيني ٢/ ٩١ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والدرر ١/ ٩٥.

١٠١ــ اللغة : غدانة : حي من يربوع ، صريف : الفضة ، خزف : فخار .

والمعنى : يذم الشاعر بني غدانة بأنهم غير ذهب ، ولا فضة ، ولكنهم خزف...

والشاهد في البيت قوله : « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » نافية ، وقد وقع بعدها « إن » وهي تبطل عمل « ما » .

بطل العمل، لضعف شبه «ما» حينئذ «بليس» إذ قد وليها ما لا يلي «ليس.»

ولو انتقض النفي «بإلا» نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ[1]» بطل — أيضاً — عملها، لبطلان معناها، وندر — أيضاً — قول مفلس[2]:

وَمَا حَقٌّ الذي يَعْثُو نَهاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالَا

وقول الآخر[3]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

وكذلك لو تقدم الخبر، لأن «ما» عامل ضعيف، لا قوة لها على شيء من التصرف، فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على الاسم إلا فيما ندر من قول الفرزدق:

---

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) مفلس بن لقيط، والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٤٨، والهمع ١/ ١٢٣، والدرر ١/ ٩٤.

١٠٢ — اللغة: يعثو: يفسد. نكالا: يقال: «نكل — تنكيلاً: أي جعله نكالا، وعبرة لغيره.» المختار، مادة (ن ك ل).

والمعنى: ما حق المفسد في نهاره، والسارق في ليله إلا أن ينكل به، وأن يجعل عبرة لغيره.».

والشاهد فيه: إعمال «ما» أيضاً مع انتقاض النفي «بإلا» شذوذاً.

(٣) لم أقف للبيت على نسبة لقائل معين: وهو من شواهد المقرب ١٨، ٧٣، والتصريح ١/ ١٩٧، والأشموني ١/ ٢٤٨.

١٠٣ — اللغة: الدهر: الزمان، منجنون: دولاب يسقى عليه الماء.

والمعنى: أن الدهر يدور بأهله دوران دولاب الماء، وصاحب الحاجات معذب في الحصول عليها.

والشاهد فيه قوله: «وما الدهر إلا منجنوناً» فقد أعمل «ما» مع انتقاض النفي «بإلا» شذوذاً، أو على تقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، فيكون دورانه مفعولاً مطلقاً وعامله يدور، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو دوران.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمُ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

ولا يجوز تقديم معمول خبر «ما» على اسمها إلا إذا كان ظرفاً، أو حرف جر.

تقول: ما زيد آكلاً طعامك، ولو قدمت الطعام على زيد لم يجز، إلا أن ترفع الخبر، نحو: ما طعامك زيد آكل.

قال الشاعر(١):

وَقَالُوا: تَعَرَّفْها المنازِلَ منْ مِنى وَمَا كُلُّ مَنْ وافَى منىً أَنا عَارِفُ

وتقول: ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت معنياً، بتقديم معمول خبر «ما» على اسمها، أجازوا ذلك في الظرف، والجار والمجرور، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

١٠٤ــ المعنى: مدح الفرزدق بني أمية، ويعني قريشاً كلها: فقد أصبحوا، والإسلام، والملك فيهم، فعاد إليهم، ما خرج عن غيرهم مما كان واجباً لهم بفضلهم.

ويقصد: أن الملك كان لغير قريش في الجاهلية، وسائر مضر، وقد عاد كل فضل لهم بالإسلام.

والشاهد فيه: «وإذ ما مثلهم بشر» بنصب «مثلهم» وذلك على تقديم خبر «ما» منصوباً. والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً، فكيف إذا تقدّم؟

والجمهور: لا يقرون الاستشهاد بالبيت، ويردون على الاستشهاد بأوجه، يسهل الرجوع إليها لمن أرادها.

(١) الشاعر: مزاحم بن الحارث العقيلي.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٦، والشذور ١٩٥، والمغني ٦٩٤، والعيني ٢/ ٩٨، والتصريح ١/ ١٩٨، والأشموني ١/ ٢٤٩.

١٠٥ــ اللغة: تعرفها: تطلب معرفتها، منى: بليدة على مسافة فرسخ من مكة.

والمعنى: قالوا لي: اطلبها في المنازل من أرض منى، فقلت: إنني لا أعرف من تحوى منى من النازلين بها.

والشاهد في البيت: «ما كل من تحوى منى أنا عارف» بنصب «كل» فإن «ما» ها هنا نافية، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخبرها «عارف» ومعموله هو كلمة «كل» لأن «عارفاً» اسم فاعل، يعمل عمل الفعل، فيرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً.

وهذا على رواية نصب «كل» أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز.

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ «بِلكنْ» أَوْ «بِبَلْ» مِنْ بعْدِ مَنْصُوبٍ «بِما» الزَمْ حيثُ حلّ

لا يجوز نصب المعطوف «بلكن» ولا «ببل» على خبر «ما» لأن المعطوف بهما موجب، و«ما» لا تنصب الخبر إلا منفياً.

فإذا عُطف بهما على خبر «ما» وجب رفع المعطوف لكونه خبر مبتدإ محذوف، تقول: ما زيد قائماً، بل قاعد، وما عمرو شجاعاً، لكن كريم.

المعنى: بل هو قاعد، ولكن هو كريم.

وَبَعْدَ «مَا» وَ«لَيْسَ» جَرَّ «البَا» الخبرْ وبَعْدَ «لَا» وَنَفْيِ «كانَ» قَدْ يُجَرّ

كثيراً ما تزاد «باء» الجرّ في الخبر بعد «ما، وليس» توكيداً للنفي، نحو: «وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ[1]» و«أَلَيْسَ اللهُ بكافٍ عَبْدَهُ[2]».

وقد تزاد في الخبر بعد «لا» كقول سواد بن قارب[3].

فكنْ لي شفيعاً يومَ لاذُو شَفَاعَةٍ بمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

ومثله: «لا خيرَ بخير بعده النار» إذا قدر معناه: لا خير خيراً، بعده النار.

ويجوز أن يكون المعنى: لا خير في خير بعده النار.

وبعد نفي «كان» كقوله[4]:

---

(١) من الآية ١٣٢ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٣) سواد بن قارب الأسدي، السدوسي، يخاطب الرسول العظيم، والبيت من شواهد المغني ٢١٩، والعيني ٢/ ١٤٤، والتصريح ١/ ٢٠٢، والمرادي ١/ ٣١٦.
والمعنى: كن لي شفيعاً يوم القيامة، حيث لا تنفع قرابة، ولا تغني فتيلاً عني.
والشاهد فيه قوله: «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر «لا» النافية.

(٤) الشاعر: الشنفري الأزدي، من قصيدته المشهورة باسم «لامية العرب».
والبيت من شواهد المغني ٥٦٠، والعيني ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، والتصريح ١/ ٢٠٢

وَإِنْ مُدَّت الأَيْدي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ بأَعْجَلِهِمْ: إِذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

وفي مواضع أخر، كقوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذي خَلَقَ السَمَواتِ، والأَرْض، وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ[1].»، وكقول الشاعر[2].

دَعاني أَخي، والخَيْلُ بيني، وبينَهُ فَلَمَا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدِدِ

وقول الآخر[3]:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْها، وَأَقْرَدَتْ: أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بِدائِمِ

وقول امرىء القيس[4]:

١٠٧— اللغة. الجشع: أشد الطمع، أعجل: أي عجل (صفة مشبهة) وليس أفعل تفضيل.
والمعنى: إذا امتدت الأيدي إلى الطعام لم أكن عجلاً، فإن العجلة إلى الطعام جشع مذموم.
والشاهد في البيت قوله: «... بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع «كان، المنفي «بلم».

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاق.

(٢) الشاعر: دريد بن الصمة، والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٢١، والهمع ١/ ١٢٧، والدرر ١/ ١٠١.

١٠٨— اللغة. دعاني: ناداني، وندبني للمعركة، قعدد: القعدد: الجبان اللئيم، القاعد عن المكارم، والخامل...
والمعنى: دعاني أخي لنجدته في المعركة، فلما ندبني إليها لم يجدني جباناً، لئيماً، خاملاً...
والشاهد في البيت قوله «لم يجدني بقعدد» حيث دخلت الباء الزائدة على مفعول «وجد» الثاني لنفي الناسخ.

(٣) الشاعر: الفرزدق التميمي، والبيت من شواهد العيني ٢/ ١٣٥، ١٤٩، والتصريح ١/ ٢٠٢، والهمع ١/ ١٢٧، والدرر ١/ ١٠١، والأشموني ١/ ٢٥١، ٢٥٢.

١٠٩— اللغة. اقلولى: ارتفع، أقردت: لصقت بالأرض، وسكنت.
والمعنى: يهجو الفرزدق جريراً، ورهطه بإتيان الأتن، فيقول: إذا ارتفع المذموم على الأتان، وسكنت: هل يدوم العيش اللذيذ؟
والشاهد في البيت على دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ، بعد «هل»، وذلك لشبهها بحرف النفي.

(٤) البيت من شواهد العيني ٢/ ١٢٦، والتصريح ١/ ٢٠٢، والهمع ١/ ١٢٧، والدرر ١/ ١٠١، والأشموني ١/ ١٥٢، وديوانه ٤٢.

فَإِنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَةً لا تُلافِها فَـإِنَّكَ مِـمَّـا أَحْـدَثْتَ بـالمجرِّبِ

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ «كَلَيْسَ» «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ، وإِنْ» ذا الْعَمَلَا
وَمَا «لِلَاتَ» في سِوى حينٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذي الرَّفْعِ فَشَا، والعكسُ قَلْ

يجوز في «لا» النافية أن تعمل عمل «ليس» إن كان الاسم نكرة، نحو: لا رجل أفضل منك.

قال الشاعر[1]:

تَعَزَّ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَاً وَلَا وَزَرٌ مِـمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقال الآخر[2]:

مَنْ صَـدَّ عَنْ نيرانِـهـا فَـأَنَـا ابْنُ قَـيْسٍ لَا بَـرَاحُ

١١٠ــ اللغة. تنأ: من النأي، وهو البعد، حقبة: يريد سنة، أو مدة.

والمعنى: فإن تبتعد عن أم جندب فترة، لم يتم لك فيها معها لقاء فإنك مجرب لما أحدثت.

والشاهد في البيت: زيادة الباء في خبر «إن» بعد نفي.

(١) لم ينسب البيت لقائل معين، وقد استشهد به في الخزانة ١/ ٥٣٠، والمغني ٢٤٠، ٣٩٤، والشذور ١٩٦، ٢٧٨، والعيني ٢/ ١٠٢، والتصريح ١/ ١٩٩، والهمع ١/ ١٢٥، والدرر ١/ ٩٧.

١١١ــ اللغة. تعز: تصبر، وتسل، وزر: ملجأ، واقياً: حافظاً، وراعياً.

والمعنى: اصبر على ما أصابك، وتعز عنه، وأنه لا يبقى على الأرض شيء، وليس لإنسان ملجأ مما قضى الله تعالى عليه.

والشاهد فيه قوله: «لا شيء باقيا... ولا وزر واقيا.» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها، وخبرها نكرتان.

(٢) الشاعر: سعد بن مالك، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، والخزانة ١/ ٢٢٣، ٢/ ٩٠، والعيني ٢/ ١٥٠، والتصريح ١/ ١٩٩، والأشموني ١/ ٢٥٤، والهمع ١/ ١٢٥، والدرر ١/ ٩٧.

١١٢ــ اللغة. صد: أعرض، لا براح: أي لا أبرح.

والمعنى: من أعرض عن نار الحرب فأنا مخالف له.

والشاهد في البيت: حذف خبر «لا»، أي: لا براح لي، والحذف هو الأكثر في «لا».

أراد : لا براح لي ، فترك تكرير « لا » ورفع الاسم بعدها دليل على إلحاقها « بليس » .

وقد تزاد التاء مع « لا » لتأنيث اللفظ ، والمبالغة في معناه ، فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان ، لا غير ، نحو : « حين ، وساعة ، وأوان » .

والأعرف ــ حينئذ ــ حذف الاسم ، كقوله تعالى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاص »[1] المعنى : ليس هذا الحين حين مناص ، أي : فرار .

وأما الساعة ، والأوان ، قال الشاعر [2] :

ندم البُغَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ

وقال الآخر : [3]

طَلَبُوا صُلْحَنَا ، وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء

---

(١) من الآية ٣ من سورة ص .

(٢) الشاعر : محمد بن عيسى بن طلحة ، أو مهلهل بن مالك الكناني ، والبيت من شواهد الخزانة ٢ / ١٤٧ ، والشذور ٢٠٠ ، والعيني ٢ / ١٤٦ ، والهمع ١ / ١٢٦ ، والدرر ١ / ٩٩ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ .

١١٣ ــ اللغة : البغاة : جمع باغ : المتجاوز قدره ، مندم : ندم ، وخيم : ثقيل .
والمعنى : ندم البغاة بعد فوات الأوان ، والبغي ثقيل وخيم العاقبة ، كريه الخاتمة .
والشاهد فيه قوله : « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » في لفظ دال على الزمان ، وهو ساعة ، ولم يعمله في لفظ الحين .

(٣) الشاهر : أبو زيد الطائي : والبيت من شواهد الإنصاف ١٠٩ ، والمخصص ١٦ / ١١٩ ، وابن يعيش ٩ / ٣٢ ، والمغني ٢٥٥ ، ٦٨١ ، والخزانة ٢ / ١٥١ ، والعيني ٢ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ١٢٦ ، والدرر ١ / ٩٩ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، وديوانه ٣٠ .

١١٤ ــ اللغة : طلبوا : أرادوا ، بقاء : مقام ، ووجود .
والمعنى : طلبوا صلحنا بعد فوات الأوان ، فكانت الإجابة : لا بقاء عندنا .

أراد : ولات أوان صلحٍ ، فقطع «أوان» عن الإضافة في اللفظ ، فبناها ، وآثر بناءها على الكسر ، تشبيهاً «بنزال» ، ونونها للضرورة.

وقد يحذفون خبر «لات» ، ويبقون اسمها ، كقراءة بعضهم : «وَلاتَ حينُ مَنَاص[1]».

ولم يثبتوا بعدها الاسم ، والخبر جميعاً.

وقد ندر إجراء «إن» النافية مجرى «ليس» في قراءة سعيد بن جبير «إن الَّذين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أَمْثَالَكُم[2]».

وكقول الشاعر[3] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلى أَحَدٍ إلَّا علَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

---

(1) من الآية ٣ من سورة ص.

(2) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(3) لم ينسب البيت لقائل معين.
وقد استشهد به في المقرب ١٩ ، والخزانة ٢/ ١٤٣ ، وشذور الذهب ٢٧٨ ، والعيني ٢/ ١١٣ ، والتصريح ١/ ٢٠١ ، والهمع ١/ ١٢٥ ، والدرر ١/ ١٩٦ والأشموني ١/ ٢٥٥.

١١٥ــ اللغة : مستولياً : له ولاية ، المجانين : من ذهب عقلهم.

والمعنى : لم تكن للمذموم ولاية على أحد إلا على ضعفاء العقول ، من مس الجن.

والشاهد فيه قوله : «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن النافية ، عملُ ليس» ، فرفع بها الاسم ، الذي هو الضمير المنفصل ، وذهب بها الخبر ، الذي هو «مستولياً.»

أفعال المقاربة

كَكَانَ كادَ، وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لهذينِ خَبَرْ
وَكَوْنُه بِدُن «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وكادَ الأمرُ فيه عُكِسَا
وَكَعَسَى حَرَى، ولكنْ جُعلا خبرُها حَتْماً بِـ«أَنْ» مُتَّصِلا
وَأَلْزَمُوا اخلَوْلَقَ «أَنْ» مثلَ حَرَى وبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزَرا
ومثلُ كادَ — في الأَصَحّ — كَرُبا وَتَرْكُ «أَنْ» مَعَ ذي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كـأَنْشَأَ السَّائقُ يحدُو، وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ، وأخذتُ، وَعَلَقْ

أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب: لأن منها ما يدل على رجاء الفعل، وهو «عسى، وحرى، واخلولق» ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان، وهو «كاد، وكرب، وأوشك» ومنها ما يدل على الشروع فيه، وهو «أنشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعلق.»

وكل هذه الأفعال مستوية في اللحاق «بكان» في رفع الاسم، ونصب الخبر، لأنها مثل «كان» في الدخول على مبتدإ، وخبر في الأصل، لكن التزم في هذا الباب كون الخبر فعلاً مضارعاً إلا فيما ندر، مما جاء مفرداً، كقول الراجز[1]:

أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً لا تُكْثِرَنْ إني عَسيتُ صَائِما

(١) الراجز: رؤبة بن العجاج: والبيت من شواهد ابن يعيش ٧/ ١٤، ١١٢، والمغنى ١٥٢ (١٥٢)، والعيني ٢/ ١٦١، والدرر ١/ ١٠٧، والأشموني ١/ ٢٥٩، وملحقات ديوانه ١٨٥.

١١٦ — اللغة: العذل: الملامة، ملحاً: اسم فاعل من ألح يلح إلحاحاً، أي: أكثر.

والمعنى: أطلت في لومي، وأكثرت، لا تجبني فلعلي أكون صائماً.

والشاهد فيه قوله: «عسيت صائماً» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان»، فرفع بها الاسم، ونصب بها الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً.

وقول الآخر(١) :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آيباً وكمْ مِثْلها فارَقْتُها ، وهي تَصْفَرُ

أو جملة اسمية كقوله(٢) :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصَ بني زِيَادٍ مِنَ الأكْوارِ مَـرْتَعُـهـا قَـريبُ

أو فعلاً ماضياً ، كقول ابن عباس (رضي الله عنه) : «فجعل الرجلُ إذا لم يستطعْ أن يخرجَ أَرسَلَ رَسُولاً .»

فهذا ، ونحوه نادر .

والمطرد كون الخبر فعلاً مضارعاً : مقروناً بـ«أَنْ» المصدرية ، أو مجرداً منها .

---

(١) الشاعر : هو تأبّط شراً : ثابت بن جابر بن سفيان.

والبيت من شواهد الإنصاف ٥٤٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٣ ، ١٩ ، ١٢٥ ، والخزانة ٣/ ٥٤ ، ٤/ ٩٠ ، والعيني ٢/ ١٦٥ ، والتصريح ١/ ٢٠٣ ، والهمع ١/ ٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٧ .

١١٧ــ اللغة : أبت : رجعت ، فهم : اسم قبيلة ، تصفر : أراد أنها تتأسف ، وتتحزن على إفلاتي منها .

والمعنى :إنني رجعت إلى قومي ، بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكثير من الخطط نجوت بها ، وتركت أعدائي يتحسرون على نجاتي ، وإفلاتي .

والشاهد فيه قوله : «وما كدت آيبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» وأتى بالخبر اسماً مفرداً .

(٢) لم أقف لنسبة البيت على شاعر معين.

وقد جاء في الخزانة ٤/ ٩٢ ، والمغني ١٥٢ (٢٠٦) والعيني ٢/ ١٧٠ ، والتصريح ١/ ٢٠٤ ، والأشموني ١/ ٢٥٩ .

١١٨ــ اللغة : قلوص : الشابة من النوق ، الأكوار : جمع كور (بضم الكاف) : الرحل بأداته ، أو جمع كور (بفتح الكاف) : الجماعة الكثيرة من الإبل ، المرتع : مكان الرتوع .

والمعنى : أن هذه القلوص حصل لها إعياء ، وكلال ، فلم تبعد عن الأكوار ، بل رتعت بالقرب منها .

والشاهد في البيت «مرتعها قريب» حيث جعل خبر «جعل» جملة اسمية .

فيقرن بـ «أَنْ» بعد أفعال الرجاء، نحو: «عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم[1].»، وحرى زيد أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر.

وربما تجرد منها بعد عسى، كقول الشاعر[2]:

عَسَى الهَمُّ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قريبُ

فإن قلت: كيف جاز اقتران الخبر ها هنا — بـ «أَنْ» المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟

قلت: يجوز مثل ذلك على المبالغة، أو حذف المضاف، كأنه قيل: عسى أمر زيد أن يقوم.

والأولى: جعل «أن» بصلتها مفعولاً به على إسقاط الجار، والفعل قبلها تام.

قال سيبويه: تقول: عسيت أن تفعل كذا، فأن — ها هنا — بمنزلتها في: قاربت أن تفعل، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر.

فهذا نص منه: على أن تفعل بعد عسى ليس خبرا.

والحق أن أفعال المقاربة ملحقة بكان إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ «أَنْ» أما إذا اقترن بها فلا.

وأما أفعال المقاربة في الإمكان فيجوز في الفعل الذي بعدها اقترانه بـ «أن»،

---

(1) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(2) الشاعر: هدبة بن الخشرم، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٤٨، وابن يعيش ٧/ ١١٧، ١٢١، والخزانة ٤ / ٨١، والعيني ٢/ ١٨٤، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٦، والتصريح ١/ ٢٦٠، والأشموني ١/ ٢٦٠.

١١٩ — المعنى: أرجو أن يكشف الله تعالى عن قريب ما صرت إليه من البلاء، وقد كان سجيناً في قتيل.
والشاهد فيه قوله: «يكون وراءه...» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً، مجرداً من «أن المصدرية، وذلك قليل.

وتجرده منها ، إلا أن الاعرف تجرده بعد «كاد ، وكرب» نحو : «كَادُوا يكونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا»[1] .

وقال الشاعر[2] :

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وقد يقترن بـ «أَنْ» بعدها ، كقول عمر (رضي الله عنه) : «ما كدتُ أن أُصَلي العصرَ حتّى كَادَت الشمسُ أَنْ تَغْرُب» .

ومثله قول الشاعر[3] :

أَبيتُم قبولَ السِّلْمِ منَّا . فكِدتُّم لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول الآخر[4] — في كرب — :

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الجن.

(٢) الشاعر : الكلحبة العربي : والبيت من شواهد الشذور ٢٧٢ ، والعيني ٢ / ١٨٩ ، والهمع ١ / ١٣٠ ، والدرر ١ / ١٠٥ ، والتصريح ١ / ٢٠٧ ، والأشموني ١ / ٢٦٢ .

١٢٠ — اللغة : جواه : الجوى : شدة الوجد ، الوشاة : جمع واش : النمام : الساعي بالإفساد بين الأحبة .

والمعنى : قارب القلب الذوبان من شدة الوجد عندما قال النمامون : هند غضوب عليك .

والشاهد فيه قوله : «كرب القلب ... يذوب» حيث جاء الشاعر بخبر «كرب» جملة فعلية فعلها مضارع ، مجرد عن «أن المصدرية .»

(٣) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد العيني ٢ / ٢٠٨ ، والأشموني ١ / ٢٦١ .

١٢١ — والمعنى : قد عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبنتم ، حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف .

والشاهد فيه قوله : «فكدتم ... أن تغنوا .» حيث جاء الفعل المضارع مقروناً «بأن» حملا على «عسى» .

(٤) الشاعر أبو زيد الأسلمي : والبيت من شواهد المقرب ١٧ ، والشذور ، ٢٧٤ ، والتصريح ١ / ١٠٧ ، والأشموني ١ / ٢٦٢ .

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

ومثله[1].

قَدْ بَرْتَ، أو كَرَبتَ أن تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورَا

ولم يذكر سيبويه في كرب إلا تجرد خبرها من «أن» فلذلك قال الشيخ:

ومثل كاد — في الأصح — كربا ....

وأما أوشك فالأمر فيها على العكس من كاد قال الشاعر[2]:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُرابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا، ويَمْنَعُوا

---

١٢٢ — اللغة: ذوو الأحلام: أصحاب العقول، سجلاً: دلواً عظيمة، مملوءة ماء...

والمعنى: يقول أبو زيد في ابراهيم بن هشام... والى المدينة من قبل الخليفة: هشام بن عبد الملك: — في هجائه إن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بطائل كانوا في ضر وبؤس، وقد أنقذهم أصحاب العقول، بعد أن أوشكوا على الموت.

والشاهد فيه قوله: «كربت أعناقها أن تقطع» حيث جاء الشاعر بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً، مقترناً «بأن» المصدرية، وذلك على الندرة.

(١) القائل: الراجز العجاج.

والشاهد من شواهد العيني ٢/ ٢١٠، والأشموني ١/ ٢٦٢.

١٢٣ — اللغة: برت: هلكت، بيهس: اسم رجل، مثبوراً: هالكاً.

والمعنى: قد هلكت، أو كدت تهلك حينما رأيت بيهسا هالكاً.

والشاهد فيه قوله: «كربت أن تبورا.» حيث جاء خبر «كرب» مقروناً «بأن» — على قلة — والأكثر التجرد منها.

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين.

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤٣٣، وأمالي الزجاجي ١٩٧، والشذور ٢٧٠، والعيني ٢/ ١٨٢، والتصريح ١/ ٢٠٦، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٦ والأشموني ١/ ٢٦١.

١٢٤ — المعنى: من طبائع الناس المنع عند السؤال، فلو سئلوا أتفه شيء كالتراب، لملوا، ومنعوا

والشاهد فيه قوله: «لأوشكوا... أن يملوا.»

حيث جاء خبر «أوشك» فعلاً مضارعاً، مقروناً «بأن» وهو الكثير.

وقد يقال : أوشك زيد يفعل.

والوجه : أوشك زيد أن يفعل.

وأما أفعال الشروع فلا يقترن الخبر بعدها بـ «أَنْ» ، لأنها للإنشاء ، فخبرها حال ، فلا يجوز أن تصحبه «أن» ، لأنها لا تدخل على المضارع إلا مستقبلا ، تقول : أنشأ السائق يحدو ، وطفق زيد يعدو ، وجعلت أفعل ، وأخذت أكتب ، وعلقت انشئ : بتجريد الخبر من «أن» لا غير.

واسْتَعْمَلوا مضارعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ ، لَا غيْرٌ ، وَزَادُوا مُوشِكَا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف ، ولا يستعمل منها غير مثال الماضي إلا «كاد ، وأوشك».

أما كاد فجاءوا لها بمضارع ، لا غير ، نحو : «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ»[1].

وأما أوشك فجاءوا لها بمضارع ، نحو قول الشاعر[2] :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو فيها أعرف من مثال الماضي.

وربما جاءوا لها باسم فاعل ، كقول الشاعر[3] :

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) الشاعر : أمية بن أبي الصلت.

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٧٩ ، والكامل ٤٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٦ ، والمقرب ١٧ ، والشذور ٢٧١ ، والعيني ٢ / ١٨٧ ، والتصريح ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والهمع ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، والدرر ١ / ١٠٣ ، والأشموني ١ / ٢٦٢.

١٢٥ـــ اللغة : منيته : موته ، غراته : غفلاته ، يوافقها : يصيبها ، ويقع فيها.

والمعنى : أن من يفر من موته قريب الوقوع فيه ، وفي بعض غفلاته تصيبه منيته.

والشاهد فيه قوله : «يوشك ...» حيث استعمل مضارع «أوشك» وهو أكثر استعمالاً من الماضي.

(٣) الشاعر : أسامة بن الحارث ، أو أبو سهم الهذلي.

والبيت من شواهد العيني ٢ / ٢١٢ ، والهمع ١ / ١٢٩ ، والدرر ١ / ١٠٤ ، والأشموني ١ / ٢٦٤.

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ. خِلَافَ الأَنيسِ وُحُوشاً يَبَابا

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ «أَنْ» يَفْعَلَ عَنْ ثانٍ فُقِدْ
وجَرِّدَنْ عَسَى، أَو أَرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَها قدْ ذُكِرَا

يجوز إسناد «عسى، واخلولق، وأوشك» إلى أن يفعل، فيستغنى به عن الخبر، تقول: عسى أن تقوم، وأوشك أن تذهب، كأنك قلت: دنا قيامك، وقرب ذهابك. قال الله تعالى: «وَعَسَى أَنْ تكرهُوا شَيْئاً، وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ[1]».

وإذا بنيت هذه الأفعال الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها الى ضميره، وجعل أن يفعل بعدها خبرا، وجاز إسنادها إلى أن يفعل، مكتفى به.

ويظهر أثر ذلك في التأنيث، والتثنية، والجمع، تقول: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، وأوشكوا أن يفعلوا.

فهذا على الإسناد الى ضمير المبتدأ.

وتقول: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون أوشك أن يفعلوا.

فهذا: على الإسناد إلى «أن» بصلتها... وهكذا إذا كان بعد أن يفعل اسم ظاهر، فإنه يجوز كونه اسم «عسى» على التقديم، والتأخير، وكونه فاعل الفعل بعد «أن».

تقول على الأول: عسى أن يقوما اخواك، واخلولق أن يذهبوا قومك، وعلى

١٢٦— اللغة: خلاف الأنيس: أي بعد المؤانس، وحوشاً: قفراً، خالياً، يبابا: اليباب— عند العرب— الذي ليس فيه أحد... ابن منظور الافريقي.

والمعنى: أرضنا موشكة أن تتحول إلى خراب، ليس بها أحد بعد المؤانس.

والشاهد فيه قوله: «موشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من «أوشك».

(١) من الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

الثاني : عسى أن يقوم أخواك ، واخلولق أن يذهب قومك ، تفرغ الفعل بعد «أن» من الضمير ، لأنك أسندته الى الظاهر.

والْفَتْحَ ، والكَسْرَ أَجِزْ في السِّين مِنْ نَحْوِ «عَسَيتُ» ، وَانتِقَا الْفَتح زُكِنْ

إذا اتصل «بعسى» تاء الضمير ، أو نوناه ، نَحو : عسيت أن تفعل ، وعسينا أن نفعل ، والهندات عسين أن يقمن جاز في السين الكسر إتباعاً للياء ، وبه قرأ نافع قوله تعالى : «فَهَلْ عَسِيتُم إن توليتم[1]» .

والفتح هو الأصل ، وعليه أكثر القراء.

ولذلك قال :

.... وَانْـتِـقَـا الْـفَـتْـحِ زُكِـنْ

أي : واختيار الفتح قد علم.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة محمد.
ذكر الزمخشري ٤/ ٣٢٥ في الكشاف قراءة نافع عند قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُم...»
وقال : «وقرأ نافع بكسر السين ، وهو غريب.»
وذلك يعزز مذهب الناظم ، وابنه (رحمهما الله تعالى).

(إنَّ وأَخَوَاتُهَا)

لإنَّ، أَنَّ ليتَ، لكنْ، لَعَل، كأَنَّ: عكسُ مَا «لِكَانَ» مِنْ عَمَلْ
كإِنَّ زيداً عَالِمٌ بأَنِّي كُفءٌ، ولَكِنَّ ابنَه ذُو ضِغْنِ
وراعِ ذَا التَّرْتيبَ إلاَّ في الّذي كَلَيْتَ فيها، أَو هُنَا غَيْرَ البِذِي

من الحروف ما استحق أن يجرى في العمل مجرى «كان»، وهي:
إنَّ، وأَنَّ، وليتَ، ولكنَّ، ولعلَّ، وكأَنَّ.

فإنَّ: لتوكيد الحكم، ونفي الشك فيه، أو الإنكار له، وأنَّ مثلها، إلا في كونها، وما بعدها في تأويل المصدر.

و«ليت» للتمني، وهو: طلب ما لا طمع في وقوعه، كقولك: ليت زيدا حي، وليت الشباب يعود.

و«لكنْ» للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته، أو نفيه، كقولك: ما زيد شجاعا، ولكنه كريم، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفى الكرم، لأنهما كالمتضايقين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام «بلكن» مع مصحوبها.

و«لعل» للترجي، والطمع، وقد ترد إشفاقا، كقوله تعالى «فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ[1]».

و«كأن» للتشبيه، وعند النحويين أن قولك كأن زيداً أسدٌ، أصله: إنَّ زيداً

(١) من الآية ٦ من سورة الكهف.
والمعنى: فلعلك قاتل نفسك غماً لعدم إيمانهم أسفاً على عدم هوايتهم.

كالأسد، ثم قدمت الكاف ففتحت الهمزة من «أَنَّ» فصارا حرفا واحدا يفيد التشبيه، والتوكيد.

وهذه الحروف شبيهة «بكان» لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ، والخبر، فعملت عكس عمل «كان» ليكون المعمولان معها كمفعول قدم، وفاعل آخر، فتبين فرعيتها، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر، نحو: إن زيدا عالم بأني كفء، ولكن ابنه ذو ضغن، أي: حقد، ونحو: ليت عبدالله مقيم، ولعل أخاك راحل، وكأن أباك أسد.

ولا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر، إلا إذا كان ظرفا، أو جارا، ومجرورا، نحو: إن عندك زيد، وإن في الدار عمرا، وقال الله تعالى: «إِنَّ في ذَلِكَ لعِبْرَةً[1]» و«إِنَّ لدَيْنَا أَنْكَالاً[2]».

ومثل لصورتي تقديم الخبر في هذا الباب بقوله:

.... لَيْتَ فيهَا ــ أَوْ هُنَا ــ غير الْبَذي

أي: الوقح.

وَهَمْزَ إِنَّ افتَحْ لسَدِّ مصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

«إِنَّ» المكسورة هي الأصل، فإذا عرض لها أن تكون هي، ومعمولها في معنى تأويل المصدر، بحيث يصح تقديره مكانها فتحت همزتها للفرق، نحو: بلغني أن زيداً فاضل، تقديره: بلغني الفضل.

وكل موضع هو للمصدر فإن فيه مفتوحة، وكل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة.

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة النازعات.

(٢) من الآية ١٢ من سورة المزمل.

ومن المواضع ما يصح فيه الاعتباران ، فيجوز فيه الفتح ، والكسر على معنيين ، كما سنقف عليه ، إن شاء الله تعالى :

وقد نبه على مواضع الكسر بقوله :

فاكسِرْ في الابْتدَا ، وَفي بَدْءِ صِلَهْ وَحَـيْثُ إنَّ لِـيَـحـينَ مُكمِـلَـهْ
أَوْ حُكِيَتْ بالقوْلِ ، أَوْ حلَّتْ مَحَلّ حَـال ، كـزرْتُـه ، وإنّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بـاللَّامِ كـاعْـلَـم إِنَّـهُ لـذُو تُـقَى

المواضع التي يجب فيها كسر «إنَّ» ستة :

الأول : أن يبتدأ بها الكلام مستقلا ، نحو قوله تعالى : «إِنَّا أعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر[١]» . ونحو : «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ علَيْهِم ، ولَا هُمْ يَحْزَنُون[٢]» ، أو مبنيا على ما قبله ، نحو : زيد إنه منطلق ، قال الشاعر[٣] :

مِنَّا الأَنَاةُ ، وبَعْض الْقَوْمِ يحسبُنَا إِنَّـا بِـطـاءٌ ، وفي إبْـطَـائِـنَـا سَرَعُ

---

(١) الآية ١ من سورة الكوثر.

(٢) الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٣) الشاعر : وضاح بن إسماعيل.
والبيت من شواهد العيني ٢ / ٢١٦.

١٢٧ــ اللغة : الأناة : ضد التسرع ، بطاء : من البطء : عدم التسرع : سرع : سرعة.
والمعنى : إننا نتصف بالأناة ، وعدم التسرع في الأمور ، وبعض الناس لا يفهمنا على حقيقتنا فيظن أننا بسطاء ، ومع ذلك ففي أناتنا سرعة تني بالمطلوب ، وتنجز الأمور.
والشاهد فيه قوله : «... إنا بطاء...» حيث كسر همزة «إن» لأن «إن» وإن لم تقع في أول الكلام حقيقة ، لكن الكلام الذي به «إن» مبني على ما قبله.

الثاني : أن تكون أول صلة ، كقولك : جاء الذي إنه شجاع ، ونحو قوله تعالى : «وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ[1] » .

واحترز بكونها أول الصلة من نحو : جاء الذي عندك أنَّه فاضل ، ومن نحو قولهم : لا افعله ما أَنَّ في السماء نجما لأن تقديره ما ثبت أَنَّ في السماء نجما .

الثالث : أن يتلقى بها القسم ، نحو قوله تعالى : «حَمِ ، والْكِتَابِ المُبين إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ[2] » .

الرابع : أن يحكَى بها القول المجرد من معنى الظن ، نحو قوله تعالى : «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ[3] » .

وقوله :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ...

مَعناه : حكيت ومعها القول ، لأن الجملة إذا حكى بها القول فقد حكيت هي بنفسها مع مصاحبة القول .

واحترزت «بالمجرد من معنى الظن» من نحو : أتقول أنَّك فاضل .

الخامس : أن تحل محل الحال ، نحو : زرت زيدا ، وإنِّي ذو أمل ، كأنك قلت : زرته آملا ، ومثله قوله تعالى : «كمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ منْ بَيْتِكَ بالْحَقِّ ، وإِنَّ فريقاً مِنَ الْمُؤْمنينَ لَكَارِهُونَ[4] » .

فكسر «إنَّ» في هذه المواضع كلها واجب ، لأنها مواضع الجمل ، ولا يصح فيها وقوع المصدر .

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٢) الآيتان ١ ، ٢ ومن الآية ٣ من سورة الدخان .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٤) الآية ٥ من سورة الأنفال .

السادس : أن تقع بعد فعل معلق باللام ، نحو : علمت إِنَّه لذو تقى . فلولا اللام لكانت «إِنَّ» مفتوحة ، لتكون هي ، وما عملت فيه مصدراً ، منصوباً بعلمت . فلما دخلت اللام — وهي معلقة للفعل عن العمل — بقي ما بعد الفعل معها منقطعا في اللفظ عما قبله فأعطى حكم ابتداء الكلام ، فوجب كسر «إِنَّ» كما في قوله تعالى : «واللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه[1]» .

ومثله بيت الكتاب[2] :

أَلَمْ تَرَ إِنِّي ، وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إلى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

بَعْدَ إذا فُجَاءَةٍ ، أَو قسَمٍ ، لا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مَعْ تِلْوَ فَالجزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ في نَحْوِ : «خَيْرُ القَوْلِ إِنِي أحمد»

يجوز فتح «إِنّ» وكسرها في مواضع .

منها : أن تقع بعد «إذا» الفجائية ، نحو : خرجت فإذا أَنَّ زيدا واقف : والكسر هو الأصل ، لأن إذا الفجائية مختصة بالجمل الابتدائية ، «فإِنَّ» بعدها واقعة في موقع الجملة ، فحقها الكسر.

ومنهم من يفتحها بجعلها ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر[3] .

قال الشاعر[4] :

---

(١) من الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) البيت من شواهد الكتاب ، ولم ينسبه إمام النحاة : سيبويه لقائل معين ١ / ٤٧٤ الكتاب والبيت من شواهد الأشموني ١ / ٢٧٥ .

١٢٨ — اللغة : نسري : نسير ليلاً ، يعلو : يرتفع ، سناهما : ضوؤهما.

والمعنى : ألم تعلم إني ، وابن أسود ليلة لنسير ليلاً ، ونتجه إلى نارين يرتفع ضوؤهما.

والشاهد في البيت : كسر همزة «إن» من أجل اللام في الخبر ، وهو قوله : «لنسري» .

(٣) والتقدير : خرجت فإذا قيامُ زيد موجودٌ.

(٤) البيت من الأبيات التي لم تنسب لقائل معين : من الأبيات الخمسين.

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٧٢ ، وابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٨ / ٦١ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ ، والشذور ٢٠٧ ، والتصريح ١ / ١٢٨ ، والأشموني ١ / ٢٧٦ .

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً ، كَمَا قيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّـهُ عَبْـدُ الْقَـفَا ، واللَّهَازِمِ

يروى : إذا إنّه : على معنى : فإذا هو عبد القفا ، وإذا أنّه ، على معنى : فإذا العبودية موجودة.

ومنها : أن تقع بعد قسم ، وليس مع أحد معموليها اللام ، كقولك :حلفت إنك ذاهب — بالكسر — على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بإسقاط الخافض ، والكسر هو الوجه ، ولا يجيز البصريون غيره.

وأما الفتح فذكر ابن كيسان[1] أن الكوفيون يجيزونه بعد القسم على جعله مفعولا بإسقاط الجار ، وأنشدوا[2] :

لِـتَـقْـعُـدِنَّ مَـقْـعَـدَ الْـقَـصِّـي مِنّـيَ ، ذي الْقَـاذُورَة الْـمَـقْـلِيِّ
أَوْ تَـحْـلِـفـي بِـرَبِّـك الْـعَـلِـيِّ أَنِّـي أَبُـوذَيَّـالِكِ الصَّـبِـيِّ

بكسر «إنّ» على الجواب ، وبفتحها على معنى : أو تحلفي على أني أبو الصبي.

١٢٩ — اللغة : اللهازم : جمع لهزمة : طرف الحلقوم...

والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً ، كما قيل لي عنه : فإذا هو ذليل خسيس ، لا سيادة له ، ولا شرف ، لأنه يصفع على قفاه ، ويلكز على لهزمته... كما يفعل بالعبيد.

والشاهد في البيت : جواز الوجهين في همزة «إنّ» كما قدر الشارح.

(١) ابن كيسان : كان «يحفظ المذهب البصري ، والكوفي في النحو ، لأنه أخذ عن المبرد ، وثعلب ، ومما ألفه : المهذب في النحو ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن... مات سنة ٢٩٩ هـ.»

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن بري : هما لأعرابي قدم من سفر ، فوجد امرأته وضعت ولداً ، فأنكره.»

١٢٩ — القصي : البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به : الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، المقلي : المكروه : يقال : قلاه يقليه : إذا أبغضه ، كما يقال : قلاه يقلوه — أيضاً..

والمعنى : لتكونن مني بمنزلة المبغض ، الذي تتحاماه الناس ، أو تحلفي بالله العظيم أني أب لطفلك المولود.

والشاهد فيه : فتح همزة «إني» وكسرها ، لكونها واقعة بعد فعل قسم ، لا لام بعده.

ولو كان مع أحد معمولي «إن» بعد القسم اللام ، كما في نحو : حلفت بالله إنك لذاهب وجب الكسر باتفاق ، لأنها مع اللام يجب أن تكون جوابا ، ولا يجوز أن تكون مفعولا ، لأن «أن» المفتوحة لا تجامعها اللام إلا مزيدة على ندور.

ومنها : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو : من يأتني فإني أكرمه — بالكسر — على أنها في موضع الجملة ، وبالفتح : على أنها في تأويل مصدر مرفوع ، لأنه مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، والكسر هو الأصل ؛ لأن الفتح محوج إلى تقدير محذوف ، لأن الجزاء لا يكون إلا جملة ، والتقدير على خلاف الأصل.

ومما جاء بالكسر قوله تعالى : «ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ به عَليمٌ(١)».

ومما جاء بالفتح قوله تعالى : «أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَاوِرِ اللهَ ، وَرَسُولَهُ فأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ(٢)». ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ منكمْ سُوءاً بجهَالَةٍ ، ثم تَابَ من بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ فإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ(٣)». فالكسر على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح على معنى ، فمغفرة الله ورحمته حاصلة لذلك التائب المصلح.

ومنها : أن تقع خبرا عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، كقولهم : أول قولي أني أحمد الله — بالفتح — على معنى : أول قولي : حمد الله ، وإنّي أحمد الله بالكسر ، على الإخبار بالجملة ، لقصد الحكاية ، كأنك قلت : أول قولي هذا اللفظ.

وقيل الكسر على أن الجملة حكاية القول ، والخبر محذوف ، تقديره : أول قولي : هذا اللفظ ثابت ، وليس بمرضي ، لاستلزامه ما لا سبيل إلى جوازه ، وهو :

---

(١) من الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام.

إما الإخبار بما لا فائدة فيه ، وإما كون أول صلة دخوله في الكلام كخروجه ، لأن الذي هو أول قولي : إني أحمد الله حقيقة هو الهمزة من إني ، فإن لم يكن أول صلة لزم الإخبار عن الهمزة من أني بأنها ثابتة ، ولا فائدة فيه ، وإن كان صلة لزم زيادة الاسم ، وكلا الأمرين غير جائز.

وتكسر « إنَّ » بعد « حتى » الابتدائية ، نحو : مرض فلان حتى إنَّه لا يرجى برؤه ، أو بعد « ما » الاستفتاحية ، نحو : أما إنك ذاهب ، فإن كانت « حتى » عاطفة ، أو جارة تعين بعدها الفتح ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك فاضل ، وكذلك إن كانت « إما » بمعنى : حقا ، تقول : أما إنك ذاهب ، كما تقول : حقا إنك ذاهب ، على معنى في حق ذهابك.

قال الشاعر[1] :

أَحَقّاً أَنَّ جيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا؟ فَنِيَّتُنَا ، وَنِيَّتُهُم فَرِيقُ

تقديره : أفي حق ذلك؟

وجوز فيه الشيخ أن يكون حقا مصدرا ، بدلا من اللفظ بالفعل.

---

(١) الشاعر : المفضل بن معسر البكري ، أو رجل من عبد القيس.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٦٨ ، والمغني ٥٥ (٦٢) والعيني ٢ / ٢٣٥ ، والهمع ٢ / ٧١ ، والدرر ٢ / ٨٧ ، والأشموني ١ / ٢٧٨.

١٣٠ ـــ اللغة : جيرتنا : جمع جار : جيراننا ، استقلوا : نهضوا مرتحلين ، نيتنا : أراد الوجه الذي يقصده المسافر ، من قرب ، أو بعد ، فريق : متفرقة ، وفريق يقع للواحد ، وغيره.

والمعنى : أفي حق جيراننا نهضوا مرتحلين؟ ، وإن وجهتنا في السفر ، ووجهتهم مختلفة.

والشاهد فيه : فتح « أن » في قوله : « أن جيرتنا... » بعد قوله : « حقاً ».

وتفتح أَنَّ بعد «لا جرم» نحو: قوله تعالى: «لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسرُّونه[1]». وقد تكسر.

قال الفراء: «لا جرم» كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت، أي: كسبت[2].

وتقول العرب: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت، فنزلها بمنزلة اليمين.

قلت: فهذا وجه من كسر إن بعدها، فقال: لا جرم إنك ذاهب، وما عدا المواضع المذكورة فإن فيه الفتح، لا غير، نحو قوله تعالى: «وَمِنْ آياته أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً[3]» «أَوَلَم يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا علَيْكَ الكِتَابَ[4]». «قُل أُوحِيَ إليَّ أن اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجنِّ[5]» «وَلَا تَخَافُونَ أنكُمْ أشْرَكْتُم باللهِ[6]». «عَلِمَ أنكُمْ كنْتُمْ تَخْتَانونَ أنْفُسكُمْ[7]» «ذَلِكَ بأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ[8]» «وإِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ[9]».

ومن أبيات الكتاب: كتاب سيبويه[10]:

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل.

(٢) نقل صاحب المختار عبارة الفراء في مادة (ج ر م): «... وجرم — أيضاً — كسب... قال الفراء: هي كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بدّ، ولا محالة، فجرت على ذلك، وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم، وصارت بمنزلة حقا، فلذلك يجاب عنها باللام، كما يجاب عن القسم...»

(٣) من الآية ٣٩ من سورة فصلت.

(٤) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية ١ من سورة الجن.

(٦) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٦٢ من سورة الحج.

(٩) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(١٠) البيت من الأبيات الخمسين التي لم تنسب لقائل معين، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٧٧، والعيني ٢/ ٢٤١.

تـظـلُّ الشـمْسُ كَاسِفَةً علَيْـهِ كـآبـةَ أَنَّـهَـا فـقَـدَتْ عَـقِـيلَا

وَبَعْدَ ذَاتِ الكسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابتداءٍ، نَحْوُ: إنِّي لَوَزَرْ

ولَا يَلِي ذي اللَّامَ ما قَدْ نُفِيَا ولَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا ماكَرَضيا

وقدْ يَلِيْهَا مَع قَدْ كَإنَّ ذَا لقدْ سَمَا علَى العِدَا، مُسْتَحْوِذَا

وتَصْحَبُ الْوَاسِطَ معمولَ الْخَبَرْ والْفَصْلَ، واسماً حَلَّ قبلَهُ الْخَبَرْ

إذا أريد المبالغة في التأكيد جيء مع «إن» المكسورة بلام الابتداء، وفرقوا بينهما، كراهية الجمع بين أداتين بمعنى واحد، فأدخلوا اللام على الخبر، أو ما في محله.

أما الخبر فتدخل عليه اللام، بشرط ألا يتقدم معموله، ولا يكون منفيا، ولا ماضيا متصرفا، خاليا من «قد» نحو: إن زيد الرضى، بل يكون مفردا، نحو قوله تعالى: «وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ[1]». ومثله: «إني لَوَزَرْ». أي: ملجأ، أو ظرفا، أو شبهه، نحو قوله تعالى: «وإنَّكَ لَعَلَى خُلُق عَظِيمٍ[2]». أو جملة اسمية كقول الشاعر[3]:

إنَّ الكريمَ لمنْ تَرْجُوهُ ذُو جدَة ولَوْ تَـعـذَّرَ أيْسَـارٌ، وتَـنْـويـلُ

١٣١ــ اللغة: كاسفة: حزينة، كآبة: حزناً، وألماً، وسوء حال، وانكساراً...

والمعنى: تظل الشمس حزينة كئيبة لفقدها عقيلاً، ورواية الكتاب: «تظل الأرض...»

والشاهد في البيت: في إضافة الكآبة إلى «أن» على تأويل كآبة فقدها عقيلاً.

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد.

(٢) الآية ٤ من سورة القلم.

(٣) لم أجد من نسب البيت لقائل معين، والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٤٢.

١٣٢ــ اللغة: جدة: وجد، ونفع، واستغناء، تنويل: عطاء.

والمعنى: إن الكريم الحق للذي ترجوه، وإن لصاحب نفع، وعطاء، ولو كان قليل المال، رقيق الحال.

والشاهد في البيت: دخول لام الابتداء على جملة اسمية في قوله: «لمن ترجوه...»

أو فعلا مضارعا ، نحو قوله تعالى : «وإِنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ[1]» . ونحو : إن زيدا لسوف يفعل ، أو ماضيا غير متصرف ، نحو : إن زيدا لعسى أن يفعل ، أو مقروناً «بقد» نحو : إن زيدا لقد سما .

وقد ندر دخولها على الخبر المنفي في قوله[2] :

وأَعْلَمُ أَنَّ تَسْليماً ، وتَرْكاً لَلا مُتَشَابِهَانِ ، ولَا سَوَاءُ

وقد تدخل اللام على ما في محل الخبر من معمول الخبر ، متوسطا بينه ، وبين الاسم ، نحو : إن زيداً لطعامك آكل ، وإن عبدالله لفيك راغب ، أو فصل ، نحو : «إِنَّ هذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ[3]» أو اسم لإن متأخر عن الخبر ، وذلك إذا كان ظرفا ، أو جارا ، ومجرورا ، نحو : إنَّ عندك لزيدا ، أو إن في الدار لعمرا ، قال الله تعالى : «إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً[4]» .

ولا تدخل هذه اللام على غير ما ذكر ، غير مبتدأ ، أو خبر مقدم ، إلا مزيدة في أشياء ألحقت بالنوادر ، كقول الشاعر[5] :

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٢) الشاعر : أبو حزام : غالب بن الحارث العكلي .
والبيت من شواهد الخزانة ٤/ ٣٣١ ، والعيني ٢/ ٢٤٤ ، والهمع ١/ ٨٨ ، ١٤٠ ، والدرر ١/ ٦٧ ، ١١٦ ، والتصريح ١/ ٢٢٢ ، والأشموني ١/ ٢٨١ .

١٣٣ — اللغة : تسليما : أي على الناس ، وتركاً : أي للتسليم ، متشابهان : متقاربان ، سواء : متساويان .
والمعنى : التسليم على الناس ، وترك التسليم عليهم لا يتشابهان ، ولا يتساويان .
والشاهد في البيت قوله : «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي «بلا» وهو شاذ .

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النازعات .

(٥) الشاعر : أبو عزة الجمحي .
والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٤٥ ، والهمع ١/ ١٣٩ ، والدرر ١/ ١١٥ .

فـإنَّكَ مَـنْ حَـارَبْتَـهُ لـمُـحَـارَبٌ شَقِـيٌّ، وَمَـنْ سَالَـمْتَـهُ لَسَعِـيدُ

وكما سمعه الفراء من قول أبي الجراح: إني لبحمدِ اللهِ لَصَالح، وكما سمعه الكسائي من قول بعضهم: إنَّ كلَّ ثَوْبٍ لو ثمنه، وكقراءة بعضهم قوله تعالى: «إلاَّ إنَّهُم لَيأْكُلُونَ الطعامَ[1]».

وكقول الشاعر[2]:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي وَلـكِـنَّنِي مِـنْ حُبِّـهَـا لَعَـميدُ

وكقول الآخر[3]:

ومَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَـالْـهَـائِـمِ الْـمُقْصَى بكُلِّ مُرَادِ

---

١٣٤ ــ اللغة: حاربته: قاتلته، وجاهدته، سالمته: من المسالمة: ضد المحاربة. والمعنى: من تحاربه يا رسول الله هالك شقي، ومن تسالمه لسعيد...

والشاهد فيه قوله: «من حاربته لمحارب... ومن سالمته لسعيد» لدخول اللام على خبر المبتدأ، وهو «مَنْ» الموصولة.

(١) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين: وهو من شواهد الإنصاف ٢٠٩، وابن يعيش ٨/ ٦٢، ٦٤، ٦٩، والخزانة ٤/ ٣٤٣، والعيني ٢/ ٢٤٧، والتصريح ١/ ١١٢، والهمع ١/ ١٤٠، والدرر ١/ ١١٦، والأشموني ١/ ٢٨٠.

١٣٥ ــ اللغة: عواذلي: من يلومونه على التعلق بها، عميد: من قولهم عملة العشق: هدَّه.

والمعنى: يلومني عواذلي في التعلق بليلى، ولكنني مهدود القلب من حبها، منهوك القوى.

والشاهد فيه قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن» ويجيز ذلك الكوفيون.

(٣) الشاعر: كثير عزة، والبيت من شواهد الخزانة ٤/ ٣٣٠، والمغنى ٢١٦ (١٩٨) وديوانه ٢/ ٢٤٨.

١٣٦ ــ اللغة: الهائم: المستهام من الوجد، المقصي: المبعد، مَراد: مذهب.

والمعنى: ما زال أمري من ليلى منذ عرفتها كالمستهام المبعد، الذاهب في كل ناحية.

والشاهد في البيت: دخول اللام على الخبر في قوله: «لكالهائم...» وهو خبر «زال» شذوذاً.

وكقول الراجز[1] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة

وأحسن ما زيدت فيه قوله[2] :

إنَّ الخِلافَةَ بَعْدَهُم لدميمةٌ وخَلَائفٌ ظرفٌ لما أحقر

وَوَصْلُ «مَا» بِذي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

تدخل «ما» الزائدة على «إن» وأخواتها، فتكفها عن العمل، إلا «ليت» ففيها وجهان، تقول: إنما زيدٌ قائمٌ، وكأنما خالدٌ أسدٌ، ولكنما عمروٌ جبان، ولعلما أخوك ظافر.

ولا سبيل إلى الإعمال، لأن «ما» قد أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، فوجب إهمالها.

---

(١) الراجز: رؤبة، أو عنترة بن عروس.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٣٠، ٧/ ٥٧، والخزانة ٤/ ٣٢٨، ٣٤٤، والعيني ١/ ٥٣٤، ٢/ ١٥١.

١٣٧ـ اللغة: الحليس: تصغير حلس: كساء رقيق يوضع تحت البردعة، شهربة: الكبيرة الطاعنة في السن.

والمعنى: أم الحليس امرأة طاعنة في السن، ترضى بالقليل: فهي ترضى من اللحم بأن تنال عظم الرقبة.

والشاهد في البيت: قوله: «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ.

(٢) الشاعر: لم أجد من نسب البيت لقائل معين، وهو من شواهد العيني ٢/ ٢٥٢.

١٣٨ـ اللغة: لدميمة: من الدمامة: الحقارة، خلائف: جمع خليفة، ويقال ـ أيضاً ـ خلفاء: ظرف: جمع ظريف، من ظرف الرجل ظرافة.

والمعنى: إن الخلافة بعد أولئك الخلفاء، الذين سلفوا محتقرة، مع أن بعض الخلفاء الذين بعدهم خلائف ظرفاء، ولكنهم بالنسبة الى أولئك المحقرون.

والشاهد في البيت: دخول «اللام» في قوله: «لدميمة»، وفي قوله: «لما أحقر» وهما خبران، ولكن دخولها ـ ها هنا ـ حسن، لتقدم «إن» لأنها في أحد الجزأين.

وتقول : ليتما أباك حاضر ، وإن سئت قلت : ليتما أبوك حاضر ؛ لأن «ما» لم تزل اختصاص «ليت» بالأسماء ، فلك أن تعملها نظرا إلى بقاء الاختصاص ، ولك أن تهملها نظرا إلى الكف ، كما قال الشاعر[1] :

قالَتْ : أَلا لَيْتَمَا هَذا الحَمَام لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَو نِصْفَهُ فَقَير

يروى بنصب الحمام ، ورفعه :

وذكر ابن برهان : أن الأخفس روى : إنما زيداً قائم ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي ، وهو غريب .

وفي قوله :

.... وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

بدون تقييد تنبيه على مجيء مثله .

وجائِزٌ رفعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوب «إنَّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

وأُلْحِقَتْ «بإِنَّ» لكنّ ، وأَنَّ» مِنْ دُون «ليتَ» ولعلَّ ، وكأنْ»

---

(١) الشاعر : النابغة الذبياني .
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٢ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش ٨/ ٥٤ ، ٥٨ ، والشذور ٢٨٠ ، والمغني ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ (٧٢ ، ٢٣٦) والخزانة ٤/ ٦٧ ، والعيني ٢/ ٢٥٤ ، والأشموني ١/ ٢٨٤.

١٣٩ــ اللغة : الحمام : ذات الأطواق عند العرب ، من نحو : الفواخت ، والقماري ، والقطا ، والوارشين ، ونحوها ، وعند العامة هي الدواجن فقط ، فقد : يعني فحسب.

والمعنى : ليت هذا الحمام الطائر لنا ، إلى حمامتنا ، ونصف هذا الحمام فقط (تراجع القصة في الصبان ١/ ٢٨٤)

والشاهد في البيت : قوله «الحمامَ» يروي بالرفع على الإهمال ، وبالنصب على الإعمال .

حق المعطوف على اسم «إنَّ» النصب ، نحو : إن زيداً ، وعمرا في الدار ، وإن زيدا في الدار ، وعمرا ، قال الشاعر[1] :

إنَّ الـرَّبـيـعَ الجودَ ، والخريـفـا يَـدَا أبي الـعبّـاس ، والصّيُوفا

وقد يرفع بالعطف على محل اسم «إنَّ» من الابتداء ، وذلك إذا جاء بعد اسمها ، وخبرها ، نحو : إن زيدا في الدار ، وعمرو ، تقديره : وعمرو كذلك ، قال الشاعر[2] :

إنَّ الـنُّـبـوَّةَ ، والخلافَـةَ فِـيهُـمُ والـمَـكْـرُمَـاتُ ، وَسَادَةٌ أطْـهَـارُ

وقال الآخر[3] :

فَمَنْ يَك لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ ، وأُمُّهُ فـإنَّ لَـنَـا الأمَّ الـنَّجيبَةَ ، والأَبُ

---

(١) الشاعر : الراجز رؤبة بن العجاج.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٥ ، والعيني ٢ / ٢٦١ ، والتصريح ١ / ٢٦٦ ، وملحقات ديوانه ١٧٩ .

١٤٠ـــ اللغة : الربيع : يريد مطر الربيع ، الجود : أغزر المطر ، الخريف : يقصد مطر الخريف ، والصيوف : أمطار الصيف.

والمعنى : يمدح رؤبة الخليفة أبا العباس السفاح ، فيجعل يديه لكثرة معروفه كمطر الربيع ، والخريف ، والصيف.

والشاهد في البيت : حمل «الصُّيوف» على المنصوب «بأن».

(٢) الشاعر : جرير ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ٦٦ ، والعيني ٢ / ٣٦٣ .

١٤٠ـــ اللغة : المكرمات : جمع مكرمة ، سادة : جمع سيد : كريم ، شريف ، أطهار : جمع طاهر...

والمعنى : في الممدوحين النبوة ، والخلافة ، والمكرمات فيهم ، وهم ـــ مع ذلك ـــ عظماء شرفاء ، أطهار.

والشاهد في البيت : رفع «المكرمات» حملاً على موضع «إنَّ» وما عملت فيه ، لأنها بمنزلة الابتداء.

(٣) لم أجد من نسب البيت لقائل معين ، والبيت من شواهد العيني ٢ / ٢٦٥ ، والتصريح ١ / ٢٢٧ ، والهمع ٢ / ١٤٤ ، والدرر ٢ / ١٩٩ ، والأشموني ١ / ٢٨٥ .

١٤٢ـــ اللغة : ينجب : من الإنجاب : أنجب الرجل : ولد ولداً نجيباً.

والمعنى : إن الذي لم ينجب أبوه ، وأمه ، فإن لنا أباً قد أنجب النجباء ، وأماً منجبة.

والشاهد فيه قوله : والأب» حيث رفع عطفاً على محل الأم : لأنه في الأصل مبتدأ.

فالرفع في أمثال هذا على أن المعطوف جملة ابتدائية محذوفة الخبر عطفت على محل ما قبلها من الابتداء.

ويجوز كونه مفردا معطوفا على الضمير في الخبر.

ولا يجوز أن يكون معطوفا على محل «إنَّ» مع اسمها من الرفع بالابتداء، لأنه يلزم منه تعدد العامل في الخبر، إذ الرفع للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبر واحد لاسم «إنَّ» ومبتدأ معطوف عليه لكان عامله متعددا، وإنه ممتنع، ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر، لا تقول: إن زيدا، وعمرو قائمان، وقد أجازه الكسائي: بناء على أن الرفع للخبر — في هذا الباب — هو رافعه في باب المبتدأ، ووافقه الفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إن هذا وزيد ضاربان تمسكا بالسماع.

وما أوهم ذلك فهو إما شاذ، لا عبرة فيه، وإما محمول على التقديم، والتأخير، فالأول: كقولهم: إنك وزيد ذاهبان.

قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، ونظيره قول الشاعر[1]:

بدا لي أَنّي لَسْتُ مُدْرِك مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جائِيا

---

(١) الشاعر: زهير، أو صرمة الأنصاري.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٥٤٢، ٢/ ٢٧٨، والإنصاف ١٩١، ٣٩٥، ٥٦٥، وابن يعيش ٢/ ٥٢، ٦/ ٥٦، والخزانة ٣/ ٦٦٥، والعيني ٢/ ٣٦٧، ٣/ ٣٥١، والهمع ٢/ ١٤١، والدرر ٢/ ١٩٥، وديوانه ٢٨٧.

١٤٣ — اللغة: بدا: ظهر، مضى: فات: جائياً: آت.

والمعنى: اختبرت حال الزمان، وتقلبي فيه، فظهر لي أني لا أدرك ما فات منه، ولا أسبق ما لم يأت منه بعد. قبل وقته، أي أنني لا أملك لنفسي نفعاً، ولا ضراً، وإنما كل ذلك بيد الله تعالى.

والشاهد في البيت: تنوين «سابق» ونصب ما بعده.

والثاني : كقوله تعالى : «إِنَّ الّذينَ آمَنُوا ، والّذينَ هَادُوا ، والصَّابئُونَ ، والنَّصارَى : مَن آمَنَ باللهِ ، والْيَوْمِ الآخِرِ ، وَعَمِلَ صَالِحاً ، فَلَا خَوْفَ علَيْهِم ، وَلا هُمْ يَحْزَنُون[1] » .

فرفع «الصابئون» على التقديم ، والتأخير ، لإفادة أنه يتاب عليهم إن آمنوا ، وأصلحوا ، مع أنهم أشد غيا ، لخروجهم عن الأديان ، فما الظن بغيرهم ؟ ومثله قول الشاعر[2] :

وإلاَّ فـاعْـلَـمُوا أَنَّـا وأَنْـتُـمْ بُـغَـاةٌ مَـا بَـقِـينَا في شِقَـاق

فقدم فيه «أنتم» على خبر «أَنَّ» تنبيها على أن المخاطبين أوغل في البغي من قومه

ولك ألا تحمل هذا النحو على التقديم ، والتأخير ، بل على أن ما بعد المعطوف خبر له ، دال على خبر المعطوف عليه .

ويدلك على صحته قول الشاعر[3] :

---

(١) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٢) الشاعر : بشر بن خازم .
والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٩٠ ، والإنصاف ١٩٠ ، وابن يعيش ٨ / ٦٩ ، ٧٠ ، والخزانة ٤ / ٣١٥ ، والعيني ٤ / ٣١٥ ، والتصريح ١ / ٢٨٨ ، وديوانه ١٦٥ .

١٤٤ — اللغة : بغاة : جمع باغ : الساعي بالفساد ، الشقاق : الخلاف .
والمعنى : إذا لم نستجب لدواعي العقل ، والخير فإننا ، وأنتم بغاة ظلمة ما استمر الخلاف بيننا .
والشاهد في البيت : رفع «وأنتم» على التقديم ، والتأخير ، والتقدير : فاعلموا أنا بغاة ، وأنتم ، أي : وأنتم بغاة .

(٣) لم أجد من نسب البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المغني ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١ / ٢٢٩ والأشموني ١ / ٢٩٦ .

خَلِيلَيَّ: هَلْ طِبٌّ، فإنِّي، وأنتُمَا وَإن لَم تَبُوحَا بالْهَوى دَنِفَان

وتساوى «إنَّ» في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر: لفظا، أو تقديرا «أَنَّ، ولكن» لأنهما لا يغيران معنى الابتداء، فيصح العطف بعدهما، كما صح بعد «إنّ» قال الله تعالى: «وأذان مِنَ اللهِ، وَرَسُولِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الحجِّ الأكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركينَ، ورَسُولُه[1]». كأنه قيل: ورسوله بريءٌ أيضاً.

ولا يجوز مثل ذلك بعد «ليت، ولعل، وكأن» لأن معنى الابتداء غير باق معها، فالعطف عليه بعدها لا يصح.

وخُـفِّـفَتْ «إنَّ» فـقـلَّ الْعَـمَـلُ وتَـلْـزَمُ اللامُ إذَا مَـا تُـهْـمَـلُ
وَرُبَّـمَـا استُغنِيَ عَـنْهَا إنْ بَدَا مَـا نَـاطِـقٌ أَرادَهُ مُـعْـتَـمِـدَا
والْفِعْلُ إن لَمْ يَكُ نَاسخاً فَلَا تُـلْـغِيهِ غَالباً «بإنْ» ذي مُوصَلَا

تخفف «إنَّ» فيجوز فيها — حينئذ — الإعمال، والإهمال، وهو القياس، لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء، وقد تعمل استصحابا لحكم الأصل فيها.

قال سيبويه: وحدثنا من يوثق به أنه سمع من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وعليه قراءة نافع، وابن كثير، وأبي بكر: شعبة «وإنْ كُلاًّ لمّا لَيُوفينَّهم رَبُّك أَعْمَالَهُم[2]».

---

١٤٥ — اللغة: طب: مثلثة الطاء: علاج الجسم، والنفس، مادة (الطب) القاموس، دنفان: مريضان بالعشق.

والمعنى: يا خليلي: هل يوجد علاج لما بنا؟ فإني دنف، وأنتما دنفان، وإن لم تبوحا بهواكما.

والشاهد فيه: حذف خبر «إن» لدلالة المبتدأ عليه، والتقدير: فإني دنف، وأنتما دنفان.

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١١ من سورة هود.

والإهمال هو الأكثر، نحو: «وإنْ كلٌّ لمَّا جَميعٌ لدَيْنَا مُحضَرُونَ(1)». «وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا(2)» «إِنْ كلُّ نفْسٍ لمَّا عليْهَا حَافِظٌ(3)».

ثم إذا أهملت لزمت لام الابتداء بعد ما اتصل بها، فرقا بينها، وبين «إن» النافية، كما في الأمثلة المذكورة.

وقد يستغنى عنها بقرينة رافعة لاحتمال النفي، كقولهم: أما إن غفر الله لك، وكقول الشاعر(4):

أَنا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وإذا خففت «إنّ»، فوليها الفعل فالغالب كونه ماضيا، ناسخا للابتداء، نحو قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ لكَبيرَة(5)» «قَالَ: تَاللهِ إِن كِدْتَ لَتُردين(6)» «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكثَرَهُم لفَاسِقِينَ(7)».

وأما نحو: «وَإِنْ يَكَادُ الّذينَ كَفَروا لَيُزْلقُونكَ(8)» وقول الشاعر(9):

---

(1) الآية ٣٢ من سورة يس.

(2) من الآية ٣٥ من سورة الزخرف. (3) الآية ٤ من سورة الطارق.

(4) الشاعر: الطرماح بن حكيم، والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ٢٤١، والهمع ١/ ١٤١، والدرر ١/ ١٨١، والأشموني ١/ ٢٨٩.

١٤٦ — اللغة: أباة: جمع آب: ممتنع، الضيم: الظلم، مالك: اسم قبيلة الشاعر، كرام المعادن: طيبة: الأصول.

والمعنى: أنا من آباء كرام، يرفضون الظلم، وهم من آل مالك، الذين طابت معادنهم، وأصولهم.

والشاهد في البيت: «وإن مالك». حيث ترك لام الابتداء، التي تجتلب في خبر «إنَّ» المكسورة الهمزة، المخففة من الثقيلة عند إهمالها، اعتماداً على السياق.

(5) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة. (7) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

(6) الآية ٥٦ من سورة الصافات. (8) من الآية ٥١ من سورة القلم.

(9) القائلة: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية القرشية. ترثي زوجها الزبير بن العوام (رضي الله عنه) وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. والبيت من شواهد المحتسب ٣/ ٢٥٥. وابن يعيش ٨/ ٧١، ٧٢، ٧٦، والمقرب ٢٠، والإنصاف ٦٤١، والعيني ٢/ ٤٧٨، والتصريح ١/ ٢٣١، والأشموني ١/ ٢٩٠.

شلَّتْ يمينُكَ إن قَتَلْتَ لمُسْلِماً حَلَّتْ علَيْكَ عُقوبَة المتعَمِّدِ

مما ولى «إن» المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء، وماض غير ناسخ فقليل، وأقل منه قولهم — فيما حكاه الكوفيون —: «إنْ يزينُك لنفْسُك، وإنْ يَشينُكَ لهيَه».

وإنْ تَخفَّف «أَنَّ» فاسْمُهَا استُكَنْ والخَبر اجْعَلْ جملةَ من بَعْدِ «أَنْ»
وإنْ يكُنْ فِعْلاً، وَلَمْ يكنْ دُعَا ولم يكنْ تَصْرِيفُهُ مُمتَنِعَا
فالأحسنُ الفصْلُ بعدَ، أو نفى، او تَنْفيسٍ، أَوْلَوْ، وقليلٌ ذكرُ «لَوْ»
وخُفِّفَتْ «كأَنَّ» — أيْضاً — فَنُوِى مَنْصُوبُهَا، وثَابتاً — أيضاً — رُوِى

يجوز أن تخفف «أَنَّ» المفتوحة، فلا تلغى، ولا يظهر اسمها إلا للضرورة، كقول الشاعر(١):

لَقَدْ عَلِمَ الضيْفُ، والمُرْملُون إذَا اغْبَرَّ أفقٌ، وَهَبَّتْ شمَالَا
بأَنَّكَ ربيعٌ، وغَيْثٌ مَرِيعٌ وأَنكَ هُنَاكَ تكونُ الثِّمَالَا

---

١٤٧ — اللغة: شلت: دعاء على القاتل بالشلل، حلت: نزلت.

والمعنى: رمى الله يدك بالشلل، إن قتلت لمسلماً، والله ينزل عليك عقوبة القاتل المتعمد.

والشاهد في البيت «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو «قتلت» على القلة، والشذوذ.

(١) الشاعرة: جنوب بنت العجلان، ترثي أخاها عمرو بن العجلان. والشاهد من شواهد الإنصاف ٢٠٦، والخزانة ٤/ ٣٥٣، والعيني ٢/ ٢٨٢.

١٤٨ — اللغة: المرملون: الفقراء. الذين لصقت أيديهم بالرمل.

والمعنى: لقد علم الأضياف. والفقراء أنك في وقت الشدة، والبؤس الجواد. الكريم. والغياث مما نزل بهم، وأنك الذي تستر عوراتهم، وتقضي حاجاتهم.

والشاهد: تخفيف «أن» والمجيء بها مرتين مع اسمها. وخبرها مفرد في المرة الأولى. وجملة في الثانية.

ولا يجيءُ خبرها إلا جملة : إما اسميّة ، كقول الشاعر[1] :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهندِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كلّ مَنْ يَحفَى ، ويَنْتَعِلُ

وكقوله تعالى : « فاعْلَمُوا أَنَّ مَا أنزلَ بعِلْم اللهِ ، وأَلاَّ إِلَه إِلاَّ هُوَ[2] » . وإما مصدرة بفعل : إما مضمن دعاء ، كقراءة نافع : « والخامِسَة أَنَّ غَضَبَ اللهِ عليْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادقينَ[3] » . وإما غير متصرف ، نحو : وانْ لَيْسَ للإنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى[4] » . وإما متصرف مفصول من « أن » « بعد » نحو : علمت أن قد قام زيد ، ويجوز أن يكون منه قوله تعالى : « ونَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبرَاهيمُ : قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا[5] » . أو حرف نفي ، نحو : « أَفلا يَرَوْنَ أَلاَّ يرْجع إِلَيْهِم قَوْلاً[6] » ، « أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نجمَعَ عِظَامَه[7] » ، أو حرف تنفيس ، نحو : « عَلِمَ أن سيكونُ منكُمْ مَرْضَى[8] » أو « لو » كقوله تعالى : « فَلَمَّا خَرَّ تبيَّنت الجنُّ أن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ مَا لبِثُوا في العذابِ المُهين[9] » وقوله تعالى : « وأَنْ لو استَقَامُوا علَى الطريقَة لاسقَيْناهُمْ مَاءً غَدَقاً[10] » .

---

(١) الشاعر : الأعشى . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٢ . ٤٤٠ . ٤٨٠ . ٢ / ١٢٣ . والعيني ٢ / ٢٨٧ .

١٤٩ — اللغة : يحفى : يمشي بلا خف ، ولا نعل ، ينتعل : يحتذي : يلبس حذاء .
والمعنى : أنه في فتية لطاف القدود . فلسفتهم تحصيل اللذة ، موقنون بأن الموت قدر الناس جميعاً .
والشاهد في البيت : تخفيف « أنْ » مع حذف الاسم . والتقدير : أنه هالك .

(٢) الآية ١٤ من سورة هود .
(٣) الآية ٩ من سورة النور .
(٤) الآية ٣٩ من سورة النجم .
(٥) الآية ١٠٤ ومن الآية ١٠٥ من سورة الصافات
(٦) من الآية ٨٩ من سورة طه .
(٧) الآية ٣ من سورة القيامة .
(٨) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .
(٩) من الآية ١٤ من سورة سبأ .
(١٠) الآية ١٦ من سورة الجن .

وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين «أَنْ» المخففة، وبين الفعل «بلو» وإلى ذلك أشار بقوله:

.... وَقَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»

وربما جاء الفعل المنصرف غير مفصول كقول الشاعر[1]:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ، فجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسأَلُوا بأعظَمِ سُؤْلِ

وقول الآخر[2]: (أنشده الفراء):

إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْسِقَةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاح
ونجوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُونِ مِنَ الغُدوِّ إلى الرَّوَاح

---

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٩٤. والتصريح ١/ ٢٣٣. والهمع ١/ ١٤٣. والدرر ١/ ١٢٠، والأشموني ١/ ٢٩٢.

١٤٩ــ اللغة: يؤملون: تقصدهم الناس. جادوا: منحوا. وأعطوا. والسؤل: المسئول.

والمعنى: علم هؤلاء القوم أنهم مقصودون للعطاء، والمنح، فجادوا، وأعطوا قبل أن يتوجه إليهم بالسؤال. ومنحوا أكرم منح.

والشاهد في البيت: «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة وأعملها في الاسم، الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر، الذي هو جملة «يؤملون» ولم يأت بفاصل، مع أن جملة الخبر فعلية: فعلها متصرف غير دعاء.

(٢) الشاعر: القاسم بن معن.

والشاهد في حواشي ابن يعيش ٧/ ٩. والعيني ٢/ ٢٩٧، والأشموني ١/ ٢٩٢.

١٥٠ــ اللغة: الزعيم: الكفيل، الرُّزَاح: الهزال، المنون: الموت، الطِّلاح: جمع طَلْحَة: شجر من العضاة.

والمعنى: إني كفيل يا نويقة إن سلمت من الهزال. والموت من الغدو إلى الرداح... كفيل بنزولك بلاذ قوم تنعم أنعامهم بالطلاح.

والشاهد في قوله: «أن تهبطين» حيث جاءت «أَنْ» مخففة من الثقيلة، مصدرة بمضارع من غير فصل، وأصله: إنك تهبطين، فخففها، وحذف اسمها، وأولاها الفعل المتصرف الخبري.

أَن تهبِـــــطِـــــينَ بلَادَ قَوْ مٍ يَـــرْتَــعُونَ مِنَ الــطِّلَاحِ

وأما «كأن» فيجوز تخفيفها، وهي محمولة على «أَنَّ» المفتوحة في ترك إلغائها، إلا أنه لا يلزم حذف اسمها، ولا كون الخبر جملة: فقد يثبت اسمها، وقد يحذف، وعلى كلا التقديرين فيجيئ خبرها مفردا، أو جملة.

فمن مجيئه مفردا قول الراجز[1]:

كأنَّ وريديه رشاء خَلْبِ

وقول الشاعر[2]:

ويوماً توافينَا بوجهٍ مقسَّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وَارِقٍ السَّلَمْ

فمن رواه برفع ظبية — على معنى: كأنها ظبية —

---

(١) الراجز: رؤبة بن العجاج.

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٤٨٠، والمقتضب ١/ ٥٠، والإنصاف ١٩٨، وابن يعيش ٨/ ٧٢، ٨٣، والمقرب ٢٠، والخزانة ٤/ ٣٥٦، والعيني ٢/ ٢٩٩، والتصريح ١/ ٢٣٤.

١٥١ — اللغة: وريدية: الوريدان: حبلا العنق، والرشاء: الحبل، خلب: ليف.

والمعنى: كأن الوريدين حبل ليف.

والشاهد فيه: في إعمال «أَنْ» مخففة عملها مشددة.

(٢) الشاعر: ابن صريم اليشكري، أو زيد بن أرقم، أو أرقم اليشكري...

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٨١، والإنصاف ٢٠٢، وابن يعيش ٨/ ٧٢، ٨٣، والخزانة ٤/ ٣٦٤، والشذور ٢٨٤، والعيني ٢/ ٣٠١، ٤/ ٣٨٤، والتصريح ١/ ٢٣٤، والأشموني ١/ ٢٩٣.

١٥٢ — اللغة: توافينا: تجيئنا، بوجه مقسم: يريد بوجه جميل حسن، من القسام، وهو الجمال، تعطو: تمد عنقها، وارق السلم: شجر السلم المورق.

والمعنى: ويوماً تجيئنا هذه المرأة بوجه جميل القسمات كأنها ظبية تمد عنقها للسلم المورق...

والشاهد في البيت في قوله: «كأَنَّ ظبية» بتسكين النون مخففة من الثقيلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفرداً، وهو شاذ.

ويروى: كأن ظبيةً — بالنصب — على أنها اسم كأن، والخبر محذوف، تقديره: كأن مكانها ظبية، ويروى كأن ظبيةٍ — بالجر — على زيادة «أن».

ومن مجيئه جملة قول الشاعر[1]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

تقديره: كأنه، أي: كأن الأمر ثدياه حقان.

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معين: وقد استشهد به في الكتاب ١ / ٢٨١ . ٢٨٣، والإنصاف ١٩٧، وابن يعيش ٨/ ٧٢، والخزانة ٤/ ٣٥٨. والشذور ٢٨٥. والعيني ٢/ ٣٠٥، والأشموني ١/ ٢٩٣.

١٥٣ — اللغة: مشرق اللون: مضيء، لأنه ناصع البياض، حقان: تثنية حقة. أو حق، والمراد حق العاج، والعرب تشبه الثديين بحق العاج، وتريد أنهما مكتنزان. ناهدان.

والمعنى: هذا الوجه ناصع البياض كأن ثدي صاحبته حقان من العاج.

والشاهد في البيت: «كأن ثدياه حقان» حيث جاء الخبر جملة «ثدياه حقان». واسم «كأن» ضمير الشأن. والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

لا : التي لنفي الجنس

عَملَ إنَّ اجْعَلْ «لِلَا» في نِكرَهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْكَ، أَوْ مُـكَـرَّرَه
فانْصِبْ بهَا مُضَافاً، أو مُضَارِعَهْ وبَـعْـدَ ذَاكَ الخبر اذكـر رَافِعَـهْ
وَرَكِّبِ الـمُـفْـرَدَ فَـاتحاً كلَا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةٍ، والثاني اجْعَلَا
مرفوعاً، أو منصوباً، أو مركّبًا وَإِنْ رَفَـعْتَ أَوَّلاً، لَا تَـنْصِبَا

الأصل في «لا» النافية ألا تعمل، لأنها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فاعملوها في النكرات عمل «ليس» تارة، وعمل «إنَّ» أخرى، فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح فيها أن تحمل على «ليس» في العمل، لأنها مثلها في المعنى.

وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها أن تحمل على «إنَّ» في العمل، لأنها لتوكيد النفي، و«إنَّ» لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك نجد الضد أقرب حضورا في البال مع الضد.

وقد تقدم الكلام على إعمال «لا» عمل «ليس».

وأما إعمالها عمل «إنَّ» فمشروط: بأن تكون نافية للجنس، واسمها نكرة، متصلة، سواء كانت موحدة، نحو: لا غلامَ رجل جالسٌ، أو مكررة، نحو: لا حول، ولا قوة إلا بالله.

فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء، كقوله تعالى: «لا فيهَا غَوْلٌ[1]».

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات.

وقد يجوز إلغاؤها مع الاتصال، وذلك إذا كررت: شبهوها — إذ ذاك — بحالها مع المعرفة، نحو: «لا حول، ولا قوة إلا بالله».

ثم اسم «لا» لا يخلو: إما أن يكون مضافا، أو شبيها بالمضاف، أو مفردا، وهو ما عداهما: فإن كان مضافا نصب، نحو: لا صاحب بر ممقوت، وكذلك ان كان شبيها بالمضاف، وهو: كل ما كان ما بعده شيءٌ هو من تمام معناه، نحو: لا قبيحا فعله محبوب، ولا خيرا من زيد فيها، ولا ثلاثة، وثلاثين لك.

وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى من الجنسية، بدليل ظهورها في قول الشاعر[1]:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وقَالَ: أَلا لَا مِنْ سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فيلزم الفتح: بلا تنوين: إن لم يكن مثنى، أو جمع تصحيح، وذلكَ نحو: لا بخيل محمود، ولا حول، ولا قوة إلا بالله، وإن كان مثنى، أو مجموعا جمع تصحيح للمذكر لزم الياء، والنون، نحو: لا غلامين قائمان، ولا كاتبين في الدار، قال الشاعر[2]:

تَعزَّ، فَلا إلفَيْنِ بالعيْشِ مُتِّعا ولكنْ لِوُرَّادِ المُنون تَتَابُع

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معين.
والبيت من شواهد العيني ٢/ ٣٣٢. والتصريح ١/ ٢٣٩، والهمع ١/ ١٤٦. والدرر ١/ ١٢٥، والأشموني ٢/ ٣.
١٥٤ — اللغة: يذود: يطرد. سبيل: طريق.
والمعنى: فقام يطرد الناس. ويدفعهم. قائلاً: هل من سبيل إلى هند؟
والشاهد في البيت: التصريح «بمَن» وفي الهمع ١/ ١٤٦ «وقد صرح «بِمَنْ» في بعض المواضع.

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين: والبيت من شواهد الشذور ٨٣. والعيني ٢/ ٣٣٣، والتصريح ١/ ٢٣٩. والهمع ١/ ١٤٦. والدرر ١/ ١٢٦. والأشموني ٢/ ٧.
١٥٥ — اللغة: تعز: تصبر. إلفين: تثنية أليف. المنون: الموت.
والمعنى: تصبر. إذ لا يبقى أحد بعد مضي الإلفين. ولكن يتبع بعضهم بعضاً.
والشاهد في البيت: في قوله: «إلفين» حيث جاء بالياء، والنون في حالة البناء.

وقال الآخر[1] :

يُحْشَرُ النَّاسُ، لَا بَنِينَ، ولَا آ بَاءَ إلاَّ، وقَدْ عَنَتْهُمْ شُئُونُ

وإن كان جمع تصحيح لمؤنث جاز فيه الكسر بلا تنوين، والمختار فتحه، وقد أنشدوا قول الشاعر[2] :

لَا سابِغَاتِ، ولَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي المُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

بالوجهين.

والذي يدلك على أن اسم لا المفرد مبني أنه لو كان معربا لما ترك تنوينه، ولكان أحق بالتنوين من الشبيه بالمضاف، ولما كان للفتح في نحو: «لا سابغات» وجه.

قوله:

.... والثّاني اجْعَلَا

مَرْفُوعاً، أو منْصُوباً، أوْ مركَّبا ....

---

(1) لم ينسب البيت لقائل معين. وقد استشهد به في الشذور ٨٤. والعيني ٢ / ٣٣٤. والتصريح ١ / ٢٣٩ والهمع ١ / ١٤٦، والدرر ١ / ١٢٦. والأشموني ٢ / ٧.

١٥٦ــ اللغة: يحشر: يجمع من الحشر. عنتهم: أهمتهم. شئون: جمع شأن: الخطب.

والمعنى: يحشر الناس يوم القيامة. ولكل امرىء شأن يغنيه. فكل أب، وابن معنى بأمره...

والشاهد في البيت: قوله: بنين» حيث وقع اسم «لا» جمع مذكر سالماً. وبنى على الياء.

(2) البيت غير معروف القائل:

والبيت من شواهد الهمع ١ / ١٤٦. والدرر ١ / ١٢٧. والأشموني ٢ / ٩.

١٥٧ــ اللغة: جأواء: كدراء اللون في حمرة، وهو لون صدأ الحديد. تقى: تحفظ...

والمعنى: ما تقدم لا يحفظ من الموت عند انتهاء الأجل.

والشاهد في البيت: قوله: «سابغات» حيث إنه روى بفتح التاء، وبكسرها وبين الشارح أن المختار الفتح.

البيت — بيان لأنه يجوز إذا عطفت النكرة المفردة على اسم لا ، وكررت «لا» خمسة أوجه ، لأن العطف يصح معه إلغاء «لا» — كما تقدم — وإعمالها — أيضا — فإن أعملت الأولى فتحت الاسم بعدها ، وجاز لك في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : الفتح على إعمال «لا» الثانية ، مثاله : لا حول ، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

والثاني : النصب على جعلها زائدة ، مؤكدة ، وعطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها ، مثاله : لا حول ، ولا قوةً إلا بالله العلي العظيم ، قال الشاعر[1] :

لا نَسَبَ الْيَوْمَ، ولَا خُلَّةً اتسعَ الخرقُ على الرَّاقِعِ

والثالث : الرفع على أحد الوجهين : إجراء «لا» مجرى «ليس» وإلغاؤها ، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على محل «لا» الأولى ، مع اسمها ، فإن موضعها رفع بالابتداء ، مثاله : لا حول ، ولا قوةٌ إلا بالله ، قال الشاعر[2] :

وَإِذَا تكونُ كريهةً أدْعَى لهَا وَإِذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

---

(١) الشاعر : أنس بن العباس ، أو أبو عامر جد العباس.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٩ ، وابن يعيش ٢/ ١٠١ ، ١١٣ ، ٩/ ١٣٨ ، والشذور ٨٧ ، والمغنى ٢٢٦ (٢٠٥ ، ٣١٢) والعيني ٢/ ٣٥١ ، ٤/ ٥٦٧ ، والتصريح ١/ ٢٤١ ، والهمع ٢/ ١٤٤ ، والدرر ٢/ ١٩٨ ، والأشموني ٢/ ٩ .

١٥٨ — اللغة : خلة : صداقة ، وقد تطلق على نفس الصديق .

والمعنى : إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ، ولا صداقة ، لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه .

والشاهد في البيت : قوله : «ولا خلة» حيث عطف قوله : «خلة» بالنصب على محل اسم «لا» الأولى ، المبني على الفتح في محل نصب .

(٢) الشاعر : رجل من مذحج ، أوهنى بن أحمر ، أو حمزة ، والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٢ ، والشذور ٨٦ ، والتصريح ١/ ٢٤١ ، والهمع ٢/ ١٤٤ ، والدرر ٢/ ١٩٨ ، والأشموني ٢/ ٩ .

١٥٩ — اللغة : الكريهة : الحرب ، الحَيْس : تمر يخلط بسمن ، وإقط ، ثم يدلك حتى يختلط ، الصغار : الهوان .

هَـذا لـعـمرُكُـمُ الصَّـغَـارُ بعـيْـنِـهِ لَا أُمَّ لي ــ إنْ كَانَ ذَاكَ ــ ولَا أَبُ

وإن ألغيت الأولى رفعت الاسم بعدها ، وجاز لك في الثاني وجهان : أحدهما : الفتح على إعمال «لا» الثانية ؛ مثاله : لا حول ، ولا قوة إلا بالله ، قال الشاعر[1] :

فَلَا لَـغْوٌ، ولَا تَـأْثِـيمَ فيـهَـا وَمَـا فَـاهُـوا بـهِ أبـداً مُـقيـمُ

والثاني الرفع : على إلغاء «لا» أو زيادتها ، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها ، مثاله : لا حول ، ولا قوة إلا بالله ، وكقوله تعالى : «لا بَيْعٌ فيهِ ، ولَا خُلَّةٌ[2] » .

ولا يجوز نصب الثاني ، ورفع الأول ، لأن «لا» الثانية : إن أعملهَا وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح ، لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب فيه الرفع ، لعدم نصب المعطوف عليه : لفظا ، أو محلا .

وإلى امتناع النصب في نحو هذا أشار بقوله :

.... وَإنْ رفَـعْتَ أَوَّلا ، لَا تَـنْصِـبَا

والمعنى : إذا تكون الحرب أطلب لرد غارة الأعداء ، وإذا يكون الطعام الحلو يدعى ــ لذلك ــ جنوب . إن هذا العمل لهو الذلة بعينها . لا أم لي . ولا أب إذ كان الأمر كذلك .

والشاهد قوله : «لا أم لي... ولا أبُ» حيث رفع قوله : «ولا أب ، على جعل «لا» بمعنى «ليس» عطفاً على محل اسم «لا» في قوله : «لا أم» .

(1) الشاعر : أمية بن أبي الصلت .

والبيت من شواهد الشذور ٨٨ . والخزانة ٢ / ٢٨٣ . والعيني ٢ / ٣٤٦ . والتصريح ١ / ٢٤١ . والأشموني ٢ / ١١ ، وديوانه ٥٤ .

١٦٠ ــ اللغة : لغو : باطل ، التأثيم : الحرام . والحرج .

والمعنى : أهل الجنة لا يتحدثون بباطل ، ولا ينسب أحد أحداً إلى إثم . لأنه لا يقع منه . وإنهم ليلفظون بما يشتهي أبداً .

والشاهد في البيت قوله : «فلا لغو ، ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد «لا» الأولى على أن : «لا مهملة» وفتح الاسم الواقع بعد «لا» الثانية على أنها نافية للجنس ، عاملة عمل «إنَّ» .

(2) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة .

وَمُـفْـرداً، نَـعـتـاً لمبْـنـيٍّ يَـلِـي فافْتَحْ، أو انصبنْ، أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وغـيـرَ مـا يلي، وغـيـرَ المفـرد لا تَبْنِ، وانْصِبْهُ، أوِ الرفعَ اقْصِدِ
والعطفُ إن لم تتكرَّرْ «لا» احكمَا له بما للنَّعْتِ، ذي الْفَصْلِ انْتَمَى

إذا وصف اسم «لا» المبني معها بصفة، مفردة، متصلة جازَ فيه ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، نحو: لا رجل ظريفَ فيها، والنصب، نحو: لا رجل ظريفاً فيها، والرفع، نحو: لا رجل ظريفٌ فيها.

فالبناء على أنه ركب الموصوف، مع الصفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت «لا» عليها، والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم «لا» والرفع على إتباعها لمحل «لا» مع اسمها، وقد نبه على هذه الوجوه بقوله:

ومُـفْـرداً نـعـتـاً لمبـنـيٍّ يَـلِـي ....

البيت

ومعناه: فافتح نعتا مفردا، يلي الاسم المبني، وإن شئتَ فانصبه، أو ارفعه تعدل أي: إن فعلت لم تجر، ولم تخرج به عن الصواب.

وإن فصل النعت عن اسم «لا» تعذر بناؤه على الفتح، لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب، نحو: لا رجل فيها ظريفاً، والرفع — أيضاً — نحو: لا رجل فيها ظريفٌ، وكذلك إن كان النعت غير مفرد، تقول: لا رجل قبيحاً فعله عندك، ولا رجل قبيحٌ فعله عندك.

ولا يجوز لا رجل قبيح فعله عندك، وقوله:

والعطفُ إنْ لم تتكررْ «لا» احْكُمَا ....

البيت

معناه: أنه إذا عطف على اسم «لا» بدون تكرارها امتنع إلغاء «لا» وجاز في

المعطوف الرفع بالعطف على موضع «لا» مع اسمها، نحو: لا رجل، وامرأة في الدار، والنّصب بالعطف على موضع اسم «لا» نحو: لا رجل، وامرأة في الدار، قال الشاعر(١):

فَلَا أَبَ، وابْناً مثل مَرْوَان، وابْنِهِ إِذَا هُوَ بالمجد ارْتَدَى، وتَأَزَّرَا

ولا يجوز بناء المعطوف على الفتح، لأجل فصل العاطف، كما لم يجز بناء الصفة في نحو: لا رجل فيها ظريفا.

وقد حكى الأخفش: لا رجل، وامرأة فيها، بالبناء على الفتح، وهو شاذ، مخرج على أنه ركب المعطوف، مع «لا» فبنى، ثم حذف، وأبقى حكمها.

وأَعْطِ «لَا» مَعْ همزة استفْهَام ما تستحق دُونَ الاسْتِفْهَام

تدخل همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، فيبقى ما كان لها من العمل، وجواز الإلغاء، إذا كررت، والإتباع لاسمها على محله من النصب، أو على محل «لا» معه من الابتداء.

وأكثر ما يجيء ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الإنكار، كقول حسان(٢) (رضي الله عنه):

---

(١) الشاعر: الفرزدق، أو رجل من عبد مناة بن كنانة.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٢. وابن يعيش ٢/ ١٠١، ١١٠. والخزانة ٢/ ١٠٢، والعيني ٢/ ٣٥٥، والتصريح ١/ ٢٤٣. والهمع ٢/ ١٤٣. والدرر ٢/ ١٩٧. والأشموني ٢/ ١٣.

١٦١ـــ مروان: أراد مروان بن الحكم، ابنه: أراد عبد الملك...
والمعنى: لا نجد أباً، وابناًـــ في العظمةـــ مثل مروان، وابنه، إذا تأزر بالمجد، وارتدى به...
والشاهد في البيت: في قوله: «وابناً» حيث عطف بالنصب على محل اسم «لا».

(٢) والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٨. والجمل ٢٤٤. والخزانة ٢/ ١٠٣. والعيني ٢/ ٣٦٢. والهمع ١/ ١٤٧، والدرر ١/ ١٤٨. والأشموني ١/ ٢٤٠. وديوانه ٢١٥.

أَلا طِعَان ، أَلا فُرسَان عَادِيَة إلا تجشُؤُكم حَولَ التنانير

ومثله قول الآخر[1] :

أَلا ارْعِوَاءَ لمنْ وَلَّتْ شَبيبَتُه وآذَنَتْ بمشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟

وقد يجيئ ذلك ، والمراد مجرد الاستفهام عن النفي ، كقول الشاعر[2] :

أَلا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى ، أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقي الذي لاَقَاهُ أَمْثَالي

وقد يراد بالاستفهام مع « لا » التمني ، فيبقى « للا » بعده ما لها من العمل ، دون جواز الإلغاء ، والاتباع لاسمها على محله من الابتداء ، كقول الشاعر[3] :

---

١٦٢ — اللغة : فرسان : جمع فارس . عادية : سريعة العدو من العدو . تجشؤكم : من الجشاء ، الناشيء عن كثرة الأكل . والتنور : ما يخبز فيه .

والمعنى : الاطعان لكم . ألا فرسان أقوياء؟ وليس لكم من مفاخر إلا كثرة الأكل ، والجشاء حول التنانير .

والشاهد في البيت : أن «لا» النافية للجنس تأخذ نفس الحكم مع همزة الاستفهام . الذي يراد به الإنكار التوبيخي .

(١) البيت غير معروف القائل : وهو من شواهد المغني ٦٨ (٧٦) والعيني ٢/ ٣٦٠ . والتصريح ١ / ٢٥٤ . والهمع ١/ ١٤٧ . والدرر ١/ ١٢٨ . والمغني ٢/ ١٤ .

١٦٣ — اللغة : ارعواء : انكفاف عن القبيح . شبيبته : شبابه . مشيب : شيخوخة . هرم : فناء .

والمعنى : ألا انكفاف عن القبيح لمن ولى شبابه ، وأعلم بشيب بعده هرم . وفناء ، وموت؟

والشاهد في البيت : «ألا ارعواء...» الهمزة للاستفهام الإنكاري . التوبيخي . و«لا» لنفي الجنس وقد عملت . كالمجردة عن الهمزة .

(٢) الشاعر : قيس بن الملوح : مجنون بني عامر . والبيت من شواهد المغني ١٥ . ٦٩ . والعيني ٢ / ٣٥٨ . والهمع ١/ ١٤٧ . والدرر ١/ ١٢٨ . والأشموني ٢/ ١٥ . وديوانه ٢٢٨ .

١٦٤ — اللغة : اصطبار : تصبر . وتجلد . لاقاه أمثالي : كناية عن الموت .

والمعنى : إذا أنا لاقيت الموت . الذي لاقاه أمثالي . أيمتنع الصبر على سلمى . أم تصبر . وتتجلد؟

والشاهد في البيت : قوله : « ألا اصطبار » حيث عامل «لا» بعد دخول الهمزة مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها .

(٣) لم ينسب البيت لقائل معين :

والبيت من شواهد المغني ٦٩ . ٣٨١ (٧٦ . ٢٨٠) والعيني ٢/ ٣٦١ . ٣/ ١٢٦ والتصريح ١/ ٢٥٤ . والأشموني ٢/ ١٥ .

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُه فيرأَبُ ما أثأتْ يدُ الغَفَلَاتِ

وقد تكون «إلا» للعرض، فلا يليها إلا فعل: إما ظاهر، كقوله تعالى: «أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوماً نكثُوا أَيْمَانَهمُ[1]». «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ[2]». وإما مقدر كقول الشاعر[3]:

أَلا رَجُلاً جَــزَاهُ اللهُ خيراً يــدلُّ على محصّــلةٍ بــكـيتُ

تقديره — عند سيبويه — ألا تروني رجلا.

وشَاعَ في ذَا الْبَابِ إِسْقاطُ الْخَبَرْ إِذَا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يجب ذكر خبر «لا» إذا لم يعلم، كقوله (صلى الله عليه وسلم): «لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ اللهِ».

وكقول حاتم[4]:

---

١٦٥ — اللغة: يرأب: يشعب، ويصلح، أثأت: أخرمت...

والمعنى: أيعود العمر، الذي ذهب، وولى؟ حيث يمكن إصلاح ما أفسدته الغفلات.

والشاهد في البيت: قوله: «ألا عمر»؟ حيث أريد بالاستفهام، مع «لا» مجرد التمني.

(١) من الآية ١٣ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النور.

(٣) الشاعر: هو عمرو بن قعاس، أو قعناس.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٩، ونوادر أبي زيد ٥٦، وابن يعيش ٢/ ١٠١، ١٠٢، والخزانة ١/ ٤٥٩، ٢/ ١١٢، ١٥٦، والعيني ٢/ ٢٦٦، والأشموني ٢/ ١٦.

١٦٦ — اللغة: محصلة: تحصل الذهب من التراب...

والمعنى: أروني رجلاً يدل على من تحصل الذهب، وتخلصه من تراب المعدن، وتفعل ذلك العمل.

والشاهد في البيت: نصب «رجل» وتنوينه»، لأنه حمله على إضمار فعل، وجعل «ألا» حرف تحضيض، والتقدير: ألا تروني رجلاً؛ يراجع الأعلم على الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٤) البيت لحاتم الطائي، أو لأبي ذؤيب الهذلي، أو لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط.

وَرَدَّ جـازِرُهُـم حَـرْفـا مُصَـرَّمَـةً ولا كـريـمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وإن علم التزم حذفه بنو تميم، والطائيون.

وأجاز حذفه، وإثباته الحجازيون.

ومما جاء فيه محذوفا قوله تعالى: «قَالُوا لَا ضَيْرَ[1]» «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فلَا فَوْتَ[2]».

وندر حذف الاسم، وإثبات الخبر في قولهم: لا عليك، التقدير: لا جناح عليك، ولا بأس عليك.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٦، والمقتضب ٤ / ٣٧، وابن يعيش ١ / ١٠٤، ١٠٧، والعيني ٢ / ٣٦٨، والأشموني ٢ / ١٧.

١٦٧ — اللغة: جازرهم: من ينحر الإبل، حرفا: ناقة مهزولة، مصرمة: يقال: ناقة مصرمة: إذا قطع طبياها ليبس الإحليل، ولا يخرج اللبن، ليكون أقوى لها، مصبوح: من صبحته: إذا سقيته الصبوح.

والمعنى: يتحدث الشاعر عن القحط، والجدب بالقوم الذين يتحدث عنهم، فيقول: إن جازرهم رد من النوق الهزيل الذي شدّ على الضرع منه، ولا منعم من الولدان قد سقى الصبوح.

والشاهد في البيت: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» وهو «مصبوح» لأنه إذا حذف لا يعلم.

(١) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٥١ من سورة سبأ.

ظن ، وأخواتها

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا أَعْنِي : رأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا
ظَنَّ ، حَسِبتُ ، وزَعَمْتُ ، مَعَ عَدٌّ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وهَبْ ، تَعَلَّمْ ، والّتي كَصَيَّرَا ــ أيْضاً ــ بهَا انْصِبْ مُبْتداً ، وخَبَرَا

من الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل ، فتدخل على المبتدأ ، والخبر ، بعد أخذها الفاعل ، فتنصبهما مفعولين.

وهي ثلاثة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا

الثاني : ما يفيد فيه رحجان الوقوع

الثالث : ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه.

فمن النوع الأول : «رأى» بمعنى أبصر ، أو أصاب الرؤية ، كقول الشاعر[1] : ــ أنشده أبو زيد[2] ــ :

رأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وأَكْثَرهُمْ جُنُودَا

---

(١) الشاعر : خداش بن زهير ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٩٧ ، والعيني ٢ / ٣٧١ ، والأشموني ٢ / ١٩ . .

١٦٨ ــ محاولة : قوة ، أو طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثاني لا يليق بجانب الله (عز وجل).
والمعنى : رأيت الله تعالى أكبر من كل شيء ، وأقوى من جميع الأقوياء ، وجنوده ما في السموات ، والأرض.

والشاهد في البيت : قوله : «رأيت الله أكبر كل شيء» فإن «رأى» تدل على اليقين ، وقد نصبت مفعولين.

(٢) أبو زيد : سعيد بن أوس بن ثابت... من الخزرج : أبو زيد الأنصاري. كان إماماً نحوياً ، صاحب تصانيف أدبية ، ولغوية ، وغلبت عليه اللغة ، والنوادر ، والعريب... توفي أبو زيد سنة ٢١٥ هـ.

ومنه : «عَلِمَ» لغير عرفان ، أو كلمة ، وهي : انشقاق الشفة العليا ، كقولك : علمت زيدا أخاك.

ومنه «وَجَد» لا بمعنى أصاب ، أو استغنى ، أو حقد ، أو حزن ، كقوله تعالى : «تَجِدُوه عِنْدَ الله هُوَ خَيْراً[1]».

ومنه «درَى» في نحو قوله[2] :

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يا عُرْوَ ، فاغْتَبِطْ فـإِنَّ اغْتِبَـاطاً بـالْوَفَـاءِ حَـمِيـدُ

وأكثر ما يستعمل «درَى» معدى إلى مفعول واحد بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة للنقل تعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بالباء ، كقوله تعالى : «قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ ما تَلَونه عليْكُمْ ، ولَا أَدْراكُمْ بِهِ[3]».

ومنه «تَعَلَّمَ» بمعنى : أعلم ، ولا يتصرف ، قال الشاعر[4] :

تَعَلَّـمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ ، والمُكَر

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٢) القائل غير معين : والبيت من شواهد الشذور ٣٦٠ ، والعيني ٢ / ٣٧٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، والهمع ١ / ١٤٩ ، والدرر ١ / ١٣٢ ، والأشموني ٢ / ٢٣.

١٦٩ — اللغة : دريت : علمت ، اغتبط من الغبطة : تمنى مثل ما للغير ، مع بقاء نعمة الغير.

والمعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ، فإن الاغتباط بمثل هذا محمود.

والشاهد في البيت : قوله : «دريت الوفي» لأن «درى» فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله : «الوفيَّ».

(٣) من الآية ١٦ من سورة يونس.

(٤) الشاعر : زياد بن سيار بن عمر بن جابر. والبيت من شواهد الشذور ٣٦٢ ، والمغني ٥٩٤ (٣١٢) ، والعيني ٢ / ٣٧٤ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، والهمع ١ / ١٤٩ ، والدرر ١ / ١٣٢ والأشموني ٢ / ٢٤.

١٧٠ — اللغة : تعلم : أعلم ، وأستيقن ، شفاء النفس : قضاء مآربها ، وراحتها ، لطف : رفق ، تحيل : أخذ الأمور بالحيلة.

ومنه «أَلْفَى» في نحو قول الشاعر[1] :

قـد جَرَّبُوهُ، فَأَلْفَوْهُ المغيثَ إذا ما الرَّوْعُ عَمَّ، فَلَا يَلْوي على أَحَد

ومن النوع الثاني «خَالَ» ، لا بمعنى تكبر ، أو ظلع ، كقولك ، خلت زيدا صديقك. ومنه «ظَنَّ» لا بمعنى اتهم ، نحو : ظننت عمراً أَباكَ.

ومنه «حَسِبَ» لا بمعنى صار أَحْسَب ، أي : ذا شقرة ، أو حمرة ، وبياض ، كالبرص ، قال الشاعر[2] :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ، وَحِمْيَرَا

والمعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال قهر الأعداء ، والظهور عليهم ، فبالغ في الاحتيال للوصول إلى ذلك.

والشاهد في البيت : قوله : «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» فقد ورد فيه تعلم : بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين.

(١) الشاعر : أبو حفص الشطرنجي : والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ٦٢.

١٧١ــ اللغة : جربوه : خبروه ، ألفوه : وجدوه ، المغيث : المنقذ ، الردع : الفزع...

والمعنى : قد جرب الممدوح فوجد المغيث ، والمنقذ عند الفزع إذا عم ، وطم ، فلا يلوي على أحد.

والشاهد في البيت : «فألفوه المغيث» حيث نصب بالفعل «ألفى» مفعولين : الهاء ، والمغيث.

(٢) الشاعر : زفر بن الحارث الكلابي.

والبيت من شواهد المغني ٦٣٦ (٣١٤) ، والعيني ٢/ ٣٨٢ ، والتصريح ١/ ٢٤٩ ، والحماسة ١/ ١٥١.

١٧٢ــ اللغة : جذام ، وحمير : من قبائل العرب...

والمعنى : وجدنا الأمر على خلاف ما نظن ، وحينما لاقينا جذام ، وحمير وجدنا منهما بأساً ، وشدة.

والشاهد في البيت قوله : «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث نصب بالفعل «حسب» مفعولين : هما : «كل» و«شحمة» كما يفعل ذلك الفعل «ظن».

ومنه «زعم» لا بمعنى كفل، أو سمن، أو هزل، قال الشاعر[1]:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالْجَهْلِ

ومنه «عَدَّ» لا بمعنى حسب، كقول الشاعر[2]:

لا أَعُدّ الإقْتَارَ عُدْماً، وَلكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعْدَامُ

وقول الآخر[3]:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ في الْغِنى وَلكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ في الْعُدْمِ

---

(١) الشاعر: أبو ذؤيب الهذلي: والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٦١. والمغني ٤١٦ (٢٨٢) والعيني ٢/ ٣٨٨، والهمع ١/ ١٠٥، والدرر ١/ ٧٧، والهذليين ١/ ٣٤.

١٧٣ ـ اللغة: أجهل: الجهل: الخفة. والسفه. الحلم: التؤدة. والرزانة.

والمعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفاً بالنزق. والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإني أوصافي قد تغيرت، وتبدلت بها رزانة، وخلقاً كريماً.

والشاهد في البيت: استعمال مضارع «زعم» للرجحان. ونصب به مفعولين. ياء المتكلم، وجملة «كان» ومعموليها.

(٢) الشاعر: أبو داود الإيادي.

والبيت من شواهد الخزانة ١/ ٤٦١. والعيني ٢/ ٣٩١، والمزهر ٢/ ٤٨١، والهمع ١/ ١٤٨، والدرر ١/ ١٣٠.

١٧٤ ـ أعد: أظن: الإقتار: الفقر. مصدر: أقتر الرجل: افتقر.

والمعنى: ليس الفقر ـ عندي ـ هو الإقتار. وإنما الفقر فقد من قد فقدته.

والشاهد في البيت: أن الفعل «أعد» نصب مفعولين. هما: «الإقتار» و«عدماً».

(٣) الشاعر: النُّعمان بن بشير الأنصاري. والبيت من شواهد الخزانة ١/ ٤٦١، والعيني ٢/ ٣٧٧، والتصريح ١/ ٢٤٨. والهمع ١/ ١٤٨. والدرر ١/ ١٣٠. والأشموني ٢/ ٢٢.

١٧٥ ـ اللغة: لا تعدد: لا تظن: المولى: يطلق على عدة معان. والمراد ـ هنا ـ الحليف، العدم: الفقر.

والمعنى: لا تظن أن حليفك. وصديقك من يشاطرك المودة أيام غناك. وإنما هو من يلم بك أيام فقرك، وحاجتك

ومنه «حجَا» لا بمعنى غلب في المحاجاة، أو قصد، أو رد، أو أقام، أو بخل، أنشد الأزهري[1]:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عَمْرٍو أخا ثِقَة حَتَّى ألمتْ بنا يَوْماً مُلِمَّاتُ

ومنه «جعل» في مثل قوله تعالى: «وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَن إِنَاثاً[2]».

ومنه «هَب» في نحو قول الشاعر[3]:

فَقُلْتُ: أجِرْني أَبَا خَالِدٍ وإلاَّ فَهَبْني أمْرأً هَالِكَا

والشاهد في البيت: استعمال المضارع من «عدّ» ونصب مفعولين به، وهما: «المولى» و«شريكك».

(١) القائل: تميم بن أبي مقبل، وأبو شنبل الأعرابي...
والبيت من شواهد الشذور ٣٥٧، والعيني ٢/ ٣٧٦، والتصريح ١/ ٢٤٧، والهمع ١/ ١٤٨، والأشموني ٢/ ٢٣.

١٧٦ — اللغة: أحجو: أظن، أبا عمرو: صديقاً له، ألمت: نزلت. ملمات: نوازل.
والمعنى: قد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه، فلما نزلت لي النوازل تنكر لي، وفر عني.
والشاهد فيه: أنه نصب «بأحجو» مفعولين: «أبا عمرو أخا ثقة.»

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٣) الشاعر: عبد الله بن همام السلولي: والبيت من شواهد الشذور ٣٦١، والمغني ٥٩٤ (٣١٢) والعيني ٢/ ٣٧٨، والتصريح ١/ ٢٤٨، والهمع ١/ ١٣٩، والدرر ١/ ١٣١، والأشموني ٢/ ٢٤.

١٧٧ — اللغة: أجرني: اتخذني جاراً لك، ثم أريد لازم المعنى، وهو الحماية، والدفاع. هبني: عدني، وظنني.
والمعنى: فقلت أغثني يا أبا خالد، فإن لم تفعل فعدني من الهالكين.
والشاهد فيه قوله: «فهبني امرأ فإن الفعل «هب» قد نصب مفعولين: ياء المتكلم، و«امرأ.»

ولا يتصرف: فلا يجئ منه ماض، ولا مضارع.

وقد تستعمل «رأي» لرجحان الوقوع، كقوله تعالى: «إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً، ونَرَاهُ قَرِيباً[1]».

كما ترد «خَالَ، وظَنَّ، وحَسِبَ» لليقين، نحو قول الشاعر[2]:

دَعَاني الْغَوانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُني لِيَ اسْمٌ، فَلا أُدْعَى به، وَهْوَ أَوَّلُ

وقوله تعالى: «فظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوهَا[3]». وقول الشاعر[4]:

حَسِبْتُ التُّقَى، والجُودَ خَيْرَ تجَارَةٍ رَبَاحاً إِذا ما الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

وتسمى هذه الافعال المذكورة، وما كان في معناها قلبية، بمعنى أن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور.

فلأجل ذلك قال:

---

(١) الآيتان ٦، ٧ من سورة المعارج.

(٢) الشاعر: النمر بن تولب العكلي. والبيت من شواهد العيني ٢/ ٣٩٥. والهمع ١/ ١٥٠، ١٥٦، والدرر ١/ ١٣٣، ١٣٧، والأشموني ٢/ ٢٠، جمهرة القرش ١١٠.

١٧٨ — الغواني: جمع غانية: من تستغني بجمالها عن الزينة...

والمعنى: نوديت من الغواني بيا عم، وإنني لأود أن أنادى باسمي الذي سميت به أولاً.

والشاهد فيه: «وخلتني لي اسم» فإن خال» فيه بمعنى اليقين، وقد نصب الفعل مفعولين: ياء المتكلم، وجملة «لي اسم».

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الكهف.

(٤) الشاعر: لبيد بن ربيعة العامري: والبيت من شواهد العيني ٢/ ٣٨٤، والتصريح ١/ ٢٤٩، والأشموني ٢/ ٢١.

١٧٩ — اللغة: حسبت: أيقنت، الجود: الكرم، رباحاً: ربحاً، ثاقلاً: ميتاً.

والمعنى: أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إنما هو تقوى الله تعالى، والجود، وإن المرىء ليعرف الربح إذا مات.

والشاهد فيه قوله: «حسبت التقى خير تجارة» حيث استعمل «حسبت، بمعنى «علمت» ونصب به مفعولين هما: «التقى» و«خير تجارة.»

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأي ابْتِدَا أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا

وساقَ الكلام إلى آخره ، ليدلك على أن من أفعال القلوب ، ما لا ينصب المبتدأ ، والخبر ، لأنه أخص في الاستعمال بالوقوع على المفرد ، وذلك نحو : « عرف ، وتبين ، وتحقق » ومن النوع الثالث : « صَيَّر » كقولك : صيرت زيداً صديقَك .

ومنه « أصَارَ ، وجَعَل » لا بمعني : اعتقد ، أو أوجب ، أو أوجد ، أو ألقى ، أو أنشأ ، قال الله تعالى : « فَجَعَلْنَاهُ هباءً مَنْثُوراً »[1] .

ومنه « وَهَب » في قولهم : وهبني اللهُ فداك .

ومنه « رَدَّ » في نحو قوله تعالى : « وَدَّ كثيرٌ مِنْ أهْلِ الْكِتَابِ لَو يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُمْ كُفَّاراً[2] » .

ومنه « تَرَكَ » كقول الشاعر[3] :

وَرَبَّيْتُهُ حَتى إذا ما تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْم ، واستَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ

ومنه « تَخِذَ ، واتَّخَذَ » كقوله تعالى : « لَتَّخذْتَ عليْهِ أجْراً[4] » وقال الله تعالى : « واتَّخَذَ اللهُ إبْرَاهيمَ خَليلاً[5] » .

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة.

(٣) الشاعر : فرعان بن الأعرف ، في منازل ابنه.
والبيت من شواهد العيني ٢/ ٢٩٨ الإصابة ٧٠٠٩ ، والهمع ١/ ١٥٠ ، والدرر ١/ ١٣٣ ، ونوادر المخطوطات ٢/ ٣٦٠ ، والأشموني ٢/ ٢٥ ، ويس ١/ ٢٥٢ ، والحماسة ١٤٤٥.
١٨٠ ــ اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » : كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى من يرعاه ، ويخدمه.
والمعنى : يقول الشاعر ــ في ابنه : منازل ، وكان عاقاً له ــ لقد ربيته ، وقمت على رعاية أمره ، حتى إذا ما كبر ، وصادق الرجال ، وصار أخاً لهم ، واستغنى عمن يصلح حاله ، ويقوم على خدمته ، ويعنى بأمره...
والشاهد في البيت قوله : « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ« ترك » مفعولين ، لأنه في معنى فعل التصبير : أحدهما الهاء ، التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما : « أخا القوم. »

(٤) من الاية ٧٧ من سورة الكهف. (٥) من الآية ١٢٥ من سورة النساء.

وقد أشار إلى هذه الأفعال، وإلى عملها بقوله:

... والّتي كَصَيَّرَا أيْضاً بها انْصِبْ مُبْتدأً، وخَبَرا
وَخُصَّ بالتّعليقِ، والإلْغَاء مَا مِنْ قَبْل هَبْ، والأَمْر هَبْ قد أُلْزِمَا
كَذا تعلَّمْ، ولغَيْرِ الماضِ منْ سِوَاهُمَا أجْعَلْ كلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

تختص الأفعال القلبية، سوى ما لم يتصرف منها، وهو: «هَبْ، وتَعَلَّم» بالإلغاء، والتعليق.

أما الإلغاء: فهو ترك إعمال الفعل، لضعفه بالتأخر عن المفعولين، أو التوسط بينهما، والرجوع إلى الابتداء، كقولك: زيدٌ عالمٌ ظننت، وزيدٌ ظننت عالمٌ».

وأما التعليق: فهو ترك إعمال الفعل: لفظا، لا معنى، لفصل ما له صدر الكلام بينه، وبين معموله، كقولك: علمت لزيد ذاهبٌ.

فهذه اللام لما كان لها صدر الكلام علقت «علم» عن العمل، أي: رفعته عن الاتصال بما بعدها، والعمل في لفظه؛ لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

قوله:

... ولغير الماضي منْ سواهُمَا اجعَلْ كلَّ ما لَهُ زُكِنْ

معناه: أن للمضارع من أفعال هذا الباب، والأمر — سوى «هَبْ، وتعلَّم» ما قد علم للماضي: من نصب مفعولين، هما في الأصل مبتدأ، وخبر، كقولك: أنت تعلم زيداً مُقيماً، ويا هذا اعْلَم عبدَاللهِ ذاهِباً، ومن جواز الإلغاء، والتعليق فيما كان قلبيا، كقولك: زيدٌ عالمٌ أظن، ويا هذا أظنّ ما زيدٌ عالمٌ، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول يجري هذا المجرى أيضا، تقول: — في الإعمال — أعجبني ظنُّكَ زيداً عالماً، وأنا ظانٌ زيداً مقيماً، ومررت برجلٍ مظنونٍ أبوه ذاهباً «فأبوه» مفعول أول، مرفوع لقيامه مقام الفاعل، و«ذاهباً» مفعول ثان، وتقول في الإلغاء:

زيدٌ عالمٌ أنا ظانٌ ؛ وتقول في التعليق : أعجبني ظنُّكَ ما زيدٌ قائمٌ ، ومررت برجل ظانّ أزيد قائم ، أم عمرو؟

وجميع الأفعال المتصرفة يجري المضارع منها ، والأمر ، والمصدر واسما الفاعل ، والمفعول مجرى الماضي في جميع الأحكام.

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ، لَا في الابْتِدَا ، وانْوِ ضَمِيرَ الشّان ، أوْ لَامَ ابْتِدَا
في مُوهِمٍ إلغاءَ ما تقدَّمَا والْتَزِمِ التعْليقَ قَبْلَ نَفْيِ «ما»
و«إن» و«لا» لَامُ ابْتِدَاء ، أوْ قَسَمْ كَذا ، والاستِفْهَامُ ذَالَهُ انحَتَمْ

قد تقدم أن الإلغاء ، والتّعليق حكمان مختصان بالأفعال القلبية.

والمراد هنا : بيان أن الإلغاء حكم جائز : بشرط تأخر الفعل عن المفعولين ، أو توسطه بينهما ، وأن التعليق حكم لازم : بشرط الفصل «بما» النافية ، أو «إن» أو «لا» أختيها ، أو بلام الابتداء ، أو القسم ، أو بالاستفهام ، فقال :

وَجَوّزِ الإِلْغَاء، لا في الإبْتِدَا ....

فعلم أن الفعل القلبي إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء ، والإعمال ، تقول : زيدٌ عالمٌ ظننتُ ، وإن شئت قلت : زيداً عالماً ظننتُ ، إلا أن الإلغاء أحسن ، وأكثر ، ومن شواهده قول الشاعر[1] :

آتٍ الموْتُ تَعْلَمُون ، فَلَا يُرْ هِبْكُم مِنْ لظَى الْحُرُوب اضطِرَامُ

ومثله[2] :

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معين ، وهو من شواهد الأشموني ٢/ ٢٨.

١٨١ — اللغة : آت : اسم فاعل من أتى ، فلا يرهبكم ، فلا يخوفكم ، لظى الحرب : شدتها وسعيرها.

والمعنى : تعلمون أن الموت آت البتة ، فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب.

والشاهد فيه : إلغاء عمل «تعلمون» لتأخره ، والإلغاء أحسن.

(٢) البيت لأبي أسيدة الدبيري :

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٤٠٣ ، والتصريح ١/ ٢٥٤ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١/ ١٣٥.

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَان ، وإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ يَسَّرَتْ غَنماهُمَا

وعلم — أيضاً — أنه إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء ، والإعمال ، وهما على السواء ، إلا أن يؤكد الفعل بمصدر ، أو ضميره ، فيكون إلغاؤه قبيحا ، تقول : زيد ظننت عالم ، وإن شئت : زيدا ظننت عالما ، وكلاهما حسن ، ولو قلت : زيدا ظننت عالما منطلقا ، أو زيدا ظننته منطلقا ، أي : ظننت الظن قبح فيه الإلغاء .

ومن شواهد إلغاء المتوسط قول الشاعر(١) :

أبا الأَراجيزِ يا ابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُني وَفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤْمُ ، والْخَوَرُ

ومثله(٢) :

إنَّ المحبَّ علمتُ مُصْطَبِر ولديْه ذَنْبُ الحبِّ مُغتَفَر

١٨٢ — اللغة : يسودانا : يصيران لنا سادة ، يسرت غنماهما : كثرت الألبان ، ونما النسل...
والمعنى : هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان كذلك إذا يسرت غنماهما : بأن كثرت ألبانها ، ونسلها ، وأجرى علينا من ذلك .
والشاهد في البيت : إلغاء الفعل «يزعمان» للتأخر عن المعمولين.

(١) الشاعر : اللعين المنقري . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٦١ ، وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١ / ١٢٥ ، والعيني ٢ / ٤٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٥٣ ، والهمع ١ / ١٥٣ ، والدرر ١ / ١٣٥ .

١٨٣ : اللغة : الأراجيز : جمع أرجوزة ، اللؤم : خسة الطبع ، ودناءة النفس ، الخور : الجبن.
والمعنى : يقول للعجاج هاجياً : يا أبا الأراجيز : أنت لا تحسن القصيد ، وفي الأراجيز دناءة طبعك ، وضعف نفسك .
والشاهد في البيت : إلغاء الفعل «خلت» للتوسط ، وقد رفع «اللؤم ، والخور» والتقدر : وفي الأراجيز اللؤم ، والخور خلت .

(٢) لم أجد من نسب البيت لقائل معين ، وهو من شواهد العيني ٢ / ٤١٨ ، يس ١ / ٢٥٣ .
١٨٤ — اللغة : المحب : أي الحق ، مصطبر : صابر ، مغتفر : مستور ، ممحو : مصفوح عنه .
والمعنى : إن المحب الحق من يصبر على آلام الحب ، ويغفر ذنب الحب ، ولا يعبأ به .
والشاهد في البيت : إلغاء الفعل : «علمت» للتوسط» .

ومن شواهد إعمال المتوسط قول الآخر(١) :

شَجَاكَ أظُنُّ رَبْعُ الظّاعنينا ولَمْ تَعبأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلينَا

يروى برفع « ربع » ونصبه ، فمن رفع جعله فاعل « شجَاك » و« أظن » لغو ، ومن نصب جعله مفعولا أول لأظن ، و« شجاك » مفعول ثان مقدم.

وإذا تقدم الفعل لم يجز إلغاؤه ، وموهم ذلك محمول : إما على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفا ، والجملة المذكورة مفعول ثان ، كقول الشاعر(٢) :

أَرْجُو ، وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ومَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد المغني ٣٨٧ (٢٧٣) والعيني ٢/ ٤١٩ ، والتصريح ١/ ١٥٤ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١/ ١٣٦ ، والأشموني ٢/ ٢٨.

١ــ اللغة : شجاك : أحزنك من الشجو ، والربع : الدار بعينها ، الظاعنين : الراحلين ، العاذلين :

، : أحزنك ، وآلمك إرتحال أحبابك من ربعهم ، ولم يعبأ بلوم لائميك ، وعذل عاذليك.

د في البيت : إعمال الفعل ــ أظن » للتوسط ، أو إلغاؤه ، وقد وجه الشارح الرواية على الإعمال ، قول الشاعر : « ربعُ ».

ىر : كعب بن زهير بن أبي سُلمى (رضي الله عنه) . والبيت من شواهد الخزانة ٤ / ٧ ، والعيني ٢ / ، والتصريح ١ / ٢٥٨ ، والهمع ١ / ٥٣ ، ١٥٣ ، والدرر ١ / ٣١ ، ١٣٦ ، والأشموني ٢ / وديوانه ٩ برواية تعجيل.

فة : تدنو : تقرب ، تنويل : عطاء.

و ، وآمل أن تكون مودتها قريبة ، ولكنني لا أتوقّع منها عطاءليخلها بالوصال.

« وما إخال لدينا منك تنويلُ » فإن ظاهرة أنه ألفى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا فإن مفعولها الأول مفرد ، محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة (لدينا تنويل

تقديره : وما إخاله ، أي : وما إخال الأمر ، والشأن لدينا منك تنويل ، وإما على تعليق الفعل بلام الابتداء مقدرة ، كما يعلق بها مظهرة ، كقول الآخر[1] :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِيمَةِ الأَدَبُ

المراد : أني رأيت لملاك الشيمة الأدب ، فحذف اللام ، وأبقى التعليق. ولما انتهى كلامه في أمر الإلغاء قال :

.... والْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»

و«إن» و«لا» ...

إلى آخره.

فعلم أنه يجب تعليق الفعل القلبي إذا فصل عما بعده بأحد الأشياء المذكورة ، فيبقى لما بعد المعلق حكم ابتداء الكلام ، فيقع فيه المبتدأ ، والخبر ، والفعل ، والفاعل ، فمن المعلقات «ما» النافية ، لأن لها صدر الكلام ، فيمتنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ، وذلك كقوله تعالى : «لقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُون[2]» .

ومنها «إن» و«لا» النافيتان ، إذا كان الفعل قبلها متضمنا معنى القسم ، لأن لهما إذ ذاك صدر الكلام ، وذلك كقوله تعالى : «وتَظُنُّونَ إنْ لبِثْتُمْ إلاّ قَليلاً[3]» .

---

(١) الشاعر : فزارى لم يعين ، والبيت من شواهد المقرب ٢٢ والخزانة ٤/ ٥ ، والعيني ٢/ ٤١١ ، والتصريح ١/ ١٥٨ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١/ ١٣٥ ، والأشموني ٢/ ٢٩ .

١٨٧ــ اللغة : ملاك : قوام الشيء ، الشيمة : الخلق ، والجمع : شيم ، كقيمة ، وقيم.

والمعنى : بمثل ذاك ــ المناداة بالكنية ، دون اللقب ــ أدبت ، حتى أصبح ذلك من جبلتي ، وخلقي ، وقد أدركت أن قوام الخلق ، وعماده الأدب.

والشاهد في البيت : «رأيت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال : «رأيت ملاك الشيمة الأدبا» ولكنه رفع «مِلَاكُ... والأدبُ.» والكوفيون يقولون : من باب الإلغاء للتوسط ، والبصريون يقولون : من باب التعليق ، لتقدير «لام الابتداء» على ملاك ، أو الأعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ ، والخبر مفعول ثان.

(٢) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء. (٣) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء.

ومن أمثلة كتاب الاصول : أحسب لا يقوم زيد .

ومنها لام الابتداء ، والقسم ، كقوله تعالى : «ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ[1] » . وكقول الشاعر[2] :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنيَّتِي إنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

ومنها حرف الاستفهام ، كقولك : علمت أزيدٌ قائمٌ ، أمْ عَمْرو ؟ ، وعلمت هل خرج زيد؟

وتضمن معنى الاستفهام يقوم في التعليق مقام حروفه ، قال الله تعالى : «لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى[3] » .

وقد ألحق بافعال القلوب — في التعليق — غيرها ، نحو : «نظر ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، واستنبأ» كما في قوله تعالى : فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أزْكَى طعَاماً[4] » ، «فانْظُرِي مَاذا تأمُرِينَ[5] » ، «فَسَتُبْصِرُ ، وَيُبْصِرُونَ بأيِّكُمُ المفْتُونُ[6] » ، «أَوَلَمْ يَتفكَّرُوا : ما بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ[7] » ، «يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّين[8] » ، «ويَسْتَنْبِئُونَكَ : أَحَقٌّ هُوَ[9] » .

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقره.

(٢) الشاعر : لبيد بن ربيعة العامري ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٥٦ ، والخزانة ٤ / ١٣ ... والأشموني ٢ / ٣٠ .

١٨٨ — اللغة : علمت : أيقنت ، منيتي : موتي ، تطيش : تعدل ، ولا تصيب .

والمعنى : لقد أيقنت أن موتي آت لا بد منه ، إن المنايا لا تعدل سهامها عن الهدف ، ولا تحيد عن العرض

والشاهد في البيت : تعليق «علمت» بلام القسم ، وهي اللام في قوله : «لتأتين» .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة النمل.

(٦) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة القلم.

(٧) من الآية ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٨) الآية ١٢ من سورة الذاريات.

(٩) من الآية ٥٣ من سورة يونس.

ومنه ما حكا سيبويه من قولهم: «أما ترى أي برق ها هنا» وقول الشاعر[1]:

وَمَنْ أَنْتُم إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُم وريحكُمْ مِنْ أيِّ ريحِ الْأَعَاصِرِ

علق فيه «نسي» لأنه ضد «علم».

لِعِلْم عِرْفانٍ، وظَنِّ تُهَمَهْ تعدِيةٌ لواحدٍ مُلْتَزَمَه

الإشارة في هذا البيت إلى ما قدمت ذكره من أن أفعال هذا الباب إنما تعمل العمل المذكور إذا أفادت تيقن الخبر، أو رجحان وقوعه، أو تحويل صاحبه إليه، وإن كلا منها قد يجيئ لغير ذلك فيعمل عمل ما في معناه.

فمن ذلك «علم» فإنها تكون لإدراك مضمون الجملة، فتنصب مفعولين، وتكون لإدراك المفرد، وهو العرفان، فتنصب مفعولا واحدا، كما تنصبه «عرف» قال الله تعالى: «واللهُ أخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً[2]». وقال تعالى: «لا تَعْلَمُهُمْ نحنُ نَعْلَمُهُمْ[3]». وقد تكون — أيضا — بمعنى انشقت الشفة العليا، فلا يتعدى إلى مفعول به، يقال: علم الرجل علمة، فهو أعلم، أي: مشقوق الشفة العليا.

ومن ذلك «ظن» فإنها تكون لرجحان وقوع الخبر، فتنصب مفعولين، وتكون بمعنى اتهم، فتتعدى إلى مفعول واحد، تقول: ظننت زيدا على المال، أي:

---

(1) الشاعر: زياد الأعجم، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٦٨، والخصائص ٣/ ٨٩، ١٦٧، والعيني ٢/ ٤٢٠، والهمع ١/ ١٥٥، والدرر ١/ ١٣٧، ويس ١/ ٢٥٣، والحماسة ١٥٣٩.

١٨٩ — المعنى: من أنتم؟ فقد نسينا معرفتكم، ولم تدرك ريحكم من أي نوع من الأعاصر.

والشاهد فيه: تعليق الفعل «نسينا» وإن لم يكن من أفعال الشك، واليقين، لأنه أجراه مجرى نقيضه، وهو عرفت، وذكرت، وهم يجرون النظير مجرى النظير، والنقيض كثيراً.

(2) من الآية ٧٨ من سورة النحل.

(3) من الآية ١٠١ من سورة التوبة.

اتهمته، واسم المفعول منه مظنون، وظنين، قال الله تعالى: «ومَا هُو عَلَى الْغَيْبِ بظنينٍ[1]» أي: بمتهم.

وقد تقدم التنبيه على استعمال بقية أفعال هذا الباب في غير ما يتعدى به الى مفعولين، فلا حاجة إلى الإطالة بذكره.

ولِرَأي الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قبلُ انْتَمَى

«الرؤيا» مصدر رأى النائم، بمعنى حلم خاصته، فلذلك أضاف لفظ الفعل اليها، ليعرفك أن «رأى» النائم قد حمل في العمل على «علم» المتعدية إلى مفعولين، إذ كان مثلها في كونه إدراكا بالحس الباطن، فأجرى مجراه، قال الشاعر[2]:

أبو حنش يُؤَرِّقُني، وطَلْقٌ وَعَمَّاتٌ، وآوِنَةً أُثَالا

---

(1) الآية ٢٤ من سورة التكوير.

والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة «بظنين» وهي قراءة سبعية ٤/ ٤٩٧ حاشية الجمل.

(٢) الشاعر: عمرو بن أحمر الباهلي.

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦، ١٢٨، ٢/ ٩٢، ٩٣، والخصائص ٢/ ٣٧٨، والإنصاف ٣٥٤، والعيني ٢/ ٤٢١، والأشموني ٢/ ٣٣.

والأبيات من قصيدة يذكر بها الشاعر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فصار يراهم إذا أتى أول الليل.

١٩٠ــ اللغة: أبو حنش: كنية رجل، يؤرقني: يسهرني، ويقلقني: من أرقه تأريقاً: إذا أسهره، طلق: اسم رجل، عمار: اسم رجل، أثالا: اسم رجل، وأصله: أثالة، فرخم... ترخيماً في غير حده، «تجانى الليل، وانخزل انخزالاً» كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء آل: ما تراه أول النهار، وآخره، والسراب، الذي تراه وسط النهار، كأنه ماء، وليس بماء، بلالاً: بلال: بزنة كتاب؛ ما تبل به حلقك من الماء، وغيره.

والمعنى: إن رفقتي التي ارتحلت إلى الشام، وهم: أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالة، إنني لأتخيل رؤيتهم عند ذلك الوقت، فأسهر، وأقلق، ولا أحظى بطائل، فمثلي كمثل من يجري طالباً الماء، فلا يجد إلا السراب، ولا يحظى بما يبل به حلقه.

والشاهد في قوله: «أراهم رفقتي، حيث أعمل «أرى» في مفعولين: أحدهما الضمير البارز، المتصل به، والثاني قوله: «رفقتي»، و«رأى» بمعنى حلم، فهي إدراك بالحس الباطن.

أَرَاهُـمْ رُفْـقَتِي، حَتى إذا ما تـجَـافَى اللَّيْلُ، وانْخَزَل انْخزَالَا
إِذَا أَنَــا كــالّــذِي يجري لِـوِرْدٍ إِلَى آلٍ، فَــلَــمْ يُــدْرِكْ بلَالَا

فنصب «بأرى» الهاء مفعولا أولا، و«رفقتي» مفعولا ثانيا على ما ذكرت لك.

ولا يجوز أن تكون «رفقتي» حالا، لأنها معرفة، وشرط الحال أن تكون نكرة.

وَلَا تُـجِزْ ــ هُـنَـا ــ بِلَا دلـيل سُقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـن، أَوْ مَـفْـعُول

يجوز في هذا الباب حذف المفعولين، والاقتصار على أحدهما.

أما حذف المفعولين فجائز إذا دل عليهما دليل، كقوله تعالى: «أَيْنَ شُرَكَاؤُكُم، الّذين كُنْتُم تَزْعُمونَ[1]». تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركاء، أو كان الكلام بدونهما مفيدا، كما إذا قيد الفعل بالظرف، نحو: ظننت يوم الجمعة، أو أريد به العموم، كقوله تعالى: «وإِنهْ هُم إلاَّ يَظُنُّونَ[2]»، أو دل على تجدده قرينة، كقول العرب: «مَن يَسْمَعْ يَخَل[3]».

ولو قيل: ظننت مقتصرا عليه، ولا قرينة تدل على الحذف، أو العموم، أو قصد التجدد لم يجز، لعدم الفائدة:

وأما الاقتصار على أحد المفعولين فجائز، إذا دل على الحذف دليل.

وأكثر النحويين على منعه: قالوا: لأن المفعول ــ في هذا الباب ــ مطلوب من جهتين: من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة البقرة.

(٣) مثل من أمثال العرب «المعنى: من يسمع أخبار الناس، ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.» ٢/ ٢٥٥ مجمع الأمثال للميداني.

وما قالوه منتقض بخبر «كان» فإنه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل، والسماع بخلافه، قال الله تعالى: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الذينَ يبخلونَ بمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُم[1]». تقديره: ولا يحسبَنَّ الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، ولو لم يدل على المحذوف دليل لم يجز حذفه بالاتفاق، لعدم الفائدة حينئذ.

وكَتَظُنُّ اجْعَلْ «تَقُولُ» إنْ وَلِي مُسْتَفْهِماً بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بغَيْرِ ظَرْفٍ، أَو كَظَرْفٍ، أو عَمَلْ، وَإِنْ بِبَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وأُجْرِيَ القولُ كظَنٍّ مُطْلَقَاً عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: «قُلْ ذا مُشْفِقَا»

والقول، وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون إما جملة، وإما مفردا، مؤديا معناها.

فإن كان مفردا نصب، نحو «قلت شعرا، وخطبة، وحديثا، وإن كان جملة حكيت، نحو: قلت: زيد قائم، ولم يعمل فيها القول، كما يعمل الظن، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآهما معه كالمفعولين من باب «أعطيت» فصح أن ينصبهما الظن نصبت أعطيت مفعوليه.

وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين، لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب أعطيت، ولا أن ينصبهما مفعولا واحدا لأن الجمل لا إعراب لها، فلم يبق إلا الحكاية.

وقوم من العرب، وهم سليم يجرون القول «مجرى الظن» مطلقا، فيقولون: قلت زيدا منطلقا، ونحوه «قُلْ ذَا مشْفِقا» قال الراجز[2]:

---

(١) من الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٢) الراجز: لم يعينه أحد، والبيت من شواهد القالي ٢ / ٤٤، والعيني ٢ / ٤٢٥، والتصريح ١ / ١٦٤، والهمع ١ / ١٥٧، والدرر ١ / ١٣٩، والأشموني ٢ / ٣٧.

قَـالَتْ: وَكُـنْتُ رَجُلاً فَـطِينَا هَــذَا لَـعَـمـرُ اللهِ إسْرَائِـيـنَـا

وأما غير سليم: فأكثرهم يجيز اجراء القول مجرى الظن إذا وجب تضمنه معناه، وذلك إذا كان القول بلفظ مضارع للمخاطب، حاضرا، تاليا لاستفهام، متصل، نحو: أتقول زيدا ذاهبا؟ وأين تقول عمرا جالسا؟ قال الرجز[(1)]:

مَـتَى تـقُولُ الـقُـلُصَ الـرَّواسِمَا يَـحْمِلْـنَ أُمَّ قَـاسِمٍ، وقَـاسِمَا؟

فإن فصل بين الفعل، والاستفهام ظرف، أو جار، ومجرور، أو أحد المفعولين لم يضر، تقول: أيوم الجمعة تقول زيداً منطلقاً؛ وأفي الدار تقول عبد الله قاعداً؟ وأزيداً تقول ذاهباً؟

ومن ذلك قول ابن ابي ربيعة[(2)]:

أجُـــهَـــالاً تَــقُــولُ بَنِي لُؤَيًّ لَعَمرُ ابيكَ، أَمْ مُتجَاهلينَا؟

١٩١ــ اللغة: فطيناً: من الفطنة: الذكاء، والفهم الجيد، إسرائينا: لغة في إسرائيل...

والمعنى: عندما قدم الراجز الضب الذي صاده لامرأته، نظرت إليه، وأدرك بفطنته ما تريد، قالت: هذا ما فسح من بني إسرائيل، لعمر الله.

والشاهد فيه: «قالت» حيث نصب مفعولين؛ لأن القول بمعنى الظن على لغة سليم.

(١) الراجز: هدبة بن خشرم، وقد استشهد بالبيت في الشعر، والشعراء ٦٧٢، والجمل ٣١٥، والمقرب ٦٤ والشذور ٣٧٩، والعيني ٢/ ٤٢٧، والهمع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٣٩، والأشموني ٢/ ٣٦.

١٩٢ــ اللغة: القلص: جمع قلوص، وهي الشابة من النوق، الرواسم: جمع راسمة من الرسيم: نوع من سير الإبل.

والمعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

والشاهد فيه: «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين: «القلص، وجملة «يحملن».

(٢) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وليس لابن أبي ربيعة: والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٦٣، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وابن يعيش ٧/ ٧٨، والخزانة ١/ ٤٢٣، والشذور ٣٨١، والعيني ٢/ ٤٢٩، والتصريح ١/ ٢٦٣، والهمع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٤٠، والأشموني ٢/ ٣٧.

١٩٣ــ اللغة: جهالاً: جمع جاهل، متجاهلينا: المتجاهل: الذي يظهر الجهل، ويتصفه.

فإن فصل غير ذلك وجبت الحكاية ، نحو : أنت تقول زيد قائم ، لأن الفعل —حينئذ— لا يجب تضمنه معنى الظن ، لأنه ليس مستفهما عنه ، بل عن فاعله ، وذلك لا ينافي إرادة الحقيقة منه.

والمعنى : أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين ، وآثروهم على المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، ويتصنعون الجهل لمآرب لهم في أنفسهم؟

والشاهد فيه : «أجهالاً تقول بني لؤي»؟ حيث أعمل تقول عمل تظن . فنصب به مفعولين : (جهالاً ، وبني لؤي».

أعْلَم ، وَأَرَى

إلَى ثَلاثَـــةٍ رَأَى ، وَعَـــلِـمَــا عَدَّوْا ، إذَا صَارَا : أرَى ، وأَعْلَمَا
ومَـا لمفْـعُولي عَـلِمْتُ مُـطْلَقَا للثَّان — والثّالث — أيضاً — حُقِّقَا

كثيرا ما يلحق بناء الفعل الثلاثي همزة النقل ، فيتعدى بها إلى مفعول ، كان فاعلا قبل ، فيصير بها متعديا ، إن كان لازما ، كقولك ، في جلس زيد : أجلستُ زيداً ، ويزداد مفعولا إن كان متعديا كقولك ، في لبس زيد جبة : ألبست زيداً جبةً ، ومن ذلك قولهم في « رأي » المتعدية إلى مفعولين ، وفي « علم » أختها : أرى الله زيداً عمراً فاضلاً . وأعلم الله بشراً أخاكَ كريماً : فعدوا الفعل — بسبب الهمزة — إلى ثلاثة مفاعيل : الأول هو الذي كان فاعلا قبل ، والثاني ، والثالث هما اللذان كانا مبتدأ ، وخبرا . في الأصل ، ولهما ما لمفعولي « علم » : من جواز كون ثانيهما مفردا ، وجملة ، وظرفا ، ومن امتناع حذفهما ، أو حذف أحدهما إلا بقرينة ، كما إذا دل على الحذف دليل أو قيد الفعل بالظرف ، أو نحوه ، أو قصد به التجدد ، وإلى هذا كله الإشارة بالإطلاق في قوله :

ومَا لمفعولَيْ علمتُ مطلقا[1] ....

البيت :

وإن تـــعـــدَّيَــا لِوَاحــدٍ بلَا هَـمْـزٍ ، فلاثـنَـيْن بـه تـوصَّلَا
والثّـان منهما كَثان اثنى كسَا فَهْوَ بهِ في كُلِّ حكمٍ ذوأتيَا

---

(١) والمقصود : أنه يثبت للمفعول الثاني . والمفعول الثالث من مفاعيل «أعلم ، وأرى» ما ثبت لمفعولي «علم ، ورأى» من كونهما مبتدأ ، وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء ، والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما ، أو حذف أحدهما ، إذ دل على ذلك دليل .

تكون «علم» بمعنى — عرف — و«رأى» بمعنى «أبصر» فيتعدى كل منهما إلى مفعول واحد، ثم تدخل عليهما همزة النقل، فيتعديان بها إلى مفعولين: الثاني منهما كثاني المفعولين من نحو: «كسوت زيداً جبةً: في أنه غير الأول في المعنى، وأنه يجوز الاقتصار عليه، وعلى الأول، تقول: أعلمت أخاك الخبر، وأريت عبدالله الهلال: فالخبر غير الأخ، والهلال غير عبدالله، كما أن الجبة غير زيد، ولك أن تقتصر على المفعول الثاني، نحو: أعلمت الخبر، وأريت الهلال، ولك أن تقتصر على المفعول الأول، نحو: أعلمت أخاك، وأريت عبدالله، كما يجوز مثل ذلك في كسوت، ونحوه.

وكَـأَرَى السّابِق نَـبَّـا، أَخْبَرَا حَـدَّثَ، أَنْبـأَ، كَـذَاكَ خبَّـرَا

الأصل في «نبأ، وأنبأ، وأخبر، وخبَّر، وحدَّث» تعديتها إلى مفعول واحد بأنفسها، وإلى آخر بحرف جر، نحو: أنبأت زيداً بكذا، وأخبرته بالأمر، وقد يتعدى إلى اثنين بإسقاط الجار، كقوله تعالى: «قَالَتْ: مَنْ أَنْبَأَكَ هَذا[1] ؟» وقد يتضمن معنى «أرى» المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فتعمل عمله، نحو: نبأ الله زيداً عمراً فاضِلاً، وخبرت زيداً أخاكَ كريماً، وحدثت عبدالله بكراً جالساً.

ولم يثبت ذلك سيبويه إلا «لنَبَّأَ».

ومن تعديته إلى ثلاثة مفاعيل قول النابغة الذبياني[2]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ، والسَّفاهَةُ كَاسْمِهَا يُـهْـدى إِلَيَّ غَـرَائِبَ الأَشْعَـارِ

---

(١) من الآية ٣ من سورة التحريم.

(٢) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد، الذي لقي النابغة في سوق عكاظ، وأشار على النابغة بأن يحمل قومه على عداوة بني أسد فأبى النابغة الغدر، ثم بلغه أن زرعة يتوعده، فهجاه.

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٤٣٩، والأشموني ١/ ٤١.

١٩٤ — نبئت: أخبرت، السفاهة: الطيش، وحقة الأحلام، كاسمها: يريد قبيحة قبح اسمها.

فالتاء مفعول أول، قائم مقام الفاعل، و«زرعة» مفعول ثان، و«السفاهة كاسمها» المتراض، و«يهدى» مفعول ثالث.

وجاز كونه جملة، لأنه خبر مبتدأ في الأصل.

وألحق ابو على «بنَبَّأَ» «أنْبَأَ».

وألحق بهما السيرافي «خَبَّر، وأخْبَرَ، وحَدَّثَ».

ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1]: —أنشده ابن خروف[2]—

وأنبِئْتُ قَيْساً، وَلَمْ أَبْلُه كما زعموا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

وقول الآخر[3]:

والمعنى: أخبرت أن زرعة، والسفاهة قبيحة كاسمها، يهدي إلى الهجاء، وغرائب الأشعار.

والشاهد فيه: إعمال «نبأ» ثم ثلاثة مفاعيل: التاء، و«زرعة» وجملة «يهدي».

(١) الشاعر: هو الأعشى: ميمون بن قيس، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٤١٤، والعيني ٢/ ٤٤٠، والتصريح ١/ ٢٦٥، والهمع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤٠، والأشموني ٢/ ٤١.

١٩٥— اللغة: أنبئت: أخبرت، أبله: أعامله، وأختبره، خير: أفضل.

والمعنى: أخبرت أن قيساً أفضل أهل اليمن، ولكنني لم أختبره، ولم أجربه.

والشاهد فيه: أن الفعل «أنبأ» نصب ثلاثة مفاعيل: التاء، وقيساً، وخبر».

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي... ابن خروف، النحوي، الأندلسي.

كان إماماً في العربية، محققاً، مدققاً، ماهراً، مشاركاً في الأصول، أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، صنف شرح سيبويه، وشرح الجمل... مات سنة ٦٠٩هـ.

(٣) الشاعر: هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجد به — أيضاً — فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكرّ راجعاً نحوها.

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٤٤٢، والتصريح ١/ ٢٦٥، والهمع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤١، والأشموني ٢/ ٤١.

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمصْرَ أَعُودُهَا

وقول الآخر[1] :

ومَا عَلَيْكِ إِذا أخْبِرتني دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُك يَوماً أَن تُعوديني

وقول الآخر ، هو : الحارث بن حلزة اليشكري[2] :

أَوْ منعتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُموهُ لَـهُ عَـلـيـنَـا الْـعَلَاءُ

١٩٦ــ اللغة : الغميم : اسم موضع في بلاد الحجاز ، أعودها : أزورها في مرضها.

والمعنى : خبرت أن محبوبتي سوداء الغميم مريضة ، فأقبلت أعودها من مصر ، تاركاً أهلي ، وميرثي.

والشاهد فيه : إعمال «خبر» في ثلاثة مفاعيل : تاء المتكلم ، وسوداء ، ومريضة.

(١) الشاعر : رجل من بني كلاب ، والبيت من ديوان الحماسة ، وهو من شواهد العيني ٢/ ٤٤٣ ، والتصريح ١/ ٢٥٦ ، والهمع ١/ ١٥٩ ، والدرر ١/ ٤١ ، والأشموني ٢/ ٤١.

١٩٧ــ اللغة : دنفاً : الدنف : بزنة كتف : من لازمه مرض العشق ، بعلك : زوجك ، تعوديني : العيادة : زيارة المريض خاصة.

والمعنى : ماذا يضيرك ، وقد أخبرتني مريضاً من العشق ، وغاب عنك زوجك أن تعوديني؟

والشاهد فيه : أنه أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل : تاء المخاطبة ، وياء المتكلم ، و«دنفاً».

(٢) البيت من معلقة الحارث المشهورة ، التي أولها :

آذنتنا ببينها أسماء رب ثاوٍ يمل منه الثواء.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٧/ ٦٥ ، ٦٦ ، والعيني ٢/ ٤٤٥ ، والهمع ١/ ١٥٩ ، والدرر ١/ ١٤١.

١٩٨ــ اللغة : منعتم ما تسألون : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة ، والإنماء ، والمساواة.

والمعنى : إن منعتم ، وأبيتم النصفة ، والإخاء ، والمساواة ، وحياة السلم ، فمن الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له الغلبة علينا في سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تظهروا علينا مثله؟

والشاهد فيه : إعمال «حدث» في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني : هاء الغائب ، والثالث : جملة «له علينا العلاء».

الفاعل

الْفَاعِل الّذي كَمَرْفُوعَيْ «أتى زَيْدٌ» «مُنيراً وَجْهُهُ» «نِعْمَ الْفَتَى»

أعلم أن الأفعال كلها ما خلا النواقص — على ضربين:

أحدهما: أن يأتى على طريقة: فَعَلَ يفْعل، نحو: ضَرَب يضرِب، ودَحْرَج يُدَحْرِج.

والآخر: أن يأتي على طريقة: فُعِلَ يُفعَل، نحو: ضُرِب يُضرَب، ودُحرِج يُدَحْرَجُ.

وكلا الضربين يجب إسناده الى اسم، مرفوع، متأخر، لكن الأول يسند إلى الفاعل، والثاني يسند إلى المفعول به، أو ما يقوم مقامه.

ويجرى مجرى الأفعال — في الإسناد إلى اسم، مرفوع، متأخر — الصفات، نحو: ضارب، وحسن، ومكرم، والمصادر، المقصود بها قصد افعالها: من إفادة معنى التجدد، نحو: أعجبني ضربك زيداً، ودق الثوب القصار، إلا أن إسناد الصفات واجب، وإسناد المصادر جائز، وكلا النوعين: منه ما يجري مجرى فعل الفاعل، ومنه ما يجري فعل المفعول.

وإذ قد عرفت هذا، فنقول:

الفاعل: هو الاسم، المسند إليه فعل، مقدم، على طريقة فعل، أو يفعل، أو اسم يشبهه. «فالاسم» يشمل الصريح، نحو: قام زيد، والمؤول، نحو: بلغني أنك ذاهب، و«المسند اليه فعل» مخرج لما لم يسند إليه، كالمفعول، والمسند اليه غير الفعل، وشبهه، كقولك: خز ثوبك، وذهب مالك، وقولي: «مقدم» مخرج لما تأخر الفعل عنه، كزيد، من قولك: زيد قام، فإنه مبتدأ، والفاعل ضمير مستكن

في الفعل ، وقولي : «على طريقة فَعَلَ ، أو يَفْعل» مخرج لما أسند اليه فعل المفعول ، نحو : ضُرب زيدٌ ، ويُكْرَمُ عمرو ، وقولي : «أو اسم يشبهه» مدخل لنحو : زيد من قولك : مررت برجل ضاربه زيد ، فإنه فاعل ، لأنه اسم أسند اليه اسم مقدم يشبهه فعلا على طريقة يفعل ، لأن «ضاربا» في معنى يضرب ، ومخرج لنحو : عمرو من قولك : مررت برجل مضروب عنده عمرو ؛ لأن المسند اليه لا يشبه فعلا على طريقة يفعل ، إنما يشبه فعلا على طريقة يُفعَل ، ألا ترى أن قولك : مضروب عنده عمرو ، بمنزلة قولك : يضرب عنده عمرو .

وقد أشار بقوله :

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ....

البيت :

إلى القيود المذكورة ، كأنه قال : الفاعل ما كان كزيد من قولك : أتى زيد ، في كونه أسما ، أسند إليه فعل ، مقدم على طريقة فعل ، أو كان «كوجهه» من قولك : منيراً وجهُهُ ، من كونه اسماً أسند إليه اسمٌ مقدم يشبه فعلاً ، على طريقة يفعل .

ويشمل ذلك فاعل المصدر نحو : أعجبني دق الثوب القصار ، فإنه مثل فاعل الوصف : في كونه اسماً ، أسند إليه اسم مقدم ، يشبه فعلاً ، على طريقة فعلَ ، لأن المعنى : أعجبني أنَّ دق الثوب القصار .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِل ، فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وإلاَّ فَضمِيرٌ استَتَر

الفاعل كالجزء من الفعل ، لأن الفعل يفتقر إليه معنى ، واستعمالا ، فلم يجز تقديم الفاعل عليه ، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، فإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ ، معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه ، وفاعل الفعل ضمير بعده ، مطابق للاسم السابق ، فإن كان لمثنى ، أو مجموع برز ، نحو : الزيدان قاما ،

والزيدون قاموا، والهندات قمن، وإن كان لمفرد استتر: مذكرا كان، أو مؤنثا، نحو: زيد قام، وهند خرجت، التقدير: زيد قام هو، وهند خرجت هي:

وقوله:

... فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلاَّ فَضَميراً اسْتَتَر

يعني: فإن ظهر بعد الفعل ما هو مسند إليه في المعنى فهو الفاعل، سواء كان اسما ظاهرا، نحو: قام زيد، أو ضميرا بارزًا، نحو: الزيدان قاما، وإن لم يظهر كما في نحو: زيد قام وجب كونه ضميرا مستترا في الفعل، لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل، ولا يتأخر عنه.

وجَرِّدِ الْفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْن، أَوْ جَمْعٍ «كفَازَ الشُّهَدَا»
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا، والفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

اللغة المشهورة أن ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون الإناث أسماء مضمرة، ومن العرب من يجعلها حروفا دالة على مجرد التثنية، والجمع.

فعلى اللغة الأولى: إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، وهو مثنى، أو مجموع جرد من الألف، والواو، والنون، كقولك: سعد أخواك، وفاز الشهداء، وقام الهندات؛ لأنها أسماء، فلا يلحق شيءٌ منها الفعل إلا مسندا إليه، ومع إسناد الفعل إلى الظاهر لا يصح ذلك، لأن الفعل لا يسند مرتين.

وعلى اللغة الثانية: إذا أسند الفعل إلى الظاهر لحقته الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر، والنون في جمع المؤنث، نحو: سعدا أخواك، وسعدوا اخوتك، وقمن الهندات، لأنها حروف فلحقت الأفعال، مع ذكر الفاعل علامة على التثنية، والجمع، كما تلحق التاء علامة على التأنيث.

ومما جاء على هذه اللغة قولهم: «أكلوني البراغيث» وقوله (صلى الله عليه وسلم): يتعاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائكةٌ باللَّيْل، وملائكةٌ بالنّهار.

وقول الشاعر(١) :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ، وَحَمِيمُ

وقول الآخر(٢) :

رَأينَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بعَارضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ومن النحويين : من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر. ومنهم : من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر.

وكلا المحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب اللغة المذكورة.

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، لأن أئمة اللغة اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون الألف ، والواو ، والنون علامات للتثنية ، والجمع ، كأنهم بنوا ذلك على أن من العرب من يلتزم — مع تأخير الاسم الظاهر — الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في

---

(١) الشاعر : عبد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير (رضي الله عنهما) والبيت من أمالي ابن الشجري ١ / ١٣٢ ، والمغني ٣٦٧ ، ٣٧١ (٢٦٦) والشذور ١٧٧ ، والعيني ٢ / ٤٦١ ، والتصريح ١ / ٢٧٧ ، والأشموني ٢ / ٤٧ ، وديوانه ١٩٦.

١٩٩ — اللغة : المارقين : الخارجين عن الدين ، مبعد : أجنبي ، حميم : صديق.

والمعنى : قولي مصعب الشجاع قتال الخارجين عن الدين بنفسه ، وقد تخلى عن نصرته ، الأجنبي ، والصديق.

والشاهد فيه : «وقد أسلماه : مبعد ، وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية ، مع أن الفاعل ظاهر.

(٢) القائل : أبو عبد الرحمن : محمد بن عبد الله العتبي : من ولد عتبة بن أبي سفيان :

والبيت من شواهد الشذور ١٧٩ ، والعيني ٢ / ٤٧٣ ، والأشموني ٢ / ٤٧ ، ومعجم المرزباني ٤٢٠.

٢٠٠ — اللغة : الغواني : جمع غانية : وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة ، لاح : ظهر ، النواضر : الجميلة...

والمعنى : حينما ظهر الشيب بعوارضي ، ورأت الغانيات ذلك ، أعرضن عني بخدودهن الجميلة.

والشاهد فيه : «رأين الغواني» حيث وصل الشاعر بالفعل نون النسوة ، مع ذكر الفاعل الظاهر.

فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت للدلالة على التثنية ، والجمع ، كما قد تلزم التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت اسما للزم : إما وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما أسناد الفعل مرتين ، وكل ذلك باطل ، لا يقول به أحد.

وَيَـرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كمِثْلِ «زَيدٌ» في جَوَابِ «مَنْ قَرَا» ؟

يضمر فعل الفاعل المذكور : جوازاً ، أو وجوباً ، فيضمر جوازاً ، إذا استلزمه فعل قبله ، أو أجيب به نفي ، أو استفهام : ظاهر ، أو مقدر ، فما استلزمه فعل قبله قول الراجز[1] :

أَسْقَى الإلَـهُ عُـدُوَاتِ الْوَادِي وَجَوفَـهُ كُـلَّ مُلِثٍّ غَـادِي
كُلُّ أَجش حَالِكِ السَّوَادِ

فرفع «كل أجش» بسقى مضمرا ، لاستلزام «أسقى» اياه.

ومن المجاب به نفي ، كقولك : بلى زيد ، لمن قال : ما قام أحد التقدير : بلى قام زيد ، ومن المجاب به استفهام ظاهر قولك زيد : لمن قال : من قرأ؟ التقدير : قرأ زيد.

---

(١) الراجز : رؤبة بن العجاج ، والرجز من شواهد الكتاب ١ / ١٤٦ ، والخصائص ٢ / ٤٢٥ ، والعيني ٢ / ٤٧٥ ، والأشموني ٢ / ٥٠.

٢٠١ ــ اللغة : عدوات : جوانب الوادي ، ملث : دائم أياماً ، غادي : ما يأتي في الغداة ، أجش : فيه صوت الرعد.

والمعنى : يطلب لجنبات الوادي وجوفه السقيا من سحاب يدوم أياماً ، ويأتي بالغداة ، دب صوت الرعد ، مع سواد الركام.

والشاهد في قوله : «كل أجش» حيث حذف منه الفعل ، إذ تقديره : سقاها كل أجش... والحذف لدلالة «أسقي» عليه.

ومن المجاب به استفهام مقدر قولك : يكتب لي القرآن زيد : ترفع زيدا بفعل مضمر ، لأن قولك ، يُكتب لي القرآن مما يحرك السامع للاستفهام عن كاتبه ، فنزلت ذلك منزلة الواقع ، وجئت بزيد ، مرتفعا بفعل ، مضمر ، جوابا لذلك الاستفهام ، والتقدير : يكتبه لي زيد.

ومثله قراءة ابن عامر ، وشعبة «يُسَبَّحُ لَهُ فيهَا بالغُدُوِّ ، والآصَالِ رِجَالٌ[1]» . والمعنى : يسبحه رجال ، وقول الشاعر[2] :

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارعٌ لخُصومَةٍ ومُختَبِطٌ ممَّا تطيحُ الطَّوائِحُ

كأنه لما قال : لِيُبْكَ يَزيدُ ، قيل له : من يبكيه ، فقال : ضارع ، على معنى : يبكيه ضارع .

ويضمر فعل الفاعل وجوبا إذا فسر بما بعد الفاعل : من فعل مسند إلى ضميره ، أو ملابسه ، نحو قوله تعالى : «وإنْ أحَدٌ منَ المشركينَ اسْتجَارَكَ[3]» وهلا زيد قام أبوه : التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وهلا لابس زيد قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ، لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ، فلم يجمع بينهما.

وتَاءُ تأنيثٍ تَلي الماضِي ، إذا كَانَ لأُنثَى «كأبتْ هنْدُ الأذَى»

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة النور.

(٢) الشاعر : نهشل بن حري النهشلي... ، أو الحارث بن نهيك...

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٤٥ ، ... والخزانة ١/ ١٤٧ ، والتصريح ١/ ٢٧٤ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٧٠ ، والهمع ١/ ١٦٠ ، والدرر ١/ ١٤٢ ، والأشموني ١/ ٤٩.

٢٠٢ــ اللغة : ضارع : ذليل ، مسكين ، مختبط : محتاج ، تطيح الطوائح : تهلك المهالك.

والمعنى : لبيك يزيد أخي رجلان : خاضع متذلل لمن يعاونه ، وطالب معروف ، ومتوقع إحسان.

والشاهد في قوله : «ضارع» حيث رفع بفعل مقدر ، أي : يبكيه ضارع...

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة ،تدل على تأنيث فاعله ،وكان حقها ألا تلحقه ، لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بالفعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في : يفعلان ، ويفعلون ، وتفعلين.

وإلحاق هذه التاء على ضربين : واجب ، وجائز ، وقد نبه على ذلك بقوله :

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ، أَو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ في نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ»
والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلَا «كمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا»

المؤنث ينقسم إلى قسمين : حقيقي التأنيث ، وهو ما كان من الحيوان بإزائه ذكر كامرأة ، ونعجة ، وأتان ، وإلى مجازي التأنيث ، وهو ما سوى الحقيقي ، كدار ، ونار ، وشمس ، فإذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لزمته التاء ، إذا كان المسند إليه : إما ضميرا ، متصلا حقيقي التأنيث كهند قامت ، أو مجازيه كالشمس طلعت ، وإما ظاهرا : حقيقي التأنيث ، غير مفصول ، ولا مقصود به الجنس ، نحو : قامت هند.

وإن كان المسند إليه ظاهرا ، مجازى التأنيث ، نحو : طلعت الشمس ، أو مفصولا عن الفعل ، نحو : أتت اليوم هند ، أو مقصودا به الجنس ، نحو : نعمت المرأة حفصة ، وبئست المرأة عمرة جاز حذف التاء ، وثبوتها ، ويختار الثبوت ، إن كان مجازى التأنيث ، غير مفصول ، أو كان حقيقي التأنيث ، مفصولا بغير «إلا» نحو : أتت القاضي فلانة ، وقد يقال : أتى القاضي فلانة ، قال الشاعر[1] :

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وله قصة تراجع في حاشية عبادة على شذور الذهب ١/ ١٥٩ط الحلبي. والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٤١٤ ، والإنصاف ١٧٤ ، وابن يعيش ٥/ ٥٣ ، والشذور ٧٤ ، والعيني ٢/ ٤٧٦ ، والهمع ٢/ ١٧١ ، والدرر ٢/ ٢٢٥ ، والأشموني ٢/ ٥٢.

إِنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ منكـنَّ وَاحـدَةً بَعْدِي ، وبعْدَكَ في الدّنْيا لَمغْرُورُ

ويختار الحذف إن كان الفصل «بإلا» أو قصد الجنس ، لأن في الفصل «بإلاَّ» يكون الفعل مسندا في المعنى إلى مذكر ، فحمل على المعنى غالبا ، تقول : «ما زكا إلا فتاة ابن العلا» فتذكر الفعل ، لأن المعنى : ما زكا شيء ، أو أحد إلا فتاة ابن العلا ، وقد يقال : ما زكت إلا فتاة ابن العلا ، نظراً إلى ظاهر اللفظ ، كما قال الشاعر[1] .

طَوَى النحزُ ، والاجْرَازُ ما في عُرُوضِها وما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

وإذا قلت : نعم المرأة ، أو بئس المرأة فلانة ، فالمسند إليه مقصود به الجنس على سبيل المبالغة في المدح ، والذم ، فأعطى فعله حكم المسند إلى أسماء الأجناس ، المقصود بها الشمول ، وتساوى التاء في اللزوم ، وعدمه تاء مضارع الغائبة ، ونون التأنيث الحرفية .

والْحَذْفُ قَدْ يأْتي بِلاَ فَصْل ، وَمَعْ ضَمير ذي المجاز في شعْرٍ وَقعْ
والتّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سوَى السّالم مِنْ مُذَكَّرٍ — كالتّاء مَعْ إحدَى اللَّبنْ
والْحَذْفُ في «نعمَ الفَتَاةُ» استَحْسَنُوا لأَن قَصدَ الجنس فيهِ بَيِّنُ

٢٠٣— اللغة : غره : خدعه ، مغرور : مخدوع .

والمعنى : إن إنساناً يغتر بأنثى — بعدي وبعدك — في هذه الدنيا لمخدوع مغرور .

والشاهد فيه قوله : «غره منكن واحدة» حيث أسند الفعل إلى إسم ظاهر حقيقي التأنيث ، ولم يؤنث هذا الفعل ، لوجود فاصل بين الفعل ، وفاعله ، وهو «منكن» .

(١) القائل : ذو الرمة غيلان : وصدره : طوى النحز ، والإجراز ما في غروضها .

والشاهد من شواهد المحتسب ٢/ ٢٠٧ ، وابن يعيش ٢/ ٨٧ ، والعيني ٢/ ٤٧٧ ، والأشموني ٢/ ٥٢ ، وديوانه ٣٤١ .

٢٠٤— اللغة : النحز : النخس : الدفع ، الإجراز : جمع جرز ، وهي أرض ، لا نبات فيها ، غروض : جمع غرض : حزام الرحل. الجراشع : جمع جُرْشُع : المنتفخ البطن ، والجنب .

والمعنى : السير بناقتي في صعيد جزر ، والجد فيه ذهب بسمنها ، وما بقيت إلا الضلوع المنتفخة .

والشاهد فيه : في «بقيت» حيث أنثه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل «بإلا» .

حذف التاء من الماضي المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث، غير المفصول لغة.

حكى سيبويه أن بعض العرب يقول: «قال فلانة» فيحذف التاء، مع كون الفاعل ظاهراً، متصلاً، حقيقي التأنيث.

وقد يستباح حذفها من الفعل المسند إلى ضمير مجازي التأنيث لضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقوله:

والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ ....

البيت

تنبيه على أن حكم الفعل المسند إلى جمع غير المذكر السالم حكم المسند إلى الواحد المجازي التأنيث تقول: قامت الرجال، وقام الرجال، فالتأنيث على تأويلهم بالجماعة، والتذكير على تأويلهم بالجمع.

وتقول: قامت الهندات، وقامَ الهندات، بثبوت التاء، وحذفها؛ لأن تأنيث الجموع مجازى، يجوز إخلاء فعله من العلامة، ولا يجوز اعتبار التأنيث في نحو: مسلمين، لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما «البنون» فيجري مجرى جمع

---

(١) الشاعر: هو عامر بن جوين الطائي.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٤٠، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/ ١١٢. وابن يعيش ٥/ ٩٤، والهمع ٢/ ١٧١، والدرر ٢/ ٢٢٤، والأشموني ٢/ ٥٣، والمرادي ٢/ ١١.

٢٠٥ــ اللغة: مزنة: السحابة المثقلة بالماء، الودق: المطر، أبقل: أنبت البقل، وهو النبات.

والمعنى: فلا سحابة أمطرت مطرها، وأرض أنبتت البقل مثلها.

والشاهد في البيت: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل، المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند الى ضمير مستتر، يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث.

التكسير، لتغير نظم واحده، تقول: قام البنون، وقامت البنون، كما تقول جاء الرجال، وجاءت الرجال، وقوله:

وَالْحَذْفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا ....

البيت:

قد تقدم الكلام عليه.

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَن يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قد تقدم أن الفاعل كالجزء من الفعل، فلذلك كان حقه أن يتصل بالفعل، وحق المفعول الانفصال عنه: نحو: ضرب زيدٌ عمرا، وكثيرا ما يتوسع في الكلام بتقدم المفعول على الفاعل، وقد يتقدم على الفعل نفسه.

فالأول، نحو: ضرب زيداً عمرُو.

والثّاني: نحو: زيداً ضرب عمرو، ومثله قوله تعالى: «فَرِيقاً هَدَى، وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِم الضَّلَالَةُ[1]».

وتقديم المفعول على الفاعل على ثلاثة اقسام: جائز، وواجب، وممتنع. وقد نبه على الوجوب، والامتناع بقوله:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ، أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وَمَا بِإِلَّا، أو بِإِنَّمَا انحَصَرْ أَخِّرْهُ، وقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

إذا خيف التباسُ الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم القرينة وجب تقديم الفاعل، نحو: أكرم موسى عيسى، وزارت سعدى سلمى، فلو وجدت

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

قرينة تبين بها الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول، نحو: ضرب سعدى موسى، وأضنت سلمى الحمى.

وإذا أضمر الفاعل، ولم يقصد حصره وجب تقديمه، وتأخير المفعول، نحو: أكرمتك، وأهنت زيدا، فلو قصد حصره وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيداً إلا أنت، وكل ما قصد حصره استحق التأخير: فاعلا كان، أو مفعولا، سواء كان الحصر «بإنما» أو «بإلا» نحو: إنما ضرب زيد عمرا، وما ضرب زيد إلا عمرا.

هذا على قصد الحصر في المفعول.

فلو قصد الحصر في الفاعل لقيل: إنما ضرب عمرا زيد، وما ضرب عمرا إلا زيد.

وأجاز الكسائي تقديم المحصور «بإلاَّ» لإن المعنى مفهوم معها، سواء قدم المحصور، أو أخر، بخلاف المحصور «بإنما» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير.

ووافق ابن الأنباري[1] الكسائي في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلا، وأنشد لمجنون بني عامر[2]:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتكليم سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

---

(1) ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد... الإمام: أبو بكر ابن الأنباري النحوي، اللغوي. كان من أعلم الناس بالنحو، والأدب، وأكثرهم حفظاً، سمع من ثعلب، وخلق، وكان صدوقاً، فاضلاً، ديّناً، خيراً، من أهل السنة، مات سنة ٣٢٧، أو ٣٢٨هـ ببغداد. (بغية الوعاة ١/ ٢١٢).

(٢) نسب ابن الناظم البيت لقيس بن الملوح: مجنون بني عامر، جرياً على رأي كثير من العلماء، وسهل لهم ذلك ذكر «ليلى» في البيت، وفي معجم الشواهد العربية ١/ ٣٤٤ أن البيت في ديوان ذي الرمة ٦٣٧، وليس في ديوان المجنون.

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٤٨١، والتصريح ١/ ٢٨٢، والهمع ١/ ١٦١، والدرر ١/ ١٤٣. والأشموني ٢/ ٥٧.

٢٠٦— المعنى: تزودت من محبوبتي ليلى بتطليمها ساعة، ولكن ذلك زادني شوقاً، وزاد قلبي اشتعالاً.

وإلى نحو ذا الإشارة بقوله :

.... وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

قوله :

وَشَاعَ نحوُ: «خَافَ ربَّه عُمَر».

يعني أنه قد كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه ، ولم يبال بعود الضمير على متأخر في الذكر ، لأنه متقدم في النية.

فلو كان الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وجب عند أكثر النحويين تأخيره عن المفعول ، نحو: «زَانَ الشجرَ نورُه» ،وقوله تعالى: «وَإِذا ابْتَلَى إبْرَاهِيمَ رَبُّهُ»[١] ، لأنه لو تأخر المفعول عاد الضمير على متأخر لفظا ، ورتبة.

ومنهم من أجازه ، لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه ، فتقول : «زان نورُه الشجَرَ»

والحق : أن ذلك جائز في الضرورة لا غير ، كقول الشاعر[٢] :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

والشاهد فيه : تقديم المفعول ، وهو «ضعفَ» على الفاعل ، وهو «كلامُها» مع كون المفعول منحصراً «بإلّا».

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٢) الشاعر : سليط بن سعد ، والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ١/ ١٠١ ، والعيني ٢/ ٤٩٥ ، والهمع ١/ ٢٦٦ ، والدرر ١/ ٤٥ ، والأشموني ٢/ ٥٩.

٢٠٧ــ اللغة : أبا الغيلان : كنية رجل ، سنمار : اسم رجل رومي ، بني الخورنق للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة بظاهر الكوفة ، فجازاه النعمان بإلقائه من أعلى القصر ، فضربت العرب به المثل في سوء المكافأة ، يقولون : «جزائي جزاء سنمار».

والمعنى : جزى بنو أبي الغيلان أباهم في كبره جزاء سنمار على حسن فعله ــ (دعاء عليه).

والشاهد في البيت قوله : «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول ، وهو قوله : «أبا الغيلان» عن الفاعل ، وهو قوله : «بنوه» مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

وقول حسان (رضى الله عنه) في مطعم بن عدى[1] :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

ومثله قول الآخر[2] :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَا الْمَجْدِ

---

(١) البيت من شواهد المغني ٤٩٢ (٢٩٦)، والعيني ٢/ ٤٩٧، والأشموني ٢/ ٥٨، وديوانه ٣٧١.

٢٠٨ــ اللغة: مجداً: شرفاً، وعظمة، أخلد: كتب له الخلود، ودوام البقاء.

والمعنى: يرثي شاعر الأنصار: سيدنا حسان بن ثابت (رضي الله عنه) مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، بن قصي، أحد أجداد مكة العظماء، فيقول:

لا بقاء لأحد في هذه الحياة، مهما يكن نافعاً لبني البشر، ولو أن المجد يخلد صاحبه أبد الدهر، لكان ذلك العظيم من الخالدين، بسبب مجده، وكرمه...

والشاهد في البيت قوله: «أبقى مجده مطعماً» حيث أخر المفعول، وهو قوله: «مطعماً» عن الفاعل، وهو قوله: «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً، ورتبة.

(٢) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٤٩٩، والهمع ١/ ٦٦، والدرر ١/ ٤٥، والأشموني ٢/ ٥٩.

٢٠٨ــ اللغة: كسا: من الكسوة، حلمه: الحلم: الأناة، والعقل، سؤدد: السيادة، ورقى: صعد، ورفع، الندى: الجود، والكرم، ذرا: جمع ذروة: أعلى الشيء.

والمعنى: كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء في أعلى مراتب المجد، والكرم.

والشاهد في «كسا حلمه... ونداه» فإن الضمير فيهما للفاعل، ولم يسبق ذكره، فأجاز ذلك ابن جني مطلقاً، وتبعه على ذلك ابن مالك، والجمهور على أنه مختص بالضرورة.

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فيمَا لَهُ، كَنَيل خَيْرُ نَائِلِ

كثيرا ما يحذف الفاعل، لكونه: معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا، وغير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، واللزوم، ووجوب التأخير عن رافعه المفعول به، مسندا اليه، إما فعل، مبني على هيئة تنبئ عن إسناده الى المفعول، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله، وإما اسم في معنى ذلك الفعل.

فالأول: كقولك في نال زيد خير نائل: نيل خير نائل.

والثاني: كقولك في زيد ضارب أبوه غلامه: زيد مضروب غلامه.

وقد بين كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله بقوله:

فأوّلَ الْفِعْلِ أضْمُمَن، والمتَّصِلْ بالآخرِ أكْسرْ في مُضِيٍّ كَوُصِل
وأجْعَلْهُ من مُضَارع مُنْفَتِحا كيَنْتَحي المقُول فيه: يُنْتَحَى
والثّاني التّاليَ تَا المُطَاوَعَهْ كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازعَهْ
وثَالثَ الذي بهَمْزِ الْوَصْلِ كالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلَي
واكْسِرْ، أو اشْمِمْ فَاثلَاثيٍّ أُعِلّ عَيْناً، وضَمٌّ جَاكبُوعَ فاحْتُمِلْ
وَإن بِشَكلٍ خيفَ لبْسٌ يجْتَنبْ وَمَا يبَاعَ قَدْ يُرَى لنَحْو حَبّ
ومَا لِفَا بَاعَ لما العَيْن تَلي في اخْتَار، وانْقَادَ، وَشِبْهٍ يَنْجَلي

وحاصله: أن بناء الفعل لما لم يسم فاعله:

إن كان ماضيا: يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره، كقولك في وَصَل، ودَحْرَج، وُصِلَ، ودُحْرِجَ.

وإن كان مضارعا: يضم أوله، ويفتح ما قبل آخره، كقولك في يضرب، وينتحى: يُضْرَبُ، ويُنْتَحَى.

فإن كان أول الفعل الماضي تاء مزيدة تبع ثانيه أوله في الضم، كقولك: في تعلم، وتغافل، وتدحرج، تُعُلِم العلم، وتُغُوفل عن الأمر، وتُدُحرج في الدار؛ لأنه لو بقي ثانية على فتحه لا التبس بالمضارع المبني للفاعل.

وإن كان أول الماضي همزة الوصل تبع ثالثه أوله في الضم، كقولك في انطلق، واقتسم، واستحلى: انطُلِق به، واقتُسم المال، واستُحلي الشراب، لأنك لو أبقيت ثالثه على فتحه لا التبس بالأمر في بعض الأحوال.

وإن كان الماضي ثلاثيا معتل العين، فبني لما لم يسم فاعله استثقل فيه مجيئ الكسرة، بعد الضمة، ووجب تخفيفه بالقاء حركة الفاء، ونقل حركة العين اليها، كقولك في «باع، وقال»: بيع، وقيل، وكان الأصل: بُيِع، وقُوِل، فاستثقلت كسرة على حرف علة بعد ضمة، فألقيت الضمة، ونقلت الكسرة الى مكانها، فسلمت الياء من نحو بيع لسكونها بعد حركة تجانسها، وانقلبت الواو ياء من نحو قيل. لسكونها بعد حركة تجانسها، وانقلبت الواو ياء من نحو قيل، لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء.

وبعض العرب ينقل، ويشير الى الضم، مع التلفظ بالكسر، ولا يغير الياء، ويسمى ذلك إشماما، وقد قرأ به نافع، وابن عامر، والكسائي في نحو: «قيل[١]»، وغيض[٢]، وسيق[٣]».

ومن العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه.

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٣) من الآيتين ٧١، ٧٣، من سورة الزمر.

فإن كانت واوا سلمت، كقول الراجز[1] :

حُوكَتْ عَلَى نَوْلَيْن إِذْ تُحَاكُ تَـخْـتَـبِطُ الشَّوْكَ، وَلَا تُشَـاكُ

وإن كانت ياء قلبت واوا لسكونها، وانضمام ما قبلها، كقول الآخر[2] :

لَيْتَ، وَهَل يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَـيْتَ شَبَـابـاً بُـوعَ، فـاشْتَـرَيْتُ

وقد يعرض بالكسر، أو بالضم التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب — حينئذ — الإشمام، أو إخلاص الضمة في نحو: خفت، مقصودا به خشيت، والإشمام، أو إخلاص الكسر في نحو: طلت، مقصود به غلبت في المطاولة.

ويجوز في فاء الثلاثي المضاعف، مبنيا لما لم يسم فاعله من الضم، والإشمام، والكسر ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين، نحو: حب الشيئ، وحِب، ومن أشم أشم.

وقد قرأ بعضهم قوله تعالى: «هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا[3]».

---

(1) الراجز: رؤبة بن العجاج: وهو من شواهد العيني ٢/ ٥٢٦، والتصريح ١/ ١٩٥، والأشموني ٢/ ٦٣.

٢١٠ — اللغة: حوكت: نسجت، نولين: اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك ما ينسج، تختبط الشوك: تضربه بعنف، ولا تشاك: لا يدخلها الشوك، ولا يضرها.

والمعنى: نسجت الملفحة، أو الحلة نسجاً محكماً، تام الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يعلق بها.

والشاهد فيه: قوله: «حوكت» نقد أخلص الراجز الفاء للضم، وعلى رواية «حيكت» يكون الراجز قد أخلص كسر فائه.

(2) الراجز: رؤبة بن العجاج، والبيت من شواهد ابن يعيش ٧/ ٧٠، والعيني ٢/ ٢٥٤، والتصريح ١/ ٢٩٤، والهمع ١/ ٢٤٨، والدرر ١/ ٢٠٦، والأشموني ٢/ ٦٣.

٢١١ — المعنى: أتمنى، لن يجدي التمني شيئاً، ليت شباباً يباع، فأشتري ما يردني إلى ترفه.

والشاهد في البيت قوله: «بدع» فقد أخلص ضم الفاء، وهي لغة بني فقس، وبني دبير وهما من فصحاء بني أسد.

(3) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

وإن كان الماضي المعتل العين على « افتعل » كاختار ، وعلى « انفعل » كانقاد فعل بثالثه في بنائه لما لم يسم فاعله ما فعل بأول نحو : باع ، وقال ، ولفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة ، كقولك ، اختير ، وانقيد ، واختور ، وانقود ، وبالإشمام — أيضاً.

وإلى هذه الإشارة بقوله :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العينُ تَلِي ....

البيت :

تقديره : والذي لفا باع في البناء للمفعول من الأحوال الثلاث ثابت للذي تليه العين في نحو : اختار ، وانقاد ، وهو الثالث.

وقَابِلٌ مِنْ ظَرْف، أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَـرْف جَـرٍّ بِـنـيَابةٍ حَرِي
وَلَا يَنوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بهِ، وَقَدْ يَرِدْ

إذا خلا فعل ما لم يسم فاعه من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف. منصرف ، أو مصدر كذلك ، أو جار ، ومجرور ، بشرط حصول الفائدة ، بتخصيص النائب عن الفاعل ، أو تقييد الفعل بغيره.

فالأول : نحو : صيم يوم السبت، وجلس أمام المسجد، وغضب غضب شديد ، ورضى عن المسيء.

والثاني : نحو : سير بزيد يومان ، وذهب بامرأة فرسخان ، وما لا يتصرف من الظروف ، مثل : « إذا ، وعند ، لا يقبل النيابة عن الفاعل ، وكذلك ما لا يتصرف من المصادر ، نحو : معاذ الله ، وحنانيك ، لأن في نيابة الظروف. والمصادر عن الفاعل تجوزا بإسناد الفعل إليها ، فما كان منها متصرفاً قبل إسناد الفعل إليه حقيقة. فيقبل اسناده إليه مجازا ، وما كان منها غير متصرف لم يقبل الإسناد اليه حقيقة ، فلا يقبله على جهة المجاز.

قوله :

ولا ينوب بعضُ هذي ... .

البيت :

مذهب سيبويه : أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به ، مع وجوده ، وأجازه الأخفش ، والكوفيون ، محتجين بقراءة أبي جعفر قوله تعالى : « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون(١) » . بإسناد « ليجزى » إلى الجار ، والمجرور ، ونصب « قوما » وهو مفعول به ، وبنحو قول الراجز(٢) :

لَمْ يُعْنَ بالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلَا شَفَى ذَا الغُيِّ إلاّ ذُو الهُدَى

وقول الآخر(٣) :

وإنَّما يُرْضى المنيبُ رَبَّه ما دَامَ مَعْنيا بذكرٍ قلْبَه

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٢) الراجز : العجاج .

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٥٢١ ، والتصريح ١/ ٢٩١ ، والهمع ١/ ١٦٢ ، والدرر ٢/ ١٤٤ ، والأشموني ٢/ ٦٨ ، ملحقات ديوانه ٧٣ .

٢١٢ــ يعن : يهتم ، العلياء : خصال المجد ، التي تورث صاحبها سمواً ، ورفعة قدر ، شفى : أبرأ ، ألغي : الجري مع هوى النفس في الأخذ بما يوبقها ، ويهلكها ، الهدى : الرشاد ، وإصابة الجادة .

والمعنى : لم يشتغل بمعالي الأمور إلا أصحاب السيادة ، والطموح ، ولم يشف ذوي النفوس المريضة إلا ذوو الهداية ، والرشد .

والشاهد فيه قوله : « لم يعن بالعلياء إلا سيداً ، حيث ناب الجار ، والمجرور وهو قوله : « بالعلياء » عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله : « سيداً » .

(٣) لم أجد من عين الراجز .

والبيت من شواهد العيني ٢/ ٥١٩ ، والتصريح ١/ ٢٩١ ، والأشموني ٢/ ٦٨ .

٢١٣ــ اللغة : المنيب : من الإنابة الراجع الى الله تعالى ، معنياً : مهتماً ، ومشغولاً .

والمعنى : إن المنيب ليرضي ربه تعالى ، ما دام قلبه متعلقاً به ، ومشغولاً بذكره .

والشاهد فيه : إنابة الجار ، والمجرور ، مع وجود المفعول به ، وهو « قلبه » وقد جاء بالمفعول به منصوباً .

وباتِّفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثّان مِن بَاب «كسا» فيمَا التبَاسَهُ أمِنَ
في باب ظنَّ، وأَرَى المنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرى مَنْعاً إِذا القصدُ ظَهَرْ

إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله من متعد إلى مفعولين:

فإن كان الثاني غير الأول فالأول نيابة المفعول الأول، لكونه فاعلا في المعنى، نحو: كسي زيد ثوبا، ويجوز نيابة المفعول الثاني إن أمن التباسه بالمفعول الأول، نحو: ألبس عمرا جبة.

فلو خيف الالتباس، كما في أعطي زيد بشرا وجب نيابة الأول، وإن كان الثاني من المفعولين هو الأول في المعنى فأكثر النحويين لا يجيز نيابة الثاني عن الفاعل، بل يوجب نيابة الأول، نحو: ظن زيد قائما، لأن المفعول الثاني من ذا الباب خبر، والخبر لا يخبر عنه.

وأجاز بعضهم نيابته عن الفاعل، إن أمن اللبس، قياسا على ثاني مفعولي باب أعطى، وإليه ذهب الشيخ (رحمه الله)

وإذا بنى فعل ما لم يسم فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو: أُرَى زيد أخاك مقيما، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق، وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني في باب «ظن».

ومَا سِوَى النّائِب مِمَّا عُلِّقَا بالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

كما يكون للفعل إلا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد، وما سواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظا، إن لم يكن جارا، ومجرورا، وإن يكنه فمنصوب محلا.

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضْمَرُ اسم سَابقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنهُ: بِنَصْب لَفْظِهِ، أَوْ الْمَحَلْ
فَالسَّابقَ انْصِبْهُ بِفعلٍ أُضْمِرَا حَتْماً، موافقٍ لما قد أَظْهِرَا

إذا تقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظا، أو محلا، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر، موافق للظاهر، أي: مماثل له، أو مقارب.

فالأول، نحو: أَزيداً ضَرَبْتَه؟

والثاني، نحو: أزيداً مَرَرْتَ به؟

التقدير: أضربت زيداً ضربتَه؟ وأجَاوَزْتَ زيداً مررتَ به؟

ولكن لا يجوز إظهار هذا المقدر، لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به، ولا يجمع بين البدل، والمبدل منه.

ثم الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ومستوفيه الأمران، وراجح الرفع على النصب.

أما القسم الأول فنبه عليه بقوله:

والنَّصْبُ حَتْمٌ، إنْ تَلَا السَّابقُ مَا يَخْتَصُّ بالفِعْل: كإنْ، وحيْثُمَا

مثاله: إنْ زيداً رأيتَهُ فأضْرِبهُ، وحيثما عَمْراً لقيتَهُ فأهَنْهُ، وهلاَّ زيداً كلمتَه.

فهذا ونحوه مما ولى أداة شرط، أو تحضيض، أو غير ذلك مما يختص بالفعل لا

يجوز رفعه بالابتداء، لئلا يخْرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به، ولكن قد يرفع بفعل مضمر، مطاوع للظاهر، كقول الشاعر[1]:

لا تَجْزَعي إنْ مُنفِسٌ أهْلَكْتُهُ فإذَا هلكتُ فعندَ ذلك فاجْزَعي

التقدير: لا تجزعي إن هلكَ منفسٌ أهلكتُه، ويروى «لا تجزعي إن مُنفِساً» بالنصب على ما قد عرفت.

وأما القسم الثاني فنبه عليه بقوله:

وإنْ تَلَا السّابقُ ما بالابتِدَا يَخْتَصُّ فالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبدَا
كَذا إذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ فاقْبَلْ معمُولاً لمَا بَعْدُ وُجِدْ

وحاصله: أنه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره شيئان:

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتداء «كإذا» الفجائية، نحو قولك: خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمْروٌ؛ لأن «إذا» الفجائية لم تولها العرب إلا مبتدأ، نحو قوله تعالى: «فإِذَا هيَ بَيْضَاءُ[2]»، أو خبر مبتدأ، نحو: «إذا لَهمْ مكر في آياتِنَا[3]».

فلا يجوز نصب ما بعدها بفعل مضمر؛ لأن ذلك يخرجها عما ألزمتها العرب من الاختصاص بالابتداء.

---

(١) الشاعر: النمر بن تولب يرد على امرأته، وقد لامته على التبذير.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٦٧، وابن يعيش ٢/ ٣٨، والأشموني ٢/ ٧٥.

٢١٤ــ اللغة: تجزعي: تحزني، منفس: هو المال الكثير... أهلكته: أذهبته، هلكت: مت.

والمعنى: لا تجزعي إن أهبت المال الكثير، واجزعي لموتي، وهلاكي.

والشاهد فيه: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل، ورواية الكتاب ١/ ٦٧، والمفصل ٢/ ٣٨ «إن منفساً» ولا إشكال على هذه الرواية.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يونس.

وقد عقل عن هذا كثير من النحويين، فأجازوا خرجت فإذا زيداً يضربهُ عَمْرو، ولا سبيل إلى جوازه.

المانع الثاني: أن يكون بين الاسم والفعل ما له صدر الكلام، كالاستفهام، و«ما» النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط، كقولك: زيد هل رأيته؟ وعمروٌ متى لقيته؟ وخالدٌ ما صحبته؟ وبشر لأحبّه، وعبدالله إن أكرمْتَهُ أكرمَكَ.

فالرفع بالابتداء في هذا، ونحوه واجب؛ لأن ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، لأن المفسر — في هذا الباب — بدل من اللفظ بالمفسر، ولأجل ذلك لو كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق صفة له، كما في قوله تعالى: «وكلّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُر[1]». امتنع أن يفسر عاملا فيه، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

وأما القسم الثالث فنبه عليه بقوله:

واخْتِيرَ نَصبٌ قبلَ فِعْلٍ ذي طلَبْ   وبَعْدَمَا إيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فعلٍ، مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا

يعني: أنه يترجح النصب على الرفع بأسباب:

منها: أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر، أو نهي، أو دعاء، كقولك: زيداً اضْرِبْه، وخالداً لا تشتمه، واللهمّ عبدك ارحمه.

ومنها: أن يتقدم على الاسم ما الغالب أن يليه فعل، كالاستفهام، والنفي «بما» و«لا» و«إن» و«حيث» المجردة من «ما» نحو: أزيداً ضَرَبْتَه؟ وما عبد الله أهَنْتَه، وحيث زيداً تلقاه فأكرمه.

فالنصب في هذا راجح على الرفع، إلا في الاستفهام «بهل» نحو: هل زيداً رأَيْتَهُ؟ فإنه يتعين فيه النصب.

---

(١) الآية ٥٢ من سورة القمر.

ومنها: أن يلي الاسم السابق عاطفا قبله معمول فعل، نحو: قام زيدٌ، وعمراً كلمته، ولقيت بشراً، وخالداً أبْصَرْته.

وإنما يرجح النصب — هنا — لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية. والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل المعطوف، والمعطوف عليه أحسن من تخالفهما[1].

وقوله:

وبَعْدَ عاطِفٍ بلَا فَصْلٍ...

أحترز به من نحو: قام زَيْدٌ، وأمَّا عمْرٌو فأكرمتُه، فإن الرفع فيه أجود، لأن الكلام بعد «إما» مستأنف مقطوع عما قبله.

وأما القسم الرابع فنبه على بقوله:

وإنْ تَلَا المعطوفُ فِعْلاً مُخْبَرا به عَن اسْمٍ فاعطِفَنْ مُخَيَّرَا

إذا كانت الجملة ابتدائية، وخبرها فعل، ومعموله سميت ذات وجهين؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل، ومعمولة فعلية، فإذا وقع الاسم السابق فعلا ناصبا لضميره، بعد عاطف على جملة، ذات وجهين استوى فيه النصب، والرفع، لأن في كل منهما مشاكلة.

فإذا قلت: زيدٌ قام، وعمروٌ كلمته — بالرفع — يكون عاطفا مبتدأ، وخبرا على مبتدإ، وخبر.

وإذا قلت: زيد قام، وعمراً كلمته — بالنَّصْب — يكون في اللفظ كمن عطف جملة فعلية على جملة فعلية، فلما كانت المشاكلة حاصلة بالرفع، والنصب لم يكن أحدهما أرجح من الآخر.

---

(١) في الأصل «أحسن من تخالفها.».

وأما القسم الخامس فنبه عليه بقوله :

والرفعُ في غير الذي مَرَّ رَجَحْ ؛ فمَا أُبيحَ افْعَلْ ، ودَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

يعني : إذا خلا الاسم السابق من الموجب لنصبه ، ومن المانع منه ، ومن المرجح له ، ومن المستوى رجح الرفع بالابتداء كقولك : زيدٌ لقيته ، وعبدالله أكرمته ، فإنه ليس معه موجب النصب ، كما مع إنْ زيداً رأيته فاضربه ، وليس معه موجب الرفع ، كما مع خرجت فإذا زيدٌ يضْربُه عَمْرو ، وليس معه مرجح النصب ، كما مع أَزَيْداً لقيتُه؟ وليس معه المسوى بين النصب ، والرفع كما مع زيدٌ قام ، وعمراً كلمته ، فالرفع فيه هو الوجه ، والنصب عربي جيد.

ومنهم من منعه ، وأنشد الشجري[1] على جوازه :

فَـارِساً مَـا غَـادَرُوهُ مُـلْـحَـمـاً غـيْـرَ زُمَّيْلٍ ، وَلَا نكْسٍ ، وكِلْ

ومثله قراءة بعضهم قوله تعالى : « جنات عَدن يَدْخُلُونَها[2] » . بالنصب

وَفَصْـلُ مَشْـغُولٍ بـحَـرْفِ جَرّ أَوْ بـإضَـافَـةٍ كَـوَصْـلٍ يَـجْـرِي

---

(١) الصواب : ابن الشجري :

هبة الله بن علي بن محمد بن علي... أبو السعادات ، المعروف بابن الشجري.

كان أوحد زمانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة ، وأشعار العرب ، وأيامها ، وأحوالها ، متضلعاً من الأدب كامل الفضل ، له التصانيف المشهورة : منها : الأمالي — الحماسة — شرح اللمع لابن جني... ولد ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ، ومات بها سنة ٥٤٢ هـ. راجع بغية الوعاة ٢/ ٣٢٤.

والبيت لعلقمة الفحل ، أو للنابغة ، أو لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٧ ، ٢٣٣ ، والمغنى ٥٧٧ (٣٠٧) والعيني ٢/ ٥٣٩ ، والأشموني ٢/ ٨٢ ، وليس في ديوان علقمة الفحل.

٢١٥ — اللغة : غادروه : تركوه ، ملحماً : نشب في الحرب ، ولم يجد له مخلصاً ، زميل : جبان ، نكس : ضعيف ، وكل : يكل أمره لغيره ، لضعفه ، وعجزه ، وقلة خبرته بالأمور.

والمعنى : قد غَادَرُوا فارساً ، ولم يغادروه جباناً ، ولا ضعيف الرأي ، قليل الخبرة ، ولا وقع في شدة يصعب الخلاص منها.

والشاهد فيه : «فارساً ، حيث اختير فيه النصب على الرفع ، والتقدير : غادروا فارساً ما غادروه ، والرفع أرجح ، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

(٢) من الآية ٣١ من سورة النحل.

يعني : أن حكم المشغول عنه الفعل بضمير جر ، أو بمضاف إليه حكم المشغول عنه الفعل بضمير نصب ، فمثل : إن زيداً رأيته — في وجوب النصب — إنْ زيداً مررت به ، أو رأيت أخاه ، فتنصب المشغول عنه في هذا الباب بفعل مضمر ، مقارب للظاهر ، تقديره : جاوزت زيداً ، مررت به ، ولابست زيداً رأيت أخاه ، كما تنصب المشغول عنه في نحو : إن زيداً رأيته بمثل الظاهر ، ومثل : أزيداً لقيته ؟ — في ترجيح نصبه — على الرفع أزيداً مررت به؟ أو عرفت أباه ، ومثل : زيد قام ، وعمرو كلمته — في استواء الأمرين — زيدٌ قام ، وعمرُو مررت به ، أو كلمت غلامه ، ومثل : زيداً ضربته — في جواز نصبه مرجوحا — زيداً مررت به ، أو ضربت غلامه .

وَسَوِّ في ذَا الْبَاب وَصْفاً ذَا عَمَلْ بالفعلِ إنْ لمْ يكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يصح أن تفسر الصفة عاملاً في الاسم السابق ، كما يفسره الفعل ، وذلك بشرط أن تكون الصفة صالحة لعمل الفعل المذكور ، وألا يكون قبلها ما يمنع من التفسير ، كقولك : أزيداً أنت ضَارِبُه؟ وأعمراً أنتَ مكرم أخاه؟

فلو كانت الصفة اسم فاعل بمعنى المعني ، نحو : أزيداً أنت ضاربه أمس ، لم يصلح لعمل الفعل ، فلم يجز أن يفسر عاملاً في الاسم السابق ، لأن شرط المفسر في هذا الباب صلاحيته للعمل في الاسم السابق ، بحيث لو خلا عن الشاغل لعمل في السابق ، وكذلك لو كانت الصفة صلة للألف ، واللام ، نحو : أزيداً أنْتَ الضاربُه؟ لم يجز أن يفسر عاملاً في الاسم السابق ، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وعُـلْـقَـةٌ حَـاصِـلَـةٌ بـتَـابِـعِ كعُلْقَةٍ بنَفْس الاسْمِ الْـوَاقِـعِ

يعني : أن الملابسة بالشاغل الواقع أجنبيا ، متبوعا بسببي كالملابسة بالشاغل ، الواقع سببيا .

والحاصل: أنه إذا كان شاغل الفعل أجنبيا، وله تابع سببي، فالحكم معه كالحكم مع الشاغل السببي، فلزيد مثلا في نحو: أَزَيداً ضربت رجلاً يحبُّه؟ أو ضربت عمراً أخَاه؟ ما له في نحو: أزَيْداً ضربت محبَّه؟ أو ضربت أخاه؟

تعدى الفعل، ولزومه

عَلَامَةُ الْفِعْلِ المُعدى أَنْ تَصِلْ «هَا» غير مَصْدَرٍ به، نَحْوُ: عَمِلْ
فانصِبْ به مَفعُولَهُ، إنْ لم يَنُبْ عَنْ فاعلٍ، نحُوُ: تدبَّرْتُ الكُتُبْ

الفعل ينقسم إلى: متعد، ولازم.

فالمتعدي: ما جاز أن يتصل به «هاء» ضمير لغير مصدر، نحو: شمل، وعمل والللازم: ما ليس كذلك، نحو: شرف، وظرف.

تقول، زيدٌ شمله البرُّ، والخير عمله زيدٌ.

ولا يجوز أن يتصل مثل هذه الهاء بنحو: شرف، وظرف، إنما يتصل به الهاء للمصدر، كقولك: شرفه زيد، وظرفه عمرو، تريد: شرف الشرف زيد، وظرف الظرف عمرو.

فهذا فرق ما بين المتعدي واللازم.

والمتعدي: إن كان مبنيا للفاعل نصب المفعول به، وإلا رفعه.

وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه، كقولك: ركبَ زيدٌ الفرسَ، فالفرسُ مركوبٌ، وتدبَّر زيدٌ الكتابَ، فالكتاب متدبر.

وقولي: «تام» احترازا مما يصدق عليه اسم مفعول، مفتقر إلى حرف جر، نحو: سرتُ يومَ الجمعة، فيوم الجمعة مسير فيه، وضربت زيداً تأديبا، فالتأديب مضروب له.

ولازمٌ غيرُ المعدّى، وحُتِمْ لُزومُ أفْعَالِ السجَايَا، كنَهِمْ

كـذَا افْعَـلَـلَّ، والمناهي اقْفَسسا، ومَـا اقـتضَـى نَـظَـافَةً، أو دَنسَا
أَوْ عَـرَضـاً، أو طَـاوَعَ الـمُعَدّى لِـوَاحِـدٍ كـمـدَّهُ، فـامْـتَـدَّا

جميع الأفعال منحصرة في قسمي المتعدي، واللازم، فما سوى المتعدي ما لا يصح اتصال هاء ضمير غير المصدر به، فهو لازم، نحو: قام، وقعد، ومشى، وانطلق.

ثم من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه.

فمن القسم الأول: أن يكون الفعل سجية، وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل، لازم له، كشجُع، وجَبُن، وحسُنَ، وقبُح، وطَالَ، وقصُر، وقوى، ونهِمَ[1]، إذا كثر أكله، وكأفعال النظافة، والدنس، نحو: نظف، ووضوء، وطهر، ونجس، ورجس، وقذر.

ومنه — أيضاً — أن يكون الفعل عرضا، وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل، غير ثابت فيه، كمرِض، وكَسِل، ونَشِط، وحَزِنَ، وفَرِحَ، ونهم: إذا شبع.

ومنه — أيضاً — أن يكون الفعل مطاوعا لمتعد إلى مفعول واحد، كضاعفت الحساب، فتضاعف، ودحرجت الشيء، فتدحرج، ونعمته، فتنعم، وشققته، فانشق، ومددته، فامتد، وثلمته، فانثلم[2]، وثرمته، فانثرم[3].

---

(١) مثل الشارح «بنهم» إذا كثر أكله، كما مثل — أيضاً — «بنهم» إذا شبع.
والشيخ خالد الأزهري ١/ ٣١٠ التصريح قال: «... بخلاف نهم: إذا صار أكولاً، فليس لازماً، واليها الإشارة بقوله: «أو عرضاً» ويقصد قول الناظم (رحمه الله تعالى).

(٢) في المختار: مادة (ث ل م) «الثُّلْمَة: الخلل في الحائط، وغيره، وقد ثلمه من باب ضرب فانثلم...»

(٣) في المصباح المنير: مادة (ثرم): «ثرم الرجل ثرماً من باب تعب: انكسرت ثنيته، بهو أثرم، والأنثى ثرماء، والجمع ثُرْم، مثل، أحمر، وحمراء، وحمر...»

واحترز بمطاوع المتعدي إلى واحد عن مطاوع المتعدي إلى اثنين ، فإنه متعد إلى واحد ، نحو : كسوت زيدا ثوبا ، فاكتسى ثوبا .

والمراد بالفعل المطاوع الدال على قبول المفعول لأثر الفاعل فيه :

ومن القسم الثاني : أن يكون الفعل على وزن « افْعَلَلَّ » كاقشعر ، واذعر ، أي : تفرق ، أو على وزن « افعَنْلَلَ » كامرنجم ، واتضجر ، وكذا ما لحق « بافْعَلَلَّ ، وافْعَنْلَلَ » كالوهد الفرخ ، إذا ارتعد ، واحربني الديك : إذا انتفش ، واقْعَنْسَسَ الجملُ ، إذا امتنع أن يقادُ .

فهذان الوزنان ، وما ألحق بهما من الأدلة على عدم التعدي ، من غير حاجة الى الكشف عن بيان معانيه .

وَعَدِّ لازماً بحرف جرٍّ وإنْ حُذفَ فالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
نقلاً ، وفي « أَنَّ » و« أَنْ » يطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لبس ، كعجبتُ أن يَدُوا

إذا كان الفعل لازما ، وأريد تعديته إلى مفعول عدى بحرف الجر ، نحو : عجبت من ذهابك ، وفرحت بقدومك .

وكذا يفعل بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، أو أكثر ، إذا أريد تعديته إلى ما يقصر عنه ، نحو : ضربت زيداً بسوط ، وأعطيتُه درهماً من أجلك .

وقد يحذف حرف الجر ، وينصب مجروره توسعا في الفعل ، وإجراء له مجرى المتعدي .

وهذا الحذف نوعان : مقصور على السماع ، ومطرد في القياس .

والمقصور على السماع منه وارد في السعة ، ومنه مخصوص بالضرورة .

فالأول : نحو : شكرت له ، وشكرته ، ونصحت له ، ونصحته ، وذهبت إلى الشام ، وذهبت الشام .

وقد يفعل نحو هذا بالمتعدي إلى واحد ، فيصير متعديا إلى اثنين ، كقولهم : في كِلْتُ لزيدٍ طعامَه ، ووزنتُ له ماله ، تقديره : كلت زيداً طعامه ، ووزنته ماله.

والثاني : كقول الشاعر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ، يَعسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أراد : كما عسلَ في الطريق ، ولكنه لما لم يَستقم الوزن بحرف الجر حذف ، ونصب ما بعده بالفعل.

ومثبه قول الآخر[2].

آلَيْتُ حبَّ الْعِرَاقِ الدهرَ أَطْعَمُهُ والحبُّ يأكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ

أراد : آليت على حب العراق.

---

(1) الشاعر : ساعدة بن جؤية ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٦ ، ١٠٩ ، وابن الشجري ١ / ٤٢ ، ٢ / ٢٤٨ ، والخزانة ١ / ٤٧٤ ، والمغنى ١١ ، ٥٢٥) ٥٧٦ و٥ ، ٢٩٩ ، والعيني ٢ / ٥٤٤ ، والتصريح / ٣١٢ ، والأشموني ٢ / ٩١ ، ٩٧.

٢١٦ــ اللغة : لدن : ناعم لين ، يعسل : من العسلان : اهتزاز الرمح ، متنه : يريد ظهر الرمح.
والمعنى : يصف الشاعر رمحاً ، فيقول : إنه ناعم لين ، يهتز بهز الكف صدره كعسلان الثعلب في الطريق.
والشاهد في البيت : قوله : «في الطريق» حيث نصب بتقدير «في» توسعاً ، إجراء للازم مجرى المتعدي.

(2) الشاعر : المتلمس : جرير بن عبد المسيح ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، والمغني ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، (١٠٢) والعيني ٢ / ٥٤٨ ، والتصريح ١ / ٣١٢ ، والأشموني ٢ / ٩٠ ، وديوانه / ٥

٢١٧ــ اللغة : آليت : حلفت ، السوس : قمل القمح ، ونحوه.
والمعنى : يخاطب المتلمس ملك الحيرة ، فيقول : حلفت على حب العراق ، لا أطيعه الدَّهر ، مع أن الحبّ موفور يأكله السوس في القرية.
والشاهد فيه قوله : «حبَّ العراق» حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ، ونصبه.

ومثله[1] :

تَحِنُّ، فَتُبْدي ما بها مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفي الَّذي لَوْلا الأُسى لَقَضَاني

أي : لقضي علي.

وقد يحذف حرف الجر، ويبقى عمله، كقول الشاعر[2] :

إِذَا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ؟ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصابعُ

أراد : أشارت إلى كليب.

وأما الحذف المطرد في التعدية إلى «أنَّ، وأَنْ» بشرط أمن اللبس، نحو: عجبْتُ أنَّك ذاهبٌ، وعجبت أَنْ يَدُوا، أي: أن يفرموا الدبة، وتقول: رغبت في أَن تفعل، ولا يجوز رغبت أن تفعل، لئلا يوهم أن المراد: رغبت عن أن تفعل.

وإلى النوعين المذكورين من الحذف أشار بقوله :

نـقلا، وفي أنَّ، وأَنْ يـطـرد مع أَمِنْ لَبْسٍ ....

---

(1) الشاعر : عروة بن حزام، والبيت من شواهد المغنى ١٤٢، ٥٧٧، (١٤١) والعيني ٢/ ٥٥٢، والهمع ٢/ ٢٩، ٨١، والدرر ٢/ ٢٢، ١٠٦.

٢١٨— اللغة : تحن : من الحنان: الرحمة، والحنو، الأُسَى : جمع أسوة من التأسي : الاقتداء...
والمعنى : تحن الناقة فتظهر ما بها من صبابة، أما أنا فإني أخفي من الوجد لولا الاقتداء، والتصريح لقضي علي.

والشاهد في البيت قوله : «لقضاني» حيث حذف «على» ضرورة.

(2) الشاعر : الفرزدق في هجاء جرير : والبيت من شواهد الخزانة ٣/ ٦٦٩، ٤/ ٢٠٨، والمغنى ١١، ٦٤٣، (٣)، والعيني ٢/ ٥٤٢، ٣، ٣٥٤، والأشموني ٢/ ٩٠، ٢٣٣، وديوانه ٥٢٠.

٢١٩— والمعنى : إذا سئل عن أسر قبيلة في الناس كانت الإشارة من الأصابع في الأكف الى قبيلة كليب بن يربوع بن خطفة.

والشاهد فيه : حذف حرف الجر، وهو «إلى» مع بقاء الجر في «كليب» شذوذاً.

أي : وحذف حرف الجر ، ونصب المنجر ينقل عن العرب نقلاً ، ولا يقدم على مثله حينئذ بالقياس ، إلا في التعدية إلى «أنّ ، وأَنْ» فإنَّ الحذف — هناك — بالشروط المذكورة مطرد ، يقاس عليه.

وفي محلهما بعد الحذف قولان :

فمذهب الخليل ، والكسائي أنه الجر ، ومذهب سيبويه ، والفراء ، أنه النصب.

ويؤيد مذهب الخليل ما أنشده الأخفش[1] :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلىّ ، ولا دين بها أنا طالبه

بجر المعطوف ، وهو «دين» على «أن تكون» فعلم أنه في محل الجر.

والْأَصْلُ سَبْقُ فاعلٍ مَعْنىً كمَنْ مِنْ «أَلْبِسَنْ من زاركُمْ نسْجَ اليَمَنْ»
وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجبٍ عراً وترْكُ ذاكِ الأَصْلِ حتماً قَدْ يُرى

الفعل المتعدي إلى غير مبتدأ ، وخبر ، متعد إلى واحد ، ومتعد الى اثنين ، الثاني منهما غير الأول ، نحو : أعطيت ، وكسوت.

وهذا الباب يجوز فيه ذكر المفعولين ، نحو قوله تعالى : «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ[2]» وحذفهما معاً ، نحو قوله تعالى : «فأَمَّا مَنْ أَعْطى ، واتَّقَى[3]» والاقتصار على أحدهما ، نحو : قوله تعالى : «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ، فَتَرْضَى[4]. »

---

(١) البيت للفرزدق ، والبيت من شواهد ابن الشجري ١ / ٤١٨ ، والإنصاف ٣٩٥ ، والمغنى ٥٢٦ (٢٩٩) والعيني ٢ / ٥٥٦ ، والهمع ٢ / ٨١ ، والدرر ٢ / ١٠٥ ، والأشموني ٢ / ٩٢ ، ٢٣٥ ، وديوانه ٩٣.

٢٢٠ — والمعنى : ما زرت ليلى لتكون لي حبيبة ، ولا لأجل طلب دين لي عليها ، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص.

والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي.

والشاهد في البيت قوله : «أن تكون حبيبة» حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله : لأن تكون حبيبة — وهذا شاهد لما ذهب إليه الخليل.

(٢) الآية ١ من سورة الكوثر.

(٣) الآية ٥ من سورة الليل.

(٤) الآية ٥ من سورة الضحا.

والأصل تقديم ما هو من المفعولين فاعل في المعنى ، كزيد ، من قولك : أَلْبَسْتُ زيداً جُبَّةً ، فإنه اللابس ، وكمن في قوله :

.... ألبسن من زاركم نسج اليمن

واستعمال هذا الأصل في الكلام على ثلاثة أضرب : جائز ، وواجب ، وممتنع. فيجوز في نحو : أعطيت درهماً زيداً ، وألبست نسج اليمن من زارنا.

ويجب لأسباب منها : خوف التباس المفعول الأول بالثاني ، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، وكون الثاني إما محصوراً ، نحو : ما أعطيتُ زيداً إلا درهماً ، وإما ظاهراً ، والأول ضمير ، نحو : أعطيتك درهماً ، وإلى نحو هذه المسألة أشار بقوله :

ويــلــزمُ الأَصْــلُ لموجبٍ عَــرَا ....

أي : وُجد ، يقال : عرا به أمر : إذا نزل به[1] :

ويمتنع استعمال الأصل لأسباب منها : أن يكون المفعول الأول محصوراً نحو : ما أُعطيتُ الدرهمَ إلا زيداً ، أو ظاهراً ، والثاني ضمير ، نحو : الدرهمَ أَعْطَيْتُهُ زَيداً ، أو ملتبساً بضمير الثاني ، نحو : أسكنتُ الدارَ بانيها ، ولو كان الثاني ملتبساً بضمير الأول ، كما في أعطيت زيداً ما له جاز تقديمه ، وتأخيره على ما قد عرفت في باب الفاعل.

وإلى نحو هذه الأمثلة أشار بقوله :

.... وَتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرى
وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إن لم يَضِرْ كحَذْفِ ما سِيقَ جواباً ، أَوْ حُصِرْ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة ، فحذفه جائز ، إن لم يعرض مانع كما إذا

(١) في المختار مادة (ع ر ا) : «... وعراه كذا من باب عدا ، واعتراه ، أي : غشيه ...»

كان جواباً ، كقولك : ضربت زيداً ، لمن قال : من ضربت؟ أو كان محصوراً ، نحو : ما ضربت إلا زيداً ، فلو حذف في الأول لم يحصل جواب ، ولو حذف في الثاني لزم نفس الضرب مطلقاً ، والمراد نفيه مقيداً ، فلم يكن من ذكر المفعول به .

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا وَقَدْ يكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دلّ عليه دليل.

وهذا الحذف على ضربين : جائز ، وواجب.

فيجوز الحذف : إذا دلّ على الفعل قرينة حالية ، كقولك لمن سدد سهماً : القرطاس ، بإضمار تصيبُ ، ولمن يتأهب للحج : مكة والله ، بإضمار : تريد أو فعالية ، كقولك : زيداً لمن قال من ضَرَبْت؟ وكقولك : بلى شر الناس ، لمن قال : ما ضربتُ أحداً.

ويجب حذف الفعل إذا فسره ما بعد المنصوب ، نحو : أزيداً رَأَيته؟ أو كان إنشاء نداء ، نحو : يا زيد ، أو تحذيراً «بأيّا» مطلقاً ، أو بغيرها في تكرار ، أو عطف ، كقولك لمن تحذره : إياك الأسد ، وإياك ، والأسد ، وإياك إياك ، والأسد الأسد ، وماز رأسك ، والسيف[1] ، ورأسك ، والحائط.

أو إغراء وارداً في تكرار ، أو عطف ، كقولك لمن تغريه بأخذ السلاح : السلاح السلاح ، والسيف ، والرمح.

ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلا فيما كان وارداً مثلاً ، أو كالمثل ، في كثرة

---

(١) الأصل : يا مازن : رأسك ، والسيف ، والتقدير : يا مازن في رأسك ، واحذر السيف ٣/ ٣٠٠ شرح ابن عقيل.

الاستعمال، كقولهم: كليْهما، وعراً[1]، وامْرَأ، ونَفْسَه، والكلاب عَلَى البَقرِ[2] وَأَحشَفًا، وَسُوءَ كِيلَة[3]، ومن أنت وزيداً، وإن تأتني فأهل الليل، وأهل النهار، ومرحبا، وأهلاً، وسهلاً، بإضمار: أعطني، ودع، وارسل، واتبع، وتذكر، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت.

---

(١) راجع المثل في ٢/ ٩٧، ٩٨ مجمع الأمثال— للميداني.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك ٢ / ٨٨ الميداني.

(٣) الحشف: أردأ التمر، أي: أتجمع حشفاء وسوء كيله، يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين. مجمع الأمثال ١/ ٢١٦.

التنازع في العمل

إن عاملانِ اقْتَضَيَا في اسم عَمَلْ قَبْلُ فللواحِدِ منْهما الْعَمَلْ
والثاني أَوْلَى عِنْدَ أهلِ البَصْرَهْ، واختَارَ عَكْساً غيرُهُم ذا أَسْرَهْ

إنما قال عاملان، ولم يقل فعلان»: ليشمل تنازع الفعلين، نحو قوله تعالى: «آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً[1].»، أو تنازع الاسم، والفعل، نحو قوله تعالى:

«هاؤمُ اقرءُوا كِتَابِيْه.[2]»، وتنازع الاسمين، كقول الشاعر:[3]

عهدتَ مغيثاً، مغنياً من أَجَرتَه فلم أتخذ إلا فِنَاءَكَ مَوْئلا

وقال: «اقتضيا» ليخرج العاملان، المؤكد أحدهما بالآخر، كقول الشاعر:[4]

فأَيْنَ إلى أينَ النجاءُ ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبسْ احبسِ

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف. (٢) من الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٣) لم أجد من نسب البيت لقائل معين، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٢، والتصريح ١/ ٣١٦، والأشموني ٢/ ٩٩.

٢٢١ — اللغة: عهدت من العهد: معرفة الشيء على ما كان عليه، مغثياً: من الإغاثة، مغنياً: من الإغناء. موئلاً: ملجأ.

والمعنى: عرفت بين الناس بأنك تغيث الملهوف، وتغني الفقير، ولذلك لم أتخذ إلا ساحتك ملجأ لي، ومعاذاً.

والشاهد في البيت: أن «من» اسم موصول تنازعه كل من «مغيث، ومغن» وهما اسمان.

(٤) لم أقف لنسبة البيت على قائل معين، وهو من شواهد الأشموني ٢/ ٩٨، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع ٢/١١، ١٢٥٢ والدرر ٢/ ١٤٥، ١٥٨، والمرادى ٢/ ١١٦.

٢٢٢ — والمعنى: يقول الشاعر: أين المفر، وأين النجاة ببغلتي؟ ويقول: أتاك اللاحقون احبس نفسك.

والشاهد في قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» فإنهما عاملان في اللفظ، ولكن الثاني منهما لا يقتضي إلا التأكيد، إذ لو كان عاملاً لقيل: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك.

«فأتاك أتاك» عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد، ولو اقتضى عملاً لقيل: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك.

وقال: «قبل» تنبيهاً على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين، نحو: زيد قام، وقعد، لأن كلاً منهما مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع بينهما، بخلاف المتقدمين، نحو: قام، وقعد زيدٌ، فإن كلاً منهما متوجه في المعنى إلى زيد، وصالح للعمل في لفظه، فيعمل أحدهما فيه، والآخر في ضميره.

وإلى هذا أشار بقوله:

.... فللواحِدِ منهُما الْعَمَل

والتنازع إما في الفاعلية، أو في المفعولية، أو فيهما على وجهين.

أمثلة ذلك على إعمال الثاني: قاما، وقعد أخواك، ورأيت، وأكرمت أبويك، وضرباني، وضربت الزيدين، وضربت، وضربني الزيدون: تضمر في الأول الفاعل، وتحذف منه المفعول، لأنه فضلة، فلا يصح إضماره قبل الذكر.

وأمثلته على إعمال الأول: قام، وقعد أخواك، ورأيت، وأكرمتهما أبويك، وضربني، وضربتهما الزيدان، وضربت، وضربوني الزيدين: تضمر في الثاني ضمير الفاعل، وضمير المفعول.

والمختار عند البصريين إعمال الثاني، وعند الكوفيين إعمال الأول.

وأَعْمِلِ المُنْهَمَلِ في ضمير ما تنازَعاهُ، والْتَزِمْ ما الْتُزِما
لَيُحسِنانِ، ويُسيءُ ابناكا وقد بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكا
ولا تجيءْ مَعْ أوّلٍ قد أهملا بِمُضْمرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا

المهمل: هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر، وهو يطلبه في المعنى، فيعمل في ضميره، مطابقاً له في الافراد، والتذكير، وفروعهما.

وإلى ذلك أشار بقوله:

ثم المهمل لا يخلو إما أن يكون الفعل الأول، أو الثاني، فإن كان الأول، فإما أن يقتضي الرفع، أو النصب، فإن اقتضى الرفع أضمر فيه قبل الذكر إضماراً على شريطة التفسير، نحو: «يحسنان، ويسيءُ ابناكا» وإن اقتضى النصب امتنع أن يضمر فيه، لأن المنصوب فضلة، يجوز الاستغناء عنها، فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، ووجب الحذف إلا في باب «ظن»، وفي باب «كان» وفيما أوقع حذفه في لبس، على ما سيأتي بيانه.

تقول: ضربت، وضربني زيد، ومررت، وأكرمني عمرو.

ولا يجوز: ضربته، وضربني زيد، ولا مررت به، فأكرمني عمرو.

وقول الشاعر[1]:

إذا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضيكَ صَاحِبٌ جِهاراً، فكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ للْوُدِّ

ضرورة نادرة لا يعتد بمثلها.

وأما المرفوع فعمدة، لا يجوز الاستغناء عنها، فأضمرت قبل الذكر، لما أريد إعمال أقرب الفعلين إلى المتنازع فيه، وكان إضماراً على شريطة التفسير فيه، فجاز للحاجة اليه جوازه في نحو «رُبَّهُ رجُلاً» و«نعمَ رَجُلاً زَيْدٌ.»

(١) البيت غير معروف القائل.

وهو من شواهد المغني ٥١٩ (٢٥٣) وشذور الذهب ٤٢٣، والعيني ٣/ ٢١، والتصريح ١/ ٣٢٢، والهمع ٢/ ١١٠، والدرر ٢/ ١٤٤، والأشموني ٢/ ١٠٥.

٢٢٣ــ اللغة: جِهاراً: عياناً، ومشاهدة، الودّ: المحبة.

والمعنى: إذا كان بينك، وبين أحد صداقة، وكان كل منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، وكن أحفظ من المشاهدة.

والشاهد فيه قوله: «ترضيه، ويرضيك صاحب» حيث أعمل الثاني، وقد رفع به «صاحب» وأعمل الأول في ضميره، الذي هو الهاء، على الندرة.

ومنع الكوفيون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، فلم يجيزوا نحو: يحسنان، ويسيء ابناك، وضرباني، وضربت الزيدين، بل هم في مثل ذلك على مذهبين.

فمذهب الكسائي: أنه يعمل الأول، فيقول: يحسن، ويسيئان ابناك، وضربني، وضربتهما الزيدان، أو بحذف فاعله للدلالة عليه، فيقول: يحسن، ويسيء ابناك، وضربني، وضربت الزيدين.

ومذهب الفراء: إعمال الأول، أو إعمال الثاني، وتأخير ضمير الأول، إن كان رافعاً، نحو: يحسن، ويسيء ابناك هما، وضربني، وضربت الزيدين هما، أو إعمال المتنازعين جميعاً في الاسم الظاهر، إن كانا رافعين فيجوز: يحسن، ويسيء ابناك، ولا يجوز: ضربني، وضربت الزيدين.

وما منعه الكوفيون من الإضمار في هذا الباب قبل الذكر ثابت عن العرب، فلا يلتفت إلى منعهم.

حكى سيبويه: ضربوني، وضربت قومك، وأنشد(1):

وكُـمْـتـاً مُـدَمّـاةً كـأَنَّ مُـتُـونَـهـا جرَى فَوْقَها، واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال بعض الطائيين(2):

---

(1) قائل البيت طفيل القنوي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٩، والمقتضب ٤/ ٧٥، والإنصاف ٨٨، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٨٨، والعيني ٣/ ٢٤، والأشموني ٢/ ١٠٤، وديوانه ٧.

٢٢٤ــ اللغة: كمتا: جمع أكمت، وهي حمرة تضرب إلى السواد، مدماة: شديدة الحمرة، مثل الدم، متون: ظهور، جرى: سال، المذهب: المموه بالذهب.

والمعنى: ترى فينا كمتاً، شديدة الحمرة مثل الدم، سال فوقها، وجعلت شعاراً، ولباساً لون شيء مذهب.

والشاهد في قوله: «جرى، واستشعرت» حيث توجها إلى معمول واحد هو «لون مذهب».

(2) لم أجد من نسب البيت القائل معين، وهو من شواهد المغني ٤٨٩ (٢٩٦) والعيني ٣/ ١٤، والتصريح ١/ ٣٢١، والهمع ١/ ١٠٩، ٢/ ١٠٩، والدرر ١/ ٤٥، ٢/ ١٤٣، والأشموني ٢/ ٦٠، ١٠٤.

جَفَوْني ، وَلَمْ أجْفُ الْأَخِلَّاءَ إنَّني لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَليليَ مُهْمِلُ

وقال الآخر(١) :

هَوَيْنَني ، وَهَوَيْتُ الغَانياتِ إلى أنْ شِبْتُ ، فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي

وإن كان المهمل هو الثاني من المتنازعين ، فإما أن يقتضي الرفع ، أو النصب : فإن اقتضى الرفع وجب فيه الإضمار ، وجاز استعماله باتفاق ، لأنه إضمار متأخر ، رتبته التقديم ، فليس إضماراً قبل الذكر ، وذلك نحو : « بغى ، واعتديا عبداكا » ، وضربت ، وأكرماني الزيدين.

وإن اقتضى النصب أضمر فيه غالباً ، نحو : ضربني ، وضربتهم قومك ، ونحوه قول الشاعر(٢) :

إذَا هيَ لمْ تَستَكْ بعُودِ أَرَاكَةٍ تُنَخِّلُ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ

٢٢٥ــ والمعنى : أن أخلاء الشاعر قد جفوه ، وهجروه ، ولم يقابلهم بجفاء مماثل ، وإنه لا يفعل مع خليله إلا الجميل.

والشاهد فيه : جواز الإضمار قبل الذكر ، وذلك أن « جفوني ، ولم أجف » تنازعاً في الأخلاء ، وقد أعمل الثاني.

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٣/ ٣١ ، والأشموني ٢/ ١٠٤.

٢٢٦ــ اللغة : الغانيات : جمع غانية ، من غنيت بجمالها عن الحلى ، آمالي : جمع أمل : الرجاء.

والمعنى : قد هديت الفاتنات الغانيات ، وبادلنني حباً بحب إلى شيبوبتي فانصرف عنهن رجائي.

والشاهد فيه قوله : « هوينني ، وهويت » حيث تنازعا في « الغانيات » فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول.

(٢) الشاعر : عمر بن أبي ربيعة ، أو طفيل الفنوي ، أو المقنع ، والصحيح أنه لطفيل.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٠ ، وابن يعيش ١/ ٧٨ ، ٧٩ ، والعيني ٣/ ٢٢ ، والهمع ١/ ٦٦ ، والدرر ١/ ٤٦ ، والأشموني ٢/ ١٠٥ ، وديوان طفيل ٣٧ ، وملحقات ديوان عمر ٤٩٠.

٢٢٧ــ اللغة : تستك : من الاستياك ، الأراكة : واحدة الأراك : شجر مر يتخذ منه المساويك ، تنخل : اختير ، إسحل : شجر دقيق الأغصان ، يشبه الأثل ، ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك.

لما أعمل «تنخل» في العود، أعمل «استاكت» في ضميره. فقال: «استاكت به.»

وقد يحذف من الثاني ضمير المفعول، لأنه فضلة، فيقال: ضربني، وضربت قومك، وأكرمني، وأكرمت الزيدان.

بل حذْفُهُ الزمْ إن يكن غيرَ خبَرْ وأخِّرَنْهُ إن يكنْ هُوَ الخَبَرْ
وأظهر أنْ يكنْ ضميرٌ خبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفسِّرا
نحُو: أظُنُّ، ويظناني أخَاً زَيْداً، وَعَمْراً أَخَوَيْنِ في الرِّضَا

إذا أهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع لم يجأ معه بضمير المتنازع فيه، بل لا بدّ من حذفه إن استغنى عنه، كما في نحو: ضربت، وضربني زيد، وإن لم يستغن عنه، بأن كان أحد المفعولين في باب «ظن» فإن لم يمنع من إضماره مانع جيء به مؤخراً، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر، لا تقدم له بوجه.

مثاله: مفعولاً أولاً: ظننت منطلقة، وظنتني منطلقاً هند إياها، فإياها معقول أول لظننت، ولا يجوز تقديمه عند الجميع، ولا حذفه عند البصريين، أما عند الكوفيين فيجوز حذفه، لأنه مدلول عليه بفاعل الفعل الثاني.

ومقاله مفعولاً ثانياً: ظننتني، وظننت زيداً عالماً إياه، فإياه مفعول ثان لظنني، وهو كالمفعول الأول في امتناع تقديمه، وحذفه.

وقد يتوهم من قول الشيخ (رحمه الله):

والمعنى: أن سُعْدى إذا لم تتخذ السواك من الأراك فإنها تتخذ ذلك من أعواد الإسحل المتخيرة، وذلك على حسب انتقالها في مواضع الإنبات.

والشاهد في البيت: رفع «عود إسحل» بالفعل الأول، والتقدير: تنخل عود إسحل فاستاكت به، ولو أعمل الثاني لقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل. (ابن يعيش ١/ ٧٩).

بل حذفه الزمْ إن يكن غيرَ خَبَرْ وأخرنْه إن يــكـن هـو الخبر

إن ضمير المتنازع فيه، إذا كان مفعولاً في باب «ظن» يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

واحْذِفْهُ إنْ لمْ يَكُ مَفْعولٌ حسبْ وإنْ يــكـنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهّم[1].

وإن منع من إضمار المفعول في باب «ظن» مانع تعين الإظهار، وذلك إذا كان خبراً عما يخالف المفسر، بإفراد، أو تذكير، أو بغيرهما، كقولك على إعمال الثاني: ظناني عالماً، وظننت الزيدين عالمين، فإن الزيدين، وعالمين مفعولاً «ظننت» و«عالماً» ثاني مفعولي «ظناني وجيء به مظهراً؛ لأنه لو أضمر، فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر، وهو ثاني مفعولي «ظننت، وإما أن يجعل مطابقاً لما أخبر به عنه، وهو الياء من «ظناني».

وكلاهما عند البصريين غير جائز.

---

(١) عقب على ذلك الشارح الأشموني حيث قال: «... لكن قال المرادي: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه، وإن كان خبراً.

وليس كذلك؛ لأن خبر «كان» لا يحذف أيضاً، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو: زيد كان وكنت قائماً إياه، وهذا متدرج تحت قول المصنف «غير خبر.» ولو قال:

بـــل حـــذفُـــه إنْ كـــانَ فَضْـلَـةً حُـتِـمْ وغـــيــرُهــا تـــأخيره قـــد الـــتُــزمْ

لأجاد.

قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل: من عدم اشتراطه أمن اللبس، كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحْــذُفْــهُ، لا إنْ خــيـفَ لـبْسٌ، أو يرى لـــعـــمـــدة فجّيء بـــه مؤخـــرا.»

(الأشموني ٢/ ١٠٧).

أما الأول : فلأن فيه إخباراً بمثنى عن مفرد.

وأما الثاني : فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى.

وأجاز فيه الكوفيون الإضمار ، فراعى به جانب المخبر عنه ، فيقولون : ظناني ، وظننت الزيدين عالمين إياه ، وأجازوا — أيضاً — ظناني ، فظننت الزيدين عالمين بالحذف.

وتقول على إعمال الأول : ظننت ، وظنتني منطلقاً هنداً منطلقة ، «فهنداً منطلقة» مفعولاً ظننت ، و«منطلقاً» ثاني مفعولي «ظنتني» وجيء به مظهراً ، لأنه لو أضمر : فإما أن يذكر ، فيخالف مفسره ، وإما أن يؤنث ، فيخالف المخبر به عنه ، وكل ذلك ممتنع عند البصريين.

ومثل هذا المثال قوله :

أظنّ ، ويظنّاني أخاً زيداً وعمراً أَخَوَيْنِ في الرِّضَا

فأعرفه.

المفعول المطلق

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الْفِعلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
بمثلِهِ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ نصبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

المفعولات خمسة أضرب: مفعول به، وقد تقدم ذكره، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه.

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

فالمفعول المطلق: ما ليس خبرا من مصدر، مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده.

«فما ليس خبرا» مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك: ضَرْبُك ضرْبٌ أليمٌ، و«من مصدر» مخرج لنحو الحال المؤكدة، من قوله تعالى: «وَلَّى مدْبِراً[1]». و«مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده» مخرج لنحو المصدر المؤكد، في قولك: أمرُكَ سيرٌ سيرٌ شديدٌ، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة. نحو: عرفت قيامَك، ومدخل لأنواع المفعول المطلق، ما كان منها منصوبا، لأنَّه فضلة. نحو: ضربتُ ضرباً، أو ضرباً شديدا، أو ضرْبَتَيْن، أو مرفوعا، لأنه نائب عن الفاعل، نحو: غُضِبَ غضبٌ شديدٌ.

والمراد بالمصدر اسم المعنى المنسوب الى الفاعل، أو النائب عنه، كالأمن، والضرب، والنخوة، فإنها أسماء المعاني، المنسوبة في قولك: أمن زيد، وضرب عمرو، ونخيت علينا[2].

---

(١) من الآية ٣١ من سورة القصص.

(٢) في مختار الصحاح: مادة (ن خ ا): «النخوة: الكبر، والعظمة، يقال: انتخى فلان علينا، أي افتخر، وتعظم.».

وهذا المعنى هو المقصود بقوله :

... مـــا سوَى الـــزّمَـــانِ مـنْ مَدْلُولَي الفعْلِ ....

فإن الفعل وضع للدلالة على الحدث ، والزمان فقط ، فما سوى الزمان ، المعبر عنه بالحدث هو اسم المعنى ، المنسوب الى الفاعل ، أو النائب عنه » فاسمه هو المصدر .

قوله :

بمثله ، أوْ فعْلٍ ، أوْ وَصْفٍ نُصِبْ ....

بيان لأن المصدر ينتصب مفعولا مطلقا ، إذ عمل فيه مصدر مثله ، نحو : سَيْرُكَ السّيْر الْحثيث متْعِبٌ.

أو فعل من لفظه ، نحو : قمتُ قيَاماً ، وقعدتْ قُعُوداً ، أو صفة كذلك ، نحو : زيد قائمٌ قياماً ، أو قاعدٌ قعوداً .

فإن قلت : لم سمى هذا النوع مفعولا مطلقا؟

قلت : لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة . لأنه مفعول الفاعل حقيقة . بخلاف سائر المفعولات ، فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار الصاق الفعل به ، أو وقوعه فيه ، أو لأجله ، أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، ولما خصت هذه بالتقييد خص ذلك بالإطلاق

قوله :

.... وَكَـوْنُـــه أَصْلاً لهذَيْـن انْـتُـخِبْ

بيان لأن المصدر أصل للفعل ، وللوصف في الاشتقاق.

وذهب الكوفيون ، الى أن الفعل أصل للمصدر ، وهو باطل ، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل ، وزيادة ، ولا شك أن الفعل يدل على المصدر ، والزمان ،

ففيه معنى المصدر ، وزيادة ، فهو فرع ، والمصدر أصل ، لأنه دال على بعض ما يدل عليه الفعل ، وبنفس ما يثبت فيه فرعية الفعل يثبت فرعية الصفات : من أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، وغيرهما ، فإن «ضاربا» مثلا يتضمن المصدر ، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب ، و«مضروبا» يتضمن المصدر ، وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب ، فهما مشتقان من الضرب ، وكذا سائر الصفات[1] .

تَوْكيداً ، او نَوْعاً يُبَيِّنُ ، أَوْ عَدَد كَسِرْتُ سَيْرتَيـنِ ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ

الحامل على ذكر المفعول المطلق ، مع عامله : إما إفادة التوكيد ، نحو : قمتُ قِياماً . وإما بيان النوع ، نحو : «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَد» وقعدت قعوداً طويلاً ، وإما بيان العدد ، نحو : سرتُ سيرَةً ، وسَيرَتَين ، وضربت ضَرْبَةً ، وضرْبَتَيْن ، وضَرَبَات .

لا يخرج المفعول المطلق عن ان يكون لشيئ من هذه المعاني الثلاثة .

وقد ينوبُ عَنْهُ ما علَيْه دَلّ كجدَّ كُلَّ الجِدِّ ، وافْرَح الْجَذَلْ

يقام مقام المفعول المطلق ما دل على معناه : من صفته ، أو ضميره ، أو مشار به اليه ، أو مرادف له ، أو ملاق له في الاشتقاق ، أو دال على نوع منه ، أو عدد ، أو كل ، أو بعض ، أو آلة .

---

(١) مال الشارح (رحمه الله تعالى) إلى رأي البصريين في أصل الاشتقاق.
ومن المفيد مراجعة أدلة الفريقين في كتاب الإنصاف : في مسائل الخلاف (١٤٤ــ ١٥٢) وقد تبع الشارح ابن عقيل في شرح الألفية حيث قال : «والصحيح المذهب الأول» ٢/ ١٧١ ، كما ذكر ــ زيادة على ما تقدم ــ رأى ابن طلحة «إلى أن كلا من المصدر ، والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .» ٢/ ١٧١ شرح ابن عقيل.

فالأول نحو: سرتُ أحْسَنَ السَّيْر، وضربته ضرْبَ الأَمير اللصّ، وأدَّبْتَه أيّ تَأديب، واشتمل الصَّمَّاء[1].

التقدير: سرت سيراً أحسنَ المسير، وضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص، وأدبته تأديباً أيَّ تأديب، واشتمل الشملة الصَّمَّاء.

والثاني نحو: عبدالله أظنه جالسا، أي: أظن ظني، ومنه قوله تعالى: «لا أُعَذِّبُه أَحَدّاً مِنَ الْعَالَمِينَ[2]».

والثالث نحو: ضربته ذلك الضرب.

والرابع نحو: «افرح الجذل» ومنه قول الراجز[3]:

يُعْجِبُهُ السَّخُون، والْبَرُودُ والتَّمْرُ حُبّاً، مَا لَهُ مَزِيدُ

والخامس، كقوله تعالى: «واللهُ أنبتكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَباتاً[4]». وقوله تعالى: «وتَبَتَّلْ إلَيْهِ تَبْتيلاً[5]».

---

(١) في المختار: مادة (ص م م) «قال أبو عبيد: اشتمال الصماء: أن يجلل جسده بثوبه نحو شملة الأعراب بأكسيتهم، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى، وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى، وعاتقه الأيمن، ويغطيهما جميعاً...»

(٢) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.

(٣) الراجز: رؤبة بن العجاج، والبيت من شواهد ابن الشجري ٢/ ٢٤١، وابن يعيش ١/ ١١٢، والعيني ٣/ ٤٥، والأشموني ٢/ ١١٣، وملحقات ديوانه ١٧٢.

٢٢٨ــ اللغة: السخون: ما يسخن من المرق، والبرود: يعني البارد.

والمعنى: يعجب المذكور الساخن من المرق، والبارد منه، والتمر يعجبه حباً ما عليه من مزيد.

والشاهد في البيت: في قوله: «حباً» حيث نصب بقوله: «يعجبه» من قبيل قولهم: «افرح الجذل.» ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف، أي: يحب ذلك حباً ما له مزيد.

(٤) من الآية ١٧ من سورة نوح.

(٥) من الآية ٨ من سورة المزمل.

والسادس نحو: قعد القرفصاء، ورجع القهقرى.

والسابع نحو: ضربته عشرَ ضَربَات.

والثامن نحو: «جد كلَّ الجد». وضَرَبْتُه كلَّ الضرب.

والتاسع نحو: ضربتُه بعض الضَّرْب.

والعاشر نحو: ضربته سوطاً، أصله ضربته ضرباً بسوط، ثم توسع في الكلام، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعراب، وإفراد، أو تثنية، أو جمع، تقول: ضربته سوْطَيْن، وأسواطاً، والأصل ضربتين بسوط، وضربات بسوط.

وعلى هذا يجري جميع ما أقيم مقام المصدر، وانتصب انتصابه.

وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فـوَحِّـد أبـدًا وَثَـنِّ، واجْـمَـعْ غيـرَهُ، وأَفْرِدَا

ما جيئ به من المصادر لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى، ولا يجمع، فكذلك ما هو بمنزلته.

وأما ما جيئ به لبيان النوع، والعدد فصالح للإفراد، والتثْنية، والجمع بحسب ما يراد من البيان.

وَحَـذفُ عَـامِلِ المؤَكّدِ امْتَنَعْ وَفي سِوَاهُ لِـدَلِـيـلٍ مُـتَّسَـعْ

يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، وغيره.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا، أو مبينا.

والذي ذكره الشيخ (رحمه الله) في هذا الكتاب، وفي غيره، أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

قال في شرح الكافية: «لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه

وحذفه مناف لذلك ، فلم يجز ، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما ، فلا شك أن حذفه مناف ، لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه .

وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية ، والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم .

ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق ، وأولى .

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا ، إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ، ولا حصر ، نحو : أنت سَيْراً ، ومَيْراً ، وحذفاً واجبا في مواضع يأتي ذكرها ، نحو : سَقْياً ، ورَعْياً ، وحَمْداً ، وشكراً ، لا كُفْراً .

فمنع مثل هذا : إما لسهو[1] عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام .

ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنَّوْع ، أو العدد ، فلذلك قال :

.... وفي سواه لـدلـيـلٍ متَّسَعْ

(١) يُراجع الرد على ابن الناظم في ٢/ ١٧٥ ، ١٧٦ شرح ابن عقيل...

ويعجبني ما استأنس به العلامة الملوي على شرح المكودي ، تعليقاً على ما تقدم ، ودفعاً للاعتراض .

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولةَ البزل القناعيس

(ص ٧٣) حاشية الملوى على شرح المكودي لألفية ابن مالك .

ومن أمثلته قولك: لمن قال: ما ضربت زيداً: «بلى، ضَرْبَتَيْن، ولمن قال: ما تجدُّ في الأمر؟ بلى، جدّاً كثيرا، ولمن قال: أي سير سرت؟ سيراً سريعاً، ولمن تأهب للحجّ: حجّاً مَبْرُوراً، ولمن قدم من سفر: قدوماً مُبَارَكاً.

ثم إن حذف عامل المصدر على ضربين: جائز، وواجب.

فالجائز: كما في الأمثلة المذكورة.

والواجب: إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل، كما قال:

والْحَذْفُ حَتْمٌ مَع آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كإمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

كَذا مُكَرَّرٌ، وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله نوعان:

الأول: ما له فعل، فيجوز وقوعه موقع المصدر، ولا يجوز أن يجمع بينهما.

وهذا النوع على ضربين: طلب، وخبر.

أما الطلب فما يرد دعاء، أو أمرا، أو نهيا، أو استفهاما لقصد التوبيخ.

أما الدعاء، فكقولهم: سَقْياً، وَرَعْياً، وجَدْعاً، وبُعْداً.

وأما الأمر، والنهي، فكقولهم: قياماً، لا قُعُوداً، أي قم، لا تقعد، ومنه قوله تعالى: «فَضَرْبَ الرِّقَابِ[1]». أيْ: فاضْرِبُوا الرِّقَابَ.

ومنه قول الشاعر[2]:

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) الشاعر: أعشى همدان، أو الأحوص، أو جرير، في هجاء لصوص، وقد استشهد بالشاهد في الكتاب ١/ ٥٩، والخصائص ١/ ١٢٠، والإنصاف ٢٩٣، والعيني ٣/ ٤٦، ٥٢٣، والأشموني ٢/ ١١٦.

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيخْرجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أُمورِهِم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

وإليه أشار بقوله :

.... فَنَدْلاً اللّذْ كَانْدُلَا

يقال : ندل الشيء : إذا اختطفه .

وأما الاستفهام لقصد التوبيخ ، فكقولك للمتواني : أتوانياً ، وقد جد قرناؤك ومثله قول الشاعر[1] :

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً — لا أَبَا لَكَ — واغْتِرَابَا؟

---

٢٢٨ — اللغة : الدهنا ، يقصر ، ويمد : موضع لبني تميم ، عيابهم : جمع عيبة : وعاء الثياب ، دارين ، قرية بالبحرين ، مشهورة بالمسك ، بجر : ممتلئة ، ألهى : شغل ، ندلاً : خطفاً في خفة وسرعة .

والمعنى : يمر هؤلاء اللصوص بالدهناء ، في حين ذهابهم إلى دارين ، ولا شيء في حقائبهم ، وعندما يعودون من دارين يكونون قد امتلأت حقائبهم ، وانتفخت من اختلاص ، واحتكاف أمتعة الناس في حال انشغالهم بمعظم أمورهم ، وينادي بعضهم بعضاً : إخطف خطفاً سريعاً ، وكن سريع الروغان .

والشاهد قوله : «فندلا» حيث ناب المصدر مناب فعله ، وعامله محذوف وجوباً .

(١) الشاعر : جرير : والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٧ ، ١٧٣ ، ومجالس العلماء ١٦٨ ، والخزانة ١ / ٣٠٨ ، والعيني ٣/ ٤٩ ، ٤/ ٢١٥ ، ٥٠٦ ، والتصريح ١ / ٣٣١ ، ٢/ ١٧١ ، ١٨٩ ، والأشموني ٢/ ١١٨ ، ٣/ ١٤٥ ، وديوانه ٦٢ .

٢٣٠ — اللغة : حل : نزل ، شُعَبَى : اسم موضع ، اغترابا : بعداً عن الأدكان .

والمعنى : يهجو جرير خالد بن يزيد الكندي قائلاً له : يا عبداً نزل في شعبي ، بعيداً عن وطنه ، أتفخر ، وقد جمعت — لا أبا لك ، اللؤم ، ودناءة الطبع ، والاغتراب؟

والشاهد في البيت في قوله : «ألؤماً ، واغتراباً؟» حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بالفعل ، بمعنى : أتلؤم لؤماً ، وتغترب اغتراباً؟ وهو من قبيل الطلب ، الذي هو استفهام على قصد التوبيخ .

أي : أتلوم ، وتغترب ؟

وأما الخبر : فما دل على عامله قرينة ، وكثر استعماله ، أو جاء مفصلا لعاقبة ما تقدمه ، أو نائباً عن خبر ، اسم عين بتكرير ، أو حصر ، أو مؤكّد جملة ، أو مسوقا للتشبيه ، بعد جملة مشتملة عليه .

أما ما كثر استعماله ، فكقولهم عند تذكّر نعمة : اللهم حمداً ، وشكراً ، لا كفراً ، وعند تذكّر شدة : صبراً ، لا جزعاً ، وعند ظهور ما يعجب منه : عجباً ، وعند خطاب مرضى عنه : افعل ذلك ، وكرامةً ، ومسرةً ، وعند خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ، ولا كيداً ، ولا همّاً ، ولأفعلن ذلك ، ورغماً ، وهواناً.

وأما المفصل لعاقبة ما تقدمه ، فكقوله تعالى : « فشُدُّوا الْوَثَاق ، فإمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وإِمَّا فِدَاءً[1] » أي : فإما تمنون ، وإما تفدون.

وأما النائب عن خبر اسم عين بتكرير ، أو حصر ، فكقولهم : أنت سَيْراً سَيْراً ، وإنّما أَنْتَ سَيْراً .

فلو لم يكن مكررا ، ولا محصورا كان حذف الفعل جائزا ، لا واجبا .

وأما الموكد جملة فعلى قسمين : كما قال :

وَمِنْهُ ما يَدعُونَهُ مُؤَكِّدا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ فالْمُبْتَدَا
نَحْوُ : « لَهُ عليَّ أَلْفٌ عُرْفَا » والثان : « كابْنِي أَنتَ حَقّاً صِرْفَا »

المؤكّدُ نفسه : هو الآتي بعد جملة ، هي نص في معناه ، نحو : « لَهُ عَليَّ ألفٌ عُرْفاً » أي : اعترافاً ، ويسمى مؤكدا نفسه ، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكأن الذي قبله نفسه .

والمؤكد غيره : وهو الآتي بعد جملة صائرة به نصا ، نحو : « أَنْتَ ابْني حقّاً »

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

ويسمى مؤكد غيره ؛ لأنه يجعل ما قبله نصا ، بعد أن كان محتملا ، فهو مؤثر ، والمؤكد به متأثر ، والمؤثر ، والمتأثر غيران .

وأما المسوق للتشبيه بعد جملة مشتملة عليه ، فكما أشار اليه بقوله :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةْ «كِلِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ[1]»

تقول : مررت برجل ، فإذا له صوتٌ صوتَ حِمَارٍ ، تنصب «صوتَ حمارٍ» بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، تقديره : يصوت صوت حمار .

ولا يجوز أن تنصبه «بصوت» المبتدأ ؛ لأنه غير مقصود به الحدوث ، ومن شرط إعمال المصدر أن يكون مقصودا به قصد فعله : من إفادة معنى الحدوث ، والتجدد .

ومثل ذلك : له صراخٌ صراخَ الثكلى ، و«له بكاءٌ بكاءَ ذَاتِ عُضْلَة» .

النوع الثاني من المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله : ما لا فعل له أصلا ، «كبله» إذا استعمل مضافا ، نحو : «بَلْهَ الأَكُفِّ[2]» فإنه — حينئذ — منصوب نصب ضرب الرقاب ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو «اترك» لأن بله الشيء ، بمعنى : ترك الشيء ، فنصب بفعلٍ من معناه ، لما لم يكن له فعلٌ من لفظه ، على حد النصب في نحو : قعدتُ جلوساً ، وشَنَأْتُهُ[3] بغضاً ، وأحببته مقةً[4] .

ويجوز أن ينصب ما بعد «بله» فيكون اسم فعل بمعنى : اترك .

ومثل «بله» المضاف : ويحه ، وويسه ، وويبه ، وهو قليل ، فلذلك لم يتعرض في هذا المختصر لذكره .

---

(١) فسر الأشموني قوله : «ذات عضلة» «أي : ممنوعة من الفكاح» .
وفي المختار مادة (ع ض ل) : «... وعضل أَيِّمَهُ : منعها من التزويج ، من باب نَصَر ، وضرب .»

(٢) من قول الشاعر : (يصف عمل السيوف في الحروب) .
تَذَرُ الجماجمَ ضَاحِياً هَامَاتُها بَلْهَ الأَكُفِّ، كأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

(٣) شنأته : أبغضته ، والشانيء : المبغض ، مادة (ش ن أ) المختار .

(٤) في المختار مادة (و م ق) «المقة : المحبة ، وقد وَمِقَهُ يمقُه — بكسر الميم فيهما — أحبه ، فهو وامق» .

المفعول له

يَنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْليلاً، كجُدْ شكراً، وَدِنْ
وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً، وفَاعِلاً، وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بالحَرْفِ، ولَيْسَ يمْتَنِعْ مَعَ الشُّروطِ: كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

ينصب المفعول له، وهو المصدر. المذكور علة لحدث شاركه في الزمان. والفاعل نحو: جئت رغبةً فيك، «فرغبةً» مفعول له، لأنه مصدر، معلل به المجيء. وزمانهما، وفاعلهما واحد.

ومثله: «جُدْ شكراً» و«دِنْ شُكْراً»

وما ذكر علة. ولم يستوف الشروط فلا بد من جره بلام التعليل، أو ما يقوم مقامها، وذلك ما كان غير مصدر، نحو: جئت للعشب، وللماء، أو مصدرا، مخالفا للمعلل في الزمان، نحو: تأهبت أمس للسفر اليوم، أو في الفاعل، نحو: جئت لأمرك إيّاي، وأحسنت اليك لإحسانك إلي.

والذي يقوم مقام اللام هو «من، وفي»، كقوله تعالى: «كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يخْرُجُوا منها مِنْ غَمٍّ[1]»، وكقوله (صلى الله عليه وسلم): «دَخلَتْ امْرأَةٌ النارَ في هرةٍ: ربطتْهَا. فلم تُطعِمْهَا. ولم تَدَعْهَا تأكلُ من حشَاشِ الأَرْضِ، حتَّى مَاتَتْ».

ولا يمتنع أن يجر بالحرف المستوفي لشروط النصب، بل هو في جواز ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب. وراجح الجر. ومستوفيه الأمران.

وقد أشار إليها بقوله:

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الحج.

وقَـلَّ أَنْ يصـحَـبَـهَـا الْـمُـجَـرَّدُ والْعَكْسُ في مَصْحُوبِ أَلْ ، وأَنْشَدُوا
«لَا أقْـعُـدَ الجبنَ عـن الهجاءِ وَلَـوْ تَـوَالَتْ زُمَـرُ الْأَعْـدَاءِ».

المفعول له : إما مجرد من الألف ، واللام ، والإضافة . وإما معرف بالألف ، واللام . وإما مضاف.

فَبَيَّنَ أن المجرد الأكثر فيه النصب ، نحو ضربته تأديباً ، ويجوز أن يجر ، فيقال : ضربته لتَأْديب ، وبين — أيضا — أن المعرف بالألف . واللام الأكثر فيه الجر ، نحو : جئتك للطمع في برك ، وقد ينصب ، فيقال : جئتك الطمعَ في برك ، وذكر شاهده ، وسكت عن المضاف ، فلم يعزه إلى راجح النصب ، ولا إلى راجح الجر ، فعلم أنه ليستوى فيه الأمران ، نحو : فعلته مخافةَ الشرِّ ، ولمخافة الشرّ.

المفعول فيه ، ويسمى ظرفا

الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مكَانٌ، ضُمِنا «في» باطّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمنَا
فانْصِبْهُ بالْوَاقِعِ فيهِ: مُظْهَرَاً كانَ، وإلّاَ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

الظرف: هو كل اسم زمان، أو مكان مضمن معنى «في» لكونه مذكورا لواقع فيه من فعل، أو شبهه، كقولك: «امكث هنا أزمنا» «فهنا، وأزمنا» ظرفان، لأن «هُنَا» اسم مكان، و«أَزْمُنَا» اسم زمان. وهما مضمنان معنى «في» لأنهما مذكوران لواقع فيهما، وهو المكث.

وقوله: «باطراد» احترز به من نحو: البيت، والدار في قولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار، مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فإنه ينتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام، لا نصب الظرف، لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل، والبيت، والدار لا يتعدى إليهما كل فعل، فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار، كما يقال: نمتُ أمَامَكَ، وقرأت عندَ زَيْدٍ.

فعلم أن النصب في دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي.

وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد «الاطراد» لأنه يخرج بقولنا «متضمن، معنى في» لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمنا معنى «في» فيحتاج الى اخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد.

قوله:

فانْصِبْهُ بالْوَاقِعِ فيهِ مُظْهَراً ....

البيت :

معناه : أن الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو شبهه : إما ظاهرا ، نحو : جلست أمام زيد ، وصمت يوم الجمعة ، وزيد جالس أمامك ، وصائم يوم الجمعة . وإما مضمر جوازا . كقولك لمن قال : « كَمْ سِرْتَ؟ فرسخين . ولمن قال : ما غبت عن زيد؟ بلى : يَوْمَيْن .

ووجوبا : فيما وقع خبرا . أو صفة . أو حالا ، أو صلة . نحو : زيدٌ عِنْدَكَ ، ومررت بطَائِرٍ فوقَ غُصْنٍ ، ورَأَيْتُ الهلالَ بين السَّحاب ، وَعَرَفْتُ الذي مَعَكَ .

وفي غير ذلك أيضاً ، كقولهم : حينئذٍ . والآنَ . أي : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن به .

وكُلّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ . وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَما
نَحْوُ الجِهَاتِ ، والمقَادِير ، ومَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ . كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقيساً أَنْ يَقَعْ ظرفاً لمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَع

اسماء الزمان كلها صالحة للظرفية . لا فرق في ذلك بين المبهم منها . نحو : « حين ، ومدة » وبين المختص ، نحو : « يوم الخميس ، وساعة كذا . تقول : انتظرته حينا من الدهر ، وغبت عنه مدة ، ولقيته يوم الخميس ، وأتيته ساعة الجمعة .

وأما أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان :

الأول : اسم المكان المبهم ، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه . كأسماء الجهات ، نحو : « أمَامَ ، ووَرَاء ، ويمين ، وشمَال ، وفَوْق ، وتَحْت » وشبهها في الشياع ، « كجانب ، وناحية . ومَكَان » وكأسماء المقادير ، نحو : « مِيل ، وفَرْسَخ ، وبَريد » .

والثاني : ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، «كمَذْهَبٌ، ومَرْمَى» من قولك : ذهبتُ مَذْهَبَ زيدٍ، ورميتُ مَرْمَى عمرٍو.

فلو كان مشتقا من غير ما اشتق منه العامل، كما في نحو: ذهبت في مَرْمَى عمرٍو، ورميت في مَذْهَب زَيْدٍ لم يجز في القياس أن يجعل ظرفا، وإن استعمل شيءٌ منه ظرفا عد شاذا، كقولهم : هو مني مَقْعَدَ القَابِلَة، وعمرو مَزْجَر الْكَلْب، وعبدالله مَنَاطَ الثُّرَيَّا.

فلو أعمل في المقْعَد قعد، وفي المَزْجَر زجر، وفي الْمَنَاطِ نَاطَ لم يكن في ذلك شذود، ولا مخالفة للقياس.

وأما غير المشتق من اسم الحدث من أسماء المكان المختصة، نحو: «الدار، والمسجد، والطريق، والوادي، والجبل» فلا يصلح للظرفية أصلا.

فإن قلت : لم استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها، والمختص للظرفية عن أسماء المكان؟

قلت : لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، ويدل على المكان بالالتزام فقط».

فلما كانت دلالة الفعل على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه، والمختص، ولما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه، بل تعدى إلى المبهم منها؛ لأن في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ.

وَمَا يُرَى ظَرْفاً، وغَيْرَ ظَرْف فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ في الْعُرْف
وغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً، أو شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

الظرف على ضربين : متصرف، وغير متصرف.

فالمتصرف : ما يفارق الظرفية ويستعمل مخبرا عنه ، ومضافا اليه ، ومفعولا به ، ونحو ذلك ، كقولك : اليَوْمُ مُبَارَك ، وسرت نصف يَوْمٍ ، وذكرت يومَ جئتني .

وغير المتصرف : ما لازم الظرفية ، أو شبهها .

فمنه ما لا ينفك عن الظرفية أصلا ، كقَطّ ، وعَوْض ، ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه ، نحو : «قَبْل ، وبَعْد وَلدن ، وعنْد» حال دخول «من» عليهن ، فيحكم عليه بأنه غير منصرف ، لأنه لم يخرج عن الظرفية إلا إلى حال شبيهة بها ، لأن الجار ، والمجرور ، والظرف سيّان في التعليق بالاستقرار ، والوقوع خبراً ، وحالا ، ونعتا ، وصلة .

ثم الظرف المتصرف منه متصرف ، نحو : «يَوْم ، وشَهْر ، وحَوْل» ومنه غير متصرف ، نحو : «غُدْوَة ، وبُكْرَة» مقصودا بهما تعريف الجنس ، أو العهد .

والظرف غير المتصرف ـــ أيضا ـــ منه منصرف ، نحو : «ضُحَا ، وبُكْرَة ، وسَحَر ، ولَيْل ، ونهَار ، وعشَاء ، وعتمَة ، ومَسَاء» غير مقصود بها التعريف .

ومنه غير منصرف ، نحو «سَحَر» المعرفة

وقَدْ يَنُوبُ عَنْ مكانٍ مَصْدَرُ وذَاكَ في ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرْ

ينوب المصدر عن الظرف من الزمان ، والمكان ، بأن يكون الظرف مضافا إلى المصدر ، فيحذف المضاف ، ويقوم المضاف اليه مقامه .

وأكثر ما يفعل ذلك بظرف الزمان ، بشرط إفهام تعيين وقت ، أو مقدار ، نحو : كان ذلك خفوق النجم ، وصلاة العصر ، وانتظرته نَحْر جَزُورَين ، وسير عليه تَرْوِيحَتَيْن .

وقد يعامل هذه المعاملة ظرفَ المكان ، كقولهم : جلست قرب زيد ، ورأيته وسط القوم ، أي : مكان قرب زيد ، ومكان وسط القوم .

يقال : وَسَطَ المكان ، والجماعة وَسَطاً : إذا سار في وسطهم .

وقد يجعل المصدر ظرفاً، دون تقدير مضاف. كقولهم: زَيْدٌ هَيْئَتُكَ. والجارية جلوتُهَا. أي: زيد في هيئتك، والجارية في جلوتها. ومنه: «ذكَاةُ الجنين ذكاةَ أمه» في رواية النصب — تقديره: ذكاة الجنين في ذكاة أمه. وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة.

وقد يقام اسم عين مضاف إليه مصدر مضاف اليه الزمان مقامه، كقولهم: «لا أفْعَلُ ذَلِكَ مِعْزَى الْغِزْرِ[1]» و«لا أكلمُ زيداً الْقَارِظَيْن[2]» و«لا آتيكَ هُبَيْرَة بن سَعْد[3]»: التقدير: لا أفعل ذلك مدة فَرقة معزى الغزر. ولا أكلم زيدا مدة غيبة القارظين ولا آتيكَ مدة غيبة هبيرة بن سعد.

---

(١) في مجمع الأمثال للميداني: «لا اتيك مِعْزَى الغِزْر.»
«قالوا: الغزر: لقب سعد بن زيد مناة بن تميم، وإنما لقب بذلك، لأنه وافى الموسم بمعزى، فأنهبها هناك، وقال: من أخذ منها واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فزر، وهو الاثنان، فأكثر، والمعنى: لا آتيك حتى تجتمع تلك، وهي لا تجتمع أبداً.» ٢/ ١٦٣ مجمع الأمثال للميداني.

(٢) في مجمع الأمثال ١/ ١٦٣ «لا آتيك حتى يئوب القارظان».
«... ويقال: هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ، فلم يرجعا...»

(٣) في مجمع الأمثال ١/ ١٦٣ «لا آتيك حتى يئوبَ هُبَيْرَةُ بنُ سَعْدٍ.»
«هو رجل فقد، ومعناه: لا آتيك أبداً.

المفعول معه

يُنْصَبُ تَـالِيَ الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ: «سيري، والطّريق مُسْرِعَه»
بِمَـا مِـن الْـفِعْلِ، وشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ. لَا بالْوَاوِ، في القولِ الأَحَقّ

ينصب المفعول معه، وهو الاسم المذكور. بعد واو بمعنى «مع» أي: دالة على المصاحبة، بلا تشريك في الحكم.

فاحترزت بقولي: «المذكور بعد واو» من نحو: خرجت مَع زَيْدٍ. وبقولي: «بمعنى مع» مما بعد واو غيرها، كواو العطف. وواو الحال.

فواو العطف. كما في نحو: اشْتَرَكَ زيدٌ. وعمْرو. وكلُّ رجلٍ. وضَيْعَته، فالواو في هذين المثالين— وإن دلت على المصاحبة— فهي واو العطف. لأنها شركت بين زيد، وعمرو في الفاعلية. وبين «كل رجل وضيعته» في التجرد للإسناد، فما بعدها ليس مفعولا معه.

وأما واو الحال فكما في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ. وسرتُ. والنِّيلُ في زِيَادَةٍ، فما بعد هذه الواو ليس مفعولا معه، لأنها واو الحال. وهي في الأصل الواو التي يعطف بها جملة على جملة لجهة جامعة بينهما. لا الواو التي بمعنى «مع».

وقد شمل هذا التعريف لما كان من المفعول معه، غير مشارك لما قبله في حكمه، نحو: سيري والطريق مسرعة» ولما كان منه مشاركا لما قبله في حكمه. ولكنه أعرض عن الدلالة على المشاركة. وقصد إلى مجرد الدلالة على المصاحبة. نحو: جئت وزيْداً.

ثم ناصب المفعول معه ما تقدم عليه: من فعل ظاهر. أو مقدر. أو من اسم يشبه الفعل.

مثال الفعل الظاهر : استوى الماءُ ، والخشَبَة ، وجاء البردُ ، والطيالسة .

ومثال الفعل المقدر : كيف أَنْتَ ، وقصعةً من تريد؟ تقديره : كيف تكونُ ، وقصعةً ؟

ومثال الاسم المشبه للفعل : حَسْبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ ، أي : كافيكَ وزيداً درهم ، ومثاله قول الشاعر[1] :

فَقَدْنِي ، وإيّاهُم ، فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كتَعْجِيلِ السَّنَامِ المُسَرْهَدِ

وقول الآخر[2] (أنشده أبو علي) :

لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابي ، فَقَدْ جُمِعَتْ هَـذا رِدَائِـيَ مَـطْوِيّاً ، وسِرْبَـالَا

فجعل « سربالا » مفعولا معه ، وعامله « مطويا » .

وأجاز أن يكون عامله « هذا » .

ولا خلاف في امتناع تقديم المفعول معه على عامله ، ولذلك قيد « بالسبق » في قوله :

بِـمَـا مِـنَ الْـفِعْلِ ، وشِبهِهِ سَبَقْ ....

---

(١) الشاعر : أسيد بن دبير الهذلي ، وقد استشهد به الأشموني ٢/ ١٣٦ .
اللغة : قدني : يكفيني ، المسرهد : السمين .

والمعنى : يكفيني معهم ، فإن أصادف بعضهم يكونوا كما يعجل السنام السمين ، أي : كذي تعجيل السنام السمين .

والشاهد في البيت : في قوله : « وإياهم » فإنه مفعول معه ، ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل ، كما في « حسبك ، وزيداً درهم . »

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٣/ ٨٦ ، والتصريح ١/ ٣٤٣ ، والأشموني ٢/ ١٣٦ .

٢٣٢— المعنى : لا تحبسنك أثوابي فهي قد جمعت ، ودليلي على ذلك ردائي غير المنشور ، وسربالي ...

والشاهد فيه قوله : « وسربالاً » حيث نصب على أنه مفعول معه ، ولم يتقدمه الفعل ، بل ما يتضمن معناه ، وهو « مطوياً » وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون العامل « هذا » .

أما تقديم المفعول معه على مصحوبه فالجمهور على منعه، وأجازه أبو الفتح في الخصائص، واستدل بقول الشاعر[1]

جَمَعْتَ. وفُحْشاً غيبَةً، ونَميمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ. لَسْتَ عَنْهَا بمُرْعوى

ويقول الآخر[2]:

أكْنِيهِ حينَ أنَادِيه لأكرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُه، والسوءَةَ اللَّقَبَا

على رواية من نصب السوءة، واللقب، أراد: ولا ألقبه اللقب، والسوءة، أي: مع السوءة، لأن من اللقب ما يكون بغير سوءة، كتلقيب الصديق (رضي الله عنه) عتيقا. لعتاقة وجهه.

فلهذا قال الشاعر: ولا ألقبه اللقب مع السوءة، أي: إن لقبته بغير سوءة. قال الشيخ (رحمه الله):

---

(١) الشاعر: يزيد بن الحكم الثقفي — من قصيدة — يعاتب فيها ابن عمه، والبيت من شواهد أمالي القالي ١/ ٦٨، والخصائص ٢/ ٣٨٣، والخزانة ١/ ٤٩٥، والعيني ٣/ ٨٦، والتصريح ١/ ٣٤٤، والأشموني ١/ ١٣٧.

٢٣٣ — اللغة: فحسن: ما جاوز الحد من القبائح، مرعوي: منكف، يقال: ارعوى عن القبيح: أي كف.

والمعنى: جمعت القبح من أطرافه: الفحش، والغيبة، والنميمة، وهي خصال الشر، ولست بمنته عنها.

والشاهد فيه: ما زعمه ابن جني من أن «الواو» في قوله: «وفحشاً» واو المعية، والاسم بعد منصوب على أنه مفعول معه.

(٢) الشاعر: فزاريّ من شعراء الحماسة، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٨٩، والأشموني ٢/ ١٣٧.

٢٣٤ — الكنية: ما صدرت بأب، أو أم، واللقب: ما أشعر برفعة المسمى، أو صنعته.

والمعنى: يقول الشاعر: إني أصون اسمه، وأذكر كنيته، ولا ألقبه لقباً فاحشاً.

والشاهد فيه: ما زعمه ابن جني: من أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه، وهو «اللقبا».

ولا حجة لابن جني في البيتين، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي، ومعطوفها، وذلك في البيت الأول ظاهر.

وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب، وأسوءه السوءة، ثم حذف ناصب السوءة، كما حذف ناصب العيون من قوله[1]:

[إِذَا مـا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً] وَزَجَجْنَ الحَوَاجِبَ. والعُيُونَا

ثم قدم العاطف. ومعمول الفعل المحذوف.

وقوله:

.... لَا بِـالْوَاوِ فِي الْـقَوْلِ الأَحَقّ

رد لما ذهب إليه عبد القاهر[2] (رحمه الله) في جملة من أن الناصب للمفعول معه هو الواو.

واحتجوا عليه بانفصال الضمير بعدها، نحو: جلست، وإياك.

فلو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها، فقيل: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك، ولك، فلما لم يقع الضمير بعد الواو إلا

---

(١) القائل: الراعي النميري، والبيت من شواهد الإنصاف ٦١٠، والمغني ٣٥٧ (٢٦٣) والشذور ٢٤٢، ...

٢٣٥ــ اللغة: زججن: رققن، ودققن، وطولن، والحواجب: جمع حاجب.

والمعنى: إذا ما الفاتنات، الفانيات ظهرن يوماً، مدققات، ومرققات الحواجب، ومكحلات العيون...

والشاهد في البيت قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد، كما لا تصلح أن تكون مفعولاً معه، وعلى هذا لزم تقدير عامل محذوف، وهو: «كحلن» وتكون «العيون» مفعولاً به للفعل المحذوف.

(٢) عبد القادر الجرجاني: «الإمام المشهور، أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وكان من كبار أئمة العربية، والبيان، شافعياً، أشعرياً، صنف المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه...» مات سنة ٤٧٤هـ بغية الوعاة ٢/ ١٠٦.

منفصلا علم أنها غير عاملة . وإن النصب بعدها بما قبلها من الفعل ، أو شبهه ، كما تقدم ، والله أعلم بالصواب .

وبعد « ما » استفهام ، أو « كيف » نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

من كلامهم : « كيف أنت ، وقصعة من تريد؟ وما أنت ، وزيدٌ؟ » — برفع ما بعد الواو ، على أنها عاطفة على ما قبلها .

وبعضهم ينصب ، فيقول : « كيف أنت ، وقصعةً من تريد؟ وما أنت وزيداً؟ » فيجعل الواو بمعنى « مع » وما قبلها مرفوع بفعل مضمر ، هو الناصب لما بعدها ، تقديره : كيف تكون ، وقصعة ؛ أو ما تكون ، أو ما تلابس ، وزيدا؟ فلما حذف الفعل انفصل الضمير المستكن فيه ، فقيل : كيف أنت ، وقصعة؟ وما أنت ، وزيدا؟

ومثله قول الشاعر(١) :

فَمَا أَنْتَ ، والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذكرِ الضَّابِطِ

ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد كيف ، وما إضماره بعد أزمان قول الشاعر(٢) :

---

(١) الشاعر : أسامة بن حبيب ، أو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٥٣ ، ومجالس العلماء ٣٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ٥١ ، ٥٢ ، والعيني ٣ / ٩٣ ، والهمع ١ / ٢٢١ ، والدرر ١ / ١٩٠ ، والأشموني ٢ / ١٣٧ ، والهذليين ٢ / ١٩٥ .

٢٣٦ — اللغة : متلف : قفر يتلف فيه من يسلكه ، يبرح : يجهد : من برح به الأمر تبريحاً : أجهده بالذكر : يقصد الذكر من الإبل ، الضابط : القوي .

والمعنى : يرد على أصحاب ، طلبوا منه السفر معهم إلى الشام ، يقول : — لنفسه — ما تصنع ، والسير في قفر متلف ، وسير يجهد الذكر القوي من الإبل؟ [وإنه ليبرح بالنوق أكثر...]

والشاهد فيه قوله : « والسيرَ » حيث انتصب بالفعل المحذوف ، أي : ما تصنع ، والسير ، ويجوز الرفع ، على أن تكون الواو عاطفة .

(٢) الشاعر : الراعي ، كما قال سيبويه ١ / ١٥٤ الكتاب ، ونسبه الأعلم للأعشى .

أزمان قومي ، والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا

فنصب « الجماعة » مفعولا معه « بكان » مضمرة ، التقدير : أزمان كان قومي ، والجماعة ، كذا قدره سيبويه .

والْعَطْفُ ــ إنْ يُمْكِنْ بلَا ضَعْفٍ ــ أحَقّ
والنّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النّسق
والنَّصْبُ إنْ لم يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعتَقِدْ إضْمَار عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد واو ، مسبوقة بفعل ، أو شبهه ضربان : ضرب يصح كونه مفعولا معه ، وضرب لا يصح فيه ذلك.

أما الضرب الأول : فما صح كونه فضلة ، وكون الواو معه للمصاحبة . وهو على ثلاثة أقسام :

قسم يختار عطفه على نصبه مفعولا معه .

وقسم يختار نصبه مفعولا معه على عطفه

وقسم يجب نصبه مفعولا معه .

أما ما يختار عطفه ، فما أمكن فيه العطف بلا ضعف . لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى . كقولك : كنْتُ أنَا ، وزَيْدٌ كالأخوين ، فالوجه رفع زيد بالعطف على الضمير المتصل ، لأن العطف ممكن ، وخال عن الضعف : من جهة اللفظ ،

٢٣٧ــ اللغة : الرحالة : الرحل ، تميل : أراد تسقط .

والمعنى : أزمان قومي ، وتمسكهم بالجماعة ، كالذي تمسك بالرحالة أن تسقط ، ويشير الشاعر إلى استقامة الأمور قبل مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه).

والشاهد فيه ما قدره سيبويه : «كأنه قال » أزمان كان قومي ، والجماعة ، فحملوه على «كان» لأنها تقع في هذا الموضع كثيراً . » .

للفصل بين الضمير المتصل، وبين المعطوف بالتوكيد، ومن جهة المعنى — أيضاً — لأنه ليس في الجمع بين زيد، والضمير في الاخبار عنهما بالجار، والمجرور تكلف.

ويجوز نصبه، نحو: كنت أنا، وزيداً كالأخوين، على الإعراض عن التشريك في الحكم، والقصد الى مجرد المصاحبة.

وأما ما يختار نصبه مفعولا معه مما كان في عطفه على ما قبله ضعف: إما من جهة اللفظ، نحو: ذهبتُ، وزيداً، فرفع زيد بالعطف على فاعل ذهبت ضعيف، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن، ولا يقوى إلا مع الفصل، ولا فصل هنا، فالوجه النصب، لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة، وإما من جهة المعنى كقولهم: «لَوْ تركت النّاقة، وفصيلها لَرَضعَها» فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لَوْ تركْتَ النّاقةَ تَرْأَمُ فَصِيلهَا، وتركت فَصيلهَا لِرَضَاعِهَا لَرَضعهَا.

وهذا تطلف. وتكثير عبارة فهو ضعيف.

والوجه النصب: على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

ومن ذلك قول الشاعر[1]:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ من أمْرِئٍ فَدَعْهُ، وَوَاكِلْ أَمْرَهُ، والـلَّيَالِيَا

فنصب «الليالي» باعتبار المعية راجح على نصبها باعتبار العطف، لأنه محوج إلى تكلف.

---

(١) الشاعر: لم أقف على من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ٩٩، والأشموني ٢/ ١٣٩، ١٦٩.

٢٣٨ — اللغة: أعجبتك: أوقعتك في عجب، واكل: اترك.

والمعنى: إذا أوقعتك حال في عجب في وقت من الأوقات، فاترك أمره، وتصرفات الليالي.

والشاهد في البيت في قوله: «واللياليا» حيث نصب، لأنه مفعول معه، وهذا أرجح على قول من يقول: إنه منصوب باعتبار العطف، لأن فيه تعسفاً.

وأما ما يجب نصبه مفعولا معه فحالا يمكن عطفه على ما قبله من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى .

فالأول : كقولهم : « مَا لَكَ ، وزَيْداً » بنصب زيد — على المفعول معه ، بما في « لك » من معنى الاستقرار ، ولا يجوز جره بالعطف على الكاف ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، لما سينبه عليه في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

ومثل « مالك ، وزيداً ؟ » « مَا شَأْنُكَ ، وَعَمْراً ؟ » بنصب « عمرو » : على المفعول معه ، لما في المضاف من معنى الفعل .

ولا يجوز جره بالعطف على الكاف كما مر ، ولكن قد يجوز رفعه على المجاز ، وحذف المضاف ، وإقامة المضاف اليه مقامه ، على معنى : ما شأنك ، وشأن زيد .
والثاني : كقولهم : « سِرْتُ ، والشيلَ » و« جلستْ والحائطَ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه .

وأما الضرب الثاني : وهو ما لا يصحَ كونه مفعولا معه مما بعد الواو المذكورة فعلى قسمين .
قسم يشارك ما قبله في حكمه ، فيعطف عليه ، ولا يجوز نصبه باعتبار المعية : إما لأنه لا يصح كونه فضلة ، كما في نحو : اشترك زيد ، وعمرو ، وإما لأنه لا مصاحبة ، كما في نحو : جاء زيد ، وعمرو بعده .

وقسم لا يشارك ما قبله في حكمه ، ولا الواو معه للمصاحبة : إما لأنها مفقودة ، وإما لأن الإعلام بها غير مفيد ، فينصب بفعل مضمر ، يدل عليه سياق الكلام .

مثال الأول قول الشاعر[1] :

---

(١) الشاعر : الراجز ذو الرمة .
والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ٢٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، والمرتضي ٢/ ٢٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢١ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن يعيش ٢/ ٨ ، والخزانة ١/ ٤٩٩ ، والمغني ٦٣٢ (٣١٤) والشذور ٢٤٠ ، والعيني ٣/ ١٠١ ، ٤/ ١٨١ ، والتصريح ١/ ٢٤٦ ، والهمع ٢/ ١٣٠ ، والدرر ٢/ ١٦٩ والأشموني ٢/ ١٤٠ .

عـلـفـتـهَا تـبْـنَـاً ، ومَـاءً بـارِداً حَـتَّـى شَتَتْ هَـمَّـالـةً عَـيْـنَـاهَـا

« فما » منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه سياق الكلام ، تقديره : وسقيتها ماء باردا .

ولا يجوز نصبه بالعطف ، لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم المصاحبة .

ومثال الثاني قول الآخر[1] :

إِذَا مَـا الْـغَـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً وَزَجَّـجْـنَ الْـحَـواجِـبَ ، والـعُـيُـونَـا

« فالعيون » نصب بفعل مضمر ، تقديره : وزين العيون ، ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

---

٢٣٩ ــ اللغة : علفتها : الضمير للدابة ، أي أطعمتها ، همالة : من هملت العين : إذا صبت دمعها .
والمعنى : أطعمت (الدابة) تبناً ، وسقيتها ماء بارداً حتى صارت عيناها ينهمر منهما الدمع .
والشاهد في البيت قوله : «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال : «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان النصب على ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على علفتها ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « «علفتها» معنى : أنلتها ، أو قدمت لها.

(١) الشاهد (٢٣٥).
وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

الإستثناء

مَا اسْتُثْنِيت «الاَّ» مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إتْبَاعُ مَا اتّصلَ، وانْصِبْ ما انْقَطَعْ، وعَنْ تَـميمٍ فيـهِ إبْـدَالٌ وَقَعْ
وغَيْرُ نَصْبِ سَابقٍ في النَّفْيِ قدْ يَأْتي، ولَكِنْ نصبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

الاستثناء نوعان: متصل، ومنقطع.

فالاستثناء المتصل؛ إخراج مذكور «بإلاَّ» أو ما في معناها من حكم شامل له، ملفوظ به، أو مقدر.

«فالإخراج» جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف «بإلاّ» كقوله «عز وجل»: «لَوْ كَانَ فيهِمَا آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا[1]».

وقلت «إخراج مذكور»: ولَم أقل إخراج اسم: لأعم استثناء المفرد، نحو: قام القومُ إلا زيداً، واستثناء الجملة، لتأولها بالمشتق، نحو: ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه.

وقلت «بإلاَّ، أو ما في معناها»: ليخرج التخصيص بالوصف، ونحوه، ويدخل الاستثناء «بغير، وَسِوَى، وحَاشَا، وخَلَا، وعَدَا، وليْسَ، ولا يَكُون».

وقلت «من حكم شامل له»: ليخرج الاستثناء المنقطع.

وقلت «ملفوظ به أو مقدر»: ليتناول الحد الاستثناء التام، والمفرغ. فالاستثناء التام: هو أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو: قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً، ومَا رأَيْتُ أحداً إلاَّ عَمْراً.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

والاستثناء المفرغ: هو أن يكون المخرج منه مقدرا في قوة المنطوق به، نحو: ما قَامَ إلاّ زيدٌ، التقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إلاّ زَيْد.

وأما الاستثناء المنقطع: فهو الإخراج «بإلاّ، أو غير، أو بَيْد» لما دخل في حكم دلالة المفهوم.

«فالإخراج» جنس، وقولي «بإلاّ، أو غَيْر، أوْ بَيْد»: مدخل لنحو: ما فيها إنسان إلاّ وَتدا، ومَا عِنْدِي أحَد غير فَرَس، ولنحو قوله (صلى الله عليه وسلم): «أنا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضّاد بيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْش، وأسْتُر صَنَعْتُ في بني سَعْد» ومخرج للاستدراك «بلكن» نحو قوله تعالى: «ما كانَ محمّد أبا احدٍ منْ رِجَالِكُمْ، ولكنْ رَسُول اللهِ»[1].

فإن إخراج لما دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمى في اصطلاح النحويين استثناء، بل يختص باسم الاستدراك.

وقولي «لما دخل»: تعميم لاستثناء المفرد، والجملة، كما سيأتي — إن شاء الله —

وقولي «في حكم دلالة المفهوم» مخرج لاستثناء المتصل، فإن إخراج لما دخل في حكم دلالة المنطوق.

والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفرداً، وقد يأتي جملة.

فمن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي مفردا قوله (عز وجل): «وَلَا تَنْكَحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِن النِّسَاء، إلاّ ما قَدْ سَلَفَ[2]»، «فما قَدْ سَلَفَ» مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه «وَلَا تنكحُوا مَا نَكَحَ آباؤُكُم» من المؤاخذة على نكاح ما نكح الآباء، كأنه قيل: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله، إلا ما قد سلف.

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النساء.

ومنها قوله تعالى: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتبَاعَ الظنِّ»[1]. «فاتباعَ الظن» مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه «مَا لَهم به من علم» من نفى الأعم من العلم، والظن، فإن الظن يستحضر بذكر العلم، لكثرة قيامه مقامه، وكأنه قيل: ما يأخذون بشيءٍ إلا اتباع الظن.

ومنها قوله تعالى: «لَا عَاصِمَ الْيَوم من أَمْرِ اللهِ إلَّا مَنْ رَحِم[2]». على إرادة لَا مَنْ يعصمُ من أمر الله إلا من رحمة الله، وهو أظهر الوجوه.

«فَمَنْ رَحِمَ» مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه «لَا عَاصِمَ» من نفى المعصوم، كأن قيل: لا عاصم اليوم من أمر الله لأحد، إلا من رحم الله، أو لا معصوم عاصم من أمر الله إلا من رحم الله.

ومنها قوله تعالى: «إنَّ عبَادى لَيْسَ لكَ علَيْهِمْ سُلْطَان «إلاَّ مَن اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ[3]» فإن العباد الذين أضافهم الله (سبحانه وتعالى) إليه هم المخلصون، الذين لا سلطان للشيطان عليهم.

فمن اتبعك غير مخرج منهم، فليس بمستثنى متصل، وإنما هو مستثنى منقطع، مخرج لما افهمه الكلام.

والمعنى — والله أعلم — إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم، إلا من اتبعك من الغاوين.

ومنها قوله تعالى: «لَا يَذُوقُونَ فيهَا الْمَوْتَ إلاّ الْمَوْتَة الأُولَى»[4] «فالموتة الأولى» مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه «لَا يَذُوْقُونَ فيها الموت» من نفى تصوره

---

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة هود.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة الحجر.

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الدخان.

للمبالغة في نفي وقوعه، كأنه قيل: لا يذوقون فيها الموت، ولا يخطر لهم ببال إلا الموتة الأولى.

ومنها قولهم: «لَهُ عَلَيَّ أَلْف إلاّ أَلْفَين» و«إنَّ لفلَانٍ مَالاً إلاَّ أنَّهُ شَقِيٌّ» «وما زادَ إلاَّ مَا نَقصَ» ومَا نَفعَ إلاَّ مَا ضَرَّ» و«ما في الأَرْضِ أحبتُ منه إلاَّ إيّاهُ» و«جاء الصّالحونَ إلاَّ الطّالحين».

فالاستثناء في هذه الأمثلة كلها على نحو ما تقدم.
فالأول: على معنى: له على ألف، لا غير، إلا ألفين.
والثاني: على معنى: عَدِمَ فلان البؤس إلا أنه شقي.
والثالث: على معنى: ما عرض له عارض إلا النقص.
والرابع: على معنى: ما أفادَ شيئاً إلاَّ الضرّ.
والخامس: على معنى: ما يَليقُ خبثه بأحدٍ إلاَّ إيَّاهُ.
والسادس: على معنى: جاء الصالحون، وغيرهم، إلا الطالحين.

كأن السامع توهم مجيْ غير الصالحين، ولم يعبأ بهم المتكلم، فأتى بالاستثناء، رفعا لذلك التوهم.

ومن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي جملة قولهم: لَأفْعَلَن كذا، وكَذَا إلاَّ حِلَّ ذلك أَنْ أفعل كَذا، وكَذا.

قال السيرافي: «إلاَّ» بمعنى «لكنْ»، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أن قوله: والله لأفعلنَّ كَذا، وكَذا عقد يحين عقده على نفسه، وَحلُّه إبطاله، ونقصته، كأنه قال: على فعل كذا معقوداً، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا.

قال الشيخ (رحمه الله): وتقدير الإخراج في هذا أن يجعل قوله: «لأفعلن كذا» بمنزلة لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا.

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: «لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَن تَوَلَّى، وكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الأَكْبَر[1]».

على أن تكون «مَنْ» مبتدأ، و«يُعَذِّبُهُ» الخبر، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الخبراء.

وجعل القراء من هذا قراءة من قرأ «فشرِبُوا منْهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ[2]». على تقدير: إلا قليل منهم لم يشرب[3].

ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير، وأبى عمرو: «إلاَّ امرأَتُكَ. إنَّه يُصيبُها ما أصَابَهُمْ[4]».

وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب، والرفع من نحو قوله تعالى: «فأَسْرِ بأَهْلِكَ[5]»، وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من «أهلك» والمرفوع من «أحد».

وإذ قد عرفت هذا فاعلم ان الاسم المستثنى «بإلا» في غير تفريغ يصح نصبه على الاستثناء، سواء كان متصلا، أو منقطعا.

وإلى هذا أشار بقوله:

مَا استُثْنِيت «إلاّ» مَعْ تمام يَنْتَصِبْ ....

---

(١) الآيات ٢٢، ٢٣، ٢٤ من سورة الفاشية.

(٢) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٣) وجه الزمخشري القراءة وأثبتها حيث قال: «... وقرأ أبي، والأعمش: «إلا قليلٌ» بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى «فشربوا منه» في معنى: فلم يطيعوه حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم..» ١/ ٢٩٥ الكشاف.

(٤) من الآية ٨١ من سورة هود.

(٥) من الآية ٨١ من سورة هود.

والناصب لهذا المستثنى هو «إلاّ» لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلا، ولا بأستثنى مضمرا، خلافا لزاعمي ذلك[1].

ويدل على أن الناصب هو «إلاّ» أنها حرف مختص بالأسماء، غير منزل منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في «إلاّ» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ، ومعمول، فتلقى وجوبا، إن كان التفريغ محققا، نحو: ما قَامَ إلاَّ زَيْدٌ، وجوازاً، إن كان مقدرا، نحو: ما قَامَ أحدٌ إلا زَيْدٌ، فإنه في تقدير: مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ، لأن «أحد» مبدل منه، والمبدل منه في حكم المطروح.

فإن قيل: لا نسلم أن «إلاّ» مختصة بالأسماء، لأن دخولها على الفعل ثابت، كقولهم: «نَشَدْتُكَ الله إلاّ فعلْتَ» و«ما تأتيني إلاَّ قُلْتَ خَيراً» و«ما تكلم زيدٌ إلاَّ ضَحِكَ».

سلمنا أنها مختصة، لكن ما ذكرتموه معارض: بأن «إلاَّ» لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير، ولعملت الجر قياسا على نظائرها.

فالجواب: أن «إلاّ» إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم، فمعنى نشدتك الله إلاّ فعلت: ما أسألك إلا فعلك، ومعنى ما تأتيني إلا قلت خيرا، وما تكلم زيدٌ إلاَّ ضَحِكَ: ما تأتيني إلاّ قائلاً خَيْراً، وما تكلم زيدٌ إلاّ ضاحِكاً، ودخول «إلّا» على الفعل المؤوّل بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء كما لم يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلى الأفعال، لتأولها بالمصدر في نحو يَوْمَ قامَ زَيْدٌ.

---

(١) عبارة الشارح الأندلسي: ابن جابر ص ٤٧٤ (رسالة دكتوراه لنا).
«وأعلم أن العامل في المستثنى هو «إلّا»، لا ما قبل «إلّا» من فعل، أو شبهه، بتقوية «إلّا» وهو مذهب السيرافي، ولا مستقلاً بنفسه من غير تقوية «بإلّا» وهو مذهب ابن خروف، ولا أن المستثنى منصوب بفعل مقدر «وهو «أستثنيت» كما ذهب إليه الزجاج، فهذه أربعة مذاهب: الصحيح منها عند الناظم: أن العامل في المستثنى «إلّا»، وإنما عملت لاختصاصها بالأسماء».
وللشارح ردود طيبة على المخالفين.

قوله: ولو كانت «إلاّ» عاملة لا تصل بها الضمير، ولعملت الجر.

قلنا: القياس في كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به، ولكن منع من اتصال الضمير «بإلاّ» أن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق، والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ، ليجري الباب على سن واحد.

وأمّا قولكم: لو كانت «إلاّ» عاملة لعملت الجر فممنوع؛ لأن عمل الجر إنما هو للحروف: التي تضيف معاني الأفعال الى الأسماء، وتنسبها إليها و«إلاّ» ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا، بل تخرجه عن النسبة فقط، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها، وعملت النصب.

وذهب السيرافي: إلى أن الناصب هو ما قبل «إلاّ» من فعل، أو غيره، بتعدية «إلاّ».

ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء، نحو: قبضتُ عَشرَةً، إلا أربعة، إلا اثنين، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبَضت، فإذا جعل متعديا «بإلاّ» لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحط، وإلى الاثنين، بمعنى الجبر، وذلك حكم بما لا نظير له، أعني: استعمال فعل واحد، معدى بحرف واحد لمعنيين، متضادين.

وذهب ابن خروف الى أن الناصب ما قبل «إلاّ» على سبيل الاستقلال ويبطله: انه حكم بما لا نظير له، فإن المنصوب على الاستثناء بعد «إلاّ» لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها اليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير، فوجب اجتنابه.

وذهب الزجاج[1] إلى أن الناصب «استثنى» مضمرا. وهو مردود بمخالفة

---

(١) الزجاج:

«إبراهيم بن السري بن سهل: أبو اسحاق الزجاج:

...كان من أهل الفضل، والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد»...

النظائر، إذ لا يجمع بين فعل، وحرف، يدل على معناه، لا بإظهار، ولا بإضمار، ولو جاز ذلك لنصب ما ولي «لَيْتَ، وكَأَنَّ» بأَتمنَّى وأشبِّه.

وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار «أستثنى» وإذ بطلت هذه المذاهب تعين القول بأن الناصب للمستثنى هو «إلاّ» لا غير.

واعلم ان المنصوب «بإلاّ» على أربعة أضرب.

فمنه ما يتعين نصبه، ومنه ما يختار نصبه، ويجوز إتباعه للمستثنى منه، ومنه ما يختار نصبه متصلا، ويجوز رفعه على التفريغ، ومنه ما يختار إتباعه، ويجوز نصبه على الاستثناء.

فإن كان الاستثناء متصلا، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه، وتقدم على «إلاّ» نفي: لفظا، أو معنى، أو ما يشبه النفي، وهو النهي، والاستفهام للإنكار اختير الإتباع.

مثال تقدم النفي لفظا: مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ زَيْدٌ، وما مَررْتُ بأحدٍ إلا زيدٍ،

ومثال تقدم النفي معنى كقول الشاعر(١):

وبالصَّريمَةِ منهُم مَنْزِلٌ خلَق عَافٍ تَغيَّرَ إلاَّ النُّؤىُ، والوَتِدُ

وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت، وأفعلت، مختصر النحو، خَلْق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات سنة إحدى عشرة، وثلثمائة، وسئل عن سنه عند الوفاة، فعقد سبعين.»

راجع بغية الوعاة ١/ ٤١١، ٤١٢، ٤١٣.

(١) الأخطل:

والبيت من شواهد المغني ٢٣٠، والعيني ٣/ ١٠٣، والتصريح ١/ ٣٤٩، والأشموني ٢/ ١٤٤، وديوانه ١٦٨.

٢٤٠ — اللغة: الصريمة: كل رملة انصرمت من معظم الرمل، وخَلَق: بال، وعاف: دارس، النؤى: حفرة تكون حول الخباء، لئلا يدخله ماء المطر، والوتد: معروف.

وقول الآخر[1] :

لـــدَم ضَــائِــعٌ تَــغَــيَّبَ عَــنْــهُ أَقْــرَبُــوهُ إلاَّ الصَّــبــا ، والــدَّبُــور

فإن «تغير» بمعنى : لم يبق على حاله ، وتغيب بمعنى : لم يحضر.

ومقال تقدم شبه النفي قولك : لا يَقُمْ أَحَدٌ إلَّا عمروٌ ، وهل أتى الفتيان إلَّا عامرٌ؟ ونحوه قوله تعالى : «وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ؟»[2] «ومَنْ يَقْنَط منْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّون[3] »؟ المعنى : ما يغفر الذنوب إلا الله ، وما يقنط من رحمة ربه إلا الضالون.

فالمختار فيما بعد «إلَّا» من هذه الأمثلة ، ونحوها إتباعه لما قبلها لوجود الشروط المذكورة ، ونصبه على الاستثناء عربي جيد.

والدليل على ذلك قراءة ابن عامر قوله تعالى : «ما فَعَلُوهُ إلَّا قليلاً مِنْهُم[4] . »

والمعنى : للأحبة منزل بال دارس متغير ، ولم يبق له من أثر إلا الحفرة ، والوتد.

والشاهد في البيت قوله : «إلا النؤى» فإنه استثناء من الضمير ، المستتر ، الذي في «تغير» على طريق الإبدال ، ومعنى تغير : لم يبق على حاله ، واختير الإبدال للنفي معنى ، لأن النفي إذا تقدم لفظاً ، أو معنى اختير الإبدال.

(1) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد العيني ٣/ ١٠٥ ، والهمع ١/ ٢٢٩ ، والدرر ١/ ١٩٤.

٢٤١— اللغة : ضائع : ذاهب ، الصبا : «ريح ، ومهبها المستوى أن تهب من مطلع الشمس ، إذا استوى الليل ، والنهار ، ومقابلتها الدبور.» مادة (ص ب ا) المختار.

والمعنى : الدم الضائع من غاب عنه أقاربه ، ولم يحضره إلا الصبا ، والدبور.

والشاهد في البيت : «الصبا» استثناء من تغيب عنه أقربوه ، على طريق الإبدال ، لأن «تغيب» بمعنى لم يحضر.

(2) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(3) من الآية ٥٦ من سورة آل الحجر.

(4) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

وقد أشار الزمخشري إلى القراءة ١/ ٥٣٠ الكشاف : «وقرىء «إلاَّ قليلاً» بالنصب على أصل الاستثناء ، أو على إلا فعلاً قليلاً.»

وإن سيبويه روى عن يونس، وعيسى [1] جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: «ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلَّا زَيْداً، ومَا أَتَاني أَحدٌ إِلَّا زَيْداً.»

والإتباع في هذا النوع على الإبدال عند البصريين، وعلى العطف عند الكوفيين.

قال أبو العباس: ثعلب [2]: كيف تكون بدلاً، وهو موجب، ومتبوعه منفي؟

وأجاب السيرافي: بأن قال: هو بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما بالنفي، والايجاب لا يمنع البدلية، لأن مذهب البدل فيه: أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف، والصفة نفياً، وإثباتاً، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، لا كريم، ولا لبيب.

وإن كان الاستثنار منقطعاً وجب نصب ما بعد «إِلَّا» عند جميع العرب، إلا بني تميم فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع، المؤخر عن المستثنى منه، بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى، فيقولون: ما فيها إنسانٌ إِلَّا وَتِد، ويقرءون قوله تعالى: «ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّباعُ الظَّنِّ.» لأنه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إِلَّا وَتِدٌ، وما لهم إلا اتباعُ الظَّن، ومن ذلك [3]:

---

(١) عيس:
هو عيسى بن عمر، الثقفي، أبو عمر. «مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم، إمام في النحو، والعربية، والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي اسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج بن رؤبة، وجماعة.، وأخذ عنه الأصمعي، وغيره، وصنف في النحو
: الإكمال، والجامع... مات سنة ١٤٩هـ» البغية ٢/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) أبو العباس: ثعلب: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم، البغدادي الإمام: أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو، واللغة... حفظ كتب الفراء، وعني بالنحو، ولازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، وكان ثقة، متقناً، يستغني بشهرته عن نعته، وقد صنف كثيراً... مات سنة ٢٩١هـ.

(٣) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

وَبَلْدَةٍ لِيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْتعافِيرُ، وإِلَّا الْعيسُ

وقول الآخَر[(١)] :

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّماحُ مَكَانَها ولا النَّبْلُ، إِلَّا الْمَشْرَفِيُّ المصَمِّمُ

وقول الفرزدق[(٣)] :

وبِنْتَ كَرِيمٍ قَدْ نَكَحْنَا، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ، وعامِلُهْ

---

(٢) القائل : جران العود ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٣٣ ، ٣٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤ / ٤١٤ ، والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ ، ٧ / ٢١ ، ٨ / ٥٢ ، والخزانة ٤ / ١٩٧ ، والشذور ٢٦٥ ، والعيني ٣ / ١٠٧ ، والتصريح ١ / ٣٥٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ ، ٢ / ١٤٤ ، والدرر ١ / ١٩٢ ، ٢ / ٢٠٢ ، والأشموني ٢ / ١٤٧ ، وديوانه ٥٣.

٢٤٢ــ اللغة : أنيس : مؤانس ، اليعافير : جمع يعفور : ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع عيساء : وهي الإبل البيض ، يخالط بياضها شيء من الشقرة.

والمعنى : يريد الشاعر بلدة ، خلت من المؤانس إلا ما يكون من أولاد البقر الوحشي ، والعيس.

والشاهد في البيت في قوله : « اليعافير » فإنه استثناء من قوله : « أنيس » على الإبدال ، مع أنه منقطع على لغة تميم ، أما أهل الحجاز فإنهم يوجبون النصب.

(٢) القائل : ضرار بن الأزور (رضي الله عنه) والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٦٦ ، والخزانة ٢ / ٥ ، والعيني ٣/ ١٠٩ ، والأشموني ٢ / ١٤٧.

٢٤٣ــ اللغة : مكانها : أي مكان الحرب ، النبل : السهام ، المشرفي : السيف المنوب إلى مشارف الشام ، وهي قرى من أرض العرب ، تدنو من الريف ، والمصمم : الماضي

والمعنى : أجاهد عشية لا تغني الرماح عن الحرب ، وليس يغني النبل ولا ينفع إلا السيف الماضي ، القاطع ، المنسوب إلى مشارق الشام.

والشاهد فيه قوله : « إلا المشرفي » فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بني تميم.

(٣) والبيت من شواهد العيني ٣/ ١١٠ ، والأشموني ٢ / ١٤٧ ، وديوانه ٧٣٧.

٢٤٤ــ اللغة : السنان : سنان الرمح ، عامله : ما يلي السنان.

والمعنى : قد نكحنا بنت كريم ، وليس لنا خاطب ، إلا ما كان من عمل السنان ، وما يليه ، أي : بالقوة ، والسطوة ، والقهر.

والشاهد في البيت في قوله : « إلا السنان » فإنه استثناء منقطع على البدل من « خاطب » على لغة بني تميم.

فلو لم يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه ، كما في قوله تعالى : «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ[1] . » — على ما تقدم — تعين نصبه عند الجميع .

وإن كان الاستثناء متصلاً بعد نفي ، أو شبهه ، والمستثنى متقدم على المستثنى منه ، كما في نَحْوِ : ما جَاءَ إِلَّا زَيداً أَحَدٌ ، وكَقَوْلِ الشاعر[2] :

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

امتنع جعل المستثنى بدلاً ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، وكان الوجه فيه نصبه على الاستثناء ، وقد يرفع على تفريغ العامل له ، ثم الابدال منه .

قال سيبويه : حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : «مَا لي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ» فيجعلون ناصراً بدلاً ، ونظيره قولك : ما مررتُ بمثلِكَ أَحَدٌ ، ومثل ما حكى يونس قول حسَّان (رضي الله عنه) :

لأَنَّهُم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَبِيُّونَ شَافِعُ

(١) من الآية ٤٣ من سورة هود.

(٢) الشاعر : الكميت بن زيد الأسدي ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٦٠ ، والأغاني ٥/ ١١٩ ، والشذور ٣٦٣ ، والعيني ٣/ ١١١ ، والأشموني ٢/ ١٤٩ .

٢٤٥— اللغة : شيعة : أحباب ، وأنصار ، وأولياء ، ويعني : بني هاشم.

والمعنى : ليس لي من أحب ، وأنصر إلا آل أحمد ، وليس لي مذهب إلا أتباع الحق.

والشاهد في البيت : «إلا آل أحمد» حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه ، وكان قبله يجوز الوجهان ، النصب ، والبدل ، والكلام في الشطر الثاني كالأول.

(٣) والبيت من شواهد العيني ٣/ ١١٤ ، والتصريح ١/ ٣٥٥ ، والهمع ١/ ٢٢٥ ، والدرر ١/ ١٩٢ ، وديوانه ٢٥٤ ، والأشموني ٢/ ١٤٨ .

٢٤٦— اللغة : يرجون : يؤملون ، ويطلبون.

والمعنى : لأن الناس يرجون من الرسول العظيم شفاعة ، يوم لا يوجد شافع غير النبيين.

والشاهد في البيت قوله : «إلا النبيون» فإن استثناء مقدم على المستثنى منه ، وكان النصب متعيناً ، إلا أنه رفع على تفريغ العامل ، و«شافع» بالرفع بدل كل.

وإن كان الاستثناء متصلاً بعد إيجاب تعين نصب المستثنى، سواء تأخر عن المستثنى منه، أو تقدم عليه، وذلك نحو: قامَ القومُ إلَّا زَيْداً، وقامَ إلَّا زيداً القومُ.

وقد وضح من التفصيل أن المستثنى «بإلَّا» في غير تفريغ على أربعة أضرب، كما ذكرنا، وقد بينها في الأبيات المذكورة، وبين ما يختار نصبه على إتباعه، بقوله:

..........وانْصِبْ مَـا انْـقَـطَـعْ وَعَـنْ تَـمِيْـمٍ فيـهِ إبْـدالٌ وَقَعْ

وبين ما يختار نصبه على رفعه للتفريغ بقوله:

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قَدْ يَأْتي، ولكنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

وبين ما يختار إتباعه على نصبه بقوله:

.... وبَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ..........

مع ما يدل عليه قوله:

وغيرُ نصبِ سَابِقٍ في النَفْيِ قَدْ يَأْتي............................

من اشتراط تقدُّم المستثنى منه على المستثنى، وبقي ما سوى ما ذكر على ما يقتضيه ظاهر قوله:

مَا اسْتَثْنَتْ إلَّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ ....

من تعين النَّصْب.

ولما فرغ من بيان حكم الاستثناء التام أخذ في بيان حكم الاستثناء المفرغ فقال:

وَإِنْ يُـــفَـــرَّغْ سَابِقٌ إِلَّا لما بَـعْـدُ يَـكُـنْ كـمَا لَوِ الَّا عَدِمَا

يعني: وإن يفرغ العامل السابق على «إلَّا» من ذكر المستثنى منه للعمل فيها بعدها بطل عملها فيه، وأعرب بما يقتضيه ذلك العامل.

والأمر كما قال: فإنه يجوز في الاستثناء «بإلَّا» بعد النفي، أو شبهه أن يحذف المستثنى منه، ويقام المستثنى مقامه، فيعرب بما كان يعرب به، دون «إلَّا» لأنه قد صار خلفاً عن المستثنى منه، وأعطى إعرابه.

تقول: مَا جَاءَ إلَّا زَيْدٌ، ومَا رَأَيْتُ إلَّا زَيْداً، ومَا مَرَرْتُ إلَّا بزَيْدٍ، فترفع «زيداً» بعد «إلا» في الفاعلية، وتنصبه بالمفعولية، وتجره بتعدية مررت إليه بالباء، كما لو تكن «إلَّا» موجودة.

وَأَلْغِ «إلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ، إلَّا الْفَتَى، إلا الْعَلَا

تكرر «إلَّا» بعد المستثنى بها، لتوكيد، ولغير توكيد.

أما تكريرها للتوكيد فمع البدل، والمعطوف بالواو.

مثالها مع البدل: مَا مَرَرْتُ إلَّا بِأَخِيكَ إلَّا زَيْد، تريد: ما مررت إلا بأخيك زيد.

ونحوه: «لا تَمْرُرْ بِهِمْ إلَّا الْفَتَى، إلَّا الْعلاَ.»

ومثالها مع المعطوف بالواو: ما قامَ إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا عَمْرٌو، ونحوه قول الشاعر[(١)]:

هَلِ الدَّهْرُ إلَّا لَيْلَةٌ، ونَهَارُهَا وإلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ، ثُمَّ غِيَارُها؟

---

(١) الشاعر: أبو ذؤيب الهذلي، من قصيدة يرثي بها نشبة بن محرث.
والبيت من شواهد ابن يعيش ٢/ ٤١، والعيني ٣/ ١١٥، والأشموني ٢/ ١٥١، والهذليين ١/ ٢١.

٢٤٧ ــ اللغة: غيارها: غروبها: من غارت الشمس: إذا غربت.

والمعنى: ما الدهر إلا ليلة، ونهار تلك الليلة، وإلا أن تطلع الشمس، ثم تغيب، أي الدهر ينتهي بذلك: طلوع الشمس، ومغيبها، حتى ينتهي أمر الدنيا...

والشاهد في البيت قوله: «وإلا طلوع الشمس» حيث لا عمل لها هنا، لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها، ولم تعمل «إلا» فيما قبلها، لأن الاستثناء مفرغ.

وقد جمع المثالين قول الآخر(١) :

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ

« فإلَّا » المكررة في هذه الأمثلة زائدة مؤكدة للتي قبلها ، لأن دخولها في الكلام كخروجها ، فلا تعمل فيما تدخل عليه شيئاً ، بل يبقى على ما كان عليه قبل دخولها : من تبعية في الإعراب لما قبله :

وأما تكرير « إلَّا » لغير توكيد فإذا قصد بها استثناء بعد استثناء ، وذلك على ضربين :

أحدهما : أن يكون فيه المستثنى بالمكررة مبايناً لما قبله .

والآخر : أن يكون فيه المستثنى بها بعضاً لما قبله .

أما الضرب الأول فهو المراد بقوله :

وإن تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغ التَّأْثيرِ بِالْعامِلِ دَعْ
في واحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سواهُ مُغْنِي
وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ بِهِ ، والتَزِمِ

---

(١) القائل : راجز لم يعين.

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٧٤ ، والمقرب ٣٥ ، والعيني ٣ / ١١٧ ، والتصريح ١ / ٣٥٦ ، والهمع ١ / ٢٢٧ ، والدرر ١ / ١٩٣ ، والأشموني ٢ / ١٥١ ، والشاهد من الخمسين ، التي لم تنسب لقائل معين.

٢٤٨ — اللغة : الشيخ : الرجل الذي طعن في السن ، وفسر الأعلم ١ / ٣٧٤ كتاب سيبويه الرسيم : بالسعي بين الصفا ، والمروة ، والرمل : بالسعي في الطواف ، وفسر المعنى على هذا : أي : لا منتفع في ، ولا عمل عندي أقوت به غيري إلا هذا.

وفهم كثير من العلماء أن المراد بكلمة « شيخ » الجمل ، من أجل الرسيم ، والرمل ، وهما ضربان من السير ، كما زعم بعض الناس أن الرواية : « شنجك » أي : جملك ، لما سبق — أيضاً — .

والشاهد فيه قوله : « إلا رسيمه ، وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » في البدل ، والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت.

وانْصِبْ لِتَأْخيرٍ، وَجِيءْ بِواحِدٍ مِنْها، كمَا لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ
كَـلَـمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ إلَّا على وَحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

يعني : إذا كررت «إلّا» لغير توكيد، والمستثنى بها مباين للمستثنى الأول، فإما أن يكون ما قبلها من العوامل مفرغاً، وإما أن يكون مشغولاً.

فإن كان مفرغاً شغل بأحد المستثنيين، أو المستثنيات، ونصب ما سواه، نحو : ما قام إلا زَيْدٌ إلا عمراً، إلا بكراً، والأقرب إلى المفرغ أولى بعمله مما سواه.

وإن كان العامل مشغولاً بالمستثنى منه، فللمستثنيين، أو المستثنيات النَّصب إن تأخّر المستثنى منه، نحو : ما قَامَ إلَّا زَيداً، إلّا عمراً، إلا بكراً القوم، وإن لم يتأخر فلأحد المستثنيين، أو المستثنيات من الاتباع، والنصب ما له لو لم يستثن غيره وما سواه النصب، كقولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً، إلا بكراً.

ومثله قولك : لم يَفُوا إلا امرؤ، إلا عليّاً.

وما بعد الأول من هذه المستثنيات مساوٍ له في الدخول، إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان الاستثناء من موجب.

وإلى هذا أشار بقوله :

وَحُكْمُها في القَصْدِ حكمُ الأَوَّلِ

فإن قلت : إذا كانت هذه المستثنيات حكمها واحد، فلم لم يعطف بعضها على بعض؟

قلت : لأنه أريد بالمستثنى الثاني إخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنى الأول، وبالمستثنى الثالث إخراجه من جملة ما بقى بعد المستثنى الثاني، وليس المراد إخراجها دفعة واحدة، وإلا وجب العطف.

وأما الضرب الثاني فلم يتعرض لذكره؛ لأن حكمه في الإعراب حكم الذي قبله. وأنا أذكره لأبين معناه، فأقول :

إذا كررت «إلَّا» مستثنى بها بعض لما قبلها فالمراد إخراج كل مستثنى من متلوه، ولك في معرفة المتحصل بعد ما يخرج بالاستثناء طريقان:

أحدهما: أن تجعل كل وتر كالأول، والثالث حطّاً من المستثنى منه، وكل شفع كالثاني، والرابع جبراً له، ثم ما يحصل فهو الباقي.

مقاله: له علي عشرة إلا ستة، إلا أربعة، إلا اثنين، إلا واحداً. فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور سبعة، لأنا أخرجنا من العشرة ستة، لأنها أول المستثنيات، وأدخلنا أربعة، لأنها ثانية المستثنيات، فصار الباقي ثمانية، ثم أخرجنا اثنين، لأنها ثالثة المستثنيات، فصار الباقي ستة، ثم أدخلنا واحداً، لأنه رابع المستثنيات، فصار الباقي سبعة.

الطريق الثاني: أن تحط الاخر فما يليه، ثم باقيه مما يليه، وكذا إلى الأول، فما يحصل فهو الباقي.

ولتعتبر ذلك في المثال المذكور، فتحط واحداً من اثنين يبقى واحد، تحطه من أربعة، يبقى ثلاثة، تحطها من ستة يبقى ثلاثة، تحطها من عشرة، يبقى سبعة، وهو الجواب.

وَاستَثْنِ مجروراً بِغَيْرٍ مُعْرَبا بِمَا لِمُسْتَثْنىً بإلَّا نُسِبا

استعمل بمعنى «إلَّا» كلمات، فاستثنى بها، كما يستثنى «بإلَّا» وهي «غَير، وسوى، وَسَواء، وَلَيْسَ، ولا يكُونُ، وحَاشَا، وخَلا وعَدَا.»

فأما «غَيْر» فاسم ملازم للإضافة.

والأصل فيها: أن تكون صفة دالة على مخالفة صاحبها لحقيقة ما أضيفت إليه، وتتضمن معنى «إلَّا».

وعلامة ذلك صلاحية إلا مكانها، فيجر المستثنى بها، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى «بإلَّا»: من نصب لازم، أو نصب مرجح عليه الإتباع، أو نصب مرجح

على الإتباع ، أو تأثر بعامل مفرغ تقول : جاءني القومُ غيرَ زيْدٍ بنصب لازم ، وما جاءني أحدٌ غيرَ زَيْدٍ ينصب مرجح عليه الاتباع وما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظن وبنصب مرجح على الاتباع ، وما جاءني غيرُ زَيْدٍ بإيجاب التأثر بالعامل المفرغ ، فتفعلُ « بغير » ما كنت تفعل بالواقع بعد « إلَّا » وليس بينهما من الفرق ، إلا أن نصب ما بعد « إلَّا » في غير الإتباع ، والتفريغ نصب « بإلَّا » على الاستثناء ، ونصب « غير » هناك بالعامل الذي قبلها على أنها حال ، تؤدي معنى الاستثناء.

وَبِسِوىً سُوىً سَوَاءِ اجْـــعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا بِغَيْرٍ جُعِلَا

« سُوى ، وَسَواء » لغتان في « سِوَى » وهي مثل « غير » معنى ، واستعمالاً فيستثنى بها متصل ، نحو : قاموا سِوَى زَيْدٍ ، ومنقطع ، كقول الشاعر[1]

لَمْ أُلفَ في الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو ، وَمَا بِالعهدِ مِنْ قِدَمِ

ويوصف بها كقول الآخر[2] :

أَصَــابَــهُــمْ بَلاءٌ كَــانَ فيهــمْ سِوَى مَا قَدْ أَصابَ بَني النَّضِرِ

---

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.
والبيت من شواهد العيني ٣/ ١١٩.

٢٤٩ـــ اللغة : ألف : أجد ، طلل : ما شخص من آثار الديار ، يعفو : يدرس ، ويتغير.

والمعنى لم أجد بالدار من يؤنسها ، ولم أجد غير ما شخص من رسوم متغيرة ، ولم أجد الذين عهدتهم بها ، من زمن غير قديم.

والشاهد فيه : استثناء المنقطع «بسوى» «فالطلل» ليس من جنس من عهدهم بالدار.

(٢) الشاعر : حسان) رضي الله عنه) : والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٢٠ ، والهمع ١ / ٢٠٢ ، والدرر ١ / ١٧١ ، وديوانه ٢٢٣.

٢٥٠ـــ اللغة : أصابهم : نزل بهم ، النضير : يريد قبيلة بني النضير.

والمعنى : نزل بهم بلاء عظيم زائد على ما أصاب بني النضير من العذاب ، والدمار ، وكانوا ظاهروا قريشاً على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونقضوا العهد.

والشاهد في البيت : وقوع «سوى» صفة ، وخروجها عن الظرفية.

وتقبل أثر العوامل المفرغة، كقوله (صلى الله عليه وسلم): دَعَوْتُ ربي أَلَّا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدّوا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِم.»

وقوله (صلى الله عليه وسلم): «مَا أَنْتُمْ في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ، إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ في جِلْدِ الثورِ الأَسْوَدِ، أو كالشعرةِ السَّوْداءِ في جِلْدِ الثَّورِ الأَبْيَض.»

وكقولِ بعضهم، — حكاه الفراء — «أَتَاني سِواكَ»، وقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوا نِ دِنَّاهُمْ، كَمَا دَانُوا

وقول الآخَر(٢):

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمةٌ، أَوْ تُشْتَرى فَسِوَاكَ بَائِعُها، وَأَنْتَ المُشْتَرِي

---

(١) الشاعر: الفند الزماني، واسمه شهل بن شيبان، من قصيدة قالها في حرب البسوس.
والبيت من شواهد القالي ١ / ٢٦٠، والخزانة ٢ / ٥٧، والمغني ٣١٩، والعيني ٣/ ١٢٢، والتصريح ٣٦٢، والهمع ١ / ٢٠٢، والدرر ١ / ١٧٠، والأشموني ١ / ١٥٩، والحماسة ٣٥.

٢٥١ — اللغة: العُدْوان: الظلم الصريح، دناهم: جازيناهم، من الدين (بالكسر) وهو الجزاء، يقال: دانه ديناً، أي: جازاه.

والمعنى: عندما صرح الشر، وانتهت المهادنة، ولم يبق سوى الظلم الصريح جازيناهم، بما فعلوا، ودناهم كما دانوا.

والشاهد فيه وقوع «سوى» فاعلاً، وذلك دليل على مفارقة الظرفية...

(٢) الشاعر: هو محمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب. والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٢٥، والهمع ١ / ٢٠٢، والدرر ١ / ١٧٠، والأشموني ٢/ ١٥٩.

٢٥٢ — اللغة: تباع: أراد بالبيع: الزهد، وعدم الرغبة في الشيء، وكذلك أراد بالشراء: الحرص، كريمة: نفيسة، حسنة، يتسابق الكرام اليها.

والمعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم، فأنت الذي ترغب في المجد، وتحصل المكارم...

والشاهد فيه: خروج «سوى» عن الظرفية، وتأثرها بالعامل، ووقوعها مبتدأ.

وقول الآخر[1] :

ذِكْـرُكَ اللهَ عِـنْـدَ ذِكْـرِ سِواهُ صَـارِفٌ عَنْ فُؤادِكَ الْـغَفَلاتِ

وجعل سيبويه[2] «سِوى» ظرفاً، غير متصرف، فقال: في باب ما يحتمل تصرفه للشعر: «وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار العجلي[3] :

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا، وَلَا مِنْ سِوائِنَا

فهذا نص منه على أن «سِوَى» ظرف، ولا تفارقها الظرفية، إلَّا في الضرورة.

ولا شك أن «سوى» تستعمل ظرفاً على المجاز، فيقال: رأيت الذي سواك، كما يقال: رأيت الذي مكانك.

(1) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد الهمع ١/ ٢٠٢، والدرر ١/ ١٧١.

٢٥٣ــ اللغة: ذكرك: تذكرك عظمته، وصفاته، وأسمائه، صارف: طارد، ومبعد الغفلات: جمع غفلة: ترك الشيء على ذكر.

والمعنى: ذكرك عظمة الله (تعالى) وقدره، وتعظيمه عند ذكر شيء سواه يصرف عن قلبك الغفلة، ويزيل كل شيء قد تقع فيه بسبب الغفلة عن مراقبته.

والشاهد في البيت خروج «سوى» عن الظرفية، وتصرفها.

(2) يراجع الكتاب ١/ ١٢، ١٣.

(3) والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ١٣، ٢٠٣، والمقتضب ٤/ ٣٥٠، والإنصاف ٢٩٤، والخزانة ٢/ ٦٠، والعيني ٣/ ١٢٦، والأشموني ٢/ ١٥٨.

٢٥٤ــ اللغة: الفحشاء: الفاحشة، وهي كل سوء جاوز حده.

والمعنى: لا ينطق كلمة السوء، والفحشاء من كان من هؤلاء القوم، إذا جلسوا من أجلنا، ولا من غيرنا... أي: أنهم يتصفون بعفة اللسان، وسلامة النطق.

والشاهد في البيت قوله: «من سوائنا» حيث احتج به سيبويه، أن «سوى» ظرف غير متصرف، ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة، وعورض «بعند» فإنه ظرف، ويدخل عليه «من».

ولكن هذا الاستعمال لا يلزمها ، بل تفارقه ، وتستعمل استعمال غير ، كما أنبأت عنه الشواهد المذكورة.

فليس الأمر في «سوى» كما قال سيبويه.

فلذلك جعل الشيخ (رحمه الله) خلافه هو الأصح.

واسْتَثْنِ نَاصباً بِلَيْسَ، وَخَلا وَبِعَدا، وَبِتَكونُ بَعْدَ لَا
واجْرُرْ بِسابِقَيْ يكونُ إنْ تُرِدْ وَبعْدَ «مَا» انْصبْ، وانْجرارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جرًّا فهمَا حَرْفَانِ كَما هُما إنْ نَصَبَا فِعْلانِ
وَكَخَلا حَاشا، وَلَا تَصْحَبُ «مَا» وقيلَ حَاشَى، وَحَشا فَاحْفَظْهُمَا

من أدوات الاستثناء «لَيْسَ، ولا تَكُونُ» وهما الرافعان الاسم، الناصبان الخبر، فلهذا يجب نصب ما استثنى بهما، لأنه الخبر.

وأما اسمها فالتزم إضماره؛ لأنه لو ظهر لفصلها عن المستثنى، وجهل قصد الاستثناء، تقول، قامُوا لَيسَ زَيْداً، وكما في الحديث «يطبَعُ المؤمِنُ على كُلِّ خُلُقٍ، ليسَ الخيانةَ، والكذبَ» والمعنى: إلا الخيانة، والكذب، والتقدير: ليس بعض خلقه الخيانة، والكذب، ثم أضمر بعض، لدلالة كل عليه، كما في قوله تعالى: «فإنْ كُنَّ نِسَاءً[1]» بعد قوله «يُوصيكُمُ اللهُ في أَوْلادِكُمْ[2]» والتزم حذفه للدلالة على الاستثناء.

وتقول: قاموا لا يكونُ زيداً، وهو مثل: قاموا لَيْسَ زَيْداً، في أن معناه إلا زيداً، وتقديره: قاموا لا يكون بعضُهم زَيْداً.

ومن أدوات الاستثناء «خَلا، وعَدَا، وحَاشا».

---

(١) من الآية ١١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء.

فَأَمَّا «خَلا وعَدَا» فينصب ما بعدهما، ويجر، تقول: قام القومُ خَلَا زَيْداً، وعَدَا عَمْراً بالنصب، وإن شئت جررت، فقلت: قامَ الْقَوْمُ خلا زَيْدٍ، وَعَدا عَمْرٍو، فالجر على أنهما حرفان مختصان بالأسماء، وغير منزلين منها منزلة الجزء، فعملا فيها الجر، وحسن فيهما ذلك، وإن لم يعديا ما قبلهما إلى ما بعدهما لقصد الدلالة به على الحرفية.

وأما النصب فعلى أنهما فعلان ماضيان، غير متصرفين لوقوعهما موقع الحرف، والمستثنى بعدهما مفعول به، وضمير ما سواه من المستثنى منه هو الفاعل.

فإذا قلت، قاموا خلا زَيْداً، فالتقدير: قاموا جاوز غير زيد منهم زيداً، وكذا إذا قلت: قاموا عَدَا عَمْراً.

وتدخل «ما» على «عَدَا، وخَلَا» نحو: قاموا ما عَدَا زَيْداً، وما خَلا عَمْراً، فيجب نصب ما بعدهما، بناء على أنَّ «مَا» مصدرية فيجب فيما بعدها أن يكون فعلاً ناصباً للمستثنى، لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية.

فإن قلت: إذا كانت «ما» مصدرية فهي، وما عملت فيه في تأويل المصدر، فما موضعه من الإعراب؟

قلت: نصب: إما على الحال، على معنى قاموا مجاوزاً غير زيد منهم زيداً، وإما على الظرفية على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، على معنى: قاموا مدة مجاوزتهم زيداً. وروى الجرمي[1] عن بعض العرب جر ما استثنى «بما عَدَا، وما خَلا» وإلى ذلك الإشارة بقوله:

.... وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ

---

(١) الجرمي: صالح بن إسحاق: أبو عمر الجرمي، البصري، مولى جرم من قبائل اليمن، كان فقيهاً عالماً بالنحو، واللغة، ديناً، ورعاً، حسن المذهب، أخذ عن الأخفش، ويونس، وانتهى إليه علم النحو في زمانه مات سنة ٢٢٥هـ (راجع بغية الوعاة ٢/ ٨)

والوجه فيه: أن يجعل «ما» زائدة، و«عَدا، وخَلا» حرفي جر.

وفيه شذوذ، لأن «ما» إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه، نحو قوله تعالى: «فيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ[1]» و«عما قليل[2]».

وأما «حاشا» فمثل «خَلا» إلا في دخول «ما» عليها، فيستثنى بها مجرور، نحو قاموا حاشَا زيدٍ، ومنصوب، نحو: قاموا حَاشَا زَيْداً.

فالجر على أنها حرف، والنصب على أنها فعل، غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد «خَلا».

ولا فرق بينهما إلا أن «خَلا» تدخل عليها «مَا» و«حاشا» لا تدخل عليها «مَا».

فلا يقال: قاموا مَا حَاشَا زَيْداً، إلا ما ندر، كما في قوله (صلى الله عليه وسلم): «أَسَامَةُ أَحَبُّ الناسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة.[3]»

ويقال: في حاشا حاش كثيراً، وحشى قليلاً.

والتزم سيبويه حرفية «حَاشا»، وفعلية «عَدَا» ولم يتابع عليه لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح النصب بعد «حَاشا» والجر بعد «عَدَا» فوجب أن يكونا بمنزلة «خَلا».

حكى أبو عمرو[4] الشيباني:

---

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٣) الاستشهاد بالحديث الشريف على شذوذ دخول «ما» على «حاشا». وذلك على أن «مَا حَاشَا فاطمة» من الحديث، ويقول الشيخ خالد في التصريح ١/ ٣٦٥ «... وليس بمدرج. ورده في المغني: بأن «ما» نافية، لا مصدرية، والمعنى أنه (عليه الصلاة والسلام) لم يستثن فاطمة. وأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي، ويؤيده أن في معجم الطبراني: ما حاشا فاطمة. ولا غيرها.»

(٤) أبو عمرو الشيباني: «... راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة، والشعر. ثقة في الحديث، كثير السماع، نبيلاً، فاضلاً، عالماً بكلام العرب، حافظاً للغاتها... صنف كثيراً مات سنة ٢٠٥هـ.

اللهمَّ اغْفِر لي ، ولِمَن يَسْمع حَاشَا الشّيطَانَ وأَبَا الأصْبَغ [١] وقال المرزوقي [٢] في قول الشاعر[٣] :

حَـــاشَا أبي ثَوْبَـــانَ إنَّ أَبَـــا ثَوْبَـان لَـيْسَ بِـبُـكْـمَـةٍ فَدْمِ

رواه الصنبي : حاشا أبا ثوبان بالنصب.

وانشدوا في حرفية «عدا» والجر بها[٤] .

تَرَكْنَا في الحضيض بَنَات عُوجٍ عَـوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ
أَبَـحْـنَـا حَـيَّـهـم قَتْلاً ، وأَسْراً عَـدا الشَـمْـطَاءِ ، والطفلِ الصغيرِ

---

(١) ليس بنظم كما نبه على ذلك الشيخ خالد الأزهري ١ / ٣٦٥ التصريح «وليس بمنظوم ، كما قد يتوهم» وأكد ذلك العلامة الصبان ٢/ ١٧٠ في حاشيته على الأشموني ، بقوله : «هذا نثر» .

(٢) المرزوقي : أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي : أبو علي.

«من أهل إصبهان ، كان في غاية الذكاء ، والفطنة ، وحسن التصنيف ، وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار ، وتصانيفه لا مزيد على حسنها ، قرأ على أبي علي الفارسي... صنف شرح الحماسة ، شرح الفصيح ، شرح المعضنليات ، شرح أشعار هذيل... مات في سنة ٤٢١ هـ راجع بغية الوعاة ١ / ٣٦٥.

(٣) الشاعر : الجميح : المنقذ بن الطاح الأسدي.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٢٩ ، والأشموني ٢/ ١٦٥ ، وفي المفضليات ٣٦٧.

٢٥٥ــ اللغة : بكمة : الخرس ، قدم : عى ، ثقيل.

والمعنى : يستثني الشاعر أبا ثوبان ، فإنه غير أخرس ، ولا عيي النطق.

والشاهد فيه أن «حاشا» قد نصبت «أبا ثوبان» فهي فعل. على رواية الضبي.

(٤) لم أقف على نسبة للبيتين لشاعر معين ، وقد استشهد بالبيت الثاني العيني ٣/ ١٣٢ ، والتصريح ١/ ٣٦٣ ، والهمع ١/ ٢٣٢ ، والدرر ١/ ١٩٧.

٢٥٦ــ اللغة : الحضيض : القرار من الأرض ، عواكف : محبوسات ، النسور : جمع نسر ، ابحنا حيّهم : أهلكنا ، واستأصلنا ، والحي : القبيلة ، الشمطاء : العجوز ، التي يختلط سواد شعرها ببياض.

والمعنى : تركنا بنات عوج قد ذللن إلى النسور ، وقد أعملنا السيف ، وقتلنا ، وأسرنا ، وتركنا العجائز ، والأطفال.

والشاهد في البيت : الجر «بعدا» فقد جر «بعدا» ما بعدها.

الحال

الحالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، منْتَصِبُ، مفهمٌ في حَالِ كفرداً أذْهَبُ
وكوْنُهُ منْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ، لكنْ لَيْسَ مُستَحقّاً

الحال: هو الوصف، المذكور فضلة، لبيان هيئة ما هو له.

«فالوصف» جنس، يشمل الحال المشتقة، نحو: جَاء زَيْدٌ رَاكِباً، والحال المؤولة بالمشتق، كقوله تعالى: «فانْفِرُوا ثُبَاتٍ[1]»، ومخرج نحو: «القهقري» من قولك: رجعتُ القَهْقَري، و«المذكور فضلة» يخرج الخبر من نحو: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌ قاعدٌ، و«لبيان هيئة ما هو له» يخرج التمييز من نحو: «لله درُّه فَارِساً» والنعت من نحو: مررتُ برجُلٍ رَاكبٍ، فإن التمييز في ذلك، والنعت في ذا ليس واحد منهما مذكورا لقصد بيان الهيئة، بل التمييز مذكور لبيان جنس المتعجب منه، والنعت مذكور لتخصيص الفاعل، ووقع بيان الهيئة بهما ضمنا.

وقوله:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ في حَالِ......................

أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: «منتصبُ» إنه حد غير مانع، لأنه يشمل النعت، ألا ترى ان قولك: مررْتُ برجُلٍ راكبٍ في معنى: مررت برجلٍ في حال ركوبه، كما أن قولك جاء زيدٌ ضاحكاً، في معنى: جاءَ زَيْدٌ في حال ضحكه.

فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلى قولي: «المذكورُ فضلةً، لبيان هيئة ما هو له».

---

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وحق الحال النصب، لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات.

والغالب في الحال أن تكون منتقلة، مشتقة، أي: وصفاً غير ثابت، مأخوذا من فعل مستعمل.

وقد تكون وصفا ثابتا، وقد تكون جامدة، فتكون وصفا ثابتًا، إذا كانت مؤكدة، نحو قوله تعالى: «هو الحقُّ مصدقاً[1]» وزيدٌ أبوكَ عطوفاً، أو كان عاملها دالا على تجدد صاحبها، كقولهم: «خلَقَ اللهُ الزّرافَةَ: يَدَيْهَا أطْوَلُ من رجليها» ومنه قوله تعالى: «وخُلِقَ الإنْسَانُ ضعيفاً[2]» وقوله تعالى: «وَهُوَ الذي أنزَلَ إليْكُمُ الكِتَابَ مُفَصَّلاً[3]». وقوله تعالى: «ويومَ أبعثُ حيّاً[4]».

وإذا لم يكن كذلك فلا بد من كونها منتقلة، لا تقول: جاء زيد طويلاً، ولا جاء زيدٌ أبيض، ولا ما أشبه ذلك، لأنه بعيد عن الإفادة.

وتكون الحال جامدة إذا كانت في تأويل المشتق، كقوله تعالى: «فمَا لكُمْ في المنافقينَ فئَتَين[5]»، وقوله تعالى: «فتمَّ ميقاتُ ربِّهِ أرْبَعينَ ليلةً[6]»، وقوله تعالى: «هذه نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً[7]» وقولهم: «هذا خاتَمُكَ حديداً» و«هذِهِ جُبَّتُكَ خَزّاً».

والأكثر في كلامهم أن تكون الحال مشتقة، لأنه لا بد أن تدل على حدث، وصاحبه، وإلا لم تفد بيان هيئة ما هي له.

---

(١) الآية ٣١ من سورة خاطر.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١١٤ من سورة الإنعام.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٨٨ من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٧) من الآية ٧٣ من سورة الأعراف.

والأكثر فيما يدل على حدث ، وصاحبه أن يكون مشتقا ، نحو : ضارب ، وعالم ، وكريم.

وقد يكون جامدا في تأويل المشتق ، كقولهم : «مررت بقاع عَرْفَج» أي : خشن ، وبناقة علاة ، أي : قوية. وكقول الشاعر(1) :

فَـلَوْلَا اللهُ ، والمهـرُ المفَـدَّى لَـرُحْتَ وأنْتَ غِـرْبَـالُ الإهَـابِ

أي : ممزق الجلد.

فلما كان مجيء الوصف مشتقا أكثر من مجيئه جامدا كان مجيء الحال مشتقة أكثر من مجيئها جامدة.

وقد كثر جمُودُها في مواضع ، فنبه عليها بقوله :

وتَـكثُرُ الْجُمُودُ : في سعْرٍ ، وَفِي مُـبْـدِي تـأوُّلٍ ، بِلَا تَـطَـلُّـفِ
كَبِـعْـهُ مُـدّاً بِـكَـذَا ، يَـداً بِيَدْ ، وَكَـرّ زَيْدٌ أسداً ، أَيْ : كَـأَسَدْ

أكثر ما يكون الجامد حالا إذا كان مؤولاً بالمشتق ، تأويلاً غير متطلق ، كما إذا

(٧) الشاعر : حسان بن ثابت (رضي الله عنه) والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢٢١ ، ٣/ ١٩٥ ، والعيني ٣/ ١٤٠ ، والهمع ٢/ ١٠١ ، والدرر ٢/ ١٣٦ ، والأشموني ٣/ ١٦.

٢٥٧ــ اللغة : رحت : رجعت ، من الرواح ضد الغدو ويروى «أبت» غربال الإهاب : مثقب الجلد من وقع الأسنة.

والمعنى : لولا حفظ الله تعالى ، والمهر القوي الجري لأبت ممزق الجلد ، مثقبة من وقع الأسنة عليك.

والشاهد في البيت : وقوع الحال جامدة في تأويل المشتق ، والتقدير : ممزق الجلد.

كان موصوفا، كقوله تعالى: «فتمثّلَ لهَا بشراً سويّاً[1]»، أو كان دالا إما على سعر، نحو بعتُ الشاءَ شاةً بدِرْهَمٍ، وبعت البرَّ تَغيزاً بدرهم، وإما على مفاعلة، نحو: كلمتُه فَاهُ إلَى فِي، وبايعته يداً بيَد، كأنك قلت: كلمتُه مُشَافِهَاً، وبايعته مُنَاجزاً، وإما على تشبيه، نحو: كَرَّ زيْدٌ أسَدَاً، أي كَرَّ مثلَ أسَد.

ومنه قولهم: «وقع المصْطَرِعَان عَدْلَيْ عير، وقول الشاعر[2]:

أَفِي السِّلْم أعيْاراً جفَاءً، وَغِلْظَةً وَفِي الحرْبِ أمثَالَ النّسَاء الْعَوَارِك؟

وقول الآخر[3]:

مَشَق الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلاً، وَصُدُورَا

وإما على غير ذلك، كما إذا دل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، وتعلمت الحساب باباً باباً، أو على أصالة الشيْ، كقوله تعالى: «قَالَ: أَأَسجُد لمن خلقت طينا[4]؟» ونحوه: هذا خَاتَمُكَ حديداً، أو على فرعيته، نحو: هذا

---

(١) من الآية ١٧ من سورة مريم.

(٢) القائلة: هند بنت عتبة، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٧٢، والمقتصب ٣/ ٢٦٥، والروض ٢/ ٨٢، ٨٣، والمقرب ٥٦، والخزانة ١/ ٥٥٦، والعيني ٣/ ١٣٢.

٢٥٨ — اللغة: السِّلْم: الصلح، أعيار: جمع عَيْر: الحمار، والغلظة: القسوة، والعوارك: الحيض، واحدتها عارك.

والمعنى: أتتحولون في السلم أعيار جفاء، وفي الحرب نساء حيضاً: جبناً، وضعفاً؟

والشاهد في البيت: نصب الأعيار بإضمار فعل، وضعت موضعه بدلاً من اللفظ به.

أنظر الأعلم الشنتمري ١/ ١٧٢ كتاب سيبويه.

(٣) الشاعر: جرير، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٨١، والعيني ٣/ ١٤٤، وديوانه ٢٩٠.

٢٥٩ — اللغة: مشق: أذهب لحومهن، والكلاكل: الصدور: واحدها كلكل، وكلكال.

والمعنى: هذه الرواحل أنضاها طول السير: فقد أذهب لحومهن سير الهواجر، وسرى الليل، حتى ذهبت لحوم كلاكلها، وصدورها. الأعلم ١/ ٨١ الكتاب.

والشاهد في البيت، نصب الكلاكل، والصدور بقوله: «ذهبن» نصب التمييز... بذكره الحال، لما بين التمييز، والحال من المناسبة... انظر الأعلم ١/ ٨١ الكتاب.

(٤) من الآية ٦١ من سورة الإسراء.

حديدُك خاتماً، أو على نوعه، نحو: هذا مالُكَ ذهباً، أو على كون واقع فيه تفضيل، نحو: «هذا بُسْراً أطيَب منه رُطباً».

والْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً، فاعتَقِدْ تَنكيرَهُ مَعْنًى، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

لما كان الغرض من الحال إنما هو بيان هيئة الفاعل، والمفعول، أو الخبر، كما في نحو: جاءَ زَيْدٌ راكباً، وضربت اللصَّ مكتُوفاً، و«هُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً[1]». وكان ذلك البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال، احترازاً عن العبث، والزيادة، لا لغرض، وأيضا فإن الحال ملازم للفضلية، فاستثقل، واستحق التخفيف بلزوم التنكير، فإن غيره من الفضلات إلا التمييز يفارق الفضلية، ويقوم مقام الفاعل، كقولك في ضربتُ زيْداً: ضُرِبَ زيدٌ، وفي اعتكفتُ يومَ الجمعة: اعتكفَ يومُ الجمعة، وفي سرت سيراً طويلاً: سيرَ سيرٌ طويلٌ، وفي قمت إجلالاً لك: قِيم لإجلالك: فلصلاحية ما سوى الحال، والتمييز من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال، والتمييز.

وقد يجيءُ الحال معرفا بالألف، واللام، أو بالإضافة فيحكم بشذوذه، وتأويله بنكرة.

فمن المعرف بالألف، واللام قولهم: «ادْخُلوا الأوّلَ فالأوَّلَ» أي: مرتبين، و«جاءُوا الجَمّاء الْغَفيرَ» أي: جميعا، و«أرسلَها الْعِرَاك[2]»، أي: معتركة.

وقرأ بعضهم قوله تعالى: «لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ منْهَا الْأَذَلَّ[3]».

---

(1) من الآية ٣١ من سورة فاطر.

(2) من بيت لبيد:

فأرسلها العراك، ولم يذدها ولم يشفق على نغض الدخال

(3) من الآية ٨ من سورة المنافقون.

وقد أشار الزمخشري إلى القراءة: «قرأ الحسن، وابن أبي عبلة: «لنخرجن ـ بالنون ـ ونصب الأعز، والأذل، ومعناه خروج الأذل، أو إخراج الأذل، أو مثل الأذل.»
راجع الكشاف ٤/ ٥٤٣.

ومن المعرف بالإضافة قولهم: «جلسَ زَيْدٌ وحْدَهُ» أي: منفرداً، ومثله: «رَجَعَ عَوْده على بَدْئِه، و«فعل ذلك جَهْدَه، وطَاقَته» و«جاء ما قضَّهم بقضيضهم» و«تفرقوا أيْدي سبأ» المعنى: رجع عائداً، وفعل جاهداً، وجاءوا جميعاً، وتفرقوا متبددين تبدداً، لا بقاء معه.

ومن هذا القبيل قول أهل الحجاز: «جاءوا ثلاثتهم، والنساء ثلاثتهُنَّ إلى عشرتهم، وعشرهن: النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعا، ورفعه التميميون توكيدا: على تقدير: جميعهم، وجميعهن.

ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَع

الحال وصاحبها خبر، ومخبر عنه في المعنى، فحق الحال أن تدل على مايدل عليه نفس صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ.

ومقتضى هذا ألا يكون المصدر حالا، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن عين، فإن ورد شيءٌ من ذلك حفظ، ولم يقس عليه، إلا فيما أذكره لك.

فمن ورود المصدر حالا قولهم: «طلعَ زيدٌ علَيْنا بَغْتَةً» و«قَتَلْتُهُ صَبْراً» و«لقيته فجاءةً» و«كلمتُه شِفاهاً» و«أتيته رَكْضاً[2]، ومَشْياً».

وذهب الأخفش، والمبرد: إلى أن المصادر، الواقعة موقع الأحوال مفعولات مطلقة، العامل في كل منها فعل محذوف، هو الحال.

وليس بمرضى، لأنه لا يجوز الحذف إلا لدليل.

ولا يخلو إما أن يكون لفظ المصدر المنصوب، أو عامله، فإن كان لفظ المصدر

---

(١) في أساس البلاغة: مادة (ص ب ر): «... وكل من حبس لقتل، أو حلف فقد صبر. وهو قتل صبر، ويمين صبر...»

(٢) في المختار: مادة: (ر ك ض): «... الركض: تحريك الرجل... وركض الفرس برجله: استحثه ليعدو.»

فينبغي أن يجوز ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصر على السماع، ولا يمكن أن يكون عامل المصدر؛ لأن القتل لا يشعر بالصبر، ولا اللقاء بالفجاءة، ولا الإتيان بالركض.

وقد اطرد ورود المصدر حالا في اشياء:

منها قولهم: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً، وأدَباً، ونُبْلاً» أي: الكامل في حال علم، وأدب، ونبل.

ومنها قولهم: «زَيْدٌ زُهَيرٌ شِعْراً، وحاتم جدداً، والأحنَفُ حِلْماً[1]» أي: مثل زهير في حال شعر، ومثل حاتم في حال جود، ومثل الأحنف في حال حلم.

ومنها قولهم: «أمَّا عِلْماً فَعَالم» والأصل في هذا: أن رجلا وصف عنده رجل بعلم، وغيره، فقال للواصف: «أما علماً فعالمٌ» يريد: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي ذكرت عالم، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وهو ناصب الحال. ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شئ، فالمذكور عالم في حال علم[2].

---

(١) ذكر الشارح بعض مشاهير الرجال في مجالات ظهورهم، وتفوقهم على غيرهم: وقد ضربت بهم — في ذلك — الأمثال، وسارت بذكرهم الركبان، وهم: زهير بن أبي سلمى الشاعر، وحاتم الطائي المشهور بالكرم، والأحنف بن قيس المذكور بالحلم...

(٢) عبارة ابن جابر الأندلسي — بتحقيقنا — ص ٥٠٧:

«من المطرد المصدر الواقع بعد «أمَّا» التي للتفصيل، كقولك: أما علماً فعالم: وهو جواب لمن وصف رجلاً بالعلم، وغيره، فصدق السامع في العلم، وأنكر غيره.

والمصدر الواقع بعدها: إما معرفة، وإما نكرة، فإن كان نكرة فهو عند سيبويه حال، وإن كان معرفة فهو عنده مفعول من أجله، كقولك، أما العلم فعالم.

والأخفش يعربه مصدراً، والعامل فيه ما بعد الفاء، سواء كان معرفة، أو نكرة، فيكون التقدير: مهما يكن من شيء فعالم علماً، فهو مصدر مؤكد.

وبنو تميم : يلتزمون رفع المصدر بعد «أَمَّا» إذا كان معرفة ، ويجيزونَ رفعه ، ونصبه إذا كان نكرة .

والحجازيون : يجيزون نصب المعرف ، ورفعه ، ويلتزمون نصب المنكر . وسيبويه : يجعل المنصوب المعرف مفعولا له .

والأخفش : يجعل المنصوب مصدراً ، مؤكداً في التعريف ، والتنكير ، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء .

والتقدير : مهما يكن من شيْ فالمذكور عالمٌ علماً .

ولم يطرد مجيْ المصدر حالا في غير ما ذكر .

ورماه المبرد مطردا فيما هو نوع من العامل ، نحو : أَتَيْتُه سُرْعَةً ، وقوله :

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعْ بكَثْرَةٍ ....

فيه تنبيه على وقوع المصدر المعرفة حالا بقلة ، كقولهم : «أَرْسلَها العِرَاكَ» .

وهو على التأويل بمعرَكَة ، كما تقدم .

وَلَمْ يُنكَّرْ غالباً ذُو الحَالِ ، إنْ لمْ يَتأَخَّرْ ، أَو يُخَصَّصْ ، أَو بَين مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أو مضاهيهِ كَلا تَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً»

قد تقدّم أن الحال ، وصاحبها خبر ، ومخبر عنه في المعنى ، فأصل صاحبها أن يكون معرفة ، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة .

ومن النحويين من يعربه مفعولاً به ، فيكون التقدير : مهما تذكر العلم فعالم ، فالعلم مفعول بتذكر المقدر .

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر إذا كان معرفاً ، ويجيزون نصبه ، إذا كان منكراً .

واعلم أنه إذا كان حالاً ، وأعملنا فيه ما بعد الفاء كان حالاً مؤكدة ، ويكون التقدير : مهما يكن من علم فعالم في حال علم .»

وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى ، وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى ، وأمن اللبس.

ولا يكون ذلك غالبا إلا بمسوغ.

فمن المسوغات : تقدم الحال عليه ، كقولك : هذَا قائماً رَجُلٌ ، ونحوه ما أنشده سيبويه[1] :

وَفي الجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْته شُحُوبٌ ، وإنْ تَستَشْهدي الْعَيْن تَشْهَدِ

ومنها أن يتخصص : إما بوصف ، كقوله تعالى : « فيهَا يُفْرَقُ كلُّ أمْرٍ حكيم ، أَمْراً مِنْ عنْدِنَا[2] ».

وكقول الشاعر[3] :

نجَّيْت يَا رَبِّ نُوحاً ، واستَجَبْتَ لَهُ في فُلُكٍ مَاخِرٍ في الْيَمِّ مَشْحُوناً

---

(١) البيت من الخمسين ، التي لا يعلم قائلها.

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٦ ، والأشموني ٢/ ١٧٥ ، ورواية سيبويه : « وبالجسم مني » وفي النسخة التي تحقق : « وإن تستشهد العين تشهد. »

٢٦٠ــ اللغة : شحوب : تغير ، بيناً : واضحاً ، ظاهراً.

والمعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليّ ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري الى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

والشاهد في البيت قوله : « بيناً » حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله : « شحوب » على ما هو مذهب سيبويه ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، أما مذهب الجمهور فلا شاهد في البيت ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

(٢) الآية ٤ ، ومن الآية ٥ من سورة الدخان.

(٣) البيت من الأبيات التي لم يعلم قائلها.

وهو من شواهد العيني ٣/ ١٤٩ ، والتصريح ١/ ٣٧٦ ، والأشموني ٢/ ١٧٥.

٢٦١ــ اللغة : الفلك : السفينة ، ماخر : من مخرت السفينة : إذا جرت تشق الماء ، مع صوت ، اليمّ : البحر ، أو الماء ، مشحوناً : مملوءاً.

وإما بإضافة، كقوله تعالى: «وقدَّرَ فيها أقواتها في أربعة أيامٍ سَوَاءً للسَّائلين[1]».

ومنْها أن يتقدم قبل صاحب الحال نفي، أو نهي، أو استفهام، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

.... أَوْ يَبِنْ

أي يظهر.

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، (أَوْ كَنَفْيٍ)

فمثال تقدم النفي قولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ راكباً، ونحوه قوله تعالى: «ومَا أهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلها كِتَابٌ مَعْلُومٌ[2]».

ومثال تقدم النهي قولك: «لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امرئٍ مُسْتَسْهِلاً»

ونحوه قول الطرماح[3]:

لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى، متخوِّفاً لحمَام

«مثال تقدم الاستفهام قولك» أجاءَكَ رَجُلٌ راكباً؟

والمعنى: نجيت نوحاً يا رب، واستجبت دعاءه في سفينة تشق الماء، مشحونة بمن نجا.

والشاهد فيه قوله: «مشحوناً» حيث وقع حالاً من النكرة وهي «فلك» وسوغ ذلك الوصف «بماخر».

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت.

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر.

(٣) البيت للشاعر: أبي نعامة: قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي، وقد نسبه الشارح إلى الطرماح بن حكيم، وقد صرح بالأول ابن عقيل ٢ / ٢٦٢ للرد على الشارح، ونسب في معجم الشواهد العربية لقطري بن الفجاءة ١ / ٣٧٦.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٥٠، والتصريح ١/ ٣٧٧، والهمع ١/ ٢٤٠، والدرر ١/ ٢٠٠، والأشموني ٢/ ١٧٥.

قال الشاعر[1] :

يَا صَاحِ :

هَلْ حُمّ عَيْشٌ بَاقِياً فتَرى لنَفْسِكَ الْعُذْرَ في إبعادِهَا الأْمَلَا؟

وقوله :

وَلَمْ ينكَّرْ غالِباً ذُو الحالِ... ....

احترز «بغالباً» من مجيْ صاحب الحال نكرة ، بدون شيْ من المسوغات المذكورة ، كقولهم : «مَرَرْتُ بمَاءِ قِعْدَةَ رَجُلٍ» و«علَيْهِ مائَةٌ بيضاً» حكى ذلك سيبويه[2].

٢٦٢ــ اللغة : الإحجام : التأخر ، والنكول عن لقاء العدو ، الوغى : الحرب ، الحمام : الموت.

والمعنى : لاينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني ، خوفاً من الموت.

والشاهد فيه قوله : «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة ، التي هي قوله : «أَحَدٌ» والذي سوغ ذلك هو وقوعها في حيز النهي «بلا».

(١) الشاعر طائي ، لم أقف على من عينه ، والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٥٣ ، والتصريح ١/ ٣٧٧ ، والهمع ١/ ٢٤٠ ، والدرر ١/ ٢٠١.

٢٦٣ــ اللغة : صاح : منادى مرخم : أصله صاحبي ، والترخيم على غير القياس ، لأنه غير علم : هل حم عيش؟ هل قدر عيش؟ العذر : ما يذكر لإبعاد اللوم عن النفس.

والمعنى : يا صاحبي : هل قدر الله تعالى عيشاً ، حتى ترى لنفسك عذراً في الأمل البعيد؟

والشاهد فيه قوله : «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة ، وهي قوله «عيش» والمسوغ وقوع النكرة بعد استفهام ، خرج إلى الإنكار ، الذي يؤدي معنى النفي.

(٢) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذالم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق ذكرها في كلام الشارح :

فذهب سيبويه : إلى أن ذلك مقيس ، لا يوقف فيه على ما ورد به السماع.

وذهب الخليل ، ويونس : ارلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه.

ووجه ما ذهب إليه سيبويه : أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

وأجاز: فيها رجلٌ قائماً، وجاء في الحديث: «فصلّى رسولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) قاعداً، وصلّى وراءهُ رجالٌ قياماً».

وسبق حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أبَوْا، ولا امْنَعُهُ، فقد وَرَدْ

الأصل تأخير الحال عن صاحبها، ويجوز تقديمها عليه، نحو: جاءَ مسرعاً زيدٌ، كما يجوز تقدم الخبر على المبتدأ.

وقد يعرض ما يوجب هذا التقديم، أو يمنع منه.

فيوجب تقديم الحال على صاحبها أسباب:

منها: كون صاحبها مقروناً «بإلاّ»، أو ما في معناها، نحو: مَا قَامَ مسرعاً إلا زَيْدٌ، وإنّما قامَ مسرعاً زيدٌ.

ومنها: إضافة صاحبها إلى ضمير ما لابس الحال، نحو: جاءَ زائراً هِنْداً أخوها وانطلق منقاداً لعمرو صَاحِبُه.

ويمنع من تقديم الحال على صاحبها أسباب.

منها: اقتران الحال «بإلاً» لفظا، أو معنى، نحو: ما قَامَ زَيْدٌ إلاّ مُسْرعاً، وإنّما قامَ زَيْدٌ مسْرِعاً.

ومنها أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: عرفت قيام زيدٍ مسرعاً، وهذا شَارِب السويق ملتُوتاً.

لا يجوز في نحو هذا تقديم الحال على صاحبها، واقعة بعد المضاف، لئلا يلزم الفصل بين المضاف، والمضاف إليه، ولا قبله، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

ومنها: ان يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر: نحو: مَرَرْتُ بهِنْدٍ جالِسَةً.

قال أكثر النحويين: لا يجوز مَرَرْتُ جَالِسَةً بهِنْدٍ.

وإلى ذلك الإشارة بقوله:

وَسَبْق حالٍ مَا بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ....

وعللوا منع ذلك: بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

ومنهم من علله بالحمل على حال المجرور بالإضافة.

ومنهم من علله بالحمل على حال عمل فيه حرف جر، متضمن استقرارا، نحو: زيدٌ في الدّارِ متكئاً.

وخالفهم الشيخ (رحمه الله) في هذه المسألة، وأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، كما هو مذهب أبي علي، وابن كيسان، حكاه عنهما ابن برهان.

والحجة في ذلك قول الشاعر[1]:

فَإِنْ تكُ أذْواد أصِبْنَ، ونِسْوَةٍ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

أرادَ: فلن يذهبوا بدم حبال فِرْغاً.

---

(١) الشاعر: طليحة بن خويلد الأسدي، المتنبي.

والبيت من شواهد المحتسب ٢/ ١٤٨، والعيني ٣/ ١٥٤، والأشموني ٢/ ١٧٧، واللسان مادة (فرغ).

٢٦٤ــ اللغة: أذواد: جمع ذود: من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، فِرْغاً: هدراً، حِبال: ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

والمعنى: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها، وبجماعة من النساء سبيتموهن، فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال، كما ذهبتم بالإبل والنساء.

والشاهد في البيت قوله: «فِرْغاً» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالياء، وتقدم عليه.

و«حبال» اسم رجل، ومثل ذلك قول الشاعر(١) :

لِئِنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَان صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

أراد: لئن كان برد الماء حبيبا إلى ليمان صاديا.

وقول الآخر(٢) :

تَسَلَّيْتُ طرّاً عنكُمُ، بَعْدَ بَيْنكُمْ بِذِكْرَاكُمُ، حتّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي

وقول الآخر(٣) :

غَافِلاً تَعْرِضُ المنيةُ للمرْءِ، فَيُدْعَى، ولاتَ حينَ إِبَاءِ

---

(١) الشاعر: عروة بن حزام العذري، أو كثير عزة.
وقد استشهد بالبيت في الشعر، والشعراء، ٦٠٥، والكامل ٣٧٩، والخزانة ١/ ٥٣٣، والعيني ٣/ ١٥٦، والأشموني ٢/ ١٧٧.

٢٦٥ــ اللغة: هيمان: من الهيام، وأصله أشد العطش، صادياً: عطشان.
والمعنى: لئن كنت أحب الماء في قمة العطش، وحرارته فإني أحبها حباً يماثل ذلك.
والشاهد فيه: وقوع «هيمان صادياً» حالين من «الياء» المجرورة محلاً «بإلى» وتقدما عليها.

(٢) لم أقف لنسبة البيت إلى شاعر معين.
والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٦٠، والتصريح ١/ ٣٧٩، والأشموني ٢/ ١٧٧.

٢٦٦ــ اللغة: طراً: جميعاً، بينكم: فراقكم.
والمعنى: تسليت بذكركم عنكم، حتى لكأنني مشاهد لكم.
والشاهد فيه قوله: «طراً» حيث وقع حالاً من الضمير في «عنكم» وقد تقدم عليه.

(٣) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.
والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٦١، والأشموني ٢/ ١٧٧.

٢٦٧ــ اللغة: غافلاً: من الغفلة، أي غير يقظ، ولا متنبه، المنية: الموت، وانتهاء الأجل، يدعى: يطلب، إباء: امتناع.

وقول الآخر[1] :

مَشْفُوفَةً بكَ، قد شُفِقْتَ، وإنَّمَا حُـمَّ النفِرَاقُ، فمَا إلَيْكَ سَبيلُ

وَلَا تجزْ حالاً مِنَ المُضَافِ لَهُ إلاَّ إذَا اقْتَضَى المضَافُ عَـمَلَهُ
أَو كَـانَ جُـزءَ مَـالَـهُ أُضِـيفا أَوْ مِـثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلَا تَـحِيفَا

العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة، كما في نحو: جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، أو حكما، كما في نحو: هَذا زَيدٌ قَائِماً، فإنْ «قَائِماً» حال من «زَيْد» والعامل فيها ما في هذا من معنى أُشير، وليس بعامل في زيد حقيقة، بل حكما.

ألا ترى أن قولك: هذا زيدٌ قائماً: في معنى قولك: أشير اليه في حال قيامه، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة، أو حكما البتة.

وإذا عرفت هذا ظهر لك أنه لا يجوز أن يكون الحال من المضاف اليه، إلا إذا كان المضاف إليه عاملاً في الحال، أو جزء ما أضيف اليه، أو مثل جزئه، فإن لم يكن شيئاً من ذلك امتنع مجيءُ الحال من المضاف إليه، لا تقول: جاءَ غلامُ هِنْدٍ جَالِسَةً، لأن الحال لا بد لها من عامل فيها، وليس في الكلام إلا الفعل، والمضاف، ولا يصح في واحد منهما أن يكون عاملا في الحال.

والمعنى: تعرض المنية للمرء، فيدعي إلى انتهاء أجله، فيجيب، وليس الحين حين امتناع.

والشاهد فيه قوله: «غافلاً» فهو حال من «للمرء» وهو مجرور باللام، وقد تقدمت الحال.

(1) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٣/١٦٢، والأشموني ٢/ ١٧٧.

٢٦٨ــ اللغة: مشفوفة: من شففه الحب، أي: بلغ شفافه، وهو غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب، وحم: قدر، سبيل: طريق، ومنفذ.

والمعنى: هي مشفوفة بك، واقفة، وقد شففت، وقد قدر الفراق فما من سبيل إليك، ولا منفذ لك.

والشاهد في البيت قوله: «مشفوفة» حيث وقع حالاً من المجرور وهو الكاف في «بك».

أما المضاف، فلأنه لو كان عاملا فيها للزم كون المعنى «جاء غلَامُ استقر، وحصل لهذه جلسة، وليس بمراد قطعا.

وأما الفعل فلأنه لو كان عاملا فيها للزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة، وحكما، وإنه محال.

فلو صح كون المضاف عاملا في الحال: بأن كان فيه معنى الفعل، كما في نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً جازت المسألة، إذ لا محذور، قال الله تعالى: «إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً[1]» وقال الشاعر[2]:

تَقُولُ ابْنَتِي:

إِنَّ انْطلاقَكَ وَاحِداً إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكي لَا أَبَا لِيَا

وكذلك لو كان المضاف جزء ما أضيف اليه، كقوله تعالى: «ونَزَعْنَا مَا في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً[3]»، أو مثل جزئه في صحة الاستغنا عنه بالمضاف إليه، كقوله تعالى: «مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حنيفاً[4]».

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة.

(٢) الشاعر: مالك بن الريب.

والبيت من شواهد القالي ٣/ ١٣٦، والعيني ٣/ ١٦٥، والأشموني ٢/ ١٧٩.

٢٦٩ـــ اللغة: انطلاقك: ذهابك... الروع: أراد الحرب.

والمعنى: تقول لي ابنتي: إن ذهابك إلى الحرب وحيداً سيتركني في يوم من الأيام لا أب موجود لي، لأنك ستقتل، لا محالة.

والشاهد في البيت قوله: «واحداً» حيث نصب على الحال من الكاف، الذي أضيف إليها الانطلاق؛ لأنه فاعل له.

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر.

(٤) من الآية ١٢٣ من سورة النحل.

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف إليه جزأه ، أو كجزئه لأنه إذا كان كذلك يصح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال ، لأنه عامل في صاحبها حكما بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف ، ألا ترى أنه لو قيل — في الكلام — : ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا ، واتبعوا إبراهيم حنيفا لكان سائغا حسنا ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس جزءا ، ولا كجزء مما ليس بمعنى الفعل ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال بلا خلاف.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ، أو صفةٍ اشبهتِ المصَرَّفا
فجائزٌ تقديمهُ : «كمسرعًا ذَا رَاحِلٌ ، ومخلصاً زيدٌ دَعَا»
وعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مؤَخَّراً لن يَعْمَلَا
«كتِلْكَ لَيْتَ ، وكأَنَّ» ونَدرْ نَحْوُ : «سَعيدٌ مستقرّاً في هَجَرْ»
ونحُو : زَيْدٌ مُفْرداً أنفعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مستجازٌ لَن يَهِنْ

يجوز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا ، كقوله : «مخلصاً زيدٌ دَعَا» ومثله قولهم : «شتَّى تؤُوبُ الْحَلْبَةُ».

وإذا كان صفة تشبه الفعل المتصرف بتضمن معناه ، وحروفه ، وقبول علامات الفرعية مطلقا فهو في قوة الفعل ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل ، كقوله : «مسرعاً ذَا رَاحِلٌ» واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، كقول الشاعر[1] :

لَـهِنَّكَ سَمْحٌ ذَا يَسارٍ ، ومُعْدماً كمَا قَدْ أَلِفْتَ الْحِلْمَ مُرْضًى ، ومُغْضَبَا

---

(١) البيت غير معروف القائل.
وهو من شواهد العيني ٣/ ١٦٨.

٢٧٠ — اللغة : سمح : جواد ، يسار : غنى : ضد العسر ، معدماً : من العدم : الفقر ، وعدم الوجد ، ألفت : تعودت...

والمعنى : يقول الشاعر : إنك جواد كريم في حالتي : يسارك ، وعدمك ، وقد تعودت الحلم في حالتي رضاك ، وغضبك.

فلو قيل في الكلام: إنَّكَ ذَا يَسَارٍ، ومُعْدَماً سَمْحُ الجاز، لأن «سَمْحاً» عامل قوي بالنسبة إلى أفعل التفضيل، لتضمنه حروف الفعل، ومعناه، مع قبوله لعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع، وأفعل التفضيل متضمن حروف الفعل، ومعناه، ولا يقبل علامات الفرعية مطلقا، فضعف، وانحط درجة عن اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، فجعل موافقا للجوامد غالبا، كما سيأتي ذكره.

وقوله:

فجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ....

يعني: إن لم يمنع مانع، ولكنه طوى ذكره اعتماداً على قرينة ما تقدم من نظائره.

فمن موانع التقدم على العامل المتصرف كونه نعتا، نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ ذَاهبَة فرسُه، مكسوراً سَرْجُهَا، أو مصدرا مقدرا بالحرف المصدري، نحو: سرَّني ذهَابُك غَازِياً، أو فعلا مقرونا بلام الابتداء، نحو: لأعِظَنَّكَ نَاصِحاً، أو القسم، نحو: لأقومنَّ طائِعاً، أو صلة للألف، واللام، أو صلة حرف مصدري، نحو: أنْتَ الْمُصلَّى فذّاً، ولك أن تَتَنقَّلَ قَاعِداً.

ومن موانع تقديم الحال على عاملها كونه فعلا غير متصرف، أو جامدا، مضمنا معنى الفعل، دون حروفه، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف، وهي أفعل التفضيل.

أما الفعل غير المتصرف فنحو: ما أحْسَنَ زيداً ضَاحِكاً، وأما الجامد المضمن معنى الفعل، دون حروفه فكاسم الإشارة، وحرف التمني، أو التشبيه، وكالظرف،

والشاهد في البيت: جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة باسم الفاعل، لأنه يمكن أن يقال: إنك ذا يسار، ومعدماً سمح، «فسمح» عامل قوي.

أو حرف الجر، المضمن استقراراً، نحو: تِلْكَ هندٌ منطلقةٌ، وليتَه مقيماً عندنا، وكأنك طالعاً البدر، وزيدٌ عندك قاعداً، وخالدٌ في الدارِ جالساً.

«فمنطلقة» حال من «هند» والعامل فيها ما في «تلك» من معنى: أشير، و«مقيماً» حال من «الهاء» والعامل فيها ما في «ليت» من معنى: «أتمنى»، و«طالعاً» حال من «الكاف» والعامل فيها ما في «كأن» من معنى: أشبّه، و«قاعداً» حال من الضمير في الظرف، والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار و«جالساً» حال من الضمير في الجار، والعامل فيها ما فيه من معنى الفعل... وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل، دون حروفه، «كأمّا» وحرف التنبيه، والترجي، والاستفهام المقصود به التعظيم، نحو: «يا جارَنَا ما أنْت جارَه»، فإنه لا يجوز تقديم الحال على شيءٍ منها.

وأجاز الأخفش — إذا كان العامل في الحال ظرفا، أو حرف جر، مسبوقا باسم ما الحال له — توسط الحال: صريحة كانت، نحو: «سعيد» مستقراً في هَجَرَا» ذو بلفظ الظرف، أو حرف الجر، كقولك: زيدٌ من الناس في جماعةٍ، نريد زيد في جماعة من الناس، ولا شك أن مثل هذا قد وجد في كلامهم، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه، لأن الظروف، المضمنة استقرارا بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي، وما جاء منه مسموعا يحفظ، ولا يقاس عليه.

ومن شواهده قول الشاعر(١):

رَهْطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِي أدْرَاعِهُمْ فيهِم، ورَهْطُ رَبيعَةَ بن حُذَارِ

---

(١) النابغة الذبياني من قصيدة يخاطب بها زرعة بن عمر.
والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٧٠، والأشموني ٢/ ١٨١.

٢٧١ — اللغة: رهط: رهط الرجل: قومه، وقبَيلته: ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة، محقبي أدراعهم: من أحقب زاده خلفه: إذا جعله وراءه حقيبة، والأدارع: جمع درع: ويريد: الحديد.

وقول الآخر(٢) :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ، وهْوَ بادِئُ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ، فَلَمْ يَعْدَم وَلَاءً، ولَا نَصْرَا

وقول الآخر(٢) :

ونَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَن تَشْرَبُوا بهِ وَقَدْ كَانَ منْكُمْ مَاؤُهُ بمكَانِ

فأما قراءة من قرأ «والسَّموَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينِهِ(٣)» فلا حجة فيه، لإمكان

والمعنى: قوم ابن كوز جاعلين أدراعهم وراءهم، ورهط وقوم ربيعة بن حذار.

والشاهد في البيت قوله: «محقبي أدراعهم» حيث وقع حالاً من «فيهم» وهو ضمير مجرور، وهو شاذ، لا يقاس عليه.

(١) الشاعر: لم أر من عينه، والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٧٢، والتصريح ١/ ٣٨٥، والأشموني ٢/ ١٨٢.

٢٧٢ــ اللغة: عوف: اسم رجل، بادىء: من البدء، وهو الظهور، ولاء: من الموالاة، ضد المعاداة.

والمعنى: قد لجأ إلينا عوف، تظهر عليه ذلة منكم، فلم يعدم النصرة، والموالاة.

والشاهد في البيت قوله: «بادىء ذلة» حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف، وهو «لديكم» وتقدم عليه، وهو شاذ.

(٢) البيت مجهول القائل المعين، وهو أحد الخوارج الذين حالوا بين الحسين، (رضي الله عنه) وبين الماء بأرض كربلاء، حتى مات أكثر شيعته عطشاً.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٧٣.

٢٧٣ــ اللغة: منعنا: من المنع، بمكان: بمنزلة عظيمة.

والمعنى: نحن منعنا شربكم عن البحر، وقد كان ماؤه منكم بمنزلة عظيمة ــ

راجع العيني ٣/ ١٧٣، ١٧٤

والشاهد فيه: «وقد كان» حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف، وهو شاذ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز.

(٣) من الآية ٦٧ من سورة الزمر.

جعل السموات عطفا على الضمير في «قبضته» و«مطويات» منصوب بها، و«بيمينه» متعلق بمطويات.

وأما أفعل التفضيل فإنه، وإن انحط درجة عن اسم الفاعل، والصفة المشبهة به فله مزية على العامل الجامد، لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعل، ووزنه، فجعل موافقاً للعامل الجامد، في امتناع تقديم الحال عليه، إذا لم يتوسط بين حالين، نحو: «هُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِراً». وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط حالين، نحو: «زيدٌ مفرداً أنْفَعُ من عمرٍو مُعاناً» ومثله: «هذَا بُرّاً أطيَبُ منهُ رُطباً».

وليس هذا على إضمار إذا كان فيما يستقبل، أو إذا كان فيما مضى، كما ذهب إليه السيرافي، ومن وافقه، لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، ولأن أفْعل — هنا — كأفعل في قوله تعالى: «هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ للإيمان[1]» في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتحد — هنا — المتعلق به كذا يتحد فيما ذكرنا، وبعد تسليم الإضمار بلزوم إعمال أفعل في إذا، أو إذ فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فرّ منه.

والحذاق من النحويين يخالفون السيرافي فيما ذهب إليه[2].

قال أبو علي في التذكرة: «مَرَرْتُ برَجُلٍ خَيْرَ مَا يكون خَيْرٍ منك خَيّرَ ما تكُون» العامل «في خير ما يكون» «خير منك» لا «مررت» بدلالة زيد خيرَ ما يكون خيرٌ منك خيرَ ما تكون.

---

(١) من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران.

(٢) عبارة ابن جابر الأندلسي شارح الألفية — بتحقيقنا — «وأنكر السيرافي أن يكون حالاً، وجعله خبر «كان» المحذوفة، وقدر: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً.

وهذا تقدير غير مقبول، لأنه يؤدي الى حذف ستة أشياء: إذا، وكان، واسمها أولاً، وكذلك ثانياً.»

ص ٥٢٤.

وصحح أبو الفتح قول أبي علي في ذلك.

وقال ابن كيسان: تقول: زيدٌ قائماً أحْسَنَ منه قاعِداً، والمراد بزيد حسنه في قيامه على حسنه في قعوده، فلما وقع التفضيل في شيءٍ على شيءٍ وضع كل واحد منهما في الموضع الذي يدل فيه على الزيادة، ولم يجمع بينهما

ومثل هذا أن تقول: حمل نخلتنا بسراً أطيب منهُ رُطباً.

والْحَالُ قَدْ يَجيءُ ذَا تعدُّدِ لِمُفْرَدٍ — فاعْلَمْ —، وغَيْر مُفْرَدِ

الحال شبيهة بالخبر، والنعت، فيجوز أن تتعدد، وصاحبها مفرد، وأن تتعدد، وصاحبها متعدد.

فالأول: نحو: جاء زيدٌ رَاكباً ضاحِكاً.

ومنع ابن عصفور[1] جواز تعدد الحال في هذا النحو قياسا على الظرف، وليس بشيءٍ.

والثاني: نحو: جاءَ زيدٌ، وعمرُو مُسْرِعَيْن، ولقيته مصعداً منحدراً، قال الله تعالى: «وسخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ، والْقَمَرَ دَائِبَيْن[2]» وقال الشاعر[3]:

مَتَى ما تَلقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ إلْيَتَيْكَ، وتُسْتَطَارَا

---

(١) ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد بن علي: أبو الحسن بن عصفور، النحوي الحضرمي، الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الدباج، والشلوبين، كان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، ألف الممتع في التصريف، والمقرب... مات سنة ٦٦٣هـ.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم.

(٣) الشاعر: عنترة العبسي. والبيت من شواهد ابن يعيش ٢/ ٥٥، ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧، وشرح شواهد الشافية ٥٠٥، والخزانة ٢/ ٢٠٠، ٣/ ٣٥٩، ٤٧٧، والعيني ٣/ ١٧٤، والتصريح ٢/ ٢٩٤ والهمع ٢/ ٦٣، والدرر ٢/ ٨٠، وديوانه ١٠٨.

٢٧٤ — اللغة: ترجف تزلزل، وترتعش، روانف: ما سال من الإلية على الفخذين مادة (رن ف) أساس البلاغة.

وقال الآخر[1].

عَـهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى معنّى فَــزِدْتُ، وزادَ سُلْوانـاً هَـواهـا

« ذات هوى » حال من « سعاد » و« معنى » حال من الفاعل.

وعـامِلُ الـحَـالِ بـهَـا قَدْ أُكِّدَا في نَحْوِ: « لَا تَعْثَ في الْأَرْض مُفْسِدَا »
وإنْ تُؤَكِّـد جُـمـلَـةً فَـمُضْمَرُ عَـامِـلُـهَـا، ولَـفْـظُـهَـا يُؤَخَّـرُ

الحال نوعان: مؤكدة، وغير مؤكدة، والمؤكدة على ضربين: أحدهما ما يؤكد عامله، والثاني ما يؤكد مضمون جملة.

أما ما يؤكد عامله فالغالب فيه أن يكون وصفا موافقا للعامل، معنى، لا لفظا نحو قوله تعالى: « ولَا تَعْثَوْا في الأَرْضِ مُفْسِدِين » وقوله تعالى: « وَلَّى مُدْبراً[2]، ولَم يُعَقِّبْ[3] » وقوله تعالى: « وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ في الأَرْضِ كلُّهُم جميعاً[4] ». وقال لبيد[5]:

والمعنى: متى تلقني وحيدين ينتابك الذعر، والخوف، وترتجف روانف إليتيك، ويطير لبك.

والشاهد فيه قوله: « فردين » فهو حال لمتعدد.

(1) البيت غير معروف القائل، وهو من شواهد المغني ٥٦٥ (٣٠٤) والعيني ٣/ ١٨٠.

٢٧٥ — اللغة: معنى: يويد: التعب، والنصب، والسلوان: النسيان.

والمعنى: ألفت سعاد ذات هوى متعب، وإننا متحابان. فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة، وأما هي فصارت الى السلو ونسيان المودة.

والشاهد في البيت: « ذات هوى » حال من المفعول، وهو « سعاد » و« معنى » حال من الفاعل، وهو « تاء المتكلم ».

(2) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(3) من الآية ١٠ من سورة النمل.

(4) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

(5) البيت من شواهد العيني ٣/ ١٨١: وقائله هو لبيد بن ربيعة العامري، يصف بقرة.

وتُضِيءُ في وَجْهِ الظّلَامِ مُنيرَةً كجمانَةِ الْبَحْريِّ سُلَّ نِظَامُهَا

وقال الآخر[1] :

سَلَامَكَ رَبَّنَا في كُلِّ فَجْرٍ بَريئاً ما تَفَنَّتُكَ الذُّمُومُ

« بريئاً » حال مؤكدة « لسلامك » ومعناه : البراءة مما لا يليق بجلاله .

وقد يكون المؤكد عامله موافقا له معنى ، ولفظاً ، كقوله تعالى : « وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً[2] » وقوله تعالى : « وسَخَّرَ لكُم اللّيْل ، والنّهارَ ، والشّمْسَ ، والقَمَر ، والنجومُ مسخَّراتٌ بِأَمْرِهِ[3] » . ومنه قول امرأة من العرب[4] :

---

٢٧٦ — اللغة : وتضيء : أي هذه البقرة : جُمانة : حبة تعمل من فضة كالدرة ، وجمعها جمان ، والبحريّ : من أهل الريف ، والأمصار : سُلَّ : من سللت الشيء أسله سلاً . والنظام : الخيط ، الذي ينظم به اللؤلؤ .

والمعنى : وتضيء هذه البقرة في الظلام منيرة ، تشبه جمانة البحري ، سحب خيطها ، وانتزع منها .

والشاهد في البيت قوله : « منيرة » فإنه حال مؤكدة لعاملها .

(راجع العيني على خزانة الأدب ٣/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣)

(١) الشاعر : أمية بن أبي الصلت ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٦٤ ، والعيني ٣/ ١٨٣ ، واللسان مادة (ذمم) ، وديوانه ٥٤ .

٢٧٧ — اللغة : بريئاً : معنى البراءة التنزيه ، أي منزهاً : تفنتك : تعلق بك ، والذموم : جمع ذم .

والمعنى : سبحانك يا رَبَّنا في كل فجر ، فأنت منزّه عن كل نقص ، والذموم لا تلحق بك ، فتنزيهاً لك .

والشاهد في البيت قوله : « بريئاً » حيث نصب على الحال المؤكدة ، والتقدير : أبرئك بريئاً راجع الأعلم الشنتمري ١/ ١٦٤ كتاب سيبويه .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٤) لم أعثر على اسم المرأة القائلة ، والشاهد من شواهد ابن الشجري ١/ ١٦٤ ، ٣٤٧ ، ٣/ ١٨٤ ، والهمع ٢/ ١٢٥ ، والدرر ٢/ ١٦٠ ، وبالشطر الثاني الخصائص ٣/ ١٠٣ ، والعيني ٣/ ١٤٨ . وفي الدرر :

قـم قـائما قـم قـائما إنك لا تـرجـع إلا سالما

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً صَادَفْتَ عَبْداً نَائِماً

وَعُشَرَاءَ رَائِماً

وقول الآخر(١):

أَصِخْ مُصيخاً لمَنْ أَبْدَى نَصيحَتَهُ والْزَمْ تَوَقِّي خَلْطِ الجدِّ باللَّعبِ

وأما الحال المؤكدة مضمون جملة فما كان وصفا ثابتا مذكورا بعد جملة جامدة الجزأين، معرفتيهما، لتوكيد بيان يتعين، نحو: هو زيدٌ معلوماً، قال الشاعر(٢):

أَنا ابْنُ دَائرة مَعْرُوفاً بها نَسبِي وهَلْ بدَارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

---

٢٧٨ — اللغة: عشراء: كفقهاء: الناقة التي أتى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر، رائماً: في أساس البلاغة مادة (رأم): «... وأرأمنا الناقة ولدها: عطفناها عليه.»

والمعنى: قم قائماً، فلا مخافة عليك، فقد صادفت عبداً مستغرقاً في نومه، وعشراء، ترأم، أولادها...

والشاهد في قولها: «قم قائماً»، فقائماً حال، والعامل في الحال الفعل «قم» والحال مساوية للعامل.

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين، والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٨٥، والأشموني ٢/ ١٨٥، والتصريح ١/ ٣٨٧.

٢٧٩ — اللغة: أصخ: استمع. التوقي: التحفظ. الجد: ضد الهزل.

والمعنى: استمع لمن أبدى لك نصحاً، والزم توقي خلط جد الأمور بهزلها.

والشاهد فيه قوله: «مصيخاً» حيث وقع حالاً من ضمير «أصخ» مؤكدة لعاملها: لفظاً، ومعنى.

(٢) الشاعر: سالم بن دارة — من قصيدة يهجو فيها فزارة، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٥٧، والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٨، والخزانة ١/ ٥٥٣، والشذور ٢٤٧، والعيني ٣/ ١٨٦، والأشموني ٢/ ١٨٥.

٢٨٠ — دارة: اسم أمه، عار: عيب، ومطعن.

والمعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من معرة، توجب الطعن في النسب، أو تقدح في الشرف.

والشاهد في قوله: «معروفاً» فإنه حال، أكدت الجملة قبلها.

أو فخر ، نحو : أنا فلان بطلاً شجاعاً ، أو تعظم ، نحو : هو فلانٌ جليلاً مهيباً ، أو تحقير ، نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر ، نحو : أنا عبدُكَ فقيراً إليك ، أو وعيد نحو : أنا فلان متمكناً منك ، أو معنى غير ذلك ، كما في نحو : هو الحقّ بيّناً ، وزيدٌ أبوكَ عطوفاً.

والعامل في هذه الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر ، تقديره : أحقه ، أو أعرفه ، إن كان المبتدأ غير «أنا» وإن كان «أنا» فالتقدير : أحق ، أو أعرف ، أو اعرفني.

وقال الزجاج : العامل هو الخبر ، لتأوله بمسمى.

وقال ابن خروف : العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه.

وكلا القولين ضعيف ، لاستلزام الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر ، وأنه ممتنع.

فالعامل إذاً مضمر ، كما ذكرنا ، وهو لازم الإضمار ، لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به ، كما التزم إضمار عامل الحال في غير ذلك على ما سيأتيك إن شاء الله تعالى :

وَمَوْضِعَ الْحَال تَجيءُ جُمْلَة كَجَاءَ زَيْدٌ، وَهْوَنَا ورِحْلَة
وذَاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَتْ حَدَتْ ضَميراً ، ومِنَ الواوِ خَلَتْ
وذاتُ واوٍ بَعْدَهَا الواوُ مبتدا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قدّما بِواوٍ ، أوْ بمُضْمَرٍ ، أوْ بهِمَا

تقع الجملة الخبرية حالا ، لتضمنها معنى الوصف ، كما تقع نعتا ، وخبراً. ولا بد في الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحبها ، أو واو تقوم مقام الضمير ، وقد يجمع فيها بين الأمرين ، كما في «جاء زَيْدٌ ، وَهُوَ ناوٍ رحلة»

وقد يغني تقدير الضمير عن ذكره ، كقولهم : «مررتُ بالبُرِّ قَفيز بدرهَم» ،

والجملة الحالية: إما فعلية، أو اسمية، وكلتاهما إما مثبتة، أو منفية، فإن كانت فعلية فصدرها إما مضارع، أو ماض.

فإن كانت مصدرة بفعل مضارع مثبت، خال من «قد» لزم الضمير، وترك الواو، تقول: جاءَ زيدٌ يضحكُ، وقدمَ عمرو تُقَادُ الجنائبُ بينَ يَدَيْه، ولا يجوز جاء زيد ويضحك، ولا قدم عمرو وتقاد الجنائب بين يديه.

وإن ورد ما يشبهه حمل على أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة على جملة اسمية.

فمن ذلك قول بعضهم: «قُمْتُ، وأصُكُّ[1] عَينَه» حكاه الأصمعي[2]، تقديره: قمت، وأنا أصك عينه، ومنه قول الشاعر[3]:

---

(١) في المختار مادة (ص ك ك): «صكه: ضربه، وبابه رد، ومنه قوله تعالى: «فصكت وجهها.»

(٢) الأصمعي: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع.
أحد أئمة اللغة، والقريب، والأخبار، والملح، والنوادر.
روي عن أبي عمرو بن العلاء، وقرة بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وشعبة وحماد بن سلمة... وخلق.
كان أعلم الناس في فنه، وكان يحفظ ثلث اللغة.
مات سنة ٢١٥ هـ.

(٣) الشاعر: عنترة بن شداد العبسي من مذهبته المشهورة.
والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٨٨، والتصريح ١/ ٣٩٢، والأشموني ٢/ ١٨٧.

٢٨٠ــ اللغة: علقتها: من علاقة الحب، يقال: علق حبها بقلبه علوقاً: إذا هويها، عرضاً: ليس بقصد، زعماً: طمعاً من زَعِمَ ــ بالكسر ــ إذا طمع، بمزعم: بمطمع.

والمعنى: علقتها عن غير قصد، وأنا أقتل قومها، وأحاربهم طمعاً، أقسم بعمر أبيك ليس بمطمع.

والشاهد في البيت قوله: «وأقتل قومها» حيث وقع حالاً، وهو مضارع مثبت، والأصل فيه تركِ الواو، والتأويل بالجملة الاسمية، أي: وأنا أقتل، وقيل هو ضرورة، وقيل الواو للعطف، والمضارع مؤول بالماضي.

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وأقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْماً لَعَمْرُ أبيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

وقول الآخر [1]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ، وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وإن كان المضارع مقرونا «بقد» لزمته الواو، كما في قوله تعالى: «وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ [2]».

وإن كانت الجملة الحالية غير مصدرة بمضارع مثبت، فالغالب جواز مجيئها بالضمير، أو بالواو، أو بهما جميعا.

فإن كانت مصدرة بمضارع منفى فالنافي إمّا «لا» أو «لَمْ» فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير، وترك الواو، كما في قوله تعالى: «ومَا لَنَا لا نُؤْمِنُ باللهِ [3]»؟ وقوله تعالى: «مَا لِيَ لَا أَرَى الهُدْهُدَ [4]»؟ وفي قول الشاعر [5]:

وَلَوْ أَنَّ قَوْماً لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا، لا أُحْجَبُ

---

(١) الشاعر: عبد الله بن همام السلولي، والبيت من شواهد المقتضب ٣/ ١٩٠، والمقرب ٣١. والعيني ٣/ ١٩٠، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٦، والهمع ١/ ٢٤٦، والدرر ١/ ٢٠٣، والأشموني ١/ ١٨٧.

٢٨١ــ اللغة: أظافيرهم: جمع أظفور، والمراد به الأسلحة، نجوت: أراد: تخلصت...

والمعنى: فلما خفت أسلحتهم نجوت منهم فاراً، وتركت لهم مالكاً رهينة، وأبقيته في أيديهم.

والشاهد فيه قوله: «وأرهنهم...» حيث إن ظاهرة ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً، وتسبق بالواو، وهذا الظاهر غير صحيح، ولهذا قدرت جملة المضارع خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم مالكاً.

(٢) من الآية ٥ من سورة الصف.

(٣) من الآية ٨٤ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة النحل.

(٥) لم أر من نسب البيت لقائل معين، وهو من شواهد العيني ٣/ ١٩٩، والأشموني ٢/ ١٨٨.

٢٨٢ــ اللغة: أحجب: أمنع.

والمعنى: لو أن قوماً وصلوا إلى ذروة المجد بارتفاع قبيلتهم دخلت السماء، لا أمنع من دخولها.

والشاهد فيه قوله: «لا أحجب» فقد أتى بالجملة المصدرة بفعل مضارع منفي بدون واو على الأكثر.

وقد يجيء بالواو، والضمير، كقول الشاعر[1]:

أَمَـــاتُـوا مِـنْ دَمِـي وتَـوَعَّـــدُونِي وَكُـنْـتُ، ولا يُـنَـهْـنِـهُـنِـي الْوَعِيدُ

وقول الآخر[2].

أكسبَتْـهُ الْـوَرِقُ الْـبِـيضُ أَبـاً ولَـقَـدْ كَـانَ، ولَا يُـدْعَـى لِأَبْ

وإن كان النافي «لم» كثر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.

فالأول كقوله تعالى: «فانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ، وفَضْلٍ، لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ[3]».

وقول زهير[4]:

---

(١) الشاعر: مالك بن رقية، والبيت من شواهد القالي ٣/ ١٢٧، والعيني ٣/ ١٩٢، والتصريح ١/ ٣٩٢، والأشموني ٢/ ١٨٩.

٢٨٣ـــ اللغة: كنت: أي وجدت، من «كان» التامة، ينهنهني: يكفني، ويزجرني، الوعيد: التهديد.

والمعنى: قد أفاقوا من دمي، وهددوني، وقد وجدت، وما يزجرني الوعيد، ولا يكفني التهديد.

والشاهد في البيت قوله: «ولا ينهنهني الوعيد» فإنه مضارع منفي، وقع حالاً، وقد جاء بالضمير، والواو، وهو قليل.

(٢) الشاعر: مسكين الدارمي، والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ١٣٧، والعيني ٣/ ١٩٣، والتصريح ١/ ٣٩٢، والأشموني ٢/ ١٨٩، وديوانه ٢٢.

٢٨٤ـــ اللغة: الورق: الدراهم المضروبة، البيض: جمع أبيض صفة للورق.

والمعنى: قد كان مجهول النسب، ولم يعرف له أب ينسب إليه، فلما أعطى مالاً ظهر له نسب، واشتهر له أب، يدعى إليه.

والشاهد في البيت قوله: «ولا يدعى لأب» حيث وقع حالاً، وهو مضارع منفي، وقد اقترن بالواو، والأكثر مجيئه بلا واو.

(٣) من الآية ١٧٤ من سورة آل عمران،

والشاهد في قوله تعالى: «لم يمسسهم سوء» لأن جملة الحال تجردت عن الواو.

(٤) زهير بن أبي سلمى، المزني، والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٩٤، والأشموني ٢/ ١٩١.

٢٨٥ـــ اللغة: العهن: المتناثر من الهوادج من قطن، أو صوف، حب الفنا: عنب الذئب.

كـأَنَّ فُتَاةَ العِهْنِ في كُلِّ منْزِلٍ نَزَلْنَ بهِ حَبُّ الْفَنَا، لَمْ يُحَطمِ

والثاني كقوله تعالى: «والّذينَ يَرْمُونَ أزْواجَهُمْ، ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ، إلاّ أنْفُسُهُم[1]» وقول عنترة[2]:

ولَقَدْ خَشيتُ بأن أموتَ، ولم تَكُنْ لِلْحَرْبِ دائِرةٌ عَلى ابْنَى ضَمْضَم

والثالث كقوله تعالى: «أَوْ قَالَ أُوحِيَ إليَّ، ولَمْ يُوحَ إلَيْهِ شَيْءٌ[3]» وكقول الشاعر[4]:

سَقَطَ النَّصِيفُ، وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ فَـتَـنَـاوَلَـتْـهُ، واتَّـقَـتْـنَـا بـالـيَـدِ

والمعنى: كأن ما تناثر من هوادج النسوة من قطن، وصوف عنب الذئب، غير محطم.

والشاهد فيه قوله: «لم يحطم» لتجرد جملة الحال، وهي فعل مضارع منفي — عن الواو.

(١) من الآية ٦ من سورة النور.

والشاهد فيها اجتماع «الواو، والضمير» على الأكثر.

(٢) عنترة بن شداد العبسي من مذهبته المشهورة.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ١٩٨، والأشموني ٢/ ١٩١، والدمنهوري ٩٥.

٢٨٦ — اللغة: خشيت: خفت، ابني ضمضم: هما هرم، وحصين، وكان عنترة قتل أباهما ضمضماً، فكانا يتوعدانه.

والمعنى: لقد خفت أن أموت، ولم تكن للحرب دائرة على هرم، وحصين.

والشاهد في البيت «لم تدر» فقد أتى بالواو، والضمير، مع المضارع المنفي، على الأكثر.

(٣) من الآية ٩٣ من سورة الأنعام.

(٤) الشاعر: النابغة الذبياني في المتجردة، زوجة النعمان بن المنذر.

والبيت من شواهد العيني ٣/٢٠١، والأشموني ٢/ ١٩١، وديوانه ٣٠.

٢٨٧ — اللغة: النصيف: في أساس البلاغة: مادة (ن ص ف): «ألقت الجارية نصيفها، وهو كنصف الخمار.»

والمعنى: سقط النصيف للمفاجأة حياء، ولم ترد إسقاطه، فتناولته، وسترت وجهها بيدها.

والشاهد: «ولم ترد إسقاطه» فقد أتى بالضمير، والواو على الأكثر.

وإن كانت مصدرة بفعل ماض ، فإن كان بعد « إلا » أو قبل « أو » لزم الضمير ، وترك الواو ، كقوله تعالى : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاَّ كانُوا بهِ يَسْتَهْزِئُونَ[1] » .

وكقول الشاعر[2] :

كُنْ لِلْخَليلِ نَصيراً : جارَ ، أوْ عَدَلا وَلَا تَشِحَّ عليهِ : جَادَ ، أو بَخِلَا

وإن لم يكن بعد « إلاّ » ولا قبل « أوْ » فالأكثر اقترانه في الإثبات « بالواو ، وقد » مع الضمير ، ودونه .

فالأول نحو قوله تعالى : « افتطمَعُونَ أن يُؤمِنُوا لكُمْ ، وقَدْ كَانَ فَريقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كلَامَ اللهِ[3] ؟ » والثاني كقولك : جاءَ زيْدٌ ، وقَدْ طَلَعَت الشمسُ ، ويقل تجريده من الواو ، وقد ، كما في نحو قوله تعالى : « أَوْ جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم[4] » « وجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ[5] » .

قالوا : وأقل منه تجريده من قد وحدها ، كقوله تعالى : « الّذِينَ قَالُوا لإخْوَانِهِم ، وقَعَدُوا[6] » .

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة يس .

(٢) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد العيني ٣/ ٢٠٢ ، والهمع ١/ ٢٤٦ ، والدرر ١/ ٢٠٣ ، والأشموني ٢/ ١٨٨ .

٢٨٨ — اللغة : الخليل : الصديق ، والصاحب ، والنصير : بمعنى الناصر ، جار : ظلم ، وحاد عن الصواب ، وتشح : تبخل .

والمعنى : كن لصديقك نصيراً ، ومعيناً على كل حال ، ولا تبخل عليه ؛ جاد عليك ، أو بخل .

والشاهد فيه قوله : «جاد» حيث اكتفى بالضمير ، وامتنعت الواو .

(٣) من الآية ٧٥ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٥) الآية ١٦ من سورة يوسف .

(٦) من الآية ١٦٨ من سورة آل عمران .

وأقل من تجريده من قد تجريده من الواو وحدها، كقول الشاعر[1]:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا، والسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

وإن كانت الجملة اسميّة، فإن لم تكن مؤكدة فالأكثر مجيئها بالواو، مع الضمير، ودونه.

فالأول كقوله تعالى: «فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً، وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ[2]»، وقوله تعالى «أَلَمْ تَرَ إلى الَّذينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ[3]».

والثاني كقوله تعالى: «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالْحَقِّ، وإنَّ فَرِيقاً مِنَ المؤمنينَ لَكَارِهُونَ[4]».

وقد يستغنى بالضمير عن الواو، كقوله تعالى: «وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ[5]»، وقول الشنفري الأَزْدي[6].

---

(1) الشاعر: النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث.

والبيت من شواهد العيني ٣/٢٠٣، والأشموني ٢/ ١٩٠ وديوانه ٨٥.

٢٨٩ــ اللغة: الربع: المنزل، معارفها: ما كان متعارفاً منها، الساريات: السحب، تسري ليلاً، الهواطل، المتابعة المطر.

والمعنى: وقفت على الدار، وقد تغيرت أحوالها، وصبت عليها السحب الماطرة الماء.

والشاهد فيه قوله: «قد غير...» حيث التجريد من الواو، مع بقاء «قد» على الأقل.

(2) من الآية ٢٢ من سورة البقرة.

(3) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة.

(4) الآية ٥ من سورة الأنفال.

(5) من الآية ٣٦ من سورة البقرة.

(6) البيت من شواهد العيني ٣/ ٢٠٦، وقائله الشنفري الأزدي.

وتشْرب أسآر الْقطَا الكُدْر بَعْدَما سَرَتْ قَرَباً أحْنَاؤُهَا تتَصَلْصَلُ

وقول الآخر(٣) :

ثُمَّ راحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

وانشد ابو علي في الإغفال(٤) :

ولَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ ما آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمزَّقِ

٢٩٠ــ اللغة : القطا : طائر معروف ، يضرب به المثل في الاهتداء إلى المكان ، فيقال : «أهدى من القطا» الكُدْر : جمع أكدر ، قَرَباً : سير الليل لورد الغد ، أحناؤها : جوانبها ، واحده حِنْو ، تتصلصل : تصوت .

والمعنى : وتشرب فضل شرب القطا الكُدْر ، بعدما سرت ليلاً لترد الماء غداً تصوت أحناؤها من شدة العطش ، وحرارته .

راجع العيني على الخزانة ٣/ ٢٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٠٨ .

والشاهد في البيت في قوله : «أحناؤها تتصلصل» حيث وقعت حالاً ، وهي جملة اسمية ، مجردة عن الواو ، وهو قليل .

(٣) الشاعر : طرفة بن العبد ، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٢٠٨ ، والأشموني ٢/ ١٩٠ ، وديوانه ٦٨ .

٢٩١ــ اللغة : عبق المسلك بهم : أي لزق المسك بهم ، يلحفون الأرض : أراد يجرون أزرهم ، هداب الأرز : يقصد طرة الأرز : جمع إزار .

والمعنى : يقول : راح هؤلاء تصاحبهم رائحة المسك ، يجرون أزرهم على الأرض خيلاء ، ويغطونها بها .

والشاهد في البيت قوله : «عبق المسك بهم» حيث وقع حالاً ، وهي جملة اسمية ، بدون الواو .

(٤) البيت للشاعر : سلامة بن جندل .

والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ١٣٥ ، والعيني ٣/ ٢١٠ ، والأشموني ٢/ ١٩٠ ، وديوانه ١٨ ، وأنشده أبو علي في الإغفال هكذا :

ولَولا جَنَانُ اللَّيْل ما آلَ جَعْفَرٌ إلى عامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُخَرَّقِ

٢٩٢ــ اللغة : جنان الليل : ظلمته ، آب عامر : رجع .

والمعنى : لولا ظلمة الليل ما رجع عامر ، إلى جعفر حال كونه سليم السربال ، لم يمزق ،

والشاهد في البيت قوله : «سرباله لم يمزق» حيث وقعت حالاً ، وهي جملة اسمية بدون الواو .

وإن كانت الجملة الاسمية مؤكدة لزم الضمير، وترك الواو، نحو: هو الحقّ لا شُبْهَةَ فيه، وكقوله تعالى: «ذَلِكَ الكتابُ، لَا رَيْبَ فيه[1]».

والْحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فِيهَا عَمِلْ وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يحذف عامل الحال جوازا، ووجوبا، وإليه الإشارة بقوله:

.... وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

أي: منع.

فيحذف عامل الحال جوازا لحضور معناه، أو تقدم ذكره.

فحضور معناه نحو قولك للراحل: راشداً مهديّاً، وللقادم من الحج: مبروراً، مأجوراً، بإضمار «تذهب، ورجعت».

وتقدم ذكره نحو قولك راكباً: لمن قال كيفَ جئت؟ وبلى مسرعاً: لمن قال: لم تنطلق، قال الله تعالى: «بلَى قادِرينَ[2]» أي: نجمعها قادرين.

ويحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت مثلا كقولهم: «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلفينَ كنَّاتٍ[3]». بإضمار: عرفتهم، أو بين بها ازدياد ثمن شيئا، فشيئا، أو غير ذلك، كقوله: بعته بدرهم، فصاعداً، أي: فذهب الثمن صاعداً، وتصدق بدينار

---

(١) من الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٤ من سورة القيامة.

(٣) في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢١٨: «حَظِيِّينِ بنَاتٍ، صَلِفينَ كنَّات»

يضرب هذا المثل في أمر يعسر طلب بعضه، ويتيسر وجود بعضه. والحظى: الذي له حظوة، ومكانة عند صاحبه، والصلف: ضده، وأصل الصلف: قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها، والكنة: امرأة الابن، وامرأة الأخ أيضاً.

ونصب «حظيين، وصلفيين» بإضمار فعل، قدره الشارح «عرفتهم» وقدره الميداني «وجدوا، أو أصبحوا.»

فسافلا ، أي : فانحط المتصدق به سافلا ، أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ ، وغيره.

فالتوبيخ نحو : أقائماً وقد قَعَدَ النّاسُ ، وأقاعِداً ، وقَدْ سَارَ الركبُ؟ ومنه قولك لمن لا يثبت على حال : أتميمياً مرةً ، وقيسيّاً أُخْرَى ؟ بإضمار أتتحول؟ وقولك لمن يلهو دون أقرانه : ألَاهيّاً ، وقدْ حَيَّر قُرنَاؤُكَ؟ بإضمار أتثبت.

وغير التوبيخ كقولك : هنيئاً مربئاً.

قال سيبويه : وإنما نصبته ، لأنه ذكر خير أصابه إنسان ، فقلت : هنيئا مريئا ، كأنك قلت : ثبت له هنيئا مرئيا ، أو هنأه ذلك هنيئا.

وقد يحذف وجوباً في غير ما ذكرناه ، كالمؤكدة مضمون جملة ، والسادة مسد الخبر ، نحو: ضَرْبِي زيداً قائِماً.

التمييز

اسْمٌ، بمعنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ ارْضاً، وَقَفِيزٍ بُرّا، ومَنَوَيْنِ عَسَلاً، وتَمْرَا

الفضلات ما يسمى مميزاً، وتمييزا، ومفسرا، وتفسيرا.

وهو: كل اسم نكرة مضمن معنى «مِنْ» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله.

«فالاسم» جنس، وقولي: «نكرة»: مخرج للمشبه بالمفعول به، نحو: الحسن الوجه، و«مضمن معنى مِنْ»: مخرج للحال، و«لبيان ما قبله» مخرج لاسم لا للتبرئة، ولنحو «ذنباً» من قوله[1]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ، والْعَمَلُ

ومُعَرَّف أن من شرط التمييز تقدم عامله عليه، وسيأتي ذكر ذلك — إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معين، والبيت من الخمسين.

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٣٢١، ٤٣١، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وابن يعيش ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، والخزانة ١/ ٤٨٦، والشذور ٣٧١، والعيني ٣/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٣٩٤، والهمع ٢/ ٨٢، والدرر ٢/ ١٠٦، والأشموني ٢/ ١٩٤.

٢٩٣ — اللغة: محصيه: يقصد كثيراً، الوجه: التوجه.

والمعنى: أستغفر الله، وأطلب مغفرته لذنب، لا أستطيع حصره، والله رب العباد، إليه توجهنا، وله أعمالنا.

والشاهد في البيت قوله: «ذَنْباً» فإنه منصوب بنزع الخافض، وليس بتمييز، لأنه، وإن كان نكرة، يتضمن معنى «مِنْ» ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام، والتمييز نكرة يتضمن معنى «من» وهي لبيان ما قبله من إبهام.

وقولي: «من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو من إجمال في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله» بيان لأن التمييز على نوعين:

أحدهما: ما يبين إبهام ما قبله: من اسم مجمل الحقيقة، وهو: ما دل على مقدار، أو شبهه.

فالدال على مقدار: ما دل على مساحة نحو: مَا لَه شبرٌ أرْضاً، وما في السماء قَدْر راحةٍ سَحاباً، أو وزن، نحو: لَهُ مَنوان عَسلاً، ورطل سمناً، أو كيل، نحو: له قفيزان برّاً، ومكوكان دقيقا، أو عدد، نحو: «أحدَ عشرَ كوكباً [1]»، و«أربعين ليْلَةً [2]».

وأما الدال على شبه المقدار فنحو قوله تعالى: «مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً [3]» وذنوب ماءً، وحب برّاً، وراقود خلاً، وخاتم حديداً، وباب ساجاً، ولنا أمثال إبلاً، وغيرها شاءً.

والنوع الثاني: ما يبين إجمالا في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وقوله تعالى: «وفجَّرنا الأرضَ عيُوناً [2]»، فإن نسبة «طاب» إلى «زيد» مجملة، تحتمل وجوها، و«نفساً» مبين لإجمالها، ونسبة «فجّرنا» إلى «الأرض» مجملة — أيضا — و«عيوناً» مبين لذلك الإجمال.

ومثل ذلك: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكَبْشُ شَحْماً، وقولَه تعالى: «وأشْتَعَلَ الرّأسُ شَيْباً [4]» و«هُمُ أحْسَنُ أثَاثاً [5]» و«سِرْعَانُ ذَا إِهَالَةً [6]». ومثله — أيضاً —

---

(١) من الآية الكريمة: «إِنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً» من سورة يوسف.

(٢) من الآية الكريمة: «فَتَمَّ ميقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعينَ لَيْلَةً» من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٧ من سورة الزلزلة.

(٤) من الآية ١٢ من سورة القمر.
من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٦) مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

ويحَهُ رجلاً ، وحسبُكَ به فارساً ، ولله درُّهُ إنساناً ، لأنه في معنى ذي النسبة المجملة ، فكأنه قيل : ضعف رجُلاً ، وكفاك فارِساً ، وعظم إنساناً .

واعلم ان تمييز المفرد إن بين العدد فهو واجب الجر بالإضافة ، أو واجب النصب على التمييز ، كما سنذكره في بابه.

وإن بين غير العدد فحقه النصب ، ويجوز جره بإضافة المميز إليه ، إلا أن يكون مضافا إلى غيره ، مما لا يصح حذفه ، فيقال : ما له شبر أرضٍ ، وله مثوا سحنٍ ، وقفيزا برٍّ ، وذنوب ماءٍ ، وراقود خلٍّ ، وخاتم حديدٍ.

ويقال في نحو : هو أحْسَنَ الناسِ رجلاً ، هو أحْسَنُ رَجُل ، لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .

فلو كان المميز مضافا إلى ما لا يصح حذفه تعين نصب المميز ، وذلك نحو : ما فيها قَدْرُ راحةٍ سحاباً ، وله جمَامُ الملوكِ دقيقاً ، وكقوله تعالى : «فَلَنْ يقبَل مِنْ أحدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً[1] » .

وقد نبه على هذا بقوله :

وَبَعْدَ ذِي ، ونحوِهَا[2] اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَهَا ، «كمدُّ حنطَةٍ غِذَا»
والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا»

الإشارة «بذي» إلى ما دل على مساحة ، أو كيل ، أو وزن ، فيفهم من ذلك : أن التمييز بعد العدد ، لا يجيءُ بالوجهين.

وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له ، ما هذا الذي يسيل ، فقال : ودكها ، فقال السائل : سرعان ذا إهالة.

نصب «إهالة» على الحال ، ويجوز أن يحمل على التمييز ، مثل قولهم : تصبب زيد عرقاً. راجع مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٤٩.

(١) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

(٢) الرواية المشهورة : «وبعد ذي وشبهها...»

وقوله :

والنصبُ بعدَمَا أضيفَ وَجَبَا ....

البيت

مبين أن جواز الجر مشروط بخلو المميز عن الإضافة ، إذا كان ما لا يصح فيه حذف المضاف إليه ، نحو : « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا » فإنه لو قيل مكانه : ملء ذهب لم يستقم ، كما ذكرنا.

والْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بأَفْعَلَا مفَضِّلاً «كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا»

من التمييز المبين للإجمال في النسبة ، الواقع بعد أفعل التفضيل ، وهو نوعان : سببي ، وما أفعل التفضيل بعضه.

فالسببي : هو المعبر عنه بالفاعل على المعنى ، لأنه يصلح للفاعلية عند جعل « أفعل » فعلاً ، كقولك : في أَنْتَ أعْلَى مَنْزِلاً ، عَلَا منزِلُك.

وهذا النوع يجب نصبه ، نحو : أَكْثَرُ مالاً ، و« خَيْرٌ مقَاماً ، وأَحْسَنُ نَدِيّاً[1] » ، وأما ما أفعل التفضيل بعضه فيجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أفعل مضافا إلى غيره ، تقول : زيدٌ أكرمُ رجلٍ ، وأفضلُ عَالمٍ (بالجر).

فلو أضفت « أفْعَل » إلى غير المميز قلت : زيدٌ أكرمُ الناسِ رَجُلاً ، وأفضلهم عَالِماً ، بالنصبِ ، لا غير.

وبَعْدَ كُلّ ما اقْتَضَى تَعَجُّباً ميِّزْ «كأكْرِمْ بأَبِي بَكْرٍ أَبَا»

يجوز في كل فعل تعجب أن يقع بعده التمييز ، لبيان إجمال نسبته إلى الفاعل ، أو إلى المفعول.

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة مريم.

فالأول نحو: أحْسِن بزيدٍ رَجُلاً، وأكرِمْ بأبي بكرٍ أبًا.

والثاني نحو: ما أحسنَهُ رجلاً، وما أكرمَهُ أباً، ومنه: للهِ دَرُّهُ فارِساً، وحسبُكَ به كَافِلاً.

واجرُرْ «بِمِنْ» إنْ شِئْتَ غيْرَ ذي الْعَدَدْ والفاعِلَ الْمَعْنَى: «كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ»

يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يجر «بِمِنْ» ظاهرة، إلا تمييز العدد، والفاعل في المعنى.

أما تمييز العدد، نحو: أحَدَ عَشَرَ رجُلاً، فلا يجوز الجر «بِمِنْ» في شيءٍ منه.

وأما الفاعل في المعنى، نحو: طابَ زيدٌ نَفْساً، وهو حَسَنٌ وَجْهاً، فلا يجوز —أيضاً— جره «بِمِنْ» إلاّ في تعجب، أو شبهه، كقولهم: «للهِ دَرُّهُ مِنْ فارِسٍ». وكقول الشاعر[1]:

تَـخَـيَّـرَهُ، فـلَـمْ يَـعْـدِلْ سِواهُ فـيـنـعـمْ الْـمَـرْءُ مِنْ رجُلٍ تَهَامِ

وما عدا ذينك من المميزات فجائز دخول «مِنْ» عليه، كقولك، ما في السماء قدر رَاحَةٍ مِنْ سحَابٍ، وله مَنوانِ من سَحْنٍ، وقفيزان من بُرٍّ، وراقودٌ من خلٍّ، وملْءُ الإناءِ مِنْ عسَلٍ، وخاتم من حديدٍ، وأمثالها مِن إبلٍ.

---

(١) الشاعر أبو بكر بن الأسود، أبو بجير بن عبد الله القشيري.

والبيت من شواهد الإنصاف ٢٢٥، وابن يعيش ٧/ ١٣٣، والمقرب ٩، وشرح شواهد الشافية ٤٦٤، والعيني ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٤، والتصريح ١/ ٣٣٩، ٢/ ٩٦، والهمع ٢/ ٨٦، والدرر ٢/ ١١٢، والأشموني ٢/ ٢٠٠.

٢٩٤— اللغة: يعدل: من العدل، بمعنى المثل.

والمعنى: تخيره، واصطفاه، فلم يجعل غيره مثله، فنعم المرء، المنسوب إلى تهامة.

والشاهد فيه قوله: «من رجل» فإنه تمييز، مجرور «بمن» وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره «بمن» ظاهرة، إلا تمييز العدد، والفاعل في المعنى، إلا في تعجب، وشبهه.

ورواية الشارح: «تهامي» وذكر العيني ٢/ ٢٠٠: «والذي في البيت المذكور «تَهَام»— بفتح التاء— نسبة إلى تهامة، فلأجل الفتح لم تشدد الياء، كما تقول: رجل يَمَان، وشآم.»

وعـامِـلَ التميـيـزِ قَـدِّمْ مُـطـلَـقَـا والْـفِعْلُ ذُو التَّصْريفِ نَزْراً سُبِقَا

مذهب سيبويه (رحمه الله)، امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقا، ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل، إذا لم يكن فعلا متصرفاً.

أما إذا كان فعلا متصرفا، نحو: طابَ زيدٌ نفساً فمذهب الكسائي، والمازني[1]، والمبرد جواز تقديم التمييز عليه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

ولم يجز ذلك سيبويه، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل.

وحجتهم: أنه فعل متصرف.

والقول ما قاله سيبويه، لأن الفاعل لا يتقدم على عامله.

فإن قلت: فما تقول في التقديم في نحو قول ربيعة بن مقروم[2]:

وَوَارِدَةٍ كـأَنَّـهـا عُصُبُ الْقَطَا تُثيرُ عـجَاجاً بـالسَّنابِكَ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مقَلِّصٍ كـميسٍ إذا عِـطْـفَـاهُ مَـاءً تحلَّبَا

---

(١) المازني:
بكر بن محمد بن بقية: أبو عثمان المازني.
نزل في بني مازن، فنسب اليهم، وهو بصري، روي عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي... كان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية، وقد صنف كثيراً. ومن مؤلفاته: كتاب في القرآن — علل النحو — تفاسير كتاب سيبويه.
مات سنة ٢٤٨هـ.

(٢) من شواهد أمالي ابن الشجري ١/ ٣٣، والعيني ٣/ ٢٢٩، والمغني ٤٦٢، والأشموني ٢/ ٢٠٢.

٢٩٥ — اللغة: ووارِدة: أراد القطيع من الخيل، والعصب: جمع عصبة: الجماعة، تثير: من الإثارة، عجاجاً: غباراً، السنابك: جمع سنبك: طرف مقدم الحافر، السيد: الذئب، نهد: ضخم، مقلِّص: طويل القوائم، كميش: حاد في عدوه، مسرع، عطفاه: جانباه، تحلبا: سالا ماء، ويريد: عرقا.

وقول الآخر(١) :

وَلَسْتُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بضَارِعٍ وَلَا يَائِسٍ عِنْدَ التّعسُّرِ مِن يُسْرِ

وقول الآخر(٢) :

أتهجُرُ لَيْلَى لِلْفِراقِ حَبِيبَهَا؟ ومَا كانَ نَفْساً بالْفِراقِ تَطِيبُ

والمعنى : رب خيل واردة ، تشبه — في سرعتها — جماعة القطا ، تثير الغبار بسنابكها ، رددت بفرس سريع الجري ، يشبه الذئب في سرعة عدوه ، ضخم الجسم ، طويل القوائم ، حاد في عدوه إذا سال عطفاه ماء ، أي عرقا .

والشاهد قوله : «ماء» حيث انتصب على التميز ، فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله ، لكونه فعلاً ، متصرفاً ، ولا دليل فيه ، لأن «عطفاه» مرفوع بمحذوف تقديره : تحلب عطفاه ، و«ماء» مفعول لذلك المحذوف ، لا الفعل المذكور ، المتأخر .

(١) الشاعر : أبو الهول الحميري.
والبيت من شواهد ابن الشجري ١/ ٩١.

٢٩٦ — اللغة : ذرعا : في المختار مادة (ذرع) : «... وضاق بالأمر ذرعاً ، أي : لم يطقه ، ولم يقو عليه» ضارع : خاضع ذليل ، يائس : قانط ، التعسر : الشدة ، اليسر : الفرج.

والمعنى : من صفاتي أنني لا أضيق ذرعاً بذليل ضارع ، وأنني غير قانط من رحمة ربي ، لأنني أتنسم أرواح الفرج في الشدة.

والشاهد فيه قوله : «ذرعاً» فهو تمييز ، تقدم على عامله ، وهو «أضيق».

(٢) ينسب البيت للمخبل العلوي ، وقيل : لأعشى همذان ، وقيل : لقيس بن الملوح.
وقد استشهد به في الهمع ١/ ٢٥٢ ، والدرر ١/ ٢٠٨ والعيني ٣/ ٢٤٥ ، والأشموني ٢/ ٢٠١.

٢٩٧ — اللغة : أتهجر؟ : من الهجر : الترك ، حبيبها : محبها ، وعاشقها.

والمعنى : ما ينبغي لليلى أن تهجر محباً ، وعهدي بها أن نفسها لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه.

والشاهد في البيت قوله : ««نفساً» فإنه تمييز ، وعامله قوله : «تطيب» وقد تقدم عليه.

قلت : هو مستباح للضرورة ، كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل ، غير المتصرف ، فيما ندر من قول الراجز[1] :

وَنَـارُنَـا لَـمْ يُـرَ نَـاراً مِثْلُهَا قَـدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

(١) لم أجد من نسب الرجز لراجز معين.

والشاهد من شواهد العيني ٣/ ٢٣٩ ، والأشموني ٢/ ٢٠١ .

٢٩٨ــ اللغة : نارنا : يريد النار التي تشب لهداية الضال ، وقرى الضيف ، معد : أبو عرب الشمال : معد بن عدنان.

والمعنى : النار التي تشعلها لهداية الضال ، وقرى الضيف نار عظيمة ، عليه ، لم تعرف نار مثلها ، ويشهد لنا بذلك جميع قبائل معد بن عدنان.

والشاهد فيه قوله : «ناراً» وهو تمييز منصوب ، مقدم على العامل فيه ، وهو «مثل» وهو اسم جامد.

والأشموني يقول : «... إن مثل ذلك يعتبر ضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية و«ناراً» مفعول ثان.» ١/ ٢٠١ . شرح الأشموني.

حروف الجر

هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهْيَ: مِنْ، إلى حَتَّى، خَلا، حَاشَا، عَدَا، في، عَنْ، عَلى
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ اللَّامُ، كَيْ، واوٌ، وتَا والْكَافُ، والْبَا، ولَعَلَّ، ومَتى

هذه الحروف كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقت أن تعمل، لأن كل ما لازم شيئا، وهو خارج عن حقيقته أثر فيه غالبا.

ولم تعمل الرفع لاستئثار العمدة به، ولا النصب، لإيهام إهمال الحرف، فتعين الجر.

ولكل من هذه الحروف سوى ما ذكر في الاستثناء تفصيل يأتي ذكره، إلا «كي، ولعَلَّ، ومَتَى».

وقل من يذكرهن مع حروف الجر، لغرابة الجر بهن.

فأما «كَيْ» فتكون حرف جر في موضعين:

أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشيء: «كَيْمَه؟» بمعنى: لِمَهْ؟ «فكَيْ» هنا حرف جر، دخل على «ما» فحذفت ألفها، وزيدت هاء السكت وقفا، كما يفعل مع سائر حروف الجر، الداخلة على «مَا» الاستفهامية. والثاني: قولهم «جئْتُ كيْ تَفْعَل» بمعنى: لأن تفعل، «فأَن» المضمرة والفعل بعدها في موضع جر «بِكَي» كما يكون ذلك إذا قلت: لتفعل.

ويدلك على إضمار «أنْ» بعد «كي» ظهورها في الضرورة، كقوله[1]:

فَقَالَتْ: أكُلَّ النّاس أصْبحتَ مانحاً لسَانَكَ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ، وتَخْدَعَا؟

ونَدَر دخول «كَيْ» على «ما» المصدرية في قول الآخر[2]:

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرّ، فإنّما يُرَادُ الْفَتَى، كَيْمَا يَضُرُّ، ويَنْفَعُ

أي: ليضر من يستحق الضر، وينفع من يستحق النفع.

وأما «لَعَلَّ» فتكون حرف جر في لغة بني عقيل، روى ذلك عنهم أبو زيد.

وحكى الجر بها ــ أيضا ــ الفراء، وغيره، وروى في لامها الأخيرة الفتح، والكسر.

---

(١) الشاعر: هو جميل بن معمر العذري.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٩/ ١٤، ١٦، والخزانة ٣/ ٥٨٤، والمغني ١٨٣ (١٧٣) والشذور ٢٨٩، والعيني ٣/ ٢٤٤، ٤/ ٣٧٩، والتصريح ٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١، والهمع ٢/ ٥، والدرر ٢/ ٥، والأشموني ١/ ٢٧٩، ٢/ ٢٠٤، وديوانه ٢٥.

٢٩٩ ــ اللغة: مانحاً: معطياً، تغر: تخدع...

والمعنى: أتمنح كل الناس لسانك، وشعرك كي تغرهم، وتخدعهم، وتصرفهم عنا...؟

والشاهد في البيت قوله: «كيما أن تغر» حيث أدخل «كي» على «أن» فلزم اعتبار «كي» حرفاً، دالاً على التعليل.

(٢) الشاعر: قيس بن الخطيم أو النابغة الذبياني، أو الجعدي.

والبيت من شواهد الخزانة ٣/ ٥٩١، والمغني ١٨٢، (١٣٣) والعيني ٣/ ٢٤٥، ٤/ ٣٧٩، والتصريح ٢/ ٣، والأشموني ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٢٧٩ ملحقات ديوانه ١٧٠.

٣٠٠ ــ اللغة: يراد: يرجى، ويطلب منه.

والمعنى: إذا لم تقدر على النفع، ولم تقو عليه فاصرف همك للضر، فإن الفتى يراد لنفع من يستحق النفع، وضر من يستحق الضر.

والشاهد فيه: دخول «كي» على «ما» المصدرية، وذلك على الندرة.

وأُنشد باللغتين قول الشاعر(١) :

لَـعَـلّ اللهِ فَضَّـلَـكُـمْ عـلَـيْـنَـا بِشَـيْءٍ أَنَّ أُمَّـــكُـــمُ شَرِيـــمُ

وأما «مَتى» فتكون حرف جر بمعنى «مِنْ» في لغة هذيل، ومنه قول الشاعر(٢) :

شَرِبْنَ بـمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُـجَـج خُضْرٍ لَـهُـنَّ نَئِـج

ومن كلامهم : «أخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه» أيْ : من كمه.

بالظّاهِرِ أخْصُص : مُنْذُ، مُذْ، وحَتّى والْكَافَ، والْوَاوَ، ورُبَّ، والتّا

من حروف الجر : ما يجر الأسماء الظاهرة، والمضمرة، «كمن، وإلى، وعَنْ، وعَلَى، وَفي، والْبَاء».

---

(١) لم أقف لنسبة البيت على قائل معين.

والبيت من شواهد المقرب ٤١، والخزانة ٤/ ٣٦٨، والعيني ٣/ ٢٤٧، والتصريح ٢/ ٢، والأشموني ٢/ ٢٠٤.

٣٠١— اللغة : شريم : هي المرأة المغضاة، التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها : شرماء، وشروم— أيضاً—.

والمعنى : إن كان الله تعالى قد جعل لكم علينا فضلاً، فيكون ذلك الفضل لأن أمكم شرماء.

والشاهد فيه قوله : «لعل الله» حيث جر «بلعل» ما بعدها لفظاً على لغة بني عقيل.

(٢) الشاعر : أبو ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، أو الراعي.

والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٨٥، والمحتسب ٢/ ١١٤، وابن الشجري ٢/ ٢٧٠، والخزانة ٣/ ١٩٣، والمغنى ١٠٥، ١١١، ٣٣٥ (١٠٩ — والعيني ٣/ ٢٤٩، ٢٧٢، ٤/ ٤٢٢، والتصريح ٢/ ٢، والهمع ٢/ ٣٤، والدرر ٢/ ٣٤، والأشموني ٢/ ٢٠٥، ٢٢١، والهذليين ١/ ٥١.

٣٠٢— اللغة : ترفعت : تصاعدت، لجج : جمع لجة : معظم الماء، نئيج : الصوت العالي، المرتفع.

والمعنى : قد امتلأت السحب بماء البحر، ثم تصاعدت المياه من لجج خضر، لهن صوت عال، مرتفع.

والشاهد فيه : متى لجج» حيث جر «بمتى» ما بعدها على لغة هذيل.

ومنها : ما يجر الأسماء الظاهرة فقط ، وهي المذكورة في هذا البيت ، فأما نحو[1] :

(خَلَى الذنَابَات شمالاً كَثَبا) وأمَّ أوْ عالٍ كَهَا ، أَوْ أَقْرَبا

وقولهم : « ربَّهُ رَجُلاً مَرَرْتُ به » فقليل ، لا عبرة فيه ، وسننبه عليه — إن شاء الله تعالى —

وأخْصُصْ بِمُذ ، ومُنْذُ وَقْتاً ، وبرُبّ مُنَكَّراً ، والتَّاءُ للهِ ، ورَبْ
وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : « رُبَّهُ فَتَى » نَزْرٌ ، كذَا « كَهَا » ونَحْوُهُ أُتَى

مُذْ ، ومنْذُ» مختصان بأسماء الزمان.

فإن كان ماضيا فهما لابتداء الغاية ، نحو : ما رأيْتُهُ مُذْ يوم الجمعة ، وإن كان حاضراً فهما للظرفية ، نحو : ما رأيتُه مُذْ يومِنَا

وأما «رُبَّ» فحرف تقليل ، ويستعمل في التكثير تهكما ، قال الشاعر[2] :

---

(١) القائل : الراجز العجاج من قصيدة يصف فيها الحمار الوحشي.

وقد استشهد بالشطر الأول ، أو البيت الأول. ابن يعيش ٨/ ٤٤ ، والعيني ٣/ ٢٥٣ ، والتصريح ٢/ ٣ ، وديوانه ٧٤.

وبالثاني : الكتاب ١/ ٢٩٢ ، وابن يعيش ٨/ ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والخزانة ٤/ ٢٧٧ ، والشافية ٣٤٥ ، والتصريح ٢/ ٣ ، والأشموني ٢/ ٢٠٨ ، ملحقات ديوانه ٧٤.

٢٠٣ — اللغة :الذنابات : جمع ذنابة (بالكسر) وهي آخر الوادي ، الذي ينتهي إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه ، كثباً : قريباً ، وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم.

والمعنى : أنه جعل في هربه « الذنابات » عن طريقه في جانب شماله قريباً منه ، وجعل « أم أدعال » في جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات. أو أقرب.

والشاهد فيه قوله : «كها» حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ.

(٢) الشاعر : الأعشى ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٨/ ٢٨ ، والخزانة ٤/ ١٧٦ ، والمغنى ٥٨٧ ، والعيني ٣/ ٢٥١ ، والهمع ١/ ٩ ، والدرر ١/ ٥ ، وديوانه ١٣.

رُبَّ رِفْـدٍ هَـرَقْـتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ م، وأسْرَى مِـنْ مَعْشَـرٍ أَقْيَـالِ

وتختص بالنكرات، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُه».

وقد تدخل في السعة على مضمر، كما تدخل الكاف في الضرورة عليه، كقول العجاج[1]:

خَـلَّى الـذِّنَـابَـات شَمَالاً كَثَبـا وأُمَّ أَوْ عـالٍ، كَـهَا، أوْ أقْرَبَا

وقول الآخر يصف حمار وحش، وأُتُنًا[2]:

فَلَا تَـرَى بَـعْلاً، ولَا حَلَائِلَا لَـهُ، ولَا كَـهُنَّ إلاَّ حَـاظِلَا

إلا أن الضمير بعد «رُبَّ» يلزم الإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده،

٣٠٤ـــ اللغة: رفد: قدح، وأسرى: جمع أسير، والمعشر: الجماعة من الناس، وأقيال: جمع قيل: الملك مطلقاً، وقيل: الملك من ملوك حمير.

والمعنى: رب رجل كانت له إبل يحلبها فاستقتها، فذهب ما كان يحلبه في الرفد (وهو القدح) في ذلك اليوم، وأسرى أسرتهم من جماعة عظماء (راجع ابن يعيش ٨/ ٢٩)

والشاهد في البيت: استعمال «رُبَّ» في التكثير تهكماً.

(١) الشاهد (٣٠٣) وقد تقدم الكلام فيه مستوفى.

(٢) القائل: الراجز رؤبة بن العجاج.

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٣٩٢، والمقرب ٤١، والخزانة ٤/ ٢٧٤، والعيني ٣/ ٢٥٦، والتصريح ٢/ ٤، والهمع ٢/ ٣٠، والدرر ٢/ ٢٧، والأشموني ٢/ ٢٠٩، وديوانه ١٢٨.

٣٠٥ـــ اللغة: بعلاً: زوجاً، حلائل: زوجات، حاظلاً: مانعاً.

والمعنى: لا ترى زوجاً، ولا زوجات كمثل حمار الوحش، وأتنه إلا مانعاً لهن، وحافظاً...

والشاهد فيه قوله: «كه، ولاكهن» حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف، على القلة، والشذوذ.

نحو : رُبَّهُ رَجُلاً عَرَفتُه ، ورُبَّهُ امرأةً لقيتُهَا ، وربَّهُ رَجلَيْنِ رأيتُهما ، وأنشد أحمد بن يحيى [١].

واهٍ رأيْتُ وشيطاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ ورَبَّهُ عَطِباً أنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِه

وتجري «رُبَّ» مع إفادتها التقليل مجرى اللام المقوية للتعدية في دخولها على المفعول به ، وتختص بوجوب تصديرها ، ونعت مجرورها ، ومعنى معداها ، وهو ما بعد النعت من فعل مفرغ ظاهر ، أو مقدر.

مثال الظاهر : رُبَّ رجُلٍ كريمٍ عَرَفْت ، ومثال المقدر : رُبَّ رجلٍ لقيتُه ، أي : عرفت ، وكذا قولك : ربَّ رجُلٍ رأَيْت ، ورب رَجُلٍ كريمٍ رأيته.

وأما «التّاءُ» فللقسم في مقام التعجب ، ولا يظهر معداها ، ولا يجربها إلا اسم الله ، إلا ما حكاه الأخفش من قول بعضهم : «تَرَبِّ الكعْبَة».

«والواو» «كالتّاء» في لزوم إضمار معدّاها.

بعِّضْ ، وبَيِّن ، وابْتَدِئْ في الأمْكِنَهْ بِمِنْ ، وَقَدْ تَأتي لبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

---

(١) أحمد بن يحى :

هو : أحمد بن يحى بن يسار الشيباني ، مولاهم ، البغدادي ، الإمام ، أبو العباس : ثعلب.

وقد تقدم التعريف به ص.

والبيت مجهول القائل. وهو من شواهد العيني ٣/ ٢٥٧ ، والأشموني ٢ / ٢٠٨.

٣٠٦ــ اللغة : واه : من وهى الحائط : إذا هم بالسقوط ، رأبت : أصلحت ، وشيكاً : سريعاً ، عطباً : أي مشرفاً على العطب ، أي : الهلاك ، أنقذت : خلصت.

والمعنى : كثيراً ما أفعل الخير ، فقد أصلح سريعاً أمر ضعيف منهار ، وأنقذ مشرفاً على الهلاك من هلاكه... يريد أنه ذو نجدة ، وخير.

والشاهد في البيت قوله : «وربه عطباً» حيث دخلت «رُبَّ» على الضمير ، وهو مجهول ــ عند البصرية ، فلا يعود على ظاهر ، و«عطباً» تمييز بحسب الضمير.

وَزِيدَ في نَفْيٍ، وَشِبْهِهِ فَجَرّ نَكِرَةً، كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

تجيءُ «مِنْ» للتبعيض، نحو قوله تعالى: «وَمِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا باللهِ[1]». ولبيان الجنس، نحو قوله تعالى: «فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ[2]» ولابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: «مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى[3]»، وقد تجيءُ، لابتداء الغاية في الزمان، نحو قوله تعالى: «لمسْجِد» أُسِّسَ علَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ[4]»، وقول الشاعر[5]، يصف سيوفاً.

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَليمَةٍ إِلَى الْيَوْم قَدْ جُرِّبْنَ كُل التَّجارِبِ

ومذهب البصريين: أن «مِنْ» حقيقة في ابتداء الغاية في المكان، وإن استعملت في ابتداء الغاية في الزمان فحجاز.

---

(١) من الآية ٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٥) الشاعر: النابغة الذبياني:

والبيت من شواهد ابن يعيش ٥/ ١٢٨، والمغني ٣١٩ (٢٤٩)، والعيني ٣/ ٢٧٠، والتصريح ٢/ ٨، والأشموني ٢/ ٢١١، وديوانه ٦.

٣٠٧— اللغة: تخيرن: يقصد السيوف، يوم حليمة: يوم من أيام العرب، ضرب به المثل، فقيل: «ما يوم حليمة بسر.» وهو اليوم الذي سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج الغساني.

والمعنى: اختيرت هذه السيوف من أزمان يوم حليمة، حتى اليوم، وقد جربت كل التجارب، فثبت غناؤها، ونفعها.

والشاهد في البيت قوله: «من أزمان» فإن «من» جاء لابتداء الغاية في الزمان، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان، وهو حجة على من ينكر ذلك.

ولذلك نسمعهم يقولون في مثل قوله تعالى: «لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ[1]» تقديره: من تأسيس أول يوم

وتجيء «مِنْ» للتعليل، نحو قوله تعالى: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ[2]»، وقول الشاعر[3]:

يُغْضِي حَيَاءً، ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وتجيء زائدة جارة لنكرة، بعد نفي، نحو: «ما لِبَاغٍ مِنْ قَفَرٍ» وقوله تعالى: «ومَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ[4]». أو نهي، أو استفهام نحو قوله تعالى: «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللهِ[5]»؟

ويروى عن الأخفش جواز زيادتها في الايجاب، وأنشد الشيخ مستشهدا له قول الشاعر[6]:

---

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة المائدة.

(٣) الشاعر الفرزدق، والبيت من شواهد الحيوان ٣/ ١٣٣، والأغاني ١٤/ ٧٥، والمؤتلف ٨٩، وابن يعيش ٢/ ٥٣، والمغني ٣٢٠ (٢٤٩) والعيني ٢/ ٥٤٣، ٣/ ٢٧٣، والتصريح ١/ ٢٩٠، ٢/ ١٠، والأشموني ٢/ ٦٦، ٢١٣.

٣٠٨ــ اللغة: يغضي: من الإغضاء: إدناء الجفون، مهابته: وقاره...

والمعنى: يغضي زين العابدين: علي بن الحسين بن علي (رضي الله عنهم) من أجل الحياء، ويغضى من توقيره، فما يكلمه أحد، إلا عند ابتسامته.

والشاهد فيه: «من مهابته» حيث جاءت «من» للتعليل.

(٤) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٣ من سورة آل فاطر.

(٦) الشاعر: سلمة بن يزيد الجعفي، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٢٧٣، والهمع ٢/ ٣٥، والدرر ٢/ ٣٥.

وكُنْتُ أرَى كالموتِ من بينِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ؟

وقول الآخر[1]:

يَظَلُّ به الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِماً ويَكْثُرُ فيهِ مِنْ حَنِينِ الأَبَاعِرِ

ولا حجة فيهما، لإمكان كون «مِنْ» في البيت الأول لابتداء الغاية، والكاف قبلها اسم.

والمعنى: وكنت أرىَ من بين ساعةٍ حالاً مثلَ الموت، على حد قولهم: رأيتُ منك أسَداً.

وفي البيت الثاني لبيان الجنس، وهي متعلقة بالاستقرار في موضع نصب على الحال من فاعل «يكثر» وهو ضمير ما دل عليه العطف على: «يظلُّ بِهِ الحِرْبَاءُ يمْثُلُ قائماً» كأنَّه قيل: ويكثر فيه شيءٌ آخر من حنين الأباعر.

للإنْتِهَا: حَتَّى، ولَامٌ، وإلَى وَمِن، وبَــاءٌ يُــفْــهِمَانِ بَــدَلَا
واللامُ لِـلْـمِـلْك، وشِبْهِـهِ، وفي تَـعْـدِيَـةٍ— أيضاً— وتَـعْلِيلٍ قُفِي
وَزِيـد، والـظَّـرْفِـيَـةَ استَبِـنْ بِبـا وَ«في» وَقَـدْ يُـبَـيِّـنَـانِ السَّـبَبَا
بالبَا استَعِنْ، وعَدِّ، عَوِّض، أَلْصِق وَمِثْلَ «مَعْ»، و«مِنْ» و«عَن» بها انطِق

٣٠٩— اللغة: بين: فراق، الحشر: الجمع للحساب...

والمعنى: كنت لا أحتمل فراق ساعة، فكيف أحتمل فراقاً، لا لقاء معه إلا في يوم الحشر؟

والشاهد في البيت، جواز زيادة «مِن» في الإيجاب على رأي الأخفش.

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ٣/ ٢٧٥، والهمع ٢/ ٣٥، والدرر ٢/ ٣٥.

٣١٠— اللغة: الحرباء: ذكر أم حبين: حيوان بري، يضرب به المثل في التلون. والأباعر: جمع بعير.

والمعنى: يصف الشاعر يوماً حاراً، فيقول: إن الحرباء يظل به قائماً، والأباعر: تكثر من الحنين.

والشاهد فيه: جواز زيادة «مِن» في الإيجاب على رأي الأخفش.

دلالة «حتّى» وإلى» على انتهاء الغاية كثيرة، بخلاف اللام، إلا أن «إلى» أمكن في ذلك من «حتّى». تقول: سرتُ إلى نِصْفِ اللّيلِ، وسار زَيْدٌ إلى الصَّبَاح.

ولا يجر «بحتَّى»، إلا آخر، أو متصل بآخر، كقوله تعالى: «سَلامٌ هيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ[1]».

وأما «اللّامُ» فمثال مجيئها للانتهاء قوله تعالى: «سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيت[2]» وقوله تعالى: «يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى[3]».

وقوله:

.... وَمِنْ، وبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

مثال دلالة «مِنْ» على البدل قوله تعالى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا منكُمْ مَلائِكَةً[4]».

وقول الراجز[5]:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ولَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الْفُسْتُقَا

أي: بدل البقول.

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة فاطر.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(٥) الراجز: أبو نخيلة: واستشهد بالشطرين في الشعر، والشعراء ٥٨٤، والعقد ٥/ ٣٦٦، والمخصص ١١/ ١٣٩، والعيني ٣/ ٢٧٦، وبالشطر الثاني فقط في العمدة ٣/ ١٧٨، والمغني ٢٥٠.

٣١١— اللغة: جارية: — في الأصل— الفتاة الشابة، ثم استعمل اللفظ في كل أَمَةٍ توسعاً، المرقا: الرغيف، الرقيق الواسع، البقول: جمع بقل: كل نبات اخضرت به الأرض، الفستقا: نقل معروف.

والمعنى: يريد أن هذه الجارية بدوية، لا عهد لها بالنعيم، ولم تستمرىء طعم الرفه، فهي تأكل يابس العيش، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة، لا الفستق، ونحوه من طعام أهل الحضارة.

والشاهد في البيت: «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل، يعني أنها لم تستبدل الفستق بالبقول، وذلك عند ابن مالك، وجماعة من النحاة، وقال آخرون: ان «من» للتبعيض.

ومقال دلالة الباء على البدل قوله (صلى الله عليه وسلم): «لَا يسرُّني بها حُمُرُ النَّعَم». وقول الشاعر[1]:

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً، إذ ركِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ: فُرْسَاناً، وَرُكْبَانَا

قوله:

واللّامُ لِلْمِلْكِ.......................... ....

إلى:

وَزِيدَ.....

بيان لما عدا الانتهاء من معاني اللام.

فتكون للملك، نحو: الْمَالُ لِزَيْدٍ، ولشبه الملك نحو: الْبَابُ للدَّارِ، والسرج للفرس، وللتعدية، نحو قوله تعالى: «فَهَبْ لي مِنْ لَدُنكَ وَلِيّاً[2]» وقلت له: افعل، وللتعليل، نحو: جئتُ لإِكْرَامِك.

---

(١) الشاعر: قريط بن أنيف، أحد شعراء بني العنبر، مختارات أبي تمام في ديوان الحماسة ١/ ١٨.
والبيت من شواهد المغني ١٠٤ (١٠٨) والعيني ٣/ ٧٢، ٢٧٧، والهمع ١/ ١٩٥، ٢/ ٢١، والدرر ١/ ١٦٧، ٢/ ١٤ والأشموني ٢/ ٢٢٠، والحماسة ١/ ١٨.

٣١٢ــ اللغة: شنوا: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، والإغارة: الهجوم على العدو، فرساناً: جمع فارس: راكب الفرس، ركباناً: جمع راكب: أعم من الفارس، أو من يركب الجمل.

والمعنى: ليت لي بقومي قوماً آخرين، يستجيبون للصريخ، ويصلحون للنجدة، ويشنون الإغارة، على أفراسهم، وجمالهم.

والشاهد فيه قوله: «بهم» حيث دلت الباء على البدل.

(٢) من الآية ٥ من سورة مريم.

ومنه قول الشاعر[1] :

وإنِّي لَتَعْروني لِذِكْرَاك هِزَّةٌ كَما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وتزاد مقوية لعامل ضعيف : بالتأخير، أو بكونه فرعاً على غيره.

فالأول : نحو قوله تعالى : « إنْ كُنْتُم للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ[2] » ، وقوله تعالى : « هُدًى ورَحْمَةً لِلَّذينَ هُمْ لرَبِّهمْ يَرْهَبُونَ[3] » .

والثاني : نحو قوله تعالى : « مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ[4] » وقوله تعالى : فعَّال لما يُرِيدُ[5] »

وقوله :

... والظَّرْفِيَّة استَبِنْ بِبَا ....

إلى آخره :

بيان لمعاني « الباء » و« في »

---

(1) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو من شواهد الإنصاف ٢٥٣ ، وابن يعيش ٢/ ٦٧ ، والأمالي ١/ ١٤٩ ، والأغاني ٢١/ ٩٧ ، والمقرب ٣٣ ، والشذور ٢٢٩ ، والعيني ٣/ ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٦٦ ، .

٣١٣ــ اللغة : تعروني : تنتابني ، وتصيبني ، ذكراك : تذكرك ، هزة : حركة ، واضطراب ، انتفض : تحرك القطر : المطر.

والمعنى : عند تذكرك يصيبني اضطراب ، وأتحرك تحرك العصفور بلله المطر ، ليدفع القطر عن نفسه.

والشاهد فيه قوله : « لذكراك » فإن اللام للتعليل.

(2) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(3) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(4) من الآية ٩١ من سورة البقرة.

(5) الآية ٥ من سورة البروج.

أما «الباء» فتكون للظرفية، نحو قوله تعالى: «وإِنَّكُمْ لَتَمرُونَ علَيهِم مُصْبِحينَ، وباللَّيْلِ[1]» وللسببية، نحو قوله تعالى: «فبظُلْمٍ مِنَ الذينَ هادوا حَرَّمْنَا علَيهِم طيِّباتٍ أُحِلَّت لَهُمْ[2]» وللاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، وذبحت بالسكين، وللتعدية، نحو قوله تعالى: «ولَوْ شَاء الله لَذَهَب بسَمْعِهِم، وأبْصَارِهِم[3]»، وللإلصاق، نحو: مررتُ بزيد، وللمصاحبة، نحو: بعتُك الدارَ بأثاثِهَا، ومنه قوله تعالى: «ونَحْنُ نسبحُ بحَمْدِكَ، ونُقَدِّسُ لَكَ[4]». وبمعنى «مِنْ» التي للتبعيض، كقول الشاعر.

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النّزيف بِبَرْدِ مَاء الحَشْرَجِ

ذكر ذلك أبو علي الفارس في التذكرة.

---

(١) الآية ١٣٧، ومن الآية ١٣٨ من سورة الصافات.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) الشاعر: جميل، أو عمر بن أبي ربيعة، أو عبيد بن أوس.

والبيت من شواهد المغني ١٠٥ (١١٠) والعيني ٣/ ٢٧٩، والهمع ٢/ ٢١، والدرر ٢/ ١٤، والأغاني ١/ ٧٥.

٣١٤— اللغة: لثمت: قبلت، بقرونها: بخصل شعرها، النزيف: من انقطع شرابه، برد: بارد ماء الحشرج: مادة (الحشرج) القاموس: «... الحشرج: حسى يكون فيه حصى...»

والمعنى: لثمت فم المحبوبة، آخذاً بخصل شعرها، وارتويت من ريقها البارد، العذب، كشرب من انقطع ماؤه ببعض ماء الحشرج.

والشاهد في البيت: «ببرد ماء الحشرج» مجيء الباء للتبعيض: (راجع المغني، والهمع).

وحكى مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر[1] :

شَرِبْنَ بمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ (مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِجُ)

وبمعنى «عن» نحو قوله تعالى : «وَيَوْمَ تشقَّقَ السَّماءُ بالغَمَام[2]» وقوله تعالى : «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ[3]».

وأما «في» فتكون للظرفية الحقيقية، نحو : المَالُ في الكيس، والمجازية، نحو : نظرتُ في الْعِلْم، وللسببية، كقوله (عليه الصلاة، والسلام) : «إنَّ امْرَأةً، دَخلَتْ النّارَ في هِرَّةٍ».

عَلى للاسْتِعلَا، ومَعْنَى «في، وعَنْ» بِعَنْ تَجاوُزاً عَلَى مَنْ قدْ فَطِنْ
وقَدْ تَجيءُ مَوْضِعَ «بَعْدٍ» و«على» كَما علىَ مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا

«على» للاستعلاء : حسّاً، نحو : ركبتُ علَى الْفَرَس، أو معنى، نحو : تكبَّر علَيْه، وقد تكون بمعنى «في» الظرفية، نحو قوله تعالى : «واتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ[4]» وقوله تعالى : «ودَخَلَ المدينَةَ عَلى حين غَفْلَةٍ مِنْ أهْلِهَا[5]».

وبمعنى «عَنْ» كقول الشاعر[6] :

---

(١) تقدم الكلام عن القائل، والاستشهاد... وغير ذلك، وهو الشاهد ٣٠٢ من الشواهد.

٣١٥ـ والشاهد ـ هنا ـ في مجيء «الباء» للتبعيض. وهو استشهاد غير الاستشهاد المتقدم.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٣) الآية الأولى من سورة المعارج.

(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٥ من سورة القصص.

(٦) الشاعر : هو القحيف العقيلي، يمدح حكيم بن المسيب القشيري، والبيت من شواهد النوادر ١٧٦، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٩، والإنصاف ٦٣٠، وابن يعيش ١/ ١٢٠، والخزانة ٤/ ٢٤٧، والمغني ١٤٣، ٦٧٧، والعيني ٣/ ٢٨٢، والتصريح ٢/ ١٤، والهمع ٢/ ٢٨، والدرر ٢/ ٢٢.

إذا رَضِيَتْ علَيَّ بنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

وأما «عَنْ» فللتجاوز، نحو: أعرِض عنه، وأخذ عنه، وقد تكون بمعنى «بَعْد» نحو قوله تعالى: «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ[1]».

وقول الأعشى[2]:

لَئِنْ مُنيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَن دِمَاء الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ

وبمعنى «على» كقول الشاعر[3]:

لَاهِ ابنُ عمِّكَ، لَا أُفضِلَت في حَسَب عَنِّي، ولا أنْتَ ديَّاني، فتَخْزُوني

٣١٦ــ اللغة: قشير: هو قشير بن كعب بن ربيعة، من عامر بن صعصعة.

والمعنى: إذا رضيت علي هذه الفئة من الناس، قرت عيني، وسعدت برضاها والله، وهذا على رواية (لعمر الله) بخلاف رواية (لعمر أبيك).

(١) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

والشاهد في البيت قوله: «رضيت علي» فإن «علي» فيه بمعنى «عن».

(٢) البيت من شواهد الخزانة ٤/ ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٧، والعيني ٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧، والأشموني ٤/ ٢٩، وديوانه ٤٨.

٣١٧ــ اللغة: منيت: بليت، غب: عقب، وبعد، تلفنا: تجدنا، ننفتل: نتبرأ، وننثني.

والمعنى: والله لئن بليت بنا عقب معركة، فإنك تجد منا ثباتاً، ولا تجدنا نتبرأ، وننفتل عن دماء القتلى.

والشاهد في البيت: مجيء «عن» بمعنى «بعد».

(٣) الشاعر: ذو الإصبع: حرثان بن الحارث بن محرث العدواني.

والبيت من شواهد مجالس العلماء للزجاجي ٧١، والخصائص ٢/ ٢٨٨، وأمالي بن الشجري ٢/ ١٣، ٢٦٩، والإنصاف ٣٩٤، وابن يعيش ٨/ ٥٣، ٩/ ١٠٤، والمقرب ٤٢، والخزانة ٣/ ٢٢٢، ٤/ ٢٤٣، والمغني ١٤٧، والعيني ٣/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ١٥، والأشموني ٢/ ٢٣٣.

٣١٨ــ اللغة: أفضلت: زدت، دياني: قاهري، ومالك أموري، تخزوني، تقهرني، وتسوسني.

والمعنى: لله ابن عمك، المساوي لك في الحسب، فما من مزية لك علي، فتفخر وتتعالى، ولا أنت مالك أمري فتسوسني، وتقهرني. والشاهد فيه قوله: «عني» فإن «عن» هنا بمعنى «على».

شَبِّهْ بكافٍ، وبِهَا التَّعْليلُ قدْ يُعْنَى، وزائِداً لِتَوْكيدٍ وَرَدْ
واستُعْمِلَ اسماً، وكَذا «عن، وعَلى» مِنْ أجْلِ ذَا علَيْهِما مِنْ دَخَلا

كون «الكاف» الجارة حرف تشبيه هو المشهور، وكونها للتعليل كثير، ومنه قوله تعالى: «واذْكُرُوهُ، كما هَداكُمْ[1]».

وحكى سيبويه: «كما أَنَّهُ لا يعْلَم فتجاوَزَ الله عنْهُ» والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه.

وتزاد الكاف، كقوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ[2]» وقول رؤبة[3]:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيهَا كَالْمَقَقْ

أي: فيها مَقَقٌ، وهو الطول.

وتخرج عن الحرفية إلى الاسمية، فتكون فاعلة، كقوله[4]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعنِ، يذهبُ فيهِ الزَيْت، والفُتُلُ

---

(١) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) الشاهد من شواهد المقتضب ٤/ ٤١٨، والإنصاف ٢٩٩، والخزانة ٤/ ٣٦٦، والعيني ٣/ ٢٩٠، والأشموني ٢/ ٢٢٥، وديوانه ١٠٦.

٣١٩— اللغة: لواحق الأقراب: الضوامر من الخيل، والأقراب: جمع قُرُب: من الشاكلة إلى مراق البطن، والمقق: الطول الفاحش فيه رقة.

والمعنى: هذه الخيول خماص البطون، قد أصابها الهزال، وانتابها الضمور، وأن فيها طولاً.

والشاهد في زيادة الكاف، فإن التقدير: فيها مقق.

(٤) القائل: الأعشى، والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وابنُ الشجري ٢/ ٢٢٩، ٢٨٦، وابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢، ١٦٣، والعيني ٣/ ٣٩١، والهمع ٢/ ٣١، والدرر ٢/ ٢٩، ويس ٢/ ١٨، وديوانه ٤٨.

٣٢٠— اللغة: شطط: جور، وظلم، ومجاوزة الحد، الفُتُل: جمع فتيلة: أراد بها فتيلة الجراح.

ومبتدأ، كقول الشاعر[1]:

أَبــداً كــالْــفِــرَاء فوق ذُرَاهَــا حــيــنَ يَــطْــوى المسَامِــعَ الصَّــرارُ

ومجرورة بحرف، كقول الآخَر[2]:

بــيضٌ ثَلاثٌ كــنِــعَــاجٍ جُــمٍّ يَضْــحَكْــنَ عَــن كَــالْبَــرَدِ الْمُنهَمِّ

والمعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم مثل الطعن البالغ، الذي ينفذ إلى الجوف، فيغيب فيه، وأراد: أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

والشاهد فيه قوله: «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله «ينهى».

(١) البيت مجهول القائل:

وهو من شواهد العيني ٣/ ٣٩٢.

٣٢١ــ اللغة: الفِرَاء: جمع فَرَى: الحمار الوحشي، ذُرَاها: جمع ذروة: الجبل، وهي أعلاه، ومنه ذروة السنام، يطوي المسامع الصرار، أي حين يسد المسامع الصَّرَّار، وهو طير يصيح بالليل، يسمى الجُدْجُدْ.

والمعنى: يصف الشاعر رجلاً يأوي ذرا الجبال بالليالي دائماً، خوفاً من عدوه يدهمه في منزله، وذلك كحمير الوحش، التي تتعلق برؤوس الجبال في الليالي خوفاً من دهمة مفترس، وذلك حينما يسد المسامع الصرار بصوته.

والشاهد فيه قوله: «كالفراء» حيث وقعت الكاف في محل رفع على الإبتداء، وخبره «فوق ذراها»، راجع العيني على الخزانة ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) الراجز العجاج:

وقد استشهد بالشطر الأول المغني ١٨٠ (١٧٢) والتصريح ٢/ ١٨، وملحقات ديوانه ٨٧. وبالشطر الثاني المخصص ٩/ ١١٩، وابن يعيش ٨/ ٤٢، ٤٤، والخزانة ٤/ ٢٦٢، والمغني ١٨٠ (١٧١) والعيني ٣/ ٢٩٤، والتصريح ٢/ ١٨، والهمع ٢/ ٣١، والدرر ٢/ ٢٨، والأشموني ٢/ ٢٢٥، وملحقات ديوانه ٨٣.

٣٢٢ــ اللغة: بيض: جمع بيضاء، والنعاج: جمع نعجة: وهي البقرة، ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج، جُمّ: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها، البرد: حب الغمام، والمنهم: الذائب.

والمعنى: أن النسوة كنعاج، لا قرون لها، ويضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة، ونظافة.

والشاهد في البيت: في قوله: «كالبرد» فإن الكاف اسم بمعنى مثل، وقد دخلت «عَنْ» عليها.

وقول الآخر(١) :

بكا للقوة الشَّفْوَاءِ جُلْتُ ، فَلَمْ أكُنْ لأُولَعَ إلاَّ بالْكَميِّ الْمُقَنَّعِ

وكذلك « عَنْ ، وعَلَى » يخرجان عن الحرفية إلى الاسمية ، فيجران « بمِنْ » لا غير ، قال الشاعر(٢) :

فَقُلْتُ للرَّكْبِ : لَمَّا أَنْ علَا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ
أَلَمْحَةٌ مِنْ سَنَا بَرْقٍ رَأى بَصَرِي أَمْ وَجْه عَالِيَة اخْتَالَتْ بهَا الْكِلَلُ ؟

وقول الآخر(٣) :

---

(١) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٣/ ٢٩٥ ، والهمع ٢/ ٣١ ، والدرر ٢/ ٢٨ ، والأشموني ٢/ ٢٢٥

٣٢٣ــ اللغة : اللقوة : العقاب ، الشفواء : المعوجة المنقار ، جلت : منَ الجولان ، لأولع : لأعزم ، الكمى : الشجاع ، المتكمي في سلاحه ، أي : المستتر بالدرع ، والبيضة ، والمقنع : الذي على رأسه بيضة.

والمعنى : جلت بفرس مثل العقاب ، ولم أولع إلا بالفارس ، الشجاع ، المتكمي في سلاحه ، والتام الاستعداد.

والشاهد في البيت في قوله : « بكاللقوة » حيث جاءت الكاف فيه اسماً ، لأنه مجرور بالباء.

(٢) الشاعر القطامي.
والشاهد من شواهد الجمل للزجاجي ٧٣ ، وابن يعيش ٨/ ٤١ ، والمقرب ٤١ ، والعيني ٣/ ٢٩٧ ، وجمهرة القرشي ١٥٢ ، واللسان مادة (حبا) ، وديوانه ٥.

٣٢٤ــ اللغة : الحبيا : موضع بالشام ، ونظرة قَبَل : أي : مقابلة ، سنا : ضوء ، الكلل : جمع كلة ، الستر الرقيق ، يخاط كالبيت.

والمعنى : فقلت للركب حينما ارتفع بهم من عن يمين ذلك الموضع نظرة مقابلة ، ولما بهرت من نور ظهر قلت متسائلاً : أهذا ضوء برق سرى ، أم وجه عالية تمايلت بها الكلل.

والشاهد فيه قوله : « « من عن » حيث جعل « عن » اسماً ، ولذلك أدخل حرف الجر عليه ، راجع شرح ابن يعيش ٨/ ٤١.

(٣) الشاعر : مزاحم العقيلي ، يصف قطاة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣١٠ ، ونوادر أبي زيد ١٦٣ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، والخزانة ٤/ ٢٥٣ ، والمغني ٥٣٢ ، والعيني ٣/ ٣٠١ ، والتصريح ٢/ ١٩ ، والهمع ٢/ ٣٦ ، والدرر ٢/ ٣٦.

غَدَتْ مِنْ علَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظمؤُهَا تَصِلُّ، وعَنْ قَيْض ببيداء مجهل

و«مُـذْ ومـنْذُ» اسمان حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوليَا الْفِعْلِ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا»

وإنْ يَـجُـرَّا في مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا، وفي الْحضُورِ مَعْنَى «في» استَبِنْ

«مُذْ، ومُنْذُ» يرفع اسم الزمان بعدهما، ويجر.

فإذا رفع فهما اسمان مبتدآن، بمعنى أول المدة، إن كان الزمان ماضيا، نحو: ما رأيته مُذْ يَوْم الجمعة، وبمعنى جميع المدة، إن كان الزمان حاضرا، نحو: ما رأَيْتُهُ مذْ شَهرِنا.

وإذا جر الزمان بعدهما فهما حرفا جر، بمعنى «مِنْ» مع الماضي، وبمعنى «في» مع الحاضر، كما تقدم.

وتليهما الأفعال، فيحكم بظرفيتهما، وإضافتهما إلى الجمل.

قال سيبويه: في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء.

ومما يضاف إلى الفعل قولك: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدي، ومُنْذُ جَاءَني» فصرح بإضافة «مذ» إلى «كان» و«منذُ» إلى «جاءَ» ومثله قول الفرزدق[1]:

٣٢٥ــ اللغة: غدت: صارت، من عليه: من فوقه، ظمؤها: زمان صبرها على الماء، تصل: تصوت، قيض: قشر البيضة الأعلى، مجهل: ليس له أعلام، يهتدى بها.

والمعنى: انصرفت القطاة من فوق فراخها، بعدما انتهى صبرها عن الماء، وأحشاؤها تصوت عطشاً، وطارت عن مكانها المجهول، الذي يخلو من أعلام، يهتدى بها.

والشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث ورد «عليه» اسماً بمعنى «فوق» ودخلت عليه «من».

(١) الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب.

والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ١٧٦، والجمل ١٤٢، وابن يعيش ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، والمغني ٣٣٦، والعيني ٣/ ٣٢١، والتصريح ٢/ ٢١، والهمع ١/ ٢١٦، ٢/ ١٥٠، والدرر ١/ ١٨٥، ٢/ ٢٠٦، والأشموني ١/ ١٨٧، ٢/ ٢٢٨.

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ فسَمَا، فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ
يُدْني كَتَائِبَ مِنْ كتَائِبَ تَلْتَقي في ظِلِّ مُعتركِ الْعجَاجِ مثارِ

وقد يضافان الى جملة اسمية كقول الآخر(٢) :

ومَا زِلْتُ مَحْمولاً عَليَّ ضَغِينَةٌ ومُضْطَلِعَ الأضْغَانِ مُذْ أنَا يَافِعُ

والحاصل : أَنَّ «مُذْ، ومُنْذُ» لا يخرجان عن أن يكونا حرفي جر بمعنى : «مِنْ، أَوْ في» أو اسمين، بمعنى : أول المدة، أو جميعها، مرفوعين بالابتداء، أو منصوبين على الظرفية.

وبَعْدَ «مِنْ، وعَنْ، وبَاءٍ» زِيدَ «ما» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ، والْكَاف» فكَفّ وَقَدْ يِليهما، وجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

تدخل «ما» الزائدة على «مِنْ، وَعَن، والْبَاء» فلا تكفهن عن العمل.

٣٢٦ــ اللغة : إزاره : مئزره، سما : ارتفع، يدني : يقرب، العجاج : الغبار.

والمعنى : ما زال من صغره حتى كبر، ارتفعت قامته رجل جد، وحرب، يقرب الكتائب، ويضرم نار الحرب، في ظل غبارها الثار.

والشاهد : ورود «مذ» اسماً حيث قد وليها الفعل.

(٢) الشاعر : الكميت بن معروف، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٣٩، والعيني ٣/ ٣٢٤.

٣٢٧ــ اللغة : ضغينة : حقد، يافع : أيفع الغلام : إرتفع فهو يافع، المختار مادة (ي ف ع).

والمعنى : ولم أزل محسداً يضطغن علي، ومضطلعاً للأضغان على العدو، مطالباً له من بدايتي. راجع الأعلم ١/ ٢٣٩ كتاب سيبويه.

والشاهد فيه : «مذ أنا يافع» «فمذ» اسم لوقوع الجملة الاسمية بعده وهي «أنا يافع».

مثال ذلك قوله تعالى : «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا[1]» وقوله تعالى : «عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ[2]» وقوله تعالى : «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ[3]».

وتدخل ــ أيضا ــ على «رُبَّ ، والكاف» فتكفهما عن العمل غالبا ، فيدخلان حينئذ على الجمل ، قال الله تعالى : «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ[4]».

وقال الشاعر[5] :

رُبَّمَا الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

ونحوه في الكاف قول الآخر[6] :

أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يُخْزِني يوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو ، لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٣) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٥) الشاعر : أبو داود الإيادي ، والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/ ٢٩ ، ٣٠ ، والخزانة ٤/ ١٨٨ ، والمغني ١٣٧ ، ٣١٠ (١٣٩) والعيني ٣/ ٣٢٨ ، والتصريح ٢/ ٢٢ ، والهمع ٢/ ٢٦ ، ٣٨ ، والدرر ٢/ ٢٠ ، ٤١ ، والأشموني ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، وديوانه ٣١٦.

٣٢٨ــ اللغة : الجامل : جماعة من الإبل... والمؤَبَّل : ما يتخذ للقنية ، والعناجج : جمع عُنْجُوع : جياد الخيل ، المهار : جمع مهر : ولد الفرس.

والمعنى : ربما شيء هو الجامل وما يعد للقنية ، وكرام الخيل ، وجيادها بينهن المهار.

والشاهد في البيت في «ربما» حيث دخلت على «رُبَّ» «ما» الكافة فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر.

(٦) الشاعر : نهشل بن حري يرثي أخاه : مالكاً ، وقد قتل يوم صفين ، والبيت من شواهد المغني ١٧١ ، ٢٤٥ ، والعيني ٣/ ٣٣٤ ، والهمع ٢/ ٣٨ ، والدرر ٢/ ٤٢.

٣٢٩ــ اللغة : ماجد : كريم ، مشهد : معركة ، عمرو : يريد عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

وقد تدخل «ما» على «ربّ، والكاف» فلا تكفها، قال الشاعر[1]:

مَـــاوِيّ يَــــا رُبَّمَا غَـــارَةٍ شَعْوَاءَ، كَـالـلـذْعَةِ بـالـمِيْسَمِ

وقال الآخر[2]:

ونَـنْصُـرُ مَوْلَانَـا، ونَـعْلَـم أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عليهِ، وجَارِمُ

وَحُذِفَتْ «رُبّ» فَجرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» والْفَا، وبَعْدَ الواوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ
وقَـدْ يُـجَرُّ بسِوَى رُبَّ لَدَى حَـذْفٍ، وبَـعْضُهُ يُرَى مُـطَّرِدَا

والمعنى: أخي ماجد كريم، لم يلحق لي خزياً في مشهد من مشاهد الحرب، فهو مثل صمصامةً عمرو بن معد يكرب، ذلك السيف المشهور، الذي لم تمنه مضاربه.

والشاهد في قوله: «كما» فقد كفت «ما» الكاف عن العمل.

(1) الشاعر: ضمرة بن ضمرة النهشلي والبيت من شواهد النوادر ٥٥، وابن الشجري ٢/ ١٥٣، والإنصاف ١٠٥، وابن يعيش ٨/ ٣١، والخزانة ٤/ ١٠٤، ١٦٧، ١٨٨، ٤٧٩، والعيني ٣/ ٣٣٠، والهمع ٢/ ٣٨، والدرر ٢/ ٤٢.

٣٣٠ـــ اللغة: غارة: إسراع في السير للحرب، شعواء: منتشرة، متفرقة، اللذعة: الحرقة بالنار، الميسم: ما يوسم به البعير، وغيره ـــ بالنار ـــ ليعرف.

والمعنى: يا ماوية: ربّما غارة شديدة، قاسية، تشبه لذع النار بالميسم.

والشاهد فيه قوله: «ربتما غارة» حيث لم تكف «ما» الزائدة «رُبَّ» عن عمل الجر.

(2) الشاعر: عمرو بن براقة الهداني: والبيت من شواهد المؤتلف ٦٧، والمغني ٦٥، ٣١٣، والعيني ٣/ ٣٣٢، والتصريح ٢/ ١٠٢، والهمع ٢/ ٣٨، ١٣٠، والدرر ٢/ ٤٢، ١٧٠، والأشموني ٢/ ٢٣١، والمرادي ٢/ ٢٢٠.

٣٣١ـــ اللغة: مجروم عليه: مجنى عليه، وجارم: جان على غيره.

والمعنى: أننا نعين حليفنا، ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس: يجنى: ويجنى عليه.

والشاهد فيه قوله: «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

يجوز حَذْفُ «رُبَّ» وإبقاء عملها، وذلك بعد «بَلْ، والفَاء» قليل، وبعد «الواو» كثير، ودونهن نادر.

فمن حذفها بعد «بل» قَوْل رؤبة[1]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتمُه لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ، وجهْرَمُهْ

ومن حذفها بعد الفاء قول الآخر[2]:

فَمِثْلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ، ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذي تَمَائمَ مُغْيِلِ

---

(١) استشهد بالأول في أمالي ابن الشجري ١/ ١٤٤، والإنصاف ٥٢٩، وابن يعيش ٨/ ١٠٥، والمغني ١١٢ (١٢٠) والشذور ٣٢٣، والعيني ٣/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ٣٦، والدرر ٢/ ٣٨، والأشموني ٢/ ٢٣٢ واللسان مادة (جهرم)، وديوانه ١٥٠، وبالثاني في الإنصاف ٥٢٩، والمغني ١١٢ (١٢٠) واللسان مادة (جهرم)

٣٣٢ــ اللغة: بلد: يذكر، ويؤنث، والتذكير أكثر، الفجاج: جمع فج: الطريق الواسع، قتمه: أصله: قتامه: غباره، جهرمه: الجهرم: البساط.

والمعنى: يصف رؤبة نفسه بالقدرة على الأسفار، وتحمل المشاق، والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة، والمسالك الصعبة.

والشاهد فيه قوله: «بل بلد» حيث جر «بلد» «بربّ» المحذوفة، بعد «بل».

(٢) الشاعر: امرؤ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة. ويروي «محول» بدل «مغيل». والبيت من شواهد الشذور ٣٢٢، والمغني ١٣٦، ١٦١، (١٣٧، ١٥٨) والتصريح ٢/ ٢٢، والهمع ٢/ ٣٦، والدرر ٢/ ٣٨، والأشموني ٢/ ٢٣٢ (على رواية محول) (ورواية مغيل) الكتاب ١/ ٢٩٤، والعيني ٣/ ٣٣٦ واللسان مادة (غيل).

٣٣٣ــ اللغة: طرقت: أتيتها ليلاً، ألهيتها: شغلتها، تمائم: تعاويذ، مغيل: المغيل: المرضع، وأمه حبلى

والمعنى: يدعى امرؤ القيس أنه محبب إلى النساء، فيقول: أنا محبب إلى الحبالى، والمراضع، على زهدهن في الرجال، فكيف الأبكار الراغبات فيهم؟ الأعلم ١/ ٣٩٤، وربّ مثلك حبلى، ومرضع قد زرتها ليلاً فألهيت ذات الطفل عن طفلها.

والشاهد فيه قوله: «فمثلك» حيث حذفت «رُبَّ» بعد الفاء، ولم تكف عن العمل.

ومن حذفها بعد «الواو» قوله[1] :

وليْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَليَّ بأنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلى

وأما حذفها دون «بل ، والفاء ، والواو» فكما ندر من قول الآخر[2] :

رَسْمُ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْت أقْضِي الْحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقد يعامل غير «ربَّ» معاملتها فيحذف ، ويبقى جره ، وذلك على ضربين : مقصور على السماع ، ومطرد في القياس.

فمن الأول : حذف «عَلَى» في قول رؤبة ، وقد قيل له : «كيْفَ أصْبَحْتَ» ؟ «خَيْرٍ ، والْحَمْدُ للهِ».

وحذف «إلَى» فيما أنشده الجوهري[3] :

---

(١) القائل : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة.
والبيت من شواهد مجالس العلماء للزجاجي ٢٧٣ ، والمغني ٣٦١ (٢٦٥) والشذور ٣٢١ ، والتصريح ٢/ ٢٢ ، والأشموني ٢/ ٢٣٣.

٣٣٤ــ اللغة : كموج البحر : في كثافة ظلمته ، سدوله : ستوره ، ليبتلي ، ليختبر...

والمعنى : رب ليل ، كموج البحر المتتابع ، قد أرخى ستائره علي ، وغطاني بألوان من الهموم ، ليختبر مدى قدرتي على التحمل ، والتجلد.

والشاهد فيه قوله : «وليل» حيث حذفت «رب» وبقي عملها ، وذلك بعد «الواو».

(٢) القائل : جميل بن معمر العذري ، والشاهد من شواهد القالي ١/ ٢٤٦ ، والأشموني ٢/ ٢٣٣ ، واللسان مادة (جلل) وديوانه ١٨٧.

٣٣٥ــ اللغة : الرسم : ما لصق بالأرض من آثار الديار ، كالرماد ، ونحوه ، والطلل : ما شخص ، وارتفع من آثارها ، من جلله : من أجله ، أو من عظمه في عيني.

والمعنى : آثار الديار ، وما شخص منها : قد كاد يودي بحياتي من أجل عظمته ، لعظمة أحبابي ، أو بسبب تذكري الذكريات الفائتة.

والشاهد فيه قوله : «رسم دار» حيث جر «رسم» «برب» المحذوفة من غير أن يسبقها حرف من الحروف الثلاثة (الواو ، والفاء ، وبل) ، وذلك شاذ.

(٣) الجوهري : إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، الإمام : أبو نصر الفارابي : كان من أعاجيب

وكريمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ حَتَّى تَبذَّخَ فارْتَقَى الْأَعْلَامَ

ومن الثاني : حذف «مِنْ» بعد «كَمْ» الاستفهامية ، مجرورة بحرف ، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريْتَ ثَوْبَكَ؟ بجر «درهم» «بمن» مضمرة.

هذا مذهب سيبويه ، والخليل.

وذهب الزجاج إلى أن الجر بالإضافة ، وهو ضعيف ، لأن «كَمْ» الاستفهامية بمنزلة عدد ، ينصب مميزه ، وذلك لا يجر مميزه بالإضافة ، فكذا ما هو بمنزلته.

ومنه ـــ أيضاً ـــ حذف حرف الجر لتقدم ذكره في نحو قولهم : «في الدّارِ زَيْدٌ ، والحجرةِ عَمْرٌو» تقديره : في الدار زيد ، وفي الحجرةِ عَمْرٌو ؛ لئلا يلزم العطف على عاملين.

وحكى سيبويه : «مَرَرْتُ برجلٍ صَالحٍ إلاَّ صَالحاً ، فطالح ، وإلا صالحا فطَالحاً».

الزمان : ذكاء ، وفطنة ، وعلماً ، وأصله من «فاراب» من بلاد الترك ، كان إماماً في اللغة ، والأدب ، وخطه يضرب به المثل ، وكان يؤثر السفر على الحضر ، ويطوف الآفاق... صنف كتاباً في العروض ، ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة... مات سنة ٩٣ أو ٩٦ وثلثمائة هـ. راجع البغية ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧.

والبيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٣/ ٣٤١ ، والهمع ٢/ ٣٦ ، والدرر ٢/ ٦٧ ، والأشموني ٢/ ٢٣٤ ، واللسان مادة (ألف).

٣٣٦ـــ اللغة : كريمة : أي رجل كريمة ، والتاء للمبالغة ، لا للتأنيث ، ألفته : أعطيته إلفاً تبذخ : تكبر ، وعلا ، الأعلام : جمع علم : الجبل.

والمعنى : رب رجل كريمة ـــ من آل قيس ـــ بالغ في الكرم منحته إلفاً ، حتى علا وارتقى إلى الأعلام.

والشاهد فيه قوله : «فارتقى الأعلام» حيث جر «الأعلام» بإلى المحذوفة ، ويقول العيني : «وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء في كريمة ، وهو صفة مركز ، أي : ورب رجل كريم ، وحذف التنوين من «قيس» للضرورة ، وحذف «إلى» في قوله «الأعلام» أي : إلى الأعلام ، وهو الشاهد.» ٢/ ٢٣٤ شواهد العيني على الأشموني.

وقدره: إلا يكن صالحاً فهو طالحٌ، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً.

وحكى يونس: «إلا صالحٌ فطالحٌ» على تقدير: إلاَّ أمر بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ.

وأجاز: أمرر بأيّهم هو أفْضَل: إن زيدْ، وإن عمرٌو.

وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد «إن» أسهل من إضمار «ربّ» بعد الواو.

فعلم من ذلك: أن إضماره غير قبيح.

الإضَافَة

نُوناً تَلي الإعْرَابَ، أو تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

والثّانيَ اجْرُرْ، وانْوِ «مِنْ»، أو «في» إذا ... لَمْ يَصْلُح إلاَّ ذاكَ، واللاّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَينكَ، واخْصُصْ أوّلا ... أَو أَعْطِهِ التّعْرِيف بالّذي تَلا

إذا أريد إضافة اسم إلى اسم آخر حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر، كقولك في ثوب: هذا ثوبُ زَيْدٍ، أو مقدر، كقولك في دراهم: هذهِ دراهِمُك، أو نُون تلي علامة الإعراب، كقولك في ثَوْبَيْن، وبَنين: أعطيت ثَوْبَيْكَ بنيكَ.

ويجر المضاف إليه بالمضاف، لتضمنه معنى «مِنْ» التي لبيان الجنس، أو «اللام» التي للملك، أو الاختصاص بطريق الحقيقة، أو المجاز.

فإن كان المضاف بعض ما أضيف إليه، وصالحا لحمله عليه، كما في خاتم فضّة وثوب خزّ، وباب ساجٍ، وخمسة درَاهم. فالإضافة بمعنى «مِنْ» وإن لم يكن كذلك، كما في غُلَامُ زيدٍ، ولجامُ الفرس، وبعض القوْمِ، ورأس الشاةِ، ويوم الخميس، ومكر اللّيْلِ فالإضافة بمعنى «اللام».

ومن العلماء من ذهب إلى أن الإضافة كما تكون بمعنى «مِنْ» و«اللام» تكون بمعنى «في» ممثلاً بقوله تعالى: «لِلّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِم تَربُّصُ أَرْبعَةِ أشهُرٍ[1]» وقوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أيّامٍ[2]» وقوله تعالى: «يَا صَاحِبَي السِّجْنِ[3]» وقوله

---

(١) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٩ ومن الآية ٤١ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ، والنَّهارِ» ونحو قول حسان (رضي الله عنه)[١]:

تُسَائِلُ عَنْ قِرْمٍ هِجَان سَمَيْدَعٍ لَدَى الْبَأسِ، مغوارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ

واختارَ الشيخ (رحمه الله) هذا المذهب، فلذلك قال:

والثَّاني اجْرُر، وانْوِ «منْ، أو في» إذا لم يَصْلُح إلاَّ ذاكَ، واللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ...

يعني: أن الإضافة على ثلاثة أنواع:

والضابط فيها: أن الإضافة إن تعين تقديرها «بمنْ» لكون المضاف إليه اسماً للجنس، الذي منه المضاف فهي بمعنى «مِنْ» أو تقديرها «بفي» لكون المضاف إليه ظرفا وقع فيه المضاف فهي بمعنى «في».

وإن لم يتعين تقديرها بأحدهما فهي بمعنى «اللام»

والذي عليه سيبويه، وأكثر المحققين: أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى «اللام» أو بمعنى «مِنْ» وموهم الإضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى «اللام» على المجاز.

---

(١) البيت من شواهد العيني ٣/ ٣٥٨، وديوانه ١٨٦.

٣٣٧ـ اللغة: هِجان: خيار، والهجان من الإبل: البيض الكرام، سَمَيْدع: السيد الموطأ الأكناف، لدى البأس: عند الشدة في الحرب، مغوار: من أغار على العدو بغير إغارة ورجل مغوار: مقاتل، جَسُور: مقدام: من جسر على كذا، يجسر جسارة، وتجاسر عليه: أي أقدم عليه.

والمعنى: تسائل: وتستفسر عن قِرْم كريم، موطأ الأكناف: سيد عظيم يظهر عمله، وتبدو خلائقه عند البأس، والشدة في الحرب، فهو مقاتل شجاع، مقدام...

والشاهد في البيت قوله: «مغوار الصباح» أي: مغوار في الصباح، والإضافة فيه بمعنى «في» كما في قوله تعالى: «بل مكر الليل».

راجع العيني ٣/ ٣٥٨، ٣٥٩.

ويدل على ذلك أمور:

أحدها: أن دعوى كون الإضافة بمعنى «في» يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني: أن كل ما ادعي فيه أن إضافته بمعنى «في» حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازا، فيجب حمله عليه لوجهين.

أحدهما: أن المصير الى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: أن الإضافة لمجاز الملك، والاختصاص ثابتة بالاتفاق، كما في قوله(١):

إِذَا كوكبُ الخَرْقَاء لَاحَ بسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القَرَائِبِ

وقول الآخر(٢):

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ باللهِ حِلْفَةً لتُغْنِي عنِّي ذا إنَائِكَ أجْمَعَا

---

(١) البيت مجهول القائل برواية «الغرائب».

والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ٨، والمحتسب ٢/ ٢٢٨، والمقرب ٤٦، والخزانة ١/ ٤٨٧، والعيني ٣/ ٣٥٩.

٣٣٨ـ اللغة: الخرقاء: الحمقاء، التي لا تقدر الأمور، وأذاعت: نشرت، وفرقت، من إذاعة الخبر، سهيل: معروف.

والمعنى: كما يقول ابن يعيش (٣/ ٨، ٩) ... الكيسة من النساء تستعد صيفاً، فتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد، والخرقاء، ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد. فإذا طلع سهيل، وبردت تجد في العمل. وتفرق قطنها في قبيلتها، تستعين بهن ...».

والشاهد في البيت: إضافة الكوكب إلى الخرقاء، في قوله: ««كوكب الخرقاء» لجدّها في عملها عند طلوعه، وتسمى الإضافة لأدنى ملابسة.

(٢) الشاهد (٢٧) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى في موضعه.

٣٣٩ـ والاستشهاد الآخر به في قوله: «ذا إنائك...» للإضافة لأدنى ملابسة.

راجع المفصل للزمخشري، وشرحه لابن يعيش، والتعليق على الشرح (٣/ ٨، ٩).

والإضافة بمعنى «في» مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

الثالث: أن الإضافة في نحو: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ[1]» إما بمعنى اللام، على جعل الظرف مفعولا به، على سعة الكلام، وإما بمعنى «في» على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولا به على السعة، كما في: صيد عليه يومان، وولد له ستّون عاماً، والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى «في» يرجح الحمل على الأول، دون الثاني.

واعلم ان الإضافة على ضربين: لفظية، ومعنوية.

فإن كان المضاف وصفا يعمل فيما أضيف اليه عمل الفعل، كما في: حَسَنُ الوجْه، وضارِبُ زَيْد فإضافته لفظية.

وإن كان غير ذلك فإضافته معنوية، تورثه تخصيصا، إن كان المضاف إليه نكرة، كغُلَام رَجُل، وتعريفا، إن كان المضاف إليه معرفة، كغَلَام زَيْد، ما لم يكن المضاف ملازما للابهام «كغَيْرِ، ومثْل» إذا لم يرد بهما كمال المغايرة، والمماثلة.

وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصص بالإضافة، ولا يتعرف، بل هو معها على ابهامه قبل، لأن المقصود بها: إما مجرد تخفيف اللفظ، بحذف التنوين، أو نون التثنية، أو الجمع على حدها، كما في: هو حَسَن وَجْه، وهما حسنَا وَجْه، وهم ضَارِبُو زَيْد، وإما ذهاب قبح في الرفع، والنصب على وجه التحقيق، كما في الْحَسَن الْوَجْه، أو التشبيه، كما في الضارب الرجل.

وستسمع في الكلام على إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ما يوضح لك هذا وقد نبه على أن من الإضافة ما يفيد التخصيص، أو التعريف بقوله:

و... واخْصُص أَوَّلاً أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيف بِالَّذي تَلَا

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

بتنكير المفعول ، على معنى : واخصص نوعا من المضاف ، أو أعطه التعريف بحسب ما للمضاف إليه من التنكير ، أو التعريف ، لا كل مضاف.

ثم بين ما لا يتخصص ، ولا يتعرف بالإضافة ، ليبقى ما عداه على حكم الإطلاق الأول ، وبين اسم كل من النوعين ، فقال :

وإن يُشَابه المُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفاً فَعَن تَنكيره لا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجينا عظيم الأمل مُرَوَّعَ الْقَلب ، قليل الْحِيَل
وَذِي الإضافَة اسْمُهَا لَفظيَّةْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ ، ومَعْنَويَّة

الوصف الذي يشابه الفعل المضارع في العمل هو ما أريد به الحال ، أو الاستقبال : من اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل ، كالذي اشتملت عليه أمثلة البيت الثاني ، والذي يدل على أن إضافة هذا الوصف في تقدير الانفصال ، وأنها لا تفيد فائدة الإضافة المعنوية جواز دخول «رب» عليه «كرب راجينا» ومثله قول الشاعر[1] :

يَا رُبَّ غَابِطنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنكُم ، وحِرْمَانَا

ونعت النكرة به ، كقوله تعالى : «هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَةِ[2] » ونصبه على الحال ،

---

(١) الشاعر : جرير ، يهجو الأخطل.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢١٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٧ ، ٤/ ١٥٠ ، ٢٨٩ ، وجمل الزجاجي ١٠٣ ، وابن يعيش ٣/ ٥١ ، والمغني ٥١١ (٢٩٨) والعيني ٣/ ٣٦٤ ، والتصريح ٢/ ٢٨ ، والهمع ٢/ ٤٧ ، والدرر ٢/ ٥٦ ، والأشموني ٢/ ٢٣٠ ، وديوانه ٥٩٥.

٣٤٠ـــ اللغة : غابطنا : من غبطته بما نال أغبطه غبطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط ، من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد ، والحرمان : من حرمه الشيء يحرمه من باب : ضرب يضرب...

والمعنى : يا رب من يغبطنا على الاتصال بكم لو كان يسعى إليكم ، فإن نصيبه سيكون المباعدة ، والحرمان.

والشاهد في البيت قوله : «غابطنا» فإن الإضافة فيه غير محصنة ، فلهذا دخلت عليه «رُبَّ».

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

كقوله تعالى : «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ في اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، ولَا هُدًى ، ولَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ثَانيَ عِطْفِهِ[1] » .

وإنما سميت هذه الإضافة لفظية ، لأن فائدتها ليست عائدة إلا إلى اللفظ : إما إلى تخفيفه ، وإما إلى تحسينه .

وإنما سميت الإضافة المخصصة محضة ، لأنها خالصة من شائبة الانفصال ، ومعنوية ، لأن فائدتها عائدة الى المعنى ، لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التخصيص ، أو التعريف ، كما عرفت .

وَوَصْلُ «أل» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثان : «كالجَعْدِ الشعر»
أَوْ بالّذي لَهُ أُضيف الثّاني «كزيدٌ الضّارِبُ رأس الجاني»
وكَوْنُهَا في الْوَصْف كافٍ إن وَقَعْ مُثَنّى ، أو جَمْعاً سَبيلَهُ اتَّبَعْ

يختص المضاف إضافة لفظية بجوازّ دخول الألف ، واللام عليه ، بشرط كونه : إما مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام ، أو إلى مضاف إلى ما فيه الألف ، واللام : « كَالْجَعْدِ الشَّعَر » و « الضاربُ رأْس الْجاني » وإما مثنى ، أو مجموعا على حده ، كقولك : الضّارِبَا زَيْدٍ ، والمكرمُو عَمْرٍو .

وإلى ذا الإشارة بقوله :

وكونُها في الوصفِ كافٍ إن وَقَعْ مُثَنّى ، أو جَمْعاً سبيلَه اتَّبَعْ

أي : وكون « أل » في الوصف المذكور كاف في اغتفاره وقوع الوصف مثنى ، أو جمعا ، اتبع سبيل المثنى ، في سلامة لفظ واحده ، والإعراب بالحرف ، « فكونها » مبتدأ ، و« إنْ وَقَعْ » مبتدأ ثان ، و« كاف » خبره ، والجملة خبر الأول .

ولو كان الوصف المعرف بالألف واللام غير مثنى ، ولا مجموع على حده لم

---

(١) الآية ٧ ، ومن الآية ٨ من سورة الأنبياء .

يضف إلى ظاهر، عار من الألف، واللام، إلا عند الفراء، ولا إلى ضمير، إلا عند الرُّمَّاني[1]، والمبرّر في أحد قوليه:

ولا خلاف في صحة اتصال الضمير بالصفة.

لكن سيبويه يحكم على موضعه بما يستحقه الظاهر، الواقع موقعه.

والأخفش يحكم عليه بالنصب: دخلت الألف، واللام على الصفة، أو لم تدخل، فضاربك، والضاربك عنده سيان في استحقاق النصب، وهما عند الرماني سيان في استحقاق الجر، والأول عند سيبويه مضاف، ومضاف إليه، والثاني ناصب، ومنصوب.

وربَّما أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنيثاً إنْ كَانَ لحَذْفٍ مُوهَلا

الإشارة بهذا البيت الى أنه إذا كان المضاف صالحا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه جاز أن يعطى المضاف ما للمضاف إليه من تأنيث، أو تذكير.

فمن الأول قول الشاعر[2]:

مَشَيْن، كما اهتزّت رمَاحٌ تَسفَهَتْ أعاليهَا مرُّ الريَاح النَّواسِمِ

---

(١) الرماني: هو أحمد بن علي بن محمد: أبو عبد الله الرماني، النحوي، المعروف بابن الشرابي «سمع من عبد الوهاب بن حسن الكلابي، وحدث بالإصلاح لابن السكيت، عن أبي جعفر الجرجاني، روي عنه أبو نصر بن طلاب الخطيب...
مات سنة ٤١٥هـ.
بغية الوعاة ١/ ٣٤٧.

(٢) الشاعر: هو ذو الرمة: غيلان بن عقبة. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٥، ٣٢، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والخصائص ٢/ ٤١٧، والمحتسب ١/ ٢٣٧. والعيني ٣/ ٣٦٧. والأشموني ٢/ ٢٤٨. واللسان مادة (سفه) وديوانه ٦١٦.

٣٤١ــ اللغة: اهتزت: مالت، تسفهت: أمالت، وحركت، النواسم: جمع ناسمة: الرياح اللينة، أول هبوبها، وأراد من الرماح: الأغصان.

فأنت فعل «المرّ» وهو مذكر. لتأنيث الرياح، وجاز ذلك، لأن الإسناد إلى الرياح مغن عن ذكر «المرّ».

ومثله قول الآخر[1]:

أَتْيُ الْفَواحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمَالُ

ولو قيل: في قام غلام هند: قامت غلام هند لم يجز لأن الغلام غير صالح للحذف، والاستغناء بما بعده عنه.

ومن الثاني قول الآخر[2]:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَئُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التّواني

والمعنى: النسوة مشين في اهتزاز، وتمايل، يحاكين الغصون، التي مرت بها الرياح فأمالتها.

والشاهد فيه قوله: «تسفهت... مر الرياح» حيث أنث الفعل بتاء التأنيث، مع أن فاعله مذكر، وهو قوله «مر» والذي سهل ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».

(١) الشاعر الفرزدق، يذم قوم الأخطل، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٣٦٨، ويروي «جميل» في موضع «جمال».

٣٤٢— اللغة: أتى: إتيان، الفواحش والفاحش: كل شيء جاوز حده...

والمعنى: إتيان الفواحش معروف عند هؤلاء الناس، كما أن ترك الجميل— عندهم— جميل.

والشاهد قوله: «معروفة» حيث أنثها، مع أنها خبر لقوله: «أتى الفواحش» لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

(٢) البيت غير معروف القائل، وهو من شواهد العيني ٤/ ٣٦٩، والهمع ٢/ ٤٩، والدرر ٢/ ٦٠، والأشموني ٢/ ٢٤٨.

٣٤٣— اللغة: يئول: يرجع، والتواني: التكاسل.

والمعنى: رؤية الفكر عواقب الأمور، ومصائرها، وما يكون من عواقب كريمة، كل ذلك يعين على العمل، ويصرف عن الكسل.

والشاهد فيه: أن الشاعر أتى بالخبر وهو قوله: «معين» مذكراً للمبتدأ المؤنث، وهو «رؤية» والذي سهل ذلك إضافة «رؤية» إلى «الفكر» وهو مذكر، فاكتسب منه التذكير.

إذ لم يقل معينة.

ويمكن أن يكون مثله قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ[1]».

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعنًى، وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

لا يضاف الشيء، إلى نفسه، لأن المضاف إما مخصص، أو معرف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصص، ولا يتعرف بنفسه، فلا يضاف مرادف إلى مرادفه، ولا موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، وما أوهم شيئا من ذلك أول.

فوهم الإضافة إلى المرادف يؤول بإضافة المسمى الى الاسم، فإذا قلت: جاء سعيد كرز، فكأنك قلت: جاء مسمى هذا اللقب، وكذا نحو: يوم الخميس، وذات اليمين.

وموهم إضافة الموصوف إلى الصفة يؤول بحذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، فإذا قلت: حبَّةُ الْحَمْقَاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، فكأنك قلت: حبةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد اليوم، أو المكان الجامع.

وموهم إضافة الصفة إلى الموصوف يؤول بإضافة الشيء إلى جنسه بعد حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، فإذا قلت: سَحْق عِمَامَة، وجرْد قطيفة، فكأنك قلت: شيءٌ سَحق من عمامة، وشيء جَرْدٌ من قطيفة.

وبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبداً وبعْضُ ذَا قدْ يَأتِ لفظاً مُفْرَدَا

من الأسماء ما لازم الإضافة، وهو نوعان:

أحدهما: ما لازم الإضافة لفظا، ومعنى، نحو: قُصَارَى الشّيْء، وحُمَادَاه، أي: غايته، ونجوم: «لَدَى، وعِنْد، وسِوَى».

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

والآخر: ما لازم الإضافة معنى، وقد يفارقها لفظا، وإليه الإشارة بقوله:

.... وبَعْضُ ذا قَدْ يأتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

أي: وبعض ما لازم الإضافة قد يفرد عنها في اللفظ، فتثبت له من جهة المعنى، فحسب، كما في «كُلّ، وبَعْض، وأيّ» من قوله تعالى: «وإنَّ كُلَّاً لمَّا لَيُوفينَّهُم ربُّكَ أَعْمَالَهُم[1]» وقوله تعالى: «تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ[2]» وقوله تعالى: «أيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى[3]».

ثم الأسماء الملازمة للإضافة ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لازم الإضافة إلى المضمر.

والثاني: ما يضاف إلى الظاهر، والمضمر.

والثالث: ما لازم الإضافة إلى الجمل.

أما النوع الأول فكما نبه عليه في قوله:

وبَعْضُ ما يُضافُ حتْماً امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْماً ظاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْد لَبَّى، ودوالِيَ، سَعدَى وشَذّ إيلاءُ «يَدَىْ» لِلَبَّىْ

أي مما لازم الإضافة إلى المضمر: «وَحْدَكَ، ولَبَّيْكَ» بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و«دوالَيْك» بمعنى: إدالة لك بعد إدالة، و«سَعْدَيْكَ» بمعنى: إسعاداً لك بعد إسْعادٍ، وحَنَانَيْكَ بمعنى: تحنُّناً عليك بعد تحنن وهذا ذَيْك، بمعنى: إسراعاً إليك بعد إسراع.

---

(١) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

ولا يضاف شيءٌ من هذه الأسماء إلى ظاهر إلا فيما ندر من قول الشاعر[1] :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

انشده سيبويه ، لأن يونس ذهب ، إلى أن «لبيك ، وأخواته» أسماء مفردة ، وأنه في الأصل لبى على وزن فعلى ، فقلبت ألفه ياء ، لإضافته الى المضمر ، تشبيها لها بألف «إلَى ، وعلَى ، ولَدَى».

فاستدل سيبويه بهذا البيت على أن «لَبَّيْكَ» مثنى اللفظ ، وليس مفردا ؛ لبقاء يائه ، مضافا إلى الظاهر ، في قوله : «فلبّى ، فلبّى يَدَيْ مِسْوَرِ»

وأما النوع الثاني : فنحو : «قُصَارَى ، وحُمَادَى ، وعِنْدَ ، ولَدَى»

وأما النوع الثالث فكالذي في قوله :

وأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الجُمَلْ «حَيْثُ ، وإذْ» وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إفْرَادُ إذْ ، ومَا كإذ مَعْنًى كإذْ أضِفْ جوازاً نَحْوُ : «حيْنَ جا نُبِذْ»

ألزمت الإضافة الى الجمل على تأولها بالمصادر أسماء منها :

«حَيْثُ» ، وتضاف إلى جملة اسمية ، نحو : جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ ، أو فعلية ، نحو : جلستُ حيثُ جَلَسْتَ.

---

(١) البيت مجهول القائل : وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٦ ، والمحتسب ١ / ٧٨ ، ٢ / ٢٣ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ ، والخزانة ١ / ٢٦٨ ، ٥٧٨ ، والعيني ٣ / ٣٨١ ، والتصريح ٢ / ٣٨ ، والهمع ١ / ١٩٠ ، والدرر ١ / ١٦٥ ، والأشموني ٢ / ٢٥١ ، واللسان مادة (لبب).

٣٤٤ــ اللغة : نابني : نزل بي ، مسور : بزنة درهم : اسم رجل ، لبى : أجاب دعائي ، وأغاثني.
والمعنى : دعوت مسوراً لما نزل بي ، فلبى مسور دعائي ، وأغاثني.
والشاهد فيه «فلبى يدي مسور» حيث أضاف «لبى» إلى اسم ظاهر ، وهو «يدي» شذوذاً.

وشذ إضافتها الى المفرد في نحو قول الراجز[1] :

أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً نجماً مُضيئاً، كالشهَاب لَامِعَا

وقول الآخر[2] :

ونَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحيَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببيض الْمَوَاضِى، حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ

ومنها «إذْ» وتضاف إلى جملة اسمية، نحو: كانَ ذَلِكَ إذْ زيدٌ أميرٌ، أو فعلية، نحو: كَانَ ذَلِكَ إِذْ قامَ زَيْدٌ، ولا تفارقها الإضافة معنى، ولا لفظا — أيضا — إلا إذا عوض عن المضاف إليه بالتنوين، كما في نحو قوله تعالى: «يَوْمئذٍ تُحدِّثُ أَخبَارهَا[3]».

---

(١) البيت مجهول القائل: وهو من شواهد ابن يعيش ٤/ ٩٠، والخزانة ٣/ ١٥٥، والمغني ١٣٣، والشذور ١٢٩، والعيني ٣/ ٢٨٤، والهمع ١/ ٢١٢، والدرر ١/ ١٨٠، والأشموني ٢/ ٢٥٤، ويس ٢/ ٢٩.

٢٤٥ — اللغة: سهيل: نجم معين، يطلع ناحية اليمن، الشهاب: شعلة النار.

والمعنى: أما تنظر حيث سهيل طالعاً، وهو نجم مضيء، لامع، كما يضيء الشهاب.

والشاهد فيه قوله: «حَيْثُ سُهَيْل» فإنه أضاف «حيث» إلى مفرد، وهو «سهيل» وذلك شاذ عند جمهور العلماء، وقليل.

(٢) الشاعر: عملس بن عقيل، والبيت من شواهد الأغاني ١١/ ٨٣، وابن الشجري ١/ ١٣٦، وابن يعيش ٤/ ٩٠، ٩٢، والخزانة ٣/ ١٥٢، والمغني ١٣٢، (١٣٣) والعيني ٣/ ٣٨٧، والتصريح ٢/ ٣٩، والهمع ١/ ٢١٢، والدرر ١/ ١٨٠، والأشموني ٢/ ٢٥٤.

٣٤٦ — اللغة: نطعنهم: أي بالرمح، الحبا: جمع حبوة، ويريد أوساطهم، بيض المواضي: يريد السيوف القواطع، ولي العمائم: يقصد شد العمائم على الرؤوس

والمعنى: نطعنهم بالرماح في أوساطهم، ونضربهم بالسيوف القواطع على رؤوسهم.

والشاهد فيه قوله: «حيث ليِّ» حيث أضاف «حيثُ» إلى «ليّ» و«ليّ» مفرد على القلة، والشذوذ.

(٣) الآية ٤ من سورة الزلزلة.

ومنها «إذَا» وسيأتي ذكرها، ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيكَ إذَا طَلَعَت الشّمْسُ، أي: وقت طلوع الشمس.

فإن قلت: ما الدليل على أن الجملة بعد «إذَا» في موضع ما قدرت؟

قلت: الدليل على ذلك أن الجملة مخصصة لمعنى، إذا» من غير شبهة، والجملة المخصصة بشهادة التأمل، إما صفة، وإما صلة، وإما في تأويل المضاف إليه، وهذه الجملة لا يجوز أن تكون صفة، ولا صلة، لعدم الرابط لها بالمخصص، فتعين الثالث.

وقد أجازوا في غير «إذْ، وإذَا» من أسماء الزمان غير المحدودة أن تحمل عليها في الإضافة إلى الجمل، وذلك نحو: «حين، وَوَقْت، ويَوْم، وسَاعَة».

فما كان من هذه، ونحوها ماضيا، أو منزلا منزلة الماضي، فيجوز أن يحمل على «إذْ» في الإضافة إلى جملة اسمية، أو فعلية.

مقال الماضي، قولك: حينَ جاءَ الْأَميرُ نُبذَ، ومثله قول الشاعر[1]:

نَدِمْتُ على ما فاتَني يَوْمَ بِنْتُمُ فـيَا حَسْرَتـا ألا يَـرَيْـنَ عَـويلي

ومثال المنزلة منزلة الماضي قوله تعالى: «يَوْمَ هُمْ بَارِزونَ[2]» وما كان منها مستقبلا فيجوز أن يحمل على «إذا» في الإضافة إلى جملة فعلية مستقبلة المعنى، لا غير.

---

(١) الشاعر: هو كثير عزة، والبيت من شواهد أمالي القالي ٢/ ٦٤، والعيني ٣/ ٤٠٣، وديوانه ٢/ ٢٥١.

٣٤٧ــ اللغة: ندمت: من الندم، بنتم: من البين: الفراق. يا حسرتا: نداء للندبة، وحسرتا: من التحسر، والتحزن، وعويلي: صياحي، وضجيجي.

والمعنى: ندمت، وأسفت على ما فاتني يوم الفراق وإنني لأندب حسرتي لعدم رؤيتهن عويلي وضجيجي، وإعوالي.

والشاهد فيه قوله: «يوم بنتم» فإن «يوم» ظرف أضيف إلى الجملة، التي هي الفعل الماضي، ويجوز في الفتحة أن تكون إعراباً، أن تكون بناء.

(٢) من الآية ١٦ من سورة غافر.

ولو كان اسم الزمان محدودا «كَشَهْر، ونَهَار» لم يجر هذا المجرى.

وقد أومأ إلى هذا التفصيل بقوله:

.... ومَـا كـإذْ مَـعـنًى كَـإِذْ أَضِفْ جوَازاً......................

أيْ: وما كان مثل «إذْ» في المعنى، والإبهام فأضفه جوازاً إلى مثل ما تضاف إليه «إذْ» من جملة اسمية، أو فعلية.

ويفهم منه: أن ما كان مثل «إذَا» في الاستقبال، والإبهام يجرى مجراها في الإضافة الى جملة فعلية مستقبلة المعنى.

وإن ما كان من اسماء الزمان محدودا غير مبهم لا يجوز أن يجرى ذلك المجرى لعدم شبهه بما هو الأصل في الإضافة الى الجمل، وهو «إذ، وإذَا».

وابْنِ، أو اعرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا واخْـتَـرْ بـنَـا مَـتْـلُـوَ فِـعْـل بُـنـيَـا
وقَبْـلَ فِعْـلٍ مُـعْـرَب، أَوْ مُبْتَدَا أَعْـرِبْ، وَمَـنْ بَـنَـى فَلَـنْ يُفَنَّدَا
وألْــزَمُـوا «إذَا» إضــافــةً إلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ «لَهُنْ إذَا اعْتَلى».

الأسماء التي تضاف إلى الجمل: منها ما يضاف إليها لزوما، ومنها ما يضاف إليها جوازاً.

فما يضاف إلى الجملة لزوما، وهو «حَيْثُ، وإذْ، وإذَا» فواجب بناؤه لشبهه بالحرف في لزوم الافتقار إلى جملة.

وما يضاف إلى الجملة جوازاً «كحين، وَوَقْت، ويَوْم» فالقياس بقاء إعرابه، لأن عروض شبه الحرف لا أثر له في الغالب.

والمسموع فيما وليه فعل ماض وجهان:

بناؤه مفردا على الفتح ، ومثنى على الألف ، وبقاء الإعراب ، والبناء أكثر ، ويروى قوله[1] :

عَلَى حينَ عاتَبْتُ الْمَشيبَ علَى الصِّبَا ، وقُلْتُ : أَلَمَّا أصْحُ ، والشَّيْبُ وَازِعُ؟

بالوجهين.

وأما ما وليه فعل مضارع ، أو جملة اسمية فعلى ما يقتضيه القياس : من لزوم الإعراب .

وأجاز فيه الكوفيون البناء ، وحملوا عليه قراءة نافع قوله تعالى : « هذا يَوْم يَنْفَع الصَّادقينَ صِدقهم[2] » — بالفتح — توفيقا بينها و بين قراءة الرفع ، ومال إلى تجويز مذهبهم أبو علي الفارسي ، وتبعه شيخنا .

فلذلك قال : بعدما أشار إلى ما عليه البصريون : من وجوب الإعراب بقوله :

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو مُبْتَدَا أَعْرِبْ..........................

ثم قال :

---

(١) القائل : النابغة الذبياني :

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وابن الشجري ١/ ٤٦ ، ٢/ ١٣٢ ، ١٦٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٦ ، ٨١ ، ٤/ ٩١ ، ٨/ ١٤٦ ، والإنصاف ٢٩٢ ، والمقرب ٦٣ والخزانة ٣/ ١٥١ ، والشذور ٧٨ ، والمغني ٥١٧ (٢٩٨) والعيني ٢/ ٤٠٦ ، ٤/ ٣٥٧ ، والتصريح ٢/ ٤٢ ، والهمع ١/ ٢١٨ ، والدرر ١/ ١٨٧ ، والأشموني ٢/ ٢٥٦ ، ٣/ ٢٢٦ ، ٤/ ٨ ، وديوانه ٥١ .

٣٤٨— اللغة : عاتبت : لمت في تسخط ، الصبا : اسم للصبوة : وهي الميل إلى هوى النفس ، واتباع شهواتها ، المشيب : ابيضاض المسود من الشعر ، وقد يراد به الدخول في حده ، أصح : فعل مضارع مأخوذ من الصحو ، وهو : زوال السكر ، وازع : زاجر ، كاف ، ناه .

والمعنى : لقد عانيت ، ولمت نفسي على الصبوة في زمن المشيب : وقلت : ألما أتنبه ، وفي الشيب وازع ، وناه لي عن اتباع الشهوات؟

والشاهد فيه قوله : «على حين عاتبت» فإنه يروي بوجهين : بجرحين ، وفتحه : على الإعراب ، والبناء .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

.... وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أي: لن يغلط.

فعرض باختيار مذهب الكوفيين.

ولما فرغ من حديث البناء للإضافة إلى ألجمل تمم الكلام على ما لازم الإضافة إلى الجمل الفعلية، فقال:

وألْــزَمُوا «إذا» إضَــافَــةً إلى جُمَلِ الْأَفْعَالِ......................

فعرف أنها تلازم الإضافة الى الجمل الفعلية، دون الاسمية.

واعلم أن «إذا» اسم زمان مستقبل، مضمن معنى الشرط غالبا، ولا تفارقه الظرفية، ولا يضاف عند سيبويه إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها الاسم، مرتفعا بفعل مضمر، على شريطة التفسير، كقوله تعالى: «إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ[1]».

وأجاز الأخفش في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء، وفي امتناع مجيء الاسم بعدها مخبرا عنه بمفرد ما يرد ما أجازه الأخفش.

فإن قلت: ما تقول في قول الشاعر[2]:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

---

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٢) الشاعر: هو الفرزدق، والبيت من شواهد المغني ٩٣ (٩٤) والعيني ٣/ ٤١٣، والتصريح ٢/ ٤٠، والهمع ١/ ٢٠٧، والدرر ١/ ١٧٤، والأشموني ٢/ ٢٥٨، وديوانه ٥١٤.

٣٧٩— اللغة: باهلي: منسوب الى باهلة: قبيلة من قيس عيلان، حنظلية: منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، والمذرع: الذي أمه أشرف من أبيه، لشرف حنظلة على باهلة.

والمعنى: إذا تزوج باهلي حنظلية، وقد أنجبت ولداً، فهو المذرع، لشرف أمه على أبيه.

والشاهد فيه قوله: «إذا باهلي» فقد أجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد «إذا» وهو غير صحيح، وأنصار سيبويه يخرجون البيت: على أن «كان» مضمرة بعد «إذا» كأنه قال: إذا كان باهلي.

قلت : هو نادر ، وحمله على إضمار فعل ، تقديره : إذا كَانَ باهِلِيٌّ تحته حنظلية خير من جعله نقضا .

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ — بِلَا تَفَرُّقٍ — أُضِيفَ «كلتَا ، وكِلَا»

مما لازم الإضافة لفظا ، ومعنى «كِلَا ، وكِلْتَا» ولا يضافان إلاّ إلى معرف ، مثنى : لفظاً ، ومعنى ، كما في قولك ، جاءني كلا الرّجُلَيْن ، وكِلْتَا المرأتَيْن ، أو معنى ، دون لفظ ، كما في قولك : كِلَانا فَعلْنَا كَذا ، وفي قول الشاعر(1) :

إنَّ لِلْخَيْرِ، ولِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ، وقَبَل

ولا يجوز إضافة «كِلَا ، وكِلْتَا» إلى مفهم اثنين بتفريق ، وعطف ، فَلا يُقالُ : رأيتُ كِلَا زَيْدٍ، وعَمْرٍو ، وقوله(2) :

كِلَا أَخي ، وخَليلي واجدي عَضُداً في النّائبَاتِ ، وإِلمَام الْمُلِمَّاتِ

---

(1) القائل : عبد الله بن الزبعري ، والبيت من شواهد السيرة ٦١٦ ، وابن يعيش ٣/ ٢ ، والمقرب ٤٥ ، والمغني ٢٠٣ (١٨٧) والتصريح ٢/ ٤٣ ، والهمع ٢/ ٥٠ ، والدرر ٢/ ٦١ ، والأشموني ٢/ ٢٦٠ .

٣٥٠ — اللغة : مدى : غاية ، ومنتهى ، وجه : جهة ، وقَبَل : له عدة معان ، منها المحجة الواضحة .

والمعنى : يقول : إن للخير ، وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما ، وإن كان ذلك أمر واضح ، لا يخفى على أحد .

والشاهد فيه قوله : «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً ، وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى ، لعوده على اثنين ، وهما : الخير ، والشر .

(2) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد المغني ٢٠٣ (١٨٨) والعيني ٣/ ٣١٩ ، والتصريح ٢/ ٤٣ ، والهمع ٢/ ٥٠ ، والدرر ٢/ ٦١ ، والأشموني ٢/ ٢٦٠ .

٣٥١ — اللغة : عضداً : يريد عوناً : وناصراً ، النائبات : النوازل ، إلمام : نزول ، الملمات : ما يلم بالمرء من محن ، ونوازل ، ومصائب .

والمعنى : كل من أخي ، وصديقي يجدني عوناً له عندما تنزل به نازلة ، آخذ بيده ، وأقف إلى جواره ، حتى يزول ما نزل به .

والشاهد فيه قوله : «كلا أخي ، وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد ، مع التفرق بالعطف ، وهو شاذ .

من نوادر الضرورات :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُنَعَرَّفٍ «أَيّاً»، وإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، واخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصولَةً أَيّاً، وبالْعَكْسِ الصِّفَة
وإِنْ تَكُنْ شَرْطاً، أو استفْهَامَا فمُطْلَقاً كَمِّلْ بهَا الْكَلَامَا

مما لازم الإضافة معنى، وقد لا يخلو عنها لفظا «أيْ».

وهي اسم عام لجميع الأوصاف من نحو: ضارب، وعالم، وناطق، وطويل، ولا تضاف إلا إلى اسم ما هي له.

ولا يخلو، إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس، أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أضيفت إلى منكر، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة «كلّ» لصحة دلالة المنكر على العموم، ولذلك جاز فيه أن يكون مفردا، أو مثنى، أو مجموعا، بحسب ما يراد من العموم، فيقال: أَيُّ رجلٍ جاءَكَ؟ وأَيَّ رَجُلَيْنِ جاءاكَ؟ وأَيُّ رجالٍ جَاءُوكَ؟ على معنى: أيّ واحدٍ من الرجال؟، وأيُّ اثنين من الرجال؟ وأيُّ جماعةٍ منهم.

وإن كان المراد «بأيّ» تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم. ولذلك وجب كونه إما مثنى، أو مجموعا، نحو: أيّ الرجُلَيْنِ قام؟ وأَيُّ الرّجالِ جاءَ، وإما مكررا مع «أيّ» ولا يأتي إلا في الشعر، كقوله[1]:

أَلا تَسْأَلونَ النّاسَ: أَيِّي، وأَيُّكُمْ غداةَ التَقَيْنَا كانَ خيراً، وأَكْرَمَا؟

---

(١) البيت غير معروف القائل:
والبيت من شواهد العيني ٣/ ٤٢٣، والأشموني ٢/ ٢٦.
٣٥٢ــ اللغة: التقينا: من اللقاء: تقابلنا، خيراً: أفضل...

ولا يجوز أن تضاف «أيّ» إلى معرف مفرد إلا بتأويل، وذلك لما بين عموم «أيّ» وخصوص المعرف من التضاد، فلم يمكن أن تضاف إليه على وجه التمييز به، فلا يقال: أيّ زَيْدٍ ضَرَبْتَ؟ إلا على حذف مضاف، تقديره: أيّ أجْزَاء زَيْدٍ ضربت؟ أو أعضائه ضربت؟

ولذلك يقال في الجواب: يده، أو رأسه، دون «زيدا» الطويل، أو القصير. و«أيّ» في إضافتها إلى المعرفة، أو النكرة: لزوما، أو جوازا بحسب معانيها.

فاذا كانت موصولة لزم أن تضاف إلى معرفة، نحو: امرر بأيِّ الْقَومِ هو أفضل، وإذا كانت صفة، نعتا لنكرة، أو حالاً لمعرفة لزم أن تضاف إلى نكرة، نحو: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وجاء زيدٌ أيّ فارسٍ.

وإذا كانت شرطية، أو استفهامية جاز أن تضاف إلى المعرفة، والنكرة، نحو: أيّ رجلٍ جاء؟ وأيُّهم تضرِبْ أضربْ.

وألْـزَمُـوا إضَـافَـةً «لَـدُنْ» فـجَـرّ ونَصْبُ ـــ غُدْوَةٍ، بها عَنْهُمْ نَدَرْ
ومَعَ مَعْ فيهَا قليلٌ، ونُقِلْ فتحٌ، وكَسْرٌ لسكُونٍ يتَّصِلْ

«لَدُنْ» اسم لأول الغاية: زمانا، أو مكانا، ولا يستعمل إلا ظرفا، أو مجرورا «بمِنْ» وهو الغالب فيه، ويلزم الإضافة إلى ما يفسره، سوى «غُدُوَة» فله معها حالان؟

الإضافة: نحو: لقيته لدن غدوة.

والإفراد، ونصب «غدوة» على التمييز، نحو: لدن غدوةً. وهو مبني للزوم الظرفية، عدم تصرفه تصرف غيره من الظروف، بوقوعه: خبرا، وحالا، ونعتا،

والمعنى: عليكم أن تسألوا الناس عني، وعنكم غداة التقائنا، من منا كان أفضل، وأكرم، وأعظم؟

والشاهد فيه قوله: «أيّي، وأيّكم» حيث أضاف «أيّاً» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول، وضمير المخاطبين في الثاني، والذي سوغ ذلك تكرارها.

وصلة ، وأعربه قيس ، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى : «لِيُنذِرَ بأساً شديداً مِنْ لَدْنِهِ[1]».

وأما «مَع» فاسم لموضع الاجتماع ، ملازم للظرفية ، والإضافة ، وقد تفرد مردودة اللام ، بمعنى : جميع ، كقول الشاعر[2] :

حَنَنْت إلَى رَيّا ، ونَفْسُكَ باعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيّا ، وشَعْبَاكُمَا مَعَا

وقد تجر «بِمِنْ» نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : «ذهبتُ من مَعه»[3].

وقد تبنى على السكون.

قال سيبويه ، وقال الشاعر[4] :

فَريشي مِنْكُمُ ، وهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا

---

(١) من الآية ٢ من سورة الكهف.

(٢) الشاعر : الصمة القشيري :

والبيت من شواهد الأغاني ٥/ ١٢٧ ، وأمالي القالي ١/ ١٩٠ ، والعيني ٣/ ٤٣١ ، والحماسة ١٢١٥.

٣٥٣ـــ اللغة : حننت : اشتقت ، وتاقت نفسك ، مزارك : الزيارة ، وموضع الزيارة ـــ أيضاً ـــ مختار الصحاح ، مادة (زود).

والمعنى : اشتقت إلى ريّا ، وقد بعدت عنها ، وابتعد الشعبان.

والشاهد فيه قوله : «مَعَا» حيث ردت لام «مَعَا» وأعربت إعراب المقصور.

(٣) راجع كتاب سيبويه ٢/ ٤٥.

(٤) الشاعر : جرير بن عطية بن الخطفي ، يمدح هشام بن عبد الملك والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٤٥ ، وابن الشجري ١/ ٣٤٥ ، ٢/ ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ ، والعيني ٣/ ٢٣٢ ، والتصريح ٢/ ٤٨ ، ١٩٠ ، والأشموني ٢/ ٢٦٥ ، وديوان جرير ٥٠٦.

٣٥٤ـــ اللغة : ريش : الريش. والرياش : اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش ، لماماً : متقطعة ، بعد كل حين مرة.

والمعنى : نعمتي منكم ، وهواي معكم ، وإن كنت لا أزوركم إلا لماماً.

والشاهد فيه قوله : «معكم» حيث سكن العين من «معْ» وهو ضرورة عند سيبويه ، وعند قيس لهجة.

«فجعلها «كَهَلْ» حين اضطر»[1].

وزعم بعض النحويين: أنها حرف، إذ سكنت عينها، وليس بصحيح.

واضْمُمْ — بنَاءً — غَيْراً — عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا
قَبْلُ، كغيْرٌ، وبَعْدُ حَسْبُ، أوّلُ ودونُ، والجهاتُ — أيضاً — وعَلُ
وأعْرَبُوا نَصْباً إذا ما نُكِّرَا «قَبْلاً» ومَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

من الأسماء ما يقطع عن الإضافة لفظا، وينوي معنى، فيبني على الضم، وذلك «غَيْرٌ، وقَبْلُ، وبَعْدُ» تقول: عندي رجلٌ، لا غيرُ، و«للهِ الأمْرُ منْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ[2]»، فتبنيها على الضم، لما قطعتها عن الإضافة، ونويت معنى المضاف إليه، دون لفظه.

ولو صرحت بما تضاف إليه أعربت، وكذا لو نويت لفظ المضاف إليه، كقول الشاعر[3]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قرابَةً فما عَطَفَتْ مَوْلًى علَيْهِ العَوَاطِفُ

هكذا رواه الثقات بالخفض، كأنه قال: ومن قبل ذلك.

---

(1) راجع الكتاب ٢/ ٤٥.

(2) من الآية ٤ من سورة الروم.

(3) لم ينسب البيت لقائل معين: وقد استشهد به العيني ٣/ ٤٤٣، والتصريح ٢/ ٥٠، والهمع ١/ ٢١٠، والدرر ١/ ١٧٧، والأشموني ٢/ ٢٦٩، ٢٧٤، ودلائل الإعجاز ١٥.

٣٥٥ — اللغة: نادى: من النداء: طلب، كل مولى: ابن عم (الصبان) ٢/ ٢٦٩ على الأشموني.

والمعنى: ومن قبل ذلك نادى كل مولى أقاربه، فما عطف عليه أحد.

والشاهد في البيت قوله: «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تنوين، لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، كأنه قال: ومن قبل ذلك.

وقد لا ينوي «بقبل، وبعد» الإضافة، فيعربان منكرين، وعليه قراءة بعضهم قوله تعالى: «لله الأمرُ من قَبْلٍ، وَمِنْ بَعْدٍ[1]» وقول الشاعر[2]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ، وكُنْتُ قَبْلاً أكَادُ أغَصُّ بالْمَاءِ الحَمِيمِ

وقول الآخر[3]:

ونَحْنُ قَتَلْنَا الأسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فمَا شَرِبُوا بَعداً على لَذَّةٍ خَمْرا

ومثل «قَبْل، وبَعْدَ» في جميع ما ذكر «حَسب، وأوَّل، ودون، وأسماءُ الجهات» نحو: «يمين، وشمال، وورَاء، وأمَام، وتَحْتَ، وفوْقَ، وعَل».

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) الشاعر: هو يزيد بن الصعق، والبيت من شواهد ابن يعيش ٤/ ٨٨، والخزانة ١/ ٢٠٤، ٣/ ١٣٥، والشذور ١٠٤ برواية (الفرات) والأشموني ٢/ ٢٦٩ برواية (الفرات). يراجع تعليق الاستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٣/ ٧٣ على شرح ابن عقيل، فقد خطأ رواية (الفرات).

٣٥٦ــ اللغة: ساغ: سهل جريانه في الحلق. أغص: من الغصص، اعتراض اللقمة، ونحوها في الحلق، الماء الحميم: يقصد ــ هنا ــ البارد (من الأضداد).

والمعنى: لم يكن يهنأ لي طعام، ولا يلذ لي شراب، بسبب عدم احتمالي ظلم الظالمين، فلما انتصرت عليهم ساغ لي الشراب، ولذت حياتي.

والشاهد فيه قوله: «قبلاً» حيث أعربه منوناً، لأنه قطعه عن الإضافة: لفظاً، ومعنى.

(٣) البيت غير معروف القائل، وهو من شواهد الخزانة ٣/ ١٣١، والشذور ١٠٥، والعيني ٣/ ٤٣٦، والتصريح ٢/ ٥٠، والهمع ١/ ٢٠٩، ٢١٠، والدرر ١/ ١٨٦، والأشموني ٢/ ١٦٩.

٣٥٧ــ اللغة: خفية: أجمة في سواد الكوفة، تنسب إليها الأسود.

والمعنى: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من الهزيمة، والقتل ما جعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يشربون خمراً على لذة، لأن الألم لم يعتصر قلوبهم.

والشاهد في البيت قوله: «بعداً» فقد وردت الكلمة معربة، منصوبة، منونة، لقطعها عن الإضافة: لفظاً، ومعنى.

فما كان من هذه الأسماء، ونحوها مصرحا بإضافته، أو منويا معه لفظ المضاف إليه، أو غير منوي الإضافة فهو معرب.

وما كان منها مقطوعا عن الإضافة لفظا، والمضاف اليه منوى معنى فهو مبني على الضم.

حكى أبو علي: «أبْدأُ بذا مِن أول» بالضم على البناء، وبالفتح على الإعراب، ومنع الصرف للوصفية الأصلية، ووزن الفعل، وبالخفض على نية ثبوت المضاف إليه.

والسبب في أن بنيت هذه الأسماء إذا نوى معنى ما يضاف اليه دون لفظه، وأعربت فيما سوى ذلك هو أن لها شبها بالحرف لتوغلها في الإبهام فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه، فيكمل بذلك شبه الحرف، فاستحقت البناء، وبنيت على الضم، لأنه أقوى الأحوال تنبيها على عروض سبب البناء.

وإذا لم ينو بالأسماء المذكورة الإضافة، أو صرح بما تضاف إليه، أو نوي معها لفظه، حتى صار كالمنطوق به لم يكمل فيها شبه الحرف، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء، فأعربت، إذ الأصل في الاسماء الاعراب.

ومَـا يلي المضَـافَ يـأتي خلَـفـا عَـنْهُ في الإعْرَابِ إذَا ما حُذِفَا
ورُبَّما جَـرُّوا الّذي أبقَـوْا كَـمَـا قَـدْ كَـانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا
لكِنْ بشَرْطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ مُـمَـاثِلاً لـمَـا علَـيْـهِ قَـدْ عُطِفْ

كثيرا ما يحذف المضاف لدلالة قرينة عليه، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالى: «وأُشْرِبُوا في قلُوبِهِمُ العجلَ[1]» أي: حب العجل، وقوله تعالى: «وجَاءَ رَبُّكَ[2]»، أي: أمر ربك.

(١) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الفجر.

وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول، والثاني، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، كقوله تعالى: «فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أثرِ الرَّسُولِ[1]» أي: من أثر حافر فرس الرسول، وقوله تعالى: «تَدُورُ أعْيُنُهُمْ كالّذي يُغْشَى عليْهِ مِنَ المَوْتِ[2]» أي: كدور عن الذي يغشى عليه من الموت، وكقول كلحبة السير بوعى[3]:

فـأَدْرَكَ إرْقَالَ الْقَرادَةِ ظَلْعُهَا وقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزيمَةَ إصْبَعَا

أراد: قدر مسافة إصْبَع.

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورا، بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله: لفظا، ومعنى، كقول الشاعر[4]:

أكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بالـلَّيْلِ نَارَا؟

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة طه.

(٢) من الآية ١٩ من سورة الأحزاب.

(٣) الكلحبة البربوغي العرفي، والبيت من شواهد النوادر ١٥٣، وابن يعيش ٣/ ٣١، والخزانة ٢/ ٢٤٥، والمغني ٦٢٤ والعيني ٣/ ٤٤٣، والأشموني ٢/ ٢٧٢، والمفضليات ٣٢.

٣٥٨ــ اللغة: القرادة: اسم فرس الشاعر، ظلعها: غمزها في مشيها، حزيمة: ابن طارق الذي أغار على إبله.

والمعنى: كدت أدرك من أغار على إبلي، لولا إدراك فرسي غمزها في مشيها، فقد كنت من حزيمة قدر مسافة إصبع.

والشاهد في البيت: حذف المضاف، والمضاف إليه جميعاً، وإقامة المضاف إليه الثاني، الذي هو الثالث مقامها، لأن التقدير: فجعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع.

(٤) الشاعر: أبو دؤاد الإيادي، واسمه: جارية بن الحجاج. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٣، والكامل ١٦٣، ٤٩٨، وابن الشجري ١/ ٢٩٦، والإنصاف ٧٤٣، وابن يعيش ٣/ ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩، ٥/ ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمقرب ٥١، والخزانة ٢/ ٢٥٣ عرضاً، والمغني ٢٩٠ (٢٣٩) والتصريح ٢/ ٥٦، والهمع ٢/ ٥٢، والدرر ٢/ ٦٥، والأشموني ٢٧٣، وديوانه ٣٥٣.

٣٥٩ــ اللغة: امرىء: رجل، تحسبين: تظنين.

ونحوه قراءة ابن حجاز قوله تعالى: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا، واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ[1]» فحذف المضاف لدلالة ما قبله عليه، وأبقى المضاف إليه مجرورا، كأن المضاف منطوق به.

وَيُحْذَفُ الثاني، فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ، وإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

قد يحذف المضاف إليه مقدرا وجوده، فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف، كقول بعضهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ، ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا» وكقول الشاعر[2]:

إلاَّ عُلالَةَ، أوْ بُدَاهَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

وقد يفعل مثل هذا دون عطف، كما تقدم من قول الشاعر[3]:

والمعنى: ما كل امرىء يحسب امرأً كاملاً، وما كل نار تحس ناراً، أي: ليس كل رجل رجلاً كامل الرجولة، وما كل نار هي نار للقرى، والخير...

والشاهد فيه قوله: ««ونار» حيث حذف المضاف، وهو «كل» وأبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان قبل الحذف، لتحقق الشرط، وهو: أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله.

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٢) الشاعر: الأعشى: والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٩١، ٢٩٥، والمقتضب ٤/ ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٠٧، والمقرب ٣٨، والخزانة ١/ ٨٣، ٢/ ٣٤٦، ٣/ ١٣، والعيني ٣/ ٤٥٣، وديوانه ١١٤.

٣٦٠ــ اللغة: علالة: آخر جري الفرس، وبداهة: أوله، سابح: فرس سريع الجري، نهد: غليظ، الجزارة: القوائم، والرأس، ويستحب غلظها، مع قلة لحمها، وإنما سميت جزارة، لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر، فبقي عليها الاسم.

والمعنى: وصف الأعشى نفسه وقومه بأنهم أهل حرب، يقاتلون على الخيل، في أول جريها، وآخره، وأمرها كله وهي خيل سريعة الجري غليظة العظام، قوية.

والشاهد فيه: إضافة «العلالة» إلى «سابح» مع الفصل بالبداهة، ضرورة، وسوغ ذلك: أنهما مقتضيان الإضافة إلى «سابح» اقتضاء واحداً، فأنزلتا منزلة اسم واحد، مضاف إلى «سابح» انظر الأعلم ١/ ٩١.

(٣) الشاهد رقم (٣٥٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى.

والشاهد هنا: الحذف، دون عطف، فقد حذف «ذلك» دون عطف.

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قرابةً (فما عطفتْ مولًى عليه الْعَوَاطِفُ)

وكما حكاه الكسائي، من قول بعضهم: «أفوق تَنَامُ، أَمْ أَسْفَلُ»؟ بالنصب على تقدير: أفوق هذا تنام، أم اسفل منه؟ وقراءة بعض القراء قوله تعالى: «فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ[1]» أي: فلا خوف شيءٌ عليهم.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً، أو ظَرْفاً أجزْ ولَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ، واضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ فِدَا

مذهب كثير من النّحويين انه لا يجوز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بشيءْ إلا في الشعر.

وذهب شيخنا إلى أنه يجوز — في السعة — الفصل بينهما في ثلاث صور:

الأول: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به، أو ظرف، كقراءة ابن عامر قوله تعالى: «وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ[2]».

وحسن مثل هذا الفصل، لأن مفعول المصدر غير أجنبي منه، فالفصل به كلا فصل، ولأن الفاعل كالجزء من عامله، فلا يضر فصله، لأرتبته منبهة عليه.

ومثل قراءة ابن عامر ما أنشده الأزهري[3] من قول أبي جندل الطهوي[4] في صفة جراد:

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٣) الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح، الأزهري، اللغوي، الأديب الهروي، الشافعي، أبو منصور، «ولد سنة ٢٨٢ هـ وأخذ عن الربيع بن سليمان، ونفطويه، وابن السراج، وأدرك ابن دريد، ولم يرو عنه، ورد بغداد، وأسرته القرامطة، فبقي فيهم دهراً طويلاً، وكان رأساً في اللغة، أخذ عن الهروي صاحب الغريبين — صنف التهذيب في اللغة، تفسير ألفاظ مختصر المزني — التقريب في التفسير — شرح شعر أبي تمام — الأدوات... مات سنة ٣٧٠هـ راجع بغية الوعاة ١/ ١٩ - ٢٠.

(٤) البيت: لجندل بن المثني الطهوي: والشاهد من شواهد العيني ٣/ ٤٥٧، والشطر الأول اللسان (كنفج)

يَغْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُل الكُنَافِجِ بالْقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنِ الْمحَالجِ

وما أنشده أبو عبيدة[1] :

وحَلَق الْمَاذِيِّ، والْقوانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحصادَ الدَّائِسِ

وقول الطرماح[2] :

يَطُفْنَ بحُوذِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بَوادِيه مَن قرعِ الْقسَّى الْكفَائِنِ

٣٦٢ــ اللغة : يفركن : أي الجراد ، الكنافج : الممتلىء ، القاع : المستوى من الأرض ، المحالج : الآلات التي يلج بها القطن .

والمعنى : هذا الجراد يفرك حب النبل الممتلىء بالأرض المستوية ، كفرك المحالج القطن .

والشاهد فيه قوله : فرك القطن المحالج ، حيث فصل بين المضاف ، والمضاف إليه بكلمة « القطن » .

(١) أبو عبيدة : معمر بن المثني اللغوي البصري : أبو عبيدة ، مولى بني تيم ، تيم قريش ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أول من صنف غريب الحديث ، وأخذ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني ، والأثرم وعمر بن شبّة ، وكان أعلم من الأصمعي ، وأبي زيد بالأنساب ، والأيام ، مات سنة ٢١١ هـ . بغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ــ ٢٩٥ ــ ٢٩٦ .

والبيت لعمر بن كلثوم ، والشطر الأول من شواهد العيني ٣/ ٤٦١ ، والثاني من شواهد العيني ٣/ ١٦١ والأشموني ٢/ ٢٧٦ .

٣٦٣ــ اللغة : الماذي : من الدروع البيضاء ، والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى البيضة من الحديد ، .

والمعنى : عطف الشاعر على آلات الحرب : فذكر طلق الماذي والقوانس ، وقد كانت النتيجة : في دوسهم ، كدوس الدائس الحصاد .

والشاهد فيه : « دوس الحصاد الدائس » فإن « الحصاد » منصوب ، لأنه مفعول ، وقع بين المضاف وهو « دوس » والمضاف إليه ، وهو « الدائس » و« الدوس » نصب على المصدر .

(٢) الطرماح بن حكيم : والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والإنصاف ٤٢٩ ، والخزانة ٢/ ٢٥٢ عرضاً ، والعيني ٣/ ٤٦٢ ، واللسان مادة (حوز) وديوانه ١٦٩ .

٣٦٤ــ اللغة : يطفن : يريد بقر الوحش ، بحوذي : المراد الثور الذي يجعله بقر الوحش رأساً لهن ، يتبعنه في المرعى ، ومورد الماء ، لم ترع : لم تخف ، قرع : ضرب ، القسي : جمع قوس ، الكنائن : جمع كنانة : جعبة الهام .

وقول الآخر[1] :

عَتَوْا إذْ أجَبْنَاهُمْ إلَى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُم سَوْق الْبُغَاثَ الأجَادِلِ
ومَن يُلْغ أعْقَابَ الأُمُورِ فَإنَّهُ جَدِيرٌ بِهُلْكٍ آجِلٍ ، أَوْ مُعَاجِلِ

وقول الأحوص[2] :

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلّ شيْء فَإِنَّ نكَاحَها مَطَر حَرَامُ

والمعنى : أن بقر الوحش يطفن بثور جعلنه دليلاً لهن ، ورائداً ، وحامياً ، لم تخف بواديه ، الكنائن من قرع القس : يريد الأمن والاطمئنان.

والشاهد فيه : الفصل بين المصدر المضاف ، وفاعله المضاف اليه بالمفعول ، وهو « القسي » راجع العيني على الخزانة ٣/ ٤٦٢ الى ٤٦٥.

(١) لم أجد من نسب البيتين لقائل معين :

والبيت الأول من شواهد العيني ٤/ ٤٦٥ ، والتصريح ٢/ ٥٧ ، والأشموني ٢/ ٢٧٦.

٣٦٥— اللغة : عتوا : أفسدوا ، والسلم : الصلح ، الأجادل : جمع أجدل : طائر قوي يصطاد البِغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، يلغ : من الإلغاء.

والمعنى : عندما دعونا أعداءنا إلى الصلح استكبروا ، وأفسدوا ، ولما حاربناهم لم نجد لهم غناء في الحرب فسقناهم سوقاً ، كما تسوق الطيور الجارحة ضعاف الطير ، وهكذا من لم يفكر في عواقب الأمور فإنه يصاب بهلاك عاجل ، أو آجل.

والشاهد قوله : « سوق البغاث الأجادل » حيث فصل بين المضاف ، وهو « السوق » والمضاف إليه ، وهو « الأجادل » بقوله : « البغاث ».

(٢) استشهد ببيت الأحوص المغني ٢٧٣ ، والعيني ٣/ ٤٦٦ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والأشموني ٢/ ٢٧٩.

٣٦٠— اللغة : النكاح : يريد عقد الزواج.

والمعنى : لئن كان النكاح عقدة في السماء ، وأفضل شيء ، فإن نكاح هذه الجميلة من مطر القبيح حرام (تحريم على سبيل الهوى)

والشاهد فيه قوله : « مطر » حيث خفض مطر ، ولم تدع إليه ضرورة ، وقد فصل بالهاء ، بين المضاف ، والمضاف اليه ، « والهاء محتملة للفاعلية ، والمفعولية » كما يقول الشيخ خالد الأزهري ٢/ ٩ التصريح.

وهذا ليس بضرورة ، إذ يمكنه أن يقول : فإن نكاحها مطر.

ومثله إنشاد الأخفش[٤] :

فَــزَجَــجْــتُــهَــا بِمَزَجَّــةٍ زَجَّ الْــقَــلُوصَ أَبِي مَــزَادَهْ

الصورة الثانية : فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني ، كقول الشاعر[١] :

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالْغِنَى وَسِواكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحتَاجِ

ويدل على أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة قراءةَ بعضهم قوله تعالى : « فَلَا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه[٢] ».

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد معاني القراء ١ / ٣٥٧ ، مجالس ثعلب ١٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤٠٦ ، والإنصاف ٤٢٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢٢ ، والمقرب ، ٥ ، والخزانة ٢ / ٢٥١ ، والعيني ٤ / ٣٦٨ ، والأشموني ٢ / ٢٧٦ . وفي تعليقات على شرح ابن يعيش ٣ / ٢٢ ، ٢٣ يقول البغدادي : «قال ابن خلف : هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين» وجميل من ابن الناظم نسبة الإنشاد إلى الأخفش ، لأنه من زيادات الأخفش.

٣٦٧ــ اللغة : زججتها : طعنتها بالزج ، وهي الحديدة ، التي في أسفل الرمح ، والقلوص : الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل.

والمعنى : طعنت راحلتي بمزجة ، مثل فعل أبي مزادة ، وطعنه القلوص.

والشاهد فيه قوله : «زج القلوص أبي مزادة» حيث أضاف «أبي مزادة» إلى طعن» وفصل بين المضافين بكلمة «القلوص».

(٢) لم ينسب البيت لأحد فيما رأيت ، والبيت من شواهد العيني ٣/٤٦٩ ، والتصريح ٢ / ٥٨ ، والأشموني ٢ / ٢٧٦.

٣٦٨ــ اللغة : يؤمك : يقصدك.

والمعنى : ما يزال يوقن ــ من يقصدك طالباً نوالك بالغنى ــ وغيرك يمنع فضله ، ويحبسه عن المحتاج إليه.

والشاهد في البيت : «مانع فضله المحتاج» فإن «فضله» فصل بين المضاف ، وهو «مانع» والمضاف إليه ، وهو «المحتاج» للضرورة.

(٣) من الآية ٤٧ من السورة إبراهيم.

الصورة الثالثة : فصل المضاف عما أضيف إليه بالقسم ، نحو ما حكاه الكسائي من قولهم : « هَذا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ » . وما حكاه ابو عبيدة من قولهم : « إنَّ الشّاةَ لَتَجْتَرُّ ، فتسمعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّهَا » .

وإلى جواز الفصل في الصورتين الأوليين الإشارة بقوله :

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نصِب مَفْعولاً ، أوْ ظَرْفاً أَجزْ...

أي : أجز فصل مضاف ، شبه فعل عما أضيف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به ، أو ظرف.

فدخل تحت « مضاف شبه فعل » المصدر المضاف إلى الفاعل ، واسم الفاعل ، المضاف إلى المفعول .

وإلى جواز الفصل في الصورة الثالثة الإشارة بقوله :

.... وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَحين.

والفصل في هذا الباب بغير ما ذكر مخصوص بالضرورة ، وقد نبه على ذلك بقوله :

.... واضطراراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أو بنَعْتٍ ، أوْ نِدَا

مثال الفصل بالأجنبي من المضاف قول الشاعر[1] :

---

(١) الشاعر : أبو حية النميري ، يصف رسم دار.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٩١ ، والمقتضب ١ / ٢٣٧ ، ٤ / ٣٧٧ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٢٥٠ ، والعيني ٣ / ٤٧٠ ، والتصريح ٢ / ٥٩ ، والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٦ ، والأشموني ٢ / ٧٨ ، والمرادي ٢ / ٢٨٠.

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَـهُودِيٍّ، يُـقَارِبُ، أَوْ يُزِيلُ

وقول الآخر(١):

هُمَا أَخوا في الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وقول الآخر(٢):

تَسْقِي امْتِياحاً نَدَى الْمسوَالَ رِبقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

أرادَ: تسقى امتياحاً ندى ربقتِهَا المسواكَ.

٣٦٩ــ اللغة: يهودي: لأن اليهود كانوا أهل كتابة، يقارب: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض، يزيل: يفرق كتابته.

والمعنى: ما بقي من رسوم الدار مثل كتابة اليهودي، الذي يقرب الكتابة، ويباعدها.

والشاهد فيه قوله: «بكف يوماً يهوديّ» حيث فصل بين المضاف، والمضاف اليه بأجنبي، وهو «يوماً».

(١) البيت لدرني بنت عبعبة: والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٩٢، والنوادر ١١٦، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والإنصاف ٤٣٤، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١، والعيني ٣/ ٤٧٢، والهمع ٢/ ٥٢، والدرر ٢/ ٦٦، واللسان مادة (أبى) والحماسة ١٠٨٣.

٣٧٠ــ اللغة: هما: تريد شخصين معلومين ذهناً، وهما أخواها، نبوة: الأصل: أن يضرب بالسيف، فينبو عن الضربة، ولا يمضي فيها. فدعاهما: طلبهما، واستغاث بهما.

والمعنى: أخواي في الحرب أخاً من لا أخاً له، إذا خاف أن ينبو عن مقاومة العدو، فدعاهما لنُصرته.

والشاهد في البيت: إضافة «الأخوين» إلى «من» مع الفصل بالمجرور «في الحرب» (يراجع الأعلم الشنتمري ١/ ٩٢ شرح شواهد كتاب سيبويه)

(٢) الشاعر: جرير من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك، ويهجو آل المهلب:

والبيت من شواهد العيني ٣/ ٣٧٤، والتصريح ٢/ ٥٨، والهمع ٢/ ٥٢، والدرر ٢/ ٦٦، والأشموني ٢/ ٢٧٧، وديوانه ٣٨٦.

٣٨١ــ اللغة: تسقي: يريد أم عمرو المذكورة فيما قبله، امتياحاً: أي ممتحة: متسوكة، ماء المزنة: السحابة، والرصف: جمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض، وماء الرصف أرق، وأصفى.

وقول الآخر(١) :

أنْـــجَبَ أيّـــام وَالِـــدَاهُ بِـــهِ إذْ نَـجلاَهُ ، فَـنِـعْـمَ مَا نَـجَلَا

أرادَ : أنجب والداه به أيام إذ ولداه .

ومقال الفصل بالنعت قول معاوية(٢) :

نجَوْتُ ، وقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

اراد : من ابن أبي طالب ، شيخ الأباطح ، فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه .

والمعنى : تستي أم عمرو امتياحاً ندى ريقتها المسواك ، مثل الرصف ، الذي تضمن ماء المزمة ، فصار صافياً رائقاً .

والشاهد في البيت قوله : «المسواك» فإنه منصوب على أنه مفعول ثان «لتستي» فصل به بين المضاف ، وهو «ندى» والمضاف إليه ، وهو «ريقتها» والتقدير : تستي ندى ريقتها المسواك .

(١) الشاعر : هو الأعشى ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٩٦ ، والعيني ٣/ ٤٧٧ ، والتصريح ٢/ ٥٨ ، والهمع ٢/ ٥٣ ، والدرر ٢/ ٦٧ ، والأشموني ٢/ ٢٧٧ ، وديوانه ١٧٥ .

٣٧٢ــ اللغة : أنجب : يقال : أنجب الرجل : إذا ولد نجيباً ، ونجلاَه : من النجل ، وهو النسل ، أي : نسلاه .

والمعنى : يمدح الأعشى سلامة ذا فائش ، فيقول : أنجب والده به أيام إذ ولداه ، فنعم ما نسلا ، ونجلا .

والشاهد فيه قوله : «أيام» فإنه ظرف ، منصوب فصل به بينهما ، والتقدير : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . (راجع العيني ٢/ ٢٧٧) على شواهد الأشموني) .

(٢) البيت لمعاوية (رضي الله عنه) :

وهو من شواهد العيني ٣/ ٤٧٨ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والهمع ٢/ ٥٢ ، والدرر ٢/ ٦٧ ، .

٣٧٣ــ اللغة : المرادي : نسبة الى مراد : قبيلة يمنية ، ويقصد عبد الرحمن بن ملحم ، الأباطح : جمع أبطح : المكان الواسع ، أو المسيل فيه دقاق الحصى ، وأراد مكة . .

والمعنى : نجوت من القتل ، وقد تمكن المرادي من قتل علي (رضي الله عنه) بن أبي طالب ، شيخ مكة ، ووجيهها ، والقصة مشهورة .

ومقال الفصل بالنداء قول الراجز[1] :

كـــأَنَّ بِـــرْذَوْنَ أَبـــا عِصَـــام زَيْـــد حمار دُقَّ بـــالـــلِّـــجَـــام

أراد : كان برذون زيد يا أبا عصام حمار.

والشاهد فيه : الفصل بين المضاف ، وهو «أبى» والمضاف إليه ، وهو «طالب» بالنعت ، وهو «شيخ الأباطح .»

(١) لم ينسب البيت لراجز معين ، والشاهد من شواهد الخصائص ٢/ ٤٠٤ ، والعيني ٣/ ٥٨٠ ، والتصريح ٢/ ٦٠ ، والهمع ٢/ ٥٣ ، والدرر ٢/ ٦٧ ، والأشموني ٢/ ٢٧٨ .

٣٧٤ــ اللغة : برذون : البرذون من الخيل : ما ليس بعربي .

والمعنى : يصف الراجز برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ، ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام ، الذي يظهره في مظهر الخيل لكان في نظر من يراه حماراً ، لصغره في عين الناظر ، ولضعفه .

والشاهد فيه ، الفصل بين المضاف وهو «برذون» والمضاف إليه . وهو «زيد» بالنداء ، وهو قوله : «أبا عصام» .

المُضَافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّم

آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَاء اكسِرْ إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً: كرَام، وقَذَى
أَوْيَكُ كابْنَيْن، وزَيْدَين، فذَى جَميعُهَا الْيَا بَعْدُ فتْحها احْتُذِي
وتُدغَمُ الْيَا فيهِ، والْواوُ، وإنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْرِه يَهِنْ
والفا سَلِّمْ، وفي المْقصور — عَنْ هُذَيْلٍ — انْقِلابُهَا يَاءً حَسَنْ

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، إلا أن يكون مقصورا، أو منقوصا، أو مثنى، أو مجموعا على حده، فيقال في نحو: غُلَام، وصاحب: غُلَامي، وصَاحِبي، وفي نحو: ظبي، وصِنْو، وصبيّ، وعَدُو: ظَبْيي، وصِنْوي، وصبيّى، وعَدُوّي، فيكسر ما قبل الياء إتباعا، فيتعذر — حينئذٍ — ظهور الإعراب، ويجب الالتجاء الى التقدير، كما في المقصور، والمحكي، والمتبع في قراءة من قرأ قوله تعالى: «والْحَمد للهِ ربِّ العالَمِينَ[1]» «وإِذَا قُلْنَا للمَلَائِكَة اسْجُدوا لآدَمْ[2]»

وذهب الجرجاني، وابن الخشاب[3] إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، وهو ضعيف، لانتفاء السبب، المقتضى للبناء.

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة البقرة.

(٣) ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله نصر بن الخشاب: أبو محمد النحوي.

«كان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال: إن كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث، والتفسير، واللغة، والمنطق، والفلسفة، والحساب، والهندسة، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة.

لا يقال : سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن ، لأنه مردود ببقاء إعراب المضاف إلى الكاف ، والهاء ، وإعراب المثنى المضاف إلى الياء .

وأما المقصور ، والمنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده : فإذا أضيف شيءُ منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء ، وأن يدغم فيها ما وليته إلا الألف فإنها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، والياء تدغم ، ولا يغير ما قبلها : من كسرة ، أو فتحة .

فيقال في نحو : قاض ، ومسلمَيْن ، ومُسْلِمين : هذا قَاضِيَّ ، رأيتُ مُسْلِمَيَّ ، ومُسْلِمِيّ ، والواو تبدل ياء ليصح الإدغام ، وتقلب الضمة قبلها كسرة ، ليخف المقال ، فيقال في هؤلاء مسلمُون ، وبنُون : هؤلاء مُسْلِمِي ، وبَنِي .

والأصل : مسلمُوى ، وبنُوَى ، فأدغمت الواوان في الياءين بعد الإبدال ، وجعلت مكان الضمة قبلها كسرة .

وأما الألف فتبقى ساكنة ، والياء بعدها مفتوحة ، ولا فرق بين الألف المقصورة ، وغيرها في لغة غير هذيل ، فيقال في نحو ، عصا ، ومسلمان : عصاي ، ومسلماي .

وبنو هذيل يقلبون الألف المقصورة ياء ، دون ألف التثنية ، فيقولون : في نحو : فتى ، وعصا ، وحبلى : فتَّى ، وعصَّى ، وحبلَّى .

قال شاعرهم[1] :

قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ،وغيره ... والفرائض على أبي بكر المرزوقي ، وسمع الحديث من أبي القتائم ... وسمع منه السمعاني ، وأبو أحمد بن سكينة ، وغيرهما ...

صنف الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جني ... والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح ...

مات سنة ٥٦٧ هـ . (راجع بغية الوعاة ٢/ ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١)

(١) الشاعر : هو أبو ذؤيب الهذلي ، من قصيدة له ، يرثي فيها أبناءه ، وقد كانوا ماتوا في سنة واحدة . وقد كانوا خمسة هلكوا جميعاً في طاعون.

سَبَقُوا هَوىَّ ، وأعنَقُوا لهَوَاهُمُ فتخرَّموا ، ولكُلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ويجوز في ياء المتكلم ، مضافة إلى غير الأربعة المستثنيات وجهان : الفتح ، والإسكان ، والفتح هو الأصل ، والاسكان تخفيف.

والبيت من شواهد المحتسب ١ / ٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨١ ، وابن يعيش ٣ / ٣٣ ، والمقرب ٤٦ ، والعيني ٣ / ٤٩٣ ، والتصريح ٢ / ٦١ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٦٨ ، والأشموني ٢ / ٢٨٢ ، والمفضليات ٤٢١ ، وديوان الهذليين ١ / ٢ .

٣٧٥ــ اللغة : هوى : هواي ، أي ما تهواه النفس ، وأعنقوا ، وبادروا ، وسارعوا ، فتخرموا ، استؤصلوا ، وأفنتهم المنية ، جنب : ما تحت الإبط ، مصرع : مكان يصرع فيه.

والمعنى : سبق أولادي ما أرغب فيه ، إلى ما يرغبون فيه ، فأفنتهم المنية ، ولكل إنسان نهاية ، ولكل جنب مصرع .

والشاهد فيه قوله : «هويَّ» حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم ، على لغة هذيل.

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِق في الْعَمَلْ مُضَافاً، أو مجرَّداً، أَوْ مَع ألْ
إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ «أَن، أَوْ «مَا» يَحُلّ محلَّــهُ، ولاسْم مَصْــدَرٍ عَــمَــلْ

اعلم ان اسم المعنى الصادر عن الفاعل، كالضَّرْب، أو القائم بذاته كالعلْم ينقسم إلى: مصدر، واسم مصدر.

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضْرب، والمحمدَة، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي، كالوضُوء، والغُسْل فهو اسم المصدر، وإلا فهو المصدر.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن المصدر يصح فيه أن يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يقصد به قصد فعله من: الحدوث، والنسبة إلى مخبر عنه.

وعلامة ذلك: صحة تقديره بالفعل، مع الحرف المصدري، فيقدر «بأَنْ» والفعل إن كان ماضياً، أو مستقبلاً، و«بما» والفعل، إن كان حالاً، لأن فعل الحال لا يدخل عليه «أَنْ».

ولو لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدري لم يسغ عمله، ومن ثم كان نحو قولهم: «مَرَرْتُ بزَيدٍ، فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوت حمَار». النصب فيه بإضمار فعل، لا بصوت المذكور، لأنه لا يصح تقدير: أن يصوتَ مكانه.

فلو قلت: مررت، فإذا له أن يصوت لم يحسن؛ لأن أن يصوت فيه معنى التجدد، والحدوث، وأنت لا تريد أنه جدد الصوت في حال المرور، وإنما تريد: أنك مررت فوجدت الصوت بتلك الصفة.

وإذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافا، كقولك: أعجبَني

ضَرْبُ زَيدٍ عَمْراً ، أو منوناً ، كقوله تعالى : «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً[1]» ومثله قول الشاعر[2] :

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُءوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عنِ المَقِيلِ

وإعمال المصدر مضافا أكثر، ومنونا أقيس.

وقد يعمل مع الألف، واللام، كقول الشاعر[3] :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وقول الآخر[4] :

---

(١) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد.

(٢) الشاعر: المرار بن منقذ التميمي.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٦٠ ، ٩٧ ، وابن يعيش ٦/ ٦١ ، والعيني ٣/ ٤٩٩ ، والأشموني ٢/ ٢٨٤ ، ولم ينسبه الشنتمري ، وهو من الخمسين، ولم يشرحه.

٣٧٦ــ اللغة : هامهن : رؤوسهن ، المقيل : النوم في الظهيرة.
والمعنى : ضربنا بالسيوف رءوس قوم ، فقطعنا تلك الرءوس ، وحرمناها متعة النوم في الظهيرة.
والشاهد فيه قوله : «... رءوس قوم» حيث نصب بالمصدر ـ المنكر ـ المنون وهو قوله : «بضرب».

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٩٩ ، والمقرب ٢٥ ، والخزانة ٣/ ٤٣٩ ، والشذور ٣٨٤ ، والتصريح ٢/ ٦٣ ، والهمع ٢/ ٩٣ ، والدرر ٢/ ٥٢ ، والأشموني ٢/ ٢٨٤ ، وهو من الخمسين.

٣٧٧ــ اللغة : النكاية : التأثير في العدو ، يخال : يظن ، الفرار : الهرب ، يراخي : يؤجل.
والمعنى : يقول الشاعر : إن هذا الرجل ضعيف الكيد ، ولا يستطيع التأثير في عدوه ، وإنه لجبان في مواقف القتال ، وإنه يفطن أن الفرار يراخي أجله.

(٤) الشاعر : هو مالك بن زغبة ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٩٩ ، والمقتضب ١/ ١٤ ، وجمل الزجاجي ١٣٦ ، وابن يعيش ٦/ ٩ ، ٦٤ ، والخزانة ٣/ ٤٣٩ ، والعيني ٣/ ٤٠ ، ٥٠١ ، والهمع ٢/ ٩٢ ، والدرر ٢/ ١٢٥ ، والأشموني ٢/ ١٠٠ ، ٢٨٤.

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

أراد: عن أن أضرب مِسْمعا، يعني: رجلا.

وقد عد من هذا قوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ، إلاّ مَنْ ظُلِمَ[1]».

وقد أشار إلى الأوجه الثلاثة في إعمال المصدر على الترتيب بقوله:

.... مُضَافاً، أو مجرّداً، أو مَعَ أَلْ

أي: مجردا عن الإضافة، والألف، واللام، وهو المنون.

وقوله:

.... ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

بتنكير «عمل» لقصد التقليل، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطى حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، كقول الشاعر[2]:

٣٧٨ــ اللغة: أولى المغيرة: أراد أو المغيرة، ويقصد الجماعة المغيرة، أو الخيل المغيرة، كررت: هجمت على العدو، أنكل: أرجع، من النكول: الرجوع، ومسمع: اسم رجل.

والمعنى: لقد علمت الجماعة المغيرة، والذين في طليعتهم أنني جريء القلب شجاع، وأنني هرمتهم، ولحقت بهم، ولم أرجع عن ضرب سيدهم، ورئيسهم: مسمع، أي: أنني كنت في المقدمة من الصفوف الأولى.

والشاهد في البيت قوله: «الضرب مسمعاً» حيث أعمل المصدر المحلي «بأل» وهو قوله: «الضرب»، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «مسمعاً».

(١) من الآية ١٤٨ من سورة النساء.

(٢) البيت للقطامي، واسمه عمير، وهو ابن أخت الأخطل، يمدح زفر بن الحارث الكلابي.

والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢٢١، وابن الشجري ٢/ ١٤٢، وابن يعيش ١/ ٢٠، والشذور ٤١٢، والعيني ٣/ ٥٠٥، والتصريح ٢/ ٦٤، والهمع ١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥، والدرر ١/ ١٦١، ٢/ ١٢٧، والأشموني ٢/ ٢٨٨، وديوانه ٤١.

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وبَعْدَ عطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا؟

ومنه قول عائشة (رضي الله عنها): «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَته الْوُضُوءُ»، وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر، ولا فاش فيه.

وبَعْدَ جَرِّهِ الّذي أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بنَصْبٍ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ

وقد تقدم أن المصدر يعمل مضافا، وغير مضاف.

فإذا كان مضافاً: جاز أن يضاف إلى الفاعل، فيجره، ثم ينصب المفعول، نحو: بلغني تطليقُ زَيْدٍ امرأَتَهُ، وأن يضاف إلى المفعول، فيجره، ثم يرفع الفاعل، نحو: بلغني تطليقُ هندٍ زيدٌ، ونحوه قول الشاعر(1):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدّراهيمِ تَنقَادُ الصَّيَارِيفِ

٣٧٩ــ اللغة: أكفرا؟: أجحوداً للنعمة؟، ورد: منع، الرتاع: جمع راتعة، وهي الإبل، التي تترك لترعى كيف شاءت، لأنها كريمة على أصحابها.

والمعنى: أنا لا أجحد نعمتك، بعد أن منعت عني الموت، وأعطيتني مائة من خيار الإبل.

والشاهد فيه قوله: «عطائكِ المائة» حيث أعمل اسم المصدر، وهو «عطاء» عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: «المائة» بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

(1) الشاعر: الفرزدق يصف ناقة، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٠، والكامل ١٤٣، والمقتضب ٢/ ٢٥٨، والمحتسب ١/ ٦٩، ٢٥٨، ٢/ ٧٢، والخصائص ٢/ ٣١٥، وابن الشجري ١/ ١٤٢، ٢٢١، ٢/ ٩٣، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وابن يعيش ٦/ ١٠٦، والخزانة ٢/ ٢٥٥، والعيني ٣/ ٥٢١، ٤/ ٥٨٦، والتصريح ٢/ ٣٧٠ والأشموني ٢/ ٢٨٩، وديوانه ٥٧٠.

٣٨٠ــ اللغة: تني: تدفع، هاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحر، الدراهيم: جمع درهم، تنقاد: مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، مثل تذكار: والصيارف: جمع صيرفي.

والمعنى: هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة، واشتداد الحر، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم.

والشاهد فيه قوله: «نفى الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو «ني» الى مفعوله، وهو «الدراهيم» ثم أتى بالفاعل مرفوعاً، وهو «تنقاد».

وزعم بعضهم أنه مختص بالضرورة، وليس كذلك، بدليل قوله تعالى: «ولله على الناس حجُّ البيْتِ: من استطاعَ إليْهِ سَبيلاً[1]».

وإنما هو قليل.

ولا تكثر إضافة المصدر إلى المفعول إلا إذا حذف الفاعل، كما في قوله تعالى: «بسُؤال نَعْجتِكَ[2]».

وَجُرَّ ما يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ راعَى في الاتْبَاعِ المحَلَّ فَحَسَنْ

المضاف إليه المصدر: إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ، مرفوع المحل، وإن كان مفعولاً فيه مجرور اللفظ منصوب المحل إن كان مقدراً «بأن» وفعل الفاعل، أو مرفوع المحل، إن كان مقدراً «بأن» وفعل ما لم يسم فاعله.

فإذا أتبعت المضاف إليه المصدر فلك في التابع الجر حملا على اللفظ، والرفع، أو النصب حملا على المحل، تقول: عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيْدٍ الظريف بالجر، وإن شئت قلت الظريفُ.

كما قال الشاعر[3]:

حَتَّى تُهَجِّرَ في الرَّواحِ، وهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة آل عمران ص.

(٣) الشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً، وأتانه، شبه به ناقته.

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٢، والإنصاف ٢٣٢، ٣٣١، وابن يعيش ٢/ ٢٤، ٤٦، ٦/ ٦٦، والخزانة ١/ ٣٣٤، ٤٤١، والعيني ٣/ ٣١٥، والتصريح ١/ ٢٧٨، ٢/ ٦٥، والهمع ٢/ ١٤٥، والدرر ٢/ ٢٠٢، والأشموني ٢/ ٢٩٠، وديوانه ١٢٨.

٣٨١ــ اللغة: تهجر: سار في وقت الهاجرة، الرواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله: الغدو، هاجها: أزعجها، المعقب: الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى، المظلوم: الذي مطله المدين، بدين عليه له.

فرفع «المظلوم» على الإتباع لمحل «المعقب».

وقال الآخر[1]:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشْيَ الْهَلُوكِ عليْهَا الخَيْعَلُ الْفُضُلُ

«الفضل» اللابسة ثوب الخلوة، وهو نعت «للهلول» على الموضع، لأنها فاعل «المشى».

وتقول عجبتُ مِنْ أكْلِ الخُبْزِ، واللّحْمِ، واللّحْمَ؛ فالجر على اللفظ، والنصب على محل المفعول، كما قال الشاعر[2]:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانا مخَافَةَ الإفْلَاسِ، واللَّيَانَا

والمعنى: يقول: إن هذا المسحل قد عجّل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء، مثل طلب الغريم، الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

والشاهد فيه قوله: «طلب المعقب حقه المظلومُ» حيث أضاف المصدر، وهو «طلب» إلى فاعله، وهو «المعقب» ثم اتبع الفاعل بالنعت. وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعاً، نظراً لمحل المتبوع.

(١) الشاعر: هو المتنخل الهذلي، والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ١٦٧، والعيني ٣/ ٥١٦، والهمع ١/ ١٨٧، ٢/ ١٤٥، والدرر ١/ ١٦٠، ٢/ ٢٠٣، والأشموني ٢/ ٢٩٠، ويس ١/ ٣٢٧، واللسان مادة (حفل) والهذليين ٢/ ٣٤.

٣٨٢ــ اللغة: الثُّغرة: كل ثنية فيها خوف من الأعداء، الهلوك: المرأة الفاجرة الساقطة، والخيعل: قميص، لا كمّ له، وقيل قميص قصير، والفضل: اللابسة ثوب الخلوة.

والمعنى: أنت الحازم البطل، الذي يقتحم الثغرة، اليقظان حافظها، وكالئها، مشي الفاجرة المستهترة تلبس ثياب الخلوة.

والشاهد فيه قوله: «الفضل» فإنه مرفوع، لأنه صفة للهلوك على الموضع، لأنه فاعل «المشي».

(٢) الشاعر: رؤبة والرجز من شواهد الكتاب ١/ ٩٨، وابن الشجري ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣١، وابن يعيش ٦/ ٦٥، والمغني ٤٧٦ (٢٨٢) والعيني ٣/ ٥٢٠، والتصريح ٢/ ٦٥، والأشموني ٢/ ٩١، ملحقات ديوان ١٨٧.

٣٨٣ــ اللغة: داينت بها: أخذتها بدلاً عن دين لي عنده، والضمير (لأمة) الليان: المطل، والتسويف...

ولو قلت : عجبت من أكل الخبز ، واللحمُ جاز : على معنى : من أن أكل الخبز ، واللحم .

واعلم أن المصدر قد يعمل عمل الفعل ، وإن لم يكن في تقدير الفعل ، مع الحرف المصدري ، وذلك إذا كان بدلا من اللفظ بالفعل ، كقول القائل[1] :

يَمُرُّونَ بالدَّهنَا خفَافاً عِيَابُهُمْ ويخرجْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرِ الْحقَائِبِ
عَلَى حينِ أَلْهَى الناسَ جُلّ أمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَال نَدْلَ الثَّعالِبِ

فجعل « نَدْلاً » بدَلاً من « اندُلْ » فلذلك يقال : إنه متحمل ضمير الفاعل ، وناصب للمفعول به ، وإن لم يكن مقدرا « بأن » والفعل ؛ لأنه لما صار بدلا من اللفظ بالفعل قام مقامه ، وعمل عمله .

والمعنى : قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً من دين لي عنده ، لمخافتي أن يفلس ، أو يمطلني ، فلا يؤديني حقي .

والشاهد فيه قوله : «والليانا» حيث عطفه بالنصب على « الإفلاس » الذي أضيف المصدر إليه ، نظراً الى محله

(١) القائل الأحوص ، أو جرير ، أو أعشى همدان ، يهجو لصوصاً .

وقد تقدم الكلام عن الشرح ، والمعنى ، وغير ذلك ، في الحديث عن الشاهد (٢٢٩) .

والاستشهاد — هنا — على أن المصدر قد يعمل عمل الفعل ، وإن لم يكن في تقدير الفعل ، مع الحرف المصدري ، وذلك إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل ، فقوله : «ندلاً» وهو مصدر ، بدل من الفعل «أندل» وهو لذلك متحمل ضمير الفاعل ، وناصب للمفعول .

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ في الْعَمَلِ إنْ كَانَ عَن مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً، أو حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً، أَوْ جاصِفَةً، أو مُسْنَدَا

المراد باسم الفاعل: ما دل على حدث، وفاعله، جاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي، والحال، والاستقبال.

فخرج بقولي: «وفاعله» اسم المفعول، و«جاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث» أفعل التفضيل، كأفْضَل منْ زَيْد، والصفة المشبهة باسم الفاعل، كحَسن، وظريف، فإنهما لا يفيدان الحدوث، ومن ثُمّ لم يكونا لغير الحال، على ما ستقف عليه في موضعه.

ولا يجيُ اسم الفاعل إلا جارياً على مضارعه: في حركاته، وسكناته، كضارب، ومكرِمٍ، ومُسْتَخْرِج، ويعمل عمل فعله: مجرّداً، ومع الألف، واللام.

فإذا كان مجرداً عمل بمعنى الحال، والاستقبال، لشبهه — حينئذ — بالفعل الذي بمعناه: لفظا، ومعنى، ولا يعمل بمعنى المضي، لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل، الذي بمعناه.

والغالب: أن اسم الفاعل، المجرد من الألف، واللام لا يعمل حتى يعتمد على استفهام، نحو: أضَارِبٌ أخُوكَ زَيْداً؟ أَوْ نَفْي، نحو: مَا مُكْرِمٌ أَبُوكَ عَمْراً.

أو يجيُ صفة: سواء كان نعتا لنكرة، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ رَاكبٍ فَرساً، أو حالاً لمعرفة، نحو: جاء زيْدٌ طَالِباً أَدَبَاً، أو يجيُ مسنداً، نحو: زيدٌ ضارِبٌ أبُوهُ رَجُلاً.

ويدخل في المسند خبر المبتدأ، وخبر «كانَ» و«إنَّ» والمفعول الثاني في باب «ظن».

وقوله:

.... أو حَـــرْفَ نِـــدَا ....

مثاله: يا طَالِعاً جَبَلاً.

والمسوغ لإعمال «طالعاً» هنا هو اعتماده على موصوف محذوف، تقديره: يا رجُلاً طَالِعاً جَبَلاً، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء[1]، لأنه ليس كالاستفهام، والنفي في التقريب من الفعل، لأن النداء من خواص الأسماء.

وَقَد يكُونُ نَعْتَ محْذُوفٍ عُرِفْ فَيسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الّذي وُصِفْ

يعني: أن اسم الفاعل قد يعمل عمل فعله، لاعتماده على موصوف مقدر، كما يعمل لاعتماده على موصوف مظهر، قال الله تعالى: «وَمِنَ النّاسِ، والدّوابِّ، والأَنْعَامِ مُخْتَلفٌ أَلْوَانُهُ[2]».

فعمل «مختلف» لاعتماده على موصوف، محذوف، تقديره: ومن الناس، والدواب، والأنعام صِنْفٌ مختلف الوانه، ومثله قول الأعشى[3]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(1) أشار ابن جابر الأندلسي في شرحه للألفية إلى الخلاف بين الناظم، وابنه (رحمهما الله تعالى) فقال: «... وأشار ابنه إلى خلاف ذلك، وجعل الاعتماد هنا — على موصوف محذوف..» (راجع شرح ابن جابر بتحقيقنا) لهذا البيت.

(2) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

والبيت من شواهد الشذور ٣٩٠، والعيني ٣/ ٥٢٩، والتصريح ٢/ ٦٦، والأشموني ٢/ ٢٩٥، وديوانه ٤٦.

٣٨٤— يوهنها: يضعفها، يضرها: أي يضرّ بها، وأوهى: أضعف، الوعل: ذكر الأروي.

وقول عمر بن أبي ربيعة[1] :

وَكَمْ مالىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إذ أَرَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ: الْبِيضُ كَالدُّمَى

ومنه : يَا طَالِعاً جَبَلاً ، ويَا حَسَناً وَجْهه ، كما ذكرنا .

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي وغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

لما فرغ من ذكر إعمال اسم الفاعل مجردا شرع في ذكر إعماله مع الألف ، واللام ، فبين أنه إذا كان صلة الألف ، واللام قبل العمل بمعنى الماضي ، والحال ، والاستقبال باتفاق ، تقول : هَذا الضَّارِبُ أَبُوهُ زَيْداً أَمْس ، فتعمل « ضَارِباً » وهو بمعنى المضي ، لأنه لما كان صلة للموصول ، وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل : معنًى ، واستعمالاً ، فاعطى حكمه في العمل ، كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه ،كما في قوله (تعالى) : « إنّ المُصَّدِّقين ، والمُصَدِّقَان ، وأقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً[2] » .

والمعنى : إن الرجل الذي يطلق نفسه ما لا طاقة له به ، ولا مطمع له فيه كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها ، فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ، ويؤذيه.

والشاهد فيه قوله : «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل «ناطح» عمل الفعل ، ونصب به مفعولاً ، وهو قوله «صخرة» لأنه جار على موصوف محذوف ، معلوم من الكلام ، والتقدير : كوعل ناطح صخرةً.

(١) والبيت من شواهد الجمل للزجاجي ٩٧ ، ودلائل الإعجاز ٣٤ ، والعيني ٣/ ٥٣١.

٣٨٥ــ اللغة : الجمرة : مجتمع الحصى بمنى ، البيض : جمع بيضاء ، يريد النساء البيض ، الدمى : جمع دمية : الصورة من العاج ، وبها شبه النساء في الحسن ، للبياض ، مع الصفرة.

والمعنى : يقول المخزومي ، كثير من الناس يتطلعون الى النساء الجميلات ، المشبّهات للدمى ، وذلك عند الذهاب الى الجمرات «بمنى» ولكن النظر إليهن لا يفيد شيئاً.

والشاهد في البيت قوله : «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل ، وهو قوله : «مالىء» النصب في المفعول به بسبب الاعتماد على موصوف ، محذوف ، تقديره : «شخص مالىء».

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد.

وقوله تعالى : «فالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ، فأثَرْنَ به نَقعاً[1]» .

واعلم أن إعمال اسم الفاعل ، مع الألف ، واللام : ماضيا كان ، أو حاضرا ، أو مستقبلا جائز ، مرضى عن جميع النحويين.

فَعَّالٌ ، اوْ مِفْعَالٌ ، أوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا ، وفَعِلِ

كثيرا ما يبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة ، والتكثير على «فعَّال» كعَلاَّم ، أو «فعُول» كغَفُور ، أو «مِفْعَال» كمنْحار ، فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل ، لأنه نائب عنه ، ويفيد ما يفيده مكررا .

حكى سيبويه : «أمَّا العَسَل فأَنا شرَّابٌ[2]» و«إنَّهُ لمِنْحَارٌ بوائِكهَا»

وأنشد[3] :

أخَا الْحَرْب لَبَّاساً إلَيْهَا جِلاَلهَا ولَيْسَ بوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أعْقَلا

---

(١) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة العاديات .

(٢) راجع الكتاب ١/ ٥٧ .

(٣) البيت للقلاخ بن حزن ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٥٧ ، والمقتضب ٢/ ١١٣ ، وابن يعيش ٦/ ٧ ، وشذور الذهب ٣٩٢ ، والعيني ٣/ ٥٣٥ ، والتصريح ٢/ ٦٨ ، والهمع ٢/ ٩٦ والدرر ٢/ ١٢٩ ، والأشموني ٢/ ٢٩٦ .

٣٨٦ــ اللغة : إليها : أي لها ، جلالها : جمع جل : ما يلبس في الحرب ، ولاج : كثير الدخول ، الخوالف : جمع خالفة ــ في الأصل ــ عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا : الخيمة نفسها ، أعقل : يريد التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد : أنه قوي النفس ثابت عند الجد...

والمعنى : إنك لا تراني إلا مواخياً للحرب ، كثير لبس الدروع ، لكثرة اقتحام الحرب ، وإذا اشتدت الحرب فلست ألج الأخبية هرباً من الفرسان ، وخوفاً من ولوج المآزق.

والشاهد في البيت قوله : «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لبَّاساً» وهو صيغة من صيغ المبالغة إعمال الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور ، وهو «أخا الحرب»

وقال الراعي[٤] :

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِعَابِدٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ عِنْدَهُ، وحَجِيجُ
فَلا دِينَهُ، واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إنّهُمَا عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فنصب «إخوَانَ الْعَزَاءِ» «بِهَيُوج» لأن اسم الفاعل، وما في معناه يعمل مؤخرا، كما يعمل مقدما.

وقوله :

وَفي فَعِيل قلَّ ذَا، وَفَعِل

يعني : أنه قد يبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة على «فعيل»، أو فَعِل» فيعمل، كما يعمل «فعّال» وذلك قليل، ومنه قول بعضهم : «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعَاءَ مَن دَعَاهُ»

---

(١) الشاعر : الراعي، كما قال الشارح، وقال العيني : إنه «الأصح» ٢/ ٢٩٧ الشواهد على شرح الأشموني، أو أبو ذؤيب الهذلي كما يقول صاحب معجم الشواهد ١/ ٧٧، والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٥٦، والعيني ٤/ ٥٣٦، والأشموني ٢/ ٢٩٧، واللسان مادة (هيج) ومادة (أخا) وليس في الهذليين.

٣٨٧ــ اللغة : تراءت : ظهرت، راهب : عابد النصارى، دومة : حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، تجر : اسم جمع لتاجر، حجيج : اسم جمع لحاج، قلا : كره، اهتاج : ثار، الشوق : نزوع النفس الى ما ترغب فيه.

والمعنى : كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى، مقيم بدومة الجندل، وكان عنده تجار، وحجاج، يلتمسون ما عنده، لأبغض دينه، وتركه، شوقاً لها، لأنها هيوج لأصحاب العزائم، والصبر.

والشاهد قوله : «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله : «هيوج» وهو من صيغ المبالغة، إعمال الفعل «فنصب به المفعول، وهو قوله : «إخوان» وهو معتمد على المسند إليه، الذي هو اسم «إن».

وقول الشاعر[1] :

فتَاتَانِ: أمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلالاً، والأُخْرَى منْهُا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وأنشد سيبويه على إعمال «فَعِل»[2] :

حَذِرٌ أمُوراً، لا تَضِيرُ، وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأقْدَارِ

ومثله قول زيد الخبر[3] :

أتَانِي أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فأعمل «مَزِقاً وهو «فَعِل» عدل به للمبالغة عن «مَازِق»

ومَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ في الْحُكْمِ، والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

---

(١) الشاعر: عبد الله بن قيس الرقيات، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٥٤٢، والتصريح ٢/ ٩٨، والأشموني ٢/ ٢٩٧، وليس في ديوانه.

٣٨٨ــ اللغة: فتاتان: أي هما فتاتان، أما منهما: أي واحدة منهما، هلالاً: أي: عند أول دورته، البدرا: أي عند اكتماله.

والمعنى: هما فتاتان: إحداهما كالهلال، والأخرى تشبه البدر عند اكتماله: نوراً، ووضاءة.

والشاهد في البيت في قوله: «فشبيهة» حيث عمل عمل فعلها، ونصب «هلالاً».

(٢) القائل: أبو يحيى اللاحقي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٨٥، والمقتضب ٢/ ١١٦، والجمل للزجاجي ١٥٥، وابن الشجري ٢/ ٥٤٣، وابن يعيش ٦/ ٧١، والخزانة ٣/ ٤٥٦، والعيني ٣/ ١٠٧، والأشموني ٢/ ٢٩٨.

٣٨٩ــ اللغة: حذر: أي: هو حذر، أي: شديد الحرص، والمراقبة، لا تضير: لا تضر...

والمعنى: إنه شديد الحذر من أمور لا تضره، وآمن من أشياء لا ينجو منها، أي أنه مختل التقدير، لا يدرك أبعاد الأمور، وكنه الأشياء.

والشاهد فيه قوله: «حذر أموراً» حيث أعمل قوله: «حذر» وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: «أموراً».

(٣) القائل: زيد الخبر، وهذه تسمية الرسول العظيم، بدل زيد الخيل. وكانت له قة أفراس مشهورة، فأضيف إليها، والبيت من شواهد، والبيت من شواهد المقرب ٢٤، والشذور ٣٩٤.

ما سوى المفرد ، وهو المثنى ، والمجموع يحكم لهما في الإعمال بما يحكم للمفرد ، ويشترط لهما ما اشترط ثمَّ :

ومن إعمال الجمع قول طرفة[1] :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

فأعمل «غفُر» وهو جمع «غَفُور»

وقول الآخر[2] :

أَوَالِفاً مَكَّةً مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

٣٩٠ــ اللغة : جحاش : جمع جحش : ولد الأتان : أنثى الحمار ، والكرملين : تثنية كِرْمِلْ ، وهو ماء بجبل من جبلى طيء ، فديد : صوت.

والمعنى : بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي ، والنيل منه بالطعن ، والقدح وهم عندي بمنزلة الجحاش ، التي ترد هذا الماء ، وهي تصوت ، يريد : أنه لا يعبأ بهم ، ولا يكترث لهم.

والشاهد في البيت قوله : «مزقون عرضي» حيث أعمل مزقون» وهو جمع مزق ، الذي هو صيغة مبالغة إعمال الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : «عرضي».

(١) والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٥٨ برواية «فجر» والنوادر ١٠ ، والجمل ١٠٦ ، وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ ، والخزانة ٣/ ٣٦٤ ، والعيني ٣/ ٤٥٨ ، والتصريح ٢/ ٦٩ ، والهمع ٢/ ٩٧ ، والدرر ٢/ ١٣١ ، والأشموني ٢/٢٩٩ ، وديوانه ٦٨.

٣٩١ــ اللغة : غفر : جمع غفور ، فخر : جمع فخور : من الفخر ، وهو المباهاة بالمكارم...

والمعنى : ثم زاد هؤلاء العظماء غفرانهم ذنوب قومهم ، دون افتخار بالفعال.

والشاهد فيه قوله : «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله : «غفر» الذي هو جمع غفور ، الذي هو صيغة مبالغة إعمال الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : «ذنبهم».

(٢) القائل : العجاج من أرجوزة طويلة ، والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٨ ، ٥٦ ، والقالي ٢/ ١٩٩ ، والخصائص ٢/ ١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١/ ٧٨ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ ، والعيني ٣/ ٥٥٤ ، ٤/ ٢٨٥ ، والتصريح ٢/ ١٨٩ ، والهمع ١/ ١٨١ ، ٢/ ١٥٧ ، والدرر ١/ ١٥٧ ، ٢/ ٢١٨ ، والأشموني ٢/ ٢٩٩ ، ٣/ ١٨٣ ، واللسان مادة (صمم) ، وديوانه ٥٩.

٣٩٢ــ اللغة : أوالف : جمع آلفة : محبة ، مكة : بلد الله الحرام ، ورق : جمع ورقاء : أراد الحمام

وقول الآخر[1] :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بهِ، وهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطَاق فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

ولو صغر اسم الفاعل، أو نعت بطل عمله، إلا عند الكسائي، فإنه أجاز إعمال المصغر، وإعمال المنعوت.

وحكى عن بعض العرب : «أظُنّني مُرْتَحِلاً، وسُوَيِّراً فَرْسَخاً.

وأجاز : «أنا زَيْداً ضَارِبٌ أيّ ضَارب»

ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر[2] :

إذا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْن رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الْخَلِيطِ المُزَايِلِ

الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد، الحَمِيْ : أصله الحمام، فحذف الميم ضرورة في غير النداء، ثم قلب الكسرة فتحة، والألف ياء.

والشاهد فيه قوله : «أوالفاً مكة» حيث نصب «مكة» بأوالف» الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

(1) القائل : أبو كبير الهذلي من قصيدة يمدح بها تأبط شراً، وكان زوج أمه. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٥٦، والإنصاف ٤٨٩، وابن يعيش ٦/ ٧٤، والخزانة ٣/ ٤٦٦، والمغني ٦٨٦ (٣٢٥) والعيني ٣/ ٥٥٨، والأشموني ٢/ ٢٩٩، والهذليين ٢/ ٩٢.

٣٩٢ــ اللغة : ممن حملن به : أي هو ممن حملت به النساء، حبك النطاق : أطرافه، جمع حباك، جمع حبيكة، والنطاق : شبه إزار تلبسه المرأة، ثم تشد وسطها، والمهبل : المعتوه، وقيل : من أهبله اللحم إذا كثر عليه.

والمعنى : أن الممدوح حملت به أمه، وهي غير مستعدة للوطء، بل مكرهة عليه، فشب قوياً عظيماً. (راجع الصبان على الأشموني ٢/ ٢٩٩).

والشاهد فيه قوله : «عواقد حبك النطاق» حيث نصب «بعواقد حبك النطاق». وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل، مجموعاً جمع تكسير.

(2) الشاعر : هو بشر بن أبي خازم، والبيت من شواهد المقتضب ٤٦ برواية «المباين» والعيني ٣/ ٥٦٠، والأشموني ٢/ ٢٩٤، واللسان مادة (فقد) برواية المياين، وليس في ديوانه.

٣٩٤ــ اللغة : فاقد : هي المرأة التي تفقد ولديها، خطباء : بيّنة الخطب، وهو الأمر العظيم، فرخين :

وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً ، واخْفِضْ وهوَ لِنَصْبٍ ما سواه مُقْتَضِي

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، واعتمد على ما ذكر جاز أن ينصب المفعول الذي يليه ، وأن يجره بالإضافة تخفيفا ، فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه كقولك : أَنْتَ كَاسِي خالدٍ ثَوْباً ، ومعلم العلاء زَيْداً رشيداً الآن ، أو غداً .

وقد يفهم من قوله :

وانْصِبْ بذي الإعْمَالِ...

أن ما لا يعمل ، إذا اتصل بالمفعول لا يجوز نصبه ، فيتعين جره بالإضافة .

هذا بالنسبة إلى المفعول الأول ، وأما غيره فلا بد من نصبه ، تقول : هذا معطى زيدٍ أمْس دِرْهماً ، وهذا ظان زيدٍ أمْس منطلقاً ، فتنصب « درهماً ، ومنطلقاً » بإضمار فعل ، لأنك لا تقدر على الإضافة .

وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل الماضي ، لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف ، واللام ، وبالمنون .

وعندي : أن المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المعنى لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه ، فلا بدّ من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ، ولا

تثنية فرخ ، وأراد به الولدين ، رجعت : من الترجيع ، وهو أن يقال عند المصيبة : إنا لله ، وإنا اليه راجعون ، والخليط المزايل : الخليط المباين .

والمعنى : إذا رجعت فاقد ولدين ذكرت سليمى في الخليط المباين .

والشاهد في البيت . استدلال الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف ، لأن « فرخين » معمول « لفاقد » بعد الوصف « بخطباء » .

وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد ، تقديره : فقدت فرخين ، لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث ، واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره ، وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال : هذه امرأة مرضع ولدها ، لأنه بمعنى النسب .

يجوز أن يعمل فيه الجر، لأن الإضافة إلى الأول تمنع الإضافة الى الثاني، فوجب نصبه لمكان الضرورة.

واجْرُرْ، أو انْصِبْ تَابعَ الّذي انْخَفَضْ كَمُبْتَغى جَاهٍ، ومَالاً مَنْ نُهَضْ

إذا اتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه فالوجه جر التابع على اللفظ، نحو: هذا ضَارِب زَيْد، وعمرو، ويجوز فيه النصب.

فإن كان اسم الفاعل صالحا للعمل كان نصب التابع على وجهين: على محل المضاف إليه، أو على إضمار فعل، وذلك نحو: «مبتَغي جَاهٍ، ومالاً مَنْ نَهَضْ» فتنصب «مالا بالعطف على محل «جاه»، أو بإضمار «يبتغي» ومثل هذا المثال قول الشاعر[1]:

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أخَا عَوْنِ بن مخْرَاق؟

وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نصب التابع على إضمار الفعل، لا غير، وذلك نحو قوله تعالى: «فالِق الإصْبَاحِ، وجاعِلُ اللّيْلِ سَكَناً، والشّمْسُ، والقَمَرَ حُسْبَاناً[2]» التقدير: جعل الشمس، والقمر حسبانا.

هذا إذا لم يرد «بجاعل» الليل حكاية الحال.

وكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بلَا تَفَاضُلِ
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ في مَعْنَاهُ كالمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٨٧، والمقتضب ٤/ ١٥١، والجمل ٩٩، والخزانة ٣/ ٤٧٦، والعيني ٣/ ٥٦٣، والهمع ٢/ ١٤٥، والدرر ٢/ ٢٠٤، والأشموني ٢/ ٣٠١.

٣٩٥ــ اللغة: باعث دينار: اسم رجل، عبد رب: اسم رجل،

والمعنى: هل أنت باعث دينار، لحاجتنا أو عبد رب...

والشاهد في البيت: نصب «عبد رب» بفعل مضمر، تقديره، أو تبعث عبد رب.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنعام.

قد تقرر لاسم الفاعل أنه يجوز أن يعمل عمل فعله إذا كان معه الألف، واللام مطلقا، وإذا كان مجردا منهما بشرط أن يكون للحال، أو الاستقبال، وهو معتمد على استفهام، أو نفي، أو ذي خبر، أو ذي نعت، أو حال.

وكذلك اسم المفعول يجوز أن يعمل عمل فعله بالشروط المذكورة، فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، تقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ، فترفع «الأبَ» باسم المفعول، كما ترفعه بالفعل، إذا قلت: زَيْدٌ ضُرِبَ أَبُوهُ.

والمراد باسم المفعول: ما دل على حدث، وواقع عليه.

وبناؤه من الثلاثي على وزن «مَفْعُول» ومن غيره بزيادة ميم في أوله، وصوغه على مثال المضارع، الذي لم يُسَمَّ فاعله، نحو: مُكْرَم، ومُسْتَخْرَج.

وإذا كان اسم المفعول من متعدٍّ إلى اثنين، أو ثلاثة رفع واحدا منها، ونصب ما سواه، نحو: هذا مُعْطًى أَبُوه درهماً، ونحوه: «المعطى كفافا يكْتَفِي».

«فالألف، واللام» مبتدأ، و«يكتفى» خبره، واسم المفعول صلة الألف، واللام، والمفعول الأول ضمير عائد على الموصول، واستتر لقيامه مقام الفاعل، و«كفافاً» مفعول ثان، وتقول: هذا مُعْلَم أخُوهُ بشراً فَاضِلاً، تقيم «الأخ» مقام الفاعل، وتنصب الآخرين.

وقد يُضَافُ ذَا إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعْنًى «كمَحْمُودُ المقاصِدِ الوَرِعْ، يصح في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه معنى، إذا أزيلت النسبة إليه، تقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُه، ترفع «العبد» لإسناد «مضروب» إليه، وتقول: زيدٌ مضروبُ العبد: بالإضافة، فتجر، لأنك اسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد، فبقي «العبد» فضلة. فان شئت نصبته على التشبيه بالمفعول به، فقلت: زيدٌ مضْرُوب العبْدِ، وإن شئت خفضت اللفظ، فقلت: مَضْرُوبُ الْعَبْد».

ومثله: «مَحْمُود المقاصد، الوَرِع» أي: الوَرِعُ مَحْمُودُ المقَاصِدِ.

أبنية المصادر

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدرِ الْمُعدَّى مِنْ ذي ثَلَاثَـةٍ كَـرَدَّ رَدًّا

أبنية مصادر الفعل الثلاثي كثيرة، وإنما ذكر منها في هذا المختصَر الأهم.

فمنها «فَعْل» وهو مقيس في مصدر الفعل الثلاثي المتعدي، نحو: رَدّ الشيء ردّاً، وأكَلَ اللحم أكْلاً، وقَتَلَ قتلاً، ولثَمه لَثماً، وَفَهِمَهُ فهماً.

ومنها «فعَل» وهو المشار إليه بقوله:

وَفَـعِـلَ اللّازِمُ بَـابُـهُ فَـعَـلُ كَـفَـرَحٍ، وكـجوًى، وكَشَـلَلْ

يعني: أنه اطرد «فَعَل» في مصدر «فَعِل» اللازم، نحو: فَرِح فَرَحاً، وَجَوِيَ جَوًى، وشلّت يده تشل شلَلاً.

ومنها «فُعُول» وهو المذكور في قوله:

وفَـعَـل اللّازِمُ مِـثْـلُ قَـعَـدَا لَـهُ فُـعُولٌ بـاطِّـرَادٍ كَـغَـدا
ما لم يَكُـنْ مُسْتَوْجباً: فِعَالَا أَوْ فَعْلَانـاً ــ فـادْرِ ــ أو فُعَالا

يعني: أنه يَطَّردُ «فُعُول» في «فَعَل» اللازم ما لم يكن لإباء، أو تقلب، أو داء، أو صوت، أو سير، وهو المستوجب لأحد الأوزان المذكورة، وذلك نحو: قعَد قُعُوداً، وبَكَرَ بكُوراً، وغَدَا غُدُوّاً.

فَـأَوّلٌ لِـذي امْـتِـنَـاع كَـأَبَى والثّاني لِلّذِي اقْتَضَى تَـقَلُّبَا
لِلدّا فُعَالٌ، أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِل سَيراً، وصوْتاً الْفَعِيْلُ كَصَهَلْ

المراد بالأول «فِعَال» وهو لما دل على امتناع، أو إبَاء، نحو: أَبَى إبَاءً وشَرَدَ شِراداً، ونَفَرَ نِفاراً.

والمراد بالثاني «فَعَلَان» وهو للتنقل، والتقلب، كالْجَوَلَان، والطّوَفَان، والْغَلَيَان، والنّزَوَان.

وأما «فُعَال» فهو للداء، نحو: سَعَلَ سُعَالاً، وزكم زُكَاماً، ومشى بطنهُ مُشَاءً، وللأصوات — أيضاً — نحو: نَعَبَ الغرابُ نُعَاباً، ونَعَقَ الراعي نُعاقاً، وأزّت القدرُ أُزَازاً، وبَغَم الظبيُ بُغَاماً، وضجّ الثعلب ضُبَاحاً.

وأما «فَعِيل» فهو للسير، نحو: زَمَلَ زميلاً، ورَحَلَ رَحِيلاً، وللأصوات — أيضاً —.

وكثيراً ما يوافق «فُعَالا» كنعيب، ونعيق، وأزيز، وقد ينفرد عنه، نحو: صَهَلَ الفرس صَهِيلاً، وصَخَد الصّرد صَخِيدا، إذا صاح، كما انفرد «فُعَال» في نحو: بُغَام، وضُبَاح.

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا

«فُعُولَةٌ» و«فَعَالَةٌ» مطردان في مصدر «فَعُل» نحو: سَهُل سُهُولَة، وصَعُبَ صُعُوبة، وعذُب عُذُوبَة، وملُح مُلُوحَة، وصبُح صُبَاحة، وفصُح فَصَاحة، وصرخ صُرَاخَة.

ومَا أَتى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسُخْطٍ، وَرِضَا

الأبنية المذكورة: إمّا من الكثرة بحيث يقاس عليه، وإمّا دون ذلك. وما جاء من أبنية المصادر مخالفا لها فنظائره قليلة، تحفظ لتعلم، نحو: ذَهَبَ ذَهَاباً، ووقدت النار وُقُوداً، وشكر شُكراناً، وسخط سُخُطاً، ورَضِيَ رِضاً، وعظُمَ عِظمةً، وكبر كِبْراً.

ولم يخرج عن ذلك إلا «فِعَالَة» فإنها قد كثرت في الحرف، نحو: تجر تجارَة، ونَجَر نجارَة، وخاط خِيَاطَة، ومنه: وَلي عليهم وِلَايَة، وسفر بيتهم سِفَارَةً: إذا أصلح:

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَن تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا
واسْتَعِذِ استِعَاذَةً ثُمّ أَقِمْ إِقَامَةً، وغَالِباً ذا التّالَزِمْ

ومَـا يلي الآخِرَ مُـدَّ، وافْتَـحَـا مَـعْ كَسْرِ تلْوِ الثّانِ مِمَّا افْتُتِحا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى، وضُمَّ مَا يَرْبَعُ في أمْثَال قَـدْ تَـلَمْلَمَـا

لما فرغ من ذكر ابنية مصادر الفعل الثلاثي شرع في ذكر أبنية مصادر مازاد على الثلاثة، فقال:

وغَـيْـرُ ذِي ثلاثَـةٍ مَـقِـيسُ ....

أي: كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، لا يتوقف في استعماله على السماع.

فإن كان الفعل على «فعَّل» فمصدره من الصحيح اللام على «تَفْعِيل»، نحو: قدَّس تَقْديساً، وعلّمَ تَعْليماً، ومن المعتل اللام على «تَفْعِلَة» نحو: زكّى تَزْكيَة، وغطّى تَغْطِيَةً.

وقد يجيءُ «فَعَّل» على «فعال» نحو: كذّب كِذَّاباً.

وإن كان على «أفْعَل» فمصدره من الصحيح العين على «إفْعَال» نحو: أجمل إجْمَالاً، وأكرم إكْرَاماً، وأعطَى إعْطَاءً، ومن المعتل العين على «إفْعَال» أيضاً، إلا أنه يجب فيه نقل حركة العين إلى الفاء، فتبقَى ساكنة، والألف بعدها ساكنة، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويعوّض عنها بتاء التأنيث، نحو: أقامَ إقَامَة، وأعَان إعَانَة، وأبَانَ إبَانَة، وقد تحذف الألف، ولا يعوض عنها بتاء التأنيث، كقوله تعالى: «وإقَام الصَّلاة[1]» ومنه قول بعضهم: «أجابَ إجَاباً» بمعنى: إجابة، ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: «أرَاهُ إرَاء»

وإن كان على «تَفَعّل» فمصدره على «تفعّل» نحو: تجمل تجمُّلا، وتعلّم تعلُّما، وتفهم تفهُّماً.

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

وإن كان «تفعلِ» معتل اللام أبدلت الضمة التي قبل آخره كسرة، نحو: توَقّى توقياً، وتجلّى تجلّياً.

وإن كان الفعل مزيداً أوله همزة وصل فبناء مصدره يكون بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، نحو: اقتدر اقْتِداراً، واصطفى اصْطِفَاءً، وانفرج انْفراجاً، واحمر احْمِراراً، واستخرج اسْتِخراجاً، واحْرَنجم احْرِنْجاماً.

فإن كان «استفعل» من المعتل العين نقلت حركة عينه إلى فائه، ثم حذفت ألفه، وعوض عنها بتاء التأنيث، نحو: استعاذ اسْتِعَاذَةً، واستقام اسْتِقَامَةً.

وإن كان الفعل على «تَفُعلَلَ» فمصدره على «تَفَعْلُل» وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَضُـــــمَّ مَـــا يَـرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ قَـدْ تَـلَـمْـلَـمَـا

يعني: أنك إذا اردت بناء المصدر في نحو «تَلَمْلَمَ» فضم ما يربع من حروفه، أي: يقع رابعا، وذلك نحو قولك: في «تَلَمْلَم» «تَلَمْلُماً» وفي «تَدَحْرَجَ» «تَدَحْرُجاً»

فِـعْلَالٌ، اوْ فَـعْـلَـلَـةٌ لِـفَـعْـلَلَا واجْـعَـلْ مَـقِـيسـاً ثانياً، لا أَدَّلَا

إذا كان الفعل على «فَعْلَلَ» أو الملحق به فمصدره المقيس على نحو: «فَعْلَلَة» كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وبَهْرَجَ بَهْرَجَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وحَوْقَلَ حوْقَلَةً.

وقد يجئ على «فِعْلَال» نحو: سَرْهَفَ سِرْهَافاً، وَزَلْزَلَ زِلْزالاً، ودَحْرَجَ دِحْرَاجاً، وهو عند بعضهم مقيس مطلقا.

لِـفَـاعَـلَ الْـفِـعَـالُ، والْـمُـفَـاعَـلَة وغَـيْـرُ مـا مَـرَّ السَّـمَـاعُ عَـادَلَـهْ

إذا كان الفعل على «فاعِلَ» فله مصدران: «فِعَال، ومُفَاعَلَة» نحو: قاتل قِتَالاً، ومُقَاتَلَةً، وخاصم خِصَاماً، ومُخَاصَمَة.

وتنفرد «مُفَاعَلَة» غالبا بما فاؤه ياء، نحو: ياسره مُيَاسَرَةً، ويَامَنَهُ مُيَامَنَةً.

وقولي : « غالباً » احترازا من نحو : ياوَمَه مُيَاوَمَةً ، ويواماً ، حكاه ابن سيدة[1] .

وقوله :

وغَيَّرَ ما مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

أي : كان له عديلا في أنه لا يقدم عليه إلا بثبت .

فالإشارة بذلك إلى ما شذ من مجيء مصدر « فَعَّل » من المعتل اللام على « تَفْعِيل » كقول الراجز[2] :

وهي تُـنَـزِّى دَلْوَهَـا تَـنْـزِيّـاً كَـمَـا تُـنَـزِّى شَهْـلَـةٌ صَـبِـيّـاً

ومن مجيء « تَفَعَّل » على « تِفعَال » نحو : تَجَمَّل تِجمَّالاً ، وتَملّق تِملّاقاً .

ومن مجيء « تَفَاعَلَ » على « فعيل » كقولهم : وترامى القوم رَمْيّاً » أي : تَرَام .

ومن مجيء « فَوْعَلِ » على « فيعال » نحو : حَوْقَلَ حيقَالاً ، قال الراجز[3] :

---

(١) ابن سيدة : علي بن أحمد بن سيدة اللغوي النحوي الأندلسي ، أبو الحسن الضرير.

كان حافظاً ، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو ، واللغة ، والأشعار ، وأيام العرب ، وما يتعلق بها . صنف المحكم ، والمحيط الأعظم... مات سنة ٤٥٨ هـ. بغية الوعاة ٢/ ١٤٣ .

(٢) الراجز : لم أر من عينه ، وقد استشهد بالشاهد في الخصائص ٢ / ٣٠٢ ، والمخصص ٣ / ١٠٤ ، ١٤ / ١٨٩ ، وابن يعيش ٦ / ٥٨ ، والمقرب ١٠١ ، والعيني ٣ / ٥٧١ ، والتصريح ٢ / ٧٦ ، والأشموني ٢ / ٣٠٧ واللسان مادة (شهل) ومادة (نزا).

٣٩٦ــ اللغة : تنزي تحرك ، شهلة : هي المرأة العجوز.

والمعنى : يصف الراجز امرأة بالضعف ، وهي تجذب دلوها من البئر ، فيقول : إنها تحركه حركة ضعيفة ، تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

والشاهد فيه قوله : « تنزياً » حيث ورد بلفظ التفعيل ، وهو مصدر فعّل بتضعيف العين ، المعل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة ، كالتزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ...

(٣) الراجز : رؤبة ، والشاهد من شواهد المقتضب ٢ / ٩٦ ، والقالي ١ / ٢٠ ، والمحتسب ٢ / ٣٥٨ ، والمخصص ١ / ٤٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٥ ، والعيني ٣/ ٥٧٣ ، وملحقات ديوانه ١٧٠ .

يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ، أَو دَنَوْتُ وبَعْدَ حيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

ومن «مجيئ «أفْعَلَلّ» على «فعليلة» نحو: اقشَعَرَّ قشعريرةً، واطمأَنَّ طمأنينةً.

وفــعــلــة لمرة كــجــلــســة وفــعــلــة لهيــئــة كــجــلــسهْ

يدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي ببنائه على «فَعْلَة» نحو: جَلَس جَلْسَة، وقام قَوْمَة، ولبس لَبْسَة.

فإن كان بناء المصدر على «فَعْلَة» كرحم رَحْمَة، ونعم نَعْمَة، فيدل على المرة منه بالوصف.

ويدل — ايضا — على الهيئة «بفِعْلَة» كالجِلْسَة، والنِّعْمَة — والقِتلة.

في غَيْرِ ذي الثلاثِ بالتّا الْمَرّهْ وشَذَّ فيهِ هَيئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

يعني: أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء على بنائه، نحو: اغترف اغترافَة، وانطلق انْطِلاقَة، واستخرجَ استِخْرَاجَة، قوله:

.... وشَذَّ فيهِ هيئَةٌ كَالْخِمرَة

أشار به إلى نحو قولهم: وهُوَ حسَنُ العِمَّة، والقِمْصَة» و«هي حسنة الخمرَة، والنِّقْبَة».

يريدون: الهيئة من «تقمَّص، وتعمّم، واختَمَرت، وانْتَقَبَتْ».

أبنيةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِين، والمفْعُولينَ، والصِّفَات المشَبَّهَة بهَا. المراد بالصفة: ما دل على

---

٣٩٧ — اللغة: حوقلت: كبرت، وضعفت... أو دنوت: قربت من هذا.

والمعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضعفت عن القيام بأمور نفسي، أو قربت، وبعد ذلك الموت...

والشاهد فيه قوله: «حيقال» حيث ورد على زنة «فعلال» مصدر حوقل، الملحق بدحرج، فحق مصدره أن يكون بزنة «فعللة».

حدث وصاحبه ، فإن كان له فعل ، ولم يكن اسم فاعل ، ولا أفعل تفضيل ، ولا اسم مفعول فهو الصفة المشبهة باسم الفاعل.

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُون كَغَذَا

يقول : بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن «فَاعِل».

فيشمل ذلك ما كان على وزن «فعَل ، أو فَعِل ، أو فَعُلٍ» وليس نسبته إليها على السواء ، بل هو في «فَعَلَ» متعديا كان ، أو لازما ، وفي «فَعِل» المتعدي مقيس ، وفي «فَعُل ، وفعِل» اللازم مسموع ، وذلك نحو : ضَرَب فهو ضَارِب ، وذَهَبَ فهو ذَاهِب ، وغذا فهو غَاذٍ ، وشَرِب فهو شَارِبٌ ، وركبَ فهو راكِبٌ.

فهذا وأمثاله مقيس.

وأما المسموع فنحو : أَمِنَ فهو آمِنٌ ، وسَلِمَ فهو سَالمٌ ، وعقرت المرأة فهي عَاقِر ، وحمض اللبَن فهو حَامِضٌ.

ويفهم هذا التفصيل من قوله بعد :

وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلتُ ، وفَعِلُ غَيرَ مُعَدّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِل
وأَفْعَلٌ فَعْلَان نحُو : أَشِرِ ونحُو : صَدْيَان ، ونحُو : الْأَجْهَر

يعني : أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من فعل على «فَعُل» أو «فَعِل» غير متعد ، وهو اللازم ، كما قد ذكرنا ، وقوله : «بل قياسه فعل ، وأفعل فعلان...»

يعني به ، أن قياس فَعِل اللازم ان يجيء اسم فاعله على مثال : «فعل أو أفعل» ، أو فعْلَان».

«فَفَعِل» للأعراض ، كفرِح ، وأَشِر ، وبَطِرَ ، وغرث ، و«أَفْعَل» للألوان ، والعيُوب ، والخلق ، كاخضرَّ ، واسودَّ ، واكدرَّ ، واحوَل ، واعورَّ ، وأجهرَّ ، وهو الذي لا يبصر في الشمس.

«وفَعْلَان» للامتلاء، وحرارة البطن، نحو: شَبْعَان، وريّان، وعَطْشَان، وصَدْيان.

و«فَعْلٌ» أوْلَى، و«فَعِيلٌ، بفَعُلْ» كالضّخْم، والْجَميلِ، والْفِعْلُ جَمُلْ يقول: الذي كثر في اسم الفاعل من «فعُل» حتى كاد يطرد: أن يجيءَ على «فَعْل، أو فعِيل» نحو: ضخم فهو ضَخْم، وشهم فهو شَهْم، وصعب فهو صعْب، وسهل فهو سَهْل، وجمل فهو جَمِيل، وظرف فهو ظَرِيف، وشرف فهو شرِيف.

وأَفْعَلٌ فيه قليلٌ، وفَعَلْ وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني: أنه قد يخالف باسم الفاعل من فعل الاستعمال الغالب، فيأتي على «أَفْعَل» نحو حرش فهو أحْرَش، وخطب فهو أخْطَب، إذَا كَانَ أحمر، يميل إلى الكدرة، وعلى «فَعَل» نحو: بطل فهو بَطَل.

وقد يأتي على غير ذلك، نحو: جَبُن فهو جبَان، وفَرْت الماء فهو فُرَات، وجنُب فهو جُنُب، وعفر فهو عفر، أي: شجاع ماكر، وفره فهو فارِه.

قوله:

وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني: أنه قد يستغنى في بناء اسم الفاعل من «فعل» بمجيئه على غير فاعل، وذلك نحو: طاب يَطيب فهو طَيِّب، وشاخ يشيخ فهو شيْخ، وشاب يشيب فهو أشْيَب، وعفَّ يعف فهو عَفيف، ولم يأتوا فيها بفاعِل.

وزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا وضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

بين بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف، وأنه يكون بمجيءُ المثال على زنة مضارعه، مع جعل ميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر مطلقا، أي: سواء كان في المضارع مكسورا، نحو: أكرم يكرم فهو مكرِم،

وواصل يواصل فهو مواصِل ، وانتظر ينتظر فهو منتظر ، أو مفتوحا ، وذلك فيما فيه تاء المطاوعة ، نحو : تعلم يتعلم فهو متعلِّم ، وتدحرج يتدحرج فهو متدحْرِج .

وقوله :

وزِنَــةُ المضَــارِعِ اسمُ فَـاعِــلِ مـنْ غَــيْــرِ ذِي الــثَّلَاث ...

تقديره : واسم الفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف هو ذو زنة المضارع ، فقدم الخبر ، وحذف معه المضاف ، اعتمادا على ظهور المراد

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

يعني : أن بناء اسم المفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف هو كبناء اسم الفاعل منه ، إلا في كسر ما قبل الآخر ، فإن اسم المفعول منه يكون ما قبل آخره مفتوحا ، وذلك نحو : مكرَم ، ومواصَل ، ومنتظَر .

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَـفْـعُـولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَـدْ

كل فعل ثلاثي : فإنه يطرد في اسم المفعول منه مجيئه على وزن « مَفْعُول » وذلك نحو : قصده فهو مَقْصُود ، ووجده فهو مَوْجُود ، وصحبه فهو مَصْحُوب ، وكتبه فهو مَكْتُوب .

ونَـابَ نَـقلاً عَـنْهُ ذُو فَعِيـل نَـحْـوُ : فَتَـاةٍ ، أَوْ فَـتًى كَحِيل

يقول : ناب عن بناء وزن « مفعول » في الدلالة على اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو « فَعِيل » أي : صاحب هذا الوزن ، وذلك نحو : كَحَل عينه فهو كَحيل ، وقَتَله فهو قَتِيل ، وطَرَحَهُ فهو طَرِيح ، وجَرَحَهُ فهو جَرِيْح ، وذَبَحَهُ فهو ذَبِيح ، بمعنى : مَكْحُول ، ومَقْتُول ، ومَطْرُوح ، ومَجْرُوح ، ومَذْبُوح .

وهو كثير في كلام العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ونَابَ نَقْلاً ....

أي : فيما نقل ، لا فيما قيس .

ونبه بقوله :

نَحْو : فتاةٍ ، أو فَتًى كَحِيلِ

على أن باب « فَعِيل » بمعنى مفعول أن المؤنث منه يساوى المذكر في عدم لحاق تاء التأنيث به .

الصِّفَة المَشَبَّهَةُ باسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ
وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

الصفة : ما دل على حدث ، وصاحبه ، والمشبهة باسم الفاعل : منها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم ، لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به ، دون إفادة معنى الحدوث .

فلذلك لا تكون للماضي المنقطع ، ولا للمستقبل الذي لم يقع ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهو الأصل في باب الوصف.

وأما اسم الفاعل ، واسم المفعول فإنهما كالفعل في إفادة معنى الحدوث ، والصلاحية لاستعمالها بمعنى الماضي ، والحال ، والاستقبال .

وإلى كون الصفة المشبهة لا تكون لغير الحال الإشارة بقوله :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ ....

أي : للدلالة على معنى الزمن الحاضر.

ولو قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل ، واستعملت استعماله ، كقولك : زَيْدٌ فَارِحٌ أَمْس ، وجَازِعٌ غَداً ، قال الشاعر[1] :

ومَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ ، وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ ولَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

(١) الشاعر : هو أشجع السلمي ، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٥٧٤ ، والحماسة ٥٨٩.

٣٩٨ــ اللغة : رزء : مصيبة ، جل : عظم ، جازع : الجزع : ضد الصبر...

وأكثر ما تكون الصفة المشبهة غير جارية على لفظ المضارع ، نحو : جَمِيل ، وضَخْم ، وحَسَن ، ومَلْآن ، وأحْمَر ، وقد تكون جارية عليه ، كطاهِر ، وضَامِر ، ومُعْتَدِل ، ومُسْتَقِيم .

وتمثيله : « بطَاهِرِ الْقَلْب جَميلِ الظَّاهِر » منبه على مجيئها بالوجهين.

ومما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرها الفاعل بالإضافة ، نحو : « طاهِرُ الْقَلْب ، جَمِيلُ الظّاهِر » تقديره : طاهر قلبُه ، جميل ظاهِرُهُ .

فإن ذلك لا يسوع في اسم الفاعل إلا أن أُمِنَ اللبس ، فقد يجوز على ضعف ، وقلة في الكلام ، نحو : زيد كاتِبُ الأَب ، يريد : كاتب أَبُوه .

وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة ، وتمييزها عما عداها ، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه .

وأنت تعلم ان العلم بالمعرِّف يجب تقدمه على العلم بالمعرَّف.

فلذلك لم أعول في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل

وَعَـمَـلُ اسْمِ فَـاعِلِ الْـمُـعَدّى لَـهَـا عَلَى الحدِّ الّذِي قَدْ حُدّا

لما بين ما المراد بالصفة المشبهة باسم الفاعل أخذ في بيان أحكامها في العمل ، فقال :

وعَـمَـلُ اسْمِ فَـاعِلِ الْـمُـعَدّى لها ....

والمعنى : لست أجزع لأمر بعدك ، مهما كان عظيماً ، ولست أفرح بذي سرور ، مهما كان نافعاً.

والشاهد فيه ، كما يقول التبريزي ٢ / ٢٣١ شرح ديوان الحماسة : « لو قال بدل جازع ، وفارح : جزع ، وفرح كان أفصح ، وأكثر ، لأن « فعل » إذا كان غير متعد فالأجود ، والأقيس في مصدره « فعَل ، وفعِل » في اسم الفاعل ، وإذا كان متعدياً فبابه « فاعل » .

أما ابن الناظم فإنه يرى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لو قصد بها معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل ، واستعملت استعماله .

أي : بأنها تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي ، فتنصب فاعلها في المعنى على التشبيه بالمفعول به ، كقولك : زَيْدٌ الْحَسَنُ وَجْهَه ، كما ينصب اسم الفاعل مفعوله ، في نحو : زَيْدٌ بَاسِطٌ وَجْهَهُ.

وقوله :

.... عَلَى الْحَدِّ الّذي قَدْ حُدّا

أي : ان العمل — هنا — مشروط بالشرط المذكور في إعمال اسم الفاعل.

وَسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّة وَجَبْ

اسم الفاعل : لقوة شبهه بالفعل يعمل في متأخر ، ومتقدم ، وفي سببي ، وأجنبي ، والصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل ، فقصرت عنه ، فلم تعمل في متقدم ، ولا غير سببي.

والمراد بالسببي : المتلبس بضمير صاحب الصفة : لفظا ، نحو : زَيْدٌ حَسَن وجهه ، أو معنى ، نحو : حَسَن الْوَجْه.

هذا : بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل في المعنى.

وأما غيره كالجار ، والمجرور ، فإن الصفة تعمل فيه : متقدما عنها ، ومتأخرا ، وسببيا ، وغير سببي.

تقول : زيد بك فرح ، كما تقول : فرح بك ، وجذلان في دار عمرو ، كما تقول : في داره.

فارْفَعْ بهَا ، وانْصِبْ ، وَجُرَّ مَعَ ألْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوب أَلْ ، ومَا اتّصَل
بهَا مُضَافاً ، أَوْ مُجَرَّداً ، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا
وَمِنْ إضَافَةٍ لتَاليهَا وَمَا لَم يَخْلُ فَهْوَ بالْجِوَارِ وُسِمَا

يعني : أنه يجوز في الصفة المشبهة ان تعمل في السببي : الرفع ، والنصب ، والجر.

فالرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة ، .وعلى التمييز في النكرة ، والجر على الإضافة ، وذلك مع كون الصفة مصاحبة للألف ، واللام ، أو مجردة منها ، وكون السببي : إما معرفا بالألف ، واللام ، نحو : الحسنُ الوجهَ ، وهو المراد بقوله : « مصحوب أل » وإما مضافا ، أو مجردا من الألف ، واللام ، والإضافة ، وهو المراد بقوله : « وما اتصل بها مضافا ، أو مجرّداً » أي : وما اتصل بالصفة ، ولم ينفصل عنها بالألف ، واللام .

فأما المضاف فعلى أربعة أضرب :

مضاف الى المعرف بالألف ، واللام ، نحو : الحسن وَجه الأَب .

ومضاف الى ضمير الموصوف ، نحو الحَسَنَ وجهه .

ومضاف الى المضاف إلى ضميره ، نحو : الْحَسَن وَجْه أبيه .

ومضاف إلى المجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، نحو : الحَسَنُ وَجْه أبٍ

وأما المجرد فنحو : الْحَسَنَ وَجْهاً .

فهذه ستة ، وثلاثون وجها في إعمال الصفة المشبهة ، لأن عملها ثلاثة أنواع : رفع ، ونصب ، وجر .

وكل منها على تقديرين : أحدهما : كون الصفة مصاحبة للألف ، واللام ، والآخر : كونها مجردة منها .

فهذه ستة أوجه ، وكل منها على ستة تقادير ، وهي :

كون السببي إما معرفا بالألف ، واللام ، وإما مضافا الى المعرف بهما ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، أو إلى المجرد من الألف ، واللام والإضافة ، وإما مجردا .

والمرتفع من ضرب ستة في ستة ستة ، وثلاثون كلها جائزة الاستعمال ، إلا أربعة أوجه ، وهي المرادة بقوله :

...................................ولا تَجْرُرْ بهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا

..وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا ....

أي : لتالي «ألْ» .

نفهم من هذه العبارة : أن الصفة المصاحبة للألف ، واللام لا يجوز إضافتها إلى السببي الخالي من التعريف بالألف ، واللام ، ومن الإضافة إلى المعرف بهما ، وذلك هو المضاف إلى ضمير الموصوف ، والمضاف إلى المضاف إلى ضميره ، والمجرد والمضاف الى المجرد .

فلا يجوز : الحسن وجهه ، ولا الحسن وجهه أبيه ، ولا الحسن وجه ، ولا الحسن وجه أب ، لأن الإضافة فيها لم تفد تخصيصا ، كما في نحو : غلام زيد ، ولا تخفيفا ، كما في نحو : حسن الوجه ، ولا تخلصا من قبح حذف الرابط ، أو التجوز في العمل ، كما في نحو : الحسن الوجه .

وما عدا هذه الأوجه الأربعة ينقسم إلى : قبيح ، وضعيف ، وحسن . فأما القسم القبيح : فهو رفع الصفة مجردة كانت ، أو مع الألف ، واللام المجرد منهما ، ومن الضمير ، والمضاف إلى المجرد ، وذلك أربعة أوجه ، وهي : حسن وجه ، وحسن وجهُ أبٍ ، والحسن وجه ، والحسن وجهُ أبٍ ، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال ، لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ، لأنك إذا قلت : مررت بزيد الحسن وجهٌ ، لا يخفى أن المراد : الحسن وجه له .

والدليل على الجواز قول الراجز[1] :

بِبُهْمَةٍ مُنيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ، لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو

(١) الشاهد غير معروف القائل ، والرجز من شواهد العيني ٣/ ٥٧٧ ، والهمع ٢/ ٩٩ ، والدرر ٢/ ١٣٤ ، والأشموني ٣/ ١٠ ، ١٤ .

٣٩٩ــ اللغة : البهمة : الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، منيت : ابتليت ، شهم : جلد ، ذكي الفؤاد ، كهام : كليل ، ينبو : يتجافى : ويتباعد ، منجذ : أي مجرب ، حنكته الأمور .

والمعنى : لقد ابتليت بفارس ، لا يعرف من أين يؤتى بأساً ، وشدة مجرب وليس بكليل ، يتجافى عن القصد .

والشاهد فيه : جواز حسن وجهه بالرفع ، وهو ضعيف ، لعدم رابط في اللفظ بين الصفة ، وموصوفها .

فهذا نَظير: حسن وجه

والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها، إذ لا فرق.

وأما القسم الضعيف، فهو نصب الصفة المجردة من الألف، واللام المعرف بالألف، واللام، والمضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجرها المضاف الى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره.

وذلك ستة أوجه، وهي: حسن الوجهَ، ونحوه قول النابغة[1]:

ونـأْخُـذُ بَـعْـدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الـظَّـهْـرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ويروى: «أجب الظهر» برفع «الظهر» وجره.

وحسن وجه الأب، وحسن وجهَهُ، ونحوه قول الراجز[2]:

أَنْـعَـتُـهَـا إِنِّي مِنْ نُـعَـاتِـهَـا كُومَ الـذُّرَا، وأدِقَـةً سُرَّاتـهَـا

---

(١) النابغة الذبياني يمدح النعمان بن الحارث الأصغر، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٠٠، والمقتضب ٢/ ١٧٩، وابن الشجري ٢/ ١٤٣، والإنصاف ١٣٤، وابن يعيش ٣/ ٥٧٩، ٤/ ٥٣٤، ٦/ ٨٣، ٨٥، والخزانة ٤/ ٩٥، والأشموني ٣/ ١١، ١٤، ويس، ٢/ ٨٠، وديوانه ٧٥.

٤٠٠ — اللغة: الذِّناب: عقب كل شيء، أجب الظهر: مقطوع السنام.

والمعنى: ونبقى بعد الممدوح متمسكين بذناب عيش، مقطوع السنام، لا خير فيه، ولا غناء له.

والشاهد فيه: حيث يجوز فيه رفع «أجب» ونصب الظهر، مثل: حسن الوجه، وهو ضعيف، وارتفاع «أجبُّ» على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونصب «الظهر» على التشبيه بالمفعول، أو على التمييز، على رأي الكوفية، ويجوز نصب «أجبَّ» ورفع «الظهرُ» النصب على الحال، والرفع به، وجرهما جميعاً، أما جرّ «الأجب» فعلى أنه صفة «لعيش»، وأما جر الظهر فعلى الإضافة. (راجع العيني ٣/ ١١) على الأشموني.

(٢) الراجز: عمر بن لجأ، أو عمرو بن لحي، التميمي. والشاهد من شواهد ابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٨، والمقرب ٢٨، والعيني ٣/ ٥٨٣، والأشموني ٣/ ١١.

٤٠١ — اللغة: أنعتها: أصفها، نعاتها: جمع ناعت: واصف، كوم: جمع كوماء: العظيمة السنام، والذرا: جمع ذروة: أعلى السنام. وادقة: دانية من الأرض، سراتها: جمع سرة.

وحسنٌ وجهُ أبيه ، وحسنُ وجههِ ، وحسنُ وجه أبيه .

وعند سيبويه : أن الجر في هذا النحو من الضرورات . ، وأنشد للشماخ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا بحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا ؟
أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأَعَالي ، جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

« فجونتا مصطلاهما » نظير : « حسنُ وجههِ » .

وأجازه الكوفيون ، في السعة ، وهو الصحيح ، لوروده في الحديث ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) في حديث أم زرع : « صُفر وِشَاحِهَا » وفي حديث الدجال : « أعْوَرَ عَيْنِهِ اليمنى » . وفي وصف النبي (صلى الله عليه وسلم) : « شثنُ اصابِعِهِ » .

ومع جوازه فهو ضعيف ، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه .

والمعنى : أصف هذه النوق ، إني من وصافها وإنها لعظيمة السنام ، تدنو سراتها من الأرض لفرط السمن .

والشاهد فيه : وارقة » فإنه صفة مشبهة نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف ، وعلامة النصب الكسرة « سراتها » ، (راجع الصبيان)

(١) والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ١٠٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٠ ، مرتضي ٢ / ٣٠ ، وابن يعيش ٦ / ٨٣ ، ٨٦ ، والمقرب ٢٨ ، والخزانة ٢ / ١٩٨ ، ٣ / ٤٧٧ ، والعيني ٣ / ٥٨٧ ، والتصريح ٢ / ١٢٢ ، والهمع ٢ / ٩٩ ، والدرر ٢ / ١٣٢ ، والأشموني ٣ / ١١ ، وديوانه ٨٦ .

٤٠٢ ــ اللغة : الدمنة : ما بقي من آثار الديار ، الحقل : الأصل الزرع ، إذا تشعب ورقه ، والقراح الطيب . والذي لا يشوبه شيء ، والرخامي : شجر ، مثل الضال ، والمراد موضع ، عفا طللاهما : اندرس آثارهما ، جارتا صفا : أراد بها الاثفيتين ، والصفا : الجبل ، كميتا الأعالي : شديدتا الحمرة ، وجونتا مصطلاهما : أي : أسافلها مسودة ، والمصطلي : موضع النار .

والمعنى : أمن أجل دمنتين بقيتا من آثار الديار نزل الركب عليهما بحقل الرخامى ، وقد اندرس آثارهما ، وقد أقامت على ربعيهما أثفيتان بجانب جبل ، محمرتا الأعالي ، مسودتا الأسافل؟ أي يكون ما يكون...

والشاهد : أن « جونتا » صفة مشبهة ، من جان يجون أضيفت إلى ما أضيف إليه ضمير موصوفها ، أعني : « مصطلاهما » وضمير « مصطلاهما » يعود الى « جارتا » فهي مثل : مررت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد : يمنعه مطلقاً ، وسيبويه يخصه ، وأجازته الكوفية في السعة ، وهو الصحيح . (راجع العيني) .

وأما القسم الحسن : فهو رفع الصفة المجردة المعرف بالألف ، واللام ، والمضاف الى المعرف بهما ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصبها المجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منها ، وجرها المعرف بالألف ، واللام والمضاف الى المعرف بهما والمجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، ورفع الصفة مع الألف ، واللام المعرف بهما ، والمضاف إلى المعرف بهما ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصبها المعرف بالألف ، واللام ، والمضاف إلى المعرف بهما ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف الى ضميره ، والمجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، وجرها المعرف بالألف ، واللام ، والمضاف إلى المعرف بهما.

فهذه اثنان ، وعشرون وجها ، وهي : حسنٌ الوجهُ ، كقوله : «أجب الظهرُ» وحسنٌ وجهُ الأب ، وحسنٌ وجهُهُ ، وحسنٌ وجهُ أبيه ، وحسنٌ وجهاً ، ومثله قول الشاعر[1] ».

هَـيْفَـاءُ مُـقْـبِـلَـةً عَـجْزَاءُ مُـدْبِـرَةً مَـخْـطُـوطَـةٌ جُـدِلَـتْ شَـنْـبَـاءُ أنْيابا

وحسنٌ وجهَ أب ، وحسنُ الوجه ، وحسن وجهِ الأب ، وحسنُ وجهٍ ، ومثله إنشاد سيبويه لعمرو بن شاس[2] :

---

(١) الشاعر : أبو زيد بن حرملة الطائي ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٠٢ ، وابن يعيش ٦ /٨٣ ، ٨٤ ، والعيني ٣/ ٥٩٣ والأشموني ٣/ ١٤ ، وديوانه ٧.

٤٠٣ ــ اللغة : هيفاء : ضامرة ، عجزاء : عظيمة العجز ، مخطوطة : موشومة بالمِخْط : ما يوشم به ، جدلت : من قولهم : جارية مجدولة الخلق ، أي : حسنته ، شنباء : من الشنب : رقة الأسنان ، وصفاؤها.

والمعنى : إنها ضامرة البطن مقبلة ، كبيرة العجز مدبرة ، موشومة ، مجدولة الخلق ، حسنته ، في أنيابها رقة ، وصفاء ، وماء ، وعذوبة.

والشاهد في البيت : « شنباء أنيابا » فإن « شنباء » صفة مشبهة ، نصبت « أنياباً » ، مجردة عن « أل » وفيه دليل على جواز حسن وجهاً.

(٢) والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ١٠١ ، والخصائص ٣ / ٢٤٧ ، والمغني ٤٢٠ ، ٤٢١ (٨٢) ، والعيني ٣ / ٥٩٦ ، والهمع ٢ / ٥٠ ، والدرر ٢ / ٦٤ ، واللسان مادة (ألك).

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السلَامَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً، ولَا عُزْلَا
وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ، إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْماً مُخَيَّسَةً بُزْلَا

وحسنُ وجهِ أبٍ، والحسنُ الوجهُ، والحسن وجهُ الأب، ومثله إنشاد سيبويه[1]:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذينَ هُمْ سَمُّ الـعُـدَاةِ، وآفَـةُ الـجُـزْرِ
الـنّـازِلُونَ بِـكُـلِّ مُـعْـتَـرَكٍ والـطـيِّـبُونَ مَـعَـاقِـدَ الأُزْرِ

---

٤٠٤ ــ اللغة: أكلني، بلغ عني، دكن رسولا، والآية العلامة، والعزل: الذين لا سلاح معهم، ومعنى تلبسوا: ركبوا، وغشوا، والمخيسة: المذللة بالركوب، والبزل: المسنة، واحدها بازل، وهو جمع غريب.

والمعنى: تغرب الشاعر عن قومه، بني أسد، فحمل رجلاً إليهم السلام، وجعل آية كونه منهم، ومعرفته بهم ما وصفهم به: من القوة على العدو، ووفادتهم على الملك بأحسن الزي، مع ركوب أكرم المطايا. راجع الأعلم ١ / ١٠١ كتاب سيبويه.

والشاهد قوله: «سيئي زي» حيث أضاف «سيئي» إلى زي، وهو نكرة على تقدير إثبات الألف، واللام، وحذفها للاختصار.

(١) الشاعرة: هي خرنق بنت عفان من بني قيس. والشاهد من شواهد سيبويه ١ / ١٤٠، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، والجمل ٨٢، والمحتسب ٢ / ١٩٨، وابن الشجري ١ / ٢٤٤، والإنصاف ٤٦٨، ٧٤٣، والخزانة ١ / ٣٠١، والعيني ٣ / ٦٠٢، ٤ / ٧٢، والتصريح ٢ / ١١٦، ٢٠٤، والهمع ٢ / ١١٩، والدرر ٢ / ١٥٠، والأشموني ٣ / ٦٨، ٢١٤.

٤٠٥ ــ اللغة: يبعدن: يهلكن، الجزر: جمع جزور: وهي من الإبل، الطيبون معاقد الأزر: كناية عن العفة.

والمعنى: وصفت خرنق قومها بالظهور على العدو، ونحر الجزور للأضياف، والملازمة للحرب، والعفة عن الفواحش، فجعلت قومها سماً لأعدائهم، يقضي عليهم، وآفة للجزر، لكثرة ما ينحر منها، بعد الدعاء لهم بعدم الهلاك.

والشاهد: نصب «معاقد الأزر» بقولها: «الطيبون» تشبيهاً بالمفعول به، لأنه معرفة بإضافته إلى «الأزر» فهو كقولك: «الحسنون أوجه الأخ» الأعلم ١ / ١٠٤ كتاب سيبويه.

والحسنُ وجهُهُ ، والحسنُ وجهُ أبيه ، والحسنُ الوجْهَ ، ومثله قول الشاعر[1] :

ثَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

والحسنُ وجهَ الأب ، وعليه قوله[2] :

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ ، واكْتِحَالَهَا

والحسنُ وجهَهُ ، والحسنُ وجهَ أبيه ، والحسن وجها ، كقول رؤبة[3] :

فَذَاكَ وَخْمٌ ، لَا يُبَالِي السَّبا الْحَزْنُ بَاباً ، والْعَقُورُ كَلْبَا

---

(١) الشاعر : الحارث بن ظالم من قصيدة قالها حين هرب من النعمان بن المنذر ، ولحق بقريش .
والبيت من شواهد الكتاب ١ /١٠٣ ، والمقتضب ٤ / ١٦١ ، وابن الشجري ٢ /١٤٣ ، والإنصاف ١٣٣ ، وابن يعيش ٦/ ٨٩ ، والعيني ٣/ ١٠٩ ، ٣/ ٦٠٩ ، والأشموني ٣/ ١٤ .

٤٠٦ ــ اللغة : ثعلبة ، وفزارة قبيلتان ، والشعر : جمع أشعر : كثير الشعر .

والمعنى : ما قومي ثعلبة بن سعد ، ولا فزارة ، الذين يكثر الشعر في رقابهم ، أي : إن قومي ، أعظم ، وأرفع ، وأشجع .

والشاهد فيه قوله : « الشعر الرقابا » فإنه مثل : الحسن الوجه ، بنصب الوجه ، لأن « الشعر » جمع « أشعر » وهو صفة مشبهة ، نصب « الرقابا » وهو معرف « بأل » .

(٢) الشاعر : الكميت بن زيد الأسدي ، والبيت من شواهد المحتسب ٢ / ٤٧ ، وابن يعيش ٥ / ٢٧ ، وابن الشجري ١ / ١٠٦ ، والعيني ٢ / ٦١٢ ، واللسان مادة (خفى) .

٤٠٧ ــ اللغة : الأيقاظ : جمع يقظ ، أي متيقظ ، والأخفية : جمع خفي ، وأراد بها أجفان العيون ، والكرى : النوم .

والمعنى : لقد علم المتيقظون ما يصيب أجفان العيون من حلول النوم .

والشاهد فيه قوله : « الأيقاظ أخفية » فقد نصب « أخفية » « بالأيقاظ » جمع يقظ » .

(٣) استشهد بالأول صاحب المقتضب ٤ / ١٦٢ ، والخزانة ٣ / ٤٨٠ ، والعيني ٣ /٦١٧ ، وديوانه ١٥ وبالثاني الكتاب ١ / ١٠٣ ، والخزانة ٣/ ٤٨٠ ، والعيني ٣/ ٦١٧ ، والأشموني ٣/ ١٤ ، وديوانه ١٥ .

٤٠٨ ــ اللغة : وخم : ثقيل ، يبالي : يهتم ، السبا : السباب ، الحزن بابا : أراد أن بابه وثيق الغلق لا يستطاع فتحه ، عقور : يكثر من جرح من يلم بالمنزل .

والحسنُ وجهَ أبٍ ، والحسنُ الوجهِ ، والحسنُ وجه الأب .

فهذا هو جميع ما يمنع ، ويقبح ، ويضعف ، ويحسن في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فاعرفه .

والمعنى : يصف رؤبة رجلاً بأنه ثقيل ، لا يهتم بالسباب ، ولا يبالي به وأنه بخيل لأن بابه وثيق لا يستطاع فتحه ، وأن كلبه عقور يجرح من يلم بمنزله ، لأنه لم يعتد غشيان الناس منزله .

والشاهد فيه : أن « الحزن ، والعقور » صفتان مشبهتان ، وقد نصبتا « باباً ، وكلباً » وهما عاريان عن الألف ، واللام ، والإضافة ، وهو نظير الحسن وجهاً .

التعجُّب

التعجب : هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه .

ويدل عليه بصيغ مختلفة ، نحو قوله تعالى : «كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ(1) »؟ وقوله (صلى الله عليه وسلم) لأبي هريرة : «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ» وقولهم : «للهِ أنْتِ» وقول الشاعر(2) :

واهَـا لِلَـيْـلَى ، ثمَّ وَاهاً ، وَاهَا هِيَ الْـمُـنَى لَوْ أَنَّـنَا نِـلْـنَاهَـا

وقول الآخر(3) :

بَـانَتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْتِ جَـارَهْ !

---

(1) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(2) الشاعر : أبو النجم (معجم الشعراء) ٥٥٦ ، «وقيل رؤبة : وليس بصحيح ، وعن الفضل : أنشدني أو الغول لبعض أهل اليمن (١/ ٧٠) العيني على المغني .

واستشهد بالأول : مجالس ثعلب ٢٧٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٢ ، والمغني ٣٦٩ (٢٦٦) والعيني ٣ / ٤٣٦ ، ٣ / ٣١١ ، والتصريح ٢ / ١٩٧ ، والأشموني ٣ / ١٧ ، ١٩٨ ، و بالثاني المغني ٣٦٩ (٢٦٦) والعيني ٣ / ٤٣٦ ، ٣ / ٣١١ والتصريح ٢ / ١٩٧ .

٤٠٩ ــ اللغة : واها : أعجب ، المنى : قمة ما يتمنى ، نلناها : حظينا بها .

والمعنى : أعجب لليلى عجباً بعد عجب ، فهي الأمنية الغالية لو أننا حظينا بها ، ووصلنا إلى وصالها .

والشاهد في «واها» فإنه كلمة التعجب ، إذا تعجب من شيء طيب يقول : واهاً له ، ما أطيبه !

(3) الشاعر : الأعشى ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٣ / ٢٢ ، والمقرب ٣٤ ، والخزانة ١ / ٥٥٨ ، والشذور ٢٥٧ ، والأشموني ٣ / ١٧ ، وديوانه ١١١ .

٤١٠ ــ اللغة : بانت : فارقت ، لتحزننا : لتورثنا الحزن ، عفارة : اسم امرأة .

والمعنى : فارقتنا عفارة ، لتورثنا الحزن ، فما أعجبها من جارة ! وما أعظمها ... !

والشاهد فيه : الدلالة على التعجب ، إذ التقدير : عظمت من جارة .

وقول الآخر(١) : (أنشده أبو علي) :

يَا هيءَ مَا لي: مَنْ يعمر يفنه مر الزمان عليه، والتقليب

والمبوب له في كتب العربية صيغتان : « ما أَفْعَلَه ! ، وأَفْعِلْ بِهِ ! » لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه.

ولما أراد أن يذكر مجيء التعجب على هاتين الصيغتين قال :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ «ما» تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ «بِأَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

أي : انطق في حال تعجبك بالفعل المتعجب منه على وزن « أَفْعَل » بعد « مَا » نحو : ما أَحْسَنَ زَيْداً ! ، أَوْ جئْ بِهِ على وَزْن : « أفعِلْ » قبل مجرور « بِبَاء » نحوُ : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ ! »

فأما نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً ! » « فمَا » فيه عند سيبويه نكرة ، غير موصوفة ، في موضع رفع بالابتداء ، وساغ الابتداء بالنكرة ، لأنها في تقدير التخصيص.

والمعنى : شيءٌ عظيمٌ أَحْسَنَ زيداً ، أي : جَعَلَهُ حَسَناً ، فهو كقولهم : شيءٌ جاوَبك ، وشر أهرَّ ذَا نَابٍ ، و« أَحْسِنْ » فعل ماض ، لا يتصرف مسندا إلى ضمير « مَا » والدليل على فعليته : لزومه متصلا بياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ما أعرَفَني بكَذَا ! ، ومَا أَرْغَبَني في عَفْوِ الله ! ، ولا يكون كذلك إلا الفعْل.

---

(١) الشاعر : جميح بن الطماح ، والبيت من شواهد العيني ٣/ ٦٤٠ ، واللسان مادة (هبأ).

٤١١ — اللغة : ياهيء : يا : لمجرد التنبيه ، هيء : تنبه ، واستيقظ اسم فعل أمر ، يعمر : يطل عمره ، التقليب : التغيير من حال الى حال.

والمعنى : ينبه نفسه : تنبهي ، واستيقظي ... من يطل عمره ،فإن نهايته الموت ، وإن العمر يفنيه مرّ الزمان ، وكرّ العشي ، والتغيير من حال إلى حال.

والشاهد في البيت قوله : «يا هيء مالي» حيث يدل على التعجب — غير القياسي.

وعند بعض الكوفيين أن « أفْعَل » في التعجب اسم لمجيئه مصغرا ، نحو قوله[1] :

يَامَا أُمَيلحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لنَا مِنْ هَؤُلَيّاتكُنّ الضَّالِ ، والسحرِ

وإنما التصغير للاسماء.

ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ، ولا مكان أن يكون التصغير دخله لشبهه « بأفْعَل » التفضيل لفظا ، ومعنى ، والشيءُ قد يخرج عن بابه لمجرد الشبه بغيره.

وذهب الأخفش إلى أن « مَا » في نحو : « ما أحْسَنَ زَيْداً ! » موصولة ، وهي مبتدأ ، و« أحسن » صلتها ، والخبر محذوف وجوبا ، تقديره : الذي أحْسَنَ زَيْداً شَيْءٌ عظيمٌ.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن « مَا » لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً ، لأنه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم ، وسدّ غيره مسَدَّه ، وها هنا لم يسد مسدّ الخبر شيء ، لأنه ليس بعد المبتدأ إلا صلته ، والصلة من تمام الاسم ، فليست في محل خبره ، إنما هي في محل بقية حروف الاسم ، فلا تصلح لسد مسد الخبر.

---

(١) الشاعر : العرجي ، وقيل : كثير عزة :

والبيت من شواهد ابن الشجري ٢ / ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف ١٢٧ ، وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، ٧ / ١٤٣ ، والخزانة ١ / ٤٥ ، ٤ / ٩٥ ، وشواهد الشافية ٨٣ ، والمغني ٦٨٢ (٣٢٤) والعيني ١ / ٤١٦ ، ٣ / ٦٦٣ ، والهمع ١ / ٧٦ ، ٢ / ٩٠ ، ١٩١ ، والدرر ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، ٢ / ١١٩ ، ٢٢٩ ، والأشموني ٣ / ١٨ ، ٢٦ ، واللسان مادة (شدن).

٤١٢ — اللغة : أميلح : تصغير أملح من الملاحة ، شدن الغزال : قوي ، وطلع قرناه ، الضال : جمع ضالة : شجر النبق ، والسمر : جمع سمرة ، وهي شجرة الطلح.

والمعنى : ما أجمل غزلاناً طلعت قرونها ، وقويت ، ورعت بين الضال ، وأشجار الطلح !

والشاهد فيه قوله : « أميلح » حيث صغر صيغة « أفعل » في التعجب.

ومن ذلك ذهب الكوفيون إلى القول : باسميتها.

وأما «أفْعِلْ» في نحو: «أحْسِنْ بزَيْدٍ» ففعل: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو مسند الى المجرور بعده، و«الباء» زائدة، مثلها في نحو: «كفى باللهِ شَهِداً [1]» وهو في قوة قولك: حَسَنَ زيدٌ، بمعنى: ما أحسَنَه! ولا خلاف في فعليته، ويدل عليه مرادفته لما ثبتت فعليته، مع كونه على زنة تخص الأفعال، والاستدلال بتوكيده بالنون في قوله [2]:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمةً ... فَأَحْرِ بِهِ بطُولِ فَقْرٍ، وأحْرِيَا!

ليس عندي بمرضى، لأنه في غاية الندور.

فلو ذهب ذاهب إلى اسميته لأمكنه أن يدعى أن التوكيد فيه مثله في قول الآخر [3]: (أنشده أبو الفتح في الخصائص):

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا ... مُرَجَّلاً، ويَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا؟

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٢) البيت غير معروف القائل، وهو من شواهد المغني ٣٣٩(٢٥٨) والعيني ٣/٦٤٥، والهمع ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٨، والأشموني ٣/ ٢٢١، ويس ١/ ٤٥، واللسان (مادة غضب، ومادة حري).

٤١٣ــ اللغة: غَضْبَى: اسم للمائة من الإبل، صريمة: وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين، والثلاثين.

والمعنى: من يستبدل شيئاً كثيراً بشيء قليل، فما أحراه بطول الفقر، والشدة، فهو يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

والشاهد فيه قوله: «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، ونون التوكيد خاصة بالأفعال، فيدل ذلك على فعليتها، خلافاً لمن ادعى الاسمية.

(٣) الرجز لرؤبة وهو من شواهد المحتسب ١/١٩٣، والخصائص ١/١٣٦، والخزانة ٤/٥٧٤، والمغني ٣٣٩ (٢٥٧) والعيني ٣/٦٤٨، والتصريح ١/٤٢، والأشموني ١/٤٢، ٣/٢١٢، ويس ١/٤٢ وملحقات ديوانه ١٧٣.

٤١٤ــ اللغة: أملوداً: ناعماً، مرجلاً، مزيناً، البرود: جمع برد.

والمعنى: أخبرني إن جاءت به ناعماً، مزيناً، يلبس البرود. أيقال: أحضروا الشهود؟

والشاهد فيه قوله: «أقائلين» حيث أدخل فيه نون التوكيد، وهو اسم فاعل، وهذا نادر.

وَتِـلْـوَ أفْـعَـلَ انْصِبَـنَّـهُ، «كـمَـا أَوْفَـى خَـلِيلَيْنَا، وأَصْدِقْ بِهِمَا !»

تقول : «ما أُوفَى خليلينَا !» كما تقول : ما أحْسَنَ زَيْداً ! ، فتنصب ما بعد «أفْعَل» بالمفعولية ، وهو — في الحقيقة — فاعل الفعل المتعجب منه ، ولكن دخلت عليه همزة النقل ، فصار الفاعل مفعولا ، بعد إسناد الفعل إلى غيره ، وتقول : «أَصْدِقْ بِهِمَا !» ، كما تقول : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ !

وقد اشتمل هذا البيت على بيان احتياج «أَفْعَل» إلى المفعول ، وعلى تمثيل صيغتي التعجب .

وَحَـذْفَ مَـا مِنْهُ تعجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

المراد بالمتعجب منه المفعول فيما أفْعَلَه ! ، والمجرور في «أفْعِل بِهِ !» وفيه تجوز ، لأن المتعجب منه هو فعله ، لا نفسه ، إلا أنه حذف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه للدلالة عليه .

واعلم انه لا يجوز حذف المتعجب منه لغير دليل ، أما في نحو : «مَا أفعَلَهُ !» فلعرائه إذ ذاك عن الفائدة ، لو قلت : ما أحْسَنَ ، ومَا أجْمَلَ ! لم يكن كلاما ، لأن معناه أن شيئا صير الحسن واقعا على مجهول ، وهذا ما لا ينكر وجوده ، ولا يفيد التحدث به .

وأما نحو «أفعِلْ به !» فلا يحذف منه المتعجب منه ، لأنه الفاعل ، وإن دل على المتعجب منه دليل ، وكان المعنى واضحا عند الحذف جاز .

تقول : للهِ دَرُّ زَيْدٍ ما أعَفَّ ، وأمْجَدَ ! كما قال علي (كرم اللهِ وجهه)[1] :

---

(١) نسب ابن الناظم (رحمه الله) البيت للإمام علي (كرم الله وجهه) وعليه سار معجم الشواهد العربية ١ / ٣٣٠ وكذلك الشيخ خالد الأزهري ٢ / ٨٨ التصريح ، وعقب الشيخ يس العلمي الحمصي ٢ / ٨٩ في حاشيته على التصريح بأن الإمام علي «لم يصح أنه تكلم بشيء من الشعر غير بيتين ...» ذكرها الشيخ يس في حاشيته على التصريح .

والبيت من شواهد العيني ٣ / ٦٤٩ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، والهمع ٢ / ٩١ ، والدرر ٢ / ١٢١ ، والأشموني ٣ / ٢٠ .

جَزَى اللهُ عَنِّي ، والْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبيعَةَ خَيْراً : مَا أعف ! وأكرَمَا !

وتقول : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ ! ، وأَجْمِلْ ! كما قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ ! وأَبْصِرْ ! [1] » .

وأكثر ما يستباح الحذف في نحو : أَفْعِلْ بِهِ ! إذا كان معطوفا على آخر ، مذكور معه الفاعل ، كما في الآية الكريمة ، وقد يحذفُ بدون ذلك قال الشاعر[2] :

فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَميداً ، وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً ، فَأَجْدِرِ !

أي : فأَجْرِر بكونه حميداً .

فإن قلت : كيف جاز حذف المتعجب منه مع « أفْعِل » وهو « فاعِل » ؟

قلت : لأنه اشبه الفضلة ، لاستعماله مجرورا بالباء ، فجاز فيه ما يجوز فيها .

وَفي كِلَا الفعلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِمَا

٤١٥ــ اللغة : جزى : أثاب . بفضله : أراد تفضلاً منه ، ومنة ...

والمعنى : جزى الله عني ربيعة خيراً ، وهو الذي يملك الجزاء ، تفضلاً منه ، وكرماً ، وربيعة تستحق الجزاء ، فما أعظم عفتها ، وأكرمها !

والشاهد فيه قوله : « ما أعف ، وأكرما ! » حيث حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد « أفعل » ، والتقدير : ما أعفها ! ، وأكرمها ! ، وذلك لوضوح المحذوف .

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) الشاعر : عروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم ، وقيامه بأمرهم ، أو حاتم .

والبيت من شواهد الخزانة ١ / ١٩٦ ، والعيني ٣ / ٦٥٠ ، والتصريح ٢ / ٩٠ ، والأشموني ٣ / ٢٠ ، وديوان عروة ٩٣ .

٤١٦ــ اللغة : المنية : الموت . حميداً : محموداً .

والمعنى : هذا الفقير ــ الموصوف في أبيات سابقة ــ إذا صادف الموت صادفه حميداً ، وإن يستغن يوماً ، فما أحقه الغنى ! وما أجدره باليسار !

والشاهد فيه قوله : « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » .

كل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف ، والبناء على غير الصيغة التي جعل عليها ، مسلول به سبيل واحدة ، لتضمنه معنى هو بالحروف أليق ، وليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به :

وَصُفْهُمَا مِنْ ذي ثلَاثٍ ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ، ثمّ ، غَيْرِ ذي انْتِفَا
وغيرِ ذي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلَا ، وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

الفرض من هذين البيتين : معرفة الافعال التي يجوز في القياس أن يبني منها فعلا التعجب : أعني مثالي : ما افْعَلَه ! ، وأفْعِلْ به !

وهي كل فعل ثلاثي ، متصرف ، قابل للتفاوت ، غير ناقص ، ككان ، وأخواتها ، ولا ملازم للنفي ، ولا اسم فاعله على أفعل ، ولا مبني للمفعول .

فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف ، لأن بناءهما منه يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه ، أما فيما أصولهَ أربعة ، نحو : دَحْرَجَ ، وسَرْهَف ، فلأنه يؤدى إلى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إضلاله بالدلالة ، وأما في غيره ، فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى ، مقصود ، ألا ترى أنك لو بنيت من نحو : ضارب وانضرج ، واستخرج « أفْعَل » فقلت : ما أضْرَبه ! ، وأضْرَجَهُ ، وأخرَجَهُ لفائت الدلالة على معنى المشاركة ، والمطاوعة ، والطلب .

وأجاز سيبويه بناء فعل التعجب من « أفْعَل » كقولهم : « مَا أعْطَاه للدَّرَاهِمِ ! » و« ما أوْلَاهُ للمعروف ! » لا من غيره مما زاد على الثلاثة .

ولا يبنيان من فعل غير متصرف ، نحو : « نعم ، وبئس » ولا من فعل لا يقبل التفاوت ، نحو : ماتَ زَيْد ، وفني الشيْ ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض ، ولا من فعل ملازم للنفي ، نحو : مَا عَاجَ زيدٌ بهذا الدَّواء ، أي : ما انتفع به ، فإن العرب لم تستعمله إلا في النفي ، فلا يبنى منه فعل التعجب ، لأن ذلك يؤدى إلى مخالفة الاستعمال ، والخروج به عن النفي إلى الايجاب ، ولا يبنيان من فعل اسم فاعله على « أفْعَل » نحو : شهل فهو أَشْهَل ، وخضر الزرع فهو أخْضَر ، وعور فهو أعْوَر ، وعرج فهو أعْرَجُ ، لأن « أفعل » هو لاسم فاعل

ما كان لونا ، أو خلقة ، وأكثر الوان الافعال ، والخلق إنما تجيءُ على « أفعل » بزيادة مثل اللام ، نحو : أحمرّ ، وابيضّ ، واسودّ ، واعورّ ، واحولّ ، فلم يبن فعل التعجب — في الغالب — من كان منها ثلاثياً إجراء للأقل مجرى الأكثر.

ولا يبنيان من فعل مبني للمفعول ، نحو : ضُرِب ، وحُمِد ، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل.

وعلى هذا لو كان الالتباس مأمونا مثل أن يكون الغالب ملازما للبناء للمفعول ، نحو : وُقِص الرجل ، وسُقِط في يده لكان بناء فعل التعجب منه خليقا بالجواز.

وأَشْدِدَ ، اوْ أُشَدّ ، أَوْ شِبهُهُمَا يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُّروطِ عَدِمَا
ومَصْدرُ الْعادِمِ — بَعْدُ — يَنْتَصِبُ وبَعْدَ أفْعِلْ جرُّهُ بالْبَا يَجِبْ

تقول : إذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط المصحّحة للتعجب من لفظه فجئْ « بأشدّ ، أو أشْدِد » أو ما جرى مجراهما ، وأوله مصدر الفعل ، الذي تريد التعجب منه ، منصوبا بعد « أفعَل » ومجرورا بالباء بعد « أفْعِل ».

وهذا العمل يصح في كل فعل لم يستوف الشروط إلا ما عدم التصرف « كنِعْم ، وَبِئْسَ » لأنه لا مصدر صريحا ، ولا مؤَوَّلاً.

فأما المنفي ، والمبني للمفعول ، فلا يصح ذلك فيه إلا بإيلاء « أشَدّ » أو ما جرى مجراه المصدر المؤول.

تقول في التعجب من نحو : « استخرج » ما أشَدّ استخراجه ! ، وأشْدِدُ باستخراجه ! ومن نحو : مات زيدٌ : ما أفْجَعَ مَوْته ! وأقبح بمَوْته ! ومن نحو : مَا قَامَ زَيْدٌ ، ومَا عَاجَ بالدَّواء : ما أقرَبَ ألّا يقُومَ زَيْدٌ ! وأقرب بألاّ يقوم ! وما أقْربَ ألاّ يعجَ بالدَّوَاءِ ! وأقرِبْ بألاّ يعجَ بِهِ !

فتأتي بالمصدر المؤول لتتمكن من أن تستعمل معَهُ النفي ، وأن تعمل فيه الفعل ، الذي تتعجب به.

وتقول ، في التعجب من خَضِرَ ، وعَوِرَ : ما أشدَّ خُضرَتَهُ ! وأشْدِدْ بخُضْرَتِهِ ! وما اقْبَحَ عَوَرَه ! ، وأقْبِحْ بعَوَرِه !

ومن نحو : ضُرِب زَيْدٌ ، ما أشَدَ ما ضُرِبَ ! وأشْدِدْ بما ضُرِبَ ! فتولى « أشَدّ ، وأشْدِدْ » المصدر المؤول ، ليبقى لفظ الفعل المبني المفعول ، ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح ، نحو : ما أسْرَع نفاسَ هِنْد ! وأسْرِع بنفَاسِهَا !

وبالنُّذُورِ احْكُمْ لغَيْرِ ما ذُكِرْ، ولَا تَقِسْ على الّذي مِنْهُ أُثِرْ

الاشارة بهذا البيت : إلى أنه قد يبنى فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ ، والبذور ، فيحفظ ما سمع من ذلك ، ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : ما أخْصَرَهُ ! من « اختُصر » فاختصر فعل خماس ، مبني للمفعول ففيه ما نعان : أحدهما : أنه مبني للمفعول ، وثانيهما : أنه زائد على ثلاثة أحرف.

ومنه قولهم : « ما أهْوَجَهُ ! » و« مَا أحْمَقَهُ ! » و« ما أَرْعَنَهُ ! » وهي من فعل فهو أفعل ، كأنهم حملوها على « ما أجهَلَهُ ! »

ومنه قولهم : « ما أعْسَاهُ ! » و« أعْسِ به ! » فهو من « عَسَى » الذي للمقاربة وهو غير متصرف.

ومما هو شاذ — أيضا — بناؤهم التعجب من وصف لا فِعْلَ له ، كقولهم : « ما أذْرَعَهَا ! » أي : مَا أخَفّ يدَهَا في الغزل ، يقال امرأة ذَرَاع ، أي : خفيفة اليد في الغزل ، ولم يسمع له فعل.

ومثله قولهم : « أَقْمَنَ بكَذَا ! » أي : أحْقِقْ به ، اشتقوه من قولهم : هو قمن بكذا ، أي : حقيق به ، ولا فعل له.

وَفِعْلُ هذَا الْبَاب لن يُقدَّمَا مَعْمُولُه ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وفَصْلُهُ — بظَرفٍ ، أو بحرفِ جرّ ، مُستَعْمَلٌ ، والْخُلْفُ في ذَاكَ استَقَرّ

لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه ، وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار ، والمجرور ، كالحال ، والمنادى.

وأما الفصل بالظرف ، والجار ، والمجرور ففيه خلاف مشهور ، والصحيح الجواز ، وليس لسيبويه فيه نص.

قال الأستاذ : أبو علي الشلوبين[1] : حكى الصيمري[2] : أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ، ومعموله.

والصواب : أن ذلك جائز ، وهو المشهور ، والمتصور.

وقال أبو سعيد السيرافي ، قول سيبويه «ولا تزيل شيئاً عن موضعه» إنما أراد أنك تقدم «ما» وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بين الفعل ، والتعجب منه ، وكثير من أصحابنا يجيز ذلك : منهم الجرمي ، وكثير منهم يأباه منهم الأخفش ، والمبرد ، وهذا نصه.

«والذي يدل على الجوار استعمال العرب له : نظما ، ونثرا.

---

(١) الشلوبين : «عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ : أبو علي الإشبيلي ، الأزدي المعروف بالشلوبين : الأبيض ، الأشقر ... إمام عصره في العربية ، بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق ، والمغرب ...

صنف تعليقاً على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجُزُولية ، وله كتاب في النحو ، سماه التوطئة ... ولد سنة ٥٦٢ هـ وتوفي سنة ٦٤٥ هـ راجع بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥.

(٢) الصيمري : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري : أبو محمد : قال السيوطي في البغية ٢ / ٤٩ «له التبصرة في النحو ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، ذكره الصفدي ، وقال : «قلت أكثر أبو حيان من النقل منه ، وله ذكر في جمع الجوامع.»

ولم يذكر السيوطي وفاته ، وكذلك الوزير القفطي ، صاحب إنباه الرواة ، وقد ترجم له جـ ٤ ص ١٢٣ إنباه الرواة ...

أما نظما ، فكقول الشاعر[1] :

وقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وأحْبِبْ إلينَا— أن يَكُونَ المُقَدّمَا

وقول الآخر[2] :

أُقيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وأحْرِ— إذَا حَالَتْ— بأَنْ أتحَوَّلَا

وقال الآخر[3] :

خَليليَّ ما أحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً ، ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ

---

(١) الشاعر : العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد العيني ٣/٦٥٦ ، ٤/٥٩٣ ، والتصريح ٢/٣٥٣ والهمع ٢/٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ ، والدرر ٢/ ١١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٠ ، والأشموني ٣/ ١٩.

٤١٧— اللغة : بني المسلمين : يريد الرسول العظيم...

والمعنى : وقال الرسول العظيم ، الذي اهتدى به المسلمون —وقد أرسل للخلق كافة— تقدموا ، وما أحب إلينا أن يكون المقدم علينا ! فهو الأسوة ، والقدوة ، والإمام.

والشاهد فيه قوله : «إلينا» فقد فصل بين فعل التعجب ، وهو «أحبب» وفاعله ، الذي انسبك من الحرف المصدري ، ومعموله ، وذلك جائز ، — في الأصح— على مذهب النحويين.

(٢) الشاعر : أوس بن حجر.

والبيت من شواهد العيني ٣/ ٦٥٩ ، والتصريح ٢/ ٩٠ ، والأشموني ٣/ ٢٤ ، وديوانه ٨٣.

٤١٨— اللغة : أقيم : أمكث من الإقامة ، الحزم : ضبط الأمر ، أحر : أخلق : حالت : تحولت.

والمعنى : أقيم ، وأمكث بدار تضبط فيها الأمور ، وتؤخذ بالشدة ، وأبقى بها ما دام أمرها على ذلك ، وإنني لجدير بأن تحولت عن الحزم ، والعزم بأن أتحول عنها.

والشاهد في البيت في «وأحر...» حيث فصل بينه ، وبين فاعله ، وهو «بأن أتحول» بالظرف ، والجرمي يجزه ، والأخفش يمنعه. راجع العيني ٣/ ٢٤ الشواهد على الأشموني.

(٣) البيت مجهول القائل.

وممن استشهد به العيني ٣/٦٦٢ ، والهمع ٢/٩١ ، والدرر ٢/١٢١ ، والأشموني ٣/٢٤ ، ويس ٢/٩٠.

٤١٩— اللغة : خليلي : أي : يا خليلي. أحرى : أجدر ، وأخلق ، وأقمن ، اللب : العقل.

وأما النثر فكقول عمرو بن معد يكرب[1] :

ما أحْسَنَ في الْهيجا[ء] لِقَاءَهَا ! وأكثَرَ في اللَّزباتِ[2] عَطَاءَهَا ! وأثْبَتَ في المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا !

وقول الآخر : «مَا أحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يُحْسِنَ» .

ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه ، و بين« ما » « بكان » الزائدة كقول الشاعر يمدح النبي (صلى الله عليه وسلم[3]) :

ما كَانَ أسْعَدَ مَنْ أجَابَكَ آخِذاً بِهُدَاكَ مُجْتَنِباً هَوًى ، وَعِنَادَا

والمعنى : يا خليلي : ما أحق وأجدر صاحب العقل أن يكون صبوراً عند الشدائد ، وأن يعتصم بالتجلد ، ولكن لا طريق إلى الصبر.

والشاهد في البيت قوله : « بذي اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب ، وهو « أحرى » ومفعوله ، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ، ومعموله ، وهذا الفاصل جار ، ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفعل جائز — في الأشهر — من مذاهب النحاة.

(١) فارس مشهور ، صاحب الصمصامة ، وقد وفد على مجاشع السلمي ، فأعطاه ما قرّت به عينه...

(٢) اللزبات : الشدائد.

في القاموس المحيط ، مادة (اللزوب) : «واللزبة : الشدة ، جمع لزب ، ولزبات بالتسكين.»

(٣) الشاعر : عبد الله بن رواحة الأنصاري ، الصحابي (رضي الله عنه) يخاطب النبي (صلى الله عليه وسلم).

والبيت من شواهد العيني ٣/ ٦٦٣ ، والأشموني ٣/ ٢٥.

٤٢٠ — اللغة : أسعد : من السعد ، آخذاً بهداك ، مستمسكاً به...

والمعنى : ما أسعد من أجاب دعوتك ، واستمسك بعروتك الوثقى ، متمسكاً بهديك ، طارحاً ميل النفس ، وهواها ، وعنادها.

والشاهد في البيت قوله : «كان» فقد جاءت زائدة ، والتقدير : ما أسعد من أجابك... !

نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وما جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْلَان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْن نِعْمَ ، وبِئْسَ : رَافِعَان اسْمَيْنْ
مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْن لِمَا قَارَنَها : «كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا
ويَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ «كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

« نِعْمَ وبِئْسَ » فِعْلَانِ مَاضِيَا اللّفْظِ لا يتصرفان ، والمقصود بهما إنشاء المدح ، والذم والدليل على فعليتهما جواز دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما عند جميع العرب ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم.

حكى الكسائي عنهم : الزيدان نَعِمَا رجُلَين ، والزيدُونَ نعِمُوا رجَالاً .

وذهب الفراء ، وأكثر الكوفيين : إلى أنهما اسمان ، واحتجوا بدخول حرف الجر عليهما ، كقول بعضهم — وقد بشر ببنت — : « واللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلد : نَصرُهَا بُكَاء ، وبرُّهَا سَرِقَةْ » وقول الآخر : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْس الْعَيْر » . وقول الراجز[1] :

صَبَّحكَ اللهُ بِخَيرٍ بَاكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ ، وشَبَابٍ فَاخِرِ

ولا حجة فيما أوردوه ، لجواز أن يكون دخول حرف الجر في « بِنِعْم الولدُ » و« على بئسَ الْعَير » كدخوله على « نام » في قول القائل[2] :

---

(١) الراجز غير معين : والشاهد من شواهد العيني ٤ / ٢ ، والهمع ٢ / ٨٤ ، والدرر ٢ / ١٠٨ ، والأشموني ٣ / ٢٧ .

٤٢١ — اللغة : باكر : سريع عاجل ، فاخر : جيد.

والمعنى : صبحك الله بخير سريع عاجل ، وبكلمة نعم منسوبة الى الطائر الميمون ، ومتعك بشباب جيد.

والشاهد في البيت في قوله : « بنعم طير » حيث أدخل حرف الجر على « نعم » فلا يدل ذلك على اسمية « نعم » لأنه على الحكاية ، وجعلها اسماً.

(٢) القائل : القناني : والشاهد من شواهد الخصائص ٢ / ٣٦٦ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٨ ، والإنصاف ١١٢ ،

عَمرْكَ ما لَيْلي بنَامَ صَاحِبُه ولَا مـخَالِـطُ الليّانِ جَانِبُـه

تقديره : ما ليلي بليل نام صاحبه ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، فجرى عليها حكمه.

وهكذا ما نحن بصدده ، كان أصله : ما هيَ بوَلَدٍ نعمَ الولدُ ، ونعم السيرُ على عَيْرٍ بئسَ العيرُ ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، فدخل عليها حرف الجر.

وأما قوله : « بِنِعْمَ طَيْرٍ » فهو على الحكاية ، ونقل الكلمة عن الفعلية إلى جعلها اسما للفظ ، كما في نحو قوله (صلى الله عليه وسلم) : «وأنهَاكُمْ عنْ قِيلَ ، وقَال»

والمعنى : صبحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون.

وفي « نعم ، وبئس » أربع لغات : نِعمَ ، وبِئِسَ ، وهو الأصل ، ونَعْم ، وبَئْس ، ونعْمَ ، وبئْسَ ، ونِعِم ، وبِئِسَ : بالإتباع.

وهذه اللغات الأربع جائزة في كل ما عينه حرف حلق ، وهو ثلاثي مفتوح الأول ، مكسور الثاني ، نحو : شهِدَ ، وفخِذَ.

وقوله :

.... رَافِـــعَـــان اسْمَـــيْن

وابن يعيش ٣/ ٦٢ ، والخزانة ٤/ ١٠٦ ، والعيني ٤/ ٣ ، والهمع ١/ ٦ ، ٢/ ١٢٠ ، والدرر ١/ ٣ ، ٢/ ١٥٣ ، والأشموني ٣/ ٢٧ ، واللسان مادة (نوم).

٤٢٢ــ اللغة : عمرك : قسم ، الليان : لين من العيش ، ونعمة ، يقال : فلان في ليان من العيش ، أي لين الجانب ،

والمعنى : يحلف بعمر المخاطب أن ليله شديد ، لم يألف فيه النوم ، وأن العيش فيه غير لين الجانب ، أي : خشن.

والشاهد في البيت : « بنام » حيث لا تدل الباء على اسمية نام ، لأنه مؤول ، بما ليلي مقول فيه نام صاحبه ، فكذا دخولها على « نعم ، أو بئس » في قولهم : « بنعم الولد ، وعلى بئس العير ، لا يدل على اسميتها.

إلى آخر الأبيات الثلاثة مبين به أن « نعم ، و بئس » يقتضيان فاعلا ، معرَّفا بالألف ، واللام الجنسية ، أو مضافا إلى المعرّف بها ، أو مضمرا مفسرا بنكرة ، بعده ، منصوبة على التمييز.

فالأول : كقوله تعالى : « نِعْمَ الْمَوْلَى ، ونِعْمَ النَّصِيرُ[1] ».

والثاني : نحو :

.... نِـعْـمَ عُـقْـبَى الْـكُـرَمَا

ونظيره قوله تعالى : « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ[2] ».

والمضاف الى المضاف الى المعرف بالألف ، واللام بمنزلة المضاف إلى المعرف بها ، وذلك نحو : نعم غلام « صاحب القوم » قال الشعر[3] :

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حسَامٌ ، مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ

والثالث ، كقولك : نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُ زَيْدٍ ، ومثله قول الشاعر[4] :

لَـنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بأَسَاءُ ذِي البَغْيِ ، واسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٣) الشاعر : أبو طالب عم الرسول العظيم : والبيت من شواهد السيرة ١٧٦ ، وتاريخ ابن كثير ٣ / ٥٦ ، والعيني ٤ / ٥ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، والهمع ٢ / ٨٥ ، والدرر ٢ / ١٠٩ ، والأشموني ٣ / ٢٨ ، وديوانه الورقة ٣.

٤٢٣ــ اللغة : زهير : اسم رجل ، حسام : سيف ، والحمائل : حِمَالة السيف.

والمعنى : نعم زهير ابن أخت القوم. غير مرمي بالكذب ، فإنه حسام باتر مجرد من حمائله.

والشاهد فيه قوله : « فنعم ابن أخت القوم » فإن فاعل « نعم » فيه مظهر ، مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف « بأل ».

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤ / ٦ ، والمغني ٣ / ٣٢.

٤٢٤ــ اللغة : موئلاً : ملجأ ، ومعاذاً ، حُذِرت : خيفت ، بأساء : شدة ، الإحن : جمع إحنة : الحقد ، وإضمار العداوة.

التقدير : لنعم الموئل موئلا المولى ، فأضمر الفاعل ، وفسر بالتمييز بعده ، ونحوه قوله تعالى : « بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً »(1) .

وقد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَة فيها ، ونِعْمَتْ » أي : فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة .

والغالب في « نعم ، وبئس » ألا يخرج فاعلها عن أحد الأقسام المذكورة ، وإنما قلت الغالب ، لأن الأخفش حكى أنَّ ناساً من العرب يرفعون « بنعم ، وبئس » النكرة المفردة ، نحو : نِعْمَ خَليلٌ زيدٌ ، والمضافة — أيضاً — نحو : نعمَ جليسُ قَوْمٍ عَمْرٌو .

وربما قيل : نعم زَيدٌ ، وفي الحديث الشريف : « نِعْمَ عبدالله خَالِدُ بنُ الوَليدِ » وقد مر حكاية : نعما رَجُلَيْن ، ونعمُوا رجالاً ، إلا أن هذا ، ومثله قليلٌ ، نادر ، بالإضافة الى ما تقدم ذكره .

وجَمْعُ تَمييزٍ ، وفاعِلٍ ظَهَرْ فيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قد اشْتَهَرْ

منع سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر ، والتمييز ، فلا يجوز : نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً زيْدٌ ، لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل ، فلا حاجة إلى التمييز .

وقد أجازه المبرد تمسكاً بمثل قول الشاعر(2) :

والتغلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ، وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

والمعنى : نعم المولى ملجأ ، ومعاذاً ، إذا خيف ظلم أهل الظلم ، وتجاورهم الاعتدال ، واستيلاء أصحاب الأحقاد .

والشاهد في البيت قوله : « لنعم موئلاً » فإن « نعم » قد رفع ضميراً ، مستتراً ، وقد فسره التمييز . وهو « موئلاً » .

(1) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(2) الشاعر : جرير بن عطية بن الخطفي ، والبيت من شواهد المقرب ٩ ، والعيني ٤ / ٧ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، والدرر ٢ / ١١٢ ، والأشموني ٣ / ٣٤ ، وديوانه ٣٩٥ .

٤٢٥ — اللغة : التغلبيون : جمع تغلبي ، نسبة إلى تغلب ، قوم من نصارى العرب ، بقرب الروم ، وهم قوم

وما ذهب إليه المبرد هو الأصح ؛ فإن التمييز كما يجيءُ لرفع الإيهام ، كذلك قد يجيءُ للتوكيد ، قال الله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثنا عشَرَ شَهراً[1] » ، ومثله قول الشاعر[1] :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

و« ما » مُمَيِّزٌ، وقيلَ: فاعِلُ في نَحْوِ: « نِعْمَ ما يَقُولُ الفَاضِلُ »

يعني : أنه قد قيل في « ما » من نحو : نِعْمَ ما صَنَعْتَ ، وقوله تعالى : « بِئْسَ ما اشْتَرَوْا بهِ أنْفُسَهُمْ[2] » ، يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، في موضع نصب على التمييز ، وهي مفسرة لفاعل الفعل قبلها ، وأن تكون موصولة في موضع رفع بالفاعلية ، وإن لم تكن اسما معرفا بالألف ، واللام ، على حد قوله (صلى الله عليه وسلم) : « نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خالدُ بنُ الْوَليد » وكذلك قيل في « ما » المفردة ، كقوله تعالى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ، فَنِعِمَّا هيَ[3] » .

الأخطل ، الذي هجاه جرير بالقصيدة ، الفحل : يريد الأب ، زلاء : المرأة قليلة لحم الإليتين ، منطيق : المرأة التي تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد امتهانها ، الذي تسبب عنه هزالها .

والمعنى : يذم جرير الأخطل ، وقومه بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وشدة الفقر ، وسوء العيش ، فالمرأة عندهم ممتهنة ، تبتذل في الخدمة ، فيذوب شحمها ، وتتخذ لذلك ما يعظم إليتها ، ويستر نحافتها .

والشاهد في البيت قوله : « بئس الفحل فحلهم فحلاً » حيث جمع في كلام واحد بين فاعل « بئس » الظاهر ، والتمييز .

(١) الشاعر : أبو طالب ، عم الرسول العظيم ، والبيت من شواهد العيني ٤ / ٨ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والأشموني ٣ / ٣٤ ، وديوانه ورقة ٤ .

٤٢٦ ـــ اللغة : خير : أفضل ، وأعظم ، البرية : الخلق .

والمعنى : لقد علمت بأن الاسلام دين محمد (صلى الله عليه وسلم) من أفضل ، وأعظم أديان الخلق .

والشاهد فيه تأكيد ما استشهد به في البيت السابق من كون « فحلاً » نصب على التمييز المؤكد .

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فعند أكثر النحويين : أن « مَا » في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن ، وهي نكرة غير موصوفة ، مثلها في نحو : مَا أحْسَنَ زيْداً ! ، وقولهم : إنّي ممّا أن أفعل كذا .

وذهب ابن خروف إلى أنها فاعل ، وهي اسم تام معرفة ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، قال : وتكون « مَا » تامة معرفة ، بغير صلة ، نحو : دققته دقا نعمًّا ، قال سيبويه : أيَ : نعم الدق ، و« نعماهي » أي : نعم الشيءُ إبداؤُها ، فحذف المضاف ، وهو « الإبداء » وأقيم ضمير الصدقات مقامه .

وعندي : أن هذا القول من سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن خروف لجواز أن يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام ، ولم يرد تفسير معنى « مَا » ولا بيان أن موضعها رفع .

ويُـذْكَـرُ المخْصُـوصُ بَـعْـدَ مُـبتَدَا أَوْ خَـبَـر اسْمٍ لَيْسَ يَبدُو أَبَدَا

لما كان « نِعْم ، وبئسَ » للمدح العام ، والذم العام ، الشائعين في كل خصلة محمودة ، أو مذمومة ، المستبعد تحققها ، وهو : أن يشيع كون المحمود محمودا في خصال الحمد ، وكون المذموم مذموما في خلافها سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال ، والتفصيل لقصد مزيد التقرير ، فجاءوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح ، أو الذم ، فقالوا : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ونِعمَ رَجُلاً عَمرٌو .

ألا ترى أنك إذا قلت : نعْمَ الرجلُ ، معرفا للفاعل بالألف ، واللام الجنسية ، أو قلت : نعم رجلاً ، فأضمرته مفسرا بمميز عام له كيف يتوجه المدح الى المخصوص به أولا على سبيل الإجمال لكونه فردا من الجنس ، ثم إذا عقبته بذكر المخصوص كيف يتوجه إليه ثانيا على سبيل التفصيل ، فيحصل من تقوى الحكم ، ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد .

وقد جوز النحويون في المحصوص بالمدح ، أو الزم أن يكون مبتدأ ، خبره الجملة قبله ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف ، واجب الحذف ، تقديره : نعم الرجل هو زيد ، كأن سامعا سمع « نِعْمَ الرجلُ » فسأل عن المخصوص بالمدح ، من هو؟ فقيل له : هُوَ زيْدٌ .

وَإنْ يُـقَـدَّمْ مُشْـعِرٌ بـهِ كَـفَـى « كالعِلْم : نِعْمَ المقتَنى ، والمُقْتَفَى »

قد يتقدم على « نعم » ما يدل على المخصوص بالمدح ، فيغنى ذلك عن ذكره ، كقولك : العلمُ نعمَ المقتَنى ، والمُقْتَفَى ، أي : المتبع ، ونحوه قوله تعالى حكاية عن أيُّوب (صلى الله عليه وسلم) : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ، نِعْمَ العَبْدُ[1] » وقول الشاعر[2] :

إنّي اعْـتَـمَـدْتُكَ يَـا يَـزِيـدُ ، فَـنِـعْـمَ مُـعْـتَـمَـد الْـوَسَائِـلِ

واجْعَلْ كَبِئْسَ « ساءَ» واجْعَلْ « فَعُلَا » مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ ، «كنِعْمَ» مُسجَلاَ

استعملوا « سَاءَ» في الذم استعمال « بئْسَ » في عدم التصرف ، والاقتصار على كون الفاعل معرّفا بالألف ، واللام ، أو مضافا الى المعرف بهما ، أو مضمرا مفسرا بتمييز بعده ، والمجيْ بعد الفاعل بالمخصوص بالذم ، فيقال : سَاءَ الرجلُ زيدٌ وسَاءَ غُلَامُ الرّجُلِ عمرٌو ، وساءَ غلاماً عَبْدُ هندٍ ، كما قال الله تعالى : « بِئْسَ الشَّرَابُ ، وسَاءَتْ مُرْتَفَقاً[3] » وقال الله تعالى : « سَاءَ ما يَحْكُمُونَ[4] » .

فهذا على حد قوله تعالى : « بِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ[5] » .

قوله :

...... واجْـعَـلْ فَـعُلَا مِنْ ذي ثَلاثَةٍ ، كنِعْمَ مُسْجَلَا

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة ص.

(٢) الشاعر : الطرماح بن حكيم ، يمدح يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

والبيت من شواهد العيني ٤/ ١١ ، وديوانه ١٦٠.

٤٢٧ــ اللغة : اعتمدتك : جعلت عماداً ، يزيد : هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

والمعنى : إني اعتمدت عليك يا يزيد في قضاء مآربي ، وأداء مطالبي ونعم معتمد الوسائل أنت.

والشاهد في البيت : حذف المخصوص بالمدح.

راجع العيني ٤/ ١١ ، ١٢.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٣٦ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة. وفي الأصل تحريف : «اشتروا» بدل «شروا».

أي : بلا قيد ، يقال : أسجلت الشيءَ ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا .

والمراد بهذه العبارة التنبيه على أن العرب تبنى من كل فعل ثلاثي فعلا على « فعُل » لقصد المدح ، أو الذم ، وتجريه في الاستعمال ، وعدم التصرف مجرى « نعْم » كقولك : عَلُم الرجلُ زيدٌ ، وقَضُو صاحبُ القوم عمرٌو ، ورَمُو غُلَاماً بكرٌ ، وقال الله تعالى : «كَبُرَتْ كلمة تَخرُجُ مِنْ افواهِهِمْ[(1)] » .

المعنى — والله أعلم — : بئس كلمة تخرج من أفواههم ، قولهم ، اتخذ اللهُ ولداً .

ومثل نِعْمَ « حبّذا » الفاعل « ذا » وإن تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ : « لا حَبَّذَا » يقال في المدح : حبذا زيد ، كما يقال : نعم الرجل زيدٌ ، فإذا أريد الذم قيل « لا « حبّذا » قال الشاعر[(2)] :

ألا حبَّذا أهلُ الملا غَيْرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَي ، فلا حبّذا هيا

وقوله : .... الفاعلُ « ذَا » ....

تعريض بالرد على جماعة من النحويين ، فإنهم يرون أن « حَبَّ » في هذا الباب غير مستقلة بالإسناد ، بل هي مركبة مع « ذا » مجعولة معها شيئا واحدا .

ثم من هؤلاء من يجعل المخصوص بعدها خبرا ، على أن « حبّذا » مبتدأ ، ومنهم من يجعله فاعلا ، على أنها فعل .

---

(1) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(2) البيت لكنزة ، أم شملة بن برد المنقري ، صاحبة ذي الرمة ، وقيل : لذي الرمة نفسه ، وهو من أبيات الحماسة ١٥٤٢ وقد استشهد به العيني ٤/ ١٢ ، والأغاني ١٦/ ١١٤ .

٤٢٨ — اللغة : الملا : الفضا الواسع .

والمعنى : تقول كنزة : أمدح أهل الملا جميعاً ، واستثني مية منهم ، لأنها مذمومة ، لا تستحق الثناء .

والشاهد فيه : حبذا أهل الملا » لا حبذا هيا » فقد استعملت « حبذا » للمدح « كنعم » « ولا حبذا » للذم « كبئس » .

وكلا القولين تكلف ، وإخراج اللفظ عن أصله بلا دليل .

قال ابن خروف ، بعد أن مثل « بحَبَّذَا زَيْدٌ » « حب » فعل ، و« ذا » فاعل و« زيدٌ » مبتدأ ، وخبره « حبذا » وقال : هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

وأَوْلِ ذَا الْمخْصُوصَ أيّاً كَانَ لَا تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلا

يقول : أتبع « ذا » المخصوص بالمدح ، أو الذم ؛ مذكرا كان ، أو مؤنثا ،مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، ولا تعدل عن لفظ « ذا » لأن باب « حبذا » جار مجرى المثل ، والأمثال لا تغير ، فتقول : حبّذَا زَيْدٌ ، وحبّذَا هنْدٌ ، وحبّذَا الزيدَان ، وحبّذَا الزيدُون ، وحبّذَا الهنداتُ .

ولو طابقت بين الفاعل ، والمخصوص بالمدح قلت : حب ذي هند ، وحب أولاء الزيدون ، كما تقول : نعم المرأةُ هند ، ونعم الرجالُ الزيدون ، إلا أنه لما جرى مجرى المثل لم يغير ، كما قالوا : « الصّيْف ضيَّعَتِ اللّبَن[1] » .

وقال ابن كيسان : « ذا » من قولهم : « حبذا » إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص ، حذف ، وأقيم هو مقامه ، فتقدير : حبذا هند : حبذا حسنها .

وقد يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به ، كما في باب « نعم » قال الشاعر[2] :

أَلا حَبَّذَا لَوْلَا الحَيَاءُ ، ورُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بالْمُتَقَارِبِ

(١) « الصَّيف ضيعتِ اللَّبنَ »

يروي المثل في مجمع الأمثال للميداني : « في الصَّيفِ ضيعتِ اللبن » ٢ / ١٤ ويقول : « ... والتاء مكسورة في كل حال » ويقصد التاء من « ضيعت » « يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه . »

راجع المثل ، والمورد ، والمضرب في ٢/ ١٤ ، ١٥ مجمع الأمثال للميداني .

(٢) الشاعر : المرار بن هماس الطائي : والبيت من شواهد المغني ٥٥٨ (٣٠٣) والعيني ٤ / ٢٤ ، والهمع ٢ / ٨٩ ، والدرر ٢/ ١١٦ ، والأشموني ٣/ ٤١ ، ويس ٢/ ٩٩ .

٤٢٩ ــ اللغة : منحت : أعطيت ، ما ليس بالمتقارب : ما ليس بالقريب .

وقد يذكر قبله ، أو بعده تمييز ، نحو : حبَّذَا رَجُلاً زيْدٌ ، وحبّذَا هنْداً امرأَةٌ .

ومَا سِوَى « ذا » ارْفَعْ بحبَّ ، أو فجُرّ بالْبَا ، ودُونَ « ذا » انضِمَامُ الحَاكَثُرْ

يعنى : أنه قد يجيءُ فاعل « حبَّ » المراد بها المدح غير « ذَا » ، وذلك على ضربين :

أحدهما : مرفوع ، كقولك : حبَّ زيدٌ رَجُلاً .

والآخر : مجرور بالباء الزائدة ، نحو : حبَّ زيد رَجُلاً .

وأكثرما تجيءُ « حبّ » مع غير « ذَا » مضمومة الحاء بالنقل من حركة عينها ، كقول الشاعر[1] :

فَقُلْتُ : اقتُلُوهَا عنكُمُ بمزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد لا تضم حاؤها ، كقول بعض[2] الأنصار (رضى الله عنهم) :

والمعنى : ألا حبذا حالي معك ، أو ذكر النساء ، لولا أن استحي ، أن أذكرهن ، وربما أحببت من لا ينصفني ، ولا مطمع فيه .

والشاهد فيه : حذف المخصوص بالمدح ، لأن التقدير : ألا حبذا حالي معك ...

(١) الشاعر : الأخطل ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٧ / ١٢٩ ، وابن الشجري ١٤ ، والخزانة ٤ / ١٢٢ ، والعيني ٤ / ٢٦ والأشموني ٣ / ٤٢ ، وديوانه ٤ .

٤٣٠ــ اللغة : اقتلوها : امزجوها بالماء ، ويعني : الخمر ، ومقتولة : ممزوجة .

والمعنى : فقلت : امزجوا الخمر بالماء ، وما أحبها ممزوجة بالماء حين تمزج به .

والشاهد في « وحب بها » فإنه بضم الحاء للمدح ، وجاء فاعلها بالباء الزائدة ، وقال الأشموني ٣ / ٤٢ : « وينشد بالوجهين قوله ، ويعني : « حُبَّ » ، ثم قال : « أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء . »

(٢) القائل : عبد الله بن رواحة (رضي الله عنه) : استشهد بالأول ، والثاني الهمع ٢ / ٨٨ والدرر ٢ / ١١٥ ، وبالثالث : الهمع ٢ / ٨٨ ، ٨٩ ، والدرر ٢ / ١١٦ ، والأشموني ٢ / ٤٢ .

بـــاسْمِ الإلَـــهِ وبِـــهِ بـــدَيـنَـــا ولَــوْ عَــبَـــدْنَـــا غَــيــرَهُ شَقَــيــنَــا

فحبَّذا ربّاً، وحبَّ دينَا

أي: حب عبادته دينا، وذكَّر ضمير العبادة لتأولها بالدين، والتعظيم.

٤٣١ــ اللغة: بدينا: ابتدأنا، شقينا: هلكنا من الشقاء، وتعسنا.

والمعنى: باسم الله، وبالله نبدأ، ولو عبدنا غير الله خبنا، وخسرنا، فنعم الرب الله، وحبذا عبادته ودينه.

والشاهد فيه «وحب ديناً» حيث جاء «حبًّ» للمدح مفتوحة الحاء، مع غير «ذا» والتقدير: حبت عبادته، وذكر ضميرها، لتأولها بالدين، وكان الأصل ضم حائه هنا، وهي لغة.

أفعل التّفْضِيْل

صُغْ مِن مَصُوغ مِنْهُ للتَّعجُّب أفْعَلَ للتَّفْضِيل ، وأْبَ اللَّذْ أُبِي

يبنى الوصف على « أفْعَل » للدلالَة على التفضيل ، وذلك تعبس في كل ما يبنى منه فعل التعجب ، تقول : هو أفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، وأعْلَمُ منه ، وأحْسَن ، كما تقول : ما أفضَل زيداً ! ، وما أعْلَمَهُ ! ، ومَا أحْسَنَه ! .

وقوله :

.... وأْبَ اللَّذ أُبِي

يعني : أن ما لا يجوز أن يبنى منه فعل التعجب لا يجوز أن يبنى منه « أفعل » التفضيل .

فلا يبنى من وصف ، لا فعل له « كغير ، وسوى » ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف ، نحو : استَخْرَجَ ، ولا معبر عن اسم فاعله « بأفْعَل » كعَوِرَ ، ولا مبني للمفعول ، كضُرِب ، ولا غير متصرف « كعَسَى » ونِعْمَ ، وبِئْسَ » ولا غير متفاوت المعنى ، كماتَ ، وفَنِيَ .

فإن سمع بناؤه من شيءٍ من ذلك عُدَّ شاذاً ، وحفظ ، ولم يقس عليه ، كما في التعجب .

تقول : هُوَ أقْمَنُ بِكَذَا ، أيْ : أحَقّ به ، وإن لم يكن له فعل ، كما قلت : أقمِنْ به ، وقالوا : « هُوَ ألَصُّ مِنْ شظَاظٍ [1] » فبنوه من لصّ ، ولا فعل له .

وتقول من اختُصر الشيءُ : هو أخْصَر من كذا ، كما يقال : ما أخْصَرَهُ ! وقالوا : « هو أعْطَاهُم للدَّراهِم ! وأوْلَاهُمْ للمعروف ! وأكرَم لي منْ زَيْد ! أي : أشدّ إكراماً ، وهذا

(١) يراجع المثل ٢ / ٢٠٧ مجمع الأمثال للميداني.

المكان أقْفَرُ من غَيْرِهِ ! ، وفي المثل : أَفْلَس من ابْنِ الْمُذَلّق [1] ! ، وفي الحديث الشريف « فَهُوَ لمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ ! »

وهذا النوع عند سيبويه مقيس ، لأنه من « أفعل » وهو عنده كالثلاثي في جواز بناء فعل التعجب منه ، وأفعل التفضيل .

وتقول : هو أهْوَجُ [2] منْهُ ! ، وأنْوَكُ [3] منْهُ؟ ، وإن كان اسم فاعله على « أفعل » كما يقال : ما أهْوَجَهُ ! ، وما أنْوَكَه ! وفي المثل : « هُوَ أحْمَقُ مِنْ هَبنقَة [4] » ! « وأسودُ منْ حَلَك الغُرَاب » .

وأما قولهم : « أزْهَى من ديك » و« أشْغَلُ منْ ذَات النّحْيَيْن [5] » ، و« أعْنَى بحَاجَتك » فلا تعد شاذة ، وإن كانت من فعل ما لم يسم فاعله ، لأنه لا لبس فيها ، إذ لم يستعمل لها فعل فاعل .

ومَـا بـهِ إلَى تَـعَـجُّبٍ وُصِـلْ   لمانعٍ بـهِ إلَى التَّـفْضِيلِ صِلْ

يعني : أن ما لا يجوز التعجب من لفظه لمانع فيه يتوصل إلى الدلالة على التفضيل فيه بمثل

---

(1) « أَفْلَسُ من ابن المدلّق »

يروي بالدال ، والذال ، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناه ، لم يكن يجد بيتة ليله ، وأبوه ، وأجداده يعرفون بالإفلاس ، قال الشاعر في أبيه :

فـإنك إن تـرجـو تميـمـاً ، ونـفـعـهـا   كراجي الندى ، والعرف عند المذلق . »

راجع مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٠

(2) أهوج : في المختار مادة (هـ و ج) : « رجل أهوج ، بين الهوج — بفتحتين — أي طويل ، وفيه تسرع وحمق » .

(3) أنوك : في أساس البلاغة مادة (ن و ك) : « هو أنوك ، بين النوك ، والنواكة ، من قوم نوكي ، واستنوك : استحمق ... »

(4) « أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ » هو ذو الودعات : يزيد بن ثروان ، أحد بني قيس بن ثعلبة — راجع الميداين ١ / ٢٢٧ .

(5) « أشغل من ذات النحيين » ، وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ... يراجع المثل ١ / ٣٩٠ مجمع الأمثال للميداني .

ما يتوصل إلى التعجب منه ؛ فيبني « أفْعَل » التفضيل من « أشَد » أو ما جرى مجراه ، ويميز بمصدر ما فيه المانع ، وذلك نحو قولك : هو أكثرُ استِخْرَاجاً ، وأقْبَحُ عوراً ، وأفْجَعُ قوتاً .

وأفْعَل التفضيل صِلْهُ أبداً تَقْديراً أوْ لَفْظاً بمِنْ إن جُرِّدَا

أفْعَل التفضيل في الكلام على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومعرف بالألف ، واللام ، ومجرد من الإضافة ، والألف ، واللام .

فإن كان مجرداً لزم اتصاله « بمِنْ » التي لابتداء الغاية ، جارة للمفضل عليه ، كقولك : زيدٌ أكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو ، وأحْسَنُ من بَكْرٍ .

وقد يستغنى بتقدير « من » عن ذكرها لدليل ، ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا ، كقوله تعالى : « والآخِرَة خيرٌ ، وأبْقَى [1] » ويقل ذلك إذا كان صفة ، أو حالا ، كقول الراجز [2] :

تروَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقيلي غداً بجنْبَيْ بَارِدٍ ظَليل

أي : تروحي ، وأتي مكانا أجدر أن تقبلي فيه من غيره .

---

(1) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(2) الراجز : أحيحة بن الجلاح ، والشاهد من شواهد المحتسب ١ / ٢١٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٣ ، والعيني ٤ / ٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ ، والأشموني ٣ / ٤٦ .

٤٣٢ ـــ اللغة : تروحي : من تروح النبت : إذا طال ، والخطاب للغسيل ، أن تقيلي : يريد النمو ، وتقيلي من القيلولة : النوم في الظهيرة ، ولكنه أراد نموها ، وزهوتها بكونها في جنبي بارد ظليل ، أي مكان بارد ذي ظل

والمعنى : عليك بالطول ، والسموق ، والنمو ، والإثمار ، فأنت في كل مكان بارد ، ذي ظل . يراجع العيني ٣ / ٤٦ على الأشموني .

والشاهد فيه قوله : « أجدر » فأجدر » أفعل تفضيل ، صفة لمكان محذوف ، وحذفت منه « من » أي : أجدر من غيره .

وإن كان «أفْعَل» التفضيل، مضافاً، نحو: زيدٌ أفْضَلُ القوم، أو معرفا بالألف، واللام، نحو: زيدٌ الأفْضَل لم يجز اتصاله «بمن» فأما قوله[1]:

ولَسْتَ بالأكثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكَاثِرِ

ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «منْ» فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس، كما هي في نحو: أنت منهم الفارس، والشجاع، أي من بينهم.

الثاني: أنها متعلقة بمحذوف، دل عليه المذكور:

الثالث: أن الألف، واللام زائدتان، فلم يمنعا من وجود «مِنْ» كما لم يمنعا من الإضافة في قول الشاعر[2]:

تُولي الضَّجِيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِناً كالأقْحُوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

---

(١) الشاعر: الأعشى: ميمون بن قيس من قصيدة له: يهجو فيها علقمة بن علاقة، ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وأمر هذه المنافرة مشهور في كتب الأدب.

والبيت من شواهد النوادر ٢٥، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٤، وابن يعيش ٣/ ٦، ٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، والخزانة ٣/ ٤٨٩، والمغني ٥٧٢ (٣٠٥) والتصريح ٢/ ١٠٤، والأشموني ٣/ ٤٧، وديوانه ١٠٦.

٤٣٣ــ اللغة: الأكثرحصى: كناية عن كثرة عدد الأعوان، والأنصار، العزة: القوة، والغلبة، الكاثر: الغالب في الكثرة، والكثير.

والمعنى: لست بالأكثر منهم أعواناً، وأنصاراً، وإنما الغلبة لصاحب الكثرة في العدد.

والشاهد فيه قوله: «بالأكثر منهم» حيث جمع فيه بين الألف، واللام، ومن، وذلك ممتنع وقد خرج ذلك ابن الناظم تخريجاً طيباً.

(٢) الشاعر: القطامي، والبيت من شواهد العيني ٤/ ٤٠، ويس ٢/ ٢٤، وديوانه ٣٦.

٤٣٤ــ اللغة: تولي: تدني، الضجيع: المضاجع، موهناً: نحو من نصف الليل، الرشاش: ما ترشش من الدم، والدمع، الأقحوان: البابونج: نبت طيب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر.

والمعنى: تدني الضجيع منها إذا تنبه حين يدبر الليل، وتعطيه مثل الاقحوان من رشاش المستقى.

والشاهد فيه قوله: «من الرشاش المستقى» على زيادة «أل» من رشاش المستقي.

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقى.

وإنْ لمنكُورٍ يُضَفْ، أوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تذكيراً، وأنْ يُوَحّدَا

ويَلْوُ «ألْ» طِبْقٌ، وما لمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذَو وَجْهَيْنِ عَنْ ذي مَعْرِفَهْ

هذا إذا نويت معنى «من» وإن ... لم تنو فهو طبق ما به قرن

إذا كان أفعل التفضيل مجرداً لزمه التذكير، والإفراد بكل حال، كقولك: هو أفْضَلُ، وهي أفْضَلُ، وهما أفْضَل، وهم أفضَل، وهن أفضَل، وإذا كان معرفاً بالألف، واللام لزمه مطابقة ما هو له في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، وهو المراد بقوله: وتلو «ألْ» طِبْقٌ.

تقول: هُوَ الأَفْضَلُ، وهي الفُضْلى، وهما الأفْضَلَانِ، وهم الأفْضَلُون، وهنَّ الفُضْلَيَاتُ، أوْ الفُضل، وإذا كان مضافا، فإن أضيف إلى نكرة لزمه التذكير، والإفراد، كالمجرد، تقول: هو أفضلُ رجل، وهي افضَلُ امرأَةٍ، وهما أفضلُ رجلين، وهم أفضَلُ رجالٍ، وهُنَّ أفْضَلُ نساءٍ، وإن أضيف إلى معرفة: جاز أن يوافق المجرد في لزوم الإفراد، والتذكير، فيقال: هي أفضلُ النساء، وهما أفضَلُ القوم، وجاز أن يوافق المعرف بالألف، واللام في لزوم المطابقة لما هوله، فيقال: هي فُضْلَى النساءِ، وهما أفْضَلَا القَوْم، وقد اجتمع الوجهان في قوله (صلى الله عليه، وسلم): «ألا أخبِرُكُم بأحبِّكُم إلَيّ، وأقربِكُمْ منّي مجَالِسُ يَوْمَ القيَامَةِ أحاسِنُكُم أخْلَاقا، الموطّئون أكْنَافاً، الّذينَ يألَفُونَ، ويُؤْلَفُون».

وإلى جواز موافقة المضاف المجرد، والمعرف بالألف، واللام الإشارة بقوله:

.... ومَا لمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْن...

وقوله:

هذا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ»...

يعني: أن جواز الأمرين في المضاف مشروط بكون الإضافة فيه بمعنى «منْ» وذلك إذا

كان « افْعَل » مقصودا به التفضيل ، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له ، كقولهم : « النّاقِصُ ، والأشجُّ أعْدَلَا بني مروان » أي : عادلاهم .

وكثيراً ما يستعمل « أفعل » غير مقصور به تفضيل ، وهو عند المبرد مقيس ، ومنه قوله تعالى : « رَبُّكُم أعْلَمُ بما في نفوسِكُمْ »[1] وقوله تعالى : « وهو الذي يبدأ الخَلْقَ ، ثم يُعيدُهُ ، وهو أهْوَنُ عليه[2] » أي ربكم عالم بما في نفوسكم ، وهو هين عليه .

وقول الشاعر[3] :

إنَّ الّذي سَمَكَ السّمَاءَ بنَى لنَا بَـيْـتـاً دَعَـائِمُـهُ أعزُّ ، وأطْوَلُ

أراد : عزيزة طويلة :

وإنْ تكُنْ بتِلْو « مِنْ » مستَفْهِمَا فَلَهُـما كُنْ أبَـداً مُـقَـدِّمَـا
كَمِثْلِ مِمّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ولَدَى إخْبَـار التّقْدِيـمُ نَـزْراً وَرَدَا

لأفعل التفضيل مع « مِنْ » شبه بالمضاف ، والمضاف إليه ، فحقه ألا يتقدم عليه إلا لموجب ، وذلك إذا كان المجرور « بِمنْ » اسم استفهام ، فإنه لا بد — إذ ذاك — من تقديمها

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الردم.

(٣) البيت للفرزدق ، وهو مطلع قصيدة له ، يفتخر فيها على جرير ، ويهجوه ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٦ / ٩٧ ، ٩٩ ، والخزانة ٣ / ٤٨٦ ، والعيني ٤ / ٤٣ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ٣٧ ، والأشموني ٣ / ٥١ ، وديوانه ٤١٧ .

اللغة : سمك : رفع ، البيت : أراد به بيت المجد ، والشرف ، دعائمه : الدعائم : جمع دعامة : وهي — في الأصل — ما يسند به الحائط إذا مال يمنعه السقوط ، والاسطوانة .

والمعنى : إن الذي رفع السماء ، بنى لنا بيت العزة ، والشرف ، وجعل دعائمه غريرة طويلة .

والشاهد فيه قوله : « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ، بل بمعنى : عزيزة ، وطويلة .

على « أفْعَل » التفضيل ضرورة أن الاستفهام له صدر الكلام ، تقول : « مِمَّن أنت خَيْرٌ » ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِمُكَ أكثر؟ وَمِنْ أَيِّهِم أَنْتَ أَفْضَل ؟

وإذا كان المجرور « بِمِنْ » غير الاستفهام لم يتقدم على « أفعل » التفضيل إلا قليلاً ، كقول الشاعر[1] :

فَقَالَتْ لَنَا : أهْلاً ، وَسَهْلاً ، وزَوَّدَتْ جَنَى النَحْلِ ، أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ ،

وقول الآخر[2] :

وَلَا عَيْبَ فيهَا غيْرَ أَنَّ سرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وألاَّ شَيَ‌ءَ ، مِنْهُ أَكْسَلُ

ولشبه « أفْعَل » التفضيل مع « مِنْ » بالمضاف ، والمضاف إليه لم يفصل منه باجنبي ، تقول : زَيْدٌ أحْسَنُ وجْهاً مِنْ عَمْرٍو ، وأنتَ أحْظَى عنْدي مِنْ ذَاكَ .

---

(۱) الشاعر : الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٢ / ٦٠ ، والعيني ٤ / ٤٣ ، والهمع ٢ / ١٠٤ ، والدر ٢ / ١٣٧ ، والأشموني ٣/ ٥٢ ، وديوانه ٣٢.

٤٣٦ــ اللغة : أهلاً ، وسهلاً : كلمتان ، تقولها العرب في تحية الأضياف ، والحفاوة بهم ، جني النحل : العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها ، وطيب استقبالها ، وحلاوة حديثها .

والمعنى : استقبلتنا بالترحيب ، والحفاوة قائلة لنا أهلاً ، وسهلاً ، واحتفت بنا احتفاء طيباً ...

والشاهد في البيت قوله : « منه أطيب » حيث قدم المجرور « بمن » على أفعل التفضيل ، والحال أنه غير الاستفهام ، وهو قليل ...

(٢) الشاعر : ذو الرمة : غيلان ، والبيت من شواهد العيني ٤ / ٤٤ ، والأشموني ٣ / ٥٢ ، وديوانه ٤٦١ .

٤٣٧ــ اللغة : قطوف ، المتقارب الخطو .

والمعنى : لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وقد كانت العرب تمدح النساء بذلك لأنه يدل على النعمة ، واليسار ، وعدم الامتهان في العمل .

والمعنى : متناسب على رواية ديوان ذي الرمة ، أما رواية ابن الناظم : « قطوفها سريعٌ » فالمعنى يختلف عليها ، ولا يناسب ما كانت تسير عليه العرب » ولذلك سرت على رواية ديوان ذي الرمة . وقد وضح ذلك العيني على الأشموني ٣ / ٥٢ . فليراجع .

والشاهد في « منهن أكسل » حيث قدّم المجرور « بمن » على « أفعل » التفضيل ، وهو « أكسل » .

وقد اجتمع فصلان في قول الراجز[1] :

لأَكْـلَـةُ مِـنْ إقْـطٍ ، وسَمْـن أَلْيَـنُ مسّاً في حشَـايَا البَـطْنِ

من يثربيّاتٍ قذاذٍ خُشْنِ

وَرَفْـعُـهُ الـظّـاهِـرَ نَزْرٌ ، ومتى عـاقَـبَ فِـعلاً فـكَـثيراً ثَـبـتَـا

كـلَنْ تَرَى في النّاسِ مِنْ رَفيق أَوْلَى بِـهِ الْفَضْـلُ مِـنَ الصِّدّيق

«أفعل» التفضيل ، من قبل أنه في حال تجرده لا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ضعيف الشبه باسم الفاعل ، وبالصفة المشبهة به ، فلم يرفع الظاهر عند أكثر العرب

---

(١) الرجز : غير معروف القائل ، واستشهد به صاحب المخصص ١٤ / ١٨ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، والعيني ٤ / ٤٦ ، واللسان مادة (خشن) ومادة (قذذ).

٤٣٨ــ اللغة : الإقط : ما «يتخذ من اللبن المخيض ، يطبخ ، ثم يترك حتى يمصل ...» مادة (الإقط) المصباح المنير. ألين : من اللين : أخف : حوايا : أمعاء ، يثربيات : الثرب شحم رقيق يغشى الكرش ، والأمعاء ، القاموس مادة (ثرب) ، قذاذ : ويروي : قداد : مشقوقة طولاً .

خشن : جمع أخشن بمعنى الخشن ، والجمع خشن ١ / ٨٢ شرح المفصل لابن يعيش.

والمعنى : لأكلة لبن مخيض ، وسمن أخف على الأمعاء من قطع شحم مشقوقة حسنة.

والشاهد في قوله : «ألين حساً» فقد فصل بالأجنبي ، وهو قوله : «حساً».

٤٣٩ــ الشاعر : سحيم بن وثيل الرياحي : والبيتان من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٣ ، والخزانة ٣ / ٥٢١ ، والعيني ٤ / ٤٨.

٤٣٩ــ اللغة : وادي السباع : اسم موضع بطريق البصرة ، تِيَّة : مصدر تأيا بالمكان : أي : توقف ، وتمكث ، وتمهل. سارياً : اسم فاعل : من سرى بالليل.

والمعنى : مررت على وادي السباع ، فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، فلا تضاهيه أودية ، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان ، ولا في ذعر المسافرين ، أو خوف القادمين عليه في أي وقت ، إلا في وقت يحفظ الله تعالى السارين . ويقول الأعلم الشنتمري ١ / ٢٣٣ شرح شواهد الكتاب : «وتلخيص لفظ البيتين ، وإعرابهما ، ولا أرى كوادي السباع وادياً ، أقل به الركب الآتوه تئية منهم بوادي السباع ...»

والشاهد فيه قوله : «أقل به ركب» حيث رفع «أفعل التفضيل» اسماً ظاهراً.

إلا إذا ولي نفيا ، أو استفهاما ، وكان مرفوعه أجنبيا ، مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو قولهم : ما رأَيْتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عَيْنَيْه الكحْلُ منْهُ في عَيْنِ زَيْد.

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : «مَا مِنْ أَيّام أحَبَّ إِلَى اللهِ فيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ في عَشْرِ ذي الحِجَّة».

وقول الشاعر :

مَرَرْتُ علَى وَادِي السِّبَاعِ ، ولَا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وادِيَا
أقَـلَّ بـهِ رَكْبٌ أتـوه تـئـيـةً وأخوَفَ — إلّا ما وَقَى اللهُ — سَارِيَا

تقديره : لا أرى واديا أقل به ركب أتوه تئية منه كوادي السباع ، ولكن حذف لتقدم ما دل على المفضول.

يقال :تأييت بالمكان ، أي : تلبثت به ، وتقول : ما أَحدٌ أحْسَنَ بهِ الجميلُ مِنْ زيْدٍ ، أصله : ما أحدٌ أَحْسَن به الجميل من الجميل بزيد ، إلا أنه أضيف الجميل إلى زيد ، لملابسته له في المعنى ، فصار في التقدير : من جميل زيد ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ونظير ذلك قوله :

كَلَنْ تَرَى في النّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى به الْفَضْلُ منَ الصِّدِّيقِ

يعني : أبا بكر (رضي الله عنه).

فهذه الصور ، ونحوها يرفع «أَفْعَل» التفضيل فيها الظاهر باطّراد ويمكن أن يعلل ذلك بأمرين :

أحدهما : ما أشار إليه بقوله :

.... ومَتى عَـاقَبَ فِـعْلاً ، فـكـثيراً ثَـبَـتَا

يعني : أنه من حسن أن يقع موقع «أفعَل» التفضيل فعل بمعناه صح رفعه

الظاهر، كما صح اعمال اسم الفاعلِ بمعنى المضي في صلة الألف، واللام، فقالوا: «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ». لأنه في معنى: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زَيْدٍ.

فإن قلت: فكان ينبغي أن يقضي جواز مثل هذا بجواز رفع «أفْعَل» التفضيل، السببي، المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: ما رَأَيْتُ رَجُلاً أحْسَنُ منه أَبُوه، وفي الإثبات، نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً أحسنُ في عينه الكحلُ منْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع «أفْعَل» التفضيل.

قلت: المعتبر في اطراد «أفْعَل» التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل، الذي يبنى منه، مفيدا فائدته، وما أوردته ليس كذلك.

ألا ترى أنك لو قلت: ما رأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ أبوهُ كحُسْنِهِ، فأتيت موضع أحْسَن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل، أو قلت: ما رأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُهُ أبوه، فأتيت موضع أحْسَنَ بمضارع حَسَنَهُ، إذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل، الذي يبنى منه أحسن، وكانت الدلالة على الغريزة، المستفادة من «أفْعَل» التفضيل.

ولو رمت أن توقع الفعلَ موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع، وكذا القول في نحو: رأيْتُ رَجُلاً أحسن في عينه الكحلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ، فإنك لو جعلت فيه يَحْسُن مكان أحسن، فقلت: رأيت رَجُلاً يحسن في عينه الكحل كحُسْنِهِ في عَيْنِ زَيْدٍ، أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عَيْنِ زَيد فاتت الدلالة على التفضيل في الأول، وعلى الغريزة في الثاني.

الأمر الثاني: أن «أفْعَل» التفضيل متى ورد على الوجه المذكور وجب رفعه الظاهر، لئلا يلزم الفصل بينه، وبين «من» بأجنبي فإن ما هو له في المعنى لو لم يجعل فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، ولتعذر الفصل به.

فإن قلت: وأي حاجة الى ذلك؟ ولم لم يجعل مبتدأ، مؤخراً عن «مِن»؟

فيقال : ما رَأَيْتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عينيهِ منه في عَيْنِ زَيْدٍ الكُحْلُ ، أو مقدماً على أحسن ، فيقال : ما رأَيْتُ رَجُلاً الكحل أحسن في عينه منه في عَيْنِ زَيْدٍ؟

قلت : لم يؤخر تجنبا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره ، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من أفعال القلوب ، ولم يقدم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم ، فإن الامتناع من رفع «أفعل» ، التفضيل للظاهر ليس لعلة موجبة إنما هو لأمر استحساني ، فيجوز التخلف عن مقتضاه ، إذا زاحمه ما رِعَايتُه أوْلَى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أتم ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه .

أَلا تَرى أنك لو قلت : ما رَأَيْتُ رَجُلاً كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ، لأنه ما من رَاءٍ إلا وقد رأى رجلا ما .

فلما كان موقوف الصدق على المخصص ، وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب ، فقدم ، واغتفر ما ترتب على التقديم : من الخروج عن الأصل .

فإن قلت ، فلم لم يجز على مقتضي ما ذكرتم أن يرفع «أفْعَل» التفضيل الظاهر في الإثبات ، فيقال : رأيْتُ رَجُلاً أحْسَن في عينه الكحلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ؟

قلت : لأن مطلوبية المخصص في الإثبات دون مطلوبيته في النفي ، لأنه في الإثبات يزيد في الفائدة ، وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا ، فلما كان ذلك كذلك كان لهم عن تقديم الصفة ، ورفعها الظاهر مندوحة ، بتقديم ما هي له في المعنى ، وجعله مبتدأ ، فيقال : رأَيْتُ رَجُلاً الكحلُ أحْسَنُ في عَيْنَيْهِ منْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ.

ولكون المانع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس أمرا موجبا اطرد عند بعض العرب إجراؤه مجرى اسم الفاعل ، فيقولون : مررت برجل أحسن منه أبوه ، حكى ذلك سيبويه .

وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله:

ورفعه الظاهر نزر...

أي: رفعه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاقبة الفعل قليل في كلام العرب.

النَّعْتُ

يَتْبَعُ في الإِعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ، وتَوْكيدٌ، وعَطْفٌ، وبَدَلْ
فالنَّعْتُ: تابعٌ متِمٌّ ما سبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ ما به اعتَلَقْ

التابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل، والمجدّد.

فقولي: «المشارك ما قبله في إعرابه»: يشمل التابع، وغيره.

وقولي «الحاصل، والمتجدد»: يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب.

والتوابع خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. فأما النعت: فهو التابع، الموضح متبوعه، والمخصص له، بكونه دالّاً على معنى في المتبوع، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كَريمٍ، أو في متعلق به، نحو: مَرَرْتُ برَجلٍ كَريمٍ أَبوهُ.

«فالتابع» جنّس، يعم الانواع الخمسة، والموضح، والمخصص، مخرج لعطف النسق، والبدل، وقولي «بدلالته على معنى في المتبوع، أو في متعلق به» مخرج للتوكيد، وعطف البيان.

وهذا مرادهُ بقوله:

.... مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

أي: مكمل متبوعه، ورافع عنه الشركة، واحتمالها ببيان صفة من الصفات، التي له، أو لمتعلق به.

ولذلك: لا يكون إلّا مشتقاً، أو مؤولاً بمشتق، لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها

على معان، منسوبة إلى غيرها، وكثيرا ما يكون الاسم غنيا عن الإيضاح، والتخصيص، فينعت لقصد المدح، نحو: الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، أو الذم، نحو: أعُوذُ باللهِ من الشيطانِ الرّجيمِ، أو الترحم، نحو: مَرَرْتُ بأخيكَ المسكين، أو التوكيد، كقولك: أمْسِ الدابرُ لا يَعُودُ، ومنْهُ قوله تعالى: «فإذا نُفِخَ في الصُّور نَفخَةً واحِدَةً[1]».

وَلْيُعْطَ فِي التّعْرِيفِ، والتّنْكيرِ مَا لِمَا تَلَا، «كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»

النعت لا بد أن يتبع المنعوت في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، سواء كان جاريا على من هو له، أو على ما هو لشيئ من سببه.

فلا تنعت النكرة بمعرفة، لئلا يلزم مخالفة الغُرْض المقصود بالنسبة، وهو المنعوت، فإن النعت إنما يجيئ لتكميل المنعوت، فمتى كان معرفة عين مسمى المنعوت، وزَالَ ما قصد فيه من الابهام، والشيوع.

فلا تنعت النكرة إلا بنكرة مثلها، كقولك: امْرُرْ بقَوْمٍ كُرَمَا[ء].

ولا تنعت المعرفة بنكرة، صونا لها من توهم طرآن التنكير عليها، وإنما تنعت بالمعرفة، كقولك: امْرُرْ بالْقَوْمِ الكرَمَا[ء].

اللهم إلا إذا كان التعريف بلام الجنس فإنه لقرب مسافته من التنكير يجوز نعتها — حينئذ — بالنكرة المخصوصة.

ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله[2]:

---

(1) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(2) القائل: رجل من بني سلول، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤١٦، والخصائص ٣/ ٣٣٠، ٣٣٢، والدلائل ١٣٦، وابن الشجري ٢/ ٢٠٣، والخزانة ١/ ١٧٣، ٥٢٨، ٢/ ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/ ٣٣٢، ٤/ ١٠٤، والمغني ١٠٢، ٤٢٩ (١٠٧) والعيني ٤/ ٥٨، والتصريح ٢/ ١١١، والهمع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠، والدرر ١/ ٤، ٢/ ١٩٢، والأشموني ١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣، وهو من الخمسين.

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فأعِفُّ، ثم أقُولُ: ما يَعْنِيني

إنّ «يسبني» صفة، لا حال، لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام.

ومثله قوله تعالى: «وآيةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسلَخُ منْهُ النّهارَ[1]» وقولهم: «ما ينبَغي للرّجُل مثلِك، أوْ خير منْكَ أن يَفْعَل كَذا.

وَهْوَ لَدى التّوْحيد والتذكيرِ أَوْ سِواهُمَا كالْفِعْلِ، فأقْفُ ما قَفَوْا

يجرى النعت في مطابقة المنعوت، وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه: فإن كان جاريا على ما هو له رفع ضمير المنعوت، وطابقه في: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْن، وامرأةٍ حَسَنَةٍ، كما تقول: بِرَجُلَيْنِ حَسُنَا، وامْرَأةٍ حَسُنَتْ.

وإن كان جاريا على ما هو لشيءٍ من سببه؛ فإن لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته المنعُوت، لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، وذلك قولك: مررت بامرأة حسنة الوجه، وبرجَالٍ حِسَان الوُجُوه.

وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير، والتأنيث، كما في الفعل، فيقال: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ حسَنَةٍ وُجُوهُهُمْ، وبامرأةٍ حَسن وَجْهُهَا، كما يقال: حَسُنَتْ وُجُوهُهُمْ، وحَسُنَ وجْهُهَا، وجَاز فيه رافعا لجميع الافراد، والتكسير، فيقال: مَرَرْتُ برجُل كريمٍ آبَاؤُهُ، وكرامٍ آباؤُه، وجاز فيه — أيضا — أن يجمع جمع

---

٤٤٠ — اللغة: اللئيم: الدنيء الأصل، الشحيح النفس، يعنيني: يقصدني.

والمعنى: ولقدأمر على دنيء الأصل، شحيح النفس، فيعيبني ويشتمني، فأعف، وأمر — على اللغو — مرّ الكرام قائلاً: لا يقصدني بسبه، وشتمه.

والشاهد فيه قوله: «اللئيم يسبني» حيث أتت الجملة «يسبني» وصفاً لقوله: «اللئيم» وساغ ذلك، لأن المراد على لئيم من اللئام، فالمراد الجنس. كما قال الشيخ خالد: «فإن المعرف «بأل» الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة» ٢ / ١١١ التصريح.

(١) من الآية ٣٧ من سورة يس.

المذكر السالم، والمطابقة في التثنية، والجمع على لغة «أكلوني البراغيث» فيقال: مررتُ برجُلٍ حَسَنَين غلمانُه، وكريمَيْن أَبَوَاهُ.

وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ، كَصَعْبٍ، وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ، كذا، وَذِي، والمُنْتَسِبْ

المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى، منسوب إليه.

فلو قال: «وانْعَتْ بوَصْفٍ مثْلَ صَعْبٍ، وذَرِب» كان أمْثَل؛ لأن من المشتق أسماء الزمان، والمكان، والآلة، ولا ينعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دل على حدث، وصاحبه، كَصَعْبٍ، وَذَرِب، وضارِب، ومَضْرُوب، وأَفْضَل منك، أو اسماً مضمناً معنى الصفة، إما وصفاً كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، أو بمعنى الذي، وكأسماء النسب، وإما استعمالاً، كقولهم: مَرَرْتُ بقَاعٍ عَرْفَج كله، أي: خَشِن.

ونَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وامْنَعْ هُنَا إيقاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فالْقَوْلُ أَضْمِرْ تُصِبِ

تقع الجملة موقع المفرد نعتا، كما تقع موقعه خبرا، إلا أنه لتأولها بالمفرد النكرة لا يكون المنعوت بها إلا نكرة، أو ما في معناها، كالذي في قوله[1]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني.

على ما تقدم ذكره.

ولا بد في الجملة المنعوت بها من ضمير، يربطها بالمنعوت، ليحصل بها تخصيصه، كقولك: مَرَرْتُ بَرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ، وعَرَفْتُ امْرأةً يبْهرُ حُسنُهَا.

وقد يحذف الضمير للعلم به، كقوله[2]:

---

(١) الشاهد (٤٤٠) وقد تقدم البحث فيه مستوفى.

(٢) الشاعر: الحارث بن كلدة. (١/ ٤٥ الكتاب) والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٤٥، ٦٦، وابن الشجري ١/ ٥، ٣٢٦، ٢/ ٣٣٤، وابن يعيش ٦/ ٨٩، والعيني ٤/ ٦٠.

فَـمَـا أَدْرِي أَغَـيَّـرَهُـم تـنَـاءٍ وطُولُ الْعَهْدِ، أَمْ مَالٌ أصَابُوا؟

وإلى هذا الإشارة بقوله :

فَأَعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

ولما أوهم هذا الإطلاق جواز النعت بالجملة الطلبية ، إذ كان يجوز الإخبار بها رفع ذلك الإيهام بقوله :

وامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

فعلم أنه لا ينعت بالجملة إلا إذا كانت خبرية ، لأن معناها محصل ، فيمكن أن تخصص المنعوت ، ويحصل بها فائدة بخلاف الجملة الطلبيّة ، فإنها لا تدل على معنى ، محصل ، فلا يمكن أن تخصص المنعوت ، ولا يحصل بها فائدة ، فلا يصح النعت بها .

وما أوهم ذلك أُوّل ، كقول الراجز[1] ، يصف قوما ، سقوا ضيفهم لبنا ، مخلوطاً بالماء .

٤٤١ــ اللغة : ثناء : بعد ، وطول العهد : يروي في مكانه : وطول الدهر .

والمعنى : أنا لا أعلم ما الذي غيّر هؤلاء الأحبة ، أهو التباعد ، وطول الزمن ، أم الذي غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الإلفة ، والمودة .

والشاهد فيه قوله : «مال أصابوا . حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها . وحذف الرابط ، الذي يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذي سهل ذلك أنه مفهوم من الكلام .

(١) الراجز : العجاج : وممن استشهد بالأول ، المعاني الكبير ٤ / ٢ ، ٣٩٩ ، والكامل ٥١٨ ، والمحتسب ٢ / ١٦٥ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٩ ، والمغني (٢١٤) والعيني ٤ / ٦٢ ، والدرر ٢ /١٤٨ وملحقات ديوانه ٨١ ، وبالثاني المعاني الكبير ٢٠٤ ، ٣٩٩ ، والكامل ٥١٨ ، والمحتسب ٢ / ١٦٥ ، والأسرار ٣٨١ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ / ٥٣ ، والخزانة ١ / ٢٧٥ ، والمغني ٢٤٦ ، ٥٨٥ (٢١٤) والتصريح ٢ / ١١٢ ، والدرر ٢ / ١٤٨ ، وملحقات ديوانه ٨١ ، وبالثالث : أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، والأسرار ٣٨١ ، والإنصاف ١١٥ ، والمقرب ٤٧ ، والخزانة ١ /٢٧٥ ، والمغني ٢٤٦ ، ٥٨٥ (٢١٤) والعيني ٤ / ٦١ ، والهمع ٢ /١١٧ ، والدرر ٢ / ١٤٨ وملحقات ديوانه ٨١ .

ما زِلْتُ اسْعَى نَحْوَهُمْ، واختَبِطْ حتَّى إذَا كادَ الظَّلَامُ يَختَلِطْ

جاءُوا بمذْقٍ، هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي : مقول فيه عند رؤيته هذا القول : لإيراده في خيال الرائي لون الذئب بورقته ، لكونه سمارا .

ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثيرا فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ، والتّذْكِيرَا

ينعت بالمصدر كثيرا على تأويله بالمشتق ، كقولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ، ورِضاً ، ويلتزمون فيه الإفراد ، والتذكير ، فيقولون : امرأة رِضاً ، ورجُلَانِ رِضاً ، ورجَالٌ رضاً ، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله : رجل ذُو رِضاً ، وامرأة ذاتَ رضاً ، ورجلان ذَوا رِضاً ، ورِجَالٌ ذَوُو رضاً ، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه .

ونعتُ غَيْرِ واحدٍ: إذا اختَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لا إذَا ائْتَلَفْ

يجوز نعت غير الواحد بمتفق المعنى ، ومختلفه .

فإذا نعت بمتفق المعنى استغنى عن تفريق النعت بالتثنية ، والجمع ، فيقال : رأيت رجُلَيْن حَسَنَيْن ، ومَرَرْتُ برجالٍ كُرَمَاء.

وإذا نعت بمختلف المعنى وجب تفريق النعت ، وعطف بعض على بعض ،

٤٤٢ــ اللغة : أختبط : أضرب الطريق ، وأعاني متاعب السير ، بمذق : اللبن ، الممزوج بالماء ، يشبه لون الذئب .

والمعنى : يصف الراجز قوماً بالشح ، والبخل ، وقد عانى آلام السفر ومتاعب الطريق إليهم ، وعند اختلاط الظلام جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه ، لكدرته ، وغبرته ، لأن الماء أكثر من اللبن.

والشاهد فيه قوله : « بمذق هل رأيت ... » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، والقول يحذف كثيراً ، ويبقى معموله .

فيقال: رأَيْتُ رَجُلَيْن: عَالماً، وجاهِلاً، ومررتُ برجَالٍ: شاعرٍ، وفقيهٍ، وكاتبٍ.

ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إذَا نُعِت معمولا عاملين بما لهما في المعنى، فلا يخلو العاملان من أن يتحدا في المعنى، والعمل، أو يختلفا فيهما، أو في أحدهما.

فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعا للمنعوت في الرفع، والنصب، والجر.

وهذا مراده من قوله:

.... بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

فيقال: انطلق زيدٌ، وذَهَبَ عَمْرٌو الكريمان، وحدثت بكراً، وكلمتُ بشراً الشريفَيْن، وقعدتُ إلى زيدٍ، وجلستُ إلى عمرٍو الكريمينْ.

وإن اختلف العاملان وجب في النعت القطع، فيرفع على إضمار مبتدأ، وينصب على إضمار فعل، فيقال: جاءَ زَيْدٌ، وذهَبَ عمروٌ الكريمان، على تقدير: هُمَا الكريمان، وإن شئت قلت: الكريمَيْن، على تقدير، أعني: الكريمَين، وكذا القول في نحو انطلق بكرٌ، وكلمتُ بشراً الشريفان، والشَريفَيْن، وكذا تقول: نحو: مررْتُ بزيدٍ، وجاوزتُ عمراً العالمان، والعالمين، بإضمار مبتدأ، أو فعل ناصب، لأن الإتباع في كل هذا متعذر، إذ العمل الواحد، لا يمكن نسبته الى عاملين، من شأن كل منهما أن يستقل بالعمل.

وإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ، وقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
واقْطَعْ، أو اتْبِعْ إن يكُنْ مُعَيَّنا بِدُونِهَا، أو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا
وارْفَع، أو انْصِبْ، إنْ قَطَفَت مُضْمِرا مُبْتَدَأً، أو ناصِباً لَنْ يُظْهِرَا

قد يكون للاسم نعتان، فصاعداً، بعطف، وغير عطف.

فالأول : كقوله تعالى : «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ، الَّذي خَلَق ، فَسَوَّى ، والَّذي قَدَّرَ ، فهَدَى ، والَّذي أخْرَجَ المَرْعَى[1] » .

والثاني : كقوله تعالى : «ولَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهينٍ ، هَمَّازٍ ، مشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ، منَّاعٍ للْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أثيمٍ ، عُتُلٍّ ، بعد ذلك زَنيمٍ[2] » .

ثم إن المنعوت إن لم يعين المسمى إلا بجميع النعوت وجب فيها الإتباع .

وإن كان متعينا بدونها جاز فيها الإتباع ، والقطع ، وإن كان متعينا ببعض النعوت جاز القطع فيما عداه .

وإلى هذا الإشارة بقوله :

أَوْ بَـعْـضِـهَـا اقْـطَـعْ مُـعْـلِـنَـا

أي : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه ، تقول : مررتُ بزَيْدٍ الْكَريم ، الْعَاقِلِ ، اللَّبيبِ ، بالإتباع ، وإن شئت قطعت ، وذلك على وجهين :

أحدهما : أن ترفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : هو الكريمُ ، العاقلَ ، اللبيبُ .

والثاني : أن تنصب على إضمار فعل ، لا يجوز إظهاره ، تقديره : أخص الكريمَ ، العاقلَ ، اللبيبَ .

ولك أن تتبع بعضا ، وتقطع بعضاً ، ولك في القطع أن ترفع بعضا ، وتنصب بعضا ، فتقول : مررتُ برجلٍ كريمٍ ، عاقلٍ ، لبيباً .

---

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأعلى .

(٢) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة القلم .

ومعنى : حلاف : كثير الحلف ، هماز : عياب طعان ، مشاء بنميم : كثير السعي بين الناس بالإفساد ، مناع للخير : كثير المنع للخير أن يصل أهله ، عتل : العتل : الغليظ الجافي ، زنيم : الزنيم : «المستلحق في قوم ليس منهم لا يحتاج إليه ، فكأنه فيهم زنمة ، وهي شيء يكون للمعز في أذنها كالقرط ...» المختار مادة (ز ن م) .

ولا يجوز في هذا قطع الجميع ، لأن النكرة لا تستغني عن التخصيص ، فلا بد من إتباع بعض النعوت ، ثم بعد ذلك يجوز القطع ، كما قال الشاعر[1] :

ويأْوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيعَ ، مِثْلَ السَّعالي

وَمَا مِنَ الْمنعُوتِ ، والنّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النّعْتِ يَقِلّ

يعني أنه إذا علم النعت ، أو المنعوت جاز حدفه ، فيكثر حذف المنعوت للعلم به ، إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل ، كقوله تعالى : «وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أتْرَابٌ[2]» .

فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا ، إلا في الضرورة ، كقوله[3] :

---

(١) الشاعر : هو أبو أمية الهذلي (العيني) ٣ / ٦٩ أو أمية بن أبي عائذ ١ / ٣٢٥ معجم الشواهد .

والبيت من شواهد معاني الفراء ١ / ١٠٨ ، وابن يعيش ٢ / ١٨ ، والمقرب ٤٨ ، والخزانة ١ / ٤١٧ ، ٢ / ٣٠١ ، والعيني ٤ / ٦٣ ، والتصريح ٢ / ١١٧ ، والأشموني ٣ / ٦٩ ، والدمنهوري ٦٦ ، والهذليين ٢ / ١٨٤ .

٤٤٣ــ اللغة : يأوي : يريد الصائد ، عُطَّل : يقال : عطلت المرأة : خلا جيدها من القلائد ، شعثاً : جمع شعثاء : المغبرة الرأس ، المراضيع : جمع مرضع ، السعالى : جمع سعلاة : أخبث الغيلان .

والمعنى : يأوي هذا الصائد إلى نسوة خاليات من الحلى في الجيد ، وهن شعث الشعور ، يشبهن أخبث الغيلان .

والشاهد فيه قوله «وشعثاً» حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ... أو أعني .

(٢) الآية ٥٢ من سورة ص .

(٣) الراجز غير معروف . وقد استشهد بالأول ، والثاني المقتضب ٢ / ١٣٩ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٩ والإنصاف ١١٤ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ ، والمغني ١٦٠ (١٥٧) وبالثالث المقتضب ٢ / ١٣٩ والخصائص ٢ / ٣٦٧ والمحتسب ٢ / ٢٦٧ والإنصاف ١١٥ ، وابن يعيش ٣ / ٥٩ ، ٩٢ ، والمقرب ٤٨ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ ، والمغني ١٦٠ (١٥٧) والعيني ٤ / ٦٦ ، والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ٢ / ١٢٠ ، والدرر ٢ / ١٥٢ ، والأشموني ٣ / ٧١ .

مَا لَكَ عِنْدِي غيرَ سَهْمٍ ، وحَجَرْ وغَيْرَ كَبداءَ، شَدِيدَةِ الْوَتَرْ
يَرمي بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَى الْبَشَرْ

وقول الآخر[1] :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمالِ بَنِي أُقَيْسٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

وقولي «غالباً» : تنبيه على نحو قوله تعالى : «ولَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نبأِ المُرْسَلينَ[2]» وهو مطرد في النفي ، كقولهم : «ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا»

وقد يحذف النعت للدلالة عليه بقرينة حالية ، أو مقالية .

فالأول : كقوله تعالى : «تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بأَمْرِ ربِّهَا[3]» وقول الشاعر ، وهو العباس بن مرداس[4] :

٤٤٤ــ اللغة : الكيداء : قوس واسعة المقبض ، بكفي كان : أي بكفي رجل كان...

والمعنى : ليس لك عندي إلا الرمي بسهم ، وحجر ، بقوس واسعة المقبض ، قوية الوتر ، يرمي بها رجل من أرمى البشر ، أي ترمى بكفي رجل كان من أشد الناس رمياً ، على رواية «ترمي» .

والشاهد قوله : «بكفي» حيث حذف الموصوف ، وأقام صفته مقامه ، إذ التقدير : «بكفي رجل» .

(١) الشاعر : هو النابغة الذبياني ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٨ ، وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣/ ٥٩ ، ٦٠ ، والخزانة ٢/ ٣١٢ ، والعيني ٤/ ٦٧ ، والأشموني ٣/ ٧١ ، وديوانه ٧٩ .

٤٤٥ــ اللغة : «بني أقيس» : هي من عطل ، أو من أشجع ، أو من اليمن ، وقيل : حي من الجن ، يقعقع : يصوت ، والشن : القربة اليابسة ، وهي أشد ، لنفور تلك الإبل .

والمعنى : كأنك جمل من جمال بني أقيس يصوت بين رجليه بقربة يابسة ، فيشتد نفوره .

والشاهد في البيت قوله : «كأنك من» أي كأنك جمل من... ، فحذف الموصوف...

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

(٤) البيت من شواهد المغني ٦٢٧ (٣١٣) والعيني ٤/ ٦٩ ، والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ٢ / ١٢٠ ، والدرر ٢ / ١٥٣ ، والأشموني ٣/ ٧١ .

وقَدْ كُنْتُ في الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً، وَلَمْ أُمْنَع

والثاني : كقوله تعالى : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، غيرُ أُولِى الضَّرَرِ ، والْمُجَاهِدُونَ في سَبيلِ اللهِ بأمْوَالِهِمْ ، وأنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ بأَمْوَالِهِمْ ، وأَنْفُسِهِمْ على القَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وكُلاً وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى ، وفَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ عَلَى القَاعِدِينَ أجْراً عَظيماً ، دَرَجَاتٍ مِنْهُ ، ومَغْفِرَةً ، ورَحْمَةً[1] » .

التقدير : فضل الله المجاهدين بأموالهم ، وأنفسهم على القاعدينَ من أولى الضرر درجة ، وفضل الله المجاهدين بأموالهم ، وأنفسهم على القاعدينَ من غير أولى الضرر درجات .

٤٤٦ــ اللغة : تدرإ : أي صاحب عدة ، وقوة على دفع الأعداء ، شيئاً : أي طائلاً ، وكثيراً ...

والمعنى : وقد جاهدت جهاداً باسلاً ، وكنت ذا قوة على دفع العدو ، فلم أعط من الغنيمة شيئاً طائلاً ، ولم أمنع من الإعطاء .

والشاهد في البيت قوله : « شيئاً » إذ أصله شيئاً طائلاً ، فحذف الصفة ، حتى لا يتناقض مع قوله : « ولم أمنع . »

(١) الآية ٩٥ ، ومن الآية ٩٦ من سورة النساء .

التّوكيد

بالنَّفْسِ ، أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَميرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
واجْمَعْهُمَا بأفْعُلٍ إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تكُنْ مُتَّبِعَا

أعلم أن التوكيد نوعان : لفظي ، ومعنوي.

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو : التابع ، الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع ، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

ويجيءُ في العُرضِ الأول بلفظ «النفْسِ والعَيْن» مضافين إلى ضميرِ المؤكّد ، مطابقا له في الإفرادِ ، والتذكيرِ ، وفروعها ، تقول : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، فترفع بذكر «النّفْس» احتمال كون الجائي رسول زَيْد ، أو خبره ، أو نحو ذلك ، ويصير به الكلامُ نصا على ما هو الظاهر منه ، وكذا إذا قلت : لقيتُ زيداً عينَهُ.

ولفظ توكيد «النّفْسِ ، والْعَيْن» في توكيد المؤنث كلفظها في توكيد المذكر ، كقولك : جاءَتْ هنْدٌ نَفْسُهَا ، وكلمتها عينَهَا.

أما في توكيد الجمع فيجمعان على «أفعُل» كقولك : جاءَ الزيدُونَ أنفُسُهم ، وكلمتُ الهندَات أعينَهُنَّ ، وكذا في توكيد المثنى على المختار ، كقولك : جَاءَ الزيدانِ أَنْفُسَهُمَا ، ولقيتُها أعينها ، ويجوز فيها — أيضا — الإفراد ، والتثنية ، وكذا كل مثنى في المعنى ، مضاف إلى متضمنه ، يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية.

فالأول : كقوله تعالى : « إن تَتُوبَا إلَى اللهِ ، فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا [1] »

والثاني : كقول الشاعر [2] :

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطيرُهَا

والثالث : كقول الآخر [3] :

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ
قَطَعْتُهُ بالسَّمْتِ ، لَا بالسَّمْتَيْنِ

---

(1) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(2) الشاعر : توبة بن الحمير ، أو الشماخ : العيني ٣/ ٧٤ على الأشموني.

والبيت من شواهد الأمالي ١ /٨٨ ، والمقرب ١٠٠ ، والعيني ٤ /٨٦ ، والهمع ١ /٥١ ، والدرر ١ / ٢٦ ونسبه العيني إلى الشماخ ، وليس في ديوانه.

٤٤٧ ــ اللغة : حمامة ، أي يا حمامة ، ترنمي : رجعي صوتك ، مطيرها : يقال ليلة مطيرة ، إذا كانت كثيرة المطر ، الغر : جمع غراء : البيضاء ، والغوادي : جمع غادية ، وهي السحابة التي تنشأ صباحاً.

والمعنى : يا حمامة بطن الواديين رجعي صوتك ، وإني لأدعو لك بالسقيا ، وأرجو أن تجود عليك السحب البيض ، التي تنشأ صباحاً ، ويستمر مطرها.

والشاهد فيه قوله : « بطن الواديين » حيث أفرد البطن ، والقياس : بطني الواديين ، بل الأحسن بطون الواديين.

(٣) القائل : خطام المجاشعي ، أو هميان بن قحافة.

واستشهد بالأول البيان ، والتبيين ١ /١٥٦ ، والجمل ٣٠٣ ، وابن الشجري ١ /١٢ ، ٢ /٢٠٣ ، وابن يعيش ٤ /١٥٥ ، وشواهد الشافية ٩٤ ، والهمع ١ / ٤٠ ، ٥١ ، والدرر ١ / ٥١ ، ٢٦ ، والأشموني ٣/ ٧٤.

وبالثاني الكتاب ١ /٢٤١ ، ٢ /٢٠٢ ، والبيان ، والتبيين ٥٦ ، والجمل ٣٠٣ وإعراب القرآن للزجاج ٧٨٧ ، والمخصص ٩ /٧ ، وابن يعيش ٤ /١٥٥ ، ١٥٦ ، والخزانة ٣ /٣٧٤ ، وشواهد الشافية ٩٤ ، والعيني ٤ /٨٩ ، والهمع ٢/ ٦٢ والمغني ٣١٦ ، والأشموني ٣/ ٧٤ ، ويس ٢/ ١٢٢.

٤٤٨ ــ اللغة : المهمه : القفر ، قَذَفَيْن : بعيدين ، مَرْتَيْن : المكان لا نبات فيه ، ظهراهما : ما ارتفع منهما ، مثل ظهور الترسين : يريد في الصلابة ، والاستواء والإملاس ، السمت : الطريق.

ويجيءُ التوكيد المعنويّ في الفرض الثاني بلفظ «كلّ» ، وكِلّا ، وكِلْتَا ، وجَميع ، وعامة» ، على ما يعرب عنه قوله :

وكُلاًّ اذْكُـرْ في الشُّمُـولِ وَكِلَا كِلْتَا — جَمِيْعاً — بالضّمِيرِ مُوصَلاَ
واسْتَعمَلُوا — أيْضاً — كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ في التّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

يعني أن الذي يذكر في التوكيد المقصود به التنصيص على الشمول ، ورفع احتمال أن يراد باللفظ العام الخصوص هو الألفاظ المذكورة ، مضافة إلى ضمير المؤكد ، مطابقا له .

فأما «كُلّ» فيؤكد بها غير المثني مما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، نحو قولك : جاءَ الجَيْشُ كلّه ، والقبيلةُ كلُّهَا ،والقومُ كلّهم ، والنساءُ كلُّهُنَّ ، فترفع بذكر المؤكد احتمال كون الجائي بعض المذكورين .

وأما «كِلَا ، وكِلْتَا» فيؤكد بهما المثنى ، نحو قولك : جاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، والهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا .

وأما «جَميع ، وعامَّة» فإنّهُا بمنزلة «كلّ» معنى ، واستعمالا ، تقول : جَاءَ الجَيْشُ جميعُه ، أو عَامَّتُه ، والقبيلةُ جميعُهَا ، أو عامتُهَا ، والقومُ جميعُهم ، أو عامَّتُهم ، والنساءُ جميْعُهُن ، أو عَامَّتُهُنّ.

وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين ، ونبه عليهما سيبويه .

والمعنى : ينعت الراجز نفسه بالحذف ، والمهارة في معرفة الطرق ، جرياً على عادة العرب في ذلك ، فيقول : ورب مهمهين بعيدين ، لا نبات فيهما ، ما ارتفع منهما يشبه ظهر الترس في الصلابة ، والملامسة ، قدمرت فيه بالطريق الواحد ، لخبرتي لا بالطريقين ، ويروي : بالنعت ، لا بالنعتين ، أي : بالوصف من العارفين مرة واحدة ، لا مرتين .

والشاهد في قوله : «ظهورهما» بعد ما ثنّى ، والتثنية أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح .

وأنشد الشيخ شاهدا على التوكيد «بجميع» قول امرأة من العرب، ترقص ابنها[1]:

فَـــدَاكَ حَيُّ خَوْلَانْ جَـمِـيـعُـهُـمْ، وهَـمْـدان
وَكُــلُّ آلِ قَــحْــطَــانْ وْالأَكْــرَمونَ عَــدْنَـــانْ

وقوله: مِثْلُ النّافِلَهْ

بعد التنبيه على أن «عَامَّة» من ألفاظ التوكيد بقوله:

واستعملوا ـ أيضاً ـ ككُلِّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ في التوكيدِ مثْل النَّافِلَهْ

يعنى به: أن عد «عامّة» من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه (رحمه الله تعالى) ولم يغفله:

وَبَـعْـدَ كُـلٍّ أَكَّـدُوا بـأَجْمَعَا جَـمْـعَـاءَ، أَجْـمَـعِـيـنَ، ثُمَّ جُمَعَا
وَدُونَ كُـلٍّ قَـدْ يَـجِيءُ: أَجْمَعُ جَـمْـعَـاءُ، أَجْـمَـعُـونَ، ثُمَّ جُمَعُ

يجوز أن يتبع، «كلّه» بأجمَع، و«كلّها» بجَمْعَاء، و«كلّهم» بأجْمَعين، و«كلُّهن» بجمع، لزيادة التوكيد، وتقريره، تقول: جَاءَ الجَيْشُ كلُّه أجْمَع،

---

(1) ممن استشهد بالأول المغني ٢٨٥، والعيني ٤/ ٩١، والتصريح ٢/ ١٢٣، والهمع ٢/ ١٢٣، والدرر ٢/ ١٥٥.

وبالثاني: التصريح ٢/ ١٢٣، والهمع ٢/ ١٢٣، والدرر ٢/ ١٥٥.

٤٤٩ ـ اللغة: فداك: من الفداء، والحي: واحد الأحياء، وخولان: قبيلة من اليمن، وهمدان: قبيلة ـ أيضاً ـ باليمن، وقحطان: أبو اليمن، وعدنان بن أد، أبو معد، والعرب كلهم من قحطان، وعدنان.

والمعنى: يفديك من كل أذى جميع العرب: عرب الجنوب، وعرب الشمال، عرب قحطان، وعرب عدنان.

والشاهد فيه التأكيد «بجميع» على مذهب سيبويه، والمصنف، وتكون بمنزلة «كل» في المعنى، والاستعمال.

والقبيلةُ كلُّها جَمْعَاء ، والزيدُونَ كلُّهم أجْمَعُون ، والهندَاتُ كلُّهُنَّ جُمَع ، قال الله تعالى : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ[٢] » .

وقد يغنى « أَجْمَع ، وجَمْعَاء ، وأجْمَعُون ، وجُمَع » عن « كُلِّه ، وكلِّها ، وكلّهم ، وكلّهن » وهو قليل .

وقد يتبع « أجْمَع » وأخواته « بأكْتَع ، وكَتْعَاء ، وأكْتَعين ، وكُتَع » وقد يتبع « أكْتَع » وأخواته « بأبْصَع ، وبَصْعَاء ، وأبْصَعين ، وبُصَع » فيقال : جاءَ الجَيْشُ كلُّه أَجْمَعَ أكْتَعَ أبْصَع ، والقبيلةُ كلُّهَا جَمْعَاء كَتْعَاء بَصْعَاء ، والقومُ كلّهم أَجْمَعُونَ أكتعونَ أبْصَعُون ، والهنْدَاتُ كلُّهُنَّ جُمَع كُتَعْ بُصَعْ .

وزاد الكوفيون بعد « أبْصَع » وأخواته أَبْتَع ، وبتْعَاء ، وأبْتَعينِ ، وبُتَع .

ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب .

وقد شذ قول بعضهم : « أجْمَع أبْصَع » وأشذ منه قول آخر : « جُمَع ، بُتَع » .

وربما أكدوا « بأكتع ، وأكتعين ، غير مسبوقين « بأجْمَع ، وأجْمَعين» ومنه قول الراجز[١] :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلَا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إذا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبكى أجْمَعَا

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) الرجز : مجهول القائل.

واستشهد بالأول صاحب العقد ٣ / ٣٦٠ ، والخزانة ٢ / ٣٥٧ ، والمغني ٦١٤ ، والعيني ٤ / ٩٣ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والدرر ٢ / ١٥٧ والأشموني ٣ / ٧٦ ، ٧٨.

وبالثاني العقد٣ / ٤٦٠ ، والمقرب ٥١ ، والمغني ٦١٤ ، والهمع ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، والدرر ٢ / ٧٥٦ ، ١٥٧ ، والأشموني ٣ / ٧٦ ، ٧٨ ، وبالثالث : المغني ٦١٤ ، والأشموني ٣ / ٧٦ ، ٧٨.

٤٥٠ — اللغة : الذلفاء : أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذَّلَف ، وهو صغر الأنف ، واستواء الأرنبة ، ثم نقل الى العلمية ، وسميت به امرأة... حولا : عاماً ، أكتعا : تاماً كاملاً.

وفي هذا الرجز إفراد «كُتَع» عن «أجْمَع» وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد «بأجمَعْ» غير مسبوق «بكُلّ» والفصل بين المؤكَّد، والمؤكِّد، ومثله في التنزيل: «ولَا يَحْزَنَّ، ويَرْضَيْنَ بمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ[1]»

وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

مذهب الكوفيين أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة، مثل: يوم، وليلة، وشهر، وحول؛ مما يدل على مدة معلومة المقدار.

ولا يجيزون توكيد النكرة غير المحدودة، كحين، ووقت، وزمان، مما يصلح للقليل، والكثير؛ لأنه لا فائدة في توكيدها.

ومنع البصريون توكيد النكرة، سواء كانت محدودة، أو غير محدودة، وهذا معنى قوله:

وعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

أي: عَمَّ، لما يفيد توكيده من النكرات، ولما لا يفيد.

وقول الكوفيين أولى بالصّواب، لصحة السماع بذلك، ولأن في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: صُمْتُ شهراً قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال: فإذا قال: صمتُ شهراً كلّه ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نصا على مقصوده.

والمعنى: ياليتني كنت طفلاً رضيعاً، تحملني هذه المرأة (الذلفاء) عاماً كاملاً، إذا بكيت قبلتني أربع قبلات، وعلى ذلك فسأظل أبكي الدهر جميعه، لأحظى بدوام التقبيل.

الشاهد: شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من التوكيد.

الأول: وهو المراد هنا؛ «الدهر أجمعا» حيث أكد الدهر «بأجمع» من غير أن يؤكد أولاً «بكل»

الثاني في قوله: «حولاً أكتعاً» وهو توكيد النكرة المحدودة على مذهب الكوفيين.

الثالث في قوله «الدهر أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد، والمؤكد بأجنبي.

(١) من الآية ٥١ من سورة الأحزاب.

فلو لم يسمع من العرب لكان جديراً بأن يَجُوز قياساً ، فكيف به ، واستعماله ثابت ، كقوله[1] :

تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

وقول الآخر[2] :

إنَّـا إذَا خُـطَّـافُـنَـا تَـقَـعْـقَـعَـا قَـدْ صَـرَّتِ الـبَـكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

وقول الآخر[3] :

لَـكِـنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَـا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلّهِ رَجَبُ

واغْنَ «بِكِلْتَا» في مثنّى ، و«كِلَا» عَـنْ وَزْنِ فَـعْلَاءَ، وَوَزْنِ أفْـعَلَا

---

(١) قد تقدم الكلام مستوفى عن ذلك في الشاهد ٤٥٠ .

(٢) الراجز مجهول لم يعين ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٥ ، وابن يعيش ٣/ ٤٥ ، والمقرب ٥١ ، والخزانة ١ / ٨٧ ، ٢ / ٣٥٧ ، والعيني ٤ / ٩٥ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والدرر ٢ / ١٥٧ ، والأشموني ٣/ ٧٨ .

٤٥١ ــ اللغة : خُطافنا ، هو الحديدة المعوجة تكون في جانب البكرة ، تقعقعاً : تحرك ، وسمع له صوت ، صرت : صوتت ، البَكْرَة : ما يستقى عليها الماء من البئر.

والمعنى : إذا تقعقع خطافنا ، وأحدث صوتاً ، فإن ذلك ــ لأن البكرة قد استعملت ، وسمع صوتها ، وصريفها يوماً كاملاً .

والشاهد فيه قوله : «يوماً أجمعا» حيث أكد النكرة المحدودة «يوماً» بقوله : «أجمعا» على مذهب الكوفيين ، واختيار المصنف.

(٣) الشاعر : عبد الله بن مسلم الهذلي ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٥١ ، وابن يعيش ٣ / ٣٥ ، والشذور ٤٢٩ ، والعيني ٤/ ٩٦ ، والتصريح ٢/ ١٢٥ ، والأشموني ٣/ ٧٧ .

٤٥٢ ــ اللغة : شاقه : الشوق : نزوع النفس إلى الشيء ، وشاقه : أعجبه ، وأثار شوقه .

والمعنى : قد أشار شوقه ، وعجبه أن قيل ذا رجب ، يا ليت الحول كله رجب .

والشاهد فيه قوله : «حول كله» حيث أكد «حول» بلفظ «كل» وهو نكرة ، وذلك يجري على مذهب الكوفيين ، الذي اختاره المصنف ، وارتضاه الشارح .

لا يؤكد المثنى — فيما سمع من العرب — إلابالنفس ، أو بالعين ، أو بكلا في التذكير ، أو بكلتا في التأنيث .

وأجاز الكوفيون في القياس أن يؤكد المثنى في التذكير بأجمعين ، وفي التأنيث بجمعاوين ، مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب .

وأشار ابن خروف إلى أن ذلك لا مانع منه .

وعندي أن ثم ما يمنع منه ، وهو أن من شروط استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية ، وعطف مثله عليه .

وعلى هذا لا ينبغي أن يجوز جاء زيد ، وعمرو أجمعان ، لأنه لا يصح أن تقول : جاء أجمع ، وأجمع ، لأن المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل في كونه لا بد أن يكون ذا اجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ، فلو قلت : جَاء الْجَيْشَانِ أجْمَعَان لم يأبه القياس .

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَمِيرَ المُتَّصِلْ بالنَّفْسِ ، والْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عنَيْتَ ذَا الرَّفْعِ ، وأكّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، والْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَما

إِذَا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس ، أو بالعين فلا بد من توكيده قبل بضمير منفصل ، كقولك : قومُوا أنتُم أنْفُسَكُمْ ، فلو قلت : قوموا أنفُسَكُم لم يجز .

وإذا أكد بغير النفس ، والعين من ألفاظ التوكيد المعنوي لم يلزم توكيده بالضمير المنفصل ، تقول : قُومُوا كلكُّمُ ، ولو قلت : قوموا أنتُم كلُّكُم لكان جيداً حسناً .

وأما ضمير غير الرفع فلا فرق بين توكيده بالنفس ، أو بالعين ، وبين توكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل ، تقول : رأيتُك نفسَك ، ومررتُ بكَ عَيْنك ، كما تقول : رَأَيْتُهُم كلّهم ، ومررتُ بهم كلِّهم ، وإن شئت قلت : رأيتُكَ إيّاكَ نَفْسَك ، ومررت بك أنْتَ عينك ، فتؤكد بالمعنوى ، بعد التوكيد باللفظى .

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيّ يَجِي مُكَرَّراً، كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»

لما انتهى كلامه في التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي، فقال:

وَمَا مِنَ التَّوْكِيد لَفْظِي يَجِي مُكَرَّراً.

يعني: أن التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد: بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لفصل التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصفاء، أو الإعتناء.

وأكثر ما يجيء مؤكّداً لجملة، وقد يؤكد المفرد.

فالأوَّل كقوله:

«ادْرُجِي ادْرُجِي»

ومثله قول الشاعر[1]:

أَيَا مَن لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة بعاطف، كقوله تعالى: «ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدّين، ثُمَّ ما أدْراكَ مَا يَوْمُ الدِّين[2]» وقوله تعالى: «أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى[3]».

---

(١) القائل غير معروف، واستشهد به في العيني ٤/ ٩٧، والهمع ٢/ ١٢٥، والدرر ٢/ ١٦٠، والأشموني ٣/ ٨٠.

٤٥٣ــ اللغة: أقلاه: أبغضه.

والمعنى: أياً من لست أبغضه، ولا أنساه عند البعاد، لك الله...

والشاهد فيه: التأكيد بالجملة في قوله: «لك الله... لك الله».

(٢) الآيتان ١٧، ١٨ من سورة الانفطار.

(٣) الآيتان ٢٣، ٢٤ من سورة القيامة.

والثاني : ما يؤكد به اسم ، أو فعل ، أو حرف

أما الاسم : فكقولك : جاءزيدٌ زيدٌ ، وقوله تعالى : «كَلّا إذا دُكّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا[1] » . ومنهُ قولك : «أَنْتَ بالخَيْرِ حَقيقٌ قَمِن[2] » .

وأما الفعْل : فأكثر ما يجيءُ مؤكده فعلا مع فاعله : ظاهرا كان ، نحو : قَامَ زيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، أو مضمرا ، نحو : قَامَ أخَوَاكَ قَامَا ، ونحو : قُمْ قُمْ إلى زَيْدٍ .

وقد يجيءُ مؤكدا الفعل خاليا عن الفاعل ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر[3] .

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاءُ ببغْلَتي؟ أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحقونَ احْبِس احْبِس

وأما الحرف : فسيأتي الكلام على توكيده .

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَميرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللّفْظِ الذي به وُصِلْ

لا يجوز أن يؤكد الضمير المتصل بإعادته مجردا ، لأن ذلك يخرجُهُ عن حيز الاتصال إلى الانفصال ، بل معمودا بمثل ما اتصل به ، كقولك : عجبتُ منْكَ منْكَ ، ومررتُ بكَ بكَ .

كَذا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحصَّلَا بِهِ جَوابٌ كَنَعَمْ ، وكَبَلَى

---

(١) الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٢) من شواهد الأشموني ٣ / ٨٢ ، ولم يعلق عليه الصبان ، والشاهد : التأكيد اللفظي بالمرادف فكأنه قال : «حقيق حقيق» .

(٣) الشاهد تقدم الكلام عنه ، وهو الشاهد (٢٢٢)

والاستشهاد به ـــ هنا ـــ استشهاد آخر في قوله : «فأين إلى أين» وقوله : «أتاك أتاك» وقوله : «أحبس احبس» .

في كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي .

حروف الجواب : « نَعَمْ ، وبلَى ، وأَجَل ، وَجَيْر ، وإيّ ، وَلَا » لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلاله على معناه ، فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشيءٍ آخر ، كقولك لمن قال : أتفعل كذا ؟ نَعَمْ نَعَمْ ، أو لَا لَا ، والْأُولَى توكيدُه بذكر مرادفه ، كقولك : بدل نَعَمْ نَعَمْ أجَلْ نَعَمْ ، أو أجَلْ جَيْرِ ، كما قال الشاعر[1] :

وقُلْنَ على الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أجل جَيْرِ ان كانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ

وأما الحرف غير الجوابي فلكونه كالجزء من مصحوبه لا يجوز في الغالب أن يؤكد إلا ومع المؤكّد مثل الذي مع المؤكّد ، أو مرادفه ، كقولك : إنَّ زَيْداً إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ ، وفي الدّارِ في الدّارِ زَيْدٌ

فإن شئت قلت : إنَّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ ، وفي الدارِ فيها زَيْدٌ ، فتعمل الحرف المؤكد بضمير ما اتصل بالمؤكد ، لأنه بمعناه ، قال الله تعالى : « ففي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فيهَا خَالِدُون[2] » .

---

(١) القائل : مضرس الأسدي ، أو طفيل بن عوف.

والبيت من شواهد مجالس العلماء ٢٢ ، وابن يعيش ٨/ ١٢٢ ، ١٢٤ ، والخزانة ٤/ ٢٣٥ ، والمغني ١٢٠ (١٢٥) برواية (أسافله) والعيني ٤/ ٩٨ ، والهمع ٢/ ١٢٥ ، والدرر ٢/ ٥٢ ، ٥٣ ، ١٥٨ ، وديوان طفيل ١٠.

٤٥٥ــ اللغة : قلن : أي : النسوة ، الفردوس : ماء لبني تميم عن يمين الحاج من الكوفة ، دعاثره : جمع دعثور : الحوض.

والمعنى : قالت النسوة الظعائن حال كونهن نازلات على الفردوس أول مشرب لنا أجل جير إن كانت أحواضه مباحة غير ممنوعة.

والشاهد فيه قوله : «اجل جير» لأن كليهما بمعنى الإيجاب ، ذكرهما معاً للتأكيد ، كأنه قال : أجل أجل ، أو جير جير.

(٢) من الآية ١٠٧ من سورة آل عمران.

وقد يفرد الحرف غير الجوابي في التوكيد، ويسهل ذلك كونه على أكثر من حرف واحد، نحو «كأَنْ» في قول الراجز[1] :

حَـتّى تَـرَاهَـا، وكـأَنَّ وَكَـأَنْ أعْـنَـاقَـهَـا مُشَـدَّدَاتٌ بِـقَـرَنْ

وإذا كان على حرف واحد كانت إعادته مفردا في غاية من الشذوذ، والقلة، كقول الشاعر[2] :

فَلَا واللهِ لَا يُـلْـغَى لِـمَـا بي ولَا لِـلـلـحَـابِـهِـم أبـداً دَوَاءُ

فلو كان المؤكّد مغايرا في اللفظ للمؤكد كان الشذوذ أقل، كقول الشاعر[3] :

---

(١) الراجز: هو خطام المجاشعي، وقد استشهد بالشاهد العيني ٤ / ١٠٠، والتصريح ١ / ٣١٧، ٢ / ١٣٠، والهمع ٢ / ١٢٥، والدرر ٢ / ١٦٠، والأشموني ٣ / ٨٣.

٤٥٦ــ اللغة: تراها: يقصد المطي، قرن: ما يقر به الشيء، أي يشد به إلى غيره.

والمعنى: حتى ترى المطي، وكأن أعناقها مشددات بحبال مع غيرها.

والشاهد فيه قوله: «وكأن وكأن» فقد أكد بالحرفين: «كأن، وكأن» وسهل ذلك، لأن الحرف «كأن» على أكثر من حرف، وللفصل بالعاطف، كما يقول الأشموني ٣ / ٨٣.

(٢) الشاعر: هو مسلم بن معبد الوالبي، والبيت من شواهد معاني الفراء ١ / ٦٨، والمحتسب ٢ / ٢٥٦، والخصائص ٢ / ٢٨٢، والإنصاف ٥٧١، وابن يعيش ٧ / ١٨، ٨ / ٤٣، ٩ / ١٥، والمقرب ٥١، والخزانة ١ / ٣٦٤، ٢ / ٣٥، ٤ / ٢٧٣، والمغني ١٨١، ١٨٣، ٣٥٣ (١٧٢، ٢٦٢) والعيني ٤ / ١٠٢، والتصريح ٢ / ٢٣٠، والهمع ٢ / ٧٨، ١٣٥، ١٥٨، والدرر ٢ / ٩٥، ١٦١، ٢٢١، والأشموني ٢ / ٨٣.

٤٥٧ــ اللغة: يلغي: يوجد.

والمعنى: والله لا يوجد دواء، لما يوجد بي من داء، ولا يوجد بلسم لما بهم من أسقام.

والشاهد فيه قوله: «للمابهم» وذلك لكون الحرف المؤكد، وهو اللام موضوعاً على حرف واحد، فلذلك كان شاذاً، كما يقول الأشموني ٣ / ٨٣، «وقد اتصل لفظ بمثله، كما يقول الشيخ خالد ٢ / ١٣٠. وذلك في غاية الشذوذ، والقلة، كما يقول العيني ٣ / ٨٣ في شواهده على شرح الأشموني.

(٣) الشاعر: هو الأسود بن جعفر (العيني) الأسود بن يعفر (معجم الشواهد...)

والبيت من شواهد المغني ٣٥٤، والتصريح ٢ / ١٣٠، والأشموني ٣ / ٨٣.

فأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بمَا بهِ أَصَعَّدَ في عُلْوِ الْهَوَى ، أَمْ تَصَوَّبا

فأكد عن بالباء ، لأنها هنا بمعناها ، كما هي في نحو قوله تعالى : «وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بالْغَمَامِ [1] » وقول الشاعر [2] :

فإن تَسْألُوني بالنِّسَاءِ فَإنَّني خبيرٌ بأدواءِ النِّسَاءِ طبيبُ
إذَا شَابَ رأسُ المَرْءِ ، أو قَلَّ مَالُهُ فلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

ومُضْمَرَ الرَّفع الَّذي قَد انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَميرٍ اتَّصَلْ

يؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المستتر، كقوله تعالى : «اسكن أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ [3] » والضمير المتصل : مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، نحو : فعَلْت أنْت ، ورأيْتَني أنَا ، ومَرَرْتُ بِهِ هُوَ.

٥٥٨ــ اللغة : صعد : يقال : «صَعدني الجبل ، أو على الجبل تصعيداً» مادة (ص ع د) المختار : رقي ، وارتفع ، صوب : مادة (ص و ب) : «الصوب : نزول المطر ، والمراد : انحدر ، ونزل.

والمعنى : صرن لا يسألنه ، عن شيء من أمره : ارتفع ، أو انخفض ، علا ، أو نزل.

والشاهد فيه قوله : «عن بما به» حيث «عن» وهي على حرفين بالباء وهي على حرف واحد لأنها بمعناها ، فهو توكيد بالمرادف ، وكذلك المخالفة في اللفظ ، فكأنه قال : «عن عن».

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفرقان.

(٢) الشاعر : علقمة الفحل من قصيدة مدح بها الحارث بن أبي شمر الغساني :

والشاهد من شواهد العيني ٣/١٦ عرضاً ، ٤/١٠٥ ، والهمع ٢/٢٢ ، والدرر ٢/١٤ ، والمفضليات ٣٩٢ ، وديوانه ١٣١.

٤٥٩ــ اللغة : أدواء : جمع داء : المرض ، طبيب : عالم بالطب ، ويريد خبير بأخلاق النساء ، ودهن : الوُدّ : المودة ، ويريد مودتهن...

والمعنى : إن تسألوني عن أخلاق النساء ، وطبائعهن ، فإنكم تجدونني خبيراً عالماً ، طبيباً ، ومن صفاتهن أن المرء إذا شاب رأسه ، وكبرت سنه ، أو قل ماله فإنه لا حظّ له من ودّ النساء ، ولا ترفقهن به.

والشاهد قوله : «بالنساء» حيث جاء «الباء» بمعنى «عن» وعلى أنها في هذه الحالة مختصة بالسؤال عند الكوفيين.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

الْعَطْفُ

الْعَطْفُ: إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ —الآن— بيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو الْبيَانِ: تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنكَشِفَهْ

العطف— كما ذكر— على ضربين: عطف بيان، وعطف نسق.

فأما عطف البيان: فهو التابع الموضح، والمخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقا، ولا مؤولا بمشتق، كقوله(1):

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ، وَلَا دَبَرْ

فخرج بقولي: «الموضح، والمخصص» التوكيد، وعطف النسق، وبقولي: «غير مقصود بالنسبة»: البدل، لأنه في نية تكرار العامل، كما سيأتي ذكره، وبقولي: «ولا مشتقا، ولا مؤولا بمشتق»: النعت.

والحاصل: أن المقصود من عطف البيان هو المقصود من النعت، إلا أن الفرق

---

(1) القائل: عبد الله بن كيسبة، أو رؤبة، وللرجز قصة، فليراجعها من طلبها.

والشاهد من شواهد المخصص ١/ ١١٣، وابن يعيش ٣/ ٧١، والخزانة ٢/ ٣٥١، ١٦٢، ٢٨٣، والشذور ٤٣٥، والعيني ١/ ٣٩٢، ٤/ ١١٥، والتصريح ١/ ١٢١، ١٣١، والأشموني ١/ ١٢٩، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٤، وليس في ديوان رؤبة.

٤٦٠— اللغة: أبو حفص: كنية عمر (رضي الله عنه)، نقب: رقة خف البعير، دبر: جرح ظهر الدابة من موضع الرحل، أو القتب.

والمعنى: أقسم وحلف بالله تعالى أبو حفص، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إن ناقتي ليس بها رقة في الخف، ولا جرح بالظهر.

والشاهد فيه قوله: «أبو حفص عمر» فإن «عمر» عطف بيان لقوله: «أبو حفص».

بينهما أن النعت لا بد أن يكون مشتقا ، أو مؤولا به ، وعطف البيان لا يكون إلا جامدا .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَذُو الْبَيَانِ: تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ به منكشفة

يعني : أن عطف البيان كالصفة في كونه كاشفاً حقيقة المقصود به ، وهو مسمى المتبوع .

فَأَوْلِيَنْهُ من وِفَاق الأَوَّلِ مَا مِنْ وفَاقِ الأَوّلِ النّعْتُ وَلِى
فَقَدْ يكُونَانِ مُنكَّرَيْن كَمَا يكونَان مُعَرَّفَيْن

عطف البيان : لكون المقصود به من تكميل المعطوف عليه قصد النعت يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث كما يستتبعه النعت .

ومنع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة ، تابعا لنكرة ، وأجازه أكثرهم ، ولأجل ما فيه من الخلاف نص عليه بقوله :

فَقَد يكُونَانِ مُنَكَّرَيْن

وليس قول من منع ذلك بشيء ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيح به ، كقولك : لبسْتُ ثَوْباً جُبة .

ونظيره من كتاب الله تعالى : «يُوقَدُ من شَجَرَةٍ مُبَارَكَة ، زَيْتُونَةٍ ، لا شَرْقِيَّةٍ ، ولا غَرْبِيَّةٍ[1]» وقوله تعالى : «ويُسْقَى مِنْ مَاءٍ حديدٍ[2]» .

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

وأجاز أبو علي في التذكرة في «طعام» من قوله تعالى: «أَو كَفَّارَة طَعَامُ مَسَاكِين[1]» العطفَ، والإبدالَ.

ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ، لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح، وعلى هذا قول الراجز[2]:

إنِّي، وأسْطَـار سُطِرْنَ سَطْـرَا لَـقَـائِـلٌ يَـا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

من التوكيد اللفظي أتبع أولا على اللفظ، وثانيا على الموضع. ويجوز أن يكون «نَصْراً» المنصوب مصدراً بمعنى الدعاء، كَسَقْياً، ورَعْياً. وأكثر النحويين يجعل التابع في هذا البيت عطف بيان، وليس بصحيح.

وزعم الجرجاني، والزمخشري[3]، أن لا بد من زيادة وضوحه على وضوح متبوعه، وهو خلاف القياس، ومذهب سيبويه.

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) الراجز: هو رؤبة:

واستشهد بالأول الكتاب ١/ ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، والخصائص ١/ ٣٤٠، وابن يعيش ٢/ ٣، ٣/ ٧٢، والخزانة ١/ ٣٢٥، والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧ (٢٧٤) والشذور ٤٣٧، ٤٥٠، والعيني ٤/ ١١٦، والهمع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١، والدرر ١/ ٢٠٥/ ٢/ ١٥٣، وملحقات ديوانه ١٧٤.

وبالثاني الكتاب ١/ ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، والخصائص ١/ ٣٤٠، والخزانة ١/ ٣٢٥، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، ٤٥٠، والعيني ٤/ ١١٦، والهمع ٢/ ١٢١، والدرر ٢/ ١٥٣، وملحقات ديوانه ١٧٤.

٤٦١ ــ اللغة: نصر: المراد به نصر بن سيار، وهو المراد بهما (نصر نصر) وعلى ذلك درج سيبويه، وقيل: المراد بهما نصر آخر.

والمعنى: إني أقسم بأسطار سطرت سطراً لقائل: يا نصر نصر نصرا.

والشاهد في البيت: «نصر نصر نصرا» فإن الراجز اتبع عطف البيان على اللفظ، وعلى الموضع. وجوز ابن الناظم أن يكون «نصراً» المنصوب مصدراً بمعنى الدعاء.

(٣) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري: أبو القاسم.

كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء، وجودة القريحة، متفنناً في كل علم، معتزلياً، قوياً في مذهبه، مجاهراً به، حنفياً.

أما مخالفته القياس فلأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق ، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان .

وأما مخالفته لمذهب سيبويه ، فلأنه جعل ذا الجمة ، من قولهم : يا هذَا ذَا الجُمَّة » عطف بيان ، مع أنَّ « هذا » أخص من المضاف إلى « ذي الألف ، واللام » .

وصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى في غَيْرِ نَحْوِ «يا غُلامُ يَعْمُرَا»
ونَحْوُ «بِشر» تابِعِ «الْبَكْرِيّ» ولَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بالمرضِيِّ

ما يحكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحا ، أو مخصصا لمتبوعه يجوز الحكم عليه بأنه بدل ، باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل ، لإفادة معنى تقرير الكلام ، وتوكيده ، ولا يمنع الحكم على عطف البيان بالبداية إلا في موضعين :

الأول : أن يكون التابع مفردا ، معْرِفَة ، معربا ، والمتبوع منادى ، كقولك : يَا أَخَانا زَيْداً ، فإنَّ « زَيْداً » يجب أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان في نية تكرار حرف النداء معه ، ولكان يلزم بناؤه على الضم ، كما يلزم في كل منادى ، مفرد ، معرفة .

ومثل : «يَا أخَانَا زَيْداً» تمثيله : «بيَا غُلَامُ يَعْمُرَا» وقول الشاعر[1] :

أَيا أخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ، ونَوْفَلا أُعِيذُكُمَا باللهِ أَن تُحْدِثَا حَرْبَا

ولد في رجب سنة ٤٩٧ هـ ، وورد بغداد غير مرة ، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر ، النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني ... وجاور بمكة ، وتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم أيضاً ، وله من التصانيف الكشاف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، المفصل في النحو ، المقامات ، المستقصي في الأمثال ، ربيع الأبرار ... مات يوم عرفه سنة ٥٣٨ هـ. راجع بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(١) الشاعر : طالب بن أبي طالب يمدح النبي (صلى الله عليه وسلم) ويبكي أصحاب القليب من قريش . والبيت من شواهد العيني ٤/ ١١٩ ، والتصريح ٢/ ١٣٢ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، والدرر ٢/ ١٥٣ ، والأشموني ٣/ ٨٧ .

٤٦٢ــ اللغة : «عبد شمس ، ونوفلا» من قريش ، أن تحدثا حرباً : من أن تشبا حرباً .

الثاني : أن يكون المعطوف خالياً من لام التعريف ، والمعطوف عليه معرفا بها ، مضاف إليه صفة ، مقرونة بها ، كقول الشاعر[1] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ، تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

« فبشر » عطف بيان على « البكري » ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، و« التارك » لا يصح أن يضاف إليه ، لما علمت أن الصفة المحلاة بالألف ، واللام ، لا تضاف إلا إلى المعرف بهما. وقوله :

وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيِّ

تعريض لمذهب الفراء في هذه المسألة ، وقد تقدم في الصفة ، المشبهة باسم الفاعل .

والمعنى : يا أخوينا من عبد شمس ، ونوفل ، أستجير بالله تعالى من أن تشنا حرباً ، وأناشدكما بالأخوة التي بيننا .

والشاهد في البيت في قوله : « عبد شمس ، ونوفلاً » فإنهما عطف بيان عن أخوينا ، وليسا ببدل ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع ، لا أحدهما ، فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما ، وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم » والرواية بنصبهما.

(١) الشاعر : المرار الأسدي.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٩٣ ، وابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ٥٣ ، والخزانة ٢ / ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، والشذور ٤٣٦ ، والعيني ٤ / ١٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٣ ، والهمع ٢ / ٢٢٢ ، والدرر ٢ / ١٥٣ ، والأشموني ٢ / ٨٧.

٤٦٣ ـــ اللغة : التارك : المصير ، أو المخلي ، البكري : نسبة إلى بكر ، بشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي ، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي ، جد المرار ، لذلك فخر بمقتل « بشر » ترقبه : تنتظر خروج روحه ، لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك عن كونه قتله.

والمعنى : أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً البكري تنتظر الطير موته ، لتقع عليه .

والشاهد في البيت قوله : « التارك البكري بشر » فإن قوله : « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان ، على قوله : « البكري » ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه .

وقد بسط ذلك ابن الناظم (رحمهما الله تعالى).

عَطْفُ النَّسَق

تَالٍ
مَالٍ بحَرْفٍ، مُتْبع عَطْفُ النَّسَقْ كاخْصُصْ بِوُدٍّ، وثَنَاءِ مَن صَدَقْ

التابع : إما كامل الاتّصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزئه فلايحتاج إلى رابط ، وهو التوكيد ، وعطف البيان ، والصفة ، وإما كامل الانقطاع عنه ، فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله ، فلا يحتاج — أيضاً — إلى رابط ، وهو البدل ، لأنه في نية الإضراب عن الأول ، واستئناف الحكم للثاني ، وإما متوسط بين كمال الاتصال ، وكمال الانقطاع ، فيحتاج إلى الرابط ، وهو المعطوف عطف النّسَق .

ويعرف بأنه : التابع المتوسط بينه ، وبين متبوعه أحد الحروف التسعة ، الآتي ذكرها .

والتّالي في قوله :

تَالٍ بحَرْفٍ، مُتْبعٍ ...

بمعنى التابع ، وهو جنس للتوابع ، فلما قيده بالحرف المتبع أخرج غير المحدود منه .

فالْعَطْفُ مُطْلَقاً : بواوٍ ، ثمَّ فَا ، حَتَّى أَم أَوْ «كَفيكَ صِدْقٌ» ووَفَا»
وأتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ، ولَا لكِنْ «كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ، لكِنْ طَلَا»

حروف العطف على ضربين :

أحدهما : ما يعطف مطلقا ، أي يشرك في الإعراب ، والمعنى ، وهو «الواو ، وثُمَّ والفَاءُ ، وحتّى ، وأمْ ، وأوْ» .

وأكثر المصنفين لا يعدون «أوْ» فيما يشرك في الإعراب ، والمعنى ، لأن المعطوف

بها يدخله الشك ، أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين ، والقطع . وإنما عدها الشيخ في هذا القسم ، لأن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله ، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها .

الضرب الثاني : ما يعطف لفظا فحسب ، أي يشرك في الإعراب وحده ، وهو : « بَلْ ، ولاَ ، وَلَكِنْ » .

وعد الكوفيون من هذا الضرب « لَيسَ » محتجين بنحو قول الشاعر[1] :

أَيْنَ الـمَـفَرُّ ، والإِلَهُ الطَّالِبُ والاشْرَمُ المَغْلُوب ، لَيْسَ الغَالِبُ

ولا حجة فيه لجواز ان يجعل « الغَالِبُ » اسم « لَيْسَ » وخبرها ضميراً متصلا عائدا على « الاشْرَم » ثم حذف لاتصاله ، كما يحذف في نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو ، إذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرب عَمْرٌو ، وكما حذف في قول الشاعر[2] :

فَأَطْعَمَنَا مِنْ لَحْمِهَا ، وسنامهَا شوَاءً ، وخَير الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُه

التقدير : ما كانه عاجله ، على معنى : عاجل الخير خيره .

---

(١) القائل : نفيل بن حبيب ، والشاهد من شواهد السيرة ٣٦ ، والمغني ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ١٣٨ ، والدرر ٢ / ١٩٠ .

٤٦٤ــ اللغة : الأشرم : المشقوق الأنف ، وهو لقب أبرهة .

والمعنى : أين المفر من عذاب الله تعالى لمن أرادوا سوءاً بحرمه ، والله القوي طالبهم ، وأبرهة المغلوب ، لا الغالب ؟

والشاهد في البيت : إثبات « ليس » عاطفة على مذهب الكوفيين .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤/ ١٢٤ .

٤٦٥ــ اللغة : سام : يقصد سنام الناقة : شواء : ما شوي على الحجارة ، وغيرها .

والمعنى : فأطعمنا من لحم تلك الناقة ، ومن سنامها شواء معجلاً ، وخير الخير ما قدم عاجلاً ، لأن النفس تحب العاجل دائماً ، أي عاجل الخير خيره .

والشاهد فيه : يقول العيني : « لأن التقدير : ما كان عاجله ، فالهاء خبر كان ، وعاجله : اسمها ذكر هذا استشهاد الحذف الضمير في قوله « ليس الغالب » في البيت السابق ، إلى التقدير : ليسه الغالب ... وقيل يجوز أن تكون كان زائدة ، ويكون التقدير : خير الخير هو عاجل الخير » ٤/ ١٢٤ ، ١٢٥ العيني ، على الخزانة .

فـاعْـطِفْ بواوٍ لاحِقاً، أوْ سَابِقاً — في الحُكم— أو مُصَاحباً، مُوافِقا
واخْصُصْ بهَا عَطْفَ الّذي لَا يُغْنِى مَتْبُوعَهُ، «كاصْطَفَ هذَا، وابْني»

لما فرغ من عدد حروف العطف أخذ في بيان معانيها، وكيفية استعمالها، فقال:

فـاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحقاً، أو سابقَا — في الحُكْم— أو مُصَاحِباً، مُوَافِقَا

فبين أن «الواو» لمطلق الجمع: فيصح أن يعطف بها لاحق: أي: متأخر عن المتبوع في حصول المشاركة فيه له، كقولك: جَاءَ زَيْدٌ، وعَمْرو بَعْدَهُ. وأن يعطف بها سابق، أي متقدم على المتبوع— في حصول المشاركة فيه له كقولك: جاء زيد، وعمرو قبله، وأن يعطف بها مصاحبٌ، أي: موافق للمتبوع في زمان حصول ما فيه الاشتراك كقولك: جاء زيدٌ، وعمرٌو معه.

وإلى هذا الذي ذكرته الإشارَة بقوله:

.... أوْ سَابِـــــعَــــا في الحُكْم

فرفع توهم أن يراد «بلاحق، وسابق، ومصاحب» اللحاق، والسبق، والمصاحبة في الوجود، لا في النسبة إلى ما فيه المشاركة.

ويحكى عن بعض الكوفيين: أن الواو للترتيب، فلا يجوز أن يعطف بها سابق.

ويدل على عدم صحة هذا القول الاستعمال، كقوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إلى ابْـرَاهـيـمَ، وإسْمَـاعِيلَ، وإسْحَاقَ، ويَعْقُوبَ، والْأَسْبَاطِ، وعيسَى، وأيُّوبَ[1]».

---

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

وقوله تعالى — فيما يحكيه عن منكري البعث — : «إنْ هيَ إلاّ حيَاتُنَا الدُّنْيَا ، نَمُوتُ ، ونَحيَا ، ومَا نَحْنُ بمَبْعُوثِينَ[1]» وقوله تعالى : «كذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ، وأصحَابُ الرَّسِّ ، وثَمُودَ ، وعَادٌ ، وَفِرْعَوْنُ ، وإخْوَانُ لُوطٍ[2]» ، وكقول الشاعر[3] :

أغْلي السِّبَاءَ بِكلِّ أدْكَنَ عَاتِقٍ أوْ جَوْنَة قُدِحَتْ ، وفُضَّ خِتَامُهَا

وقول الآخر[4] :

حتَّى إذَا رَجَبٌ تَوَلَّى ، وانْقَضَى وَجُمَـا دَيَانِ ، وجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ

وقول الآخر[5] :

---

(١) الآية ٣٧ من سورة المؤمنون.

(٢) الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة ق.

(٣) الشاعر : هو لبيد بن ربيعة العامري ، من معلقته المشهورة.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٨/ ٩٢ ، والخزانة ٤/ ٣٩٦ ، والعيني ٤/ ١٢٥ .

٤٦٦ — اللغة : أغلي السباء : السباء : شراء الخمر ، الأوكن : الزق الأغبر «والجونة : الخابئة المطلية بالقار وقدحت» غرفت ، وقيل مزجت ، وقيل : بذلت ، وقض ختامها : أي كسر طينها.

والمغني : أغلي شراء الخمر بكل زق عاتق ، أو خابئة مطلية بالقار ، غرفت ، وكسر طينها.

والشاهد في البيت : أنه لا يقدح إلا بعد فض ختامها ، فالواو لمجرد التشريك في الحكم راجع ابن يعيش ٨/ ٩٢ ، ٩٣ ، والتعليق على الشاهد.

(٤) الشاعر : هو أبو العيال الهذلي ، والبيت من شواهد العيني ٤/ ١٢٨ ، والهمع ١/ ٤٢ ، والدرر ١/ ١٧ ، ويس ٢/ ٢٠٣ شرح السكري ٤٣٤ .

٤٦٧ — اللغة : رجب : شهر معروف من الشهور العربية ، وسمي رجباً ، لأنهم كانوا يرجبونه : أي يعظمونه ، ويقال له ، رجب مضر ، لأن مضر أشد تعظيماً له من غيرهم . وتولى : أدبر ، وجماديان : مثنى جمادي ، وهما شهران معروفان أيضاً.

والمعنى : حتى إذا انقضى شهر رجب ، وولى ، وكذلك جماديان ، وأقبل شهر بعد ذلك......

والشاهد فيه : على أن الواو لمطلق الجمع ، ولا تقتضي ترتيباً ، فرجب بعد جمادي : الأولى ، والآخرة...

(٥) القائل : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة.

والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ٥٤ ، ٢٣٢ ، ٢٩٥ ، والعيني ٤/ ١٢٧ .

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمطَّى بجَوْزِهِ وأَرْدَفَ أعْجَازاً ، ونَاءَ بِكَلْكَلِ

وتختص « الواو » بعطف ما لا يستغنى عنه في الكلام بمتبوعه ، كفاعل ما يقتضي الاشتراك في الفاعلية لفظا ، وفيها ، وفي المفعولية معنى ، كقولك : تَضَارَبَ زَيْدٌ ، وعَمْرٌو ، واخْتَصَمَ خَالِدٌ ، وبَكْرٌ ، ومنه قوله :

اصْطَفَّ هذَا ، وابني

ولو قلت : اصطفَّ هذا فابْني ، أو ثُمَّ ابنى لم يجز ؛ لأنَّ « الْفَاءَ » و« ثُمَّ » للترتيب وهو ينافي الاشتراك في الفاعلية ، والمفعولية معا ، إذا تأملت :

والْفَاءُ لِلتَّرْتِيب باتِّصَال و« ثُمَّ » لِلتَّرْيبِ بانْفِصَال
واخْصُصْ بفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الّذي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

الفاء للترتيب :

وهو على ضربين : ترتيب في المعنى ، وترتيب في الذكر.

والمراد بالترتيب في المعنى : أن يكون المعطوف بها لاحقا ، متصلا ، بلا مهلة ، كقوله تعالى : « خَلَقَكَ فَسوَّاكَ[1] »

والأكثر كون المعطوف بها متسببا عما قبله ، كقولك : أَمَلْتُهُ فَمَالَ ، وأقَمْتُهُ فقَامَ ، وعَطَفْتُه فانْعَطَف.

وأما الترتيب في الذكر فنوعان :

٤٦٨ــ اللغة : بجوزه : بوسطه ، ناء : بمعنى سقط ، والكلكل : الصدر.

والمعنى : قلت لليل الطويل لما ثقل علي ، مشبهاً بروك الجمل لما تمطى بوسطه ، وأردف مؤخرته ، وثقل بصدره ...

والشاهد فيه ، أن الواو لا تدل على الترتيب ، لأن البعير سقط بكلكله أولاً ، ثم بعجزه ، ثم بجوزه ، أي وسطه.
راجع العيني ٤/ ١٢٧ ، ١٢٨

(١) من الآية ٧ من سورة الانفطار.

أحدهما : عطف مفصل على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : تَوضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ، ويَدَيْهِ ، ومسحَ رَأْسَهُ ، ورجْلَيْهِ ، ومنه قوله تعالى : «ونَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فقَالَ : رَبِّ إِنَّ ابني مِنْ أَهْلِي وإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ، وأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ[1]» .

الثاني : عطف لمجرد المشاركة في الحكم ، بحيث يحسن بالواو ، كقول امرئ القيس[2] :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ، ومَنزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ ، فَحَوْمَلِ

وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة ، كقولك : الّذي يَطير فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، فلو جعلت موضع الفاء واوا ، أو غيرها فقلت : الذي يطيرُ ، ويغضبُ زيدٌ أو ثُمَّ يغضب زيدٌ الذبابُ لم تجز المسألة ، لأن يغضب زيد جملة لا عائد فيها على « الذي » فلا يصح أن تعطف على الصلة ، لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة .

فإن كانَ العطف بالفاء لم يشترط ذلك ، لأنها تجعل ما بعدها ، مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية ، فكأنك قلت : الذي أن يطير يغضبُ زيدٌ الذُّباب .

وأمَّا « ثُمَّ » فللترتيب في المعنى بانفصال ، أي : يكون المعطوف بها لاحقا

---

(١) من الآية ٤٥ من سورة هود.

(٢) والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٢٧ ، وجمل الزجاجي ٢٧٣ ، والمحتسب ٢ / ٤٩ ، والدلائل ٢٦٥ ، ٢٣٤ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٩ ، والإنصاف ٦٥٦ ، وابن يعيش ٤ / ١٥ ، ٩ / ٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠ / ٢١ ، والخزانة ٤ / ٣٩٧ ، والشافية ٢٤٢ ، والمغني ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣٥٦ (١٥٨) والعيني ٤ / ٤١٤ ، والتصريح ٢ / ١٣٦ ، والهمع ٢ / ١٢٩ ، والدرر ٢ / ١٦٦ والأشموني ٣ / ٣٠٩ ، ومعلقته.

٤٦٩ ــ اللغة : قفا : خطاب للاثنين ، والمراد الواحد ، وهذا من عادة العرب ، أو : قف ، قف فكرر للتوكيد ، وسقط اللوى : منقطع الرمل ، واللوى : حيث ينقطع ، ويلتوي ، ويرق ، والدخول ، وحومل : موضعان

والمعنى : قفا ، فإن يتم ذلك نبك من ذكرى الحبيب ، ومنزل ... بين هذين الموضعين : الدخول ، وحومل.

والشاهد فيه : مجيء الفاء بمعنى الواو ، والتقدير : بين الدخول ، وحومل.

للمعطوف عليه في حكمه، متراخيا عنه بالزمان، كقوله تعالى: «وعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى، ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ، فتَابَ عليْهِ، وهدَى[1]».

وقد تأتي للترتيب في الذكر، كقوله تعالى: «ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ تَماماً علَى الّذي أحْسَنَ[2]».

وقد تقع موقع الفاء، كقول الشاعر[3]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى في الأنابيبِ، ثُمَّ اضْطَرَبْ

وقد يعطف بالفاء متراخ، كقوله تعالى: «والّذي أخْرَجَ المَرْعَى، فجعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى[4]». إما لتقدير متصل قبله، وإما لحمل الفاء على «ثُمَّ» لاشتراكهما في الترتيب

بَعْضاً «بحتّى» اعْطِفْ علَى كلٍّ، ولَا يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الّذي تَلَا

مما يعطف مشتركا في الإعراب، والمعنى «حتّى» إلا أنَّ المعطوف بها لا يكون إلا

---

(١) من الآية ١٢١، والآية ١٢٢ من سورة طه.

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٣) الشاعر: أبو دواد: جارية بن الحجاج.

والبيت من شواهد معاني ابن قتيبة ١/ ٥٨، والمغني ١١٩ (١٢٤)، والعيني ٤/ ١٣١، والتصريح ٢/ ١٣٩، ١٤٠، والهمع ٢/ ١٣١، والدرر ٢/ ١٧٤، والأشموني ٣/ ٩٤، وديوانه ٢٩٢.

٤٧٠ — اللغة: الرديني: الرمح، نسبة إلى امرأة سمهر، تسمى ردينة، وكانا يقومان القنا بخط هجر، وأراد بالهز: الاهتزاز، والمراد سرعة حركته، والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة: القصب، وهي ما بين كل عقدين.

والمعنى: اهتز الفرس كهز الرمح الرديني، جرى الهز في الأنابيب فاضطرب الرمح.

والشاهد فيه قوله: «ثم اضطرب» فإن «ثم» قد جاءت في موضع الفاء، والتقدير: فاضطرب، فإن الهز إذا جرى في الأنابيب، اضطرب الرمح بغير تراخ.

(٤) الآيتان ٤، ٥ من سورة الأعلى.

بعضا ، وغاية للمعطوف عليه : إما في نقص ، وإما في زيادة ، نحو : غلبَكَ الناسُ حتّى النِّسَاءُ ، وأُحْصِيَت الأشياءُ حتَّى مثَاقيلُ الذَّرِّ .

ومن كلامهم : «اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرْعَى[1] » و«مَاتَ النّاسُ حتَّى الأنْبِيَاءُ ، والملوكُ» .

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلا بتأويلٍ ، كقول الشاعر[2] :

أَلْقَى الصّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ حَـتَّى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَا

فعطف «النَّعْلُ» وليست بعضا لما قبلها ؛ لأنه في تأويل : ألقى ما يثقله حتى نعله .

ولا تقتضي الترتيب ، بل مطلق الجمع ، كالواو ، ويشهد لذلك قوله في الحديث الشريف : «كلُّ شيْءٍ بقَضَاءٍ ، وقدَرٍ حَتّى العَجزُ ، والْكَيْس» وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات .

«وأَمْ» بها اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ

---

(١) مثل يضرب للذي يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره.

والقرعي : جمع قريع ، مثل : مرضي ، ومريض ، وهو الذي به قَرَعَ ، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ، راجع مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٤٦.

(٢) الشاعر : هو أبو مروان النحوي ، أو مروان النحوي ، أو المتلمس.

والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٥٠ ، والجمل ٨١ ، وياقوت ١٩ / ١٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٩ ، والخزانة ١ / ٤٤٥ ، ٤ / ١٤٠ ، والمغني ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ (١٢٧) والعيني ٤ / ١٣٤ ، والبغية ٣٩٠ ، والهمع ٢ / ٢٤ ، ١٣٦ ، والدرر ٢ / ١٦ ، ١٨٨ ، والتصريح ٢ / ١٤١ ، ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ٩٧ ، ويس ١ / ٣٠٢.

٤٧١ — اللغة : الصحيفة : الكتاب . تراجع القصة ٣ / ٩٧ العيني على الأشموني ، وفي كتب الأدب.

والمعنى : ألقى المتلمس الصحيفة ، وفيها الأمر بقتله ، كما ألقى كل شيء يثقله من ذلك الزاد ، والنقل.

والشاهد في البيت في قوله : «حتى نعله» فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضاً ، وغاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد ، وتؤول بألقى ما يثقله حتى نعله.

وربّما أُسْقِـــطَتِ[1] الهمْـــزَةُ إنْ كَـانَ خَـفَـا المَعْنَى بحَذْفِهَا أُمِنْ

وبـانقِطَاعٍ ، وبمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إنْ تَكُ مِـمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

«أَمْ» في العطف على ضربين : متصلة ، ومنقطعة .

فالمتصلة : هي التي ما قبلها ، وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، لأنهما مفردان : تحقيقا ، أو تقديرا ، ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معا ، أو إلى أحدهما من غير تعيين ، وتسمى عادلة ، أي : معادلة للهمزة في الاستفهام بها .

وشرط استعمالها كذلك : أن يقرن ما يعطف بها عليه : إما بهمزة التسوية ، وهي التي مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها .

وأكثرُ ما تكونُ فعلية ، كقوله تعالى : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ ، أَمْ لَم تُنْذِرهُم لَا يُؤْمِنُونَ[2]» المعنى : سواء عليهم الإنذار ، وعدمه ، ومثله قول الشاعر[3] :

مَـا أُبَـالي أَنَبَّ بـالـحَزْنِ تَـيْسٌ أَمْ جفَـانِي بـظَـهْـرِ غَـيْبٍ لَئِيمُ

---

(١) في النسخة : «وربما حذفت الهمزة إن» وقد وضعت بدل «حذفت» «أُسقطت» جرياً على المشهور في المتن ، وموافقة لما جرى عليه من اطلعت على شروحهم من الشراح .

(٢) من الآية ١٠ من سورة يس .

(٣) الشاعر : هو حسان (رضي الله عنه) .

والبيت من شواهد الكتاب ١ /٤٨٨ ، والمقتضب ٣ /٢٩٨ ، وابن الشجري ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ ، وديوانه ٣٧٨ .

اللغة : نب : نبيب التيس : صوته عند هياجه ، والحزن ، ما غلظ من الأرض .

والمعنى : قد استوى عندي نبيب التيس بالحزن ، ونيل اللئيم من عرضي بظهر الغيب ، ولم يبر لي .

والشاهد فيه : دخول «أم» عديلة للألف ، أي الهمزة ، ولا يجوز أن تدخل «أو» هنا ، لأن قوله «ما أبالي» يقتضي التسوية بين شيئين — الأعلم — ١ /٤٨٨ شرح شواهد الكتاب ، وقد جاءت الجملة فعلية على الأكثر ، كالآية المتقدمة ، ورواية سيبويه «لحاني» في موضع «جفاني» من الجفوة .

التقدير: ما أُبالي بنبيبِ تيس، ولا بجفاء لئيم.

وقد تكون اسمية كقول الشاعر[1]:

وَلَسْتُ أُبالي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً أَمَوْتِي نَاءٍ، أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

المراد: ما أبالي بعد فقد مالك بنأي موتي، ولا بوقوعه.

وإما بهمزة يقصد بها، و«بأم» ما يقصد «بأي» المطلوب بها تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت.

وتقع «أمْ» بعد هذه الهمزة بين مفردين، نحو: أزيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمرٌو؟ وأقَائمٌ زيدٌ أَمْ قَاعِدٌ؟، وإن شئت قلت: أزيدٌ قائمٌ أَمْ قَاعد؟ كما قال الله تعالى: «وإنْ أدْري أقَرِيبٌ أَمْ بَعيدٌ مَا تُوعَدُونَ»[2] وبين جملتين في معنى المفردين، وقد تكونان فعليتين، أو ابتدائيتين، أو إحداهما فعلية، والأخرى ابتدائية.

فالأول: كقول الشاعر[3]:

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المغني ٤١ (٤٩) والعيني ٤ / ١٣٦، والتصريح ٢ / ١٤٢، والهمع ٢ / ١٣٢، والدرر ٢ / ١٧٥.

٤٧٣ — اللغة: ناء: بعيد.

والمعنى: لست أهتم بشيء بعد أن فقدت مالكاً، ولا أكترث بنأي موتي، ولا بوقوعه.

والشاهد فيه: في أن «أم» المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين، وقد تقرر أن «أم» الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا يكونان معها إلا في تأويل المفردين، فتكونان فعليتين، واسميتين كما في هذا الشاهد.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٣) الشاعر: زياد بن حمل، أو زياد بن منقذ، أو المرار بن منقذ.

والبيت من شواهد الخصائص ١ / ٣٠٥، ٢ / ٣٣٠، والخزانة ٢ / ٢٩١، وابن الشجري ١٩٠، والمغني ٤١، ٣٧٨ (٤٩) وابن يعيش ٧ / ١٣٩، والتصريح ٢ / ١٤٢، والهمع ١ / ٦١، ٢ / ١٣٢، والدرر ١ / ٣٧، ٢ / ١٧٥، والأشموني ٣ / ١٠١، والحماسة ١٣٩٦، وحواشيها.

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً، فأَرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ، أم عَادَنِي حُلُمُ

التقدير: فقلت: أهي سارية، أمْ عائد حلمها، أي: أيُّ هذين هي؟ والثاني كقول الآخر[1]:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي، ولَوْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

التقدير: ما أدري: أشُعَيْث سَهْمٍ، أَم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَر.

والمعنى: ما أَدْرِي: أيّ النسبَيْن هو الصحيح.

و«ابن مهم، وابن منقر» خبران، لا صفتان.

وحذف التنوين من «شعيث» حذفه من «عَمْرٍو» في قول الآخر[2]:

٤٧٤ــ اللغة: الطيف: ما يراه النائم، مرتاعاً: خائفاً، أرقني: أسهرني، وأقلقني، حُلُم: ما يراه النائم في نومه.

والمعنى: رأيت الحبيبة في المنام، فظننت أنها أتتني، فلما استيقظت، قلت: أهي أتتني حقيقية، أم أتاني خيالها في النوم؟ العيني ٣/ ١٠١ على الأشموني.

والشاهد فيه: في «أمْ» المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين، والتقدير: أسرت هي، أم عاد حلمها؟ أي: أيّ هذين؟

(١) القائل: الأسود بن يعفر التميمي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٨٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والكامل ٣٨٠، ٣٥٧، والمحتسب ١/ ٥٠، والخزانة ٤/ ٤٥٠، والمغني ٤٢ (٥١) والعيني ٤/ ١٣٨، والتصريح ٢/ ١٤٣، والهمع ٢/ ١٣٢، والدرر ٢/ ١٧٥، والأشموني ٣/ ١٠١، ١٠٢.

٤٧٥ــ اللغة: لعمرك: قسم، أدري: أعرف.

والمعنى: ما أدري أي النسبين صحيح؟ نسب شعيث بن سهم، أم نسب شعيث بن منقر.

والشاهد في البيت: وقوع «أمْ» المتصلة بين جملتين اسميتين، وحذف همزة الاستفهام، من شعيث بن سهم، كما أن «شعيثاً» في الموضعين ليس موصوفاً بابن، بل هو مخبر عنه به، وحذف التنوين من «شعيث» للضرورة.

(٢) القائل: عبدالله بن الزبعري، والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ٣١٢، ٣١٦، والإنصاف ٦٦٣، وابن يعيش ٩/ ٣٦، والعيني ٤/ ١٤٠، والسيرة ٨٧، واللسان مادة (سنت).

عَمْرُو الّذي هَشَمَ الثَّريدَ لِقَوْمِهِ ورِجَالُ مَكَّةَ مُسنِتُونَ عِجَافُ

والثالث : كقوله تعالى : «أَأَنتُمْ تَخْلُقونَهُ أم نَحْنُ الْخَالِقُونَ[1]» كأنه قيل : أَيُّنا خَلَقَه ؟

وقد تقع «أَمْ» المتصلة بين مفرد ، وجملة ، كقوله تعالى : «قُلْ إِن أَدْري : أقريبٌ مَاتُوعَدُون ، أم يُجْعَلُ لَهُ ربِّي أَمَدًا[2]» .

وقوله :

ورُبّما اسقِطَتِ[3] الْهَمْزَةُ

— البيت — إشارة إلى نحو ما مرّ من قول الشاعر[4] :

شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنقَرِ

ومثله قول الآخر[5] :

---

٤٧٦ — اللغة : عمرو : هاشم بن عبد مناف ، الذي انتهت إليه سيادة قريش ، هشم : كسر ، مسنتون : مجدبون ، عجاف : مهزولون.

والمعنى : هذا السيد العظيم (عمرو) كسر الثريد لقومه ، لإطعامهم في زمن شدة وجدب ، ورجال مكة مجدبون مهزولون.

والشاهد في البيت : حذف تنوين «عمرو» للضرورة ، وهي : التقاء الساكنين — راجع ابن يعيش ٩/ ٣٦

(١) الآية ٥٩ من سورة الواقعة.

(٢) الآية ٢٥ من سورة الجن.

(٣) «أسقطت» بدل «حذفت» كما مر.

(٤) الشاهد (٤٧٥)

(٥) الشاعر : كثير عزة ، والبيت من شواهد القالي ٢/ ٦٣ ، والعيني ٤/ ١٤١ ، وديوانه ٢/ ٢٤٩.

فَلا تَعْجَلي يا مَيُّ أَنْ تَتَبَيَّني بِنُصْحٍ أَتى الوَاشُونَ أَمْ بِخُبُولِ

وقول الآخر[1] :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي ، وإنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ ، أَم بثَمَانِ

وقراءة ابن محيص قوله تعالى : «سَوَاء عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم ، أَمْ لَم تُنْذِرْهُم[2]» .

وأمَّا «أَمْ» المنقطعة : فهي الواقعة بين جملتين ، ليستا في تقدير المفردين ، بل كل منهما مستقل بفائدته ، وذلك إذا لم تكن بعد همزة التسوية ، أو همزة تحسن في موضعها «أيّ ، وهذا معنى قوله :

إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِه خَلَتْ

٤٧٧ــ اللغة : تعجلي : تتسرعي ، تتبيني : تستوضحي ، الواشون : جمع واش ، من الوشاية : السعي .. خبول : جمع خبل : الفساد ، مادة (خ ب ل) المختار .

والمعنى : يا مي تريثي ، وتمهلي ، حتى يظهر الخبر على حقيقته ، ويعلم لك : أبنصح ، ورشاد أخبر الساعون ، أم بخبل ، وفساد؟

الشاهد قوله : «بنصح» حيث حذفت الهمزة عند خفاء اللبس ، كما تقدم في البيت السابق عليه .

(١) الشاعر : هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، أحد شعراء قريش المعدودين .

والبيت من شواهد الكتاب ١ /٧٥ ، والمقتضب ٣ /٣٩٤ ، والمحتسب ١ /٥٠ ، وابن الشجري ١ /٢٦٦ ، ٢ / ٣٣٥ ، وابن يعيش ٨ /١٥٤ ، والخزانة ٤ /٤٤٧ ، والمغني ١٤ (١١) والعيني ٤ /١٤٢ ، والهمع ٢ /١٣٢ ، والدرر ٢ / ١٧٥ ، وديوانه ٢٥٨ .

٤٧٨ــ اللغة : أدري : أعلم ، وأعرف ، الجمر : جمرات المناسك .

والمعنى : أقسم بعمرك ما أعلم ، وإن كنت عالماً : أبسبع رمت النسوة الجمرات ، أم بثمان؟

والشاهد فيه قوله : «بسبع ... أم بثمان» حيث حذفت منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل الكلام : أبسبع رمين...؟ وإنما حذفت الهمزة اعتماداً على وضوح المعنى ، وعدم خفائه .

(٢) من الآية ١٠ من سورة يس .

ولا تخلو «أَم» المنقطعة عن معنى الإضراب ، وكثيرا ما تقتضي معه الاستفهام ، كما في قوله تعالى : «أَم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ[1] » .

وتقع بعد الخبر ، والاستفهام بالهمزة ، وغيرها .

فمن وقوعها بعد الخبر ، والاستفهام بالهمزة ، وغيرها .

فمن وقوعها بعد الخبر قوله تعالى : «لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمين ، أَمْ يَقُولونَ أفترَاهُ[2] » المعنى : بل يقولون : أفتراه ، وقول بعض العرب : «إنّهَا لإبلٌ ، أَمْ شَاءٌ» : جرى أول كلامه على اليقين ، فلما تبين له الخطأ اضرب عنه ، معقبا له بالشك .

ومن وقوعها بعد الاستفهام قوله تعالى : «أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمشُونَ بِهَا ، أم لَهُمْ أَيْدٍ يَبطِشُونَ بِهَا[3] » وتقول : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَمْ عَمْرٌو؟

فهذا على الانقطاع ، وإضمار الخبر لعمرو ، لأن «هل» لا يستفهم بها إلا عن الجملة ، فلا يصح في «أَمْ» بعدها أن تكون متصلة .

وقد تتجرد المنقطعة بعد الخبر عن الاستفهام ، كما في قول الشاعر[4] :

وَلَيْتَ سُلَيْمَى في المَنَام ضَجيعَتي هُنَـالِكَ أَمْ في جَنَّةٍ أَمْ جهَنَّمِ

---

(١) من الآية ١٦ من سورة الزخرف.

(٢) من الآية ٣٧ ، ومن الآية ٣٨ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة الأعراف.

(٤) البيت مجهول القائل : وقد استشهد به العيني ٣/ ١٤٣ ، والتصريح ٢/ ١٤٤ ، والأشموني ٣/ ١٠٥ .

٤٧٩ — اللغة : سليمى : اسم محبوبته ، وضجيعتي : مضاجعتي ، والرواية الصحيحة «في المات» بدليل : «في جنة ، أم جهنم» .

والمعنى : تمنى الشاعر أن تكون سليمى ضجيعته ، ومعه ، بعد الموت ، سواء كان في الجنة ، أو في النار .

والشاهد في البيت : مجيء «أم» المنقطعة ، بعد الخبر ، متجردة عن الاستفهام ، لأن المعنى ، بل في جهنم .

وهو المصحح لوقوع «هل» بعدها في نحو قوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى، والْبَصيرُ، أَمْ هَلْ تَستَوِي الظُّلُمَاتُ، والنُّورُ [1]».

خَيِّرْ، أَبِحْ، قسِّم، بأَوْ، وأبْهِمِ، واشْكُكْ، وإِضْرَابٌ بهَا — أيضاً — نُمِي

وربَّمَا عَاقَبتِ الوَاوَ، إذَا لم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسِ مَنفَذا «أوْ» يعطف بها في الطلب، والخبر.

فإذا عطف بها في الطلب كانت: إما للتخيير، نحو: خُذْ هذَا، أو ذَاكَ، وإمَّا للإِبَاحَة، نحو: جَالِس الحَسَن، أَو ابنَ سيرين.

والفرق بينهما: أن التخيير بنا في الجمع، والإباحة لا تأباه.

وإذا عَطف بها في الخبر فهي إما: للتقسيم كقولك: الكلمة «اسمٌ، أو فعلٌ، أَوْ حَرْفٌ»، وإما للإبهام على السامع، كقوله تعالى: «وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى، أو في ضَلَالٍ مُبينٍ [2]» وإما لشك المتكلم في ذي النسبة، كقولك: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ عَمرٌو، وإما للإضراب — في رأى الكوفيين، وأبى على، وابن برهان.

قال ابن برهان في شرح اللمع: «قال أبو علي: «أوْ» حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين، أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب» وقال ابن برهان: وأما الضرب الثاني فنحو: أنَا أخرُجُ ثم تقول: أَوْ أُقيمُ، أضربت عن الخروج، وأثبتَّ الإقامة، كأنك قلت: لا، بَلْ أُقيمُ»

وأنشد الشيخ على مجيئها للإضراب قول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك [3]:

---

(1) من الآية ١٦ من سورة الرعد.

(2) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(3) الشاعر: هو جرير بن عطية بن الخطفي يخاطب الخليفة: هشام بن عبد الملك.

والبيت الأول من شواهد المغني ٦٤، ٢٧٢ (٧٣) والعيني ٤ / ١٤٤، والهمع ٢ / ١٣٤، والدرر ٢ / ١٨١، وديوانه ١٥٦.

والبيت الثاني من شواهد المغني ٦٤، ٢٧٢ (٧٣) والعيني ٤ / ١٤٤، والهمع ٢ / ١٣٤، والدرر ٢ / ١٨١، والأشموني ٣/ ١٠٦، وديوانه ١٥٦.

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ؟ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ ، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلتُ أَوْلَادِي

وحكى الفراء : اذْهَبْ إلى زَيْدٍ ، أَوْ دَعْ ذَلِكَ ، فَلَا تَبْرَح اليَوْمَ .

قوله :

ورُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ ....

أشار به إلى نحو قول الشاعر(1) :

جَاءَ الخِلَافَةَ ، أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

أوقع « أو » مكان « الواو » لما أمن اللبس ، ورأى أن السامع لا يجد عن حملها على غير معنى الواو مخرجا .

٤٨٠ــ اللغة : عيال : يعني بهم أولاده ، ومن يمونهم ، ويعولهم ، برمت : ضجرت ، وتعبت ، وتضايقت .

والمعنى : ما رأيك أيها الخليفة في عيال قد ضقت ذرعاً بهم ، و بمطالبهم ، وحاجاتهم ، وقد كثروا كثرة بالغة ، فلم أستطع حصر عددهم إلا بعداد ، كانوا ثمانين ، وزادوا ثمانية ، لولا رجاؤك ، وانتظار عونك قد قتلت هؤلاء الأولاد .

والشاهد قوله : « أو زادوا » حيث استعمل فيه « أَوْ » للاضراب بمعنى « بل » أي : بل زادوا ثمانية .

(1) الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطفي من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين : عمر بن عبد العزيز بن مروان (رضي الله عنه) .

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ٢ / ٣١٧ ، والمغني ٦٢ (٧٠) والعيني ٢ / ٤٨٥ ، ٤ / ١٤٥ والتصريح ١ / ٢٨٣ ، والهمع ٢ / ١٣٤ ، والدرر ٢ / ١٨١ ، والأشموني ٢ / ٨٥ ، وديوانه ٢٧٥ .

٤٨١ــ اللغة : قَدَر : أي : موافقة له ، أو مقدرة .

والمعنى : جاء الخلافة ، ووليها ، وكانت موافقة له ، ومقدرة ، كما أتى موسى الكليم ربه على قدر ، وموعد .

والشاهد في البيت قوله : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أَوْ » بمعنى الواو ، استناداً إلى وضوح المعنى ، وعدم اللبس فيه .

ومثل ذلك قول الآخر(١) :

قَـوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ ، أَو سَافِعِ

وقول امرئ القيس(٢) :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ ، أَو قديرٍ مُعَجَّلِ

ومثلُ «أَوْ» في القَصْدِ «إِمَّا» الثانِيَهْ في نحو : إِمَّا ذِي ، وإِمَّا النَّائِيَهْ مذهب أكثر النحويين أن «إمَّا» المسبوقة بمثلها عاطفة ، ومذهب ابن كيسان ، وأبي علي أن العطف إنما هو بالواو ، التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني ، المستفادة من «أو» وهو اختيار الشيخ ، ولذلك لم يعدها في أول الباب مع العواطف ، والذي يمنع من كونها عاطفة أمران :

أحدهما : تقدمها على المعطوف عليه .

---

(١) الشاعر : حميد بن ثور الهلالي الصحابي (رضي الله عنه) .

والبيت من شواهد السيرة ٢٠٠ ، والمغني ٦٣ (٧٢) والعيني ٤ / ١٤٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ ، والأشموني ٣ / ١٠٧ ، وديوانه ١١١ .

٤٨٢ــ اللغة : ملجم : من ألجمت الفرس ، سافع : آخذ من سفعت بناصيته : أي : أخذت .

والمعنى : هم أهل نجدة ، وشجاعة ، إذا استصرخوا وجدتهم ما بين فارس يلجم مهره ، وفارس آخذ بناصية فرسه ، استعداداً للنجدة ، والنصرة ، والدفاع .

والشاهد فيه قوله : «أو سافع» فإن «أَوْ» فيه بمعنى «الواو» وذلك لوضوح القصد .

(٢) والبيت من شواهد المغني ٤٦٠ ، ٤٧٤ (٢٩٠) والعيني ٤ / ١٤٦ ، والأشموني ٣ / ١٠٧ .

٤٨٣ــ اللغة : طهاة اللحم : جمع طاه : الطباخ ، قدير : مطبوخ في القدر .

والمعنى : بعد الصيد والسلخ تناول الطباخون والطهاة اللحم : ما بين منضج صفيف شواء ، وما بين طابخ قدر معجل .

والشاهد فيه قوله : «أو قدير» فإن «أو» بمعنى الواو ، أي : وقدير معجل .

والثاني : وقوعها بعد الواو ، والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه ، ولا يدخل على عاطف غيره .

وأصل «إمّا» «إنْ» فضمت إليها «ما» .

وقد يستغنى عن «ما» في الشعر ، قال الشاعر(١) :

وَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعا ، وإِنْ إجمَالَ صَبْرِ

وغالب الاستعمال أن تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير ، أو الإباحة ، أو التقسيم ، أو الإبهام ، أو الشك ، وألا تخلو الثانية عن الواو .

وقد يستغنى عن الثانية «بإلاّ» كقول الشاعر(٢) :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخي بِصِدْقٍ فَأعْرِف مِثْلَ غثيٍّ مِنْ سَميني

---

(١) الشاعر : هو دريد بن الصمة ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٣٤ ، ٤٧١ ، ٢ /٦٧ ، والمقتضب ٣ /٢٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٠١ ، ١٠٤ ، والخزانة ٤/ ٤٤٢ ، والعيني ٤/ ١٤٨ .

٤٨٤ــ اللغة : جزعاً : عدم الصبر . إجمال صبر : يريد : صبر جميل .

والمعنى : لقد منتك نفسك بالاستمتاع بحياة أخيك (عبد الله بن الصمة ، وقد قتل) ، فأكذبنها في كل ما تمنيك به بعد ذلك ، وعليك إما أن تجزع حيث لا يفيد الجزع ، وإما أن تصبر الصبر الجميل (الأعلم ١ / ١٣٤ ، ١٣٥) شرح شواهد الكتاب .

والشاهد في قوله : «فإن جزعاً ، وإن إجمال صبر» والمعنى : إما جزعاً ، وإما إجمالاً ، فحذف «ما» من «إما» ضرورة .

(٢) الشاعر : هو المثقب العبدي ، والبيت الثاني من شواهد المقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ /٣٢٩ ، والمغني ٦١ ، (٦٩) والعيني ٤/ ١٣٩ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢/ ١٨٥ ، والأشموني ٣/ ١١٠ ، والمفضليات ٢٩٢ .

٤٨٥ــ اللغة : غثي : الغث : اللحم المهزول ، وهو أيضاً الحديث الرديء الفاسد ، المختار مادة (غ ث ث) . سميني : السمين : ضد المهزول . المختار مادة (س م ن)...

والمعنى : عليك أن تكون واضحاً : فإما أن تكون أخاً حقاً ، وصرفاً ، فأعرف منك جيدي من رديئي ، أو تترك صداقتي ، وتظهر العداوة ، لنكون عدوين ، يحذر كل منا صاحبه .

والشاهد قوله : «إلا» حيث ناب «إلا» مناب «إما» .

وإلاّ فـاطّـرِحْني ، واتـخِـذْني عَـدُوّاً أتّـقـيكَ ، وتـتـقـيني

وقد يستغنى عنها ، وعن الواو « بأو » كقولك : قام إمَّا زيْدٌ أو عَمْرٌو ، وقد يستغنى عن الأولى كقول الشاعر(١) :

تُهَامنُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وإِمَّـا بـأَمْوَاتٍ أَلَـمّ خَـيَـالُـهَا

وقول النمر بن تولب العكلي(٢) :

سَقَـتْـهُ الـرَّوَاعِـدُ مِنْ صَـيِّفٍ وإنْ من خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال سيبويه : أراد : إمَّا من صيِّف ، وإمَّا من خريف.

وقد تخلو الثانية عن الواو ، كقول الشاعر(٣) :

---

(١) الشاعر : هو الفرزدق ، أو ذو الرمة : والبيت من شواهد ابن الشجري ٢ / ٣٤٥ ، ابن يعيش ١ / ١٠٥ ، والمقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ / ٤٢٧ ، والمغني ، ٦١ (٧٠) والعيني ٤ / ١٥٠ ، والهمع ١ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٣ ، والأشموني ٣/ ١١٠ ، وديوانه ٦١٨.

٤٨٦ — اللغة : تهاض : تكسر بعد جبر ، عهدها : ما عهد فيها.

والمعنى : تهاض بأمرين : إما دار أحبة هجرت ، وتقادم ما عهد بها ، وإما بأموات ألمت بك ذكرياتهم.

والشاهد : الاستغناء عن «إما» الأولى ، لأن التقدير : تهاض إما بدار...

(٢) والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٣٥ ، ٤٧١ ، والخصائص ٢ / ٤٤١ ، ومختارات ابن الشجري ٢٠ ، وابن يعيش ٨/ ١٠٢ ، والخزانة ٤/ ٤٣٤ ، والمغني ، ٥٩ ، ٦١ (٦٥) والعيني ٤/ ١٥١.

٤٨٧ — اللغة : الصيِّف : مطر الصيف ، والخريف : مطر الخريف.

والمعنى : لن يعدم الري ، لأن الرواعد تسقيه من صيِّف ، ومن خريف.

والشاهد في البيت : الاستغناء عن « إما » الأولى ، والتقدير عند سيبويه : سقته الرواعد : إما من صيف ، وإما من خريف ، فلن يعدم الري (راجع الأعلم ١/ ١٣٥ على سيبويه)

(٣) الشاعر : سيد بن قرط ، أو الأحوص . والبيت من شواهد المحتسب ١ / ٤١ ، ٢٨٤ ، وابن يعيش ٦ / ٧٥ ، والخزانة ٤ / ٤٣١ ، والمغني ٥٩ (٦٧) والعيني ٤ / ١٥٣ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ ، والأشموني ٣/ ١٠٩.

يا لَيتَمَا أمُّنَا شَالَت نعَامَتُهَا أَيْمَا إلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إلَى نَارِ

أراد : إما إلى جنة ، وإما إلى نار ، ففتح الهمزة ، وهي لغة بني تميم ، وأبدل من الميم الأولى ياء ، ثم حذف الواو .

وأولِ «لكن» نفياً ، أو نَهياً و«لا» نِداءً أو أمراً أو اثباتاً تَلا

من حروف العطف «لكنْ» و«لا» .

فأما «لكن» فيعطف بها مثبت ، بعد نفي ، كقولك : مَا قَامَ زيدٌ لكنْ عَمرٌو ، أو بعد نهي كقولك : لا تَضْرِبْ زيداً لكنْ عمراً .

وتدخل الواو على «لكن» كقوله تعالى : «مَا كَانَ مُحمَّدٌ أبا أحَدٍ من رجَالِكُمْ ، ولكِنْ رَسُولَ اللهِ ، وخَاتمَ النَّبِيِّين[1]» فتعرّى عن العطف ، لامتناع دخول العاطف على العاطف .

ويجب تقدير ما بعد «لكِنْ» جملة معطوفة «بالواو» على ما قبلها ، لأن كونه مفرداً يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم ، وذلك ممتنع في عطف المفرد على المفرد بالواو ، بخلاف عطف جملة على جملة ، كقولك : قامَ زيدٌ ، ولَم يَقُمْ عَمرٌو ،وأكْرَمْتُ خالداً ، وأهنْتُ بِشْراً .

وزعم ابن خروف : أن المعطوف «بلكنْ» لم يستعمل إلا مع الواو .

وذكر بعضهم : أن يونس لا يرى «لكن» عاطفة ، ولعل ذلك لعدم ورودها بين مفردين ، خالية عن الواو .

٤٨٨ــ اللغة : شالت بقامتها : كناية عن الموت ، والنعامة باطن القدم ، وشالت : ارتفعت .

والمعنى : تمنى الموت للأم ، مع عدم المبالاة بما يكون بعده : سعادة في الجنة ، أم شقوة في النار .

والشاهد في البيت : خلو «إما» الثانية عن «الواو» وجاءت الرواية على لهجة بني تميم .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .

ولم يمثل سيبويه العطف بها إلا بعد الواو ، فقال : ما مررتُ بصالحٍ ، وَلكِنْ طالح ، ويسمى المعطوف بها و« ببَلْ» بدَلاً .

وأما « لا » فيعطف بها منفى ، بعد إثبات ، لقصر الحكم على ما قبلها : إما قصر إفراد ، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً كاتب ، وشاعر ، وهو مخطئ في اعتقاد كونه شاعرا ، وأردت أن تردّهُ الى الصواب ، فقلت : زيدٌ كاتبٌ ، لا شاعِرٌ ، وأما قصر قلب ، لاعتقاد المخاطب إلى غيره ، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً جاهلٌ ، وأخطأ في اعتقاده ، وأردت أن تردّه الى الصواب ، فقلت : زيْدٌ عالمٌ ، لا جَاهِلٌ .

ويعطف « بِلَا » بعد الخبر ، كما مثلنا ، وبعد الأمر ، نحو : اضْرِبْ زيداً ، لا عمراً ، وبعد النداء ، نحو : يَا ابْنَ أخيٍ ، لا ابْنَ عمِّي .

ومنع أبو القاسم الزجاجي[1] في كتاب معاني الحروف : أن يعطف « بلَا » بعد الفعل الماضي ، وليس منع ذلك صحيحا ، لقول العرب : « جَدُّكَ ، لا كَدُّكَ[2] » قيل في تفسيره : نفعك جَدُّكَ ، لَا كَدُّكَ .

ومثله في العطف على معمول فعل ماض قول امرئ القيس[3] :

كَـأَنَّ دِثَـاراً حَـلَّـقَتْ بِـلَـبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى ، لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ

(١) الزُّجَاجيّ : يوسف بن عبد الله الزجاجيّ (بضم الزاي ، وتخفيف الجيم) أبو القاسم : كان عظيم الشأن ، غزير العلم في الأدب ، واللغة ، لا يوازنه أحد في صناعته ... أصله من هَمْذان ، صنف شرح الفصيح ، عمدة الكاتب ، خلق الإنسان ، والفرس ، اشتقاق الأسماء ، والرياحين ، وغير ذلك . مات بأستراباذ سنة ٤١٥هـ . بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٢) راجع مجمع الأمثال ١/ ١٧٩ « جدُّكَ ، لاكَدُّكَ » « يروي بالرفع على معنى ، جدُّك يغني عنك ، لاكدّك ويروي بالفتح ، أي : ابغ جدَّكَ ، لا كدَّكَ . »

(٣) والبيت من شواهد الخصائص ٣/ ١٩١ ، والخزانة ٤ / ٤٧١ ، والمغني ٢٤٢ (٢١٠) والعيني ٤/ ١٥٤ ، والتصريح ٢/ ١٥٠ ، والأشموني ٣/ ١١١ ، وديوانه ٩٤ .

٤٨٩ــ اللغة : دثار : اسم راعي امرىء القيس ، اللبون : الإبل التي لها لبن ، عقاب تنوفي : اسم موضع مرتفع في جبل طيء ، والقواعل : جبل سلمى ، والقواعل : جبال صفار .

و «بَلْ، كَلَكِنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا «كَلَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا»
وانـقُلْ بها لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ في الْخَبَرِ، المُثْبَتِ، والأَمْرِ الجُلَى

من حروف العطف «بَلْ»، ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف: فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، كما تقول: زَيْدٌ شَاعِرٌ، بَلْ هُوَ فَقِيهٌ.

وإن كان مفرداً، فلا يخلو إما أن يكون بعد نفي، أو نهي، أو بَعْدَ غيرهما، فإن كانت بعد نفي، أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله:

وبـل «كـلكِـنْ» بَـعْدَ مَصْحُوبَيْهَا

تقول: ما قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرٌو، فتقرر نفي القيام عن زَيْدٍ، وتثبته لعمرٍو. ومثل ذلك تمثيله: «بلَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا».

المربع: منزل الربيع، والتيهاء: الأرض التي لا يهتدى بها.

وتقول: لا تَضْرِبْ خالداً، بلْ بشْراً، فتقرر نهي المخاطب عن ضرب «خالدٍ» وتأمره بضرب «بشْرٍ».

ووافق المبرد في هذا الحكم، وأجاز كون «بَلْ» ناقلة حكم النفي، والنَهي إلى ما بعدها.

واستعمال العرب على خلاف ما أجازه، قال الشاعر[2]:

والمعنى: كأن عقاباً من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل، لا عقبان هذه الجبال الصغار، أي: كأن هذه الإبل لا مطمع في ردها.

والشاهد في البيت في «لا عقاب القواعل» حيث عطف على معمول فعل ماض، وهو العقاب الأول، وفيه ردّ على أبي القاسم الزجاجي: في منعه أن تعطف «بلا» بعد الفعل الماضي.

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ٤/ ١٥٦.

لَو اعتَصَمت بِنَا لَمْ تَعْتَصِمْ بعداً بَـل أوْلِـيَـاء كُـفَـاة ، غَير أوْكَال

وقال الآخر[1] :

ومَا انْتَمَيْتَ إلى خُورٍ ، ولا كُشفٍ ولَا لِـئَـامٍ غَـدَاةَ الـرَّوْعِ أوْزَاعِ
بَلْ ضَارِبين حَبيكَ البيضِ إنْ لَحِقُوا ثُـمِّ الْـعَـرَانين عندَ الْمَوْتِ لُذَّاعِ

وإن كان المعطوف « ببل » بعد غير النفي ، والنهي فهي لإزالة الحكم عما قبلها ، حتى كأنه مسكوت عنه ، وجعله لما بعدها ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ ، بل عمرٌو ، وخذ هذَا ، بل ذَاكَ .

---

٤٩٠ ــ اللغة : اعتصمت : امتنعت ، عدا : جمع عدو ، أولياء : جمع ولي : ضد العدو ، كفاة : جمع كاف ، أوكال : الذين يكلون أمورهم إلى غيرهم .

والمعنى : لو اعتمدت علينا ، واقتنعت بنا لو جدتنا أولياء غير أعداء ، كفاة نكفيك ما يهمك ، ولا نكل أمورنا إلى أحد .

والشاهد في البيت : الحجة على المبرد في تجويزه أن تكون « بل » ناقلة لحكم النفي ، أو النهي لما بعدها ، فعلى مقتضى قوله : إذا قال : لا تضرب زيداً ، بل عمراً ، يكون نهياً عن ضرب كل واحد منهما ، وإذا قال : ما له درهم ، بل درهمان لا يلزمه شيء ، مخالف لاستعمال العرب . راجع العيني ٤/ ١٥٦ ــ ١٥٧ .

(١) الشاعر : هو ضرار بن الخطاب ، والبيت الأول من شواهد السيرة ٦٢٢ ، والعيني ٤/ ١٥٧ ، والهمع ٢/ ١٣٦ ، ١٧٥ ، والدرر ٢/ ١٨٦ ، ٢٢٦ ، والثاني من شواهد السيرة ٦٢٢ ، والعيني ٤/ ١٥٧ ، والهمع ٢/ ١٣٦ ، والدرر ٢/ ١٨٦ .

٤٩١ ــ اللغة

: خور : الخور جمع خوَّار : من الخور : الضعف ، كشف : جمع أكشف : الذي لا ترس معه في الحرب ، اللئام : جمع لئيم : الدنيء الشحيح النفس ، الروع : الفزع ، أوزاع : متفرقين ، حبيك : قوي ، البيض : السيوف ، شم : جمع أشم من الشمم : ارتفاع قصبة الأنف ، وحسنها ، واستواء أعلاها ، وانتصاب الأرنبة ، العرانين : جمع عرنين : الأنف كله ، أو ما صلب منه ، لذاع : جمع لاذع : من لذع النار .

والمعنى : لم تنتم إلى ضعفاء ، ولا إلى كشف ، ولا إلى أدنياء النفوس غداة الحرب متفرقين ، بل انتميت إلى شجعان يضربون قوي السيوف عند الالتحام ، وإنهم لسادة عظماء ، فيهم صفات السياة ، فهم شم الأنوف ، لذاع عند الموت .

والشاهد في البيت ــ على أن « بل » هنا ما نقلت حكم النفي لما بعدها ، وهو حجة على المبرد ، كالبيت السابق .

وإنْ علَى ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وبِلَا فَصْلٍ بَرِدْ في النَّظْمِ فَاشِياً ، وضَعْفَهُ اعْتَقِده

الضمير : ينقسم إلى بارز ، ومستتر ، والبارز ينقسم إلى منفصل ، ومتصل .

أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه ، والعطف عليه ، من غير ما شرط ، تقول : زيدٌ ، وأَنْتَ متَّفِقَان ، وأَنا وعمرو مقيمَان ، ولا تصحب إلا خالداً ، وإيَّايَ ، وإنما رأيت إيَّاكَ وبشراً .

وأما المتصل ، فإما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

فإن كان مرفوعا فهو ، والمستتر سواء ، في أنه لا يحسن العطف عليهما إلا مع الفصل ، والغالب كونه بضمير منفصل ، مؤكد للمعطوف عليه ، كقوله تعالى : «مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُم ، ولَا آبَاؤُكُمْ[1] » .

وقد يفصل بمفعول ، أو غيره ، كقوله تعالى : «يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ[2] » وربما اكتفى بفصل «لا» بين العاطف ، والمعطوف عليه ، كقوله تعالى : «مَا أشركْنَا ، ولَا آبَاؤُنَا» .

وأجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى : «أئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَو آباؤُنَا الأَولُونَ[3] » أَن يكونَ «آباؤنا» معطوفا على الضمير في «لمبعوثون» للفصل بالهمزة[4] .

---

(١) من الآية ٩١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٤٧ ، والآية ٤٨ من سورة الواقعة.

(٤) راجع الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٦٣. سورة الواقعة.

وقد يعطف على الضمير المتصل، المرفوع، بلا فصل، كقول جرير[1]:

وَرَجا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ، وأَبٌ لَهُ لِينَالَا

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتَ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادَى ... كنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وليس بمقصور على الشعر.

حكى سيبويه: مررت برجل سواء، والعدم، بعطف «العدم» على الضمير في «سواء» ومع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس، لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل.

وإن كان الضمير المتصل منصوبا حسن العطف عليه، وإن لم يفصل، لأنه لا

---

(١) والبيت من شواهد الإنصاف ٤٧٦، والمقرب ٥٠، والعيني ٤/ ١٦٠، والتصريح ٢/ ١٥١، والهمع ٢/ ١٣٨، والدرر ٢/ ١٩١، والأشموني ٣/ ١١٤، وديوانه ٤٥١.

٤٩٢ــ اللغة: رجا: أمل، الأخيطل: تصغير الأخطل...

والمعنى: أمل الأخيطل سفهاً، وضعف رأي في الوصول إلى شيء لم يكن يستطيع الوصول إليه، ولم يطمع في نيله أبوه من قبل.

والشاهد فيه: العطف على الضمير في «يكن» بلفظ «أب» دون فاصل.

(٢) الشاعر: هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وقد جاء في النسخة: «عمرو بن» وهو خطأ.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٩٠، والخصائص ٢/ ٢، ٣٨٦، والإنصاف ٤٧٥، ٤٧٧، وابن يعيش ٣/ ٧٤، ٧٦، والعيني ٤/ ١٦١، والأشموني ٣/ ١١٤، وملحقات ديوانه ٤٩٠.

٤٩٣ــ اللغة: أقبلت: قدمت، ويعني محبوبته، زهر: جمع زهراء: البيضاء الناصعة البياض، تهادى: تتبختر، الملا: وروى الفلا تعسفن: أخذن غير الطريق.

والمعنى: قلت حين إقبال المحبوبة في صحبة زهر جميلات، يشبهن نعاج الفلاة سلكن طريقاً رملياً، يجعل المشية فيها تثاقل، وتبختر.

والشاهد فيه في قوله: «وزهر» حيث عطف «وزهر» على الضمير المستتر المرفوع في ــ أقبلت» من غير توكيد، ولا فصل، على مذهب الكوفيين، وأجيب بأن الواو تصلح للحال.

يستتر، ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء، كما في ضمير الرفع.

وإن كان مجرورا فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين، إلا بإعادة الجار، كقوله تعالى: «قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا، وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ[1]»، وقوله تعالى: «وعلَيْهَا، وعلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ[2]» وقوله تعالى: «فقَالَ لهَا، ولِلْأَرْضِ ائْتِيَا»[3].

وذهب يونس، والفراء إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، وهو اختيار الشيخ، وقد نبه عليه بقوله:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ علَى ضَمير خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا
ولَيْسَ عِنْدِي لَازِماً، إِذْ قَدْ أَتَى في النظْمِ، والنَّثْرِ الصّحيح مُثْبَتَا

فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض، مع المعطوف على الضمير المجرور وروده في السماع نظما، ونثرا، كقراءة حمزة: «واتّقُوا اللهَ الّذي تساءَلونَ بهِ، والْأَرْحَامِ[4]» بخفض «الأرحام» وهي قراءة ابن عباس، والحسن، وعن مجاهد، وقتادة، والنخعي، وغيرهم.

ومثل هذه القراءة قول بعضهم: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ، وفَرَسِهِ» بجر «فرسِه» حكاه قطرب[5]:

---

(١) من الآية ٦٤ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنون.

(٣) من الآية ١١ من سورة فصلت.

(٤) من الآية الأولى من سورة النساء.

(٥) قطرب: محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقطرب.

لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به أخذ عن عيسى بن عمر، وكان معتزلياً، نظامياً... ألف المثلث، والنوادر، الصفات، والأصوات، العلل في النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن... مات سنة ٢٠٦ هـ — البغية ١/ ٢٤٢...

ومثله إنشاد سيبويه[1] :

فَالْيَوْم قَرَّبْتَ تَهجُونَا ، وتَشْتُمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ ، والْأَيَّام مِنْ عَجَبِ

وإنشاد الفراء[2] :

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ومَا بَيْنَهَا ، والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وقول الآخر[3] :

إذَا أَوْقَدُوا نَاراً لحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِها وسَعِيرِهَا

---

(١) البيت من الخمسين ، وممن استشهد به الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والكامل ٤٥١ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والمقرب ٥٠ ، والخزانة ٢ / ٣٣٨ ، والعيني ٤ /١٦٣ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، ٢ / ١٣٩ ، والدرر ١ / ٩٠ ، ٢ / ١٩٢ ، والاشموني ٣/ ١١٥ .

٤٩٤ــ اللغة : قربت : أخذت ، وشرعت ، تهجونا : تسبنا .

والمعنى : اليوم قد شرعت في شتمنا ،والنيل منا ، فأذهب فليس ذلك غريباً منك ، لأنك أصله ، ولبس عجيباً من زمان ، فسد كل من فيه .

والشاهد فيه قوله : «بك ، والأيام» حيث عطف على الضمير المجرور محلاً ، من غير إعادة الجار .

(٢) البيت لمسكين الدارمي ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٦٥ ، وابن يعيش ٣/ ٧٩ ، والعيني ٣/ ١٦٤ ، والأشموني ٣/ ١١٥ ، والحيوان ٦/ ٤٩٤ ، برواية «تنائف» وديوانه ٥٣ .

٤٩٥ــ اللغة : السواري : جمع سارية : الاسطوانة ، غوط : جمع غائط : المطمئن من الأرض ، نفانف : الهواء بين الساريتين.

والمعنى : نعلق سيوفنا على مثل السواري طولاً ، واعتدالاً وما بينها ، وكعب السياف هواء واسع ، ويريد طول الأجسام .

والشاهد قوله : «والكعب» إلا أنه حذف الظرف ، لتقدم ذكره ، وبقي عمله .

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤/ ١٦٦ .

٤٩٦ــ اللغة : أوقدوا ناراً : يقصد : شنوا حرباً على عدوهم ، خاب : خسر. يصلي : يقصد من حاربهم أهلكوه .

والمعنى : إذا أوقد هؤلاء ناراً ، وشنوا حرباً على عدوهم ، فقد خاب ، وخسر من يحاربهم ، ويتصدى لبأسهم .

والشاهد في البيت في قوله : «وسعيرها» فإنه عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر.

وقول الآخر[1] :

بنَا أبداً ، لا غيرنا يدركُ المُنَى وتكشَفُ غمَّاءُ الخطوب الفَوَادِحِ

ومما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى : «وصَدٌّ عن سَبيلِ اللهِ ، وكُفْرٌ بِهِ ، والمَسْجِدِ الحَرَامِ[2]» لأن جر «المسجِد» بالعطف على «سبيلِ اللهِ» ممتنع مثله باتفاق ، لاستلزامه الفصل بين المصدر ، ومعموله بالأجنبي ، فلم يبق سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء ، ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة : إن العطف على الضمير المجرور ، بدون إعادة الجار غير جائز في القياس ، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار ، كما أضمر في مواضع أخر ، نحو : «مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَة ، ولَا سَوْدَاءَ تمْرَة ، وكقولهم : «امرُرْ ببني فُلَان إلاّ صَالح فَطَالح» وقولهم : «بكمْ دِرْهَمٍ اشتريتَ ثَوْبَكَ» على ما يراه سيبويه (رحمه الله) من أن الجر فيه بعد «كم» بإضمار «من» لا بالإضافة . والدليل على أن العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له ، وكونه على حرف واحد ، فلا يجوز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التنوين .

الثاني : أن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار ، والمجرور كشيئ واحد ، فإذا اجتمع على الضمير الاتصالان أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ، ووجب إما تكرير الجار ، وإما النصب بإضمار فعل .

---

(١) البيت مجهول القائل ، وقد استشهد به العيني ٤/ ١٦٦ .

٤٩٧ــ اللغة : يدرك : يلحق ، وينال ، غماء : في الأساس مادة (غ م م) «مثلك يكشف الغماء... وهي الشديدة من الشدائد ، التي تغم ، والفوادح : في المختار مادة (ف د ح) : أمر فادح : إذا غال الإنسان ، وبهظه ، والفوادح : الأمور التي تتعب الإنسان ، وتثقله» .

والمعنى : بنا ــ دائماً تدرك الأماني ، ولا تنال بغيرنا ــ كما تزال أسباب الخطوب ، والأمور الجسام .

والشاهد فيه قوله : «لا غيرنا» حيث لم يُعِدْ حرف الخفض ، ولم يقل ، بغيرنا ، وإنما قال : «غيرنا» .

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

فإن قيل : لو كان الشبه بالتنوين ، أو ببعض الكلمة مانعا من العطف على الضمير المجرور لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ، واللازم منتف بالإجماع .

قلنا : لا نُسلم صدق الملازمة .

والفرق بين التوكيد ، والعطف أن التوكيد مقصود به بيان متبوعه ، فينزل منه منزلة الجزء ، وذلك يقتضى أمرين :

الأول : إن شبه الضمير المجرور بالتنوين حال توكيده أقل من شبهه به حال العطف عليه ، لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين ، وهو التكميل بما بعده ، فلا يلزم أن يؤثر شبه التنوين في التوكيد ما أثره في العطف ، لاحتمال ترتيب الحكم على أقوى الشيئين .

الثاني : أن شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة ، وإن منع من العطف لا يمنع من التوكيد ، لأن بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه ، فكذا لا يمتنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده .

وأما البدل فالفرق بينه ، وبين العطف أن البدل في نِيَّة تكرار العامل ، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له ، وللجار جميعا ، لأن البدل في قوة المصرح معه بالعامل ، وليس كذلك المعطوف ، فجاز أن تقول : مررت به المسكين جواز قولك : مررتُ بهِ ، وبِزَيْدٍ .

والفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... والْوَاوُ ، إِذْ لا لَبْسَ ، وَهيَ انفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ ، مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

قد تحذف « الفاء » مع المعطوف بها إذا أمن اللبس ، وكذلك « الواو » فمن حذف الفاء مع المعطوف قوله تعالى : « فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ، فاقْتُلوا أَنفسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ، فَتَابَ عَلَيْكُم[1] » التقدير : فامتثلتم ، فتات عليكم ، وقوله تعالى :

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.

«فمَن كانَ منكُمُ مريضاً، أَوْ علَى سَفَرٍ، فعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ[1]» معناه: فأفطر فعليه عدة من أيام أُخَر.

ومن حذف الواو، مع المعطوف قوله تعالى: «لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ[2]»، أي: بين أحد، وأحد من رسله، وقوله تعالى: «وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقيكُمْ الْحَرَّ[3]» المعنى: تقيكم الحر، والبرد، ومثله قول النابغة الذبياني[4]:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلَائِلُ

أيْ: فما كان بين الخير، وبيني، وقول امرئ القيس[5]:

كَأَنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِهَا، وأمَامَهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خذْفُ أعْسَرَا

أراد: إذا نجلته رجلها، ويدها.

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل.

(٤) من قصيدة يرثي بها الحارث الغَسَّاني: والبيت من شواهد العيني ٤/١٦٧، والتصريح ٢/١٥٣، والأشموني ٣/ ١١٦ وديوانه ٦٢.

٤٩٨ــ اللغة: أبو حُجُر: كنية النعمان بن الحارث الغساني.

والمعنى: فما كان بين الخير، وبيني إلا ليال قلائل لو جاء سَالماً الحارث الغساني.

والشاهد فيه: حذف المعطوف بالواو.

(٥) البيت من شواهد العيني ٤/ ١٦٩، وديوانه ٥٦٤.

٤٩٩ــ اللغة: نجلته: رمت به: وفي أساس البلاغة: مادة (ن ج ل): «نجلت الشيء نجلاً: رميت به، والناقة تنجل الحصى بمناسمها» خذف: رمى، وفي المختار، مادة (خ ذ ف) «الخذف بالحصى: الرمي به بالأصابع»، أعسر: في المختار مادة (ع س ر): «ورجل أعسر، بين العَسَر ــ بفتحتين ــ وهو الذي يعمل بيساره.

والمعنى: يشبه الحصى من قدام ووراء الناقة أثناء سيرها، متناثراً مفرقاً، دون نظام بفعل يدها، ورجلها بحصى مفرق بحذفه أعسر.

والشاهد فيه: حذف «ويدها»

قوله :

......وَهْيَ انْفَرَدتْ

بعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ

إشارة إلى نحو قوله تعالى : «والّذِينَ تَبَوَّءُوا الدّارَ ، والإِيمَانَ [1] » فإن « الإيمان » منصوب بفعل محذوف ، معطوف على «تَبَوَّءُوا» ، وتقديره ، والله أعلم : تبوءوا الدار ، وأَلِفُوا الإيمان .

وقد اندفع بهذا التقدير من الإضمار توهم أن يكون الإيمان مفعولا معه .

فإن قلت : ولم دفع هذا التوهم ؟

قلت : لأنه لا فائدة في تقييد الذين يحبون من هاجر اليهم بمصاحبة الإيمان ، بخلاف تقديدهم بإلف الإيمان .

ومثل الآية الكريمة في الاستشهاد قول الشاعر [2] :

تَـرَاهُ كَـأَنَّ اللهَ يَـجْـدَعُ أَنْـفَـهُ وعَـيْـنَيْهِ إنْ مَوْلَاهُ تَابَ لَهُ وَفْرُ

تقديره : يجدع أنفه ، ويفقأ عينيه .

---

(۱) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(۲) الشاعر : خالد بن الطيفان ، أو الزبرقان بن بدر .

والبيت من شواهد الحيوان ٦ / ٤٠ ، ومجالس ثعلب ٤٦٤ ، والمؤتلف ١٤٩ ، والصناعتين ١٧٤ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، والعيني ٤ / ١٧١ ، والهمع ٢ / ١٣٠ ، والدرر ٢ / ١٦٩ .

٥٠٠ــ اللغة : مولاه : يريد ابن عمه ، ثاب : رجع من بعد ذهابه ، والوفر : المال الكثير.

والمعنى : تراه إذا رجع لابن عمه المال الكثير ، الذي ذهب منه حزيناً ، كأن الله تعالى جدع أنفه ، وفقأ عينيه .

والشاهد فيه : تعين الإضمار في الثاني ، والتقدير : يجدع أنفه ، ويفقأ عينيه .

وكذا قول الآخر[1] :

إذَا مَـا الفَـانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً وزَجَّجْـنَ الْحَـوَاجِبَ ، والعُيُـونَـا

أراد : زججن الحواجب ، وكحلن العيون .

ومما ينبغي أن يعد من هذا القبيل قوله تعالى : «اسْكُنْ أَنْتَ ، وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ[2] » لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر ، فهو على معنى : اسكن أنت ، ولتسكن زوجك الجنة .

وَحَذْفَ مَتْبُوع بَدَا ــ هُنَا ــ اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ
وأعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وعَـكْسـاً اسْتَـعْـمِـلْ تَـجِدْهُ سَهْلَا

يعني : أنه يستباح حذف المتبوع في باب العطف ، لأن التابع مع العاطف يدل عليه .

مثال ذلك قولهم : «وَبِكَ وأهلاً [و] سهلاً[3] » لمن قال : مرحباً ، وأهْلاً ، فحذف «مَرْحَباً» وعطف عليه أهْلاً ، وسَهْلاً ، ومنه قوله تعالى : «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهباً ، ولو افْتَدَى بِهِ[4] » المعنى ، والله أعلم : لو ملكه ، ولو افتدى به ، وقوله تعالى : «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي[5] » أي : لترحم ، ولتصنع .

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى : «أفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ[6] » المعنى : ألم يأتكم رُسُلي ، فلم تكن آياتي تتلى عليكم[7] .

---

(١) الشاهد (٢٣٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ، وقد استشهد به الشارح مرة ثانية بعد ذلك ، وهنا استشهد به كذلك ...

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٤) في النسخة التي تحقق : «وبك ، وأهلاً وسهلاً»

(٤) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٣٩ من سورة طه .

(٦) من الآية ٣١ من سورة الجاثية.

(٧) وعبارة الكشاف : «والمعنى : ألم يأتكم رسلي ، فلم تكن آياتي تتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه» راجع الكشاف ٤/ ٢٩٣. وفي النسخة : «رسولي» في موضع «رسلي».

قوله :

وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الْفِعْلِ يَصِحْ

تنبيه على أن الأفعال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الاحكام بحروف العطف ، إلا أن ذلك مشروط بالاتفاق في الزمان ، فلا يعطف ماض على مستقبل ، ولا مستقبل على ماض ، فإن اختلفا في اللفظ ، دون الزمان جاز ، كقوله تعالى : « تبَارِكَ الّذي إنْ شَاءَ جعَلَ لكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِهَا الأنْهَارُ ، ويَجْعَلْ لَكَ قُصُورا[1] » .

وقوله تعالى : « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ، فأَوْرَدَهُمُ النّارَ[2] » .

وقوله :

واعْطِفْ علَى اسمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا.........

مثاله قوله تعالى : « أَوَلَمْ يرَوْا إِلَى الطّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ ، ويَقْبِضْ[3] » وقوله تعالى : « إنَّ المُصدِّقين ، والْمُصَدِّقَاتِ ، وأقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسناً[4] » وقوله تعالى : « فالْمُغيرَاتِ صُبْحاً ، فأَثْرْنَ بِهِ نَقْعاً[5] »

وقوله :

وَعَـكْسـاً استَعـمِـلْ تَـجِدْهُ سَهْلاً

---

(١) الآية ١٠ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٩٨ من سورة هود.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الملك.

(٤) من الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٥) الآيتان ٣، ٤ من سورة العاديات.

يعني : أن الاسم المشبه للفعل يعطف على الفعل ، لتقارب المعنى ، كقوله تعالى : «يُخْرِجُ الحَيّ مِنَ المَيِّتِ ، ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحيِّ[1]» وقول الراجز[2] :

يَا ربَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا ، أَوْ دَارِجِ

وقول الآخر[3] :

بَاتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ بَاتِرِ يَقْصِدُ في أسْوُقِهَا ، وجَائِرِ

«فدَارج» عطف على «حبا» و«جائر» عطف على «يقصد» لأنهما بمعنى : درج ، ويجور.

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٢) الراجز غير معروف ، واستشهد بالأول التصريح ٢ / ١٥٢ ، والعيني ٤ / ١٧٣ ، واللسان مادة (عهج) و بالثاني ابن الشجري ٢ / ١٦٧ ، والتصريح ١ / ١٤٢ ، ٢ / ١٥٢ ، والأشموني ٣ / ١٢٠.

٥٠١ — اللغة : العواهج : جمع عوهج : الطويلة العنق من الظباء ، والغلمان ، والنوق ، وأراد المرأة التامة الخلق ، حبا : زحف ، دارج : قارب بين خطاه.

والمعنى : يا رب امرأة من النساء تتصف بكمال الخلق ، وهي أم لصبي قد زحف ، أو درج.

والشاهد فيه : «أو دارج» حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة : أعني قد حبا.

(٣) رجز : لم يدر قائله : وقد استشهد به ابن الشجري ٢ / ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ٣٤٥ ، والعيني ٤ / ١٧٤ ، والأشموني ٣ / ١٢٠.

٥٠٢ — اللغة : بات : فعل ناقص ، يعشّيها : من العَشاء : الطعام الذي يؤكل وقت العشى ، ويريد المرأة ، عضب : سيف قاطع ، باتر : قاطع من البتر ، يقصد : ضد يجور ، وجائر : ضد : قاصد : معتدل.

والمعنى : وصف الشاعر رجلاً يعاقب امرأته بضربها بسيف قاطع في وقت العشاء ، يقصد مرة ، ويجور أخرى.

والشاهد في البيت قوله : «وجائر» فهو عطف على يقصد ، وهو اسم على فعل ، والمسهل له كون «جائر» بمعنى يجور.

البَدَل

اعلم أن الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة ، كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة ، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، لإفادة توكيد الحكم ، وتقريره ، لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون : البدل في حكم تكرار العامل .

ولما أخذ الشيخ في تعريف البدل قال :

التّابعُ المقصُودُ بالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ : هو المُسَمّى بَدَلا

فصدر التعريف بجنس البدل ، وهو « التابع » ثم تممه بخاصة البدل ، وهو : « المقصود بالحكم بلا واسطة » .

فأخرج « بالمقصود بالحكم » النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، لأنَّهن مكملات للمقصود بالحكم ، و« بلا واسطة » المعطوف « ببَلْ ، ولَكِنْ » فإنهما مقصودان بالحكم ، لكن بواسطة .

ثم أخذ بيان أقسام البدل ، فقال :

مُطَابقاً ، أو بَعْضاً ، اوْ مَا يَشْتَمِلْ عليْهِ ، يُلْغَى ، أو كمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وذَا للاضْرَابِ اعزُ إنْ قصداً صَحِبْ وَدُن قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

فبين أنَّ البدل يجيءُ على أربعة أضرب .

الأول : بدل كل من كل ، وهو المطابق للمبدل منه ، المساوى له في المعنى ،

كقولك : مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، ومثله قوله تعالى : «إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ ، اللهِ[1] »

والثاني : بدل بعض من كل ، كقولك : أَكَلْتُ الرغيفَ نِصْفَهُ ، ومثله قوله تعالى : «ثُمَّ عَمُوا ، وصَمُّوا ، كَثِيرٌ مِنْهُمْ[2] » .

والثالث : بدل الاشتمال : وهو ما يدل على معنى في متبوعه ، أو يستلزم معنى في متبوعه .

فالدال على معنى في المتبوع ، كقولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُهُ ، وكقول الراجز[3] :

وذَكَـرَتْ تَـقْـتَـد بَرْدَ مَـائِـهَـا وعَـتَكُ الـبَـوْلِ عـلَـى أَنْسَـائِـهَـا

والدال على ما يستلزم معنى في المتبوع كقولك : أعجبني زَيْدٌ ثَوْبُه ، وكقوله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ ، قِتَالٍ فيه[4] » لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه ، وهو ترك تعظيمه ، وكقوله تعالى : «واذْكُرْ في الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انتَبَذَتْ مِنْ أهلِهَا مكَاناً شَرْقِياً[5] » فإن وقت الإنتباذ ، وما عقبه يستلزم معنى في

(١) من الآية الأولى ومن الثانية من سورة ابراهيم.

(٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٣) الراجز : أبو رجزة السعدي ، أو جبر بن عبد الرحمن.

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٧٥ ، والعيني ٤/ ١٨٣ .

٥٠٣ــ اللغة : تقتد : موضع بعينه ، عتك البول : أن يضرب إلى الحمرة ، أنسائها : جمع نسأ : عرق يستبطن الفخذ ، والساق.

والمعنى : ذكرت هذه الناقة برد ما تقتد ، وأثر بولها ظاهر على أنسائها.

والشاهد في نصب «برد مائها» على البدل من «تقتد» لاشتمال الذكر عليها.

راجع الأعلم الشنتمري ١/ ٧٥ كتاب سيبويه.

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٦ من سورة مريم.

مريم (عليها السلام) وهو كونها على غاية من التقى، والبر، والعفاف، فلذلك صح في «إذْ» أن تكون بدل اشتمال من «مريم».

ولا بدَّ في بدل الاشتمال من رعاية أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه مع الحذف، كما في قولك: أَعْجَبَني زَيْدٌ عِلْمُهُ، وأدَبُه، فإن ذكر زيدٍ يشتمل على علمه، وأدبه اشتمالا يفهم معناه في الحذف، ومن ثُمَّ امتنع، نحو: عقلتُ زَيْداً بعيرَه، لأن ذكر زيد لا يشتمل على البعير، ولا يشعر به.

والأمر الآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو: أَسْرَجْتُ زَيْداً فَرَسَه، لأنه، وإن فهم معناه في الحذف لا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيءٌ منه حمل على الإضراب، أو الغلط.

والغالب في بَدَل البعض، والاشتمال مصاحبة ضمير، عائد على المبدل منه، وقد يخلوان عنه، كقوله تعالى: «وللهِ علَى النّاسِ حجُّ البَيْتِ فيه استَطَاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً[1]» على أظهر الاحتمالين.

والاحتمال الثاني: أن يكون الحج مصدرا، مضافا إلى المفعول، و«مَنْ» فاعل المصدر، علي معنى: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيعُ، وقوله تعالى: «قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النّارِ ذَاتِ الوَقُودِ[2]» وقول الشاعر[3]:

هَلْ تُدْنِيَنّكَ مِنْ أجَارِعِ وَاسِطٍ ... أو بات يُعمَلَة اليدين حِضار

من خالدٍ أهلِ السماحةِ، والندَى ... مَلكِ العراقِ إلى رِمَالِ وَبَارِ؟

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) الآيتان ٤، و٥ من سورة البروج.

(٣) الشاعر هو الطرماح بن حكيم، وهما من شواهد العيني ٤/ ١٨٤، والبيتان بديوانه ١٤٨.

٥٠٤— اللغة: أجارع: جمع أجرع: رملة مستوية، لا تنبت شيئاً، واسط: مدينة مشهورة، بناها الحجاج بن

«فمن خالد» بدل من «أجارع واسط» لاشتمالها عليه، وهو خال عن ضمير المبدل منه.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه. وهو نوعان:

الأول: بدل الإضراب، وهو: ما يذكر متبوعه بقصد، ويسمى بدل البداء، مثاله قولك: أكلت تمراً زَبيباً: أخبرت أولا بأكل التمر، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزبيب، على حد العطف «ببَل» إذَا قلت، أكلتُ تمراً، بلْ زَبيباً، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم): «إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ، ومَا كُتِبَ لَهُ نصفُهَا ثلثُهَا رُبعُهَا... إلى عُشْرُهَا».

وإلى هذا الإشارة بقوله:

وذَا للاضْرَابِ اعزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ

والثاني: بدل الغلط، والنسيان، وهو: ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه، بلَ يجري لسانه عليه من غير ما قصد، كقولك: لقيتُ رَجُلاً، حِمَاراً، أردت أن تقول: لقيت حماراً، فغلطت، أو نسيت، فقلت: رَجُلاً، ثم تذكرت فأبدلت منه الحمار.

ويُصَان عن هذا النَّوع الفصيح من الكلام.

وإليه الإشارة بقوله:

وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

يوسف، أوبات: جمع أوبة، وهي سرعة تقليب اليدين، والرجلين في السير، يعملة اليدين: الناقة النجيبة المطبوعة على العمل، حضار: الهجين من الإبل، الندى: العطاء، وبار: أرض كانت لعاد.

والمعنى: هل تغربنك من أجارع واسط ناقة سريعة كريمة من خالد الكريم المعطاء، الذي ملك العراق، وامتد ملكه إلى رمال وبار: أرض عاد فيما سبق؟

والشاهد في البيت قوله: «خالد» حيث وقع بدلاً من أجارع واسط، مع أنه خال من الضمير

أي : ببدل الغلط يستفاد سلب الحكم عن الأول ، وإثباته للثاني .

كَـزُرْهُ خـالـداً ، وقبِّـلْـهُ الـيَـدَا واعـرِفْـهُ حَـقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلاً مدَى

اشتمل هذا البيت على أمثلة أنواع البدل : « فزره خالداً » بدل كل ، و« قَبِّلْهُ اليَدَا » بدل بعض ، و« اعْرِفْهُ حقَّهُ » بدل اشتمال ، وخُذْ نبْلاً مدَى[1] » يصلح أن يجعل بدل إضراب ، وبدل غلط ، على المأخذين ، المذكورين .

وَمِنْ ضَـمير الْـحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُـبْـدِلْـهُ ، إلاّ ما إحَـاطَـةً جَلَا
أوِ اقْتَضَى بعْضاً ، أَو اشْتِمَالَا كَـإِنَّكَ ابْـتِـهَـاجَكَ اسْتَـمَـالَا

تبدل المعرفة من النكرة ، نحو قوله تعالى : « وإنَّكَ لَتَهْدِي إلَى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللهِ[2] » .

والنكرة من النكرة ، نحو قوله تعالى : « إنَّ لِلمُتَّقِين مَفَازاً ، حَدَائِقَ ، وأعْنَاباً[3] »

والنكرة من المعرفة نحو قوله تعالى : « لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ[4] » .

والمعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُستقِيمَ ، صِرَاط الَّذين أنْعَمْتَ علَيْهِم[5] » .

---

(١) وعبارة الأشموني ٣/١٢٦ « ومدى » يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير : فإن « النبل » اسم جمع للسهم ، و« المدى » جمع مدية ، وهي السكين ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ « المدى » فسبق لسانه إلى « النبل » فبدل غلط ، وإن أراد الأمر بأخذ « النبل » ثم بان له فساد تلك الإرادة ، وأن الصواب الأمر بأخذ « المدى » فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ « المدى » وجعل الأول في حكم المسكوت عنه ، فبدل إضراب ، وبداء ، والأحسن أن يؤتى فيهن « ببل » . ولا يخفى ما بين عبارته ، وعبارة الشارح من تخالف ، فقد جعل الأشموني بدل النسيان قسماً مستقلاً .

(٢) من الآية ٥٢ ، ومن الآية ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) الآيتان ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ .

(٤) من الآية ١٥ ، ومن الآية ١٦ من سورة العلق . (٥) الآية ٦ ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

ويبدل المضمر من المظهر، نحو: رأَيْتُ زَيْداً إيَّاهُ.

ويبدل المظهر من المضمر، لكن في ذلك تفصيل؛ لأن الضمير إما للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب.

أما ضمير الغائب فَيُبْدَلُ منه، كما يبدل من الظاهر، تقول: ضَرَبْتُهُ زيداً، ومررتُ بهِ عمروٍ، وقال الشاعر[1]:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالْمَاءِ حَاتِمِ

بجر «حاتم» على البدل من الهاء في «جوده».

وقد قيل في قوله تعالى: «وأسرّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا» وجوه: منها: أن يكون «الذين ظلموا» بدلا من الواو في «أسروا».[2]

وأما ضمير المتكلم، والمخاطب قد يبدل منه بدل كل إلا إذا أفاد البدل فائدة التوكيد: من الإحاطة، والشمول، كقولهم: جئتم كبيركم، وصغيركم، وكقول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب[3]:

---

(١) الشاعر: هو الفرزدق، والبيت من شواهد الشذور ٢٤٥، ٤٤٢ (على رواية الضم، وعلى رواية الكسر (نفس حاتِم) فالبيت من شواهد الكامل ١٣٣، والعمدة ١/ ١٧٤، وابن يعيش ٣/ ٦٩، والعيني ٣/ ١٨٦، وديوانه ٨٤٢.

٥٠٥ ــ اللغة: حاتم: الطائي المشهور الذي ضرب به المثل في الجود، ضن: بخل.

والمعنى: يفتخر الفرزدق بأنه جاد بالماء. وهو على حالة لو كان عليها الكريم المشهور حاتم لبخل ببذل الماء.

والشاهد فيه: لا يستقيم إلا على جر (حاتمَ) تبعاً لقوافي القصيدة كلها، ويكون (حاتم) بدلاً من الضمير في قوله: «جوده» ورواية الضم تجعل في البيت عيب الأقواء، وتجعل «حاتم» فاعل «لضن» راجع الكامل ١/ ١٣٨، وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على الشاهد في شذور الذهب في باب البدل.

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٣) الشاعر: عبيدة بن الحارث المطلبي، والبيت من شواهد السيرة ٥٢٧، والعيني ٤/ ١٨٨، ٥٧٢، والتصريح ٢/ ٢٧٢، والأشموني ٣/ ١٢٩.

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مقَامِنَا ثَلاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

ويصح إبداله بدل بعض، واشتمال:

أما بدل البعض فكقولك: إني باطني وجل، قال الشاعر[1]:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ، والْأَدَاهِمِ رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وفي التنزيل العزيز: «لَقَدْ كَانَ لكُمْ في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، لِمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ، والْيَوْمِ الآخِرِ[2]».

وأما بدل الاشتمال فكقول الشاعر[3]:

٥٠٦ــ اللغة: ما برحت: ما زالت. أقدامنا: يريد نفسه، وعليا وحمزة (رضي الله عنهم) في بدر، وكان الشاعر أمير المسلمين في بدر فقطعت رجله، ومات بالصفراء، المنائيا: الأصل فيه المنايا، أظهرت الياء المحذوفة للضرورة، وقلبت همزة.

والمعنى: ما زلنا ثلاثتنا في ثبات حتى أوردنا الأعداء حياض المنايا...

والشاهد في البيت في «ثلاثتنا» فإنه بدل، وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر، وهو «نا» في «مقامنا» بدل كل من كل وإنما جاز لإفادته فائدة التوكيد: من الإحاطة، والشمول.

(١) الشاعر: هو العديل بن الفرخ، والشاهد من شواهد ابن يعيش ٣/ ٧٠، والخزانة ٢/ ٣٦٦، والشذور ٤٤٢، والعيني ٤/ ١٩٠، والتصريح ٢/ ١٦٠، والهمع ٢/ ١٢٧، والدرر ٢/ ١٦٤، والأشموني ٣/ ١٢٩، واللسان مادة (وعد).

٥٠٧ــ اللغة: أوعدني: تهددني، الأداهم: جمع أدهم: القيد، شثنة: غليظة، خشنة، المناسم: جمع مَنْسِم: أصله طرف خف البعير، واستعمل في الإنسان.

والمعنى: أوعدني الحجاج بالسجن، والقيود، وأقول: إنني على ذلك لصبور، ورجلي خشنة غليظة...

والشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلي» حيث أبدل الظاهر «رجلي» من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم، الواقعة مفعولاً به «لأوعد» بدل بعض من كل.

(٢) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٣) الشاعر: هو عدي بن زيد العبادي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٧٨، وابن يعيش ٣/ ٦٥، ٦٠ والخزانة ٢/ ٣٦٨، والشذور ٤٤٣، والعيني ٤/ ١٩٢، والهمع ٢/ ١٢٧، والدرر ٢/ ١٦٥، وديوانه ١٣٥.

ذَرِيني إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا الْفَيتِني حِلْمي مُضَاعَا

«فحلمي» بدل من «ياء» «ألفيتني» وكقول الآخر(١) :

بَلَغْنَا السَّمَاءَ: مَجْدُنَا ، وسَنَاؤُنَا وإنَّا لَنَرْجُوا فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

«مجدنا» بدل من فاعل .«بلغنا» .

وأجاز الأخفش الإبدال من ضمير الحاضر مطلقا ، واحتج له بقول الشاعر(٢) :

وَشَوْهَاء ، تعْدُو بي إلَى صَارِخِ الوغى بمستلـئم مِثْل الفنِيقِ المُرَحَّلِ

٥٠٨ــ اللغة : ذريني : دعيني ، ألفيتني : وجدتني ، مضاعاً ، ذاهباً...

والمعنى : اتركيني ، فلن أطيع لك أمراً ، وإنك ما وجدتني يوماً ضائعاً حلمي ، وذاهباً...

والشاهد فيه قوله : «ألفيتني حلمي» حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله : «حلمي» من ضمير الحاضر ،وهو ياء المتكلم في «ألفيتني» بدل اشتمال.

(١) الشاعر : هو النابغة الجعدي (رضي الله عنه) من قصيدة أنشدها في حضرة الرسول العظيم (صلى الله عليه وسلم) .

والبيت من شواهد الدلائل ١٦ ، والعيني ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ٢ / ١٦٠ ، والأشموني ٣ / ١٣٠ ، وجمهرة القرشي ١٤٨ ، وديوانه ٦٨ ، ٧٣ .

٥٠٩ــ اللغة : مجدنا : شرفنا ، وعظمتنا ، سناؤنا : شرفنا ، مظهراً : ظهوراً.

والمعنى : وصلنا السماء في المجد ، والعظمة ، ورفعة القدر ، والشرف ، وإننا لنطلب قدراً فوق ذلك...

ولقد صرح بذلك للرسول العظيم حينما قال له : «وما المظهر يا أبا ليلى» ؟ قال : الجنة فقال له الرسول العظيم : «إن شاء الله تعالى» ولهذا عدّ من المبشرين بالجنة.

والشاهد في البيت قوله : «مجدنا» فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع في «بلغنا».

البيت مجهول القائل ، وممن استشهد به العيني ٤ / ١٩٥ .

٥١٠ــ اللغة : شوهاء : قبيحة الخلقة ، والصفة محمودة في الفرس ، يقال : فرس شوهاء ، إذا كان في رأسها طول ، ويقال يراد بها : سعة أشداقها ، تعدو : من العدو : الجري ، الوغى : الحرب ، مستلئم : لابس اللأمة ، وهي الدرع ، الفنيق : الفحل ، الكريم ، المرحل : الذي أظعنته من مكانه...

يريد: بمستلئم متدرعا، ولا يعني إلا نفسه.

والأوجه عد هذا البيت من النوع، المسمى في علم البيان بالتجريد على معنى تعدوني إلى صارخ الوغى، ومعي من نفسي مستلئم، فجرد من نفسه مستلئما، وجعله مصاحبا له.

ومثله قوله تعالى: «لَهُمْ فيهَا دَارُ الخُلْدِ[1]» فكأنه جرد من الدار دارا.

وقرأ علي (كرم الله وجهه) وابن عباس (رضى الله عنهما): «فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وليّاً، يَرِثُني[2]» وارث من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنّه جرد منه وَارِثاً[3].

وأنشد الأخطَل[4]:

بِنَزْوَةِ لصٍّ بعْدَ ما مرَّ مُصَعّب بأشْعَثَ لا يُغْلَى، ولا هُوَ يُقْمَلُ

والمعنى: ورب فرس شوهاء تعدو بي، وتجري إلى الحرب، تجري بلابس اللأمة يشبه الفحل الكريم، الذي أظعنته من مكانه.

والشاهد في البيت قوله: «بمستلئم» فإن الأخفش، والكوفيين استدلوا به على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، فإن قوله: «بمستلئم» ظاهر أبدل من قوله» «بي» وهو ضمير الحاضر. ويرى الشارح أن الأوجه أن يجعل من التجريد.

(١) من الآية ٢٨ من سورة فصلت.

(٢) من الآية ٤، ومن الآية ٥ من سورة مريم. وقريء «يرثْني» بالرفع صفة، وبالجزم جواب الدعاء.

(٣) وعبارة الزمخشري في الكشاف ٣/٥: «وعن علي (رضي الله عنه) وجماعة: وارث من آل يعقوب أي يرثني به وارث، ويسمى التجريد في علم البيان.» والتجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها.

(٤) والبيت من شواهد المحتسب ١/ ٤١، والعيني ٤/ ١٩٧، وديوانه ١١ برواية «يغسل».

٥١١ـــ اللغة: اللص: السارق، بنزوة: مصدر: نزا ينزو، ونزوة لص: اسم موضع، يفلي: فلي الشعر: أخذ القمل عنه، يقمل: يزيل قمله.

والمعنى: بعدما مر مصعب بنزوة لص، بأشعث ليس به قمل يغلي، ويزال.

والشاهد في البيت في قوله: «مصعب بأشعثٍ» فإن فيه شاهداً على التجريد، وذلك لأن «الأشعث» هو نفس «المصعب».

مصعب نفسه هو الأشعث، فكأنه استخلص منه «أشعث». ومثله بيت الأعشى[1].

لَاتَ هَنَّا ذِكَرى جُبَيْرة، أَوْ مَنْ جَـاءَ مِـنْـهَا بطائفِ الأَحْوَالِ

وهي نفسها طائف الأهوال.

وبَـدَلُ الـمُضَـمَّنِ الـهَـمْزَ يَلِي هَمْزاً، كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ، أَم عَلِي»

يعني: أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة، كقولك: من ذا؟ أسعيدٌ، أم علي؟ وكم مالك؟ أعشرون؟ أم ثلاثون؟ وكيف أصبحت؟ أفرحا، أم ترحا؟ ومتى سفرك؟ أغدا، أم بعد غد!

وَيـبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ «كَمَنْ يَصِـلْ إلَـيْـنَـا يَسْتَعين بِنَا يُعَنْ»

يبدل الفعل من الفعل، فيشتركان في الإعراب، كقوله:

من يصل إليـنا يستعن بنا يعن

فالجزم في «يستعن» بالابدال من «يصل».

فإن قلت: من أي أنواع البدل بعد هذا المثال؟

قلت: من بدل الاشتمال، لأن الاستعانة تستلزم معنى في الوصول، وهو نجمه.

---

(1) والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٧٤، والمحتسب ٢/٣٩، وابن يعيش ٣/١٧، والمقرب ١٩، والعيني ٢/١٠٦، ٤/١٩٨، والتصريح ١/٢٠٠، والهمع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩، وديوانه ١٣.

٥١٢ــ اللغة: لات: بمعنى: ليس: هَنَّا: اسم زمان مرفوع، جاء منها بطائف الأهوال: يرطيفها.

والمعنى: لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة، ولا ذكرى طيفها، الذي جاء منها بطائف الأهوال.

والشاهد في البيت في قوله: «بطائف الأهوال» فإنه بدل من الضمير في قوله «منها»: والضمير يرجع إلى «جبيرة» وهو اسم امرأة، قيل هي امرأة الأعشى. وإنما قيل: إنه بدل عن الضمير، لأن نفسها هي طائف الأهوال، مثل هذا يسمى التجريد.

راجع العيني ٢/١٠٦، ٤/١٩٨، ١٩٩.

ومن ذلك قوله تعالى : «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثاماً يضَاعَفُ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَة[1] » «فيضاعفْ» بدل من «يَلْقَ» ولذلك جزم .

وقول الراجز[2] :

إنَّ عــلَيَّ اللهَ أَن تُــبَــايِــعَــا تُؤخَذَ كُرْهاً ، أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فأبدل «تؤخذ» من «تبايع» ولذلك اشتركا في النصب .

وكثيرا ما تبدل الجملة من الجملة ، إذا كانت الثانية أو في بتأدية المعنى المقصود من الأولى ، كما قال الشاعر[3] :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكَنْ في السِّرِّ ، والْجَهْرِ مُسْلِمَا

---

(١) من الآية ٦٨ ، ومن الآية ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) الراجز : غير معروف .

والشاهد من شواهد الكتاب ١ /٧٨ ، والمقتضب ٢ /٦٣ ، والخزانة ٣٧٣ ، والعيني ٤ /١٩٩ ، والتصريح ٢ / ١٦٢ ، والأشموني ٣/ ١٣١ . والشاهد من الخمسين .

٥١٣ـــ اللغة : تبايعا : من المبايعة للملك ، كرها : كارها ، دون اختيار منك .

والمعنى : يخاطب الراجز رجلاً تقاعد عن مبايعة الملك ، فيقول له مقسماً : عليك أن تبايع : كارهاً ، أو طائعاً : أي : لا بد من إعطائك البيعة للملك .

والشاهد في قوله : «تؤخذ» فقد نصب لأنه بدل اشتمال من «أن تبايعا» والبدل ـــ هنا ـــ من بدل الجملة من الجملة .

(٣) الشاعر مجهول ، والبيت من شواهد المغني ٤٢٦ ، ٤٥٦ (٢٨٤) والعيني ٤/ ٢٠٠ ، والتصريح ٢ /١٦٢ ، والأشموني ٣/ ١٣٢ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٤ .

٥١٤ـــ اللغة : أرحل : أمر بالرحيل ، لا تقيمن : نهي عن الإقامة ..

والمعنى : أقول له تحول عنا ، وارتحل ، ولا تقيمن بين أظهرنا ، وإلا فكن مسلماً في السر ، والجهر ، أي : يستوي : سرك ، وعلانيتك .

والشاهد في البيت قوله : «لا تقيمن» فإنه جملة بدل عن جملة ، وهي قوله : «ارحل» .

فأَبدل «لا تقيمن» من «ارحل» ؛ لأنه أوفى منه بتأدية معنى الكراهة ، لإقامته الدلالة عليه بالمطابقة ، ودلالة «ارحل» عليه بالالتزام.

ومن أمثلة ذلك في التنزيل العزيز قوله تعالى : «بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ ، قَالُوا إِئِذَا مِتْنَا ،وكُنَّا تُرَاباً ، وَعِظَاماً أَإِنَّا لَمبْعُوثُونَ[1] » وقوله تعالى : «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أمَدَّكُمْ بأنْعَامٍ ، وبَنِينَ ، وجنَّاتٍ ، وعُيُونٍ[2] » وقوله تعالى : «قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ : اتَّبِعُوا مَن لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ، وَهُمْ مُهْتَدُونَ[3] ».

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، والآيتان ١٣٣ ، ١٣٤ ، من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢٠ ، والآية ٢١ من سورة يسن.

النِّدَاء

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ، أَو كَالنَّاء «يَا وأَيْ، وَآ» كَذَا «أَيا» ثُمَّ «هَيَا»
والْهَمْزُ للدَّاني، وَ «وا» لِمَنْ نُدِبْ أَوْ «يَا» وَغيرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

للمنادى من الحروف في غير النُّدبَة، إن كانَ بعيداً، أو نحوه، كالنائم، والساهي «يَا، وأَيْ، وأَيَا، وهَيَا».

وزاد الكوفيون: «آ» و«آيْ».

وإن كان قريبا فله الهمزة، نحو: أَزَيْدُ أَقْبِلْ، وله في الندبة — وهي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه «وَا» نحو: «وازَيْدَاه، واظهْرَاهُ، وتُعَاقبهما «يَا» إن أمن اللبس، ودلت القرينة على إرادة الندبة.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

وذهب المبرد: إلى أن «أَيَا، وهَيَا» للبعيد، و«أَيْ، والهمزة» للقريب و«يَا» لهما.

وذهب ابن برهان: إلى أن «أَيَا، وهَيَا» للبعيد، والهمزة للقريب، و«أيّ» للمتوسط، و«يَا» للجميع.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس.

وَغَيْرُ مندُوب، وَمُضْمرٍ، ومَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يعرَّى فَاعْلَمَا
وذَاكَ في اتمِ الْجِنْسِ، والمُشَارِ لهُ مَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَهْ

يجوز حذف حرف النداء ، اكتفاء بتضمن المنادى معنى الخطاب ، إن لم يكن مندوبا ، أو مضمرا ، أو مستغاثا ، أو اسم جنس ، أو اسم إشارة ، لأن الندبة تقتضي الإطالة ، ومد الصوت ، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب ، وهكذا الاستغاثة فإن الباعث عليها هو شدة الحاجة إلى الغوث ، والنصرة . فتقتضي مد الصوت ، ورفعه ، حرصا على الإبلاغ ، وحرف النداء معين على ذلك ، وأما المضمر فلا يحذف منه حرف النداء ، لأنه لو حذف فاتت الدلالة على النداء ، لأن الدال عليه هو حرف النداء ، وتضمن المنادى معنى الخطاب ، فلو حذف الحرف من المنادى المضمر بقي الخطاب ، وهو فيه غير صالح للدلالة على إرادة النداء ، لأن دلالته على الخطاب وضعية ، لا تفارقه بحال .

وأما اسم الجنس ، واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلا فيما ندر من نحو قولهم : «أَصْبِحْ لَيْلُ»[1] و «أطْرِقْ كَرَا»[2] و «أفتدي مخنوق»[3] وقوله في الحديث الشريف : «ثوبي حجر» وقول الله (سبحانه وتعالى) : «ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسَكُمْ» .

وذلك : لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه ألا يحذف ، كما لم تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس ، فجرى مجراه .

وعند الكوفيين : أن حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والمشار إليه قياس مطرد .

والبصريون يقصرونه على السماع .

وقول الشيخ :

وَمَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَهْ

---

(١) راجع مجمع الأمثال للميداني ١/ ٤١٦.

(٢) راجع أَطْرِق كَرَا إنَّ النعامةَ في القرى» راجع مجمع الأمثال ١/ ٤٤٥.

(٣) مثل : يقرب لكل مشفوق عليه مضطر. راجع مجمع الأمثال ٢/ ٢٤.

يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك.

وابْنِ المُعَرَّفَ الْمُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الّذِي في رفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بنَاءٍ جُدِّدَا
وَالْمُفْرَدَ المنكُورَ، والْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا

كل منادى فحقه النصب، لأنه مفعول بفعل مضمر، تقديره: أدعو، أو أنادي، إلا أنه لا يجوز إظهاره؛ لكون حرف النداء كالعوض منه.

ولا يفارق المنادي النصب إلا إذا كان مفردا معرفة، فإنه — إذ ذاك — يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء، كقولك: يَا زَيْدُ، ويَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُون.

والوجه في بنائه شبهه بالضمير من نحو: يَا أَنْتَ: في التعريف، والإفرَاد، وتضمن معنى الخطاب، وكان بناؤه على صورة الرفع إيثاراً له بأقوى الأحوال إذ كان معربا في الأصل.

وأما ما ليس معرفة، ولا مفردا، وهو النكرة، التي لم يقصد بها معين، كقول الأعمى: يَا رَجُلاً خُذْ بيَدِي، وقول الشاعر[3]:

---

(١) أي: ثوبي يا حجر. راجع قصة ذلك في تفسير القرطبي ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، والحديث رواه الشيخان.

(٢) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الشاعر: هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والجمل ١٥٨، والقالي ٣/ ١٣٢، والخصائص ٢/ ٤٤٩، وابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٢٩، والخزانة ١/ ٣١٣، والشذور ١١١، والعيني ٣/ ٤٢، ٤/ ٢٠٦، والتصريح ٢/ ١٧٦، والأشموني ٣/ ١٤٠، والمفضليات ١٥٦.

أَيَا رَاكِبـاً إِمَّا عَرَضْتَ فبلغن نَـدَامَـايَ مِـن نُـجْرَانَ أَلاَّ تَلَاقِيَا

والمضاف: نحو: يَا غُلَامَ زَيْدٍ، والشبيه بالمضاف، نحو: يَا حَسَناً وَجْهُهُ، ويا طَالعاً جَبَلاً، ويا ثَلاثةً، وثَلاثينَ فلَا حظ له في البناء لقصوره عن المفرد المعرفة في الشبه بالضمير، المذكور.

وقد فهم من هذا: أَنَّ ممَّا يستحق البناء المركب من نحو: مَعْد يكرِب؛ لأنه ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف.

فإن كان مبنيا «كَسيبَوَيْه، كان في محل النصب، وقدر بناؤه على الضم، كما يقدر الرفع، إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الأستعمال على قياس مطرد، وكذا كل اسم مبني قبل النداء.

ويظهر أثر هذا التقدير في التابع، فإنه يجوز فيه النصب إتباعا للمحل، نحو: يا سيبَوَيْهِ الظريفَ، والرفع إتباعا للبناء المقدر، نحو: يا سِيبَوَيْهِ الظريفُ.

وإلى هذا أشار بقوله:

ولْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

يعني: في الحكم له بنصب المحل، وبناء آخره على الضم.

ونَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ، وافتَحَنَّ، مِنْ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ» لَا تَهِنْ
والضَّمُّ — إِنْ لَمْ يلِ الابْنُ علَماً أَوْيَلِ الابْنَ علَمٌ — قَدْ حُتِمَا

---

٥١٥ — اللغة: عرضت: أتيت العروض، وهو مكة، والمدينة، وما حولها، وقيل: جبال نجد، نداماي: جمع ندمان: نديم، ومعناه النديم المشارب، نجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن.

والمعنى: ينادي الشاعر أي راكب قائلاً له: إن أتيت العروض، فأبلغ نداماي من نجران بأننا سوف لا نلتقي بعد ذلك.

والشاهد في البيت قوله: «أيا راكباً» حيث نصب راكباً، لكونه نكرة غير مقصودة، وذلك لأنه أسير، فلا يريد راكباً، أي راكب يبلغ قومه حاله، ليعملوا على تخليصه من الأسر.

يجوز في المنادى العلم، الموصوف بابن، متصل، مضاف إلى علم الضمُّ على الأصل، والفتح على الإتباع، والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال، كقولك: يَا زَيْدَ بنَ سعيد، ويجوز: يَا زَيْدُ بنَ سعيد، وهو عند المبرد أولى من الفتح، فإنه أنشد عليه قول الراجز[1]:

يَا حكمُ بنَ الْمُنْذِرِ بنِ الْجَارُودْ سُرادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

ثم قال: ولو قال يا حكم بن المنذر كان أجود.

ولو كان الابن مفصولا عن موصوفه كما في نحو: يا زيد الظريف ابن عمرو فليس في الموصوف إلا الضم، لأن مثل ذلك لم يكثر في الكلام، فلم يستثقل مجيئه على الأصل، وهكذا إذا كان الموصوف بابن غير علم، نحو: يا غلامُ ابنَ زيدٍ، أو لم يكن المضاف إليه علم، نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا.

واضمُمْ، أَوِ انْصِبْ ما اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ استِحقَاقُ ضَمٍّ بيِّنَا

قد تقدم أن المنادى المفرد المعرفة يستحق البناء على الضم، وبين — هنا — أن ما حقه الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

---

(١) الراجز: رؤبة، أوحرمازيّ.

والأول من شواهد الكتاب ١/ ٣١٣، والمقتضب ٤/ ٢٣٢، وابن يعيش ٢/ ٥، والعيني ٤/ ٢١٠، والتصريح ٢/ ١٦٩، والأشموني ٣/ ١٤٢، واللسان مادة (سردق)، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢.

والثاني من شواهد العيني ٤/ ٢١٠، والمقتضب ٤/ ٢٣٢، والتصريح ٢/ ١٦٩، والأشموني ١/ ١٤٢، واللسان مادة (سردق) وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢.

٥١٦— اللغة: السرادق: ما يمد فوق صحن الدار، المجد: العز، والشرف.

والمعنى: يقول الراجز للممدوح: سرادق العز، والشرف ممدود فوق صحن دارك...

والشاهد فيه قوله: «يا حكم بن المنذر» فإن «حكم» منادى علم، موصوف بابن مضاف إلى علم، فيجوز فيه الضم، على الأصل— والفتح على الإتباع، والتخفيف، والضم أجود عند المبرد.

أحدهما : الضم ، تشبيها بمرفوع اضطر إلى تنوينه ، وهو مستحق لمنع الصرف.

الثاني : النصب ، تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين ، وبقاء الضم في العلم أولى من النّصب ، والنَّصب في غير العلم أولى من الضم ؛ لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس الدال على معين.

ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه(١) :

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مطَرُ السَّلَامُ

وقول كثير(٢) :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لي ، فأشْكُرَهَا مَكَانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

---

(١) الشاعر : هو الأحوص الأنصاري ، وكان يهوى امرأة ، ويشبب بها ، ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه «مطر» فغلب الأحوص على أمره ، وقال : ما قال :

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٣ ، والمقتضب ٤/ ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ومجالس ثعلب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ ، والأغاني ١٤/ ٦١ ، ٦٢ ، والجمل ١٦٦ ، وأمالي الزجاجي ٨١ ، والمحتسب ٢/ ٩٣ ، وابن الشجري ١/ ٣٤١ ، والإنصاف ٣١١ ، والخزانة ١/ ٢٩٤ ، والشذور ١١٣ ، والمغني ٣٤٣ (٢٦٠) والعيني ١/ ١٠٨ ، ٤/ ٢١١ ، والتصريح ٢/ ١٧١ ، والهمع ٢/ ٨٠ ، والدرر ٢/ ١٠٥ ، والأشموني ٣/ ١٤٤ ، وديوانه ١٧٣.

٥١٧ــ اللغة : مطر : زوج من يهواها الأحوص.

والمعنى : على المحبوبة مني سلام الله ، لا عليك يا مطر...

والشاهد فيه قوله : «يا مطرٌ» الأول حيث نون المنادى ، المفرد العلم للضرورة ، وأبقى الضم ، اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه.

(٢) والبيت من شواهد الجمل ١٦٤ ، وابن يعيش ١/ ١٢٩ ، والعيني ٤/ ٢١٤ ، والهمع ١/ ١٧٣ ، والدرر ١/ ١٤٩ ، والأشموني ٣/ ١٤٤ ، وديوانه ١/ ١٥٩.

٥١٨ــ اللغة : أشكرها : أرد التحية بمثلها ، أو أحسن منها ، وقد حيته عزة منادية «يا جمل» في البيت قبله.

والمعنى : أتمنى أن تكون التحية لي من محبوبتي عزة بقولها : «حييت يا رجل» في مكان «يا جمل حييت»

والشاهد في البيت في قوله : «يا جمل» حيث نونه مضموماً ، ويروي بالنصب ، والضم أشهر.

الرواية المشهورة : «يا جملُ» بالضم .

ومن شواهد النّصب قول الشاعر[1] :

أعَبْداً حَلَّ في شُعْبَى غَرِيباً أَلُوْمَاً ، لا أَبَا لَكَ ، واغْتِرَابَا ؟

وَباضطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» و«أَلْ» إلاَّ مع اللهِ ، ومَحْكِيِّ الجُمَلْ

يقول : الجمع بين حرف النداء ، والألف ، واللام مخصوص بالضرورة ، إلا في موضعين .

أحدهما : الاسم الأعظم «الله» فإنه يجمع فيه بين الألف ، واللام وحرف النداء على وجهين : على قطع الهمزة ، نحو : يا أَللهُ ، وعلى وصلها نحو : يا اللهُ . والثاني : المنادى ، إذا كان جملة محكية ، نحو : يا المُنْطَلِق زَيدٌ ، في رجل مسمى بالجملة . وأما غير ذلك فلا يجمع فيه بين حرف النداء ، والألف ، واللام ، إلا في ضَرُورَةِ الشعر ، كقوله[2] :

فَيَا الغُلامَانَ اللَّذَانِ فَرَّا إيّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شرّا

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

والبيت هو الشاهد (٢٣٠) وقد تقدم الحديث عنه مستوفى.

وموطن الاستشهاد به هنا قوله : «أَعَبْداً» فإنه نونه ، وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ، ثم نصبه .

(٢) الراجز مجهول ، لم يعينه أحد من الباحثين ، ممن قرأت لهم .

والرجز من شواهد المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٢ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٩ ، والمقرب ٣٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ١٧٤ ، والدرر ١ / ١٥١ ، والأشموني ٣ / ١٤٥ .

٥٢٠ــ اللغة : إياكما : تحذير ، تكسبانا : من الكسب ، وروي في موضعه : «تعقبانا» .

والمعنى : ينادي اللاجز غلامين فرا ، وشردا ، ويحذرهما من عمل شر ، يعود من خلفهما بألم ، وحسرة ، وغرم .

والشاهد فيه قوله : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء ، وأل في غير اسم الله تعالى ، وما سمي به من المركبات الإخبارية (الجمل) وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإنما لم يجز مثل هذا في السعةَ كراهية الجمع بين أداتي تعريف على شيءٌ واحد، واغتفر الجمع بينهما في يا الله إذا كانت الألف فيه لازمة معوضًا بهَا عن همزة الإله، فلا يقاس عليه سواه.

وقد أجاز البغداديون: يا الرجل، في السعة، قالوا: لأنا لم نر موضعا يدخله التنوين، ولا تدخله الألف، واللام.

والْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بالتَّعْويض وشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» في قَرِيض

لما بين أنه يجمع بين الأداتين في الاسم الأعظم نبه على أن له في النداء استعمالا آخر هو الأكثر، وهو تعويض ميم، مشددة، مفتوحة في الآخر عن حرف النداء، كقولك: اللهمَّ ارحمنا.

ولكون الميم عوضا عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلا في الضرورة، كقول الراجز[1]:

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا

---

(١) الشاعر: هو أمية بن أبي الصلت، ونسبه العيني لأبي فراش الهذلي.

والأول من شواهد النوادر ١٦٥، والمقتضب ٤/ ٢٤٢، والمخصص ١/ ١٣٧، والمحتسب ٢/ ٢٣٨، وابن الشجري ٢/ ١٠٣، والإنصاف ٣٤١، والياء ٢/ ١٦، والخزانة ١/ ٣٨٥، والمغني ٢١٣، والعيني ٤/ ٢١٦، والتصريح ٢/ ١٧٢، والهمع ١/ ١٦٨، والدرر ١/ ١٥٥، والأشموني ٣/ ١٤٦، واللسان مادة (أله).

ويزيد الثاني على ما تقدم التصريح ٢/ ١٧.

٥٢١ــ اللغة: حدث: ما ينزل من حوادث الدهر، ونوازله، ألم: نزل، والمعنى: كلما نزل بي كرب، وألمت بي شدة ألجأ إلى الله تعالى، ليكشف الضر، ويزيل العسر، ويفرج الكرب.

والشاهد فيه قوله: «يا اللهم، يا اللهما» حيث جمع بين حرف النداء، والميم المشددة، التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذاً.

ولو كان أصل «اللهم» يا الله أمنا، كما يراه الكوفيون[1] للزم — باطراد — جواز أمرين:

أحدهما: يا الله امنا ارحمنا بلا عطف، قياسا على اللهم ارحمنا.

والثاني: اللهم وارحمنا بالعطف، قياسا على يا اللهم امنا وارحمنا. واللازم منتف إجماعا.

(١) عبارة الأشموني: «مذهب الكوفيين: أن الميم في «اللهم» بقية جملة محذوفة «أمنا بخير» وليست عوضاً عن حرف النداء، ولذلك: أجازوا الجمع بينهما في الاختيار» ٣/ ١٤٧ شرح الأشموني.

فَصْلٌ

تَابِعَ ذي الضَمِّ الْمضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً، كأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ
وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ، أَو انْصِب، واجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً، وبَدَلاً
وإن يكُنْ مَصْحُوب «أَلْ» ما نُسِقا فَفِيهِ وَجْهَانِ، ورَفْعٌ يُنْتَقَى

كل منادى مضموم فحق تابعه النصب: مفردا كان، أو غيره، لأن متبوعه مبني اللفظ، منصوب المحل، وما كان كذلك فإنما حق تابعه أن يجري على محله فقط، ولكن خولف ذلك في باب النداء، فجاء بعض توابعه بوجهين: فما نصب منه فعلى الأصل، وما رفع فلشبه متبوعه بالمرفوع في اطراد الهيئة.

ولا يرفع إلا وهو مفرد، أو مضاف، يشبه المفرد، لكون إضافته غير محضة، نحو: يَا زَيْدُ الْحَسَن الوَجْه.

ولأصالة نصب التابع في هذا الباب فضل على الرفع: بأن اشترك معه في التابع المفرد، والشبيه به، وخص بالتابع المضاف إضافة محضة.

وإلى هذا الاختصاص أشار بقوله:

تَابَع ذي الضمِّ المضافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً..............................

ففهم أن المضاف المصاحب «لأَلْ» وهو ذو الإضافة اللفظية كالمفرد،

ثم نص على حكمها فقال:

وما سواهُ ارفع، أَوِ انصب، واجعلَا كمستقلٍّ نَسَقاً، وبدَلا

ففهم أن النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان إذا كان شيءٌ منها مفردا ، أو شبيها به جاز فيه النصب حملا على الموضع ، والرفع حملا على اللفظ ، فيقال : يَا زَيْدُ الحسنَ ، والكريمَ الأب — بالنصب — وَيَا زَيْدُ الحسن ، والكريمُ الأب — بالرفع — وهكذا التوكيد ، وعطف البيان ، نحو : يا تَميمُ أجمعين ، وأجْمعُون ، ويا غلام بشراً ، وبشرٌ.

وأما البدل ، والمنْسُوقَ الخالي من الألف ، واللام : فحكمهما في الإتباع حكمهما في الاستقلال ، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم ، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما مفردا ضم ، كما يضم لو وقع بعد حرف النداء ، لأن البدل في قوة تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ، وما كان منهما مضافا فانصب ، كما ينصب لو وقع بعد حرف النداء .

فإن قرن المعطوف بالألف ، واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله ، فأشبه النعت ، وجاز فيه الرفع ، والنصب ، نحو قوله تعالى : «يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ، والطَّيْرُ[1] »

بالنصب ، والرفع .

واختلف في المختار منهما :

فقال الخليل ، وسيبويه ، والمازني هو الرفع :

وإليه أشار بقوله :

وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

وقال أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، والجرمي : هو النصب .

وقال المبرد : إن كانت الألف ، واللام للتعريف ، كما هي في الصنع : فالمختار النصب ، لأن المعرف بالألف ، واللام يشبه المضاف ، وإن كانت غير معرفة ، كما

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

هي في «الْبَسْع» فالمختار الرفع، لأن الألف، واللام إذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه المضاف.

وأَيُّهَا، مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
وأَيُّهذَا أَيُّهَا الّذي وَرَدْ وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هذَا يُرَدّْ

إذا قلت: يأَيُّهَا الرَّجُلُ، فأَيُّ و«الرَّجُل» كاسم واحد، و«أَيّ» منادى، و«الرجُلُ» تابع مخصص له، ملازم؛ لأن «أَيًّا» مبهم، لا يستعمل بدون المخصص، وكان قبل النداء يتخصص بالإضافة، فعوض عنها في النداء بالتخصيص بالتابع، فإن كان مشتقا فهو نعت، نحو: يأَيُّهَا الفَاضِلُ، وإنْ كَانَ جَامِداً فهو عَطفُ بيان، نحو أَيُّهَا الْغُلاَمُ، ولزمته «هَاءُ» التنبيه تعويضا عما فاته من الإضافة، وإن أريد به مؤنث أنت بالتاء، نحو قوله تعالى: «يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ[1]».

ولا توصف «أيّ» في النداء إلا بما فيه الألف، واللام، نحو: يأَيُّهَا الرَّجُلُ، أو بالموصول، ومنه قوله تعالى: «يأَيُّهَا الّذي نُزِّلَ عليْهِ الذِّكْرُ[2]» وباسم الإشارة، نحو: يأَيُّهَذَا أقبل، قال الشاعر[3]:

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لشيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

(٢) من الآية ٦ من سورة الحجر.

(٣) الشاعر: هو ذو الرمة غيلان يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنهم).
والبيت من شواهد السيرة ١٩٤، والمقتضب ٤/ ٢٥٩، وابن يعيش ٢/ ٧، ١٥، والعيني ٤/ ٢١٧، والأشموني ٣/ ١٥٢، وديوانه ٢٥١.

٥٢٢ــ اللغة: باخع: يقال: نجع: إذا هلك، والوجد: شدة الشوق، نحته: صرفته، المقادر: المقادير.

والمعنى: أيها المهلك نفسه لأجل الوجد، لشيء صرفته المقادير عنه لحكمة سامية...

والشاهد فيه قوله: «ألا أيهذا» حيث وصف المبهم، الذي هو «أيّ» باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه «أل» وهو «الباخع».

ولا توصف «أيّ» بغير ذلك.

وإليه الإشارة بقوله:

ووصفُ أيٍّ بسوَى هـذَا يُرَدُّ

ومتى كانت صفة «أيّ» معربة لم تكن إلا مرفوعة؛ لأنها هي المنادى في الحقيقة، وإنما جئ معها «بأَيَّ» توصلا إلى نداء ما فيه الألف، واللام.

وأجاز المازني، والزجاج نصب صفة أيّ قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة، ويجوز أن توصف صفة «أيّ»، إلا أنها لا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت، أو مضافة، كقول الراجز[1]:

يَـأَيُّـهَـا الْـجَـاهِلُ ذُو التَّـنَـزِّي لَا تُـوعِـدَنِّي حَـيَّـةً بـالـنَّـكْـزِ

وَذُو إشَارَةٍ كَـأَيٍّ في الصِّـفَـهْ إنْ كَـانَ تَـرْكُـهَـا يُـغِيثُ الْمَعْرِفَهْ

بين بهذا أن اسم الإشارة إذا جعل سببا إلى نداء ما فيه الألف، واللام فعل به كما فعل «بأيّ»، فتقول: يا هَذَا الرَّجُلُ — بالرفع، لا غير — إذا أردت ما أردت

(١) الراجز: هو رؤبة بن العجاج:

وقد استشهد بالشاهد الكتاب ١/ ٣٠٨، والمقتضب ٤/ ٢١٨، وابن الشجري ٢/ ١٢١، ٣٠٠، وابن يعيش ٦/ ١٣٨، والعيني ٤/ ٢١٩، وديوانه ٦٣.

٥٢٣ — اللغة: الجاهل: من الجهل: الحمق، والتنزي: المراد خفة الجهل، وأصله الوثب، يقال: نزأت بين القوم، حرشت بينهم، والنكز: اللسع، من نكزت الحية بأنفها: لسعت، وإذا أغضته بنابها قيل: نشطته.

والمعنى: يأيها الأحمق، السريع إلى الشر، والداعي له، لا توعدني باللسع حالة كونك مشبهاً للحية في ذلك.

والشاهد فيه: في أنه وصف «أياً» بما فيه «أل» ووصف ما فيه «أل» بمضاف إلى ما فيه «أل»، ويقول الأعلم: «نعت الجاهل» «بذي التنزي، ورفعه، وإن كان مضافاً، لأن «الجاهل» ليس بمنادى فيجري نعته على الموضع، ولو نصب «ذو التنزي» على البدل من «أيّ» أو إرادة النداء، على معنى: «ويا ذا التنزي» لجاز. الأعلم ١/ ٣٠٨ (الكتاب) شرح شواهد كتاب سيبويه.

بقولك : يأَيُّهَا الرَّجُلُ ، فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى نداء ذي الألف ، واللام ، بل مستغنيا بإفراده «عنه» جاز نصب صفته، ورفعها.

وهذا أرادَ بقوله :

إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُغيثُ المعرفَهْ

ففهم أن صفة هذا متى لم يكن تركها يغيث معرفة المراد به لم يجب رفعها ، بل يجوز فيه الوجهان.

في نَحْوِ :

«سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ يـنْـتَصِبْ ثَانٍ، وضُمَّ، وافتح أَوَّلاً تُصِبْ

إذَا كرر اسم مضاف في النداء، نحو: يَا سَعْدُ سَعْد الأَوْسِ ، وكقول الشاعر[1] :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ علَيْكَ فانْزِل

(١) الشاعر : هو عبد الله بن رواحة الأنصاري (رضي الله عنه) يقول في زيد بن أرقم ، وكان زيد يتيماً في حجره ، وذلك يوم غزاة مؤتة.

واستشهد بالأول في ١/ ٣١٥ ، والسيرة ٧٩٤ ، والروض ٢/ ٢٥٨ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٠ ، والمقرب ٩٥٩ والخزانة ١/ ٦٣٢ ، والمغني ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ (٢٨٩) ، والهمع ٢/ ١٢٢ ، والدرر ٢/ ١٥٤ ، والأشموني ٣/ ١٥٣.

وبالثاني في السيرة ٧٩٤ ، والروض ٢/ ٢٥٨ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٠ ، والخزانة ١/ ٣٦٢ ، والمغني ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ (٢٨٩) والعيني ٤/ ٢٢١ ، والأشموني ٣/ ١٥٣.

٥٢٤ــ اللغة : اليعملات : الإبل القوية على العمل «الذبّل» جمع ذابل ، أو ذابلة ، أي : ضامرة من طول السفر ، وأضاف «زيداً» إليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائها. تطاول الليل عليك...: يريد أنزل عن راحلتك ، واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء.

والمعنى : يا زيد زيد الإبل القوية ، التي ذبلت ، وضمرت بطونها من كثرة العمل ، والسير ، تطاول الليل عليك ، وعليها ، وكلت من التعب ، فانزل ، ونشطها بالحداء ، وأزل عنها الكلال ، والإعياء.

والشاهد في البيت قوله : «يا زيدُ زيدَ اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى ، وأضيف ثاني اللفظين، ويجوز في الأول الضم : على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفي الثاني النصب ليس غير.

تعين نصب الثاني ، وجاز في الأول وجهان : الضم ، والفتح :

فإن ضُمَّ ، فلأنه منادى ، مفرد ، معرفة ، ونصب الثاني — حينئذ — لأنه منادى مضاف ، أو توكيد ، أو عطف بيان ، أو بدل ، أو منصوب بإضمار « أعني » .
وإن فتح الأول :

فهو على مذهب سيبويه : منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني فعمم بين المضاف ، والمضاف إليه .

ومذهب المبرد : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر .

ومن النحويين : من جعل الاسمين — عند فتح الأول — مركبين تركيب خمسة عشر .

المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم

واجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ أن يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدي عبدَ عبدًا عَبْدِيَا

كثيرا ما يضاف المنادى إلى ياء المتكلم، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف، فاستعمل على الأصل، وهو إثبات الياء، وفتحها، ومخففا على أربعة أوجه، وأكثرها استعمالاً حذف الياء، وإبقاء الكسرة، تدل عليها، نحو: يَا عَبْدِ، ثم ثبوتها ساكنة، نحو: يا عَبْدِي ثم قلب الياء ألفاً، بعد قلب الكسرة قبلها فتحة، نحو: يا عَبْدَا، ثم حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو: يَا عَبْدَ، وذكروا وجها من التخفيف خامسا، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعضهم قوله تعالى: «قَالَ: ربُّ السِّجْن أحَبُّ إلَيَّ[1]».

وحكى يونس عن بعض العرب: «يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي».

وفَتْحٌ أوْ كَسْرٌ، وَحذف الْيا اسْتَمَرّ في «يَا بْنَ أمَّ يَا بْنَ عَمِّ — لَا مَفَرّ

إذا نودي المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء، كما تحذف اذا نودي المضاف إليها، إلا في يَا ابْنَ أُمّ، ويا ابْنَ عَمّ، وذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن خالي، وكان الأصل في ابن الأم، وابن العم أن يقال فيهما يا ابْنَ أمِّي، ويا ابْنَ عَمِّي، إلا أنهما كثر استعمالها في النداء، فخصا بالتخفيف: بحذف الياء، وابقاء الكسرة دليلاً عليها في قول من قال: يا ابن أُمّ وابن عم، وبإبدال الياء ألفا، ثم

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

حذفَها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها في قول من قال : يا ابنَ أم ويا ابنَ عم ، ولا يكادون يثبتون الياء ، ولا الألف ، إلا في الضرورة ، كقول الشاعر[1] :

يا ابْنَ أُمِّي ، ويا شُقَيِّق نَفْسي أَنْتَ خَلَّيْتَني لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وقول الآخر[2] :

يَا ابنَةَ عَمَّا ، لَا تلُومي ، واهْجَعي لَا يَخْرِق اللَّوْمُ حِجَابَ مسمَعي

وَفي النِّدَاء «أَبتِ أُمَّتِ» عَرَضْ واكْسِرْ ، أَوِ افتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

«التّاء» في «يَا أَبتِ» تاء تأنيث ، معوض بها عن ياء المتكلم ، ولذلك يبدلها في الوقف هاء ابن كثير ، وابن عامر.

---

(١) الشاعر : هو أبو زيد الطائي ، يرثي أخاه ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣١٨ ، والجمل ١٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٤ ، ١٣١ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، والعيني ٤ / ٢٢٢ ، والتصريح ٢ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، والدرر ٢ / ٧٠ ، والأشموني ٣ / ١٥٧ ، واللسان مادة (شقق) وجمهرة القرشي ٢٦٢ ، وديوانه ٤٨.

٥٢٥ـــ اللغة : شقيق : تصغير شقيق للترحم ، خليتني : تركتني ، وأبقيتني.

والمعنى : يا ابن أمي ، ويا أخا نفسي : إنك خليتني لدهر شديد ، أكابده وحدي ، وقد كنت لي ظهيراً عليه ، وركناً أستند عليه ، فأوحشني فقدك ، وأتلفني موتك.

والشاهد فيه : إثبات الياء في «أمِّي» والأصل : إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي المضاف ، إلا في : يا ابن أم ، ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما ، وذلك للضرورة.

(٢) القائل : هو أبو النجم العجلي ، والأول من شواهد الكتاب ١ / ٣١٨ ، والنوادر ١٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، والجمل ١٧٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ ، والعيني ٤ / ٢٢٤ ، والتصريح ٢ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، والدرر ٢ / ٧٠ ، والأشموني ٣ / ١٥٧.

٥٢٦ـــ اللغة : تلومي : من اللوم ، وأهجعي : من الهجوع ، وهو النوم ، لا يخرق : لا يمزق...

والمعنى : يا أم الخيار ، يا ابنة عما.. لا توجهي إلي اللوم ، ونامي ، ولا يكن لومك قاسياً ينفذ إلى مسمعي ، مخترقاً حجب مسمعي...

والشاهد في إثبات الألف في «عماً» وإبدالها من الياء ، إذ أصله يا ابنة عمي.

وأما الباقون : فيقفون بالتاء رعاية للرسم ، ولكونها عوضا عن ياء المتكلم لم يجمع بينهما .

فأما قولها[1] :

يَـا أُمَّـتَـا أَبْصَـرَني رَاكِبُ يَسِيـرُ في مُسْحَنْفِرٍ لَاحِبِ
فقمتُ أَحْثي التُّرْبَ في وَجْهِهِ عَمْداً، وأحمِي حوزَةَ الغائِبِ

فالألف فيه الألف التي تلحق المستغاث ، والمندوب ، أو بدل من ياء المتكلم ، وهوّن أمر الجمع بينها ، وبين التاء ذهاب صورة المعوض عنه .

وفي «تاء» «يَا أَبتِ» لغتان :

إحداهما : تحريكها بالكسرة ، لأنها كانت مستحقة قبل ياء الإضافة ، فلما عوض عنها بالتاء ، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا جعلت الكسرة عليها دليلا ، لتكون كالمعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة .

---

(١) القائلة : صبية من الأعراب.

والشاهد من شواهد المحتسب ٢/ ٢٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٤ ، والعيني ٤/ ٢٢٦ ، واللسان مادة (أيا)

٥٢٧ــ اللغة : أبصرني : شاهدني ، وبصرني ، ورآني ، راكب : من يركب البعير خاصة مادة (ركب) المختار ، مسحنفر : في القاموس المحيط «مسحنفر : من معانيه الطريق المستقيم ، مادة (سحنفر) ، لاحب : واسع ، في القاموس مادة (اللحب) «اللحب : الطريق الواسع ، كاللاحب» أحثي : أرمي ، حَوْزَة : ناحية ، وتقصد المحافظة على العرض ، والشرف.

والمعنى : يا أمي شاهدني راكب جمل يسير في طريق ، واسع مستقيم ، فجعلت أحثي في وجهه الترب ، حماية للعرض ، والشرف ، ورعاية للأسرة ، والقبيلة ، وكان من عادتهم فعل ذلك عند عدم الرغبة...

والشاهد فيه قولها : «يا أمتا» يمكن أن تكون الألف للاستغاثة ، ويمكن أن تكون الألف ، المبدلة من ياء الإضافة ، ويكون ذلك ضرورة.

واللغة الثانية : تحريك التاء بالفتحة ، وهو أقيس ؛ لأنها الحركة التي للمعوض عنه ، إلا أن الكسرة أكثر.

وقالوا في الأم : «يا أُمَّتِ» كما قالوا في الأب : «يَا أَبَتِ» ولا تعوض التاء من ياء المتكلم ، إلا مع الأب ، والأم في النداء خاصة :

ولهذا قال :

وفي الندا «أَبَتِ أُمَّتِ».

أسْمَاء لَازَمَت النِّدَاء

وَ«فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، واطَّرَدَا
في سَبِّ الأنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ والْأَمْرُ هكَذا من الثُّلَاثي
وشَاعَ في سَبِّ الذكُورِ فُعَلُ وَلَا تَقِسْ، وجُرَّ في الشِّعْرِ «فُلَ»

خص بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة الشعر، فمن ذلك قولهم للرجل «يَا فُلُ» بمعنى يا فلان، ويقال للمرأة: «يَا فُلَةُ» كما يقال: يا فُلَانة، وليس هو ترخيم «فلان، ولو كان ترخيما لم تلحقه التاء، ولم تحذف منه الألف، لأنه لا يحذف في الترخيم، مع الآخر ما قبله إذا كان حرف مدٍّ زائد، إلا إذا كان المرخم خماسيا، فصاعدا، و«فلان» على أربعة أحرف فلو رخم قيل فيه: «يا فُلَا» بإثبات الألف.

ومن ذلك قولهم: «يَا لُؤْمَان» و«يَا مِلْأَمَان» و«يَا مِلْأَم» بمعنى عظيم اللؤم.

وقولهم: «يا نَومَان» للكثير النوم، ومثله «يا مكْرمَان» للعظيم الكرم.

ولا يقاس على هذه الصفات بإجماع.

ومثلها في الاختصاص بالنداء، والقصر على السماع ما عدل إلى «فُعَل» في سب المذكر، نحو: «يا غُدَر» و«يا فُسَق» و«يَا خُبَث».

وأما ما عدل به إلى «فَعَال» في سب المؤنث، نحو: «يَا خَبَاثِ، ويَا لَكَاعِ، ويا فَسَاقِ». فهو مقيس عند سيبويه في كل وصف من فعل ثلاثي، ولا يستعمل إلا مبنيا على الكسر، تشبيها له «بنزال».

قوله :

والأَمــر هــكَـذَا مِنَ الــثُّلاثي

يعني به أَنَّ بناء «فَعَالِ» للأمر من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه ، نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ.

وقوله :

وَجُرَّ في الشِّعْرِ «فُلْ».

إعلام بخروج «فُلْ» عن اختصاصه بالنداء في الضرورة ، وذلك قول الراجز.[1]

تَــدَافُـعَ الشِّــيبِ ، وَلَــمْ تُـقَـتَّـلِ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلان عَنْ «فُلِ»

(١) الراجز : هو أبو النجم العجلي من أرجوزة يصف بها إبلا ، وقد أثارت أيديها الغبار.

والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٨ ، والجمل ١٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠١ ، والمقرب ٣٨ ، والخزانة ١ / ٤٠١ ، والمغني ١٥٤ ، والعيني ٤ / ٢٢٨ ، والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ١٧٧ ، والدرر ١ / ١٥٤ ، والأشموني ٣ / ١٦١ ، واللسان مادة (لجج) ومادة (فلن).

٥٢٨ ـــ اللغة : تدافع الشيب : أي تدافعت تدافعاً ، كتدافع الشيب : جمع أشيب ، أمسك فلاناً عن فل : أي : احجز فلاناً عن فلان.

والمعنى : شبه أبو النجم تزاحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضاً ، بقوم شيوخ في لجة ، وشر ، يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال : أمسك فلاناً عن فلان ، أي : احجز بينهم ، وخص الشيوخ ، لأن الشيوخ فيهم التعقل ، والشبان فيهم الطيش ، والتسرع إلى القتال.

والشاهد فيه قوله : «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء ، وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ، لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من «فلان» بحذف النون ، والألف ، بقرينة قوله قبل ذلك : «أمسك فلاناً» فكأنه قال : أمسك فلاناً عن فلان.

وذلك : لأن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء ، وأن المختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطاً مثل لام «يد ، ودم».

ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الآخر[1] :

أَطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

(١) الشاعر : هو الحطيئة.

والبيت من شواهد المقتضب ٤ / ٢٣٨ ، والكامل ١٤٧ ، والجمل ١٧٦ ، وابن الشجري ٢ / ١٠٧ ، وابن يعيش ٤ / ٥٧ ، والخزانة ١ / ٤٠٨ ، والشذور ٩٢ ، والعيني ١ / ٤٧٣ ، ٤ / ٢٢٩ ، والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ٨٢ ، ١٧٨ ، والدرر ١ / ٥٥ ، ١٥٤ ، والأشموني ٣ / ١٦٠ ، وديوانه ١٢٠ .

٥٢٩ــ اللغة : أُطوِّف : أكثر من الطواف ، والسير ، آوي : أسكن ، قعيدته : قعيدة الرجل : امرأته ، لكاع : خبيثة ، أو سيئة الخلق ، أو لئيمة ...

والمعنى : أكثر من الجولان في البلاد ، والطواف ، والسير ، ثم أعود إلى منزل ، أسكن إليه يضم زوجة خبيثة ، لئيمة ، سيئة الخلق.

والشاهد في البيت قوله : «لكاع» فإن حق هذه الكلمة ، وكل ما كان على وزنها مما هو سب للنثي ألا يستعمل شيء منه إلا في النداء... ولكنه استعمل هذه الكلمة في غير النداء ضرورة.

الاسْتِغَاثَة

إذَا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادَى خُفِضَا بِاللّامِ مَفْتُوحاً، كيَا لَلْمُرتَضَى
وافْتَحْ مَعَ المعطوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا» وفي سِوَى ذَلِكَ بالكسْرِ ائْتِيَا

إذا نودى منادى ليخلص من شدة، أو يعين على مشقة، فنداؤه استغاثة، وهو مستغاث.

وكثيرا ما تدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعدية، لتنص على الاستغاثة، فتفتح مع المشتقات، ما لم يكن معطوفا، فرقا بين المستغاث، والمستغاث من أجله.

ولا يجوز استعماله مع اللام إلاَّ معرباً؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف، وذلك قولك: يَا لَزَيْدٍ.

فإن عطفت المستغاث، فلا يخلوه إما أن تكرر حرف النداء، أولا:

فإن كررته، فلا بد من فتح اللام، كقول الشاعر[1]:

يَا لَقَوْمِي، ويَا لأَمْثَالِ قَوْمي لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ في ازْدِيَادِ

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ٤/ ٢٥٦، والتصريح ٢/ ١٨١، والأشموني ٣/ ١٦٤.

٥٣٠ــ اللغة: عتوهم: تكبرهم.

والمعنى: أستغيث بقومي، وبأمثالهم عدداً، وعدة من أجل أناس تكبرهم في ازدياد متواصل.

والشاهد في البيت: و«بالأمثال قومي» حيث فتحت اللام، لتكرير حرف النداء.

وإن لم تكرر كسرت اللام، لذهاب اللبس حينئذ، قال الشاعر[1] :

يَبْكيكَ نَاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِب بالكُهُولِ، وللشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وهكذا تكسر مع المستغاث من أجله، ما لم يكن مضمرا، قال الشاعر[2] :

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ، فأَزْعَجُوني فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشي المُطَاعِ

ففتح اللام مع «الناس» لأنه مستغاث، وكسرها مع «الواشي» لأنه مستغاث من أجله.

وإلى كسر اللام مع المستغاث من أجله، ومع المعطوف غير المكرر معه ياء أشار بقوله :

.... وَفي سِوَى ذَلِكَ بالكَسْرِ ائْتِيَا

---

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ٢٥٦، والجمل ١٨٠، والمقرب ٣٨، والخزانة ١/ ٢٩٦، والعيني ٤/ ٢٥٧، والهمع ١/ ١٨٠، والدرر ١/ ١٥٥، والتصريح ٢/ ١٨١، والأشموني ٣/ ١٦٥.

٥٣١ـــ اللغة : يبكيك : يبكي عليك، ناء : بعيد، مقترب : غريب، الكهول : جمع كهل : «الكهل من الرجال، الذي جاوز الثلاثين، ووخطه الشيب، وامرأة كهلة...» المختار مادة (ك ه ل).

والمعنى : يبكي عليك بعيد، مغترب ألماً عليك، يا للكهول، ويا للشباب لهذا العجب :

والشاهد في البيت قوله : «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام، والقياس فتحها، حملاً على المعطوف عليه، ولكن لما كان معلوماً، وزال اللبس، ولم يكرر حرف النداء، كسرت.

(٢) الشاعر : هو قيس بن ذَريح (كتاب سيبويه ١/ ٣١٩) أو حسان (١/ ٢٣١) معجم الشواهد، وقد نسبه لقيس بن ذريح أيضاً قائلاً : «أوقيس بن ذريح».

٥٣٢ـــ اللغة : تكنفني : أحاطوا بي، والكنف : الجانب، والوشاة : النمامون، لأنهم يزينون الباطل، واحدهم واش، من الوشي، فأزعجوني : روعوني...

والمعنى : أحاط بي النمامون، فروعوني، وإنني لأستغيث من واش يطاع...

والشاهد في البيت قوله : «فيا للناس للواشي» فتح اللام الأولى، وكسر اللام الثانية..

أي : جئ بكسر اللام فيما ليس مستغاثا ، ولا معطوفا ، مكرراً معه «يَا» وهو المعطوف بدون «يَا» والمستغاث من أجله .

وقد تلى «يا» لام مكسورة ، فيستدل بكسرها على أن المستغاث محذوف وأن مصحوبها مستغاث من أجله ، كقول العرب : يا للعجب ، ويا للماء ، على معنى : يا للناس للعجب ، ويا للرجال للماء ، ثم حذف المنادى ، كما حذف في قول الآخر(١) :

يَا لَعْنَةُ اللهِ، والْأَقْوَام كُلِّهِمُ والصَّالحِينَ علَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

ولَامُ مَا استُغيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُه اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

تعاقب لام الاستغاثة ألف تلى آخره ، إذا وجدت عدمت اللام ، وإذا وجدت اللام عدمت .

مثال الأول قول الشاعر(٢) :

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وهو من الخمسين.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٠ ، والكامل ٤٧ ، ٤٨ ، وسمط ٥٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٥ ، ٢/ ١٥٤ ، والإنصاف ١١٨ ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، ٤٠ ، ٨/ ١٢٠ ، والمغني ٣٧٣ (٢٦٩) والعيني ٤/ ٢٦١ ، والهمع ١/ ٧٤ ، ٢/ ٧٠ ، والدرر ١/ ١٥٠ ، ٢/ ٨٦ ، والحماسة ١٥٩٣ .

٥٣٢ــ اللغة : لعنة الله : الطرد من رحمة الله تعالى ، يَسْمَعَان : بفتح السين كقحطان ، وبكسرها ، كعمران)

والمعنى : يا قوم لعنة الله ، والطرد من رحمته التي وسعت كل شيء ، والناس جميعاً نصب على سمعان من بين الجيران.

والشاهد فيه : حذف المدعو ، لدلالة حرف النداء عليه ، والتقدير : يا قوم... لعنة الله على سمعان ، ولذلك رفع «لعنة» بالإبتداء.

راجع الأعلم الشنتمري ١/ ٣٢١ ، شرح شواهد كتاب سيبويه

(٢) لم أجد من نسب البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد المغني ٣٧١ (٢٦٧) والعيني ٤/ ٢٦٢ ، والتصريح ٢/ ١٨١ ، والأشموني ٣/ ١٦٦ .

يَـا يَـبْزِيـدَا لآمـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وَغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ، وهَـوَانِ

ومثال الثاني كثير، وفيما تقدم منه كفاية.

وقد يخلو المستغاث من اللام، والألف، كقول القائل(١):

أَلَا يَا قَوْم لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ ولِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ للأَرِيبِ

وينادى المتعجب منه، فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق.

فمن ذلك قول بعضهم: يا للعجب ويا للماء: بفتح اللام على معنى: يا عجب احضر، فهذا أوانك.

٥٣٤ـــ اللغة: فاقة: فقر، وهوان: ذل، وصغار.

والمعنى: يا يزايداً لمن يؤمل الوصول إلى عز، وكرامة، ولمن يبتغي الغنى، بعد الفقر، والذل، والصغار.

والشاهد في البيت قوله: «يا يزيداً» حيث حذف منه لام الاستغاثة لأجل الألف في آخره.

(١) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٤/ ٢٦٣، والتصريح ٢/ ١٨١، والأشموني ٣/ ١٦٦.

٥٣٥ـــ اللغة: الغفلات: جمع غفلة: يقال: «غَفَلَ عن الشيء من باب دخل، وغفلة أيضاً، وأغفله عنه غيره، وأغفل الشيء: تركه على ذكر...» مختار الصحاح مادة (غ ف ل) الأريب: العالم بالأمور.

والمعنى: ألا يا قوم للعجب العاجب، للعجب من الغفلات تعرض للخبير الحاذق العالم بالأمور، والمجرب لها.

والشاهد فيه قوله: «قوم» حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله، والألف جميعاً، لأن القياس، ألا يا لقومي، أو يا قوماً».

النُّدْبَة

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ، ومَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، ولَا مَا أُبْهِمَا

المندوب : هو المذكور توجعاً منه ، نحو : وارأْسَاه ، أو تفجعا عليه لفَقْدِهِ ، بموت ، أو غيبة ، نحو : وازَيْدَاه .

والقصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب

فلذلك لا يندب إلا العلم ، ونحوه ، كالمضاف إضافة ، توضح المندوب ، كما يوضح الاسم العلم .

ولا يندب الاسم النكرة ، ولا أيّ ، ولا اسم الإشارة ، ولا الموصول المبهم ، ولا اسم الجنس المفرد ؛ لأنها غير دالة على المندوب دلالة تبين بها عذر النادب .

ويجوز أن يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة ترفع عنه الإبهام ، كقولهم : وَامَنْ حفَرَ بئرَ زَمْزَمَاه .

وإلى هذه المسألة ، وأمثالها أشار بقوله :

وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالّذي اشتَهَرْ «كَبِئْر زَمْزَمٍ» يَلِي «وَامَنْ حَفَرْ»

واعلم أن المندوب له استعمالان :

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من الأسماء المناداة في بنائه على الضم ، إن كان مفردا ، ونصبه إن كان مضافا ، وفي جواز تنوينه للضرورة على الوجهين المذكورين :

فمن ذلك قول الراجز[1] :

وافَقْعَساً ، وأيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ؟ أَإبلي يَـــأْخُــذُ هَــاكَــرَوَّسُ؟

والاستعمال الثاني : أن يلحق آخر ما تم به ألف.

وقد نبه على ذلك بقوله :

ومُنْتَهَى الْمَنْدُوب صِلْهُ بالأَلِفْ مَتـلُوُّهَـا إنْ كَـانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَـذَاكَ تَـنْويـنُ الّـذي بِـهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ ، أَوْ غَيرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ

تَقول في زَيْد : وازَيْدَا ، وفي عبد الملك : واعبْدَ المَلِكَا ، وفي مَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَم : وامَنْ حَفَر بئْرَ زَمْزَمَا ، فتجيُ بألف الندبة في الآخر ، لأنه الذي انتهى به الاسم ، قال الشاعر[2] :

حُمِّلْتَ أمراً عَظيماً ، فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُـمْتَ فـيـهِ بـأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

---

(١) الراجز غير معين.

والشاهد من شواهد مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والمقرب ٣٩ ، والعيني ٤/ ٢٧٢ ، والهمع ١/ ١٧٢ ، ١٧٩ ، والدرر ١/ ١٤٨ ، ١٥٥ ، والأشموني ٣/ ١٦٨.

٥٣٦ــ اللغة : فقعس : اسم حي من أسد ، كروّس : اسم رجل ، وقد أغار على إبله»

والمعنى : يندب الراجز قومه من بني أسد ، ويدعوهم لتخليص إبله من كروس الذي أغار عليها ، واستاقها...

والشاهد فيه قوله : «فقعساً» فإن الراجز حينما اضطر نونه بالنصب ، وقال العيني : «قال ابن مالك : كذا روى بالنصب» راجع ١/ ١٦٨ شواهد العيني على الأشموني.

(٢) الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطفي يرثي خامس الخلفاء الراشدين : عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه). والبيت من شواهد المغني ٣٧٢ (٢٦٨) والعيني ٤/ ٢٢٩ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢/ ١٦٤ ، والهمع ١/ ١٨٠ ، والدرر ١/ ١٥٥ ، والأشموني ٣/ ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، وديوانه ٣٠٤.

٥٣٧ــ اللغة : حملت : تحملت أعباء الخلافة ، وقمت فيه بأمر الله : حكمت عدلاً ، وأحييت سنة...

والمعنى : لقد حملت أعباء الخلافة ، على عظم المسئولية ، وفداحة الأمر ، ولكنك صبرت لما يصادفك من أعباء جسام ، وقد أرضيت ربك ، وعملت لمرضاته ، وأحييت سنة الخلفاء الراشدين يا عمراً.

ويحذف لألف الندبة ما قبلها: من ألف، أو تنوين في صلة، أو غيرها، كقولك في «مُوسَى» وامُوسَاه، وفي قولك أبي بكر: واأَبا بَكْرَاه، وفي من نصر محمداً: وامَنْ نَصَرَ مُحمَّدَاه.

وأجاز يونس: وصل ألف الندبة بآخر الصفة، نحو: وازَيْدَا لظَّريفَاه، ويشهد له قول بعض العرب: «واجُمْجُمتَي الشَّاميّتيناه[1]»

ولما ذكر لحاق ألف الندبة ذكر حال ما قبل الألف، فقال:

والشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

الألف: لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

فإذا لحقت المنادى ألف الندبة، وكان ما قبلها غير مفتوح وجب فتحه، إلا أن يوقع ذلك في اللبس، فيجب إبدال ألف النُّدبة من جنس حركة ما قبلها.

مثال ما يفتح قبل الألف قولك في «رقاش»: وارَقَاشَاه، وفي عبد الملك: واعبْدَ الملكَاه، وفي من اسمه «قَامَ الرَّجُل»: واقامَ الرَّجلَاه: برد الحركة قبل الألف في ذلك كله فتحة لتسلم الألف، ما لم يُوقع في لبس.

ومثال ما تبدل فيه ألف الندبة من جنس حركة ما قبلها قولك في ندبة «فتى» مضاف إلى كاف المخاطبة: وافتَاكيه، وفي ندبة «فتى» مضاف إلى هاء الغائب، وافتَاهُوه: تبدل الألف بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واوا؛ لأنك لو سلمتها، وقلبت الكسرة، والضمة فتحة لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب، وهاء الغائبة، ولم يعرف المراد.

وَوَاقِفاً زِدْهَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فالمدُّ، والْهَا لَا تَزِدْ

والشاهد في البيت قوله: «يا عمراً» حيث دخل «يا» فيه للندبة، لأنه من المراثي، وأصله: يا عمراه، لأنه منادى مندوب، لأن الألف للندبة، وحذف الهاء للقافية.

(١) جمجمتي: المراد: القدح من خشب، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما.

علامة الندبة لا تلزم المندوب إلا إذا خيف اللبس ، كما إذا كان الحرف المستعمل معه «يَا» ولم يقم على المراد قرينة ، وما أمن فيه اللبس جاز أن تلحقه العلامة ، وألا تلحق.

فما كان من المندوب بلا علامة ، نحو: وازَيْد ، فهو في كونه منصوباً تارة ، ومبنياً على صورة الرفع أخرى كغيره من المناديات ، ولا يجوز أن تلحقه الهاء بحال ، وما كان منه بالعلامة ، نحو: وازَيْدَا جاز أن تلحقه في الوقف هاء السكت ، توصلا إلى زيادة المد ، نحو: وازَيْدَاه ، وجاز ألا تلحقه ، كما ينبئ عنه قوله:

وَإِنْ تَشَأْ فَالمدُّ ، والْهَا لَا تَزِدْ

أي: وإن تشأ ألا تزيد في الوقف الهاء فالمد كاف.

ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلا للضرورة ، كما في قول الشاعر[1]:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وعَمْرُو بنُ الزَّبَيْرَاهُ

وَقَائِلٌ: واعَبْدِيَا ، واعَبْدَا مَن في النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أبْدَى

إِذَا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أثبتها مفتوحة زيدت الألف ، ولم يحتج إلى عمل ثان ، لأن الياء مهيئة لمباشرة الألف ، وإذا ندب على لغة من حذف الياء ، مكتفيا بالكسرة جعل بدل الكسرة فتحة ، وزيدت الألف.

وإذا ندب على لغة من يبدل الياء ألفا حذفت الألف المبدلة ، وزيدت ألف الندبة ، كما يفعل بالمقصور.

---

(١) البيت غير معروف القائل ، وهو من شواهد المقرب ٣٩ ، والأشموني ٣/ ١٧١.

٥٣٨ــ اللغة: عمرو: يريد عمرو بن الزبير بن العوام (رضي الله عنهما).

والمعنى: أتوجع وأندب عمرو بن الزبير (رضي الله عنهما).

والشاهد فيه قوله: «عمراه» حيث زيدت الهاء ، التي تجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

وإذا ندب على لغة من يثبت الياء ساكنة ، وهو المشار إليه في البيت جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبعَادها مفتوحة ، فيقال على الأول : واعَبْدَا ، وعلى الثاني : واعبدَيَا .

وأما المندوب المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : واانقطاع ظهرياه فلا تحذف منه الياء ، لأن المضاف إليها غير منادى .

التَّرْخِيم

تَرْخِيْماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَـيَـاسُعَـا ، فِـمَـنْ دَعَـا سُعَـادا

الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت ، وتليينه ، يقال : صوت رخيم ، أي : رقيق .

وعند النحويين : هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على ثلاثة أنواع :

أحدها : حذف آخر الاسم في النداء ، وهو المذكور هنا .

والثاني : حذف الآخر في غير النداء ، لغير موجب ، ويختص بضرورة الشعر ، وسينبه عليه .

والثالث : ترخيم التصغير ، كقولك في أَسْوَد : « سُوَيْد » وسنذكره في باب التصغير. ولما أخذ في بيان أحكام الترخيم في النداء قال :

ترخيماً احْذِفْ آخِرَ الـمُنَادَى ....

فعلم أنه يجوز ترخيم المنادى : بحذف آخره في سعة الكلام ، لأنه لم يقيده بالضرورة ، ونصبه « ترخيماً » يجوز أن يكون مفعولاً له ، أو مصدراً في موضع الحال ، أو ظرفاً على حذف المضاف.

ولما بين أَنَّ ترخيم المنادى بحذف آخره مثله ، فقال :

كَـيَـاسُعَـا ، فـيمَـنْ دَعَـا سُعَـادَا

وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: في قول: مَنْ دَعَا سُعَادا، ونحوه قولك في حَارِث: يَا حَارِ، قال الشاعر[1]:

يا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ منكُمْ بِدَاهِيَةٍ لم يَلْقَهَا سُوَقَةٌ قَبْلِي، ولَا مَلِكُ

وليس كل منادى يقبل الترخيم.

فلما أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه، وما لا يجوز ترخيمه قال:

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا بعد هذِهِ الهَا قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ، فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ، دُونَ إِضَافَةٍ، وإِسْنَادٍ مُتِمْ

لا يجوز ترخيم المنادى إلا إذا كان مفرداً معرفة، وهو مؤنث بالهاء، أو علم. أما المؤنث بالهاء فيجوز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً، أو غير علم، وسواء كان على أربعة أحرف، فصاعداً، أو أقل، قال الراجز:[1]

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي، وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(١) الشاعر: هو زهير، والبيت من شواهد جمل الزجاجي ١٨٢، والعقد ٥/ ٤٩٧، وابن الشجري ٢/ ٨٠، وابن يعيش ٢/ ٢٢، والعيني ٤/ ٢٧٦، والهمع ١/ ١٦٤، والدرر ١/ ١٦٠، والدمنهوري ٤٥، ٧٣، وديوانه ١٨٠.

٥٣٩ــ اللغة: حار: أصله: حارث، وهو الحارث الصيداوي، وكان أغار على إبل زهير، وأخذ راعيه «يسار» فطلب منه أن يرد إليه راعيه، وهدده إن لم يفعل بقصيدة منها هذا البيت.

والمعنى: يا حارث، لا أصاب منكم بنازلة، لم يلقها أحد قبلي من علية الناس، أو أوشابهم، وأخلاطهم.

والشاهد في البيت قوله: «يا حار» حيث قد رخمه بحذف آخره.

(٢) القائل: هو الراجز العجاج، والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٥، ٣٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٦٠، وابن الشجري ٢/ ٨٨، وابن يعيش ٢/ ١٦، ٢٠، والمقرب ٣٧، والخزانة ١/ ٢٨٣، والعيني ٤/ ٢٧٧، والتصريح ٢/ ١٨٥، والأشموني ٣/ ١٧٢، واللسان مادة (عذر) وديوانه ٢٦.

٥٤٠ــ اللغة: جاري: مرخم جارية، وأصله: يا جارية، والعذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله.

أراد: يا جارية، وقالوا: «يا شا ادجني» أي: يا شاة أقيمي[1]. وقوله:

والَّذي قَدْ رَخُمَا

بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ...

أي: لا تنقصي منه بعد حذف الهاء شيئاً، وإنما ذكره ليعلم أن قوله بعد:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا

مقصور الحكم على العلم الخالي من هاء التأنيث، وأن نحو: عقنباة لو رخمته لم تحذف منه مع الهاء شيئاً؛ لأن هاء التأنيث في حكم الانفصال، فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها، وغير الهاء ليس كذلك، تقول في مروان: يا مرو، وفي زَيْدون: يا زيدُ، وفي عرفات: يا عَرَفَ، فتتبع الآخر ما قبله في الحذف.

وأما العلم فلا يرخم، إلا إذا كان مفرداً، زائداً على ثلاثة أحرف، وهو قوله:

.... وَاحْظُلَا

أي: امنع ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا، إلا الرباعي، فما فوق العلم، دون إضافة؛ وإسناد متم.

فعلم أن غير المؤنث بالهاء لا يرخم، وهو ثلاثي، كعمر، ولا اسم الجنس، كعالم، ولا مضاف، ولا شبيه به، ومنه المركب من جملة «كتَأَبَّطَ شرّاً».

وإنما يرخم منه العلم المفرد الزائد على الثلاثة، ومنه المركب تركيب المزج «كمعد يكرب، وسيبويه، إلا أن هذا النوع إنما يرخم بحذف عجزه.

والمعنى: يا جارية لا تستنكري ما أحاوله معتذراً أنا فيه، وهو سيرى، مع إشفاقي على بعيري.

والشاهد فيه قوله: «جاري» حيث حذف منه حرف النداء، ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة.

(١) الأصل: ياة ادجني» أي أقيمي، ولا تبرحي، وفي النسخة «ارجني» مكان «ادجني» وهو تحريف.

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيناً سَاكِناً مُكَمِّلَا
أَرْبَعَةً، فَصَاعِداً، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ، وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

إذا كان قبل آخرِ المنادى الجائز الترخيم حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين حذف في الترخيم هو والآخر بإجماع، إن كان حرف مدّ، كقولك في عمران: يا عِمْرَ، وفي مسكين: يا مِسْكَ، وفي منصور: يا مَنْصُ، وبخلاف إن لم يكن كذلك، نحو: غرنيق، وفرعون:

فمذهب الفراء، والجرمي، أنهما في الترخيم بمنزلة مسكين، ومنصور، وغيرهما من النحويين: لا يرى ذلك، بل يقول: يا غرني، ويا فرعو.

وإلى هذا أشار بقوله:

والخُلْفُ في وَاوٍ، وَيَاءٍ بهما فَتْحٌ قُفِي

أي: وقعا بعد فتحة، وتبعاها.

ولا يخرج عن هذا الضابط إلا ما آخره هاء التأنيث، وقد سبق التنبيه عليه، وتقول في مختار: يا مختا، ولا تحذف الألف، لأنها بدل من عن الكلمة، فليست زائدة.

وتقول في نحو هبيَّخ[1]، وقنور[2]: يا هبي، ويا قنو، فتحذف الآخر، وتبقى ما قبله، وإن كان حرف لين زائد، إلا أنه غير ساكن، وتقول في عماد، ومجيد، وثمود، يا عمَا، ويا مجي، ويا ثمُو، فلا تحذف ما قبل الآخر، لأنه ليس قبله إلا حرفان.

وعند الفراء: أن الرباعي كالزائد عليه، فتقول: يا عم، ويا مج، ويا ثم،

---

(١) هبيخ: الغلام، الممتلىء، أي: السمين.

(٢) قنور: الصعب اليبوس من كل شيء.

وأجاز — أيضاً — إبقاء الألف، والياء، ولم يجز إبقاء الواو، لأنه يستلزم عدم النظير، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها ضمة، وليس شرطاً عند الفراء في حذف ما قبل الآخر كونه حرف لين، بل مجرد كونه ساكناً، فتقول: في قمطر: يا قم، قال: لأنه إذا قيل: يا قمط بسكون الطاء لزم عدم النظير، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف صحيح ساكن.

ومما انفرد به الفراء: جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، نحو حكم فإنه إذا قيل في ترخيمه: يا حك لم يلزم منه عدم النظير، إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك، كغد، ويد.

فلو كان الثلاثي ساكن الوسط لم يجز ترخيمه بإجماع، لأنه موقع في عدم النظير.

وَالْعَجْزَ احْذِفْ من مُرَكَّبٍ، وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌ وَنَقَلْ

إذا رخم المركب من نحو: «معد يكرب، وسيبويه» حذف عجزه، لأنه منه بمنزلة هاء التأنيث من نحو: طلحة، إلا أنه خالف هاء التأنيث في أنه قد يحذف معه ما قبله، كقولك في اثنا عشر: يا اثن.

قال سيبويه: «وأما اثنا عشر فإذا رخمته حذفت الألف، لأن عشر بمنزلة نون مسلمين[1]».

وأكثر النحويين: لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز، لأن سيبويه قال في بعض أبواب النسب، تقول في النسب إلى تَأَبَّطَ شرّاً: تأَبَّطي، لأن من العرب من يقول: يَا تَأَبَّط[2].

ومنع من ترخيمه في باب الترخيم، فعلم أن جوازه على لغة قليلة. قوله:

وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(١) انظر كتاب سيبويه ١/ ٣٤٢.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٨٨.

هو اسم سيبويه :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
وَاجْعَلْهُ — إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً — كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وضعاً تُمِّمَا
فقلْ عَلَى الأَوَّلِ في ثَمُودَ: يَا ثَمُو وَيَا «ثَمِي» على الثَّاني بيَا
والْتَزِمْ الأَوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمُسْلَمَهْ

للعرب في ترخيم المنادى مذهبان :

أحدهما : — وهو الأكثر — أن ينوي ثبوت المحذوف ، فلا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف.

والثاني : ألا ينوي المحذوف ، فيصير ما بقي كأنه اسم تام ، موضوع على تلك الصيغة ، ويعطي من البناء على الضم ، وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء.

فيقال على المذهب الأول في نحو : حَارِثْ ، وَجَعْفَرْ ، وقمَطْر : يا حارِ ، ويا جعفَ ، ويا قمطْ ، وعلى الثاني : يا حارُ ، ويا جعفُ ، ويا قمطُ.

وتقول على الأول في ثمود : يا ثَمُو ، فلا تغير ما بقي عن حاله ، وعلى الثاني : «يا ثَمي ، لأنك لما لم تنوِ المحذوف جعلت ما بقي في حكم اسم تام ، قد تطرفت فيه الواو ، بعد ضمة ، فوجب قلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما في نحو : أَدْلٍ ، وأَجْرٍ ، وهكذا تقول في نحو : صَمَيان ، وعلاَوَة على الأول : يا صمي ، ويا علاو ، وعلى الثاني : يا صَمَا ، ويا عَلاَوَ ، لأنه لما تحركت الياء من صمي ، وانفتح ما قبلها ، ولم يكن بعدها ما يمنع من الإعلال قلبت ألفاً ، على حد رقي ، وسقى ، ولما تطرفت الواو من علاو ، وقبلها ألف مزيدة وجب قلب الواو همزة على حد كساء ، وغطاء.

ومن الأسماء ما لا يرخم إلا على نية المحذوف.

فمن ذلك ما فيه هاء التأنيث للفرق ، نحو : مسلمة ، تقول في ترخيمه : يا مسلمَ ، ولا يجوز أن يرخم على المذهب الثاني ، لأنك لو قلت فيه : يا مسلمُ ،

لالتبسَ المؤنث بالمذكر، فلو لم تكن الهاء للفرق، كما في مسلمة اسم رجل جاز ترخيمه على المذهبين، وتقول في طيْلسانَ: على لغة من كسر اللام، يا طيلس: بنية المحذوف، ولا يجوز يا طيلس، لأنه ليس في الكلام فيعل صحيح العين، إلا ما ندر من «صيقل»: اسم امرأة، ومن قوله تعالى: «بعذاب بيئِس[1]» في قراءة بعضهم، وتقول في حبليات: يا حبليَ، ولا يجوز يا حبلى: بإبدال الياء ألفاً، لأن فعلى لا تكون ألفه إلا للتأنيث، ولا تكون ألف التأنيث مبدلة.

وعلى هذا فقس جميع ما يجيء في هذا الباب.

وَلاضْـطِـرارٍ رَخَّـمُوا دُونَ نِـدَا ما لِلنِّدَا يَصْلُحُ، نَحْوُ: أَحْمَدَا

قد يضطر الشاعر فيرخم ما ليس منادى، لكن بشرط كونه صالحاً لأن ينادى.

فمن ذلك قول امرىء القيس[2]:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيْفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ، والْخَصَرْ

أراد: ابن مالك، فحذف الكاف، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه.»

وهذا الوجه مجمع على جوازه للضرورة.

---

(١) من الآية ١٦٥ من سورة الأعراف، وهي محرفة في النسخة إذ فيها: «وعذاب بيئس» وبالرجوع الى المصحف وجدت الآية: «بعذاب بيئس» وقد أثبت القراءة الزمخشري ٢/ ١٧٢ الكشاف قال: «وبيئس» على فيعل» راجع الكشاف.

(٢) والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٣٦، والعيني ٤/ ٢٨٠، والهمع ١/ ١٨١، والدرر ١/ ١٥٧، والأشموني ٣/ ١٨٤، وديوانه ١٤٢.

٥٤١ — اللغة: تعشو: تقصد إليها..، وتراها من بعيد، الخصر: شدة البرد.

والمعنى: نعم الفتى من الناس طريف بن مالك، فإنك تقصد نار كرمه في ليلة الجوع، والبرد.

والشاهد في البيت قوله: «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، ضرورة، وسهل ذلك صلاحية الاسم للنداء.

وأجاز سيبويه الترخيم لها على نية المحذوف، وأنشد[1]:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

ومنع ذلك المبرد، وروي عجز هذا البيت:

وَمَا عَهْدِي بِعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

فكلتا الروايتين لا تقدح إحداهما في صحة الأخرى، وأنشد سيبويه[2] ـ أيضاً ـ

إِنَّ ابنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أو أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد ابن حارثة.

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٤٣، والنوادر ٣١، والجمل ١٨٩، وابن الشجري ١ / ١٢٦، ٢ / ٧٩، ٩١، والإنصاف ٣٥٣، والخزانة ١ / ٣٨٩، والعيني ٤ / ٢٨٢، ٣٠٢، والتصريح ٢ / ١٩٠، والأشموني ٣ / ١٨٤، وديوانه ٥٠٢.

٥٤٢ ـ اللغة: حبالكم: يقصد: حبال الوصل، رماماً: خلقاً، بالياً، شاسعة: بعيدة.

والمعنى: لقد رمت حبال الود، وصارت أمامة شاسعة، بعيدة منك.

والشاهد فيه قوله: «أماما» فقد رخم «أمامة» في غير النداء، ضرورة، وتركها مفتوحة، وهي في موضع رفع «بأصحت».

وموقف المبرد من رواية البيت، والاستشهاد به أنه منع ما أجازه سيبويه، وكان كما قال الأعلم الشنتمري: «يزعم أن الرواية فيه: «وما عهدي كعهدك يا أماما» وأن عمارة بن مقبل بن بلال بن جرير أنشده هكذا.»

ويرد الأعلم على المبرد، ويناصر شيخ النحاة قائلاً: وسيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه.» راجع ١ / ٣٤٣ شرح شواهد كتاب سيبويه. وابن الناظم يقف من الروايتين موقفاً سليماً، فهو يتقبل الروايتين، ويقول: إن الروايتين: «لا تقدح إحداهما في صحة الأخرى.»

(٢) الشاعر: هو أوس بن حبناء التيمي، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٤٣، وابن الشجري ١ / ١٢٦، ٢ / ٩٢، والإنصاف ٣٥٤، والمقرب ٤٠، والعيني ٤ / ٢٨٣، والهمع ١ / ١٨١، والدرر ١ / ١٥٧، والأشموني ٣ / ١٨٤.

٥٤٣ ـ اللغة: أشتق: من الاشتياق: ميل النفس النفس، ونزوعها، امتدحه: من المدح...

والمعنى: إنني إن أشتق إلى ابن حارثة، أو أثني عليه فإن الناس قد علموا ذلك مني.

والشاهد فيه قوله: «ابن حارث» حيث رخمه في غير النداء للضرورة.

ولا يرخم للضرورة المعرف بالألف ، واللام ، لعدم صلاحيته للنداء» ومن — ها هنا — خطيء من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز[1] :

القاطناتُ البيت غير الريم قواطناً مكة من ورق الحمى

ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب.

---

(١) الراجز : هو العجاج : والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٨ ، ٥٦ ، والقالي ٢ / ١٩٩ ، والخصائص ٢ / ١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١ / ٧٨ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٦ / ٧٤ ، ٧٥ ، والعيني ٣ / ٥٤ ، ٤ / ٢٨٥ ، والتصريح ٢ / ١٨٩ ، والهمع ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ ، والدرر ١ / ١٥٧ ، ٢ / ٢١٨ ، والأشموني ٢ / ٢٩٩ ، ٣ / ١٨٣ ، واللسان مادة (حمم) وديوانه ٥٩.

٥٤٤ — اللغة : قواطنا : جمع قاطنة ، ساكنة ، ورق : جمع ورقاء : أنثى الأورق ، أراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه الى سواد ، الحمى : أصله : الحمام.

والمعنى : القاطنات والساكنات البيت الحرام ، والتي لا تفارقه من ورق الحمام.

والشاهد فيه قوله : «الحمى» فقد غلط من جعل ذلك من المنادى المرخم ، لأن فيه الألف واللام.

الاختِصاصْ

الاخْـتِصـاصُ: كَنِـداءٍ دُونَ يَـا «كَـأَيُّـهـا الْفَتَى، باتُرُ «ارْجُونا»
وقد يرى ذا دون «أيّ» تلو «ألْ» كَمِثْلَ «نحنُ العُرْبَ أسخَى من بَذَلْ»

كثيراً ما يتوسَّعُ في الكلام، فيخرج على خلاف مقتضى الظاهر، كاستعمال الطلب موضع الخبر، نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!، والخبر موضع الطلب، نحو قوله تعالى:

«وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ[1]» وقوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ[2].» ومن ذلك الاختصاص، لأنه خبر، يستعمل بلفظ النداء، كقولهم: «اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابة» ونحن نفعل كذا أَيُّها الْقَوْم» و«أنا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّها الرَّجُل» يراد بها النوع من الكلام الاختصاص، على معنى: اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام، وأنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال.

فهو في الحقيقة منصوب «بأَخُصُّ» لازم الإضمار، غير مقيد بمحل الإعراب.

ويقع المختص بلفظ «أَيُّها، وأَيَّتُها» ومعرفاً بالألف، واللام، نحو: نحن الْعربَ أَقْرَى الناس للضيف، ومضافاً إلى المعرف بهما، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): «نحن مَعَاشِرَ الأَنبياءِ لا نُورَثُ».

---

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

لفظه كلفظ المنادى ، ومع ذلك فهو مخالفه من ثلاثة أوجه :

فإنه لا يجوز أن يستعمل حرف النداء ، ويجيء معرفاً بالألف ، واللام ، ولا يبتدأ به في الكلام .

وربما فهم ذلك من قوله :

.... «كَأَيُّها الْفَتَى» بإِثْرِ «ارْجُوِيْنا»

وقل ما يكون المختص إلا متكلماً ، مفرداً ، أو مشاركاً .

وقد جاء مخاطباً في قولهم : «بكَ اللهُ نَرْجُوْ الْفَضْلَ» .

التَّحْذِيرُ، والإغراء

«إيَّاكَ والشرّ» ونَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بمَا استِتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإيَّا انْسُبْ، ومَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ، أَو التَّكرَارِ «كالضَّيْغَمَ الضيغم يَا ذَا السَّاري»

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه، يجب الاحتراز منه.

فإن كان بلفظ «إيّاكَ» أو نحوه، كإيّاكَ، وإيّاكُمَا، وإيّاكُم، وإيّاكُنَّ فهو مفعول بفعل، لا يجوز إظهاره، لأنه قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، سواء كان معطوفا عليه، نحو: إيّاك، والشرّ، أو مكرراً، نحو:

فإيّاك إيّاكَ المراءَ[1]:

أو مفرداً، نحو: إياك الاسد، تقديره: أُحذّركَ الأَسَد.

ونبه على وجوب إضمار ناصب «إياك» في الإفراد بقوله:

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإيَّا انْسُبْ... ....

وإن كان التحذير بغير «إيّاك» ونحوه كان المحذر منصوبا بفعل جائز الإظهار، والإضمار، إلاّ مع العطف، أو التكرار، تقول: نَفْسَك الشّر، أي: جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت الفعل، وتقول: نَفْسَك، والأَسَدَ، أي: قِ نَفسكَ،

---

(١) على قصد البيت:

فــإيــاكَ إيــاكَ المراءَ فــإنَّــهُ إلى الشر دَعَّـاءٌ، ولـلشـرِّ جَالِبُ

واحذر الأَسَد ، ومثله «مَازِ رأْسَكَ ، والسَّيْف» أراد : يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ ، واحْذَر السَّيْفَ.

ولا يجوز إظهَارَ العامل ، لكون العطف كالبدل من اللفظ به ، وتقول : «رأْسُكَ رأْسَك ، فتنصبه باللازم إضماره ، لأن التكرار بمنزلة العطف ، وكثيراً ما يستغنى عن ذكر المحذر ، ويذكر المحذر منه منصوبا بفعل جائز الإظهار ، والإضمار : في الإفراد ، نحو : الأسد ، ولازم الإضمار في العطف ، والتكرار ، نحو : الأَسَدَ الأَسَدَ ، وقوله تعالى : «نَاقَةَ اللهِ ، وَسُقْيَاهَا[1] ».

وَشَذَّ «إيّــــاي» و«إيّــــاهُ» أشَذُّ وَعَنْ سَبيلِ القَصْدِ مَن قَاسَ انتبذْ

شذ التحذير ، «بإيّاي» في قوله : «إيّايَ ، وأَن يحذِف أحدُكم الأَرْنَبَ[2] » أي : نحّي عن حذف الأرنب ، ونحو أنفسكم عن حذف الأرنب ، فاكتفى أولا بذكر المحذر ، وثانيا بذكر المحذر منه.

وإنما كان هذا المثال شاذا ، لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب ، فمجيئه للمتكلم خارج عن ذلك فهو شاذ.

وأشذ منه قول بعضهم : «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستِّينَ ، فإِيَّاهُ ، وإيَّا الشَّوَابَ» لأنه جاء فيه التحذير للغائب ، وأضيفت فيه «إيّا» إلى الظاهر.

وكَــمُــحــذِّرٍ بِلَا إيَّــا» اجْـعَلَا مُغْرًى بِهِ في كُلِّ ما قَدْ فُصِّلَا

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

(٢) أثر عن سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) والأثر بتمامه : «لتذك لكم الأسل ، والرماح ، وإياي ، وأن يحذف أحدكم الأرنب» يطلب الرحمة في الصيد ، والذبح ، ويحذر من الوحشية في رمي الحيوان الضعيف بحجر ، ونحوه.

الإغراء : أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به ، كقول الشاعر[1] :

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لَا أخَا لَهُ كَسَاعٍ إلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

أي : الزم أخاك.

والإغراء كالتحذير تنصبه باللازم إضماره في العطف ، والتكرار ، وبالجائز إظهاره في الإفراد ، وهذا معنى قوله :

وكمحذرٍ بلَا إيّا.....

يعني : أن « إيّا » لا يجوز معها الإظهار ، فالمغرى به إنما هو كالمحذر بلفظ غير « إيّا » ، ومما يدخل تحت قوله :

في كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

وإن لم يكن هو قد تعرض لذكره أن المكرر قد يرفع في التحذير ، والإغراء.

قال الفراء في قوله تعالى : « نَاقَةَ اللهِ ، وَسقْيَاهَا[2] » نصب الناقة على التحذير ،

---

(١) الشاعر : إبراهيم بن هرمة القرشي ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٢٩ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ ، والشذور ٢٢٢ ، والعيني ٤/ ٣٠٥ ، والتصريح ٢/ ١٩٥ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، ٢/ ١٢٥ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، ٢/ ١٥٨ ، والأشموني ٣/ ١٩٢ ، وملحقات ديوانه ٢٦٣.

٥٤٥ـــ اللغة : الهيجا : الحرب.

والمعنى : الزم أخاك ، واحرص على بره ، ونصرته ، فإن الذي لا أخاً له كمن يذهب الى معركة ، دون سلاح.

والشاهد فيه قوله : « أخاك أخاك » فهما منصوبان على الإغراء ، وهذا من النوع الذي يجب فيه حذف العامل ، لأنه كرر اللفظ المغري به.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه ناقة الله لجاز ، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، وأنشد[1] :

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ، وأَشْبَا ەُ عُميْرٍ، ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لجديرُون بالِّلقَاءِ إذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ: السلاحُ السلاحُ

فرفع ، وفيه معنى الأمر بأخذ السلاح .

---

(١) لم أعثر على من نسب البيتين لقائل معين ، والأول من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٢ ، معاني الغراء ١/ ١٨٨ ، والعيني ٤/ ٣٠٦ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشموني ٣/ ١٩٣ ، والثاني من شواهد العيني ٤/ ٣٠٦ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشموني ٣/ ١٩٣ .

٥٤٦ــ اللغة : اللقاء : ويروي في موضعه : «الوفاء» النجدة : العون ، والإغاثة .
والمعنى : إن عصبة منهم عمير ، وأشباهه ، ومنهم السفاح العظيم لحقيقون بحسن اللقاء ، وبالوفاء معهم ، والقتال تحت رايتهم ، إذا دعا أخو النجدة ، واليأس ، وقال : السلاح السلاح .

والشاهد فيه قوله : «السلاح السلاح» فقد جاء مرفوعاً ، مع أنه مكرر ، فيكون واجب النصب ، وقد عدل عنه إلى الرفع لضرورة الشعر .

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ ، والأَصْوَات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ ، وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذا أَوَّهْ ، وَمَهْ

أسماء الأفعال : ألفاظ نابت عن الأفْعَال معنًى ، واستعمَالاً ، كَشتَّان ، بمعنى : افترق ، وَصَهْ ، بمعنى : اسكت ، وأَوَّه ، بمعنى : أَتَوَجَّع ، وَمَهْ ، بمعنى : اكفُفْ.

واستعمالها كاستعمال الافعال ، من كونها عاملة ، غير معمولة ، بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل ، فإنها ، وإن كانت كالأفعال في المعنى ، فليست مثلها في الاستعمال ، لتأثرها بالعوامل.

ومَا بمَعْنَى افْعَلْ «كآمينَ» كَثُرْ وَغيْرُه «كَوَىْ ، وهَيْهَات» نَزرْ

أكثر ما تجيء أسماء الأفعال بمعنى الأمر «كآمين» بمعنى : استجب ، و«نَيْد» بمعنى : «أمهل ، و«هَيْت» و«هَيّا» بمعنى : اسْرِعْ ، و«ويهاً» بمعنى : اغر ، و«إيه» بمعنى : امض في حديثك ، «وحَيَّهل» بمعنى : ائْتِ ، أو أَقْبِل ، أَوْ عَجِّلْ.

واطّرَدَ صوغه من كل فعل ثلاثي ، «كنَزَالِ» بمعنى : أنزل ، و«دَرَاكَ» بمعنى : أدْرِك ، و«ترَاكَ» بمعنى : اتْرُك ، و«حذَار» بمعنى : احْذَرْ.

وشذ صوغه من الرباعي «كَقَرْقَار» بمعنى : قرقر ، وقاس عليه الأخفش . ومجيءُ أسماء الأفعال بمعنى الماضي ، والحال قليل نزر.

فما جاء بمعنى الماضي : «هَيْهَات» بمعنى : بَعُدَ ، و«وشْكَان ، وسرعَان» بمعنى : سرع ، و«بسطآن» بمعنى : بَطُؤَ[1] ».

---

(١) في المختار مادة (ب ط أ) : «بَطُؤَ — بالضم — بطئاً ، فهو بطيءٌ — بالمد ، وأَبطأَ فهو مبطىء ، ولا تقل : أبطيت...»

ومما جاء بمعنى الحال «أُفّ» بمعنى: أتضجر، و«أَوَّهْ» بمعنى: أتوجع، و«وَيْ، ووَاهاً» بمعنى: أعجب.

والْـفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ علَيْكَا وهَـكَـذَا دُونَكَ مَـعْ إلَـيْـكَـا
كَـذَا رُوَيْـدَ، بَـلْـهَ نَـاصِـبَيْـنِ ويَـعْـمَلَانِ الخفْضَ مَصْـدَرَيْـنِ

من جملة أسماء الافعال: ما كان في أصله ظرفا، أو حرف جر، ثم خرج عن ذلك، وصار بمنزلة: صَهْ، ونزَال» في الدلالة على معنى الفعل، وتحمل ضمير الفاعل، فمن ذلك: «عَلَيْكَ» بمعنى: الزم، و«دُونَكَ، وعِنْدَكَ، ولَدَيْكَ» بمعنى: خذ، و«إلَيْكَ» بمعنى: تَنَحَّ، و«مكَانَك» بمعنى: أثبت، و«وَرَاءَكَ» بمعنى: تأخر، و«أمَامَكَ» بمعنى: تقدم، ولا يستعمل هذا النوع — في الغالب — إلا جارا لضمير المخاطب.

وشذ «عَلَيَّ» بمعنى: أَوْلِني، و«إليّ» بمعنى: أتنحَّى، و«علَيْهِ» بمعنى: ليلزم، وحكى الأخفش: «عليَّ عَبْد اللهِ زيداً» وهو غريب.

وأما «رُوَيْد» فمرخم تصغير إرْوَادٍ، مصدر: أرْوَدَه، أي: أمهَلَهُ.

ويستعمل في الخبر، والأمر:

أما في الخبر، فكقولك: سَارُوا رُوَيْداً، وساروا سيْراً رُوَيْداً، تنصبه على الحال، على معنى: سَارُوا مُرْوِدينَ، أو على النَّعْت للمصدر: إما ظاهرا، أو مقدّراً.

وأما في الأمر فكقولك: رُوَيْداً زَيْداً، أي: أمْهِل زَيْداً، وله استعمالان:

هو في أحدهما اسم فعل، وفي الآخر مصدر بدل من اللفظ بالفعل، لأنه تارة يكون مبنيا على الفتح، وإذا وليه المفعول كان منصوبا، نحو: رُوَيْداً زَيْداً.

فها هنا هو اسم فعل؛ لأنه لو كان مصدراً لكان معرباً، ولو كان معرباً لكان منوّناً، وتارة يكون منصوباً، منوناً، أو مضافاً إلى المفعول، نحو: رُوَيْدَ زَيْدٍ.

فهنا هنا هو مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لما كان إلا مبنيا.

وأمَّا «بَلْهَ» فهي بمعنى: دَعْ.

ولها — أيضاً — استعمالان: مضافة، وغير مضافة، فإذا قلت: بَلْهَ زَيْدٍ: كانت مَصْدراً، بدلا من اللفظ بالفعل، وإذا قلت: بَلْه زَيْداً: كانت اسم فعل، كما قلنا: في «رُوَيْد».

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَملْ لَهَا، وأَخِّرْ مَالِذي فيهِ الْعَمَلْ

يعني: أن أسماء الأفعال: تعمل عمل الافعال، التي نابت عنها، فترفع الفاعل ظاهراً، نحو: شَتَّانَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو، ومضمرا، كما في نَزَالِ.

وينصب منها المفعول: ما هو في معنى المتعدي، نحو درَاكِ زيداً، ويتعدّى إليه بحرف من حروف الجر ما هو في معنى ما يتعدى بذلك الحرف.

ومن ثُمَّ عدى «حَيَّهل» بنفسه، لما ناب عن ائت في العمل، نحو: حيَّهل الثَّريدَ، وبالباء لما ناب عن عَجِّل، في نحو: إذا ذكر الصالحون فحيَّهَلْ بعمر، وبعَلَى لما ناب عن «أقبل، في نحو: حَيَّهَل علَى كَذَا[1].

قوله:

وأَخِّـرْ مَـالِـذِي فـيـه الـعَـمَـلْ

يعني: أنه يجب تأخير معمول اسم الفعل، ولا يستوى بينه، وبين الفعل في

---

(١) عبارة الشارح: ابن جابر الأندلسي — بتحقيقنا — ص ٨٢٩.

«ولأجل هذا عدى «جَهِّلَ» على ثلاثة أوجه:

«بالباء» كقولهم: «إذا ذكر الصالحون، فجهل بعمر» لأن معناه: فعجل بعمر.

«وبعلى» كقولهم: «جَهَّلَ على الخير» لأنه بمعنى: أَقبل.

وبغير حرف جر، كقولهم: «جَهَّلَ الشديد» لأنه بمعنى: ائت».

جواز التقديم، والتأخير، فتقول: دَرَاكِ زيداً، كما تقول: أَدْرِكْ زَيْداً، وتقول: زَيْداً أَدرِكْ، ولا تقول: زيداً دَرَاكِ.

هذا مذهب جميع النحويين، إلا الكسائي: فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل: من التقديم، والتأخير.

واحْـكُـمْ بـتـنـكـيرِ الّـذي يُـنَـوَّنُ مِـنْـهَـا، وتَـعـرِيْـفُ سِوَاهُ بَـيِّـنُ

لما كانت هذه الكلمات أسماء، مضمنة معاني الأفعال، كانت كباقي الأسماء لا تخرج عن كونها معرفة، أو نكرة: فما تجرد من التنوين معرفة، وما تنوَّن نكرة.

ومنها: ما لازم التعريف «كنَزَال، وبَلْهَ، وآمين» ومنها ما لازم التنكير «كوَاهاً، ووَيْهاً» ومنها ما استعمل بالوجهين «كَصَهُ، وصَهٍ، وصَهْ، ومَهْ، ومَهٍ، وأفّ. وأُفٍّ».

ومَـا بِـهِ خُـوطِبَ مَـا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
كَذَا الذي أجْرَى حِكَايَةَ «كَعب» والْزَم بنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال: في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات.

فالأول: إما لزجر، كهَلَا: للخيل، وعَدَسْ: للبغل[1]، وهَيْد، وهيد،

---

(١) ويجيء — أيضاً — اسماً للبغل نفسه:

يقول ابن جابر الأندلسي، شارح الألفية، بتحقيقنا —: ص ١٥٥.

وقد جاء «عدس» اسم للبغل نفسه، سمي بالكلمة التي يزجر بها، قال الشاعر:

إذا حـمـلـت عُـدَّتي على عَـدَسْ   على الـذي بَـيْـنَ الحمارِ، والْـفَـرَسْ

فَلَا أُبالي مَنْ غَزَا، ومَنْ جَلَسْ

أراد بالذي بين الحمار، والفرس، البغل.»

وهادِ ، وعاهِ ، وهابْ : للإبل ، وهيج ، وعاج ، وحل ، وحاب ، وجاهِ للبعير ، وأسّ ، وهسّ ، وهَج ، وقاع : للغنم ، وهَجْ ، وهَجَا : للكلب ، وسَعْ ، وجحْ : للضأن ، ووحْ : للبقَر ، وعز ، وعيز : للعنز ، وحر : للحمار ، وجاهِ : للسبع ، وإما لدعاء كاو : للفرس ، ودوه : للرُّبَع[1] ، وعوه : للحجش ، وبُس للغنم .

وجُوت ، وجيْ : للإبل الموردة ، وتَأْ ، وتُؤْ : للتيس المنزى[2] ، ونِخْ : للبعير المناخ ، وهِدَعْ : لصغار الإبل المسكنة ، وسَأْ ، وتُشُؤْ : للحمار المورد ، ودَجْ : للدجاج ، وقُوْسِ : للكلب .

والثاني : «كفَاقِ» : للغراب ، ومَاءِ : للظبية ، وشِيْب : لشرب الإبل ، وعِيطِ : للمتلاعبين ، وطيخِ : للضاحك ، وطاقِ : للضّرب ، وطَقْ : لوقع الحجارة ، وقَبْ : لوقع السيف ، وخازِ بَازِ : للذباب ، وخَاقِ بَاق : للنكاح ، وقاسِ قاش : للقماش ، كأنه سمي باسم صوته .

وهذه الكلمات ، وأمثالها أسماء ، لامتناع كونها حروفا من قبل الاكتفاء بها ، وامتناع كونها أفعالا من قبل أنها لا تدل على الحدث ، والزمان .

وحكم جميعها البناء ، وكذا أسماء الافعال ، وقد تقدمت العلة في ذلك .

وما يقع منها موقع المتمكن يجوز فيه الإعراب ، والبناء ، قال الشاعر[3] :

---

(1) الرُّبع : الفصيل . ٣/ ٢٠٩ حاشية الصبان على الأشموني .

(2) أي : على الإناث ٣/ ٢٠٩ الصبان على الأشموني .

(3) البيت مجهول القائل .

والبيت من شواهد التصريح ٢/ ٢٠٢ ، واللسان مادة (جوت) .

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارعَوَيْن لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْت بالجوثِ الظماء الصَّوَادِيَا

يروى بكسر الجوث، وفتحها.

٥٤٧ــ اللغة: دعاهن: طلبهن، ارعوين: كففن، يقال: «ارعوى عن القبيح، أي: كف...» المختار مادة (رعى).

والمعنى: طلبهن ردفي، وبعثهن بصوته، فارعوين لصوته، وذلك مثل كلمة «جوت» للإبل الموردة، التي صارت ــ بالعطش ــ ظماء، طواديا، أي: في حالة قاسية.

والشاهد في البيت قوله: «الجوتِ» فقد روى بكسر التاء، وفتحها، على الإعراب، والبناء، لأنها واقعة في موقع المتمكن.

وللشيخ خالد الأزهري ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣، التصريح على التوضيح رواية، وتعليق، فيروي الشطر الثاني من البيت: «كما رعت «بالحوب» الظماء الصواديا» بالوجهين، على الحكاية، وعدمها، أي: كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به، وهو «حوب» بفتح الحاء المهملة، وبالباء الموحدة، وهو زجر للإبل، وأما « جوت» بضم الجيم، وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو لدعاء الإبل، لا لزجرها.»

وجدير بأن يلتفت إلى روايته، وتعليقه.

نُونا التّوْكيدِ

لِلفِعْلِ تَوْكيدٌ بنُونَيْن، هُمَا كَنُونَيْ اذْهَبَنَّ، واقْصِدَنْهُمَا
يُؤَكِّدان أفْعَلْ، ويَفْعَلْ آتياً ذَا طَلَبٍ أوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا
أو مُثْبَتاً في قَسمٍ مُستَقْبَلَا وقلَّ بَعْدَ «مَا، ولَمْ» وبَعْدَ «لَا»
وغيرِ إمَّا من طوالِبِ الجزَا وآخِرَ المؤكَّدِ افتَحْ كابْرُزَا

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة، وخفيفة، ونظرهُمَا «باذْهَبَنَّ، واقْصِدَنْهُمَا» ومثل ذلك في التنزيل قوله تعالى: «لَيُسْجَنَنَّ، وليكُونا مِنَ الصَّاغرينَ[1]».

ويؤكد بهما من الأفعال فعل الأمر، نحو: اضْرِبنَّ، والمضارع المستقبل، وهو قوله:

.... ويَفْعَلْ آتيا ....

لكن بشرط كونه في الغالب طلبا، أو شرطاً «لإن» مقرونة «بما» أو جواب قسم، مثبتا.

أما فعل الطلب فتوكيده جائز، وذلك أن يكون أمرا، نحو: لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ، أو نَهْياً، نحو: قوله تعالى: «ولَا تَحسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً[2]» أو تحضيضاً، كقول الشاعر[3]:

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.

(٣) لم أعثر على نسبة البيت لقائل معين.

والبيت من شواهد العيني ٤/ ٢٣٢، والتصريح ٢/ ٢٠٤، والهمع ٢/ ٧٨، والدرر ٢/ ٩٦، والأشموني ٣/ ٢١٣.

هَلَا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ، غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنيا، كقول الآخر(١) :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهاما، كقول الآخر(٢) :

وهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي الْبِلَا دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ؟

٥٤٨ـــ اللغة : ذي سلم : اسم موضع بالحجاز، وقيل : اسم واد بها.

والمعنى : يحض محبوبته على الوفاء بما وعدته، وعلى استمرار الوصل بينهما، كما كان ذلك في الأيام التي كانا فيها مربعين في ذي سلم.

والشاهد في البيت قوله : «هلّا تمنّى» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة، بعد حرف التخصيص. وأصله «تمنين» خطاب للمؤنث، فلما دخلت عليه «هلا» التي للطلب سقطت النون، وصار «هلا تمني» ثم لما دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة، وهي ساكنة التقى ساكنان، وهما النون، والياء، فحذفت الياء، فصار «هلا تمن».

(١) لم أجد من نسب البيت لقائل معين، وقد استشهد به الأشموني ٣/ ٢١٣.

٥٤٩ـــ اللغة : الملتقى : ما يتم فيه الالتقاء، هائم : من الهيام : وهو : التحير في العشق.

والمعنى : ليتك تريني يوم يتم ملتقى بيننا، وذلك لتقفي على شدة وجدي بك، وهيامي، وحيرتي في عشقي.

والشاهد فيه قوله : «تريني» حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني.

(٢) الشاعر : الأعشى : ميمون بن قيس.

والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥١، ٢٩٠، والمحتسب ١/ ٣٤٩، وابن يعيش ٩/ ٤٠، ٨٦، والعيني ٤/ ٣٢٤، والهمع ٢/ ٧٨، والدرر ٢/ ٩٦، وديوانه ١٢٢.

٥٥٠ـــ اللغة : ارتياد البلاد : الطواف فيها، حذر : خوف، وتوقع...

والمعنى : يقول الأعشى : إن ارتياده البلاد، وطوافه بها غير مانع من إتيان الموت؛ لأنه واقع، لا محالة.

والشاهد في البيت قوله : «هل يمنعني» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة، لوقوع الفعل بعد الاستفهام.

وقول الآخر[1] :

أفَبَعْدَ كِندَةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلا؟

وقول الآخر[2] :

فاقبلْ علَى رَهْطِي ، ورهْطِكَ نبتَحِثْ مساعِينَا حتَّى نَرى كَيْفَ نَفْعَلَا؟

وأما الشرط «بإمّا» فتوكيده — بالنون — جائز أيضاً قال الله تعالى. «فإمّا تَثْقَفَنَّهمْ في الْحَرْبِ[3] » وقوله تعالى : «وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً[4] » .

---

(١) الشاعر : هو المقنع ، كما في كتاب سيبويه ، أو هو امرؤ القيس ، كما قال الشنقبطي في حواشي الخزانة ١ / ٢٩ والشاهد من شواهد الكتاب ٢ / ١٥١ ، والخزانة ٤ / ٥٥٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٧٨ ، والدرر ٢ / ٩٦ ، والأشموني ٣ / ٢١٤ .

٥٥١ — اللغة : كندة : قبيلة في كهلان ، قبيلا : يريد قبيلة ، فرخم للضرورة ، أو : جماعة : ثلاثة فأكثر.

والمعنى : أتمدحن قبيلة ، بعد كندة؟

والشاهد فيه قوله : «تمدحَنَّ» حيث أكد الفعل بالنون الثقيلة ، لوقوعه بعد الاستفهام.

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٥١ ، والخزانة ٤ / ٥٥٨ ، والعيني ٤ / ٣٢٥ ، والهمع ٢ / ٧٨ ، والدرر ٢ / ٩٧ ، والأشموني ٣ / ٢١٤ .

٥٥٢ — اللغة : رهطي : الرهط : العصابة ، دون العشرة ، ويقال : بل إلى الأربعين. نبتحث : نفتش ، مساعينا : فضائلنا ، ومآثرنا...

والمعنى : فأقبل على قومي ، وقومك نفتش عن مآثرنا ، وأعمالنا العظيمة ، وفضائلنا ، حتى نأخذ من ذلك القدوة الطيبة ، والخط الواضح المستقيم لأفعالنا ، وأعمالنا.

والشاهد في البيت قوله : »كيف نَفْعَلا »؟ الأصل : «نَفْعَلَنْ» فقد أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة ، لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، وقد أبدل من النون ألفاً ، لأجل القافية.

(٣) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

وقد تخلو من التوكيد بهما كما في قول الشاعر[1] :

فَـإِمَّـا تَـرَيْنِي، وَلِي لِـمَّـةٌ فَـإِنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

وقال الآخر[2] :

يا صاح إِمَّا تجدني غَيْرَ ذي جِدَةٍ فمَا التَّخلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شيَمي

وأما جواب القسم : فإذا كان مضارعا ، مثبتاً ، مستقبلا وجب توكيده باللام ، والنون معاً ، إن كان غير مقرون بحرف تنفيس ، ولا مقدم المعمول ، نحو : واللهِ

---

(١) القائل : الأعشى ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٣٩ ، وابن الشجري ٢/ ٣٤٥ ، والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٥/ ٩٥ ، ٩/ ٦ ، ٤١ ، والخزانة ٤/ ٥٧٨ ، والعيني ٢/ ٤٦٦ ، ٤/ ٣٢٧ ، والتصريح ١/ ٢٧٨ ، والأشموني ٢/ ٥٤ ، ٣/ ٢١٦ ، وديوانه ١٢٠ برواية «ألوي بها».

٥٥٣ــ اللغة : لمة : شعر الرأس ، دون الجمة ، الحوادث : جمع حادثة ، أو الحدثان : الليل ، والنهار ، أودى : يقال : أودى : إذا هلك.

والمعنى : فإن تريني ، ولي شعر مجتمع ، لم يتجاوز شحمة الأذن ، فإن حوادث الزمان ، وتعاقب الليل ، والنهار قد أهلكها ، وذهب ذلك كله.

والشاهد في البيت قوله : «فإمَّا تَرَيْني» حيث ترك فيه نون التأكيد ، بعد «إمَّا» الشرطية ، وبالبيت يرد على الزُّجاجي في اشتراط النون بعد «إمَّا» الشرطية.

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤/ ٣٣٩ ، والتصريح ٢/ ٢٠٤ ، والأشموني ٣/ ٢١٦ ،

٥٥٤ــ اللغة : صاح : مرخم : صاحبي ، أي : يا صاحبي ، جدة : من وجد في المال وُجداً ، وجدة ، استغنى ، والخلان : جمع خليل ، وشيمي : خلقي ، وطبيعتي.

والمعنى : يا صاحبي : إن وجدتني غير غني ، ولا صاحب ثراء ، فإنك تجدني وفياً ، لأن التخلي عن الأخلاء ليس من طبعي ، ولا من شيمتي ، وخلقي...

والشاهد في البيت قوله : «إما تجدني» حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل» بعد إمَّا المركبة من : «إنْ» و«مَا» إما للضرورة ، وإما للقلة.

لأفْعَلَنَّ، وإلا فباللام، لا غير، كما في قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ، فَتَرْضَى[1]» وقوله تعالى: «ولَئِن مِتُّمْ، أوْ قُتِلْتُمْ، لإلَى الله تُحْشَرُونَ[2]».

ولو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكد، ولو كان بمعنى الحال أكّد باللام، دون النون، لأنها مختصّة بالمستقبل، وذلك نحو: والله لَيَفْعَلُ زيدٌ الآن، ولا يجوز ليفعلَنَّ.

ومنع البصريون هذا الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد، كقولك: واللهِ إنَّ زَيْداً لَيَفْعَلُ الآن، وأجازه الكوفيون، ويشهد لهم قراءة ابن كثير قوله تعالى: «لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ[3]».

وقول الشاعر، أنشده الفراء[4]:

لِئِنْ يَكُ قَدْ ضَاقَتْ عليكُمْ بيُوتُكُم لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بيتي واسِعُ

وأما المضارع من غير ما ذكر فلا يؤكد بالنون إلا إذا كان بعد «ما» الزائدة، دون «إنْ» أو منفيا «بلَمْ» أو «لَا» أو كان شرطا لغير «إمَّا»، أَوْ جزاء فإنه — حينئذ — يقل توكيده بها، بالإضافة الى توكيده فيما سبق.

---

(١) الآية ٥ من سورة الضحا.

(٢) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد التصريح ٢/ ٢٥٤، والأشموني ٣/ ٢١٥، ٤/ ٣٠.

٥٥٥ — اللغة: يك: أصله: يكن، ضاقت: من الضيق، ضد السعة.

والمعنى: إن كانت بيوتكم ضائقة بكم، فإن بيتي واسع، علم الله ذلك.

والشاهد فيه قوله: «ليعلم» إذ أصله «ليعلمن» بنون التأكيد، فحذفها.

أما توكيده بعد «مَا» الزائدة فله شيوع في الكلام، ما لم يتقدمها «رُبَّ» فمن ذلك قولهم: «بعَيْنٍ ما أَرَئِيكَ»(١)، وبجهد ما تبلُغَنَّ» وقولهم في المثل(٢):

إذا مات منهم ميت سرق ابنهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكيرُهَا

وقول الشاعر(٣):

قليلاً به مَا يَحمَدَنَّكَ وارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

وإنما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل أنّ «مَا» لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام.

---

(١) مثل يضرب في الحث على ترك البطء وما زائدة للتوكيد، ومثله: «ومن عضة ما ينبتنّ شكيرُها» راجع مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٠٦.

(٢) عل ابن الناظم يريد المثل من الشعر، وقد ورد المثل في بيت مجهول القائل، وهو:

إذا مَاتَ مِنهُم ميتٌ سَرَق ابنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنبُتَنّ شكيرُها

والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥٣، وابن يعيش ٧/ ١٣٠، ٩/ ٥، ٤٢، والمقرب ١٧١، والخزانة ١/ ٨٣، ٤/ ٤٨٩، ٥٦٦، والمغني ٣٤٠ (٢٥٨) والتصريح ٢/ ٢٠٥، والأشموني ٣/ ١٧، والحماسة ١٠٩٢.

٥٥٦ــ اللغة: عضة: أصلها: عضهة، وهو كل شجر عظيم شوكه، شكيرها: ما ينبت حول الشجر من أصلها.

والمعنى: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وذلك شبيه بما ينبت حول الشجر من أصلها.

والشاهد فيه قوله: «ما ينبتن» حيث أكد الفعل «ينبتنّ» بالنون الثقيلة، بعد ما الزائدة.

(٣) الشاعر: هو حاتم الطائي، والبيت من شواهد العيني ٤/ ٣٢٨، والتصريح ٢/ ٢٠٥، والهمع ٢/ ٧٨، والدرر ٢/ ٩٩، والأشموني ٣/ ٢١٧، وديوانه ١٠٨.

٥٥٧ــ اللغة: يحمدنك: من الحمد: الثناء عليك، نال: حظى، وأخذ... واستولى.

والمعنى: حمداً قليلاً يحمدنك وارث بعد استيلائه على مالك، وهذا من الحث على الإنفاق...

والشاهد فيه قوله: «يحمدنك» حيث أكد بالنون الثقيلة، بعد «ما» الزائدة، والتأكيد قليلٌ.

فإن تقدمت على «مَا» «رُبّ» لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر من نحو قول الشاعر[1] :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

وقولهم : «ربما يقولن ذلك» حكاه سيبويه (رحمه الله) ؛ لان «رُبَّمَا» تصير الفعل بعدها ماضي المعنى .

وأما توكيده بعد «لَمْ» فنادر — أيضاً — لأنه مثل الواقع بعد «ربّما» في مضي معناه ، قال الراجز[2] :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

---

(1) الشاعر : هو جذيمة الأبرش ، ملك الحيرة ، يصف سرية أسرى بها ، أو انقطاعاً عرض له من جيشه . والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٥٤ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ٢/ ١٥ ، وابن الشجري ٢/ ٢٤٣ ، وابن يعيش ٩/ ٤٠ ، والمقرب ٨٦ ، والمغني ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ (١٣٤ ، ٢٤٥) والأشموني ٢/ ٢٣١ ، ٣/ ٢١٧) .

٥٥٨ — اللغة : أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شمالات : ريح تهب من ناحية القطب .

والمعنى : ربما أشرفت على جبل ، منقطعاً عن جيشي ، تهب على ريح الشمال ، رافعة ثوبي .

والشاهد في البيت قوله : «ربّما ... ترفعن» لأن التأكيد بالنون قليل جداً ، لأن «ما» بعد «رُبّ» .

(2) الراجز : هو ابن حبابة اللص : وقد استشهد بالأول الكتاب ٢/ ١٥٢ ، والنوادر ١٣ ، وابن الشجري ١/ ٣٨٤ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، والمقرب ٨٦ ، والخزانة ٤/ ٥٦٩ ، والمغني ٣٢٩ ، والتصريح ٢/ ٢٠٥ ، والهمع ٢/ ٧٨ ، والدرر ٢/ ٩٧ ، والأشموني ٣/ ٢١٨ ، والدمنهوري ٨٩ ، وبالثاني جميع من تقدم سوى الهمع ، والتصريح ، والنوادر .

٥٥٩ — اللغة : يحسبه : يظنه . معمماً لابس عمامة .

والمعنى : يشبه الشاعر القمع ، والرغوة التي تعلوه بشيخ معمم ، جالس على كرسي .

والشاهد فيه قوله : «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع ، المنفي «بلم» وأصله «ما لم يعلمن» فقلب النون ألفاً للوقف .

وأما توكيده بعد «لَا» النافية فقليل، ومن حقه أن يكون أكثر من توكيده بعد «لَمْ» لشبهه — إذ ذاك — بالنهي، قال الشاعر[1]:

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لهَا تلحَنَّهَا ولا الضَّيْفُ منهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

ومنه قوله تعالى: «واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذينَ ظَلَمُوا منكُمْ خَاصَّةً[2]».

ومنهم من زعم أن هذا نهى على إضمار القول، وليس بشيءٍ، فإنه قد أكد الفعل بعد «لَا» النافية في الانفصال، كما في البيت المذكور، فتوكيده بها، مع الاتصال أقرب، لأنه أشبه بالنهي.

وأما توكيده إذا كان شرطا لغير «إمّا» أو جزاء فقليل، أنشد سيبويه[3]:

مَنْ يُثْقَفَنْ منْهُم فلَيْسَ بآيبٍ أَبَداً، وقَتْلُ بَنِي قَتيبَةَ شَافي

---

(۱) الشاعر: هو النمر بن كوكب العطلي، والبيت من شواهد المغني ٤٧، (٢١٤) والعيني ٣/ ٣٤٢، والأشموني ٣/ ٢١٨، وجمهرة القرشي ١١١.

٥٦٠ — اللغة: الدنيا: القريبة، لها: أي: لمحبوبته: جمزة، تلحينها: من لحيته ألحاه: إذا لمته، أي تلومنها، أناخ: نزل، محوَّل: مفارق، متحول، لحسن قيامها بأمر الضيف.

والمعنى: جمزة محبوبتي لا تلومها جارة، ولا تعيب خلقاً منها، ولا يرتحل الضيف عن ساحتها، أي: دمثة الخلق، كريمته، تكرم أضيافها، فلا يتحولون عنها.

والشاهد في البيت قوله: «تلحينها» حيث أكد الفعل بالنون الثقيلة بعد «لا» النافية، تشبيهاً لها «بلا» الناهية.

(۲) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(۳) الشاعرة: بنت مرة بن عاهان، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥٢، والمقتضب ٣/ ١٤، والمقرب ٨٦، والخزانة ٤/ ٥٦٥، والعيني ٤/ ٣٣٠، والتصريح، ٢/ ٢٠٥، والهمع ٢/ ٧٩، والدرر ٢/ ١٠٠ والأشموني ٢/ ٣١٠، ٣/ ٢٢٠.

٥٦١ — اللغة: يثقفن: يوجدن: من ثقف يثقف: إذا وجد، والآيب: الراجع، وبنو قتيبة من باهلة، وشاف: من الشفاء.

والمعنى: من يوجد من بني قتيبة الباهلي فليس يراجع إلى قومه، وفي قتله الراحة، والشفاء.

والشاهد في البيت قولها: «يثقفن» حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة، وهو فعل، واقع لغير «إمّا» وهو قليل.

وأنشد ــ أيضاً ــ قول الكميت في توكيد الجزاء(١) :

فَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تعطِكمْ ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فزارَةُ تَمْنَعَا

أراد : «تمنعن» مؤكدا بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا للوقف.

وجاء توكيد المضارع في غير ما ذكر على غاية من الندور ، ولذلك لم يتعرض لذكره في هذا المختصر ، قال الشاعر(٢) :

لَيْتَ شِعْري. وأشْعُرنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً ، ودُعيتُ
أَلِيَ الفَوْزُ ، أمْ عليَّ إِذَا حُو سِبْتُ أَنِّي على الْحسَابِ مُقِيتُ؟

---

(١) الشاعر : هو : عوف بن الخرع ، أو الكميت بن ثعلبة ، أو ابن معروف ، والأصح أنه الأول.
والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥٢ ، والخزانة ٤/ ٥٥٩ ، والعيني ٤/ ٣٣٠ ، والتصريح ٢/ ٢٠٦ ، والهمع ٢/ ٧٩ ، والدرر ٢/ ١٠٠ ، والأشموني ٢/ ٢٢٠.

٥٦٢ــ اللغة : تشأ : ترد ، فزارة : في غطفان.

والمعنى : ما يطلب تعطه فزارة ، وما تحب أن تمنعه تمنعه.

والشاهد فيه قوله : «تمنعاً» حيث أكد الفعل «تمنعاً» بعد غير «إما» من أدوات الجزاء ، وذلك بعد «مَهْمَا».

(٢) الشاعر : هو السموء بن عاديا الغساني ، اليهودي :

والبيت الأول من شواهد العيني ٤/ ٣٣٢ ، والأشموني ٣/ ٢٢١ . والأصمعيات ٨٦. برواية «وقربت».

٥٦٣ــ اللغة : ليت شعري : ليتني أشعر ، قربوها : يريد : صحيفة الاعمال ، مقيت : مقتدر.

والمعنى : ليتني أشعر ماذا يكون حالي ، إذا قربت صحيفة أعمالي مني ، ودعيت للحساب هل أكون من الفائزين الناجين ، أم على الشقوة ، إذا حوسبت ، إني مقتدر على الحساب؟

والشاهد في قوله : «وأشعرن» حيث أكد الفعل المضارع من غير شرط من الشروط المتقدمة ، على جهة الشذوذ.

وأندر من ذلك توكيد اسم الفاعل لشبهه بالمضارع ، أنشد أبو الفتح قول رؤبة [1] :

أريْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً ، ويَلْبَسُ البُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشّهُودَا

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نون التوكيد على اختلاف أحواله أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير ، فقال :

وآخِرَ الْمُؤَكِّد افْتَحْ كَابْرُزَا

فعلم أن حق المؤكد بها أن يفتح ، لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة « خَمسَةَ عَشَرَ » في التركيب ، فبنوه معها على الفتح : صحيحا كان « كابْرُزَنْ ، واضربَنْ ، ولا تحسَبنَ » أو معتلا « كاخشين ، وارمين ، واغزون » .

وقد يمنع من فتح ما قبل النون مانع ، فيصار الى غيره ، وقد نبه على ذلك بقوله :

واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَنْ بمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
والْمُضْمَر أحْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِف وإنْ يَكُنْ في آخرِ الفِعْلِ أَلِف
فاجْعَلْهُ مِنْهُ — رافعاً ، غيرَ اليَا والْوَاو — يَاءً ، كاسْعَيَنَّ سَعْيَا
واحْذِفْهُ من رَافِعِ هَاتَيْن ، وَفي واوٍ ، ويَا — شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ : « اخشَيْن يا هندُ » بالكسر ، وَ« يَا قَوْمِ اخشَون » واضممْ ، وقِسْ مُسَوِّيَا

المراد بالمضمر اللين : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة .

---

(١) قد تقدم الكلام عن القائل ، والاستشهاد بالشاهد ، واللغة ، والمعنى في الكلام عن الشاهد (٤١٤) .
والاستشهاد به — هنا — مثل الاستشهاذ فيما تقدم .
وهو أن الراجز رؤبة قد أكد اسم الفاعل في قوله : « أقائلنّ » لشبهه بالفعل المضارع ، وذلك على جهة الندرة النادرة .

واعلم أن الفعل متى اسند إلى أحد هذه الضمائر وجب تحريك آخره بمجانس الضمير: فيفتح قبل الألف، ويضم قبل الواو، ويكسر قبل الياء.

وإن كان آخره معتلا: فإن أسند إلى الواو، أو الياء حذف الآخر، ووليت الواو ضمة، والياء كسرة، ما لم يكن الآخر ألفا، فيليان فتحة، وذلك نحو: هم يَغزُون، ويَرْمُون، ويَسْعُون، وأنت تغْزِين، وتَرْمين، وتَسْعين.

وإن أسند إلى الألف فلا حذف، بل يفتح آخره فقط، إن كان واوا، أو ياء، نحو: يغزوان، ويرميَان، ويسعَيَان، ويرد إلى ما انقلب عنه، ويفتح إن كان ألفا، نحو: غزوا، ورميا، ويسعيان، ويرميان، ويرضيان.

وإلى هذا الإشارة بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
فاجْعَلْهُ مِنْهُ رافعاً، غَيرَ الْيَا والواو يَاءً كاسْعَيِنَّ سَعْيَا

أي: فاجعل الآخر من الفعل ياء، إن كان رافعا غير واو الضمير، ويائه، وهو الرافع الألف، ونحوه، مما عرض له عود الألف إلى ما انقلبت عنه، كالرافع نون الإناث، نحو: تسعين، والمجرد من الضمير البارز حال توكيده بالنون، نحو: اسعين.

وإنما أوجب جعل الألف ياء، لأن كلامه في الفعل، المؤكد بالنون، وهو المضارع، والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء، غير مبدلة، كيسعى، أو مبدلة من واو، كيرضى، لأنه من الرضوان.

وبسط القول في ذلك: موضعه في باب التصريف.

واعلم أن الفعل المسند إلى أحد الضمائر المذكورة، أعني: الألف، والواو، والياء: متى أكد بالنون التقى فيه ساكنان: أولهما الضمير، وثانيهما النون الخفيفة، أو المدغم من النون الثقيلة.

فإن كان المسند إليه ألألف لم يضر التقاؤهما ، لخفة الألف ، وشبهها قبل النون بالفتحة ، وسواء في ذلك ما آخره صحيح ، نحو : هل تضربان؟ أو معتل ، نحو : هل تغزوان ، وترميان ، وتسعيان ؟

والأمر كالمضارع ، نحو : اضربان ، واغزوان ، وارميان ، واسعيان .

وإن كان المسند إليه الواو ، أو الياء لم يمكن القرار على التقاء الساكنين ، بل يجب المصير الى الحذف ، أو التحريك .

فإن كان آخر الفعل حرفا صحيحا ، أو واوا ، أو ياء حذف الضمير ، وأقرت الحركة ، التي كانت قبله مكانه لتدل عليه ، وذلك نحو : يا زيدون هل تضربُنَّ ، وتغزنَ ، وترمُنّ؟ ويا هند هل تضربنّ ، وتغزِنَّ ، وترمِنَّ؟

وإلى هذا أشار بقوله :

والمضمر احذفنه ، إلا الألف.

أي : احذف لنون التوكيد واو الضمير ، وياءه .

ففهم أنهما يحذفان لنون التوكيد مع الفعل الصحيح ، والمعتل ، لكن بشرط ألا يكون حرف العلة ألفا ، بدليل نصه على حكمه .

وإن كان آخر المسند إلى الواو ، والياء ألفاً حذفت كما سبق ، ثم حرك لأجل النون الياء بالكسرة ، والواو بالضمة ، اخشين يا هند ، واخشوُ يا قوم .

وإلى هذا أشار بقوله :

واحْـذِفْـهُ من رَافِـعِ هَاتَين... ....

البيت :

ولَـمْ تَـقَـعْ خَـفـيـفةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَـكِـنْ شَديدةٌ ، وكَسْـرُهَـا أُلِفْ

مذهب سيبويه (رحمه الله) : أن الفعل المسند إلى الألف لا يجوز توكيده بالنون

الخفيفة ، لأنه لا سبيل عنده الى تحريكها ، ولا إلى الجمع بينها ، وبين الألف قبلها ؛ لأنه لا يجتمع ساكنان في غير الوقف إلا والأول حرف لين ، والثاني ندغم .

وذهب يونس إلى جواز توكيد الفعل ، المسند إلى الألف بالنون الخفيفة مكسورة .

قال الشيخ (رحمه الله) : «ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان قوله تعالى : «ولَا تَتَّبِعَانِ سَبيلَ الذينَ لَا يَعْلَمُون[1] » .

يعني : بناء على كون الواو للعطف ، ولا للنهي ، ويجوز أن تكون الواو للحال ، ولا للنفي ، والنون علامة الرفع .

وقوله :

.... وكَسرهَـــــــا أُلِـفْ

يعني : أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت ، وإن كانت في غير ذلك مفتوحة ، فعلوا ذلك مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال .

وَأَلِـفـاً زِدْ قَـبْـلَـهَـا مؤكّـدا فِـعْلاً إِلَى نُـونِ الإنـاثِ أُسْنِدَا

تزاد قبل نون التوكيد ألف ، إذا أكدت فعلا مسندا الى نون الإناث للفصل بين الأمثال .

وذلك نحو : اضرِبْنَان ، وارمينَان ، واخشينَان ، واغزينَان .

وقد فهم من قوله :

وَلَـمْ تَـقَـعْ خـفـيفَةٌ بعْدَ الأَلِفْ ....

أن سيبويه لا يجيز لحاق الخفيفة في الفعل المسند الى نون الإناث لأنه يلزم قبلها الألف .

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة يونس .

ومذهب يونس، والكوفيون: جواز ذلك. لكن بشرط كسرها في الوصل، نحو: اضربنان زيداً.

واحْذِفْ خَفيفَةً لسَاكنٍ رَدِفْ وبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ

وارْدُدْ إذَا حَذَفتَهَا افي الوَقْفِ مَا من أجْلِهَا في الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وأَبْدِلَنْهَا بعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقفاً، كما تقولُ: في قَفَنْ قِفَا

تحذف نون التوكيد الخفيفة، وهي مرادة لأمرين:

أحدهما: أن يلحقها ساكن، كقول الشاعر[1]:

لَا تُهِينَ الْفَقيرَ عَلَّكَ أَنْ تركَعَ يَوْماً، والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف اللين فحذفت لالتقاء الساكنين على حد قولك: يرمى الرجل، ويغزو الغلام.

الثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة؟ أو كسرة فإنها — إذ ذاك — تحذف، ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها، كقولك: في نحو اخرجن يا هؤلاء، واخرجن يا هذه اخرجوا، واخرجى.

---

(١) الشاعر: هو الأضبط بن قريع، والبيت من شواهد البيان والتبيين ٣/ ٣٤١، والقالي ١/ ١٠٨، وابن الشجري ١/ ٣٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٩/ ٤٣، ٤٤، والمقرب ٧٤، والخزانة ٤/ ٥٨٨ وشواهد الشافية ٩٦٠، والمغني ١٥٥، ٦٤٢ (١٥٥) والعيني ٤/ ٣٣١، والتصريح ٢/ ٢٠٨، والهمع ١/ ١٣٤، ٢/ ٧٩، والدرر ١/ ١١١، ٢/ ١٠٢، والأشموني ٣/ ٢٢٥.

٥٦٤ — اللغة: تهين: من الإهانة، وهي الإيقاع في الهُون، والهَوان: الذل، والحقارة، تركع: تخضع، وتذل، وتنقاد.

والمعنى: لا تهن الفقير، وتوقعه في ذلة، وانكسار، فلعل الحال تتبدل، فتخضع أنت، ويرتفع هو «وتلك الأيام نداولها بين الناس».

والشاهد في البيت قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة.

أما إذا وقف عليها تالية فتحة فإنها تبدل ألفا، كما في التنوين، وذلك في نحو قوله تعالى: «لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيَةِ[1]» «لَنَسْفَعاً».

قال النابغة الجعدى[2]:

فمَن يكُ لَمْ يثأَرْ بأعْرَاضِ قَوْمِهِ فـإنِّي وَرَبِّ الـرَّاقصَاتِ لأَثْـأَرَا

وقد تحذف هذه النون لغير ما ذكر في الضرورة كقول الشاعر[3]:

اضْرِب عَـنْكَ الـهُـمُـومَ طَـارِقَـهَا ضَـرْبَكَ بـالسَّـيْـفِ قَوْنَس الفَرَسِ

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٢) والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥١، وابن يعيش ٤/ ٣٣٦/ ٩/ ٣٩، والأشموني ٣/ ٢١٥، ٢٢٦، وديوانه ٧٦.

٥٦٥ــ اللغة: أعراض: جمع عرض: ما يحميه الانسان من أن يثلب فيه، الراقصات: إبل الحجيج.

والمعنى: من لم ينتصر لأعراض قومه بالهجو، والذبّ عنهم فإنني قد انتصرت لهم، حفظاً لأعراضهم.

والشاهد فيه قوله: «لأثأرا» حيث أبدل النون ألفاً. لأنها تالية فتحة.

(٣) الشاعر: هو طرفة بن العبد البكري، والبيت من شواهد النوادر ١٣، والخصائص ١/ ١٢٦، والمحتسب ٢/ ٩٤، والإنصاف ٥٦٨، وابن يعيش ٩/ ٤٤، والمغني ٩٤٢ (٣١٥) والهمع ٢/ ٧٩، والدرر ٢/ ١٠٣، والأشموني ٣/ ٢٢٨.

٥٦٦ــ اللغة: القونس: العظم الناتيء بين أذني الفرس. وأعلى البيضة.

والمعنى: أزل عنك الهموم عند أول هاجس، كما تضرب بسيفك قونس الفرس، وأعلى البيضة.

والشاهد فيه قوله: «اضرب» فقد حذف النون، وبقيت الفتحة قبلها للضرورة، شذوذاً.

مَا لَا يَنْصَرِف

الاسم — بالنسبة إلى شبهه بالحرف، وعرائه عن شبهه به — ينقسم الى معرب، ومبني.

والمعرب منه — بالنسبة إلى شبهه بالفعل، وعرائه عن شبهه به — ينقسم الى منصرف، وغير منصرف.

فما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل فهو المنصرف، ويسمّى الأمكن، وعلامته: أنه يجر بالكسرة مطلقا، ويدخله التنوين، للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه.

وما كان منها شبيها بالفعل فهو غير المنصرف، وعلامته: أنه يجر بالفتحة، إلا في حالتي الإضافة، ودخول الألف، واللام، وأنه لا يدخله التنوين في غير روى، إلا للمقابلة، كما في «اذْرِعَات»، أو للتعويض، كما في «جَوَار».

ولما أرادَ أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته المختصة به، وهي الصرف، فقال:

الصَّـرْفُ تَـنْـوِيـنٌ أتَـى مُـبَـيِّـنَـا مَـعْـنًـى بِـهِ يـكُـونُ الاسْـمُ أمْكَنَا

أي: الصرف: تَنْوين يبين كون الاسم المعرب خاليا من شبه الفعل، فيستحق بذلك أن يعبر عنه بالأمكن، أي: الزائد في التمكين.

وعلامة هذا التنوين أن يلحق الاسم، المعرب، لغير مقابلة، ولا تعويض.

والاسم الداخل عليه هذا التنوين هو المنصرف.

واشتقاقه من الصريف[1] ، يقال : صرف البعير بنابه ، وصريفه بفنّة كالتنوين ، والعرب تقول : صرفت الاسم : إذا نونته ، وقيل هو مأخوذ من الانصراف في جهات الحركات ، ولذلك قال سيبويه : أجريته في معنى صرفته .

وقد فهم من بيان ما ينصرف من الأسماء بيان ما لا ينصرف ، لأنه قد علم أن الاسم المعرب ينقسم الى منصرف، وغير منصرف، فإذا قيل : الاسم المنصرف: ما يدخله التنوين ، الدال على الأمكنية علم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب ، الذي لا يدخله ذلك التنوين.

وفي هذا التعريف مسامحة : فإن من جملة ما لا يدخله التنوين ، الدال على الأمكنية باب «مُسْلِمَات» قبل التسمية به ، وليس من الممكن أن يقال : إنه غير منصرف ، لما ستعرفه بعد.

واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف : هو كون الاسم فيه : إما فرعيتان مختلفتان ، مرجع إحداهما الى اللفظ ، ومرجع الأخرى إلى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك ، لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى ، وهي احتياجه إلى الفاعل ، ونسبته إليه ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل ، لاحتياجه إليه ، فالفعل إذاً ـــ من هذا الوجه فرع عليه ، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعية ، كما في الفعل.

ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة ، كرجل ، وفرس ، لأنه خفف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ ، والمعنى فيه من جهة واحدة «كدُرَيْهم» وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ «كأجَيْحَال» أو من جهة المعنى ، «كحائض ، وطامث» لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل.

---

(١) جاء في القاموس المحيط : مادة (الصَّرْف) : «... والصريف : الفضة الخالصة ، وصرير الباب ، وناب البعير، ومنه ناقة صروف... .

ولم يصرف نحو: «أَحْمَد» لأن فيه فرعيتين مختلفتين: مرجع إحداهما اللفظ، وهي وزن الفعل، ومرجع الاخرى المعنى، وهي التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل فيه ما يثقل في الفعل، فلم يدخله التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحا.

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا: خمسة لا تنصرف، مع أنها نكرة، وهي: ما فيه ألف التأنيث «كحبلى، وصحراء» وما فيه الوصفية، مع وزن «فَعْلَان» غير صالح للهاء، كسكران، أو مع وزن «أَفْعَل» غير صالح للهاء أيضا، كأحمر، أو مع العدل، «كثلاث» وما وازن «مفَاعِلِ، أَو مفَاعيل» بلفظ لم يغير، كدراهم، ودنانير.

وَسبعة لا تنصرف في المعرفة، وهي: ما فيه العلمية، مع التركيب «كَبَعْلَبَك» او زيادة الألف، والنون «كمروان» أو التأنيث «كطلحة، وزينب» أو العجمة «كإبراهيم» أو وزن الفعل «كيزيد، ويشكر» أو زيادة ألف الإلحاق «كأرطى» علما، أو العدل «كعمر».

ولما أخذ في بيان هذه الموانع [1] بشروطها قال:

فـأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلقاً مَنَعْ صَرْفَ الّذي حَوَاهُ، كَيْفَمَا وَقَعْ

ألف التأنيث مطلقاً، أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة، أو معرفة، وكونه مفردا، أو جمعا: اسما، أو صفة، «كذكرى، وحجلى، وسكرى، ومرضى، ورضوى، وكصحراء، وأشياء، وحمراء، واصدقاء، وزكرياء».

فهذا، ونحوه لا ينصرف البتة، لأن فيه الف التأنيث.

---

(١) من النظم الذي يجمع العلل المانعة قوله:

عدل، ووصف، وتأنيث، ومعرفة ... وعجمةٌ، ثم جمعٌ، ثم تركيبُ

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزنُ فعلٍ، وهذا القولُ تقريبُ

راجع الأشموني ٣/ ٢٣٠)

وإنما كانت وحدها سببا مانعا من الصرف ، لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه : تحقيقا ، أو تقديرا .

ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ ، وهي لزوم الزيادة ، حتى كأنها من أصول الاسم ، فإنه لا يصح انفكاكها عنه ، وفرعية في المعنى ، وهي ولالته على التأنيث ، ولا شبهة أنه فرع على التذكير ، لاندراج كل مؤنث ، تحت مذكر ، من غير عكس .

فلما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف.

فإن قلت : لم انصرف نحو قائمة ، وقاعدة ، وهلا كانت الهاء فيه بمنزلة الألف؟
قلت: لأنها زيادة عارضة ، وهي في تقدير الانفصال ، إلا في مواضع قليلة ، نحو : « شقاوة ، وعرقوة » فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف فلم يعتد بها .

وزائِدَا فَعْلَانَ في وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتَاءِ تَأْنيثٍ خُتِمْ

أي : ويمنع صرف الاسم — أيضا — الألف ، والنون المزيدتان في مثال « فعلان » صفة ، لا تلحقه تاء التأنيث ، نحو : « سَكْرَان ، وغَضْبَان ، وعَطْشَان »

فهذا ، ونحوه لا ينصرف ، لأنه — كما ترى — صفة على وزن « فَعْلَان » والمؤنث منه على وزن « فَعْلَى » نحو : سَكْرَى ، وعَطْشَى ، وغَضْبَى .

وإنما كان كذلك فيه مانعا لتحقق الفرعيتين به ، أعني : فرعية المعنى ، وفرعية اللفظ .

أما فرعية المعنى ، فلأن فيه الوصفية ، وهي فرع على الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ، ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك .

وأما فرعية اللفظ ، فلأن فيه الزيادتين ، المضارعتين لألفي التأنيث ، من نحو : « حَمْرَاء » في أنهما في بناء يخص المذكر ، كما أن ألفي « حَمْرَاء » في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : « سكْرانَة » كما لا يقال : « حَمْرَاءَة » مع أن الأول

من كل الزيادتين ألف، والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في «أفْعَل، وتَفْعَل» ويبدل احدهما من صاحبه، نحو: «صَنْعَاني، وَبَهْرَائي» في النسبة إلى صَنْعَاء[1]، وبَهْراء.

فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف.

فإن قلت: لم لم تكن الوصفية في «فَعْلَان» وحدها مانعة من الصرف، فإن في الصفة فرعية في المعنى — كما ذكرتم — وفرعية في اللفظ، وهي الاشتقاق من المصدر؟

قلت: لأنا رأيناهم صرفوا نحو «عَالِم، وشريف» مع تحقق الوصفية فيه، وما ذاك إلا لضعف فرعية اللفظ في الصفة، لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية، والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف، والمصدر بالجملة صالح لذلك، كما في «رَجُلٌ عَدْل، ودِرْهَم ضَرْب الأمير» فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه، فكان كالمفقود، فلم يؤثر.

فإن قلت: فقد رأينا بعض ما هو صفة على «فَعْلَان» مصروفا «كنَدْمَان وسَيْفَان، وإليان» فلم لم تجروه مجرى سكران؟

قلت: لأن فرعية اللفظ فيها — أيضا — ضعيفة، من قبل أن الزيادة فيه لا تخص المذكر، وتلحقه التاء في المؤنث، نحو: ندمانة، وسيفانة، وإليانة، فأشبهت الزيادة فيه بعض الحروف الأصول: في لزومها في حالتي: التذكير، والتأنيث، وقبول علامته، فلم يعتد بها.

ويشهد لذلك: أن قوما من العرب: وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على

---

(١) في المختار مادة (ص ن ع): «... وصنعاء — ممدوداً — قصبة اليمن، والنسبة اليه: صَنْعَائي، على غير قياس».

(٢) في القاموس: مادة (البهر): ... وبَهْراء: قبيلة، وقد يقصر، والنسبة: بَهْراني، وبَهَرَاوِيٌّ...»

« فَعْلَان » لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه « بفعلانة » عن « فَعْلَى » فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم في « فَعْلَان » شبيهة بألفي حمراء ، فلم تمنع من الصرف.

واعلم أن ما كان صفة على « فَعْلَان » فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنث على « فَعْلَى » ولا في صرفه ، إن كان له مؤنث على « فعلانة ».

وأما ما لا مؤنث له أصلا « كلَحْيَان » فبين النحويين فيه خلاف :

فمن ذاهب إلى أنه مصروف ، لا نتفاء « فعْلَى » فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث ، إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه.

ومن ذاهب إلى أنه ممنوع من الصرف ، لانتفاء « فعْلَانة » وهو المختار ، لأنه وإن لم يكن له « فعلى » وجودا فله « فعلى » تقديرا ، لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان « فعلى » أولى به من « فعلانة » لأنه الأكثر ، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف ، نحو : « أكمر ، وآدر[1] » مع أنه لا مؤنث له.

وحكى أن من العرب من يصرف « لَحْيَان[2] » حملوه على « نَدْمَان ، وسيْفَان[3] » على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء.

وَوَصْفٌ أصْلِيٌّ ، ووَزْنُ أفْعَلَا مَمْنُوع تَأْنيثٍ بتَا : كأَشْهَلَا
وأَلْغِيَن عَارِضَ الوَضْعِيَّهْ كَأَرْبَع ، وعَارِضَ الاسْمِيَّهْ
فالأَدْهَمُ القَيْدُ ، لكَوْنِهِ وُضِعْ في الأَصْلِ وصْفاً انْصرَافُهُ مُنِعْ
وأجْدلٌ ، وأخْيَلٌ ، وأفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وقَدْ يَنلْنَ المَنْعَا

---

(١) الأكمر : العظيم الكمرة ، وهي الحشفة ، والآدر : كبير الانثيين» راجع الصبان على الأشموني ٣/ ٢٣٢.

(٢) لحيان : عظم اللحية ـــ المختار مادة (ل ح ى).

(٣) سيفان : طويل.

مما يمنع من الصرف أن تكون الكلمة وصفا أصليا على وزن «أفْعَل» بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث، نحو: «أشْهَل[1]، وأحْمر، وأفْضَل من زيد».

فهذا، ونحوه لا ينصرف، لأنه — كما ترى — صفة على وزن «أفْعَل» والمؤنث منه على «فَعْلَاء» أو «فعْلَى» نحو: «شَهْلَاء، وحَمْرَاء، والفضلى» وليست الوصفية فيه عارضة عروضها في نحو: مررت برجل أَرْنَب، بمعنى: ذليل، وإنما لم ينصرف ما كان وصفا أصليا، على وزن «أفْعَل» لأن فيه فرعية المعنى؛ بكونه صفة، وفرعية اللفظ: بكونه على وزن الفعل به أولى من قبل أن «أفْعَل» أوله زيادة، تدل على معنى في الفعل، دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى.

وإنما اشترط ألا تلحقه تاء التأنيث؛ لأن ما تلحقه من الصفات «كأَرْمَل» وهو: «الفقير، وأباتَر» وهو: القاطع رحمه، و«أدَابِر» وهو: الذي لا يقبل نصحا في قولهم: امرأة أرملة، وأباترة، وأدابرة ضعيف الشبه بلفظ الفعل المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه، بخلاف ما لا مؤنث له، «كآدر، وأكمر» وما مؤنثه على غير بناء مذكره «كأشهل» ومن ذلك: «أجمر، وأصيفر» فإنه لا ينصرف، لأنه صفة، لا تلحقه التاء، وهو على وزن الفعل، كأبيطر.

وأما «أرْبَع» من قولهم: «مررْتُ بنسوة أربَع، فهو أحق بالصرف من «أرمل» لأن فيه — مع قبول تاء التأنيث — كونه عارض الوصفية، ولعدم الاعتداد بالعارض لم يؤثر عروض الاسمية فيما أصله الوصفية، كقولهم: «أدْهم» للقيد، فإنهم لم يصرفوه، وإن كان قد خرج الى الاسمية نظرا إلى كونه صفة في الأصل.

وأما قولهم: «أجدل»: للصغر، و«أخيل»: لطائر ذي خيلان، و«أفعى»: لضرب من الحيات فأكثر العرب يصرفونه، لأنه مجرد عن الوصفية في أصل الوضع. ومنهم من لم يصرفه، لأنه لا حظ فيه معنى الوصفية، وهي في أفعى أبعد منه في أجدل، وأخيل، لأنهما مأخوذان من الْجَدْل، وهو الشدة، ومن المخيول[2]، وهو الكثير الخيلان.

---

(١) في المختار: مادة: «ش هـ ل»: «الشُّهْلَة في العين: أن يشوب سوادها زرقة...»

(٢) في القاموس المحيط: مادة (خال): «... وهو أخيل، ومخيّل، ومَخْيُول، وهي خيلاء...»

وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصور إيذائها، فأشبهت المشتق، وجرت مجراه على هذه اللغة.

ومما استعمل فيه، أجدل، وأخيل» غير مصروفين قول الشاعر[1]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهم فِراخُ القَطَا، لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر[2]:

ذَرِيني، وعِلْمِي بالأُمورِ، وشَيمتي فَما طَائِري يَوْماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في «أجْدَل، وأخْيَل، وأفعى» كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في «أبْطَح» فصرفه بعض العرب، واللغة المشهورة منعه من الصرف.

---

(١) الشاعر: هو ذو الرمة (معجم الشواهد) أو القطامي كما قال العيني ٣/ ٢٣٧ شواهد العيني على الأشموني. والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢٢٢، ٣/ ١١٨، والأشموني ٣/ ٢٣٧، وديوانه ٦٤٥.

٥٦٧ــ اللغة: أجدل: الصقر، بازياً: متطاولاً، من بزي عليه: إذا تطاول عليه، أو الطير المشهور.

والمعنى: يشبه الشاعر فرار العقيليين، وجبنهم يوم لقائهم بصغار القطا، لاقت صقراً، صائداً.

والشاهد في قوله: «أجدل» فقد منعه من الصرف، على قلة، لمحاً للوصفية.

(٢) الشاعر: هو حسان بن ثابت الأنصاري (رضي الله عنه) شاعر الرسول العظيم.

والبيت من شواهد العيني ٤/ ٣٤٨، والتصريح ٢/ ٢١٤، والأشموني ٣/ ٢٣٧، واللسان مادة (خيل، وديوانه ٣٥٢.

٥٦٨ــ اللغة: ذريني: اتركيني، ودعيني، شيمتي: طبيعتي، وجبلتي، بأخيلا: الأخيل: الشقراق، والعرب تتشاءم به، يقال: «أشأم من الأخيل» ١/ ٣٩٥ مجمع الأمثال، للميداني.

والمعنى: اتركيني مع علمي بالأمور، وخبرتي، وتجربتي، فما كنت شؤماً عليك في يوم من الأيام.

والشاهد فيه قوله: «أخيل» وقد منع صرفه على قلة، لمحاً للوصفية.

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ في لَفْظِ مثنَى، وثُلَاثَ، وأُخَرْ
وَوَزْنُ مُثْنَى، وثُلَاث كَهُمَا، مِنْ واحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع من الصرف اجتماع العدل، والوصف، وذلك في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد.

والثاني: «أُخَر» المقابل لآخرين.

فالمعدول في العدد سماعاً موازن «فُعال» من واحد، واثنين، وثلاثة، وأربعة، وعشرة، وموازن «مَفْعَل» منها، ومن خمسة، نحو: أحاد، ومؤحد، وثناء ومثنّى. وثُلَاث، ومثلَث، ورُباع، ومَرْبَعْ، وخُمَاس، ومَخْمَس، وعُشَار، ومَعْشَر.

وأقل هذه الأمثلة استعمالا الثلاثة الأواخر، ولذلك لم ينبه عليها، إنما نبه على ما قبلها بقوله:

وَوَزْنُ مَثْنَى، وثلاث كَهُمَا، مِنْ واحدٍ لأرْبَعٍ ....

أي: إلى أرْبع:

فعلم أن الألفاظ الأربعة يبنى منها للعدل مثال «فُعَال، ومَفْعَل».

وأجاز الكوفيون، والزجاج: قياسا على ما سمع: «خُمَاس، ومَخْمَس، وسُدَاس، ومَسْدَس، وسُبَاع، ومَسبَع، وثُمَان، ومَثْمَن، وتُسَاع، ومَتْسَع».

ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة، ولم يقع الا خبرا، كقوله (صلى الله عليه وسلم). «متلاةُ اللّيْلِ مَثْنَى مثْنَى» أو حالا، كقوله تعالى: «فانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: مَثْنَى، وثُلَاث، ورُبَاعْ[1]» أو نعتا، كقوله تعالى: «أُولى أجْنِحَةٍ مَثْنَى، وثلَاث، ورباع[2]» ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر[3]:

---

(١) من الاية ٣ من سورة النساء.

(٢) من الآية الأولى من سورة فاطر.

(٣) الشاعر: هو ساعدة بن جؤية، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٥، والمقتضب ٣/ ٢٨١، وابن يعيش ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، والمغني ٦٥٤ (٣١٨) والعيني ٤/ ٣٥٠، والهذليين ١/ ٢٣٧.

ولـكـنَّـمَـا أهْلِي بِوَادٍ أنيسُهُ ذِئَابٌ تبغَّى النّاسَ: مَثْنَى، ومَوْحَدُ

ولك أن تحمله على معنى: بعضها مثنى، وبعضها موحد.

والمانع من صرف الأعداد المذكورة الوصفية، والعدل عن: واحد، واحد، واثنين، اثنين، وثلاثة، ثلاثة، وأربعة، أربعة، وخمسة، خمسة، وعشرة، عشرة، بدليل أنها تغير فائدة التكرار.

والمراد بالعدل: تغيير اللفظ بدون تغيير المعنى: ولذلك صرف نحو: «ضَرُوب، وشراب، ومِنحار» لأنها، وإن كانت صفات، محولة من فاعل فهي غير معدولة، لأنها انتقلت بالتحويل إلى معنى المبالغة، والتكثير.

فإن قلت: فهلا منع صرف «فَعيل» بمعنى «مفعُول» نحو: جريح، وذَبيح؟

قلت: لأنه قبل النقل من «مَفْعُول» كان يقبل معناه الشدة، والضعف، وبعد النقل إلى «فعيل» لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أنملته بمدية يسمى «مَجْرُوحاً» ولا يسمى «جَريحاً» فلما كان النقل مخرجا له عما كان يصلح له قبل لم يكن عدلا، لأنه يتغير اللفظ بتغيير المعنى، فلم يستحق المنع من الصرف.

على أنا نمنع أن «فعيلاً» بمعنى «مَفْعُول» مأخوذ من لفظ المفعول. على وجه العدول، بل مما أخذ المفعول منه.

وذهب الزجاج: إلى أن المانع من الصرف في «أُحاد، وأخواته» العدل في اللفظ، والمعنى.

٥٦٩— اللغة: ذئاب: جمع ذئب، تبغي: تطلب.

والمعنى: يصف الشاعر بعده عن أهله، وشوقه إليهم في بيت سابق، ثم يقول: إنهم بواد موحش، تؤنسهم الذئاب، التي تطلب الناس للإيذاء مثني، وموحد.

والشاهد في البيت: ترك صرف: مَثْنى، ومَوْحَد» لأنهما صفتان للذئاب، لأنهما معدولتان عن اثنين اثنين، وواحد واحد. (راجع الأعلم على كتاب سيبويه ٢/ ١٥، ١٧).

أما في اللفظ : فظاهر.

وأما في المعنى : فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف. وهذا فاسد من وجهين.

أحدهما : أن «أُحَاد» مثلا لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد، ومن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين، وهو إما منع صرف كل اسم مغير عن أصله لتجدد معنى فيه، كأبنية المبالغة، وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، واللازم منتف باتفاق.

والثاني : أن كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ، وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ، ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في «أحاد» إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته فاعرفه.

وأما «أُخَر» المعدول فهو المقابل «لآخرين»[1] وهو جمع «أُخْرَى» أنثى آخَر، لأجمع «أُخْرَى» بمعنى آخرة، كالتي في قوله تعالى : «وقَالَتْ أولَاهُمْ لأُخْرَاهُم[1]» فإن هذه تجمع على آخرٍ : مصروفا، لأنه غير معدول.

ذكر ذلك الفراء.

والفرق بين «أُخْرَى، وأُخْرَى» : أن التي هي أُنثى «آخر» لا تدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها مثلها من صنف واحد، كقولك، عندي رَجلٌ، وآخر، وآخر، وعندي امرأة، وأُخْرَى، وأُخْرَى، وليس كذلك أُخْرَى : بمعنى آخرة، بل تدل على الانتهاء، كما يدل عليه مذكرها، ولذلك لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد.

(١) زاد الصبان الأمر وضوحاً في قوله : «... بفتح الخاء : بمعنى مغايرين، ومنه قوله تعالى : «وآخرين لما يلحقوا بهم» واحترز به عن آخر، مقابل «آخرين» بكسر الخاء، نحو : يجمع الله الأولين، والآخرين...» (راجع الصبان علي الأشموني ٣/ ٢٤٠)

وإذا عرفت هذا فنقول:

المانع من صرف «أُخَر» المقابل لآخرين الوصفية، والعدل.

أما الوصفية فظاهرة:

وأما العدل فلأنه غير عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه.

وذلك أن «آخر» من باب «أفعل» التفضيل، فحقه الا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث إلا مع الألف، واللام، أو الإضافة، فعدل في تجرده منها، واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية، والجمع، والتأنيث، بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل: عندي رَجُلَان آخرَان، ورجالٌ آخرون، وامرأة أُخْرَى، ونِسَاء أُخَر.

فكل هذه الأمثلة صفة معدولة عن «آخر» إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية، والعدل إلا في «أُخَرَ» لأنه معرب بالحركات، بخلاف آخران، وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما، بخلاف «أخرى».

فلذلك خص بنسبة اجتماع الوصفية، والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه.

وقد ظهر مما ذكرنا أن المانع من صرف «أُخَرَ» كونه صفة معدولة عن «آخر» مرادا به جمع المؤنث، ولو سمى به بقي على منعه من الصرف، للعلمية، والعدل عن مقال، إلى مقال.

وَكُنْ لِجَمْعٍ فشْبهٍ مفَاعِلَا أَوِ المفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلَا
وذَا اعتِلَالٍ مِنهُ كالجواري رَفْعاً، وحَرًّ أجْرِهِ كَسَارِى
وبسَراويلَ بهذَا الجمْعِ شَبَهٌ أقتضَى عمومَ المنْعِ
وإنْ بِهِ مُسمّى، أوْ بمَا لَحِقْ بِهِ، فالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

مما يمنع من الصرف الجمع المشبه «مفاعل، أو مفاعيل» في كون أوله حرفا،

مفتوحا ، وثالثه ألفا غير عوض ، يليها كسر غير عارض ، ملفوظ به ، أو مقدر على أول حرفين بعدها ، «كمساجد ، ودراهم ، وكواعب ، ومدارى ، ودواب» أصلها : مدارى ، ودوابب ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، غير منوى به ، وبما بعده الانفصال «كمصابيح ، ودنانير» فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية في اللفظ ، بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فاستحق المنع من الصرف.

وإنما قلت : إن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية ، لأنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان ، أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعُذَافر[1] ، أو الألف عوض عن إحدى يائي النسب ، كيمان ، وشآم ، أو ما يلي الألف ساكن ، كعبالّ : جمع عبالة ، يقال : «ألقى عليه عبالته» أي : ثقله ، أو مفتوح كبراكاء[2] ، أو مضموم ، كتدَارُك أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، كتواب ، وتدان ، أو ثاني الثلاثة محرك كطواعيّة ، وكراهيَة.

ومن ثم صرف نحو : ملائكة ، وصياقلة ، أوهو ، والثالث عارضان للنسب ، مَنْوِي بهما الانفصال.

وضابطه ، ألا يسبقا الألف في الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها ، كرياحي ، وظفارى ، أو غير منفكين عنها كحَوَارِىّ ، وهو الناصر ، وحَوَاليّ ، وهو المحتال ، بخلاف نحو : قمارى ، وبخاتىّ ، فإنه بمنزلة مصابيح.

وقد ظهر من هذا أَنَّ زنة : «مفاعل ، ومفاعيل» ليست إلا لجمع ، أو منقول من جمع.

فلذلك اعتبرت فرعيتها على زنة الآحاد ، وأثرت في منع الصرف.

ولاختصاص الزنتين بالجمع لم يشبهوا شيئا مما جاء عليهما بالآحاد ، ولم يكسروه

(١) عذافر : الجمل الشديد ، واسم من أسماء الأسد.

(٢) براكاء : الثبات في الحرب.

وإن كانوا كسروا غيره من أبنية الجموع ، كأقوال ، وأقاويل ، وأكلب ، وأكاليب ، وأصل ، وآصال ».

فإن قلت قد ذكرت أن المعتبر في الزنة المانعة كون الألف غير عوض فلم امتنع من الصرف ثمان ، كما في قول الشاعر[1] :

يَحْدُو ثَمَانيَ مُولَعاً بِلقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنَ بزَيْفَةِ الإرْتَاجِ

قلت : لأنه شبه « بدراهم » لكونه جمعا في المعنى ، وليس هو على النسب حقيقة ، فكأن الألف فيه غير عوض ، على أنه نادر ، والمعروف فيه الصرف نحو : رأيتُ ثمانياً ، على حد : يمانياً .

فإن قلت : إن كان المانع من حرف مثال « مَفَاعِلَ ، ومفَاعيلَ » عدم النظير في الآحاد ، فلم صرفوا من الجموع ما جاء على « أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلَة » « كأفلس ، وأفرَاس ، وأسْلِحَة ؟

قلت : لأن لها نظائر في الآحاد ، أي أمثلة ، توازنها في الهيئة ، وعدة الحروف : « فأفْعُل » نظيره — في فتح أوله ، وضم ثالثه — تفعل نحو : تنضُب ، وتنقل ، و« مفعل » نحو : مكرم ، ومهلك ، و« أفْعَال » نظيره — في فتح أوله ، زيادة ألف رابعة — « تفْعَال » نحو : تَجْوَال ، وتَطْوَاف ، و« فاعَال » نحو : سَابَاط ، وخاتَام ، و« فَعْلَال » نحو صَلْصَال وخَزْعَال ، و« أفعلة » نظيره في — فتح أوله ، وكسر ثالثه ،

---

(١) الشاعر : هو ابن ميادة.

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٧ ، والخزانة ١ / ٧٦ ، والعيني ٤ / ٣٥٢ ، والأشموني ٣ / ٢٤٨ .

٥٧٠— اللغة : يحدو : من الحدو: سوق الإبل ، والغناء لها ، مولعاً : مغرماً ، واللِّقاح : المراد به : ماء الفحل ، بزيفة : المراد : ازلاقها ، وإسقاطها ، الإرتاج : من إرتجت الناقة ، أغلقت رحمها على الماء.

والمعنى : وصف الشاعر راعياً ، أولغ بلقاح إبله ، حتى لقحت ، ثم حداها أشد الحداء ، ثم همت بازلاق ما ارتجت عليه أرحامها من الأجنة من شدة السير ، وقوته.

والشاهد في البيت قوله « ثماني » حيث منع صرفه للضرورة ، تشبيهاً له « بمساجد ».

وزيادة هاء التأنيث في آخره «تفْعِلَة» نحو: تذكرة، وتبصرة، و«مفعلة» نحو محمدة، ومعذرة.

فلما كان لهذه الأمثلة نظائر في الآحاد بالمعنى المذكور فارقت باب «مفَاعل، ومفَاعيل» فلم يلزمها حكمها فصرفت، وكسرت، نحو: أكْلُب، وأكَاليب، وإنعام، وأناعيم، وآنية، وأوان.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن موازن «مفَاعل» من المعتل الآخر على ضربين.

أحدهما: تبدل فيه الكسرة فتحة، وما بعدها ألفا، ويجرى مجرى الصحيح فلا ينون بحال، وذلك نحو: مدَارىَ، وعذارَى، وصحارىَ.

والآخر: تقر فيه الكسرة، ويلزم آخره لفظ الباء، فإن خلا من الألف، واللام، والإضافة جرى في الرفع، والجر مجرى «سار» في التنوين، وحذف الياء، نحو: هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجوارٍ، وفي النصب مجرى «دراهم» في فتح آخره من غير تنوين، نحو: رأيت جوارىَ.

وسبب ذلك: أن في آخر نحو: جوار مزيد ثقل، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا أعل في الرفع، والجر بتقدير إعرابه استثقالا للضمة، والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها، وخلا ما هي فيه من الألف، واللام والإضافة تطرق إليه التغيير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف، مع التعويض، فخفف بحذف الياء، وعوض عنها بالتنوين، لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، ولم يخفف في النصب لعدم تطرق التغيير، ولا مع الألف، واللام، والإضافة، لعدم التمكن من التعويض.

وذهب الأخفش: إلى أن الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ «كجفاج» وزالت صيغة منتهى الجموع، فدخله تنوين الصرف.

ويرد عليه: أن المحذوف في قوة الموجود، وإلا كان آخر ما بقي حرف إعراب، واللازم — كما لا يخفى — منتف.

وذهب الزجاج : إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء ، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين ، وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء مكان التعويض عن حركة الألف ، في نحو : «عيسى ، ومُوسَى» أولى ، لأنها لا تظهر فيه بحال ، واللازم منتف ، فالملزوم كذلك .

وذهب المبرد : إلى أن فيما لا ينصرف مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر ، فحكموا له في «جَوَارٍ» ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا الياء — لأجله — في الرفع ، والجر ، لتوهم التقاء الساكنين ، ثم عوضوا عما حذف بالتنوين الظاهر ، وهو بعيد ، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله [1] :

قوله :

وَلِسَـرَاوِيـلَ بـِهَـذَا الْـجَـمْـعِ ....

البيت :

يعني : أن «سَرَاويل» اسم مفرد أعجمي جاء على مثال «مفَاعيل» فشبهوه به ، ومنعوه من الصرف وجها واحداً ، خلافا عن زعم أن فيه وجهين : الصرف ، ومنعه .

وإلى التنبيه على هذا الخلاف أشار بقوله :

شَبَـهُ اقـتَضَى عُـمـوم المنْـع

---

(١) يقول الصبان — معلقاً على رأي المبرد — : «على هذا يكون المبرد مخالفاً لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء .

فسيبويه يقول : هو التنوين الموجود قبل حذفه .

والمبرد يقول : هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف .

وموافقاً له : في أن المعوض عنه الياء المحذوفة .» (راجع الصبان ٣/ ٢٤٦) على الأشموني .

أي: عموم منع الصرف، في جميع الاستعمال، خلافا لمن زعم غَير ذلك.

ومن النحويين من زعم أن «سَرَاويل» جمع «سِرْوَالَة» سمى به المفرد، وأنشد[1]:

عَـلَـيْـهِ مِنَ الـلؤمِ سِرْوَالَـةٌ فـلَـيْسَ يَـرِقُّ لِـمُسْـتَـعْـطِفِ

وقيل: هو مصنوع على العرب، لا حجة فيه.

قوله:

وَإِنْ بِـــــــــهِ سُمِّيَ.....

البيت:

يعني: أن ما سمي به من مثال «مفَاعِل، أو مفَاعيل» فحقه منع الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق، «كمساجد»: اسم رجل، أو مقدر، «كشراحيل».

والعلة في منع صرفه: ما فيه من الصيغة، مع أصالة الجمعية، أو قيام العلمية مقامها.

فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني، دون الأول

وَالْـعَـلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَـهُ مُـرَكَّـبـا تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نَحْوَ: «مَعْدِ بكربَا»

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٤، والخزانة ١/ ١١٣، وشواهد الشافية ١٠٠، والعيني ٤/ ٣٥٤، والتصريح ٢/ ٢١٢، والهمع ١/ ٢٥، والدرر ١/ ٧، والأشموني ٣/ ٢٤٧.

٥٧١ــ اللغة: الدناءة في الأصل، والخساسة في الفعل، مستعطف. طلب العطف.

والمعنى: على المذموم من دناءة الأصل، وخسة الفعل سروالة، وإنه من القسوة بمكان: فلا يرق لطالب عطف.

والشاهد فيه قوله: «سروالة» حيث احتج به من قال: إن «سراويل» جمع «سروالة» وقيل: إنه مصنوع من كلام المولدين، فلا يحتج به.

لما فرغ من ذكر ما لا ينصرف في النكرة أخذ في بيان ذكر ما لا ينصرف في المعرفة.

فمن ذلك: العلم المركب تركيب المزج، نحو: «بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب» فإنه لا ينصرف: لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب.

والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسما واحدا، لا بإضافة، ولا بإسناد، بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث.

ولذلك: التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلا، فإنه يسكن، نحو: معد يكرب» لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فناسب أن يخص بمزيد التخفيف، فسكنوا ما كان منه معتلا، وإن كان نظيره من المؤنث يفتح، نحو: رامية، وغازية.

وقد يضاف صدر المركب إلى عجزه، فيعربان: يعرب صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة.

فإن كان فيه — مع العلمية — سبب من أسباب منع الصرف كالعجمة في هرمز من: «رَامَ هُرْمز» امتنع من الصرف، وإلا كان مصروفا، كقولك: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا معد يكرب، ورأيت معد يكرب، ومررت بمعد يكرب[1].

ومن العرب من يقول: هذا معديكرب، يمنعه من الصرف، لأنه عنده مؤنث،

---

(١) عبارة الأشموني: «... ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفرداً: فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه «كهرمز» من «رام هرمز» لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، نحو: «جاء رامهرمز» و«رأيت رام هرمز» و«مررت برام هرمز»».
ويقال في «حضرموت» «هذه حضرموت» و«رأيت حضرموت» و«مررت بحضرموت» لأن «موتا» ليس فيه من التعريف سبب ثان، وكذلك «كرب» في اللغة المشهورة....» (الأشموني ٣/ ٢٥٠)

كَـذاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَـعْلَانَـا كَـغَـطَـغَـان ، وكَـأَصْـبَـهَـانَـا

كل علم في آخره ألف ، ونون مزيدتان ، على أي وزن كان ، فإنه لا ينصرف للتعريف ، والزيادتين ، المضارعتين لألف التأنيث ، وذلك نحو : مروان ، وعثمان ، وغطفان ، وإصبهان .

كَـذَا مُـؤَنَّثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقَـا وشَرْطُ منعُ الْعَارِ كونُهُ ارْتَقَى
فَوْق الثّلاث ، أو كجورَ ، أو سَقَرْ أوْ زيْدٍ : اسْمَ امْرَأَةٍ ، لا اسْمَ ذَكَرْ
وجْـهَانِ في الْقَادِمِ تَذْكيراً سبَقْ وعُـجْـمَـةً ـ كهِنْدَ ـ والمنعُ أحَقّ

مما يمنع من الصرف : اجتماع العلمية ، والتأنيث بالتاء : لفظا ، أو تقديرا .

ثم لفظا ، فنحو : طلحة ، وحمزة ، وإنما لم يصرفوه ؛ لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو : «حُبْكَى ، وصَحْرَاء» فأثرت في منع الصرف ، بخلاف التاء في الصفة .

وأما تقديرا : ففي المؤنث المسمى في الحال «كسُعَاد ، وزيْنَب» أو في الأصل «كعَنَاق» : اسم رجل ، أقاموا في ذلك كله تقدير العلامة مقام ظهورها .

ثم العلم المؤنث المعين على ضربين :

أحدهما : يتحتم فيه منع الصرف ، وهو ما كان زائدا على ثلاثة أحرف «كسُعَاد» نزل الحرف الرابع منه منزلة هاء التأنيث ، أو ثلاثيا متحرك الوسط «كسَقَر» لأنه أقيم فيه حركة الوسط مقام الحرف الرابع ، أو ثلاثيا ساكن الوسط ، وهو أعجمي ، «كماه ، وجُور» في اسمي بلدتين ، أو مذكر الأصل «كزيد» : اسم امرأة ، لأنه حصل له بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل ، عادل خفة اللفظ .

وعند عيسى بن عمر ، والجرمي ، والمبرد : أن المذكر الأصل ذو وجهين .

الضرب الثاني : يجوز فيه الصرف ، وتركه ، وهو الثلاثي ، المسكن الوسط ، غير أعجمي ، ولا مذكر الأصل «كهِنْد ، ودَعْد» .

فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه —وهو المختار— نظر إلى وجود السببين بالجملة ، وهما : العلمية ، والتأنيث .

وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه .

والْعَجَمِيُّ الوَضْع ، والتّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

مما لا ينصرف : ما فيه فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ : بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين :

أحدهما : أن يكون عجمي العلمية ، نحو : «ابراهيم ، وإسماعيل» فلو كان عربي العلمية «كلجَام» : اسم رجل انصرف ، لأنه قد تصرف فيه : بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية .

الثاني : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، وصرف ، نحو : «نوح ، ولوط» ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط ، والمتحرك .

ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين ، والمتحرك الوسط متحتم المنع ، وهو رأي لا معول عليه ، لأن استعمال العرب بخلافه ، ولأن العجمة أضعف من التأنيث ، لأنها متوهمة ، والتأنيث ملفوظ به غالبا ، فلا يلزمها حكمه .

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ : كَأَحْمَدٍ . ويَعْلَى

مما يمنع الصرف : اجتماع العلمية ، ووزن الفعل الخاص به ، أو الغالب فيه ، بشرط كونه لازما ، غير مغير إلى مثال ، هو للاسم ، وذلك نحو : «أحْمَد ، ويَعْلَى ، ويزيد ، ويَشْكُر» .

والمراد : بالوزن الخاص بالفعل : ما لا يوجد ، دون ندور في غير فعل ، أو علم ، أو أعجمي .

فالنادر، نحو: «دُئِل»: لدويبة، و«ينجَلب»: لخرزة، و«تبشر»: لطائر، والعلم نحو: «خَضَّم»: لرجل، و«مشمَّر»: لفرس، والأعجمي نحو: «بقَّم[١]»، واستبرق» فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر، والأعجمي لا حكم لها، ولأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص فيه باق.

والمراد بالوزن الغالب: ما كان الفعل به أولى: إما لكثرته فيه، «كإثمد، وإصْبَع، وأبلُم[٢]» فإن أوزانها تقل في الاسم، وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أدلة زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، «كأفكل، وأكلب» فإن نظائرهما تكثر في الأسماء، والأفعال، لكن الهمزة في «أفعل، وأفعل» تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، وما هي فيه دالة على معنى أصل لما لم تدل فيه على معنى.

واشترط في وزن الفعل كونه لازما، لأن نحو امرئ لو سمي به انصرف، لأن عينه تتبع حركة لامه، فهو، وإن لم يخرج بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال، إذا الفعل لا إتباع فيه فلم يعتبر في امرىء الموازنة، ولم يجز فيه إلا الصرف.

واشترط — ايضاً — كون الوزن غير مغير إلى مثال هو للاسم، لأن نحو: «رُدّ، وقيل» لو سمي بهما انصرفا، لأنهما، وإن كان أصلهما: ردد، وقول، قد خرجا بالإعلال، والإدغام إلى مشابهة بردٍ، وعلمٍ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي، والتغيير العارض — عند سيبويه — كاللازم.

فلو سميت «بضَرْب»: مخفف ضرب، أو «بيعقر» مضموم الياء اتباعا انصرف عنده، ولم ينصرف عند المبرد، لأن التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود. ولو سميت رجلا «بألْبُب[٣]» لم تصرفه، لأنه لم يخرج بالفك إلى وزن ليس للفعل. وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه، لأنه باين الفعل بالفك.

---

(١) بقم: صبغ معروف.

(٢) أَبْلَمُ: سعف المقل.

(٣) أَلْبُب: جمع لب: العقل.

ومتى سميت بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية ، بخلاف ما إذا سميت باسم أوله همزة وصل ، نحو : « اغتراب ، واقتراب ، واعتلاء » فإنك تبقى وصلها بعد التسمية ، لأن المنقول من فعل قد بعد عن أصله ، فيلحق بنظائره من الأسماء ، ويحكم فيه بقطع الهمزة ، كما هو القياس في الاسماء ، والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما حوله ، ولا يعتبر مع العلمية وزن الفعل حتى يكون خاصّاً به ، أو غالباً فيه — كما سبق —

ولذلك : لو سميت « بضارب » أمرا من ضارب يضارب صرفته ، لأنه على وزن الاسم به أولى ، لأنه فيه أكثر ، وكذا لو سميت بنحو : ضرب ، ودحرج صرفته ، وكان عيسى بن عمر لا يصرف المنقول من فعل ، تمسكا بنحو قول الشاعر[1] :

أَنَا ابْنُ جَلَا ، وطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ولا حجة فيه ، لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجربها . « فجلا » جملة من فعل ، وفاعل ، فهو محكي ، لا ممنوع من الصرف .

---

(١) الشاعر : هو سحيم بن دثيل ، وقيل : المثقب العبدي ، ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة.

والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٧ ، المعاني الكبير ٥٣٠ ، والكامل ١٢٨ ، ٢١٥ ، ومجالس ثعلب ٢١٢ ، والطبري ٧/ ٢١٠ ، والقالي ١/ ٢٤٦ ، وابن يعيش ١/ ٦١ ، ٣/ ٥٩ ، ٦٢ ، ٤/ ١٠٥ ، والمعرب ٦١ ، والخزانة ١/ ١٢٣ ، ٢/ ٢١٣ ، ٤/ ١١٢ ، والمغني ١٦٠ ، ٣٣٤ ، ٦٢٦ (١٥٧ ، ٢٥٤) والعيني ٤/ ٣٥٦ ، والتصريح ٢/ ٢٢١ ، والهمع ١/ ٣٠ ، والدرر ١/ ١٠ ، والأشموني ٣/ ٢٦٠ ، ومعاهد التنصيص ١/ ١١٤ ، ويسن ، ٢/ ١١٢ ، والأصمعيات ١٦ .

٥٧٢— اللغة : ابن جلا : يريد ابن رجل جلال الأمور ، طلاع الثنايا : يريد : السامي لمعالي الأمور.

والمعنى : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وكشفها ، وكان طلاع ثنايا ، ومتسامياً إلى معالي الأمور ، وما يرفع الذكر ، ويعلي القدر ، وقد تدركون حقيقة أمري إذا وضعت عمامتي...

والشاهد في البيت قوله : « أنا ابن جلا » فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمي بنحو : « ضرب ، ودحرج » منع الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير ، ورد : بأنه سمي « بجلا » من قولك : وزيد جلا » ففيه ضمير مستتر ، فهو من التسمية بالفعل المحكي ، وأيضاً فلا تسلم أنه اسم بالكلية ، بل هو صفة لمحذوف ، تقديره : أنا ابن رجل جلا .

والذي يدل على صحة ذلك إجماع العرب على صرف «كعب» اسم رجل، مع أنه منقول من «كعب»: إذا أسرع، والله أعلم.

ومَا يَصِيرُ علَماً من ذي أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحاقٍ، فلَيْسَ ينْصرِفْ

ألف الإلحاق على ضربين:

مقصورة «كعلقى» أو ممدودة «كعلباء».

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يمنع من الصرف، سواء كان علما لمذكر، أو غير علم، وما فيه ألف الإلحاق المقصورة، إذا سمي به امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألفه بألف التأنيث، في الزيادة، والموافقة لمثال ما هي فيه، فإن «علقى» على وزن «سكرى» و«عزهى» على وزن ذكرى، وشبه الشيئ بالشيئ كثيراً ما يلحقه به «كحاميم» اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه «بهابيل» في الوزن، والامتناع من الألف، واللام، و«كحمدون» فيما يراه أبو علي: من أنه لا ينصرف للتعريف، والعجمة، يعني: شبه العجمة، لمجيئه بالزيادة، التي لا تكون للآحاد العربية، فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته.

والْعَلَم امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَفُعَلِ التوْكيدِ، أو كَثُعَلَا

والْعَدْلُ. والتّعْريْفُ مَانِعَا سَحَرْ إذَا بِهِ التَّعْيينُ قَصْداً يُعْتَبَر

يمنع من الصرف: اجتماع التعريف، والعدل في ثلاثة أشياء:

أحدها: علم المذكر، المعدول عن وزن «فاعِل» إلى «فُعَل».

الثاني: «جُمَع» المؤكد لجمع المؤنث، وتوابعه.

الثّالث: «سَحَر» المراد به معين، و«أَمْسِ» في لغة بني تميم.

أما علم المذكر: فنحو: «عُمَر، وزُفَر، وزُحَلْ»: فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية، والعدل، عن: عَامِر، وزافِر، وزاحِل، ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفا، «كأُدَدْ».

وطريق العلم بعدل نحو: «عُمَر» سماعه غير مصروف خاليا من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل، لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب.

وأما «جُمَع» فكقولك: مررتُ بالهندَاتِ كلِّهن جُمَع، فلا ينصرف للتعريف، والعدل.

أما التعريف: فلأنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد، وقد استغنى بنية الإضافة عن ظهورها، وصار «جُمَع» كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصرف، كما تؤثر العلمية.

وأما العدل: فلأنه مغير عن صيغته الأصلية، وهي «جُمْعَاوَات» لأن «جَمْعَاء» مؤنث أجمع، فكما جمع المذكر بالواو، والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف، والتاء، فلما جاءُوا به على «فُعَلْ» علم أنه معدول عما هو القياس فيه، وهو «جَمْعَاوَات».

وقيل: هو معدول عن «جمْع» على وزن «فعْل» وقيل هو معدول عن «جَماعى».

والصحيح ما قدمنا ذكره، لأن «فعلاء» لا يجمع على «فعل» إلا إذا كان مؤنثا «لأفعل» صفة، كَحمرَاء، وصَفْرَاء، ولا على «فعالى» إلا إذا كان اسما محضا، لا مذكر له «كصَحْرَاء، وجَمْعَاء» ليس كذلك.

ومثل «جمع» في منع الصرف للتعريف، والعدل ما يتبعه من «كُتَع، وبُصَع، وبُتَع...

وأما «سَحَر» فإذا أريد به سحر يوم بعينه عرف بالإضافة، والألف، واللام، كقولك: طابَ سحرُ اللّيْلَة، وقمتُ عندَ السّحَر، ولا يعرى. وهو معرفة عن أحدهما، إلا إذا كان ظرفا، فيجوز — حينئذ — تجريده ممنوع الصرف، كقولك: خرجت يوم الجمعة سَحَرَ، وكان الأصل فيه أن يذكر معرفا بالألف، واللام، وقصد به التعريف، فمنع من الصرف.

وزعم صدر الأفاضل : أن «سحر» المذكور مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف.

وهو باطل لوجوه :

أحدها : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح به أولى ، لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتح فيه ، لئلا يوهم الإعراب ، كما اجتنب في «قبل ، وبعد» والمنادى المفرد المعرفة.

الثاني : أن «سَحَر» لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب «حين» في قوله[1] :

عَلَى حينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ ، والشَّيْبُ وازِعُ؟

لتساويهما في ضعف السبب المقتضى للبناء ، لكونه عارضا.

الثالث : أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ، لأنه أبعد عن الأصل ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل.

وإذا ثبت أن «سَحَر» غير مبني ثبت أنه غير متضمن معنى حرف التعريف ، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف ، ممنوع بذلك من الصرف.

والفرق بين التضمين ، والعدل : أن التضمين : استعمال الكلمة في معناها الأصلي ، مزيدا عليه معنى آخر ، والعدل : تغيير صيغة اللفظ ، مع بقاء معناه. «فسحر» المذكور عندنا مغير عن لفظ «السحر» من غير تغيير لمعناه.

---

(١) هذا البيت هو الشاهد (٣٤٨)

وقد استوفينا الكلام عنه.

والشاهد هنا فيه قوله : «على حين» حيث يجوز فيه الإعراب ، والبناء على الفتح. وهو نفس الاستشهاد المتقدم.

وعند صدر الأفاضل : وارد على صيغته الاصلية ، ومعناها ، مزيدا عليه تضمن معنى حرف التعريف ، وهو باطل بما قدمنا ذكره .

ولو نكر «سحر» انصرف ، كقوله تعالى : «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ . نِعْمَةً مِنْ عِندِنَا[1] » وأما «أَمْس» فإذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ، الذي أنت فيه : فبنو تميم يعربونه ، ويمنعونه من الصرف ، للتعريف ، والعدل ، عما في الألف ، واللام ، وذلك في حال الرفع خاصة ، فيقولون : ذَهَبَ أَمْس بمَا فيهِ .

وفي النصب ، والجر يبنونه على الكسر .

وبعضهم يعربه مطلقا ، ويمنعه من الصرف ، وعلى ذلك قول الراجز[2] :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَى عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالَى خَمْسَا

وغير بني تميم يبنونه على الكسر في الإعراب كله ، لأنه عندهم متضمن معنى الألف ، واللام .

ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف ، أو اقترن بحرف التعريف ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر .

وكل معدول سمي به فعدله باق . إلا « سحر ، وأمس » عند بني تميم فإن عدلها

---

(١) من الآية ٣٤ ، ٣٥ من سورة القمر .

(٢) الراجز : هو العجاج ، والشاهد من شواهد الكتاب ٢/ ٤٤ ،والنوادر ٥٧ والجمل ٢٩١ ، وابن الشجري ٢/ ٢٦٠ وابن يعيش ٤/ ١٠٦ ، ١٠٧ ، والخزانة ٣/ ٢١٩ ، والشذور ٩٩ ، والعيني ٤/ ٣٥٧ ، والتصريح ٢/ ٢٢٦ ، ٣١٦ ، والهمع ١/ ٢٠٩ ، والدرر ١/ ١٥٧ ، والشاهد من الخمسين.

٥٧٣ــ اللغة : السعالي : جمع سعلاة : الغول ، وقيل : ساحرة الجن .

والمعنى : لقد رأيت عجباً مذ أمسى المساء ، رأيت عجائزاً مثل الغيلان خمساً...

والشاهد في البيت قوله : «مذ أمسا» فقد عوملت كلمة «أمسا» معاملة ما لا ينصرف : فجرت بالفتحة ، يابة عن الكسرة.

يزول بالتسمية ، وليس في اللفظ تغيير يشعر بالنقل عن معدول ، فينصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات ، فإن في لفظه ما يشعر بعد التسمية به أنه منقول من معدول ، فيمنع من الصرف للتعريف ، والعدل .

ولا فرق في ذلك عند سيبويه بين العدد ، وغيره .

وذهب الأخفش ، وأبو علي ، وابن برهان : إلى صرف العدد ، المعدول إذا سمي به .

وابْن علَى الْكَسْرِ فعَالِ علَمَا مُؤَنّثاً ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تميمٍ . واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كُلِّ ما التّعْريفُ فيهِ أثَّرَا

ما كان على «فَعَال» علما مؤنثا ؛ فللعرب فيه مذهبان :

فأهل الحجاز : يبنونه على الكسر لشبهه «بنَزَالِ» في التعريف ، والتأنيث ، والعدل ، والزنة .

وبنو تميم : يعربون منه ما ليس آخره راء «كَحذَام ، وقَطَام ، وزقاش» ولا يصرفونه للعدل ، والتعريف ، فيقولون : هَذِه حذَام ، ورأَيْتُ حذام ، ومررت بحذَام .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وهو نظيرُ جُشَمَا

عند تميم........

وأما ما آخره راء ، نحو : «ظَفَار ، وويَار ، وسَفَار : اسم ماء ، وحضار» : اسم كوكب فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالبا ، فيوقولن : هذه ظفارِ ، ورأيْتُ ظفارِ ، ومررت بظفار .

وقد يجريه بعضهم مجرى «حذَامِ» كما في قوله[1] :

أَلَـــمْ تَـــرَوْا إِرَمــاً، دعَـــاداً أَوْدَى بـهَـا الـلَّـيْـلُ، والنَّـهَارُ
ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عـــلَى وَبَـــار فـــهـلَـــكَـتْ جـــهْـرَةً وبَـــارُ

وقوله :

واصْـــرِفَـنْ مَـــا نَـــكِّـــرَا مِـنْ كـلِّ مـا التّعْرِيفُ فيهِ أَثَّـرَا

يعني : أن كل ما منع صرفه موقوفا على التعريف، إذا نكر انصرف، لذهاب جزء السبب، وذلك فيما المانع من صرفه التعريف، مع التأنيث بالهاء : لفظا، أو تقديرا، أو مع العجمة، أو العدل في «فُعَل» أو وزن الفعل، في غير باب «أحْمَر» أو مع التركيب، أو زيادة الألف، والنون، أو ألف الإلحاق، تقول : «ربّ طلحةٍ، وسعادٍ، وابراهيم، وعمرٍ، ويزيدٍ، وعمرانٍ، وأَرْطَى لقيتهم» فتصرف لذهاب الموجب لمنع الصرف.

وما سوى ما ذكر، مما لا ينصرف، وهو معرفة، نحو ما فيه العلمية، مع وزن الفعل، في باب أحمر، أو مع صيغة منتهى الجموع، أو مع العدل في «أُخَر» وأسماء العدد، فإنه إذا نكر بقي على منع الصرف، لأنه كان قبل التعريف ممنوعا من الصرف، فإذا طرأ عليه التنكير أشبه الحال التي كان عليها قبل التعريف.

---

(1) الشاعر : هو الأعشى : ميمون، والبيت الأول من شواهد الشذور ٩٧، والعيني ٤/ ٣٥٨، والتصريح ٢/ ٢٢٥، وديوانه ١٩٣، والثاني من شواهد الكتاب ٢/ ٤١، والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦، وابن الشجري ٢/ ١١٥، وابن يعيش ٤/ ٦٤، والمقرب ٦١، والشذور ٩٧، والتصريح ٢/ ٢٢٥، والهمع ١/ ٢٦، والدرر ١/ ٨، والأشموني ٣/ ٢٦٩، وديوانه ١٩٤.

٥٧٤ــ اللغة : إرم، وعاد : جماعتان، عظيمتان من العرب، أودى بها : أهلكها.

والمعنى : لقد أودى بإرم، وعاد الليل، والنهار، ومر زمن على وبار، فهلكت جهرة كذلك.

والشاهد في قوله : «وبار» حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما : البناء على الكسر. وذلك على «وَبَار» والأخرى هي الإعراب، كإعراب ما لا ينصرف، وذلك في «وبار» الأخيرة، فرفعه «بهلكت».

فلو سميت رجلا «بأحْمَر» لم تصرفه للعلمية، ووزن الفعل، فلو نكرته لم تصرفه أيضاً، لأصالة الوصفية، ووزن الفعل، وكذا لو سميت «بأفْضَل منك» فلو سميت «فأَفْضَل» بغير «من» ثم نكرته صرفته، لأنه لا يشبه الحال التي كان عليها، إذا كان صفة.

وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب: إلى صرف نحو «أحْمَر» بعد التنكير. ورجع عنه في كتابه الأوسط.

وذهب — أيضاً — إلى صرف نحو «شَرَاحيل» بعد التنكير. واحتج عليه بمنع صرف نحو «سراويل» مع أنه مفرد، نكرة.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ «جَوَارٍ» يَقْتَفِي

المنقوص: مما نظيره من الصحيح غير مصروف، إن لم يكن علما فلا خلاف أنه يجرى مجرى «قاضٍ» في الرفع، والجر، ومجرى «دَرَاهِم» في النصب، تقول: هذا أُعَيْم، ومررت بأُعَيْم، ورأيت أُعَيْمِيَ، كما تقولُ: هولاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ، وإن كان علما فهو كذلك، تقول في «قاضٍ» اسم امرأة: هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضَى.

وذهب يونس، وعيسى بن عمر، والكسائي: إلى أن نحو: «قاضٍ» اسم امرأة، يجرى مجرى الصحيح: في ترك تنوينه، وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون: هذه قاضي، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ. واحتجوا بنحو قول الشاعر[1]:

قَدْ عجِبَت منِّي، ومن يُعَيْلِيَا لـمَّا رَأتْني خلَقَا مُقْلَوْلِيَا

---

(١) القائل: هو الفرزدق: وقد استشهد بالأول الكتاب ٢/ ٥٩، والمقتضب ١/ ١٤٢، والخصائص ١/ ٦، ٣/ ٥٤، والعيني ٤/ ٣٥٩، والتصريح ٢/ ٢٢٨، والهمع ١/ ٣٦، والدرر ١/ ١١، والأشموني ٣/ ٢٧٣، واللسان مادة (علا)، ومادة (قلا)، ولم يستشهد بالثاني ممن تقدم الهمع، والخصائص.

٥٧٥— اللغة: يعيليا: تصغير يعلى: علم رجل، خلقاً: قديماً، عتيقاً جداً، مقلوليا: متجافياً، منكمشاً.

وهو عند الخليل، وسيبويه محمول على الضرورة.

ولاضْطِرَارٍ، أو تَنَاسُب صُرِفْ ذُ المَنْعِ، والْمَصْرُوف قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

صرف الاسم، المستحق لمنع الصّرف جائز في الضرورة بلا خلاف.

ومنع صرف المستحق للصرف مختلف في جوازه في الضرورة.

فأجاز ذلك الكوفيون، والأخفش، وأبو علي. ومنعه غيرهم.

والحاكم في ذلك: استعمال العرب، قال الكميت(١):

يرَى الرّاءُونَ بالشفرَاتِ منْهَا وقُود أَبِي حَبَاحِبَ، والظَّبينَا

وقال الأخطل(٢):

طَلَبَ الأزارِق بالكتَائِبِ، إذْ هَوَتْ بِشَبيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورْ

والمعنى: قد عجبت مني، كما عجبت من يعيليا، لما رأتني على خلاف العهد بي. فقد رأتني رث الهيئة، ضعيفاً، متجافياً، منكمشاً.

والشاهد فيه قوله: «يعيليا» حيث فتح الياء من «يعيليا» مصغر «يعلي» ولم ينونه، لأنه لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعل، وذلك على مذهب عيسى، والكسائي، ويونس. وهمل الخليل. وسيبويه ذلك على الضرورة.

(١) والبيت من شواهد ابن الشجري ٢/ ٨٨، والعيني ٤/ ٣٦١، وديوانه ٢/ ١٢٦.

٥٧٦ــ اللغة: الشفرات: جمع شفرة: حد السيف، وقود أبي حباحب: ناره. الظبينا: جمع ظبة: طرف النصل.

والمعنى: إن سيوفهم مذكرات، توقد النار عند الضرب بها من جميع الجهات.

والشاهد في البيت قوله: «أبي حباحب» حيث منع صرفه للضرورة.

راجع العيني ٤/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٢) والبيت من شواهد الإنصاف ٤٩٣، والعيني ٤/ ٣٦٢، والتصريح ٢/ ١٩٨، ٢٢٨، والأشموني ٣/ ٢٧٥، وديوانه ٧٦.

٥٧٧ــ اللغة: الأزارق: يريد الأزارقة، وهم فرقة من الخوارج، التفت حول «شبيب بن يزيد» الذي

وقال ذو الإصبع[1] :

وَمِـــمَّنْ ولـــدُوا عَـــامِـ ـرُ، ذُو الطّولِ، وَذُو العَرْضِ

وقال الآخر[2] :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ، ولَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وقال الآخر[3] :

وقَائِلَةٍ: مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى، وعَنْ هِنْدِ؟

ادعى الخلافة، وتسمى بأمير المؤمنين، وكانت زوجته «غزالة» خارجية، وكانت شديدة البأس، وكان الحجاج يخشاها، الكتائب: جمع كتيبة: الجيش، هوت: من هوى به الأمر: أطمعه، وغره، وغائلة النفوس: شرها.

والمعنى: طلب سفيان نائب الحجاج الأزارق بالجيش حين مالت غائلة النفوس بشبيب فهو غَدور.

والشاهد في البيت قوله: «بشبيب» حيث منعه من الصرف، وهو اسم معروف للضرورة.

(1) والبيت من شواهد الأغاني ٣/ ٤، والإنصاف مادة ٥٠١، وابن يعيش ١/ ٦٨، والعيني ٤/ ٣٦٤.

٥٧٨ — اللغة: «ذو الطول، وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، والعرب تتمدح بذلك.

والمعنى: ومن الذين ولدوا عامر العظيم، الذي رزق بسطة في الجسم، طولاً، وعرضاً

والشاهد فيه قوله: «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها، ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف.

(2) القائل: هو العباس بن مرداس، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/ ٧٣، ١٢٢، والعيني ٤/ ٣٦٥، والتصريح ٢/ ١١٩، والهمع ١/ ٣٧، والدرر ١/ ١١، والأشموني ٣/ ٢٧٥.

٥٧٩ — اللغة: حصن: والد عينية، وحابس: والد الأقرع، ومرداس: والد العباس.

والمعنى: ما كان والد عينية بن حصن، ولا والد الأقرح بن حابس يفوقان أبي مرداس» في مجمع.

والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف، وهو اسم مصروف للضرورة.

(3) الشاعر: هو دوسر بن دهبل العريبي، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٤/ ٣٦٦، والأشموني ٣/ ٢٧٥.

٥٨٠ — دوسر: اسم الشاعر: صحا قلبه: ترك هواه، يقال: صحا من سكره صحواً، إذا أفاق.

وأنشد ثعلب [1] :

أُؤَمِّـلُ أَنْ أَعِيشَ، وأَنَّ يَـوْمِي بـأَوَّلَ، أَوْ بـأَهْـوَنَ، أو جُبَـارِ
أَوِ الـتـالي دُبَـاز، فـإنْ افـتـهُ فمُؤْنِس، أَوْ عَـرُوبـة، أو شيَارِ

ويجوز أن يصرف ما لا يستحق الصرف للتناسب، كقراءة نافع، والكسائي قوله تعالى: «سلاسلا» و«قواريرا» وكقراءة الأعمش قوله تعالى: «ولا يفوتا. ويعوقا» فصرفها، ليناسبا قوله تعالى: «ودا، وسواعا، ونسرا».

والمعنى: ورب قائلة تقول: ما شأن دوسر بعدنا، فقد أفاق من هواه، وصار فارغ القلب من ليلى، وهند؟

والشاهد فيه قوله: «دوسر» حيث منعه من الصرف، وهو مصروف للضرورة.

(١) الشاعر مجهول، والبيت الأول من شواهد مجالس ثعلب ٦٤٢، والإنصاف ٤٩٧، والعيني ٤/ ٣٦٧، والهمع ١/ ٣٧، والدرر ١/ ١١.

٥٨١ــ اللغة: اوَمل: أرجو، أول: يوم الأحد ــ في أسمائهم القديمة ــ أهون: الاثنين، جبارة: الثلاثاء، دبار: الأربعاء، مؤنس: الخميس، عروبة: الجمعة، شيار: السبت.

والمعنى: يقول الشاعر الجاهلي، والذي لم يعينه أحد ممن قرأت لهم، أرجو أن أعيش، لكن منيتي ستكون في أي يوم من أيام الأسبوع، لأن المقادير لا تجري وفق إرادتي، وأملي.

والشاهد في البيت: في منع صرف «دبار، ومؤنس» وهما مصروفان.

(راجع الدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ١١)

إعْرابُ الْفِعْل

ارْفَــعْ مُضَــارِعَــاً، إِذَا يُــجَــرَّدُ مِنْ نَــاصِبٍ، وجَــازِمٍ، كَتَسْعَدُ

قد تقدم في باب الإعراب : أن المعرب من الأفعال هو المضارع ، الذي لم يباشره نون التوكيد ، ولا نون الإناث .

فأغنى ذلك عن تقييد الفعل المعرب — هنا — بخلوه عن سبب البناء ، فلذلك أطلق العبارة ، وقال :

ارفَــعْ مضَــارِعــاً، إذا يُــجــرَّدُ مـنْ نَـاصبٍ، وجَـازمٍ، كتسعدُ

يعني : أنه يجب رفع المضارع المعرب ، إذا لم يدخل عليه ناصب ، ولا جازم ، كقولك : «أنتَ تَسْعَدُ» .

والرافع له — إذْ ذَاكَ — إما وقوعه مع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجريده من الناصب ، والجازم ، وهو قول الكوفيين ، وهو الصحيح ؛ لأن قول البصريين : رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ، لا يخلو إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالأصالة ، سواء جاز وقوع الاسم فيه ، كما في نحو : يَقُومُ زيدٌ ، أو منع منه الاستعمال ، كما في نحو : جعَلَ زيدٌ يفعَلُ .

وإما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا .

فإن أرادوا الأول فهو باطل : برفع المضارع بعد «لَوْ» وحروف التحضيض ، لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة .

وإن أرادوا الثاني فهو باطل ايضاً ؛ لعدم رفع المضارع بعد «إنْ» الشرطية ، لأنه

موضع صالح للاسم بالجملة ، كما في نحو قوله تعالى : «وإنْ أحدٌ من الْمُشْرِكينَ استجَارَكَ[1] » .

فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد «إنْ» الشرطية إلا مرفوعا ، واللازم منتف فالملزوم كذلك .

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض بأن ما قاله الكوفيون باطل ؛ لأن التجريد من الناصب ، والجازم أمر عدمي ، والرفع أمر وجودي ، فكيف يصح أن يكون الامر العدمي علة لأمر وجودي ؟

فجوابه : لا نسلم أن التجريد من الناصب ، والجازم عدمي ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله ، مخلصا عن لفظ ، يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء ، والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي .

وَ«بِلَن» انْصِبْهُ «وكَيْ» كَذَا «بِأَنْ» لَا بَعْدَ عِلْمٍ . والّتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فانْصِبْ بهَا ، والرَّفْعَ صَحِّحْ ، واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» فَهْوَ مُطَّرِدْ
وبَعْضُهم أهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى ما أُخْتِهَا ، حيْثُ استَحقَّتْ عَمَلَا
ونَصَبُوا «بِإِذْنِ» المُسْتَقْبَلَا إنْ صُدِّرَتْ . والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
أَو قَبْلَهُ الثمِينُ ، وانْصِبْ ، وارْفَعَا إِذَا ، إذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

الأدوات التي تنصب المضارع هي : «لَنْ ، وكَيْ ، وأَنْ ، وإِذَنْ» .

فأما «لَنْ» فحرف نفي مختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، وينصبه ، كما تنصب «لَا» الاسم ، وذلك كقولك : لن يَقُومَ زيدٌ ، ولَنْ يَذْهَبَ عَمْرٌو ، ونحو ذلك .

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

وأما «كَيْ» فتكون اسما مخففا، من «كَيْفَ» فتدخل على الاسم، والفعل: الماضي، والمضارع المرفوع، كقول الشاعر[1]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ، وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُم، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟

وتكون حرفا، فتدخل على «مَا» الاستفهامية، أو المصدرية، أو على فعل مضارع منصوب.

فإذا دخلت على «ما» فهي حرف جر، لمساواتها معها للام التعليل: معنى، واستعمالا، وذلك قولهم في السؤال عن العلة «كَيْمَه»؟ كما يقولون: «لِمَه»؟، وكقول الشاعر[2]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإِنَّمَا يُراد الفَتَى، كيمَا يضرُّ، ويَنْفَعُ

فجعل «ما» مصدرية، وأدخل علها «كي» كما تدخل عليها اللام، والمعنى: إنما يراد الفتى للضر والنفع.

---

(١) البيت مجهول القائل، وقد استشهد به المغني ١٨٢، ٢٠٤، (١٨٢ — ١٨٩) والعيني ٤/ ٣٧٨، والهمع ١/ ٢١٤، والدرر ١/ ١٨٤، وذكر العيني أنه من أبيات الكتاب ٣/ ٢٧٩ العيني على الأشموني، كما ذكر ذلك السيوطي في شواهد «كي» ١٧٢، وقد بحثت عنه. فلم أجده في شواهد الكتاب.

٥٨٢ — اللغة: تجنحون: تميلون، سلم: سلام، وصلح، ثئرت: في المصباح: مادة (ث أر) يقال: ثأر القتيل، وبالقتيل: أي: قتل قاتله، لظى: نار، الهيجاء: الحرب، تضطرم: تشتعل، وترتفع...

والمعنى: كيف تميلون إلى سلام، ولم تأخذوا بثأر قتلاكم، ونار الحرب ما زالت مشتعلة؟

والشاهد فيه: «كي» فقد جاءت بمعنى «كيف».

(٣) قد تقدم الكلام مستوفى عن القائل، واللغة، والمعنى...

وذلك في الشاهد (٣٠٠)

والشاهد — هنا — في «كيما» حيث دخلت عليها «ما» المصدرية، والتقدير: إنما يرجى الفتى للنفع، والضر.

وقيل «ما» كافة، أي كفت «كي» المصدرية عن نصب المضارع...

وإذا دخلت على الفعل المضارع فلا يكون ذلك إلا على معنى التعليل، كقولك: جئْتُ كَيْ تُحسنَ إليّ، فالوجه أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ولام الجر قبلها مقدرة، وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها، كقوله تعالى: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا على مَا فَاتَكُمْ[1]» وحرف الجر لا يدخل على مثله، ولا يباشره إلا في ضرورة قليلة، وإنما يدخل على اسم: إمّا صريح، أو مؤول به.

فلولا أن «كَيْ» هنا، مع الفعل بمنزلة المصدر ما جاز أن تدخل عليها اللام.

ويجوز في «كي» مع الفعل، إذا كانت مجردة عن اللام أن تكون الجارة، والفعل بعدها منصوب «بأن» مضمرة، كما ينتصب بعد اللام، بدليل ظهور «أَنْ» بعد «كَيْ» في الضرورة، كقول الشاعر[2]:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَن تَغُرَّ، وتَخْدَعَا؟

وأما «أَنْ» فتكون زائدة، ومفسرة، ومصدرية.

فالزائدة: هي التالية «لِلَمَّا» التوقيتية، كما هي في قوله تعالى: «فلَمّا أَن جَاءَ البَشيرُ[3]»

والمفسرة: هي الداخلة على جملة مبينة حكاية ما قبلها من دال على معنى القول، بغير حروفه. كالتي في قوله تعالى: «فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَن اصْنَع الفُلْكَ[4]» وفي قوله تعالى: «وانْطَلَقَ الملأُ منهُمُ أَن امْشُوا[5]» أي: انطلقت ألسنتهم بهذا القول.

---

(1) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(2) ذكر مستوفى في الشاهد (٢٩٩) من جميع النواحي.

والشاهد هنا في «كيما» حيث جمع فيه بين «كيْ» و«أن» ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة.

(3) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(4) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

(5) من الآية ٦ من سورة ص، وقد حرفت في النسخة «فانطلق...»

والمصدرية : هي التي مع الفعل في تأويل مصدر.

وتنقسم إلى مخففة من «أنَّ» وناصبة للمضارع.

فإن كان العامل فيها من أفعال العلم وجب أن تكون المخففة ، وتعين في المضارع بعدها الرفع ، إلا أن يكون العلم في معنى غيره ، ولذلك أجاز سيبويه : ما عِلمت إلاّ أنْ تَقُومَ — بالنصب — قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تفعل.

وإن كان العامل في «أنْ» من غير أفعال العلم ، والظن وجب أن تكون غير المخففة ، وتعين في المضارع بعدها النصب ، كقولك : أريدُ أن تقومَ.

وإن كان العامل فيها من أفعال الظن جاز فيها الأمران ، وصحّ في المضارع بعدها النصب ، والرفع ، إلا أن النصب هو الأكثر ، ولذلك اتفق عليه في قوله تعالى : «أحسِبَ النّاسُ أَنْ يُتركُوا[1]» واختلف في قوله تعالى : «وحَسِبُوا أَلَا تكُونَ فِتْنَة[2]» فقرأ برفع «تكونُ» أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وقرأ الباقون بنصبه.

ومن العرب من يجيز إهمال غير المخففة ، حملا على «مَا» المصدرية ، فيرفع المضارع بعدها ، كقول الشاعر[3] :

أَن تقرآن علَى أسْمَاءَ ويحكُمَا مِنِّي السّلَامَ ، وأَلّا تُشْعِرَا أحَدَا

---

(١) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٣٩٠ ، والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٥ ، ٨/ ١٤٣ ، والمغني ٣٠/ ٦٩٧ (٣٧) والعيني ٤/ ٣٨٠ ، والتصريح ٢/ ٢٣٢ ، والأشموني ٣/ ٢٨٧ ، والخزانة ٣/ ٥٥٩.

٥٨٥— اللغة : تقرآن : تلقيان. أسماء : محبوبته.

والمعنى : طلب الشاعر من مخاطبيه أن يبلغا تحيته إلى أسماء ، في كتمان ، وسرية ، وقد تلطف في استعمال «ويحكما» بمخاطبيه.

والشاهد فيه : استعمال «أن» المصدرية غير المخففة من الثقيلة في موضعين : أهمل عملها في أحدهما «تقرآن» وأعملها في الموضع الثاني «ألا تشعرا...»

«فأن» الأولى، والثانية مصدريتان، غير مخففتين. وقد أعملت إحداهما، وأهملت الأخرى.

ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالى: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِم الرَّضَاعَةَ[1]» وقول الشاعر[2]:

إِذَا مِتُّ فادفنِّي إلى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عِظَامي في الْمَمَاتِ عُرُوقُهَا
ولا تَدْفِنَنِّي في الفَلَاةِ فإنَّني أخَافُ إذا مَا متّْ ألّا أَذُوقُهَا

وأَمَّا «إِذَنْ» فحرف جواب يختص بجملة واقعة جوابا بالشرط مقدر.

وقد يكون مذكوراً، كقول الشاعر[3]:

لئِنْ عَادَ لي عبْدُ العَزِيزِ بمِثْلِهَا وأمكَنَني منْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

---

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) الشاعر: هو أبو محجن بن حبيب الثقفي، الصحابي (رضي الله عنه)، من الأبطال الشجعان... وقد استشهد بالبيت الأول ابن الشجري ١/ ٢٥٣، والعيني ٤/ ٣٨١، وديوانه ٨، وبالثاني صاحب الخزانة في ٣/ ٥٥٠، والمغني ٣٠ (٣٧) والهمع ٢/ ٢، والدرر ٢/ ٢، والأشموني ٣/ ٢٨٣، وديوانه ٨.

٥٨٦ــ اللغة: كرمة: شجرة عنب، الفلاة الصحراء.

والمعنى: يوصي أبو محجن ــ وذلك قبل توبته عن شرب الخمر ــ أن يدفن إلى جوار شجرة عنب، لترتوي عظامه منها، وينهى أن يدفن في فلاة مخافة ألا يذوق الخمر، أو ما تعصر منه.

والشاهد في قوله: «ألا أذوقها» فقد أهملت «أن» ولم تعمل في «لا أذوقها»، ويقول العيني ٣/ ٢٨٤ على الأشموني: «والصحيح أن «أَنْ» هنا مخففة من الثقيلة، والتقدير: أنه لا أذوقها.

(٣) الشاعر: هو كثير عزة من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤١٢، والجمل ٢٠٥، وابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢، والخزانة ٣/ ٢٨٠، ٤/ ٤٥٠، عرضا، والشذور ٢٩٠، والمغني ٢١ (٢٤) والعيني ٤/ ٣٨٢، والتصريح ٢/ ٤٣٤، والهمع ٢/ ٧، والدرر ٢/ ٥. والأشموني ٣/ ٢٨٨، وديوانه ٢/ ٧٨.

٥٨٧ــ اللغة: عبد العزيز: يقصد عبد العزيز بن مروان: ممدوحه: بمثلها: أي مقالته: تمن علي.

وينصب بها المضارع بشرط كونه مستقبلا ، وكون «إِذَنْ» مصدرة ، والفعل متصل بها ، أو منفصل بقسم ، كقولك لمن قال : أَزُورُكَ غَداً : إِذَنْ أكرمَك ، وإِذَن والله أكرمَكَ .

فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه ، لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا ، وذلك قولك لمن قال أَنا أحبُّك : إِذَنْ أصدِّقُك ، وكذا لو كانت «إِذَنْ» غير مصدرة ، فتوسطت بين ذي خبر ، وخبره ، أو بين ذي جواب ، وجوابه ، لأنها هناك تشبه الظن المتوسط بين المفعولين ، فوجب إلغاؤُها فيه ، كما جاز إلغاء الظن في مثله .

وأما قول الراجز[1] :

لا تَتْرُكَنّي فيهمْ شَطيرَا إِنّي إِذَنْ أهْلِكَ أو أَطيرَا

فشاذ ، لا يقاس عليه .

ولو توسطت «إِذَنْ» بين عاطف ، ومعطوف جاز إلغاؤها ، وإعمالها .

والمعنى : لئن مدحت الأمير ، وقال لي : تمنّ عليّ ، كما سبق ، لأطلبن أن أكون كاتبه ، ولا أترك هذه الأمنية ، محاولاً تحقيقها.

والشاهد فيه : وقوع «إِذَنْ» حشواً ، وقد أهملت لوقوعها بين القسم ، وجوابه ، لا بين الشرط ، وجوابه .

(١) الراجز : هو رؤبة ، وقد استشهد بالأول : الإنصاف ١٧٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٧ ، والمقرب ٥٦ ، والخزانة ٣/ ٥٧٤ ، والمغني ٢٢ (٢٦) والعيني ٤/ ٣٨٣ ، والتصريح ٢/ ٢٣٤ ، والهمع ٢/ ٧ ، والدرر ٢/ ٦ ، واللسان مادة : (شطر) وبالثاني : الإنصاف ١٧٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٧ ، والمقتضب ٥٦ ، والخزانة ٣/ ٥٧٤ ، والمغني ٢٢ (٢٦) والعيني ٤/ ٣٨٣ ، والتصريح ٢/ ٢٣٤ ، والأشموني ٣/ ٢٨٨ ، والدرر ٢/ ٦٢ ، واللسان مادة (شطر) وليسا في ديوان رؤبة ولذلك قال العيني «رجز لم يعلم راجزه» ٣/ ٢٨٨ العيني على الأشموني .

٥٨٨ــ اللغة : شطيراً : بعيداً ، غريباً ...

والمعنى : لا تتركني بعيداً فيهم ، فهذا بسبب الهلاك ، والدمار ، والطيران.

والشاهد فيه قوله : «إذن ...» حيث أعمل «إذن» مع أنها معترضة بين «إنَّ» وخبرها ، وهو ضرورة ، خلافاً للفراء.

وإلغاؤها أجود، وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى: «وإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلاّ قليلاً»[1].

وفي بعض الشواذ: «إِذَنْ لا يَلْبَثُوا» بالنصب على الإعمال.

ولو كان الفعل منفصلا من «إِذَنْ» بغير قسم، كقولك: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ، وجب إلغاؤها، لأن غير القسم جزء من الجملة، فلا تقوى «إِذَنْ» معه على العمل فيما بعده، بخلاف القسم، فإنه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا، كما لم يمنع من الجر، في قولهم: «إنَّ الشّاةَ لتجترُّ، فتسمعُ صَوْتَ، واللهِ رَبِّهَا» حكاه أبو عبيدة، وفي قولهم: «هَذَا غُلَامُ، واللهِ زيدٍ» و«اشتريته بواللهِ ألف درهَمٍ» حكاه ابن كيسان عن الكسائي.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: إلغاء «إِذَنْ» مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس، لأنها غير مختصة.

وإنما أعملها الأكثرون حملا على «ظَنّ» لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت «مَا» على «لَيْسَ» لأنها مثلها في نفي الحال.

وبَيْنَ لَا، ولَام جرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ «أَنْ» نَاصبةً، وإِنْ عُدِمْ
لَا، فأَن، اعمِلْ: مظهراً، أو مضمَرًا وَبَعْدَ نَفيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

أَوْلَى نواصب الأفعال بالعمل «أَنْ» لاختصاصها بالفعل، وشبهها في اللفظ، والمعنى بما يعمل النصب في الأسماء، وهو «أَنْ» المصدرية.

فلذلك جاز في «أَنْ» دون أخواتها أن تعمل في الفعل: مظهرة، ومضمرة، فتعمل مضمرة باطراد بعد ستة أحرف: «لَام الجر»، و«أو» بمعنى إلى، أو إلاَّ

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء. القراءة الشاذة هي قراءة «أبي» على إعمال «إذن». كما قرىء «خلافك» أي بعدك... راجع الكشاف ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦. فقد أثبت القراءات، والتوجيه.

و«حتّى» بمعنى إلى، أو كي «وفاء الجواب» وواو المصاحبة، والعاطف على اسم، لا يشبه الفعل.

ولا تعمل مضمرة فيما سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ، وسيأتي التنبيه عليه — إن شاء الله تعالى.

أما لام الجر: «فلأَنْ» مع الفعل بعدها ثلاثة أحوال:

وجوب الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين.

فيجب الإظهار مع الفعل، المقرون «بِلَا» كقوله تعالى: «لِئَلاَّ يُعلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ[1]»

ويجب الإضمار مع الفعل، إذا كانت اللام قبله زائدة، لتوكيد نفي «كان» كقوله تعالى: «ومَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ[2]» وتسمى لام الجحود.

ويجوز الإضمار، والإظهار مع الفعل الواقع بخلاف ذلك، سواء كانت اللام للتعليل، كقولك: جئْتُكَ لتحسن، وما فعلت ذلك لتغضب، وتسمى لام «كي» أو للعاقبة، كقوله تعالى: «فالتَقَطَهُ آلُ فرعَوْنَ، لتَكُونَ لَهُمْ عَدوّاً وحَزناً[3]».

أو زائدَة كقوله تعالى: «يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ[4]».

فالفعل في هذه المواضع منصوب «بأنْ» مضمرة، ولو أظهرتها في أمثال ذلك لحسن.

وأما «أَوْ» فقد أشار إلى إضمار «أَنْ» بعدها بقوله:

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة المجادلة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

كَـذَاكَ بَعْدَ «أو» إِذَا يَصْلُح في مَوْضِعِهَا حتّى ، أو الاّ «أَنْ» خَفَى

يعني : أنه كما أُضمرت «أن» الناصبة حتما ، بعد لام الجر المؤكدة لنفي «كَان» كذلك تضمر حتما ، وتخفى بعد «أَوْ» إذا صلح في مكانها «حتَّى ، أو إلاّ» يريد : «حتّى» التي بمعنى «إلى» لا التي بمعنى «كَيْ»

والحاصل : أنه ينصب المضارع «بأَنْ» لازمة الإضمار ، بعد «أوْ» بمعنى «إلَى» أوْ «إلاّ» .

فإن كان ما قبلها مما يتقضى شيئا ، فشيئا فهي بمعنى «إلَى» والا فهي بمعنى «إلاّ» مثال الأول قولك : لأنتظرنُه ، أو تجيءَ، تقديره : لأنتظرنه إلى أَنْ يجيءَ ، ونحوه قول الشاعر[1] :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ ، أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَـمَا انـقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لصَابِرِ

ومثال الثاني قولك : لأقْتُلَنَّ الكافرَ ، أو يُسْلِم ، تقديره لاقتلن الكافر : إلا أن يسلم .

ونحوه قول الشاعر[2] :

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الشذور ٢٩٨ ، والمغني ٦٧ (٧٤) والعيني ٤/ ٣٨٤ ، والتصريح ٢/ ٢٣٦ ، والهمع ٢/ ١٠ ، والدرر ٢/ ٧ ، والأشموني ٣/ ٢٩٥ .

٥٨٩ـــ اللغة : لاستسهلن : يقال : استسهل الأمر : عده سهلاً ، والمنى : جمع منية ، والآمال : جمع أمل .

والمعنى : لأعدن كل أمر صعب سهلاً ، حتى تحقق آمالي ، وأدرك بغيتي ، فإن الأمل لا يتحقق إلا لصابر ، يتحمل المشاق ، ويصبر على ركوب الأخطار .

والشاهد فيه قوله : «أو أدرك المنى» حيث جاءت فيه أو بمعنى «حتى» التي بمعنى «إلى» ، وانصب الفعل بعدها «بأن» مضمرة ، كما في «لألزمنك أو تقضيني حقي : أي إلى أن تقضيني حقي .

(٢) الشاعر : هو زياد الأعجم ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٢٨ ، والمقتضب ٢/ ٢٩ ، وابن الشجري ٢/ ٣١٩ ، وابن يعيش ٥/ ١٥ ، والمقرب ٥٧ ، والمغني ٦٦ (٧٤) والشذور ٢٩٩ ، والعيني ٤/ ٣٨٥ ، والتصريح ٢/ ٢٣٦ ، والأشموني ٣/ ٥٩٥ واللسان مادة (غمز) .

وكُنْتُ إذَا غَمزْتَ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرتُ كعُوبَها ، أَوْ تَسْتَقيمَا

وقول الآخر[1] :

لأُجَدِّلَنَّك ، أو تملك فتيتي بيدي صَغارٍ طارفاً ، وتليدا

فإن قلت : « أَوْ » المذكورة حرف عطف ، واقع بعد فعل ، فكيف نصب الفعل بعدها بإضمار « أَن » ، مع كون « أَن » والفعل في تأويل الاسم ، فكيف صح عطف الاسم على الفعل ؟

قلت : صح ذلك على تأويل الفعل ، قبل « أو » بمصدر معمول لكون مقدر ، فإذا قلت : لأنتظرنه ، أو يجيءُ ، أو لأقتلن الكافر ، أو يسلم ، فهو محمول على تقدير : ليكون انتظار مني ، أو مجيءُ منه ، وليكون قتل مني للكافر ، أو إسلام منه ، وكذا جميع من جاء من هذا القبيل .

فإن قلت : فلم نصبوا الفعل بعد « أو » حتى احتاجوا إلى هذا التأويل ؟

قلت : ليفرقوا بين «أَوْ» التي تقتضي مساواة ما قبلها لمابعدها في الشك فيه ،

٥٩٠ــ اللغة : القناة : الرمح ، وكعوب الرمح : النواشز في أطراف الأنابيب .

والمعنى : وكنت إذا عصرت قناة قوم كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، أي : إذا أردت إصلاح قوم انصفوا بالفساد ، فلا أكف بهم حتى يحصل صلاحهم .

والشاهد فيه قوله : « أو تستقيما » حيث جاءت فيه « أو » بمعنى « إلا » في الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار « أن » كما في « لأقتلنه ، أو يسلم » والمعنى : إلا أن تستقيما .

(١) البيت مجهول القائل ، وقد استشهد به العيني ٤/ ٣٨٥ ، ويسن ٢/ ٢٣٧ .

٥٩١ــ اللغة : لأجدلنك : لأطعننك ، وأرمينَّك بالأرض ، فتيتي : جمع فتى ، وأراد بهم : غلمانه ، وخدامه ، صَغَار : ذلة ، وهوان ، طارف : مستحدث ، تليد : قديم .

والمعنى : لأطعننك ، وألقينك على الأرض إلا أن تملك فتيتي ، وأجعلنك في ذلة واحتقار : حديث وقديم

والشاهد في البيت قوله : « أو تملك » فإن « أو » فيه بمعنى « إلَّا » تقديره « إلا أن تملك فتيتي .

راجع العيني ٤/ ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

وبين «أَوْ» التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك ، فإنهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله «بأو» في مقام الشك في الفعلين تارة ، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط ، فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد «أَوْ» فقالوا : أفعل كذا أو أترك ، ليؤذن الرفع بأن ما قبل «أو» مثل ما بعدها في الشك .

وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد «أَوْ» فقالوا : لأنتظرنه ، أو يجيءَ ، ولأقتلن الكافر ، أو يسلم ، ليؤذن النصب بأن ما قبل «أوْ» ليس مثل ما بعدها في الشك ، لكونه محقق الوقوع ، أو راجحه ، فلما احتيج الى النصب ليعلم هذا المعنى احتيج له إلى عامل ، ولم يجز أن تكون «أَوْ» لعدم اختصاصها ، فتعين أن تكون «أن» مضمرة ، واحتيج لتصحيح الإضمار إلى التأويل المذكور .

وأما «حتى» فقد أشار الى نصب الفعل بعدها بإضمار «أَنْ» بقوله :

وَبَعْدَ «حَتَّى» هكَذَا إضْمَارُ «أَنْ» حَتّمٌ ، «كجُدْ حَتّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»
ويَلْوَ «حَتَّى» حَالاً ، أوْ مُؤَوَّلا بهِ ارْفَعنَّ ، وانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

«حتّى» حرف غاية ، وتأتي في الكلام على ثلاثة أضرب : عاطفة ، وابتدائية ، وجارة :

فالعاطفة : تعطف بعضا على كله ، كقولك : أَكَلْتُ السمكةَ حتَّى رَأْسَهَا .

والابتدائية : تدخل على جملة : مضمونها غاية لشيءٌ قبلها ، وقد تكون اسمية كقول الشاعر[1] :

---

(١) الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل.
والبيت من شواهد ابن يعيش ٨/ ١٨ ، والخزانة ٤/ ١٤٢ ، والمغني ١٢٨ ، ٣٨٦ (١٣٠) والعيني ٣/ ٣٨٦ ، والهمع ١/ ٢٤٨ ، ٢/ ٢٤ ، والدرر ١/ ٢٠٧ ، ٢/ ١٦ ، والأشموني ٣/ ٣٠٠ ، وديوانه ٤٥٧ .

فـمَـا زَالَـتِ الـقَتْلَى تَـحُـجُّ دِمَاءَهَا بـدجْـلَـةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ

وقد تكون فعلية ، كقولهم : شَرِبَت الإبلُ حتَّى يجيء البعيرُ يجرُّ بطنَهُ.

والجارة : تدخل الاسم على معنى «إلى» والفعل — أيضا — على معنى «إلى» وقد تدخله على معنى «كَيْ» حينئذ أن تضمر «أنْ» لتكون مع الفعل في تأويل مصدر ، مجرور «بحتى» ولا يجوز أن تظهر.

فإذا دخلت «حتّى» على الفعل المضارع فهي : إما جارة ، وإما ابتدائية ، فإن كان الفعل مستقبلا ، أو في حكم المستقبل فحتى حرف جر بمعنى «إلى» أو «كَيْ» ، والفعل بعدها لازم النصب «بأن» المضمرة ، وذلك نحو قولك : لأسيرنَّ حتى تغربَ الشمس ، ولأتوبنَّ حتى يغْفَرَ لي ، والمعنى : لأسيرن إلى أن تغرب الشمس ، ولأتوبن كي يغفر لي.

وإن كان الفعل بعد «حتّى» حالا ، أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء ، والفعل بعدها لازم الرفع ، لخلوه عن ناصب ، أو جازم.

فالحال المحقق : كقولك : سرتُ البارحةَ حتى أَدْخَلُها الآن ، ومرضَ فُلَانٌ حتى لا يَرْجُونَه ، وسألتُ عَنْه حتّى لَا أحْتَاج إلَى سُؤَال.

والحال المقدر : أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر المخبر به اتصافه بالدخول فيه ، فيرفع ، لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال ، وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه ، فينصب ، لأنه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال ، ومنه قوله تعالى : «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يقولُ الرَّسُولُ[1]».

٥٩٤— اللغة : تمج : تقذف ، دجلة : نهر العراق ، أشطل : الأشطل : الذي تخالطه حمرة ، وعير شطلاء : إذا خالط بياضها حمرة.

والمعنى : ما زالت القتلى تقذف دماءها بنهر دجلة ، حتى صار ماء دجلة مشوباً بحمرة دمائها.

والشاهد فيه قوله : «حتى ماء دجلة ...» حيث دخلت «حتى على الجملة الاسمية.

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

قرأ نافع بالرفع ، والباقون بالنصب.

وأما «فاء الجواب ، وواو المصاحبة» فقد أشار إلى نصب الفعل بعدهما بإضمار «أَنْ» بقوله :

وَبَعْدَ «فَا» جَوَاب نَفي أو طَلَبْ مَحْضَيْن «أَنْ» وسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
و«الواو» كالفا» إن تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ «كَلَا تَكُنْ جَلْداً ، وتَظْهِيرَ الجَزَعْ

«أَنْ» مبتدأ ، و«نَصَبْ» خبره ، و«سترها حتم» حال من فاعل «نصب» و«بعْدَ» حال من مفعوله المحذوف ، التقدير ، أن تنصب الفعل مضمرة إضمارا لازما ، وذلك إذا كان الفعل بعد الفاء المجاب بها نفي ، أو طلب ، وهو : أمْر ، أو نهي ، أو دعاء ، أو استفهام ، أو عرض ، أو تحضيض ، أو تمن.

فالنفي : نحو : ما تَأتينا فتحدِّثَنا ، ونحوه قوله تعالى : «لَا يُقْضَى علَيْهِمْ فَتمُوتوا[1] » والأمر : نحو : زُرْني فأَزُورَكَ ، وكقول الراجز[2] :

يا ناقُ سيري عَنقاً فسيحَا إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي : نحو قوله تعالى : «ولَا تَطْغَوا فيهِ ، فيَحِلّ[3] ».

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) الراجز : هو أبو النجم العجلي ، والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٤٢١ ، والمقتضب ٢/ ١٤ ، وابن يعيش ٧/ ٢٦ ، والشذور ٣٠٥ ، والعيني ٤/ ٣٨٧ ، والتصريح ٢/ ٢٣٩ ، والهمع ١/ ١٨٢ ، ٢/ ١٠ ، والدرر ١/ ١٥٨ ، ٢/ ٧ ، والأشموني ٣/ ٣٠٢.

٥٩٣ــ ناق : منادى مرخم ، أي : يا ناقة ، عنقاً : سيراً عنقاً ، والعنق : ضرب من السير...

والمعنى : يا ناقتي سيري سيراً عنقاً ، واسعاً حتى نصل إلى سليمان ، فتكون الراحة...

والشاهد فيه في قوله : «فنستريحا» حيث نصب ، لأنه جواب الأمر بالفاء.

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه.

والدعاء: كقول الشاعر[1]:

رَبِّ وفـــقْني فَلا أعـــدِلَ عَـنْ سَنَنِ السّاعيـنَ في خَيْـرِ سَنَنْ

والاستفهام: كقول الآخر[2]:

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتي؟ فأرْجُو أَنْ تُقْضَى، فتَرتَدَّ بَعْضُ الرُّوح في الْجَسَدِ

والعرض: نحو: أَلا تَنْزِل عنْدنَا فَتُصِيبَ خَيْراً، وكقول الشاعر[3]:

يَا ابنَ الكِرَام ألا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ، فمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

---

(1) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الشذور ٣٠٦، والعيني ٤/ ٣٨٨، والتصريح ٢/ ٢٣٩، والهمع ٢/ ١١، والدرر ٢/ ٨، والأشموني ٢/ ٣٠٢.

٥٩٤ـــ اللغة: أعدل: أميل، سَنَنْ: طريق.

والمعنى: يا رب وفقني حتى لا أميل عن طريقة الساعين في خير الطريقة...

والشاهد في البيت «فلا أعدل» حيث نصب، لأنه جواب الدعاء، وإلغاء فاء السبب في الجواب عن الدعاء.

(2) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ٤/ ٣٨٨، والتصريح ٢/ ٢٣٩، والأشموني ٣/ ٣٠٢.

٥٩٥ـــ اللغة: لباناتي: حاجاتي، تقضي: تؤدي.

والمعنى: هل تعرفون حاجاتي؟ وإني لأرجو أداءها، حتى يرتد بعض روحي لجسدي، وتهدأ نفسي.

والشاهد فيه قوله: «فأرجو» حيث نصب، لأنه جواب استفهام.

(3) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الشذور ٣٠٨، والعيني ٤/ ٣٨٩، والتصريح ٢/ ٢٣٩، والأشموني ٣/ ٣٠٢.

٥٩٦ـــ اللغة: تدنو: من الدنو: القرب، أي: تقترب، تبصر: ترى...

والمعنى: يقول لمخاطبه: لقد حدثك الناس عنا خيراً، فأنا أعرض عليك أن تزورنا، لتعرف حقيقة ما سمعته عنا، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة، والمشاهدة.

والشاهد فيه «فتبصر» حيث نصب، لأنه جواب العرض، وعائد الموصول محذوف، والتقدير: ما حدثوك به.

والتحضيض: نحو قوله تعالى: «لَوْلَا أخَّرْتَني إلَى أجَلٍ قَريبٍ، فأصدَّقَ[1]».

والتمني: نحو قوله تعالى: «يَا لَيْتَني كنْتُ مَعَهُمْ فأفُوزَ فَوزاً عَظِيماً[2]» كقول الشاعر[3]:

يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ واعَدَتْ فَوَفَتْ ودَامَ لي، ولَهَا عُمُرٌ، فنصطَحِبَا

ولا ينصب الفعل بعد الفاء مسبوقة بغير نفي، أو طلب، إلا لضرورة، كقول الشاعر[4]:

سأتْـرُكُ مَـنْـزِلي لِـبَني تَـمـيـمٍ وأَلْـحَق بـالْـحِجَـازِ فأَسْتَرِيحَا

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٣) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني ٤/ ٣٨٩، والأشموني ٣/ ٣٠٣.

٥٩٧ــ اللغة: واعدت: من المواعدة، وفت: من الوفاء....

والمعنى: يتمنى الشاعر قائلاً: يا قوم ليت أم خليد واعدت فأنجزت موعودها، ووفت بعهودها، ودام لنا عمر، وتمت فيه صحبة.

والشاهد في البيت قوله: «فنصطحبا» حيث نصب، لأنه جواب التمني.

(٤) الشاعر: هو المغيرة بن حنين التميمي، الحنظلي، أو المغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٢٣، ٤٤٨، والمقتضب ٢/ ٢٤، والمحتسب ١/ ١٩٧، وابن يعيش ١/ ٢٧٩، والمقرب ٥٧، والخزانة ٣/ ٦٠٠ والمغني (١٦٩) والشذور ٢٢٢، والعيني ٤/ ٤٩٠، والهمع ١/ ٧٧، ٢/ ١٠، ١٦، ٧٣، والدرر ١/ ٥١، و٢/ ٧، ١٠، ٩٠، والأشموني ٣/ ٣٠٥.

٥٩٨ــ اللغة: منزلي: بيتي، وموضعي، لبني تميم: قومه...

والمعنى: سأترك بتي، وموضعي لبني تميم، وأذهب الى الحجاز، حتى أستريح من العنت، والعناء... وتتم راحتي

والشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصب بعد الفاء، وليس بمسبوق بنفي، أو طلب، وهذا ضرورة.

أو لتقدم ترج ، أو شرط ، أو جزائه ، وستقف على التنبيه عليه.

ولا يجوز النصب بعد شيءٍ من ذلك إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون النفي خالصا من معنى الاثبات.

الثاني : ألا يكون الطلب اسمَ فعل، ولا بلفظ الخبر ، كما قد أشار إليهما بقوله :

.... محضين ....

ولذلك : وجب رفع ما بعد الفاء في نحو : ما أنتَ إلاّ تأتينَا مُتحدِّثُنَا ، ومَا تَزَالُ تأتينا فتحدثُنَا ، وما قام فيأكل إلاّ طعامه ، وقول الشاعر[1] :

ومَا قَامَ مِنّا قَائِمٌ في نَدِيِّنَا فيَنطِقُ إلاّ بالّتي هيَ أعْرَفُ

وفي نحو «صَهْ» فأسكت ، وحسبك الحديث فينام الناس.

وأجاز الكسائي نصب ما بعد الفاء في هذين ، لأنه في معنى : اسكت فاسكت ، واكتف بالحديث فينام الناس.

الشرط الثالث : أن يقصد بالفاء الجزاء ، والسببية ، ولا يكون الفعل بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف.

فلو قصد بالفاء مجردا لعطف ، أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف وجب الرفع ، فقيل : ما تأْتينا فتحدثُنَا ، على معنى : ما تأتينا فما تحدثُنا ، أو ما تأتينا فأنت تحدثُنا ، قال الله تعالى : «ولَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعتَذِرُونَ[2] » أي : فهم يعتذرون.

---

(١) الشاعر : هو الفرزدق ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٢٠ ، والخزانة ٣/ ٦٠٧ ، والعيني ٤/ ٣٩٠ ، والأشموني ٣/ ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وديوانه ٥٦١.

٥٩٩ــ اللغة : الندى : مجلس القوم ، ومتحدثهم ، أعرف : يريد يعرف الناس منها الصواب.

والمعنى : إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد مقالته.

راجع الأعلم ١/ ٤٢٠ شرح شواهد الكتاب.

والشاهد فيه قوله : «فينطق» حيث رفعه ، لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصاً ، وها هنا ليس كذلك.

(٢) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

أما إذا قصد بالفاء معنى السببية ، ولا ينوى مبتدأ ، فليس في الفعل بعدها إلا النصب ، نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى : ما تأتينا محدثا ، أو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فلما أرادوا بيان هذا المعنى نصبوا « بأن » مضمرة ، على أنها والفعل في تأويل مصدر ، معطوف على مصدر ، متأول من الفعل المتقدم ، معمولا لكون محذوف ، تقديره في نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، ما يكون منك إتيان فحديث مني ، وفي نحو : زرْني فأزورَكَ ، أي : لتكن زيارة منك فزيارة مني ، وكذا ما أشبهه .

وجميع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار « أَنْ » بعد الفاء ينتصب فيها كذلك بعد « الواو » إذا قصد بها المصاحبة ، وذلك نحو قوله تعالى : « ولَمَّا يَعْلَم اللهُ الذينَ جَاهَدُوا منكُمْ ، ويَعْلَم الصّابرينَ[1] » وقول الشاعر[2] :

فَقُلْتُ : ادْعي ، وأدْعُو إنَّ أندَى لِصَوْتٍ أن يُنَادِيَ دَاعِيَان

وقول الآخر[3] :

---

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٢) الشاعر : هو الأعشى ، أو الحطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيبان النمري.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٢٦ ، ومجالس ثعلب ٥٢٤ ، والقالي ١ / ٩٠ ، والإنصاف ٥٣١ ، وابن يعيش ٧ / ٣٣ ، والمغني ٣٩٧ (٢٨٠) والشذور ٣١١ ، والعيني ٤ / ٣٩٢ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والأشموني ٣ / ٣٠٧.

٦٠٠ــ اللغة : أندى : من قولهم : ندى صوته : يندى ندى ، إذا بعد أمده ، وامتد.

والمعنى : فقلت لتلك المرأة : ينبغي أن يجتمع دعائي ، ودعاؤك ، فإن أرفع صوت دعاء داعيين.

والشاهد فيه قوله : «وأدعو» حيث نصب الواو فيه بتقدير «أنْ» واو الجمع ، أي ، وأن أدعو.

(٣) الشاعر : أبو الأسود الدؤلي ، أو الأخطل ، أو السابق البربري ، أو للطرماح ، أو للمتوكل الليثي ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ / ١٦ ، والجمل ١٩٨ ، وحماسة البحتري ١٧٤ ، والمؤتلف ١٧٩ ، ومعجم المرزباني ٤١٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ ، والمغني ٣٦١ (٢٦١) والشذور ٢٣٨ ، ٣١٢ ، وأدب الدنيا ١٨ ، والعيني ٤ / ٣٩٣ ، والتصريح ٢ / ٢٣٨ ، والأشموني ٣ / ٣٠٧ ، ملحقات ديوان أبي الأسود ١٣٠.

لَا تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ، وتأْتِي مِثْلَهُ عَـارٌ عـلَيْكَ إِذَا فَـعَلْتَ عَـظِيمُ

وقول الآخر[1]:

أَلَـم أَكُ جارَكُمْ، ويكُون بَيْنِي وبَـيْـنَـكُـمُ المودَّةُ، والإِخَـاءُ

وقوله تعالى: «يَا لَيْتَنَا نُرَدّ، ولَا نكَذِّبَ بآيَاتِ رَبنَا، ونكُونَ مِنَ المُؤْمِنينَ[2]» في قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص.

وقرأ الباقون: «ونكونُ» بالرفع على معنى: «ونَحْنُ نكُونُ».

٦٠١ــ اللغة: لا تنه: من النهي، تأتي: تفعل، وتقترف.

والمعنى: لا تنه عن خلق، مع إتيانك مثله، فإنك إن فعلت ذلك كان ذلك عاراً عظيماً عليك، وكنت ممن يقول، ولا يفعل.

والشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث نصب الفعل «تأتي» بعد الواو، في جواب النهي، أي: لا يكن منك أن تنهي، وتأتي.

(١) الشاعر الحطيئة من كلمة يهجو فيها الزبرقان بن بدر، وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس.

والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ٧٢، والمغني ٦٦٩ (٣٢١) والشذور ٣١٢، والعيني ٤/ ٤١٧، والهمع ٢/ ١٣، والدرر ٢/ ١٠، والأشموني ٣/ ٣٠٧، وديوانه ٢٦.

٦٠٢ــ اللغة: جاركم: مجاوراً لكم، نازلاً بينكم، المودة: الود...

والمعنى: لقد كنت جاراً لكم مقيماً بين أظهركم، وكان حبل الود، والإخاء موصولاً...

والشاهد فيه قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع «بأن» المضمرة وجوباً بعد واو المعية، الواقعة في جواب الاستفهام.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

قال السيوطي: «برفع الفعلين: استئنافاً، ونصبهما في جواب التمني، ورفع الأول، ونصب الثاني...» ٢/ ١٩ تفسير الجلالين.

وزاد الجمل الأمر وضوحاً، فقال: ــ معلقاً على «برفع الفعلين»: «هذه قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن كثير والكسائي، وقوله: «بنصبهما» هذه قراءة حمزة، وحفص عن عصم...»

(راجع حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ١٩).

قال ابن السراج: «الواو تنصب ما بعدها في غير الموجب: من حيث انتصب ما بعد الفاء.

وإنّما تكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل، والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها، كما كان في الفاء، وأضمرت «أَنْ» وتكون الواو في هذا بمعنى «مع» فقط.

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه.

ومن ثم جاز فيما بعد الواو في نحو: لا تَأْكُل السّمَكَ، وتَشْرب اللَّبَن ثلاثة أوجه: الجزم: على التشريك بين الفعلين في النّهي.

والنصب: على النهي عن الجمع.

والرفع: على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل السمك، وأنْتَ تَشْرَبُ اللبن.

وأما العاطف على اسم لا يشبه الفعل، فقد أشار إلى نصب المضارع بعده «بأن» جائزة الإضمار، بعدما المترض بذكر ما يجزم من الجواب عند حذف الفاء، وذكر النصب بعد الفاء في جواب الترجي في قوله:

وبَعْدَ غَيْرِ النّفي جَزماً اعتَمدْ إنْ تُسقِط الفَا، والجزاءُ قَدْ قُصِدْ
وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهيٍ أن تَضعْ إنْ قَبْلَ لَا، دُونَ تخَالُفٍ يَقَعْ
والْأَمْرُ إنْ كَانَ بغَيرِ أفْعَلْ فلَا تَنصِبْ جَوَابَهُ، وجَزْمَهُ اقْبَلَا
والفعْلُ بَعْدَ الفَاء في الرَّجَا نصِب كنصبِ مَا إلَى التمَنّيّ يَنتَسِبْ
وإن علَى اسْمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطفْ تَنصِبْهُ «أَنْ» ثَابتاً، أَوْ مُنحَذِفْ

يجب في جواب غير النفي، إذا خلا من الفاء، وقصد الجزاء أن يجزم، لأنه جواب شرط مضمر، دل عليه الطلب المذكور، لقربه من الطلب، وشبهه به في

احتمال الوقوع ، وعدمه ، فصلح أن يدل على الشرط ، ويجزم بعده الجواب ، بخلاف النفي ، فإنه يقتضي تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضي الإيجاب تحقق وجوده ، فكما لا يجزم الجواب بعد الموجب ، كذلك لا يجزم بعد النفي ، وإنما يجزم بعد الأمر ، ونحوه من الطلب ، كقولك : زُرْني أَزُرْكَ ، تقديره : زُرْني ، فإنْ تَزُرْني أَزُرْكَ .

وقيل : لا حاجة إلى هذا التقدير ، بل الجواب مجزوم بالطلب ، لتضمنه معنى حرف الشرط ، وهو مشكل ، لأن معنى الشرط ، لا بد له من فعل شرط ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمنا له ، مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف ، ولما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه .

ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا كان الشرط المقدر موافقا للمطلوب ، فيصح أن يدل عليه .

وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير دخول «إِنْ» على «لَا» نحو : لَا تَدْنُ من الأَسَد تَسْلَمْ ، فللنهي — هنا — جواب مجزوم ، لأن المعنى يصح بقولك : الاّ تدْن من الأسد تَسْلَمْ ، بخلاف قولك : لَا تَدْن من الأسَد يأكلك ، فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك : إلاّ تدْن من الأسَد يأكلك .

وأجاز الكسائي : جزم جواب النهي مطلقا ، وما يحتج له به من نحو قول الصحابي : «يا رَسُول الله : لا تَشْرِفْ يُصبْكَ سَهْمٌ» ومن رواية من روى قوله (صلى الله عليه وسلم) : «مَنْ أكَلَ منْ هذِهِ الشّجرة فلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذنَا بريح الثّوم» فهو مخرج على الإبدال من فعل النّهي ، لا على الجواب .

ويساوى فعل الأمر في صحة جزم الجواب بعده بدون الفاء ما دل على معناه من اسم فعل ، أو غيره ، وإن لم يساوه في صحة النصب ، مع الفاء ، فيقال : نَزَال أنْزِل مَعَكَ ، وحَسْبُكَ يَنم الناسُ ، وإن لم يجز : نَزَال فانْزل ، وحسبك فينام الناس إلا عند الكسائي .

وألحق الفراء الرجاء بالتمني ، فجعل له جواباً منصوبا .

ويجب قبوله لثبوته سماعا، كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالى: «لَعَلّي أبْلُغَ الأسْبَابَ، أسْبَابَ السّموَاتِ، فأطّلِعَ إلَى إلَهِ مُوسَى[1]» وكقول الراجز[2]:

عَلَّ صُرُوفَ الدّهْرِ، أوْ دُولَاتِهَا يُدلْنَنَا اللمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِهَا

وينصب المضارع الواقع بعد عاطف، على اسم، غير شبيه بالفعل، كالواو في قول الشاعر[3]:

---

(١) من الآيتين ٣٦، ٣٧ من سورة غافر.

(٢) لم أعثر على نسبة الرجز لراجز معين، والأول من شواهد الخصائص ١/ ٣١٦، والإنصاف ٢٢٠، وشواهد الشافية ١٢٩، والمغني ١٥٥ (١٥٥) والعيني ٤/ ٣٩٦، والتصريح ٢/ ٣، والأشموني ٣/ ٣١٢ واللسان مادة (لمم) وبالثاني الخصائص ١/ ٣١٦، وابن يعيش ٥/ ٢٩، والشافية ١٢٩، والمغني ١٥٥ (١٥٥) والعيني ٤/ ٣٩٦، والأشموني ٣/ ٣١٢، واللسان مادة (لمم) وبالثالث الخصائص ١/ ٣١٦، وابن يعيش ٥/ ٢٩، والشافية ١٢٨، والمغني ١٥٥ (١٥٥) والعيني ٤/ ٣٩٦، ٥١٧، والأشموني ٣/ ٣١٢، ٤/ ١١٨.

٦٠٣ـــ اللغة: عل: لغة في لعل، صروف الدهر: حوادثه، دَولاتها: بضم الدال جمع دولة: في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: هما واحد، يُدلننا: من الإدالة: الغلبة، واللَّمة: الشدة، والزفرات: الشدائد،

والمعنى: يتنسم الراجز أرواح الفرج في تقلبات الزمن، أملاً في أن ترجح كفته، وأن تكون له الغلبة، لتستريح النفس من شدائدها، ويرجو ذلك في الموت، وهو الراحة الكبرى، أو في الشدة، التي يعقبها الفرج، أو في العسر، الذي يتلوه يسر.

والشاهد في «فتستريح» حيث نصب بعد «لعل» الذي هو أداة الترجي.

(٣) الشاعرة: هي ميسون بنت بحدل الكلبية، زوج معاوية (رضي الله عنه).

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٢٦، والمقتضب ٢/ ٢٧، والجمل ١٩٩، والمحتسب ١/ ٣٢٦، وابن الشجري ١/ ٢٨٠، وابن يعيش ٧/ ٢٥، والخزانة ٣/ ٥٩٢، ٦٢١، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٢٦١، ٤٧٩، ٥٥١، (٢٢٤ـــ ٢٦٤) والشذور ٣١٤، والعيني ٤/ ٣٩٧، والتصريح ٢/ ٢٤٤، والهمع ٢/ ١٧، والدرر ٢/ ١٠، والأشموني ٣/ ٣١٣.

للبس

لَـكـيْسُ عـبَـاءَةٍ ، وتَـقـرَّ عَـيْني أحَبّ إليَّ من لبْسِ الشُّفُوفِ

أراد : للبس عباءة ، وإن تقر عيني ، فحذف «أَنْ» وأَبقى عملها ، ولو استقام له الوزن ، فأثبتها لكان أقيس.

وكالفاء ، وثم واو في قول الشاعر[1] :

لَـوْلَا تَـوَقُّـع مُـعـتَـرٍّ ، فـأرْضِـيَـهُ ما كنتُ أُوثِرُ إتْرَاباً علَى تَربِ

وقول الآخر[2] :

إنِّي ، وقَتْلى سُلَيْكاً ، ثُمَّ أعْقِلَهُ كـالـثّوْرِ يُضْرَبُ لمّا عافَتِ البَقَرُ

٦٠٤ــ اللغة : تقر عيني : تهدأ ، وتسكن ، وترضى ، وتسعد : الشفوف : الثياب الرقاق.

والمعنى : ولبس عباءة ، وأن تهدأ عيني ، وتسر ، وترضى ، ويطيب خاطري أحب إلي من الثياب الرقاق.

والشاهد فيه قولها : «وتقر عيني» حيث نصب الفعل «تقر» بأن مضمرة ، والتقدير ولبس عباءة ، وأن تقر عيني والفعل منصوب «بأن» المحذوفة مع بقاء عملها...

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الشذور ٣١٥ ، والتصريح ٢/ ٢٤٤ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والدرر ٢/ ١١ ، والأشموني ٣/ ٣١٤.

٦٠٥ــ اللغة : توقع انتظار ، معتر : فقير ، يتعرض للمعروف ، أوثر : أفضل ، إترابا : استغناء ، ترب : فقر.

والمعنى : لولا ارتقاب متعرض لطلب المعروف ، فأرضيه ، وأصنع الجميل معه ما كنت أوثر الغنى على الفقر.

والشاهد قوله : «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع «بأن» المضمرة جوازاً ، بعد الفاء العاطفة ، لسبقها باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله : «توقع».

(٢) الشاعر : هو أنس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الحيوان ١/ ١٨ ، والشذور ٣١٦ ، والعيني ٤/ ٣٩٩ ، والتصريح ٢/ ٢٤٤ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والدرر ٢/ ١١ ، والأشموني ٣/ ٣١٤.

٦٠٦ــ اللغة : سليك : اسم رجل ، وهو سليك بن السلكة ، أحد ذؤبان العرب ، وشذاذهم ، وكان من أمره أنه مر ببيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى شابة بضة ، فنال منها ، فعلم بذلك أنس فسار خلفه ، وأدركه ، وقتله ، أعقله : أؤدي دينه ، الثور : ذكر البقر ، عافت البقر : كرهت الشرب.

وفي قوله تعالى: «أَوْ يُرْسِلَ رَسولاً[1]» في قراءة السبعة، إلا نافعاً، بنصب «يرسل»» عطفاً على «وحيا» والأصل: أَنْ يُرْسِلَ.

ولو كان المعطوف عليه وصفا، شبيها بالفعل لم يجز نصب الفعل، المعطوف، على ذلك الوصف، كما قد نبه عليه بقوله:

وإنْ علَى اسْم خالِصٍ...

أي: غير مقصود به معنى الفعل.

واحترز بذلك من نحو: الطّائرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذُّباب، فإن «يغضب» معطوف على اسم الفاعل، ولا يمكن أن ينصب، لأن اسم الفاعل مؤول بالفعل، لأن التقدير: الذي يطير، فيغضب زيد الذباب.

وقد يقع المضارع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة، فيقدر «بأَن» وقياسه مع ذلك أن يرفع، كقولهم: «تسْمَعُ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ[2]» تقديره: أن تسمع بالمعيدي، وكقول الشاعر[3]:

والمعنى: إن حالي مع سليك، إذ قتلته، وأديت دينه مثل حال الثور يضرب حينما تعاف الأبقار الشراب، فلا تضرب، لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور، فتفزع البقر، وتشرب.

والشاهد فيه قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع «بأن» مضمرة جوازاً بعد «ثم» المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتل».

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٢) المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٣٦ «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بحذف «أن» وبقاء عملها، ويروى أيضاً: «لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» يضرب لمن خيره خير من مرآه.

(٣) الشاعر: هو معاوية الأسدي، والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٤٣٤، وابن يعيش ٤/ ٢٧، والمغني ٤٢٨ (٢٨٤) شرح شواهد المغني للبغدادي ٢/ ٦٩١، والعيني ٤/ ٤٠٠، والتصريح ١/ ٢٦٨.

وَمَـا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدي بِهِ قَيْناً يَفُشّ بكيرِ

أراد : إلا أن يسير.

وقد ينصب «بأَنْ» المضمرة ، وهو قليل ، ضعيف.

وقد أشار إلى مجيئه بقوله :

وشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» ونَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ ، فاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

ومما روى من ذلك قول بعض العرب : «خُذِ اللصّ قبلَ يأْخُذَكَ» ، وقول الشاعر[1] :

فَلَمْ أر مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَمَا كِدْتُ أفْعَلَه

قال سيبويه : أراد : بعد ما كدت أن أفعله[2] .

٦٠٧ـــ اللغة : بشرطة : بمعنى الشرطي ، يفش : من فش الكير : نفسه ، وأخرج ما فيه من ريح ، كير : كير الحداد.

والمعنى : ما راعني إلا سيره بشرطة ، وقد عهدته حداداً يعمل بكير ، ويخرج ما فيه من نفس ، فقد صار والي الشرطة بعد أن كان حداداً ينفخ بالكير.

والشاهد فيه وقوع المضارع «يسير» موقع المصدر ، فيقدر «بأن» والقياس الرفع.

(١) الشاعر : هو عامر بن جوين الطائي ، أو عامر بن الطفيل.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٥٥ ، والإنصاف ٥٦١ ، والمقرب ٥٨ ، والمغني ٦٤٠ (٣١٥) والعيني ٤ / ٤٠١ ، والهمع ١ / ٥٨ ، ٢ / ١٨ ، والدرر ١ / ٣٣ ، ٢ / ٣ ، والأشموني ١ / ٣٦١ ، ٣ / ٣١٥ ، واللسان مادة (خبس).

٦٠٨ـــ اللغة : الخباسة : الظلامة ، ورجل خبوس ، أي ظلوم ، ونهنهت : كففت.

والمعنى : وصف الشاعر ظلامة ، هم بها ، ثم صرف نفسه عنها ، ويقول : لم أر مثلها ظلامة. وكففت نفسي عن الانتقام بعد ما كدت أن أفعل ذلك... (راجع الأعلم ١ / ١٥٥ على الكتاب).

والشاهد في البيت قوله : «أفعله» حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله «أن أفعله» فحذفت «أن ، وبقي عملها ، كما قال سيبويه.

(٢) عبارة سيبويه بعد البيت : «حمله على «أنْ» لأن الشعراء قد يستعملون «أن» ها هنا مضطرين كثيراً .» ١ / ١٥٥ـــ الكتاب.

عَوَامل الْجَزْم

بِلَا ، ولَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا في الْفِعْلِ ، هكَذَا بِلَمْ ، ولَمَّا
واجْزِم بإنْ ، ومَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا أَيٍّ ، مَتَى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ إذْمَا
وحَيْثُمَا ، أنّى ، وحَرْفُ إذْمَا كَإنْ ، وبَاقي الأَدَوَاتِ اسْمَا

الأدوات التي يجزم بها المضارع هي :

« اللام ، ولا » الطلبيتان ، و« لَم ، ولمّا » أختها .

و« إنْ » الشرطية ، وما في معناها .

أَمَّا « لَام الأمر » فهي اللام المكسورة ، الداخلة على المضارع ، في مقام الأمر ، والدعاء ، نحو قوله تعالى : « لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ[1] » وقوله تعالى : « ليقضِ علَيْنا رَبُّكَ[2] »

ويختار تسكينها بعد الواو ، والفاء ، ولذلك أجمع القراء عليه فيما سوى قوله تعالى : « ولْيُوفُوا نُذُورَهُم ، وليطَّوفُوا[3] » وقوله تعالى : « وليَتَمَتّعُوا[4] » ، ونحوه قوله تعالى : « فلْيَسْتَجيبُوا لي ، وَلْيُؤْمِنُوا بي[5] » وقوله تعالى : « فَلْيَتَّقُوا اللهَ ، ولْيَقُولُوا قَوْلاً سَديداً[6] » .

---

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الحج.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٩ من سورة النساء.

وقد تسكن بعد «ثم» كقراءة أبي عمرو، وغيره قوله تعالى: «ثُمَّ لْيَقضُوا أنفثهُم[1]».

ودخول هذه اللام على مضارع الغائب، والمتكلم، والمخاطب، المبني للمفعول كثير، كقوله تعالى: «ولنحمِل خَطَايَاكُم[2]» وقول النبي (صلى الله عليه وسلم): «قومُوا فلأُصَلِّ لَكُمْ» وقولك: لتعْنَ بحاجتي، ولتزه علينا.

ودخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، استغنوا عن ذلك بصيغة «أفْعَل».

ومن دخولها عليه قوله (عليه السلام): «لتأخُذُوا مضافَّكُم» وقراءة أبيّ، وأنس قوله تعالى: «فَبِذَلكَ فَلْتَفْرَحُو[3]».

ويجوز في الشعر أن تحذف، ويبقى جزمها، كقول الشاعر[4]:

مُـحَـمَّـدُ تَـفْدِ نَفْسَكَ كلّ نفْسٍ إِذَا مَـا خِفْتَ مـن شَيْءٍ تَـبَالَا

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١١ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٤) الشاعر هو الأعشى، أو حسان، أو أبو طالب، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢ وابن الشجري ١/ ٣٧٥، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٧/ ٢٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤، والمقرب ٥٩، والخزانة ٣/ ٦٢٩، ٦٦٦، والشذور ٢١١، والمغنى ٢٢٤، ٦٤١، (٢٠٤) والعيني ٤/ ٤١٨، والتصريح ٢/ ١٩٤، والهمع ٢/ ٥٥، والدرر ٢/ ٧١، والأشموني ٤/ ٥

٦٠٩ــ اللغة: تفد: لتفد من الفداء. تَبَالا: أصل الفاء والواو؛ سوء العاقبة، أو الهلاك، أو الحقد، والعداوة.

والمعنى: يا محمد تفديك جميع النفوس إذا خفت أمراً. أو وخامة عاقبة، أو حقداً، أو حسداً

والشاهد فيه قوله: «تفد» حيث حذف لام الأمر. وبقي عملها...

وكقول الآخر[1] :

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنّي بقائي ، ومُدّتي ولَكِنْ يكُنْ للخَيْرِ منْكَ نَصيبُ

التقدير : لتفد نفسك ، وليكن للخير منك نصيب .

فأما نحو قوله تعالى : «قُلْ لعبَادِيَ الّذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصّلَاةَ[2]» :

فالجزم فيه بجواب الأمر ، لا باللام المقدرة .

والمعنى : قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا .

فإن قيل : حمله على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة ، والواقع بخلاف ذلك ؟

فجوابه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أن الحمل على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة ، لأن الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل واحد منهم ، فيجوز أن يكون التقدير : قل لعبادي يقيموا الصلاة يقمها أكثرهم ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فاتصل الضمير ، تقديرا موافقا لفرض الشارع ، وهو انقياد الجمهور .

الثاني : سلمنا أن الحمل على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة ، لكن لا تسلم أن الواقع بخلاف ذلك ، لجواز ألا يكون المراد بالعباد ، المقول

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤/ ٤٢٠ ، والمغني ٢٢٤ (٢٠٣) والأشموني ٤/ ٥ . ٦١٠ — اللغة : تستطل : تعدها طويلة ، بقائي : وجودي .

والمعنى : يقول لابنه — وقد تمنى موته — : لا تستطل مدة بقائي ، وتترقب مماتي ، بل افعل الخير ، واحرص عليه .

والشاهد فيه قوله : «يكن» إذ أصله ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

(٢) من الآية ٣١ من سورة ابراهيم .

لهم كل من أظهر الإيمان، ودخل في زمرة أهله، بل خلّص المؤمنين، ونجباؤهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلا.

وأما «لَا» الطلبية فهي الداخلة على المضارع في مقام النهي، أو الدعاء، نحو: «لَا تَحْزَن[1]» و«لَا تُؤَاخِذْنَا[2]».

وتصحب فعل المخاطب، والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، كقول الشاعر[3]:

إذا ما خَرَجْنَا من دِمَشْقَ، فلَا نَعُدْ لَـهَا أبداً ما دَامَ فيهَا الجُرَاضِـمُ

وكقول الآخر[4]:

لَا أعْـرِفَـنْ رَبْـرَباً حُوراً مدامِعُهَا مُـردَّفَـاتٍ علَـى أعْـقَـابِ أكْـوَارِ

---

(1) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(2) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(3) الشاعر: هو الوليد بن عقبة، أو الفرزدق، والبيت من شواهد ابن الشجري ٢/ ٢٢٦، والمغني ٢٤٧ (٢١٦) والعيني ٤/ ٤٢٠، والتصريح ٢/ ٢٤٦، والأشموني ٤/ ٣، وليس في ديوان الفرزدق.

٦١١ ـــ اللغة: الجراضم: الأكول، الواسع البطن، ويريد معاوية (رضي الله عنه).

والمعنى: إذا خرجنا من دمشق، فسوف لا نعود إليها ما دام معاوية بها.

والشاهد فيه قوله: «فلا نعد» فإن «لا» ناهية، وجزم بها «نعد» وهو قليل، لأن المتكلم لا ينهي نفسه، إلا على سبيل المجاز، وتنزيله منزلة الأجنبي.

(4) الشاعر: هو النابغة الذبياني: والبيت من شواهد المغني ٢٤٦، (٢١٣) والعيني ٤/ ٤٤١، والتصريح ٢/ ٢٤٥، والأشموني ٤/ ٣، وديوانه ٤٢.

٦١٢ ـــ اللغة: الربرب: القطيع من البقر، وحوراً: جمع حوراء، والحور: شدة بياض العين، مع شدة سوادها... مردفات: بعضها وراء بعض، أي: متتابعات، أعقاب: جمع عقب، وعقب كل شيء آخره. وأكوار: جمع كور: الرحل بأداته.

والمعنى: لا أعرفن قطيعاً من بقر الوحش، تتصف عيون أبقاره بالحور مثل هؤلاء النسوة، مردفات على الرحال.

والشاهد في البيت قوله: «لا أعرفن» فإن «لا» ناهية، وهي نهي للمتكلم، وهو قليل جداً.

وأمَّا «لَمْ» و«لَمَّا» أختها فينفيان المضارع، ويقلبان معناه الى المعنى. ولا بد في منفى «لمّا» أن يكون متصلا بالحال.

وقد يحذف، ويوقف على «لمّا» كقولهم: «كلّا، ولَمَّا» أي: ولما يكن ذاك. وقد احترزت بقولي: «ولمَّا أختها» أي: أخت «لَمْ» من «لمّا» الحينبة» نحو قوله تعالى: «ولمّا جاءَ أمْرُنَا نَجّينا هوذًا[1]» ومن «لمّا» بمعنى «إلاّ» نحو: عزمتُ، علَيْكَ لمّا فَعَلْتَ أيْ، إلاّ فَعَلْتَ، والمعنى: ما أسألك إلا فعلَكَ، فإن التي تدخل على المضارع، وتجزمه هي «لَمّا» النافية، لا غير.

وإنما عملت هي، وأخواتها الجزم، لأنها اختصت بالمضارع، ودخلت عليه لمعان، لا تكون للأسماء، فناسب أن تعمل فيه العمل الخاص بالفعل، وهو الجزم.

وأمّا «إنْ» الشرطية: فهي التي تقتضي في الاستقبال تعليق جملة على جملة، تسمى الأولى منهما شرطا، والثانية جزاء.

ومن حقهما أن يكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط.

فإن كانا مضارعين جزمتهما، لأنها اقتضتهما، فعملت فيهما، وذلك نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو.

ويساوى «إنْ» في ذلك الأدوات التي في معناها، وهي: «مَنْ» و«ما» و«مَهْمَا» و«أيّ» و«متّى» و«أيّانَ» و«أيْنَ» و«إذْمَا، و«حيثما» و«أنّى» كقوله تعالى: «مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجزَ به[2]» وكقوله تعالى: «ومَا تَفْعلُوا من خَيْرٍ يَعلَمْهُ اللهُ[3]» وكقوله تعالى: «مَهْمَا تأتينا بهِ من آيَةٍ، لِتَسْحَرَنَا بهَا، فمَا نَحْنُ لكَ بمؤمنين[4]» وكقوله تعالى: «أيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى[5]».

(١) من الآية ٥٨ من سورة هود.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

وكقول الشاعر(١) :

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

وكقول الآخر :(٢)

أَيَّانَ نُؤمِنكَ تَأمَنْ غَيرَنَا ، وإذَا لَم تُدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وكقول الآخر(٣) :

---

(١) الشاعر : هو طرفة بن العبد البكري.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٤٢ ، والخزانة ٣/ ٦٥٠ ، والمغني ٦٠٦ ، والشذور ١٣٥ ، والعيني ٤/ ٤٢٢ ، معلقته.

٦١٣ــ اللغة : التلاع : جمع تلعة : ما ارتفع من الأرض ، يسترفد القوم : يطلبون الرفد. العطاء ، أرفد : أعطي.

والمعنى : لست أكثر من المكث في المرتفعات مخافة ، ولكن ذلك لغرض نبيل ، هو: متى يطلب أصحاب الحاجات العطاء أعطهم.

والشاهد فيه قوله : «متى يسترفد القوم أرفد» حيث جزم «بمتى» فعلي الشرط ، والجزاء.

(٢) البيت مجهول القائل :

وهو من شواهد الشذور ٣٣٦ ، والعيني ٤/ ٤٢٣ ، والأشموني ٤/ ١٠.

٦١٤ــ اللغة : نؤمنك : نعطك الأمان ، حذراً : خائفاً ، وجلاً.

والمعنى : إن أعطيناك الأمان أمنت غيرنا ، واستراحت نفسك ، وإن لم تنل الأمن منا فإنك تكون شديد الحذر خائفاً...

والشاهد فيه قوله : «أيان نؤمنك تأمن» حيث جزم «بأيان» فعلين ، أولها قوله : «نؤمنك» وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله : «تأمن» وهو جواب الشرط ، والإعراب ظاهر على آخرهما.

(٣) الشاعر : هو كعب بن جعيل ، أو حسام بن ضرار.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٥٨ ، والمقتضب ٢/ ٧٥ ، وابن الشجري ١/ ٣٣٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف ٦١٨ ، وابن يعيش ٩/ ١٠ ، والخزانة ١/ ٤٥٧ ، ٣/ ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، والعيني ٤/ ٢٣٤ ، ٥٧١ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، والدرر ٢/ ٧٦ ، والأشموني ٤/ ١٠ ، ويس ٢/ ٩٩.

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وكقول الآخر[1] :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وكقول الآخر[2] :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

٦١٥ــ اللغة : صعدة : هي القناة ، التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تقويم ، ولا تثقيف ، ويقولون : امرأة صعدة ، أي : مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، حائر : هو المكان الذي يكون وسطه منخفضاً ، مطمئناً ، وحروفه مرتفعة عالية ، والصعدة إذا نبتت في هذا المكان كان أنعم لها ، وأعظم لنبتها.

والمعنى : شبه امرأة ــ ذكرت في بيت سابق ــ بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، تميل مع الريح حيثما تفعل.

والشاهد فيه قوله : «أينما... تميلها تمل» حيث جزم «بأينما» فعلي الشرط ، والجزاء.

(١) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٤/ ٤٢٥ ، والأشموني ٤/ ١١.

٦١٦ــ اللغة : تأت : تفعل ، تلف : تجد ، آتياً : فاعلاً.

والمعنى : إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتياً به ، أي : افعل ما تأمر به ، وكن قدوة لغيرك...

والشاهد في البيت قوله : «إذ ما تأت... تلف» حيث جزم «بإذما» فعلين هما : فعل الشرط «تأت» وجوابه «تلف».

(٢) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد المغني ١٣٣ (٢٣٤) والشذور ٣٣٧ ، والعيني ٤/ ٤٢٦ ، والأشموني ٤/ ١١ ، ويس ٢/ ٣٩.

٦١٧ــ اللغة : تستقم : تعتدل ، وتسلك الطريق السوي ، نجاحاً : ظفراً بما تريد ، ونوالاً لما تؤمل ، غابر : باقي ، وماضي : فهو من الأضداد ، والمراد : باقي.

والمعنى : عند سلوك الجادة المستقيمة ، والاعتدال في كل شيء يكتب الله تعالى لك فوزاً ، ونجاحاً في باقي الأيام.

وكقول الآخر[1] :

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أخاً، غَيرَ مَا يُرْضِيكُمَا، لا يُحاوِلُ

وعند النحويين أن «إذْ» في «إذما» مسلوب الدلالة على معناه الأصلي، مستعمل مع «مَا» المزيدة حرفا بمعنى «إنْ» الشرطية.

وما سوى «إذْمَا» من الأدوات المذكورة، فأسماء، متضمنة معنى «إن» معمولة لفعل الشرط، أو الابتداء، لا غير.

فما كان منها اسم زمان، أو مكان «كَمَتَى، وأيْنَ» ونحو ذلك فهو أبدا في موضع، منصوب بفعل الشرط على الظرفية.

وما كان منها أسماء غير ذلك «كَمَنْ، ومَا، ومَهْمَا» فهو في موضع، مرفوع بالابتداء، إن كان فعل الشرط مشغولا عنه بالعمل في ضميره، كما في نحو، مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ، وما تَأْمُرْ بِهِ أَفْعَلْهُ، وإلا فهو في موضع، منصوب بفعل الشرط، لفظاً، كما في نحو: مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، ومَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثْلَهُ، أو محلاً كما في نحو: بِمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط، والجزاء، فقال:

فعلَيْن يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ، وجواباً وُسِمَا

والشاهد فيه قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم «بحيثما» فعلين: أولهما: فعل الشرط «تستقم» والثاني جوابه «يقدر».

(١) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد الشذور ٣٣٦، والعيني ٤/ ٤٢٦، والأشموني ٤/ ١١.

٦١٨ــ اللغة: لا يحاول: من حاولت الشيء: أردته، أي: لا يريد...

والمعنى: يا خليلي إنكما إن تأتياني فإنكما تجدان أخاً، وصديقاً لا يعمل، ولا يريد إلا مرضاتكما.

والشاهد فيه قوله: «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم «بأنى» فعلي الشرط، والجزاء.

ومَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارعَيْنِ تُلفيهمَا، أَوْ متخَالِفَيْنِ
وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجزَا حَسَنْ ورفْعُهُ بَعْدَ مُضارعٍ وَهَنْ
واقْرِن بفا حتماً جواباً لوْ جُعِلْ شَرْطاً لإنْ، أوْ غيْرِهَا لَمْ يَنجَعِل
وتخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المُفَاجَأة «كإِن تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافأَهْ»

كل من أدوات الشرط المذكورة يقتضي جملتين: تسمى الأولى منهما شرطا، والثانية جزاء، وجوابا أيضا.

وحق الجملتين أن تكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط، دون الجزاء: فقد يكون جملة فعلية تارة، واسمية تارة، كما ستقف عليه.

وإذا كان الشرط، والجزاء فعليتين، جاز أن يكون فعلاهما مضارعين، وهو الأصل، وأن يكونا ماضيين لفظا، وأن يكون الشرط ماضيا، والجواب مضارعا، وأن يكون الشرط مضارعا، والجواب ماضيا.

فالأول نحو قوله تعالى: «وإِنْ تبدُوا مَا في أنْفُسِكُمْ، أو تُخفُوهُ يُحاسبكُمْ بهِ اللهُ[1] والثاني، نحو قوله تعالى: «وإِنْ عدتُّمْ عُدْنَا[2]» والثالث، نحو قوله تعالى: «مَن كَانَ يُرِيدُ الحيَاةَ الدُّنْيَا، وزينتهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أعمَالَهُمْ فيهَا[3]»، والرابع، نحو قول الشاعر[4]:

مَنْ يَكِدْنِي بسي كنتَ مِنْهُ كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ، والْوَرِيدِ

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٥ من سورة هود.

(٤) الشاعر: هو أبو زبيد الطائي، والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ٥٩، والمقرب ٥٩. والخزانة ٣/ ٦٥٤، والعيني ٤/ ٤٢٧، والأشموني ٤/ ١٧، وجمهرة القرشي ٢٦٣، وديوانه ٥٢.

٦١٩ــ اللغة: الشجا: ما ينشب في الحلق من عظم، أو غيره، الوريد: عرق تزعم العرب أنه من الدين، وهما وريدان، مكتنفا صفحتي العنق، مما يلي مقدمه غليظان ــ المختار مادة (ورد).

وقول الآخر[1] :

إنْ تَصرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وإن تصلُوا مَلأْتُـمُ أنْـفُسَ الأعـدَاءِ إرْهَـابَـا

وأكثر النحويين يخصون هذا النوع بالضرورة .

وليس بصحيح : بدليل ما رواه البخارى من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، «مَن يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ : إيماناً ، واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ[2]» ومن قول عائشة (رضي الله عنها) : «إنَّ أبَا بَكرٍ رَجُلٌ أسيفٌ ، متَى يَقُمْ مقَامَكَ رَقّ[3]» .

وما كان ماضيا من شرط ، أو جواب فهو مجزوم تقديرا .

وأما المضارع : فإن كان شرطا وجب جزمه لفظا ، وكذا إن كان جوابا ، والشرط مضارع .

والمعنى : من يدبر لي سوءاً ، أو يلحق بي ضرراً كنت منه مثل الشجا الناشب في الحلق ، والوريد ، أي : أنك تدفع عني ، وتنتقم لي...

والشاهد فيه قوله : «من يكدني... كنت» حيث جاء فعل الشرط فعلاً مضارعاً «يكدني» والخبراء فعلاً ماضياً «كنت» على قلة ما ورد من ذلك .

(1) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد العيني ٤/ ٤٢٨ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، والدرر ٢/ ٧٤ ، والأشموني ٤/ ١٧ .

٦٢٠ــ اللغة : تصرمونا : تقطعونا ، إرهاباً : إخافة .

والمعنى : نحن لا نجازيكم بمثل عملكم معنا ، بل نتسامح معكم ، فإن قطعتمونا وصلناكم ، وإن وصلتمونا ملأتم أنفس أعدائنا خوفاً ، ورهبة...

والشاهد فيه مجيء الشرط في الموضعين مضارعاً ، والجواب ماضياً .

(2) والشاهد في الحديث الشريف : «من يقم... غفر» وهو مجيء الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً .

(3) أسيف : في القاموس مادة (الأسف) : «والأسيف : ... السريع الحزن ، والرقيق القلب» ورقة القلب أنسب ، «رق» أي : لان قلبه ، ضد غلظ ، وتأثر أشد التأثر...

والشاهد في الأثر : مجيء الشرط مضارعاً ، والجزاء ماضياً .

وإن كان الجواب مضارعا، والشرط ماض فالجزم مختار، والرفع كثير حسن، كقول زهير[1]:

وَإِنْ أَتَـاهُ خَـلِيـلٌ يَوْمَ مَسـأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي، وَلَا حَرِمُ

ورفعه عند سيبويه: على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفا.

وعند أبي العباس على تقدير الفاء.

وقد يجيْ الجواب مرفوعا، والشرط مضارع، وإليه الإشارة بقوله:

وَرَفْـعُـهُ بَـعْـدَ مضَـارِعٍ وَهَـنْ

وذلك نحو قول الشاعر[2]:

---

(١) يمدح زهير بن أبي سلمى المزني هرم بن سنان.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٦، والمقتضب ٢/ ٧٠، والمحتسب ٢/ ٦٥، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ٨/ ١٥٧، والمغني ٤٢٢ (٢٨٣) والشذور ٣٤٩، والعيني ٤/ ٤٢٩ والتصريح ٢/ ٢٤٩، والهمع ٢/ ٦٠، والدرر ٢/ ٧٦، والأشموني ٤/ ١٧، وديوانه ١٥٣.

٦٢١— اللغة: خليل: فقير محتاج، من الخَلَّة: الفقر، مسألة: طلب العطاء، حَرِم: ممنوع.

والمعنى: إن هرم بن سنان جواد كريم، فلو جاءه فقير محتاج، يطلب نواله لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولا يمنعه إجابة سؤاله.

والشاهد فيه قوله: «يقول» حيث جاء الجواب مرفوعاً، لأن فعل الشرط ماض، وهو «أتاه» على إضمار الفاء عند الكوفيين، والمبرد، أي: إن أتاه فيقول، وعند سيبويه: على التقديم، والتأخير، أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة... فيكون جواب الشرط محذوفاً، والمذكور إنما هو دليله.

(٢) الشاعر: هو عمرو بن خثارم البجلي أو جرير بن عبد الله البجلي. في المنافرة بين جرير بن عبد الله البجلي، وخالد بن أرطاة الكلبي، وتنافرا إلى الأقرع بن حابس. والرجز من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٦، والسيرة ٥٠، والمقتضب ٢/ ٧٢، وابن الشجري ١/ ٨٤، والإنصاف ٦٢٣، وابن يعيش ٨/ ١٥٧ والمقرب ٥٩، والخزانة ٣/ ٣٩٦، ٦٤٣/ ٤/ ٤٥١، والمغني ٥٣٣ (٣٠٣) والعيني ٤/ ٤٣٠، والتصريح ٢/ ٣٤٩، والهمع ١/ ٧٢، ٢/ ٦١، والدرر ١/ ٤٧، ٢/ ٧٧، والأشموني ٤/ ١٨.

يَا أقْرَعُ بنَ حَابسٍ يا أقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعُ أخُوكَ تُصْرَعُ

وقول الآخر[1] :

فَقْلتُ: تحمَّل فَوقَ طَوْقِكَ إنّها مطَبَّعَةٌ مَن يأتِها لَا يَضيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان قوله تعالى: «أيْنَمَا تكُونُوا يُدرِكُكُم المَوتُ[2]»

واعلم أن الجواب متى صح أن يجعل شرطا، وذلك: إذا كان ماضيا، متصرفا، مجردا عن قد، وغيرها، أو مضارعا مجردا، أو منفيا «بلَا، أَوْ لَمْ» فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها.

فإن كان مضارعا رفع، وذلك كقوله تعالى: «إنْ كَانَ قَميصُهُ قُدّ من قُبُلٍ فَصَدَقَت[3]» وقوله تعالى: «ومَن جَاء بالسَّيِّئَة فكُبَّت وُجُوهُهُم في النّارِ[4]» وقوله تعالى: «فمَن يُؤمِنْ بربِّهِ فَلَا يخَافُ نَجساً، ولَا رَهقا[5]».

---

٦٢٢ — اللغة: أقرع: هو الأقرع بن حابس، وكان عالم العرب في زمانه، وقد تنافر الخصمان إليه، وذلك قبل إسلام الأقرع.

والمعنى: ينادي الأقرع بن حابس، ويذكره أن هزيمته في المنافرة هزيمة له.

والشاهد في البيت في قوله: «تصرع» الثاني حيث رفع، وهو ساد مسد جواب الشرط.

(١) القائل: أبو ذؤيب الهذلي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٨، والمقتضب ٢/ ٧٢، وابن يعيش ٨/ ١٥٨، والخزانة ٣/ ٦٤٧، والتصريح ٢/ ٢٤٩، والعيني ٤/ ٤٣١، والأشموني ٤/ ١٨، والهذليين ١/ ١٥٤.

٦٢٣ — اللغة: تحمل: يخاطب البختي، المذكور في أول القصيدة. مطبعة: مملوءة بالطعام، ويقصد القرية، يضيرها: يضرها.

والمعنى: تحمل فوق طاقتك فإن القرية مملوءة بالطعام من يأتها لا يؤثر عليها، ويضرها

والشاهد فيه قوله: «لا يضيرُها» حيث جاء مرفوعاً، وهو جواب الشرط.

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٥) من الآية ١٣ من سورة الجن.

ومتى لم يصلح أن يكون الجواب شرطا ، وذلك إذا كان جملة اسمية ، أو فعلية ، طلبية ، أو فعلا غير متصرف ، أو مقرونا بالسين ، أو سوف ، أو قد ، أو منفيا « بمَا » أوْ « لَنْ » أو « إِنْ » فإنه يجب اقترانه بالفاء ، نحو قوله تعالى : « إِنْ كُنتُمْ في رَيْب مِنَ الْبَعْث فإِنَّا خلَقْنَاكُمْ [(١)] » وقوله تعالى : « إِنْ كُنتُم تُحبُّونَ اللهَ فاتّبعوني [(٢)] » وقوله تعالى : « إِنْ ترَنِ أنا أقلّ منْكَ مَالاً ، وولدًا ، فعسَى ربّي أَنْ يُؤتيني خيْراً من جنَّتِكَ [(٣)] » وقوله تعالى : « إِنْ يَسرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ منْ قَبْلُ [(٤)] » وقوله تعالى : « وإِنْ تعَاسَرْتُم فَستُرْضِع لَهُ أخْرَى [(٥)] » ، وقوله تعالى : « مَن يَرتدّ منكُمْ عَن دينِهِ فَسَوْفَ يأْتِ اللهُ بِقَوْمٍ [(٦)] » .

فالفاء في هذه الأجوبة ، ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطا واجبة الذكر ، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة ، أو ندور .

فحذفها في الضرورة ، كقول الشاعر [(٧)] :

مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُهَا والشّرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثْلَانِ

---

(١) من الآية ٥ من سورة الحج.

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٣) من الآيتين ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٦) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٧) الشاعر : عبد الرحمن بن حسان ، أو حسان نفسه ، أو كعب بن مالك : والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، والنوادر ٣١ ، والمقتضب ٢/ ٧٢ ، وأمالي الزجاجي ٤٣٢ ، والخصائص ٢/ ٢٨ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٣ ، وابن يعيش ٩/ ٢ ، ٣ ، والمقرب ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤/ ٤٥٧ ، والمغني ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٥١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٤٣٦ ، ٦٤٧ (٦٥ ، ١٠٠ ، ١٥٩) والعيني ٤/ ٤٢٣ ، والتصريح ٢/ ٢٥٠ ، والأشموني ٤/ ٢٠ ، وليس في ديوان حسان.

٦٢٤ــ اللغة : يفعل : يعمل ، الحسنات : جمع حسنة. مثلان : متساويان.

وكقول الآخر[1] :

وَمَن لَم يَزَلْ ينقَادُ للغَيِّ، والْهَوَى سَيُلْفَى على طُولِ السّلَامَةِ نَادِمَا

وحذفها في الندور ، كما أخرجه البخاري ، من قوله (صلى الله عليه وسلم) ، لأُبَي بن كَعْب : «فإنْ جَاء صَاحِبُهَا ، وإلاّ استمتعْ بهَا» .

وتقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية «إذا» المفاجأة ، كما في قوله : «كإن تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأة» .

ومثله قوله تعالى : «وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ[2]»

وهذا ، لأن «إذَا» المفاجأة لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعدما هو معقب بما بعدها ، فأشبهت الفاء ، فجاز أن تقوم مقامها .

وَالْفِعْلُ مِن بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا، أَوِ الوَاوِ بِتثليثٍ قَمِنْ

وجَزْمٌ، أوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا أَوْ وَاو ان بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

إذا جاء بعد جواب الشرطِ المجزوم مضارع ، مقرون «بالفاء» أو الواو» جاز : جزمه عطفا على الجواب ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه على إضمار «أنْ» .

والمعنى : من يعمل الحسنات فإن الله تعالى يشكره ، ويضاعف له الجزاء . أما السيئات فإن جزاءها بالمثل ، فقط : عدلاً من الله تعالى ، ورحمة بعباده ، وتفضلاً عليهم .

والشاهد في البيت قوله : «الله يشكرها» ، حيث حذف الفاء ضرورة ، وكان عليه أن يقول : «فاللهُ يشكرُها» ، والمبرد يمنع ذلك ، ويزعم أن الرواية «فالرَّحْمَنُ يشكرُه» .

(1) البيت مجهول القائل ، وهو من باب شواهد العيني ٤/ ٤٣٣ ، والتصريح ٢/ ٢٥٠ ، والأشموني ٣/ ٢١ .

٦٢٥ــ اللغة : الغي : الضلال ، الصبا : الميل إلى الجهل ، والفتوة ، سيلفي : سيوجد .

والمعنى : من لم يقلع عن غيه ، ويعدل عن صبوته ، وهواه ، فسوف يندم ، وإن صاحبته السلامة طويلاً .

والشاهد في البيت قوله : «سيلفى» فقد حذف الفاء للضرورة من جملة الجزاء .

(2) من الآية ٣٦ من سورة الروم .

قال سيبويه : « فإذا انقضى الكلام ، ثم جئت « بثم » فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت ، وكذا « الفاء ، والواو[1] » إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء ، والواو .

« وبلغنا أن بعضهم[2] قرأ قوله تعالى : « يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِر لمن يشاءُ ، ويعذب من يشاء[3] » وذكر غير سيبويه : أنها قراءة ابن عباس ، وقرأ بالرفع عاصم ، وابن عامر ، والجزم باقي السبعة .

وروى بالأوجه الثلاثة « نأْخُذ » من قول الشاعر[4] :

فإنْ يَهْلِك أبو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبيعُ النّاسِ ، والْبَلَدُ الحَرَامُ
ونأخذْ بعدَه بذنَابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظهْرِ لَيْسَ لهُ سَنَامُ

وجاز النصب بعد « الفاء ، والواو » إثر الجزاء ؛ لأن مضمونه غير محقق الوقوع ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

---

(١) راجع ١/ ٤٤٧ كتاب سيبويه .

(٢) راجع ١/ ٤٤٨ كتاب سيبويه

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٤) الشاعر : هو النابغة الذبياني يخاطب عصاماً ، حاجب النعمان بن المنذر .

وقد استشهد بالبيت الأول ابن الشجري ١/ ٣٣٥ ، وديوانه ٣٢٢ .

وبالثاني الكتاب ١/ ١٠٠ ، والمقتضب ٢/ ١٧٩ ، وابن الشجري ٢/ ١٤٣ ، والإنصاف ١٣٤ ، وابن يعيش ٣/ ٥٧٩ ، ٤/ ٥٣٤ ، ٦/ ٨٣ ، ٨٥ ، والخزانة ٤/ ٩٥ ، والأشموني ٣/ ١١ ، ٤/ ٢٤ ، ويس ٢/ ٨٠ ، وديوانه ٢/ ٧٥ .

٦٢٦ — اللغة : أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ، ربيع الناس : كنى به عن الخصب ، والنماء . وسعة العيش ، البلد الحرام ، كنى به عن أمن الناس ، وأمانهم ، ذناب عيش : عقبة ، وآخره ، أجب الظهر : مقطوع السنام .

والمعنى : فإن يهلك النعمان يذهب رخاء الناس ، وأمانهم ، واطمئنانهم ، ونبقى بعده بعيش شاق ، متعب ، لا يطاق ، ولا يحتمل .

والشاهد قوله : « ونأخذ » حيث قد روى بالأوجه الثلاثة : الجزم ، والنصب والرفع .

وإذا وقع مضارع بعد «الفاء، والواو» بين شرط، وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط، ونصبه بإضمار «أَنْ».

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليل عن قوله: «إن تأتِني، فتُحدِّثني أُحَدِّثْكَ، وإِنْ تأْتني، وتُحَدّثني أُحَدِّثْكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه[1]»

ومن شواهد النصب قول الشاعر[2]:

ومَن يَقْتَرِبْ منَّا، ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ولَا يَخْشَ ظُلْماً ما أقَامَ، ولَا هَضْما

والشّرْطُ يُغني عَن جَوابٍ قَدْ عُلِمْ والْعَكْسُ قَدْ يأْتي إن المَعْنَى فُهِمْ

إذا تقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، كما في نحو: أفْعَل كذَا إنْ فَعَلْت.

وإذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره، إلا إذا دَلّ عليهِ دليل، فإنه — حينئذ — يسوغ حذفه، كما في قوله تعالى: «وإِنْ كَانَ كَبُرَ علَيْك إعْرَاضُهُمْ، فإن استَطَعْتَ أَن تَبْتَغي نَفقاً في الأَرْضِ، أوْ سُلَّماً في السّمَاءِ، فتأْتيهُمْ

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٤٤٧، والعبارة منقولة بنصها نقلاً سليماً.

(٢) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد المغني ٥٦٦ (٣٥١) والشذور ٣٥١، والعيني ٤/ ٣٣٤، والتصريح ٢/ ٢٥١، والأشموني ٤/ ٢٥.

٦٢٧ — اللغة: يقترب: يدنو، ويقرب، يخضع: يستكين، ، ويذل، نؤوه: ننزله عندنا، هضماً: ظلماً، وضياعاً لحقوقه.

والمعنى: من يقرب منا، ويخضع ننزله منزلاً حسناً، ولا يخاف ظلماً، ولا هضماً مدة إقامته بيننا.

والشاهد فيه «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط، وجوابه.

بآيَةٍ[1] » تتمته : فافْعَل ، وفي قوله تعالى : « أفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فرآهُ حسناً[2] » ؟ تتمته : ذهبت نفسك عليهم حسرة .

فحذفت لدلالة : « فلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ علَيْهِم حَسَراتٍ[3] » ، أو تتمته : كمن هداه الله تعالى ، منبها عليه بقوله تعالى : « فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ، ويَهْدِي مَنْ يَشَاءُ[4] » .

وإذا دل على فعل الشرط دليل فحذفه بدون « إنْ » قليل ، وحذفه معها كثير.

فمن حذفه بدون « إنْ » قول الشاعر[5] :

فطلقها ، فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

أراد : وإلا تطلقها يصل مفرقك الحسام .

---

(1) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(2) من الآية ٨ من سورة فاطر.

(3) من الآية ٨ من سورة فاطر.

(4) من الآية ٨ من سورة فاطر.

(5) الشاعر : هو محمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص ، من أبيات قالها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يحبها ، واسمه مطر.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٥ ، والإنصاف ٧٢ ، والمقرب ٦٠ ، والمغني ٦٤٧ ، (٣١٩) والشذور ٣٤٣ ، والعيني ٤ / ٤٣٥ ، والتصريح ٢ / ٢٥٢ ، والهمع ٢ / ٦٢ ، والدرر ٢ / ٧٨ ، والأشموني ٤ / ٢٥ ، ويس ١ / ١٩٥ .

٦٢٨ــ اللغة : كفء : نظير ، ومكافىء ، مفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف.

والمعنى : طلق ــ يا مطر ــ هذه الحسناء ، فلست لها نظيراً ، وإن لم تفعل ضربت بالسيف على مفرق رأسك.

والشاهد فيه قوله : « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب ، والتقدير : وإلا تطلقها يعل...

ومثله قول الآخر[1] :

مَتَى تُؤخَذُوا قَسراً بظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إلاّ في الصِّفَادِ يَزِيدُ

أراد : متى تُثقَفُوا تُؤخذُوا.

ومن حذف الشرط مع «إنْ» قوله تعالى : «فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ[2]» تقديره : إن افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم أنتم «ولَكِنْ اللهَ قَتلهُمْ[3]» وقوله تعالى : «فاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ[4]» تقديره : «إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق، لا ولي سواه» وقوله تعالى : «يا عِبَادِيَ الّذينَ آمَنُوا، إنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ، فإِيَّايَ فاعبُدُونِ[5]».

أصله : فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون».

وقد يحذف الشرط، والجزاء، ويكتفى «بإنْ» كقول الشاعر[6] :

---

(١) البيت مجهول القائل، والبيت من شواهد العيني ٤/ ٤٣٦، والتصريح ٢/ ٢٥٢، والهمع ٢/ ٦٣، والدرر ٢/ ٧٩، والأشموني ٤/ ٢٦.

٦٢٩ــ اللغة : الظنة : التهمة، الصِّفاد : ما يوثق به الأسير من : قيد، وغل...

والمعنى : متى تثقفوا تؤخذ بتهمة عامر، ولا ينج يزيد إلا، وهو في الصفاد.

والشاهد في البيت قوله : «متى تؤخذوا» حيث حذف فعل الشرط، إذ : أصله متى تثقفوا تؤخذوا.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٩ من سورة الشورى.

(٥) من الآية ٥٦ من سورة العنكبوت.

(٦) الراجز : هو رؤبة، والشاهد من شواهد المقرب ٦٠، والخزانة ٣/ ٦٣٠، والمغني ٦٤٩ (٣١٦) والعيني ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦، والتصريح ١/ ١٩٥، والهمع ٢/ ٦٢، والدرر ٢/ ٧٨، والأشموني ١/ ٣٣، ٤/ ٢٦ ملحقات ديوانه ١٨٦.

قَالَتْ بنَاتْ العَمِّ يَا سَلْمَى ، وإِنْ كَـانَ فقيراً مُعْدِماً ، قَالَتْ : وإِنْ

أي : قالت : وإن كان فقيرا معدما رضيته :

واحْذِفْ لَدَى اجْتِماع شَرْطٍ ، وقَسَمْ جَوَابَ مـا أخَّرْت فَـهْـوَ مُـلتَزَمْ
وإنْ تَـوالَـيَـا ، وقَـبْـلُ ذُو خَـبَـرْ فالشَرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بلاَ حَذَرْ
ورُبَّـمَـا رُجِّـحَ بَـعْـدَ قَسَـمِ شَرْط بِلاَ ، ذِي خـبَـرٍ مُـقَـدَّمِ

القسم مثل الشرط في احتياجه إلى جواب ، إلا أن جواب القسم مؤكد « بإنَّ » ، أو اللام ، أو منفي ، وجواب الشرط مقرون بالفاء ، أو مجزوم .

فإذا اجتمع الشرط ، والقسم اكتفى بجواب أحدهما عن جواب الآخر ، فإن لم يتقدم الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر اكتفي بجواب السابق منهما عن جواب صاحبه ، فيقال في تقدم الشرط : إنْ تقُمْ واللهِ أَقُمْ ، وإِنْ تَقُمْ واللهِ فَلَن أقُومَ ، وفي تقدم القسم : واللهِ إنْ تَقَمْ لأقُومَنَّ ، وواللهِ إن تقم ما أقوم .

وإن تقدم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر رجح اعتبار الشرط على اعتبار القسم : تأخر ، أو تقدم ، فيقال : زَيْدٌ واللهِ إنْ تَقُمْ يُكْرِمْكَ ، بالجزم لا غير .

وربما رجح اعتبار الشرط على القسم السابق ، وإن لم يتقدم عليه مخبر عنه ، كقول الشاعر[1] :

لَئِنْ مُنيتَ بنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَن دِمَاء القَومِ نَنْفَتِلُ

٦٣٠— اللغة : فقيراً : من الفقر ، معدماً : من العدم . أي : ليس معه شيء .

والمعنى : قالت بنات العم لسلمى التي تتمنى زوجاً في بيتين سابقين— وإن كان فقيراً لا يملك شيئاً؟ قالت سلمى : وإن كان فقيراً معدماً رضيته .

والشاهد فيه قوله : «قالت : وإن» حيث حذف فيه الشرط ، والجزاء جميعاً .

(١) قد تقدم الكلام عن هذا الشاهد مستوفى ، وهو الشاهد (٣١٧) .

٦٣١— وموضع الاستشهاد به— هنا— أنه اجتمع فيه الشرط ، والقسم : الشرط «إنْ» في «لَئِنْ»

وقول الآخر(١) :

لَئِن كَانَ ما حُدِّثْتُهُ الْيَومَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا
وأرْكَبْ حمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ ، وفَرْوَةٍ وأُعْرِض الخَاتَامِ صُغْرَى شمَالِيَا

والقسم : دلالة اللام عليه ، لأنها موطئة لقسم محذوف ، تقديره : والله لئن ، وكل منهما يستدعي جواباً ، وقد رجح الشرط — ها هنا — على القسم ، حيث قال : « لا تلفنا » بالجزم ، لأن أصله : « لا تلفينا » وحذف جواب القسم ، للدلالة عليه.

(١) القائلة : امرأة من عقيل ، وقد استشهد بالبيت الأول صاحب الخزانة ٤ / ٣٥٨ ، والمغني ٢٣٦ (٢٠٨) والعيني ٤ / ٢٣٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٤٣ ، والدرر ٢ / ٥٠ ، والأشموني ٤ / ٢٩. وبالبيت الثاني المصرح ٢ / ٢٥٤.

٦٣٢ — اللغة : القيظ ، شدة الحر ، السرج : ما يوضع على الدابة ، فروة : في المصباح : مادة (ف ر و) « الفروة التي تلبس... والجمع الفراء ، الخاتام : لغة في الخاتم.

والمعنى : تتنصل الشاعرة مما نسب اليها ، وتعتذر عن ذلك ، قائلة : لئن كان ما ينسب إلى — اليوم — صادقاً لأعذبن نفسي بالصوم في أشد أوقاته ، وبالتعرض للفح الشمس ، وبتعذيب النفس ، بركوب حمار على سرج ، وفروة ، ولأنزعن زينة التختم ، وغير ذلك.

والشاهد فيه : ترجيح الشرط ، مع تأخيره ، وذكر جوابه من غير تقدم ذي خبر ، فقد قالت : « أصم » وذلك على مذهب الفراء.

والجمهور يمنعون ذلك « وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة » راجع الأشموني ٤ / ٢٩.

فَصْل لَوْ

«لَوْ» حَرْفُ، شَرْطٍ في مُضِيٍّ، ويَقِلُّ إيلاَؤُهَا مُستَقْبَلاً، لَكِنْ قُبِلْ
وَهْيَ في الاخْتِصَاصِ بالْفِعْلِ «كَإِنْ» لكنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِّفَا إلَى المضيِّ، نحُو: «لَوْ يَفِي كَفَى»

«لَوْ» في الكلام على ضربين: مصدرية، وشرطية.

فالمصدرية: هي التي تصلح في موضعها «أنْ» وأكثر ما تقع بعد «ودَّ» أو ما في معناها، كقوله تعالى: «يَوَدُّ أحدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ[1]»

وقد تقدم ذكرها.

وأما الشرطية: فهي للتعليق في الماضي، كما أَنَّ «إنْ» للتعليق في المستقبل، ومن ضرورة كون «لَوْ» للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منتفى الوقوع، لأنه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك، ولم يكن تعليق في البين، بل إيجاب لايجاب، لكن «لَوْ» للتعليق، لا للإيجاب، فلا بد من كون شرطها منتفيا.

وأما جوابها: فإن كان مساويا للشرط في العموم، كما في قولك: لَوْ كَانَت الشمسُ طالعةً كَانَ النهارُ موجوداً، فلا بد من انتفائه أيضا، وإن كان أعم من الشرط، كما في قولك: لَوْ كَانَتْ الشمسُ طالعةً كانَ الضَّوْءُ موجوداً، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط.

ولذلك تسمع النحويين يقولون: «لَوْ» حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

غيره ، أي : تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولا يريدون أنها تدل على امتناع الجواب مطلقا ، لتخلفه في نحو : لَوْ تَرَكَ العَبْدُ سُؤَالَ ربِّهِ لأعْطَاهُ ، وإنما يريدون أنها تدل على انتفاء المساوى من جوابها للشرط .

والأولى أن يقال : «لَوْ» حرف شرط ، يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره ، فينبه على أنها : تقتضي لزوم شيءٌ لشيءٌ ، وكون الملزوم منتفيا ، ولا يتعرض لنفي اللازم مطلقا ، ولا لثبوته ، لأنه غير لازم من معناها .

وذهب بعض النحويين : إلى أن «لَوْ» كما تكون للشرط في الماضي ، كذا تكون للشرط في المستقبل ، وإليه الإشارة بقوله :

ويقلّ إيلاؤُهَا مستَقْبَلاً ، لكِنْ قُبِلْ

أي : ويقل ايلاء «لَوْ» فعلا مستقبلا .

المعنى : وما كان من حقها أن يليها ذلك ، لكن ورد به السماع فوجب قبوله .

وعندي أَنَّ «لَوْ» لا تكون لغير الشرط في الماضي.

وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى : «ولْيَخْشَ الّذين لو تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ذرِّيَّةً ضِعَافاً خافُوا عَلَيْهِمْ[1] » .

وقول الشاعر[2] :

---

(١) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) الشاعر : هو توبة بن الحمير الخفاجي : والبيت الأول من شواهد القالي ١/ ١٩٧ ، والمغني ٢٦١ (٢٢٠) والعيني ٤/ ٤٥٣ ، والهمع ٢/ ٦٤ ، والدرر ٢/ ٨٠ ، والأشموني ٤/ ٣٨ ، والثاني من شواهد ٤/ ٤٥٣ ، والقالي ١/ ١٩٧ ، والمغني ٢٦١ (٢٢٠).

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَليَّ، ودوني جَنْدَلٌ، وصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ، أو زَقا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائحُ

لا حجة فيه، لصحة حمله على المضي.

و«لَوْ» مثل «إنْ» في أنَّ شرطها لا يكون إلا فعلا.

وقد شذ عند سيبويه كونه مبتدأ، مؤلفا من «أنّ» وصلتها، نحو: لو أنَّكَ جئتَني لأكرَمتُكَ، وشبَّه شذوذ ذلك بانتصاب «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ» فجعل «أَنَّ» بعد «لَوْ» في موضع رفع بالابتداء، وإن كانت لا تدخل على مبتدأ غيرها، كما أن «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ» تنصب، وإن كان غيرها بعدها يجب جره.

ومنهم من حمل «أنّ» بعد «لَوْ» على أنها فاعل «لثبت» مضمرا، كما أضمر بعد «مَا» المصدرية في قولهم: «لَا افْعَلُ ذَلِكَ مَا أَنّ في السّمَاء نَجْماً».

وهو أقرب في القياس مما ذهب إليه سيبويه.

فإن قلت: مما تصنع بقول الشاعر[1]:

لَوْ بغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كالْغَصَانِ بالْمَاءِ اعتِصَارِي

٦٣٣ــ اللغة: جندل: حجر صفائح: حجارة عراض، البشاشة: طلاقة الوجه، زقا: صاح صدى: رجع الصوت.

والمعنى: لو أن محبوبتي ليلى قرأت على السلام في قبري، وفوقي حجارة، وأثقال لرددت السلام باشاً، ولسمع صدى صوتي من جانب القبر.

والشاهد في البيت: وقوع الفعل المستقبل في معناه، بعد «لَوْ» وهذا قليل.

(١) الشاعر: هو عدي بن زيد التميمي: والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٦٢، الخزانة ٣/ ٥٩٤، ٤/ ٤٦٠، ٥٢٤، والمغني ٢٦٨ (٢٢٥) والعيني ٤/ ٤٥٤، والتصريح ٢/ ٢٥٩، والهمع ٢/ ٦٦، والدرر ٢/ ٨١، والأشموني ٤/ ٤٠، واللسان مادة (عصر) وديوانه ٩٣.

٦٣٤ــ اللغة: شرق: من الشرق. الغصان: الذي أصابته غصة. اعتصاري: نجاتي

والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسفت شرقي بالماء، فإذا أغصصت بالماء، فبم أسيفه؟

قلت: خرجه أبو علي أن تقديره: لو شرق بغير الماء، حلقي هو شرق، فقوله: «هو شرق» جملة اسمية، مفسّرة للفعل المضمر.

وأسهل من هذا التخريج عندي أن يحمل البيت على إضمار «كَانَ» الشانية، وتجعل الجملة المذكورة بعد «لَوْ» خبرا لها، كما فعل مثل ذلك في قول الشاعر[1]:

وَنُبِّئتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بشَفَاعَةٍ إلَيَّ، فهلّا نَفْسُ لَيْلَى شَفيعُهَا

وزعم الزمخشري: أن خبر «إنّ» بعد «لَوْ» لا يكون إلا فعلا.

وهو باطل، بنحو قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ ما في الأَرْضِ من شَجَرَةٍ أقْلَامٌ[2]» وبنحو قول الشاعر[3]:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُهَا

والشاهد فيه قوله: «لو بغير الماء» وذلك لأن «لَوْ» مختصة بالفعل، ولم تدخل هنا على فعل وقد خرج النحاة البيت تخريجاً ذكره الشارح.

(١) الشاعر: هو الصمة القشيري، أو المجنون، أو ابن الدمينة، أو ابراهيم الصولي.
والبيت من شواهد الخزانة ١/ ٤٦٣، ٣/ ٥٩٧/ ٤/ ٤٩٨، ٥٢٤، والمغني ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٣، (٧٩) والعيني ٣/ ٤١٦، ٤/ ٤٥٧، ٤٧٨، والتصريح ٢/ ٤١، ٢٦٣، والهمع ٢/ ٦٧، والدرر ٢/ ٨٣، ، والأشموني ٢/ ٢٥٩، ٤/ ٥٢، والحماسة ١٢٢٠.

٦٣٥ــ نبئت: أخبرت، ليلى: المحبوبة.

والمعنى: أخبرت أن محبوبتي ليلى أرسلت تتشفع، فهلا ناب شخصها عن رسولها، ليتم اللقاء...

والشاهد فيه: حذف الفعل بعد «هلّا» التي للتحضيض، والتقدير: فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٣) الشاعر: هو أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبي سلمى المزنى.

والبيت من شواهد القالي ١/ ٤٣، والعيني ٤/ ٤٥٧، والأشموني ٤/ ٤٢.

٦٣٦ــ اللغة: الثمام: نبت ضعيف له خوص، ربما حشي به، تأود: تعوج، ومال.

والمعنى: ما بقي من جسمي بسبب حبك لو علق على عود ثمام ما حصل له ميل، أو اعوجاج.

والشاهد في البيت: وقوع خبر «إنَّ» بعد «لَوْ» اسماً، وبه رد الشارح على الزمخشري.

وقول الآخر[1] :

وَلَوْ أَنَّ حَيَّاً فائِتُ المَوْتِ فَاتَهُ أخُو الحَرْبِ فَوْقَ القَارِحِ العَدَوَانِ

ولكون «لَوْ» للتعليق في الماضي غلب دخولها على الفعل الماضي، وهو مبني.

فلذلك إذا دخلت على المضارع لم تعمل فيه شيئا، ووجب أن يكون بدخولها مصروفا إلى المضي، كما في قوله تعالى: «لَوْ يُطيعُكُم في كَثيرٍ منَ الأمْرِ لَعَنِتُّم[2]» وقول الشاعر[3] :

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَديثَهَا خـرُّوا لـعـزَّةَ رُكَّـعاً، وسُجـودَا

ولا يكون جواب «لَوْ» إلا فعلا ماضيا، أو مضارعا مجزوما «بلَمْ» وقل ما يخلو

---

(١) الشاعر: هو صخر بن عمرو السلمي:

والبيت من شواهد العيني ٤/ ٤٥٩، والأشموني ٣/ ٤٢. واللسان. مادة (عدا) والأصمعيات ١٤٧.

٦٣٧— اللغة: فائت الموت: يريد فائتة الموت، أخو الحرب: صاحب الحرب. أي: الملازم لها. القارح: الفرس الذي عمره خمس سنين: العدوان: الشديد الجري.

والمعنى: لو أن شخصاً فائتة الموت لفاته صاحب الحرب، وفارس القارح، الشديد العدو. والجري.

والشاهد في البيت قوله: «لو أنَّ...» فقد وقع خبر «أنَّ» بعد لو اسماً. وهو قوله: «فائت الموت» «وفاته أخو الحرب، جواب «لو».

(٢) من الآية ٨ من سورة الحجرات.

(٣) الشاعر: هو كثير عزة، يتحدث عن تأثير عزة عليه، ومنشئه.

والبيت من شواهد الخصائص ١/ ٢٧، والعيني ٤/ ٤٦٠. والأشموني ٤/ ٤٢. وديوانه ١/ ٦٥.

٦٣٨— اللغة: ركعاً: جمع راكع، وسجوداً: جمع ساجد.

والمعنى: لو سمع هؤلاء (ممن تقدم ذكرهم في البيت السابق) كما سمعت كلام عزة خروا — لسحر منطقها — راكعين ساجدين.

والشاهد في البيت: وقوع المضارع بعد «لَوْ» ولكن معناه مصروف الى المعنى.

من «اللام» إن كان مثبتا، نحو قوله تعالى: «ولَوْ عَلِمَ اللهُ فيهِم خَيْراً لأسْمَعَهُمْ، ولَوْ أسْمَعَهُم لَتولَّوا، وَهُم مُعْرِضُون[1]».

ومن خلوه منها قوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الّذينَ لو تَرَكُوا منْ خَلْفِهِم ذُريةً ضِعَافاً خَافوا علَيْهِم[2]» وإن كان منفيا «بلَمْ» امتنعت اللام، وإن كان منفيا «بمَا» جاز لحاقها، والخلو منها، إلا أن الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن العظيم، فقال تعالى: «وَلَوْ شَاءَ ربُّكَ مَا فَعَلُوه[3]».

وقد يستغنى عن جواب «لَوْ» لقرينة، كما يستغني عن جواب «إنْ» فمن ذلك قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بهِ الْجِبَالُ، أو قُطِّعَتْ بهِ الأَرْضُ، أو كلِّمَ بهِ المولَى، بل لله الأمرُ جَميعاً[4]» وقوله تعالى: «فَلَنْ يُقبَلَ منْ أحدهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهباً، ولو افتَدَى بهِ[5]».

وندر حذف شرط «لَوْ» وجوابها، كما في قول الشاعر[6]:

إنْ يَكُنْ طبُّكِ الدّلاَلَ فَلَوْفِي سَالِفِ الدّهْرِ، والسّنِينَ الْخَوَالي

قال أبو الحسن الأخفش: أراد: فلو كان في سالفِ الدهر لكان كذا، وكذا.

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

(٢) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٥) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

(٦) الشاعر: هو عبيد بن الأبرص، والبيت من شواهد المغني ٦٤٩ (٣١٧) والعيني ٤/ ٤٦١، وديوانه ٦٣٩ــ اللغة: طبّك: عادتك، الدلال: التحاشي، والتمانع على المحب، والخوالي: المواضي: جمع خالية.

والمعنى: إن كانت عادتك الدلال، فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه.

والشاهد في البيت: على حذف شرط «لو» وجوابها، على ما رأى ابن مالك.

راجع السيوطي ٣١٧ شرح شواهد المغني.

أمَّا ، ولَوْلا ، ولَوْمَا

«أمَّا» كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً — أُلِفَا
وَحَذْفُ ذي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا

« أَمَّا » حرف تفصيل مؤول ، بمَهْمَا يكنْ مِنْ شَيءٍ . لأنه قائم مقام حرف شرط ، وفعل شرط » .

ولا بد بعده من ذكر جملة هي جواب له ، ولا بد فيها من ذكر الفاء ، إلا في ضرورة كقول الشاعر(١) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو في ندور ، نحو ما خرج البخاري من قوله (صلى الله عليه وسلم) : «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَال ، يَشْتَرِطونَ شُروطاً ، لَيْسَتْ في كِتابِ اللهِ» .

---

(١) الشاعر : هو الحارث بن خالد المخزومي . في هجاء بني أسد بن أبي العيص قديماً .
والبيت من شواهد المقتضب ٢ / ٧١ ، والمنصف ٣ / ١١٨ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢ / ٣٤٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ ٩ / ١٢ ، والمغنى ٥٦ (٦٥) والعيني ١ / ٥٧٧ ، ٤ / ٤٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٦٢ ، والهمع ٢ / ٧٦ ، والدرر ٢ / ٨٤ ، والأشموني ١ / ١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٤ / ٤٥ ، والخزانة ١ / ٢١٧ .

٦٤٠— اللغة : عراض : جمع عُرض : الناحية ، المواكب : الجماعة : ركباناً ، أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

والمعنى : أما عن أمر القتال ، فلا غناء لكم فيه ، ولا نفع ، ولكنكم تسيرون في نواحي المواكب : إظهاراً للقوة فقط .

والشاهد فيه : «ولا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أمَّا» مع أن الكلام ليس على تضمين قول محذوف ، وذلك للضرورة .

أو فيما حُذف منه القول، وأقيم حكايته مقامه، كقوله تعالى: «وأمَّا الَّذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم: أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ[1]» أي: فيقال لهم: أكفرتم؟.

وما سوى ذلك: فذكر الفاء بعد «أمَّا» فيه لازم، نحو: أمَّا زَيْدٌ فَقائِمٌ.

والأصل أن يقال: أمَّا فَزَيْدٌ قائمٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب، كما مع غير «أمَّا» من أدوات الشرط، ولكن خولف هذا الأصل مع «أمَّا» فراراً من قبحه، لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه، ففصلوا بين «أمَّا» والفاء بجزء من الجواب.

وإلى ذلك الإشارة بقوله:

.... وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِها..........

فإن كان الجواب شرطيّاً فصل بجملة الشرط، كقوله تعالى: «فَأَما إِنْ كان مِنَ المُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ، وَرَيْحانٌ. وَجَنَّةُ نَعيمٍ[2].» التقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفي من المقربين فجزاؤه روح، وريحان، وجنة نعيم.

ثم قدم الشرط على الفاء، فالتقى فاءان، فحذفت الثانية منهما حملاً على أكثر الحذفين نظائر.

وإن كان جواب «أمَّا» غير شرطي، ففصل بمبتدأ، نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، أو خبر، نحو: أمَّا قَائِمٌ فَزَيْدٌ، أو معمول فعل، أو شبهه، أو معمول مفسر به، نحو: أمّا زيداً فاضرب، وأمّا زيداً فأنا ضارب، وأَمَّا عمراً فاعرضْ عنه.

ولا يفصل بين «أمَّا والفاء بفعل، لأن «أمَّا» قائمة مقام حرف شرط، وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه.

---

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٢) الآيتان ٨٨، ٨٩ من سورة الواقعة.

وإذا وليها اسم بعده ، الفاء كان في ذلك تنبيه على ما قصد من كون ماوليها مع ما بعده جواباً.

لَوْلا ، وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا
وَبِهِمَا التَّحْضِيض مِزْ ، وَهَلَّا أَلَّا ، أَلَا ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عُلِّق ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّر

«للولا ، ولوما» استعمالان : أحدهما : : يدلان فيه على امتناع شيء لثبوت غيره ، وهذا أراد بقوله :

إِذَا امتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

أي : إِذَا عقدا ، وربطا امتناع شيء بوجود غيره ، ولازما بينهما.

وتقتضيان — حينئذ — مبتدأ ملتزماً حذف خبره وجوباً في الغالب ، وجواباً مصدراً بفعل ماض ، أو مضارع ، مجزوم «بِلَمْ».

فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً ، وإن كان منفياً تجرد منها غالباً . وإذا أدل على الجواب دليل جاز حذفه ، كقوله تعالى : «وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ . وأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ[(١)]»

والاستعمال الآخر : يدلان فيه على التحضيض ، ويختصان بالأفعال ، كقوله تعالى : «لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ[(٢)]» وكقوله تعالى : «لَوْمَا تَأْتِينا بالملائِكَة[(٣)]» .

ويشاركهما في التحضيض ، والاختصاص بالأفعال . «هَلَّا . وأَلَّا . وأَلَا» .

وقد يلي حرف التحضيض اسم عامل فيه فعل مؤخر ، نحو : هَلَّا زيداً ضَرَبْتَ . أو مضمرا كقول الشاعر[(٤)] :

(١) الآية ١٠ من سورة النور.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر.

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٧٥ ، والعيني ٤/ ٤٧٤ .

الْآنَ بـعــدَ لجاجتي تَـلْـحُـونني هَلَّا الـتَّـقَـدُّمُ. والْقُلُوبُ صِحاحُ

أي : هلا كان التقدم باللحى . إذا القلوب صحاح ، وكقول الآخر[1] :

أَتَيْتَ بعبدِ اللهِ في الْقدِّ مُوثَقاً فَهَلَّا سَعِيداً ، ذَا الْخيانَةِ ، وَالْغَدْرِ

أي : فهلا أسرت سعيداً ، وكقول الآخر[2] :

تَعُدّونَ عقْرَ النّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَني ضَوْطَرَى . لَوْلا الكميَّ المُقَنَّعَا

---

٦٤١ — اللغة : لجاجتي : اللجاجة : ملازمة الأمر . والمواظبة عليه . تلحونني : تلومونني ، صحاح : خالية من الضغينة . والحقد .

والمعنى : أبعد لجاجتي . وغضبي تلومونني . وتطلبون مني غفران ما قدمتم من ا إساءة ؟ هلا كان ذلك منكم قبل أن يمتلىء القلب بالحقد . والضغينة ؟

والشاهد فيه : «هلا التقدم» حيث ولي أداة التخفيض اسم مرفوع . فيجعل فاعلاً لفعل محذوف ، والتقدير : هلا كان...

(١) البيت مجهول القائل . وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ١ / ٣٥٣ . والعيني ٤ / ٤٧٥ ، والأشموني ٤ / ٥١ .

٦٤٢ — اللغة : القد : سير يقد من جلد . غير مدبوغ . موثقاً : مشدوداً في الوثاق...

والمعنى : جئت بعبد الله موضوعاً في الوثاق . مربوطاً بالقد . فهلا أسرت سعيداً صاحب الخيانة ، والغدر ، أي : فهو الذي يستحق ذلك .

والشاهد في البيت قوله : «سعيداً» حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل ، إذ التقدير : فهلا أسرت سعيداً . أو قيدت . أو أوثقت .

(٢) الشاعر : هو جرير : أو الأشهب بن رميلة .

والبيت من شواهد الكامل ١٥٨ . والجمل ٢٤٥ . والخصائص ٢ / ٤٥ . وابن الشجري ١ / ٢٧٩ ، ٣٣٤ . ٢١ / ٢١٠ . وابن يعيش ٢ / ٣٨ . ١٠٢ . ٨ / ١٤٤ . ١٤٥ . والخزانة ١ / ٤٦١ ، ٤ / ٤٩٨ . والمغني ٢٧٤ (٢٢٩) والهمع ١ / ١٤٨ . والدرر ١ / ١٣٠ والأشموني ٤ / ٥١ . واللسان مادة (ضطر) وديوان جرير ٣٣٨ .

٦٤٣ — اللغة : عقر : مصدر : عقر الناقة : ضرب قوائمها بالسيف . النيب : جمع ناب : الناقة المسنة ،

أي : لولا تعدون عقر الكمي ، أو قتله .

فحذف مع الفعل المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ ، وخبر ، فيقدر المضمر كان الشانية ، كقول الشاعر[1] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا

أي : فهلا كان الأمر ، والشأن نفس ليلى شفيعها .

مجدكم : عزكم ، وشرفكم ، ضوطري : الرجل الضخم اللئيم ، الذي لا غناء عنده ، والمرأة الحمقاء . الكمي : الشجاع : المتكمي في سلاحه : المستتر فيه ، المقنع ، الذي يضع البيضة ، والمغفر على رأسه .

والمعنى : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة ، التي لا ينتفع بها ، ولا يرجى نسلها بالسيف أفضل عزكم ، وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟

والشاهد فيه قوله : « لولا الكمي » حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب ، فجعل منصوباً بفعل محذوف . والتقدير : لولا تعدون عقر الكمي ، أو قتله .

(١) البيت هو الشاهد (٦٣٥) واستوفى الكلام فيه .

والاستشهاد به نفس الاستشهاد المتقدم .

الإخبار بالذي، والألف، واللام

مَا قِيلَ: «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ
نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا
وَبِاللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

المخبر عنه — في هذا الباب — هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول مبتدأ.

فالباء في قولهم: «الإخبار بالذي» باء السببية، لا باء التعدية، لدخولها على المخبر عنه حقيقة.

فإذا قلت: أَخْبِر عن زَيْد. من قولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. فالمعنى: أَخْبِر عن مُسَمَّى زَيْدٍ بواسطة التعبير عنه، بعد إضماره «بالّذي» موصولاً بالجملة، وجعل لفظ «زَيْد» خبراً.

ولذلك يقال في الجواب: الَّذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ.

وكثيراً ما يصار إلى هذا الاخبار لقصد الاختصاص، أو تقوى الحكم، أو تشويق السامع. أو إجابة الممتحن.

فإذا أردت أن تخبر عن اسم في الجملة أخرته إلى العجز، وإن كان ضميراً، متصلاً فصلته وصيرت ما عداه صلة للّذي. أو شبهه، واضعاً مكان المؤخر ضميراً مطابقاً، عائداً على الموصول. يخلف المؤخر فيما كان له من الإعراب.

فإن كان مفعولاً له ، أو ظرفاً ، متصرفاً قرن الضمير باللام ، أو في ، نقول في الإخبار عن «زيد» : من نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً : الذي ضربتُهُ زَيْد ، وعن التاء : الَّذي ضَرَبَ زَيْداً أَنَا ، فتأتي بالموصول مبتدأ ، وتؤخر ما تريد الإخبار عنه ، وتجعله خبراً عن الموصول ، وتجعل ما بينهما صلة ، فيها ضمير ، مطابق للموصول ، موضوع في مكان الاسم المؤخر ، المعبر عنه في النظم «بمُعْطى التَكْمِلَةْ» أي : الذي كان به تكميل الكلام ، قبل تركيب الإخبار .

وتقول في الإخبار عن «رَغْبة» من نحو : جئتُ رَغْبَةً فيكَ : الذي جئتُ له رَغْبَةً فيك ، وعن يوم الجمعة من نحو : صمتُ يومَ الجمعة : الذي صمتُ فيه يَوْمَ الْجُمعة ، فتفعل فيهما ، كما فعلت فيما قبل ، ثم تقرن ضمير ما كان مفعولاً له باللام ، وضمير ما كان ظرفاً «بفي» لأن الضمائر ترد معها الأشياء إلى أصولها ، إذ لم تقو قوة الأسماء الظاهرة ، ولم تتضمن ما تضمنته .

وإذا كان المخبر عنه في هذا الباب مثنى ، أو مجموعاً ، على حده ، أو مؤنثاً جيء بالموصول على وفقه ، لوجوب مطابقة المبتدأ خبره .

تقول في الإخبار عن الزَّيْدَيْن ، من نحو : بلَّغَ الزيدان العمرين رسالة :

اللذان بلغا الْعُمَرِيْن رسالة الزيدان ، وعن العُمَرِيْنِ : الذين بلغَهم الزيدان رسالةً العُمرون ، وعن «الرسالة» : التي بلغها الزيدانَ العمرين رسالة .

وإذا عرفت هذا فاعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يخبر عنه ، بل لا يصح الاخبار عن اسم في الكلام إلا بسبعة شروط ، وقد نبه على أربعة منها بقوله :

قُبولُ تَأْخيرٍ وتَعْرِيْفٍ لِمَا أُخبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَراعِ ما رَعُوا

الشرط الأول : جواز التأخير ، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام ، كضمير الشأن ، واسم الاستفهام ، لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه ، ووجوب تأخير الخبر في هذا الباب .

الثاني : جواز تعريفه ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ، لأنهما ملازمان التنكير ، فلا يصح جعل المضمر مكانهما ، لأنه ملازم للتعريف.

الثالث : جواز الاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن ضمير عائد إلى اسم في الجملة ، كالهاء من نحو : زَيْدٌ ضَرَبْته ، ومن نحو : زَيدٌ ضَرَبَ غُلامَه ، لأنه لو أخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود إليه فليلزم : إما بقاء الموصول بلا عائد ، وإما عود ضمير واحد الى شيئين ، وكلاهما محال.

ولو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى جاز الاخبار عنه ؛ كقولك في الاخبار ، عن الهاء ، من «لقيته» في جاء زَيْدٌ ، ولقيتُه : الذي لقيته هو.

الرابع : جواز الاستغناء عنه بمضمر ، فلا يخبر عن موصوف ، دون صفته ، ولا عن مصدر عامل ، دون معموله ، ولا عن مضاف ، دون مضاف إليه ، فلا يخبر عن عمرو وحده من نحو : سرَّ أبا زَيْد قربٌ منْ عَمْرو الكَريم ، بل مع صفته نحو : الَّذي سرَّ أَبَا زَيْدٍ قرب منه عمْرو الكريم . ولا عن القرب وحده ، بل مع معموله ، نحو : الذي سَرَّ أبا زَيْدٍ قرب عن عمرو الكريم ، ولا عن الأب وحده ، بل مع المضاف اليه ، نحو : الَّذي سرَّه قرب من عَمر الكريم أبو زيْد.

الخامس : جواز استعماله مرفُوعاً ، فلا يخبر عما لازم الظرفية «كعِنْد ، وَلَدى ، وذَاتَ مرة».

السادس : جواز وروده مثبتاً ، فلا يخبر عن نحو : «أَحَدِ ، ودَيَّار ، وعَريب» لئلا يخرج عما ألزمه من الاستعمال في النفي.

السابع : أن يكون بعض ما يوصف به من جملة خبرية ، أو جملتين في حكم واحدة ، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ، ولا في إحدى جملتين مستقلتين ، ليس في الأخرى منهما ضمير ذلك الاسم ، ولا بين الجملتين عطف بالفاء ، وإنما يخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك.

فيخبر عن الاسم إذا كان من جملة واحدة خبرية، كما مر، أو من إحدى جملتين، غير مستقلتين، كالشرط، والجزاء، نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو.

وتقول في الإخبار عن زَيْد: الذي إنْ قَامَ قَامَ عَمْرٌو وَزَيْدٌ، وعن عمرو، الذي إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرو.

ويخبر عن الاسم أيضاً، إذا كان من إحدى جملتين مستقلتين، إذا كان في الأخرى منهما ضمير الاسم، أو كان بينهما عطف بالفاء.

فالأول: كالمتنازع فيه، من نحو: ضَرَبَني، وَضَرَبْتُ زَيْداً، ونحو: أَكْرَمَني، وأَكْرَمْتُه عَمْرو.

تقول في الإخبار عن زَيْدٍ: الذي ضربني، وضربتُهُ زَيْد، وعن عمرو: الذي أَكرَمني، وأكرمتُه عَمْرٌو.

الثاني كأحد المرفوعين، من نحو: يَطيرُ الذَبَابُ، فيغضبُ زَيْدٌ. تقول في الإخبار عن الذباب: الذي يَطيرُ، فيغضبُ زيداً الذَّباب، وعن زيد، الذي يطير الذَّباب، فيغضب زَيْدٌ.

ويكتفي بضمير واحد في الجملتين، الموصول بهما، لأن ما في الفاء من معنى السببية نزلها منزلة الشرط، والجزاء، فجاز ذلك جواز قولك: الذي إنْ يَطِرْ يَغْضَبِ زَيْدٌ الذَّباب.

ولو كان العطف بالواو امتنع الإخبار، إلا أن ذكر الضمير لا يجوز الذي يطير، ويغضب زَيْدٌ الذَّباب، لأن الواو للتشريك، وليس فيها معنى السببية كالفاء، فلا يعطف على الصلة ما لا يصلح أن يكون صلة، فلا يعطف على الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشملة عليه، نحو: الَّذي يطيرُ، ويغضبُ منهُ زَيْدٌ الذَّبابُ.

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ ما يكونُ فيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّما

إنْ صحَّ صوغُ صلةٍ منه لأَلْ كصوغِ واقٍ منْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ
وَإِنْ يكنْ ما رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضميرَ غيرها أُبينَ، وانفَصَلْ

إذا أُريد الإخبار عن اسم. وكان من جملة اسمية تعين الإخبار عنه بالذي، أو أحد فروعه.

فإن كان من جملة فعلية جاز الإخبار عنه بذلك، وبالألف، واللام أيضاً.

هذا إن صح أن يبنى من الفعل صفة توصل بها الألف، واللام، وذلك إذا كان الفعل متصرفاً، مثبتاً، فلا يخبر بالألف، واللام عن معمول نحو: «نعْمَ، وبئْسَ، وما زال. وما انفك» بل عن معمول نحو: «وقى» من قولك: وَقَى اللهُ الْبَطَلَ، تقول في الاخبار عن الفاعل، الواقي البطل اللهُ، وعن المفعول: الواقية اللهُ الْبَطَل، ولك أن تحذف الهاء، ولا فرق في الإخبار بين الذي. والألف، واللام. إلا في وجوب رد الفعل مع الألف، واللام إلى لفظ اسم الفاعل. أو المفعول، لامتناع وصلها بغير الصفة، إلا فيما لا اعتداد به.

ثم صلة الألف واللام: إن رفعت ظاهراً فهي معه بمنزلة الفعل. وإن رفعت مضمراً. فإن كان للألف. واللام وجب استتاره. وإن كان لغير الألف. واللام وجب بروزه لما عرفت أن الصفة متى جرت على غير ما هي له امتنع أن ترفع ضميراً، مستتراً، بخلاف الفعل.

تقول في الإخبار عن التاء، من نحو: بلغتُ من الزَّيدَيْن إلى العُمَرين رسالة: المبلغُ من الزيدين إلى الْعُمَرين رسالة أَنَا، وعن الزيدين: المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، وعن العمرين: المبلغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون، وعن الرسالة، المبلغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالة.

فتأتي بضمير الرفع في المثال الأول مستتراً، لأنه ضمير الألف، واللام، فلم يبرز، لأن رافعه جار على ما هو له، وفي الأمثلة الأخر بارزاً، لأنه ضمير غير

الألف ، واللام ، فوجب بروزه ، لأن رافعه جار على غير ما هو له ، لأنه جار على الألف ، واللام ، وهو في المعنى للمخبر عنه ، ولا فرق في ذلك بين ضمير الحاضر ، وضمير الغائب.

تقول في الإخبار بالألف ، واللام عن الضمير في ضرب جاريته* من قولنا : زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ : الضَّارِبُ جَارِيَتُهُ هُوَ ،وعن الجارية :زَيْدٌ الضَّارِبُها هُوَ جَارِيَتَهُ.

العَدَد

ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرهْ في عَدِّ مَا آحادُه مُذَكَّرَهْ
في الضِّدِّ جَرِّد، والمميِّز اجْرُرْ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ

يستعمل العدد من ثلاثة إلى عشرة بالتاء، إن كان واحد المعدود مذكراً، وبتركها إن كان مؤنثاً، نحو: عندي ثَلاثَةٌ من العبيد، وثلاثٌ منَ الإماء.

وكان حق هذه الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقا، لأن مسماها جموع، والجموع غالب عليها التأنيث، ولكن أرادوا التفريق بين المذكر، والمؤنث، فجاءوا بعدد المذكر، لكونه أصلاً بالتاء على القياس، وبعدد المؤنث بغير التاء للتفريق.

ثم المميز لهذا العدد: إن كان اسم جنس كالغنم، أو اسم جمع كقوم جر «بمِنْ» نحو: ثلاثٌ منَ الْغَنَم، وقد يضاف إليه العدد، نحو: ثَلاث ذَوْدٍ[1]، وتِسعَةُ رَهْطٍ[2]، وإن كان غير ذلك أضيف العدد إليه مجموعا، ما لم يكن مائة.

فإن أهمل جمع المميز على مثال قلة جيءُ به جمع كثرة، نحو: ثَلاَثَة دَراهِم،

---

(١) ذود: «الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة. لا واحد لها من لفظها، والكثير أذواد.» المختار مادة (ذود).

(٢) الرهط: ما دون العشرة من الرجال، ليس فيهم امرأة، ورهط الرجل: قومه، وقبيلته. المختار مادة (رهط).

وخمس جَوَارٍ. وإن لم يهمل جيء به في الغالب جمع قلة، نحو: ثلاثةُ أجْبُل، وخمسُ آكُمٍ[1].

وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى: «والْمُطَلَّقَات يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ ثلَاثَة قُروءٍ[2]»، مع مجيء الاقراء.

وإن كان المميز مائة أفردت — في الأعرف — تخفيفاً لثقلها بالتأنيث، والاحتياج إلى مميز بعدها، فيقال: ثلثمائة، وقد يقال: ثلاث مئات، وثلاث مئين.

قال الشاعر[3]:

ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائي. وجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

---

(١) في القاموس: مادة (الأكمة): «الأكمة: التل من القف من حجارة واحدةٍ، أو هي ذات الجبال، أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ، لا يبلغ أن يكون حجراً... والجمع أكم... وكأجْبُل، وجبال...»

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

أضاف «ثلاثة» إلى «قُرُوء» وهو جمع الكثرة، مع وجود جمع القلة، وهو «أَقْراء» لأن الأصل في جمع «قرْءٍ» أن يكون على أَفْعَل» مثل: فَلْس، وأَفْلُس، وأما أقراء فهو شاذ بالنسبة إليه، وعند شذوذ جمع القلة، أو قلة الاستعمال يكون بمنزلة غير الموجود، ولذلك جاء في الآية الكريمة «قُرُوء».

(٣) الشاعر: الفرزدق التميمي: والبيت من شواهد المقتضب ٢/ ١٧٠، وابن الشجري ٢/ ٢٤، ٦٤، وابن يعيش ٦/ ٢١، ، والخزانة ٣/ ٣٠٢، والعيني ٤/ ٤٨٠، والتصريح ٢/ ٢٧٢، والأشموني ٤/ ٦٥، وديوانه ٥٨٣.

٦٤٤ — اللغة: مئين: أراد الديات الثلاث، ردائي: أراد سيفي، أو الرداء على حقيقته، أي: رهن رداءه للوفاء بديات الملوك، الأهاتم: جمع أهتم، وأراد بني الأهتم: سنان بن الأهتم، والهتْم: كسر الثنايا من أصلها.

والمعنى: أن رداءه وفي بديات الملوك، وهي ثلثمائة بعير حينما رهنه. وجلت عن وجوه أعيان الأهاتم.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع المائة، مع أنها تمييز الثلاث، وهو شاذ.

وقد ينصب مميز هذا العدد ، نحو قول بعضهم : خَمْسَة أثْوَبا ، ولا يشركه في جر المميز الواحد ، والاثنان استغناء بإفراد المميز ، وتثنيته ، إلاّ في الضرورة ، كقول الشاعر[1] :

كـأَنَّ خُصْـيَـيْـهِ مـن التَّـدَلْـدُلِ ظَـرْفُ عَـجُـوزٍ فـيـهِ ثِـنـتَـا حَـنْـظَـلِ

وإذ قد عرفت أن مميز العدد المذكور على ضربين : مجرور « بِمَنْ » ومضاف إليه ، فاعلم أن المميز المضاف إليه ، إما أن يكون اسما ، أو صفة .

فإن كان اسما : فاعتبار التذكير فيه ، والتأنيث في الغَالِب بلَفْظِه ، لا بمعناه ، ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، فيقال ، ثَلاَثَةُ أشْخُصٍ ، وثلاثُ أعْيُنٍ ، والمراد بالأول نسوة ، وبالثاني رجال ، اعتباراً للفظ .

ولو اتصل بالكلام ما يقوى المعنى جاز اعتبار اللفظ ، واعتبار المعنى ، ومنه قول الشاعر[2] :

---

(١) الراجز : هو خطام المجاشعي ، أو جندل بن المثنى ، أو سلمى الهذلية ، أو شماء الهذلية :

واستشهد بالأول الكتاب ٢ / ١٧٧ ، ٢٠٢ ، منطق ١٨٩ ، والمقتضب ٢ / ١٥٦ ، وابن الشجري١ / ٢٠ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٣ . ١٤٤ ، ٦ / ١٨ ، والمقرب ٨٠ ، والخزانة ٣ / ٣١٤ ، ٣٦٧ ، والشذور ٤٥٨ ، والعيني ٤ / ٤٨٦ عرضاً ، والدرر ١ / ٢٠٩ . وبالثاني الكتاب ٢ / ١٧٧ ، ٢٠٢ ، ومنطق ١٨٩ ، والمقتضب ٢ / ١٥٦ ، وصف ٢ / ١٣١ ، والدلائل ٣٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠ ، وابن يعيش ٦ / ١٦ ، ١٨ ، والمقرب ٦٦ ، ٨٠ ، والشذور ٤٥٨ ، والعيني ٤ / ٤٨٥ والتصريح ٢ / ٢٧٠ ، والهمع ١ / ٢٥٣ ، والدرر ١ / ٢٠٩ .

٦٤٥ ــ اللغة : خصييه : الخصيان من أعضاء التناسل ، التدلدل : الترهل ، ظرف عجوز : وعاء من جلد .

والمعنى : كأن أنثييه من الترهل ظرف عجوز به حنظلتان .

والشاهد في البيت قوله : « ثنتا حنظل » حيث ذكرت الثنتين مع المعدود ، وليس ذلك مستعملاً في العربية ، وإنما المستعمل أن يثني المعدود ، فيقال : فيه : حنظلتان .

(٢) الشاعر : هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والإنصاف ٧٧٠ ، والمقرب ٦٧ ، والخزانة ٣ / ٣١٢ ، والعيني ٤ / ٣ / ٣٨٣ ، والتصريح ٢ / ٢٧١ ، ٢٧٥ ، والأشموني ٤ / ٦٢ ، وديوانه ٩٢ .

فَكَانَ مجَنِّي دُونَ مَن كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَانِ. ومُعْصِرُ

وقول الآخر[1]:

وإنَّ كِلَاباً هَـذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بُرِيءٌ من قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وقد يغلب المعنى، وإن لم يكن في الكلام ما يقويه، كقولهم: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، ولكن كثر استعمالها مراراً بها إنسان، فجعل عددها بالتاء، قال الشاعر[2]:

ثَلَاثَـــةُ أنْـــفُسٍ، وثَلاثُ ذَوْدٍ لقَدْ جَارَ الزّمانُ علَى عيَالي

٦٤٦ــ اللغة: المجن: الترس، كاعبان: الكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود، والمعصر: الجارية أول ما أدركت.

والمعنى: كان يسترني ممن أتقي من الناس: ثلاث شخوص: كاعبان، وثالثة أول ما تدرك.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: كاعبان، ومعصر.

(١) الشاعر: النَّوَّاح الكلابي، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٧٤، والمقتضب ٢/ ١٤٨ والخصائص ٢/ ٤١٧، والإنصاف ٧٦٩، والعيني ٤/ ٤٨٤، والهمع ٢/ ١٤٩، والدرر ٢/ ٢٠٤، والأشموني ٤/ ٦٣.

٤٦٧ــ اللغة: البطن: دون القبيلة، أو القبيلة، برىء: بعيد.

والمعنى: إن كلاباً عشر قبائل، وأنت لست من قبيلة منها.

والشاهد فيه قوله: «عشر أبطن» وكان القياس «عشرة أبطن»، لأن البطن مذكر، وكنى بالأبطن عن القبائل، بدليل قوله: «... من قبائلها العشر».

(٢) الشاعر: هو الحطيئة، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٧٥، ومجالس ثعلب ٣٠٤، والخصائص ٢/ ٢١٤، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣/ ٣٠١، والعيني ٤/ ٤٨٥، والتصريح ٢/ ٢٧٠، والهمع ١/ ٢٥٣، ٢/ ١٤٩، ١٧٠، والدرر ١/ ٢٠٩، ٢/ ٢٠٤، ٢٢٤، وديوانه ١٢٠.

٤٦٨ــ اللغة: الذود: من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وأراد: ثلاث أَنْوُق، كان يتقوت ألبانها، ويقوم بها على عياله، فضلت له، فقال هذا.

وحكى يونس: أن رؤبة قال: ثلاث أنْفُس، فأسقط التاء مراعاة للفظ.

وإن كان المميز صفة فاعتبار التذكير فيهِ، والتأنيث بلفظ موصوفها المنوي، لا بلفظها، فيقال: ثلاثَةُ رَبَعَات، إذا قصد رجال، وثلاثة دوَابّ، إذا قصد ذكور، لأن الدّابة صفة في الأصل، فالاعتبار بموصوفها، ومن ذلك قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا[1]» المعنى: فله عشر حسنات أمثالها.

وأما المميز المجرور «بمِنْ» فاعتبار التذكير فيه، والتأنيث باللفظ، ما لم يفصل بينه، وبين العدد صفة، دالة على المعنى.

تقول: عندي ثَلاثٌ من الْغَنَم، بحذف التاء، لأن الغنم مؤنث، وتقول: عندي ثلَاثٌ منَ الْبَقَر، وثلَاثَةٌ منَ الْبَقَر: بالوجهين، لأن في البقر لغتين: التذكير، والتأنيث.

فلو فصل المميز بصفة دالة على المعنى وجب اعتباره، نحو: عِنْدِي ثلَاثَةُ ذُكُورٍ منَ الْبَطّ.

ولا أثر للوصف المتأخر، نحو: ثَلَاثٌ منَ الْبَطِّ ذُكُورِ.

ومَـائَـة. والْأَلْـفَ لـلْـفَـرْدِ أَضِـفْ ومَـائَـةٌ بـالـجُـمَـعْ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

تضاف المائة والألف إلى المعدود بهما: مفردا، نحو مائةُ دينَارٍ، وألفُ درهمٍ،

والمعنى: لقد ذهبت الأنوق. وضلت، وهي التي تسد حاجة عيالي، ولقد جار الزمان عليهم بضلالها، وضياعها.

والشاهد في البيت تذكير الثلاثة، وإن كانت النفس مؤنثة، لأنه حملها على معنى الشخص، وهو مذكر. راجع الأعلم ٢/ ٧٥، على كتاب سيبويه.

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

وقد تضاف المائة الى جمع ، كقراءة حمزة ، والكسائي قوله تعالى : «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثلاثمائةِ سنينَ[1] ».

وإليه الإشارة بقوله :

ومائةٌ بالجمعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

وقد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب في قول الربيع بن ضبع الغزارى[2] :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ. والْفَتَاءُ

فلا يقاس عليه .

وأَحَدَ اذْكُرْ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً، قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ والشِّينُ فيهَا عَن تَميمٍ كَسرَهْ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ، وإِحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدَا

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

قال الزمخشري ٢ / ٧١٦ الكشاف : «وقرىء ثلثمائة سنين : بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز ، تقوله : «بالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالاً . »

(٢) الشاعر : هو الربيع بن ضُبَع الغزاري ، أو يزيد بن ضبة ، كما في سيبويه ١ / ٢٩٣ وفي ١ / ١٠٦ . الربيع بن ضبع الغزاري.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٢٩٣ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ . ومجالس ثعلب ٣٣٢ ، ومعمرين ٧ والجمل ٢٤٦ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ، والمقرب ٦٦ ، والخزانة ٣ / ٣٠٦ . والعيني ٤ / ٤٨١ ، والهمع ١ / ٢٥٣ ، والدرر ١ / ٢١٠ ، والتصريح ٢ / ٢٧٣ ، والأشموني ٤ / ٦٧ ، واللسان مادة (فتا).

٦٤٩— اللغة : الفتاء : مصدر الفتى : من فتىء يفتأ...

والمعنى : وصف الشاعر في البيت هرمه ، وذهاب مسرته ، ولذته ، وكان قد عمر نيفاً على المائتين. فيما يروي ، وقد انتهت لذاته ، ومسراته ، وذهبت قوته ، وانتهت متعته.

والشاهد في البيت : في «مائتين عاماً» والقياس فيه : إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ ، لا يقاس عليه.

ولِـثلاثَـةٍ. وتسْـعَـةٍ. ومَـا بَـيْـنَهُـمَا إن رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
وأوْلِ عَشْرَةَ اثْـنَـتَـى. وعَشْـرًا اثْـنَـي إذَا أُنْثَى تشَا أو ذَكَرا

حاصِل هذه الأبيات بيان أن العشرة تركب مع ما دونها ، فيقال في التذكير : أحدَ عَشَر ، واثْنَا عشَر ، وثلاثَةَ عشَر ، إلى تسْعَةَ عشَر ، وفي التأنيث : إحْدَى عَشرة ، واثْنتَا عشَرة ، وثلَاث عشَرة ، إلى تسع عشرة ، بإسكان الشين ، على لغة أهل الحجاز ، وكسرها على لغة بني تميم.

فيجرى أول الجزأين على ما كان له قبل التركيب من المجيْ في التذكير بثلاثة ، وما فوقها مؤنثة ، وبما دونها مذكرا ، وفي التأنيث بثلاث وما فوقها مذكرة ، وبما دونها مؤنثا ، ويجرى الثاني من الجزأين على العكس مما كان له قبل التركيب ، فأسقطوا تاءه في التذكير ، واثبتوها في التأنيث.

وإنما لم يقولوا في التذكير ثلاثَةَ عشرة ، كراهية الجمع بين علامتين بلفظ واحد فيما هما كشيْ واحد ، ولا في التأنيث ثلاث عشر ، كراهة إخلاء المؤنث من علامه ، لا محذور في لحاقها.

والْيَا لِغَيْرِ الرَفْعِ. وارْفَعْ بالأَلِفْ والْـفَـتْحُ في جُزْأَي شِواهُمَا أُلِفْ

كل عدد مركب : فجزآه مبنيان على الفتح ، إلا اثنا ، واثنتا.

أما بناء الصدر منها ، فلتنزله منزلة صدر الاسم ، وأما بناء العجز فلتضمنه معنى الحرف ، لأن الأصل في نحو : خمْسَةَ عشَر : خَمْسَةَ ، وعَشَر ، كما تقول : خَمْسَة ، وعشُرون ، فلما تركبا ذهبت الواو من اللفظ ، وتضمن معناها ثاني الجزأين ، فبني على الفتح.

وإنما لم يبن المركب على السكون ، لأن له أصلا في التمكن ، دلا على حركة ، غير الفتح ، لكونه مسقطا لا بالتركيب ، فأوثر بأخف الحركات.

وأما اثنا ، واثنتا فيستصحب إعرابهما في التركيب ، فيكونان بألف في الرفع ،

نحو : جاءَني اثنا عَشَرَ رجلاً ، واثنتا عشرة امرأة ، وبياء في النصب ، والجر ، نحو : رأيْتُ اثْنَي عشَرَ رَجُلاً ، ومررتُ باثْنَتَيْ عَشَرَةَ امرأَةً.

وإنما أعرب اثنا ، واثنتا من بين صدور المركبات ، لوقوع العجز منها موقع النون ، فكما كان الإعراب مع النّون ثابتا ثبتت مع الواقع موقعها.

فإن قلت : كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النّون ، فأعرب صدره ، وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره ؟ قلت : صح ذلك في اثنا عشَر ، لأن ثُبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النّون في اثْنَان ، لما علمت أن التركيب متأخر عن الإفراد ، والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ، ولم يصح ذلك في نحو : خَمْسَةَ عشَر ، لأن ثبوت عشر ، بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين ، في خَمْسَة ، بل متقدما عليه ، لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب ، المقارن للتنوين ، والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر.

ومَيِّز الْعِشْرِينَ لِلتِّسعِينَا بواحدٍ كأَرْبَعينَ حينَا
ومَيَّزُوا مُرَكباً بمثلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا ، وعَجزٌ قَدْ يُعْرَبُ

من أسماء العدد «الْعِشْرُون» وأخواتها إلى «التّسعِين» ، وتستعمل بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث ، ويذكر معها النيف متقدما ، كقولك في التذكير : ثَلاثَة ، وعِشْرُون ، وفي التأنيث خَمْسَ ، وأرْبَعُون.

وتميز هي والأعداد المركبة بمفرد منصوب ، نحو قوله تعالى : «أَحَد عشَر كَوْكَباً[1] ، وقوله تعالى : «وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً[2] ».

---

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها ، فيقال : عِنْدي عشْرونَ دَرَاهِم ، على معنى : عشرون شيئاً كل واحد منها دَرَاهم .

ومنه قوله تعالى : «وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أسْبَاطاً أُمَماً[1] » المعنى — والله أعلم — وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة ، كل فرقة منهم أسباط .

وقد يضاف العدد إلى مستحق المعدود ، فيستغنى عن التميز ، نحو : هذه عشْرٌ وزيدٍ ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة ، إلا اثْني عشَرَ ، فيقال : أحدَ عشركَ ، وثلاثَةَ عشرك ولا يقال : اثنا عشركَ ، لأن «عشر» من اثني عشر بمنزلة نون اثنين ، فلا تجامع الإضافة ولا يقال اثْنَاك : لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب .

وإذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره ، وفي عجزه أيضا ، إلا على لغة .

قال سيبويه : ومن العرب من يقول : خَمْسَةَ عشرك ، وهي لغة رديئة .

وعند الكوفيين أن العدد المركب إذا أضيف أعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، وجر عجزه بالإضافة ، نحو : هذه خمسةُ عشرك ، وخذ خمسةَ عشرك ، واعط من خمسةِ عشرك ، وحكى الفراء عن أبي فقعس الأسدى ، وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشرك . والبصريون : لا يرون ذلك ، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة ، كما يستصحب مع الألف ، واللام ، بإجماع .

وَصُغْ من اثْنَيْنِ . فَمَا فَوْقُ إِلَى عشَـرَةٍ ، كَـفَـاعِـلٍ مِنْ فَـعـلا
واختمهُ في التَّأْنيثِ بالتَّا ، ومَتَى ذَكَّرْتَ فـاذكُـرْ فـاعِلاً بـغَـيْـر تَـا
وإنْ تُـرِدْ بعْضَ الذي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إلَـيْـهِ مِـثْـل بَـعْـضٍ بـيِّـن
وإنْ تُـرِدْ جَـعْـلَ الأَقلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ ، فحكْمُ جاعلٍ لَهُ احْكُمَا

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

يصاغ من اثنين، فما فوقه إلى عشرة موازن «فاعِل» مجردا عن التاء في التذكير، ومتصلا بها في التأنيث، لأن مدلوله مفرد، فلم يسلك به سبيل ما اشتق منه، بل سبيل الصفات المفردة، من نحو: ضَارِب، وضَارِبة.

ويستعمل على ضربين: مفرد، وغير مفرد.

فالمفرد: نحو: ثان، وثانية، إلى عاشر، وعاشرة.

وغير المفرد: إما أن يستعمل مع ما اشتق منه، كثان مع اثنين، وإما أن يستعمل مع ما يليه ما اشتق منه، كثالث، مع اثنين.

فالمستعمل مع ما اشتق منه يجب إضافته، فيقال في التذكير: ثَاني اثْنَيْن، وفي التأنيث: ثانية اثْنين، إلى عَاشِرِ عَشرة، وعَاشِرَة عشَر، والمراد: أحدَ اثْنَيْن، وإحْدَى اثنَتَيْن، وأحدَ عشَرة، واحْدَى عشَر.

والمستعمل مع ما يليه ما اشتق منه: يجوز أن يضاف، وأن ينون، وينصب ما يليه، فيقال: هذا رابعُ ثَلَاثَةٍ، ورابعٌ ثَلَاثَةً، وهذه رَابعَة ثلَاث، ورابعَةٌ ثلاثاً، لأن المراد: هذا جاعلٍ ثلاثةً أربعةً، فعومل معاملة ما هو بمعناه، ولأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: ثلَّثْتُ الرجُلَيْن: إذا انضممت إليهما، فصرتم ثلاثة، وكذلك رَبَّعْتُ الثّلاثة، إلَى عَشّرْتُ التِّسْعَة.

«فَفَاعِلٍ» هذا مساو لجاعلٍ في المعنى. والتفريع على فعل، فجرى مجراه في العمل، بخلاف «فاعل» المراد به واحد مما أضيف إليه، فإنه ليس في معنى، ما يعمل، ولا مفرعا على فعل، فالتزمت إضافته، كما التزمت إضافة ما اشتق منه.

وقد نبه على استعمال فاعل، المشتق من اسم العدد بالمعنيين المذكورين، فأشار الى الاستعمال الأول بقوله:

وإنْ تُـردْ بَعْض الّذي منهُ بُني تَضِـف إلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْضٍ بَيِّـن

أي: وإن ترد بالمصوغ من اثنين، فما فوق واحداً من الذي اشتق منه فأضف إليه مثله في اللفظ، وهو ما اشتق منه.

وأشار إلى الاستعمال الثاني بقوله :

وإن تردْ جَعْلَ الْأقلّ مثلَ مَا فَوْقُ. فحكمُ جاعلٍ لَهُ احْكُمَا

معناه : وإن ترد بالمصوغ من اثنين . فما فوق أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له ، فاحكم لذلك المصوغ بحكم « جَاعِل » من معناه ، وجواز أن يليه مفعوله منصوبا به تارة ، ومجروراً به أخرى .

ويفهم من ذلك : أن الذي يكون مفعولا للمصوغ للمعنى المذكور هو اسم ما يليه المشتق منه ، لأنه هو الذي يصح ان يساويه بزيادة واحد .

وإن أَرَدْتَ مثلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مركَّباً فجيْءْ بتَرْكيبَيْنِ
أَوْ فاعِلاً بحالتَيْهِ أضِفِ إلَى مركَّبٍ بمَا تنوي يَفي
وشَاعَ الاستِغْنَا بحَادي عشَرَا ونحوهِ ، وقَبْلَ عشرينَ أذْكُرَا
وبَابِهِ الْفَاعِلَ من لَفْظِ الْعَدَدْ بحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

صدر العدد المركب مثل غيره من العدد المفرد في جواز صوغ « فاعل » منه ، ولكن لا من كل وجه ، فإنه لا يبنى من صدر المركب « فاعل » للدلالة على جعل ما يليه مما اشتق الفاعل منه مساويا له ، وإنما يبنى « فاعل » من صدر المركب ، للدلالة على واحد من العدد ، الذي اشتق من صدره ، لا غير .

وفي استعماله ثلاثة أوجه .

أحدها : — وهو الأصل — أن يجاء بتركيبين : صدر أولهما « فاعل » في التذكير ، « وفاعلة » في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجز المركبين « عشر » في التذكير ، و« عشرة » في التأنيث ، فيقال في التذكير : ثَاني عشَر اثْنَي عشَر ، وثالث عشر ثلاثَة عشَر ، وفي التأنيث : ثانية عشرة اثنتي عشرة ، وثالثة عشرة ثلاث عشرة ، إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشرة تسع عشرة : بأربع كلمات مبنية للتركيب : أولاهن مع الثانية ، وثالثتهن مع الرابعة ، وأول المركبين مضاف إلى الثاني إضافة « فاعل » إلى ما اشتق منه .

الاستعمال الثاني : أن يقتصر على صدر المركب الأول ، فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب الثاني ، باقيا بناؤه ، فيقال : ثَاني اثْنَيْ عشَر ، وثالث ثلاثة عشر ، وثانية اثنتي عشرة ، وثالثة ثلاث عشرة .

الاستعمال الثالث : أن يقتصر على المركب الأول باقيا بناء صدره ، وبعض العرب يعربه .

حكى ذلك ابن السكيت[1] ، وابن كيسان (رحمهما الله) .

ولما أراد الشيخ بيان هذا الاستعمال الثالث قال :

وشاعَ الاستِغْنَا بحادي عشَرًا ونحوه ....

فمثل «بحَادِي عشَر» لم يمثل بثَاني عشَر ، ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه ، حين صاغوا أحداً ، وإحدى على «فاعِلٍ ، وفاعِلَةٍ» من القلب ، وجعل الفاء ، بعد اللام ، فقالوا : حَادِي عشَر ، وحَادِية عشرة . والأصل : واحد ، وواحدة .

ولا يستعمل حادٍ ، وحَادِية إلاّ مع عشَرة ، أو مع عشْرين ، وأخواته ، فيقال : حَادٍ ، وعُشْرُون ، وحَادِيَة ، وعشْرون ، إلَى حَادٍ ، وتسعين ، وحادية ، وتسْعين ، كما يقال : ثَانٍ ، وعشْرُونَ ، وثَالِث ، وعشرون ، ورابعَة ، وثلاثُون ، ونحو ذلك .

---

(١) ابن السِّكِّيت :

يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السِّكِّيت :

كان عالماً بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن ، واللغة ، والشعر ، راوية ، ثقة ، أخذ عن البصريين ، والكوفيين ، كالفراء ، وأبي عمرو الشيباني ، والأثرم ، وابن الأعرابي .

وله تصانيف كثيرة في النحو ، ومعاني الشعر ، وتفسير دواوين العرب ، زاد فيها على من تقدمه .

كان معلماً للصبيان ببغداد ، ثم أدب أولاد المتوكل .

مات سنة ٢٤٤هـ . راجع بغية الوعاة ٢/ ٣٤٩ .

وقد تضمن التنبيه على هذا كله قوله :

... وقَبْلَ عشرينَ اذْكُرَا

وبَابِهِ الفاعلَ منْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قبلَ وَاوٍ يُعْتَمَد

وحالتاه : كونه على «فَاعلْ» في التذكير ، وعلى «فَاعِلَة» في التأنيث .

كَمْ ، وَكَأَيِّنْ ، وَكَذَا

مَيِّزْ في الاسْتِفْهَامِ ، «كَمْ» بمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ، «كَكَمْ شَخْصاً سَمَا»
وَأَجِزْ انْ تجُرَّهُ «من» مُضْمَرَا إن وليْتَ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
واسْتَعْمِلَنْها مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْ مائةٍ «كَكَمْ رِجَالٍ، أَوْ مَرَهْ»

«كَمْ» اسم ، لجواز كونها مبتدأ ، ومفعولاً ، ومجرورة بالإضافة إليها ، أو بدخول حرف الجر عليها.

وهي اسم لعدد مبهم المقدار ، والجنس ، ولا بد لها من مميز مذكور ، وقد يحذف للعلم به ، كما في قولك : كَمْ صُمْتَ؟ وَكَمْ سِرْتَ؟ وكَمْ لَقِيْتَ؟ : التقدير : كم يَوْماً صُمْتَ؟ وكم فَرْسخاً سِرْتَ؟ وكم رجلاً لَقِيْتَ؟

وتنقسم «كَمْ» إلى استفهامية ، وخبرية ، مقصود بها الكناية عن التكثير ، ولكليهما صدر الكلام.

أما «كمْ» الاستفهامية : فإن لم يدخل عليها حرف جر ، فمميزها مفرد منصوب ، حملاً على مميز العدد المركب ، وما جرى مجراه ، إذ كانت فرعاً على «كَمْ» الخبرية ، كما أن العدد المركب فرع على المفرد.

وعلى هذا نبه بقوله :

مَيِّزْ في الاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بمِثْلِ مَا مَيَّزتَ عِشْرِيْنَ ....

فإن عشرين ، وأخواته جار مجرى العدد المركب ، في إفراد مميزه ، ونصبه ، لكونه في المعنى مثله ، فإن عشرين في معنى عشرة ، وعشرة ، وإن ثلاثين في معنى ثلاث عشرَات.

وإن دخل على «كَمْ» الاستفهامية حرف جر جاز في مميزها النصب، والجر. فيقال: بكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ وبِكَمْ درهمٍ اشْتَرَيْتَ؟

فالنصب: لأن «كمْ» استفهامية، وهي محمولة على العدد المركب في نصب التمييز.

والجر: «بمنْ» مضمرة، لا بإضافة «كَمْ» إليه، خلافاً لبعضهم.

والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أَنَّ «كمْ» الاستفهامية، لا تصلح أن تعمل الجر، لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أن الجر بعد «كمْ» الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على «كمْ».

فاشتراط ذلك دليل على أن الجر «بمنْ» مضمرة، لكون حرف الجر الداخل على «كمْ» عوضاً عن اللفظ بها.

وأَمَّا «كمْ» الخبرية فمميزها مجرور مجموع تارة، ومفرد أخرى، لأنها بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يضاف إلى جمع.

والآخر: يضاف إلى مفرد.

فاستعملت بالوجهين: إجراء لها مجرى الضربين، فيقال: كَمْ رِجَالٍ صحبت، كما يقال: عَشَرَة رِجَالٍ صَحِبْت، وكم امرأة رَأَيْتَ، كما يقال: مائةُ امرَأَةٍ رَأَيْتُ.

وقد تجري بنو تميم «كمْ» الخبرية مجرى «كمْ» الاستفهامية، فينصبون مميزها، وإن كان جمعاً، ومنه قول الشاعر[1]:

---

(١) الشاعر: هو الفرزدق يهجو جريراً.

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يَا جَرِيرُ، وَخَالَةٍ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

ويروى بالجر على اللغة المشهورة، وبالرفع على حذف المميز، ورفع عمة بالابتداء، وجعل «كم» نصباً على المصدرية.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، والمقتضب ٣/ ٥٨، والجمل ١٤٨، وابن يعيش ٤/ ١٣٣، والمقرب ٦٨، والخزانة ٣/ ١٢٦، والمغني ١٨٥ و١٧٤) والعيني ١/ ٥٥٠، ٤/ ٤٨٩، والتصريح ٢/ ٢٨٠، والهمع، ١/ ٢٥٤، والدرر ١/ ٢١١، والأشموني ١/ ٢٠٧، ٤/ ٨٠، ٨١، وديوانه ٤٥١.

٦٥٠ــ اللغة: فدعاء: المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها، وقيل: التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل، عشار: جمع عشر، أو هي الناقة التي أتت عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

والمعنى: كثير لك يا جرير من العمات، والخالات امتهن في الخدمة عندي، وقد حلبن لي عشاري، فأصابهن فدع.

والشاهد في البيت قوله: «كم عمة...»

يجوز في «عمة» وتتبعها «خالة» الجر، على أن «كم» خبرية، و«عمة» تمييزها.

ويجوز الرفع على أن يكون «عمة» مبتدأ، وصفت بقوله: «لك» وخبره «قد حلبت» والمميز محذوف، و«كَمْ» تنصب على المصدرية والتقدير: كم مرة. راجع العيني ١/ ٢٠٧ المطبوع على الأشموني.

فصل

ويفصل — في السعة — بين «كَمْ» الاستفهامية، ومميزها بالظرف، وشبهه، نحو: كَمْ عندَك غلاماً؟ وكم لك جاريةً؟

ولا يجوز مثل ذلك في العدد المركب، وما جرى مجراه، إلا في الضرورة، كقول الشاعر[1]:

يُذَكِّرُنيكِ حَنينُ الْعَجُولِ ونوحُ الْحَمامَةِ تَدْعُو هَدِيْلا
عَلَى أنَّني بَعْدَما قَدْ مَضَى ثَلاثونَ لِلْهَجرِ حَوْلاً كَمِيلَا

ولا يفصل بين «كم» الخبرية، ومميزها، إلا في الضرورة، فيجوز لأجلها الفصل بينهما بالظرف، وشبهه، وبالجملة.

---

(١) الشاعر: هو العباس بن مرداس: والبيت الأول من شواهد الكتاب ١/ ٢٩٢، ومجالس ثعلب ٤٩٢، والإنصاف ٣٠٨، والعيني ٤/ ٤٨٩، والثاني من شواهد الكتاب ١/ ٢٩٢، والمقتضب ٣/ ٥٥، ومجالس ثعلب ٤٩٢، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ٤/ ١٣٠، والخزانة ١/ ٥٧٣، ٣/ ١١٩، والمغني ٥٧٢ (٣٠٧) والعيني ٤/ ٤٨٩، والهمع ١/ ٢٥٤، والدرر ١/ ٢١٠، والأشموني ٤/ ٧١، واللسان مادة (كمل).

٦٥١ — اللغة: العجول: الناقة يموت ولدها، أو ينحر، أو يوهب، الهديل: الحمام الوحشي، كالقماري، والدباسي، وقيل: الحمام الذكر.

والمعنى: أتذكرك عند حنين العجول، ونوح الحمامة تطلب هديلها، وقد مضى على البحر ثلاثون حولاً كاملاً.

والشاهد فيه قوله: «ثلاثون للهجر حولاً» حيث فصل بين «ثلاثون» وبين مميزه، وهو «حولاً» بالجار، والمجرور للضرورة.

فإذا فصل بالظرف، وشبهه اختير نصب المميز، وجاز — أيضاً — جره.

فمن نصبه قول الشاعر(١):

تَؤُمُّ سِنَاناً، وَكَمْ دونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُها

ومن جره قول الآخر(٢):

كَمْ في بني سَعْدِ بْنِ بكرٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ، مَاجدٍ نَفَّاعِ

---

(١) الشاعر: هو زهير بن أبي سلمى، أو كعب ابنه، أو الأعشى، والبيت من شواهد الكتاب ٣٩٥، والعقد ٣/ ٢٠٧، والمحتسب ١/ ١٣٨، والإنصاف ٣٠٦، والعمدة ١/ ١٣، وابن يعيش ٤/ ١٢٩، ١٣١، والعيني ٤/ ٤٩١، والأشموني ٤/ ٨٣، ومجموعة المعاني ١٠، واللسان مادة (غور). وليس في دواوين من ذكر من الشعراء.

٦٥٢ — اللغة: محدودباً: ما ارتفع من الأرض، غارها: الغائر: المطمئن من الأرض.

والمعنى: تقصد سناناً، وبينك وبينه مسافة من الأرض، منها ما ارتفع، ومنها ما غار، وانخفض.

والشاهد فيه قوله: «وكم...» حيث فصل بين «كم» الخبرية، ومميزها المنصوب، وهو «محدودباً» بالظرف، وهو «دونه» والمجرور، وهو ««من الأرض.

(٢) الشاعر: هو الفرزدق. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٩٦، والمقتضب ٣/ ٦٢، والإنصاف ٣٠٤، وابن يعيش ٤/ ١٣٠، ١٣٢، والعيني ٤/ ٣٩٢، والأشموني ٤/ ٨٢، وليس في ديوانه.

٦٥٣ — اللغة: ضخم الدسيعة: عظيم العطية، ماجد: شريف، نفاع: عظم النفع.

والمعنى: كثير في بني سعد بن بكر من السادة، وكل سيد منهم يتصف بأنه واسع العطية، شريف، كثير النفع.

والشاهد في البيت قوله: «كم... سيِّد» حيث فصل بين «كمْ» الخبرية، ومميزها «سيّد» المجرور، يقوله: «في بني سَعْد بن بكْر».

وقول الآخر(١) :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وإذا فصل بالجملة وجب نصب المميز، كما في قول الشاعر(٢) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَجْتَمِلُ

كَكَمْ كَأَيِّنْ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» نُصِبْ

«كَأَيِّنْ، وكَذَا» مثل «كَمْ» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد، وفي الافتقار إلى مميز، لكن مميز «كم» مجرور كما سبق، ومميز «كَأَيِّنْ» منصوب، نحو: كأَيِّنْ رجلاً رأيتُ، وكذا مميز «كَذَا» نحو: رَأَيْتُ كَذَا رَجُلاً.

---

(١) الشاعر: هو أنس بن زنيم، أو أبو الأسود، أو عبد الله بن كريز.

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٩٦، والمقتضب ٣/ ٦١، والجمل ١٤٧، والإنصاف ٣٠٣، وابن يعيش ٤/ ١٣٢، والمقرب ٦٨، والخزانة ٣/ ١١٩، والهمع ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥٦، والدرر ١/ ٢١٢، ٢/ ٢٠٦، والأشموني ٤/ ٨٢.

٦٥٤ــ اللغة: المقرف: لا أصالة له من جهة الأب، نال العلا: بلغ المنزلة السامية.

والمعنى: كثير من الناس تحلوا بالكرم فرفعهم إلى منزلة سامية، مع أنه لا أصل لهم من ناحية آبائهم، وكثير من كرام الآباء قد وضعهم بخلهم، وجعلهم أدنياء، في غاية من الخسة...

والشاهد في البيت قوله: «كَمْ...» حيث فصل بين «كم» الخبرية، وتمييزها «مقرف» بقوله: «بجود».

(٢) الشاعر: هو القطامي، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٩٥، والمقتضب ٣/ ٦٠، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ٤/ ١٢٩، ١٣١، والعيني ٣/ ٢٩٨ عرضاً، ٤/ ٤٩٤، والهمع ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٢١٢، والأشموني ٤/ ٨٢ وجمهرة القرشي ١٥٣، وديوانه ٦.

٦٥٥ــ اللغة: الإقتار: الافتقار، والعدم، أجتمل: من اجتملت الشحم جملاً: إذا أذبته.

والمعنى: قد نالني كثير من الفضل منهم، على العدم، حين أذيب الشحم من الإقتار، والفقر.

والشاهد فيه قوله: «كَمْ...» حيث فصل بين «كَمْ» ومميزها بالجملة، وهي «نالَني مِنْهُمْ».

وأكثر ما يقع مميز «كَأَيِّنْ» مجروراً «بمنْ» كقوله تعالى: «وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ[1]» وكقوله تعالى: «وَكَأَيِّنْ منْ آيةٍ في السَّمواتِ، وَالْأَرْض[2]».

«وكأين» مثل «كم» في لزومها صدر الكلام، بخلاف «كذا» فلذلك يقال: رأيت كذَا، وكَذَا رَجُلاً، وعندي كَذا، وكَذَا دِرْهَماً، ولا يجوز مثل ذلك في «كأيِّن».

---

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

الحكاية

احْكِ «بأَيٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا: في الوَقْفِ، أَوْ حينَ تَصِلْ
وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكورٍ «بمَنْ» وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطلَقاً، وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ: «مَنانِ، وَمَنين» بَعْدَ «لي إِلْفانِ بابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَهْ» والنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
والفتحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ «بِمَنْ» بإِثْر «ذا بِنِسْوَةٍ كلِفْ»
وَقُلْ: «مَنُونَ، ومَنينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: «جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا»
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ «مَنونَ» في نَظْمٍ عُرِفْ
وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ منْ بَعْدِ «مَنْ» إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بهَا اقْتَرَنْ

إنْ سُئِل «بأَيّ» عن مذكورٍ، منكر حكي فيها وصلاً، ووقفاً ما للمسئول عنه من إعراب، وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمعِ تصحيح، موجود فيه، أو صالح لوصفه، كقولك لمن قال: رأيتُ رَجُلاً، وامرأةً، وغُلامَين، وجاريَتين، وبَنينَ، وبَنات، أَيّاً، وأَيَّةً، وأَيَّيْن، وأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ.

وإن سئل عنه «بمَنْ» حَكَى في لفظها في الوَقْفِ خاصة ما له من الحركات بإشباع، وما له من تذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع، فتقول لمن قال: جَاءَني رَجُلٌ «مَنُو» ولمن قال رَأَيْتُ رجلاً «منَا» ولمن قال مَرَرْتُ بِرَجُلٍ: «مَنِيَ».

وتقول لمن قال لَقِيَني رَجُلانِ: «مَنَان» ولمن قال رَأَيْتُ رَجُلَينْ: «منين» بالألف في حكاية المثنى المرفوع، وبالياء في حكاية المثنى المنصوب.

ولما أراد بيان هذه المسألة ، ولم يستقم له في الوزن أن يمثل ، « بمنان ، ومنين» مسكني النون مثل بهما محركي النون للضرورة ، ثم نبه على ما يلزم في الاستعمال من إسكان النون بقوله :

وَقُلْ : «منَانِ ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لي إِلْفَانِ بابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

وتقول : لمن قال رَأَيْتُ امرأَةً : «مَنَهْ» أَوْ «مَنَتْ» بفتح ما قبل التاء في أحد الوجهين، ثم قلبها هاء ، وببقاء ما قبل التاء ساكناً في الوجه الآخر ، وسلامتها.

وتقول : لمن قال رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنْ : «مَنْتَين ، أو مَنَتَين» بإسكان النون ، أو فتحها ، كما في الإفراد ، والإسكان أجود ، وأكثر.

وقد نبه على ذلك بقوله :

.... والنُّونُ قَبْلَ تَا المثَنَّى مُسْكَنَهْ

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ..........

وتقول لمن قال رَأَيْتُ نِسْوَةً : «مَنَات» ولمن قال جاءَ رِجَالٌ : «مَنُون» ولمن قال مَرَرْتُ بِرِجَالٍ : «مَنِين».

فإن وصلت قلت : مَنْ يَا فَتَى في الإفْرادِ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، ولذلك قال :

وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفْ ....

فأما قول الشاعر[1] :

---

(١) القائل : سمير بن الحارث ، أو شمر بن الحارث الضبي ، أو جذع بن سنان الغساني ، أو تأبط شراً.
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٢ ، والنوادر ١٢٣ ، والحيوان ١/ ١٧٦ ، ٣٢٨ ، ٦/ ١٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٠٧ ، والجمل ٣٢٠ ، والخصائص ١/ ١٢٩ ، وابن يعيش ٤/ ١٦ ، والمقرب ٦٥ ، والخزانة ٢/ ٣ ، والعيني ٤/ ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، والتصريح ٢/ ٢٨٣ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ، ٢١١ ، والدرر ٢/ ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والأشموني ٤/ ٩٠ ، ٢٢٠.

أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: «مَنُونَ أَنْتُمْ»؟ فَقَالُوا: الجِنَّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا

ففيه— على ندوره— شذوذ من وجهين:

أحدهما: أنه حكي مقدراً، غير مذكور.

والثاني: أنه أثبت العلامة في الوصل، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف.

وإذا سئل «بِمَنْ» عن عَلَم مذكور، فجيء به بعد «مَنْ» غير مقرونة بعاطف.

فأهل الحجاز يحكون فيه إعراب الأول، رفعاً لتوهم أن المسئول عنه غير المذكور، فيحركونه بالضم: إن كان الأول مرفوعاً، وبالفتح إن كان منصوباً، وبالكسر إن كان مجروراً، فيقولون لمن قال جَاءَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ؟ ولمن قال رَأَيْتُ زيداً: مَنْ زَيْداً؟ ولمن قال مررتُ بِزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٍ؟

وأما غير الحجازيين فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم، المسئول عنه بعد «مَنْ» مرفوعاً، لأنه مبتدأ، خبره «مَنْ» أو خبر مبتدؤه «مَنْ».

فلو اقترنت «مَنْ» بعاطف، كما في قولك لمن قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ: وَمَنْ زَيْدٌ؟ تعين الرفع عند جميع العرب.

ولا يحكي غير العلم.

وأجاز يونس حكاية كل معرفة، فيقول لمن قال رأيتُ غُلامَ زَيْدٍ: مَنْ غُلام زَيْدٍ؟ ولمن قال: مررت بغلام زيد: من غلام زيد؟

٦٥٦— اللغة: عموا ظلاماً: دعاء مثل «عِمْ صباحاً» أي: انْعَموا ظَلاماً، وتحية المساء.

والمعنى: أتوا ناري التي أوقدتها، فسألتهم، فأجابوا: نحن الجن، فدعوت لهم، وحييتهم تحية المساء، قائلاً: انعموا ظلاماً.

والشاهد في البيت قوله: «مَنُون أَنْتُمْ؟» حيث لحقته الواو، والنون في الوصل، وذلك شاذ، وجعل ابن الناظم الشذوذ من وجهين: هو أنه حكى مقدراً، غير مذكور، وأنه أثبت العلامة في الوصل، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف.

قال شيخنا (رحمه الله) : ولا أعلم له موافقاً.

وفي حكاية العلم : معطوفاً ، أو معطوفاً عليه غير علم خلاف.

فمنهم من منع ذلك ، ومنهم من أجازه ، فتقول لمن قال رَأَيْتُ سَعِيداً ، وابنَه : مَنْ سعيداً ، وابنهُ؟ ولمن قال رأيتُ غُلامَ زَيْدٍ ، وَعَمْراً : مَنْ غلامَ زيدٍ ، وعمراً؟

وإذا وصف العلم بابن حكى بصفته ، كقولك لمن قال : مَرَرْتُ بزَيْد بن عَمْرٍو : مَنْ زَيْد بن عَمْرو؟

فإن وصف بغير ذلك لم يجز أن يحكى بصفته ، بل إن حكى حكى بدونها.

وربما حكى المضمر «بمَنْ» كما يحكي المنكر ، فيقال «مَنين» : لمن قال مَرَرْتُ بِهِمْ : و«مَنُون» لمن قال : ذَهَبُوا.

ومن العرب من يحكي الاسم النكرة مجردة من «أيّ» ومنه قول بعضهم : «ليس بقرشياً : رادّاً على من قال : إنَّ في الدَّار قُرشيّاً ، أو نحو ذلك.

ومثله قول من قال : «دَعْنا من تمرتان.» فأما قول الشاعر (1) :

فَأَجَبْتَ قَائِلَ : كَيْفَ أَنتَ؟ بِصَالِحٌ حَتَّى مَلِلْتُ. وَمَلَّنِي عُوَّادي

فليس من هذا القبيل ، لأنه من حكاية الجمل ، لا من حكاية المفرد، لأنه جواب للاستفهام ، وجواب الاستفهام لا يكون إلا جملة.

---

(1) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٤/ ٥٠٣ ، والمغني ٤٢٢ (٢٨٣) والهمع ١/ ١٥٧ . والدرر ١٣٩.

٦٥٧ــ اللغة : مللت : من الملالة ، وهي السآمة ، والعواد : جمع عائد المريض.

والمعنى : أجبت من يقول لي : كيف أنت؟ بقولي : أنا صالح ، حتى سئمت . وسئم عوادي.

والشاهد في البيت قوله : «بصالحٌ» فهو «مرفوع على الحكاية ، وفيه حذف ، أي : بقولي : أنا صالح» وابن الناظم يقول : إنه «من حكاية الجمل ، لا من حكاية المفرد...»

راجع السيوطي ٢٨٣ شرح شواهد المغني.

«فصالح» على هذا: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فأجبت قائل: كيفَ أَنْتَ؟ بأنا صَالِحٌ. ثم حذف المبتدأ، وبقي خبره، على ما يستحقه من الرفع.

ولا يجوز أن يقال: «بِصالحاً» كما لا يجوز أن يقال: «زيداً» لمن قال من في الدار: ؟ وإنما يقال زيْدٌ: بالرفع، لأنه مبتدأ، محذوف الخبر.

ويروي: فأجبت قائل: كَيْفَ أَنْتَ بِصَالح (بالجر) على قصد حكاية الاسم المفرد، كأنه قال: فأجبت قائل: كَيْفَ أَنْتَ؟ بهذه اللفظة.

التأنيث

عَلَامَةُ التَّأنيثِ تاءٌ، أَو أَلِفْ، وفي أَسَامٍ قدَّرُوا التَّا: كَالْكَتِفْ
وَيُعْرَفُ التَّقْديرُ: بالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ في التَّصْغيرِ
وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولَا أَصْلاً، وَلَا المِفْعَالَ، والمِفْعِيلا
كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذي فَشُذُوذٌ فيهِ
وَمِنْ فَعيلٍ، كَقَتِيلٍ إنْ تَبعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

كل اسم فلا يخلو أن يكون موضوعاً على التذكير، أو التأنيث، والتذكير هو الأصل، فلذلك استغنى عن علامة، بخلاف التأنيث، فإنه فرع فافتقر إلى علامة، وهي: تاء، أو ألف، مقصورة، أو ممدودة، والتاء أكثر استعمالاً من الألف، فلذلك قد يستغني بتقديرها في بعض الأسماء عن الإظهار، كما في نحو: يَد، وعَيْن، وكتف.

ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه بتأنيث الضمير العائد عليه، نحو: الْكَتِفُ نهشتها، وبما أشبه ذلك، كالإشارة إليهِ «بذي» وما في معناها، نحو: هذه كَتِفٌ، وكتأنيث نعته، وخبره، نحو: الكَتِفُ المَشْوِيَّةُ لَذِيذَةٌ، ويدُ زَيدٍ مَبْسُوطَةٌ، وكتجريد عدده من التاء، نحو: ثَلاثَ أَيْدٍ، وكردِّ التاء إليه في التصغير، كيُدَيَّة.

واعلم أن الأصل في الفرض من زيادة هذه التاء في الأسماء هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: مُسْلم، ومُسْلِمَة، وظريف، وظريفة. وهو في الأسماء قليل، نحو: رَجُلٌ، وَرَجُلَةٌ، وامْرِيءٍ، وامرأة، وغلامٌ، وغُلامَة، وإنسان، وإنسانَة.

وتكثر زيادة التاء، لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات، نحو: تَمْرٌ، وَتَمْرَة، ونَخْل، ونَخْلَة، وشَجَرْ، وشَجَرَة.

وقد تُزاد لتمييز الجنس من الواحد، نحو: جبأة[1]، وجبء، وكَمْأَة، وكَمْء، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات، نحو: جَرّ، وَجَرَّة، ولَبن، ولَبْنَة، وقلنسٍ، وَقَلَنْسُوَة. وسَفينٌ، وسفينَة، وللتعويض عن ياء النسب، نحو: أَشْعَثي، وأَشَاعِثَة، وأَزْرَقيّ، وأزارِقَة، ومُهَلبي، ومَهَالِبة، وللدلالة على التعريب، نحو: كيلجة[2]، وكيالجة، وموزج[3]، وموازجة، وللمبالغة، نحو: عَلَّامَة، ونسَّابة، وَرَاوِيَة، ولتأكيد التأنيث، كَنَعْجَة، وللتعويض كَزَنَادِقَة، وجَحَاجِحَة[4]، وعدة، وزنة، والأصل: زَنَادِيق، وجَحَاجِح، وَوَعد، وَوَزن.

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر، والمؤنث، كَرَبعة[5]، وفيما يختص بالمذكر— أيضاً— كبُهْمة، للشجاع.

وقد لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناء عنها، أو اتساعاً أما ما يستغني عن التاء فما كان من الصفات مختصاً بالمؤنث، ولم يقصد به قصد فعله: من إفادة الحروث، نحو: حَائِض، وطامِث، بمعنى ذات أهلية للحيض، والطمث دون تعرض لوجود الفعل.

فلو قصد أنه تجدد لها الحيض، أو الطمث في أحد الأزمنة، لحقت التاء، فقيل: حائضة، وطامثة.

---

(١) جبأة: ضرب من الكمأة أحمر.

(٢) كيلجة: مقدار من الكيل معروف.

(٣) موزج: الموزج: الخف.

(٤) جحاجحة: جمع: جحجاح، وهو السيد.

(٥) الربعة المعتدل القامة من الرجال والنساء.

وأما ما اتسع فيه فلم تلحقه التاء لتمييز مؤنثه من المذكر فيما كان من الصفات المشار إليها بقوله :

وَلَا تَلي فَارِقَةٌ فَعُولا ....

— الأبيات الثلاثة —

وحاصلها : أن ما كان من الصفات على « فَعُول » بمعنى « فَاعِلْ » كَصَبُور ، وَشَكور ، أَو على مِفْعال » كَمِهْذَار [١] ، أو على « مِفْعِيل » كَمِعْطير ، أو « مِفْعَلْ » كمِغْشَمْ . أو « فَعيل » بمعنى « مَفْعول » غير مجرد عن الوصفية ، كجَريح ، وقتيل ، فلا تلحقه التاء ، للفرق بين التأنيث ، والتذكير ، إلا فيما شذ من نحو : عَدُوّ ، وعَدُوَّة ، وميقان ، وميقانَة ، ومِسْكين ، ومِسْكينة .

ومن العرب من يقول : امرأة مسْكين على القياس ، حكاه سيبويه .

وتلحقه التاء للمبالغة ، ولذلك تدخل على المذكر ، والمؤنث ، نحو : رجُل مَلُولَة ، وفَرُوقَة [٢] . وامرأة مَلُولَة ، وَفَرُوقَة ، وقالوا : « رَجُل مِقْدامة » للبطل ، ومِغْرابة ، للذي يغرب بماشيته عن الناس في المرعى .

وإن كان « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » فقد تلحقه التاء للتأنيث ، ولذلك احترز منهُ بقوله :

وَلا تَـــلِي فَـارِقَـةً « فَـعُولَا » أَصْلاً..........................

---

(١) مهذار : من يكثر في الخطأ ، والباطل ، وفي النسخة تحريف « مهزار » بالزاي ، وليس كذلك راجع القاموس مادة : « هَذِر » .

(٢) فروقة : في الصحاح : مادة (ف ر ق) : « ... وامرأة فروقة ، ورجل فروقة — أيضاً — ولا جمع له » ومنه : « الفرق : الخوف » .

أي : بمعنى ، « فَاعِل » لأنه أكثر من « فَعُول » بمعنى « مَفْعول » ، فهو أصل له ، وذلك نحو قولهم : رِكُوبة ، بمعنى : مَرْكُوبَة ورُغُوثَة[1] بمعنى : مَرْغُوثَة ، أي : مرضُوعة .

وإن كان « فَعيل » بمعنى « مَفْعول » مجرداً عن الوصفية يجري مجرى الأسماء ، في كونه غير جار على موصوف لحقته التاء ، نحو : ذَبيحة ، ونَطيمة ، وأَكيلَة السَّبُع

ولا تلحقه التاء إذا كان باقياً على الوصفية .

ويفهم هذا كله من قوله :

كَـذَاكَ « مِـفْـعَـلٌ » ومَـا تَـلـيـهِ ....

ومن قوله : ومـن « فَعيلٍ » كَقَتيلٍ ....

— البيت —

والمراد بما تليه « فَعيل » الذي كَقَتيل .

وقد يشبه « فَعيل » بمعنى « فَاعِل » « بِفَعيل » بمعنى « مَفْعول » كَعظْم رَميم[2] ، وامرأة قَريب .

وقد يشبه « فَعيل » بمعنى « مَفْعول » « بِفعيل » بمعنى « فاعل » كَخَصْلَة ذَميمة ، وفعْلَة حَميدة .

---

(١) في القاموس : مادة (الرغوث) : « الرغوث : كل مرضعة ، كالرغث ، وقد أرغثت ، ورغثها ، كمنع ، وارتغثها : رضعها . وأرغثته : أرضعته ... » .

(٢) رميم : في مختار الصحاح : مادة (ر م م) : « وقد رم العظم يرم رِمّة — بكسر الراء فيهما — أي : بلى : فهو رميم ... » .

وَأَلِفُ التَّأنيثِ: ذاتُ قَصْرِ، وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثى الْغُرِّ
وَالاشْتِهارُ في مَبَاني الأولَى يُبْديه وَزْنَ «أُرَبي، والطُّولَى،
وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعا أَوْ مَصْدَراً، أَو صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحُبَارَى، سُمَّهَى، سبَطْرَى، ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ الكُفُرَّى
كَذاكَ خُلَّيْطَى، مَعَ الشُّقَّارَى. وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدارَا

ألف التأنيث على ضربين، مقصورة، وممدودة:

فالمقصورة: نحو: حُبْلى، وَسَكْرَى، والممدودة نحو: غَرَّا، وحَمْراء.

ولا يخلو الآخر من كل مقصور، أو ممدود أن يكون ألفاً أصلية، أو زائدة للتأنيث، أو للإلحاق، أو للتكثير.

فإن لم يسبقها أكثر من أصلين فهي أصلية، كَعَصا، ورَحَى، وكِساء، وبِناء، وإن سبقها أكثر من أصلين فهي زائدة للتأنيث، إن منعت الاسم من الصرف، وإلا فهي زائدة للإلحاق، كعَلْقَى، لنبت، وَحَبَرْكَى: للذي طال ظهره، وقصرت رجلاه، وعِلْباء[1]، وقُوبَاء، أو للتكثير، كَقَبَعْثَرَى[2].

ولألفي التأنيث أوزان يعرفان بها.

فللمقصودة أوزان مشهورة، وأُخَر مستندرة.

فمن أَوزانها المشهورة:

«فُعَلَى» نحو: أُرَبَى: للدَّاهية، وأُدَمَى، وشُعَبَى، موضعان.

---

(١) في القاموس: مادة: (العلب) «... علباء والبعير: عصب عنقه».

(٢) في القاموس: مادة: (القبعثر): «القبعثر: كسفرجل: العظيم الخلق، والقبعثري — مقصوراً — الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد...».

و« فُعْلَى » اسما ، كَبُهْمَى . أو صفة ، كَحُبْلَى ، والطُّولَى ، أَوْ مَصْدَراً ، كَرُجْعَى » .

و« فَعَلَى » اسماً : كَبَرَدَى[1] اسماً ومصدراً ، كمَرَطَى[2] ، أو صفة ، كَحَيَدَى[3] .

و« فَعْلَى » جَمْعاً ، كَصَرْعَى . أو مصدراً ، كَدَعْوى . أو صفة كَسَكْرى ، وشَبْعَى . فإن كان « فعلى » اسماً ، كَأَرْطَى[4] ، وَعَلْقَى[5] فني ألفه وجهان .

ومنها « فُعَالى » كحُبَارَى » وَسُمَاني . وفُعَّلَى » كسُمَّهَى . وهو الباطل ، و« فِعَلَّى » كَسِبَطْرَى . ودِفَقَّى . لضربين من المشي . و« فِعْلَى » مَصْدَراً ، كَذِكْرَى . أَوْ جَمْعاً ، كَظِرْبَى . وحِجْلى ، و« فِعِّيلي » كَحِثِّيثَى . وخِصِّيصَى ، و« فُعُلَّى » كَكُفُرَّى : لوعاء الطلع ، وحُذُرَّى ، وبُذُرَّى : من الحذر ، والتبذير ، و« فُعَّيْلى » كَخُلَّيْطى للاختلاط ، وقُبَّيْطَى : للناطف[6] ، و« فُعَّالى » كشُقَّارَى لنَبْت .

ومنها ما لم ينبه عليه ، نحو : « فَعَنْلَى » كَقَرَبْنَى . وَ« فَوعْلَى » كَخَوْزَلَى . و« فَعْلَوَى » كَهَرْنَوَى : لنبت . و« فَيْعُولى » كَفَيْضُوضَى ، و« فَعُلَايَا » كَبُرَحَايَا[7] ،

---

(١) بَرَدَى : نهر بدمشق .

(٢) مَرَطَى : ضرب من العدو .

(٣) حَيَدَى : يقال : حمار حَيَدَى . أي : يحيد عن ظله . لنشاطه .

(٤) أرطى : « شجر : نوره كنور الخلاف . وثمره كالعناب . مرة تأكلها الإبل غضة ، وعروقه حمر » الواحدة أرطاة . ألفه للإلحاق . فينون نكرة . لا معرفة . أو ألفه أصلية ، فينون دائماً ... » انظر القاموس المحيط . مادة (الأرطى) .

(٥) علقى : « والعلقى . كسكرى نبت . يكون واحداً . وجمعاً . قضبانه دقاق . عسر رضها . يتخذ منه المكانس . ويشرب طبيخه للاستسقاء ... » القاموس . مادة (الْعَلَق) .

(٦) في أساس البلاغة : مادة : (ن ط ف) : « نطف الماء ينطف . وأقبل . وسيفه ينطُف دماً ومنه الناطف القُبَّيْطي . »

(٧) برحايا : البرحايا : العجب . ولم يجيء غيرها على وزنها .

و « أَفْعُلَاوَى » كَأَرْبَعَاوَى . لضرب من مشي الأرنب ، و « فعلوتي » كرِهْبُوتى [١] . و « فَعْلُلُولى » كَحَنْدَقُوقَى [٢] . و « فعّيلى » كشيّيخى . و « مِفْعَلى » كَيَهْبَرَى . و « مفعلّى » كمكورَّى : للعظيم الأرنبة ، و « فِعْلَّى » كَشِفْصِلَّى [٣] . و « فعليا » كمَرَحَيَّا ، و « فَعْلَلَايَا » كَبَرْدَرَايَا ، و « فَوَعَالَى » كحَوَلَايَا .

لِمَدِّهَا : فَعْلَاءُ . أَفْعِلَاءُ — مُثَلَّثَ الْعَيْنِ — وفَعْلَلَاءُ
ثُمَّ فِعَالَا ، فُعْلُلَا ، فاعُولَا وَفَاعِلَاءُ ، فِعْلِيَا ، مَفْعُولَا
ومُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا ، وكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة : فمنها ما نبه عليه في هذه الأبيات ، ومنها ما لم ينبه عليه . أما الأول :

فوزن « فَعْلَاء » اسما ، كصَحْرَاء ، ومصدرا ، كرَغْبَاء . وجمعا في المعنى . كطَرْفَاء ، وصفة « لأَفْعَل » كحمراء ، ولغيره ، كديحة هَطْلَاء [٤] :

ووزن « أَفْعُلَاء » وأفعلاء ، وأفْعِلَاء » كقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : أَرْبُعَاء ، وأَرْبَعَاء ، وارْبِعَاء ، والأَرْبُعَاء — أيضاً — جمع رَبيع ، وهو النهر الصغير ، والأَرْبُعَاء هو : عمود الخيمة .

ووزن « فَعْلَلَاء » كعقْرَبَاء : لمكان .

و« فِعَالَاء » كقصَاصَاء : للقصاص .

---

(١) رهبوتي : للرهبة .

(٢) حندقوقي : نبت .

(٣) شَفْصلي : حِمل نبت ، أي طرحه ، أو نبات يلتوي على الشجر . انظر الصبان ٤/ ١٠٢ .

(٤) هَطْلَاء : الْهَطْل : تتابع المطر ، والدمع ، وسيلانه ، يقال : هطلت السماء تهطِلُ هَطْلاً ، وهطلاناً ، وتَهْطالاً .

و« فُعْلُلَاء » كقُرْفُصَاء .

ووزن « فَاعُولَاء » كعَاشُورَاء .

ووزن « فَاعِلَاء » كقَاصِعَاء [1]

ووزن « فِعْلِيَاء » ككِبْرِيَاء .

ووزن « مفْعُولَاء » كمشيُوخَاء[2] .

ووزن « فعالَاء » كبَرَاسَاء ، يقال : ما أدري من أي البَرَاسَاء هو؟ وأي الْبَرَنْسَاء هو ، أي : أي الناس هو؟

ووزن « فَعِيلَاء » نحو : قَرِيثَاء ، وكَرِيسَاء : نوعان من اليسر.

ووزن « فَعُولَاء » كدَبُوقَاء[3] .

ووزن « فَعَلَاء » كجَنفَاء : اسم مكان .

ووزن « فِعَلَاء » كسيرَاء [4] .

ووزن « فُعَلَاء » كخُيَلَاء .

وأما الثاني : فنحو : « فَيْعَلَاء » كدَيْكَسَاء : للقطيع من الغنم ، « وتَفْعُلَاء » كتَرْكُضَاء : لضرب من المشي ، و« فُعَيْلِيَاء » كمُزَيْقَياء : اسم ملك باليمن ، و« فُعْلَلَاء » كَسُلْحَفَاء و« فعليَّاء » كزكرياء ، و« فَعيلَاء » كخصيصاء ، و« فُعَالِلَاء » كجُمَادِبَاء ؛ لجرادة كبيرة خضراء .

---

(١) قاصعاء : حجر من حِجَرَة اليربوع.

(٢) مشيوخاء : جمع شيخ.

(٣) دبوقاء : وهي العذرة.

(٤) سيراء : برد فيه خطوط صفر.

المقصور ، والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً ، وكَانَ ذَا نَظِيرٍ كالأَسَفْ
فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ، وفُعَل في جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ، وفُعْلَةٍ، نحْوُ: الدُّمَى
ومَا استحقَّ قبلَ آخرٍ أَلِفُ فالمدُّ في نظيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
كمصْدَرِ الفِعْلِ الّذي قَدْ بُدِئَا بهَمْزِ وَصْلٍ: كارْعَوَى ، وكارتَأَى

المقصور : هو الاسم المتمكن ، الذي حرف إعرابه ألف لازمة ، نحو : الفتَى ، والعَصَا ، والرحى ، والرَّحَى ، بخلاف إذَا ، ورأيت أخَا زَيْدٍ ، مما ليس متمكنا ، أو ألفه غير لازمة .

والممدود : هو الاسم المتمكن ، الذي آخره همزة ، بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاء ، ورِدَاء ، وحَمْرَاء . بخلاف نحو : آء[1] ، وشاء ، مما ألفه بدل من أصل ، لأنه لا يسمى ممدودا .

والقصر في الأسماء على ضربين : قياسي ، وسماعي ، وكذلك المد .

فالقصر القياسي : في كل معتل ، له نظير من الصحيح ، مطرد فتح ما قبل آخره ، كمرًى[2] : جمع مِرْية ، ومدًى : جمع مُدْية[3] ، فإن نظيرهما من الصحيح

---

(١) آء : جمع آءة ، وهو شجر.

(٢) مرى : جمع مرية : من المراء : الجدل.

(٣) المدية : السكين.

قِربة ، وقِرَب ، وقُربة ، وقُرَب ، وكذا اسم المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : معطى ، ومقتنى ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرَم ، ومحتَرم ، وكذَا مصدر فعل اللازِم ، كعَمِى عمًى ، وجَوِى جوًى[1] . فإن نظيرهما من الصحيح : دَنِفَ دَنَفاً[2] ، وأَسِفَ أسَفاً .

وأما المد القياسي : ففي كل معتل له نظير من الصحيح ، مطرد زيادة ألف قبل آخره ، كمصدر ما أوله همزة وصل ، كارْعَوَى ارْعِوَاء ، وارتأى ارْتِئَاء ، واستَقْصَى استِقْصَاء ، فإن نظائرها من الصحيح : انطلق انطلاقاً ، واقتدَرَ اقتِدَاراً ، واستخرجَ استِخْرَاجاً ، وكذا مصدر « أفعل » نحو : أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح : أكْرَمَ إكْرَاما ، وكذا مصدر « فَعَل » دَالا على صوت ، أو مرض ، كالرُّغَاء[3] . والثُّغَاء[4] والمشاء ، فإن نظائرها من الصحيح : الْبُغَام[5] ، والصُّرَاخ ، والدُّوار[6]

والْعَادِمُ النَّظير ذَا قَصْرٍ ، وذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ ، كالْحِجَا ، وكَالْحِذَا
وقَصْدُ ذي المدِّ اضْطِراراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ ، والعكسُ بخلف يَقَعُ

ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي ، وما ليس له نظير اطرد زيادة الف قبل آخره فمده سماعى أيضا .

---

(١) جوى : الجوى : الحرقة من حزن ، أو عشق .

(٢) في أساس البلاغة : مادة : (د ن ف) : « دنف الرجل دنفاً : ثقل من المرض ، ودنا من الموت ، كالحرض » .

(٣) الرغاء : في الأساس : مادة : (ر غ و) : « رغا البعير رغاء ، ورغوة واحدة ، وأرغيته أنا ... »

(٤) الثغاء : في الأساس : مادة : (ث غ ى) : « تجاوب في أقنيتهم الثغاء ، والرغاء ، وما لفلان ثاغية ، ولا راغية : أي : شاة ، ولا ناقة ... » فالثغاء صوت الشاة .

(٥) البغام : في الأساس : مادة : (ب غ م) : « للظبية ، والناقة بغام ، وهو أرخم صوتها ، وهي تبغم ولدها ، فهي باغمة ، وهو مبغوم ... »

(٦) الدوار : دوران الرأس .

فمن المقصور سماعا ، الفتى : واحداً لفتيان ، والسَّنَا ، الضوء ، والثرى : التراب ، والحجا : العقل .

ومن الممدود سماعا : الفتَاء : حداثة السن ، والسَّنَاء : الشرف ، والثراء : كثرة المال ، والحذاء : النعل .

ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة ، وإنما الخلاف في جواز مد المقصور : فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، محتجين بنحو قول الشاعر[1] :

يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ، وَمِنْ شيشَاءِ يَنشَبُ في الْمَسْعلِ ، واللَّهَاءِ

فمد الهاء : اضطرَاراً ، وهو واجب القصر ، لأنه نظير : حصى ، وقطا[2] .

---

(١) الشاعر : هو أبو المقدام الراجز ، وقال الغراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يعينه .

والأول من شواهد القالي ٢/ ٢٤٦ ، والسمط ٨٧٤ ، والإنصاف ٧٤٦ ، وابن يعيش ٦/ ٤٢ ، والعيني ٤/ ٥٠٧ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢١١ ، واللسان : مادة « شيش » ومادة « لها » .

والثاني من شواهد القالي ٢/ ٢٤٦ ، والسمط ٨٧٤ ، والخصائص ٢/ ٢٣١ ، ٣١٨ ، والإنصاف ٧٣٦ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢١١ ، والأشموني ٤/ ١١٠ ، واللسان مادة « شيش » ومادة « لها »

٦٥٨ــ اللغة : شيشاء : شيص ، وهو التمر الذي لم يشتد نواه ، لأنه لم يلقح . وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهري : الشيش ، والشيشاء : لغة في الشيص ، والشيصاء ، ينشب : يعلق ، المَسْعَل : موضع السعال من الحلق ، واللهاء : وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم .

والمعنى : أعجب من هذا التمر ، ومن الشيص الذي يعلق في الحلق ، واللهاة .

والشاهد في البيت : في قوله : « اللهاء » حيث مده للضرورة ، وأصله القصر ، وأصله : « اللها » بالقصر .

(٢) قطا : في المصباح المنير : مادة (القطا) : « القطا : ضرب من الحمام ، الواحدة قطاة ، ويجمع ــ أيضاً ــ على قطوات . »

كيفية تثنية المقصور، والممدود، وجمعها تصحيحاً

آخرَ مقصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثلاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الّذي الْيَا أصْلُهُ نحوُ الْفَتَى والجامِدُ الّذِي أُمِيلَ كمَتَى
في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واو الأَلِفْ وأَوْلِهَا مَا كَانَ قبْلُ قدْ أُلِفْ

الاسم المتمكن: ينقسم إلى صحيح، ومنقوص، ومقصور، ومجرور.

فإذا ثنى الصحيح، أو المنقوص لحقته العلامة من غير تغيير، كقولك في نحو غُلَام، وجارية، وقاض، غُلَامَان، وجاريتان، وقاضيان.

وإذا ثنى المقصور وجب تغيير ألفه: فتقلب ياء إن كانت رابعة، فصاعداً، أو كانت ثالثة، بدلا من الياء، أو جهل أصلها، وأميلت.

فالرابعة: كقولك: في نحو معطى، ومغزى: معطَيَان، ومفزيَان، فتقلب الألف ياء، لكونها رابعة، وإن كانت واوا في الأصل، لأنهما من عطَا يعْطُو[1]، وغزَا يَغْزُو.

والثالثة المبدلة عن ياء: كقولك في نحو فتًى، ورَحًى: فتيَان، ورحَيَان.

والثالثة المجهولة الأصل، التي أميلت: «كمتَى» فلو سمي به ثم ثنى لقيل فيه: «فتَيَان».

---

(١) في المصباح المنير: مادة: (عطا): «عطا زيد درهماً: تناوله، ويتعدى إلى ثان بالهمزة، فيقال: أعطيته درهماً، والعطاء اسم منه...»

وتقلب في التثنية ألف المقصور واواً ، فيما لم تقلب فيه ياء ، وذلك إذا كانت ألفه ثالثة ، بدلا من الواو ، كقولك في قَفًا ، وعصًا : قَفَوَان ، وعصَوَان ، أو مجهولة الأصل ، ولم تمل ، «كإلي» فلو سميت به ثم ثنيت ، لقلت فيه : إلوان ، وقوله :

وأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

يعني : من العلامة المذكورة في باب الإعراب للتثنية ، وهي ألف ، ونون مكسورة في الرفع ، وياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة في الجر ، والنصب.

وَمَا كَصَحْرَاء بواوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ ، وحَيَا
بواوٍ ، اوْ هَمْزٍ ، وغيرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ ، وما شذَّ على نقْلٍ قُصِرْ

الممدود على أربعة أضرب : لأن همزته إما زائدة ، أو أصلية ، والزائدة : إما للتأنيث ، نحو : حَمْرَاء ، وصَحْرَاء ، وإما للإلحاق ، كعِلْبَاء[1] ، وقُوبَاء[2] ، والأصلية : إما بدل ، نحو : كِسَاء ، ورِدَاء ، وحَيَاء ، وإما غير بدل ، نحو : قرّاء[3] ، وَوُضّاء[4] .

فإذا ثنى الممدود قلبت همزته واوا ، إن كانت للتأنيث ، نحو : حَمْرَاوَان ، وصَحْرَاوانِ.

فإن كانت للإلحاق ، أو بدلا من أصل جاز : القلبُ ، والإبقاء ، والقلب في ذي الإلحاق أجود ، والآخر بالعكس : فعلْبَاوان ، وقُوبَاوان أجود من عِلْبَاءان ، وقُوبَاءَانِ ونَو : كسَاءان ، وحياءَان أجود من كساوَان ، وحياوَان.

---

(١) في المصباح المنير : مادة : العلباء) : «العلباء بالمد : العصبة الممتدة في العنق ، والمختار التأنيث ، فيقال : هي العلباء ، والتثنية : العلباوان ، ويجوز : علباءان ...».

(٢) القوباء : داء معروف.

(٣) القراء : حسن القراءة.

(٤) الوضاء : من الوضاءة : وهي حسن الوجه.

وإن كانت همزة الممدود أصلا غير بدل وجب فيها الإبقاء ، نحو : قُرَّاءان ، ووضَّاءان ، هذا هو المعروف في كلامهم .

وربما قيل : قراوَان ، وحمراءان ، وحمرَايَان .

وربما حذفت هي ،والألف قبلها مما جاوز الخمسة ، كقول بعضهم : قَاصِعَان ، والقياس : قَاصِعَاوَان .

وربما حذفت ألف المقصور خامسة ، فصاعداً ، من نحو قول بعضهم في : خَوْزَلَي[1] ، خَوْزَلَان ، والقياس : خَوْزَلَيَان .

وإلى هذا ، ونحوه أشار بقوله :

ومَـا شَذَّ عـلَى نَـقْـلٍ قُصِـرْ
واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ في جَمْعٍ علَى حَـدِّ الـمُـثَنّى مَا بِـهِ تَـكَـمَّلَا
والْـفَـتـح أبْقِ مشعِراً بمَا حُذِفْ وإنْ جَـمَـعْـتَـهُ بـتَـاءٍ، وأَلِـفْ
فـالألِـفَ اقْلِبْ قَلْبهَا في التَّثْنِيَهْ وتَـاءَ ذي التَّا الْزَمَنَّ تَـنْـحِـيَـهْ

الجمع الذي على حدّ المثنى هو جمع المذكر السالم :

فإذا جمع الاسم هذا الجمع : فإن كان صحيحا ، أو مَمْدُوداً ، فحكمه في لحان علامة الجمع حكمه في لحان علامة التثنية .

وإن كان منقوصا حذف آخره ، وقلبت الكسرة التي قبله ضمة في الرفع ، نحو : جَاءَ الْقَاضُون ، أصلَه : القاضِيُون ، فاستثقلت الضمة على الياء المكسورة ما قبلها ، فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمة ، لتسلم الواو ، فصار القاضُون .

---

(١) خَوْزَلى : في القاموس المحيط : مادة : (الخزل) : «الْخَزَل : محركة ، والتخزل ، والانخزال : مشية في تثاقل ، وهي الخيزل ، والخيزلي ، والخوزلي...».

وإن كان مقصورا حذف آخره ، ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر ، لتدل على المحذوف ، فيقال : جاء المصطَفَوْن ، ورأيت المصطَفَيْن ، والأصل : المصطَفَاون ، والمصطفَاين ، فحذفت الألف ، لألتقاء الساكنين ، ووليت الواو ، والياء الفتحة ، التي كانت قبل الألف ، ولم يبدلوا الفتحة في نحو هذا بمجانس العلامة ، كما فعلوا في المنقوص لخفة الفتحة .

وعن الكوفيين : أن ما ألفه زائدة فحكمه حكم المنقوص ، وأجازوا في جمع : مُوسَى : مُوسَوْن ، ومُوسُون ، بناء على جواز كونه مُفْعَلاً : من أَوسيتُ رأْسَه : أيْ : حلقته : وكونه فُعلَى : من : مَاسَ رأسَهُ مُوسَى : إذا حلقه .

وإذا جمع الإسم بالألف ، والتاء فحكمه في لحان علامة الجمع به حكم ما لحقه علامة التثنية ، إلا أن ما فيه هاء التأنيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه ، كقولك في نحو : مُسْلِمَة ، ومؤمِنَة : مُسْلِمات ، ومُؤْمِنات .

فإن كان قبل تاء التأنيث همزة ، بعد ألف زائدة جاز فيها القلب ، والإبقاء ، إن كانت بدلاً من أصل ، ووجب فيها التصحيح إن كانت أصلاً ، غير بدل ، فتقول في نحو : نَباءَة : نَباءَات ، ونبَاوات ، وفي نحو : وَضَاءَة : وَضَاءَات ، بالتصحيح ، لا غير ..

وإن كان قبل التاء ألف قلبت في الجمع بالألف ، والتاء واواً ، إن كانت ثالثة ، بدلاً منها ، نحو : قطاة ، وقطوات ، وياء إن كانت ثالثة بدلاً منها : نحو : فتاة ، وفتيات ، أو رابعة مطلقاً ، نحو : معطاة ، ومعطيات .

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِيِّ اسماً أَنِلْ إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاؤُهُ بما شُكِلْ
إنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بالتاءِ ، أَوْ مُجَرَّدَا
وسكِّنِ التَّاليَ ، غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفِّفْهُ بالْفَتْحِ ، فكلّا قدْ رَوَوْا
ومنعُوا إتْبَاعَ نَحْو ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كسرُ جِرْوَهْ
وَنَادِرٌ ، أَو ذُو اضْطِرارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُه ، أَوْ لأُناسٍ انْتَمَى

إذا جمع بالألف، والتاء الثلاثي، الساكن العين: مؤنثاً بالهاء، أو مجرداً منها:
فإن كان أوله مفتوحاً وجب فتح عينه بشرط كونه اسماً صحيح العين، نحو: ثَمْرَة، وثَمَرات، ودَعْد، ودَعَدَات.

فلو كان صفة، أو معتل العين، ولو بالإدغام وجب بقاء السكون، نحو: صَعْبَة، وصَعْبَات، وَجَوْزَة، وجوزات، وبيْضة، وبَيْضات، وكرَّة، وكرَّات.

وإن كان أوله مكسوراً، أو مضموماً جاز في عينه الإتباع لحركة الفاء، والسكون، والفتح، بشرط كونه اسماً صحيح العين، وليست لامه واواً، بعد كسرة، ولا ياء بعد ضمة، وذلك نحو: سدْرَة، وسدِرات، وسدْرَات، وَسدَرَات، وهند، وهِنِدَات، وهنْدات، وَهَنَدَات، وَغُرْفَة، وَغُرُفَات، وَغُرْفَات، وَغُرَفَات، وجمل، وجُملات، وجمْلات، وَجَمَلات.

فلو كان صفة تعين الاسكان، نحو: نِضْوة، ونِضْوات، وكذا لو كان معتل العين، نحو: بَيْعَة، وبَيْعات، وعِدّة، وعدّات، وسومة، وسومات، وعُدَّة، وعُدَّات.

ولو كانت لامه واواً بعد كسرة كَذِرْوة، أو ياء بعد ضمة كزُبْيَة امتنع في الجمع الإتباع، وجاز الإسكان، والفتح، نحو: ذِرْوات، وذِرَوات، وزُبْيات، وزُبَيَات.

وما جاء من هذا الباب على غير ما ذكر فنادراً، وضرورة، أو لغة قوم من العرب.

فمن النادر قولهم: عِبْرة، وعبَرات، بالفتح، لأنه مثل: بَيْعَة، وبَيْعات، فحقه الإسكان، لا غير. ومنه قول بعضهم: جِرْوَة، وجِرِوات، بالإتباع، لأنه نظير ذِرْوة، فحقه الإسكان، أو الفتح، ومنه قول بعضهم: كَهْلَة، وكَهَلَات، بالفتح، لأنه نظير صَعْبَة، وصَعْبات، فحقه الإسكان، ليس إلا.

ومن الضرورة قول الراجز[1] :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ، أَو دُولَاتَها يُدِلْنَنَا اللَّمة مِنْ لَمَاتِها

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها

والقياس من «زَفَرَاتِها» إلا أنه سكن، لإقامة الوزن.

ومما جاء على لغة قوم من العرب فتح هذيل العين المعتلة من نحو: بَيْضَة، وجَوْزَة، فيقولون: بَيَضَات، وَجَوَزَات، قال شاعرهم[2] :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ. مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

---

(1) تقدم الكلام مستوفى، وذلك في الشاهد (٦٠٣).

٦٥٩— والشاهد هنا في قوله: «زفْراتها» حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها.

(2) الشاعر: أحد الهذليين: ولم أر من عينه.

والبيت من شواهد المحتسب ١/ ٣٦٤، والخصائص ٣/ ١٨٤، وصف ١/ ٣٤٣، وابن يعيش ٥/ ٣٠، وشواهد الشافية ١٣٢، والخزانة ٣/ ٤٢٩، والعيني ٤/ ٥١٧، والتصريح ٢/ ٢٩٩، والهمع ١/ ٢٣، والدرر ١/ ٦، والأشموني ٤/ ١١٨، وليس في شعر الهذليين.

٦٦٠— اللغة: رائح: من راح: إذا ذهب، وسار بالليل، متأوب: إذا جاء أول الليل، رفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريك المنكبين في السير، سبوح: حسن الجرية، أو اللين اليدين في الجري.

والمعنى: جملي في سرعة سيره كالظليم، الذي له بيضات، يسير ليلاً ليصل إليها...

والشاهد في البيت قوله: «بَيَضَات» حيث جاءت مفتوحة العين في جمع بيضة، وهي معتلة العين، والقياس فيه تسكين العين، ولكنه جاء بالفتح على لغة هذيل.

راجع العيني على هامش الأشموني ٤/ ١١٨.

جمع التكسير

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ، ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ: جُمُوعُ قِلَّهْ
وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

جمع التكسير على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة.

فجمع القلة: مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة، فما فوقها الى العشرة.

وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة أربعة: «أَفْعِلَة، وأَفعُلُ، وفِعْلَة، وأَفْعَال» كأَسْلِحة، وأَفْلُسُ، وفِتْيَة، وأَفْراس.

وما سوى هذه الأربعة من أبنية التكسير فهو جمع كثرة، وقد يستغني ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

فالأول: كرجل، وأَرْجُل، وعنُق، وأَعْنَاق، وقَتَب، وأَقْتَاب، وفُؤاد، وأَفْئِدَة.

والثاني: كَصَفَاة، وصُفي، ورَجُل، ورِجَال، وقلْب، وقُلُوب، وصُرَد، وصِرْدان.

لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً ايضاً يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ، والذِّرَاعِ فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ

« أَفْعُلُ » لاسم على « فَعْلٍ » صحيح العين، نحو: كَلْب، وأَكْلُب، وكَعْب، وأكْعُب، وظَبيء، وَأَظْبٍ، وَدَلْو، وأَدْلٍ.

وقالوا: عَبْد، وأَعْبُدُ، وإن كان صفة، لغلبة الاسمية.

وشذ نحو: عَيْن، وأَعْيُن، وثَوْب، وأَثْوُب.

و« أَفْعُلُ » أيضاً لاسم مؤنث، رباعي، بمدة قبل آخره، كَعَنَاق[1]، وأَعْنُق، وذِرَاع، وأَذْرُع، وعُقاب، وأَعْقُب، ويَمين، وأَيْمُن.

وشذ من المذكر نحو: شِهاب، وأشهُب، وغراب، وأَغْرُب.

وَغَيْرُ مَا « أَفْعُلُ » فيه مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثيِّ اسْماً « بأَفْعَالٍ » يَرِدْ
وغالباً أغْنَاهُمُ « فِعْلانُ » في « فُعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ: صِرْدانُ

« أَفْعال »: لكل اسم ثلاثي، ليس على « فُعْل » مما هو صحيح العين، ولا على « فُعَل »، وذلك نحو: ثوب، وأَثْواب، وسيْف، وأسْياف، وجمل، وأَجْمَال، ونمر، وأَنْمار، وعَضد[2]، وأَعْضَاد، وحمل، وأَحْمَال، وعنب، وأَعْنَاب، وإبل، وآبَال، وَقفل، وأَقْفَال، وطُنُب[3]، وأَطْنَاب.

فَأما « فَعْل » مما هو صحيح العين فجمعه على « أَفْعَال » شاذ، نحو: فَرْخ، وأَفراخ، وزَنْدٌ، وأَزْنَاد.

---

(١) في المختار: مادة (ع ن ق): « العَنَاق — بالفتح — الأنثى من ولد المعز، والجمع أَعْنَق، وعُنُوق. »

(٢) في المختار: مادة (ع ض د): « العضد: الساعد من المرفق إلى الكتف... »

(٣) في المختار: مادة (ط ن ب): « الطُّنُب — بضمتين —: حبل الخِباء. »

وأما «فُعَل» فجاء بعضه على «أَفْعَال» كرُطَب، وأَرْطَاب، والغالب مجيئه على «فِعْلان» نحو: صُرَد، وصِرْدَان، ونُغَر[1]، ونِغْران.

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ، رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ، «أَفْعِلَةُ» عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وَالْزَمْهُ فِي، «فَعَالٍ، أو فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ، اوْ اعْلالِ

«أَفْعِلَة» لاسم، مذكر، رباعي، بمدة قبل آخره، نحو: قَذَال[2]، وأَقْذِلَة، وطَعَام، وأَطْعِمَة، وحِمَار، وأَحْمِرَة، وغُراب، وأَغْرِبَة، ورَغِيف، وأَرْغِفَة، وعَمُود، وأَعْمِدَة.

والتزم «أَفْعِلَة» في «فَعَال» و«فِعَال» من المضاعف، أو المعتل، فلم يجمع على غيره، فالمضاعف؛ نحو: بِتَات، وأَبِتَّة، وزِمَام، وأَزِمَّة، وإِمَام، وأَئِمَّة.

والمعتل: نحو: قَبَاء، وأَقْبِيَة، وفِنَاء، وأَفْنِيَة، وإِناء، وآنِيَة.

«فُعْلٌ» لِنَحْوِ أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا وَ«فِعْلَةٌ» جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ» وهو مطردٌ في كل وصف على «أَفْعَل» مقابل «فَعْلَاء» أو على «فَعْلَاء» مقابل «أَفْعَل» تحقيقاً، نحو: أَحْمَر، وحُمْر، وحَمْرَاءُ، وحُمْر، أو تقديراً، كأَكْمَرْ، وكُمْر، وآلى، وأَليٍ، وعَفْلاء، وعُفْل، وعَجْزَاء، وعُجُز[4].

ومن أمثلة القلة: «فِعْلَة» ولم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ في نحو: وَلَد، ووِلْدَة، وفَتى، وفِتْيَة، وشَيْخ، وشِيخَة، وثور، وثِيرة، وغُلام،

---

(١) النَّغَر: البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور، أحمر المنقار.

(٢) «القذال» جماع مؤخر الرأس، وجمعه أَقْذِلَة، وقُذُل.» المختار: مادة (ق ذ ل).

(٣) «البَتَات — بالفتح —: متاع البيت...» المختار: مادة (ب ت ت).

(٤) الأكمر: العظيم الكمرة، وهي: حشفة الذكر، والآلي: كبير الإلية، والعَفَل: شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل، والعجزاء: كبيرة العجز.

وَغِلْمَةَ، وشُجاع، وشِجْعَة، وغَزَال، وغِزْلَة، وصَبي، وصِبْيَة، وخَصِي، وخِصْيَة، وثَني، وثِنْيَة، والثَّني: هو الثاني في السيادة.

وَفُعُلٌ، لاسمٍ رُبَاعيٍّ بمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلالاً فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ في الأَعَمِّ ذو الأَلِفْ و«فُعَلٌ» جمعاً «لِفُعْلَةٍ» عُرِفْ
وَنَحْوِ كُبْرَى، وَ«لِفِعْلَةٍ» «فِعَلْ» وَقَدْ يَجيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعَلْ»

من أمثلة جمع الكثرة «فُعُل» وهو مطرد في كل اسم رباعي بمدة قبل آخره، بشرط كونه صحيح اللام، وغير مضاعف أيضاً، إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر، والمؤنث، وذلك نحو: قَذَال، وقُذُل، وأَتَان، وأُتُن، وحِمَار، وحُمُر، وذِرَاع، وذُرُع، وقُراد، وقُرُد، وكُراع، وكُرُع، وقَضيب، وقُضُب، وعَمُود، وعُمُدْ، وقلُوص، وقُلُص[1].

وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على «فُعُل» نادر، نحو: عِنَان، وعُنُن، وحِجَاج، وحُجُج، وإن كانت مدته غير ألف «ففُعُل» فيه مطرد، نحو: سَرير، وسُرُر، وذَلُول، وذُلُل.

واطرد «فُعُل» أيضاً في «فَعُول» بمعنى فاعل، نحو: صبُور، وصُبُر، وفتُول، وفُتُل[2]، وغَفُور، وغُفُر.

وما جاء على «فُعُل» من غير ما ذكر فمحفوظ، نحو: نَمر، ونُمُر، وخَشن، وخُشُن، ونَذير، ونُذُر، وصَحيفَة، وصُحُف.

ومن أمثلة جمع الكثرة «فُعَل» وهو الاسم على «فُعْلَة» و«لِلْفُعْلى» أنثى الأَفْعَل.

---

(١) «والقلوص من النوق: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء، وجمعها قُلُص — بضمتين، وقلائص، مثل: قدوم، وقُدُم، وقدائم، وجمع القُلُص: قِلَاص». المختار: مادة: (ق ل ص).

(٢) فتيل: في أساس البلاغة: مادة (ف ت ل): «بنو فلان قوم فُتُل، يذهب في جراجتهم الزيت، والفُتُل» فالفتيل، وجمعه: الفتل: ما يستخدم في الجراجات مع الزيت.

فالأول : نحو : قُرْبة ، وقُرَب ، وغُرْفَة ، وغُرَف.

والثاني : كالكُبرى ، والكُبَر ، والصُّغْرى ، والصُّغَر.

وشذ نحو : بهْمَة[1] ، وبُهَم ، ورُؤْيا ، ورُؤًى ، ونَوْبَة ، ونُوَب ، وقَرْيَة ، وقُرًى ، ولِحْيَة ، ولُحىً ، وحِلْيَة ، وحِلًى.

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

وَقَدْ يجيءُ جمعُهُ على «فُعَل»

وشذّ أيضاً ، نحو : تخمَة ، وتُخَم ، بخلاف نحو : رُطبة : ورُطَب ، مما لم يلزم التأنيث. ومن أمثلة جمع الكثرة «فِعَل» وهو لاسم على «فِعْلَة» نحو : كِسْرَة ، وكِسَرْ ، وحِجّة ، وحِجَج ، ومِرْيَة ، ومِرىً.

ويحفظ «فِعَل» في سوى ما ذكر ، نحو : حَاجَة ، وحِوَج ، وذِكْرَى ، وذِكَر ، وقَصْعَة ، وقِصَعْ ، وذِرْبة[2] ، وذِرَب ، وهِدْمَة ، وهِدَم ، والهدم : الثوب الخلق.

في نَحْوِ رَامٍ ذُوْ اطِّرادٍ «فُعَلَهْ» وَشَاعَ نَحْوَ : كَامِلٍ ، وَكَمَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلَة».

وهو مطرد في كل وصف على «فاعل» معتل اللام. لمذكر عاقل ، كرَام ، ورُمَاة ، وقاضٍ ، وقُضَاة.

ومنها «فَعَلَة».

---

(١) في القاموس المحيط : مادة : (البهيمة) : «... والبهمة — بالضم — الخطة الشديدة ، والشجاع الذي لا يهتدي من أين يؤتى...».

(٢) ذربة : الذرب : حدة اللسان ، وفي أساس البلاغة مادة (ذرب) : «سيف ، وسنان ذَرِبٌ ، ومُذرَّب ، ومذروب ، وَذَرَبَه ، وذَرَّبَه ، وفيه ذَرَبٌ ، وذرابة : حدة...».

وهو مطرد في كل وصف على «فَاعِل» صحيح اللام ، لمذكر عاقل ، نحو : كَامِل ، وكَمَلَة ، وسافِر ، وَسَفَرَة ، وبارّ ، وَبَرَرَة ، وسَاحِر ، وسَحَرَة .

وقد استغنى عن القيود المذكورة بالتمثيل «بِرَامٍ» و«كَامِل» .

«فَعْلَى» لِوَصْفٍ ، كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وحيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» .

وهو لوصف على «فَعيل» بمعنى «مَفْعُول» دال على هلك ، أو توجع ، كَقَتيلٍ ، وقَتْلَى ، وجَرِيحٍ ، وجَرْحَى ، وأَسيرٍ ، وأَسْرَى ، ويحمل عليه ما أَشْبَهَهُ في المعنى ، من «فَعِيل» بمعنى «فَاعِل» كمَرِيض ، ومَرْضَى ، ومن «فَعِلْ» كَزَمِنْ ، وَزَمْنَى ، و«فَاعِلْ» نحو : هَالِك ، وهَلْكَى ، و«فَيْعَل» كمَيْت ، ومَوْتى ، و«أَفْعَل ، وفَعْلان» نحو : أَحْمَق ، وحَمْقَى ، وسكْران ، وَسَكْرَى .

«لِفُعْلٍ» اسْماً صَحَّ لَاماً «فِعْلَهْ» وَالْوَضْعُ في «فِعْلٍ ، وَفَعْلٍ» مَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلَة» .

وهو لفعل : اسماً صحيح اللام ، نحو : قُرْط ، وقِرَطَة ، ودُرْج ، ودِرَجَة ، وكُوز ، وكِوَزَة ، ودُبّ ، ودِبَبَة .

ويحفظ في كل اسم على «فِعْلٍ ، أَوْ فَعْلٍ» .

فالأول نحو : قِرْد ، وقِرَدَة .

والثاني : نحو : غَرْد[1] ، وغِرَدَة .

---

(١) غَرْد : نوع من الكمأة . الصبان على الأشموني ٤/ ١٣٣ .

كما يحفظ في غير ذلك، كقولهم، لضد الانثى: ذَكَر، وذِكَرَة، وقولهم: هَادِر [1]، وهُدَرَة.

و«فُعَّلٌ» «لفاعِلٍ، وفَاعِلَهْ» وَصْفَيْن، نحُو: عَاذِلٍ، وعَاذِلَة

وَمِثْلُهُ «الفُعَّالُ» فيما ذُكِرَا وَدَانِ في الْمَعَلِّ لَاتَا نَدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَّل».

وهو قيس في وصف صحيح اللام على «فاعل»، أو «فَاعِلة» نحو: ضَارِب، وضرَّب، وضَارِبَة، وضُرَّب، وصائم، وصُوَّم، وصائمة، وصُوَّم.

ومنها «فُعَّال».

وهو مقيس في وصف صحيح اللام على «فَاعِل» نحو: صائم، وصُوَّام، وقائم، وقُوَّام.

وندر في «فاعلة» كقول الشاعر [2]:

أَبْصَارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

يعني: جمع صَادَّة.

---

(١) هادر: الهادر: الرجل الذي لا يعتد به، الساقط: «وهم هَدَرَة: محركة، وكعِنبة: وهُمزَة سافطون، ليسوا بشيء...» القاموس: مادة (الهدر).

(٢) الشاعر: القطامي: والبيت من شواهد مجلس العلماء للزجاجي ٢٧٥، والعيني ٤/ ٥٢١، والتصريح ٢/ ٣٠٨ والأشموني ٤/ ١٣٣، وديوانه ٧.

١٦٦ــ اللغة: أبصارهن: يريد: الكواعب في بيت سبق. صداد: جمع صادة.

والمعنى: أبصار الكواعب متعلقة بالشبان، ناظرة إليهم، أما أنا فإنهن غير صداد عني، أي: لست مهملاً.

والشاهد في البيت قوله: «صُدَّاد» فإنه جمع «صادة» وهو نادر، لأن «فُعَّالاً» يجيء جمع «فاعل» كصوام، جمع «صائم».

وندر ـ أيضاً ـ «فُعَّل، وفُعَّال» في المعتل اللام من «فَاعِلٍ، أو فَاعِلَة» نحو: غَازٍ، وغُزَّى، وعَافٍ، وعُفًّى، وقالوا: غُزَّاء في جمع غَازٍ، وسُرَّاء في جمع سَارٍ.

وندر ـ أيضاً ـ نحو: خرِيدة[1]، وخرَّد، ونُفَساء، ونُفَّس، وَرَجُل أعْزَل، ورجَال عُزَّل.

«فَعْلٌ» و«فَعْلَةٌ» «فِعَالٌ» لَهُمَا وَقَلَّ فيما عَيْنُهُ الْيا مِنْهُمَا
و«فَعَلٌ» ايْضاً لَهُ «فِعَالٌ» مَا لَمْ يَكُنْ في لَامِهِ اعْتِلالُ
أَو يكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ «فَعَلْ» ذُو التَّا، و«فِعْلٍ» مَعَ «فُعْلٍ» ما فَاقْبَلِ
وفي «فعيلٍ» وَصْفُ «فَاعِلٍ» وَرَدْ كَذَاكَ في أُنْثَاهُ ـ أيضاً ـ اطَّرَدْ
وشاعَ في وَصْفٍ على «فَعْلانَا» أَوْ انْثَيْه، أَوْ عَلَى «فُعْلانَا»
وَمِثْلُهُ «فُعْلانَةٌ» والزَمْهُ في نحوِ: طويلٍ، وطويلةٍ تَني

من أمثلة جمع الكثرة «فِعال».

وهو مطرد في كل «فَعْل، وَفَعْلَة» اسمين كانا، أو وصفين، نحو: كَعْب، وكِعَاب، وثَوْب، وثياب، وَصَعْب، وصِعاب، وقَصْعَة، وقِصَاع، وخَدْلَة[2]، وخِدَال.

وقل فيما عينه ياء، نحو: ضَيْف، وضِيَاف، وكذا فيما فاؤه ياء، نحو: يَعْر[3] ويعار،

و«فِعال» أيضاً مطرد في «فَعْل، وفَعْلَة» ما لم تعتل لامها، أو يضاعفا، وذلك نحو: جَبل، وجِبَال، وجَمَل، وجِمَال، وَرَقبة، ورِقاب، وثَمَرَة، وثِمَار.

---

(١) خريدة: حسنة، أو ذات حياء، أو عذراء. الصبان على الأشموني ٤/ ١٣٤.

(٢) خدلة: ممتلئة الساقين والذراعين.

(٣) يَعْر: في القاموس: مادة: (اليعر): «الْيَعْر: الجدى، يشد عن زبية الأسد، أو الأسد، أو عام كاليعرة»

وفي «فِعْل، وفُعْل» نحو: ذِئْب، وذِئَاب، وقِدْح، وَقِداح، ودُهْن، ودِهَان، ورُمحْ، ورِمَاح.

وفي «فعيل» بمعنى «فاعل» وفي مؤنثه، كظِرَاف، وكِرام، في جمع: ظريف، وَظَرِيفَة، وكريم، وكَرِيمَة.

وكثر «فِعَال» في «فَعْلَان» وصفاً، وفي أنثييه، وهما «فُعْلى، وفعْلانة» وفي «فعلان» وصفاً، وفي أنثاه، وذلك نحو: غِضَاب، ونِدَام، وخِمَاص، في جمع: غَضْبان، وغَضْبَى، ونَدْمَان، ونَدْمَانَة، وخُمُصان، وَخُمْصانَة.

ولم يجاوز «فِعَال» إلى غيره: فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيل، وَفَعِيلة» وصفين، نحو: طِوال في جمع: طَوِيل، وطويلة.

ويحفظ في نحو: قَائِم، وَرَاع، وآمٍّ، وقائمة، وراعية، وأعجف وجواد، وخيّر، وقلوص، وبطحاء.

وَ«بِفُعُول» «فَعِل» نحو: كَبِدْ يُخَصُّ غالباً، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
في «فعْل» اسْماً مُطْلَق الْفَا، و«فَعَلْ» لَهُ، و«لـلفِعَالِ» «فِعلانٌ» حَصَلْ
وَشَاعَ في حُوتٍ، وَقَاعٍ، مَعَ مَا ضَاهَاهُما، وَقَلَّ في غَيْرِهما

من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول»:

وهو مطرد في كل اسم ثلاثي على «فَعِلْ» نحو: كَبِدْ، وكُبُود، ونَمِر، ونُمُور. وَوَعِل[1]، ووُعُول، ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع «فَعِل» على «فُعُول» إلى جمعه على «فِعَال».

فإن جاء منه شيء عدّ نادراً.

واطرد «فَعُول» — أيضاً — في اسم على «فَعْل، أو فِعْل، أو فُعْل» نحو:

---

(١) وعل: في المختار مادة (وع ل): «الوعيل — بكسر العين — الأروى، وجمعه: وُعُول، وأوعال...»

كَعْب ، وكُعُوب ، وفَلْس ، وفُلُوس ، وحِمْل ، وحُمُول ، وضِرْسٌ ، وضُرُوس ، وجُنْدٌ ، وجُنُود ، وبُرْدٌ ، وبُرُود .

فإن كان « فُعْل » مضاعفاً ، أو معتل العين ، أو اللام لم يجمع على « فُعُول » إلا ما ندر من نحو : خُصٌّ [1] ، وخُصوص ، ونُؤْيٌ ، ونُئِيٌّ [2] .

ويحفظ « فُعُول » في « فعل » ، ولذلك قال :

.... وَفَعَل لَهُ ....

يعني : له « فُعُول » ، ولم يقيده باطراد ، فعلم أنه محفوظ فيه ، وذلك نحو : أَسَد ، وأُسُود ، وشَجَنْ ، وشُجُون ، ونَدْب [3] ، ونُدُوب ، وذكر ، وذكُور ، وسأق ، وسئوق ، ويحفظ — أيضاً — في نحو : شَاهِد ، وَصَال [4] ، وَبَاكٍ ، فيقال : شُهُود ، وصُليّ ، وبُكيّ .

ومن أبنية جمع الكثرة ، « فِعْلان » .

وهو مطرد في كل اسم على « فُعال » كَغُلام ، وغِلْمَان ، وغُراب ، وغِرْبَان ، أو على « فُعَل » كما تقدم التنبيه عليه قبل ذلك ، وذلك نحو : صُرَد ، وصِرْدان ، ونُفَر ، ونِفران ، وجُرَذ ، وجُرْذان .

ويطرد « فِعْلان » أيضاً في جمع ما عينه واو من فُعْل ، أو فَعل » نحو : عُود ، وعيدان ، وكُوز ، وكِيْزان ، ونون [5] ، ونينان ، وتاج ، وتيجان ، وخَال ، وخِيلان ، وقَاع ، وقيعَان .

وقل « فِعلان » في غير ما ذكر ، قالوا : « خرب [6] ، وخربان ، وأخ . وإِخْوان ،

---

(١) الخص : البيت من القصب . المختار : مادة (خ ص ص) .

(٢) النؤي : حفيرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر .

(٣) الندب : « ورجل ندب » بوزن ضرب ، أي : خفيف في الحاجة . » المختار مادة : (ن د ب) .

(٤) صال : « من قولهم : صَلِيَ فلان النار — بالكسر — يصلي صلياً — أي : احترق ... » المختار مادة (ص ل ا) .

(٥) النون : الحوت .

(٦) الخرب : ذكر الحبارى .

وغَزَال ، وغِزْلان ، وَصِنْو ، وصِنْوان ، وصوار ، وصَيران ، وظلِيم ، وظِلْمان ، وخروف ، وخِرْفان ، وحائط ، وحِيطان ، وقِنْو ، وقِنْوان.

فهذه ، وأمثالها مما يحفظ ، ولا يقاس عليه.

و« فَعَلاً » : اسْماً ، و« فعيلاً » وفَعَلْ » غيرَ مُعَلٍّ الْعَيْن « فِعْلَانٌ » شمَل

من أبنية جمع الكثرة « فُعلَان ».

وهو مقيس في كل اسم على « فعل ، أو فعيل » صحيح العين ، نحو : ظَهْر ، وظُهْرَان ، ونَطْن ، وبُطْنَان ، وخشن ، وخُشْنَان ، وقضيبٌ ، وقُضْبَان ، وكثيب[1] ، وكُثْبان ، ورعيف ، ورُغْفَان ، وذكَر ، وذكران ، وجذْع ، وجُذْعان وجَمَل ، وجُمْلَان.

وقل في « فَاعِل » كَراكِبٍ ، وركبان ، وفي « أَفْعَل » كأسود ، وسُودَان ، وأعْمَى ، وعُمْيَان ، وفي « فِعَال » كَزِقَاق ، وَزِقَّاق.

وحكى سيبويه عن بعضهم : حوار ، وحوران ،وأكثرهم يقولون : حوار ، وجيران ، وقال قوم : حوار — بالكسر » ولا يتجاوزون في بناء الكثرة « فُعْلاناً »

ولـكَـرِيـمٍ ، وبَـخـيـلٍ « فُـعَلَا » كـذَا لَمِا ضَـاهَـاهُـمَا قَـدْ جُـعِلَا

ونـابَ عَـنْـهُ ، أفعِلَاءُ » في المعلَّ لَاماً ، ومُضْعَفٍ ، وغيرُ ذَاكَ قَلّ

من أبنية جمع الكثرة « فُعَلَاء ».

وهو مقيس في « فَعيل » صفة لمذكر عاقل ، بمعنى « فَاعِل » غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، نحو : ظريف ، وظُرَفَاء ، وكَريم ، وكُرَمَاء.

وكثر فيما دل على مدح ، كعَاقِل ، وعُقَلَاء ، وصَالِح ، وَصُلَحَاء ، وشَاعِر ، وشعراء ، وإلى ذا الإشارة بقوله :

---

(١) الكثيب : « الكثيب من الرمل : المجتمع » المختار : مادة (ك ث ب).

.... لما ضــــاهــــاهما ،

يعني : أن نحو عاقل ، وصالح ، وشاعر مشابه لنحو : بخيل ، وكريم في الدلالة على معنى هو كالغريزة ، فهو كالنائب عن « فعيل »

فلهذا جرى مجراه .

ويحفظ « فُعَلاء » في نحو : جَبَان ، وجُبَنَاء ، وخليفَة ، وخُلَفَاء ، وسَمّح ، وسُمَحَاء ، ووَدُودٌ ، وَوُدَدَاء ، ورَسُولٌ ، ورُسَلَاء .

ومن أبنية جمع الكثرة « أفعِلَاء »

وينوب عن « فعْلَاء » في المضاعف ، والمعتل ، نحو : شَدِيد ، وأشدَّاء ، وَوَليّ ، وأوْلِيَاء ، وغَنِيّ ، وأغْنِيَاء .

ونبه بقوله :

.... وَغَـــيْـــرُ ذَاكَ قَـــلّْ

على نحو : نَصيب ، وأنْصِبَاء ، وصَدِيق ، وأصْدِقَاء ، وهَيِّن ، وأَهْوِنَاء ، وما أشبه ذلك .

« فَوَاعِـلٌ » لِـفَـوْعَـلٍ ، وَفَـاعَـلٍ ، وفـاعلاء » مَـعْ نَـحْـوِ : كَـاهِـل وحَـائِضٍ ، وصَـاهِـلٍ ، وفَـاعِـلَـهْ وشَذَّ في الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أبنية جمع الكثرة « فَوَاعِل » .

وهو لاسم على « فَوْعَل » نحو : جَوْهَر ، وجواهِر ، وكَوْثَر ، وكَوَاثِر ، أو على « فَاعَل » نحو : طَابع ، وطوابع ، وقالَب ، وقوالِب ، أو على « فَاعِلَاء » نحو : قَاصِعَاء ، وقواصِع ، وراهِطَاء ، ورَوَاهِط [1] ، أو علَى « فَاعِل » نحو : كاهِل ،

---

(١) في القاموس المحيط : مادة : (الرهط) : « الرهط : قوم الرجل ، وقبيلته ... الجمع : أرهط ، وأرهط ، وأرهيط ... والراهطاء ، والرهطاء ، كخيلاء ... » .

وكَوَاهِل ، وجَائز ، وجوائز ، و« فواعل » أيضا لوصف على « فَاعِل » إن كان لمؤنث عاقل ، نحو : حائض ، وحوائض ، وطامِث ، وطوامِث ، أو لمذكر مما لا يعقل ، نحو : صاهِل ، وصواهِل ، ونَاعِق ، ونواعِق .

فإن كان الوصف على « فَاعِل » لمذكر عاقل لم يجمع على « فَواعل » إلا ما شذ من نحو قولهم : فَارِس ، وفَوارِس ، وسابِق ، وسوابِق ، ونَاكِس[٢] ، ونواكِس ، وداجِن ، ودَواجن .

و« فواعِل » أيضا « لِفَاعِلَة » مطلقا ، نحو صاحِبَة ، وصواحِب ، وفاطمَة ، وفوَاطِم ، وناصِيَة ، ونَواص .

ولم يجئ « فوَاعِل » لغير ما ذكر ، إلا فيما شذ ، نحو : حاجَة ، وحوائج ، ودُخَان ، ودَوَاخِن .

و« بفَعَالِلَ » اجْمعَنْ « فَعَالَهْ » وشِبهَهُ ، ذَا تَاءٍ ، اوْ مُزَالَهُ

من أبنية جمع الكثرة « فعَائِل » .

وهو لكل رباعي بمدة قبل آخره ، مؤنثاً بالتاء ، نحو : سَحَابَة ، وسحَائب ، ورِسَالَة ، ورسَائِل ، وكُنَاسَة ، وكَنَائِس ، وصَحيفَة ، وصحَائِف ، وحلُوبَة ، وحَلَائِب أو مجردا منها ، نحو : شَمَال ، وشَمَائل ، وعُقَاب ، وعقَائِب ، وعَجُوز ، وعجَائِز .

وهو من « فَعِيل » عزيز ، ولا يكاد يعثر عليه .

و« بالفُعَالى ، والْفَعَالَى » جُمِعَا صَحْرَاءُ ، والعَذْرَاءُ ، والقَيْس اتْبعا

من أبنية جمع الكثرة « فعَالٍ ، وفعَالىّ »

(١) ناكس : الناكس المطأطىء الرأس .

«ففعال» مختص بنحو: مَوماة[١]، ومَوَام، وسِعْلَاة، وسَعَال.

وربما كان لاسم على «فِعْلِية» أَوْ «فَعْلُوَة» نحو: هِبْرِيَة[٢]، وهِبَار، وعَرْقُوة[٣]، وعَراقٍ، وربما حذف أول زائديه، من نحو: حَبَنْطى[٤]، وحَبَاط، وقَلَنْسُوة[٥]، وقلَاسٍ.

فلو حذف ثاني الزائدين جاء على مثال «فَعَالِل» نحو: حَبَانِط، وقلَانِس.

ويشترك «فَعَال، وفعَالَى» فيما كان على فعلَاء اسما: كصَحْرَاء، وصحَار، وصحَارى، أَوْ صفة، كعَذْرَاء، وعَذَارٍ، وعذَارَى.

وكذلك يشترك «فَعَال، وفعَالَى» فما آخره ألف مقصورة للتأنيث، أو للإلحاق، نحو: حبلى، وحبالٍ، وحبَالى، وذِفْرَى، وذَفارٍ، وذَفَارَى.

واجْعَل، فعَاليَّ لِغَيْرِ ذي نَسَب جُدِّدَ كالكُرْسِيِّ تَتْبَع الْعَرَب

من أبنية جَمْع الكثرة «فعاليّ» وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشددة، غير مجدة للنسب، نحو: كُرْسيّ، وكَرَاسيّ، وَبَرْدِيّ، وَبَرَادِيّ، ولا يقال بَصْرِيّ، وبَصَاريّ.

موماة: في الأساس: مادة: (م و م): «قطعوا الموماة، والموامي» الصحراء...

العلاة: «أخيث الغيلان» المختار: مادة: (س ع ل) «أو ساحرة الجن»: (القاموس، مادة (سعل).

هبرية: «... ما طار من رغب القطن...» القاموس: مادة: (الهبرة).

(٣) عرقوة: خشبة معترضة على رأس الدلو. (راجع التصريح).

(٤) حبنطي: في القاموس: مادة: (الحبط): «... والحبنطي: الممتليء غيظاً، أو بطنة...».

(٥) قلنسوة: في القاموس: مادة (القلس): «والقلنسوة... تلبس في الرأس، والجمع: قلانس، وقلانِس، وقَلَنْس، وأصله: قلنْسُوٌ...».

فعلى هذا «أَنَاسيّ» ليس جمعا لإنسٍّ، وإنما هو جمع إنْسَان، وأصله «أَنَاسِين» فأبدلت النون ياء، كما قالوا: ظِرْبَان[1]، وظَرابِي.

ومن العرب من يقول أَنَاسين، وظرابين، على الأصل.

ولو كان «أَنَاسي» جمع إنسى لقيل في نحو: جنّى، وتُرْكَى: جنَانى، وتراكى.

وهذا: لا يقوله أحَد.

وَ«بِـفَـعَـالِلَ» وشِبْـهِـهِ انْـطِقَـا في جَمْعِ ما فَوْقَ الثّلاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ ما مضى، وَمِنْ خُمَاس جُـرِّدَ الآخِـرَ انْـفِ بـالْـقِـيَـاسِ
والـرَّابِـعُ الشبـيـهُ بـالْـمزيـدِ قَـدْ يُحْذَفُ، دُونَ مَا بِهِ ثمَّ العَدَدْ
وزائدَ الْعَادِي الرُّبَاعي احْذِفْهُ مَا لَـمْ يكُ لَـيْـنـاً إثْـرَهُ اللَّذْ خَتَما

من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِلَ» وشبهه.

وهو كل جمع ثالثه ألف، بعدها حرفان، «فَفَعَالِل» يجمع عليه كل رباعي مجرد، كجَعْفَر، وجعَافِر، وزبْرِج[2]، وزبَارِج، وبُرْثُن[3] وبَرَاثِن.

وأما شبه «فَعَالِل» فيجمع عليه كل رباعي بزيادة الإلحاق كجَوْهَر، وجَوَاهِر، وصَيْرَف، وصَيَارف، وعَلْقَى، وعلَاقٍ، أو لغيرِ الإلحاق، إن لم يكن ما هي فيه من باب الكبرى، والصغرى، ولا من باب أحمر، وحمراء، وسكرى، ولا من باب سَاحِر، ورَام، وصَائِم، مما تقدم التنبيه على مثال جمعه، ولم يذكر أنه جمع

(١) ظرِبان: في القاموس: مادة: (الظرْب): «... وكالقطران: دويبة كالهرة منتنة كالظَّرِبَّاء، والجمع: ظرابين، وظَرَابيّ، وظِرْبي ...».

(٢) زبرج: سحاب رقيق، فيه حمرة.

(٣) برثن: الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد، أو هو للسبع كالإصبع للإنسان...

على شبه «فعالل» وذلك نحو : مَسْجِد ، ومسَاجِد ، وإصْبَع ، وأصابع ، وسُلّم ، وسَلَالِم .

وأما الخماس : فإن كان مجردا جمع في القياس على «فعَالِل» بحذف آخره ، نحو : سَفَرْجَل[1] ، وسفارِج ، ويجوز حذف رابعه ، إن كان مما يزاد ، كنُون «خَدَرْنَق» أو من مخرج ما يزاد ، كدال «فَرَزْدَق» فلك أن تقول : خَدَارِق ، وفَرازِق ، والأجود خدارِق ، وفَرَازِدْ .

وإن كان الخماس مزيدا فيه حرف حذف ، ما لم يكن حرف مدٍّ قبل الآخر ، وذلك نحو : سِبطْرَى ، وسَبَاطِر ، وفَدَوْكَس[2] ، وفدَاكِس ، ومدحْرِج ، ودَحَارِج .

وما قبل آخره حرف مد يجمع عل «فعَاليل» نحو : قِرْطَاس ، وقرَاطيس ، وقِنْديل ، وقنَاديل ، وعُصْفُور ، وعَصَافِيْر» .

وإلى ذا الإشارة بقوله :

ما لَمْ يكُنْ لَيْناً إثرهُ اللَّذْ خَتَمَا
والسِّين، والثَّامِن «كمستَدْعٍ» أزِلْ إذْ ببنَا الْجَمْع بَقاهُمَا مُخِلّ
والميمُ أَوْلَى مِن سِواهُ بالبَقَا والهمزُ، والْيَا مثلُهُ إن سبَقَا
والياء، لَا الْوَاوَ احْذِف ان جَمَعْتَ مَا «كحَيْزَبُون» فهْوَ حكمٌ حُتِمَا
وخيَّرُوا في زَائِدَيْ سَرَنْدَى وكلُّ ما ضَاهَاهُ كالْعَلَنْدَى

نهاية ما يرتقى إليه بناء الجمع أن يكون على مثال «فَعَالِل ، أو فَعَاليل» .

---

(١) سفرجل : «ثمر قابض ، مقو ، مدِرٌّ ، مشه ، مسكن للعطش ، ... والجمع : سفارج ، القاموس المحيط : مادة : (السفرجل) .

(٢) فدوكس : «الأسد ، والرجل الشديد ، وفدوكس : جد للأخطل : غياث بن غوث التغلبي» . القاموس المحيط : مادة : (الفدوكس) .

فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد المثالين حذف ، فإن تأتي بحذف بعض ، وإبقاء بعض أبقى ما له مزية ، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير : فعلى هذا تقول في جمع «مُسْتَدْعٍ» : مَداعٍ ، فتحذف السين ، والتاء ، وتبقى الميم ، لأنها مصدرة ، ومتجددة ، للدلالة على معنى .

وتقول في أَلَنْدَد[1] ويَلَنْدَد : أَلَاد ، ويَلَاد ، فتحذف النّون ، وتبقى الهمزة من أَلَنْدَد ، والياء من يَلَنْدَد ، لتصدرهما ، ولأنهما في موضع ، يقعان فيه دالين على معنى .

بخلاف النّون ، فإنها في موضع ، لا تدل فيه على معنى أصلا .

وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله :

والهمزُ ، والْيَا مثلُه إنْ سبَقَا

وتقول في «استخْرَاج» : تخَاريج ، فتؤثر التاء بالبقاء على السين ، لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير ، لأن تخاريج ، كتماثيل ، بخلاف السين ، فإن بقاءها مع حذف التاء يخرج إلى عدم النظير ، لأن «سفاعيل» ليس في كلام العرب .

وتقول في «حَيزَبُون[2]» حزَابين ، فحذفت الياء ، وأبقيت الواو ، فقلبت ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وأوثرت الواو بالبقاء ؛ لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء ، لأن بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع .

وتقول في نحو «نِيدِلان» وهو : الكابوس : نَدَالين بحذف الياء ، وقلب الألف على ما تقدم .

---

(١) في القاموس : «... ولده : خصمه ، فهو لادّ ، ولدود ، وحبسه ، والألَدّ الطويل الأخدع من الإبل ، والخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق ، كالألندد ، واليلندد ، والجمع لُدٌّ ، ولِدادٌ...» مادة (اللديدان) .

(٢) حيزبون : العجوز .

وتقول في نحو حُطَائِط [٢] : حُطَيْط ، فتحذف الألف ، وتبقى الهمزة ، لأن لها مزية على الألف بالتحريك .

وتقول في « مَرْمَرِيْس [٣] » مَرَارِيس : بحذف الميم ، وإبقاء الراء ، لأن بقاءها لا يوهم الأصلية ، بخلاف الميم ، لأنه لو قيل في جمعه : مراييس لظن أنه « فَعَاليل » لا « فَعَافِيل » .

ولو لم يكن لأحد الزائدين مزية فالحاذف مخير ، فتقول في نحو حَبَنْطَى : حبَانِط ، بحذف الألف ، وحَبَاط : بحذف النّون .

وتقول في « كَوَأْلَل [٤] » كوائِل ، بحذف اللام ، وإبقاء الواو .

ولك ان تقول : كآلل ، بحذف الواو ، لأنهما زائدتان زيدتا معا للإلحاق ، وكل منهما متحرك ، وليس في تخصيصه بالحذف ضرر .

وهكذا « علَنْدَى [٥] » ونحوه ، تقول فيه : علَانِد ، وإن شئت : عَلَاد .

ولو كان أحد الزائدين مماثلا للأصل ، والآخر بخلاف ذلك أوثر مماثل الأصل بالبقاء كقولك في : عَفَنْجَج [٦] : عفَاجِج ، دون عَفَانج .

---

(١) في القاموس : مادة : (الحط) : « ... والحطائط — بالضم — والحطيط : الصغير ... »

(٢) في القاموس : مادة : (المرسة) « ... والمرمريس : الداهية والأملس ، والطويل ... » .

(٣) في القاموس : مادة : (كُوَل) : « ... والكوألل : القصير .

(٤) علندي : العلندي : الغليظ من كل شيء .

(٥) في القاموس المحيط : مادة : (العفج) : « ... والعفنجج : الضخم الأحمق ، والناقة السريعة » .

ولو كان غير مماثل الأصل ميما مصدرة أوثر عند سيبويه بالبقاء، فتقول في «مُقْعَنْسِس[1]»: مقَاعِس.

وخالف المبرد: فحذف الميم، وأبقى السين، لأنها بإزاء أصل، فقال: قعاسس.

(١) في القاموس المحيط: مادة: (العقس): «... والمقعنس: الشديد، تصغيره: مقيعس: أو مقيعيس، أو، قعيس، وجمعه: مقاعس، ومقاعيس».

التَّصْغير

فُـعَـيْلاً اجْـعَـلِ الـثُّلَاثيَّ إذَا صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ: «قُذَيٍّ» في «قَذَى»
فُـعَـيْـعِـلٌ مَـعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَـا فَاقَ، كَـجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْـهِمَا
ومَا بِـهِ لِـمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ بِـهِ إلى أمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ
وجَـائِزٌ تَـعْويضُ يَا قَبْلَ الطرف إنْ كَانَ بَعْضُ الاسمِ فيهمَا انحَذَفْ
وحَـائِدٌ عَـنِ القِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خَـالَـفَ في الْـبَـابَيْنِ حكماً رُسِمَا

كل اسم متمكن قصد تصغيره، فلا بد من ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك.

وإن كان رباعيا، فصاعداً كسر ما بعد الياء، فيجيءُ مثال التصغير على فُعَيْل: كقولك في فَلْسٍ: فُلَيْس، وفي قَذَى: قُذَيّ، وعلى فُعَيْعِل، كقولك في جَعْفَر: جُعَيْفِر، وفي دِرْهَمٍ: دُرَيْهِم، وعلى فُعَيْعِيلْ، كقولك في عُصْفُور: عُصَيْفِير.

ويتوصل في التصغير إلى فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل بما يتوصل به في التكسير الى فَعَالِل، وفَعَالِيل فيقال في تصغير نحو: سَفَرْجَل، ومُستَدْعٍ، وألَنْدَد، واسْتِخْرَاج، وحَيْزَبُون: سُفَيْرِح، ومُدَيْعٍ، وأُلَيْد، وتخريج، وحُزَيْبين: فتحذف في التصغير نفس ما حذفت في الجمع.

وتقول في حَبَنْطى: حُبَيْط، وإن شئت: حُبَيْنِط.

ويجوز أن يعوض مما حذف في التصغير، أو التكسير بياء قبل الآخر، فيقال في سفرجل: سُفَيْريج، وسَفاريج، وفي حَبَنْطَى: حُبَيْنيط، وحبَانيط.

وقد يجيءُ التصغير، والتكسير على غير بناء واحده، فيحفظ، ولا يقاس عليه.

وإلى ذلك الإشارة بقوله:

وحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كلُّ مَا خَالَفَ في الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

فمما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب: مُغَيْرِبَان، وفي العشاء: عُشَيَان، وفي عشيَّة: عُشَيْشِيَة، وفي إنْسَان: أنَيْسِيَان، وفي بَنُون: أُبَيْنُون، وفي ليلة: لُيَيْلِيَة، وفي رَجَل: رُوَيْجِل، وفي صبية: أُصَيْبِية، وفي غلمة: أُغَيلِمة.

ومما خولف به القياس في التكسير، فجاء على غير لفظ واحده قولهم: رَهْط، وأراهِط، وبَاطل، وأباطيل، وكُرَاع، وأكَارِع[1]، وحديث، وأحاديث، وعَرُوض، وأعارِيض[2]، وقطيع، وأقاطيع، ومكَان، وأمكُن.

فهذا، وأمثاله لا يقاس عليه.

لِتِلْوِ يَا التَّصْغيرِ — مِن قَبْلِ عَلَمْ تَأنيثِ، أوْ مَدَّتِهِ — الفَتح انحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أنعَالٍ سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَان، ومَا بِهِ التَحَقْ

إن كان ما بعد ياء التصغير حرف إعراب جرى بمقتضى العوامل، وإن لم يكن حرف إعراب وَجَبَ كسره، إن لم تله تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو ألف «أفعَال» جمعا.

وعلى هذا نبه بقوله:

.... سبق ....

---

(١) في المختار: مادة (ك ر ع): «... والكُراع — بالضم — في البقر، والغنم كالوظيف في الفرس، والبعير، وهو: مستدق الساق. يذكر، ويؤنث، والجمع أكرع، ثم أكارع...».

(٢) في المختار: مادة: (ع ر ض): «... والعروض: ميزان الشعر، لأنه يعارض بها، وهي مؤنثة، ولا تجمع، لأنها اسم جنس. والعروض — أيضاً — اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض. على غير قياس. كأنهم جمعوا إعراضاً، وإن شئت جمعته على أعارض...».

أو ألف «فَعْلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَى».

فإن وليه شيءٌ من ذلك وجبَ فتحه، فيقال في نحو: ثَمرَة، وحُبْلَى، وحَمْرَاء، وأجْمَال، وسَكرَان: ثُمَيْرَة، وحُبَيْلَى، وحُمَيْرَاء، وأُجَيْمَال، وسُكَيْرَان، وتقول في نحو سرحان: سُرَيْحين، كقولهم في الجمع: سَرَاحين، ولم يقولوا: سُكَيْرين، لأنهم لم يقولوا في الجمع: سكَارين.

وأَلِفُ التّأْنيثِ حَيْثُ مُدّا وتَاؤُهُ مُنفَصِلَيْنِ عُدّا
كَذا المزيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وعَجْزُ المضَاف، والْمُرَكَّبِ
وهكذا زِيَادَتَا فَعْلَانَا منْ بعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانا
وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ علَى تثنِيَةٍ، أَوْ جَمْعٍ تَصْحيحٍ جلَا

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة: فلا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بأصلين، كقولك في جُخْدَباء، جُخَيْدِبَاء، لأنها بمنزلة كلمة منفصلة.

ومثل ألف التأنيث الممدودة في ذلك تاء التأنيث، وزيادة النسب، وعجز المركب، والألف، والنون المزيدتان، بعد أربعة فصاعداً، وعلامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح، فيقال في نحو حَنْظَلَة، وعَبْقَريّ[1]، وبَعْلَبَك، وزَعْفَرَان، ومُسْلِمين، ومُسْلِمَات: حُنَيْظلَة، وعُبَيْقِرِيّ، وبُعَيلبَكّ، وزُعَيفِرَان، ومُسَيْلمين، ومسَيْلِمات.

وأَلِفُ التّأنيثِ ذُو القَصرِ مَتَى زَادَ علَى أرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغيرِ حُبَارَى خَيِّر بَيْنَ الحُبَيْرَى، فادْرِ، والحُبَيِّر

ألف التأنيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة، لعدم إمكان

(١) في المختار: مادة: (ع ب ق ر): «العبقر: بوزن العنبر: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن، ثم نسبوا إليه كل شيء تعجبوا من حذقه، أو جودة صنعته، وقوته، فقالوا، عبقريّ، وهو واحد، وجمع، والأنثى عبقرية...»

استقلال النطق بها ، فلذلك تحذف في التصغير ألف التأنيث المقصورة : خامسة ، فصاعداً ، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال «فُعَيْعِل ، وفُعَيْعيل» وذلك قولك في نحو : قَرْقَرَى ، ولغَّيزَى : قرَيْقِر ، ولُغيْغِيز.

فإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة ، وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، كقولهم في حُبَارَى : حُبَيْرَى ، وَحُبَيِّر.

وارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانياً لَيْناً قُلِبْ فَقيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وشَذَّ في عيدٍ عُيَيْدٌ، وحُتِمْ للجَمْع منْ ذَا ما لتَصْغيرٍ عُلِمْ
والْأَلِفُ الثّاني المزيدُ يُجْعَلُ واواً، كذَا ما الأَصْلُ فيهِ يُجْهَلُ

يرد إلى أصله في التصغير ما كان ثانيا من حرف لين ، مبدل من غير همزة ، تلي همزة ، كآدَم ، فيقال في قيمة ، وديمة : قُوَيْمَة ، ودُوَيْمَة ، لأنهما من القوام ، والدوام ، ويقال في نحو : مُوقِن ، ومُوسِر : مُيَيْقِين ، ومُيَيْسر ، لأنهما من اليقين ، واليُسر.

وقالوا في عيد : عُيَيْد ، وكان القياس : عُوَيد ، لأنه من عَادَ يَعُود ، ولكن قالوا : عُيَيْد ، فلم يردوه الى الأصل ، حملا على قولهم في الجمع : أعْيَاد.

وما ثانيه ألف : فإن كانت بدل غير همزة ردت إليه ، كقولك في نحو : بَاب : بُوَيْب ، وفي نَاب : نُيَيْب.

وإن كانت زائدة ، أو بدل همزة قلبت واوا ، كقولك في ضارب : ضُوَيْرب ، وآدَم : أُوَيْدم ، وكذا إن كانت الألف مجهولة الأصل ، نحو : صَاب[1] ، وصُوَيْب ، وعَاج ، وعُوَيْج : والتكسير جار فيما ذكرنا مجرى التصغير ، وذلك قولك : باب ، وابواب ، وناب ، وأنياب ، وضَارِبة ، وضوَارِب ، وآدَم ، وأوادِم.

وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ في التَّصغيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التّاء ثَالِثاً كَمَا

(١) صاب : اسم شجر مر ، أو «عصارة شجر مر». المختار مادة : (ص و ب).

يصغر ما حذف منه أصل : إن كان متحركا ثنائيا : مجردا ، أو مؤنثا بالتاء : برد المحذوف ، فيقال في نحو : دم ويد : دُمَيّ ، ويُدَيَّة ، وفي شَفَة ، وسنَة ، وعِدَة : شُفَيْهَة ، وسُنَيَّة ، وَوُعَيْدَة ، وفي عِضة[1] : عُضَيَّة ، وعُضَيْهَة .

ولو كان المنقوص على ثلاثة أحرف ، بغير تاء التأنيث صغر على لفظه ، تقول : هذا شاكٍ السلاحَ ، فإذا صغرته قلت : هذا شُوَيّك ، ولا ترد المحذوف ، لأن مثال : فُعَيِّل ممكن بدونه ، فلم يحتج إلى الرد ، بخلاف ما هو على حرفين .

فلو سميت ، « بماء » ثم صغرته ، قلت : مُوَيّ ، بتكميل مثال فعيّل .

وإلى هذا الإشارة بقوله :

.... كَمَا

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكتَفَى بالأَصْلِ ، كالعُطَيْف يَعْنِي : المِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم :

وهو تصغير الاسم : بتجريده من الزوائد : فإن كانت أصوله ثلاثة رد إلى « فُعَيْل » وإن كانت أصوله أربعة رد إلى « فُعَيْعِل » .

وإن كانت الأصول ثلاثة ، والمسمى مؤنث لحقت التاء ، فيقال في المِعْطَف : عُطَيف ، وفي أسْوَد ، وحامِد ، ومَحْمُود : سُوَيْد ، وحمَيْد ، ويقال في قِرْطَاس ، وعُصْفُور : قُرَيطِس ، وعُصَيْفر ، ويقال في سَوْدَاء ، وحُبْلَى : سُوَيْدَة ، وحُبَيْلَة ،

---

(١) عضة : في المختار : مادة : (ع ض ه) : « العضاه : كل شجر يعظم ، وله شوك ، واحدها : عِضاهة ، وعضهة ، وعضة ، بحذف الهاء الأصلية ، كما حذفت من الشفة ، ثم قيل : نقصانها الهاء ، وقيل : الواو ... »

ويقال في إبراهيم، وإسماعيل: بريه، وسميع، نص على ذلك سيبويه[1] (رحمه الله).

واختِمْ بِتَا التَّأْنيثِ ما صَغَّرتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَـــارٍ، ثُلَاثيٍّ كَسِنّ
ما لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَــرٍ، وبَــقَــرٍ، وخَــمْسِ
وشَذَّ تَــرْكٌ دُونَ لَــبْسٍ، ونـدَرْ لـحَـاقُ تَا فـيـمَا ثُلَاثيّاً كَـثَرْ

إذا كان الاسم، المؤنث، العاري من علامة التأنيث ثلاثيا في الحال، كدار، وسنّ، أو الأصل كيد صُغِّر بلحاق التاء، فقيل: دُوَيْرة، وسنَيْنَة، ويُدَيَّة.

ولا يستغنى عن هذه التاء في غير شذوذ، إلا عند خوف اللبس.

فما شذ قولهم: ذَوْد، وذُوَيْد، وحَرْب، وحُرَيب، وقَوْس، وقُوَيْس، وعرب وعريب، ودِرْع[2]، ودُرَيْع، ونَعْل، ونُعَيْل.

ومما ترك تأنيثه خوف اللبس قولك: شجر، وشجَيْر، وبقر، وبُقَيْر، وخَمْس، وخُمَيْس.

فهذا، وأمثاله لا تلحقه التاء في التصغير، لئلا يلبَس بغيره، فإنك لو قلت: شُجَيْرة، وبُقَيْرة، وخُمَيْسَة لظن أنها تصغير شَجَرَة، وبَقَرَة، وخمْسَة: المعدود به مذكر.

وكما شذ عدم التاء في تصغير الثلاثي من نحو: دِرْع، وحَرْب، كذلك شذ لحاق التاء في بعض ما زاد على الثلاثة، وذلك قولهم: ورَاء، ووُرَيْئَة، وأمَام، وأُمَيْمَة، وقُدَّام، وقُدَيْدِيمَة.

---

(١) راجع كتاب سيبويه ٢/ ١٣٤.

(٢) درع: في المختار: مادة: (درع): «درع الحديد مؤنثة، وقال أبو عبيدة: يذكر ويؤنث، ودرع المرأة قميصها، وهو مذكر...».

وإلى ذا أشار بقوله :

.... وندر لحاق تـــا فيما ثلاثـــيـــا كثر

أي : فاقه في الكثرة .

وصَغَّرُوا شُذُوذاً : « الَّذي ، الَّتي ، وذَا » مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا « تَا ، وَتي » .

التصغير : من جملة التصاريف في الاسم ، فلا يدخل على غير المتمكن منها ، إلا « ذَا ، والَّذي » وفروعها ، فإنها لما شابهت الأسماء المتمكنة بكونها : توصف ، ويوصف بها استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن . وَترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف فريدة في الآخر ، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ، فقيل في « الذي ، والتي » : اللُّذَيَا ، واللُّتَيَّا ، وفي « ذا ، وتا » ذَيَّا ، وتيّا ، والأصل : ذُيَيَّا ، وتُيَيَا : بثلاث ياءات : الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير .

فاستثقل ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف : بحذف واحدة ، فلم تحذف ياء التصغير ، لدلالتها على معنى ، ولا الثالثة ، لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فتعين حذف الأولى .

ويقال في « ذَاكَ » ذَيّاك ، وفي « ذلك » :

ذيّالِك ، قال الراجز[1] :

أو تَـــحـــلِفِي بـــربِّكِ الـــعَـــليِّ إنِّي أبـو ذيَّـــالِكِ الصَـــبِيِّ

---

(١) الراجز : هو رؤبة :

من شواهد العيني ٢ / ٢٣٢ ، ٤ / ٥٣٥ ، والتصريح ١ / ٢١٩ ، والأشموني ١ / ٢٧٦ ، وديوانه ١٨٨ .

٦٦٢— اللغة : القصي : البعيد : من قصا المكان يقصو ، إذا بعد ، القاذورة : يقال : رجل قاذورة ، وذو قاذورة : لا يخالط الناس ، لسوء خلقه ، المقلى : المبغوض من قلاه يقليه قلًى — أبغضه ، وكرهه .

ويقال في تصغير «الذين» اللذيون، وفي «اللائين»: اللويئون، وفي الجر، والنصب: اللذيين، واللويين.

وتقول في تصغير «اللائي، واللاتي»: اللويّا، واللويتا، واللتيات.

فاللويتا تصغير اللاتي على لفظه، واللتيات رد اللاتي إلى واحده، ثم تصغيره، وجمعه.

والمعني: والله لتكونن مني في منزلة المبعد، ذي القاذورة، الذي يتحاشاه الناس، وينفرون منه، حتى تحلفي بربك العظيم أنني أب لطفلك الصبي.

والبيتان معاً:

لتقعدن مقعد القصي ... منيَ ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي بربك العلي ... إني أبو ذيالك الصبي

والشاهد في البيت قوله: «ذيالك» حيث صغر الراجز «ذلك» فقال: «ذيالك» على غير المعهود في باب التصغير... من «فعيل، وفعيل، وفعيعيل».

والشاهد في البيت قوله: «ذيالك» حيث صغر الراجز «ذلك» فقال: «ذيالك» على غير المعهود في باب التصغير... من «فعيل، وفعيعل، وفعيعيل».

النَّسَب

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا للنَّسَبْ وَكُـلُّ مَـا تَـلِيـهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
وَمِثْـلَـهُ مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا تَـأْنِيثٍ، أَوْ مَـدَّتَـهُ، لا تُـثْبِتَا
وإِنْ تَـكُـنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَـقَـلْـبُـهـا واواً، وَحَـذْفُـهـا حَسَنْ
لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ، وَالأَصْلِيِّ — ما لَـهَـا — وَلِـلأَصْـلـيِّ قَـلْبٌ يُـعْتَمَى
والأَلِـفُ الجائِــزَ أَرْبَــعَــاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقوصِ خامساً عُزِلْ
وَالْحَذْفُ في الْيا رابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَـتْـمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ
وَأَوْلِ ذا الـقَلْبِ انْفِتاحاً، وَفَعِلْ وَفُـعَـلُ عَـيْـنَـهُمَا افْـتَـحْ، وفَـعِلْ
وَقِـيـلَ في الْـمَـرْمِيِّ مَـرْمَوِيُّ واخْـتِـيـرَ في اسْتِعْمالِـهِـمْ مَـرْمِـيُّ

إذا قصد إضافة الرجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد، أو نحو ذلك جعل حرف إعرابه ياء، مشددة، مكسوراً ما قبلها، وذلك هو النسب.

فيقال في أَحْمَد: أَحْمَدِيّ، فإن كان آخر الاسم ياء كياء النسب في التشديد، والمجيء بعد ثلاثة أحرف، فصاعداً حذفت، وجعلت ياء النسب موضعها، فيقال، في النسب إلى الشافعيّ: شافعيّ، وفي النسب إلى مَرْمَى: مَرْميّ، وقد يقال: مَرْمَوِيّ، تفرقة بين الأصل، والزائد، وسيأتي ذكره.

وتحذف في النسب — أيضاً — ما في الاسم من تاء التأنيث، كقولك في مَكَّة: مَكِّي.

وإذا نسب الى المقصور : فإن كانت ألفه زائدة للتأنيث وجب حذفها إن كانت خامسة ، فصاعداً ، كَحُبارى ، وحُبَاريّ ، أو رابعة ، متحركاً ثاني ما هي فيه ، كجَمَزَى[1] وَجَمَزِيّ.

وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه جاز فيه الحذف ، وقلبها واواً ، مباشرة للام ، أو مفصولة بألف ، كقولك في النسب إلى حُبْلى : حُبْلِيّ ، وحُبْلَوِيّ ، وحُبْلاويّ ، والأول هو المختار.

وإن كانت الألف المقصورة زائدة للإلحاق فهي كألف التأنيث في وجوب الحذف ، إن كانت خامسة ، كَحَبَرْكَي ، وحَبَرْكيّ ، وفي جواز الحذف ، والقلب إلى الواو ، بغير فصل بالألف ، إن كانت رابعة ، فيقال في النسب إلى عَلْقَى : عَلْقِيّ ، وعَلْقَويّ ، إلا أن الثاني أجود ، بخلاف مثله في ألف التأنيث.

وإن كانت ألف المقصورة بدلاً من أصل : فإن كانت ثالثة قلبت واواً ، كفتى ، وفتوى ، وعصا ، وعصويّ ، وإن كانت رابعة قلبت واواً أيضاً ، وربما حذفت ، فيقال في مَلْهى : مَلْهَوِيّ ، وقد يقال : مَلْهِيّ.

وإن كانت خامسة ، فصاعداً وجب الحذف ، كمُصْطَفى ، ومُصْطَفِيّ.

وإذا نسب الى المنقوص قلبت ياؤه واواً ، وفتح ما قبلها ، إن كانت ثالثة ، نحو : شَجٍ[2] ، وَشَجَوِيّ ، وإن كانت رابعة حذفت ، كقَاضٍ ، وقاضيّ ، وقد تقلب واواً ، ويفتح ما قَبْلَها ، فيقال قَاضَوِيّ : قال الشاعر[3] :

---

(1) جمزى : في المختار : مادة (ج م ز) : «الجمْزُ : ضرب من السير ، أشد من الْعَنَق ، وقد جمز البعير من باب ضرب ... وحمار جَمَزَى – بالقصر : أي سريع».

(2) شج : في المختار : مادة (ش ج ا) : «الشجو : الهم ، والحزن... ورجل شَجٍ : أي : حزين ، وامرأة شَجِيَة : على فَعِلَة...»

(3) الشاعر : ذو الرمة ، أو عمارة بن عقيل ، أو الفرزدق ، وقيل : مجهول القائل : والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٧١ ، والمحتسب ١/ ١٣٤ ، وابن يعيش ٥/ ١٥١ ، والمقرب ٨٥ ، والعيني ٤/ ٥٣٨ ، والتصريح ٢/ ٣٢٩ ، والأشموني ٤/ ١٨٠ ، واللسان ، مادة (حنا) وديوان ذي الرمة ٦٦٥.

وَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ، ولا نَقْدُ

وإن كانت خامسة، فصاعداً وجب الحذف، كمعتدٍ، ومُعْتَدِيّ، ومستَعْلٍ، ومُسْتَعْلي.

وفهم هذا كله من النظم المذكور ظاهر.

وإذا نسب إلى ما قبل آخره مكسور: فإن كانت الكسرة مسبوقة بحرف وجب في النسب التخفيف: بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نِمْر، وَدُئل: وَإِبْل: نَمَرِيّ، ودُئليّ، وإِبَليّ.

وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز وجهان: فيقال في تَغْلِب: تَغْلَبِيّ، وتَغْلِبِيّ.

قوله:

وَقِيلَ في المَرْمِيّ..................

— البيت —

قياس النسب إلى مَرْمِيّ، ونحوه مما آخره ياء مدغمة في مثلها، مسبوقة بأكثر من حرفين أن تحذف الياءان، وتلحق ياء النسب مكانها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الياءان زائدتين، أو إحداهما أصلاً.

ومن العرب من يحذف اليائين، إذا كانتا زائدتين، فيقول في النسب إلى كُرْسي: كرسى، كما يفعل غيره.

٦٦٣— اللغة: كيف: للتعجب، الحانوي: منسوب الى الحانة، والحانة، والحانوت: بيت الخمار
والمعنى: كيف لنا التلذذ بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الخمار، ولا نقد؟

والشاهد في البيت قوله: «الحانوي» فإنه نسبة الى الحانية تقديراً، وقلبت الياء واواً... والوجه «الحاني» لأنه منسوب إلى «الحانة».

وإذا كانت إحداهما أصلاً قلبها واواً، وحذف الزائدة، فيقول في النسب إلى مَرْمي. مَرْمَوِيّ، كما يقول في قاضٍ: قَاضَوِيّ.

وهذه لغة قليلة.

والمختار خلافها، ولذلك أطلق الكلام أولاً حيث يقول:

ومثلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِف، وَتَا تأنيثٍ..........................

— البيت —

ثم اعقبه بهذا البيت تنبيهاً على اللغة المذكورة.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يكُنْ عنْهُ قُلِبْ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة: فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة، فصاعداً.

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من في النسب شيء، ولكن يفتح ثانية، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي.

وإن كان ثانيه واواً — في الأصل — ردّ الى أصله، وذلك قولك في النسب إلى حيّ: حَيَوِيّ، وإلى طيّ: طَوَوِيّ، لأنه من طَوَيْتُ.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين حذف في النسب أولى اليائين، وقلبت الثانية واواً، وفتح ما قبلها، وإن كان مكسوراً، فيقال في قصي: وعلى: قصوى، وعلوى، وقد يقال: قصيّ.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذف الياءين مطلقاً، إلا على لغة، كما سبق.

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ للنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحيحٍ وَجَبْ
وَثَالِثٌ من نَحْوِ: طيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقولاً بالألِفْ

يحذف من المنسوب ما فيه علامة تثنية، أو جمع تصحيح، فيقال فيمن اسمه زيدان معرباً بالحروف: زَيْديّ.

ومن أجراه مجرى حَمْدان، قال: زَيْدانيّ.

وعلامة جمع التصحيح كعلامة التثنية، فيقال في عَرَفَات، ونَصيبين[1]: عَرَفَي، ونَصيبي، ومن قال: هذه نصيبين؛ فجعل النون حرف الإعراب قال في النسب: نَصيبينيّ: بغير حذف.

وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل ياء النسب ياء مكسورة، مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيِّب: طيْبيّ.

وقياس النسب الى طيِّىء أن يقال: طَيْئيّ، ولكن تركوا فيه القياس، فقالوا: طَائيّ، بإبدال الياء ألفاً.

فإن كانت الياء، المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، فيقال في النسب إلى هَبَيَّخ: هَبَيَّخيّ، وكذا لو كانت المكسورة مفصولة، نحو: مهيم، تصغير مهيام، فالنسب اليه مهييميّ، لأن التخفيف بفصل المد بمنزلة التخفيف بالفتح.

وَفَعَليٌّ في فَعِيلَةَ التُزِم ... وَفُعَليٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
وَأَلْحَقُوا فَعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْن بِمَا التَّا أُولِيَا
وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيْلَةْ ... وهكذا ما كانَ كالْجَلِيْلَهْ

يقال في النسب إلى «فَعِيلة» فَعَلَي — بفتح عينه — وحذف يائه، إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفاً، وذلك نحو قولهم في حَنيفَة: حَنَفِيّ.

وشذ نحو قولهم في السليقة سَلِيقيّ: وفي عميرة: كَلْب عِمَيْريّ.

---

(١) نصيبين: في المختار: مادة (ن ص ب): «... ونصيبين: اسم بلد: فمن العرب من يجعله اسماً واحداً، غير مصروف، ويعربه إعرابه، وينسب إليه: نَصِيبينيّ، ومنهم من يجريه مجرى الجمع السالم، ويعربه إعرابه، وينسب إليه: نَصِيبيّ...».

وأما نحو طَوِيْلَة ، وجَلِيلَة : مما هو معتل العين ، أو مضاعف فلا تحذف ياؤه في النسب ، بل يجيء على فَعِيليّ ، نحو : طَوِيليّ ، وجَلِيليّ ، لأنّهم استثقلوا فك التضعيف ، وتصحيح الواو متحركة ، مفتوحاً ما قبلها .

ويقال في « فُعَيْلَة » فُعَلِي — بحذف الياء إن لم يكن مضاعفاً ، وذلك نحو قولهم في جُهَيْنَة : جُهَنِيّ .

وشذ نحو قولهم : في رُدَيْنَة : رُدَيْنِيّ ، وأَمَّا نحو : قَليلة ، مما هو مضاعف ، فإنما ينسب إليه على لفظِهِ ، فيقال : قَلِيلِيّ ، كما يقال : جَلِيلِيّ .

و« فَعُولَة » في هذا الباب ملحقة بفَعيلة ، كقولهم في شَنُوءة : شَنَئِي .

قوله :

وألْــحـقُـوا مَعَــلَّ لامٍ عَـرِيـا ....

— البيت —

معناه : أن ما كان على « فَعِيل ، أو فُعَيْل » بغير تاء ، فإما أن يكون صحيح اللام ، أو معتلها : فإن كان صحيح اللام فالمطرد في النسب إليه ألا يحذف منه شيء ، وذلك نحو قولهم في عَقيل ، وعُقَيل ، عَقيلي ، وعُقَيلي .

وشذ نحو قولهم في ثَقيف ، ثَقَفِيّ ، وفي هَذِيْل : هُذَلِيّ .

وإن كان معتل اللام فهو كالمؤنث في وجوب حذف يائه ، وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ، فيقال في عَدِيّ ، وقُصَي : عَدَوِيّ ، وقُصَوِى ، كما يقال في أمية : أمويّ .

وهمزُ ذي مَدٍّ يُنَالُ في النَّسَبْ ما كَانَ في تَـثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية :

فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، كقولك في صَحْراء: صَحْراويّ، وإن كانت زائدة للإلحاق، أو بدلاً من أصْل جاز فيها أن تسلم، وأن تقلب واواً، فيقال في نحو: عِلْبَاء: عِلْبَائِيّ، وعِلْباوِيّ، وفي نحو: كسَاء: كِسَائِيّ، وكِسَاوِيّ، وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم، فيقال في نحو قرّاء: قرّائي: بالتصحيح، لا غير:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ، وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَــزْجَـاً، ولِـثَـانٍ تَـمَّمَا
إِضَـافَـةً مَـبْـدُوءَةً بِـابْـنٍ أَوَابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّاني وَجَبْ
فيما سِوَى هَــذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كعَبْدِ الأَشْهَلِ

الاسم المركب: إما جملة في الأصل، كتَأَبَّطَ شرّاً، وإما مركب تركيب مزج، كبَعْلَبَكّ، وإما مضاف، كامرىءِ القيْس.

فإذا نسب إلى ما هو جملة في الأصل حذف عجزه، فيقال في بَرَقَ نَحْرُهُ: بَرَقيّ، وفي تَأَبَّطَ شرّاً: تَأَبَّطيّ.

وإذا نسب الى مركّب تركيب مزج حذف عجزه — أيضاً — فيقال في بَعْلَبَكّ: بَعْليّ، وفي مَعْد يكرَب: مَعْدى، ومَعْدَوي.

وقد يبنى من جزأي المركب اسم على «فَعْلَلْ» وينسب إليه، كقولهم في حَضْرَمَوْت: حَضْرَميّ، وفي قولهم في عَبْد شَمْس: عَبْشَميّ، وفي تَيْم اللّات: تَيْمَليّ.

وإذا نسب الى مضاف:

فإن كان صدره معرفاً بعجزه، أو كان كنية حذف صدره، ونسب إلى عجزه، كقولك في غُلام زَيْد، وابن الزُّبَيْر، وأبي بكر: زَيْدِيّ، وزُبَيريّ، وَبَكرِيّ.

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز، ولا كنية حذف عجزه، ونسب الى صدره، كقولك في: امْرِئي، وَمَرَئي[1].

فإن خيف لبس من حذف العجز نسب إليه، وحذف الصدر، كقولهم في عبد الأشهل، وعبد مناف، أَشْهَليّ، ومَنَافيّ.

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنْهُ حُذِفْ جَوازاً إنْ لم يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
في جَمْعَيْ التَّصْحيحِ، أوْ في التَّثْنِيَة وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذي تَوْفِيَهْ
وَبِأَخٍ أخْتاً، وبابْنٍ بِنْتاً أَلْحِقْ، ويونُسُ أَبَى حَذفَ التَّا
وَضَاعِفِ الثَّاني مِنْ ثُنَائي ثانيهِ ذُو لينٍ، «كَلَا، ولائي»
وَإنْ يَكُنْ كشِيَةَ مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ، وفتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

إذَا كانَ المنسوب إليه محذوف اللام، وكان مستحقاً لرد المحذوف في التثنية، كأخ، وأب، أو في الجمع بالألف، والتاء، كأُخْت، وعضَة وجب ردّ المحذوف، كقولك: أخَوِيّ، وأَبَوِيّ، وعضَوِيّ.

فإن لم يجبر المحذوف اللام في تثنية، ولا جمع بالألف، والتاء جاز في النسب إليه ردّ المحذوف، وتركه، فيقال في عدٍ، ويدٍ، وابنٍ: عَدِيّ، وعَدَوِيّ، وَيَدِيّ، ويَدَوِيّ، وابنيّ، وبَنَوِيّ.

وإن كان المحذوف اللام معتل العين وجب جبره في النسب كما يجب جبر أب، ونحوه، فيقال في شَاه: شَاهيّ، ويقال في النسب إلى أُخْت، وبنت: أخويّ، وبنويّ، كما ينسب إلى مذكرهما.

---

(١) ومن شواهد ذلك قول ذي الرمة:

ويسقط بينها المرئي لغواً — كما ألغيت في الدية الحوارا

هذا مذهب سيبويه، والخليل[1].

وأما يونس: فيقول: أختيّ، وبنتيّ[2].

وتقول في «كلتا» على مذهب سيبويه: كَلَوِيّ، وعلى مذهب يونس: كِلْتي، وكلتَوِيّ[3].

وإذا نسب الى ثنائي، لا ثالث له:

فإن كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف، وعدمه، فيقال في كَمْ: كمّي، وكميّ، وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفه، فيقال في لو: لويّ، أصله: لَوَوِيّ.

وإن كان الحرف المعتل ألفاً ضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، كقولك في «لا» اسم رجل: لائي، ويجوز قلب الهمزة واواً، فيقال: لَاوِيّ.

وإذا نسب الى المحذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام لم يرد المحذوف، فيقال في عِدّة، وصفة: عِدِيّ، وصفيّ، وإن كان معتل اللام وجب الردّ.

ومذهب سيبويه: ألا يرد عين المحذوف إلى السكون، إن كان أصلها السكون، بل تفتح، وتعامل معاملة المقصور.

ومذهب الأخفش: أن يرد عين المحذوف إلى سكونها، إن كانت ساكنة، فيقال في «شية» على مذهب سيبويه: وِشَوِيّ[4]، وعلى مذهب الأخفش، وشيّ.

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعْ إنْ لَمْ يُشَابَهْ واحداً بالْوَضْع

---

(١) راجع الكتاب ٢/ ٨١.

(٢) «وأما يونس فيقول: أُخْتِيٌّ، وليس بقياس». ٢/ ٨١ الكتاب.

(٣) في الكتاب ٢/ ٨٢ «وكذلك كلتا، وثنتان، تقول: كلوي، وثنوى، وبنتان: بنويّ وأما يونس فيقول: ثِنْتِيٌّ...».

(٤) راجع الكتاب ٢/ ٨٥.

وَمَعَ فَـاعِـلٍ، وَفَـعَّـالٍ فَـعِلْ فِي نَسَبٍ اغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ
وَغَـيْـرُ مَـا أَسْلَـفْـتُـهُ مُـقَـرَّراً عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرا

إذا نسب إلى جمع باق على جمعيته جيء بواحده، ونسب إليه، كقولك في النسب إلى الفرائض: فَرَضيّ، وإلى الحمس: أحمسي.

وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلى العلمية نسب إليه على لفظه، كأَنْمَارِيّ، وكذا إن كان باقياً على جمعيته، وجرى مجرى العلم كأنصاريّ، وإلى أغمار، وأنصار، ونحوهما الإشارة بقوله:

إِنْ لَمْ يُشابِهْ واحِداً بِالْوَضْع

وكذا إن كان جمعاً أهمل واحده «كَعَبادِيد» فالنسب إليه: عَبَادِيدِيّ.

وتستغني غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على «فَاعِلْ» بمعنى صاحب كذا، نحو: تَامِر، ولَابِن، وكاسٍ: بمعنى صاحب تَمْر، ولَبَن، وكُسْوَة.

وببنائه على «فعَّال» في الحرف، نحو: بقَّال، وحدَّاد، وبزَّاز.

وقد بنى «فعَّال» بمعنى صاحب كذَا، كقول امرىء القيس[1]:

وَلَيْسَ بِذي رُمْحٍ، فَيَطْعُنُني بِهِ وَلَيْسَ بذي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

---

(١) امرؤ القيس بن حجر الكندي.

والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٩١، وابن يعيش ٦/ ١٤، والمقتضب ٣/ ١٦٢، والمغني ١١١ (١١٧) والعيني ٤/ ٥٤٠، والتصريح ٢/ ٣٣٧، والأشموني ٢/ ٢٠٠، وديوانه ٣٣.

٦٦٤ــ اللغة: ليس بذي رمح: ليس فارساً، فيُطعنُني: «طعنة بالرمح، وطعن في السن: كلاهما من باب نَصَر، وطعَنَ فيه، أي: قدح: من باب نصر... والفراء يجيز فتح العين من يطعَن في الكل...» راجع مادة (ط ع ن): وما قيل فيها في المختار. نبال: أي: صاحب نبل، ورامي به.

والمعنى: ليس ذلك (الرجل) المعنى في القصيدة بقادر على الطعن بالرمح، وليس بصاحب نبال، أي: أنه لا يخشاه، ولا يخاف بطشه.

أي: وليس بذي نبل.

وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: «وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبيد[1]» أي: ليس بذي ظلم.

وقد يستغني عن ياء النسب «بفعل» بمعنى صاحب كذا، كقولهم، رجل طعِم، ولبِس، وعمل: بمعنى: ذي طعام، وذي لباس، وذي عمل.

أنشد سيبويه[2]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، ولكنِّي نَهِرْ لَا أدْلُجُ اللَّيْلَ، ولَكِنْ أَبْتَكِرْ

أراد: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

وقالوا لبياع العطر، وبياع البتوت، وهي الأكسية: عطّار، وعطري، وبتات، وبتي.

والشاهد في البيت قوله: «وليس بنبال» فإنه على وزن «فعّال» بمعنى صاحب نبل، فاستغنى بهذا الوزن عن ياء النسب.

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) الرجز مجهول القائل: والشاهد من الخمسين.

والأول من شواهد الكتاب ٢/ ٩١، والنوادر ٢٤٩، والمخصص ٩/ ٥١، والمقرب ٨٢، والعيني ٤/ ٥٤١، والتصريح ٢/ ٣٣٧، والأشموني ٤/ ٢٠١، واللسان، مادة (ليل، نهر).

والثاني من شواهد الكتاب ٢/ ٩١، والنوادر ٢٤٩، والمقرب ٨٢، والتصريح ٢/ ٣٣٧، واللسان مادة (ليل، نهر).

٦٦٥ــ اللغة: ليلي: عامل بالليل، أدلج: من أدلج القوم: ساروا من أول الليل، وابتكر: من الابتكار، وهو الأخذ بأول الأشياء.

والمعنى: لست أعمل في الليل، ولا أسير من أول الليل، أو أعمل في ذلك الوقت، ولكنني أعمل نهاراً، وأنتهز فرصة الإبكار.

والشاهد في البيت قوله: «نَهِر» فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب، حيث لم يقل: ولكني نهاريّ.

وما جاء من المنسوب مخالفاً لما يقتضيه القياس فهو من شواذ النسب، التي تحفظ، ولا يقاس عليها، وبعضه أشذّ من بعض.

فمن ذلك قولهم في النسب إلى البَصْرَة: بَصَرِيّ، وإلى الدَّهْر: دُهَرِيّ، وإلى مَرْو: مَرْوَزِيّ، وإلى الرَّي: رَازِيّ، وإلى جَلُولاء، وَحَرورَاء[1]: جلوليّ، وحروريّ، وإلى صَنْعَاء، وبَهْراء، صَنْعَاني، وبَهْرانيّ، وإلى البحرين: بحرانيّ، وإلى أُمية: أُمَوِيّ، وإلى البادِية: بَدَوِيّ، وإلى إبل الطلح[2]: إبل طَلَاحِيَّة:

ومنه قولهم: رَقْبَانيّ، وجُمَّانيّ، ولِحْيانيّ: لعظيم الرقَبَة، والجُمَّة، واللِّحْيَة[3].

---

(١) حلولاء، وحروراء: موضعان.

(٢) الطلح: «بوزن الطّلْع: شجر عظام من شجر العضاه، الواحدة طلحة، والطلح - أيضاً - لغة في الطلع» راجع مادة (ط ل ح) في المختار.

(٣) عبارة سيبويه: «فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة: جُمَّانيّ، وفي الطويل اللحية: اللِّحْيانيّ، وفي الغليظ الرقبة: الرَّقَبَانيّ...» راجع الكتاب ٢/ ٨٩.

الْوَقْف

تَنْوِيناً إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً، وتلوَ غَيْرِ فتحٍ احْذِفَا
وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ في سِوَى اضْطِرارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ في الإِضْمَارِ
وَأَشْبَهَتْ «إذاً» منوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً في الْوَقْفِ نُونُها قُلِبْ
وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذي التَّنْوِيْنِ— ما لَمْ يُنْصَب— أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا
وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالعكْسِ، وَفي نَحْوِ مُرٍ لزومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

في الوقف على الاسم المنون ثلاث لغات: أعلاها، وأكثرها ما نبه عليه، وهو: أن يوقف على المنصوب، والمفتوح: بإبدال التنوين ألفاً، وعلى غيرهما بالسكون، وحذف التنوين، بلا بدل.

والمراد بالمنصوب: ما فتحته فتحة إعراب، نحو: رَأَيْتُ زيْداً.

والمراد بالمفتوح: ما فتحته لغير الإعراب، نحو: إيها، وَوَيْهاً.

وشبهوا «إذاً» بمنون، فأبدلوا نونه في الوقف ألفاً.

واللغة الثانية: لغة ربيعة: وهي أن يوقف على المنون كله بالحذف، والإسكان، نحو: هذَا زَيْدٌ، ومررت بِزَيْدٍ، ورأيت زَيْدْ.

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر[1]:

---

(١) البيت مجهول القائل.

وهو من شواهد العيني ٤/ ٥٤٣، والهمع ٢/ ٢٠٥، والدرر ٢/ ٢٣٢.

أَلَا حَبَّذَا غَنْمٌ، وحُسْنُ حديثِها لَقَدْ تَركَتْ قَلْبِي بهَا هَائماً دَنِفُ

واللغة الثالثة لغة الأزد: وهي أن يوقف على النون بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله، نحو: هذا زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدي، وَرَأيْتُ زَيْداً.

وإذا وقف على هاء الضمير، فإن كانت مضمومة، نحو: رأيتُهُ، أو مكسورة، نحو: مررت بهِ حذفت صلتها، ووقف على الهاء، ساكنة، إلا في الضرورة.

وإن كانت مفتوحة، نحو: هنْدُ رأيْتُها وقف على الألف، ولم تحذف.

وإذا وقف على المنقوص، المنون: فإن كان منصوباً أبدل من تنويه ألف، نحو: رأيتُ قاضياً، وإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين، أو الفاء، فيقال: هذا قاض، ومررت بقَاضْ، ويجوز الوقف عليه برد الياء، كقراءة ابن كثير قوله تعالى: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي[1]»، وقوله تعالى: «وَمَا لَهُمْ من دُونِهِ مِنْ والي»[2]، وقوله تعالى: «وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقي[3]».

فإن كان المنقوص محذوف العين «كمُرٍ» اسم فاعل من «أَرْأَى» أو محذوف الفاء «كيَفٍ» علماً، لم يوقف عليه إلا بالرد.

وعلى هذا نبه بقوله:

٦٦٦- اللغة: غنم: اسم امرأة، والهائم: الذي هام على وجهه... دنف: الدنف الذي ثقل عليه المرض...

والمعنى: نعمت المرأة غنم، ونعم الحديث حديثها، فقد تركت قلبي هائماً بها، مدنفاً من عشقها.

والشاهد في البيت قوله: «دنف» على أن لغة ربيعة تحذف التنوين من المنصوب، ولا يبدلون منه ألفاً، وكذلك في الرفع، والجر.

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

.... وَفي
نَحْوِ: مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

وإذا وقف على المنقوص غير المنون: فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة، نحو: رَأَيْتُ الْقَاضي، وإن كان مرفوعاً، أو مجروراً جاز فيه إثبات الياء، وحذفها، والإثبات أجود، نحو: هذا الْقاضي، ومَرَرْتُ بالْقاضي.

وقد يقال: هذا القاضي، ومررت بالْقاض.

وَغَيْرَها التأْنيثِ منْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائمَ التَّحرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضمَّةَ، أوْ قفْ مُضْعِفا مَا لَيْسَ هَمْزاً، أو عليلاً إنْ قفَا
محرِّكاً، وحَرَكَاتٍ انْقُلا لِسَاكِنٍ تَحْريكُهُ لَنْ يُحْظَلا
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوى المهموزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وكُوفٍ نَقَلا
والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظيرٌ مُمْتَنِعْ وذَاكَ في المهموزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان.

وإن كان غير هاء التأنيث جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وجاز أن يوقف عليه بالروم، وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في الحركات الثلاث، خلافاً للفراء في امتناعه من الفتحة، وجاز أن يوقف عليه بالإشمام، إن كانت حركته ضمة.

والمراد بالإشمام: الإشارة بالشفتين إلى الحركة حال سكون الحرف.

وجاز أن يوقف عليه بالتضعيف، بشرط ألا يكون همزة، ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك، نحو: جَعْفَر، ودِرْهَم، وضَارِب.

وجاز أن يوقف عليه بنقل الحركة إلى ما قبله، إن كان ساكناً، قابلاً للحركة،

وكان الآخر همزة ، أو كانت الحركة ضمة غير مسبوقة بكسرة ، أو كسرة غير مسبوقة بضمة ، وذلك قولك في نحو : الردء ، والبطء : هذا الردُء. ورأيت الردأ ، ومررت بالرديء ، وهذا البطؤ ، ورأيت البطأ ، ومررت بالبطىء ، وفي نحو : عمرو ، وعلم ، وبرد : هذا عَمُرْو ، ومررت بِعَمْرِو وهذا بُرُدْ ، ومررت بِعِلِمْ ، ولا يجوز النقل إلى ساكن ، لا يقبل الحركة ، كالألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو ، المضموم ما قبلها ، نحو : زَمَان ، وقضيب ، وخَرُوق.

ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة عند البصريين.

وحكي عن الكوفيين إجازة ذلك ، نحو : رأيت البُرَدْ ، ولا يجوز أن ينقل من غير الهمزة ضمة مسبوقة بكسرة ، ولا كسرة مسبوقة بضمة ، فلا يقال : هذا عِلُمْ ، ولا مررت بِبُرِد ، لعدم فِعُل ، وفُعِل ، في الكلام.

وإلى هذا الإشارة بقوله :

والنقلُ إنْ يُعْدَمْ نظيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ في المهموزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

واعلم ان في النطق بالهمزة الساكنة عسراً ، ولذلك أجمعت العرب على التخفيف في نحو : آمنْتُ ، أُومنُ إيماناً.

وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب ، فمن أجل ذلك اغتفر في الوقف على ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمز من نقل الفتحة ، نحو : جنيت الكمء ، ورأيت الخبء ، ومن نقل الضمة إلى ساكن بعد كسرة ، نحو : هذا الرِّدُؤ ، ومن نقل الكسرة إلى ساكن بعد ضمة ، نحو : مررت بالبطيء.

وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل إلى الاتباع ، فيقولون : هذا الردي ، ومن البطؤ.

وبعضهم ينقل ، ويبدل الهمزة بمجانس الحركة ، فيقولون : هذا الردو ، ومن البطي.

وبعضهم يتبع، ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقول: هذا الردي، ومن البطو.

فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ ها جُعِلْ إِنْ لم يَكُنْ بسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وقلَّ ذَا في جمعِ تَصحيح، ومَا ضَاهَى، وغيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمى

تاء التأنيث الاسم مخرج للتاء التي تلحق الفعل، نحو: قامت، وإن لم يكن بساكن صح وصل: مخرج لتاء، نحو: بنْت، وأخْتْ، ومدخل لنحو: ثمرة، ومُسْلِمة، وفتاة، ومَوْمَاة، مما قبل تائه متحرك، أو ألف، فهذا النوع تقلب تاؤه هاء في الوقف.

وقد يفعل ذلك بتاء تصحيح المؤنث، وما أشبهها، كقول بعضهم: «دفن الْبناه من المَكرُماه» يريد: دفنُ البناتِ من المكرماتِ.

ومثل هذه التاء تاء «هَيْهَات» و«أولات» فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا، وبالهاء أيضا.

وقد نبه على أن منهم من يقف على التاء من نحو: مسلمة — بالإسكان — من غير قلب بقوله:

.... وغَيْرُ ذَيْنِ بالْعَكْسِ انْتَمَى

أي: وغير جمع التصحيح، والذي ضاهاه يوقف عليه في الأكثر بقلب تائه هاء، وقد يوقف عليه بالتاء من غير قلب، كما وقف نافع، وابن عامر، وحمزة في نحو قوله تعالى: «شجرة الزقوم» وقوله تعالى: «وامرأة نوح».

وَقِفْ بهَا السكتِ علَى الْفِعْلِ المُعَلّ بحذْف آخرٍ، كأعطِ مَن سَأَلْ
ولَيْسَ حَتماً في سِوَى مَالَع، أو كيعِ مَجزُوماً، فراعِ مَا رَعَوا
ومَا في الاستِفهَامِ إنْ جُرَّت حذفْ ألفهَا، وأولهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
وليسَ حتماً في سوَى ما انخفضَا باسْمٍ، كقولكَ: اقتِضَاء مَ اقتضَى

ووصلَ ذي الها أجزْ بكلِّ مَا حُــرِّكَ تحريكَ بــنَــاء لَــزِمَــا
ووصـلُـهَـا بـغـيـرِ تحريكٍ بنَا أُدِيـمَ شَذّ في المُـدَام استحسَنَا
وربما أعْطى لـفـظُ الْوَصلِ مَا لـلـوقـفِ نَثراً، وفشَـا مُـنـتَـظَـمَـا

من خواص الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر: جزما، كلم يُعْطِه، ولم يَرْمه، أو وقفا: كأعْطِه، وارْمِه، وبعد ما الاستفهامية المجرورة، كقولك في: علَامَ فعلت: علَامَه، وفي مجيءُ م جئتَ: مَجيءَ مَه، وفي اقتضاءَمَ اقتضَى زَيْدٌ: اقتضاء مه.

وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل، الذي بقي على حرف واحد، أو حرفين: أحدهما زائد، كقولك في: قِ زَيداً، ولا تَق عَمْرًا، قه، ولا تقه، وفي الوقف على ما الاستفهامية، المجرورة بالإضافة، كما في اقتضاء م اقتضى زيد، فإن كانت «ما» مجرورة بحرف جاز أن يوقف عليها بالهاء، ودونها، والوقف بالهاء أجود، وتلحق هذه الهاء جوازاً في الوقف على كل محرك حركة بناء، لا تشبه إعرابا، فلا تلحق ما حركته إعرابية، ولا ما كانت حركته عارضة، كاسم لا، والمنادى المضموم، والعدد المركب.

ولا تلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمة لشبهه بالمضارع، وأما قول الراجز[1]:

يـا رُبَّ يَوْمٍ لي لَا أُظَـلَّـلُـهْ أُرْمَضُ من تَحْتُ، وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

(1) الراجز: هو أبو ثروان، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى «أبي الهجنجل». والأول من شواهد المخصص ١٤/ ٨٥، والمغني ١٥٤ (١٥٣) والعيني ٤/ ٥٤٥، والتصريح ٢/ ٣٤٦، والهمع ١/ ٢٠٣، والدرر ١/ ١٧٢، ٢/ ٢١٠، والأشموني ٢/ ٢٧١، ٤/ ٢١٨.

والثاني من شواهد ابن يعيش ٤/ ٨٧، والمغني ١٥٤ (١٥٣) والتصريح ٢/ ٣٤٦، والهمع ٢/ ٢١٠، والدرر ١/ ١٧٢، ٢/ ٢٣٥، والأشموني ٢/ ٢٧١، ٣/ ٢١٨.

٦٦٧ــ اللغة: أظلله: أظلل فيه، أرمض: من رمضت قدمه: احترقت من شدة الرمضاء، من تحت: أي: من تحتي، أضحى: من ضَحِيْتُ الشمس: ضحاء: إذا برزت، عَلُه: فوق.

فشاذَ .

وعلى مثله نبه بقوله :

ووصلَـهـا بـغير تَـحْريك بِنَـا أُدِيمَ شَذَّ.......................

ثم نبه على جوازها في الوقف على المبني بناء لازما ، لا يشبه العارض بقوله :

في الـمُـدَام اسْتُـحْسِـنَـا

وقد يعطى في النثر الوصل حكم الوقف ، كقوله تَعالى : «لَمْ يَتَسَنَّهْ ، وانظُرْ إلى حِمَارِكَ[1] » وقوله تعالى : « فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِه[2] » « قل لَا أسألُكُمْ علَيْه[3] » في قراءة غير حمزة والكسائي .

وكثر مثل ذلك في النظم ، ومنه قول الراجز[4] :

لَـقَـدْ خَشيتُ أَنْ أرَى جَدَبّا مِـثْـلَ الحَرِيـقِ وافَـقَ الـقَصَبّا

فأعطى الباء في الوصل بحرف الإطلاق من التضعيف ما كان يعطيها في الوقف عليها .

والمعنى : يا قوم : رب يوم لا أظلل فيه ، وأحترق بالرمضاء من تحت ، وبحرارة الشمس من عل . ويقصد : أنه جلد ، قوي ، صبور .

والشاهد في البيت قوله : «أظلله» حيث أدخل هاء السكت على الفعل ، ووقف عليها شذوذاً .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام. ومن الآية ٢٣ من سورة الشورى.

(٤) الراجز : هو رؤبة : وعزى لأعرابي ، غير معين ، ولربيعة بن صبيح .
والأول من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، والجمل ٣٠٠ ، وابن يعيش ٩/ ٦٩ ، وشواهد الشافية ٢٥٤ ، والعيني ٤/ ٥٤٩ ، والتصريح ٢/ ٣٤١ ، ٣٤٦ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ .
والثاني من شواهد المحتسب ١ / ٥٧ ، وابن يعيش ٣/ ٩٤ ، ٣٩ ، ٩/ ٦٨ ، ٨٢ ، وشواهد الشافية ١٣٠ ، والعيني ٤/ ٥٤٩ ، والتصريح ٢/ ٣٤٦.

٦٦٨ــ اللغة : جدَّبا : نقيض الخصب ، القصبا : القصب .

والمعنى : لقد خفت أن أرى جدباً مهلكاً ، مثل الحريق يشب في القصب ، فلا يبقى ، ولا يذر .

والشاهد في قوله : «جدبا» حيث شدد الباء فيه للضرورة ، والقياس : «جَدْباً» .

الإمَالَة

الْألفَ المبْدَلَ منْ «يَا» في طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الوَاقِعُ منْهُ الْيَا خَلَفْ
دُونَ فَريدٍ، أو شُذُوذٍ، وَلِمَا تَليهِ ها التَّأْنيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الإمالة : هي أن تنحو بالألف نحو الياء ، وبالفتحة نحو الكسرة . ولها أسباب :

منها : أن تكون الألف بدلا من ياء ، أو صائرة الى الياء ، دون شذوذ ، ولا زيادة ، مع تطرفها لفظا ، أو تقديرا .

فالتي هي بدل من ياء ، كألف «الهُدَى ، وهدَى ، وفتاة ، ونواة» .

والصائر إلى الياء ، كألف «المغزَى ، وحبْلَى» .

واحترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم ، نحو : «قفَّى ، وهوَّى» .

واحترز بنفي الزيادة من نحو قولهم في التصغير : «قُفَىّ» وفي التكسير : «قِفِيّ[1] ، وهوِىّ» .

واحترز بالتطرف من الكائنة عينا ، فإن فيها تفصيلا ، بينه بقوله :

(١) قال الصبان : ٤/ ٢٢٢ «أصل المصغر : قفيو : اجتمعت الواو ، والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأصل الجمع : قفوو : قلبت الواو الأخيرة ياء ، كراهة اجتماع واوين ، فصار قفوي ، فاجتمعت الواو ، والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت ضمة الفاء كسرة ، لأجل الياء ، وضمة القاف كسرة لإتباع كسرة الفاء .»

وهكذا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إنْ يُؤَلْ إلَى فِلْتُ، كَمَاضي: خَفْ، وَدِنْ

من اسباب الإمالة أن تكون الألف بدلا من عين فعل، تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير: يائيا كان كبانٍ أو واويا، كخاف، فإنك تقول فيهما: بنت، وخفت، فيصيران في اللفظ على وزن «فِلْت» والأصلُ «فعلت»: فحذفت العين، وحركت الفاء بحركتها.

فهذا، ونحوه تجوز إمالته، بخلاف نحو: «حَال يَحُول، وتَابَ يتُوب» مما تضم فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير، فيصير في اللفظ على وزن «فُلْتُ» نحو: حُلْتُ، وتُبْتُ.

كَذَاكَ تَالي الْيَاءِ، والفصلُ اغْتُفِرْ بحَرْفٍ، أوْ مَعَ هَا «كَجَيْبَهَا أَدِرْ»
كذَاكَ مَا يَليهِ كَسرٌ، أَوْ يَلي تَاليَ كسرٍ، أو سُكُونٍ قَدْ وَلِى
كَسْراً، وفصلُ الْهَا، كلا فَصْلٍ يُعَدّ فَدِرْهَمَاكَ مَن يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبل الياء «كبَايع» أو بعدها متصلة «كبيان» أو منفصلة بحرف «كيسار» و«ضربت يداه» أو بحرفين: أحدهما هاء «كبيْتهَا» و«أَدِرْ جيْبهَا».

فلو لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة، لبعد الياء.

وإنما اغتفروا البعد، مع الهاء، لخفائها.

ومن أسباب الإمالة: تقدم الألف على كسرة تليها، نحو: «عَالِم» أو تأخرها عنها بحرف، نحو: «كِتَاب، وعِماد» أو بحرفين: أولها ساكن «كشِمْلال»[1] أو كلاهما متحرك وأحدهما حاء، نحو: «يريد أن يَضْرِبَهَا» و«هَذِهِ دِرْهَمَاكَ».

---

(١) شمْلال: في المصباح المنير، مادة: (شمل): «وناقة شِمْلال، ــ بالكسر ــ وشمليل: سريعة، خفيفة».

وقد يمنع الإمالة — لوجود الكسرة، أو الياء — حرف الاستعلاء. وقد بين الأمر في ذلك بقوله:

وحَرْفُ الاستعْلَا يَكُفُّ مَظْهراً من كَسْرٍ أوْيَا، وكذَا تَكُفُّ رَا
إنْ كَانَ مَا يكفُّ بَعْدُ متَّصِلْ أو بَعْدَ حَرْفٍ، أوْ بحرفَيْن فُصِلْ
كذَا إذَا قَدِّمَ مَا لَمْ يَنكَسِرْ أو يَسْكُن اثرَ الكَسْرِ «كالمطْوَاع مِرِ»
وكفُّ مُستَعْلٍ، ورَا ينكَفُّ بكسْرِ رَا، كفَارِقاً لا أجْفُو
ولا تملْ لِسَبَبٍ لمْ يتَّصلْ والكفّ قَدْ يوجبُهُ ما يَنفَصِل

إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من حروف الاستعلاء، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف» وكان حرف الاستعلاء متصلا «كسَاخِط، وخاطِب، وحَاظِل[1]، ونَاقِف» أو مفصولاً بحرف «كَنَافِخ، وفَارِط، ونَاعِقْ، وبَالِغ» أو حرفين: «كمنَاشيط، ومَواثيق» منع حرف الاستعلاء الإمالة، وغلب سببها، وكذا الراء: المضمومة، أو المفتوحة، نحو: «هذا عذار» و«هذان عذَارَان» فلا تجوز الإمالة في نحو هذا، كما لا تجوز في نحو: «ساخِط، وخَاطِب» بخلاف ما لو كانت الراء مكسورة، على ما سيأتيك بيانه.

ومثل الراء، غير المكسورة في كف سبب الإمالة حرف الاستعلاء، المتقدم على الألف، ما لم يكن مكسورا، أو ساكنا إثر كسرة، أو بعد راء مكسورة، وذلك نحو: «صَالِح، وطالِب، وظَالِم، وغَالِب، وصحَائف، وقبائل، وصُمَادِح[2]، وضبَارِم[3]».

---

(١) حاظل: في المصباح المنير: مادة: (حظل) «حظلته حظلاً مثل: حظرته حظراً، وزناً، ومعنىً». والحاظل: الحاظر، المانع.

(٢) في القاموس المحيط: مادة: (صمحه): «... والصمادح: الأسد: ومن الطريق واضحه».

(٣) في القاموس المحيط: مادة (الضُّبارم): «الضبارم، كعلابط، وعلابطة: الأسد، والرجل الجريء على الأعداء.»

بخلاف نحو : «طِلَاب ، وغِلَاب» مما حرف الاستعلاء منه مكسور ، وبخلاف نحو «إصْلَاح ، ومِطْوَاع» مما حرف الاستعلاء منه ساكن إثر كسرة ، فإن أكثر أهل الإمالة يعامله معاملة ما حرف الاستعلاء منه مكسور فيميله .

ومنهم من لا يميله ، كما لو كان المستعلى متحركا بغير الكسر ، وبخلاف نحو : «أبصَارهم ، ودار القرار» مما بعد الألف منه راء مكسورة ، فإنه يمال ، ولا أثر لحرف الاستعلاء فيه .

وقد نبه على هذا ، وعلى أنه لا أثر في كف الإمالة للراء ، المكسورة ، ولا للراء ، غير المكسورة ، مع الراء المكسورة بقوله :

وكَفُّ مُسْتَعْلٍ، ورَا ينكَفُّ بِكَسْرِ رَا «كفارِ ما لا أَجْفُو»

فعلم أنه يمال نحو: «غارم» و«دار القرار» لأجل كسرة الراء.

وإذا كان هذا النحو يمال ، لأجل كسرة الراء، مع وجود المقتضى لترك الإمالة ، فبالحرى أن يمال نحو:«حمارك» مما لا مقتضى فيه لتركها.

ومن هنا يعلم ما تقدم قبل : من أن شرط كون الراء كافة لسبب الإمالة أن تكون مضمومة ، او مفتوحة ، كما تقدم ذكره .

وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له ، بخلاف سبب المنع منها ، فإنه قد يؤثر منفصلا ، فيقال : «أتى أحمد» بالإمالة ، و«أتى قاسم» بترك الإمالة :

وإلى هذا أشار بقوله :

ولا تمل لسَـبَبٍ لم يـتَّصِـلْ

البيت :

وقَـد أَمَـالُوا لـتَـنَـاسبٍ بِلَا دَاعٍ سوَاهُ، كـعِـمَـادَا ، وتَلَا
ولَا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يـنَـلْ تمكّنا دُونَ سمَاع غير «ها» وغيرَ «نَا»

والفتح قبلِ كسرِ رَاءٍ في طَرَفْ أَمِل كلِلاً يسرِ مِلْ تُكْفَ الكَلَفْ
كـذَا الذي تَليه ها التأنيثِ في وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِف

قد تمال الألف طلبا للتناسب، كإمالة ثاني الألفين، في نحو: «مغزانا» و«رأيت عمادا» وكإمالة الألفين في قوله تعالى: «والضُّحَا، والليْلِ إذَا سَجا[1]» ليشاكل التلفظ بهما ما بعدهما.

ثم إن الإمالة لم تطرد فيما لم يتمكن إلا في الني «نا، وها» نحو: «مرّ بنا» و«نظر إلينا» و«مر بها» و«نظر إليها» و«يريد أن يضربها».

وقد جروا على القياس في ترك إمالة «إلاّ، وإمّا، وإلَى، وعلَى، ولَدَى».

ومما أميل على غير القياس «إلَى، ومتَى، وبلَى، ولَا» في قولهم: «إمّا لَا».

ومما أميل على غير القياس «رَا» وما أشبهها من فواتح السور، وكذلك «الحجاج — علما — والباب، والمال، والناس».

فهذا، ونحوه مسموع فيه الإمالة، ولا يقاس عليه قوله:

والفتح قبلَ كَسْرِ رَاءٍ في طَرَفْ ....

البيت:

بيان لأنه من الإمالة المطردة إمالة كل فتحة، وليها راء مكسورة، نحو قوله تعالى: «تَرْمي بِشَرَرٍ كالقَصْرِ[2]» وقوله تعالى: «غَيْرُ أُولي الضَّرَرْ[3]».

---

(1) الآيتان: الأولى، والثانية من سورة الضحا.

وجاء في القاموس المحيط: مادة: (سَجَا): «سَجَا سجوّاً: سكن، ودام، ومنه البحر، والطرف الساجي...»

(2) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(3) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

ومن الإمالة المطّردة أيضا ــ كل فتحة وليها تاء منقلبة للوقف هاء ، إلا أن إمالة هذه مخصوصة بالوقف ، وإمالة التي تليها راء مكسورة جائزة في الوصل ، والوقف.

وقد نبه على الفرق بين المسألتين بقوله :

كـذا الذي تليه ها التأنيث في وقف.................................

فخص الإمالة قبل علامة التأنيث بالوقف.

فعلم أنها لا تجوز في الوصل ، وأن إمالة الفتحة قبل الراء ، المكسورة تجوز في الوصل ، والوقف ، لأنه مطلق ، غير مقيد بحال.

التّصْريف

حَرْفٌ، وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرى ومَـا سِوَاهُـمَا بـتَصْـرِيـفٍ حـرِى

تصريف الكلمة : هو تغيير بنيتها ، بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد ، إلى التثنية ، والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء اسم الفعل ، واسم الفاعل ، والمفعول .

ولهذا التغيير أحكام : كالصحة ، والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام ، وما يتعلق بها يسمى علم التصريف.

فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، مما لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وصحة ، وإعلال ، وشبه ذلك .

ومتعلقه من الكلم : الأسماء التي لا تشبه الحروف ، والأفعال ، لأنهما اللذان يعرض فيهما التغيير ، المستتبع لتلك الأحكام .

وأما الحروف ، وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، لعدم قبولها لذلك التغيير.

وَلَـيْسَ أَدْنَى مِـنْ ثُلَاثيٍّ يُـرَى قَـابِـلَ تَصْـرِيـف سِوَى مـا غُـيِّرَا

يعني : أن ما كان على حرف واحد ، أو حرفين فلا يقبل التصريف ، إلا أن يكون مغيّراً بالحذف.

فيفهم من هذا : أن أقل ما تبنى عليه الأسماء ، المتمكنة ، والأفعال في أصل الوضع ثلاثة أحرف ، لأنه أعدل الأبنية ، لا خفيف ، خفيف ، ولا ثقيل ثقيل ، ولانقسامه على المراتب الثلاثة ، المبتدأ ، والمنتهى ، والوسط بالسوية ، ولصلاحيته

لتكثير الصور المحتاج إليها في باب التنويع . وقد يعرض لبعضها النقص ، فيبقى على حرفين ، «كيَد ، ودَم» في الأسماء ، و«قُلْ ، وبِعْ» في الافعال ، أو على حرف واحد ، نحو : «مُ» الله لأفعلنَّ ، وَ «ق» زيداً ، ولا يخرجها ذلك عن قبول التصريف .

وَمُنْتهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فيهِ ، فمَا سَبقا عدَا

الاسم : ينقسم إلى : مجرد من الزوائد ، وإلى مزيد فيه ، وهو : ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع : تحقيقا ، أو تقديراً ، كما ستعرفه .

والاسم المجرد : إما ثلاثي ، وإما رباعي ، وإما خماسي : فالتجاوز عن الثلاثة إلى ما فوق ، لكونه أصلح منها ، لتكثير الصور في باب التأليف .

والاقتصار على الخمسة ، لتكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها .

وأما الاسم المزيد فيه : فقد يبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، إن لم يكن خماس الأصول ، وذلك نحو : احميرَار ، واشهِيبَاب[1] ، واجْرِنْجَام[2] .

ولم يزد في الخماس إلا حرف مد قبل الآخر ، كَعنْدَليب ، وعَضْرَفُوط[3] ، ودِلعمَاط[4] ، أو بعده مجردا ، أو بهاء السكت ، كقَبَعْثَرَى[5] ، وقبَعْثَرَاة .

ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف إلا بهاء التأنيث ، أو نحوها .

وَغَيِّرْ آخرِ الثُّلاثيِّ افْتَحْ ، وضُمّ واكْسِرْ ، وزِدْ تَسكينَ ثانيةِ تَعمّ

---

(١) اشهيباب : مصدر : اشهابّ : إذا صار «أشهب» من الشهبة ، وهي بياض ، يخالطه سواد .

(٢) احرنجام : مصدر احرنجمت الإبل : إذا اجتمعت .

(٣) عضرفوط : «العضرفوط : العذفوط ، أو ذكر العظاء ، أو هو من دواب الجن ، وركائبهم ...» القاموس المحيط ، مادة : (العضرفوط) .

(٤) «دِلعْماظ» ... الشره الوقاع في الناس» . القاموس المحيط ، مادة (دلظه) .

(٥) قبعثرى : «البعير ، الذي كثر شعره ، وعظم خلقه» الأشموني ٤/ ٢٣٨ .

لا عبرة بالآخر في وزن الكلمة، لأنه حرف الإعراب، وإنما العبرة بما سواه، فلذلك قال: — لما أراد ذكر أبنية الثلاثي المجرد.

وغيرَ آخرِ الثلاثيّ افتحْ، وَضُمّ واكْسِرِ........................

أي: تأتي بفتح الأول، والثاني، وضمها، وكسرهما، كيفما اتفق.

فشمل ذلك تسعة أمثلة: مفتوح الأول، مفتوح الثاني، أو مكسوره، أو مضمومه، نحو: فَرَس، وكَبِد، وعَضُد، ومضموم الأول، مفتوح الثاني، أو مكسوره، أو مضمومه، نحو: صُرَد، ودُئِل، وعُنُق، ومكسور الأول، مفتوح الثاني، أو مكسوره، أو مضمومه، نحو: عِنَب، وإِبِل، وفِعُل.

ثم قال:

... وَزِدْ تسكين ثَانيهِ تَعُم

أي: وزد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه، وأوله: مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، نحو: كَعْب، وعِلْم، وقُفْل: تعم القسمة الممكنة في بناء الثلاثي، وهي اثنا عشر بناء:

واحد منها مهمل، وهو «فِعُل» لأن الكسرة ثقيلة، والضمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستثقل، إلى اثقل منه.

وواحد شاذ نادر، وهو «فُعِل» كقولهم: «دُئِل» لدويبة، و«وُعِل»: لغة في «الوَعِل» و«رُئِم[1]»: للسنه[2]، ونبه على هذا، فقال:

وَ«فِعُل» أُهْمِلَ، والعكْسُ يَقِلّ لِقصْدِهِم تَخْصيصَ فِعْلٍ «بِفُعِلْ»

يقول: إنما قل «فُعِل» في الأسماء، مع أنه أخف من «فِعُل» لأنهم قصدوا به

---

(١) في القاموس المحيط، مادة: (رَئِمَ): «... وَكَدُئِل: الاست.»

(٢) في القاموس المحيط، مادة: (السنة): «السَّتْهُ، ويحرك: الاست...»

الدلالة على فعل ما لم يسم فاعله، ثم نبهوا على أن رفضه في الأسماء ليس لمانع فيه باستعمال ما شذ.

وافْتَحْ، وَضُمَّ، واكْسِرِ الثّانيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: ضُمِنْ

الفعل على ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، وكلاهما ينقسم إلى مجرد، ومزيد فيه، والمجرد: إما ثلاثي، وإما رباعي.

فللثلاثي المبني للفاعل ثلاثة أمثلة:

«فَعَل» بفتح الأول، والثاني، كضَرَب.

و«فَعِلَ» بفتح الأول، وكسر الثاني، كَشَرِب.

و«فَعُل»، بفتح الأول، وضم الثاني، كَظَرُف.

وللمبني للمفعول بناء واحد، وهو «فُعِلَ» بضم الأول، وكسر الثاني — كضُمِنَ، وحُمِدَ.

ولما أخذ في ذكر أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرد تعرض لحركة عينه، ولم يتعرض لحركة فائه، ففهم أنها غير مختلفة، وأنها فتحة، لأن الفتح أخف من الضم، والكسر، فاعتباره أقرب.

ومُـنـتَـهَـاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُـرِّدَا وَإِنْ يَـزَدْ فـيـهِ، فَـمَا سِتًّا عَدَا

التصريف في الفعل أكثر منه في الاسم، فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد فيه ستة.

فأما الرباعي المجرد فله ثلاثة أبنية: واحد للماضي، المبني للفاعل، نحو: دَحْرَج، وواحد للماضي المبني للمفعول، نحو: دُحْرِج، وواحد للأمر، نحو: دَحْرِج.

وأما المزيد فيه: فالثلاثي الأصول منه يبلغ بالزيادة أربعة، كأكرَمَ، وضَارَبَ، وجهْوَر، وسَلْقَاه: إذا ألقاه على قفاه.

وخمسة : كانْطَلَقَ ، واقتَدَرَ ، وتَعَلَّمَ ، وتغافَل ، وتَسَلّقَى : مطاوع سَلْقَى .

وستة : نحو : استَخْرَجَ ، واقعَنْسَسَ ، واحْمَارَّ .

وهكذا الرباعي الأصول يبلغ بالزيادة خمسة ، نحو : تَدَحْرَجَ ، وستّة ، نحو : احْرَنْجَمَ ، واقْشَعَرَّ ، وسيأتيكَ طريق العلم بالزيادة .

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ، وَفِعلَلٌ ، وفُعْلُلُ
وَمَع «فِعَلٍّ» فُعْلَلٌ ، وإن علا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كَذَا فَعَلِّلٌ ، وفِعْلَلٌّ ، وما غَايَرَ للزَّيدِ ، أو النقْصِ انتَمَى

أبنية الاسم المجرد الرباعي ستة :

« فَعْلَل » بفتح الأول ، والثالث ، كَجَعْفَر .

وَ « فِعْلِل » بكسر الأول ، والثالث ، كزبْرِجْ ، وهو السحاب الرقيق ، ومن اسماء الذهب — ايضا —

وَ« فِعْلَل » بكسر الأول ، وفتح الثالث ، كدِرْهَم .

و« فُعْلُل » بضم الأول ، والثالث ، كدُمْلُج[1] .

و« فِعَلّ » بكسر الأول ، وفتح الثاني ، كَفِطَحْل ، قيل : هو اسم لزمن خروج نوح (عليه السلام) من السفينة . و« فُعَلَلٌ » بضم الأول ، وفتح الثالث ، كطُلْحَب ، ولم يذكره سيبويه ، لكن حكاه الأخفش ، والكوفيون فوجب قبوله .

ولعل سيبويه إنما أهمله ، لأنه عنده مخفف من « فعلل » مفرع عليه ، لأن كل ما نقل فيه « فعلل » فعَل فيه « فعلل » كطحلَب ، وطحلُب ، وجرشَع[2] ، وجرشُع ،

(١) دُمْلُج : في القاموس المحيط ، مادة : (الدُّمْلُج) : « الدملج كجندب : في لغتيه ، وزينور المعضد ، والدُّمْلجَة ، والدملاج : تسوية صنعة الشيء ... » .

(٢) جرشع : في القاموس المحيط ، مادة : (الجُرشُع) : « الجرشُع ، كقنفذ : العظيم من الإبل ، والخيل . أو العظيم الصدر ، المنتفخ الجنبين ... » .

وجخدَب ، وجخدُب ، وقالوا : للمخلب : يُرْثُن ، ولشجر في البادية عُرْفُط ، ولكساء مخطط بُرْجُد ، ولم يسمع في أمثالها « فَعلَل » .

فإن قلت : هب أن كل ما جاء فيه « فعلل » جاء فيه « فعلل » من غير عكس ، فلم يلزم من هذا أن يكون مفرعا؟ وهل لا يكون وقوعه بطريق الاتفاق ، و« فعلل » أصل برأسه؟ فإنهم قد ألحقوا به فقالوا : عَاطَت الناقة عَوْطَطًا ، إذا اشتهت الفحل ، وما لي منه عندد ، أي : بدّ ، فجاء وابه مفكوكا ، غير مدغم ، وليس هو من الأمثلة ، التي استثنى فيها فك المثلين ، لغير الإلحاق ، فوجب أن يكون للإلحاق ، وإنما يلحق بالأصل .

فالجواب : لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق ، بنحو : « جخدب » وإنما هو « فعلل » من الأبنية المختصة بالأسماء ، فقياس الفك ، كما في نحو : « جُدَد ، وظُلَل ، وحُلَل » .

وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه ، فقالوا : « اقْعَنْسَس » فألحقوه « باحْرَنْجَمَ » فكما ألحق بالمفرع بالزيادة ، فكذا قد يلحق بالمفرع بالتخفيف .

قوله :

وإنْ عَلَا فَمَع فَعَلَل حَوَى فعللا

معناه : فإن جاوز الاسم المجرد أربعة أحرف فبلغ الخمسة فله أربعة أبنية :

« فَعَلَّل » بفتح الأول ، والثاني ، والرابع ، كَسَفَرْجَل .

و« فَعْلَلِلْ » بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع ، كجحمَرِش ، وهي الأفعى العظيمة .

و« فُعَلِل » بضم الأول ، وفتح الثاني ، وكسر الرابع ، كخبعثِن : للأسد .

و« فِعْلَلِ » بكسر الأول ، وفتح الثالث ، كقِرْطَعْب ، وهو الشيئ الحقير .

قوله :

وما غَايَرَ لِلزَّيْدِ، أو النَّقْصِ انْتَمَى

معناه : أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه ، أو النقص منه.

هذا هو الغالب ، أعني : أن ما خرج عن تلك الأمثلة فهو إما مزيد فيه «كظريف ، ومنْطَلِق ، ومستَخْرِج ، ومُدَحْرِج ، ومُحرنجم» وإما منقوص منه ، وهو ضربان :

ضرب نقص منه مكحل أقل الأصول ، نحو : «يَد ، ودَم».

وضرب نقص منه زائد ، كقولهم للمكان ، ذي الجنادل : «جَنْدَل» وأصله «جَنَادِل» كأنه سمى بالجمع ، وقولهم للضخم «غَلِيظ» وأصله «غَلَائِط» لأنه لم يأت على هذا الوزن شيءُ ، إلا وقد سمع بالألف.

وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذا ، كقولهم في «الخُرُفَع[1]» وهو القطن الفاسد : «خِرفع» حكاه ابن جنى ، وقولهم في الزئبر[2] : «زئبر» أو أعجميا «كرخس ، وبلخس»

والْحَرْفُ إنْ يَلْزَم فأَصْلٌ، والّذي لَا يَلْزَمُ الزّائِدُ، مِثْلُ تَا احْتُذِى

الأصل فيما يفرق بين الزائد ، والأصلي : ان الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة ، ولا يحذف في شيءُ منها ، وان الزائد يحذف في بعض التصاريف كألف «ضارب» وميم «مكْرم» وتاء «احتُذِي».

---

(١) الخرفُع : «الخرفع : كقنفذ القطن الفاسد في براعيمه...» القاموس المحيط ، مادة (الخَرْع).

(٢) في القاموس المحيط ، مادة : (الزئْبُر) : «الزئْبُر ، كَضِئْبِلٍ ، وقد تضم الباء ، أو هو لحسن ما يظهر من درز الثوب ، كالزوبر...».

وقد يحكم على الحرف بالزيادة، وإن لم يسقط، كنون «قَرَنْفُل» لأن الدليل دل على طريانه على ما ثبت في أصل الوضع، كما ستقف عليه.

وإنما قدم ذكر الفرق بين الأصلي، والزائد هنا، ليتوصل بذلك إلى طريق العلم بوزن الكلمة المحتاج إليه في هذا الفن، فلذلك لما ذكره قال:

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ في وَزْنٍ، وزائدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وضَاعِفِ اللّامَ إذا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ، وقَافِ فُستُقِ
وإنْ يكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أصْلِ فاجْعَلْ لَهُ في الْوَزْنِ ما لِلْأَصْلِ

يعني: أنك إذا أردت أن تزن كلمة، فقابل أصولها بكلمة «فعل» ولذلك يسمى أول الأصول فاء، وثانيها عينا، وثالثها لاما، ورابعها، وخامسها لامات لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف، كقولك في وزن «فَرَس» وجَعْفَر، وسَفَرْجَل»: «فعَل، وفَعْلَل، وفَعَلَّل».

وإن كان في الكلمة زائد: فإن كان من حروف «سَأَلْتمونيهَا» جيئ في الميزان بمثله لفظا، ومحلا، كقولك في وزن «ضَارِب، وصَيْرَف، وجَوْهَر»: «فَاعِل، وفَيْعَل، وفَوْعَل»

وإلى هذا الإشارة بقوله:

... وزائدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

وقد يعرض للزائد في الموزون تغيير، فيسلم في الميزان، كقولك في وزن «اصطَبَرَ» «افْتَعَلَ».

وإن كان الزائد مكررا قوبل في الميزان بما يقابل به الأصل، كقولك في وزن «اغدَوْدَنَ»، «افْعَوْعَل».

والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير، فلذلك يقال في وزن «ردَّ، ومردٍّ»: «فَعَل، ومَفْعَل» لأن أصلها: «رَدَد، ومَرْدَدْ».

واحْكُمْ بتَأصِيل حُرُوفِ سِمْسِمِ ونَحْوِهِ، والخُلْفُ في كلملم

متى تكرر مع أكثر من أصلين حرف حكم بزيادته، إن كان مثل اللام «كجلباب» أو مثل العين، وليس مفصولا بأصل «كعَقَنْقَلْ[1]» أو مثل العين، واللام، كصَمَحمَح» وهو الشديد، أو مثل الفاء، والعين «كمَرْمَرِيس» وهو الداهية، ووزنه «فَعْفَعيل» لأنه مأخوذ من «المراسة» وهي القوة، وهو وزن نادر.

ولو كان المكرر مثل الفاء وحدها «كقَرقَف، وسُنْدُس» أو مثل العين مفصولا بأصل «كَحَدْرَو» وهو القصير حكم بالأصالة، لأن الاشتقاق لم يدل في شيئ من ذلك على الزيادة، وكذا لو تكرر مثل الفاء، والعين بدون أصل ثالث «كسمْسِم» و«زلْزَال» فإنه يحكم فيهما بأصالة المكررين، لأن أصالة أحدهما واجبة تكميلا لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما بأولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معا، إلا أن يدل الاشتقاق على الزيادة «كَلملِم» أمر من «لملم» فإنه مأخوذ من «لَمْلَمْتُ» وأصله «لَمَمْت» بزيادة مثل العين، ثم ابدل من ثاني الأمثال مثل الفاء، كراهية تواليها، فصار «لَمْلِمْ» وهذا أولى من جعله ثنائيا، مكررا، موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف، كما يقول البصريون في أمثاله: «كَقصْقَصْتُ، وكَفْكَفْتُ، وكَبكَبْت».

فــأَلِف أكْـثَـرَ من أصْـلَـيْـن صَـاحَبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـنْ

إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها، لأن أكثر ما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين معلوم زيادتها فيه بالاشتقاق، وما سواه محمول عليه، وذلك نحو: «ضَارِب، وَعِمَاد، وغَضْبَى، وسُلَامى».

فإن صحبت أصلين فقط فهي بدل من أصل، إلا في حرف، أو شبهه.

والـيَا كَذا، والْوَاوُ إنْ لَمْ يَـقَعَا كَـمَـا هُـمَـا في يُؤْيُؤٍ، وَوَعْوَعا

---

(١) في القاموس المحيط، مادة: (العقل): ... والْعَقَنْقَل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب: المتراكم، وقانصة الضب....».

الياء، الواو كالألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته إلا في الثنائي المكرر، نحو: «يُؤْيُؤ» لطائر، ذي مخلب، و«وَعْوَعَة» مصدر «وَعْوَعَ» إذا صوت.

فهذا النوع يحكم بأصالة حروفه كلها، كما حكم بأصالة حروف «سِمْسِم» فزيدت الياء بين الفاء، والعين «كصَيْرَف» وبين العين، واللام «كَقضيب» وبعد اللام «كحذرية[1]» ومصدرة على ثلاثة أصول «كيَعْمل[2]» فإن تصدرت على أربعة أصول فهي اصل، إلا في المضارع «كيُدحْرِج» وذلك نحو: «يَستَعُور» وهو شجر يستال به، ووزنه «فَعْلُلول» «كعَضْرَفُوط» لأن الاشتقاق لم يدل في مثله على زيادة الياء، والواو، كالياء، إلا أنها لا تزاد أولا، بل غير أول «كجَوْهَر، وعجوز، وعَرْقُوهْ».

وزعم بعضهم أن واو «وَرَنْتَل» وهو الشر، زائدة على وجه الندور، لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة، والصحيح أنها أصل زائدة مثلها في نحو: «فحجل» بمعنى «أفجح[3]» فإن لزيادة اللام آخرا نظائر، بخلاف زيادة الواو أولا.

وهَكَذَا هَمْزٌ، وميمٌ سَبَقَا ثلاثَةً تأصِيلُهَا تُحِقِّقَا

متى تصدرت الهمزة، أو الميم على ثلاثة أصول فهي زائدة بدليل الاشتقاق في أكثر الصور، وذلك نحو: «أَحْمَد، وأفْطَل، ومُكْرِم» إلا أن يدل الاشتقاق على عدم الزيادة، نحو: «مَرْعز» فإن ميمه أصل، كقولهم: «ثوب مُمَرْعَز» دون «مرعز» فلما لزمت الميم في الاشتقاق حكم بأصالتها.

---

(1) في القاموس المحيط، مادة: (الحذر): «... والحذرية، كالهبرية: القطعة الغليظة من الأرض...».

(2) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

(3) في القاموس المحيط، مادة: (فحج): «... وأفجج: أحجم، وعنه انثنى، وحلوبته فرج ما بين رجليها...».

وإن تصدرت الهمزة اول الميم على أربعة أصول فهي أصل ، لأنه لا يدل دليل على زيادتها هناك ، وذلك نحو : « اصْطَبْل ، ومرزجوش » ووزنهما « فعللل ، وفعللول »

وفي قوله :

.... تـأصـيـلُـهَـا تُـحـقِّـقَـا

تنبيه على أن همزة نحو : « أَوْلَق » وهو الجنُون في لغة من قال : « ألق فهو مَأْلُوق » أصل ، لأنه لم يتحقق أصالة الثلاثة ، التي بعدها ، بل المتحقق — حينئذ — زيادة الواو ، بخلاف من قال : « ولق ولقا ، فهو مولوق » وعلى أن ميم « مَهْدَد » أصل ، لأن أحد المثلين زائد ، ولولا ذلك لقيل : « مهد » بالنقل ، والإدغام ، « كمقرّ ، ومكرّ » .

كَـذَاكَ هَـمْزٌ آخِرٌ بَـعْدَ أَلِفْ أكْـثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

أي : كما اطرد زيادة الهمزة مصدرة على ثلاثة أصول اطرد زيادتها متطرفة ، بعد ألف قبلها أكثر من أصلين ، نحو : « حَمْرَاء ، وعِلْبَاء ، وقرفُصَاء »

فلو كان قبل الألف أصلان ، نحو : « سَمَاء ، وبنَاء » فالهمزة بعدها أصل ، أو بدل منه .

والنّـونُ في الآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفي نَـحْوِ غَضَـنْـفَـرٍ أصالَةً كُـفِي

النون كالهمزة في اطراد زيادتها متطرفة بعد ألف قبلها أكثر من أصلين ، نحو : « نَدْمَان ، وأفعُوان ، وزعْفَرَان » لا « كَأَمَان ، وهوَان » .

وزيدت — ايضا — ساكنة بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها ، نحو : « غَضَنْفَر » وهو الأسد ، والدليل عليه وقوعها موقع ما يعلم زيادته ، كياء « سَمَيذَع[1] » وواو

(١) سميذع : « ... السيد الكريم الشريف ، السخي ، الموطأ الأكناف ... » مادة (السمندع) القاموس المحيط .

«فدوكس» ومعاقبتها حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين «شَرَنْبَث، وشرَابت» وللضخم «جَرَنْفَش، وجرافش» ولضرب من النبت: «عرنقصان، وعريقصان».

واطرد زيادتها — أيضا — للتثنية، والجمع على حدها نحو: مسلمين، ومسلمين، وللمضارعة، نحو: «تَفْعَل» ولمطاوعة «فعل، أو فعلل» نحو: طرحت الشيء فانطرح، وحرجمت الإبل فاحرنجمت».

والتّاءُ في التأْنيثِ، والمضَارَعَةْ ونحوِ الاستفعَالِ، والْمطَاوَعَهْ

تعلم زيادة التاء بكونها للتأنيث «كمسلمة» أو للمضارعة «كتفعل» أو للمطاوعة «فعل، أو فعلل، كتَعلَم، وتدَحْرج، أو مع السين في الاستفعال، وفروعه، كاستخرَج استخراجاً، فهو مستخرج.

ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال.

وتعلم زيادة التاء — ايضا — بكونها في نحو: «تَفْعيل، وتفَاعل، وافتعال» وما اشتق منها، «كتعليم، وتَسنيم[1]»، وتدارك تدَارُكَا، فهو مُتدَارِك، واقتدر اقتِداراً، فهو مُقتَدَر.

والْهاءُ وَقْفا كَلِمَهْ، ولَمْ تَرَهْ واللاّمُ في الإشَارَةِ الْمشْتهرَةِ

لم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف على «ما» الاستفهامية مجرورة، وعلى الفعل المحذوف اللام، للجزم، أو الوقف، وعلى كل مبنى على حركة، إلا ما قطع عن الإضافة، واسم لا التبرئة، والمنادى المضموم، والفعل الماضي.

ويجب في الوقف على «ما» مجرورة باسم: نحو: مَجيءَ مَهْ، وفي «لَم» نحو: لَم يَقهْ، ولَم يَرَهُ، وقِهْ، ورَهْ، مما لم يبق منه إلا عينه، أو فاؤه.

(١) في القاموس المحيط، مادة: (السنام): «... والتسنيم ضد التسطيح، وماء بالجنة يجري فوق الغرف، أو عين تتسنم عليهم من فوق...».

وأما اللام فلم تطرد زيادتها إلا في نحو : « ذَلِكَ ، وتِلْكَ ، وأولالِك ، وهنالِكَ » .

وامـنـعْ زِيَـادَةً بلَا قَيْـدٍ ثَبَتْ إنْ لَـم تُـبَيَّـن حُـجَـةٌ كَـحَظلَتْ

متى وقع شيءٌ من هذه الحروف العشرة ، أعني : « الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والنون ، والميم ، والتاء ، والسين ، والهاء ، واللام » خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل ، إلا أن تقوم على الزيادة حجة بينة ، كسقوط همزة « شَمْأَل ، واحبنطأ » في قولهم : « شملت الريح شمولا » : إذا هبت شمالا ، و« حبط بطنه خبطاً » : إذا انتفخ ، وعظم ، وكسقوط ميم « دُلَامِص » في قولهم : « دَلصَت الدرع فهي دلاص ، ودلامص » أي : برّاقة .

ونحو : « ابنم » بمعنى « ابن » ، وكسقوط نون « حنظل ، وسنْبُل ، وَرَعْشَن » في قولهم : « حَظِلَت الإبل » إذا آذَاهَا أكل الحنظل ، و« أَسْبَلَ الزرع » بمعنى « سَنْبَل » و« ارتعش فهو مرتعش ، ورعشن » وكسقوط تاء « مَلَكُوت » في الملك ، وسين « قدموس » في القوم ، وهاء « أمهات ، وهبلع » في الأمومة ، والبلع ، ولام « فحجل ، وهدمل » في « الفج ، والهدم » وكلزوم عدم النظير ، بتقدير الأصالة ، فنونا « نرجس ، وكَنهبَل » وتاء « تنضب » زوائد ، لأن تقدير أصالتها يوجب أن يكون في الرباعي المجرد ما هو مفتوح الأول ، مكسور الثالث ، أو مضمومه ، وفي الخماس المجرد ما هو مفتوح الأول ، والثاني ، مضموم الرابع .

وكل ذلك مرفوض في كلام العرب .

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إلاَّ إِذَا ابتُدِي بهِ كاستَثْبِتُوا

لأصالة الفعل في التصريف استأثر بأمور :

منها : بناء أوائل بعض أمثلة على السكون ، فإذا اتفق الابتداء به في الكلام صدر بهمزة الوصل محركة لتعذر الابتداء بالساكن ، وذلك نحو : «استَثْبِتُوا» : أمر للجماعة بالاستِثْبَات ، وهو تحقيق الشيء ، فإن أوله ساكن ، كما ترى ، فإن وصلته بكلام قبله لم تغيره ، وإن ابتدأت به زدت همزة الوصل ، فقلت : «استَثْبِتُوا» بهمزة مكسورة .

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ من أَرْبعَةٍ، نحْوُ: انجَلَى
والأَمْرِ مِنْهُ، والْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكذَا أمْرُ الثُّلَاثِي كاخْشَ، وأمْضِ، وأنْفُذَا

تعرف همزة الوصل من همزة القطع بكونها أول فعل ماض ، زائد على أربعة أحرف ، أو مصدره ، أو الأمر منه ، «كانجلَى انْجلَاء ، وانْجَلِ ، واستَخْرَجَ استخراجاً ، واستَخْرِج» .

وبكونها أول الأمر من فعل ثلاثي .

ولا تثبت إلا فيما سكن ثاني المضارع منه «كاضرِب ، واشكُر ، واعْلَم» بخلاف نحو : «هَبْ ، وبعْ ، ورُدّ»

وَفِي اسْمٍ استٍ ابْنٍ ابنُم سُمِعْ واثْنَيْنِ وامْرِئٍ، وتأنيثٍ تَبِعْ
وايمُنُ، همزُ أَل كذَا، ويُبْدَلُ مَدًّ في الاستفهَامِ، أو يُسَهَّلُ

بنى أوائل بعض الكلمات على السكون تشبيها له بالفعل في الإعلال، فاحتاج في الابتداء به الى همزة الوصل، وذلك محفوظ في عشرة أسماء، وهي: «اسمٌ[1]، واسْت، وابن، وابْنَة، وابنُم، واثْنان، واثنتَان، وامْرُؤٌ، وامْرَأة، وايمن» في القسم.

وعند الكوفيين أن همزة «ايمن» همزة قطع، وهو جمع يمين.

وما ذهبوا إليه يشكل بحذف همزته في الوصل، وبتصرفهم فيه بالحذف، وغيره على اثنتي عشرة لغة، وهي:

«أيمُنُ، وأيمَنُ، وأيمِنُ، وأيمُ، وأيمَ، وأُمُ، ومِنُ — بضم الميم، وفتحها، وكسرها، ثابت النون، ومحذوفها»

ومثل هذا التصريف لا يعرف في شيءٍ من الجموع.

وأما الحروف فلم يرد في شيءٍ منها همزة الوصل، إلا لام التعريف، فإنها بنيت على السكون، لأنها أدْوَر الحروف في الكلام.

فإذا ابتدئ بها فلا بد من الهمزة، وجعلوها معها مفتوحة، كهمزة «ايمن» — في الأعرف — إيثاراً للخفة، وما عداهما فهمزة الوصل فيه مضمومة، إن ضم ثالثه ضمة أصلية، نحو: «استخرج، واخرْج» وإلا فكسورة، نحو: «اضرب، واذهَب، وامشوا» ما لم يعرض إبدال ضم ثالثه كسرة، نحو: «اغزى» فيجوز فيه كسر الهمزة، وضمها، والضم هو المختار، لأن الأصل «اغزوى»

(١) اسم: «أصله، عند سيبويه: سِمْوٌ، كقنو، وقيل: سُمْوٌ، كقفل، فحذفت لامه تخفيفاً، وسكن أوله، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وأتى بالهمزة توصلاً، وتعويضاً، ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدهما، فقالوا في النسبة إليه: اسمي، أو سموي... واستقامة عن البصريين من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه، فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك.» راجع الأشموني ٤/ ٢٧٥.

ولما كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة لم تحذف بعد همزة الاستفهام، لئلا يلتبس بالخبر، بل الوجه أن تبدل ألفا، نحو: «الذكَرَين» وقد تسهل، كقول الشاعر[1]:

الْحَقُّ ــ إنْ دَارُ الرَّبَاب تَباعَدَتْ أَو انبَتَّ حَبْلٌ ــ أَنَّ قَبلَكَ طَائِرُ؟

---

(1) الشاعر: هو عمر بن أبي ربيعة.

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٦٨، والتصريح ٢ / ٢٦٦، والأشموني ٤ / ٤٧٨، وديوانه ١٠١.

٦٦٩ــ اللغة: الرباب: محبوبة عمر، أنبت: انقطع، من البت، وهو القطع، حبل: أراد به حبل المودة، وهي الوصلة التي كانت بينهما.

والمعنى: أحقاً تباعدت دار الرباب، أو انقطع حبل المودة بيننا؟ ودليل ذلك أن القلب طائر له.

والشاهد في البيت قوله: «أألحق» حيث سهل همزة الوصل، الواقعة بعد همزة الاستفهام.

الابدال

أحْرُفُ الإبْدَالِ هدَأت موطِيا فأبْدِلِ الْهَمزَةَ مِنْ واوٍ، ويَا
آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زيدَ، وَفِي فَاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقتُفِي

الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا تسعة، مجموعة في قوله: «هدَأْتُ مُوطِيا» «هدأت» بمعنى: سكنت، و«مُوطِيا» اسم فاعل من «أوطَأْتُ الرَّحْلَ»: إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خفف الهمزة: بإبدالها ياء، لانفتاحها، وانكسار ما قبلها.

وما عدا هذه الحروف التسعة فإبداله: إما شاذ، كقولهم في «أُصَيْلَان»: «أُصيْلَال» وفي «اضطجَع»: «اطَّجَعَ» وفي «الرِّفل»: وهو الفرس الذيال: «رَفَنْ» وفي «أمقَرت الشاةُ»: إذا خرج لبنها كالمُقَرَة: «انفَرَتْ».

وإما مطرد في لغة قليلة، لا تمس الحاجة الى استعمالها، كقول بعضهم في نحو: «سَطر» «صَطْر» وكإبدال آخرين[1] في الوقف الجيم من الياء المشددة، أو المخففة، كقول الشاعر[2]:

(١) تسمى هذه اللهجة: عجعجة قضاعة.

(٢) الشاعر: مجهول، وقال العيني: إنه «أعرابي من أهل البادية» ٤/ ٢٨١ على الأشموني. والأول من شواهد الكتاب ٢/ ٢٨٨، والقالي ٢/ ٧٧، والعيني ٤/ ٥٨٥، والتصريح ٢/ ٣٦٧، وابن يعيش ٩/ ٧٤. ١٠/ ٥٠. والمقرب ٧٧، ١٠٨، والأشموني ٤/ ٢٨١ والثاني من شواهد الكتاب ٢/ ٢٨٨. والمحتسب ١/ ٧٥، وابن يعيش ٩/ ٧٤، والمقرب ١٠٨. والشافية ٢١٥، والعيني ٤/ ٥٨٥. والتصريح ٢/ ٣٦٧، والأشموني ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢٨١.

خَـــالِي عُوَيْفٌ، وأبُو عَــلِجٍّ الـمُـطـعِمَانَ اللّحْمَ بالعَشجِّ

وكقوله — أيضا[3] :

يَا رَبّ إنْ كنْتَ قَبلتَ حجَّج فلَا يـزَالُ شَاحِج يـأْتيكَ بجْ

أقْمَرُ نهّاتٌ يُنزّى وَفْرَتجْ

فكذلك لم يذكر في هذا المختصر

قوله :

فـأَبْـدِلِ الهمـزَةَ مِنْ واوٍ وَيــا

---

٦٧٠ — اللغة : علج : علي ، العشج : العشي .

والمعنى : خالي عويف ، وأبو علي ، وهما كريمان يطعما أضيافهما اللحم بالعشي .

والشاهد قوله : «وأبو علج — والعشج» فقد أبدل من الياء المشددة جيماً على لهجة قضاعة .

(٣) الرجز : مجهول القائل ، وقال العيني : إنه «رجل من اليمانيين» ٤ / ٢٨١ على الأشموني .

والأول من شواهد النوادر ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ١٤٣ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٠ . والمقرب ١٠٨ ، وشواهد الشافية ٢١٥ ، والعيني ٤ / ٥٧٠ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، والهمع ١ / ١٧٨ ، ٢ / ١٥٧ ، والدرر ١ / ١٥٥ ، ٢ / ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢٨١ ، والثاني من شواهد مجالس ثعلب ١٤٣ . والمحتسب ١ / ٧٥ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٠ ، والمقرب ١٠٨ ، وشواهد الشافية ٢١٥ ، والعيني٤ / ٥٧٠ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، والدرر ١ / ١٥٥ ، ٢ / ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢٨١ ، والثالث من شواهد النوادر ١٦٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٠ ، وشواهد الشافية ٢١٥ ، والعيني ٤ / ٥٧٠ .

٦٧١ — اللغة : شاحج : بغل ، أقمر : أبيض ، نهات : صياح ، ينزى : يحرك ، وفرتج : شعر الرأس إذا جاوز شحمة الأذن .

والمعنى : يا رب إن قبلت حجتي . فإن ذلك يجعلني أقصد الحج كثيراً ، ويحملني إلى رضوانك بغل أبيض كثير الصياح يحرك وفرتي في المسير إليك . وإلى حج بيتك .

والشاهد في الإبدال من الياء المخففة (ياء المتكلم) جيماً مشددة على لهجة قضاعة .

آخراً اثْر ألفٍ زيدَ...

يعني : أن الهمزة تبدل من كل واو ، أو ياء ، تطرفت ، بعد ألف زائدة ، نحو : «دُعَاء ، وسمَاء ، وبِنَاء ، وظِبَاء» .

الأصل : دُعَاو ، وسَمَاو ، وبنَاي ، وظِبَاي» فتحركت الواو ، والياء ، بعد فتحة ، مفصولة بحاجز ، غير حصين ، وهو الألف الزائدة ، وانضم الى ذلك أنهما في فطنة التغيير ، وهو الطرف ، فقلبا ألفا ، كما إذا تحركا ، وانفتح ما يليانه ، نحو : «دَعَا ، وَرَمَى » فالتقى ساكنان ، لا يمكن النطق بهما ، فقلبت ثانيهما همزة ، لأنها من مخرج الألف ، فظهرت الحركة ، التي كانت لها .

ولو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال ، لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك نحو : «آية ، وراية» وكذا لو لم تتطرف الواو ، ولا الياء «كتعَاوُن ، وتبَايُن»

والإبدال المذكور مستحق مع هاء التأنيث المعارضة ، كما بدونها ، نحو : «بِنَاء ، وبنَاءَة» .

فإن بنيت الكلمة على التأنيث لم يكن لما قبلها حكم الطرف ، وذلك نحو . «إدَاوَة ، وهداية» .

وقالوا : «اسْق رقاشِ فإنَّها سَقَّاية[1] » لأنه لما كان مثلا ، والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث ، فلم يبدل .

قوله :

وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

«ذا» إشارة إلى إبدال الواو ، والياء همزة ، و«اقتفى» بمعنى : اتبع .

---

(١) من أمثال العرب : «رقاش مثل حذام مبني على الكسر : اسم امرأة ، يضرب في الإحسان إلى المحسن» . راجع مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٤٦.

والمراد: أنه تبدل الهمزة قياسا متبعا من كل واو، أو ياء وقعت عين اسم فاعل أعلت في فعله، نحو: «قائِل، وبَائِع» أصلهما: «قَاوِل، وبَايِع» ولكنهم أعلوه حملا على الفعل، فكما قالوا في «قَالَ، وبَاعَ» فقلبوا العين ألفا، كذلك قلبوا عين اسم الفاعل ألفا، ثم قلبوا الألف همزة، على حد القلب في نحو: «كِسَاء، ورِدَاء».

ولو لم تعل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: «عَيِن فهو عَايِن، وعَوِرَ فهو عَاوِر».

والمدُّ زِيدَ ثَالِثاً في الْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى في مِثْلِ كالقَلَائِدِ

يبدل همزة ما ولى ألف الجمع، الذي على مقال «مفَاعِل» إن كان مدة مَزِيدَةً في الواحد، نحو: «قِلَادَة، وقَلَائِد، وصَحِيفَة، وصحَائِف، وعَجُوز، وعجَائِز».

فلو كان غير مدة، أو مدة غير مزيدة لم يبدل، نحو: «قَسْوَرَة، وقَساوِر، ومفَازَة، ومفَاوِز، ومَعيشَة، ومَعَايِش، ومَثُوبَة، ومثَاوِب» إلا فيما سمع فلا يقاس عليه، نحو: «مُصيبَة، ومصَائِب، ومنَارَة، ومنَائِر».

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكتَنَفَا مَدَّ مفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

يبدل همزة — أيضا — ما بعد ألف جمع الرباعي، من ثاني لينين، اكتنفاهما، كما لو سميت «بنَيِّف» ثم كسَّرته، فإنك تقول: «نَيَائف» ونحوه: «أوّل، وأوائِل، وعيِّل، وعيَائِل، وسيِّد، وسيائِد» تبدل ما بعد ألف الجمع في كل هذا همزة، استثقالا، لتوالي ثلاث لينات، متصلة بالطرف.

فلو انفصلت منه بمدة امتنع الإبدال، سواء كانت ظاهرة «كطَوَاويس» أو مُقَدَّرَة، كقول الراجز[1]:

---

(١) الراجز: هو جندل بن المثني الطهوي، والرجز من شواهد، الكتاب ٢/ ٣٧٤، والخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦، والمحتسب ١/ ١٠٧، ٢٩٠، وصف ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠، والإنصاف ٧٨٥، وابن يعيش ٥/ ٧٠، ١٠/ ٩١، ٩٢، وشواهد الشافية ٣٧٤، والتصريح ٢/ ٢٦٩، والأشموني ٤/ ٢٩٠، واللسان: مادة (عور).

حَـنَـا عِظَامي ، وأَرَاهُ ثَاغِرِي وكَـحَـل الـعَـيْـنَـيْن بـالـقَـوَادِرِ

أراد : « العواوير » لأنه جمع « عُوَّار » وهو : الرمد.

وقد يفهم هذا التفصيل من قوله :

.... اكتَنَفا مدّفعا على ....

فإن المكتنف في نحو : « طوَاويس » هو مد « مفاعِيل » فلا يكون له حكم مد « مفاعل » : من إبدال ما يليه.

وافْتَحْ ، ورُدّ الْهمْزَ يَا فيما أعلْ لَاما ، وَفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ
واواً ، وهمزاً أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدّ في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفي الأشُدّ

حروف العلة : الألف ، والواو ، والياء ، والهمزة(١) :

فإذا اعتل لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة ، لكونه : إما مدة مزيدة في الواحد ، وإما ثاني لينى رباعي ، اكتنفا ألف الجمع فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم إبدالها ياء ، إن لم تكن اللام واوا ، سلمت في الواحد ، وإن كانت هاء أبدلت الهمزة واوا.

٦٧٢ــ اللغة : حنا : قوس . ثاغري : من ثغرت أسنانه : إذا كسرتها . العواور : جمع عوار : الرمد الشديد . وقيل هو كالقذى.

والمعنى : قوس الدهر عظامي . وسيكسر أسناني . وأصاب العينين بالرمد الشديد ....

والشاهد في البيت قوله : « بالعواور » فإن أصله « العواوير » فلذلك صحت الواو . لبعدها من الطرف . ثم حذف الراجز الياء . وبقي الصحيح بحاله . لأن حذف الياء عارض.

(١) يقول الأشموني ٤ / ٢٩٢ « أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة . حسبما جمل الشارح [ابن الناظم] كلامه على ذلك . ولكنه غاير بينهما في التسهيل » ويقول الصبان : « لعطفه الهمزة على حروف العلة . والعطف يقتضي المغايرة » ثم يسوق الأشموني الخلاف في الهمزة فيقول : « وفي الهمزة ثلاثة أموال : أحدها : حرف صحيح . والثاني : حرف علة . وإليه ذهب الفارسي . والثالث : أنها شبيهة بحرف العلة . » والنفس تميل إلى القول الأول . ولعل المغايرة في التسهيل تعزز ذلك.

مثال النوع الأول قولهم : «قَضِيَّة ، وقضَايَا».

أصله : «قضَائي» بإبدال مدة الواحد همزة ، فاستثقل كون بناء منتهى الجموع فيما آخره حرفا علة : أولها مكسور ، فوجب تخفيفه : بإبدال الكسرة فتحة ، كما جاز التخفيف به فيما قبل آخره صحيح ، فلما فتحت الهمزة تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، فصار «قضَاءَا» «كمدَارَى» فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء ، فصار «قضَايَا».

وقولهم : «خَطيئَة ، وخطَايَا» أصله : «خطَائي» : بهمزتين في الطرف ، فوجب إبدال الثانية ياء ، ثم إبدالها ألفا ، فصار «خَطَاءَا» فوجب إبدال الهمزة ياء.

وقولهم : «هِرَاوَة ، وهَرَاوَى» أصله : «هرَائُو» فخففت ، فصار : «هراءَا» ثم «هرَاوَى : بإبدال الهمزة واوا ، ليشاكل الجمع واحده : في ظهور الواو رابعة ، بعد ألف.

ومثال النوع الثاني : «زاوية ، وزوايا» أصله : «زَوائي» بإبدال الواو همزة ، لكونها ثاني لينين ، اكتنفا ألف شبه «مفَاعِل» فاستثقل كسر ما قبل آخره ، فخفف إلى «زواءَا» ثم إلى «زَوَايَا» على حد تخفيف نحو «قَضَايَا».

وندر إجراء المعتل مجرى الصحيح في قول الشاعر(١) :

فَمَا بـرِحَتْ أَقْـدَامُـنَا في مقَامِنَا ثلاثَتَنا حَتَّى أَزيرُوا المَنَائِيَا.

قوله :

وَهَـمْـزاً أَوَّلَ الـواوَيـنِ رُدْ في بَـدْءِ غيرِ شبْهِ وُوفي الأَشَد

(١) القائل : عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم الرسول العظيم.

وقد تقدم الكلام فيه ، وفي الاستشهاد به ، وهو الشاهد (٥٠٦).

والشاهد هنا في قوله : «المنائيا» حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام ، إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وكان الوجه فيه أن يكون «المنايا» ولكن أظهر الياء للضرورة.

يعني : ورد أول الواوين المصدرتين همزة ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف «فَاعِل» «كوُوفي».

وأتم من هذه العبارة أن يقال : يجب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة ، إذا كانت الثانية : إما غير مدة ، «كَوَاصِلَة ، وَأَواصِل» أَصله : «وَوَاصِل» : بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف «وَاصِلَة» فاستثقل اجتماعهما فخففت بالإبدال.

وإما مدة غير مزيدةِ ، ولا مبدلة «كالأُولَى» أصله : «الوُولَى» لأنه مؤنث الأوَّل ، وهو «أَفْعَل» جار مجرى أَفْضَل منْك ، ولذلك صحبته «مِنْ» في نحو : أَوَّلِ من أَمس ، وجمع مؤنثه على «أُوَل» «ككُبْرى ، وكُبَر» «فأُولى» «فُعْلى» مما فاؤه ، وعينه من نبات الواو ، ولكنه استثقل لزوم واوين في أوله ، فأبدلت أولاهما همزة.

فإن كانت الثانية مدة مزيدة ، أو مبدلة ، لم يجب الإبدال.

مقال الأول «وُوفي ، ووُرِي».

ومقال الثاني «الوُولي» مخفف «الوُءْلَى» أنثى «الأَوْأَل» ، «أَفْعَل» تفضيل من «وَأَل» : إذا لجأَ.

وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانيَ الْهَمْزَيْن مِنْ كِلْمَةٍ إنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ ، وَأْتُمِنْ
إنْ يُفْتَحْ إثْرَ ضَمٍّ ، أوْ فتحٍ قُلِبْ وَاواً ، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً ، كَذا ، وَمَا يُضَمّ وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يكُنْ لَفْظاً أَتَمّ
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ، وَأَؤُمّ ونحوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانيهِ أُمّ

في النطق بالهمزة عسر ، لأنها حرف مهتوت[1] ، فالناطق بها كالساعل[2] ،

---

(١) مهتوت : في القاموس المحيط ، مادة : (الهت) : «الهت : سرد الكلام ، وتمزيق الثياب...» ولعل الشارح يريد : نبرتها الكريهة لأنها من أقصى الحلق ، ولذلك نجد كثيراً من العرب يفرّ من النطق بها إلى شيء آخر : كيير ، وقريب...

(٢) كالساعل : في أساس البلاغة ، مادة (س ع ل) : «... يقال : لعروق الرئة : قصب السعال ، لأن مخرجه منها...» وذلك يعزز ما تقدم.

فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بهما أعسر، فيجب — إذْ ذاكَ — التخفيف في غير ندور، إلا إذا كانتا في موضع العين المضاعف، نحو: «سآل، ورآس».

ثم إن التخفيف يختلف بحسب حال الهمزتين: من كون ثانيتهما ساكنة، بعد متحركة، أو متحركة بعد ساكنة، أو هما متحركتان.

أما الأول: فيجب فيه إبدال الثانية مدة تجانس حركة أولاهما «كآثرت أُوثِر، إيثاراً.»

أصله: «أأْثَرتُ، اؤثر» إئْثاراً».

فلما اجتمع في كلمة همزتان: ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها: بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها، لأن بها حصل الثقل، فخصت بالتخفيف، وكذا كل ما سكن منه ثاني الهمزتين، إلا ما ندر من قراءة بعضهم قوله تعالى: «إئْلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ، والصَّيْفِ[1]».

فأما نحو: أأتمن زيد؟ فلا يجب فيه الإبدال، لأن الأولى للاستفهام، والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وأما الثاني: فيجيء فيما الهمزتان منه موضع العين المضاعف، أو في موضع لامي الاسم:

فما همزتاه في موضع العين المضاعف، نحو: «سأَّل» لا إبدال فيه البتة.

ولذلك لم يتعرض لذكره.

وما همزتاه في موضع لامي الاسم: يجب فيه إبدال الثانية ياء، كما يشهد له قوله:

---

(١) الآية الثانية من سورة قريش.

فَذَاكَ ياءً مُطْلَقاً جَا..............

تقول في مثال «قِمَطْر» من «قَرَأَ» «قِرَأْى» والأصل: «قِرَأْأ» فالتقى في الطرق همزتان فوجب إبدال الثانية ياء.

وإن كانت الأولى ساكنة يمكن إدغامها: بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد: لأن الظرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر ذلك في نحو: «سآّل».

وتقول في مثال «سَفَرْجَل» من «قرأ»: «قَرَأْيَأْ»: بإبدال الثانية ياء، وتصحيح الأولى، والثالثة.

وأما الثالث: فعلى نوعين: لأنه لا تخلو الهمزتان فيه من كونهما: مصدرتين، أو مؤخرتين.

فالنوع الأول: تبدل فيه الثانية واواً تارة، وياء أخرى.

أما ما تبدل فيه واواً فهو: إذا كانت مفتوحة، بعد مفتوحة، أو مضمومة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

فالأول: نحو: «أَوَادم» أصله: «آآدِم»: بهمزتين: الأولى: همزة «أَفَاعِل» والثانية فاء الكلمة، لأنه جمع «أأْدَم» وهو «أَفْعَلْ» من الأُدمة.

والثاني نحو: أُوَيْدِم» تصغير «آدم» أصله «أُؤَيْدِم» ثم دبر ثاني همزيته بحركة ما قبلها، فقلبت واواً، كما ترى.

والثالث نحو: «أَوُب» جمع «أَبّ» وهو المرعى، أصله: «أأْبُبُ». فنقلت حركة عينه إلى فائه، توصلاً إلى الإدغام، فصار «أأْبّ» ثم دبر ثاني الهمزتين بحركتها، فصار «أَوُبّ».

ومن ذلك «أَوُمّ» مضارع «أمَّ» إلا أن هذا النوع من الفعل يخففه بعض

العرب ، فيقول : « أوم » لشبه أول همزتيه بهمزة الاستفهام ، لمعاقبتها النون ، والتاء ، والياء .

وقد أشار إلى هذا بقوله :

وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم

والمراد : بنحوه : ما أول همزتيه المتحركتين للمضارع .

فدخل فيه « أئن » فإنه مثل « أَوم » في جواز الإبدال ، والتحقيق .

والرابع ، والخامس نحو : « اوم ، واوم » وهما مثالاً : « اصبع ، وأُبْلُم » من « أم » .

وأما ما تبدل فيه ياء فهو إذا كانت مفتوحة ، بعد مكسورة ، أو مكسورة بعد مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة .

فالأول نحو : « أئِم » مثل « إصْبع » من « أَمّ »

والثاني نحو : « أين » أصله ، « أإنّ » بهمزتين : الأولى همزة المتكلم ، والثانية فاء الكلمة ، لأنه مضارع « أنَّ » ولكنه استثقل فيه توالي الهمزتين ، فخفف بإبدال الثانية من جنس حركتها .

وقد يقال : « أَإنّ » لشبه الأولى بالمنفصلة ، كما ذكرناه .

ولم يعامل هذه المعاملة من غير الفعل ، إلا « أيمَّة » فإنه جاء بالإبدال ، والتصحيح ، وعليه قراءة ابن عامر ، والكوفيون .

والثالث نحو : « أئم » مثال « إصبع » من « أَمَّ » .

والرابع : « أَين » أصله : « أإين » مضارع « أننته ، أي : جعلته يئن » فدخله النقل ، والإدغام ، ثم خفف : بإبدال ثاني همزتيه ، من جنس حركتها ، فصار « أين » .

وأما النوع الثاني : فتبدل فيه الهمزة الثانية ياء ، سواء كان ما قبلها ساكناً ، أو متحركاً ، ولذلك قال :

...... مَا لَـمْ يَكُنْ لفظاً أَتَم

فذاكَ ياءً مطلقاً ....

يعني : أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً فأوجب إبداله ياء ، سواء كان أول الهمزتين ساكناً ، أو مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، ولا يجوز إبداله واواً ، لأن الواو لا تقع متطرفة فيما زاد على ثلاثة أحرف ، وإنما تبدل ياء ، ثم ما قبلها إن كان مفتوحاً قلبت ألفاً ، وإن كان مضموماً كسر ، فتقول في مثال «جَعْفَر ، وزِبْرِج وَبُرْثُن» من «قرأ» : «القَرْأَأُ ، والعَرْئِيء ، وَالْقُرْوُؤْ» .

ونحو ذلك قولهم : «رَزِيئَة ، ورزَايا» الأصل : «رَزَائي» فأبدلت ثاني همزتيه ياء ، ثم عومل معاملة «قَضَايا» فصار «رَزَايَا» .

ومثله «خَطِيئَة ، وخَطَايَا» .

والتصحيح في هذا النحو نادر ، كقول بعضهم : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي خَطَائي» . والله أعلم .

وَيَـاءٍ اقْـلِبْ أَلِـفـاً كسْـراً تَلا أَوْ يَـاءَ تَصْـغيرٍ بـواوٍ ذا أُفْعَلا
في آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تا التَّأنيثِ أَوْ زِيَـادَتَـيْ فَـعْلانٍ ذا أيضاً رَأَوا

يجب قلب الألف ياء في موضعين :

أحدهما : أن يعرض كسر ما قبلها للجمعية ، كقولك في جمع «مِصْباح» : «مَصَابِيح» : أبدلت الألف ياء ، لأنه لما كسر ما قبلها للجمعية لم يمكن بقاؤها ، لتعذر النطق بالألف ، بعد غير الفتحة ، فردت إلى مجانس حركة ما قبلها ، فصارت ياء ، كما ترى .

الثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في «غَزَال» : «غُزَيِّل» : بإبدال

الألف ياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، فلم يمكن النطق بالألف بعدها ، فردت إلى الياء ، كما ردت إليها بعد الكسرة.

وقوله :

.... بِوَاوٍ ذَا افْعَلا

في آخرٍ ....

يفهم منه أنه يفعل بالواو ، الواقعة آخر ما فعل بالألف ، من إبدالها ياء ، لكسر ما قبلها ، أو لمجيئها بعد ياء التصغير.

فالأول نحو : « رَضِيَ ، وَقَوِيَ » : أصلهما : « رَضوَ ، وقووَ » لأنهما من الرضوان ، والقوة ، ولكنه لما كسر ما قبل الواو ، وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما تقتضيه السكون : من وجوب إبدالها ياء ، توصلاً إلى الخفة ، وتناسب اللفظ.

ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة ، وهي غير متطرفة « كعِوَض ، وعِوَج » إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها ، « كحوْض ، وحيَاض ، وسوْط ، وسِياط ».

والثاني : كقولك في تصغير « جرو » : « جُرَى » أصله « جُرَيْو » فاجتمعت الياء ، والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، وفقد المانع من الإعلال ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار « جُرَيْ ».

وليس هذا النَّوع مقصوداً له من قوله :

بواو ذا افعلا

في آخر..........................

إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول ؛ لأن قلب الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقها ياء التصغير ، على ما سيأتي ذكره في موضعه ـــ إن شاء الله تعالى.

قوله :

............أو قيل تا التأنيث أو زيادتي فعلان..................

مثاله : « شجية » أصله « شِجْوَة » لأنه من الشجو » ففعل بالواو قبل تا التأنيث ما فعل بها متطرفة ، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ، وكذا الألف ، والنون في نحو « فَعْلان » لها حكم الانفصال — أيضاً —

ولذلك تقول في مثال « ضَربان » من « عَزو » : « عَزَيان » .

وقوله :

ذَا أَيضاً رَأَوْا

تتمة .

قوله :

في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً ، وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحيحٌ غَالباً ، نحْوَ : الْحِوَلْ

وذلك نحو : « صَامَ صيَاماً . وانقاد انْقياداً » والأصل : صِوَام ، وانْقِواد » ولكنه لما اعتلت الواو في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر ، بعد الكسرة ، وقبل حرف يشبه الياء ، فاعتلت حملاً للمصدر على فعله بقلبها ياء ، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد ، إلا فيما شذ من قولهم : « نَارَ نِواراً » بمعنى : « نَضَر » .

فلو صحت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة ، والألف ، نحو : « لَاوَذَ لِوَاذاً ، وَجَاوَرَ جِواراً » .

وكذا لو لم تكن قبل الألف ، لأن العمل — حينئذ — مع التصحيح يكون أقل ، وذلك نحو : « حَالَ حِوَلاً ، وَعَادَ المريضَ عِوَداً » .

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فيهِ حَيْثُ عنّ

نقول : أينما عرض كون الواو مكسوراً ما قبلها ، وهي عين جمع ، اعتلت في واحدة ، أو سكنت فيه وجب قلبها ياء.

وليس ذلك على إطلاقه ، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع الألف ، بعد الواو ، وذلك نحو : « دِيَار ، وثِيَاب » أصلها « دِوَار ، وثِوَاب » ولكن قلبت الواو في الجمع ياء ، لانكسار ما قبلها ، ومجيء الألف بعدها ، مع كونها في الواحد : إما معتلة : « كَدَارْ » أو شبيهة بالمعتل : في كونها حرف لين ساكناً ، ميتاً ، « كَثَوْب » .

وهذا الشرط المذكور في وجوب القلب يدل عليه مساق قوله :

وصَحَّحُوا فِعَلَةَ ، وفي فِعَلْ وَجْهانِ ، وَالْإِعْلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

لأنه تضمن بيان ما لا يعل ، وما يجوز فيه الوجهان : من كل واو مكسور ما قبلها ، وهي عين لجمع اعتلت في واحده ، أو سكنت.

ففهم أنه يجب الإعلال فيما سكت عن ذكره ، وهو « فعال » .

فأما « فعلة » فألزموا عينه التصحيح ، نحو : « عود ، وعوَدَة ، وكُوز ، وكوَزَة » لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة ، فصحت ، ولم يجز اعتلالها ، إلا فيما شذ من قول بعضهم : « ثيَرة » لأنه انضم إلى عدم الألف تحصين الواو : ببعدها عن الطرف ، بسبب تاء التأنيث.

وأما « فِعَل » فجاء فيه التصحيح « كحاجَة ، وحِوَج » نظراً إلى عدم الألف ، والإعلال أيضاً ، « كقامة ، وقيَم ، وحيلة ، وحيَل ، وديمَة ، ودِيَم » نظراً إلى أنها بقربها من الطرف قد ضعفت ، وثقل فيها التصحيح ، فأعلت غالباً.

والْواوُ لَامًّا بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضيانِ ، وَوَجَبْ
إِبْدالُ واوٍ ، بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَمُوقِنٍ بذَالِها اعْتُرِفْ

تبدل الواو ياء : إن تطرفت رابعة ، فصاعداً ، وانفتح ما قبلها ، لأن ما هي فيه — إذ ذاك — لا يعدم نظيراً ، يستحق الإعلال ، فيحمل هو عليه ، وذلك نحو :

«أَعْطَيْتُ» أصله : «أَعْطَوْتُ» لأنه من عَطَا يَعْطُو : بمعنى : أخَذَ ، فلما دخلت عليه همزة النقل صارت الواو رابعة ، فقلبت ياء ، حملاً للماضي على مضارعه ، كما حمل اسم المفعول من نحو : «مُعْطَيَان» على اسم الفاعل ، وكذلك «يرضَيَان» أصله «يرضَوان» لأنه من الرضوان ، ولكن قلبت واوه بعد الفتحة ياء ، حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل.

قوله :

.... ووجب

إبدال واوٍ بعد ضم من ألف

مثاله : «بويع ، وضورب»

وقوله :

ويا كموقن بذالها اعترف

يعني : أنه يجب إبدال الياء واواً ، إن كانت ساكنة مفردة ، بعد ضمة ، وذلك نحو : «مُوقن ، ومُوسر» أَصْلُهُمَا : «مُيْقِن ، ومُيْسِر» لأنهما من أَيْقَنَ ، وأَيْسَرَ ، ولو تحركت الياء قويت على الضمة ، ولم تعل غالباً ، نحو : «هيام» وقولي : «غالباً» احترازاً مما يأتي ذكره.

وكذلك لو تحصنت الياء بالتضعيف «كحَيَّض».

ويُكْسَرُ الْمَضْمُومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هيمٌ: عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

إذا اقتضى القياس في جمع وقوع الياء الساكنة المفردة ، بعد ضمة لم تخفف : بإبدال الياء واوا ، بل بتحويل الضمة قبلها كسرة ، لأن الجمع أثقل من الواحد ، فكان أحق بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال عينه حرفا ثقيلا ، وهو الواو إلى إبدال الضمة كسرة ، وذلك نحو : «هَيْمَاء ، وهِيم ، وبَيْضَاء ، وبيض» لأنهما نظير : حَمْرَاء ، وحُمْر.

وَوَاواً اثرَ الضّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَهْ كَذَا إِذا كَسُبُعَان صَيَّرَهْ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوا، إن كانت لام فعل، «كنَهُو الرجل» أصله «نهى الرجل» لقولهم — في المصدر منه — «نهية»: ونحو: «قَضُو الرجل» بمعني: ما أقضاه! أو كانت لام اسم، مبنى على التأنيث بالتاء «كمرمُوة» مثال «مَقْدرة» من «رَمَى».

فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة، وسلمت الياء، كما يجب ذلك مع التجريد، وذلك نحو: «تَوَانَى توانياً» أصله: «توانيا» لأنه نظير «تَدَارك» ولكن خفف بإبدال ضمته كسرة، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو، قبلها ضمة لازمة.

وإذا لحقته التاء للدلالة على المرة، قلت: «تَوَانية» لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

قوله:

كَذَا إِذا كَسُبُعَان صَيَّرهُ

أي: كذلك يجب إبدال الياء بعد الضمة واوا فيما صيره الباني له على مثال «سَبُعَان» وهو اسم مكان، وذلك نحو: «رَمُوَان» أصله «رَميَان» لأنه من «رميت» ولكن قلبت الياء واوا، وسلمت الضمة قبلها، لأن الألف، والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من التطرف.

وإنْ تكن عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بالوَجْهَيْنِ عَنْهُم يُلْفَى

يعني: إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عينا «لفُعْلَى» وصفا جاز تبديل الضمة كسرة، وتصحيح الياء، وإبقاء الضمة، وإبدال الياء واوا، كقولهم في أنثى «الأكْيَس، والأضْيَق»: «الكيسَى، والضيقى، والكُوسَى، والضُّوقَى، ترويدا بين حمله على مذكره تارة، وبين رعاية الزنة أخرى.

وقوله :

.... وصــــــــــفـــــــــاً

احترازا من نحو : « طوبى » بمعنى « الطيبة » .

فصل

مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الواوُ بَدَلْ يَاءٍ، كَتَقْوَى غَالِباً جَاذَا التَّبدّلْ

تبدل غالبا الواو من الياء الكائنة لاما «لفَعْلَى» اسما، فرقا بينه، وبين الصفة، وذلك نحو: «تَقْوَى» أصله «تَقْيَا» لأنه من تقيت، ولكنهم قلبوا الياء واوا، ليفرقوا بينه، وبين «صَدْيَا، وخَزْيَا» من الصفات.

وخصوا الاسم بالإعلال، لأنه أخف من الصفة، فكان أحمل للثقل.

ومثل «تقوى»: «الشروى» بمعنى: المثل، و«الفَتْوَى، والبَقْوَى، والتَّنْوَى» بمعنى: «الفُتْيَا، والبُقْيَا، والثُّنْيَا».

وقوله:

.... غالبا ....

احترازا من نحو: قولهم للرائحة: «رَيَّا» لولد البقرة الوحشية: «طَغْيَا» ولمكان بعينه: «سَعْيَا».

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادراً لا يَخْفَى

يقول: إذا كانت الواو لاما «لِفُعْلَى» وصفا إبدلت ياء، نحو: «الدُّنْيَا، والعُلْيَا».

وشذ قول أهل الحجاز : «القُصْوَى[1]»

فإن كانت «فُعْلَى» اسما سلمت الواو «كحُزْوَى[2]».

---

(١) القصوى : يقول الأشموني ٤/ ٣١٢ : «وأما قول الحجازيين «القصوى» : فشاذ قياساً — فصيح استعمالاً ، نبه به على الأصل ، وتميم يقولون : «القصيا» على القياس.

(٢) حزوى :

وشاهد ذلك قول الشاعر :

أداراً بحُزْوى هجتِ للعين عَبْرَةً ... فماءُ الهَوَى يرفضُّ، أو يَتَرَقْرَقُ

فصل

إنْ يَسْكُن السّابِقُ مِنْ وَاوٍ، ويَا واتَّصَلَا، وَمِنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَـا
فـيـاءً الـوَاوَ اقـلـبـنَّ مُـدْغِـمَـا وَشَذَّ مُعْطَى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا

إذَا التقى في كلمة واو، وياء، وسكن سابقهما سكونا أصليا، توصل إلى تخفيفه: بإبدال الواو ياء، وإذ غام الياء في الياء، وذلك نحو: «سيِّد، ومَرْمِى»: أصلهما: «سَيْوِد، ومَرْمِوىّ» لأنهما «فَيْعَل» من «سَادَ يَسُود» و«مَفْعُول» من «رمَيْتُ».

ولو عرض التقاء الياء، والواو في كلمتين لم يؤثر، نحو: «يُعْطِى، واعِد» كما لا يؤثر عروض السكون في نحو: «قوى، وروية» مخففي: «قوى، ورُوية».

فإن كان التقاؤهما في كلمة واحدة، والسكون غير عارض، وجب الإبدال، إلا في مصغر ما يكسر على مثال «مفَاعِل» فيجوز فيه الوجهان، نحو: «جَدْوَل» إذا صغرته فإنه يجوز فيه «جُدَيِّل» على القياس، و«جُدَيْول» حملا على «جَدَاوِل» وتقول في «أسْوَد» صفة «أُسَيِّد» لا غير، لأنه لم يجمع على «أسَاوِد» قوله:

وشَذَّ معطًى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا

الشاذ من هذا النوع على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما شذ فيه الإبدال، لأنه لم يستوف شروطه، كقراءة من قرأ قوله تعالى: «إنْ كُنْتُم للرُّيَّا تَعْبُرُونَ[1]»:

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

الثاني : ما شذ فيه التصحيح ، كقولهم للسِّنور : «ضَيْون» و«عَوَى الكلب عَوْية» و«يَوْمَ أَيْوَم».

والثالث : ما شذ فيه إبدال الياء واوا ، وإدغام الواو في الواو ، نحو : «عوَى الكلب عوّة ، ونهُو عن المنكر».

مِنْ يَاءٍ، أو واوٍ بتَحْريكٍ أُصِلْ أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ متَّصِلْ
إِنْ حرِّكَ التّالي، وإن سكن كفّ إعْلَالَ غيرِ اللّامِ، وهيَ لا يُكفّ
إعْلَالُهَا بساكنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ ياءِ التَّشديدُ فيهَا قَدْ أُلِفْ

الإشارة بهذه الأبيات إلى أنه يجب إبدال الألف من كل ياء ، أو واو ، محركة بحركة أصلية ، إن وليت فتحة ، ولم يسكن بعدها غير ألف ، ولا ياء مشددة بعد اللام ، وذلك نحو : «بَاعَ ، وقَال ، ورَمَى ، ودَعَا» أصلها : «بَيَعَ ، وقوَلَ ، ورَمَى ، ودَعَوَ» لأنها من البَيْع ، والْقَوْلِ ، والرَّمْي ، والدَّعْوَة.

فلو كانت الحركة عارضة لم تبدل ما هي عليه ، نحو : «جَيَل ، وتَوَم» : مخففي : «جَيْأَل ، وتَوْءَم».

ولو سكن ما بعد الياء ، أو الواو وجب تصحيحها إن لم تكن لاما ، نحو : «بَيَان ، وطَويل ، وخَوَرْنَق».

فإن كانت لاما أُعلت ، ما لم يكن الساكن بعدها ألفاً ، أو ياءً مشددة «كرَميَا ، وفَتَيان ، وعلَوِيّ ، ومقتوى» وهو الخادم ، وذلك نحو : «يَخْشَوْنَ ، ويَمْحُون» أصلها : «يَخشيُون ، ويمحوُون» فقلبت الواو ، والياء ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين.

ولو بنيت مثل «ملكوت» من «رمَى» لقلت فيه : «رموت» على هذا القياس.

وصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ، وفَعِلَا ذَا أفْعَلٍ، كأغْيدٍ، وأحوَلَا

التزمَ التصحيح في عين «فَعَل» مما اسم فاعله على «افُعَل» نحو: «هَيِفَ، فهو: أهيَف» و«حَوِلَ فهو أحْوَل» مع أن سبب الإبدال فيه موجود، لأن «فِعِل» من هذا النحو يختص بالألوان، والخلق، فهو موافق في المعنى «لأفْعَل» نحو: «احْوَلَّ، واعوَرَّ، واصيدَّ البعير، واعينّ» فحمل عليه في التصحيح، وحمل المصدر على فعله، فقيل: «هَيِف هَيَفاً، وحَوِلَ حوَلاً، وعَوِرَ عوَراً، وعينَ عَيناً».

وَإن يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افتَعَلْ والعينُ واوٌ سَلِمتْ، ولم تُعَلْ

حق «افْتَعَل» المعتل العين: أن تبدل عينه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وعدم المانع من الإبدال، وذلك نحو: «اعتّاد، وارْتَابَ».

فإن أيَانَ معنى «تَفَاعُل» وهو الاشتراك في الفاعلية، والمفعولية حمل عليه في التصحيح، إن كانت من ذوات الواو، نحو: «اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا»

فإن كان من ذوات الياء وجب إعلاله، نحو: «ابْتَاعُوا، واستَافُوا» إذا تضاربوا بالسيوف، لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

وَإنْ لحرفَيْنِ ذَا الإعْلَالُ استُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وعكْسٌ قَدْ يَحِقْ

يعني: إذا اجتمع في كلمة حرفا علة، وكل منهما متحرك، مفتوح ما قبله، فلا بد من إعلال أحدهما، وتصحيح الآخر، لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منهما هو الثاني، وذلك نحو: «الْحَيَا، وَالْهَوَى، والحوَى» مصدر «حَوِى» إذا اسودَّ، الأصل فيها «حَيَ َ» لقولهم في التثنية: «حَيَيَان، وهَوِى، لقولهم: هَوَيتُ من المكان، و«حَوو» لأنه من «الحوّة» لقولهم: «حَوَّاء» في أنثى «الأحْوَى» فوجب فيها سبب إعلال العين، واللام، ولم يمكن العمل بمقتضاه فيهما جميعا، فعمل به في اللام وحدها، إذ كانت طرفا، والطرف محل التغيير، فهو أحق به، وتحصنت العين بكونها حشوا، فسلمت، وكذا يفعل بكل ما جاء من هذا الباب، إلا ما شذ من نحو: «غَايَة» أصلها: «غَيَيةْ» فأعلت منها العين، وصحت اللام، لأنها — هنا — تحصنت بهاء التأنيث، والعين قد سبقت بمقتضى الإعلال.

ومثل : غاية » في ذلك « طَايَة » وهو السطح ، والدكان — أيضا — و« ثَايَة » وهي حجارة صغار ، يضعها الراعي عند متاعه ، فيثوى عندها .

وعينُ ما آخرُهُ قد زيد مَا يخصُّ الاسْمَ واجبٌ أَن يَسْلَمَا

يمتنع من قلب الواو ، والياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها : كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء ، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال ، وهو الفعل ، فيصحح لذلك نحو : « جَوَلَان ، وهَيمَان ، وصورى ، وحيدَى » .

ولا يجيُ شيءٌ منه معلا ، إلا ما شذ من نحو : « مَاهَان ، ودارَان »

وأما نحو : « حوَكة ، وخوتَة » فتصحيحه شاذ شذوذ « رَوَح ، وغَيَب ، وعفوة[1] » لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء .

وقَبْلَ- يا اقْلِبْ ميماً النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَن بتَّ انبِذَا

في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر ، لاختلاف مخرجها ، مع مغافرة لين النون ، وغنتها ، لشدة الباء .

فإذا وقعت النُّون ساكنة قبل الباء قلبت ميا ، لأنها من مخرج الباء ، وكالنون في الغنة .

والمنفصلة في ذلك كالمتصلة .

وقد جمع مثاليهما في قوله :

.... مَنْ بتَّ انْبِذَا

أي : من قطعك فألقه عن بالك ، واطرحه .

والألف في « انبذا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(١) روح : جمع : رائح ، وغيب : جمع : غائب ، وعَفَوَة : جمع عِفْوٍ ، وهو الجحش .

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انقُلِ التَّحريكَ مِنْ ذِي لين آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
ما لمْ يكن فعلَ تعجُّبٍ، ولَا كـابيض أو أهْوَى بلَامٍ عُلِّلَا

إِذَا كان عين الفعل واوا ، أو ياء ، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا استثقلت الحركة على العين ، ووجب نقلها الى الساكن قبلها ، كقولك : «يَبينُ ، ويَقُولُ» : أصلها : «يَبين ، ويقُول» فنقلت منهما حركة العين إلى الفاء ، فَصَارَا : «يَبِينُ ، ويَقُولُ» .

ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة ابدلت من مجانسها ، نحو : «أبان ، وأعان» أصلها : «أَبيَن ، وأَعْوَن» فدخلها النقل ، والغلب ، فصارا : «أبَان ، وأعَان» .

ولو كان الساكن قبل العين معتلا ، فلا نقل : نحو : «بَايَع ، وعوَّن ، وبيَّن» وكذا لو كان صحيحا ، والفعل فعل تعجب ، أو من المضاعف ، أو المعتل اللام ، فالتعجب نحو : «ما أبْيَنَ الشّيَّ ، وأقْوَمَه ! ، وأبْيَن به ، وأقوِمْ !

حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن ، والدلالة على المزية ، وهو «أفعل التفضيل» .

وأما المضاعف فنحو : «ابْيَضَّ ، واسْوَدَّ» ولم يعلوا هذا النحو ، لئلا يلتبس «بفاعل» .

وأما المعتل اللام فنحو : «أهْوَى» ولا يدخله النقل ، لئلا يتوالى إعلالان .

وَمِثْلُ فِعْلٍ في ذَا الإعْلَالِ اسْمٌ ضَـاهَى مُضَارِعـاً ، وَفِـيـهِ وَسْم

يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع في زيادته ، لا وزنه ، أو في وزنه ، لا زيادته .

فالأول : «كيَبيع» وهو مثال : «تِحْلئ» من الْبَيْع .

والثاني : «كمقَام» فإنه أشبهه في الزيادة ، والوزن .

فإن كان في الأصل فعلا أعل ، نحو : «يَزيد» وإلا وجب تصحيحه ، ليمتاز عن الفعل ، كابْيَضَّ ، واسْوَدَّ» .

وَمِفْعَلٌ صحِّحَ كالمِفْعَال وأَلِفَ الإفْعَالِ ، واستِفْعَال
أَزِلْ لذا الإعْلَالِ ، والقَا الْزَم عِوَضْ وحذفهَا بالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

«المفعال» كمسْوَاكَ ، ومخيَاط» لا حظ له في الإعلال المذكور ، لمخالفته الفعل في الوزن ، والزيادة .

وأما «مفْعَل» «كمخيط» فكان حقه أن يعل ، لأنه على وزن «تعلم» وزيادته خاصة بالأسماء ، ولكنه حمل على «مِفْعَال» لشبهه به لفظا ، ومعنى في التصحيح .
قوله :

.... وألفَ الإفْعَال ، واستِفْعَال
ألزل لذا الإعلال ، والتا الزم عوض ....

يعني : إذا كان المستحق للنقل المذكور مصدراً على وزن «إفعَال ، واستِفْعَال» حمل على فعله ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، وردت إلى مجانستها ، فالتقى الفان ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، ثم عوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو : «إقامة ، واستقَامَة» أصلها : «إقوَام ، واستِقْوَام» .

ثم فعل بهما ما فعل بما ذكر .

قوله :

وحذفُها بالنقلِ ربّما عَرَضْ

يعني : أنه ربما حذفت التاء المعوض بها ، كقول بعضهم : «أرَاه إرَاء ، وأجابَه إجَاباً» حكاه الأخفش.

ويكثر ذلك مع الإضافة ، كقوله تعالى : «وإقَام الصَّلَاة[1] »

فهذا على حد قول الشاعر[2] :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا واخلفُوكَ عِدَا الأمْرِ الّذي وَعَدُوا

وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ، وَمِنْ حَذْفٍ فمفعول به أيْضاً فَمِنْ
نَحْوُ: مَبيع ، ومصون ، ونَدَرْ تصحيحُ ذي الواوِ ، وفي ذي الْيَا اشْتَهَرْ

إذَا بنى على مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثي ، معتل العين نقلت حركتها ، وحذفت المدة التي بعدها ، كما يفعل «بافعال ، واستفعال» ، فيقال : «مَبيعَ ، ومَصُون» أصلها : «مَبْيُوع ، ومَصْوُون» فدخلها الإعلال المذكور ، فصارا : «مبيعاً ، ومصوناً» كما ترى.

وكان حق «مَبيع» أن قال فيه «مَبُوع» إلا أنهم كرهوا انقلاب يائه واوا ، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة ، فسلمت من الإبدال.

وبعض العرب يصحح «مفعولا» من ذوات الواو ، فيقولون : «ثوب مصوُون ، وفرس مقوود» وهو قليل.

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ٣٧ من سورة النور.

(٢) الشاعر : هو الفضل بن العباس ، والبيت من شواهد الخصائص ٣/ ١٧١ . وشواهد الشافية ٦٤ . والعيني ٤/ ٥٧٣ . والتصريح ٢/ ٣٩٦ . والأشموني ٢/ ٢٣٧ . ٤/ ٣٤١.

٦٧٤ــ اللغة : عدا : أصله عدة : من الوعد.

والمعنى : وأخلفوك الموعد . الذي قطعوه على أنفسهم ، ووعدوا بتنفيذه.

والشاهد في البيت قوله : «عدا» فإن أصله «عدة الأمر».

وأما «مفعول» من ذوات الياء: فبنو تميم يصححونه، فيقولون: «مَبْيُوع، ومَخيوط» قال الشاعر[1]:

وكــأنّــهــا تــفــاحَــةٌ مــطْــيــوبَــةٌ

وقال الآخر[2]:

حتّى تذكّر بيضَات، وهيَّجَهُ يَوْمٌ رَذَاذٌ عليْهِ الدجْنُ مَغْيُومُ

وقال الآخر[3]:

قَد كَانَ قومُك يحسبُونَكَ سيِّداً وأخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَعْيُونُ

---

(1) الشاعر: هو شاعر تميمي لم أجد من عينه.

٦٧٥ــ اللغة: كأنها، أي: الخمر.

والمعنى: كأن الخمر تفاحة مطيبة. أي طيبة.

والشاهد فيه قوله: «مطيوبة» حيث جاء على الأصل، والقياس «مطيبة».

(2) الشاعر: هو علقمة بن عبدة الفحل.

والبيت من شواهد المقتضب ١/ ١٠١، والخصائص ١/ ٢٦١، وصف ١/ ٢٨٦، ٣/ ٤٧، وابن الشجري ١/ ٢١٠، وابن يعيش ١٠/ ٧٨، ٨٠، والعيني ٤/ ٥٧٦، والأشموني ٤/ ٣٢٥، والمفضليات ٣٩٧، وديوانه ١٣٠.

٦٧٦ــ اللغة: تذكر: يريد الظليم: ذكر النعام، رذاذ: مطر خفيف، الدجن، إلباس الغيم السماء.

والمعنى: تذكر الظليم بيضاته، وهيجه يوم لبست السماء فيه الغيوم...

والشاهد في البيت قوله: «مغْيوم» فإنه جاء على أصله، بدون الإعلال، والقياس فيه: «مغيم».

(3) الشاعر: هو العباس بن مرداس.

والبيت من شواهد الحيوان ٢/ ١٤٢، والمقتضب ١/ ١٠٢، والأغاني ٤/ ٨٩، والخصائص ١/ ٢٦١، ودرة الغواص ٣٦، وشروحها للخفاجي ٦٣، وابن الشجري ١/ ١١٣، ٢١٠، وشواهد الشافية ٢٨١، ٣٧٨، والعيني ٤/ ٤٥٧، والتصريح ٢/ ٣٩٥، والأشموني ٤/ ٣٢٥، واللسان مادة (عين).

٦٧٧ــ اللغة: يحسبونك: يظنونك.

وصَحِّح المفعُولَ مِن نَحْوِ عدَا وأعْـلِل إنْ لم تتحرَّ الأجْوَدَا

لا يختلف الحال في بناء وزن «مَفعُول» مما لامه ياء فإنه يسلك به قياس مثله في الإبدال، والإدغام، وتحويل الضمة كسرة، وذلك قولك: «مَرْميّ. ومَحْميّ».

أما بناؤه مما لامه واو فيجوز فيه الإعلال نظرا إلى تطرف الواو بعد أكثر من حرفين، والتصحيح أيضاً، نظرا إلى تحصن الطرف بالإدغام، وذلك نحو: مَعْدَى، ومَعْدُو، فمن قال معدّى أعل حملا على فعل المفعول، ومن قال مَعْدُو صحح حملا على فعل الفاعل.

والتصحيح هو المختار، إلا فيما كان الفعل منه على «فَعِل» كرَضِيَ، فإنه بالعكس، لأن الفعل إذ ذاكَ: في بنائه للفاعل، أو للمفعول قد ابدلت الواو فيه ياء، وحمل اسم المفعول على فعله في الإعلال أولى من التصحيح، قال الله تعالى: «ارْجعي إلى رَبِّك راضيةً مَرْضِيَّةً»[1]:

وقال بعضهم: «مرضوَّة» وهو قليل.

كذَاكَ ذَا الوجهَيْن جَا الفُعُول منْ ذي الواوِ لامَ جَمْعٍ أوْ فردٍ يَعِنْ

إذا كان «فُعُول» مما لامه واو فأكثر ما يجيئ معتلا، وذلك نحو: «عصَا، وعصّى، وقفَا، وقفّى، ودلُو، ودُلّى».

وقد يصحح نحو: «أَبْ، وأبُو، ونحو، ونحُو، ونجو، ونجُو» والنجو: السحاب الذي هراق ماؤه.

وإن كان فعول المذكور مفردا فأكثر ما يجيئ مصححا، نحو: «علَا عُلُوّاً، ونَما نموّاً».

والمعنى: قد كان قومك يعدونك سيداً شريفاً، وأخاك أنك مصاب بالعين.

والشاهد في البيت قوله: ««معيون» فإن القياس فيه «معين» ولكنه أخرجه على الأصل.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفجر.

وقد يعل نحو: «عتا الشيخ عتيا» أي: كبر، وقسَاقسيّا» أي: قسوة.

وشَاعَ نحْوُ: يُـــنـــمَّ في نُــوَّمٍ ونحْوُ نـــيَّـــامٍ شُذُوذُه نمى

يجوز في «فُعَّل، ما عينه واو التصحيح على الأصل، «كنَائم، ونُوّم، وصَائِم، وصُوَّم» والإعلال أيضا، هرباً من الأمثال «كنيَّم، وصُيَّم».

فإن جاء بالألف «كفُعَّال» وجب تصحيحه، لأن الألف باعدت العين من الطرف.

وقد شذ الإعلال في قول الشاعر[1]:

ألا طـرقـتْـنَـا ميةُ بـنةُ مُـنـذرٍ فما أرَّق الـنُّـيَـام إلا كَلَامُــهَـا

واليه الإشارة بقوله:

ونحو نـــيّـــام شُذُوذُه نُـــمِي

أي: روى.

---

(١) الشاعر: هو أبو الغمر الكلابي.

والبيت من شواهد العيني ٤ / ٥٧٨. والتصريح ٢ / ٢٨٣. والأشموني ٤ / ٣٢٨. ويس ٢ / ٣٨١.

٦٧٨ــ اللغة: طرقتنا: طرق: أتى أهله ليلاً. أرق: أقلق.

والمعنى: لقد طرقتنا هذه المحبوبة ليلاً. فما أقلق النُّوام إلا عذب كلامها...

والشاهد في البيت قوله: «النُّيَّام» فإن أصله «النُّوَّام».

فصل

ذُو اللِّين فَاتَا في افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وشَذَّ في ذِي الْهَمزِ نحُوُ ابتكَلَا

إذا كان فاء الافتعال ، وفروعه ، واوا ، أو ياء وجب إبدالها تاء لعسر النطق بحرف اللين الساكن ، مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ، ومنافاة الوصف.

وذلك نحو : «اتصل فهو متصل ، واكسر فهو متسر»

هذا هو الغالب في كلام العرب.

وقوم من الحجاز يتركون هذا الإبدال ، ويقولون : «ايتصل ، فهو موتصل ، وإيتسر فهو موتسر».

وما أصله الهمز من هذا القبيل فقياسه الا تبدل تاء ، وذلك نحو : «أيتكل اتكالا» الأصل : «ائتكل ائتكالا» لأنه افتعل من الأكل ، ففاء الكلمة همزة ، ولكنها خففت بإبدالها حرف لين ، لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها.

ولا يجوز إبدال ذلك اللين تاء ، إلا ما شذ من قول بعضهم : «اتَّزر» أي : لبس الإزار.

وإلى هذا الإشارة بقوله :

نحو : ابتكلا

ولا يريد : أنه يقال : في «افتعل» من الأكل : «اتكل».

طَـاتَـا افتِـعَـال رُدَّ إِثْـرَ مُـطْـبَـق في ادَّانَ وازدَدْ ، وادَّكرْ دَالاً بَقِي

يجب إبدال تاء الافتعال ، وفروعه طاء ، بعد أحد حروف الإطباق ، وهي الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، وذلك نحو : «اصطَبَر ، واضطرم ، واطَّعَنوا ، واظَّلَمُوا» .

الأصل : «اصتَبر ، واضتَرَم ، واطتَعنوا ، واظتَلموا» لأنها «افتَعَل» من «صبر ، وضرم ، وطعن ، وظلم» ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق ، لما بينهما من مقاربة المخرج ، ومباينة الوصف ، إذ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها ، وهو الطاء .

وتبدل أيضا تاء الافتعال ، وفروعه دالا بعد الدال ، أو الزاي ، أو الذال ، كما إذا بنيت مثل «افتعَل» من «دان ، وزادَ ، وذَكَر» فإنك تقول فيه : «ادَّان ، وازْدَاد ، وادَّكَر» الأصل : «ادتَان ، وازتَاد ، واذتَكر» فاستثقل مجيئ التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالا ، ثم أدغمت فيها الذال في نحو : «ادّكر» وقد تبدل ذالا ، بعد الذال ، وتدغم فيها ، كقول بعضهم : «اذكر» .

فصل

فا أَمْر أو مضَارع من كَوَعَدْ احْذِفْ، وَفي كَعِدة ذَاكَ اطَّرَدْ

إذا كان الفعل على فعل مما فاؤه واو، «كوعد، ووصل» فإنه يلزم كسر العين في المضارع تحقيقا، كيعد، أو تقديرا، «كيهب».

ويجب حذف الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وحمل على ذي الياء اخوانه من «أعِد، ونقِد، وتعد» والأمر — أيضا — لموافقته المضارع في لفظه، نحو: «عِدْ» والمصدر على «فعلة» «كعدة، وزِنَة، أصلها: «وعدٌ، ووزنٌ» على مثال «فعل» ثم حمل المصدر على الفعل، فحذفت فاؤه، وعوض عنها تاء التأنيث، فصار «عدة، وزنة.

ولو كان «فعلة» غير مصدر كان حذف الواو شاذا، كقولهم للفضة «رقة، وللأرض الموحشة «حشة»، وللترب «لِدَة».

وتقول في مثل «يقطِن» من وعد «بوعيد» لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال.

وحذفُ هَمْزِ أفعَلَ استمَرَّ في مضَارعٍ، وبنيَتَيْ مُتَّصِفِ

حق «أفعل» أن يجيئ مضارعه «بأفعل» بزيادة حرف المضارعة، على أحرف الماضي، كما يجيئ غيره من الأمثلة، نحو: «ضَارَب، يُضَارب، وتعلم يتعلَّم» إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أفعل» معها، لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحمل على ذي الهمزة أخوانه، واسم الفاعل، واسم المفعول.

وإلى ذا الإشارة بقوله :

وبنيَتَي متَّصِفِ

وذلك نحو : «أكرَم ، ونكرم ، ويُكرم ، وتكرم ، ومكرم ، ومكرم»

ولا يجوز استعمال الأصل إلا في ضرورة قليلة ، كما قال الشاعر[1] :

فـإنّـه أهْـلٌ لأنَ يـؤكْـرَمَـا

ظَلْتَ ، وظِلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلَا وَقِـرْنَ في اقْـرِرْنَ ، وقَـرْنَ نُـقِلَا

كل فعل مضاعف على «فعل» فإنه يستعمل في إسناده إلى تاء الضمير ، ونونه على ثلاثة أوجه :

تاما ، «كظللت» .

ومحذوف اللام ، مع نقل حركة العين إلى الفاء «كظلت» .

ودون نقلها «كظلت» .

وقوله :

وقِرن في اقررْنَ ....

يعني : أنه استعمل التخفيف في «اقررن» فقيل : «قرن» .

---

(١) الشاعر : هو أبو حيان الفقعسي : وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٩٨ ، وصف ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٨٤ ، والخصائص ١ / ١٤٤ ، والمخصص ١٦ / ١٠٨ ، والخزانة ١ / ٣٦٨ ، والعيني ٤ / ٥٧٨ ، والأشموني ٤ / ٣٤٣ ، واللسان مادة (كرم).

٦٧٩ــ اللغة : يؤكرم : يكرم.

والمعنى : فإن الممدوح حقيق بأن يكرم.

والشاهد فيه قوله : «يؤكرما» حيث تثبت الهمزة شذوذاً.

والضابط في هذا النحو: أن المضارع على «يفعل» إذا كان مضارعا سكن الآخر، لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه: بحذف عينه، بعد نقل حركتها الى الفاء، وكذلك الأمر منه.

تقول في «يقرِرْن» ويقرنَ وفي «اقرِرْن»: «قِرْنَ»

قوله:

وقرن نقلا

إشارة الى قراءة نافع، وعاصم قوله تعالى: «وقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ[1]» أصله: «اقررن» من قولهم: «قرَّ في المكان» يقر، بمعنى: يقر، مكان ابن القطاع[2]:

ثم خفف بالحذف، بعد نقل الحركة، وهو نادر، لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الاحزاب.

(٢) ابن القطاع:

نقل السيوطي عن ياقوت أنه «كان إمام وقته بمصر في علم العربية، وفنون الأدب.

قرأ على أبي بكر الصقلي، وروى عنه الصحاح للجوهري...»

مات سنة ٥١٤هـ.

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمَةٍ ادغِمْ، لا كَمِثْلِ صُفَفِ
وذُلُلٍ، وكِلَلٍ، ولَبَبٍ ولَا كَجُسَّسٍ، ولا كَاخْصُصَ أَبي
ولا كَهَيْلَلٍ، وشَذَّ في أَلِلْ ونَحْوِهِ، فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

يدغم أول المثلين إذا تحركا في كلمة واحدة، ولم يصدر، أو لم يكن ما هما فيه اسما على «فُعَل، أو فُعُل، أو فِعَل، أو فَعَل» ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم يعرض تحرك ثانيهما، ولم يكن ما هما فيه ملحقا بغيره، وذلك نحو: «ردَّ، وضنَّ ولبَّ» أصلها: «رَدَد، وضَنِن، ولَبُبَ».

فلو كان المثلان مصدرين «كددن، وتتنزل» فلا إدغام لتعذر الابتداء بالساكن، وكذلك إن كان الاسم على «فُعَل» «كصُفَف، ودرَرٍ، أو فُعُل، كذلكَ، وجدُدُ، أو فِعَل، ككِلَل، ولِمَم، أو فَعَل، كطلل، ولبب» فإنه يتعذر فيه الإدغام لخفة «فعل» واختصاص غيره بالأسماء.

وكذلك إذا اتصل أول المثلين بمدغم، «كجسس» جمع «جاس» أو تحرك ثانيهما بحركة عارضة، كقولك: «اخصص أبي» بنقل حركة الهمزة إلى الصاد، أو كان ما هما فيه ملحقا بغيره، سواء كان أحد المثلين هو الملحق، أو غيره.

فالأول: نحو: «مَرْدَد، ومَهْدَد»

والثاني «كهَيْلَل» إذا أكثر من قول: لا إله إلا الله.

فهذا، وأمثاله لا سبيل إلى إدغامه، لأدائه إلى ذهاب مثال الملحق به.

قوله:

وشذ في إلل

يعني : وشذ الفك ، وترك الإدغام في اشياء تحفظ ، ولا يقاس عليها ، نحو : «ألل السقاء» : إذا تغيرت رائحته ، و«دبب الإنسان» إذا نبت في وجنتيه الشعر ، و«صكك الفرس» إذا اصطك عرقوياه» وضبب البلد ، إذا كثر ضبابه ، و«لَحِمَت عينه» إذا التصقت بالرمص.

وصَيِيَ أفكُكْ، وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كـذَاكَ نحو: تتجلّى، واستَتَرْ

لما ذكر الضابط في ادغام المثلين المتحركين من كلمة واحدة شرع — الآن — في ذكر ما يجوز فيه الإدغام ، والفك من ذلك ليعلم ما يجب فيه الإدغام منه.

فما يجوز فيه الوجهان : ما المثلان منه ياءان ، لازما التحريك ، نحو : «حَيِي ، دَعَي» ، فمن أدغم قال : «حيَّ ، وعيَّ» نظرا إلى أنهما مثلان متحركان في كلمة حركة لازمة بخلاف لن يحيى فإن حركة ثاني المثلين منه عارضة ،بصدد أن تزول بزوال الناصب ، ومن فك نظر إلى أنَّ اجتماع المثلين في باب «صي» كالعارض ، لكونه مختصا بالماضي ، دون المضارع ، والأمر بخلاف نظيره من الصحيح ، نحو : «رد ، وعد».

ولا يعتد بالعارض غالبا.

ومما يجوز فيه أيضا الوجهان كل ما فيه تاءان مثل تاءيْ تتحلى ، فقياسه الفك لتصدر المثلين.

ومنهم من يدغم ، فيسكن أوله ، ويدخل عليه همزة الوصل ، فيقول : «اتجلى» وأما نحو : «استتر» فقياسه الفك أيضا ، لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن ، نحو : «ستر يستر سترا».

وما بتَاءَين ابتُدِى قَدْ يُقتَصَرْ فيهِ علَى تَا كتَبَيَّنُ العِبَرْ

يعني : أنه قد يقال : في نحو : «تَتعلم» : «تعلم» وفي «تتنزل» : «تنزل» وفي

«تتبين» : «تبين» هربا إما : من توالي مثلين ، وإما من إدغام ، يحوج إلى زيادة ألف الوصل .

وهذا التخفيف يكثر في التاء جدا .

وقد جاء شيءٌ منه في النون ، كقراءة بعضهم : «ونُزِّلَ الملَائِكَةَ[1] » بالنصب على تقدير : ونزل الملائكة .

ومنه — على الأظهر — قوله تعالى : «وكذلك نجي المؤمنين[2] » في قراءة ابن عامر ، وعاصم ، أصله : «ننجي» ولذلك سكن آخره .

وَفُكَّ حيثُ مُدْغَمٌ فيه سَكَنْ لكونه بمضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نحُو: صَلَلْتُ ما حَلَلْتُهُ، وَفي جَزْمٍ ، وشبهِ الجزمِ تخيير قُفِي

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك ، نحو : «حللت ، وحللنا ، والهندات حللن» .

وقوله :

وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي

يعني : أنه يجوز في نحو : «يحل» إذا دخل عليه جازم الفك ، نحو : «لم يحلل» والإدغام ، نحو ، «لم يُحل» .

والفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، نحو قوله تعالى : «مَنْ يرتدُ منكُمْ عن دينه»[3] .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

وقوله تعالى: «ومَنْ يَحلل علَيْهِ غَضَبِي[1]»، وقوله تعالى: «ولا تمنُنْ تَستكْثِر[2]»، وقوله تعالى: «واغضُضْ مِنْ صَوْتِكَ[3]».

والإدغام لغة بني تميم، وعليها قوله تعالى: «ومَنْ يشاقّ الله[4]»، في سورة الحشر، وقوله تعالى: «ومَن يرتدّ منكُمْ عَن دِينِه[5]» في سورة المائدة على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين.

والمراد يشبه الجزم سكون الأمر، نحو: «احلل» وإن شئت قلت: «حل» لأن حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم.

وفَكُّ أفْعِل في التعجُّب التُزِمْ والتزِمَ الإدغَامُ أيضاً في هَلُمْ

لما فرغ من الكلام على المجزوم، والأمر شرع في بيان حكم «أفعل» التعجب، وأنه مفكوك أبداً.

بخلاف غيره من أمثلة الأمر، وذلك نحو: «احبب إلى زيد بعمر، واشدد ببياض وجه زيد!

وكما التزم في هذا النوع الفك كذلك التزم في «هلم» الإدْغَام، فلم يقل فيه «هلمم».

هذا آخر ما تضمنته هذه الأرجوزة من علم أحكام النحو.

ولذلك لما انتهى إليه لم يعقبه بأكثر من قوله:

---

(١) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٣) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٤) من الآية ٤ من سورة الحشر.

(٥) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

وما يجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصهْ كما اقتضى غنى بلا حضاضه
فأحمدُ اللهَ مصليا علَى محمدٍ خير بني أرسلا
وآله الغر الكرام البررهْ وصحبه المنتحبين الخيره

فأعلم بأنه قد انتهى غرضه من هذا النظم ، وأنه قد اشتمل على أعظم المهمات من علم العربية .

ثم ختم الكلام بحمد الله تعالى ، وبالصلاة على نبة محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله ، وأصحابه الطيبين الطاهرين صلاة دائمة الى يوم الدين .

آمين ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس

	صفحة
مقدمة	٥
مؤلفات ابن مالك	١١
خطبة الشارح	١٧
الكلام وما يتألف منه	٢٠
المعرب ، والمبني	٢٨
النكرة ، والمعرفة	٥٥
العلم	٧٤
اسم الإشارة	٧٨
الموصول	٨١
المعرف بأداة التعريف	٩٩
الإبتداء	١٠٥
كان وأخواتها	١٢٨
فصل في ما ، ولا ، ولات ، وان المشبهات بليس	١٤٥
أفعال المقاربة	١٥٣

إن وأخواتها	١٦١
لا ، التي لنفي الجنس	١٨٥
ظن وأخواتها	١٩٥
أعلم وأرى	٢١٤
الفاعل	٢١٨
النائب عن الفاعل	٢٣١
اشتغال العامل عن المعمول	٢٣٧
تعدي الفعل ، ولزومه	٢٤٤
التنازع في العمل	٢٥٣
المفعول المطلق	٢٦١
المفعول له	٢٧١
المفعول فيه ، ويسمى ظرفاً	٢٧٣
المفعول معه	٢٧٨
الاستثناء	٢٨٧
الحال	٣١١
التمييز	٣٤٦
حروف الجر	٣٥٤
الإضافة	٣٨٠
المضاف إلى ياء المتكلم	٤١٣
أعمال المصدر	٤١٦
أعمال اسم الفاعل	٤٢٣
أبنية المصادر	٤٣٤
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٤٤٤

التعجب	٤٥٥
نعم ، وبئس ، وما جرى مجراهما	٤٦٧
أفعل التفضيل	٤٧٨
النعت	٤٩٠
التوكيد	٥٠١
العطف	٥١٤
عطف النسق	٥١٩
البدل	٥٥٣
النداء	٥٦٥
فصل	٥٧٤
المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٥٨٠
أسماء لازمت النداء	٥٨٤
الاستغاثة	٥٨٧
الندبة	٥٩١
الترخيم	٥٩٦
الاختصاص	٦٠٥
التحذير والإغراء	٦٠٧
أسماء الأفعال ، والأصوات	٦١١
نونا التوكيد	٦١٧
ما لا ينصرف	٦٣٢
إعراب الفعل	٦٦٤
عوامل الجزم	٦٨٩
فصل لو	٧٠٩

أما ولولا ، ولوما ٧١٥
الأخبار بالذي ، والألف ، واللام ٧٢٠
العدد ٧٢٦
كم ، وكأين ، وكذا ٧٣٩
فصل ٧٤٢
الحكاية ٧٤٦
التأنيث ٧٥١
المقصور ، والممدود ٧٥٩
كيفية تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعها تصحيحاً ٧٦٢
جمع التكسير ٧٦٨
التصغير ٧٨٧
النسب ٧٩٥
الوقف ٨٠٧
الإمالة ٨١٤
التصريف ٨٢٠
فصل في زيادة همزة الوصل ٨٣٣
الإبدال ٨٣٦
فصل ٨٥٣
فصل ٨٥٥
فصل ٨٥٩
فصل ٨٦٥
فصل ٨٦٧
الإدغام ٨٧٠